

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم الحفظ : 492 75
ن . ق
رقم التسجيل : 5055

مكتبة اللوزيات

المحيط في

في أصول العرب ونحوها وصرفها

الجزء الأول

الطبعة الثالثة

دار الشرق العربي

بيروت - شارع سورية - بناية درويش

ملفٌ فنيٌّ

ما قرأت مرة في مطوّلات النحو العربي الا امتلأت إعجاباً بوضعيه ،
ولما ازددت يقيناً بأنه - حتى الآن - أعظم صرح لغوي شيد للغة من
اللغات . ولا عجب في ذلك ، فالذين قاموا على هندسته وتشبيده بلغوا
المثات ، بل الألوف ، وكان بينهم عدد لا بأس به من ألمع العبقرات التي
عرفها تاريخ البحث اللغوي ، كالتليل وسيويوه والفارسي وابن جني وغيرهم
وغيرهم ، عبقرات وقفت كل قدراتها على خدمة هذه اللغة ، وعملت في
همة لا تعرف الكلل ، وحماسة لا توجد إلا عند من يعتقد أن عمله
ضرب من العبادة والتبشّل .

ومع ذلك ، يبدو هذا الصرح العظيم اليوم غير قادر على تلبية
حاجاتنا اللغوية نحن أبناء القرن الرابع عشر .

لماذا ؟ ألينقص متأصل فيه ؟ أم لأن العربية تغيرت خلال هذه
القرون الطوال ؟

ليس هذا ولا ذاك ، فالعربية هي لم تتغير ، والنحو العربي لم
يفادر ظاهرة من ظواهرها إلا أشبهها درساً وتمحيصاً . ولكنها هندسته
القديمة التي وضعت استجابة لدواع لغوية نشأت عند القوم في القرون
الهجرية الأولى ، ثم تبدلت الدواعي ، أو قل نشأت دواع أخرى غلبت

على الدواعي الأولى ، ففدا من الضروري تجديد الهندسة ليظل النحو قادراً على تلبية ما جدّ من الحاجات .

كان أول ما ظهر من اللحن على ألسنة العرب منحصراً في دائرة الحركة النهائية للكلمة ، تلك التي نسميها حركة البناء أو الاعراب . أما تصميم الجملة ، وأما مواقع مفرداتها ، فكانت أشياء لا تزال السليقة الصحيحة تحكمها وتنظمها . لهذا كله ، انحصر اهتمام النحاة الأوائل في بيان ما يُبنى أو يُعرب ، وما يُرفع أو يُنصب أو يُجرّ أو يُجزم . ثم جاءت مباحثهم في تنظيم الجملة ، وبيان مواقع مفرداتها ، والمعاني المختلفة للأدوات ، والأساليب الصحيحة في استعمالها - جاء كل ذلك في الرتبة الثانية ، وعلى أنه نوع من الترف العلمي ، لا على أنه ضرورة يملها واقع لغوي . فليس عجباً - بعد ذلك - أن نرى النحو العربي ، بهندسته القديمة ، يوزع حروف النفي - وهي ذات غرض لغوي واحد - في أبواب نحوية مختلفة ، فنرى بعضها في النواصب ، وبعضاً آخر في الجوازم ، وبعضاً ثالثاً في الحروف العواطل . بل ليس عجباً أن نرى بعضهم يسمي علم النحو كله بعلم الاعراب فقط .

أما نحن - أبناء القرن الرابع عشر - فقد تدرب الخلل إلى بناء جملتنا نفسه ، وأضحت عبارتنا تعاني من تشويه عجيب أصاب هيكلها العظمي في الصميم ، وبات يهددها بمسح قد يفقدها نسبها العربي ذاته ، بحيث أصبحنا ننظر إلى اللحن في الاعراب على أنه أيسر المصائب وأهونها .

هذا الواقع اللغوي الجديد يقتضي - بغير جدال - هندسة جديدة للنحو تنظر إلى الأساليب الصحيحة في بناء العبارة العربية قبل النظر إلى ما يعترى مفرداتها من تغيّر في حركات أو آخرها ، وتهتم بالتحليل المعنوي قبل الاهتمام بالتحليل اللفظي .

من هذه النقطة وحدها نبعت فكرة وضع هذا الكتاب .

ومع ذلك ، لا أستطيع الادعاء بأنني بدلت هندسة النحو في هذا الكتاب تبديلاً جوهرياً . بل إنني أعترف هنا أن هذا التبديل هو حلمي الذي اضطررت إلى التخلي عن تحقيقه مرةً رابعة^(١) . وذلك لسببين :

أولهما : حرصي على عدم إغضاب المتزمتين من أساتذة النحو ، هؤلاء الذين يرون أقل خروج عما سنّه القدماء هرطقة نحوية لا يستحق صاحبها سوى الحرمان والطرده من كنيسة سيديويه . نعم ، لست أريد اغضاب هؤلاء ، فأنا أحبهم واحترمهم ، لأنني أحب النحاة القدماء واحترمهم واجلّسهم مثلهم أو أكثر منهم ، ولأنني أعلم أن لديهم وجهات نظر لا تخلو أحياناً من شيء من الحق .

والثاني : وهو الأهم ، هو أن هذا الكتاب موجه إلى طلبة الدراسات اللغوية في الجامعات . وهؤلاء قد عرفوا النحو العربي في هندسته القديمة خلال عشر سنوات من حياتهم الدراسية ، حتى غدوا لا يعرفونه بغيرها ، فخشيت - إن أنا أتيتهم بهندسة جديدة كل الجدة - أن يروا أمامهم بناءً لا عهد لهم به ، غريب الهيئة ، بديع الطراز ، قد لا يهتدون إلى مداخلة ، فاذا اهتدوا إليها بعد الجهد ، فليس بعيداً أن يضيعوا في أمهاته وردّهاته ، وألا يصلوا إلى مرافقه المختلفة التي ينشدونها ، فأكون بذلك قد أضرتهم من حيث أردت لهم المنفعة والخير .

وهكذا جاء هذا الكتاب محافظاً أكثر منه مجدداً . وقد بنيته على أربعة أقسام وخاتمة .

(١) المؤلف كتب أخرى في النحو ، بعضها مدرسي وضعه بتشكيل من وزارة التربية ، وبعضها غير ذلك . وفي كل منها محاولات متواضعة في تجديد شكل النحو العربي .

فأما القسم الأول ، فقد تناولت فيه الأصوات العربية المفردة ، فذكرت صفاتها ومخارجها ، وبينت ما يعتريها من التغير والتبدل بسبب العادات النطقية التي جرى العرب عليها . وقد اقتضاني ذلك أن أضم إلى هذا القسم أبحاثاً كانت حتى اليوم تسلك في باب الصرف وهي ليست منه ، أعني بذلك الاعلال والابدال والابتداء والوقف والتقاء الساكنين ... الخ . وقد كان تقديم هذا القسم على سائر الأقسام موافقة للمنهج العلمي الذي سار عليه أبو حيان النحوي في كتابه « الارتشاف » وإن لم يكن أميناً له كل الإمانة ، وخالفه كل من الزمخشري في كتابه « المفصل » ، وسيبويه في كتابه المشهور .

وأما القسم الثاني ، فقد وقفته على الكلمة المفردة ، فذكرت فيه أنواعها من اسم وفعل وحرف ، وبينت ما يعتري الاسم والفعل من التغيرات في التصاريح المختلفة ، واضطرت إلى تأجيل البحث في الحرف إلى القسم الرابع من الكتاب ، لأنه كلمة ثابتة لا تقبل التصرف . وقد اشتمل هذا القسم على كل المباحث الصرفية ، ما عدا الفصول التي ضممتها إلى قسم الأصوات ، والتي كانت طفيلية على قسم الصرف حتى اليوم .

وأما القسم الثالث ، فقد خصصته ببحث التراكيب ، فبينت فيه أشكال الجملة العربية المختلفة ، وما في كل منها من العمدة والفضلات ، ثم بحثت في العمدة أولاً ، فذكرت أحكام كل منها ، وما يطرأ عليه من حالات البناء والاعراب ، ثم تناولت الفضلات فقسمتها إلى قسمين : فضلات مكملة للفعل وخادمة له ، وبنيتهما تكلمات الفعل ، وفضلات مكملة للاسم وخادمة له ، وسميتهما تكلمات الاسم ، ثم فعلت بهما ما فعلته بالعمدة قبلها . ثم ذكرت في باب خاص الأساليب العربية التي انتهى تحليل النحاة لها إلى أنها مؤلفة من مفردات لا تخرج عما هو معروف من أنواع العمدة والفضلات ، وأعني بذلك أساليب المدح والذم والاعراء والتحذير . . . الخ . فدرست

القِسْمُ الْأَوَّلُ
فِي الْأَصْوَاتِ

هذه الأساليب ذوات التكوين الخاص ، وبينت التحليلات المختلفة التي ذكرها النحاة لها .

وايثاراً للايجاز أوردت في هذا القسم مئة شاهد فقط من الشواهد النحوية الكثيرة ، وأعربتها جميعاً ليكون ذلك تدريباً للطالب ، وأنموذجاً له يحتذيه . وقد ميزت الاعراب بحرف أصغر من حرف الكتاب ، وحصرته بين قوسين ، ليقراء من يريد ، ويتجاوز من هو في غنى عنه .

وأما القسم الرابع ، فقد جعلته للحروف ، لأنها مسامير الجملة ، ولأن دراستها في قسم مستقل أمر ضروري يوجه المنهج الصحيح في الدراسة اللغوية . وفعلت في هذا القسم ما فعله ابن هشام في كتابه «المغني» ، فضمنت إليه كل الأدوات مما لم تعتبر في التحليل النحوي من فصيلة الحرف ، كما ضمنت إليه كل أسماء الأفعال ، وبعضاً من أسماء الأصوات ، وطائفة من الكلمات التي يسر على الطالب الاهتداء إلى اعرابها الذي ارتضاه لها النحاة بصورة اعتباطية ، وذلك إما لأنها كلمات ذوات استعمال خاصة ، وإما لأنها داخلة في تراكيب غريبة التصميم .

وأما الخاتمة ، فقد جعلتها في الاعراب بأنواعه : الصرفي والنحوي وإعراب الأدوات ، فبينت معنى الاعراب ، والغاية المتوخاة منه ، ثم بحثت في إعراب الجملة وشبهها ، وإعراب الأسماء التي يخفى على المبتدئ إعرابها ، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، ثم ذكرت أموراً عامة ترشد الطالب إلى الطرق الصحيحة في الاعراب ، وتصونه من الانزلاق في مهاوي الخطأ .

وبعد ، فلست أرجو من الله إلا أن يكون الوقت الذي انفقته في وضع هذا الكتاب قرباناً آخر يتقبله مني على مذهب هذه العربية المقدسة .

حلب ٢٤ شعبان ١٣٩١

الموافق ١٣ تشرين الأول ١٩٧١

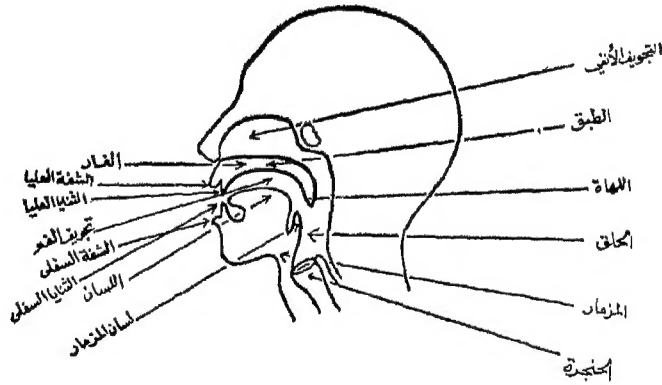
محمد الانطاكي

صوتيات نحاسية

تعريفات وأمثلة

١ - الجهاز الصوتي

هو مجموعة الأعضاء التي تشارك في عملية احدث الاصوات اللغوية .
ويتألف هذا الجهاز من الأعضاء الآتية :



١ - الرئتان : وينحصر عملها في امداد الجهاز الصوتي بالهواء اللازم لاحداث الصوت .

٢ - الرغامى : وتسمى القصبة الهوائية ، وهي قناة غضروفية تصل ما بين الرئتين والحنجرة .

٣ - الحنجرة : وهي حجرة غضروفية على شيء من الاتساع . يدعى جزؤها البارز من الأمام تفاحة آدم . واهم اجزائها في عملية التصويت هما الوتران الصوتيان .

٤ - الوتران : وهما عضلتان مرتتان تشبهان الشفتين ، تمتدان في داخل الحنجرة أفقياً من الخلف إلى الأمام ، حيث تلتقيان عند ذلك البروز الذي دعونه تفاحة آدم .

٥ - المزمار : وهو الفراغ الذي بين الوترين .

٦ - لسان المزمار : وهو زائدة لحمية تكون فوق المزمار ، ووظيفتها الأصلية أن تكون صماماً يحمي طريق التنفس اثناء عملية البلع ، إذ تتراجع هذه الزائدة الى الخلف فتسد فتحة المزمار حين مرور الطعام الى المريء ، غير انها تتدخل احياناً في عملية التصويت ، ولا سيما في اصوات الحلق كالعين مثلاً .

٧ - الحلق : وهو الجزء الذي بين الحنجرة والفم .

٨ - اللسان : وهو قطعة عضلية شديدة المرونة ، ويمد أهم عضو في الجهاز الصوتي كله ، فأوضاعه المختلفة التي يتخذها اثناء التكلم تباين الأصوات اللغوية وتباين . وقد قسمه العلماء الى ثلاثة اقسام : أولها أول اللسان بما في ذلك طرفه ، والثاني وسطه ، والثالث اقصاه .

٩ - الحنك الاعلى : ويسمى بسقف الفم ايضاً . وينقسم الى

قسمين : الأول امامي صلب يدعى الفار ، والثاني خلفي رخو يدعى الطبق .
١٠ - اللهاة : وهي الزائدة اللحمية التي ينتهي بها الجزء الخلفي
الرخو من الحنك الاعلى .

١١ - الاسنان : وهي قيمان : علوية ، وسفلية .

١٢ - اصول الاسنان : وتسمى اللثة ايضاً .

١٣ - الفراغ الانفي : وهو الفراغ الذي يندفع خلاله النفس اثناء
انغلاق طريق الفم .

١٤ - الشفتان : وهما عضلتان مستديرتان ينتهي بهما الفم .

٢ - الصوت اللفظي

هو الأثر السمعي الحاصل من احتكاك الهواء بنقطة ما من نقاط
الجهاز الصوتي عندما يحدث في هذه النقطة انسداد كامل او ناقص ليمنع
الهواء الخارج من الجوف من حرية المرور ، مثل الباء التي هي نتيجة
انسداد كامل في الشفتين ، ومثل السين التي هي نتيجة انسداد ناقص في
أطراف الاسنان .

٣ - الجهر والهمس

الجهر هو ان يتحرك الوتران اثناء انتاج الصوت ، ويحدث ذلك
بأن يتوتر الوتران ويتقاربا ، فيضيق الزمار بينهما ضيقاً شديداً ، ولا يجد
الهواء القادم من الرغامى سوى ان يحتك بهما ويهزهما ، فاذا اهتزتا اصدرا

صوتاً رخياً يتولى الحلق والتجاويف الانفية والفموية أمر تضخيمه . هذا هو الجهر ، فأما الهمس فهو عكسه . ويسمى الصوت اللغوي الذي حدث الجهر معه مجهوراً ، كما يسمى عكسه مهموساً ، مثل الزاي والسين ، اذ لا فرق بين هذين الصوتين سوى ان اولهما مجهور ، وان ثانيهما مهموس .

وللكشف عن الجهر والهمس في الاصوات طرق كثيرة ، أيسرها أن يضع المتكلم سبابته على تفاحة آدم اثناء انتاجه للصوت المدروس ، فان أحس شيئاً من ارتجاج كان الصوت مجهوراً ، وإلا فهو مهموس .

٤ - الحيس والطبق^(١)

الحيس صوت لغوي حادث من احتكاك الهواء بنقطة انسداد في منطقة من مناطق الجهاز الصوتي ، كالبناء الحادثة من انسداد بين الشفتين ، وكالغناء الحادثة من انسداد بين الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا ، وكالثناء الحادثة من انسداد بين أول اللسان وأصول الثنايا العليا . أما الطابق فهو صوت لغوي نشأ عن اهتزاز الوترين فقط ، وليس معه انسداد في جزء من اجزاء الجهاز الصوتي ، بل يكون هذا الجهاز منفتحاً معه انفتاحاً يكفي - سواء أكان واسماً ام ضيقاً - لمرور الهواء من غير ان يلقى في طريقه عقبة ما . ومن هذا النوع أصوات الفتحة والضممة والكسرة القصار ، وبناتهن : الالف والواو والياء الطوال .

(١) - يسميها بعضهم بالصامت والصائت ، وآخرون ، بالساكن والحركة ، وطائفة ثالثة بالصحيح والعله . وقد آثرنا هاتين التسميتين لما فيها من دقة في التعبير عن نوعي آلية التصويت .

٥ - الشدة والرخاوة والتراخي

هي آليات نطقية يختلف بعضها عن بعض في درجة الانسداد وقوة إحكامه .

فأما الشدة ، وتسمى الانفجار أيضاً ، فآلية نطقية تقوم على التهام تام بين عضوين من أعضاء النطق بحيث لا يسمح للهواء بالنفوذ إلا بعد أن ينفصل العضوان انفصالاً فجائياً ، فيندفع الهواء عندئذ في شكل فرقة قوية . وتتألف هذه الآلية من ثلاث مراحل : الحبس ، ثم الإمساك ، ثم الانفجار . والاصوات التي تحدث بهذه الآلية كثيرة ، منها الباء والطاء والكاف والقاف . . . وتسمى كلها بالاصوات الشداد .

وأما الرخاوة ، وتسمى الاحتكاك أيضاً ، فهي آلية نطقية تقوم على تقارب بين عضوين من أعضاء النطق بحيث لا يلتصقان ، بل يتركان بينهما فرجة ضيقة تسمح للهواء بالمرور واحداث نوع من الخفيف . والاصوات التي تنتج بهذه الطريقة كثيرة أيضاً ، منها الفاء ، والطاء والخاء . . . وتسمى كلها بالاصوات الرخوة .

وأما التراخي فهو آلية نطقية مزيج من آليتي الانفجار والاحتكاك ، ففي مرحلتها الأولى والثانية تشبه آلية الانفجار تماماً ، أي حبس ثم إمساك ، أما مرحلتها الثالثة فلا يحدث فيها ما يحدث في آلية الانفجار من انفصال مفاجيء لأعضاء النطق ، بل يحدث هذا الانفصال في شيء من التدرج الى ان ينتهي الى احداث انفتاح ضيق يمر منه الهواء من غير فرقة محدثاً احتكاكاً خفيفاً كالذي رأيناه في آلية الاحتكاك . والصوت الوحيد الذي ينتج بهذه الآلية في العربية هو صوت الجيم المعطشة ، ويسمى بالصوت المترaxي أو المعطش .

٦ - التأنيف

وهو آلية نعلقية تقوم على احداث انسداد كامل في منطقة الفم مع ترك المجرى الانفي مفتوحاً لخروج الهواء . والصوتان العرييان المنتوجان بهذه الآلية هما الميم والنون . ويسميان لذلك بالأنفيين .

٧ - التكرار

وهو آلية نطقية أخرى تقوم على إحداث انسداد كامل لكنه قصير الزمن ، يتلوه انفتاح فانسداد آخر . . . وهكذا . والصوت الوحيد المنتوج بهذه الآلية في العربية هو صوت الراء . ويسمى لذلك بالصوت التكراري .

٨ - الصفير

هو آلية الرخاوة نفسها ، إلا ان درجة الانفتاح معها أضيق ، وهذا يؤدي الى ارتفاع في صوت الخفيف الحادث من الاحتكاك حتى يغدو صوتاً يشبه الصفير الحاد . والاصوات العربية الحادثة بهذه الآلية هي اصوات السين والزاى والصاد . وتسمى كلها بالاصوات الصفيرية .

٩ - الحاني

هو صوت اللام فقط . وسمي بذلك لأنه ينشأ عن التصاق احدي

حافتي اللسان بالحنك الاعلى ، مع ترك الحافة الأخرى سائبة ينسرب على جانبها الهواء الخارج من الجوف . ويفهم من الصفات التي ذكرها المتقدمون لصوت الضاد انه كان ينطق حافياً مثل اللام .

١٠ - سيم الطابق

هو صوت احتكاكي إلا ان درجة الانفتاح معه اوسع كثيراً من درجة الانفتاح مع سائر الاحتكاكيات ، حتى ليكاد لشدة السعة ان يكون طليقاً . والصوتان العربيان اللذان من هذا القبيل هما الواو والياء كما في : وعد ، يسر .

١١ - الطباق والارتفاع

الاطباق ، ويسمى التفخيم ايضاً ، هو ان يرتفع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك الاعلى في شكل مقعر على هيئة ملمعة ، بينما يكون طرفه ملتصقاً مع جزء آخر من اجزاء الفم مشكلاً محبساً من المحابس الصوتية المختلفة .

هذه الكيفية الخاصة للسان اثناء عملية النطق تعطي الصوت المنطوق طاباً خاصاً من الضخامة والفخامة . وتسمى الاصوات المنطوقة بهذه الكيفية الاصوات المطبقة أو المفخمة أو المخلفة ، ويسمى غيرها بالاصوات المنفتحة أو المرفقة . والمطبقات في العربية أربعة ، هي : الهمزة ، والضاد ، والطاء ، والفاء ، بينما رافعة واحدة

١٢ - المحبس

المحبس ، ويسمى المخرج ايضاً ، هو النقطة التي يجري عندها الانسداد لاجداث صوت ما . والمحابس عشرة هي :

١ - محبس الشفتين : وفيه يلتقي الشفة السفلى بالشفة العليا .
فان كان الانسداد تاماً حدث الباء والميم ، وان كان ناقصاً حدثت الواو .

٢ - المحبس الشفوي الاسناني : وفيه يلتقي باطن الشفة السفلى مع اطراف الثنايا العليا التقاءً يترك بينها فرجة ضيقة جداً ينفذ منها الهواء محدثاً صوت الفاء .

٣ - محبس ما بين الاسنان : وفيه تتقارب الثنايا السفلى من الثنايا العليا ، ثم يأتي طرف اللسان ليكون بينها . والاصوات الحادثة من هذا المحبس هي التاء ، والذال ، والظاء .

٤ - محبس الاسنان واللثة : وفيه يعتمد طرف اللسان على باطن الثنايا العليا ، ومقدمه على اللثة . فان كان هذا الاعتماد قوياً وكان الانسداد كاملاً حدثت اصوات الضاد والذال والطاء والتاء ، وان كان الاعتماد ناقصاً حدثت اصوات الزاي والسين والصاد .

٥ - المحبس اللثوي : وفيه يلتقي طرف اللسان باللثة . فان كان الالتحام بينها تاماً ، وامتنع الهواء من المرور ، وتحول الى مجرى الانف ، حدث صوت النون ، وان سمح للهواء بالانسياب على حافتي اللسان ، أو على احدهما ، حدث صوت اللام ، وان تكرر الالتقاء على شكل ضربات من طرف اللسان على اللثة حدث صوت الراء .

٦ - **المحبس الغاري** : وفيه يلتقي مقدم اللسان وجزء من وسطه بمقدم الحنك الاعلى الذي سميناه الغار . فان كان الالتحام يمنع من مرور الهواء حدث صوت الجيم ، وان كان غير ذلك حدث صوتا الياء والشين .

٧ - **المحبس الطبقي** : وفيه يلتقي أقصى اللسان بأقصى الحنك الاعلى الذي سميناه الطبقي ، فان كان الالتحام تاماً حدث صوت الكاف ، وان كان غير ذلك حدث صوتا الغين والحاء .

٨ - **المحبس اللهوي** : وفيه يلتحم أقصى اللسان بالاهاءة . والصوت الحادث من هذا المحبس هو صوت القاف .

٩ - **المحبس الحلقي** : وفيه تتقارب جدران الحلق حتى لا تترك بينها إلا فرجة صغيرة يمر منها الهواء . ومن هذا المحبس يحدث صوتا العين والحاء .

١٠ - **المحبس الخنجري** : وفيه يلتقي احد الوترين الصوتيين بالآخر . فان كان الالتحام بينها كاملاً حدث صوت الهمزة ، وان اكتفيا بالتقارب حدث صوت الهاء .

١٣ - الطليق الؤمامي

هو طليق يتكثل معه مقدم اللسان مرتفعاً قليلاً أو كثيراً نحو منطقة الغار . فان كان الارتفاع كثيراً حدث صوت الكسرة ، وان كان أقل حدث صوت الامالة ، وان كان أقل من ذلك حدث صوت الفتحة المرققة .

١٤ - الطليق الخلفي

هو طليق يتكثل معه مؤخر اللسان مرتفعاً قليلاً أو كثيراً نحو منطقة الطبق . فان كان الارتفاع كثيراً حدث صوت الضمة ، وان كان أقل حدث صوت الامالة نحو الضم ، وان كان أقل من ذلك حدث صوت الفتحة المفخمة .

١٥ - الحاد والمنفرج

الحاد هو الطليق الذي يكون ارتفاع اللسان معه كبيراً ، مثل الضمة والكسرة وما قرب منها . اما المنفرج فهو خلافة ، وذلك مثل الفتحة المرققة والفتحة المفخمة وما قرب منها .

١٦ - الطويل والقصير

الطويل : طليق يستغرق حين النطق به زمناً يبلغ ضعفي زمن القصير في العادة . فمن الطويلات في العربية الالف والواو والياء ، وقصيراتها هي الفتحة والضمة والكسرة .

١٧ - الطليق المركب

هو مجموع طليقين مختلفين ، كمجموع الفتحة والواو في « آو » ، أو مجموع التثنية والياء في « أي » .

١٨ - المقطع

هو واحدة صوتية اكبر من واحدة الصوت المفرد . وتتألف هذه الواحدة من صوت طليق واحد ، قصيراً كان أو طويلاً ، معه صوت حيس واحد أو أكثر . ففي كلمة « قال » مقطع واحد يتألف من طليق واحد هو الفتحة الطويلة ، أي الالف ، وعلى جانبيه حيسان اثنتان هما القاف واللام . وفي كلمة « هاتي » مقطعان : أولهما « ها » المؤلف من فتحة طويلة وهاء ، وثانيهما « تي » المؤلف من كسرة طويلة وتاء . أما كلمة « ضروب » فتألف من ثلاثة مقاطع ، كل منها مؤلف من فتحة قصيرة مع حيس واحد ، وهي ، على الترتيب : « ض - ر - ب » .

وتنقسم المقاطع من حيث موضع الطليق فيها الى ثلاثة اقسام :

- ١ - مفتوح : وهو المقطع الذي ينتهي بالطليق ، مثل : بَ - بٍ - بْ - با - بي - بو .
- ٢ - مغلق : وهو ما انتهى بالحيس ، مثل : عَن - مِ - نُئ - بَآب - عَيْدٌ - عُوْدٌ .
- ٣ - مضاعف الاغلاق : وهو ما تلا الطليق فيه حيسان ، مثل : بُخْرٌ - فِرْدٌ - قُسْكَلٌ .

وتنقسم من حيث الطول والقصر إلى ثلاثة اقسام أيضاً :

- ١ - قصير : وهو ما تألف من طليق قصير مع حيس واحد ، مثل : بٍ - كٌ - تٌ .
- ٢ - متوسط : وهو ما تألف من طليق طويل مع حيس واحد ،

مثل : يا - فو - في ، أو من طليق قصير مع حبيسين ، مثل : عَن - مِين - قُم - .

٣ - طويل : وهو ما تألف من طليق طويل مع حبيسين ، مثل : باب - كريس - عود ، أو من طليق قصير مع ثلاثة حبيسات ، مثل : بَدَر - قُرَب - عِنْد .

١٩ - النبر

هو نشاط فجائي يعتري أعضاء النطق أثناء التلفظ بمقطع ما من مقاطع الكلمة . ويؤدي هذا النشاط إلى زيادة في واحد أو أكثر من عناصر المقطع الآتية ، وهي : المد ، والشدة ، والحدة . ففي كلمة « حجاب » مثلاً ، نجد ثلاثة مقاطع ، هي : « ح - جا - ين » ، والمقطع المنبور من بينها هو الاوسط « جا » . ويمكن القارئ ان يلاحظ ، بعد ان يلفظ الكلمة عدة مرات ، أنه اقوى المقاطع في الكلمة واكثرها طولاً واعلاها صوتاً .

٢٠ - التماثل

إذا اجتمع في الكلمة صوتان يتصف كل منهما بصفة تناقض صفة الآخر ، كالجهر والهمس ، أو الاطباق والفتح ، وكان في تحقيق الصفتين المتناقضتين للصوتين المتجاورين مشقة وعسر ، مال المتكلم الى خلع صفة احدهما على الآخر توفيراً للجهد وتحقيقاً للانسجام . ونقول عندئذ : إنه حصل تماثل بين الصوتين .

من ذلك مثلاً أن الطاء والظاء والصاد والضاد تتنافر مع تاء الافتعال ، لان هذه الاصوات مطبقة مفعمة ، وتاء الافتعال منفحة مرقة ، فيجد المتكلم عسراً في الانتقال من تفخيم الى ترقيق ، فيفخّم المرقق ليحدث التناسب والانسجام ، فاذا بتاء الافتعال تصبح طاءً ، واذا به يقول « اظلم - اطلع - اضطرب - اصطدم » بدلاً من « إظلم - اطلع - اضطرب - اصدم » .

غير ان التماثل لا ينحصر في نطاق الصفات فقط ، بل قد يتعدى ذلك الى المحابس . فالباء مثلاً من محبس الشفتين ، والنون من محبس اللثة ، فاذا اجتمعا في الكلام وكانت النون هي السابقة أثرت الباء في النون وحولت محبسها من اللثة الى الشفتين ، مثل : انبعث ← لمبعث . وبعبارة أخرى نقول : إن النون الساكنة انقلبت الى ميم لمجاورتها الباء .

٢١ - التخالف

هو عكس التماثل : فاذا اجتمع في الكلمة صوتان من جنس واحد ، ووجد المتكلم عسراً في تحقيقها ، أبدل من احدهما صوتاً آخر ايثاراً للسهولة ، مثل : تمطّط ← تمطّطى ، تظنّن ← تظنّنى .

هذا ، وقد سمي النحاة ظاهرتي التماثل والتخالف بالاببدال الذي منفرد له بحثاً مستقلاً مفصلاً .

٢٢ - الانتقال

ويسميه النحاة القلب المكاني ، وهو ان يتبادل صوتان من كلمة

واحدة مكانها ، أو أن ينتقل الصوت من مكانه في الكلمة الى مكان آخر
فيها ، مثل : يئس ← أيس ، إضمحل ← امضحل ، اكفر ←
اكرهف ، جذب ← جبذ . وسنبعث ذلك مفصلاً عند الكلام على
الميزان الصرفي .



للصوت العربيه

مخرجها - صفاتها - أحكامها

١ - الحبيسات العربيه

يتألف النظام الصوتي للحبيسات العربيه ، او ما نسميه بالحروف
الصحيح ، من ثمانية وعشرين صوتاً ، هي : ب . م . و . ف . ث .
ذ . ظ . س . ص . ز . ت . ط . د . ض . ن . ر . ل . ي .
ج . ش . ك . غ . خ . ق . ح . ع . همزة . ه .

ويمكن تصنيف هذه الحبيسات بطرق مختلفة : فاذا صنفنا بحسب
مخارجها ، اي مخرجها ، كانت على الشكل الآتي :

- ١ - ثلاثة أصوات شفوية ، هي : ب . م . و .
- ٢ - صوت واحد شفوي اسناني ، هو : ف .
- ٣ - ثلاثة أصوات من بين الاسنان ، هي : ث . ذ . ظ .
- ٤ - سبعة أصوات اسنانية لثوية ، هي : ت . ط . د . ض .
س . ز . ص .

- ٥ - ثلاثة أصوات لثوية ، هي : ل . ر . ن .
- ٦ - ثلاثة أصوات غارية ، هي : ش . ج . ي .
- ٧ - ثلاثة أصوات طبقيّة ، هي : ك . غ . خ .
- ٨ - صوت لهوي واحد ، هو : ق .
- ٩ - صوثن حلقيان ، هما : ع . ح .
- ١٠ - صوثن حنجريان ، هما : همزة . ه .

وإذا صنفّت بحسب الشدة والرخاوة ودرجات الرخاوة كانت على الشكل الآتي :

- ١ - ثمانية أصوات انفجارية أو شديدة ، هي : ب . د . ض . ت . ط . ك . ق . همزة .
- ٢ - صوت متراخ واحد ، هو : ج .
- ٣ - ثلاثة عشر صوتاً احتكاكياً أو رخواً ، قوية الاحتكاك لهنيق الفرجة في المخرج ، وهي : ف . ث . ذ . ظ . س . ص . ز . ش . غ . خ . ع . ح . ه .
- ٤ - ستة أصوات احتكاكية أو رخوة ، ضعيفة الاحتكاك لاتساع الفرجة في المخرج ، وهي : اللام الحافية ، الراء التكرارية ، الميم والنون الانفيثان ، الواو والياء الشبهتان بالطلاق .

وإذا صنفّت بحسب الجهر والهمس كانت على الشكل الآتي :

- ١ - خمسة عشر صوتاً مجهوراً ، هي : ب . م . و . ض . د . ظ . ذ . ز . ل . ر . ن . ج . ي . غ . ع .
- ٢ - ثلاثة عشر صوتاً مهموساً ، هي : ف . ث . س . ص . ت . ط . ش . ك . خ . ق . ح . ه . همزة .

ولذا صنفنا بحسب التفخيم والترقيق كانت على الشكل الآتي :

١ - أربعة أصوات مطبقة ، اي مفخمة ، هي : ص . ض . ط . ظ .

٢ - أربعة وعشرون صوتاً غير مطبق ، أي مرققاً ، هي : ب . م . و . ف . ث . ذ . س . ز . ت . د . ن . ر . ل . ي . ج . ش . ك . غ . خ . ق . ح . ع . ه . همزة .

هذا ، وذكر النحاة للحجيسات العربية صفات أخر ، هي : الاستعلاء والاستفال ، والقلقلة .

فأما الاستعلاء فهو ارتفاع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى ، إما لحدوث ظاهرة الاطباق التي مر ذكرها ، وأما لان يخرج الحرف المراد حدوثه يقع في أقصى الحنك . والأصوات المستعلية هي : ص . ض . ط . ظ . خ . غ . ق .

وأما الاستفال فهو عكس الاستعلاء . والمستفلات هن غير ما ذكر من المستعليات .

وأما القلقلة فهي اتباع الصوت حركة قصيرة جداً تشبه الكسرة . والمقلقلات خمسة ، هي : ق . ط . ب . ج . د . وسائر الأصوات غير مقلقل .

٢ - نسبة شيوع الجيسات

ليست الجيسات العربية على نسبة واحدة من الشيوع في الكلام العربي ، فبعضها كثير الورد ، وبعضها قليله . وقد قام الدكتور ابراهيم انيس بعملية احصائية على نصوص قرآنية محاولاً الكشف عن نسبة شيوع كل صوت جيس من الأصوات فكانت نتيجة عمله ماييلي (١) :

ل - ١٢٧	م - ١٢٤
ن - ١١٢	همزة - ٧٢
هـ - ٥٦	و - ٥٢
ت - ٥٠	ي - ٤٥
ب - ٤٣	ك - ٤١
ر - ٣٨	ف - ٣٨
ع - ٣٧	ق - ٢٣
س - ٢٠	د - ٢٠
ذ - ١٨	ج - ١٦
ح - ١٥	خ - ١٠
ص - ٨	ش - ٧
ض - ٦	غ - ٥
ث - ٥	ز - ٤
ط - ٤	ظ - ٣

(١) انظر كتابه : الاصوات اللغوية ص ١٧٠ - ١٧١ . هذا ، والذائب المذكورة هي من ألف .

٣ - انواع النسيج الصوتية في العربية

نعني بالنسيج الصوتي للكلمة الهيئـة التي تتركب حروفها عليها . والنسيج الصوتية للكلمة العربية لم تدرس حتى الآن دراسة متعمقة ، لكن القدماء من النحويين واللغويين ذكروا بعض الملاحظات في هذا الشأن . هذه الملاحظات على جانب كبير من الاهمية على الرغم من قلتها . ويمكن على اساسها تقسيم النسيج إلى أربعة أقسام :

أ - نسيج تأبأها العربية إباءً تاماً ، سواءً أكانت في كلماتها الأصلية ، أم كانت في الكلمات المعربة . وتلك هي النسيج المؤلفة من أصوات من جنس واحد ، مثل : ييب ، تت ، دَدَدَ . . . الخ .

ب - نسيج نادرة الوجود لكراهة العربية لها ، هي :

١ - إجماع الراء مع اللام ، مثل : رلى (١) .

٢ - توالي المثليين في صدر الكلمة ، مثل : دَدَن ، بَبَر (٢) . وهذا النسيج الأخير أكثر شيوعاً من سابقه ، لأن تصاريف الكلمة كثيراً ما تؤدي إليه ، مثل : تتعلم ، أئمة . ومع ذلك تحاول العربية التخلص منه ما أمكن ، وذلك إما بالحذف وإما بالتسهيل ، فنقول في « تعلم » : البنت تَعَلَّمَتْ ، وفي أئمة : أئمة .

ج - نسيج تأبأها العربية في كلماتها ، ولا تأبأها في الكلمات الاعجمية

(١) رلى : علم لقية عربية .

(٢) الددن : اللهو واللعب . والبير : حيوان شبيه بالمر .

العربة . فان وجد بعض هذه النج في كلمة دل ذلك على عجمتها .
وهذه النج هي :

- ١ - اجتماع الجيم مع الصاد ، مثل : صولجان ، صنجة (١) .
- ٢ - اجتماع الجيم مع القاف ، مثل : متجنق ، جوق ، جرنق (٢) .
- ٣ - تقدم النون على الراء ، مثل : نرجس ، نرس ، نورج ، نرجة (٣) .
- ٤ - تقدم الدال على الزاي ، مثل : مهنز .
- ٥ - تقدم اللام على الشين ، مثل : بلسش (٤) .
- ٦ - اجتماع السين مع الدال ، مثل : ساذج (٥) .
- ٧ - اجتماع السين مع الزاي ، مثل : سوزان (٦) .
- ٨ - اجتماع الصاد والطاء ، مثل : مصطول (٧) .
- ٩ - خلو كلمة رباعية أو خماسية من أحد حروف اللقاة (الميم ،

(١) الصنجة : كفة الميزان .

(٢) الجوق : الجماعة من الناس . وجرندق : علم لرجل .

(٣) النرجس : زهر معروف . والنرس : علم لقرية في سواد العراق . والنورج ، ويقال النيرج ايضاً : ما يداس به الطعام ، حديداً كان أو خشباً . والنرجة : الخشبة التي تغلب بها الأرض . هذا ، والعربة لاتأبى هذا النسيج في كلماتها اذا أدى إليه التصريف ، مثل . نرى .

(٤) بلس : كلمة عامية بمعنى بدأ .

(٥) ساذج : كلمة فارسية بمعنى بسيط غير مركب . وعامة مصر تنطقها : ساده ، أما عامة الشام فتنطقها : صاده .

(٦) سوزان : زهر معروف . والعرب تنطقه : سوسان ، أو سوسن .

(٧) مصطول : كلمة عامية معناها : ذاهل . هذا ، والعربة لاترفض هذا النسيج في كلماتها الاصلية اذا أدى اليه التصريف أو الاشتقاق ، مثل : اصطفى .

والنون ، والراء ، واللام ، والباء ، والفاء) ، مثل : هتجش (١) .

د - نسج قبلها العربية لكنها متفاوتة في الفصاحة والخفة . وقد أحصى الشيخ بهاء الدين صاحب عروس الأفراح اثني عشر من هذه النسج للكلمة الثلاثية ، ناظراً في ذلك الى مناطق الجهاز الصوتي لا إلى الاصوات بالتفصيل . وإليك هذه النسج وما قاله في مراتب فصاحتها وخفتها :

- ١ - الانحدار من المخرج الأعلى الى الاوسط الى الأدنى ، نحو : ع د ب (٢) .
- ٢ - الانتقال من الأعلى الى الأدنى الى الاوسط نحو : ع رد (٣) .
- ٣ - من الأعلى الى الأدنى الى الاعلى ، نحو : ع م هـ .
- ٤ - من الأعلى الى الاوسط الى الأعلى ، نحو : ع ل ن (٤) .
- ٥ - من الأدنى الى الاوسط الى الأعلى ، نحو : ب د ع .
- ٦ - من الأدنى الى الأعلى الى الاوسط ، نحو : ب ع د .

(١) هتجش : كلمة لامعنى لها مثل بها الجواليقي لنوع من النسج تأباه العربية في كلماتها . هذا ، وقد ذكر ابن جني في سر الصناعة (ج ١ ص ٧٧) انه عقد فصلاً في آخر كتابه لما حسن من تركيب الحروف وما قبح . ومن المؤسف ان الجزء الثاني من الكتاب لم ينشر حتى اليوم لنعرف ماقاله ابن جني في هذا الصدد . ولكن يظهر مما نقله السيوطي عنه (المزهر . ج ١ ص ١١٧) انه لم يأت بشيء اكثر مما أتى به المتأخرون عنه .

(٢) يقصد بالمخرج الاعلى المحبس الذي يقع في المنطقة الخلفية من الفم الصوتية ، وبالاوسط المحبس الواقع في وسط الفم ، وبالأدنى المحبس الواقع في مقدم الفم .

(٣) هذا خطأ من الشيخ بهاء الدين رحمه الله ، اذ من المعروف صوتياً ان الراء أدخل في الفم من الدال . ولعل التمثيل الصحيح لهذا النسيج هو في كلمة ع ب د .

٤ - وهذا خطأ آخر ، فاللام والنون من مخرج واحد . والمثال الصحيح لهذا النسيج هو ع ل ق .

- ٧ - من الأدنى الى الأعلى الى الأدنى ، نحو : ف ع م .
- ٨ - من الأدنى الى الأوسط الى الأدنى ، نحو : ف د م .
- ٩ - من الأوسط الى الأعلى الى الأدنى ، نحو : د ع م .
- ١٠ - من الأوسط الى الأدنى الى الأعلى ، نحو : د م ع .
- ١١ - من الأوسط الى الأعلى الى الأوسط ، نحو : ن ع م (١) .
- ١٢ - من الأوسط الى الأدنى الى الأوسط ، نحو : ن م ل .

ويقول الشيخ بهاء الدين إن احسن هذه التراكيب (أي النسخ)
الاول ، فالعاشر ، فالسادس . واما الخامس والتاسع فهما سيان في الاستعمال ،
وان كان القياس يقتضي ان يكون أرجحهما التاسع (٢) . واقل الجميع
استعمالاً هو السادس (٣) .

(١) وهذا خطأ آخر ، فالجميع من الأدنى لا من الأوسط . والمثال
الصحيح لهذا النسخ هو : ن ع ج .

(٢) يقصد بالقياس ما نفعوا عليه من انه كلما تباعدت محابس اصوات
الكلمة (مخارجها) خفت في اللفظ . وظاهر ان البعد الذي في التاسع لا مثل له
في الخامس ، وهو الانتقال من الاعلى الى الأدنى .

(٣) عن المزهري للسيوطي : ج ١ ص ١١٩ .

٤ - الطليقات في العربية

قلنا إن الطليق هو صوت لغوي يجري معه النفس من غير أن يلقى في طريقه عقبة تمنعه من المرور ، أو تحول اتجاهه الى الانف ، أو تؤدي إلى تلكته واحتكاكه بأعضاء النطق . قد يقال : فمن أين للطليق صوته المسموع اذا لم يكن معه انسداد فاحتكاك للهواء بأعضاء النطق ؟ والجواب عن ذلك ان الطليقات تكتسب تصويتها من اهتزاز الوترين الصوتيين معها فقط ، لا من ضرب الهواء بنقطة انسداد ، اذ ليس معها انسداد أبداً ، لافاقص ولا كامل . ولهذا فليست لها محابس ، اي مخارج ، كما للحجيسات .

ومع ذلك ، فاللسان لا يتخذ اثناء احداث الطليقات موقفاً سليماً ، بل قد ينبسط انبساطاً كاملاً في قعر الفم ، أو قد يتكتل مقدمه مرتفعاً قليلاً أو كثيراً ، نحو منطقة الغار ، أو قد يتكتل مؤخره مرتفعاً ، قليلاً أو كثيراً ، نحو منطقة الطبق . وكل ذلك يؤدي الى تنويع الاصوات الطليقة تنوعاً كبيراً . وللشفتين ايضاً وظيفتها في هذا التنوع . فقد تشبهان حتى تبلغاً درجة الاستدارة ، وقد تنفرجان متراجعتين الى الخلف في وضع يشبه وضع التبسم . وهذا وذاك يؤديان الى تنوعات كثيرة في الاصوات الطليقة .

ويشتمل النظام الصوتي للطليقات في العربية على ثلاثة طليقات رئيسية هي : الكسرة ، والضمة ، والفتحة . ولكل واحدة طولان : قصير ، وطويل . فيكون مجموع الطليقات في العربية ، على هذا ، ستة . وإليك الكلام على كل واحد منها :

١ - الكسرة القصيرة

هي صوت طليقي يحدث من اهتزاز الوترين الصوتيين مع تكتل

مقدم اللسان وارتفاعه إلى أقصى درجة ممكنة نحو مقدم الفم التي سمينها منطقة الغار ، ولكن من غير ان يحدث هذا الارتفاع انسداداً للنفس أو تعويقاً له ، فاذا زاد الارتفاع حتى حدث التعويق نتج صوت الياء شبه الطليق الذي يسمع معه خفيف خفيف كما في كلمة « يوجد » . فاذا زاد الارتفاع حتى مد مجرى النفس حدث صوت الجيم .

نعود الى الكسرة فنقول : إن الشفتين تتراجعان معها الى الخلف في وضع يشبه وضع التسم ، كما ان الهواء يتخذ مجراه في الفم وحده ، أما مجرى الأنف فيكون معها منسداً تمام الانسداد . ولهذا كله يقال في صفة الكسرة العربية القصيرة : انها طليق أمامي (لانها تحدث عن تكتل اللسان في المنطقة الامامية من الفم) منكسر (لان الشفتين معها في وضع منكسر متراجع الى الخلف) حاد (لان الفرجة معها اضيق ما تكون ، وارتفاع مقدم اللسان اكبر ما يكون) قصير (لأنه يبلغ نصف طول الكسرة الطويلة التي هي الياء) غير أغن (لان الهواء يتخذ معها مجرى الفم وحده دون الأنف) .

تقتصر الكسرة في حالة الروم (١) حتى تصير الى نصفها . واذا سبقها أصوات الاستعلاء (ص ، ض ، ط ، ظ ، خ ، غ ، ق) انفرجت قليلا ، أي هبط اللسان معها هبوطاً خفيفاً عن المنطقة المعهودة له مع الكسرة الحادة . وأوضح ما يكون هذا مع الاصوات المطبقة (ص ، ض ، ط ، ظ) . فالكسرة التي بعد الصاد كما في كلمة « صراط » اوسع فرجة من الكسرة التي بعد النون كما في كلمة « زار » .

(١) الروم هو الوقف على الحركة مع تقصيرها واختلاسها . انظر قواعد الوقف الآتية بعد قليل .

٢ - الكسرة الطويلة :

وتسمى ياءً أيضاً (١) ، وهي مثل الكسرة القصيرة في جميع صفاتها واحكامها ، إلا في صفة الطول ، إذ تبلغ في طولها ضعفي طول القصيرة : **عَد - عِيد** . وقد يزيد هذا الطول اذا وليتها الهمزة او الادغام ، فالياء في **« بريء »** و **« يطيبُ بكر »** أطول منها في **« القاضي »** .

٣ - الضمة القصيرة :

هي صوت طليق يحدث من اهتزاز الوترين الصوتيين مع تكتل مؤخر اللسان وارتفاعه الى اقصى درجة ممكنة نحو مؤخر الحنك الأعلى من غير ان يحدث هذا الارتفاع انسداداً للنفس أو تعويقاً له ، وإلا حدث في حالة الانسداد الكامل صوت الكاف المجهورة **« g »** ، او حدث في حالة الانسداد الناقص صوت الغين . هذا ، ووضع الشفتين مع الضمة وضع استدارة كاملة ، مع بقاء فرجة بينها تسمح بمرور الهواء مروراً حراً طليقاً لا يؤدي إلى احتكاك بالشفقتين ، فان ضاقت الفرجة عن هذا الحد المرسوم حدث الاحتكاك وتنتج عنه صوت الواو الشبيهة بالطلاق .

(١) الفرق بين هذه الياء التي هي كسرة طويلة ، وبين الياء التي سبق ذكرها في الحيسات على أنها شبه طليق ، هو أن اللسان مع الثانية أكثر ارتفاعاً منه مع الأولى ، وهذا الارتفاع الزائد يضيق الفرجة في الفم ويؤدي إلى احتكاك الهواء وحدوث همهمف خفيف يجعل هذه الياء تسلك في زمره الحيسات لا الطليقات . وقد ميز النحاة بين نوعي الياء فسموا الطليقة حرف مد ، وضابطها ان تكون ساكنة مسبوقة بكسرة ، كما في **« عيد »** بكسر العين ، وسموا الشبيهة بالطلاق حرف لين مرة ، وذلك إذا كانت ساكنة بعد فتح ، كما في **« بيت »** بفتح الباء ، وحرف علة مرة أخرى ، وذلك اذا تحركت ، كما في **« يعد »** بفتح الياء .

لهذا كله يقال في صفة الضمة العربية القصيرة : إنها طليق (اي ليس معها انحباس) خلفي (اي تنتج عن ارتفاع أقصى اللسان من الخلف نحو الحنك) منضم (اي تنضم معه الشفتان) حاد (اي تكون الفرجة معه اضيق ما تكون ، وارتفاع مؤخر اللسان اكبر ما يكون) قصير (لأنه يبلغ نصف طول الضمة الطويلة التي هي الواو) غير أغن (لان الهواء يتخذ معه مجراه في الفم وحده دون الانف) .

وهي مثل الكسرة في الروم ، إذ تصل فيه الى نصف طولها الطبيعي ، لكنها تختلف عنها في قسمة اصوات الاستعلاء ، فلا تنفرج معها كما تفعل الكسرة ، فالضمة التي بعد الضاد في « ضَرَبَ » لها نفس الدرجة من الحدة التي هي للضمة بعد التون في « تُشِيرَ »

٤ - الضمة الطويلة :

وتسمى واداً ايضاً (١) ، وهي مثل الضمة القصيرة في جميع صفاتها واحكامها ، إلا ان طولها يبلغ ضعف طول القصيرة ، ويزيد هذا الطول اكثر اذا وليها همزة أو ادغام ، فالواو في كلمتي « ينوء » و « تمود الثوب »

(١) الفرق بين هذه الواو التي هي ضمة طويلة تعد في الطليقات ، وبين الواو التي هي شبه طليق وتعد في الحبسات ، هو ان الفرجة التي بين الشفتين اوسع مع الأولى منها مع الثانية . وهذا ما جعل الثانية تسلك في الحبسات ، لأن ضيق الفرجة يؤدي إلى احتكاك الهواء بباطن الشفتين فينتج عنه الحفيف الذي هو الحد الفاصل بين الحبسات والطليقات . وقد ميز النحاة بين نوعي الواو ، فسموا الطليقة منها حرف مد ، وضابطها عندهم ان تكون ساكنة بعد ضمة كما في « دور » بضم الدال ، وسموا الشبهة بالطليق حرف لين مرة ، وذلك اذا كانت ساكنة لم تسبق بضم مثل « لو » بفتح اللام ، وحرف علة مرة أخرى ، وذلك اذا تحركت كما في « وجد » بفتح الواو ، .

أطول منها في كلمة « يسمو » .

٥ - الفتحة القصيرة :

هي صوت طليق يحدث من اهتزاز الوترين الصوتيين مع ارتفاع طفيف جداً في مقدم اللسان ، وتراجع طفيف جداً في الشفتين . هذا اذا جاءت بعد حبيس من الحبيسات المستقلة (ب ، ت ، ث ، ج ، ح ، د ، ز ، س ، ش ، ع ، ف ، ك ، ل ، م ، ن ، هـ ، و ، ي) ، أما اذا جاءت بعد حبيس من الحبيسات المستعملية (ص ، ض ، ط ، ظ ، خ ، غ ، ف) أو جاءت بعد الراء ، فإن اللسان معها يرتفع ارتفاعاً الخفيف بمؤخرته لا بمقدمته ، كما ان الشفتين لا تأخذان معها وضع التراجع بل وضع الحياء التام . نسمي الفتحة الأولى الفتحة المرققة ، وصفها أنها صوت طليق أمامي منفرج قصير غير أغن ، ونسمي الثانية بالفتحة المفخمة ، وصفها أنها صوت طليق خلفي منفرج قصير غير أغن . مثال الأولى الفتحاح في كلمة « كَتَبَ » ، ومثال الثانية الفتحاح في كلمة « قَصَرَ » .

يصيب الفتحة في الروم ما اصاب أختيها الكسرة والضمة .

٦ - الفتحة الطويلة :

وتسمى الالف ايضاً . وهي كالفتحة القصيرة في جميع صفاتها وأحكامها ، إلا في صفة الطول ، اذ تبلغ ضعفي القصيرة ، أو قد تبلغ أربعة اضاعفها اذا وليها الادغام أو الهمز ، فالألف في كلمة « دواب » أو كلمة « صحراء » أطول منها في كلمة « عصا » (١) .

(١) لاسباب صوتية بحثة سمينا الالف فتحة طويلة ، والياء كسرة طويلة ←

٥ - الأصوات الفرعية

تنقسم الأصوات الى قسمين : أصوات أصول ، وأصوات فروع .
فأما الصوت الأصلي فهو الذي له أثر في معنى الكلمة التي يدخل هو في تركيبها ، بحيث اذا نزع منها وحل محله أصلي آخر تغير المعنى ؛ وأما الصوت الفرعي فهو بخلاف ذلك . خذ مثلاً كلمة « عاد » ، ثم احذف ألفها وضع مكانها واواً لتصير « عود » ، ثم احذف الواو وضع مكانها ياء لتصير « عيد » ، فستجد أن الكلمة كان لها مع كل واحد من هذه الأصوات معنى خاص يختلف عن معنيها مع الصوتين الآخرين . فنقول / اذن : إن الالف والواو والياء أصوات أصلية في العربية .

خذ الآن كلمة « عاد » نفسها ، وانزع ألفها وضع مكانها إمالة وقل مثلاً : « هذا الرجل من قوم عياد » بالإمالة ، فستجد ان معنى الكلمة لم يتغير ، إذ ان « عاد » بالفتحة علم لقبيلة ، وكذلك « عياد » بالإمالة .

→ والواو ضمة طويلة ، فوافقنا بذلك متقدمي النحاة من جهة ، وخالفناهم من جهة أخرى . فاما جهة الموافقة فهي اعتبار الحركات وحروف المد من طبيعة واحدة ، وان لاختلاف بينها إلا في مقدار الطول فقط ؛ واما جهة الخلاف فهي في التسمية فقط ، اذ كانوا يحرون على عكس مذهبنا تماماً ، فكانوا يسمون الفتحة الالف الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، والياء الكسرة الصغيرة . قال ابن جني في سر الصناعة (ج ١ ص ١٩) : اعلم ان الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهي الألف والياء والواو . فكما ان هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاث ، وهي الفتحة والكسرة والضمة . فالفتحة بعض الالف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو . وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة . انتهى .

نقول اذن : إن صوت الامالة فرع من صوت الفتح ، وليس اصلاً في ذاته (١) .

وتختلف الألسن بعضها عن بعض في قضية الأصلي والفرعي ، فما يعتبر في لسان ما فرعاً قد يعتبر في لسان آخر أصلاً . فالعربية تنظر الى الجيم بكل أنواعها ، المعطش والخالى من التعطيش ، على أنها صوت واحد ، لهذا لا يتغير معنى كلمة « جاء » مسواء ألفظناها خالية من التعطيش على الطريقة القاهرية ، أم لفظناها بتعطيش كامل على الطريقة الشامية ، أم لفظناها بنصف تعطيش على طريقة الفصحى . بينما نجد الفرنسية تعتبر كلاً من نوعي الجيم صوتاً أساسياً ، بحيث إذا حل أحدهما مكان الآخر تغير معنى الكلمة ، فكلمة « Jars » بالتعطيش تعني ذَكَرَ الاوز ، أما كلمة « Gars » بغير تعطيش فتعني محطة السكة الحديدية .

وبعود أمر وجود الأصوات الفرعية في كل لسان الى احد سببين :

١ - اولهما : اختلاف اللهجات بين الجماعات التي تتكلم لساناً مشتركاً .

٢ - ثانيهما : تأثيرات صوتية تحدث من تفاعل أصوات الكلمة تفاعلاً يؤدي الى أن تفقد بعض اصواتها صفة أو أكثر من صفاتها .

ونعود الآن الى موضوعنا ، وهو الاصوات الفرعية في العربية ، فنقول :

ميز النحاة القدماء من الأصوات الفرعية في العربية اربعة عشر صوتاً : ستة منها حسنة ، يؤخذ بها في القرآن ، وفصيح الكلام ، وهي النون الخفيفة ، ويقال الخفية ، والهمزة المخففة ، وتسمى احياناً همزة بين

(١) في فقه اللغة الحديث يسمى الصوت الاصلي مع فروعه التي يمكن ان تحل محله من غير تغيير لمعنى الكلمة ، يسمى بالقوانين . انظر كتابنا « الوجيز في فقه اللغة » الباب الثالث .

بين ، والـف التفخيم ، والـف الامالة ، والشين التي كالـجيم ، والصاد التي كالـزاي . أما الثمانية الباقية فهي غير مستحسنة ، ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة ، غير متقبلة (١) ، وهي : الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالـكاف ، والجيم التي كالـشين ، والصاد الضعيفة ، والصاد التي كالـسين ، والطاء التي كالـثاء ، والطاء التي كالـثاء ، والباء التي كالـيم .

وسنحاول فيما يلي دراسة هذه الاصوات للكشف عن صفاتها مسترشدين ، ما أمكن ، بالملاحظات التي ذكرها القدماء عنها ، وبما تقرره القوانين الصوتية المعروفة في فقه اللغة الحديث .

١ - النون الحقة :

وتسمى الخفيفة ايضاً . ويحددها ابن جني بانها الساكنة ، ويرى انها فرع من المتحركة ، ويزعم ان الفرق بينها هو في المخرج ، فالساكنة مخرجها الأنف ، أما المتحركة فمخرجها الفم . فاذا كان يعني بالمخرج نقطة الانسداد ، فنقطة الانسداد ثموية في النونين ، وإذا كان يعني بالمخرج منطلق الهواء فمنطلق النونين هو الأنف وحده . وعلى ذلك لا يكون في العربية سوى نون واحدة أصلية ، أما ما توهمه النحاة القدماء من وجود نونين : ساكنة مخرجها الأنف ، ومتحركة مخرجها الفم ، فمنشؤه ان المتحركة يتلوها طليق منطلق هوائه من الفم ، فظنوا أن الهواء المنطلق مع المتحركة هو الهواء المحدث للنون ، في حين انه المحدث للحركة التي هي الطليق التالي للنون . أما الهواء المحدث للنون فقد انطلق من الأنف

(١) هذه عبارة ابن جني في صفة الاصوات الفرعية غير المستحسنة . انظر كتابه « سر صناعة الاعراب » ج ١ ص ٥١ .

قبل انطلاق هواء الطليق من الفم ببرهة قصيرة جداً . ولعل قصر هذه البرهة هو الذي فوت عليهم أمرُ الكشف عن حقيقة هذه النون .

٢ - الهمزة المحففة :

وتسمى همزة بين بين . والتسمية لسيبويه . ومعنى بين بين أن تنطق الهمزة بين الهمزة والألف ان كانت مفتوحة ، مثل : أَأَنْ ، وبينها وبين الياء ان كانت مكسورة ، مثل : إِنْ ، وبينها وبين الواو إن كانت مضمومة ، مثل : أُأْأُ . وحقيقة هذا النطق هي أن تلفظ حركة الهمزة فقط من غير ان تلفظ الهمزة نفسها . ففي المثال الأول يكون النطق هكذا (أَأَنْ) ، وفي الثاني هكذا (إِنْ) ، وفي الثالث هكذا (أُأْأُ) .

٣ - ألف الرومانيّة :

وتدخل معها الفتحة القصيرة المالّة . وهي صوت طليق يحدث من ارتفاع مقدم اللسان نحو منطقة الغار ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المرققة ، ويقل عن ارتفاعه مع الكسرة . ويكون وضع الشفتين مع المالّة وضع انفراج ، إلا انه دون الانفراج الذي يكون مع الكسرة . وليس للامالة رمز خاص في العربية ، وذلك لأنه ، كما قلنا ، صوت فرعي ، أما في اللسان الأوروبية فيرمز له عادة برمز « é » .

والامالة لغة عامة العرب تقريباً ، إلا اهل الحجاز . ولهذا كانت لها اهمية كبيرة في القواعد الصوتية العربية . وسنفرد لها بعد قليل بحثاً خاصاً .

٤ - ألف التفخيم^(١) :

وتدخل معها الفتحة المفخمة . وهي صوت طليق يحدث من ارتفاع مؤخر اللسان نحو مؤخر الحنك ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المفخمة التي تلي اصوات الاستعلاء ، ويقل عن ارتفاعه مع الضمة . ويكون وضع الشفتين مع ألف التفخيم وضع انضمام لا يبلغ الاستدارة التامة كما هو الشأن مع الضمة . وليس لألف التفخيم رمز خاص في العربية ، لانه صوت فرعي ، أما في اللسن الاجنبية فيرمز له بالرمز « O » . والالفات المفخمة الواردة في القرآن قليلة ، وقد كتبت كلها بالواو اشارة الى امالتها نحو الضم ، مثل : الصلوة ، والزكوة والحياة .

٥ - الشين الني للجيم :

هي شين بصيها نوع من الجهر فتقلب الى ما يرمز له في اللسن الأجنبية برمز « z » ، اي تنقلب الى جيم معطشة . ويحدث ذلك ، كما تقرر القوانين الصوتية ، اذا وقعت الشين ساكنة بين صوتين مجهورين ، مثل : يشبع ، التي تنطق : يجبع ، بجيم معطشة .

٦ - الصاد الني للراي :

هي صاد بصيها نوع من الجهر اذا وقعت ساكنة قبل مجهور ،

(١) وتسمى الالف المالة نحو الضم ، وهذه التسمية أليق بها وأدق ، ذلك ان الف التفخيم تصدق ايضاً على الالف التي تلي اصوات الاستعلاء ، مثل : صا : صا : صا ، طا ، ظا ... الخ

فتنقلب عند ذلك الى زاي مطبقة ، أي إلى « ظ » كما هي في النطق العامي ، وذلك نحو : مصدر ، التي تنطق : مظدر ، كما في النطق العامي .

٧ - الطاف التي بين الجيم والظاف :

أهمل القدماء وصفها . واغلب الظن أنها كاف يصيها جهر بسبب مجاورتها للمجهورات ، فتنقلب الى ما رمز له في الرسم الاجني بـ « g » . وهذا ما يحدث اليوم مع اهل مصر واهل اللاذقية في الشام ، إذ تسمهم ينطقون كلمة « أكبر » على هذه الشاكلة : Agbar .

٨ - الجيم التي طالطاف :

أهمل القدماء وصفها ايضاً ، وليس بين ايدينا من القوانين الصوتية ما يفسر أمرها ويكشف عن طبيعتها .

٩ - الجيم التي طالسين :

اما هذه فهي جيم فقدت جزءاً من جهرها بسبب ورودها ساكنة قبل صوت مهموس ، فانقلبت الى ما يرمز له بالرمز التركي القديم « ج » ، كما في كلمة « جنق » منطوقة نطقاً تركياً . والعامية عندنا اليوم ينطقون هذه الجيم في كلمات مثل : اجتهد ، اجتمع . ومنهم من يخلصها شيئاً فيقول : اشتجع ، اشتهد .

١٠ - الضار الضعيفة :

أهمل وصفها القدماء ، وليس لدينا من القوانين الصوتية ما يفسر

طبيعتها .

١١ - الصاد التي طالسين :

هي صاد ضعف إطباقها فصارت كالسين ، اذ لا فرق بين الصاد والسين إلا في صفتي الإطباق والانفتاح . وكثير من عامتنا اليوم ، ولا سيما المتطرفات من النساء والبنات اللواتي يتلقين العلم في المدارس الأجنبية ، تسمعهن ينطقون كلمة « صالح » فتظنهم يقولون : « صالح » .

١٢ - الطاء التي طالتاء :

هي طاء ضعف إطباقها فصارت كالتاء ، اذ لا فرق بين هذين الصوتين إلا في صفتي الإطباق والانفتاح . ومتطرفاتنا اليوم يقلن « تبيب » بدلاً من « طبيب » .

١٣ - الظاء التي طالتاء .

هي ظاء فقدت جهرها فانقلبت الى ثاء مطبقة . ويمكنك ان تعرف طبيعتها اذا منطقت كلمة « ظالم » كما لو كانت « ظالم » على ان تفخهم التاء تفخياً كبيراً .

١٤ - الباء التي طالبسم .

الباء ، كما علمنا مما سبق ، صوت شفوي انفجاري ، بمعنى ان محبسه من الشفتين وانه يحدث عن آلية انفجارية ، أما الميم فهو صوت شفوي احتكاكي انفي ، بمعنى ان محبسه من الشفتين وان هواءه يخرج من

مجرى الأنف من غير عملية انفجار . فالصوتان ، على هذا ، يتفقدان في الحبس ، ويختلفان فيما سوى ذلك . وحتى تصبح الباء مشبهة للميم لا بد من حدوث ما يسمى في علم الاصوات بالانفجار الانفي . وتأويل ذلك ان الهواء يخرج من الجوف فيدخل الحنجرة ، فيجد الوترين الصوتيين متقاربين ، فيحتك بهما فيهتزان فيحدث الجهر ، ثم يخرج من الحنجرة الى الحلق فيجد حجاب الحنك قد ارتفع فسدء بذلك المجرى الانفي ، فيتخذ الهواء طريقه في الفم ، فاذا وصل الى نهايته وجد الشفتين قد انطبقتا ، فيجتمع خلفها منتظراً انفصالهما ليخرج من الفم في تلك الفرقة التي سميناها الانفجار . كل هذا يحدث في حالة الباء العادية . اما في حالة الباء التي كاليم فالذي يحدث هو انه قبل انفصال الشفتين ببرهة وجيزة يهبط حجاب الحنك الذي كان يسد المجرى الانفي هبوطاً فجائياً ، فيندفع الهواء المتجمع في الفم عن طريق الانف الذي انفتح بهبوط الحجاب . ان هذه الآلية تسمى بالانفجار الانفي ، لأن الهواء المنضبط في الفم لم يخرج من الفم نتيجة انفصال الشفتين ، بل خرج من الأنف نتيجة هبوط حجاب الحنك . فكأن الباء التي كاليم صوت حادث عن آلية نطقية مراحلها الاولى مراحل آلية الباء ، ومرحلتها الأخيرة مرحلة آلية الميم .

واضاف ابن جني الى هذه الفروع الاربعة عشر فرعين آخرين هما :

١٥ - الباء المشددة بالضم :

هي ياء تتخذ معها الشفتان وضع الضم بدلاً من وضع الانفراج والتراجع الى الخلف ، فهي في الحقيقة طليق مختلط ، فاللسان معها في وضع الكسرة ، اما الشفتان ففي وضع الضمة . ويرمز لهذا الصوت في الفرنسية برمز « u » . كما يرمز له في الالمانية برمز « ü » وهو الرمز العالمي له .

واكثر ما يوجد هذا الصوت في العربية في اسم المفعول من الثلاثي الأجوف ،
نحو : « قيل = qila » .

١٦ - الضمة المشعة بالكسر :

هي عكس سابقتها : طليق مختلط ، اللسان معه في وضع الضم ،
والشفتان في وضع انفراج قليل الى الخلف . وورود هذا الصوت قليل
نادر في العربية ، مثل : مررت بمذيعور ، وهذا ابن يور .

٦ - المقاطع في العربية

يتناول البحث في المقاطع العربية أمرين : اشكال المقطع في العربية ،
ثم أنواع النسخ المقطعية التي تقبلها العربية في كلماتها أو ترفضها .

أ - الوسط المقطعية .

للمقطع العربي خمسة أشكال ، هي :

- ١ - جيس + طليق قصير = بـ (قصير مفتوح) .
- ٢ - جيس + طليق طويل = يا (متوسط مفتوح) .
- ٣ - جيس + طليق قصير + جيس = مِن (متوسط مغلق) .
- ٤ - جيس + طليق طويل + جيس = باب (طويل مغلق) .
- ٥ - جيس + طليق قصير + جيس + جيس = بَحْر .
- (طويل مضاعف الاغلاق) .

والاشكال الثلاثة الاولى شائعة في العربية كثيراً ، وترى في صدور
الكلمات واحشائها واعجازها على حد سواء مثل : (ضَرَبَ = ضَ ،
رَ ، بَ) و (يَبْتُ = يَبِي ، يَتْنُ) و (قالوا = قا ، لو) ...

أما الشكل الرابع فقليل ، ولا يرى الا في الاعجاز حين الوقف
بالسكون ، مثل : (كَتَابٌ = كِ ، تَابٌ) ، ووجوده في الحشوناادر،
ولا يكون الا في حالة الادغام ، مثل : (شَابُهُ = شَابٌ ، بَهُ) .

فاما الشكل الخامس فلا يرى الا في الاعجاز حين الوقف بالسكون ،

مثل : (هزبر = هـ ، زَبْرٌ) . وعسلة امتناع وجوده في الصدور والاحشاء هي كراهية العربية لتوالي ثلاثة حبيسات ليس بينها طليق ، وهو ما يعبرون عنه بعبارة « التقاء الساكنين » . فلو قلنا : « بَحْرٌ كَثْمٌ = بَحْرٌ ، كَثْمٌ » لتوالت ثلاثة حبيسات هي الحاء والراء من المقطع الاول ، والكاف من المقطع الثاني . ولما كان هذا النسيج عسيراً على النطق العربي لم تسمح العربية لهذا النوع من المقطع ان يقع صدرأً او حشوأً في كلماتها ، وبعبارة صرفية نقول : لا تسمح العربية بالتقاء ساكنين .

هذا ، ويمكن ان نضيف الى هذه الاشكال الخمسة شكلين آخرين للمقطع العربي لا يوجدان إلا في حال تخفيف الهمزة ، أي حال نطقها بين يين . فأولها يتألف من طليق قصير فقط ، مثل المقطع الثاني من كلمة (آنا = آ ، - ، نا) ، وثانيها يتألف من طليق قصير بعده حبيس واحد ، مثل المقطع الثاني من كلمة (أأتم = آ ، - ، ن ، ثم) .

ب - النسيج المقطعية :

يمكن ان تنسج الكلمة العربية الواحدة ، أو ما هو في حكم الكلمة الواحدة ، من مقطع واحد ، أو من مقطعين ، أو من ثلاثة . . . حتى السبعة . وليس وراء ذلك شيء .

فأما بنات الواحد فقد يكون المقطع فيها قصيراً مفتوحاً ، أي من الشكل الأول ، مثل : « ب - و » ، وقد يكون متوسطاً مفتوحاً ، أي من الشكل الثاني ، مثل : « يا - ذي - ذو » ، واغلب الكلمات اللواتي من هذين الشكلين ادوات نحوية : حروف أو اسماء مبنية ، وما كان من غير الادوات فهو قليل ، مثل : « ق - ع - ف . . . » أفعال أمر من « وقى - وعى - وفى » . وقد تكون بنات الواحد من مقطع متوسط مغلق ، مثل : « يد - دم » ، ويكثر هذا الشكل في الادوات

النحوية ، مثل : « من - عن - بل هل - كم - لو . . . » ، وقد تكون من مقطع طويل منلق ، أي من الشكل الرابع ، مثل : « باب° - عيد° - سور° » ، أو من مقطع طويل مضاعف الاغلاق ، اي من الشكل الخامس ، مثل : « دَرَب° - عُمُر° - يَثُر° » .

اما بنات الاثنين والثلاثة والاربعة والخمسة والستة والسبعة فلا يمكن هنا حصر انواع نسجها لكثرتها ، فنكتفي بالتمثيل لكل طائفة منها :

- من بنات الاثنين : (هاتوا = ها - تو) .
- من بنات الثلاثة : (ضَرَبَ = ضَ - رَ - بَ) .
- من بنات الاربعة : (شَجَرَةٌ = شَ - جَ - رَ - تْنُ) .
- من بنات الخمسة : (شَجَرَتُك = شَ - جَ - رَ - تْ - لَ) .
- من بنات الستة : (سألتهمونها = سَ - آلَ - تْ - مَوْ - في - ها) .
- من بنات السبعة : (فسيفكيكمو = فَ - سَ - يَك° - في - لَوْ - هُ - مو) .

إن دراسة النسج المقطعية للسان ما تقتضي ان نذكر ما يقبله هذا اللسان من النسج وما لا يقبله . ولما كان ما تقبله العربية كثيراً يضيق المقام عن استيفائه ، رأينا ان نقصر على ذكر ما لا يقبله . فمن ذلك :

- ١ - كلمة مؤلفة من ثمانية مقاطع أو اكثر .
- ٢ - كلمة في صدرها أو حشوها مقطع من الشكل الخامس .
- ٣ - كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من اربعة مقاطع من الشكل الأول ، أما المؤلفة من ثلاثة مقاطع من هذا الشكل فكثيرة ، مثل : « ضَرَبَ - أَكَلَ - شَرِبَ . . » ، فاذا اتصل بالكلمة شيء من الضمائر

أو أضيفت جاز أن تشتمل على أكثر من ثلاثة من هذا الشكل ، مثل :
« شجرة أحمد = ش - ج - ر - ة » و « شجرتك = ش - ج - ر - ت - ل » .

٤ - كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من ثلاثة مقاطع من النوع الثاني ، فإذا وجدت كلمة منسوجة على هذا المنوال فهي لا شك اعجمية ، مثل :
« قاديشا = قا - دي - شا » ، أما الكلمات العربية ذوات الضمائر فلا تأتي ثلاثة من هذا الشكل ، مثل : « آتوني = أ - تو - ني » .

٥ - كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من مقطعين ، أولها من الشكل الثاني ، وثانيها من الشكل الخامس . فإن وجدت كلمة من هذا النسيج كانت ولا شك اعجمية ، مثل : « جو - مرّت » = جو - مرّت^(١) . أما ذوات الضمائر فلا تأتي أن تكون من هذا النسيج ، مثل : « شاركت = شا - ر - كت » .

٦ - كلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع ، أولها من الشكل الثالث ، وثانيها وثالثها من الشكل الثاني ، فإن وجدت كلمة من هذا النسيج كانت اعجمية ، مثل : « سرغايا = سر - غا - يا »^(٢) . إلا أن بعض الكلمات إذا وقف عليها بالالف بدل التنوين المنصوب غدت من هذا النسيج ، مثل : « اشتريت سربالا = سير - با - لا » .

٧ - كلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع ، أولها من الشكل الثاني ، وثانيها وثالثها من الشكل الثالث ، مثل : « شابندر = شا - بن - در »^(٣) .

(١) كلمة عامية دخيلة معناها الرجل الكيس ذو المروءة .

(٢) سرغايا : علم لقرية في الشام .

(٣) كلمة عامية دخيلة معناها تقيب الجار .

٧ - النبر في العربية

يجري النبر في العربية على القواعد الآتية :

١ - اذا كانت الكلمة مؤلفة من مقطع واحد فالنبر عليه اطلاقاً ،
أيا كان شكل هذا المقطع ، مثل : عُدْ - نَمْ - صِلْ . . . الخ .

٢ - اذا كانت الكلمة مؤلفة من مقطعين فالنبر على ثانيها اطلاقاً ،
(ويجري العد بصورة عكسية ، اي من الشمال الى اليمين) ، لأن الأول
لا ينبر في العربية مطلقاً ايا كان شكله ، إلا اذا كان هو المقطع الوحيد
في الكلمة . ومثال ذات المقطعين : (قام = قا - مَ) أو (عودا =
عو - دا) أو (بها = بَ - ها -) أو (لكم = لَ - كُ - مَ) ... الخ (١)

٣ - اذا كانت الكلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع فأكثر ، وكان الثاني
منها من الأشكال المقطعية المتوسطة أو الطويلة ، كان النبر عليه . مثل :
(يستهدي = يَسْ - تَهْ - دي) .

٤ - اذا كانت الكلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع فأكثر ، وكان
الثاني منها قصيراً ، فالنبر على الثالث أيا كان شكله ، مثل : (استغفرَ
= اسْ - تَغْ - فَ - رَ) .

٥ - لا يتعدى النبر المقطع الثالث ابداً :

هذا ، ويجب الانتباه الى ثلاثة أمور :

(١) اشرنا الى المقطع المنبور بنقط اقصي تحته .

١ - لا تحسب (ال) التعريف في مقاطع الكلمة .

٢ - كل ما يلحق الكلمة من ضمائر متصلة ، او ما يسبقها من حروف المضارعة داخل فيها اثناء عد المقاطع .

٣ يحدد موقع النبر على أساس أن الكلمة منطوقة في حالة الوصل ، وبعد التحديد لا يهم ان تنطقها موصولة أو موقوفة عليها بالسكون ، لان موقع النبر لا يتغير بين وصل ووقف .

ويستثنى من ذلك أن يكون النبر على المقطع الثالث من الكلمة وهو قصير ، فحين الوقف على مثل هذه الكلمة يتأخر النبر إلى المقطع الرابع . وذلك نحو « المدرسة » . فالمقطع المنبور في هذه الكلمة في حالة الوصل « رَ » (ال° - مَد° - رَ - سَ - ة°) . أما في حالة الوقف فينتقل النبر إلى « مَد° » (ال° - مَد° - رَ - سَ - ة°) .

التبديلات الصوتية

ان اصوات كلمة ما لا تثبت على حال ، فهي في تبدل دائم نتيجة عوامل صوتية او صرفية او نحوية . وتختلف التبدلات الصوتية عن الصرفية والنحوية من ناحيتين : اولاهما ان التبدلات الصوتية لا شعورية في الغالب ، يأتيها المتكلم منساقاً بماداته النطقية التي اكتسبها من والديه ومحيطه ، فاذا امال المتكلم الالف في كلمة « ناس » ، واذا حرك الساكن الاول بالكسر في قوله « جاءت البنت » ، فاما يفعل ذلك غير شاعر به ، ولا قاصد إليه ، أما في التبدلات الصرفية والنحوية فالأمر مختلف ، فاذا حول المتكلم « ضرب » إلى « ضارب » ، أو رفع زيداً ونسب عمرأ في قوله « ضرب زيد عمرأ » ، فاما يفعل ذلك شاعرأ به قاصداً إليه . والناحية الثانية أن التبدلات الصوتية لا أثر لها في تغيير معنى الكلمة المفردة أو الكلام المركب ، فكلمة « ناس » يبقى لها معناها المعروف سواء أنطلقت ألفها بالامالة أم بالفتح ، اما في التبدلات الصرفية فالأمر مختلف ، فكلمة « ضرب » تختلف في معناها عن كلمة « ضارب » أو « مضروب » أو « الضرب » ... الخ . وكذا الأمر في التبدلات النحوية ، فتركيب « ضرب زيد عمرأ » يختلف معناه عن معنى « ضرب زيداً عمرو » .

ان التبدلات التي لا أثر لها في معنى المفرد أو المركب هي تبدلات صوتية ، وهي ، ولا شك ، جزء من موضوع علم الاصوات ، لا علاقة لها بنحو ولا بصرف . وقد أخطأ القدماء فضموها الى علم الصرف ، وهو ما سنتلافاه الآن باحثين هذه التبدلات تحت عناوين : الابتداء ، الوقف ، التقاء الساكنين ، الاعلال ، الابدال ، الادغام ، الامالة ، تخفيف الهمزة .

١ - الابتداء

(همزة الوصل)

القاعدة النطقية العامة في العربية أنه لا يبدأ إلا بمتحرك ، كما لا يوقف إلا على ساكن . فإذا صدف أن كان أول الكلمة ساكناً وأريد الابتداء بها ، أضيف إلى أولها همزة متحركة تدعى همزة الوصل .

فما الكلمات الساكنات الأوائل ؟ وما حكم همزة الوصل معها ؟

١ - الساكنات الأوائل سماعاً :

ليس في العربية من هذا النوع سوى اثنتي عشرة كلمة ، عشر منها من فصيلة الاسماء ، واثنان من فصيلة الحروف . فأما الاسماء فهي :
بُنْ (١) - بُنَّةٌ (٢) - بُنْسُمْ (٣)

(١) آثرنا كتابة هذه الكلمات الساكنات الأوائل بغير الألف خلافاً لقواعد الرسم المعروفة . وإنما قصدنا من ذلك اظهار تسكين الأول الذي قد يخفى على القارىء عند اثبات الالف .

(٢) ابنه بمعنى ابن . وللعرب في هذه الكلمة مذهبان : اولها فتح النون اطلاقاً وجعل الحركات الاعرابية على الميم وحدها (جاء ابنك ، بضم الميم - رأيت ابنك ، بفتحها - مررت بابنك ، بكسرها) ويسمى ذلك اعراباً من مكان واحد . وثانيها جعل الحركات الاعرابية على النون والميم معاً (جاء ابنك ، بضم النون والميم - رأيت ابنك ، بفتحها - مررت بابنك ، بكسرها) ويسمى ذلك اعراباً من مكانين . ويرى الصرفيون ان الميم في هذه الكلمة زائدة ، وهو قول —

سَمٌ (١) - سَتٌ (٢) - ثَمَانٌ - ثَنَتَانِ - مَرُوءٌ (٣) - مَرَّةٌ -
يَمُنٌ (٤) . وأما الحرفان فهما : لام التعريف في لغة الشمال ، وميم التعريف
في لغة حمير خاصة ، مثل : الباب - وأمباب .

٢ - الساكنات الروائل قياساً :

هي :

١ - الأفعال الماضية التي على الأوزان الآتية : (تَفَعَّلَ (٥) =
ثَطَلَقَ ، فَعَلَّ = حَمَرَ ، فَعَالٌ = حَمَارٌ ، فَتَعَلَّ = قَتَدَرَ ،
سَتَفَعَّلَ = سَتَخَرَجَ ، فَعَنَلَلْ = قَعَسَسَ ، فَعَنَلَى =

→ صحيح ، ولكنهم لا يفسرون هذه الزيادة التفسير العلمي المقنع . وفي رأينا أن
هذه الميم هي ميم التنكير التي كانت السبئية والعربيات الجنوبية يخرجن بها الاسماء المنكرة
كما كانت العربيات الشمالية يخرجن الأسماء المنكرة بنون التنوين ، وإن هذه الكلمة يمنية
دخلت العربية الشمالية بجميعها التنكيرية ، فظن الشماليون الاصل في هذه الميم فاعربوا
الكلمة منها بعد أن كانوا يعربونها من نونها ، فاجتمع في الكلمة اعراب من مكائين .
انظر كتابنا (الوجيز في فقه اللغة) ص ١١٥ حيث تجد تحقيقاً حول كلتي ايم
وامرى وسبب اعرابها من مكائين .

(١) ومنهم من يكسر السين فيقول : سم بكسر السين . ولا حاجة عندئذ
الى همزة الوصل .

(٢) الاسم : العجز . وفيها لثتان اخريان : ست ، وسه ، فتج السين
فيهما . ولا حاجة معها لهزمة الوصل بسبب تحرك الأول .

(٣) تعرب هذه الكلمة من مكائين ايضاً ، الراء والهمزة . انظر تعليقنا لهذه
الظاهرة في كتابنا (الوجيز في فقه اللغة) ص ١١٥ .

(٤) ايمن : لفظ موضوع للقسم . يقال : ايمن الله لأفعلن . وقد تحذف
نونه فيقال : أيم الله .

(٥) انظر الحاشية ١ في الصفحة ٥٦ .

سَلَسَقَى ، فَعَوَّلَ == جَلَوَّذٌ ، فَعَوَّعَلَ == عَشَوَّشَبَ ، فَعَمَّئَلَلَّ (١)
 == حَرَّجَجَمَ ، فَعَمَّلَلَّ = قَشَمَمَرُ .

٢ - مصادر هذه الاشتال التي ذكرت : نطلاق ، حَمِيرار .. الخ .

٣ - افعال الأمر من هذه الالفعال التي ذكرت : نطَلِيقُ ،
 جَلَوَّذٌ . . . الخ .

٤ - الأمر من كل فعل ثلاثي ساكن الفاء مع حرف المضارعة
 مثل : « ضَرِبَ » الذي مضارعه « يَضْرِبُ » . أما ما لم يسكن فاءه
 في المضارع ، مثل : « يَقُولُ » و « يَبِيعُ » فلا تسكن فاءه في الأمر ،
 إذ يقال : « قُلْ » و « بِعْ » .

٥ - كل ماض من « نَفَعَلَّ » و « تَفَاعَلَ » اذا ادغمت تاءه
 في فائه ، إذ الادغام يؤدي إلى تسكين الأول ، مثل : تَطَيَّرَ ←
 طَيَّيَّرَ ، تَنَاقَلَ ← تَنَاقَلَّ .

فكل ما مر معنا من الكلمات الساكنات الأوائل اذا اريد الابتداء
 بها وتعذر ذلك لسكون الأول أضيف إليها همزة متحركة تسمى همزة
 الوصل ، فيقال : إِبْنٌ ، إِبْنَةٌ ، إِسْمٌ ، إِحْمَرٌ ، إِنْثَاقِلٌ ، إِطْيِيرٌ .. الخ .

٣ - تعريف همزة الوصل :

هي همزة متحركة تضاف الى الكلمات الساكنات الأوائل لتوصل الى

(١) ورد « افعلل » مرتين في الاوزان كما هو ظاهر . لكنهما ليسا وزناً
 واحداً ، فالذي مع اخرنجيم رباعي مزيد ، اما الذي مع اقنسس فهو ثلاثي ملحق
 بالرباعي المزيد .

الناطق بالسالك الذي يليها .

٤ - اصطلاح همزة الوصل :

١ - تثبت لفظاً وخطاً اذا ابتدئ بها ، مثل : إِشْتَبَلْ خيراً ،
إِعْشَوْشِبْتَ الارض ، وتسقط لفظاً لا خطاً في درج التلازم ، مثل :
واعمل خيراً ، واعشَوْشِبْتَ الارض .

وابتائها في درج الكلام لحن ، وما ورد من ذلك في الضرورة
الشعرية فهو شاذ ، كقول قيس بن الخطيم :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَانَهُ بَيَّثَ وَتَكْثِيرَ الْوَشَاةِ قَيْنِ^(١)

أما اذا وقفت في أثناء كلامك غير مراعى حكم الإنف ، لان
وقفك اضطراري اضطررك إليه انقطاع النفس أو شبهه ، ثم استأنفت نطقك ،
أثبت همزة الوصل اذا وقعت في صدر نطقك المستأنف . وقد فعل الشعراء
ذلك في انصاف الايات ، قال ليلى العامري :

وَلَا تَبَادُرْ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدَنَا أَقْدِيرَ تَنْزِلِهَا بِشِيرٍ - بِمَالٍ^(٢)

(١) المعنى : اذا جاوز السر الرجلين تعرض للانشاء وإلى ان يضيف إليه
الوشاة ما ليس منه وإلى ان يزيدوا فيه ويبالغوا . والشاهد فيه انبات همزة الاثنين
في وصل الكلام مع انها همزة وصل واجبة الحذف .

(٢) يقوله في مدح الكنة . والمعنى : ليست كنفنا شرحة إلى الطعام كغيرها
من يسبقن الغلمان إلى القدور فيزلهن عن النار بغير خرقه . والشاهد فيه انبات
همزة القدر ، وهي همزة وصل .

٢ - إذا سبقت همزة الوصل المفتوحة بهمزة استفهام وجب بقاؤها ، وامتنع حذفها ، ولكنها تقلب عندئذ الى ألف ، أو تسهل فتنتطق بينَ بينَ ، فتقول : أَالْخَيْرَ فعلتَ ؟ بالالف ، أو : أَيْ الْخَيْرَ فعلتَ ؟ بينَ بينَ . وإنما لم يحذفوها خشية اللبس ، اذ لو قلت : أَلْخَيْرَ فعلتَ ، لالتبس الاستفهام بالخبر ، فلا يعلم أهذه الهمزة هي همزة الاستفهام وقد حذفت بعدها همزة الوصل ؟ أم هي همزة الوصل نفسها وليس في الكلام همزة استفهام ؟ فأما اذا كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة فقد وجب حذفها بعد همزة الاستفهام لارتفاع اللبس باختلاف حركتي الهمزتين ، مثل : أَصْطَفَى البناتِ ؟ والأصل : أَصْطَفَى البناتِ ؟

٣ - همزة الوصل مكسورة دائماً ، مثل : إِضْرِبْ ، إلا مع لام التعريف وميمه وايم ، فهي معهن مفتوحة ، مثل : أَلْبَاب ، أَمَبَاب ، أَيْمَنُ الله ، والا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية ، فهي فيه مضمومة ، مثل : أَغْزُرُ . ويدخل في ذلك كل ماض لم يسم فاعله من الأفعال الساكنات الأوائل التي مر ذكرها ، مثل : أَتَطْلُقَ به . فان زالت الضمة لعارض لم يعتد به وبقيت الهمزة مضمومة ، مثل : أَغْزِرِي . وكذا اذا عارض لما بعد الساكن عارض ضم لم يمتد به وظلت الهمزة مكسورة ، مثل : « إِبْنُكَ صالح » ، و « إِرْمُوا » ، فضمة النون في الاول حركة اعراية عارضة بسبب وقوع الكلمة مبتدأ ، وضمة الميم في الثاني حركة بناء عارضة بسبب اتصال الفعل بواو الجماعة .

واذا أشمت الضمة التي بعد الساكن بالكسر اشتمت ضمة همزة الوصل أيضاً ، فتلفظ « أُتْقِدَ » هكذا : « Unquda » .

وحكى النحاة أشياء تخالف ما ذكر ، كضم همزة الوصل مع « انهم » ، وكسرها مع « ايمن وايم » ، وكسرها مع ما بعد ساكنه ضمة أصلية . وكل ذلك شاذ ونادر ، ولعله لهجات لبعض القبائل غير المشهورة .

٢ - الوقف

١ - تعريف الوقف :

هو السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجمعها آخر الكلام .

٢ - طرق الوقف :

لوقف طرائق شتى ، لكنها جميعاً تطبيقات مختلفة لبدأ عام واحد يقضي بعدم الوقف إلا على ساكن . وهذه الطرق هي :

آ - الوقف بدون تغيير : أي ان تقف على الكلمة من غير ان تحدث في نهايتها تغييراً صوتياً من اي نوع ما . ولا يكون ذلك إلا في الكلمات الساكنات الأواخر ، مثل : « لِحْتَدُ تَنْجَحُ » - جاء القاضي - رأيت الفتي - زيدُ بسمو - كم - أجل - من - . . . الخ ، ، هذا ، ولا يمتد بسكون التنوين وما اشبهه ، اذ هو واجب الحذف أو القلب كما سنرى .

ب - الوقف بالحذف : وهو أن تحذف من الكلمة صوتاً واحداً أو اكثر من أجل الوصول الى الساكن . فمن حذف الصوت الواحد حذف الحركة من المتحرك غير المنون ، مثل : « جاء الرجل » ← جاء الرجل ، رأيت الرجل ← رأيت الرجل ، مررت بالرجل ← مررت بالرجل ، ومن حذف الصوتين حذف التنوين والحركة في المنون المرفوع والمجرور ، مثل : « جاء رجل » ← جاء رجل ، مررت برجل ← مررت برجل .

المحيط : الجزء الأول

وتنويناً عملية الحذف إجراء عملية معاكسة ، نقوم فيها برد صوت
كلاماً قبل حذف الوقف ، ويظهر هذا في حالة المقصور المنون ،
التي تنوينها « فَيَّ » ← جاء فتى . فهذه الألف كانت محذوفة لفظاً في
الوقف ، وللتقائها ساكنة مع نون التنوين ، فلما زال التنوين للوقف ،
انضمت إلى الاسم .

ج - الوقف بالزيادة : وهو أن تزيد هاءً ساكنة تدعى هاء السكت
على نهاية الكلمة التي تريد الوقف عليها ، إما لأنك لا تستطيع حذف
حركتها واسكانها كما في : « فِ بالوعد ← بوعدك فيه » ، وإما لأنك
لا تريد حذف الحركة والاسكان كما في : « لم يخشَ زيدٌ ← زيدٌ لم يخشَه » ،
وإما لغرض آخر كإظهار اللوعة والتفجع في مثل : « وا ولداه » .

د - الوقف بالقلب : وهو أن تقلب آخر صوت من أصوات
الكلمة المسراد الوقوف عليها إلى صوت آخر . وله مظاهر كثيرة : منها
قلب تنوين المنصوب ألفاً ، مثل : « رأيت زيدا ← رأيت زيدا » ،
وقلب تاء التأنيث في الاسم المفرد هاءً ، مثل : « جاءت فاطمة ← جاءت فاطمة » ،
وقلب الألف همزة في لغة ، مثل : « ضربها ← ضربها » ، أو قلبها
ياءً أو واواً في لغة أخرى ، مثل : « لدغتي أفعى ← لدغتي أفعى » ،
أو أفسوً ، ومنها أيضاً قلب الهمزة ألفاً ، مثل : « رعت الماشية
الكتلاً ← رعت الماشية الكتلاً » . . . الخ .

هـ - الوقف بالتضعيف : وهو أن تضعف آخر الكلمة الموقوف
عليها ، مثل : « هذا خالدٌ ← هذا خالدٌ » . وهذه الطريقة قليلة
التطبيق ، ويتطلب تطبيقها توفر شروط كثيرة ، هي : أن يكون الحرف
النهائي في الكلمة متحركاً قبل الوقف ، وأن يكون ما قبله متحركاً أيضاً ،
إذ لو كان ساكناً لامتنت عملية التضعيف لأدائها إلى التقاء ساكنين ، ثم

أن لا يكون الحرف النهائي حرف علة ولا همزة ، ثم أن لا تكون الكلمة من المنصوب المنون . وعلى ذلك فلا تضعيف في مثل : « أَجَدٌ - زَيْدٌ - الفقى - الكلاء - خالدٌ » .

و - الوقف بالنقل : وهو أن تنقل حركة آخر الكلمة إلى الساكن الذي قبله ، مثل : « جاء بِكَرٍّ ← جاء بِكَسْرٍ » . وهذه الطريقة نادرة التطبيق ايضاً ، ويتطلب تطبيقها توفر شروط ، هي : أن يكون ما قبل الأخير ساكناً حتى يقبل حركة الأخير ، فلا نقل في مثل « رَجُلٌ » ، ثم ان يكون ما قبل الأخير صحيحاً ، فلا نقل في مثل : « يزيد » لعدم قبول حرف العلة للحركة ، ثم أن لا تكون الحركة المراد نقلها فتحة ، فلا نقل في مثل « شَمَتَ الْوَرْدَ » ، وأجازه الاخفش والكوفيون فقالوا ، « شَمَتَ الْوَرْدَ » ، ثم أن لا تكون الكلمة من المنصوب المنون ، فلا نقل في مثل « رأيت بكراً » ، إلا في لغة ربيعة التي تحذف تنوين المنصوب ، فعلى هذا تقول : « رأيت بِكَسْرٍ » ، ثم أن لا يؤدي النقل إلى دخول الكلمة في أوزان مرفوضة ، مثل : « نظرت إلى قُفْلٍ ← نظرت إلى قُفْلٍ » ، وهذا حَيْثُ ← هذا حَيْثُ » اذ ليس في الاسماء وزن « فُعِيل » ولا وزن « فِعْلٌ » . فان كان الحرف الأخير همزة فقد تساهلوا في الشرط الأخير ، وفي شرط أن تكون الحركة المنقولة غير فتحة ، فأجازوا : « رأيت الخَبَاءَ ← رأيت الخَبَاءَ » ، هذا رِدْءٌ ← هذا رِدْءٌ ، في بُطْءٍ ← في بُطْءٍ » . هذا ولا يجوز النقل فيما كان في آخره ادغام ، مثل « الشدِّ ، والعمِّ » لأن نقل الحركة من ثاني المتأملين الى أولهما يؤدي إلى فك الادغام .

ز - الوقف بالروم : وهو تقصير الحركة الى أقصى حد ممكن . وقد أجازه مسيبويه في الحركات الثلاث : الضمة والكسرة والفتحة ، أما الفراء فمنعه في الفتحة .

ح - الوقف بالاشتمام : هو وقف بالاسكان يصحبه ضم الشفتين كما لو كانتا في وضع النطق بالضممة ، من غير ان يكون هناك تصويت من اي نوع . وقد اجمع الكل على انه لا اشتمام إلا في المضموم والمرفوع فقط (١) .

٣ - قواهر الوقف :

١ - كل ما كان ساكناً في الوصل وقف عليه بسكونه ، مثل : « يا خالد اجتهد - زيد لم يسافر - جاء الفتى - مررت بالقاضي - أجعل - نَعَمْ . . . الخ » . وبعض هذه الساكنات الأواخر ، كالمقصود والمنقوص ، يجوز فيها أمور أخرى ستأتي .

(١) يغلب على ظننا ان الروم والاشتمام ليسا من طرائق العرب الصحيحة في الوقف ، بل هما نوع من المبالغة في النطق اعتاده القراء في تلاوة القرآن حرصاً على سلامة الاداء وعلى الامانة فيه ، ثم اخذ النحاة عنهم ذلك على أنه أسلوب عام في العرب . ولما يدفنا الى هذا الظن أمور : أولها ان جميع النحاة قرروا ان الروم والاشتمام قليلان ، بل هما في حكم النادر ، ونحن نعلم جيداً ما تعني كلمة « قليل » في كتب النحاة ، اذ يكفي ان يسموا شيئاً غريباً من عربي واحد قد يكون مصاباً بعاهة لفظية خاصة ، حتى يقيدوا ماسموا على أنه من « القليل » . والثاني أن الروم يتناقض تناقضاً كلياً مع المبدأ النطقي العام في العربية ، وهو مبدأ عدم الوقوف على متحرك . والثالث ان الاشتمام ليس صوتاً ، بل هو حركة عضلية بالشفاة فقط القصد منها ، كما يقول النحاة ، بيان ان الموقف عليه مضموم ، فهو الى لغة الصم البكم أقرب منه الى لغة السكلام . ولا نعتقد أن العرب سخفاء الى حد أن يأتوا بحركات الخرس لاداء معانيهم أو فهمها ، وهم أهل الفصاحة والبلاغة . والرابع ان سيبويه ، على كثرة سماعه من العرب ، لم يسمع منهم الروم ولا الاشتمام ، بل قال ، بعد ان اورد امثله عنها : « حدثنا بذلك عن العرب الخليل وابو الخطاب » . الكتاب ج ٢ ص ٢٨٢ .

٢ - كل متحرك الآخر يوقف عليه بإسكان آخره ، مثل :
 « يا أحمدُ ← يا أحمدُ ، مررت بالرجلِ ← مررت بالرجلِ ، لم أخشَ ←
 لم أخشَ » . ويجوز في بعض المتحركات أمور أخرى ستأتي .

٣ - النون المرفوع والمجرور يوقف عليها بحذف التنوين مع الحركة التي قبله ، مثل : جاء زيدُ ← جاء زيدُ ، مررت بزيدٍ ← مررت بزيدٍ » .

٤ - كل ما ختم بنون زائدة ساكنة مفتوح ما قبلها وقف عليه بقلب نونه الفأ ، يدخل في هذا نون تنوين المنصوب ، مثل : « رأيت زيدا ← رأيت زيدا » ، ونون « إذن » ، نحو : « سأتيك إذا ← سأتيك إذا » ، ثم نون التوكيد الخفيفة في بعض حالاتها ، مثل : « لنسفنَ بالناصية ← لنسفنَ » .

٥ - المقصور النون يوقف عليه بحذف تنوينه ورد الفه التي كانت محذوفةً لفظاً في الوصل ، مثل : « جاء فتى ← جاء فتى » .

٦ - كل اسم ختم بـاء التانيث المربوطة يوقف عليه بقلب تائه هاءً ، مثل : « جاءت فاطمة ← جاءت فاطمة » . يستوي في ذلك المنون وغيره .

٧ - كل الكلمات المبنية على حرف واحد ، ولم تتصل بما قبلها اتصالاً تاماً يجعل الكلمتين في حكم الكلمة الواحدة ، يوقف عليها بهاء السكت . ويدخل في هذا أفعال الأمر من اللفيف المفروق ، مثل : قِ نفسك ← قِهْ ، فِ الوعد ← فِهْ ، ثم فعل الأمر من « رأى » ، مثل : « رَ الرأي ← رَه » ، ثم « ما » الاستفهامية الواقعة موقع الجر بالإضافة مثل : « مجيءَ مَ جئت ← مجيءَ مَه » . أما ما يتصل من هذه الكلمات بما قبله اتصالاً تاماً فيوقف عليه بالسكون ، وهو « ما » الاستفهامية

المجرورة بحرف الجر ، مثل : « حَتَامَ تَهَاوَنَ ← حَتَامَ » .

٨ - كلمة « انا » يوقف عليها بزيادة ألف على آخرها ، اذ هي في الوصل بغير ألف ، هكذا (اَنَّ) .

٩ - كلتا منكوا ، وعليهمي ، تحذف منها الواو والياء . وكذلك بهي ، ولهو .

هذه هي كل قواعد الوقف التي يخضع لها الكلام العربي . واما ما يذكر في كتب الصرف مما لم نوردته فلا يخرج عن ان يكون اما جوازات لبعض ما يخضع للقواعد التي ذكرناها ، واما ضرورات شعرية ، واما لغات خاصة لبعض القبائل العربية . وسنستوفي ذلك في الفقرة الآتية .

هذا ، وخضوع كلمة لاحدى القواعد التي ذكرناها لا يمنع جواز خضوعها لقاعدة أخرى . وسنرى من ذلك اشياء كثيرة فيما سيأتي .

٤ - جوارات وضرورات ولغات :

نذكر في هذه الفقرة اشكالا من الوقف سمعت من العرب ، ولا تخضع للقواعد التي مر ذكرها :

جاء رجلٌ ← جاء رجلٌ	
مررت برجلٍ ← مررت برجلٍ	١ -
رأيت رجلاً ← رأيت رجلٌ	

هذه لغة ربعية في الوقوف على المنون مرفوعاً ومجروراً ومنصوباً .

جاء رجلٌ ← جاء رجلو
 رأيت رجلاً ← رأيت رجلا
 مررت برجلٍ ← مررت برجلي

- ٢

وهذه لغة ازد السراة في الوقف على المنون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً
 كما زعم أبو الخطاب .

إِذَنْ ← إِذَنْ

- ٣

هذا رأي المازني في « اذن » ، ومنع قلب فونها ألفاً (انظر القاعدة
 الرابعة) ، وأجاز المبرد الوجهين .

المعلّى ← المعلّ

- ٤

هذه ضرورة شعرية ارتكبتها لبيد بن ربيعة في قوله :

وقبيلٌ من لُكَيْنٍ شاهدٌ رهطٌ مرجومٍ ورهطٌ ابنُ المعلّ^(١)

(١) قاله يصف فيه مقاماً فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر . ولكيز :
 قبيلة ، ومرجوم وابن المعلّى سيدان من ساداتها .

جاء الفتى ← جاء الفتاة
هذه جيلى ← هذه جيلاء
اشتريت المعزى ← اشتريت المعزاة
يضر بها ← يضر بها

- ٥

هذه لنة ضعيفة لم تنسب الى اصحابها ، وفيها تقلب كل الف همزة عند الوقف . سواء أكانت هذه الالف أصلية ام زائدة للتأنيث أو للالحاق كما مثلنا .

هذه جيلى ← هذه جيلى
جاء المثنى ← جاء المثنى

- ٦

وهذه لنة فزارة وناس من قيس : يقلبون كل ألف في الآخر ياء . كذا قال النحاة .

هذه أفعى ← هذه أفعو

- ٧

وهذه لنة لبعض طيء : يقلبون الألف إلى واو ، ويمجدون الوصل فيها مجرى الوقف . ويقلبها بعضهم ياء كما مر في المثال السادس مع اجراء الوصل مجرى الوقف (١) .

(١) اجراء الوصل مجرى الوقف معناه معاملة الكلمة في حالة الوصل كما لو كانت موقوفاً عليها .

٨- هذِي ← هَذِهِ

هذه لغة بني تميم في الوقوف على كلمة « هذِي » .

٩- هَذَا كِتَابِي ← هَذَا كِتَابُجْ
هَذَا تَمِيمِي ← هَذَا تَمِيمُجْ

وهذه لغة لبعض بني تميم : يلقبون الياء جيماً سواء كانت خفيفة أو ثقيلة كما مثلنا . وقد يحرون الوصل فيها مجرى الوقف .

١٠- هَذِهِ شَجَرَةٌ ← هَذِهِ شَجَرْتُ

وهذه لغة ناس من العرب . كذا زعم ابو الخطاب .

١١- هِيَهَاتَ ← هِيَهَاهُ

وهذا جواز في كلمة « هِيَهَات » تشبيها لتائها بقاء التأنيث في الاسم المفرد .

١٢- كَيْفَ الْبُنُونِ وَالْبَنَاتِ ← كَيْفَ الْبُونِ وَالْبَنَاهِ

وهذه لغة ضعيفة لبعضهم : يلقبون تاء جمع السلامة هاءً في الوقف .

١٣- أنا ← أَنَّهُ

وهذه لغة لبعض طييء : يقفون على « أنا » بهاء السكت .

١٣- ما ؟ ← مَهْ ؟

وهذه لغة في الوقف على « ما » الاستفهامية بهاء السكت بعد حذف الفها ، دون ان تكون في موقع الجر بالاضافة أو بالحرف كما هو شرطها . ولم تنسب هذه اللغة الى اصحابها .

١٥- لم يَحْشَ ← لم يَحْشَهْ
أَغَزُ ← أَغَزُهْ
حَتَامَ ؟ ← حَتَامَهْ ؟

يجوز في كل ما حذف آخره ، أن يوقف عليه بهاء السكت .

١٦- زيد سافرَ ← زيد سافَرَهْ
يا زيدُ ← يا زِيدُهْ
لا رجلَ ← لا رَجَلَهْ

يجوز في كل ما كانت حركته البنائية تشبه الحركة الاعرابية في جواز زوالها عن الكلمة في التراكيب المختلفة ، يجوز فيه أن يوقف عليه

بهاء السكت .

ذا	←	ذاهُ
ههنا	←	ههناهُ
هؤلا	←	هؤلاهْ

- ١٧

يجوز في كل ما كان عريقاً في البناء ، وكان آخره ألفاً ، ان يوقف عليه بهاء السكت .

غلامي	←	غلاميةُ
كتابهنَّ	←	كتابهِنَّةُ
هو	←	هوهْ
هي	←	هيهْ

- ١٨

يجوز الوقف بهاء السكت على ياء المتكلم المفتوحة ونون النسوة والواو والياء من « هو وهي » . ويصدق هذا ايضاً على حرف « إن » سواء كان للتوكيد أو لمعنى « نعم » .

جاء القاضيْ	←	جاء القاضْ
-------------	---	------------

- ١٩

يجوز في المنقوص الساكن الياء أن تحذف ياءه في الوقف ، أما

مفتوح الياء فلا يجوز فيه ذلك ، بل تثبت ياءه في الوقف ، مثل :
« رأيت القاضي ← رأيت القاضي » .

٢٠- ربي أكرمني ← ربي أكرمن
هذا كتابي ← هذا كتاب

يجوز في ياء التكلم الساكنة والمتصلة بالفعل ان تحذف في الوقف ،
أما المصلة بالاسم فحذفها ضعيف أجزه سيبويه ومنعه آخرون لادائه
الى اللبس .

٢١- جاءنا قاضي ← جاءنا قاضي

حكى ذلك يونس وابو الخطاب عن المؤثق بعريتهم .

٢٢- هذا كلاً ← هذا كلو
رأيت الكلاً ← رأيت الكلا
مررت بالكلاً ← مررت بالكلي

هذه لغة لبعض العرب : يقفون على الهمزة المفتوح ما قبلها بحذف
حركتها ثم قلبها الى حرف علة يجانس حركتها التي كانت عليها .

هذا الخَبْءُ ← هذا الخَبْوُ	- ٢٣
رَأَيْتُ الخَبْءَ ← رَأَيْتُ الخَبَا	
عَلِمْتُ بِالخَبْءِ ← عَلِمْتُ بِالخَبِي	

وهذه لغتهم في الوقف على الهمزة التي قبلها ساكن : ينقلون حركتها الى الساكن قبلها ، ثم يقلبونها الى حرف علة يجانس الحركة المنقولة .

لَمْ أَضْرِبْهُ ← لَمْ أَضْرِبُهُ	- ٢٤
مِنْهُ ← مِنْهُ	

يجوز الوقف بنقل حركة الضمير الى الساكن قبله .

قَالَتْهُ ← قَالَتِهِ	- ٢٥
-----------------------	------

هذه لغة لبعض بني عدي من تميم : اذا اجتمعت تاء التانيث الساكنة مع ضمير الغائب المسكن للوقف حركوا التاء بالكسر لتخلص من التقاء الساكنين .

أَلَا تَفْعَلُ ؟ ← أَلَا تَا ؟	- ٢٦
بَلَى فَاَفْعَلُ ← بَلَى فَا	

حكاها سيويو عن بعض العرب : يقفون على الكلمة مكتفين منها بحرفها الأول فقط مع إضافة ألف إليه لبيانها .

٣ - التقاء الساكنين

المبدأ العام في الصوتيات العربية أنه لا يجوز التقاء الساكنين ،
والواقع ان الكلمات العربية ، في اصل الوضع ، لا تجد في إحداها ساكنين
يتجاوران (١) . لكن اصوات الكلمة ، كما ذكرنا قبل ، لا تثبت على
حال ، بل هي في تبدل دائم يقتضيه التصريف والاشتقاق . يضاف الى
ذلك ان الكلمات لم توضع للاستعمل مفردة ، بل لتكون اجزاء يرصف بعضها
الى جانب بعض من اجل تأليف الجمل . وكل هذا وذاك يؤدي في كثير
من الأحيان الى التقاء السواكن . فإذا تفعل العربية في مثل هذه الحال ؟ .

١ - يجوز التقاء الساكنين :

وذلك في حالتين :

أ - في الوقف مطلقاً ، مثل : « درج الطيّقُل » ، ونظرت الى
الفُقُل ، وجاء بـكُتْر » . ومع ذلك فان كثيراً من العرب يكرهون هذا
الاتقاء على الرغم من جريانه في الوقف ، فيفرون منه باحدى طرق ثلاث :

١ - بتحريك الساكن الأول بحركة الثاني التي كانت له قبل الوقف :
« جاء البـكُتْر » ← جاء البـكُتْر » ، لم أضربهُ ← لم أضربهُ » . ويسمون
ذلك نقلاً .

(١) وليس صحيحاً ما يقوله النحاة من ان « ليت ، يفتح التاء - وحيث
بضمها ، والمؤمنون ، يفتح النون ، والولدان ، بكسرهما » كانت ساكنات النهايات
في أصل الوضع ثم حركت الاواخر فراراً من الساكنين ، فتلك دعوى باطلة ، ولا
دليل لهم عليها .

٢ - بتحريك الساكن الأول بحركة من جنس حركة الحرف السابق له : « درج الطِفِيل » ، نظرت الى القُفْل « . ويسمون ذلك اتباعاً . ولا يلجئون إليه إلا إذا كانت عملية النقل تدخل الكلمة في وزن مرفوض . فاللام في كلمة الطفل مضمومة لوقوع الطفل فاعلاً في الجملة ، ولو نقلت ضميتها الى الفاء لصارت الكلمة « طِفِيل = فِعِيل » وهو وزن مرفوض في العربية مطلقاً ، سواء في الاسماء أو في الافعال . وكذلك الأمر في كلمة « قُفْل » ، فلامها مكسورة لوقوع الكلمة مجرورة بحرف الجر ، ولو نقلت كسرتها الى الفاء قبلها لصارت الكلمة « قُفِيل = فُعِيل » ، وهو وزن مرفوض في الاسماء خاصة .

٣ - بتحريك الساكن الأول بالكسر جرياً على القاعدة العامة ، مثل : « ضَرَبَتْهُ ← ضَرَبَتْهُ » . وقد مر في بحث الوقف .

ب - يجوز التقاء الساكنين أيضاً إذا كان أولهما حرف لين أو حرف مد^(١) . مثل : « أَحْسَنُ^(٢) أَخَوَكْ ؟ » ولا الضاء^(٣) ، تَمُودَدَ^(٢) الثوبُ ، يَطِيْبُ بَكَر ، دَوَيْبَةُ^(٢) . ويشترط لذلك شيان : أن لا يكون حرف المد أو اللين قابلاً للتحريك ، وأن لا يكون قابلاً للحذف . وإنما يكون ذلك إذا كان كل من الحذف والتحريك مؤدياً الى اللبس أو ضياع المعنى . واليك بيان ذلك مطبقاً على الامثلة :

— « أَحْسَنُ أَخَوَكْ ؟ » : التحريك هنا غير جائز لأن الالف

(١) يقصد بحرف اللين الواو والياء المسبوقتان بحركة لا تتجانسهما ، مثل : « بيت ، بسكون الياء ، قول ، بسكون الواو » ، وقد سمينا الصوت الذي من هذا النوع فيما مضى بشبه الطليق . أما حرف المد فهو الألف أو الواو أو الياء مسبوقات بحركات تتجانسهما ، مثل : « باب ، بفتح الباء ، سوق ، بضم السين عيد ، بكسر العين » . وسميناها فيما مضى بالطلقات الطويلة .

(٢) فضلنا كتابة هذه الكلمة على خلاف قواعد الرسم ليظهر للقارئ التقاء الساكنين .

لا تقبل الحركات . والحذف غير جائز أيضاً ، إذ لو حذفت الالف وقلت :
« ألحسن أخوك » ، لضاع معنى الاستفهام .

— « ولا الضالين » : التحريك هنا غير جائز أيضاً ، لأن الالف
لا تقبل الحركات ، ويمتنع الحذف أيضاً ، لأنك لو قلت : « الضالين » ،
لفقدت الكلمة معناها الصرفي الذي كان لها بالآلف ، وهذا المعنى هو
كونها اسم فاعل من فعل « ضل » .

— « تئموذ الثوب » : التحريك غير جائز لان الواو حرف مد
هنا ، فشأنه كشأن الألف ، والحذف غير جائز ، لأن أصل هذه الواو
ألف في المبني للمعلوم : « تئمادنا الثوب » ، وهذه الالف زيدت لمعنى المشاركة ،
وحذفها أو حذف الواو التي حلت محلها في المبني للمجهول ، يؤدي الى ضياع
معنى المشاركة .

— « يطيبُ بكر » : التحريك غير جائز لان الياء حرف مد
هنا ، والحذف غير جائز أيضاً ، إذ لو قلت : « يطبُ بكر » لا لتست
صيغة الرفع بصيغة الجزم .

— « دَوَيْبَةُ » : لا يجوز التحريك هنا ولا الحذف ، لان كلا
منها يؤدي الى أن تفقد الكلمة معنى التصغير بفقدانها الوزن التصغيري
نفسه (١) .

وحق هنا أيضاً ، فان بعض العرب يستكره التقاء الساكنين ،
فيحتال للتخلص منها بأن يقلب الألف الى همزة ثم يحرك الهمزة ، وعلى
هذا قرأ عمرو بن عبيد : فيومئذٍ لا يُسألُ عن ذنبه إئسٌ ولا جأ نٌ ،

(١) دويبة : تصغير « دابة » .

وعليه قرأ أبو أيوب السخيتاني : « ولا الضأ لَيْن » ، وعليه أنشد أبو الفتح بن جني :

..... إذا ما النوالي بالعبيط احْمَأَرَّتِ .

إلا ان هذه الحيلة اذا جازت مع الالف فانها لاتجوز مع الواو والياء .

٢ - يجب التخلص من التقاء الساكنين :

اذا التقى ساكنان على غير الشروط التي مرت في الفقرة السابقة وجب التخلص من التقاءها باحدى الطرق الآتية :

آ - حذف الساكن الأول اذا كان هذا الساكن حرف مد ، مثل : « علا » ← « علاّت » ← « علّت » ، و « قال » ← « يقول » ← « قول » ← « قل » ، و « باع » ← « يبيع » ← « بيع » ← « بيع » ، أو كان نون توكيد خفيفة ، مثل : « لاتهينن » ← « لاتهين » ← « لتهين » ، أو نون « لدن » ، مثل : « من لدن الرجل » ← « من لد الرجل » ، أو كان تنوين العلم الموصوف بكلمة (ابن) ، مثل : « محمدن »^(١) ← « بن عبد الله » ← « بن » .

ب - تحريك الساكن الأول اذا لم يكن حرف مد ، مثل : « قد اشكر » ← « قد اشكر » .

ج - تحريك الساكن الثاني اذا تعذر تحريك الأول . ويحدث ذلك

(١) كتبت الكلمة على الطريقة العروضية ليظهر للقارئ التقاء الساكنين .

في الادغام ، مثل الأمر والمضارع المجزوم من فعل (شدّ) : « شُدُّد » ، لم يَشُدُّد » ، فتحريك الأول ، كما ترى ، سيؤدي الى فك الادغام ، وهو مايفعله اهل الحجاز ، فيقولون : « شُدُّد » ، لم يَشُدُّد » ، لكن بني تميم الحريصين جسدًا على الادغام يفعلون العكس ، فيحتفظون للأول بسكونه من اجل اتمام عملية الادغام ، ويحركون الثاني بدلاً من تحريك الأول ، فيقولون : « شُدُّد = شُدّ » ، ولم يَشُدُّد = لم يَشُدّ » .

ويحدث ذلك ايضاً اذا كان تسكين الأول حادثاً لغرض قصد إليه المتكلم ، وهو دائماً غرض تخفيف صوتي . وبيان ذلك أن بني تميم يستثقلون وزني « فَعِيل » و « فَعُل » ، فيسكنون كل عين مكسورة أو مضمومة في الثلاثي ، فيقولون « كَتَف » و « عَضُد » بدلاً من « كَتِيف » و « عَضُد » . فاذا حدث أن فعلاً أو جزءاً من فعل أشبه صوتياً وزن « كَتِيف » (١) ، مثل الفعل « لم يَلِد » ، والجزء « طَلِيق » من فعل « انْطَلِيق » ، أسكنوا العين في الفعلين فقالوا : « لم يَلِد » و « انْطَلِيق » . فيجتمع على هذا ساكنان ، فيتخلصون من اجتماعهما بتحريك الثاني ، فيقولون : « لم يَلِد » و « انْطَلِيق » . اذ لو حركوا الأول ، كما هو الأصل ، لنقض الغرض الذي قصدوا إليه من تسكينه ، وهو غرض التخفيف كما قلنا .

٣ - حرّكات الفراء من الساكنين :

قلنا إنه اذا اجتمع ساكنان فسروا من اجتماعهما بتحريك احدهما :

(١) قلنا صوتياً ولم نقل صرفياً ، لأن الوزنين الصرفيين للكلمتين مختلفان ، فوزن « كتف » ، يفتح الكاف وكسر التاء ، هو « فـل » ، يفتح الفاء وكسر العين ، أما وزن « يلد » ، يفتح الياء وكسر اللام ، فهو « يـل » ، يفتح الياء وكسر العين .

فأي الحركات تستعمل لهذا الغرض ؟ .

هناك كما نعلم ثلاث حركات : الكسرة والضمة والفتحة . ولكل منها مواضع في امر الفرار من الساكنين :

١ - الكسرة : وهي الاصل في عملية الفرار من الساكنين ،
مثل : « قد اجتهد » ← « قد اجتهد » .

٢ - الفتحة : ويجب استعمالها في المدغم إذا وليته « ها » ،
مثل : « رُدَّها وشُدَّها » . ويغلب استعمالها مع « من » إذا التقت بلام
التعريف ، مثل : « من الثَّبتِ » . أما إذا التقت بساكن آخر غير لام
التعريف ، فالأشهر استعمال الكسرة معها ، على الاصل ، مثل : « من
ابْنِك » .

٣ - الضمة : وتجب في المدغم المتصل بالهاء المضمومة ، مثل :
رُدُّهُ وشُدُّهُ » . وتفضل على غيرها مع ميم الجمع ، مثل ، « عليكم
السلام » ، ومع « مذ » ، مثل : « مذُّ اليوم » ، ومع واو الجمع ،
سواء كانت ضميراً أو كانت علامة اعراب ، مثل : « إخشَوْا الله » و
« مصطفىؤ الله » .

هذا ، وقد وردت عن العرب اساليب أخرى في التحريك تخالف
ما ذكرنا ، وكلها من نوع الجوازات والترجيحات واللفات الخاصة ببعض
القبائل ، وسنستوفي كل ذلك في الفقرة الآتية :

٢ - جوازات ولفات :

نذكر في هذه الفقرة اشكالا من التقاء الساكنين سمعت من العرب

ولا تخضع للقواعد التي مر ذكرها :

١ - (حلقنا البطان) : التقى ساكنان على غير حدهما . وهو من الشاذ .

٢ - (قل هو الله أحد الله الصمد) : حذف التنوين من « أحد » للفرار من اجتماع الساكنين . وهذه قراءة شاذة .

٣ (قم الليل) : فتحت الميم بدلاً من كسرهما . وهي قراءة شاذة .

٤ - (عليهم الذلة) : كسرت ميم الجمع لاتباع الهاء المكسورة قبلها . وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء .

٥ - (مذي اليوم) : هذا جائز في « مذ » ولكنه قليل . والضم أشهر .

٦ - (قالت أخرج) : يجوز استعمال الضمة بدل الكسرة إذا كان بعد الساكن الثاني ضمة أصلية . أما إذا كانت الضمة عارضة بسبب الاعراب أو البناء فأداة الفرار من الساكنين هي الكسرة فقط ، مثل : « هل اسمك أحمد ؟ » و « قالت أرموا » . فإن عرض للضمة الأصلية التي بعد الساكن الثاني ما أزالها لم يعتد بذلك وظل التحريك بالضم للفرار من الساكنين جائزاً ، مثل : « قالت أغزي » ، إذا الأصل « أغز » بضممة بعد الساكن الثاني . وكل ذلك بشرط أن تكون الضمة

(١) التقت حلقنا البطان : مثل تقوله العرب إذا اشتد الكرب وتفاقم الشر ، وذلك لأنها لا تلتقيان إلا عند غاية هزال البعير ، أو فرط شد البطان .

التي بعد الساكن الثاني هي والساكن الذي قبلها في كلمة واحدة . فان كان الساكن الثاني من كلمة ، والضمّة من كلمة أخرى رجع الى الاصل في التحريك ، مثل : « إِنَّ الْحُكْمَ » اذ تعتبر لام التعريف كلمة مستقلة بنفسها .

٧ - (لَوُ ارْتَفَعَ) : حركت واو « لو » بالضم بدلاً من الكسر تشبيها لها بواو الجمع . وهو قليل .

٨ - (إِنْخَشَوْا اللَّهَ) : حركت واو الجمع بالكسر بدلاً من الفم تشبيها لها بواو « لو » . وهو قليل .

٩ - (مُدَّةٌ - مُدَّةٌ - مُدَّةٌ) : تجوز التحريكات الثلاثة عند بني تميم . والكسر اقلها .

١٠ - (عَضٌّ - مُدَّةٌ - عِزٌّ) : تحريكات على الاتباع . وهي جائزة عند بني تميم .

١١ - (مُدَّةٌ - عَضٌّ - عِزٌّ) : التحريك بالكسر مطلقاً . وهي لفظة كعب وغني .

١٢ - (رُدَّةٌ ابْنُكَ) : التحريك بالكسر ههنا اشهر لمحيي الساكن بعد المدغمين .

١٣ - (رُدَّةٌ ابْنُكَ) : ويجوز التحريك بالفتح عند بني اسد .

١٤ - (رُدَّةٌ ابْنُكَ) وهذا جائز ايضاً إلا انه اقل الثلاثة . وقيل: هو شاذ .

١٥ - (رُدِّيْهِ) : ورد ذلك في بعض اللغات . والاصل الضم ، كما مر .

١٦ - (رُدِّيْهِ) : اجازه ثعلب . والاصل الضم ، كما مر .

١٧ - (رَدَّتْ) : الاصل في المدغمين ان يحرك اولهما اذا مسكن الثاني لعارض ، فيفك الادغام . وهذا ما رأينا الحجازيين يصنعونه ، كما في : « اشدُّدْ » ، ولم يشدُّدْ . الا ان بني تميم يحتفظون بالادغام ويتخلصون من التقاء الساكنين بتحريك الثاني ، فيقولون : « شدَّ ولم يشدَّ » ، الا ان يكون مسكون الثاني لقتض قوي جداً يقتضيه ، مثل اتصال الفعل بضائر الرفع المتحركة ، فعندئذ يحركون الاول ويفكون الادغام ، فيقولون : « رَدَدَّتْ » ، رَدَدْنَا . . الخ . غير ان بعض العرب يظل مصرراً على الادغام حتى في هذه الحالة ، فيقول : « رَدَّتْ » . حكاه الخليل وغيره عن اناس من بني بكر بن وائل وغيرهم . ولم يقبلها السيرافي ، وقال : هذه لغة رديثة فاشية في عوام اهل بغداد .

١٨ - (مِّنْ اِبْنِكَ) : حكاه سيبويه عن جماعة من الفصحاء .

١٩ - (مِّنِ الْبَيْتِ) : حكاه سيبويه وقال : ليس بمشهور .

٢٠ - (عَنَ الرجل) : حكاه الاخفش ، وقال : هي لغة خبيثة .

٢١ - (مِنْهُ ← مِنْهُ) : تحريك بالنقل جائز . وقد مر .

٢٢ - (ضَرَبَتْهُ ← ضَرَبَتْهِ) : تحريك بالكسر كان لبني عدي من تميم .

٢٣ - (ولا الضَّاءَ لِتَيْنِ ، ولا جَاءَ نَ) : فرار بالهمز والتجريك وقد مر .

٥ - خاتمة :

رأينا فيما سبق انه اذا التقى ساكنان وأولهما حرف مد لا يؤدي حذفه الى لبس حذف ، مثل : « عدا ← عدات ← عدت فاطمة » .
والمسألة الآن كما يلي : اذا تحرك الثاني لسبب ما فهل يرجع حرف المد المحذوف ؟ الواقع ان العربية لها سلوكان في هذا الشأن ، فأحيانا لا ترجع المحذوف كأنها لا تعتمد بهذا التجريك الطارىء ، مثل : « عدا ← عدات ← عدت ← عدت البنت » ، وأحيانا أخرى ترجمه، مثل « خاف ← تخاف ← خاف ← خفف ← خافن الله (١) » .

(١) ليس لهذين السلوكين أسباب ظاهرة . اما تعليلات الصرفيين في هذا الشأن فكلاهما اوهام لا أساس لها من الواقع . وعلينا فقط ان نحفظ هذه التصريفات كما جاءت بها اللغة .

٤ - تخفيف الهمزة

الهمزة ، كما رأينا في فصل الاصوات العربية ، حبيس حنجري انفجاري ، يحدث من التحام الوترين الصوتيين ثم انفصالهما فجأة . هذه الآلية تقتضي المتكلم جهداً أكبر من أي جهد يبذله في نطق الاصوات الأخرى . ولهذا لا تجد الهمزة في أي لسان إلا في العربية الشامية . نعم قد توجد الهمزة في الفرنسية وفي غيرها ، ولكنها دائماً في صدر الكلمة ، ولا تنطق إلا في ابتداء الكلام ، أما في الإدراج والوصل فهي دائماً إما مخففة وإما مسهلة . حتى العرب الشامليون ليسوا مثقفين في امر الهمزة ، فمنهم من يخففها مطلقاً ، ويسمون بأهل التخفيف ، وهم الحجازيون ، ومنهم من يحققها مطلقاً ، ويسمون بأهل التحقيق ، وهم قراء الكوفة ، ومنهم من يحققها تارة ويخففها أخرى ، وهم بنو تميم .

ولا بد قبل البحث في قواعد التخفيف من تفسير بعض المصطلحات :

مصطلحات :

- ١ - تحقيق الهمزة : ويسمى النبر أيضاً (١) ، وهو نطق الهمزة كما هي من غير تغيير فيها .
- ٢ - تخفيف الهمزة : ويشمل حذفها ، كما في : « منسألته »

(١) النبر هنا هو غير النبر الذي مر ذكره في فصل الصوتيات العامة . فهو هناك يعني نشاطاً فجائياً يعتري أعضاء النطق أثناء التلفظ بقطع ما من مقاطع الكلمة . راجع الفصل المذكور .

مَسْلَة ، وقلبها الى حرف آخر ، كما في : « مُؤْمِن ← مُؤْمِن » ،
وتسهيلها . وسيأتي شرح التسهيل .

٣ - تسهيل الهمزة : ويسمى بنطقها بينَ بينَ . وهو على نوعين :
بينَ بينَ المشهور ، وهو ان تحذف الهمزة وينطق بحركتها فقط ، مثل :
« أَلِنْ ← أَلِنْ » ، وبينَ بينَ البعيد ، وهو ان تحذف وينطق مكانها
بحركة من جنس حركة ما قبلها ، مثل : « سَيْئِل ← سَيْئِل » .

وبعد هذا لا بد من الاشارة الى ان للهمزة في الكلام اوضاعاً
مختلفة ، فهي إما في ابتداء الكلام وإما في ادراجه ، وهي اما مفردة واما
مع همزة اخرى ، وهي اما متحركة وإما ساكنة ، وهي اما بعد متحرك
واما بعد ساكن . ولها في كل وضع من هذه الاوضاع احكام خاصة في
التخفيف وعدمه . واليك تفصيل ذلك :

١ - الهمزة مفردة في ابتداء الكلام :

وهذه يجب (١) تحقيقها بلا خلاف .

٢ - الهمزة في الودراج مفردة ساكنة :

وهذه يجوز (١) ان تقلب الى حرف مد من جنس حركة ما قبلها ،
مثل : « رَأْس ← رَأْس ، بُؤْس ← بُؤْس ، بؤس ، يئس ← يئس » .

(١) اذا قلنا « يجب » كان معنى ذلك ان جميع العرب متفقون على هذا
الحكم ، واذا قلنا « يجوز » كان معنى ذلك ان اهل التحقيق يحققون واهل
التخفيف يخففون .

٣ - الهمزة في الودراج متحركة بعد ساكن :

آ - إن كان الساكن قبلها صحيحاً جاز حذفها ونقل حركتها الى الساكن قبلها ، مثل : « مسأَلَة ← مَسَلَة » .

ب - إذا كان الساكن قبلها واواً أو ياءً تقبلان الحركة ، لأنها أصليان ، أو لأنها زائدان لغير معنى صرفي (١) ، كان حكمها كحكم سابقتها ، أي تحذف وتنقل حركتها الى الساكن قبلها ، مثل : « حَوَّابَة ← حَوَّابَة (٢) » ، و « أَبُو أَيُّوب ← أَبُو يُّوب » .

ج - إذا كان الساكن قبلها واواً أو ياءً مزبدين لمعنى صرفي (١) جاز قلب الهمزة واواً أو ياءً ثم إدغامها ، مثل : « رَدِيَّة ← رَدِيَّة » و « مَقْرُوَّة ← مَقْرُوَّة » .

د - إذا كان الساكن قبلها ألفاً لفظت بينَ بينَ المشهور ، مثل : « بَائِس ← بَائِس » .

هـ - إذا تطرفت بعد الالف حذفت ، مثل : « يَشَاء ← يَشَا » . أما إذا كانت منصوبة منونة فلا تعد متطرفة ، بل متوسطة ، ويسري عليها احكام المتوسطة بعد الساكن .

(١) الزائد لمعنى صرفي مثل الواو في « مقروء » التي لمعنى اسم المفعول ، والياء في « رديء » لمعنى الصفة . وهذه الحروف لا تقبل الحركة ، لان تحريكها يذهب بصيغة الكلمة ، فتفقد بذلك المعاني الصرفية التي زيدت الحروف من اجلها .

(٢) الحوابة : الدلو الواسعة .

ملاحظاتان :

١ - اوجب كل العرب حذف الهمزة ونقل حركتها الى الساكن قبلها في فملي « رأى » مضارعاً وامرياً ، و « أرى » ماضياً ومضارعاً وامرياً : « يَرَى » ← « يَرَى » ، « أَرَى » ← « أَرَى » ، « يَرَى » ← « يَرَى » .

٢ - اذا نقلت حركة الهمزة الى لام التعريف الساكنة وحذفت ، لم يعتد بتحريك اللام ، وظلت قواعد الابتداء والتقاء الساكنين سارية عليها ، فبقى لها همزة الوصل : « الْأَحْمَرُ » ← « الْأَحْمَرُ » ، كما يهرب من الساكنين بتحريك ما قبل اللام : « مِنَ الْأَحْمَرِ » ← « مِنَ الْأَحْمَرِ » . أما مع فعل « استأل » فقد اعتد سيويه التحريك فحذف همزة الوصل لتحرك السين : « سَلَّ » ، واجاز الاخفش عدم الاعتداد فابقي همزة الوصل : « سَلَّ » . واعتد الجميع التحريك في « عاداً الاولى » ← « عادَ لِأُولَى » فلم يحركوا نون التنوين بالكسر لالتقاء الساكنين ، بل ابقوا نون التنوين ساكنة وادغموها في لام التعريف المتحركة من كلمة « الأولى » .

٤ - الهمزة في الادراج منمركة بعد متمرك :

اذا نظرنا الى حركات الهمزة المحتملة ، وهي ثلاث ، والى الحركات المحتملة للمتحرك قبلها ، وهي ثلاث ايضاً ، كان للهمزة تسعة أوضاع ، هذه احكامها :

١ - اذا كانت مفتوحة بعد ضم جاز قلبها واواً ، مثل : « مُؤَجَّلٌ » ← « مُؤَجَّلٌ » .

٢ - اذا كانت مفتوحة بعد كسر جاز قلبها ياءً ، مثل : « مِيَّةٌ » ← « مِيَّةٌ » .

٣ - اذا كانت غير ما ذكر سهلت بين بين المشهور ، مثل :
« سُئِلَ ، مُسْتَهْزِئُونَ ← مُسْتَهْزِئُونَ ، سَتَيْم ← سَتَيْم ... الخ » .

٥ - الهمزتان في كلمة واحدة :

اذا التقت همزتان في كلمة واحدة فالتخفيف للثانية فقط . واوضاع هذه مع ما قبلها ثلاثة : ساكنة بعد متحركة ، ومتحركة بعد ساكنة ، ومتحركة بعد متحركة . واليك احكام كل :

١ - الساكنة بعد المتحركة : يجب تديرها بحركة ما قبلها ، أي قلبها حرف علة من جنس حركة ما قبلها ، مثل : « أَأَدَم ← آدَم ، إِيْتَر ← إِيْتَر ، أُؤْتَمِنَ ← أُوتَمِن » . وشذ عن ذلك فعلا الأمر من « أخذ وأكل » ، فقد التزموا فيها الحذف لا التدير : « أُأْخَذَ ← خَذ ، أُؤْكِلَ ← كِيل » . أما الأمر من « أمر » ففضلوا معه الحذف ان كان في الابتداء ، مثل : « مُرْ أَخَاكَ بِالاجْتِهَاد » ، وفضلوا الاثبات ان كان في الادراج ، مثل : « قُلْتُ لَكَ أُؤْمَر » .

٢ - المتحركة بعد الساكنة : تثبت وتدغم ، مثل : « سَأَلَ ، سُؤَالَ » .

٣ - المتحركة بعد المتحركة : آ - اذا كسرت احدهما قلبت الثانية ياءً وجوباً ، مثل : « أُنِيْمَةُ ← أَيْمَةُ » . ب - وإلا قلبت واواً مطلقاً ، مثل : « أُؤْيِدِم ← أُوَيْدِم ، أُوَادِم ← أُوَادِم ... الخ » . ج - فان كانت همزة تعدية بعد همزة مضارعة ، فقد التزم الجميع حذف الثانية ، مثل : « أُؤْكَرِم ← أُؤْكَرِم » . ويسري هذا الحذف على باقي تصرفات الفعل وان لم يكن فيها همزة مضارعة ، مثل : « نَكْرِم ، يَكْرِم ،

تكرم». د - اذا تطرفت الهمزتان في أقصى الجموع قلبتا ياءً والفاء وجوباً ،
مثل : « خطيئة ← خطائيء ← خطايا (١) » .

٦ - الهمزتان في كلمتين :

للهمزتين في الكلمتين اوضاع مختلفة ، فقد تكونان في كلمتين مستقلتين
تماماً ، مثل : « قرأ أخوك » ، وقد لا يكون لاحدى الكلمتين استقلال
تام ، وهذا شأن همزة الاستفهام مع الكلمة المتصلة بها ، مثل : « أأخذ
الولد كتابه ؟ » ، وقد تكون الهمزتان متحركتين ، أو تكون الأولى ساكنة
والثانية متحركة . ولكل وضع من هذه الاوضاع احكام :

١- همزة الاستفهام مع غيرها : إن كانت الهمزة التي مع همزة
الاستفهام همزة قطع عدت الهمزتان كأنهما في كلمة واحدة ، وسرت عليهما
في التخفيف احكام الهمزتين المتجمعتين ، إلا ان التحقيق ههنا أغلب من
التخفيف ؛ أما إن كانت الهمزة الثانية همزة وصل مضمومة أو مكسورة
فتحذف ، مثل : « أأصطفى ؟ ← أصطفى ؟ » ، « أستخرج ؟ ←
أستخرج ؟ » ، فإن كانت همزة الوصل مفتوحة لم يجوز الحذف حذراً من
الالتباس ، بل قلب ألفاً ، مثل : « أأحسن أخوك ؟ ←
أأحسن أخوك ؟ » أو تسهل ، مثل : « أأحسن أخوك ؟ » . وقد
مر ذلك في مبحث الابتداء فراجعه .

٢ - الهمزتان متحركتان في كلمتين مستقلتين : اختلف النحاة

(١) يرى الصرفيون ان قلب هاتين الهمزتين الى (يا) لم يجر على سرحلة
واحدة كما قررنا نحن ، بل جرى على مراحل متعددة تخيلوها واختلفوا فيها اختلافاً
كبيراً . وفي رأينا أن كل ذلك ضرب من الخيال لا يفيد لغة ولا متعلماً .

والقراء والعرب في هذا الوضع اختلافاً كبيراً ، فأبو عمرو يخفف الأولى فقط : « رَدُوْ أَخوك ← رَدُوْ أَخوك » (١) ، والخليل يخفف الثانية فقط : « قرأ أبوك ← قرأ أبوك » (٢) ، وقراء الكوفة وابن عامر يحققون الاثنين : « قرأ أبوك ← قرأ أبوك » ، أما اهل الحجاز فيخففون الاثنين معاً : « رَدُوْ أَخوك ← رَدُوْ - خوك » (٣) .

٣ - الهمزتان ساكنة فمتحركة في كلمتين مستقلتين : وهما اختلفوا ايضاً ، فاهل الحجاز يخففونها معاً ، والكوفيون يحققونها معاً ، وبعض العرب يخفف الأولى فقط ، وبعضهم يخفف الثانية فقط ، وآخرون يدغمون الأولى في الثانية : « لم يقرأ أبوك ← لم يقرأ أبوك » . حكى ذلك أبو زيد عن بعض العرب .

٧ - لغات ومجازات وقراءات :

استكمالاً للبحث سنسرد في هذه الفقرة كل ما جاء من انواع التخفيف مما لا ينطبق على القواعد التي ذكرناها . واكثره لغات ولهجات خاصة ، أو قراءات شاذة ، أو حالات اجازها النحاة اعتماداً على القياس :

١ - (أوْ آنت ← آوْنت) : حكاه سيبويه عن العرب ، واشترط له ان تكون الهمزة مفتوحة بعد واو أو ياء ساكنتين ، سواء أ كان ذلك في كلمتين ، أم كان في كلمة واحدة ، مثل : « سوْة ← سوْة » ، جيئيل

-
- (١) الخفف للأولى فقط يطبق عليها أحكام الهمزة المفردة في الكلمة ، فراجعها .
- (٢) الخفف لثانية فقط يطبق عليها قواعد الهمزة المفردة المتحركة بعد حرف متحرك ، فراجعها .
- (٣) الخفف للاثنين معاً يطبق على كل واحدة احكام الهمزة المفردة .

← جَيَّل (١) . وهذه الواوات والياءات قابلات للتحريك ، فكان حقها ان تنقل إليها حركة الهمزة ثم تحذف الهمزة .

٢ - (هو لن يَجِيئَكَ ← لن يَجِيئِكَ) : حذف للهمزة بغير نقل لحركتها الى الساكن قبلها مع ان الحركة فتحة وهي خفيفة على الواو والياء .
حكاه سيديويه .

٣ - (هو يَجِيئُكَ ← هو يَجِيئِكَ) : حذف بغير نقل لاستثقال الضمة على الياء . حكاه سيديويه .

٤ - (قَالَ إِسْحَاقُ ← قَالَ إِسْحَاق) : نقلت حركة الانفصلة الى المتحرك قبلها بحركة بنائية لا اعرابية . حكاه السيرافي ووصفه بالشذوذ .

٥ - (قَالَ إِسْحَاقُ ← قَالَ إِسْحَاق) : حذف بغير نقل .
حكاه السيرافي .

٦ - (مَا أَشَدُّكَ ! ← مَا شَدُّكَ !) : اجاز بعضهم حذفها منفصلة بعد الف في الكلمة السابقة .

٧ - (أَنَاسُ ← نَاس) : حذف سماعي بغير ضابط ولا علة .

٨ - (أَرَأَيْتَ ؟ ← أَرَيْتَ ؟) : هذه قراءة الكسائي في كل ما أوله همزة استفهام من فعل « رأى » مسنداً الى التاء أو النون .

٩ - (صاح هل رَئِيتَ (١) ... ؟) : قامها الشاعر على همزة الاستفهام كما في قراءة الكسائي .

١٠ - (يَسْتَأْلُون ← يَأْسُلُون) : تخفيف بالقلب لا بال حذف . وهو تخفيف غريب .

١١ - (رَفَاتٌ ← زَفَوْتُ ، قَرَاتٌ ← قَرَيْتُ) : جوزه الكوفيون وابو زيد من البصريين . وحكم عليه سيبويه بالرداءة .

١٢ - (الكَمَاتة ← الكَمَاتة) : اجازه الكوفيون . وحكاها سيبويه وقال : هو قليل .

١٣ - (أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَاهُ (٢)) : ضرورة شعرية .

١٤ - (الْمُسْتَهْزِئُونَ ← الْمُسْتَهْزِيون ، مُسْئِلٌ ← مُسْوِلٌ) : هذا رأي الأخفش ، يقلبها ياء محضة اذا كانت مضمومة بعد كسر ، وواواً محضة اذا كانت مكسورة بعد ضم .

١٥ - (مُسْتَهْزِئُونَ ← مُسْتَهْزِيون ، مُسْئِلٌ ← مُسْوِلٌ) : رأي للأخفش ايضاً في تسهيلها بين يين البعيد .

(١) هذا صدر بيت لاسماعيل بن يسار مولى بني تيم بن مرة ، تيم قريش . وقامه :
صاح هل ريت أو سمعت براع
رد في الضرع ما قرى في الملاب ؟
قرى : جمع . الملاب : مفردا غلبة ، بضم العين ، وهي الوعاء من جلد أو خشب .
ولليت في اللسان والأغاني روايات أخر ليس فيها شاهد على ما نحن فيه .

(٢) هذا صدر بيت لسراقة البارق وعجزه . كالانا عالم بالترهات .

١٦ - (سأل ← سأل ، كؤوس ← كووس ، مستهزئين ← مستهزئين) : تقلب المفتوحة بعد فتح الفاء ، والمضمومة بعد ضم واواً ، والمكسورة بعد كسر ياءً . قال ميبويه : ليس ذا بقياس مثلب ، بل هو سماعي .

١٧ - (جاء الواجبي ← جاء الواجي) : جائز في الشعر ، سماعي في النثر .

١٨ - (الأَحْمَر ← اللَّحْمَر ، الأرض ← اللَّرْض) : حكاة الكسائي والفراء .

١٩ - (اللهم اغفر لي خطائني ← خطائني) : تحقيق للمتطرفين في أقصى الجوع . حكاة ابو زيد عن بعض العرب . وهو وجه ثالث للهمزتين المتحركتين في كلمة واحدة . راجع الوجين القياسيين فيما مر .

٢٠ - (أئمة ← أ-مّة) : وهذا وجه رابع لهما أخذ به بعضهم .

٢١ - (أئمة ← آئمة) : وهذا وجه خامس لهما اخذ به بعضهم .

٢٢ - (ذؤابة ← ذأائب ← ذوائب) : هذا قلب واجب ولكنه على غير قياس .

٢٣ - (أولياء أولئك ← أوليا أولئك ، جاء أشراطها ← حاء أشراطها ، من السماء إن ← من السما إن) : نقلت هذه القراءة عن أبي عمرو ، ومؤداها ان تحذف أولى الهمزتين في الكلمتين اذا اتفقتا في الحركة .

٥ - الامالة

مصطلحات :

١ - لكلمة « إمالة » ثلاثة معانٍ : فإذا أطلقت قصد منها الصوت الذي بين الفتحة والكسرة (١) ، وإذا قيل « إمالة الالف او الفتحة » قصد بها ابدال صوت الامالة من أحد هذين الصوتين ، وإذا قيل « إمالة الدال أو اللام ... الخ » قصد بها الحاق صوت الامالة بهذه الحروف .

٢ - الامالة على درجات ، فمنها القوي الحاد الذي يقرب جداً من الكسرة ، وهذا الذي يسمى وحده « إمالة » ، وهو المقصود بالبحث ، ومنها الضعيف القريب جداً من الفتحة ، وهذا لا يسمى إمالة ، بل يسمى « بين الانفلين » ، أو ترقيقاً .

٣ - الامالة ليست لغة جميع العرب ، فأهل الحجاز لا يميلون ، ولا سبأ قريش ، واشد العرب حرصاً على الامالة هم بنو تميم .

٤ - قواعد الامالة عند قبيلة ليست كقواعدها عند قبيلة اخرى . قال سيوييه في كتابه (ج ٢ ص ٢٦٣) : « واعلم انه ليس كل من أمال الالفات وافق غيره من العرب بمن يميل ، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه ، فينصب (٢) بعض ما يميل صاحبه ، ويميل

(١) راجع فقرة (الأصوات الفرعية) من الفصل الثاني (اصوات العربية) .

(٢) يقصد بالنصب عدم الامالة .

بعض* ما ينصب صاحبه ، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب ، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر (١) . فاذا رأيت عربياً كذلك فلا تُرَبِّئْهُ خلط في لغته . ولكن هذا من أمرهم « اهـ .

٥ - قواعد الامالة التي سنذكرها بعد قليل ليست خاصة بقبيلة معينة ، بل هي لجميع القبائل التي كانت تميل . ومن المؤسف اننا لانستطيع ان نميز منها ما كان خاصاً بتميم عما كان خاصاً بغيرها ، لان النحاة القدماء ساقوا لنا هذه القواعد كلها دون تمييز . صحيح انهم قووا بعض الامالات وضعفوا بعضها الآخر ، إلا انهم لم يكونوا منطلقين في ذلك من مبدأ اعتماد لغة قبيلة معينة ، بل كان حكمهم بالقوة أو بالضعف بنسبة قرب الامالة من اصولهم التي اصلوها لأنفسهم أو بعدها عنها . لهذا يبدو اننا مضطرون الى الاخذ بالمبدأ الذي اخذ به القدماء من النحاة ، وهو اعتبار اللهجات العربية جميعاً اشكالاً جائزة ومقبولة فيما نسميه بالعربية الفصحى .

آ - امالة الالف : قواعدها واسبابها :

وأينا فيما سبق أن اصوات الكلام ليست منعزلة ، بل يؤثر بعضها في بعض فيخلع عليه صفة أو أكثر من صفاته بحيث يجعله مثله أو قريباً منه . وسمينا هذه الظاهرة بظاهرة التماثل ، وضربنا لها مثلاً الاصوات المطبقة كيف تؤثر في تاء الافتعال اذا جاورتها فتقلبها طاء ، نحو : « اصدم ← اصطلم » . وليست الامالة في حقيقتها إلا شكلاً من اشكال ظاهرة التماثل ، فكما اجتمعت كسرة وفتحة اثرت الاولى في الثانية فحولتها الى

(١) يقصد بالكسر الامالة .

إمالة ، سواء كانت الكسرة قصيرة ، أو طويلة - وهي ما نسميه يباء المد - ، أو شبه طليق ، وهو ما نسميه يباء اللين . كذلك ، فإن مبدأ التماثل يمكن أن يفسر لنا الإمالة التي سببها إمالة سابقة لها أو لاحقة ، وتلك التي تأتي في الفواصل لمناسبة فواصل أخرى ممالة . غير أن هذا المبدأ وحده لا يمكنه أن يفسر لنا كل أنواع الإمالة في العربية ، فهناك امالات ليس لمبدأ التماثل أثر فيها ، ونعني بذلك إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث ، كما في « رحمة ومدرسة » ، وتلك الامالات السماعية في نحو « الحجاج والناس » . واذن ، فمن الخير لنا أن ندخل في قواعد الإمالة فنسردها من غير تحليل أو تفسير .

ويمكن حصر هذه القواعد فيما يلي :

١ - تماثل كل الف بعدها كسرة ولا فاصل بينهما من فتح أو ضم ، نحو : « عابد » .

٢ - تماثل كل الف قبلها كسرة ولا فاصل بينهما من فتح أو ضم ، نحو : « عباد » (١) . ويسمح في هذه بأن يفصل بينها وبين الكسرة الفتح فقط ، وذلك بشرطين : أولهما أن يكون أحد الحروف الصحيحة التي بين الكسرة والألف هاء ، والثاني أن تماثل الفتحة العازلة ايضاً (٢) مثل : « لن يضربها » و « أن يسفيتها » .

(١) الفتحة التي يتصورها الصرفيون قبل الألف مباشرة لا تدخل معنا في الحساب .

(٢) هذا ما صرح به سيبويه بقوله : « واعلم أن الألف إذا دخلتها الإمالة دخل الإمالة ما قبلها ، وإذا كانت بعدها لم تدخلها ، فاملتها ، أملت ما قبل الهاء ، لأنك كأنت لم تذكر الهاء ، فكما تتبعها ما قبلها منصوبة كذلك تتبعها ما قبلها ممالة » . كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٦٣ .

٣ - تماثل كل الف قبلها ياء ، سواء كانت هذه الياء حرف مد ، نحو : « كيزان » ، أو كانت حرف لين ساكناً ، مثل : « شيبان » ، أو حرف لين متحركاً ، مثل : « حَيَوَان » . ويسمح في هذه بفواصل الفتح مع شرطيه المذكورين سابقاً ، مثل : « يَدَهَا » .

٤ - تماثل كل الف اصلها ياء ، مثل ، « باعَ ونابَ ورَضَى » .

٥ - تماثل كل الف اصلها واو مكسورة في الفعل ، مثل : « خافَ » من « خَوَفَ » .

٦ - تماثل كل الف كانت لام فعل ، سواء كان اصلها الياء كما في « رمى » ، أو كان اصلها الواو كما في : « غزا » .

٧ - تماثل كل الف وقعت رابعة فاكثراً ، سواء كان اصلها الياء كما في : « مستشفى » من « شَفَّيَ » ، أو كان اصلها الواو كما في : « مصطفى » من « صَفَّوْ » ، أو كانت للتأنيث كما في : « حبلى » ، أو كانت لللاحق كما في : « معزى » ، أو كانت منقلبة عن تنوين كما في : « عبداً » ، أو كانت في ضمير كما في : « طَلَبْنَا » .

٨ - تماثل كل الف سبقت بامالة ، مثل : « رأيت عبيداً » ، حيث أميلت الف الدال لامالة الف الميم .

٩ - تماثل كل الف وقعت في فاصلة شقيقتها بمالة ، مثل : « والضحى » ، حيث أميلت الف « الضحى » لامالة الف « قلى » (١) .

(١) هذه الفواصل من سورة الضحى ، وهي : والضحى . . . والليل اذا سجا . . . ما ودعك ربك وما قلى . . . والآخرة خير لك من الاولى . . . الخ.

هذا ، وقد ذكر النحاة اوضاعاً تقوي مقتضي الامالة ، وأوضاعاً أخرى تضعفه . واليك بيان ذلك :

ب - مقويات المقتضي لـ الامالة :

١ - اذا وجدت كسرتان قبل الالف كان مقتضي الامالة اقوى ، مثل : « حِيلِيلَاب » (١) .

٢ - اذا وجدت كسرة طويلة قبل الالف ، اي ياء مد ، كان مقتضي امالة الالف اقوى ، مثل : « كَيْزَان » .

٣ - اذا اجتمعت كسرة وياء لين قبل الالف كان المقتضي اقوى ، مثل : « المَيْيَان » .

٤ - تميم الكسرة يقوي المقتضي ، الامالة في « بائِع » اقوى منها في « بِئِ الباب » ، لان كسرة الميمزة في الكلمة الاولى لازمة ، أما آراء الباء في الكلمة الثانية فمعارضة للاعراب ، وهي لذلك عرضة للزوال .

٥ - اذا كانت الكسرة على راء كان ذلك اقوى ، سواء كانت قبل الالف أو بعده ، مثل : « رِجَال وعَارِف » .

٦ - قرب الكسرة من الالف يقوي مقتضي امالتها ، فالامالة في « كتاب » اقوى منها في « مِفْتَاح » لوجود حرفين بين الكسرة والالف ، وهذه اقوى من الامالة في « أَنْ يَسْفِينَا » لوجود الفتح العازل .

(١) المِيلَاب : بيت .

٧ - الاتصال يقوي الامالة ، ونعني بذلك أن تكون الكسرة والالف في كلمة واحدة ، والانفصال عكسه ، فالامالة في « كتاب » أقوى منها في « لزيد مال » لوجود الكسرة في كلمة والالف في كلمة اخرى ، وبين الدرجتين درجة وسطى تظهر في كلمة « بنا » ، حيث نرى الباء و « نا » في حكم الكلمة الواحدة وان كانتا كلمتين مستقلتين نحويًا .

٨ - كون الالف في فعل يجعل مقتضى إمالتها أقوى مما لو كانت في اسم . فالامالة في الفعل « باع » أقوى منها في الاسم « ناب » .

٩ - شيوع اللفظ يقوي مقتضى إمالة ألفه ، فالامالة في « بعبد الله » أقوى منها في « لزيد مال » لشيوع كلمة الله ، وقلة شيوع كلمة المال .

١٠ - الوقف على الكلمة يقوي امالتها ، فالامالة في « زيد منا » أقوى منها في « منا زيد » .

ج - مضعفات المقتضي لامالة :

١ - تعد حروف الاستعلاء (س . ض . ط . ظ . خ . غ . ق) أقوى المضعفات للامالة ، بل عدها النحاة مانعة للامالة في كثير من الاحيان . فأقوى تأثير للحرف المستعلي اذا كان قبل الالف مباشرة ، مثل : « صائيم » ، أو بعده مباشرة ، مثل « عاصيم » ، أو بعده بحرف مثل « نافيسخ » ، فاذا وقع المستعلي من الالف هذه المواقع منعها من الامالة (١) . وبلي ذلك في الرتبة ان يكون المستعلي قبل الالف مساكناً

(١) ظاهر كلام سيبويه (الكتاب ج ٢ ص ٢٦٤) ان س العرب من كان قبل الالفات مضعع حروف الاستعلاء وله باسرها . لكنه عد هؤلاء فيمن لا يؤخذ بلغته .

متوسطاً بينها وبين الكسرة ، مثل « مصباح » ، أو يكون بعد الالف بحرفين ، مثل « مناشيط » . واضعف تأثير له اذا كان قبل الالف والكسرة ، مثل « قياب » ، أو بعد الالف في كلمة اخرى ، مثل « مساجد صالح » .

وعلى كل ، فان تأثير حرف الامتلاء في منع الامالة أو إضعافها مقصور على الفات الاسماء الداخلية ، فأما ألفات الافعال ، سواء كانت داخلية أو متطرفة ، فلا أثر للمستعمل فيها ، فتمال الفات « خاف ، وأعطى » وما شابهها ، كما تمال الفات الاسماء المتطرفة الواقعة رابعة فاكتر ، مثل « المعطى والمستقصى » وما اشبه ذلك .

٢ - وكما كانت الراء المكسورة من مقويات الامالة ، فان الراء المضمومة او المفتوحة من مضعفاتها . واقوى حالات اضعافها أن تكون مباشرة لالف قبله أو بعده ، مثل « راشيد ، حجار » . ففي هذين الموقعين تمنع امالة الالف كما يمنعها المستملي . أما اذا تباعدت عن الالف فقد اختلف النحاة ، فمنهم من ترك لها شيئاً من التأثير ، ومنهم من انفى تأثيرها نهائياً ، مثل « رواعيد ، نوادر » .

٣ - بعد الكسرة عن الألف يضعف الامالة . وهو عكس القرب الذي شرحناه قبل ، فراجعه .

٤ - الانفصال يضعف الامالة . وهو عكس الاتصال الذي شرحناه قبل ، فراجعه .

٥ - الوصل يضعف الامالة . وهو عكس الوقف الذي شرحناه قبل ، فراجعه .

٦ - عروض الكسرة يضعف الامالة ، وهو عكس لزومها الذي شرحناه قبل ، فراجعه .

٧ - زوال الكسرة يضعف الامالة . ويكون زوالها لعارض ادغام ، كما في « جادٌ » حيث حذفت كسرة الدال الأولى التي بعد الالف لأجل الادغام ، والاصل : « جادِد » ، أو يكون زوالها لعارض وقف ، كما في « ماشٌ » اذ الاصل في الوصل « ماشٍ » . وعلى هذا تكون الامالة في هاتين الكلمتين وما هو في حكمها أضعف من الامالة في مثل « عابِد » .

٨ - كون الالف المراد إمالتها ألفاً منقلبة عن تنوين يضعف مقتضى الامالة ، فالامالة في « رأيت عبداً » اضعف منها في « رأيت حبلى » .

وبعد هذا نرى انه من الضروري طرح هذه المشكلة ، وهي : اذا اجتمعت في كلمة واحدة مقويات الامالة ومضعفات لها ، فما حكم الامالة عندئذ ؟ .

والجواب عن هذا سهل : فاذا زاد عدد المقويات على عدد المضعفات كانت الامالة أقوى ، والعكس بالعكس . أما اذا تساوا عدداً فلاكثر ترجيح كفة القوة على كفة الضعف ، ويظهر ذلك في المثالين الآتيين :

١ - (قارب) : الامالة في هذه الكلمة قوية ، وفيها مضعف واحد هو حرف الاستعلاء ، وهو القاف المباشر للالف ، ومقوى واحد ، وهو الراء المكسورة التالية للألف .

٢ - (أن يضربها) : الامالة في هذه الكلمة قوية ، وفيها مضعف واحد هو بُعد الكسرة عن الألف ، ومقوى واحد هو الوقف على الالف . فاذا وحصلت الالف في مثل « أن يضربها زيد » فتح الالف

من كان يميلها في الوقف لاجتماع مضعفين ، هما بُعد الكسرة ، والوصل .

د - أَلِفَاتٌ رَتَمَال :

الالفات التي لا تمال على ثلاثة انواع :

١ - أَلِفَاتٌ لم يتوفر لها سبب من اسباب الامالة التي ذكرناها سابقاً ، وذلك مثل « الخاتم ، عادل ، العصا ... » .

٢ - أَلِفَاتٌ الاحرف وان توفرت لها الاسباب ، فلا تمال الالف في « إما وإلا » على الرغم من سبقها بالكسرة .

٣ - أَلِفَاتٌ الاسماء غير المتمكنة وان توفرت لها الاسباب ، فلا تمال الألف في « إذا » على الرغم من سبقها بالكسرة .

هـ - أَلِفَاتٌ اصِلَتْ سَمَاعاً :

وهي الكلمات الآتية : العشا (١) - المسكا (٢) - الباب - المال - الخجاج (٣) - الناس - بلى - يا - لا (٤) - ذا - أنى - متى - عى - وجميع اسماء حروف التهجي با . . تا .. ثا (٥) ... الخ .

- (١) العشا : مصدر الاعشى والمشواء . ومعناه عدم القدرة على الرؤية ليلاً .
- (٢) المسكا : جعر الضب أو الثعلب أو الارنب .
- (٣) اشترطوا في امالة « الخجاج » ان تكون علماً ، فان كانت صفة فلا .
- (٤) اشترط بعضهم لامالتها ان تكون مركبة مع « إما » كما في قولك : امعل هذا إما لا ، أي إن كنت لاتفعل غيره . واجتز قطرب امالتها مطلقاً .
- (٥) اشترطوا لامالتها ان تكون الفاتحة منطرفة وان تكون موقوفاً عليها ، فن قلت : باء .. تاء .. ثاء ، فلا إمالة . ومن الجدير بالذكر ان حرف الاستعلاء لا اثر له في امالتها ، فتقول : طا .. ظا .. بالامالة لا بالفتح .

و - امالة الفتحه قبل هاء التانيث :

امالة الفتحه قبل هاء التانيث جائزه في الوقف خاصه ، فنقول :
« جاءت فاطمة » بالامالة ، أما اذا وصات فقلت : « جاءت فاطمة الى البيت » ،
فلا إمالة .

وقد اختلف النحاة والقراء في شروطها : فأما الكسائي فأجاز امالتها
مطلقاً ، وأما غيره فقد ميز وقال : هي مستحسنة مع كل الحروف المستغلة ،
ما عدا الراء ، مثل : « فاطمة - خديجة - جميلة ... » ، ومستقبحة مع
الراء ، مثل : « شجرة - قدرة » ، ومتوسطة مع حروف الاستعلاء ،
مثل : « نافخة - خالصة ... » .

فاما القراء فكانوا اكثر تشدداً ، اذ منعوا : منعاً مطلقاً مع حروف
الاستعلاء مضافاً إليها الحاء والعين والألف ، كما منعوها مع حروف نداء
(أكرم) إلا اذا سبق أحد هذه الحروف بكسرة أو ياء ساكنة ،
فأجازوا على ذلك امالة الفتحه في مثل : « أبنكة - الخاطيئة - الآليه -
الخافرة » .

ز - امالة الفتحه قبل الراء المكسورة :

اجازوا امالة الفتحه إذا جاءت قبل راء مكسورة ، مثل « من
المطر - من الكيبر - من المحاذير - خبط ريانح » . واشترطوا
لذلك شرطين : أولهما ان لا يفصل بين الفتحه والراء المكسورة فاصل من
حركة أخرى ، والثاني ان لا يأتي بعد الراء المكسورة حرف استعلاء ،
فلا تمال فتحه السين في كلمة « السرقة » لوجود القاف بعد الراء . أما
إذا جاء حرف الاستعلاء قبل الراء فلا أثر له في منع الامالة ، فنقول :

« من المطر - من الحصر » بالامالة .

ح - امالة الضمة والواو :

اذا سبقت الضمة أو الواو الساكنة راءً مكسورة جازت إمالتها الى الكسر ، فتقول : « من عُمُرٍ » و « هذا ابن نورٍ » بامالة كل من الضمة والواو الى الكسرة والياء . وهذه الامالة هي ، في الواقع ، تحويل الضمة والواو (وهي كما رأينا في الصوتيات العامة ضمة طويلة) من صوت طليق بسيط الى صوت طليق مختلط ، ومعنى هذا ان يكون اللسان والشفتان مع الطليق المختلط في وضعين متعاكسين . فنحن نعلم أنه مع الكسرة البسيطة يكون اللسان مرتفعاً الى سقف الحنك بمقدمه ، وتكون الشفتان في انفراج وتراجع ، وانه مع الضمة البسيطة يكون اللسان مرتفعاً الى سقف الحنك بمؤخره ، وتكون الشفتان في ضم واستدارة . هذه هي الاوضاع الطبيعية للسان والشفتين مع الكسرة والضمة البسيطتين . ولكن يحدث ان يجري العكس : فيرتفع اللسان بمقدمه لانتاج الكسرة ، ولكن الشفتين بدلاً من ان تتراجعا تنضمان وتستديران ، فيحدث من ذلك الوضع الشاذ صوت طليق مختلط يرمز له بالفرنسية برمز « U » ، كما يمكن ان يرتفع اللسان بمؤخره لانتاج الضمة ، ولكن الشفتين بدلاً من ان تنضما تنفرجان وتتراجمان ، فيحدث من هذا الوضع الشاذ ايضاً صوت طليق مختلط قادر الوجود في اللغات إلا التركية التي تعبر عنه برمز « i » بغير نقطة .

وكلا الصوتين موجود في العربية ، وقد سمينا الأول « U » الكسر المشم ضمّاً ، كما في « قيل = qula » ، وسمينا الثاني « i » الضم المشم كسراً ، أو امالة الضمة نحو الكسرة ، كما في « من نورٍ = min niren » .

٦ - الاعمول

الاعلال هو احدى ظاهرات التبدل الصوتي . ونعني به تلك التبدلات التي تصيب الطليقات الطوال واشباهها مما ندعوه في العادة بحروف العلة ، وهي : الالف والوا والياء .

وتنقسم هذه التبدلات الى ثلاثة أقسام :

١ - الحذف : ويسمى إعلالاً بالحذف ، وهو كحذف واو « ورث » في مضارعه « يرث » .

٢ - القلب : ويسمى إعلالاً بالقلب وهو كقلب واو « انتول » ألفاً في ماضيه « قال » .

٣ - الاسكان : ويسمى إعلالاً بالاسكان ، وهو كاسكان الياء في « يثي » ، إذ الأصل ان يقال : « يثي » .

أ - الاعمول بالحذف :

يحذف حرف العلة في ثلاثة مواضع :

١ - أن يكون حرف مد ملتقاً بساكن بعده ، مثل : « قام » ← « يقوم » ← « قنوم » ← « قم » و « رمى » ← « رمات » ← « رمت » . وقد مر ذلك في مبحث التقاء الساكنين .

٢ - أن يكون واواً واقعة فاء فعل مكسور العين في المضارع ،

فيحذف من المضارع والأمر ، مثل : « وَعَدَ بِعِدْ عِدْ » و « وَصَلَ يَصِلُ صِلْ » ، كما يحذف من المصدر بشرط ان يعوض عنه بقاء ، مثل : « عِدَّة ، صِلَّة » ، ويجوز بقاءه في المصدر خاصة ، مثل : « وَعَدَ ، وَصَلَ » .

٣ - ان يكون حرف العلة لام أمر أو لام مضارع مجزوم لم يتصل بها شيء ، مثل : « لِمَ ، لم يرمِ ، لِحَشَّ ، لم يخشَ ، أَدْعُ ، لم يدعُ » .

ب - الاعمال بالنسكين :

والمراد به شيئان : الأول حذف حركة حرف العلة ، والثاني نقل هذه الحركة الى الساكن قبله . وتتلخص قوانين الاعلال بالنسكين فيما يلي :

١ - اذا تطرفت الواو والياء بعد حرف متحرك ، حذفت حركتهما إن كانت ضمة أو كسرة ، مثل : « يدعو ، يرمي ، الى الوادي » ، واصل كل ذلك : « يدعو ، يرمي ، الى الوادي » .

٢ - فاذا ترتب على تسكين حرف العلة التقاء ساكنين حذفت حرف العلة المسكن منعاً لالتقاء الساكنين (١) ، مثل : « يرمي » — يرميئون .

وبناء على ما مر فان الحركة اذا كانت فتحة لم تحذف ، مثل : « لن يرمي ، لن يدعو » . وكذا اذا كانت الواو والياء بعد ساكن ،

(١) انظر قوانين التقاء الساكنين ، والقانون الأول من الاعلال بالحذف أعلاه .

مثل : « ظيئ ، دلو ، من ظيئ ، من دلو » فلا حذف للضمة ولا للكسرة .

٣ - إذا كانت الواو والياء عينا في كلمة ، وكأنا متحركتين ، وكان ما قبلها صحيحاً ساكناً ، وجب نقل حركة الواو أو الياء الى الساكن قبلها ، مثل : « يَقْوُمُ ← يَقْوَم ، يَتَّيِعُ ← يَتَّيِعُ » .

فإن كانت الحركة المنقولة عن حرف العلة مجانسة له ، وقف الأمر عند حد النقل فقط ، كما ظهر ذلك من المثالين السابقين ، أما إن كانت الحركة المنقولة من غير جنس حرف العلة ، فقد وجب إلحاق عملية النقل بعملية اعلائية أخرى ، هي عملية القلب لحرف العلة الى حرف آخر يجانس الحركة المنقولة ، مثل : « أَقْوَمَ ← أَقْوَمَ ← أَقَامَ » ، وكذا : « يُقْوِمُ ← يُقْوِمُ ← يُقِيمُ » .

ولا يسري عمل هذا القانون على الكلمات التي هي من الأنواع الآتية : أفعل التمجيد : « ما أقْوَمه ، أقْوِم به » - ما كان على زنة (أفعل) من أسماء التفضيل والصفات المشبهة : « هو أقْوَمُ منه ، هو أبْيَنُ منه ، هو أَسْوَدُ ، هو أَبْيَضُ » - ما كان على أوزان (مفعِّل ، مفعلة ، مفعَّل ، مفعلة) من أسماء الآلات ومبالغة أسماء الفاعلين : « مِرْوَحَةٌ ، مِقْوَلٌ ، مِكْيَالٌ ، مِعْوَارٌ » - ما كان بعد واو أو ياء ألف : « تَجْوَالُ ، تَهْيِمَامٌ » - ما كان مضعفاً : « إِبْيَضٌ ، إِسْوَدٌ » . - ما أعلت لامه : « أَهْوَى ، أَحْيَا » - ما صيغته عين ماضيه المجرد : « يَنْصِيدُ » ، إذ الماضي المجرد منها : « عَوَرَ ، صَيْدَ » (١) .

(١) هذه الاستثناءات كلها يفسرها قانون عام لانعلم أن القدماء صرحوا به تمام التصريح. ونحن نذكره لك الآن لجليل فائدته لك ، لأنه يغنيك عن حفظ كثير -

— من القوانين الفرعية في التبدلات الصوتية ، سواء أ كان ذلك في الاعلال ، ام كان في غير ذلك :

اعلم ان قوانين التبدلات الصوتية ، تسعى كلها الى غاية واحدة ، هي التخفيف . وهذا ما صرح به النحاة القدماء في كل مناسبة . لكن الذي لم يصرحوا به هو نص القانون التالي : « يتوقف عمل قانون صوتي ما اذا ادى تطبيقه إلى أحد الأمور الآتية :

- ١ — إلى تشويه الكلمة وابتعادها كثيراً عن أصلها .
 - ٢ — إلى الدخول في ثقل اكبر من الذي فر منه .
 - ٣ — إلى الوقوع في اللبس .
 - ٤ — إلى حرمان الكلمة من صيغة تدمل مقولة صرفية معينة » .
- واليك توضيح ذلك فيما يلي :

١ — يقضي قانون صوتي بأن تنقلب الباء والواو ألفين اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما . فاذا طبقنا هذا القانون على الياء من كلمة « أهوي » صارت : « أهوى » ، وليس في هذا التطبيق ما يؤذي الكلمة ، لأنها ظلت قريبة جداً من أصولها . لكن لو طبقنا على الواو قانوناً آخر يقضي بنقل حركتها الى الساكن قبلها ثم بقلبها ألفاً ، لصارت : « أهأى » ، وهو شكل يقتضي تطبيق قانون ثالث هو قانون إلغاء الساكنين الذي يوجب حذف أولى الالفين لتصبح الكلمة على هيئة « أهى » . وهي كما ترى ، هيئة مشوهة ابعدت الكلمة كل البعد عن أصلها . لهذا يمنع القانون الثاني والثالث من العمل محافظة على هيئة الكلمة ، ومنعاً لابتعادها عن الأصل . وهذا ما يعبر عنه النحاة بمصطلح « عدم جواز توالي اعلالين في كلمة واحدة » .

٢ — لو طبقنا القانون الأول الذي سبق ذكره على كلمة « رميا » بنتح الراء والميم والياء ، لصارت « رما » ، ولدخلت الكلمة بذلك في ثقل اكبر من الذي فر منه . لذا يتوقف عمله وتسلم الياء .

٣ — لنعد الى كلمة « رميا » ، ولنطبق عليها القانون السالف الذكر لتصبح « رما » ، ولنحاول التخلص من الثقل بتطبيق قانون إلغاء الساكنين . عند ذلك ستصبح الكلمة : « رما » . وهي نفس الصيغة الموضوعة للفرد المذكور الغائب ، يعني ذلك ان تطبيق القانونين ادى الى اللبس ، فلم نعد نعرف : هل الفعل مسند الى المفرد ام الى الاثنين ؟ . لهذا كله يمنع عمل القانونين .

٤ — لو طبقنا قانون النقل والقلب على كلمة « أبيض » لأصبحت : « أبأش » ،

ج - الاعمال بالقلب :

١ - اذا تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها ، قلبتا ألفاً ، مثل :
« دَعَوَ ← دعا ، رَمَى ← رمى » .

يتوقف عمل هذا القانون في كثير من الحالات ، والضابط لذلك كله ما ذكرناه في الحاشية التي في نهاية الفقرة السابقة . فراجع (١) .

ولفقدت السكامة وزن (أفعل) الموضوع لمؤولة صرفية هي مقولة الوصفية ، ذلك ان هذا الوزن شديد الحساسية . فما يكاد يتغير شيء من حركاته وسكناته حتى يفقد معنى الوصفية الذي يحمله . لذا يمنع قانون النقل من العمل في هذا الوزن واشباهه مما لا يقبل تغييراً .

والنحاة القدماء - رحمهم الله - كانوا يشيرون إلى ما بعض ما قلناه اشارات عابرة هنا وهناك . لكنهم لم يجمعوا هذه الاشارات ويصوغوها في قانون عام كما فعلنا ، بل كانوا ، كلما رأوا قانوناً صوتياً توقف عن العمل في كلمة ما ، يفرعون في التفتين والتفتيد ، حتى تضخمتم هذه القوانين والقواعد تنسخاً كبيراً ازعج الطالب ، وواقعته في الحيرة والبلبلة . واورثه نفوراً شديداً من الصرف وقواعده .

(١) يقرر الصرفيون ان هذا القانون هو أضعف القوانين الصوتية في الاعلال . يقول رضي الدين الاسترأبادي في شرحه على شافية ابن الحاجب : « أعلم ان علة قلب الواو والياء المتحركين المفتوح ما قبلها ألفاً ليست في غاية المتانة » إله . لذلك كثرت شروط تطبيق هذا القانون كثرة بالغة توازي كثرة ما شذ عنه من الكلمات . وتفسير الصرفيين لهذا الضعف لا يقنع أحداً . والذي نعتقد أنه المشكلة ناجمة عن تمكك الصرفيين بمبدأ عدم أصالة الألف في الكلام العربي ، وان كل الف في ثلاثي فهي إما عن ياء أو عن واو . ولو أنهم تخلوا عن هذا المبدأ ، واعتبروا الألف في مثل « دعا ورمى وباب وناب » أمسية لسكان تفسير انتقالها إلى ياء أو واو في التصاريح المختلفة ، مثل : « يدعو ويرمي ويدعون ويرميان وابواب وانياب » - أقول : كان تفسير ذلك أهون عليهم من تفسير انقلاب الياء والواو ألفاً ، وأكثر اطراداً . وبالتالي ، فالتا نعتقد ان القانون صيغ صياغة معكوسة ، ، والصرفيون لا يقبلون

بسم

٢ - إذا سبقت الواو بكسرة أو ياء ساكنة قلبت ياءً ، مثل :
« ميوْعاد ← ميعِعاد ، رَضِيوْ ← رَضِييَ ، دَلِيوْ ← دَلِييَ » ،
صِيوام ← صِيام ، مَسِيواط ← مَسِياط . والدليل على واوية هذه
الياءات أنها من « الوعد والرضوان والدلو والصوم والسوط » .

وشأن هذا القانون في التوقف عن العمل وضابط هذا التوقف
كشأن سابقه ، وكشأن كل القوانين التي سندكرها .

٣ - إذا اجتمعت الواو والياء ، والسابقة منها ساكنة ، قلبت
الواو ياءً ، وادغمت بالياء التي معها مثل : « مَرْمُويْ ← مَرْمِيْ » و « أَيَّوام
← أَيَّام » . ولهذا القانون ، كما لغيره ، شواذه ، مثل : « ضِيوَن ، ويوم
أَيَّوَم ، وعوى الكلب عَوِيَّة وعوَّة ، والرجاء ابن حَيَّوَة » .

٤ - إذا اجتمعت واوان في الطرف قلبتا ياءً مشددة ، مثل « دَلُوْ
← دَلُووْ ← دَلِيْ ، عصا ← عَصُووْ ← عَصِييْ » . وشرط ذلك
ان تكون الكامة جمعاً ، فان كانت مفرداً فلا قلب ، مثل : « عَماعِوْ ،
نَماعِوْ ، سَماعِوْ » .

٥ - اذا وقعت الواوعين كلمة في جمع على وزن « فَعْعِل » صحيح
اللام قلبت الواو المشددة ياءً مشددة ، مثل : « صائِم ← صُوَم ←
صِيَم ، نائِم ← نُوم ← نِيَم » . ويجوز عدم القلب ، وهو اكثر

بهذا ، لأنه يتعارض مع مبدأ آخر لا يسلم من الخطأ ، وهو مبدأ أن المصدر أصل
الفعل الماضي وسائر المشتقات . ولو تخلوا عن هذا المبدأ لما كان هناك شذوذ في
القانون الصوتي الذي نقترح ان تكون صياغته على الشكل الآتي : قلب الالف في
الفعل الماضي إلى ياء او واو اذا الخ .

استعمالاً من القلب .

٦ - اذا سكنت الياء بعد ضمة قلبت واواً ، مثل : « مُبَيِّر ← موسر » ، إلا فيما كان جمعاً على وزن « فُعْل » ، مثل : « بِيض وهَيْئ » ، لانهما جمعاً « أَبْيَض وأهيم » ، والقياس أن يكونا « بُيُض وهَيْئ » ، لان جمع « أفعال وفعلاء » هو « فُعْل » بالضم ، اكن كسرت الفاء لتصحح العين .

٧ - اذا تطرفت الياء متحركة بعد ضمة قلبت واواً ، مثل : « قَنْضِي ← قَضُو » ، ومعنى قضو الرجل : ما أقضاه .

٨ - اذا وقعت الألف بعد كسرة ، أو بعد ياء التصغير قلبت ياءً ، مثل : « كتاب ← كَتَيْب » ، مصباح ← مصابيح » .

٩ - اذا وقعت الالف بعد ضمة قلبت واواً ، مثل : « شاهد ← شُوهِد » .

١٠ - اذا تطرفت الواو والياء بعد الف زائدة قلبتا همزة ، مثل : « بني ← بناي ← بناء ، كَسَنَوْ ← كساو ← كساء » ، فان اتصل بالكامة ما أزال شرط التطرف جاز القلب وعدمه . تقول : « بناء وبناية ، وكساءان وكساوان » . فأما تاء التأنيث المفرقة بين المذكر والمؤنث فلا تلغى حالة التطرف لانها في حكم الزائدة . تقول : « بُنَاءٌ وبنائية » لا غير .

١١ - اذا وقعت الراء والياء عيناً في فعل اعلتا فيه ، قلبتا همزة في اسم فاعله ، مثل : « قَوْل ← قال ← قائل ← ، بيع ← باع ← بائع » .

٧ - الابدال

هو حذف حرف ووضع حرف آخر مكانه ، مثل : « تلثم ← تلغثم » . وهو بهذا المعنى العام يشمل الاعلال بالقلب ، وبعض اشكال تخفيف الهمزة ، وبعض اشكال الوقف ، مما مر ذكره في الفقرة السابقة . لكن الصرفيين درجوا على تخصيص مصطلح الابدال بظاهرة التبدل الصوتي التي تصيب الاحرف الصحيحة فقط .

والابدال بهذا المعنى الضيق على نوعين : الاول ابدال سماعي لا يخضع لقواعد ، وليس له ضوابط عامة ، كابدالهم القاف من الكاف في : « وكنة ← وقنة » ، والحاء من العين في : « ربع - ربح ← ربح » . وهذا النوع ليس تبديلاً صوتياً اقتضاه تفاعل الاصوات بعضها ببعض ، وانما هو ضرب من اختلاف اللهجات . والثاني ابدال قياسي ناجم عن تفاعل الاصوات وتأثير بعضها في بعض . ويسمى هذا النوع بالابدال الصرفي الشائع ، أو الضروري ، أو اللازم . واجدر من ذلك ان يسمى الابدال الصوتي ، لانه ، كما ستري ، تبدلات صوتية لا يترتب عليها تغيير في معنى الكلمة الصرفي ، أو وظيفتها النحوية . ويمكن حصر مظاهره في القوانين الآتية :

١ - تقلب تاء « افعل » ومشتقاته ومصدره ثاءً إن كان فاء الكلمة تاء ، وتدغم فيها : « ثأر ← إئتأر ← إئتأر ← إئتأر » .

٢ - تقلب تاء « افعل » ومشتقاته ومصدره طاءً ان كان فاء الكلمة احد حروف الاطباق « ط - ظ - ض - ص » : « صفا ←

إصطفى ← اصطفى ، ضجع ← اضجع ← طرد ← اطرده ← اطرده ،
ظلم ← اظلم ← اظلم . ويجوز بعد هذا القلب ، ان تقلب الطاء
حرفاً من جنس ما قبلها وتدغم فيه : « إصطفى ، اضجع ، اطرده ،
اظلم » .

٣ - تقلب تاء « افتعل » ومشتقاته ومصدره دالاً اذا كان فاء الكلمة
احد هذه الحروف « د - ذ - ز » : « دعا ← ادعى ← ادعى ،
ذكر ← اذكر ← اذكر ، زهر ← ازهر ← ازهر ، ويجوز ،
بعد هذا القلب ان تقلب الدال حرفاً من جنس ما قبلها وتدغم فيه :
« اذكر ، ازهر » .

وقد يعكس الادغام في بعض ما مر في القانونين الثاني والثالث ،
وذلك مع التاء والذال والظاء ، فتقلب هذه الحروف الى ما صارت اليه تاء
الافتعال ثم تدغم : « إئتأر ، ادكر ، إطلم » .

٤ - يجوز أن تقلب تاء « تفاعل وتفعّل وتفعّل » ومشتقاتها حرفاً
من جنس الفاء اذا كان هذا الفاء احد الحروف الآتية « ث - ذ - د -
ز - ص - ض - ط - ظ » (١) ، ثم تدغم فيه ، ثم تجتلب للكلمة همزة
الوصل بسبب مسكون اولها الناجم عن الادغام : « تفاعل ← إئتأل ،
تذاكر ← إذاكر ، تدحرج ← ادحرج ، تزين ← إزّين ، تصالح
← إصالح ، تصافر ← إصافر ، تطلب ← إطلب ، تظلم ←
إظلم » .

(١) لاحظ ان هذه الحروف كانت قد اثرت في تاء الافتعال في القوانين
الثلاثة السابقة ، وكان قلب تاء الافتعال معباً واجباً لتأخر تاء الافتعال الذي اورث
الكلمة عسراً في النطق ، اما ههنا فقلب التاءات المتقدمة عليها جائز بسبب سهولة
النطق وامكانه .

وربما حدث هذا مع السين والشين : « تسمع ← إسمع ، تشاجر ← إشتاجر » .

٥ - اذا وقعت التاء ساكنة قبل الدال ، وجب قلبها دالاً ، وادغامها في الدال التي بعدها ، « عتود ← عتْدان ← عدّان » (١) .

٦ - اذا وقعت النون ساكنة قبل الميم أو الباء ، وجب قلبها ميماً ، فان كانت الميم هي التي بعدها قلبت لفظاً وخطاً وادغمت : « امحى ← امحى » ، أما إن كانت الباء هي التي بعدها ، فالقلب في اللفظ لا في الخط : « سنبل ← سبل (٢) » .

٧ - قلب الواو في كلمة « فو » ميماً وجوباً في حالة الافراد (٣) : « الفم » . اما في حالة الاضافة ، فيجوز القلب وعدمه : « فوك = فوك » (٤) .

ابدال سماعية :

استكمالاً للبحث نورد هنا طائفة من الابدالات مما لا يخضع للقواعد العامة التي مر ذكرها . ويندرج في هذه الطائفة ثلاثة انواع من الابدال :

١ - ابدال لهجي لم تتبناه الفصحى ، كاببدال بني تميم العين من

(١) العتود : هو الذكر من اولاد المعزى . وجهه عدان ، مثل خروف وخرقان .

(٢) هذا الشكل في كتابة الكلمة لبيان اللفظ فقط .

(٣) الافراد هنا يعني عدم الاضافة .

(٤) لم نذكر هنا الابدالات الواقعة في الهمزة لانها سبقت في فقرات الوقف والاعلال وتخفيف الهمزة .

همزة (أن) . وهذا النوع قياسي مطرد في لهجته فلا ينطبق عليه وصف السماعي . وهو أيضاً ابدال تقرأ القوانين الصوتية كما منرى بعد قليل .

٢ - ابدال سماعي تبنته الفصحى ولم تقس عليه ، كابدال الفاء من الثاء في : « ثوم = فوم » . ونعتقد ان هذا النوع كان في أصله لهجياً تاريخياً ، بمعنى ان صوت الثاء تطور تاريخياً في لهجة من اللهجات حتى انقلب الى فاء ، ثم دخل الى الفصحى من هذه اللهجة بعض الكلمات التي اصابها هذا النوع من التطور فحفظت ولم يقس عليها . وبناءً على ذلك يكون هذا النوع من الابدال قياسياً في لهجته ، سماعياً في الفصحى . وهو أيضاً ابدال تقرأ القوانين الصوتية .

٣ - ابدال لا تقرأ القوانين الصوتية وليس له تفسير سوى انه ضرورة شعرية ارتكبتها الشاعر في سبيل الوزن والقافية . وذلك كابدال الياء من السين : « السادس = السادي » .

وسنذكر الآن بعضاً من القوانين الصوتية التي تردد ذكرها في الاسطر الماضية ، ليستعين بها القارئ على تفسير الظواهر التي سبقت في الابدال العرفي الشائع القياسي ، وعلى تفسير ظواهر الابدال السماعي واللهجي الآتية :

١ - اذا اجتمع في كلمة مطبق ومنفتح ، مال المنفتح الى أن يصير مطبقاً توفيراً للانسجام الصوتي في أصوات الكلمة . وهذا يفسر لنا لم يصير ثاء الافتعال طاءً بعد المطبقات : « ص - ض - ط - ظ » . والمنفتحات المرصات للاطباق هي : « ت - د - ذ - س - ث - ل » . وتصبح عند اطباقها ، على الترتيب : « ط - ض - ظ - ص - لام مغلظة » ، أما الثاء فليس لها نظير مطبق في العربية . هذا ، ولما كانت الدال والذال والثاء قليلة الاجتماع مع اصوات الاطباق في الكلمة العربية ، كانت ظاهرة الابدال

الصوتي مقصورة تقريباً على التاء والسين واللام . ونضيف الى ذلك انه كما تقارب المطبق من المنفـخ كان التأثير أقوى ، ولا سيما اذا كانا متلاصقين لا تفصل بينهما حركة ، مثل : « إصـتدم ← اصـطدم » .

٣ - اذا التقى مجهور ومهموس في كلمة ، وكان المهموس ساكناً ، مال المهموس إلى أن يكون مجهوراً ، مثل : « أـسـبـغ ← أـزـبـغ » . والمهموسات هي : « ت - ث - ح - خ - س - ش - ص - ط - ف - ق - ك - ه » ، وتصير عند جهرها ، على الترتيب : « د - ذ - ع - غ - ز - جيم معطشة - ؟ - ض - ؟ - ؟ - ؟ - ؟ » (١) .

٣ - فاذا كان المجهور هــو الساكن فقد يحدث العكس ويهمس المجهور ، مثل : « إـجـتـمـع ← إـشـتـمـع » .

٤ - اذا تطور صوت ما تاريخياً ، انحصرت تبدلاته في الاشكال الآتية : قد يجهر بعد ان يكون مهموساً ، مثل : « سراط ← زراط » ، أو يهمس بعد ان يكون مجهوراً ، مثل : « دمدم ← تدم » ، أو يشتد بعد ان كان رخواً : « عليّ ← عـلـيـج » ، أو قد يرخو بعد أن كان شديداً ، مثل : « اضطلع ← الطلج » . وقد يتقدم بحسبه الى الأمام قليلاً ، مثل : « قح ← كح » ، أو قد يرجع بهذا المحبس الى الخلف قليلاً ، مثل : « فوم ← ثوم » .

بعد هذا إليك الابدالات السماعية :

١ - (ثروغ الدلو = فروغ الدلو^(٢)) : حكاة ابو علي عن يعقوب

(١) اشارة الاستفهام دليل ان هذا الحرف لا نظير مجهوراً له في العربية .

(٢) الفروغ : جمع الفرغ ، وهو مخرج الماء من الدلو .

٢ - (ما اسبك ؟ = ما اسمك ؟) : حكاه أبو علي عن الأصمعي .

٣ - (ينفحن منه لباً منفوحاً = منفوخاً) : أشده ابن جني في سر الصناعة عن ابن الاعرابي ولم ينسبه . وقد وصف الصرفيون هذا الابدال بالشذوذ الذي اقتضته الضرورة الشعرية في القافية . وقد يكون هذا صحيحاً من وجهة النظر الصرفية ، أما من وجهة النظر اللغوية فهو ابدال صحيح ، لأن النون والفاء تدلان في اللغة على الظهور بنفس النظر عما يثلثها ، تقول : نفح ونفخ ونفر ونفق ونفج ونفس ونفش ونفض ونفت . وكل ذلك يدل على الظهور والخروج . ويمكن ان لانعد هذا من نوع الابدال ، فالنفحة من الريح هي الدفعة ، كما يقول القاموس ، وهو معنى قريب جداً مما يريد الشاعر .

٤ - (غمر الاجاري كريم السينح = السنخ ^(١)) : ضرورة شعرية ارتكبتها روبة .

٥ - (درع نثره* = ثلثة ^(٢)) : كثيراً ما يحدث التبادل بين الراء واللام لانهما من محبس أي مخرج واحد .

٦ - (قام زيد فسم عمرو = ثم) : حكاه أبو علي عن يعقوب وهو عكس الصورة الأولى . وابدال الراء من الفاء وعكسه كثير ، مثل « ثوم = فوم ، جدث = جدف » .

٧ - (عربي كح = عربي قح) : انظر فوق ما قلناه عن التطور التاريخي للصوت .

(١) السنخ : الأصل .

(٢) الثلثة : الدرغ السلسة الملبس ، أو الواسعة .

٨ - (عصيكَ = عصيتَ) : ضرورة شعرية ارتكبتها أحد الرجاز وهو يهجو عبد الله بن الزبير بقوله :

يا ابنَ الزبيرِ طالما عَصَيْكَ طالما عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ

٩ - (أريد عَنَ أسافر = أن) : لهجة كانت لتميم . وتسمى عنمنة تميم .

١٠ - (انسيدة = الشيدة) : الابدال بين السين والشين مشهور بين اللغات السامية .

١١ - (المشتق = المشتاق) : ضرورة شعرية ارتكبتها رؤبة في قوله :

يا دارمي بدكاكيك البرق مهلا فقد هيَّجَتْ شوقَ المشتقِّ .

١٢ - (دأبة = دابة ، لبأ الرجل بالحج = لبى ، العالم = العالم ، باز = باز ، الشيمة = الشيمة ، قطع الله أديته = يدَيْهِ ، موسى = موسى) : لهجة لتميم التي كانت تعالي في الهمز .

١٣ - (أبواب البحر = عُبَاب البحر) : ابدال تقرأ القوانين الصوتية ، لان العين من الحلق ، والهمزة من الخنجرة . وهما محسنان متجاوران . وهذه الصورة هي عكس الصورة الواردة في رقم « ٩ » والتي سمينها بعنمنة تميم .

١٤ - (قصى الثوب = قصَّصه) : يفسر هذا الابدال بأنه للتخلص من توالي ثلاثة امثال .

١٥ - (الضفادي = الضفادع ، الثعالي = الثعالب ، الأرائي =

الأرناب ، التالي = الثالث ، السادي = السادس) : بعض هذه الابدالات جاء في القوافي فدل ذلك على انها ضرورات شعرية ، وجاء بعضها في أحشاء الأبيات ، ولكن هذه الابيات كانت كلها من صنع واختراع خلف الأحمر (١) .

١٦ - (شَيْرَة = شجرة) : الابدال بين الياء والجيم تفرقه القوانين الصوتية لوحدة المحبس . وهذه الصورة من الابدال عكس الصورة التي في لهجة تميم حيث يدلون الجيم من الياء المشددة والخففة . وممتأتي .

١٧ - (البنام = البنان) . الابدال بين النون واليم شائع لأن كلها أنفي .

١٨ - (بنات بخر = بنات مخر (٢) ، مازلت راتماً = راتباً (٣) ، رأيناه من كتم = من كتب) : الابدال بين الميم والباء تفرقه القوانين الصوتية لوحدة المحبس في الحرفين .

١٩ - (لمن = لعل) : ابدال لهجي . وهو مقرر صوتياً لوحدة المحبس للحرفين .

٢٠ - (النات = الناس) : ضرورة شعرية ارتكبتها ابن ارقم البشكري في قوله :

يا قاتل الله بني السعلاة عمرو بن يربوع شرار النات

(١) انظر شرح ابن يعيش ج ١٠ ص ٢٤ وما بعدها ، وشرح الاسترأبادي على شافية ابن الحاجب ج ٣ ص ٢١٢ وما بعدها .

(٢) بنات مخر او بنات بخر : سحائب يبيض تأني في اوائل الصيف .

(٣) مازلت راتباً على الأمر : اي مازلت مقيماً عليه .

٢١ - (لِيَصَتْ = لص) : ابدال غريب لا يقره قانون !

٢٢ - (هَرَادَ = أراد) : لهجة لطيفة حملتها معها من اليمن . وهو ابدال يوافق السبئية الجنوبية التي تجعل « هفعل » دائماً مكان « أفعل » في العربية الشمالية . وهو ابدال مقبول صوتياً لوحدة المحبس بين الهاء والمهمزة ، فكلاهما من الحنجرة .

٢٣ - (أَصَيَّلَال = أَصَيَّلَان) : اللام والنون من محبس واحد . والفرق بينهما ان الأول هموي ، والثاني انفي .

٢٤ - (إِطْجَع = إِضْطْجَع) : اللام والضاد من محبس واحد . والفرق بينهما ان الأول رخو ، والثاني شديد .

٢٥ - (خُصْط = خُصْت) : هذه لهجة لبني تميم . وهو ابدال تقره القوانين الصوتية .

٢٦ - (فَزْد = فَزْت) : وهذه لغة لبني تميم أيضاً . وهو ابدال تقره القوانين الصوتية . وفيه جهرت التاء المهموسة لجاورتها الزاي المجهورة ، فانقلبت الى دال .

٢٧ - (عَلِيٌّ = عَلِجٌ) : الياء والجيم من محبس واحد ، سوى ان الأول شبه طليق ، والثاني حبيس شديد . وهذه الصورة من الابدال هي عكس الصورة في رقم « ١٦ » .

٢٨ - (صَلَخ = سَلَخ) : يجوز في السين ان تطبق فتصبح صاعداً اذا جاء بعدها أحد حروف الاطباق او الاستعلاء . وحروف الاستعلاء تتضمن حروف الاطباق : « ص - ض - ط - ظ غ - خ - ق » . ويكثر

ان يكون للجميع اثر صوتي واحد .

٢٩ - (يُزْدَل = يُسْدَل ، فَرَزْدِي = فَصْدِي) : جهر كل من السين والصاد المهموسين فصارتا زايا لمجاورتها للдал المجهورة (١) .

٣٠ - (ظدق (٢) - صدق) : جهرت الصاد مع المحافظة على اطباقها لمجاورتها الдал المجهورة .

٣١ - (أَجْدَق (٣) - اشدق) : جهرت الشين لمجاورتها الдал المجهورة فصارت جيماً شديدة التعطيش .

(١) حَقَّ الصاد اذا جهرت ان تحتفظ باطباقها ، لكنها فقدته وانقلبت الى زاي لان النظير المجهور للصاد المطبقة ليس موجوداً في الفصحى . وهو موجود في عامية الشام ، وبه تنطق الظاء كما في كلمة « ظالم » . وهو الصوت نفسه الذي يسمى في كتب اللغة بالصاد المضارعة للزاي .

(٢) انطق الظاء نطق عامة الشام لها . انظر الحاشية السابقة .

(٣) انطق الجيم نطق عامة الشام لها ، اي اجعلها جيماً شديدة التعطيش .

٨ - الادغام

١ - تعريف ، اقسام ، اقسام :

الادغام هو نطق الحرفين المتماثلين دفعة واحدة بغير فاصل من حركة أو صمت ، وذلك مثل : « شـدّ » و « لم يحبسْ سـعيد » . ولا يتيمأ لك ذلك إلا اذا كانا متلاصقين ، وبعبارة أخرى : إلا اذا كان أولهما ساكناً وثانيهما متحركاً .

والحرف المشدد الذي يحدث من عملية الادغام هو في واقعه حرف واحد لا حرفان . إلا ان المدة التي يستغرقها النطق به تبلغ ضعفي مدة الحرف البسيط أو ثلاثة اضعافها . كما ان درجة توتر اعضاء النطق في الحرف المشدد هي أعلى منها في الحرف البسيط . هذا كله من وجهة النظر الصوتية ، اما من وجهة النظر الصرفية ، فلا بد من اعتبار الحرف المشدد حرفين ، لاننا نراه ينقلب الى حرفين في تصاريف الكلمة المختلفة . فالدال من « مدّ » نراها دالين في « مَدَدَت - لم يمددْ - أمددْ - المَدَد - المديد - الممدود - المِداد ... الخ » .

والادغام قسمان :

١ - إدغام صغير : وهو هذا الذي يكون فيه أول المتماثلين ساكناً والثاني متحركاً . وهذا القسم ليس له قواعد ، لانه واجب الحدوث دائماً سواء أوقع في الكلمة الواحدة ، مثل : « العَدَدُ ← العدّ » ؛ أم وقع

في كلمتين ، مثل : « إحبسْ سعيداً ← إحبسْ سعيداً^(١) ». وسبب وجوبه الدائم هو أن الانسان ينساق إليه انسياقاً لا خيار له فيه ، فهو آلية منطقية حتمية (٢) .

٢ - إدغام كبير : وهو الادغام الواقع بين متماثلين تفصل بينهما الحركة ، مثل : « مَدَدَ ← مدَّ » . وطبيعي ان هذا لم يتم إلا بعد حذف حركة الحرف الأول من المتماثلين ، اذ يتعذر الادغام مع وجود الحركة العازلة . وعلى هذا ، يكون الادغام الكبير هو مجرد حذف هذه الحركة لتتم بعد ذلك عملية الادغام الصغير بصورة عفوية حتمية . وحول هذا القسم ، اي الادغام الكبير ، تدور كل قواعد الادغام ، لأن هذه القواعد ليست في واقعها إلا اجابات عن هذا السؤال : متى يجب ان نحذف الحركة العازلة بين المتماثلين لتتم عملية الادغام ؟ ومتى يجب تركها ليظل المتماثلان منفكين ؟ ومتى يجوز الأمران ؟

(١) عند حدوث الادغام في الكلمة الواحدة توجب قواعد الرسم ان يكتب المتماثلان حرفاً واحداً فوقه شدة . وليس الأمر كذلك اذا حدث في كلمتين . ولكننا قد نرسمه في الكلمتين حرفاً واحداً للتنبيه على ظاهرة الادغام .

(٢) وهذا خلاف ما ذهب إليه الصرفيون ؛ فقد حكموا بامتناع الادغام الصغير إن وقع المتماثلان في كلمتين ، وكان أولهما حرف مد ، مثل : « يسموا واصل - يرمي يزيد » ، أو وقعا في كلمة واحدة نتيجة قلب لم يقصد منه الادغام ، مثل : « عوود » من « عاود » و « ريبا » من « رثيا » . وليس ما ذهب اليه الصرفيون بصحيح ، لأن الواوین في هذه الحالات ليسا بمتماثلين ، فالأول صوت طليق والثاني شبه طليق ، والفرق بينهما واسع لا يقل عن الفرق بين السين والزاي ، وما قلناه في الواوین يقال مثله في الياءین . وعلى هذا لا يرد ما ذهبنا اليه من وجوب ادغام المتماثلين دائماً . وعليه ايضاً ، يكون ادغام نحو « مقرو ، وعلي » من ادغام المتقارین لا من ادغام المتماثلين .

آ - يجب الوردغام الكبير :

١ - في المثلين اذا وقعا في نهاية فعل ، مثل : « شَدَدَ » ← شَدَّ ، يَشْدُدُ ← يَشْدُ ، شَادَدَ ← شَادَّ ، تُمُودِدَ ← تُمُودَ (١) .

٢ - في المثلين اذا وقعا في نهاية اسم موازن للفعل ، مثل : « رجل طَيِّبٌ » ← طَبَّ ، مُسْتَعِدٌّ ← مُسْتَعِدَّ ، أَجَلُّ ← أَجَلٌّ .
فالكلمات « طَيِّبٌ - مُسْتَعِدٌّ - أَجَلُّ » توازن الافعال « عَلِمَ - يَسْتَعْمِلُ - أَشْرَبَ » .

ويستثنى من ذلك ما كان مفتوح الفاء والعين ، مثل : « قَصَصَ - عَدَدَ » .

ب - يمتنع الوردغام الكبير :

١ - اذا كان المثلان في صدر اسم ، مثل : « دَدَنَ - بَبَرَ - تَتَرَ (٢) » .

٢ - اذا كان أحد المثلين حرف مضارعة ، مثل : « تَبَايَلُ - تَتَدَحْرَجُ » . إلا اذا كان ذلك في مزيد الثلاثي فيجوز الادغام بشرط ان

(١) عند نزع الحركة لاتمام عملية الادغام ، ينظر : فان كان ما قبل المثلين حرفاً صحيحاً ساكناً ، القبت الحركة عليه ، أما ان كان متحركاً ، او كان حرف مد او كان حرف لين لا يقبل التحريك كياء التصغير طرحت الحركة . والمثلة المذكورة فوق تظهر ذلك .

(٢) الددن : المبر ، والهر : حيوان يشبه النمر ، والتتر : شعب معروف .

يحدث في درج الكلام لا في الابتداء ، مثل : « جاءت زينبُ تَهْلِيل (١) » .
فاما ان كانت الكلمة من مزيد الرباعي ، مثل : « تتدحرج » ، فلا ادغام مطلقاً .

٣ - اذا ادى الادغام إلى ان تفقد الكلمة وزناً الحاقياً مقصوداً ،
أو وزناً له معنى صرفي معين . ويدخل في هذا ما زيد لللاحق ، مثل :
« جَلَبَب - قَرَدَد - هَيْلَل (٢) » ثم بعض أوزان الجوع ، مثل :
« دُرَر - سُور - لِيَمَم » ، ثم وزن « أفعَل » للتعجب ، مثل :
« أحبب يزيد » . فكل ذلك اذا جرى فيه الادغام انتهى الى اللبس .

٤ - اذا كان المراد ادغامه مدغماً فيه ، مثل : « جَلَل -
حَرَر ... الخ » .

٥ - اذا كان ثاني المثليين ساكناً مسكوناً لازماً . ويحدث هذا عند
اتصال الفعل بضمائر الرفع المتحركة ، مثل : « مَدَدْتُ - مَدَدْنَا ... الخ » .

ج - يجوز الادغام الكبير وعدمه :

١ - وذلك في غير ما ذكر من حالات الوجوب والامتناع . وإليك
بعض الامثلة :

(١) لا تجلب مثل هذا الفعل همزة الوصل على الرغم من سكون أوله بسبب
الادغام ، وذلك لان هذا السكون عارض .

(٢) يستوي في ذلك الفعل والاسم ، ثم ما كانت الزيادة اللاحقة هي المسببة
لوجود المثليين فيه ، مثل « جلبب » ، أو ما كانت زيادته ليست هي المتسببة في ذلك ،
مثل « عبال » .

- ١ - (امددْ = مدْ) : سكون ثاني المثلين عارض وليس لازماً .
 - (تتابع = إتتابع) : الثلاثان في صدر فعل لا صدر اسم ،
 وليس احد المثلين حرف مضارعة .
 - (إقتتل = قتتل) : الثلاثان في وسط الكلمة .

٢ - ويجوز الادغام وعدمه ان كان عين الكلمة ولا مهابا ياءين لازماً
 تحريك ثانيتهما ، مثل : « عَيْيِي وَحْيِي » ، فتقول : « عِي وَحِي » ،
 بالادغام ايضاً . فان كانت حركة الثاني عارضة للاعراب ، مثل : « لن
 يُحْيِي » ، رأيت محيياً » ، امتنع ادغامه .

٣ - واخيراً ، يجوز الادغام وعدمه اذا كان الثلاثان في كلمتين ،
 مثل : « يضربُ بكر = يضربُ بكر » .

٢ - ملاحظات ساذة :

يمكن حصر الادغامية الساذة في ثلاثة انواع :

١ - ما شذ في القياس والتزم في السماع ، وهو محصور في الالفاظ
 الآتية : « أَلِيلَ السَّقاء » : اي تغيرت رائحته ، « دَيْبَ الرجل » :
 اي نبت الشعر في جبينه « ضَبَّيْتِ الأرض » : اي كثرت ضبابها ،
 « قَطِطَ الشعر (١) » : اي قصر وتجمد ، « لَحِجَّتِ العين (١) » : اي
 لصقت اجفانها بالرمص ، « نَحِخَتِ العين (١) » : اي كثر دماها ، « مَشَشَتِ
 الدابة » ، اي ظهر في وظيفها المشش ، وهو شيء كالعظم ، « عَزَزَتِ

(١) وورد السماع بادغامه موافقاً للقياس .

الناقاة « : اي ضاق مجرى لبنها ، « طعام قَضِيضٌ^(١) » : أي فيه تراب ،
« رجل ضَفِيفٌ^(١) » : اي رقيق الحال . فكل ذلك يوجب القياس
ادغامه ، ولكن السماع ورد بفكه .

٢ - ما شذ في المشهور واطرد في لهجته ، وهو ما تفعله بكربن
وائل وغيرهم من المحافظة على الادغام على الرغم من اتصال الفعل بضمائر
الرفع المتحركة التي توجب سكون ما قبلها . فيقول هؤلاء : « رَدَدْتُ
وَرَدَنْ » بدلاً من « رَدَدْتُ و رَدَدَنْ » . وربما زاد بعضهم ألفاً
قبيل الضمائر ليوفروا لها بذلك الساكن قبلها ، فيقولون : « رَدَاتُ و
رَدَانُ » .

٣ - ما شذ فكه للضرورة الشعرية كقول ابي النجم العجلي :
« الحمد لله العليّ الاجلّ » .

٣ - ادغام المتقاربين :

المتقاربان صوتان انفقا محبساً واختلافاصة ، كالباء والميم ، فكلاهما من
محبس الشفتين ، إلا ان الباء شديدة ، والميم رخوة^(٢) ؛ أو اتفقا صفة
واختلفا محبساً ، كاليم والنون ، فكلاهما أنفي ، إلا ان الميم من محبس
الشفنتين ، والنون من محبس اللثة^(٢) ، أو تجاوزا محبساً ، كالكاف والقاف ،
فالأول من محبس الطبق ، والثاني من محبس اللهاة^(٢) .

ولما كانت آلية الادغام لا تتم إلا بين متجانسين أولهما ساكن ،

(١) انظر الحاشية رقم ١ في الصفحة ١٢٧ .

(٢) انظر الجدول السابق للحبيسات العربية .

كانت عملية ادغام المتقاربين تحتاج الى عمليتين تسبقانها : أولاها تحويل احد المتقاربين الى صوت من جنس صاحبه ، كتحويل تاء الافتعال الى طاء « اطلب ← اطلب » ، وثانيها تسكين أول المتقاربين ان كان متحركاً ، كتسكين التاء في « تَنَاقِل ← إِنْثَاقِل » . . فاذا تمت العمليتان حدث الادغام بصورة آلية عفوية ، فنقول : « إْطَلَب - إِنْثَاقِل » .

والأكثر في عملية التحويل أن يحول الأول إلى جنس الثاني ، كما تحولت التاء الى ثاء في « إِنْثَاقِل » ، وقد يحدث العكس ، فيحول الثاني إلى جنس الأول ، كما تحولت التاء الى طاء في « إْطَلَب » ، وقد يحدث غير هذا وذلك ، فيحول كلا المتقاربين إلى صوت آخر يقارب أحدهما صفة او محبساً . وهذا النوع من التحويل والابdal قليل جداً ، ومنه إبدال كل من الدال والسين تاء ، كما في « سُدُسٌ ← سُدْتٌ » ، وإبدال كل من العين والهاء حاءً كما في « مَنَعَهُمْ ← مَنَعْتُمْ » ، وإبدال كل من الذال وتاء الافتعال دالاً ، كما في « اذْكَر ← ادْكَر » .

وادغام المتقاربين كادغام المتماثلين ، له حالات ثلاث :

١ - حالة وجوب : وذلك كادغام لام التعريف في الحروف الشمسية ، وكادغام تاء الافتعال في الطاء في مثل « إْطَلَب » ، وادغام الواو والياء في تاء الأفعال في مثل « إِنْثَر وَاثْنَد » . وقد مرت له صور كثيرة في الفصول السابقة . وسنمر بقية صوره عند الكلام على صوت النون .

٢ - حالة امتناع : وتكون اذا كان المتقاربان في كلمة واحدة وادى ادغامهما إلى الالباس ، مثل : « وَطَنَدَ ، وَ وَتَدَ^(١) » ، فلو ادغمت

(١) وطد : أحكم ، ومنه : أمر مسوطه ، أي محكم . ووتد : ضرب الوتد .

الطاء والطاء في الدال لانتها الكلمتان إلى « وَدَّ » . وهي كلمة تعني غير ما تعنيه الكلمتان السابقتان . وكذا اذا ادى الادغام إلى ثقل ، فلا يقال : « اسمعتارثا » في « اسمع قارئاً » .

٣ - حالة جواز : ويدخل فيها كل ما خرج عن حالي الوجوب والامتناع . ولها صور كثيرة ، هذه بعضها (١) :

- (فمن زحزح عن النار ← فمن زحز عَن النار) .
- (إجه حاتماً ← إجهاتماً) .
- (إدمغ خلفاً ← إدمغ خلفاً) .
- (اسلخ غنمك ← اسلغنمك) .
- (بل ران ← بران) .

(١) انظر تفصيل ذلك في شرح ابن يبيش ، ج ١٠ ص ١٣٣ وما بعدها . وشرح شافعية ابن الحاجب ، ج ٣ ص ٢٧٦ وما بعدها .

٩ - احكام اللام والراء والنون

لهذه الحروف الثلاثة احكام صوتية خاصة بها لا يمكن ادراجها في مبحث عام . لهذا افردنا لها هذه الفقرة لبحثها .

اللام :

هو صوت لثوي حافي ، بمعنى ان اللسان ، عند احداث هذا الصوت ، يعتمد بطرفه على اللثة ، ثم يسمح للهواء بان ينسرب على حافته اليمنى او اليسرى .

والاحكام الخاصة باللام تتعلق جميعها بقضية ترقيقها وتغليظها . فاما ترقيقها فيتم بنطقها بالآلية التي ذكرناها . واما تغليظها فيتم بان نضيف الى الآلية المذكورة رفع مؤخر اللسان نحو اقصى الحنك في شكل مقعر . وهذا ما نفعله دائماً مع الاصوات المطبقة (ص . ض . ط . ظ) . وعلى هذا ، تكون اللام المغلظة النظير المطبق للام المرققة ، كما ان الصاد هي النظير المطبق للسين . . . وهكذا .

غير ان اللام المطبقة - اي المغلظة - ليست صوتاً أساسياً في العربية ، بمعنى انك لو اخللتها مكان المرققة في كلمة ما لم يتغير معنى هذه الكلمة ، فسواء ألفظت اللام في كلمة « الصلاة » مرققة أم مطبقة ، لم يتبدل المعنى . وهذا خلاف الأمر مع الصاد التي هي نظير السين المطبق ، اذ لو اطبقت السين في كلمة « مســـــبر » ، لألفظتها : « صبر » ، وبين الكلمتين ، كما ترى ، اختلاف كبير في المعنى .

لهذا كله اعتبرت اللام ، مغلفةً او مرققةً ، حرفاً واحداً له رمز واحد في الأبجدية العربية ، هو رمز « ل » .

والأصل في اللام العربية أن تكون مرققة . وتغلظ في موضعين :
١ - في لفظ الجلالة مسبوقاً بضم أو فتح ، مثل : (جاء عبدُ الله - رأيت عبدَ الله » . وتغليظها هنا قد أجمعت العرب عليه .

٢ - بعد أصوات الاستعلاء ، ولا سيما الصاد والطاء والظاء ، بشرط أن يكون المستعلي ساكناً او مفتوحاً ، وان تكون اللام نفسها مفتوحة ، مثل : « وما صَلَّوْهُ - والمَطْلَعَات - وما ظَلَمْنَاهُمْ - ومن أَظْلَمَ » .

الراء :

هو صوت ثنوي تكراري ، بمعنى أن طرف اللسان ، عند احداث هذا الصوت ، يضرب اللثة عدة ضربات . والراء كاللام ، تغلظ وترقق ، ولكنهم يسمون تغليظها تفخيماً . وآلية تفخيها كآلية تغليظ اللام تماماً .

وقد اختلف القراء في تفخيم الراء وترقيقها الى حد يشبه الاضطراب ، ومع ذلك فمن الممكن ان نستخلص من آرائهم المتشعبة ضوابط عامة كادوا ان يجمعوا عليها :

١ - تفخيم الراء ساكنة أو مفتوحة أو مضمومة غير مسبوقة بكسر أو ياء ساكنة ، مثل : « رَزَقَكُمْ - وهم رُقُود - صَبَرُوا - يَرْجِعُونَ - سَأَرْهَقَهُ » .

٢ - ترقق الراء مكسورة مطلقاً ، مثل : « رَزَقْ - رَجُس »
أو مسبوقة بكسر أو ياء ساكنة ، مثل : « كَبِيرَة - خَسِرَ - » ، أو
ساكنة مسبوقة بكسر ، مثل « فِرْعَوْن » ، إلا إذا وليها صوت استعلاء ،
فتفخهم ، مثل : « قِرْطاس » .

النون :

هو صوت لثوي انفي ، بمعنى ان اللسان ، عند إحداثه ، يعتمد
بطرفه على اللثة ، ثم يهبط أقصى الحنك الأعلى فيسد بهبوطه فتحة الفم ،
فيتسرب الهواء من التجويف الانفي . وهذه الآلية هي آلية الميم تماماً ،
سوى أن محبس الميم من الشفتين ، ومحبس النون من اللثة .

والنون المتحركة لا يتعلق بها شيء من الأحكام ، لان حكمها دائماً
الظهار ، أي نطقها على الصورة التي ذكرناها قبل . أما النون الساكنة
فهي شديدة التأثير بما يليها من الأصوات . وهذه أحكامها مع كل صوت :

١ - تدغم النون الساكنة في النون المتحركة . وهذا شيء طبيعي
في كل متجانسين أولهما ساكن .

٢ - تدغم النون الساكنة مع اللام والراء إدغاماً تاماً بغير غنة .
بمعنى أن تنقلب النون الى لام مع اللام ، والى راء مع الراء . وهذا
الانقلاب لا يلزمه إلا سد المجرى الانفي فقط ، أما المحبس فلا يتغير ، لأن
الأصوات الثلاثة (اللام والراء والنون) من محبس واحد هو اللثة . وأمثلة
هذا الادغام : « من رأى ← مرةً أى ، إن لم ← لم » .

٣ - تدغم النون الساكنة في الواو والياء ادغاماً بفتة . ويتطلب
هذا أن تتخلى النون عن محبسها ليجري الاعتماد على محبس ما أدغمت فيه ،

مع الاحتفاظ بمجرى الأنف مفتوحاً ، ليتسرب الهواء منه ومن مجرى الفم معاً ، مثل : « مَنْ يَعْمَلْ - مَنْ يَجْعَلْ ، مَنْ وَالٍ - مَنْ وَالٍ » .
وظاهر من هذا أن النون في هذا النوع من الادغام الناقص لم تقف فناء تاماً في الحرف الذي أدغمت فيه ، أي لم تنقلب الى حرف يجانسه في المحبس والصفات ، كما يقضي بذلك قانون الادغام الكامل ، بل احتفظت بصفاتها الالفية التي سميناها بالفتنة . هذا ، وبعضهم يدغم النون مع الراء واللام ادغاماً بفتنة كما هو شأنها مع الواو والياء .

٤ - تدغم النون الساكنة في الميم ادغاماً تاماً . مثل : « مَنْ مَأْ - مِمَّ »
أما ما نسمعه من الفتنة في هذا الادغام فليس بقية من النون المدغمة ، بل هو غنة الميم نفسها . لان الميم أيضاً ، كما رأينا ، صوت أنفي .

٥ - تنقلب النون الساكنة الى ميم اذا وليتها الباء ، مثل :
« سَنَبِلْ - سَمِبِلْ ، مَنْ بَعْدْ - مَجْمَعِدْ » . وواقع الأمر في هذا الانقلاب أن النون انتقلت بحسبها من الثالثة الى الشفتين حيث محبس الباء التي وليتها ، فادى ذلك الى تحولها الى ميم ، ذلك أنه لا فرق بين النون والميم إلا في المحبس كما رأينا .

٦ - تخفى النون الساكنة اذا وليتها الحروف الآتية : د - ف - ث -
ذ - ظ - ز - س - ص - ت - د - ط - ض - ش - ج - ك -
ق . وإخفاء النون إنما هو في واقعـه نطقها من محبس الحرف الذي أخفيت معه . فلكي تنطق نوناً مخفية مع الفاء ، تلصق باطن شفتك السفلى بشنايك العليا كما لو كنت تهتم بنطق الفاء ، ولكنك بدلاً من أن تخرج الهواء من فمك تخرجه من أنفك ، فتحدث بذلك نوناً مخفية مع الفاء ، مثل : « لِنُفْتِحْ » . وكذا الأمر مع سائر الحروف المذكورة ، فنون مخفية مع السين هي سين هواؤها من الأنف لامن الفم ، ونون مخفية مع التاء

هي تاء انفية ... وهكذا .

٧ .. تظهر النون الساكنة إذا وليتها الحروف الآتية : « أ — هـ ع — ح — غ — خ » ويسمى القاء بحروف الحلق . وهي تسمية غير صحيحة ، لأن الحلق هو محبس اثنين فقط منها ، هما الخاء والعين ، أما الهمزة والهاء فهما من الخنجرة ، وأما الخاء والنين فهما من أقصى الحنك الأعلى .

واظهار النون مع هذه الحروف هو نطقها من محبسها الطبيعي الذي هو اللثة . مثل : « من آمن ، من هذا » . وسبب الاظهار ههنا وعدم الاخفاء ، هو تعذر إحداث صوت من الخنجرة أو الحلق مع اخراج الهواء من الأنف بدل الفم . أما الخاء والنين ، فلأن محبسها أقصى الحنك ، وهي منطقة واقعة في الفم بعد المجرى الأنفي ، كان من الممكن ، من الوجهة الصوتية ، اخفاء النون معها . والواقع أن بعضهم أجاز اخفاء النون مع هذين الحرفين .

١٠ - الحذف

الحذف هو إحدى ظواهر التبدل الصوتي التي تعتري أصوات الكلمة بقصد التخفيف ، والتي لا يترتب عليها تغير في المعنى الصرفي أو النحوي للكلمة .

وقد يقتصر الحذف على إسقاط حركة فقط كإسقاط الحركة النهائية عند الوقف ، مثل : « جاء خالدٌ » وقد مرت أحكام ذلك في بحث الوقف ، فارجع إليها . وقد يتناول الحذف حرفاً ، مثل : « لم يرمِ » ، أو حرفين ، مثل : « فـ بالوعد » .

والحذف على أقسام :

آ - واجب مطرد : ومنه حذف حروف العلة والهمزة . ويسمى هذا القسم بالحذف الاعلالي . وقد مرت أحكامه وصوره في مباحث الاعلال والوقف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين .

ب - واجب غير مطرد : وذلك كحذف اللام من الكلمات : « يد - دم - اب - اخ ... الخ » . ويسمى هذا القسم بالحذف الترخيمي

ج - جائز مطرد : وهذه أحكامه وصوره :

١ - يجوز حذف تاء « تفعلُّ وتفاعِل » اذا اجتمعت مع تاء المضارعة ، نحو : « تتَّهَيَّل - تتَّهَيَّلُ » . بشرط أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم . فان بني المجهول فلا حذف ، مثل « تَتَّحَمَلُ » .

٢ - اذا اجتمعت نون الرفع في الأفعال الخمسة مع نون الوقاية جاز

حذف إحداهما ، مثل : « انتم تأمروني ← انتم تأمروني » .

٣ - إذا اجتمع مثلان لا يجوز ادغامها لا سكان ثانيها إسكاناً لازماً ، مثل : « أَحْسَسْتُ » ، جاز حذف أولها ونقل حركته الى ما قبله ان كان ساكناً ، مثل : « أَحْسَسْتُ ← أَحْسَسْتُ » . فان لم يكن ما قبل أول المثلين ساكناً ، لم يجوز نقل الحركة إلا ان تكون كسرة أو ضمة ، مثل : « ظَلَيْتُ ← ظَلَيْتُ » . ويجوز عدم النقل ، فتقول : « ظَلَيْتُ » . وهذا الحذف لغة سليم ، وهو عندهم في الماضي أكثر منه في المضارع والأمر . وربما استعمل هذا الحذف غيرهم . ولكنه قليل ، كقوله تعالى : « وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ » .

٤ - يجوز حذف لام « على » مع الفها ، وكذا نون « من » إذا التقيا بلام التعريف ، مثل : « على الماء ← عَ الماء ، من الماء ← م الماء » .

٥ - يجوز حذف نون « بني وبنو » إذا التقت مع لام التعريف القمرية ، مثل : « بنو الحارث ← بلحارث ، بنو العنبر ← بلعنبر » . فان كانت لام التعريف شمسية لم يجوز الحذف ، مثل : « بنو النجار » .

٦ - يجوز حذف أحد المثلين المدغمين عند الوقف ، مثل : « يفرّ ← يفر » .

د - جائز غير مطرد : وقد جاء في كلمات محدودة ، هي :

١ - استطاع : حذف بمضهم التاء فقال : « استطاع يَسْتَطِيع » ، وحذف آخرون الطاء فقالوا : « استناع يستيع » .

٢ - يتسّع - يتسقى - يتخذ : حذفوا من هذه الافعال المضارعة

احدى التاءين فقالوا : يَتَسَعُ - يَتَقَى - يَتَّخِذُ . أما مواضعها فتركوها
بغير حذف ، إلا « اتَّقَى » فقالوا فيه « تقى » (١).

ولما كان الأمر من المضارع ، وكان اسم الفاعل يجري على نسق
المضارع ، جاز لك ان تقول في الأمر واسم الفاعل من هذه الافعال :
« تَسِيعٌ ، مُتَسِيعٌ - تَقٍ ، مُتَقٍ - تَتَّخِذُ ، مُتَّخِذٌ » .

٣ - استخذ : هذا الفعل لم يسمع بتمامه أبداً ، بل سمع هكذا
« استخذ » ، ومعناه « اتَّخَذَ » . وعلى هذا الاحتمال تكون احدى
التاءين محذوفة . وقال النحاة : قد يكون أصل « استخذ » هو « اتَّخَذَ » ،
فابدلت احدى التاءين سيناً . وعلى هذا الاحتمال لا يكون في الكلمة حذف ،
بل ابدال .

(١) اختلف النحاة في المحذوف من (تقى) ، فقال المبرد : المحذوف منه
فاؤه ، والتاء فيه زائدة ، وعلى هذا يكون وزنه (تعل) . وقال الزجاج : ليس
فيه حذف ، وإنما التاء فيه بدل من فائه وهو الواو (وقى ← تقى) . وعلى
هذا يكون وزنه (فعل) .

القِسْمُ الثَّانِي
فِي الْكَلِمَاتِ الْمُفْرَدَةِ

مقدمة

١ - الكلمة واقسامها

الكلمة : لفظ يدل على معنى مفرد .

وهي ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف . ولكل منها علاماته
الكاشفة عنه :

١ - الاسم :

هو ما دلّ على معنى في نفسه مترقن بزمان ، مثل : زيد ، رجل ، باب ،
غفران ... الخ . ومن علاماته ان يقبل الاسناد إليه ، فالتاء من « كتبْتُ »
اسم كسائر الاسماء ، وكذا الألف من « كتبنا » والواو من « كتبوا » .
ومن علاماته أن يقبل « ال » ، مثل : الباب ، الماء ، أو أن يقبل
التنوين ، مثل : « رجلٌ ، صه » ، أو حرف النداء ، مثل : « يا أيها » ،
أو حرف الجر ، مثل : « إلامَ تهاونك ؟ » .

٢ الفعل :

هو ما دل على معنى في نفسه مترقن بزمان ، مثل : جاء - يقوم

- مُعَدَّ . وعلامته أن يقبل « قد » ، أو السين ، أو « سوف » ، أو تاء التأنيث الساكنة ، أو ضمير الرفع ، أو نون التوكيد ، مثل : « قد قام - سيقوم - سوف يقوم - قامت - قومي - لتقومن » .

٣ - الحرف :

هو ما دل على معنى في غيره ، مثل : « هل - في - بل - من - إلى - ... الخ » . وعلامته أن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل .

وينقسم الحرف الى :

- ١ - مختص بالفعل ، كحروف الشرط والنصب والجزم .
- ٢ - ومختص بالاسم ، كحروف الجر .
- ٣ - ومشترك بين الاسم والفعل ، كحروف العطف والاستفهام .

وبعد . فقد كان المنهج الذي اختططناه لانفسنا يقتضي لنا أن ندرس في هذا القسم كلا من الاسم والفعل والحرف . لكننا آثرنا ان نفرّد للحرف، قسمًا خاصًا به جعلناه في آخر الكتاب . ذلك أن دراسة الحرف في قسم الكلمة المفردة ليس فيها كبير غناء ، وذلك لعدم تصرف الحرف . ثم ان الحرف ، في واقعه ، أداة للربط في التراكيب اكثر منه كلمة ملأى ذات معنى . فكانت دراسته بعد دراسة التراكيب أولى واكثر انسجاماً مع واقع اللغة .

٢ - الميزان الصرفي

لا بد ، قبل الدخول في دراسة الكلمة المفردة ، من ان نعرف شيئاً عما يسمى بالميزان الصرفي . فضرورة هذا الميزان لدارس اللغة تشبه ضرورة الخارطة لدارس الجغرافية .

١ - تعريف الميزان الصرفي :

هو خارطة للكلمة . أو قل : هو رسم تخطيطي للكلمة يعرف به عدد حروفها ، واصله كل حرف أو زيادته ، وترتيب هذه الحروف فيما بينها ، وحركات الحروف وسكناتها ، وترتيب كل ذلك فيما بينها . وقد يدل الميزان على الفصيحة التي تنسب إليها الكلمة : أهي فعل ، أم اسم ، ثم هل هي مفردة أم مجموعة ، ثم هل هي فعل ماض أم مضارع أم امرئ؟ الخ

٢ - طريقة الوزن :

١ - اذا كانت الكلمة ثلاثية الأصول ، مثبّل الأصل الأول بالفاء ، والثاني بالعين ، والثالث باللام . فتزن « ضرب » بقولك « فعل » . وتعطى للميزان الحركات والسكنات أنفسها التي للموزون ، ما عدا الحرف الأخير ، اذ لا اهمية لحركته ، سواء اكانت حركة بناء ام كانت حركة اعراب ، فوزن كل من « ضَرَبَ وجَمَلَ » هو « فَعَلَ » .

٢ - اذا كانت الكلمة رباعية الاصول مثبّل الاصل الرابع بلام ثانية ، فتزن « دَحْرَجَ » بقولك « فَعَلَلَ » . واذا كانت خماسية الاصول

مُثَبِّل الأصل الخامس بلام ثالثة ، فتزن كلمة « قَرَزَدَق » بقولك « فَعَلَّلَل » .

٣ - إذا زيد شيء في الموزون زدته بلفظه في الميزان ، فتزن كلمة « اجتمع » بقولك « إفتعل » . إلا إذا كانت الزيادة تكريراً لأصل من الأصول فتكرر الأصل في الميزان كما تكرر في الموزون ، فتزن « كسر » بقولك « فعَل » ، وتزن « إعشوش » بقولك « أفعوعل » ، وتزن « جَلَبَب » بقولك « فَعَلَّل » ، لأن العين هي التي تكررت في المثالين الأولين ، واللام هي التي تكررت في المثال الثالث .

٤ - إذا طرأ على أحرف الزيادة في الموزون شيء من إعلال أو ابدال أو إدغام فعلت ذلك بها في الميزان ، فالالف الزائدة في « ضاربة » تمثلها بألف في الميزان ، فتقول « فاعلة » ، فإذا انقلبت في الجمع واواً : « ضوارب » ، مثلتها بواو أيضاً في الميزان ، فقلت « فواعل » . إلا تاء الافتعال ، فتبقى ممثلة بالتاء مهما يصحها من أنواع الابدال والادغام ، فتزن كلا من « اصطدم - إصْدَم - إزدهر - إزْهَر - إلتسجد - إلتَسَّر » بقولك « افتعل » (١) .

٥ - إذا أصاب الأصول إعلال بالقلب أو ابدال أو ادغام لم يؤبه له في الميزان ، فتزن « قال ورمى وغزا وباع » بقولك « فَعَل » ، غير ناظر الى الاعلال الذي أصاب الواوات والياءات (٢) ، وتزن « شدة واشتد » واستمر « بقولك « فعل وافتعل واستفعل » ، غير ناظر الى الادغام الذي حدث بين العين واللام ، وتزن « إلتسجد » بقولك « إفتعل » ، غير ناظر الى انقلاب واو « وحد » الى تاء وادغامها في تاء الافتعال .

(١) ومنهم من اجاز ان تزن « اصطدم » بقولك : افطمل .

(٢) ومنهم من اجاز ان تقول في « قال » : قال . وفي « رمى » :

فمى . . وهكذا .

٦ - إذا أصاب أحد الاصول اعلال بالحذف حذفت ما يقابله في الميزان ، فتزن « بع » بقولك « فيل » . وإذا عوض عن المحذوف بشيء ذكرت هذا العوض في الميزان ، فتزن « صلة » بقولك « عيلة » . أما الاعلال بالنقل فلا يؤبه له ، فتزن « تَقُول » بقولك « تَفْعُل » محافظاً على حركات الهيئة الاصلية للكلمة غير عابىء بما جرى فيها من نقل للحركات .

٧ - إذا اتصل بالكلمة شيء من الضمائر أو لام التعريف أثبت ذلك في ميزانها ، فتزن « ضربت » بقولك « فعلت » ، وتزن « القارعة » بقولك « الفاعلة » . ويدخل في هذا تاء التأنيث الساكنة ونونا التوكيد وما أشبه ...

٨ - إذا حدث قلب في ترتيب الاصول في الموزون حدث مثله في الميزان ، فتزن « أيس » بقولك « عَقِيل » ، لأن « أيس » مقلوب عن « يَشْس » .

والخلاصة أن الميزان الصرفي يجب أن يكون تمهيداً لتصميم الكلمة يظهر ما فيها من أصول وزوائد وحذف وتعويض وحركات ومسكنات وترتيب كل ذلك بعضه مع بعض ، لا أن يكون معادلاً موسيقياً للكلمة الموزونة ، إذ كثيراً ما تتعادل كلمتان موسيقياً ، وتختلفان تصميمياً ، فيختلف لذلك وزناهما ، مثل « اشتدَّ واحمرَّ » ، فهاتان الكلمتان متعادلان موسيقياً كما ترى ، ولكن ميزانها مختلفان ، فميزان الاولى « افعل » ، وميزان الثانية « افعل » ، لأن الاولى مصممة من « شدَّ » مع زيادة الهمزة والتاء ، والثانية مصممة من « حمر » مع زيادة الهمزة وتضعيف اللام .

وأخيراً ، لا بد لمن يريد وزن كلمة ما من أن يلم بأشياء كثيرة كالابdal والاعلال وسائر ظواهر التبدلات الصوتية ، حتى إذا كان في

الكلمة تبدل صوتي من نوع ما لم يخدمه ذلك عن معرفة أصواتها الحقيقية ثم لا بد له من معرفة شيء عن اشتقاق الكلمة ، حتى يعرف بذلك أصولها من زوائدها ، وحتى يعرف الترتيب الطبيعي لهذه الأصول ، فلا يخدمه قلب قد يرد في الكلمة المراد وزنها .

والواقع أن أخطر ما يصادفه الوازن من العقبات هو وجود قلب في الحروف الأصول للكلمة الموزونة ، أو وجود حروف زائدة خفيفة الزيادة . لكن الصرفيين وضعوا لنا طرقاً عديدة للكشف عن كل هذا . وإليك خلاصة لما وضعوا :

٣ - القلب وطرق الكشف عنه

القلب هنا يعني تقديم بعض حرف الكلمة على بعض . ويسمى عادة بالقلب المكاني (١) . وأكثر ما يقع في المعتل والمهموز ، وقد جاء في غيرها قليلاً ، مثل « إمضجل » مقلوب « إضمجل » ، و « اكرهف » مقلوب « إكفر » . وأكثر ما يكون بتقديم آخر حرف على سابقه ، مثل : « نأى ← ناء ، رأى ← راء » . وقد يتقدم ما قبل الآخر على سابقه ، مثل : « طمأن ← طأمن » . وقد تقدم العين على الفاء ، مثل : « يشس ← أيس » ، أو اللام على الفاء ، مثل : « شيئا ← أشياء » وقد تؤخر الفاء عن اللام ، مثل : « الواحد ← الحادي » .

ويكشف عن القلب عادة بما يأتي :

١ - بالأصل : فإذا اختلف الأصل عن فرعه في الترتيب اعتبر ترتيب الأصل أصلاً ، وترتيب الفرع المخالف مقلوباً ، مثل : « النأي - ناء » فالأول هو المصدر ، وهو الأصل ، فوزنه « فَعْل » ، والثاني فعل مشتق منه مخالف له في الترتيب ، فوزنه إذن « فَلَغ » .

٢ - بالشقيقات في الاشتقاق : ويحدث ذلك عند عدم وجود الأصل الاشتقاقي للكلمة ، فينظر الى شقيقاتها اللائي هن من نفس المادة الاشتقاقية فان خالفها في الترتيب ، اعتبر ترتيبها أصلاً ، وترتيب المخالفة لهن مقلوباً ،

(١) والقلب معنى آخر في باب الاعلال ، اذ يعني هناك قلب أحد حروف اللة الى حرف آخر .

مثل : « توجه - واجه - وجاهة - وجه - جاه » ، فكلمة « جاه » ، وأصل ألفها واو « جوه » ، قد خالفت شقيقتها في موضع الواو ، فاعتبر ترتيبها مقلوباً ، وكان وزنها « عفل » .

٣ - بعدم الاعلال مع وجود سببه : وذلك كما في كلمة « أيس » إذ يقضي القانون الاعلائي بتحويل الياء الى ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلما لم يعمل هذا القانون الاعلائي عمله في الكلمة ، دل ذلك على أنها مقلوبة عن « بئس » ، وكان وزنها إذن « عقيـل » .

٤ - بقلة الاستعمال : إذا كانت كلمتان بمعنى واحد ، وحروف واحدة ، ولا فرق بينها إلا في ترتيب الحروف ، فكثيرة الاستعمال منها هي ذات الترتيب الأصلي ، وقليلة الاستعمال هي صاحبة الترتيب المقلوب ، مثل : « آرام - آرام » ، فعيزان الأولى « أفعال » ، وميزان الثانية « أعفال » .

٥ - بمنع الصرف لغير علة : وهذا الكشف خاص بكلمة « أشياء » فهذه الكلمة ، كما نعرف ، ممنوعة من الصرف ، ولو اعتبرنا ترتيبها طبيعياً لكان ميزانها « أفعال » . لكن وزن « أفعال » لا يمنع الكلمة من الصرف ، لهذا اضطررنا الى اعتبار ترتيبها مقلوباً ، وأنها على زنة « لفعاء » فهذه الزنة تكون همزتها المتطرفة محولة عن الف التانيث التي تمنع الاسماء من الصرف (١) .

(١) هذا الذي ذكرناه من أمر كلمة « أشياء » إنما هو مذهب سيبويه الذي عليه أكثر النحاة . ودعواهم تقوم على أن « شيء » تقدمت لامه التي هي الهمزة على فائه التي هي الشين . فصارت الكلمة « شيء = لفع » ، ثم زيدت على الكلمة الف التانيث الممدودة ، فصارت « أشياء : لفعاء » . وعلى هذا فالكلمة عندهم ليست جمعاً لشيء ، بل هي مقلوبة شيء مع زيادة الف التانيث . والذي اضطررنا الى هذا الزعم هو منع الكلمة من الصرف . إلا أن الكسائي لا يأبه بهذا ، ويقول أشياء هي جمع شيء . وزنها « أفعال » ، فأما منعها من الصرف فشاذاً . وهذا مذهب لا تكلف فيه .

٦ - بعدم اجتماع الهمزتين : وهذا الكشف يشبه الكشف الثالث ويتضح لك ذلك بالمثل الآتي : هناك قانون اعلالي يقضي بتحويل الواو والياء همزة اذا وقعتا عيناً في اسم الفاعل ، مثل : « قول - قول - قول » قائل ، بيع - بايع - بائع . فلو طبقنا هذا القانون على فعل مهموز اللام مثل « جاء » لكانت السلسلة كالآتي : « جياً - جايء - جائئ » لكننا لا نرى اسم الفاعل من « جاء » على شكل « جائئ » ، بل نراه على شكل : « الجائي » . فنستدل من ذلك على أنهم أخرجوا الياء التي هي عين الكلمة الى ما بعد الهمزة التي هي لامها ، لكي يمنعوا القانون الاعلالي من عمله ، لان عمله سيؤدي لو تم الى اجتماع همزتين ، وهو شيء مستكره في الكلام العربي . وعلى هذا تكون زنة « الجائي » هي « الفاعل » لا « الفاعل » (١) .

والواقع ان كل هذه الطرق في الكشف يمكن الاستغناء عنها بطريقة واحدة لا تخطيء ، الا وهي طريقة معرفة الأصل الاشتقاقي أو التصريفي للكلمة المراد وزنها ، فالقلب الذي في « الجاء » يكشفه أصله الاشتقاقي الذي هو « الوجه » ، والقلب في « أيس » يكشفه أصله الاشتقاقي الذي هو « اليأس » ، والقلب الذي في « آرام » يكشفه أصله التصريفي الذي هو المفرد « رثم » ... وهكذا .

(١) هذا الذي ذكرناه هو مذهب الخليل . لكن سيبيويه يخالفه ، ويرى ان ترتيب « الجائي » ترتيب طبيعي ، وان زنته هي « الفاعل » ، ويعلل عدم وجود الهمزتين فيه بأن القانون الصوتي بعد ان طبق على الكلمة فحول عينها الى همزة : « جائئ » ، طبق قانون صوتي آخر يقضي بتحويل الهمزة الثانية الى ياء لتصير الكلمة على شكل « الجائي » . انظر فصول الاعلال والابدال وتخفيف الهمزة التي سبقت .

٤ - الزيادة وطرق الكشف عنها

الزيادة هي إضافة حرف أو أكثر إلى حروف الكلمة الأصلية لغرض من الأغراض التي سنفرد لها الفصل اللاحق .

والكشف عن الزوائد في الأسر الاشتقاقية الضخمة أمر في غاية السهولة ، إذ يكفي أن نعر على الحروف المشتركة بين أفراد الأسرة حتى نحكم عليها بالأصالة ، ثم نحكم على ما ليس مشتركاً بأنه زائد . مثل : « كاتب - كتاب - مكتوب - كتابة - استكتب - كتب - كُتِبَ - كُتِبَ - مكتبة ... الخ » . فواضح ، من هذا المثال ، أن الأحرف المشتركة بين جميع أفراد هذه الأسرة ، هي ثلاثة : الكاف والتاء والباء . وعلى ذلك تكون هي وحدها الأصول ، أما ما عداها فهو زائد .

غير أن الأمر لا يبدو على مثل هذه السهولة في الكلمات التي تنتمي إلى أسر اشتقاقية قليلة الأفراد، أو في الكلمات التي تمثل هي وحدها أسرهما الاشتقاقية ، مثل كلمات : « النُّدُلُ والمنجنيق والقمعاس ... (١) » وما أشبهه . ولهذا النوع من الكلمات النادرة وضع النجاة القواعد للكشف عما قد يكون فيها من الزوائد .

ومن المفيد جداً ، وقبل كل شيء ، أن نعلم أي الحروف تستعملها العربية في زيادة كلماتها ؟ وهذه الحروف عشرة ، جموعها ، لتسهيل حفظها ،

(١) النُّدُلُ : السكاكوس . والقمعاس : البعير العظيم .

في كلمة « سألتهمونها (١) ». ولكن لا يكفي ان يكون حرف من كلمة ما واحداً من هذه الاحرف حتى نحكم زيادته ، اذ كثيراً ماتقع هذه الحروف أصولاً في كلماتها ، كالسين في « سأل » ، والميم في « طعم » ... الخ . غير أنه اذا اشتبه في أصالة حرف او زيادته في كلمة ما ، فكونه واحداً من هذه الحروف العشرة يرجح ان يكون زائداً ، أما إن لم يكن واحداً منها فأصالته لاشك فيها .

وطرق الكشف عن الزيادة على نوعين : نوع يقوم على الاسترشاد بالاشتقاق والقياس والاوزان وغيرها ، ونوع يعتمد على معرفة سابقة بالحال التي يزداد فيها كل حرف من احرف الزيادة . وسنبداً بالنوع الأول :

أ - أدلة الزيادة :

١ - الاشتقاق المحقق : اذا ثبت لدينا ان كلمة ما مشتقة من كلمة أخرى ، فالحروف غير المشتركة بينهما زائدة ، مثل : « كاتب - كتب » ، فالالف في « كاتب » زائدة ، لأنها غير موجودة في « كتب » ، والهمزة في « الشمال » زائدة ، لان الكلمة من « شملت الريح » اذا هبت شمالاً ، وليس في « شملت » همزة . واذا تحقق الاشتقاق فهو أولى الادلة بالاتباع . ولكن بشرط ان يكون ظاهراً قريباً لانتكاف فيه ، ولاقصر .

فان امكن ارجاع الكلمة إلى اشتقاقين واضحين ، جاز لك ان

(١) يضاف الى هذه الأحرف العشرة ما زيد ليكون تكراراً لحرف أصلي ، مثل الباء الثانية في (جلبب) ، والسين في (كسر) ، وهذا النوع من الزيادة ليس محصوراً في احرف معينة ، بل يشمل الحروف جميعاً ، لان جميع الاحرف صالحة لأن تكون أصولاً ولأن تكرر . والتكرار يكون لغرضين : اما لغرض الالحاق كما في (جلبب) ، واما لغرض التضعيف كما في (كسر) . وسيأتي شرح كلٍ فيما بعد .

تنسبها الى هذه الاسرة اللغوية أو الى تلك . وذلك ككلمة « حَسَنان » ، إذ يمكن ردها إلى « الحيس » ، فتكون الالف والنون فيها زائدتين ، ويكون وزنها « فعلان » ، ويمكن ردها الى « الحُسْنِ » ، فتكون زيادتها بالألف والتضعيف ، وتكون زنتها « فَعَال » . وإن كان للكلمة اشتقاقان ، أحدهما واضح قريب ، والآخر بعيد ، فالأكثر ترجيحاً القريب على البعيد ، وجوز بعضهم الأمرين ، مثال ذلك كلمة « مَلَأَ » : قال بعضهم هي من « مَلَأَ » ، فلهزمة إذن زائدة والميزان هو « فَعَال » ، وقال آخرون : هي من « لَأَلَ » بمعنى أرسل ، فالزائد فيها اذن هو الميم ، والميزان هو « مَفْعَل » .

٢ - عدم النظر : إذا وزنت كلمة ما معتبراً جميع حروفها أصلية ، فخرجت من هذا الاعتبار بوزن لا نظير له في الكلام العربي ، أو بوزن نادر جداً ، فاحكم بأن بعض حروفها زائد . مثال ذلك كلمة « معد » ، فلو اعتبرت الميم أصلية فيها ، لكان وزنها « فَعَل » . وهو وزن غريب في العربية ، فعليك في هذه الحالة أن تعد الميم زائدة ، ويكون ميزانها عندئذ « مَفْعَل » ، وهو وزن شائع وكثير .

وإذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزن غريب ، ومن الحكم بأصالته وزن غريب آخر ، فالحكم بزيادته أولى ، لأن الكلمات المزيدة أكثر في العربية من الكلمات المجردة . مثال ذلك كلمة « دَرَدَيْس » : فاف اعتبرت الدال الثانية أصلية كان ميزانها « فَعَلَلِيل » ، وهو وزن غريب نادر ، وإن اعتبرت زائدة على جهة تكرار فاء الكلمة ، كان ميزانها « فَعَلَلِيل » وهذا وزن غريب نادر ايضاً . فهنا لا بد من ترجيح أحدهما . ويرجح في العادة وجه الزيادة لما قدمنا .

ب - مواضع غلبة الزيادة :

١ - الهمزة : اذا وقعت الهمزة صدرأ ، وبعدها ثلاثة أصول فقط ، فالغالب ان تكون زائدة ، مثل : « أحمد - أحر - أخرج » . وعلى هذا نحكم بزيادة الهمزة في كلمة « أرنب » ونقول ان زيتها هي « أفعل » . فان جاء بعد الهمزة اربعة أصول ، فهي اصلية لازائدة ، مثل « إصْطَبَلْ » وعلى هذا يكون وزنها « فَعْلَلْ » . واذا كانت الهمزة في صدر فمسل أو اسم ذي علاقة بالفعل كالمصدر مثلاً ، لم يعبأ بعدد ما بعدها من الأصول ، فهي زائدة ولو بلغت الاصول بعدها أربعة ، مثل « إقشمر » و « إقشمرار »

٢ - الميم : اذا وقعت الميم صدرأ ، وبعدها ثلاثة أصول فقط ، فالغالب أن تكون زائدة ، مثل « مقتل - ملعب - مصباح ... الخ » . فعلى هذا تكون الميم في كلمة « منبج » زائدة ، وزيتها « مَفْعِل » . فان جاء بعد الهمزة أربعة اصول ، حكم بأصلتها ، مثل « مرزنجوش (١) » ، ووزنه : « فَعْلَلْ » . إلا اذا كانت في صدر اسم ذي علاقة بالفعل ، كاسم الفاعل واسم المفعول واسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي ، فهي زائدة أبداً ، مثل : « مُدَحرج - مُدَحرج » .

واذا وقعت الهمزة والميم حشواً أو طرفاً حكم بأصلتها ، مثل : « مسألة = مفعلة ، مسمع = مفعيل ، قراءة = فِعَالَة ، مسام = مفاعل » ، إلا اذا دل على خلاف ذلك دليل قوي من اشتقاق ظاهر ، فهمزة « حمراء » زائدة بدليل اشتقاقها الظاهر من « حممر » ، وهمزة « شمأل » زائدة بدليل اشتقاقها الظاهر من « شمل » .

(١) المرزنجوش : نبت .

٣ - الياء : اذا وجدت الياء مع ثلاثة أصول فقط ، فهي زائدة .
سواء كانت في الأول ، مثل : « يَضْرِبُ = يَقْعَل » ، أو في الوسط
مثل : « رَحِم = فَعِيل » ، أو في الآخر ، مثل : « الِياي = الفعالي » .

واذا وجدت الياء مع أربعة أصول ، فهي زائدة اذا وقعت صدر
فعل : أو حشو اسم ، مثل : « يَدْحَرَج = يَفْعَل ، خَيْتَمُور ^(١) =
فِيْعَلُول . فاما ان كانت صدر اسم فهي اصلية ، مثل : « يَسْتَمُور ^(٢)
= فَعْلُول » .

٤ - الواو والالف : اذا جاءت الواو أو الالف مع ثلاثة أصول
فصاعداً ، فهي زائدتان ، بشرط وجودهما في الحشو أو الطرف ، مثل :
« عَرَوْض = قَمُول ، عَصْفُور = فُعْلُول ، قَرَطَبُوس ^(٣) =
فَعْلَلُول ، حِنْطَأَو ^(٤) = فِعْلَلُول ، حِيَار = فِيعَال ، سِرْدَاح ^(٥)
فِيعْلَل ، أَرطى ^(٦) = فَعْلَى ، قَبْعَثَرى ^(٧) = فَعْلَلَى » .

واما في الأول ، فالالف لا يمكن وقوعها فيه ، والواو لا تزد فيه
مطلقاً ، فان وقعت فيه فهي أصلية ، مثل : « وَرَثَتَل ^(٨) = فَعْلَل » .

(١) الخَيْتَمُور : السراب .

(٢) اليَسْتَمُور : الباطل .

(٣) القَرَطَبُوس : الداهية ، والناقاة العظيمة الشديدة .

(٤) الحِنْطَأَو : الرجل القصير ، والعظيم البطن .

(٥) السَرْدَاح : الناقاة الطويلة ، والضخم من كل شيء ، والأسد القوي

الشديد .

(٦) الأَرطى : شجر ينبت في الرمل . واحده ارطاة .

(٧) القَبْعَثَرى : العظيم الشديد . والأثنى قبعثرة .

(٨) الوَرَثَل : الشر ، والأمر العظيم .

٥ - **النون** : كثرت زيادة النون إذا كانت أخيرة بعد ألف زائدة قبلها ثلاثة أصول أو أكثر ، مثل : « مسكران = فعلا ن » . واطردت زيادتها في أول المضارع ، مثل : « نضرب = نفعل » ، وفي اوزان المطاوعة ، مثل : « انكسر = انفعل » ، إحرانجهم (٢) = إفعنل . وتغلب زيادتها إذا وقعت ثالثة مساكنة بعدها حرفان أو أكثر ، مثل : « شَرَبْتُ (٣) = فَعَعَلْتُ ، قَلَنْسُوَة (٤) = فَعَعَلْتُ ، حَبَنْطَى (٥) = فَعَعَلْتُ ، جَعِيْظَار (٦) = فَعَعَلْتُ » .

٦ - **التاء** : اطردت زيادتها في ابواب التفعيل والتفعّل والتفعل والتفاعل والتفعل والافتعال والاستفعال ، وفروعهن ، مثل : « تكسير - ترداد - تجمّع - تجاهل - تدحرج - اجتماع - استخراج (٧) » . وإذا تطرفت التاء بعد واو زائدة قبلها ثلاثة أصول فصاعداً ، فالغالب ان تكون زائدة ، مثل : « رغوت = فعلوت » . وسيبويه لم يجعل هذا الموضع من غوالب الزيادة ، وحين حكم على تاء « رغوت » بالزيادة ، لم يفعل ذلك لانها في موضع تغلب زيادتها فيه ، بل فعل ذلك بدليل آخر هو دليل الاشتقاق ، لا دليل غلبة الزيادة .

٧ - **السين** : اطردت زيادتها في باب « استفعال » وفروعه ، مثل :

- (٢) احرانجهم : ازدحم .
- (٣) الشرنوب : الفسيح الشديد . وقيل : الغليظ الكفين والرجلين .
- (٤) القلنسوة : غطاء للرأس .
- (٥) الحبطنى : القصير الغليظ البطين . ولاحظ ان اكثر هذه الكلمات الغريبة الاوزان تتعلق بأمور تشويبية في الحلقة .
- (٦) الجعنظار : الغليظ القصير الرجلين .
- (٧) في الواقع ، فان زيادة التاء في مثل هذه المواضع يدل عليها الاشتقاق قبل ان يدل عليها غلبة الزيادة .

« استخرج - مستخرج - استخراج ... الخ » .

٨ - اللام : زيادة اللام قليلة جداً لم تسـمع إلا في كلمات قليلة معدودة ، مثل « زَيْدٌ = فَعْلٌ ، طَيْسٌ (١) = فَعْلٌ ، عَيْدٌ = فَعْلٌ » . ولذا فليس لها موضع تغلب زيادتها فيها . بل ان الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة .

٩ - الهاء : وشأنها كشأن اللام في قلة زيادتها ، وعدم وجود مواطن معينة تغلب زيادتها فيها ، بل إن المبرد لم يعدها من حروف الزيادة ، وخرّج الكلمات التي وردت فيها الهاء تخریجات تؤدي الى الحكم باصالة الهاء فيها جميعاً ، وهذه الكلمات هي « أمهات - أهراق (٢) - هيجرع (٣) - هيلع (٤) - هيركولة (٥) » .

★ ★ ★

إذا وجد في الكلمة حرفان أو أكثر من حروف الزيادة ، وكل في موضعه الذي تغلب زيادته فيه ، ولم يكن لدينا دليل من الاشتقاق يرشدنا إلى الأصول والزوائد ، فماذا نفعل ؟ أنحكم بزيادة الجميع ؟ نعم . نفعل ذلك إذا بقي من الكلمة ، بعد حذف الزوائد ، ثلاثة أصول فأكثر ، ففي كلمة مثل « حبسطي » ، نجد النون في محلها الذي يغلب أن تزداد فيه ، وكذا الألف أيضاً ، فإذا زرعنا كلاً من النون والالف ، بقي لدينا من الكلمة ثلاثة أصول هي « حبسط » . ففي مثل هذه الحال نحكم على كل من

(١) الطيسل : الكثير ، وكذا الطيس .

(٢) أهراق : أراق .

(٣) الهجرع : الطويل .

(٤) الهيلع : الأكل الكثير البلع .

(٥) الهركولة : المرأة الفخمة التي تركل في مهبها .

النون والالف بالزيادة ، أما في كلمة مثل « مريم » ، فأننا نجد كلا من الميم والياء من الغوالب (١) ، ولكننا إذا زرعناها كما فعلنا في الكلمة السابقة ، بقيت الكلمة على أصلين اثنين فقط ، هما « رم » ، وهذا غير مقبول ، لأن أقل الأصول في العربية ثلاثة . إذن ، لابد ان يكون أحد الغالبين أصلياً ، فأيهما هو ؟ . ههنا تلجأ إلى تقدير أن الأول زائد والثاني أصلي ، ثم إلى تقدير العكس ايضاً ، ووزن الكلمة في كل تقدير منها . فنقول في مثل كلمة « مريم » : التقدير الأول ان الميم زائدة والياء أصلية ، فزنتها « مَفْعِيل » ، والتقدير الثاني أن الميم أصلية والياء هي الزائدة ، فزنتها « فَعْيِيل » . والآن ننظر : اذا لم يتمارض كلا التقديرين مع الاشتقاق ، أو لم يضر با قانوناً من القوانين الصوتية المعروفة ، كالأغلام وما شابه ، أو لم يؤدي الى وزن مرفوض في العربية أو نادر ، فكلا التقديرين جائز . وإن كان أحد التقديرين يؤدي إلى شيء مما ذكرنا ، رُفِضَ وأخذ بالتقدير الآخر الذي هو أكثر انسجاماً مع القواعد العربية . مثال ذلك كلمة « يأجيج » فترجح أن تكون « فعلل » على أن تكون « يفعل » ، لأنها لو كانت « يفعل » لكان الجيان فيها واقعين غيناً ولأماً ، وقانون الادغام يقضي في هذه الحالة بادغامها ، أما لو كانت « فعلل » ، فلا سلطة لقانون الادغام على المتماثلين ، لأن ثانيها قد زيد في هذه الحالة للإخاق ، وقد علمنا أنه لا إدغام في الزيادة الاخاقية . فلما كان الجيان مظهرين لادغمين ، رجع ذلك ان تكون الكلمة « فعلل » لا « يفعل » .

ومن جهة أخرى نجد شبهة الاشتقاق ترجيح العكس في كلمة « يأجيج » . إذ لو كانت « فعلل » لكان الأصل الاشتقائي لها « يأج » ، وهو أصل مهمل في العربية لم تعتمد في الاشتقاق ، أما لو كانت « يفعل » ،

(١) أي من الحروف التي يغلب ان تزداد في هذه المواضع .

فيكون أصلها الاشتقاقي هو : « أجج » ، وهذا أصل اشتقاقي مستعمل في العربية ، تقول : أجّت النار ، وأجج الرجل النار . . .

في مثل هذه الحال ، اي عندما ترجح الشبهة الاشتقاقية تقديرًا ، وترجح القوانين الصوتية تقديرًا معاكسًا ، يكون التقدير المنسجم مع الشبهة الاشتقاقية أولى . وقيل : الأولى ترجيح التقدير المؤدي الى أفضل واشيع الوزنين ، فكلمة « رمّان » هي « فعّال » ، على الرغم من أن « رم ن » مهمل في العربية ، وليست « فعّالان » ، على الرغم من أن « ر م م » مستعمل ، وذلك لأن وزن « فعّال » أكثر واشيع في كلامهم من وزن « فعّالان » .

ادلة الزيادة حتى الآن ثلاثة : الاشتقاق المحقق ، وعدم النظر ، وغلبة الزيادة . فاذا تعارضت هذه الأدلة بعضها مع بعض ، فأقواها الاشتقاق المحقق ، فيؤخذ بالتقدير المنسجم معه بغض النظر عما يؤدي إليه هذا التقدير من خروج عن الاوزان المألوفة ، أو كسر لقانون من القوانين الصوتية المعروفة ؛ وان تعارضت الغلبة مع عدم النظر رجحت كفة الغلبة .

٥ - اغراض الزيادة

تزيد العربية في كلماتها لغرض من الاغراض الآتية :

١ - للمعنى : وذلك ان المجرد وحده لا يستطيع الوفاء بجميع المعاني التي تريدها اللغة ، فتلجأ إلى الزيادة للوصول الى هذه المعاني ، فتزيد الالف بعد الفاء لمعنى المشاركة ، مثل : « ضارب زيد عمرًا » ، وتزيد الهمزة والنون لمعنى المطاوعة ، مثل : « انكسر الزجاج » ، وتزيد الميم والواو لمعنى اسم المفعول ، مثل : « مضروب » . . . وهكذا (١) .

٢ - للحد : وهي الزيادة التي ليست لمعنى معين ، بل لغرض امتداد الصوت فقط ، مثل : « عجوز - عمود - قضيب - كتاب - سراج (٢) » . وتسمى زيادة للتكثير أيضاً .

٣ - لغير سبب ظاهر : وتسمى الزيادة من أصل الوضع ، وهي تلك الزيادة التي لم يسمع المجرد إلا موصولاً بها ، مثل « افتقر » ، إذ لم يسمع المجرد « فقر » في كلامهم ابداً ، فالهمزة والياء فيه لم تزد لمعنى مقصود ، بل لحقتنا بالأصل من أصل الوضع .

(١) هذه المعاني المتحصلة من الزيادة تسمى بالمقولات الصرفية ، أو المعاني الصرفية التي كثيراً ما مر ذكرها معنا .

(٢) هذا ما يزعمه النحاة (انظر النصف لابن جني في شرحه لكتاب التصريف للمازني ج ١ ص ١٤) . والواقع ان هذه الزيادات هي من نوع الزيادة للمعنى ، فالواو في (عجوز) لمعنى الصفة ، والياء في (قضيب لمعنى اسم المفعول ، لانه مقضوب من الشجرة ، والالف في (كتاب وسراج) لمعنى الآلة . ألا ترى ان اكثر آلاتهم على وزن (فعال) ، مثل : « كساء ورداء وحزام وخطام .. الخ .

٤ - **للإلحاق** : وهي تلك الزيادة التي لا يظهر أن لها معنى خاصاً بها ، وإن كل فائدتها تنحصر في اخراج الكلمة من وزن وادخالها في وزن آخر لتسري عليها جميع أحكامه . فزيادة الباء في « جلبب » ليس لها معنى خاص مطرد ، وكل فائدتها انحصرت في أن الكلمة خرجت من الثلاثي « جلب » ، والحق بالرباعي « فعلل » . فغدا المضارع منها والأمر والمصدر كالمضارع والأمر والمصدر من الرباعي ، فنقول : جلبب يجلبب جلببية ، كما نقول : دحرج يدحرج دحرجة . ولذا لا يحكون على الزيادة بأنها للإلحاق إلا إذا أدت الى ان تسري على الملحق جميع القوانين السارية على الملحق به مما يتعلق بالاشتقاق والتصارييف المختلفة .

والواقع أن جميع انواع الزيادات لا تخلو من معنى ، ولكنهم لم يحكموا لزيادة بأنها للمعنى إلا اذا كانت تحمل للمجرد بصورة مطردة معنى خاصاً بها ، كالالف التي تحمل في « فتاعل » معنى المشاركة دائماً ، وكالهجرة والسين والتاء التي تحمل في « استفعل » معنى الطلب في اغلب الاحيان ، مثل : « استغفر - استنطق - استعمل - استراح . . . الخ » .

رُسَمُ الْفِعْلِ

١ - الماضي والمضارع والأمر

ينقسم الفعل باعتبار زمانه إلى : ماضٍ ، ومضارع ، وأمر

١ - فالماضي :

ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بالزمان الماضي ، مثل : ذهب ، جاء ، باع . . . الخ .

وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة ، مثل : « ذهبَتْ » ، أو تاء الضمير المتحركة ، مثل : « ذهبَتْ - ذهبَتْ - ذهبَتْ ... الخ » .

ويؤخذ الماضي من المصدر على أوزان مختلفة سيأتي بيانها (١) .

(١) هذا هو المذهب الشائع ، وهو مذهب البصريين . والكوفيون يرون العكس .

٢ - المضارع :

ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان يحتمل الحال والاستقبال ،
مثل : « يذهب » .

وعلامته ان يقبل السين أو « سوف » أو « لم » أو « لن » ،
مثل : « سيذهب - سوف يذهب - لم يذهب - لن يذهب » .

ويؤخذ المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله .
وأحرف المضارعة أربعة ، هي الهمزة ، والتاء ، والنون ، والياء . مثل :
« أذهب - تذهب - نذهب - يذهب » .

فان كان الماضي على ثلاثة أحرف سكن أوله بعد دخول حرف
المضارعة ، أما ثانيه فيفتح أو يضم أو يكسر ، وأمر ذلك سماعي ، مثل :
« يَفْتَحُ - يَنْضُرُ - يَضْرِبُ » .

أما إن كان الماضي على أربعة أحرف فصاعداً ، فان كان في أوله
همزة زائدة ، حذفت ، وكسر ما قبل الآخر ، مثل : « أَكْرَمُ »
يكرم ، وان كان في أوله تاء زائدة بقي على حالة بلا تغيير ، مثل :
« تَنْعَافِلُ » يتعافل . فان لم يكن هذا ولا ذاك ، اكتفي بكسر
ما قبل آخره ، مثل : « قَاتِلُ » يُقاتل .

هذا ، وحرف المضارعة مفتوح أبداً ، إلا اذا كان الماضي على
أربعة أحرف فيضم ، مثل : « أَكْرَمُ » يُكرم ، دحرج ←
يُدحرج .

٣ - والأمر :

ما دل على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر ،
مثل : « إذهب » .

وعلامته ان يقبل ياء المؤنثة المخاطبة ، مثل : « إذهبي » .

ويؤخذ الأمر من المضارع بحذف حرف المضارعة من أوله . فان
كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً ، بقي على حاله ، وإن كان ما كنّا ،
زبد على أوله همزة الوصل التي مر ذكرها ، مثل : « تَتَعَلَّمُ » ←
تَعَلَّمْ ، تَذْهَبُ ← إْذْهَبْ .

الصحيح والمعتل

مثال : وهو ما كانت فاؤه حرف علة ، مثل : « وَعَدَ - يَسَر » .
أجوف : وهو ما كانت عينه حرف علة ، مثل : « قَالَ - باع » .
ناقص : وهو ما كانت لامه حرف علة ، مثل : « غَزَا - رمى » .
لفيف مقرون : وهو ما كانت عينه ولامه من حروف العلة ، مثل :
« نَوَى - حَمِيَ » .

لفيف مفروق : وهو ما كانت فاؤه ولامه من حروف العلة ، مثل :
« وَشَى » .

٢ - الصحيح والمعتل

ينقسم الفعل من حيث طبيعة أحرفه إلى : صحيح ، ومعتل

١ - فالصحيح :

ما كانت جميع أصوله صحيحة ، مثل « كتب - دحرج » . وهو ثلاثة أقسام :

سالم : وهو ما سلمت أصوله من الهمزة والتضعيف ، مثل : « كتب دحرج » .

مهموز : وهو ما كان أحد أصوله همزة . فهو مهموز الفاء ، مثل : « أكل » ، أو مهموز العين ، مثل « سأل » ، أو مهموز اللام ، مثل : « قرأ » .

مضاعف : وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، مثل « شدة » ، أو ما كانت فائوه ولامه الأولى من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد آخر ، مثل : « زلزل » . ويسمى هذا بالمضاعف الرباعي .

٢ - والمعتل :

ما كان بعض أصوله حرف علة . وهو خمسة أقسام :

- مثال : وهو ما كانت فاؤه حرف علة ، مثل : « وَعَدَ - يَسَّرَ » .
- أجوف : وهو ما كانت عينه حرف علة ، مثل : « قَالَ - باع » .
- ناقص : وهو ما كانت لامه حرف علة ، مثل : « غَزَا - رمى » .
- لفيف مقرون : وهو ما كانت عينه ولامه من حروف العلة ، مثل : « نَوَى - حَمِيَّ » .
- لفيف مفروق : وهو ما كانت فاؤه ولامه من حروف العلة ، مثل : « وَشَى » .

٣ - المتعدي والملازم

ينقسم الفعل باعتبار معناه إلى : متعدٍ ، ولازم

١ - فالتعدي :

هو ما يتعدى اثره فاعله ، ويتجاوز به إلى المفعول به ، مثل : « ضرب زيد عمراً » . ويسمى أيضاً الفعل الواقع ، لوقوعه على المفعول به ، والفعل المجاوز ، لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به . وهو على ثلاثة اقسام :

المتعدي إلى واحد : وهو ما احتاج الى مفعول به واحد ، مثل : « فتح زيد الباب » . واكثر الافعال من هذا القسم .

المتعدي الى اثنين : وهو ما احتاج الى مفعولين . وينقسم هذا ايضاً إلى قسمين : ما يتعدى الى مفعولين ليس اصلها المبتدأ والخبر ، مثل : « أعطى - منح - كسا - منع - حرم - . . » وما في معناها . وما يتعدى الى مفعولين اصلها المبتدأ والخبر ، وهي على زمر :

١ - زمرة أفعال اليقين ، وهي الافعال الدالة على الاعتقاد الجازم ، وهي : رأى - علم - درى - تعلم - بمعنى إعلم - وجد - ألقى .

٢ - زمرة أفعال الظن ، وهي ما يفيد رجحان وقوع الشيء ، وهي : ظن - خال - حسب - جعل - بقي - ظن - حبا - عد

التي بمعنى ظن - زعم - هبّ التي بمعنى إفرض .

٣ - زمرة أفعال التحويل ، وهي التي بمعنى صيّر ، وهي : صيّر - ردّ - ترك - تخذ - إخذ - جعل - وهب .

المتعدي إلى ثلاثة : وهو ما احتاج إلى ثلاثة مفعولات . وأفعال هذا القسم قليلة ، هي : أرى - أعلم - أنبأ - نبأ - أخبر - خبّر - حدّث .

٢ - واللازم :

هو ما لا يتعدى أثره فاعله ، ولا يتجاوزه إلى المفعول به ، بل يبقى في نفس فاعله . مثل : « ذهب زيد » .

ويكون الفعل لازماً إذا كان من أفعال السجاياء والطبايع ، مثل : « حَسُنَ - قَبِيحٌ » ، أو دلّ على هيئة ، مثل : « طال - قصُر » ، أو على نظافة ، مثل : « طَهَرَ - نَطَفَ » ، أو على دنس ، مثل : « وَسَخَ » ، أو على حالة نفسية مؤقتة ، مثل : « مرض - كَسِلَ - نشِيطٌ » ، أو على لون ، مثل : « إِحْمَرَّ » ، أو على عيب ، مثل : « عَوِرَ » ، أو على حلية ، مثل : « حَوِرَ » ، أو كان مطاوعاً لفعل متعدٍ إلى واحد ، مثل : « مدَّ - إمتدَّ » ، أو كان على أحد الأوزان الآتية : « فَعَّلَ = حَسَّنَ ، إنفعل = إنكسر ، إِفْعَلَّ = إزورَّ ، إِفْعَالٌ = إحمارٌ ، إِفْعَلَلَّ = إقشعرٌ ، إِفْعَنْتَلَلَّ = إحترثَجَمَ » .

هذا ، ويمكن جعل اللازم متعدياً ، ويسمى ذلك بالتعدية ، ويحدث ذلك بنقل الفعل إلى أحد الأوزان الآتية : أفعَل - فَعَّل - فاعَل -

استفعل ، مثل : « دخل زيد ← أدخل زيد عمرًا ، فرح زيد ← فرّح زيد عمرًا ، جلس زيد ← جالس زيد عمرًا ، قدم زيد ← استقدم زيد عمرًا . فاذا كان الفعل قبل التعدية متعدياً الى مفعول به واحد ، صار بالتعدية متعدياً الى اثنين ، مثل : « فهم زيد المسألة ← فهم زيد عمرًا المسألة » ، وان كان قبلها متعدياً الى اثنين ، صار بها متعدياً الى ثلاثة ، مثل : « علم زيد عمرًا مسافراً ← أعلم زيد عمرًا خالدًا مسافراً » .

وكذا يمكن جعل المتعدي لازماً ، ويسمى ذلك بالمطاوعة ، ويكون بنقل الفعل الى أحد اوزان المطاوعة ، وهي : « افعل - افعل - تفعل - تفاعل » ، مثل : « كسر زيد الباب ← إنكسر الباب ، جمع زيد الناس ← اجتمع الناس ، جمع زيد الناس ← تجتمع الناس ، قاتل زيد عمرًا ← تقاتل زيد وعمرو » . فاذا كان الفعل قبل المطاوعة متعدياً لاثنيين ، فقد بالمطاوعة مفعولا به واحداً ، مثل : « علم زيد عمرًا المسألة ← تعلم زيد المسألة » .

٤ - المعلوم والمجهول

ينقسم الفعل باعتبار فاعله إلى : معلوم ، ومجهول

١ - فالمعلوم :

ما ذكر فاعله في الكلام ، مثل : « جاء زيد » .

٢ - والمجهول :

ما حذف فاعله وناب عنه المفعول أو الظرف أو غيرها ، مثل : « كُتِبَ البابُ - جُلِسَ في الدار ... » .

ومنى حذف الفاعل من الكلام وجب ان تتغير صورة الفعل المعلوم :

١ - فان كان ماضياً كسر ما قبل آخره ، وضم كل متحرك قبله .
مثل : « كُتِبَ - كُتِبَ ، اِسْتَفْفِرَ - اِسْتَفْفِرَ » .

- وان كان مضارعاً ضم أوله ، وفتح ما قبل آخره ، مثل :
يَكْتُبُ - يَكْتُبُ ، يَسْتَفْفِرُ - يَسْتَفْفِرُ » .

٣ - وإن كان قبل آخر الماضي ألف ، ولم يكن سداسياً ولا رباعياً ، قلبت ألفه ياءً ، ثم كسر كل متحرك قبلها ، مثل : « باع - بيع ، ابتاع - ابتاع » .

٤ - وان كان قبل آخر الماضي ألف ، وكان رباعياً أو سداسياً ، قلبت ألفه ياءً ، ثم كسر ما قبلها ، ثم ضم كل متحرك قبله ، مثل : « أعاد ← أعيد ، إستماد ← استُعيد » .

٥ - وان كان قبل آخر المضارع حرف مد ، قلب حرف المد ألفاً ، وضم اول الفعل ، مثل : « يقول ← يُقال ، يبيع ← يُباع ، يُعيد ← يُعاد ، يبتاع ← يُبتاع ، يستعيد ← يُستعاد » .

٦ - إن كان الفعل المعلوم ثلاثياً أجوف متصلاً بضماير الرفع المتحركة ، وكانت فائؤه مكسورة ، ضمت في المجهول ، مثل « بيعتُ الفرس » ← « بُعتُ الفرس (١) » ، وان كانت مضمومة ، كسرت في المجهول ، مثل : « رُمْتُ زبدًا بخير » ← « رُمْتُ بخير (٢) » .

هذا ، وفعل الأمر لا يكون مجهولاً أبداً .

(١) - اي باعني الفرس غيري

(٢) - اي رامني بخير غيري .

٥ - الجامد والمتصرف

ينقسم الفعل باعتبار التصرف إلى : جامد ، ومتصرف

١ - فالجامد :

ما لزم صورة واحدة فلم يزايلها . وهو على ثلاثة أقسام : فاما جامد على صورة الماضي ، مثل « ليس » وإما على صورة المضارع ، مثل « يهبط » بمعنى بضج ، واما على صورة الأمر ، مثل « تعال » .

ومن الافعال الجامدة غير التي ذكرت في الامثلة : عسى - هبّ بمعنى إفرض - ثم أفعال المدح والذم : نعم - بئس - حبذا - ساء - ثم أفعال التعجب : ما أكرم زيدا - أكرم يزيد - ثم تبارك الله - ثم هات - هلئهم^(١) - قلّ بمعنى « ما » مثل : قل رجل يفعل ذلك ، اي : ما رجل يفعل ذلك - ثم قلّما وكثّما وطالما وقصرما وشدما . وهي أفعال مكفوفة عن العمل بسبب « ما » الكافة ، ولا فاعل لها - ثم سقّط في يده بمعنى ندم وتخيّر - ثم هدّ التي بمعنى كفى ، مثل : هذا رجل هدّك من رجل ، اي : كفئك من رجل - ثم كذب التي تستعمل للاغراء بالشيء والحث عليه ، كقولك لمن يشكو ألماً في أمعائه :

(١) - هذا في لغة تميم التي تصل (هلم) بالضائر فنقول : هلماء ، هلموا . أما في لغة الحجاز فلا يتصل بالضائر ، فيقال : هلم يازيد ، هلم يارجال ، هلم ياهند ، هلم يالساء ، وهو على ذلك اسم فعل أمر ، لا فاعل .

كذبك الشاي ، أي : عليك بالشاي .

٢ - والتصرف :

وهو ما يقبل التحول من صورة الى أخرى لأداء معاني الاحداث في ازميتها المختلفة . وهو قسمان : تام التصرف : وهو ما يأتي منه الصور الثلاث : الماضي ، المضارع ، والأمر ، مثل : « ذهب - يذهب - اذهب » . وناقص التصرف : وهو ما لم يأت منه الا صورتان فقط : الماضي والمضارع ، مثل : « كاد يكاد - أوشك يوشك - مازال ما يزال - ما انفق - ماينفك ، ما يبرح ما يبرح » . وكلها من الأفعال الناقصة .

٦ - المجرد والمزید فیہ

ینقسم الفعل باعتبار الحروف الزائدة إلى : مجرد ، ومزید فیہ .

١ - فالمجرد :

ما كانت جميع حروفه أصلية . وهو قسمان : مجرد ثلاثي ، مثل : « ذهب » ، ومجرد رباعي ، مثل : « دحرج » .

٢ - والمزید فیہ :

ما زید فیہ حرف أو اثنان أو ثلاثة ، فیزاد فی الثلاثي حرف واحد ، مثل : « أكرم - كسر - قاتل » ، أو حرفان ، مثل : « إنكسر - إجتمع - تعلّم - تجاهل - إحمّر » ، أو ثلاثة ، مثل : « استخرج - إعشوشب - إجلوؤذ^(١) - إحمارة » ، أما الرباعي فلا یزاد فیہ إلا حرف واحد ، مثل : « تدحرج » ، أو حرفان فقط ، مثل : « إطمأنّ - إحرنجم » .

أبنية الفعل

١ - ابنية التصاري المجردة

له ستة ابنية ، هي :

١ - فَعَلَ الذي مضارعهُ يَفْعَلُ : ومثاله « نَصَرَ » ← يَنْصُرُ ، وهذا البناء لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في جميعها .

ومما يختص بهذا الباب الافعال الجوفاء الواوية ، مثل : « قال » ← يقول « ، ماعدا قلة منها ، مثل : « خاف » ← يخاف « ، إذ الأصل : « خَوِفَ » ← يَخْوَفُ .

ومما يختص به ايضاً كل فعل يدل على المغالبة ، مثل : كارمني فكرمته « أكرمته » ، أي : غلبته في الكرم . إلا أن يكون الفعل مثلاً واوياً كوعد ، أو اجوفاً يائياً كباع ، أو ناقصاً يائياً كرمى ، فالمغالبة من الأفعال تختص باب « فَعَلَ » ← يَفْعَلُ .

واعلم أن ليس باب المغالبة قياساً بحيث يجوز لك نقل كل فعل

أردت الى هذا الباب لهذا المعنى ، فلا تقول : نازعى فنَزَعْتُهُ أَنْزَعُهُ ، بل تقول : فغلبته . واذن يكون سماعياً ، ولكنه كثير .

ومما اختص به ايضاً الناقص الواوي ، مثل : « غزا ← يغزو » ، ما عدا قلة منه ، مثل : « رَضِيَ ← يرضى » . اذ الأصل : « رَضِيَوْ ← يَرْضَوْوْ » . لأنه من « الرضوان » .

وأكثر المضاعفات المتعدية تأتي منه ، مثل : « شَدَّ ← يشدُّ » . وقد يأتي منه المضاعف اللازم ، مثل : « مَرَّ ← يمرُّ » .

٢ - فَعَلَّ الذي مضارعه يَفْعِلْ : ومثاله : « ضَرَبَ ← يَضْرِبُ » . وهذا الباب كسابقه ، لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل فيها جميعاً .

وقد التزموا هذا الباب في المثال ، واوياً كان أو يائياً ، مثل : « وَعَدَ ← يَعِدُ ، يَسَرَ ← يَيْسِرُ » . كما التزموه ايضاً في الاجوف والناقص اليائين ، مثل : « باع ← يَبِيعُ ، رَمَى ← يَرْمِي » . وأكثر المضاعفات اللازمة تأتي منه ، مثل : « قرأ ← يَفْرُقُ » . وقد تأتي من غيره ، مثل : « صدَّ ← يَصُدُّ » .

٣ - فَعَلَّ الذي مضارعه يَفْعِلْ : ومثاله : « فَتَحَ ← يَفْتَحُ » . ولم يعد النحاة هذا البناء اصلاً ، بل عدوه فرعاً على « فَعَلَ يَفْعُلُ » أو على « فَعَلَ يَفْعِلُ » . واعتبروا فتح المين في مضارع هذا البناء مسبباً عن كون عينه أو لامه واحداً من حروف الخلق (١) . وقالوا :

(١) - الواقع ان عين هذا البناء أو لامه هو في اغلب الاحيان واحد ←

لو لم تكن عينه أو لامه دائماً من حروف الحلق لانكسرت العين في المضارع أو ضمت . وليس هذا بصحيح ، فقد جاءت من هذا الباب أفعال كثيرة ليس في حروفها شيء من حروف الحلق ، مثل : أبى - يأبى ، جبا - يجبا ، قلى - يقلى ، ركن - يركن ، زكن - يزكن ، غسا الليل - يغسى ، قنط - يقنط ... الخ .

٤ - فَعِيلَ الذي مضارعه يَفْعَلُ : ومثاله : « عَلَيْهِمْ يَمْلِكُ » . واللازم في هذا الباب أكثر من المتعدي . وأكثر أفعاله تدل على الوجد وما يجري مجراه ، مثل « حزن - نكيد - عسير - شكس » ، أو على هيجان عاطفي ، مثل « بطير - فريح - غضب - قلق » ، أو على امتلاء أو فراغ ، مثل « شبع - عطش » ، أو على لون ، مثل « كدر - شهب » . أو على حلية ، مثل « صليح - عور » .

٥ - فَعِيلَ الذي مضارعه يَفْعِلُ : ومثاله : « وَرِثَ يَرِثُ » . والأفعال التي جاءت من هذا الباب قليلة جداً ، وهي : « حسيب - نعيم - يئس - يئس - ورث - وثيق - وميق - وفیق - وره - ولي - وري - وثيق - وحير - وغير - ورع - وله - وهيم - وعيم » . وأكثر هذه الأفعال سمع في عين مضارعه لفتح أكثر من الكسر ، مثل « يحسب - ينعم - يئبس ... الخ » . وهذا الذي حمل النحاة على اعتبار هذا الباب فرعاً على سابقه .

٦ - فَعَّلَ ومضارعه يَفْعُلُ : ومثاله : كَرُمَ - يَكْرُمُ . وأفعال هذا الباب كلها لازمة ، لأنها لا تدل إلا على الطباع ونحوها ،

« من حروف الحلق الستة : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء ، مثل : « سأل - يسأل » ، قرأ - يقرأ ، زحم - يزحم ، فتح - يفتح ... الخ .

مثل : حَسَنَ - كَبَرَ - قَبَحَ - صَعَرَ ... الخ .

ملاحظات :

١ - ان السماع وحده هو المرشد الى معرفة الفعل الثلاثي المجرد من اي باب هو من هذه الابواب الستة .

٢ - إن كثيراً من الأفعال جاء بها السماع من باين مختلفين ، مثل : « نفر - شتم - نسل - علف - فسق - حسد - لمز ... الخ » ، فقد سمعت من الباب الأول والثاني . حتى قال أبو زيد : إن ضم عين « فَعَلَ » في المضارع وكسرها على حد سواء ، وكلاهما قياس ، وليس احدهما أولى به من الآخر . إلا أنه ربما يكثر احدهما في عادة الفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله . فان عرف الاستعمال فذاك ، وإلا استعملوا معاً ، وليس على المستعمل شيء (١) .

٣ - قد تسمع فعلاً من غير الابواب الستة التي ذكرناها للمجرد الثلاثي . وذلك مثل : « فَضِّلَ ← يَفْضِلُ ، نَعِمَ ← يَنْعَمُ » ، اي بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع . وليس هذا بباب معروف ، ولكنه من تداخل اللغات . ويعني ذلك ان بعض القبائل تنطق بهذا الفعل من الباب الأول : « فَضَّلَ ← يَفْضُلُ » وان قبائل أخرى تنطقه من باب « علم » : « فَضِّلَ ← يَفْضُلُ » . ثم يأتي من مزج بين اللغتين ، فيأخذ المضارع من اللغة الاولى ، والماضي من اللغة الثانية ، فيقول : « فَضِّلَ ← يَفْضُلُ » .

٢ - ابنية التثاني المزيد فيه

للتثاني المزيد فيه اثنا عشر بناء : ثلاثة لزيادة الحرف الواحد ،
وخمسة لزيادة الحرفين ، وأربعة لزيادة الثلاثة ، وهي :

١ - أَفْعَلْ : بزيادة الهمزة في أوله ، مثل : « أدخل - أجلس - أكرم » . والمعاني التي تأتي لها هذه الزيادة كثيرة . فمنها التعدية ، مثل : « دخل زيد ← أدخل زيد عمراً » ؛ وجعل الشيء ذا شيء ، مثل : « أجديته » أي : جعلته ذا جدوى ، وجعل الشيء نفس أصله ، مثل : « أهديت الكتاب » أي : جعلته هدية ، والتعريض ، مثل : « أقتلت زيداً » أي : عرضته للقتل ، وصيرورة الشيء ذا شيء ، مثل : « أورق الشجر » أي : صار ذا ورق ، وصيرورة الشيء ذا شيء ذي شيء ، مثل : « أخبت الرجل » أي : صار ذا أصحاب ذوي خبت ، وحينونة الوقت ، مثل : « أحصد الزرع » أي : حان وقت حصاده ، والدخول في المكان ، مثل : « أعرق الرجل » أي : دخل العراق ، والدخول في الزمان ، مثل : « أصبح الرجل » أي : دخل في الصباح ، والدخول في العدد ، مثل : « أعشر القوم » أي : دخلوا في الممد عشرة ، ووجود الشيء على صفة ، مثل : « أبخلت زيداً » أي : وجدته بخيلاً ، والسلب ، مثل : « أعذرت زيداً » أي : سلبته العذر فلم ادع له بحالاً للاعتذار ، ومنه قولهم : « أعذَرَ من أئذَرَ » .

وقد جاء « أفعل » بمعنى الدعاء ، مثل : « أسقيته » أي : دعوت له بالسقيا . كما جاء مطاوعاً لفعل ، مثل : « فطرت زيداً ← أظفر زيداً » . وهو قليل . وجاء أحياناً بمعنى « فعل » المجرد ، مثل :

« أَقَلْتُ الموظف = قِلْتُ الموظف » .

وقد يجيء « أَفْعَل » لغير هذه المعاني ، وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة ، مثل : « أَبْصَرَهُ » أي رآه ، و « أَوْعَزْتُ إِلَيْهِ » أي : تقدمت .

٢ - فَعَّيْل : بتضعيف العين ، مثل : « كَسَّر » . والمعاني التي تأتي لها هذه الزيادة هي : التكثر . وهو على أنواع : تكثر في الحدث ، مثل : « طَوَّقْتُ فِي الْبِلَادِ » أي : اكثرت الطواف ، وتكثر في الفاعل ، مثل : « مَوَّتَ الْإِبِلَ » أي : ماتت إبل كثيرة ، وتكثر في المفعول ، مثل : « غَلَسَتْ الْأَبْوَابَ » أي ، اغلقت أبواباً كثيرة . والتعدية ، مثل : « فَرَّحْتُ زَيْدًا » أي : جعلته يفرح ، ونسبة الشيء إلى شيء ، مثل : « فَسَّقْتُ زَيْدًا » أي : نسبته إلى الفسق ، والدعاء على المفعول أو له ، مثل : « جَدَعْتُ زَيْدًا » أي قلت له جدعاً لك ، و : « سَقَيْتُ زَيْدًا » أي قلت له : سقياً لك ، والسلب ، مثل : « جَلَدْتُ الْبَعِيرَ » أي : أزلت جلده بالسلب . وصيرورة الشيء ذا شيء ، مثل : « قَبَّيْحَ الْجَرَحِ » أي : صار ذا قبيح ، والصيرورة ، مثل : « عَجَّزْتُ الْمَرْأَةَ » أي : صارت عجوزاً ، وتصيير المفعول على ما هو عليه ، مثل : « مَسَحَّحْتُ النَّبِيَّ بَصَرًا » أي : جعل البصرة بصرة ، وعمل الشيء في الوقت ، مثل : « هَجَّرْتُ الرَّجُلَ » أي : سار في الهجيرة ، والمشي إلى الموضع ، مثل : « كَوَّنْتُ الرَّجُلَ » أي : مشى إلى الكوفة .

وقد يجيء لمعانٍ غير ماذكر غير مضبوطة بالضوابط المذكورة ، مثل : جَرَّبَ وَكَلَّمَهُ .

٣ - فَعَاعَلَ : بزيادة الألف بين الفاء والعين ، مثل : « ضَارَبَ » .

والمعاني التي تأتي لها هذه الزيادة هي : المشاركة ، مثل : « ضارب زيد عمرأ » أي : ضرب كل واحد منها الآخر ، وجعل الشيء ذا شيء ، مثل : « عافاك الله » أي : جعلك ذا عافية ، والتكثير ، مثل : « ضاعفت الشيء » أي : كثرت أضعافه .

وقد يأتي « فاعل » بمعنى مجرده الثلاثي ، مثل : « سافرت » أي : سفرت .

وتقل « فَعَلَ » إلى « فاعل » يؤدي ، كما علمت قبل ، إلى تعديته ، مثل : « غفل زيد ← غافل زيد، عمرأ » .

٤ - تَفَاعَلَ : زيادة التاء في أوله ، والالف بين الفاء والعين ، مثل : « تضارب » . والمعاني التي تأتي لها هذه الزيادة هي : المشاركة ، مثل : « تضارب زيد وعمرو » . والفرق بين « فاعَلَ » و « تفاعَلَ » في باب المشاركة ، أن الطرفين مع « تفاعل » مشتركان في المعنى واللفظ ، فزيد وعمرو مشتركان في الضرب ، وفي الرفع ، أما مع « فاعل » فهي مشتركان في المعنى مختلفان في اللفظ ، إذ يكون أحدهما فاعلاً مرفوعاً ، والآخر مفعولاً به منصوباً (١) . ثم المطاوعة (٢) ، مثل : « باعدت زيداً ← فتابعد زيد » ، والتظاهر ، مثل : « تمارض زيد » أي : تظاهر بالمرض .

(١) ينقص « تفاعل » عن « فاعل » مفعولاً واحداً دائماً . فإن كان « فاعل » متعدياً إلى اثنين كان « تفاعل » متعدياً إلى الثاني منها فقط ، مثل ، « نازعت زيداً الحديث ← تنازعنا الحديث » . وإن كان « فاعل » متعدياً إلى واحد كان « تفاعل » لازماً . مثل : « ضاربت زيداً ← تضاربنا » .

(٢) ويكون مطاوعاً « لفاعل » .

٥ - تَفَعَّلَ : زيادة التثاء في أوله ، وتضعيف العين ، مثل : « تَجَمَّع » . والمعاني التي تأتي لها هذه الزيادة هي : مطاوعة « فَعَّلَ » ، مثل : « جَمَعْتَهُ ← فَتَجَمَّعَ » ، والتكاف ، مثل : « تشَجَّعَ زيد » أي : تكاثف الشجاعة ، والاتِّخَاذُ ، مثل : « تَوَسَّدَ زيد » أي : اتخذ لنفسه وسادة ، والتَّجَنَّبَ ، مثل : « تَحَرَّجَ زيد » أي : تجنب الحرج ، وتكرار العمل في مهلة ، مثل : « تَجَرَّعَ زيد الدواء » أي : جرعه شيئاً بعد شيء^(١) ، والطلب ، مثل : « تَنْجِزْتَهُ الوعد » أي : طلبت منه إنجازَه ، والاعتقاد في الشيء أنه على صفة ، مثل : « تَعَطَّسْتُ زيدا » أي : اعتقدت فيه العظمة ، وصيرورة الشيء ذا شيء ، مثل : « تَأَهَّلَ زيد » أي : صار ذا أهل . والصيرورة فقط ، مثل : « تَزَيَّنَّ العنب » أي : صار زيباً .

٦ - اِنْفَعَلَ : زيادة الهمزة والنون في أوله ، مثل : « اِنكسر » . والمعنى الوحيد الذي تأتي له هذه الزيادة هو : مطاوعة « فَعَّلَ » ، مثل : « كسرتَه ← فانكسر^(٢) » . ويشترط في الفعل ان يكون علاجياً ظاهراً كالكسر والحطم وغيرها ، أما الافعال الباطنية فلا تكون مطاوعتها بانفعل ، فلا يقال : « علمته ← فانعلم » ، كذلك يشترط أن لا تكون فاء الفعل لاماً أو راءً أو واواً أو فوناً أو ميماً ، فلا يقال : « اِنلأَمَ وإزَمَى وإوَصَلَ وإِنقَى » . وشذ « اِمحى » . واصله « اِنحى » .

٧ - اِقْتَمَعَلَ : زيادة الهمزة في أوله ، والتاء بين الفاء والعين ، مثل : « اِجْتَمَعَ » . ومعاني هذه الزيادة هي : المطاوعة ، مثل : « جمعته

(١) العلاقة بين تفعل وفعل بضعيف العين كالعلاقة بين تفاعل وفاعل في أمر المفعولات بها .

(٢) وقد يأتي لمطاوعة « أفعل » ، مثل : « ازعجته فازعج » . وهو

← فاجتمع » ، والاتخاذ ، مثل : « اعتاد » أي : اتخذ لنفسه عادة ، والمشاركة ، مثل : « اجتور القوم » أي : صار بعضهم لبعض جيراناً .

وقد يأتي « افعل » لغير ما ذكر من المعاني ، مثل : « ارتجبل الخطبة » . وليس له في ذلك ضابط .

٨ - إِفْعَلْ : زيادة الهمزة في أوله ، وتضعيف لامه ، مثل : « إحمر » . ولا تأتي هذه الزيادة إلا للألوان ، مثل : « احمر » - ايضاً - « اغبر » . . . الخ ، أو للعيوب الحسية ، مثل : « إعور » .

٩ - إِسْتَفْعَلْ : زيادة الهمزة والسين والتاء في أوله ، مثل : « استخرج » . ومعاني هذه الزيادة هي : الطلب ، مثل : « استكتبت زيداً » أي : طلبت منه الكتابة ، والصيرورة ، مثل : « استحجر الطين » أي : صار حجراً ، والاعتقاد في الشيء انه على صفة ، مثل : « استعظمت زيداً » أي : اعتقدت فيه العظمة ، والاتخاذ ، مثل : « استلأم زيد » أي اتخذ لنفسه لأمة . وقد يجيء لمعان آخر غير مضبوطة .

١٠ - إِفْعَالَ : زيادة الهمزة في أوله ، والألف بعد العين ، وتضعيف اللام ، مثل : « إحمار » . وتأتي هذه الزيادة لمعاني « إِفْعَلْ » نفسها ، مع مبالغة فيها (١) .

١١ - إِفْعَوْعَلْ : زيادة الهمزة في أوله ، والواو بعد العين ،

(١) المبالغة هي الزيادة في المعنى ، ولا شك أن المعنى في « احمار » أزيد واقوي منه في « احمر » . ويرى بعضهم أن كل مزيد فيه جاء بمعنى المجرد ، أو بمعنى مزيد فيه أقل حروفاً ، كان فيما حروفه أكثر زيادةً ومبالغةً في المعنى . لأن القاعدة أن كل زيادة في المبنى تترتب عليها زيادة في المعنى .

وتكرير العين ، مثل : « اعشوشب » . والمعنى الوحيد لهذه الزيادة هو معنى المبالغة .

١٢ - إِفْعَوَلْ : زيادة الهمزة في أوله ، وواو مضممة بين العين واللام ، مثل : « إجلوّد » أي : أسرع . ولا يظهر أن لهذه الزيادة معنى مطرداً .

٣ - بناء الرباعي المجرد

ليس للرباعي المجرد إلا بناء واحد هو « فَعْلَلَل » ، مثل : « دحرج » . ولا يختص هذا البناء بمعنى من المعاني . ويأتي منه اللازم ، مثل : « دربج زيد » أي : خضع ، والتعدي ، مثل : « دحرج زيد الحجر » .

٤ - أبنية الملحق بالرباعي المجرد

اللاحق ، كما رأينا ، هو زيادة حرف أو أكثر زيادة غير مطردة لمعنى من المعاني كما هو الشأن في الثلاثي المزيد فيه . وكل فائدتها تنحصر في نقل الكلمة من وزن الى وزن آخر . فالملحق بالرباعي إذن ، هو ثلاثي زيد حرفاً على غير قياس ، فصار كالرباعي المجرد وزناً ومصدرأ ، مثل « جَهْوَرَجَهْوَرَة » ، حيث ساوى « دحرج دحرجة (١) » . ولا فرق بينه وبين الرباعي سوى أن أحد حروفه يحقق الزيادة .

وأبنية الثلاثي الملحق بالرباعي هي :

- ١ - فَعْلَلَلْ : بتكرير اللام ، مثل : « شَمَلَلَلْ » أي : شمر وأسرع
- ٢ - فَعْوَلَلْ : بزيادة الواو بين العين واللام ، مثل : « جَهْوَرَلْ » أي : رفع صوته .
- ٣ - فَعْوَعَلَلْ : بزيادة الواو بين الفاء والعين ، مثل : « رَوَوَدَلَلْ » أي : تعب .
- ٤ - فَعْيَيْلَلْ : بزيادة الياء بين العين واللام ، مثل : « رَهْيَيْلَلْ » أي : ضعف .

(١) لا يكفي ان يتوازن فعلان حتى يعد احدهما ملحقاً بالآخر ، بل لا بد من اتحادهما في المصدر ايضاً . « فأكرم » موازن « لدحرج » إلا انه ليس ملحقاً به ، لان مصدر « اكرم » هو « اكرام » ومصدر « دحرج » هو « دحرجة » .

٥ - فَمَيْطَلْ : زيادة الياء بين الفاء والعين ، مثل : « مَيْطَر »
أي : راقب وتمهّد .

٦ - فَمَنْتَلْ : زيادة النون بين الفاء والعين ، مثل : « شَنْتَر »
أي : مزق .

٧ - فَعْمَنْلْ : زيادة النون بين العين واللام ، مثل : « قَلْنَس »
أي : ألبسه القلنسوة .

٨ - فَعْلَى : زيادة الياء في آخره ، مثل : « مَلَقَى »
أي : صرع .

٥ - ابنية الرباعي المزيد فيه

لـلرباعي المزيد فيه ثلاثة أبنية : واحد لزيادة حرف ، واثنان لزيادة حرفين . وهي :

١ - تَفَعَّلَلْ : زيادة التاء في أوله ، مثل : « تدحرج » .
والمعنى الوحيد لهذه الزيادة هو مطاوعة فَعَّلَلْ ، مثل : « دحرجت الحجر ← فتدحرج الحجر » .

٢ - إقْعَلَلْ : زيادة الهمزة في أوله ، والنون بين العين واللام الأولى ، مثل : « احرنجم » أي : اجتمع . وليس لهذه الزيادة سوى معنى واحد ، هو مطاوعة الجرد ، مثل : « حرجت القوم ← فاحرنجموا » .

٣ - إقْعَلَلْ : زيادة الهمزة في أوله ، وتضعيف لامه الثانية ، مثل : « إدْلَهْمَّ » . وليس لهذه الزيادة سوى معنى واحد هو المبالغة .
مثل : « إدْلَهْمَّ الظلام » أي : اشتد .

٦ - ابنية الملحق بالرباعي المزيد فيه

كل الملحقات بالرباعي المجرد ، ما عدا « فعمل » و « فعل » ، يمكن زيادة تاء في أولها ، بالإضافة الى زيادتها اللاحقية ، فتلحق بالرباعي المزيد فيه حرف واحد . واليك أوزانها وأمثلتها :

- ١ - تَفْعَلَلْ : مثل « تَمَعَّدَ » أي : تباعد .
- ٢ - تَفْعُولْ : مثل « تَسْرُوكَ » أي : مشى مشية بطيئة .
- ٣ - تَفْعُولْ : مثل « تَكْوَنَر » أي : كثر .
- ٤ - تَفْعَيْلْ : مثل « تَرَهَيْأ السحاب » أي : تهايا للطر .
- ٥ - تَفْيَعْلْ : مثل « تَسَيْطَرَ » .
- ٦ - تَفْعَلَيْ : مثل « تَجْعَبَيْ الجيش » أي : ازدحم .

وبعض الملحقات بالرباعي المجرد تقبل زيادة حرفين ، بالإضافة الى زيادتها اللاحقية ، فتلحق عندئذ بالرباعي المزيد فيه حرفان . وهذه أوزانها :

- ١ - إِفْعَلَلْ : مثل « إِفْعَلَسَسَ » أي : برز صدره .
- ٢ - إِفْعَلَلَيْ : مثل « إِحْرَثَبَيْ الديك » أي : حمي وانتفش .
- ٣ - إِفْعَلَلَيْ : مثل « إِسْتَلَقَى » .

ملاحظات :

١ - ليست هذه الزيادات التي ذكرناها قياساً مطرداً ، بمعنى أن فعلاً ما قد يقبل بعضها ، ويرفض بعضها الآخر ، ففعل « دخل » مثلاً ، يقبل الهمزة فنقول « أدخل » ، ويقبل التاء والالف فنقول « تداخل » ، ولكنه لا يقبل الهمزة والواو المضعفة ، فلا نقول « إدخوئل » . ومرجع ذلك كله هو السماع .

٢ - معاني هذه الزيادات ليست قياساً مطرداً أيضاً . فإذا أفادت الهمزة التعريض في « أقتل » ، فليس لك أن تستعملها لهذا المعنى في « آذْهَبَ » . لأنها مع هذا الفعل تعني التعدية لا التعريض . ومرجع ذلك كله هو السماع أيضاً .

٣ - ليس من الضروري أن يكون لكل مزيد مجرد مستعمل ، فمثل « استنوق الجمل » ليس له مجرد مستعمل ، إذ لم يقل العرب « ناق ينوق » .

٤ - قد يكون للمزيد فيه معنى ، ولجرده معنى آخر بعيد عنه كل البعد ، فاستحجر الطائن ، معناه صار حَجْراً ، أما المجرد « حَجَجِرَ » فمعناه « حبس » .

٥ - كل المعاني المذكورة اللابنية المتقدمة هي الغالبة فيها ، وما يمكن ضبطه ، وقد يجيء كل واحد منها لمعانٍ آخر كثيرة لا تضبط كما تكررت الإشارة إليه .

قسائم الله سم

١ - الموصوف والصفة

الاسم قسمان : موصوف ، وصفة .

آ - فالموصوف :

ما دل على شيء يمكن أن يوصف ، مثل : رجل ، باب .
ويقسم الى قسمين :

١ - اسم ذات : ويسمى اسم عين أيضاً ، وهو ما دل على ذات
محسوسة ، مثل : أرض .

٢ - اسم معنى : وهو ما دل على معنى قائم في الذهن ، مثل :
شتجاعة ، رجوع .

ويدخل في قسم الموصوف المصدر واسماء الزمان والمكان والآلة .

ب - والصفة :

ما دل على صفة قائمة بالذات أو بالمعنى ، مثل : طويل ، عريض .

ويدخل في هذا القسم اسم الفاعل : « جاء الرجل العالم » ،
واسم المفعول : « جاء الرجل المعروف » ، والصفة المشبهة : « جاء الرجل
الكریم » ، واسم التفضيل : « جاء الاكرم » ، والمصدر الموصوف به :
« جاء رجل عدل » ، والاسم الجامد المتضمن معنى الصفة المشتقة :
« جاء الرجل الأسد » أي : الشجاع ، والاسم المنسوب « جاء الرجل
الدمشقي » .

٢ - المذكر والمؤنث

الاسم قسمان : مذكر ، ومؤنث .

أ - فالمذكر :

ما يصح أن تشير اليه بقولك (هذا) ، مثل : رجل ، كتاب
وهو قسمان : حقيقي : وهو ما دل على ذكر من الناس والحيوان ، مثل :
رجل ، ولد ، حصان ، مجازي : وهو ما يعامل معاملة الذكور من الناس
والحيوان وليس منها ، مثل : بيت ، باب .

ب - والمؤنث :

ما يصح أن تشير اليه بقولك (هذه) ، مثل : امرأة ، شمس .
وهو أربعة أقسام :

١ - لفظي : وهو ما لحقت لفظه علامة التأنيث ، سواء أدل على
أنثى ، مثل : فاطمة ، أم دل على ذكر ؛ مثل : طلحة .

٢ - معنوي : وهو ما دل على أنثى وليس فيه علامة تأنيث ،
مثل : زينب .

٣ - حقيقي : وهو ما دل على أنثى من الانسان والحيوان ، مثل :
فتاة ، ناقة .

٤ - مجازي : وهو ما عومل معاملة الاناث من الانسان والحيوان وليس منها ، مثل : شمس ، أرض ، سماء .

ج - عرصات التأنيث :

وهي ثلاث :

١ - ألف التأنيث المقصورة : وهي ألف تزداد وحدها في آخر الصفة لتأنيثها ، مثل : « عطشان - عطشى » .

٢ - ألف التأنيث الممدودة : وهي ألف تزداد مع ألف قبلها في آخر الصفة لتأنيثها ، مثل : « أحمر - حمراء » . والأصل « حمرا » ، لكن ألف التأنيث ، وهو الثانية ، انقلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة^(١) .

٣ - تاء التأنيث المربوطة : وهي تاء تلحق أواخر الصفات تفرقة بين المذكر منها والمؤنث ، مثل : « قائم - قائمة » . وقد تلحق أواخر الموصوفات سماعاً ، مثل : « غلام - غلامه ، حمار - حمارة » .

والاوصاف الخاصة بالنساء لا تلحقها التاء لعدم الحاجة إليها في التمييز ، فنقول : « امرأة حائض ، وطالق ، وثيب ، ومطفل ، ومتمم ، ومرضع » . وسمع قولهم : « مرضعة » .

والأصل في تاء التأنيث ان تلحق الصفات لتأنيثها كما رأينا ، لكنها

(١) كذا يزعم النحاة ، لانهم أصلوا لانفسهم أن لا تكون علامة التأنيث بحرفين ، وان لا تكون حثوياً في الكلمة بل طرفاً فيها . ولذا عدوا الالف في مثل « صحراء » زائدة ، والهمزة الفاء للتأنيث انقلبت الى همزة لتطرفها بعد الالف الزائدة ، وهو تكلف لا داعي له اذ يمكن اعتبار الالف مع الهمزة علامة للتأنيث .

تلتحق الاسماء احياناً لاغراض أخرى :

فتزاد في اسم الجنس لبيان الواحدة منه ، مثل : « ثَمَر - ثمرة ، نخل - نخلة » .

وتزداد في اسم الفاعل للمبالغة ، مثل : « علامة ، رحالة ، فطامة » ، وتزداد في أقصى المجوع بدلاً من يائه ، مثل : « ججاجيح ← ججاجحة » .

وتزداد في أقصى المجوع بدلاً من ياء المنسوب ، مثل : « مغربي ← مغاربة » .

وتزداد في الاسم بدلاً من فائه المحذوفة ، مثل : « وَعَد ← عِدّة » . وتزداد في الاسم بدلاً من عينه المحذوفة ، مثل : « إقوام ← إقامة » .

وتزداد في الاسم بدلاً من لامه المحذوفة ، مثل : « لُغُو ← لغة » .

د - ما يستوي فيه المذكر والمؤنث :

يستوي المذكر والمؤنث في المصادر الموصوف بها ، فتقول : « جاء الرجل العدل ، وجاءت المرأة العدل » . وكذا في الصفات اذا جاءت على الاوزان الآتية : مِفْعَل - مِفْعَال - مِفْعِيل - فَعُول بمعنى فاعل - فِعْل وفَعَل وفَعِيل وفَعِيل بمعنى مفعول . فتقول : هذا رجل ، أو هذه امرأة مِيقُول* ، مِيقُول* ، مِعْطِير ، عَجُوز ، ذِبْحُ اي مذبوحة ، جَزَر* اي مجزورة ، قَتِيل* .

وقد تلتحق التاء بعض هذه الاوزان، اما شذوذاً ، مثل « مسكينة » ، واما خشية الالتباس ، وذلك اذا لم يذكر الموصوف في الكلام ، كقولك : « رأيت قتيلة » .

هذا ، ومن الاسماء ما يذكر ويؤنث ، مثل : الدلو - السكين - السبيل - الطريق - السوق - الأرنب - وغيرها . ومن الاسماء ما يكون للمذكر والمؤنث ، وفيه علامة التأنيث ، مثل : السخلة - الحية - الدابة ... الخ .

٣ - المقصور والممدود والمنقوص

ينقسم الاسم باعتبار آخر حرف من حروفه إلى :

١ - صحيح الآخر :

وهو ما ليس آخره حرف علة ولا ألفاً ممدودة ، مثل : رجل ، كتاب ، قلم .

٢ - شبه صحيح الآخر :

وهو ما كان آخره حرف علة ساكناً ما قبله ، مثل : دلو ، طشي . وسمي بذلك لان الحركات الثلاث تظهر على آخره كالصحيح ، فتقول : دلو ، دلو ، دلو .

٣ - مقصور :

وهو الاسم المعرب الذي آخره ألف ثابتة ليس بعدها همزة ، مثل : عصا ، فتى . فأما « متى » فليس مقصوراً ، لانه مبني غير معرب ، وكذا « رأيت أبك » ليس مقصوراً ، لأن ألفه للاعراب ، وهي زائلة غير ثابتة .

والألف المقصورة التي في آخر المقصور على انواع :

فقد تكون أصلية منقلبة عن واو ، مثل : « عصا » والأصل « عَصَوَ » .

وقد تكون أصلية منقلبة عن ياء ، مثل : « هدى » والأصل « هَدَيَّ » .

وقد تكون مزيدة للتأنيث ، مثل : « عطشى » والأصل « عطش » .
وقد تكون مزيدة للإحاق ، مثل : « أرطى » .

وسميت هذه الالف مقصورة لأنها أقصر في اللفظ من أختها الممدودة التي تليها الهمزة . وهي تكتب على صورة الألف ان كانت ثالثة أصلها الواو ، مثل : العصا ، العنلا . وترسم على صورة الياء ان كانت ثالثة منقلبة عن ياء ، أو كانت رابعة فصاعداً ، مثل : هدى ، حبلى ، مصطفى ، مستشفى .

٤ - ممدود :

وهو الاسم العرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة ، مثل : بناء ، حمراء . فأما « داء وماء » فليسا ممدودين لأن الفها ليست زائدة ، بل هي أصلية منقلبة عن واو ، والأصل : « دواء ، موه » .

وهمزة الممدود على انواع :

فقد تكون أصلية ، مثل : « قُبَّاء » ، لأنه عن « قرأ » .

وقد تكون أصلية منقلبة عن واو ، مثل : « سماء » لأنه من « ساء » .

« ساء » .

وقد تكون أصلية منقلبة عن ياء ، مثل : « بَسَاء » لأنه من « بَسَّي » .

« بَسَّي » .

وقد تكون زائدة للتأنيث ، مثل : « حمراء » .

وقد تكون زائدة لللاحاق ، مثل : « حرباء » .

هذا ، ويجوز تحويل الممدود إلى مقصور : « مُتَعَاء ← مُتَعَا ،
صَفْرَاء ← صَفْرَا » . أما تحويل المقصور الى ممدود فقيح : « عصا ←
عصاء » .

٥ - منقوص :

وهو الاسم العرب الذي آخره ياء ثابتة مكسور ما قبلها ، مثل :
« الوادي » . فأما « مررت بأبيك » فليس منقوصاً ، لان ياءه للاعراب،
وليست ثابتة ، بل هي زائلة ، وكذا « الطَّبْطَبِي » ليس منقوصاً ، لان ياءه
ليست مكسوراً ما قبلها .

وياء المنقوص ثابتة ان كان محلياً بـ « أل » ، مثل : « القاضي » ،
أو كان مضافاً ، مثل : « قاضي المدينة » ، أو كان منصوباً ، مثل :
« رأيت قاضياً » ، أو كان مثنى ، مثل : « قاضيان » . وتحذف هذه الياء
ان تجرد المنقوص عن « أل » والاضافة وكان مرفوعاً أو مجروراً ، مثل :
« هذا قاضٍ - ومررت بقاضٍ » .

٤ - اسم الجنس واسم العلم

الاسم قسمان : اسم جنس واسم علم .

آ - اسم الجنس :

هو الذي لا يختص بواحد دون آخر من افراد جنسه ، مثل :
رجل - دار - كتاب - حمار . . . الخ .

ب - اسم العلم :

هو الذي يدل على فرد معين ، وليس مشتركاً بين افراد عديدين ،
وان اتحدوا في الصفات ، وذلك مثل : زيد ، فاطمة . . . الخ . فان
وجد اكثر من فرد يسمى زيداً ، فليس ذلك إلا من طريق المصادفة ،
لا من طريق أصل الوضع .

ومن قسم العلم اسماء البلاد والاشخاص والدول والقبائل والانهار
والبحار والجبال والسفن وغير ذلك .

وينقسم العلم إلى الأقسام الآتية :

١ - العلم المفرد : وهو ما لم يكن مركباً ، مثل : « زيد » .

٢ - العلم المركب : وهو ما كان مركباً تركيباً اضافياً ، مثل :
« عبد الله » ، أو تركيباً مزجياً ، مثل : « بعلبك » ، أو تركيباً اسنادياً ،
مثل : « تأبط شرأ » .

٣ - العلم الاسم : هو أول ما يوضع للمسمى ، أيما يكن شكل
هذا الاسم ، مثل : صالح . زيد ، أبو المعالي ، تركي ، شوقي . . . الخ .

٤ - العلم الكنية : هو ما وضع ثانياً بعد الاسم ، وصُدِّرَ بـ «أب» أو أم ، مثل : أبو الفضل ، أم كلثوم . . .

٥ - العلم اللقب : هو ما وضع ثالثاً بعد الاسم والكنية ، وأشعر بـ «دح» ، أو ذم ، أو نسبة إلى قبيلة أو بلدة ، مثل : زين العابدين ، الاعشى ، الهاشمي ، الدمشقي . . .

٦ - العلم المرتجل : هو ما لم يستعمل إلا في العلية ، مثل : سعاد ، زينب ، عمر ...

٧ - العلم المنقول : هو ما استعمل في غير العلية أولاً ، ثم نقل إليها ، وأكثر الأعلام من هذا النوع . وهو إما منقول عن مصدر ، مثل « فضل » ، وإما عن اسم جنس ، مثل « صخر » ، وإما عن صفة ، مثل « محمد » ، وإما عن فعل ، مثل « شمر - تغلب - يزيد - يشكر - أبان » ، وإما عن جملة ، مثل « تأبط شراً - جاد الحق - شاب قرناها » .

٨ - علم الجنس : قد يطلق العلم على أفراد الجنس كله ، ويسمى ذلك بالعلم الجنسي ، مثل « أسامة » عالماً على الأمد ، و « أم عمر » عالماً على الضبع ، و « فرعون » عالماً على كل من ملك القبط . ومن ذلك الأعلام التي توضع للمعاني ، مثل « أم قشعم » عالماً على الموت ، و « كيسان » عالماً على الغدر ...

٩ - العلم بالغلبة : قد يكثر استعمال الاسم أو الصفة لشخص أو شيء ، حتى يصير الاسم أو الصفة عالماً عليه ، ويسمى ذلك بالعلم بالغلبة ، ومنه : « المدينة » ليثرب ، و « ابن عباس » لعبد الله بن عباس ، و « الألفية » لمنظومة ابن مالك في النحو ، و « الكتاب » للقرآن ...

٥ - الضمير

الضمير : هو ما يكتفى به عن متكلم أو مخاطب أو غائب ، مثل :
أنا ، أنت ، هو . وفائدته أنه يحل محل الاسم الظاهر فيغني عن ذكره
واعادته . ولما كانت الاسماء الظاهرة تقع مواقع مختلفة في الكلام ، تنوعت
الضمائر التي تنوب عنها تبعاً لذلك . وفي الجدول الآتي بيان بأنواعها المختلفة :
جدول الضمائر في العربية

الشخص	منفصل الرفع	منفصل للنصب	متصل بالماضي للرفع	متصل بالمضارع للرفع	متصل للنصب
متكلم وحده	أنا	إياي	نَظَرْتُ (ت)	أَنظُرُ (×) (٢)	بهرَ (في) (٤)
متكلم معه غيره	نحن	إيانا	نَظَرْنَا (نا)	نَنظُرُ (×)	بهرَ (نا)
مخاطب مفرد مذكر	انتَ	إياكَ	نَظَرْتَ (ت)	تَنظُرُ (×)	بهرَ (كَ)
» » مؤنث	أنتِ	إياكِ	نَظَرْتِ (تِ)	تَنظُرِ (ين) (٣)	بهرَ (كِ)
» مثنى —	أنتم	إياكما	نَظَرْتُمَا (تما)	تَنظُرَانِ (انِ)	بهرَ (كما)
» جمع مذكر	انتم	إياكم	نَظَرْتُمْ (تم)	تَنظُرُونَ (ون)	بهرَ (كم)
» » مؤنث	أننَّ	إياكنَّ	نَظَرْنَ (تنَّ)	تَنظُرْنَ (نَ)	بهرَ (كنَّ)
غائب مفرد مذكر	هو	إياه	نَظَرَ (؟) (١)	يَنظُرُ (؟)	بهرَ (هَ)
» » مؤنث	هي	إياها	نَظَرَتْ (؟)	تَنظُرُ (؟)	بهرَ (ها)
» مثنى —	هما	إياهما	نَظَرَا (ا)	يَنظُرَانِ (انِ)	بهرَ (هما)
» جمع مذكر	هم	إياهم	نَظَرُوا (وا)	يَنظُرُونَ (ون)	بهرَ (هم)
» » مؤنث	هن	إياهنَّ	نَظَرْنَ (نَ)	يَنظُرْنَ (نَ)	بهرَ (هنَّ)

- (١) هذه العلامة اشارة الى ان الضمير مستتر جوازاً .
- (٢) هذه العلامة اشارة الى ان الضمير مستتر وجوباً .
- (٣) هذه النون هي علامة الرفع في الافعال الخمسة ، وليست من الضمير .
- (٤) النون هنا هي نون الوقاية ، وليست من الضمير . وسيأتي بيان احكامها في القسم الرابع .

ملاحظات :

- ١ - لم نخصص حقلاً لضائر الجر المنفعلة لعدم وجود هذا النوع في العربية .
- ٢ - لم نخصص حقلاً لضائر الجر المتصلة لأنها مثل ضمائر النسب المتصلة .
- ٣ - لم نخصص حقلاً لضائر الرفع المتصلة بالأمر لأنها مثل المتصلة بالمضارع .
- ٤ - هناك رأيان في قضية الضائر التي تشترك فيما بينها ببعض الحروف : فمنهم من يرى أن الحروف المشتركة فقط هي الضمير ، وأن ما عداها هو علامات ووسائل للتنويع ، فالتاء فقط في سلسلة (ت - ت - تما - تم - تن) هي الضمير ، وكذا الكاف في سلسلة (ك - ك - كما - كم - كن) وكذا « أن » في سلسلة (أنت - أنت - أنتما - أنتم - أنن) وكذا « إيا » في سلسلة (إياي - إيانا ...) . ومنهم من يرى أن الضمير هو الحروف كلها مجتمعة .
- ٥ - الضائر التي ذكرت للجمع المذكور خاصة بالذكور العقلاء ، فلا تستعمل لغيرهم .
- ٦ - الهاء من سلسلة (ه - ها - هم - هن) مضمومة دائماً ، إلا إذا سبقت بكسرة أو ياء ساكنة ، فتكسر ، مثل : « في كتابيه - عليه - من بعدهما ... » .
- ٧ - يجوز في ياء التكلم السكون والفتح ، مثل : « كتابي - كتابي » . فإن اتصلت بما آخره الف أو ياء ساكنة ، فتحت رفعاً

لالتقاء الساكنين ، مثل : « عصاي » .

٨ - يجوز تسكين الهاء في « هو - هي » بعد الواو والفاء ،
مثل « فهو - فهي » .

٩ - لا يستعمل الضمير المنفصل إلا عند تعذر استعمال المتصل ،
ويكون ذلك فيلر يأتي :

أ - إذا تقدم : نحو « إياك نعبد » . والأصل : « نعبدك » .

ب - إذا ابتدئ به : نحو « أنت كريم » .

ج - إذا وقع خبراً : نحو « الكريم أنت » .

د - إذا حصر بالا : نحو « ما جاء إلا أنت » .

هـ - إذا حذف عامله : نحو « إذا أنت أكرمت الكريم » ، والأصل :
« إذا أكرمت أكرمت » .

و - إذا كان مفعولاً لمصدر ، وأريد إضافة المصدر الى فاعله لا
الى الضمير : نحو « يسرني إكرام الأستاذ إياك » . ولولا هذه الإضافة الى
الفاعل لأمكن الاتصال ، كأن يقال : « يسرني أن الأستاذ قام على إكرامك » .

١٠ - يجوز استعمال المتصل والمنفصل في محلين :

أ - ان يكون خبراً للفعل الناقص : نحو « المجتهد كنته ، أو كنت
إياه » .

ب - ان يكون مع ضمير آخر مفعولين لفعل يتعدى الى اثنين :
نحو « الكتاب أعطيتكه ، أو : أعطيتك إياه » .

١١ - اذا اجتمعت عدة ضمائر متصلة في الكلمة الواحدة ، فأولاهما بالتقديم ضمير المتكلم ، ثم يليه المخاطب ، ثم الغائب ، مثل : الكتاب أعطيتك .

١٢ - اذا اتحدت رتبة ضميرين في الكلمة وجب فصل ثانيهما ، مثل : « الكتاب أعطيته إياه » . ولا يقال : « أعطيته » .

١٣ - لا يجوز اتصال ضميرين لشخص واحد في كلمة واحدة ، فلا يقال : « أضمتكم » ، بل يوصل الثاني منها بكلمة « النفس » ، فيقال : « أضعت أنفسكم » . إلا مع المتكلم وحده ، وفي افعال القلوب فقط ، مثل « ظفنتني مصيباً » . وقل مع غيره ، كقوله تعالى : « أن رآه استغنى » اي : ان رأى نفسه استغنى .

١٤ - استتار الضمير يعني عدم جواز بروزه مطلقاً فاما قولنا : مستتر جوازاً ، فلا يعني جواز ظهوره هو ، بل يعني جواز ان يحل الاسم الظاهر محله ، مثل : « زيد ذهب (؟) » ذهب (زيد) . أما المستتر وجوباً ، فلا يحل محله شيء ، لا الضمير البارز ، ولا الاسم الظاهر ، مثل : « إذهب (X) » . فان وجد في مثل هذه المواضع ضمير بارز مثل : « إذهب أنت وأخوك » ، فليس هو الفاعل لفعل « اذهب » ، بل هو توكيد للضمير المستتر .

ويستتر الضمير وجوباً في الحال المبينة في الجدول . ويضاف إليها : ان يكون في اسم فعل مسند الى متكلم أو مخاطب ، مثل « أف - صه » ، وان يكون في فعل التعجب « ما افعل » ، مثل « ما أجمل الربيع » ، وفي افعال الاستثناء ، نحو « جاء القوم ما خلا زيداً » ، وفي المصدر النائب عن فعله ، نحو « سيراً إلى الإمام » .

١٥ - لا بد لضمير الغيبة من شيء يرجع إليه : فلما ان يرجع الى ظاهر متقدم عليه ، مثل : جاء زيد فسألت عليه ، واما ان يرجع الى ظاهر متأخر عنه لفظاً ، متقدم عليه رتبة ، مثل : ضرب غلامه زيد ، فزيد فاعل ورتبته قبل الهاء ، واما ان يعود الى مذكور قبله معنى لا لفظاً ، مثل : اجتهد يكن خيراً لك ، فالضمير المستتر في « يكن » يعود على الاجتهاد المفهوم من « اجتهد » ، والتقدير : يكن الاجتهاد خيراً لك . وإما ان يعود الى غير مذكور ، لا لفظاً ولا معنى ، ولكن السياق يوحي به ، كقوله تعالى : « واستوت على الجودي » ، فالضمير في « استوت » يعود الى سفينة نوح المعلومة من السياق .

١٦ - هناك ما يسمى بضمير الفصل . وهو حرف له شكل الضمير ، يتوسط بين المبتدأ والخبر ، أو بين ما أصلها المبتدأ والخبر . وله فائدتان : الأولى تأكيد الكلام وتقويته ، والثانية منع التباس الخبرية بالتبعية ، وذلك مثل : « هذا هو الكتاب - زيد هو الناجح » ، فلولا ضمير الفصل ههنا ، لظن السامع « الكتاب » بدلاً من « هذا » ، ولظن « الناجح » صفة لزيد ، ولا تنتظر عبثاً الخبر الذي يريده .

١٧ - هناك ما يسمى بضمير الشأن ، أو ضمير الحكاية ، وهو ضمير لا يعود على شخص أو شيء مذكور في الكلام ، وإنما يعني « فكرة الحكاية أو الشأن » ، أو « فكرة الواقع » كما نقول في التعبير الماصر ، وذلك نحو « إنه لا ينفع الكذب » . فهذا الكلام معناه : إن الشأن لا ينفع الكذب . ومنه قول الشاعر :

هي الأمور كما شاهدتها دُولُ من سره زَمَنُ ساءته أزمانُ

أي :

الواقع : الأمور دُولُ ...

٦ - اسم الإشارة

هو اسم يدل على معين مصحوباً لفظه بإشارة حسية باليد ونحوها ،
إن كان المشار إليه ذاتاً حاضرةً ، مثل : خذ هذا الكتاب ، أو بإشارة
معنوية إن كان المشار إليه معنىً ، أو ذاتاً غير حاضرة ، مثل : سر
هذه السيرة .

واسماء الإشارة هي :

- ١ - ذا - هذا - ذاك - ذلك - : يستعمل المفرد المذكر .
- ٢ - ذِهْ - ذِهْ - تِهْ - تِهْ - هِذِهْ - هِذِهْ - هَاتِهْ -
هَاتِهْ - تيك - تلك : يستعمل المفرد المؤنث .
- ٣ - ذانٍ - ذَيْنِ - ذانٍ - ذَيْنِ - هذَانِ - هذَيْنِ -
هذَانِ - هذَيْنِ - ذانك : يستعمل للمثنى المذكر .
- ٤ - ثَانٍ - تَيْنِ - ثَانٍ - تَيْنِ - هَاتَانِ - هَاتَيْنِ -
هَاتَيْنِ - تانك : يستعمل للمثنى المؤنث .
- ٥ - أولاء - أولى - هؤلاء - هؤلاء - أولئك : يستعمل للجمع
مذكراً كان أو مؤنثاً ، عاقلاً أو غير عاقل .
- ٦ - هنا - ههنا - هناك - هنالك : يستعمل للمكان خاصة .
- ٧ - سَمَّ - : يستعمل للمكان البعيد خاصة .

ملاحظات :

١ - ذكرنا اعلاه كل الاشكال المحتملة لكل اسم اشارة .

٢ - (ذان وتان) يستعملان في حالة الرفع ، على حين يستعمل (ذين وتين) في حالي النصب والجر . وهناك لغة تستعمل (ذان وتان) في جميع الحالات ، ومنها قراءة : « إن هذان لساحران » .

٣ - (ها) المتصلة باسماء الاشارة ليست من الاسم . إنما هي حرف للتنبيه .

٤ - اللام المتصلة ببعض الاسماء ليست منها ، بل هي حرف للبعد ، يشير الي أن المشار اليه بعيد . وهي كما رأيت ، لا تلحق اسم الاشارة إلا ومعه الكاف ، ومجرداً من (ها) .

٥ - الكاف اللاحقة لاسماء الاشارة تسمى كاف الخطاب . وهي حرف لا ضمير ، ولكنه يقبل التنوعات كلها التي يقبلها ضمير الخطاب ، وهذه التنوعات تناسب المخاطب ، وليس المشار اليه ، تقول : ذاك كتابك يا زيد ، ذاك كتابك يا هند ، ذاك كتابك يا زيدان ، ذاك كتابكم يا رجال ، ذاك كتابكن يا نساء . ومن العرب من يلزمها الافراد والفتح .

٦ - يجوز أن يفصل بين (ها) التنبيهية واسم الاشارة بضمير المشار اليه ، فنقول ، ها أنا ذا ، بدلاً من : هذا أنا . وهانحن أولاء ، بدلاً من : هؤلاء نحن . ويكثر الفصل بكاف التشبيه ، فيقال : هكذا ، بدلاً من : كهذا .

٧ - الاسم الموصول

هو ما يدل على معين بواسطة جملة تذكر بعده تسمى « صلة الموصول » ، مثل : جاء الذي فاز بالجائزة .

والاسماء الموصولة هي :

١ - الذي - اللذ - اللذ - المذي : ويستعمل للفرد المذكر عاقلاً كان أو غير عاقل .

٢ - التي - الات - الات - التي : ويستعمل للفرد المؤنث عاقلاً كان أو غير عاقل .

٣ - اللذان - اللذين - اللذان - اللذين : ويستعمل للمثنى المذكر عاقلاً كان أو غير عاقل .

٤ - اللتان - اللتين - اللتان - اللتين : ويستعمل للمثنى المؤنث عاقلاً كان أو غير عاقل .

٥ - الذين - اللذين : ويستعمل لجمع الذكور العقلاء خاصة .

٦ - اللاتي - اللاتي - اللاتي - اللاتي : يستعمل لجمع المؤنث .

٧ - الألى : ويستعمل لجمع مطلقاً .

٨ - الاء : ويساوي (الذي) في الاستعمال .

٩ - اللاؤون - اللاتين : وهو جمع (اللاء) .

١٠ - مَن : موصول مشترك بين المفرد والمثنى والجمع والمؤنث والمذكر ، واستعماله مقصور على العقلاء .

١١ - ما : موصول مشترك أيضاً . واستعماله مقصور على غير العاقل .

١٢ - ذا : موصول مشترك أيضاً . ويشترط لاستعماله موصولاً أن يكون بعد (ما و من) الاستفهاميتين ، وأن لا يراد به الإشارة . مثال ما توفرت فيه الشروط : من ذا جاء ؟ أي : من الذي جاء ؟

١٣ - ماذا : موصول مشترك :

دعي ماذا علمت مأتقيه ولكن بالمغيب نبشني .

١٤ - أي : موصول مشترك أيضاً . وهو الوحيد المعرب بين الاسماء الموصولة . تقول : يفلح أي هو مجتهد ، رأيت أيأ هو مجتهد ، مررت بأي هو مجتهد . فإذا أضيف وحذف صدر صلتة جاز بناؤه على الضم . تقول : جاء أيهم أفضل ، رأيت أيهم أفضل ، مررت بأيهم أفضل .

١٥ - ذو : موصول مشترك خاص بلغة طيبي .

١٦ - آل : موصول مشترك أيضاً . ولا يكون كذلك إلا وبعدة مشتق

عامل . تقول : جاء الكاتب رسالة ، أي : جاء الذي يكتب رسالة ، وقد يأتي بعده المضارع صراحة ، مثل : جاء اليكتب رسالة .

ملاحظات :

١ - ذكرنا اعلاه كل اللغات المسموعة في الاسماء الموصولة .

٢ - (المذان واللتان) لحالة الرفع ، على حين أن (اللذين واللتين) لحالتي النصب والجذر .

٣ - (الذين) يستعمل لكل الحالات الاعرابية ، أما (الذون) فهو لحالة الرفع في لغة غير اللغة المشهورة . فتقول تلك اللغة : جاء الذون فازوا ، أما في حالي النصب والجر فتستعمل هذه اللغة (الذين) ، فتقول : رأيت الذين فازوا ، مررت بالذين فازوا .

٤ - يختلف الموصول المشترك مثل « من » عن الموصول الخاص مثل « الذي » ، بأن الأول لا يقع نعتاً ولا منعتاً بخلاف الثاني . تقول : جاء الرجل الذي فاز . ولا تقول : جاء الرجل من فاز .

٥ - إذا وقعت (ال) موصولةً ، فمنهم من يصر على بقاء الشخصية الحرفية لها ، ويجعل الاعراب لما بعدها ، ففي مثل « جاء الكاتب رسالةً » يكون فاعل المجي هو « كاتب » . ومنهم من يعدها اسماً ويمطيا الاعراب ، فيقول : (ال) فاعل لجاء ، و (كاتب) صلة لـ (ال) لا محل له من الاعراب ، وأما الضمة الظاهرة على (كاتب) فهي علامة رفع (ال) التي لم تستطع تحملها بسبب بنائها على السكون فألقتها على صلتها .

٦ - لأسباب بلاغية بحثة قد يستعمل (من) لغير العاقل ، كما يستعمل (ما) للعاقل .

صلة الموصول :

هي الجملة التي تذكر بعد الاسم الموصول دائماً فتم معناه ، مثل : جاء الذي فاز بالجائزة . ويشترط فيها أن تكون جملة خبرية لا إنشائية . ويجوز أن تحذف إذا بقي منها ظرف أو جار ومجرور بشعران بها ، مثل : خذ الذي في الصندوق . أي الذي هو موجود في الصندوق .

العائد على الموصول :

هو ضمير يقع في جملة الصلة ويعود على الموصول . ووظيفته ان يربط جملة الصلة بموصولها كما يربط ضمير المنعوت جملة النعت بمنعوتها . وقد يكون هذا الضمير بارزاً ، مثل الواو في قولك : جاء الذين فازوا ، وقد يكون مستتراً ، مثل : « جاء الذي فاز » ، فالعائد هو الضمير المستتر في « فاز » .

ويجوز حذف العائد إن لم يقع بحذفه التباس ، كقوله تعالى : « ذرني ومن خلقت وحيداً » اي : خلقتة .

٨ - اسم الاستفهام

هو اسم مبهم يستعمل به عن شيء . واسماء الاستفهام هي :

١ - من - منذا ؟ : ويستفهم بهما عن الشخص العاقل ، مثل :
من أنت ؟ ومنذا الذي جاء ؟ .

٢ - ما - ماذا ؟ : ويستفهم بهما عن غير العاقل ، وعن ماهية
العاقل أو صفة من صفاته ، مثل : ماذا معك ؟ وما أنت ؟ أي : ما
حقيقتك ؟ أو ما صفتك ؟ .

٣ - متى ؟ : ويستفهم بها عن الزمانين الماضي والمستقبل ، نحو :
متى أتيت ؟ ومتى تذهب ؟

٤ - أين ؟ : ويستفهم بها عن المكان ، نحو : أين زيد ؟

٥ - أيان ؟ : ويستفهم بها عن الزمان المستقبل فقط . واكثر
استعمالها في مقام التهويل والاستبعاد ، كقوله تعالى : « يسأل : أيان يوم
الدين ؟ » . كأنه يستبعد .

٦ - كيف ؟ : ويستفهم بها عن الحالة ، مثل : كيف أنت ؟

٧ - ألى ؟ : وتأتي بمعنى « كيف » في مثل : ألى تفعل هذا ؟
أي : كيف تفعله ؟ أو بمعنى « من اين » كما في قوله تعالى : « يا مريم
أنى لك هذا ؟ » أي : من اين لك هذا ؟

٨ - كم ؟ : ويستفهم بها عن العدد ، نحو : كم ديناراً معك ؟

٩ - أي ؟ : ويطلب بها تعيين الشيء ، نحو : أي رجل جاء ؟
وأية امرأة جاءت ؟ وهي الوحيدة المعربة من بين كل اسماء الاستفهام .

٩ - اسم الكناية

هو اسم مبهم يكنى به عن مبهم من عدد ، أو حديث ، أو فعل . وهي :

١ - كم : ويكنى بها عن العدد الكثير ، مثل : كم كتاب عندي !
أي : عندي عدد كثير من الكتب .

٢ - كائين - كائن : ويكنى بها عن العدد الكثير أيضاً ، مثل :
كأين من بلد زرت ! أي : زرت عدداً كثيراً من البلاد .

٣ - كذا : ويكنى بها عن العدد المبهم ، قليلاً كان أو كثيراً ، نحو :
عندي كذا كتاباً . أي : عندي عدد مجهول من الكتب .

٤ - كيت : ويكنى بها عن جملة القول ، نحو : « قلت كيت
وكيت » .

٥ - ذيت : ويكنى بها عن جملة الفعل ، نحو : « فعلت ذيت
وذيت » .

هذا ، ويدخل في أسماء الكناية « كم » الاستفهامية لأنها سؤال
عن عدد ، ثم « فلان وفلانة » لأنها كناية عن اعلام العقلاء ، تقول :
جاء فلان ، أو أبو فلان ، أو أم فلان ، مكنياً بذلك عن علم لا تريد
التعريض به .

١٠ - المصروف والمنكر

١ - المعروف ، أو المعرفة : هو اسم دل على معين ، مثل :
زيت ، حلب ، لبنان .

٢ - المنكر ، أو النكرة : هو اسم دل على غير معين ، مثل :
رجل ، مدينة ، قطر .

والمعارف سبعة أنواع : الضمير ، والعلم ، واسم الإشارة ، والاسم
الموصول ، والمقترب بـ « ال » مثل : الرجل ، والمضاف إلى معرفة ، مثل :
أخو زيد ، والمنادى المقصود بالنداء ، مثل : يا رجل .

فإنما الأنواع الأربعة الأولى فقد مضى الكلام عليها ، وأما المقترب
بـ « ال » فسيجري الكلام عليه في قسم الحروف ، وأما المضاف والمنادى
فسيجري الكلام عليها في القسم الثالث ، قسم التراكيب .

١١ - المتمكن والأمكن وغيرهما

ينقسم الاسم من حيث رسوخ قدمه في الاسمية وعدم ذلك إلى ثلاثة أقسام :

١ - المتمكن :

هو اسم كامل الاسمية : يقبل الحركات الاعرابية الثلاث : جاء زيدٌ رأيت زيداً ، مررت بزيدٍ . ويقبل علامات الاسم كلها ، فيعرف بـ (ال) : الرجل ، وينون : زيدٌ ، زيداً ، زيدٍ . ولهذه الاسباب اعتبر ارسخ الاسماء في الاسمية ، وسمي بالمتمكن الأمكن .

٢ - غير المتمكن :

هو اسم اشبه الحرف ففقد شيئاً من شخصيته الاسمية ، فهو لا يقبل الحركات كما تقبلها الاسماء المتمكنة ، فلا يقال : جاء منٌ فاز ، ولا مررت بمنٍ فاز . ولا يقبل « ال » فلا يقال : جاء المنٌ فاز ، ولا التنوين ، فلا يقال : منٌ ، مناً ، منٍ .

والاسماء غير المتمكنة هي الضمائر ، واسماء الاشارة ، والاسماء الموصولة واسماء الاستفهام ، واسماء الكنايات ، واسماء الشرط ، واسماء الافعال ، واسماء الاصوات ، وهي ، كما علمت ، مبنية جميعاً بسبب عدم تمكنها من الاسمية .

وشبّه الحرف الذي يفقد الاسم تمكنه من اسميته على أربعة أنواع :

١ - الشبّه الوضعي : كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد ، مثل التاء من « كتبت » ، أو على حرفين فقط ، مثل « نا » من « كتبنا » .

٢ - الشبه المعنوي : كأن يكون الاسم يدل على معنى يدل عليه حرف ، وذلك كأسماء الاستفهام التي تشترك مع (هل) في المعنى ، وأسماء الشرط التي تشترك مع (إن) في المعنى .

٣ - الشبه الافتقاري : كأن يكون الاسم مفتقراً دائماً الى ما يوصل به ليتم معناه ، وذلك كالأسماء الموصولة التي تشبه الحروف المصدرية في افتقارها الدائم إلى جملة بعدها تتمم معناها . مثل : جاء الذي فاز ، وأريد أن أفوز .

٤ - الشبه الاستعمالي : كأن يكون الاسم مؤثراً في غيره وغير قابل للتأثير فيه ، وذلك كأسماء الأفعال ، فهي تؤثر فيها بعدها ، فترفع الفاعل ، وتنصب المفعول ، مثل : « صه » ، وإليك الكتاب » ، ولا تقبل تأثير غيرها فيها ، فهي بذلك تشبه حروف الجر والحروف الناصبة والجازمة ، أو أن يكون الاسم عاطلاً تماماً ، فلا يؤثر ولا يتأثر ، وذلك كأسماء الأصوات « طق - عدس ... » ، فهي كحرفي الاستفهام وحروف التنبيه والتحضيض وغيرها من الحروف العواطل التي لا تعمل في غيرها ، ولا يعمل غيرها فيها .

٣ - التمكن غير الممكن :

وهو الاسم الذي منع من التنوين فقط من بين علامات الاسم . ويسمى الاسم المنوع من التنوين ، أو المنوع من الصرف ، أو المنوع من الاجراء .

والاسماء المنوعة من الصرف هي :

١ - كل علم لأنثى : مثل « سعاد - فاطمة - زينب » ، إلا الاعلام العربية الثلاثية الساكنة الوسط ، مثل « هند - دعد » ، فيجوز صرفها ومنعها . أما الاعجمية فتمنع رغم ذلك ، مثل « جور - حمص » .

ويدخل في هذا القسم اسماء البلاد والقبائل ، إلا ان اسماء القبائل تصرف اذا عنيت منها اسم جد القبيلة ، تقول : جاء بنو تميم ، بالثنوين .

٢ - كل علم لذكر منقول عن علم أو اسم موضوع في الأصل للأنثى : مثل : « سعاد - عقرب - عنكبوت » . إلا ان يكون على ثلاثة احرف فيصرف ، نحو « دعد - عنق » .

٣ - كل علم لذكر مؤنث اللفظ : مثل « طلحة - حنظلة » .

٤ - كل علم أعجمي زاد على ثلاثة أحرف : مثل « ابراهيم - اسحق » .

٥ - كل علم مزيد بألف ونون : مثل « عثمان - رضوان » .

٦ - كل علم مركب تركيباً مزجياً : مثل « معديكرب - حضرموت » .

٧ - كل علم وازن الفعل : بشرط ان يكون الوزن مما هو خاص بالافعال ، مثل « ضروب - يشكر - تغلب » ، أو كان شائع الاستعمال في الافعال أكثر من الأسماء ، مثل : « أحمد - أسعد » ، لأن وزن (أفعل) اشيع في الافعال منه في الاسماء . أما إن كان الوزن على درجة واحدة من الشيوخ في الاسماء والافعال فلا منع من الصرف ، مثل : « رَجَب - حَسَن . . . » .

٨ - كل علم على وزن فُعِلَ : وهي خمسة عشر : « عُمر - زُفر - رُحل - أُمِل - جُشم - جُمج - فُرح - دُلف - عُصم - جُحا - بُلغ - مُصر - هُبَل - هُدَل - قُم » . ويلحق بهذه الاعلام الاسماء التي يؤكد بها الجمع المؤنث ، وهي : « جُمع - كُتِع - بُصع - بُتِع » . كما يلحق بها أيضاً كلمة « أُخِر » .

٩ - كل علم زيدت فيه ألف للالحاق : مثل « ارطى - ذفري » .

١٠ - كل صفة على وزن « أفعل » الذي مؤنثه « فعلاء » : مثل « أحمر » .

١١ - كل صفة على وزن « فعلان » الذي مؤنثه « فعلى » : مثل « عطشان » .

١٢ - كل ألفاظ المدد التي على وزني « مَفْعَل وفُعَال » : مثل « مَوَّحد وأُحَاد ، وَمَمْنَى وَنَمَاء ، وَمُمَثِّل ومُثَلَّث . . . الخ .

١٣ كل اسم ختم بألف التانيث الممدودة او المقصورة : مثل « صحراء - عنراء - جبلى - ذكرى - دعوى - جرحى - قتلى ... الخ » . ويلحق بهذا القسم كلمة « أشياء » .

١٤ - كل اسم كان على وزن أقصى الجوع : سواء أدل على جمع ، مثل « منازل وعصافير » ، أم دل على مفرد ، مثل « سراويل وطباشير » .

١٥ - كلمة « سحر » : مراداً بها سحر يوم بعينه ، كما في قولك : « جئت يوم الجمعة سحر » . فإن لم ترد سحراً معيناً صسرفت فقلت : « جئت سحراً » .

١٢ - اسم الفعل

هو كلمة تدل على ما يدل عليه الفعل ، إلا أنها لا تقبل علامته ، ولا تصريفه ، فالفرق بين اسم الذات والمصدر واسم الفعل ، أن الأول يدل على ذات محسوسة ، والثاني يدل على حدث غير مقترن بالزمن ، أما الثالث فيدل على الحدث مقترناً بالزمن ، فكأنه فعل إلا أنه لا يقبل علامات الفعل ولا تصاريفه ، فيظل على صيغة واحدة لجميع الأشخاص ، فتقول : « صه » للواحد والاثنين والجميع ، مذكرين كانوا أو مؤنثين ، إلا ما اتصل منها بالكاف ، فتصرف الكاف وحدها بحسب المخاطب ، تقول : اليك عني يا زيد ، اليك عني يا هند ، اليكما عني ، اليكم عني ، اليكن عني .

ويقسم اسم الفعل الى ثلاثة أقسام :

١ - المرجل :

وهو ما وضع من أول أمره ليكون اسماً للفعل ، ومنه : « هيات = بعد ، أف = اتضجر ، آمين = استجب ، شتان = افترق ، وشكان = اسرع ، سراعان = أسرع ، آه = اتوجع ، وي = اتعجب ... الخ » وكل الاسماء التي من هذا القسم سماعية .

٢ - المنقول :

وهو ما استعمل في غير اسم الفعل ، ثم نقل اليه . والنقل إما

عن جار ومجرور ، مثل « اليك » ، وإما عن ظرف ، مثل « دونك » ،
وإما عن مصدر ، مثل « رويد » ، وإما عن حرف تنبيه ، مثل « ها » .
وأسماء هذا القسم سماعية أيضاً ، ومنها : « دونك الكتاب » = خذّه ،
اليك عني = ننح ، مكانك = أثبتت ، عليك نفسك = إزمها ، رويد
زيداً = أمهله ، ها الكتاب ، أو هاء الكتاب ، أو هاء الكتاب = خذّه .

٣ - المعروف :

وهو المصادر المستعملة نائبة عن أفعالها والمعدول بها عن أوزانها
الأصلية لها إلى وزن « فعال » ، مثل : « نزال » = إزل ، كتاب =
اكتب ، سماع = إسمع . وهذا القسم قياسي ، فيمكنك أن تصوغ
اسم فعل أمر من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف . وشذ صوغهم إياه من
مزيد الثلاثي في كلمتين : « دراك » من « أدرك » و « بدار » من « بادر » .

ولعلك لاحظت أن أسماء الأفعال المعدولة والمنقولة كلها بمعنى الأفعال
الأمريّة ، أما المرتجلة فتأتي بمعنى الفعل الماضي والمضارع والأمر .

١٣ - اسم الصوت

هو اسم وضع لزجر الحيوان أو ما لا يعقل من صفار الانسان ،
أو لحكاية صوت من الاصوات المسموعة . ومنه : « هلا : لزجر الفرس ،
عَدَسٌ : للبغل ، كَخْ : لزجر الطفل عن تناول شيء قذر ، غاق :
حكاية لصوت الغراب ، طق : لصوت الحجر ... الخ » .

١٤ - الجامد والمستق

١ - الجامد :

اسم لم يؤخذ من الفعل ، مثل : « ارض - دار - باب » .
وهو على نوعين : اسم ذات : وهو ما دل على ذات محسوسة ، مثل :
« رجل ، فرس » ، واسم معنى : وهو ما دل على معنى قائم في الذهن ،
مثل : « شجاعة ، ذكاء ، حيرٌص ... » . ومن هذا النوع الأخير
جميع مصادر الافعال الثلاثية غير الميمية .

٢ - المستق :

اسم أخذ من الفعل ، مثل : « عالم - مكتوب - ملعب » المأخوذة
من الافعال « علم - كتب - لعب » . والاسماء المشتقة من الفعل عشرة ،
هي : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، ومبالغة اسم الفاعل ،
واسم التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، والمصدر الميمي ، ومصدر
ما فوق الثلاثي ، واسم الآلة . وسيأتي الكلام عليها في أبواب لاحقة .

١٥ - المجرد والمزبد فيه

١ - المجرد :

ما كانت جميع حروفه أصلية . وهو إما ثلاثي ، مثل : بيت ، أو رباعي ، مثل : درهم ، أو خماسي ، مثل : سفرجل . وليس بعد ذلك شيء . أما ما وجد على حرفين ، مثل : اخ - اب - حم - فم - يد - دم ، فهي ثلاثية حذفت لاماتها . واصولها هي : اخو - أبو - حمو - فوه يدو - دمو .

٢ - المفرد فيه :

هو ما زيد فيه حرف أو أكثر . فمن زيادة الحرف : « كاتب - رحيم - ملعب ... » ، ومن زيادة الحرفين : « مكتوب - مصباح - معطير » ، ومن زيادة الثلاثة : « إنطلاق - إجتماع » ، ومن زيادة الاربعة : « استخراج - اعشيشاب » . وليس بعد ذلك شيء ، لأن غاية ما ينتهي اليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف .

هذا وزيادات الاسماء كثيرة جداً ، ولا ضابط لها كزيادات الافعال ، اللهم إلا ما كان منها من نوع المشتقات . وسيأتي الكلام عليها .

ابنية التلاوي للسمع

٣ - ابنية التلاوي المجرد

للإسم الثلاثي المجرد عشرة ابنية هي :

- ١ - فَعَّلَ : ويأتي منه الإسم : شَمَّسَ ، والصفة : صَعَّبَ .
- ٢ - فَعَّلَ : » » » : فَرَّسَ ، » : بَطَّلَ .
- ٣ - فَعَّلَ : » » » : كَتَبَ ، » : حَذَرَ .
- ٤ - فَعَّلَ : » » » : رَجَّلَ ، » : يَقْطُظُ (١) .
- ٥ - فَعَّلَ : » » » : عَيْدَلُ ، » : نَيْكَسُ (٢) .
- ٦ - فَعَّلَ : » » » : عَيْنَبَ ، » : رَوَى (٣) .
- ٧ - فَعَّلَ : » » » : إَيْدِلَ ، » : إَيْدَ (٤) .

(١) يقال : يقطظ ويقظ ، بضم الغاف وكسرها .

(٢) النكس : الرجل الضعيف الذي .

(٣) الماء الروي : الكثير الذي يروي .

(٤) الأبد : الاثنان التي تلد كل عام .

- ٨ - فَعْلَل : » » » : قَتَّل ، » : حَلَو .
 ٩ - فَعْلَل : » » » : صُرَد ، » : حُطِمَ (١) .
 ١٠ - فَعْلَل : » » » : عُنُق ، » : جُنُب .

٢ - ابنية الرباعي المجرد

للرباعي المجرد ستة ابنية ، وهي :

- ١ - فَعْلَل : وبأني منه الاسم : جَعْفَر ، والصفة : شَهْرَب (٢)
 ٢ - فَعْلَل : » » » : زَبْرَج ، » : خِرْمِس (٣)
 ٣ - فَعْلَل : » » » : بُرْثَن ، » : جُرْشَع (٤)
 ٤ - فَعْلَل : » » » : دَرْهَم ، » : هَيْمَلَع (٥)
 ٥ - فَعْلَل : » » » : جُخْدَب ، » : جُرْشَع (٦)
 ٦ - فَعْلَل : » » » : فِطْحَل ، » : سِبْطَطَر (٧)

- (١) الصرد : طائر . والحطم : الراعي الظلوم ، ومن يقسو على دابته في السير .
 (٢) الجعفر ، النهر الصغير . والشهرب : الشيخ الكبير .
 (٣) الزبرج : الزينة ، والخرمس : الليل المظلم .
 (٤) البرثن : من السباع والطير بمنزلة الاصبع من الانسان . والجرشع : العظيم من الجمال والحيل .
 (٥) الهبلع : الشره الكثير البلع .
 (٦) الجخدب : ذكر الجراد . والجرشع : يحوز فيه فتحة الشين وضمها .
 (٧) الفطحل : هو الزمان الذي كان قبل خلق الناس . والسبطر : الطويل الممتد .

٣ - ابنية الخماسي المجرد

للخماسي المجرد اربعة ابنية هي :

- ١ - فَعْلَلَل : ويأتي منه الاسم : سَفَرَجَل ، والصفة : شَمَرَدَل (١)
- ٢ - فُعْلَلِيل : » » » : خُرْعِيل ، : فُسْدَعْمِيل (٢)
- ٣ - فِعْلَلَل : » » » : زَشَجَفَر ، : جِرْدَحَل (٣)
- ٤ - فَعْلَلِيل : ولم يحىء منه إلا الصفة فقط : جَحْمَرَش (٤)

أما الاسماء المزيد فيها فقد سبق القول إن أبنتها كثيرة ولا ضابط لها (٥) .

(١) الشمردل : الطويل .

(٢) الخزعبل : الباطل . والفدعل : الضخم من الابل .

(٣) الزنجفر : معدن متأكسد يعمل منه الحبر الأحمر . والجردحل : الضخم

من الابل .

(٤) الجحمرش : المرأة العجوز .

(٥) لعل الفارسي قد لاحظ اننا لم نلجأ الى الادغام في الموازين . وغابتنا

من ذلك ان تبقى لليزان هيئته التي يجب ان تقابل هيئة الموزون .

المصائر

١ - مصدر التناهي المجرد

١ - أشهر أوزانه :

أوزان المصدر للثلاثي المجرد كثيرة . والبك أشهرها :

« فَعَّلَ = نصر ، فَرَّطَ = ضلَّ ، فُتِّلَ = فُتِّلَ ، فُتِّلَ =
رحمة ، فَعَّلَ = نَشُدَ ، فُكِّلَ = فُكِّلَ ، فُكِّلَ = دَعَوَى ،
فَعَّلَ = ذِكْرَى ، فَعَّلَ = بَشَرَى ، فَعَّلَ = لِيَّانَ ، فَعَّلَ =
جِرْمَان ، فَعَّلَ = غُفْرَان ، فَعَّلَ = خَفَقَان ، فَعَّلَ = طَلَبَ ،
فَعَّلَ = خَنْقَ ، فَعَّلَ = صِفَر ، فَعَّلَ = هُدَى ، فَعَّلَ =
غَلَبَ ، فَعَّلَ = سَرَقَ ، فَعَّلَ = ذَهَاب ، فَعَّلَ = إِيَاب ،
فَعَّلَ = سُمَّال ، فَعَّلَ = زَهَادَة ، فَعَّلَ = دِرَايَة ، فَعَّلَ =
بُنَايَة ، فَعَّلَ = كَرَاهِيَّة ، فَعَّلَ = دُخُول ، فَعَّلَ = قَبُول ،
فَعَّلَ = صَعُوبَة ، فَعَّلَ = صَهِيل ، فَعَّلَ = سُوْدَد ، فَعَّلَ =
جَبَرُوت ، فَعَّلَ = صِرُورَة ، فَعَّلَ = شَبِيَّة ، فَعَّلَ = تَهْلُكَة ،

مَفْعَل = مَدْخَل ، مَفْعِيل = مَرْجِع ، مَفْعَلَةٌ = مَسْمَعَةٌ ،
مَفْعِلَةٌ = مَحْمِلَةٌ ، فُعْلَنِيَّة = بُلْهَنِيَّة ، فاعولة = ضارورة ،
فُعْلَانَةٌ = غُلْبَانَةٌ ، فُعْلَانِي = غُلْبَانِي .

٢ - بعض الضوابط :

مصدر الثلاثي المجرد سماعي أبداً . ومع ذلك فله بعض الضوابط التي
يمكن الاسترشاد بها :

١ - فإن دل الفعل على امتناع ، فيغلب أن يكون مصدره على
« فِعَال » ، مثل « نِفَار - شِرَاد - رِجَاح - إِبَاق » .

٢ - وإن دل على حركة واضطراب ، كان المصدر على « فَعْلَان » ،
مثل « قَوْرَان - هَيَّجَان - مَوْرَان - غَلِيَان ... » .

٣ - وإن دل على صناعة أو شبهها ، كان المصدر على « فِعَالَة » ،
مثل « حَيَاكَة - خِيَاظَة - رِيحَارَة - إِمَارَة » . وأجازوا في بعض
المصادر فتح الفاء ، فقالوا : « رَكَالَة - وَزَارَة - وَلَايَة » .

٤ - وإن دل على داء ، كان المصدر على « فُعَال » ، مثل
« سُعَال - دَوَار - زُكَام - عُطَاس - صُدَاع » .

٥ - وإن دل على صوت ، كان المصدر على « فُعَال » ، أو على
« فَعِيل » ، أو على كليهما ، مثل « صُرَاخ - بُكَاء - عَوَاء - صِيل -
نِهَاق = نِهِيْق - نَبَاح = نَبِيْح » .

٦ - وإن دل على مرض ، وكان من باب « فَعِيل » ، كان مصدره

على « فَعَلَّ » ، مثل « وَرَمَ » ← « وَرَمَ » ، مَرَضَ ← مَرَّضَ ، وَجَعَ ← وَجَّعَ .

٧ - وان دل على لون ، كان المصدر على « فُعْلَة » ، مثل « شُهْبَة - كِبْدَرَة - حُمْرَة - صُفْرَة » .

٨ - وان دل على نهر ، كان المصدر على « فَعِيل » ، مثل « رَحِيل - ذَمِيل » .

فان لم يدل الفعل على معنى من المعاني المذكورة ، فالغالب أن ينضم للصواب الآتية :

١ - إذا كان الفعل الثلاثي متعدياً ، فالغالب في مصدره أن يكون على « فَعَلَّ » ، مثل : رمى رَمَيْاً - نصر نَصْرًا - قال قولًا - فهم فهِمًا

٢ - إذا كان مكسور العين لازماً ، فالغالب في مصدره أن يكون على « فَعَلَّ » ، مثل : « فَرَحَ فَرَحًا - جَوِيَ جَيَوتًى - حَزَنَ حَزَنًا ... » .

٣ - إذا كان مفتوح العين لازماً ، فالغالب في مصدره أن يكون على « فَعِيل » ، مثل : « دَخَلَ دَخُولًا - خَرَجَ خُرُوجًا - نَزَلَ نَزُولًا ... » .

٤ - إذا كان مضموم العين . فالغالب في مصدره أن يكون على « فُعْلَة » ، أو « فَعَالَة » ، مثل « سَهَّلَ سَهْلَةً - عَنَّفَبَ عَنَّفُوبَةً - فَصَّحَ فَصَاحَةً - ضَخَّمَ ضَخَّامَةً » .

٢ - مصدر ما فوق الثلاثي

هناك قاعدة عامة لصياغة مصدر ما فوق الثلاثي ، وهي : إذا أردت المصدر لفعل زاد على ثلاثة أحرف ، فزد ألفاً قبل ماضيه ، ثم اكسر كل متحرك قبلها ، ما عدا الحرف الذي اتصلت الألف به ، مثل : « أَكْرَمَ » ← « إِكْرَامٌ » ، كَذَّبَ ← كَيْذَابٌ ، قَاتَلَ ← قَيْتَالٌ ، دَخَرَجَ ← دِيْخِرَاجٌ ، إِنْكَسَرَ ← إِنْكَيْسَارٌ ... الخ .

ولكن يبدو أن هذه القاعدة لم تعتمد في بعض الابنية ، أو أنها اعتمدت ولكن في كلمات محدودة بدت وكأنها شاذة على الرغم من قياسيتها ، مثال ذلك فعل « تَمَلَّقَ » . فالقاعدة المذكورة تقضي أن يكون مصدره « تَمِيلَاقٌ » ، وقد سمع . ولكن اعتبر حالة فريدة من حالات تطبيق القاعدة على بناء « تَفَعَّلَ » .

لذا نرى من الضروري أن نذكر لكل بناء وزن مصدره ، أو الاوزان المقبولة لمصدره ، فإن جاءت هذه الاوزان على القاعدة العامة فيها ، وإلا ، فإنها على كل حال قياس مطرد في بنائها :

١ - أَمْعَلَ - إِمْعَالٌ : أدخل - إدخال .

« - إِمَالَةٌ : أَمَالٌ - إِمَالَةٌ . وهذا خاص بالأفعال الجوف ، فتحذف العين منها ، ويموض عنها بناء مربوطة في الآخر : « أَمَامٌ » ← إِمَامٌ ، إِمَامَةٌ ، أَمَالٌ ← إِمِيَالٌ ← إِمَالَةٌ . وقد تحذف هذه البناء عند الإضافة ، فيقال : « وإِمَامٌ الصلاة » .

٢ - فَعَّلَ - تَفَعَّلَ : عَلَّمَ - تَعَلَّمَ .

» - تَفَعَّلَ : رَبَّى - تَرَبَّيَ . وهذا خاص بممثل الآخر . وقد يشاركه فيه الصحيح : جَرَّبَ - تَجَرَّبَ . أما مهموز اللام فشرىك دائم : جَزَّأ - تَجَزَّأ . هذا ، وسمع لفعل مصدران آخران : فَعَّال ، وَتَفَعَّلَ . وأولها ينطبق على القاعدة العامة ، ولكنه مهجور في هذا الباب ، وما سمع منه قليل ، مثل : كِذَّاب ، كِلَام . واما الثاني فيفيد الكثير ، مثل : ذَكَرَ - تَذَكَرَ ، جَوَّلَ - تَجَوَّلَ . وما سمع من الوزنين يحفظ ولا يقاس عليه .

٣ - فَاعَلَ - مُفَاعَلَةٌ : قَاتَلَ - مُقَاتَلَةٌ .

» - فَعَّال : قَاتَلَ - قَاتَلَ . والأول أشهر وأكثر كما أنه يطرد في كل فعل أياً تكن طبيعة حروفه . بينما لا يصلح « فَعَّال » لما كانت فاؤه ياءً ، مثل : يَأْسَر ، يَأْمَن ، فَلَيْسَ لمثل هذين الفعلين إلا المفاعلة : مَيَّاسَرَة ، مَيَّامَنَة . هذا ، وقد سمع لفعل مصدر ثالث هو « فَعَّال » . وهو المصدر القياسي المنطبق على القاعدة العامة . ولكن يظهر أنه أميت ولم يبق منه إلا بقايا تحفظ ولا يقاس عليها ، مثل : قَاتَلَ .

٤ - فَعَّلَلَ - فَعَّلَلَةٌ : دَحَّرَجَ - دَحَّرَجَةٌ .

» - فَعَّلَلَ : زَلَّزَلَ - زَلَّزَل . منهم من يجعل هذا الوزن خاصاً بالمضاعف الرباعي ، ومنهم من يجعله قياسياً له ولغيره . ويحسن الانتباه إلى أنه الوزن المنطبق على القاعدة العامة . هذا ، وكل الملاحظات بالرباعي المجرد تعامل معاملته في مسألة مصادرها ، نحو : « جلبب - جلببية ، سيطر - سيطرة ، حوقل - حوقلة وحيقال » .

٥ - اِنْفَعَلَ - اِنْتَفَعَلَ : اِنْتَكَسَرَ - اِنْتَكَسَر .

٦ - اِنْتَفَعَلَ - اِنْتَفَعَلَ : اِنْتَسَبَ - اِنْتَسَب .

٧ - إِفْعَلَّ - إِفْعِلَال : إِحْمَرَّ - إِحْمِرَّار .

٨ - تَفَعَّل - تَفَعَّل : تَجَمَّع - تَجَمَّع .

» - تَفَعَّل : تَأَنَّى - تَأَنَّى (١) . وهذا خاص بالمثل

الآخر .

٩ - تَفَاعَلَ - تَفَاعَلَ : تَقَلَّسَمَ - تَقَلَّسَمَ .

» - تَفَاعَلَ : تَعَامَى - تَعَامَى (١) . وهذا خاص

بالمثل الآخر .

١٠ - تَفَعَّلَل - تَفَعَّلَل : تَدَحَّرَج - تَدَحَّرَج .

» - تَفَعَّلَل : تَسَلَّقَى - تَسَلَّقَى (١) . وهذا

خاص بما في آخره علة . هذا ، وكل الملحقات بـ « تَفَعَّلَل » داخلة معه في مصدره ، مثل : « تَسَيَّطَرَ - تَسَيَّطَرَ ، تَسَلَّقَى - تَسَلَّقَى ... وهكذا » .

١١ - إِسْتَفْعَلَ - إِسْتَفْعَلَ : إِسْتَخْرَجَ - إِسْتَخْرَجَ (٢) .

١٢ - إِفْعَوَّعَلَ - إِفْعَوَّعَلَ : إِخْشَوْشَنَ - إِخْشَوْشَنَ .

١٣ - إِفْعَوَّوَلَ - إِفْعَوَّوَلَ : إِجْلَوَّذَ - إِجْلَوَّذَ .

١٤ - إِفْعَالٌ - إِفْعَالٌ : إِحْمَارٌ - إِحْمَارٌ .

(١) لم نحذف الياء من « تأني » كما نقضي بذلك قواعد الاعلال . وقصدنا من ذلك المحافظة على هيئة الكلمة ، وبيان حرف العلة . وكان من الممكن اظهار الياء باضافة الالف واللام : « التأني » ولكننا فضلنا ألا نضيف للكلمة شيئاً .

(٢) يعامل الأجوف في الاستفعال معاملة الأجوف في الانفعال ، فنقول : استفعال - استقالة . والاصل : استقوال : حدثت العين وعوض عنها بقاء في الآخر . والوزن على هذا : « استقالة » .

- ١٥ - إقْمِنَلَل - إقْمِنَلَل : إْحْرَثَجَم - إْحْرَثَجَم .
 ١٦ - إقْمَلَل - إقْمَلَل : إقْشَعَرَّ - إقْشَعَرَّ .

ملاحظة :

كل فعل في آخره حرف علة ، يقلب آخره همزة بعد ألف المصدر ، مثل : « أهدى » أهداء ، ادعى » إدعاء ، استهدى » استهداء . . . الخ . وهذا تطبيق لقانون الاعلال القائل : تقلب كل من الالف والواو والياء همزة اذا تطرفت بعد ألف زائدة .

٣ - مصدر المرة

ويسمى مصدر العدد أيضاً . وهو اسم يدل على عدد مرات حدوث الفعل .

١ - يبنى من الثلاثي المجرد على وزن « فَعْلَةٌ » . مثل :
« ضَرَبَ » ← ضَرْبَةٌ ، دَخَلَ » ← دَخْلَةٌ ... وهكذا .

٢ - يبنى مما فوق الثلاثي بإضافة تاء مربوطة على نهاية مصدره التأكيدى (١) ، مثل : « استخرج » ← استخراجه ← استخرجه ،
اجتمع » ← اجتماع ← اجتماعه .. وهكذا .

٣ - فإذا كان المصدر التأكيدى نفسه مخطوماً بالتاء ، فلا سبيل إلى بناء مصدر المرة منه ، فإن أبيت إلا بيان العدد ، فاستعمل المصدر التأكيدى المخطوم بالتاء موصوفاً بما يدل على عدد مرات حدوثه ، مثل : ضاربته مضاربة واحدة ، أو مضاربتين ، أو ثلاث مضاربات ... وهكذا .

(١) المصدر التأكيدى هو ما دل على الحدث غير مقترن بالزمان من غير دلالة على عدد مرات وقوع الحدث أو على نوعه أو على هيئته . وما ذكرناه سابقاً من المصادر كله من النوع التوكيدي . وسمي توكيداً لأنه إذا ذكر في الكلام مع فعله لم يقصد منه إلا توكيد الفعل ، كقولك : مزقت الكتاب تمزيقاً .

٤ - المصدر النوعي

ويسمى مصدر الهيئة أيضاً . وهو المصدر الذي يدل - بالإضافة الى دلالاته على الحدث - على الهيئة التي وقع عليها الحدث، مثل: « جلسة الأمير ، ووقفَ الأسد ... الخ » .

١ - يصاغ من الثلاثي المجرد على وزن « فِعْلَةٌ » ، مثل : « جلس - جَلَسَ » ، أخذَ - أَخَذَ » إخذة ... وهكذا » .

٢ - فان كان الفعل على أكثر من ثلاثة أحرف فلا سبيل الى بناء المصدر النوعي منه . فان آيت إلا بيان النوع والهيئة ، فاستعمل المصدر التأكيدى نفسه مشفوعاً بصفة من الصفات ، مثل : « اكرمه إكراماً عظيماً ، أو : فلان حسّن الاكرام ... وهكذا » .

٥ - المصدر الميمي

هو اسم يدل على الحدث - كسائر المصادر - إلا أنه مبدوء بميم زائدة ، مثل « مَقْتَل = قَتَلَ ، مَضْرَع = صَرَعَ » .

١ - يصاغ من الثلاثي المجرد على وزن « مَفْعَل » ، مثل : « مَقْتَل ، مَضْرَع » من « قَتَلَ ، صَرَعَ » .

٢ - إذا كان الثلاثي المجرد مثلاً واوياً محذوف الواو في المضارع ، فإنه يصاغ منه على وزن « مَفْعِل » ، مثل : « وَرِث » ← « يَرِث » ← « مَوْرِث » ، وَعَدَ ← « يَعِد » ← « مَوْعِد » . فاما ان كانت واوه لا تحذف في المضارع ، فمصدره الميمي على « مَفْعَل » ، مثل : « وَجِل » ← « يَوْجِل » ← « مَوْجِل » . وكذا ان كان لفيماً مفروفاً ، مثل : « وَفَى » ← « يَوْفَى » ← « مَوْفَى » .

٣ - ويصاغ مما فوق الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر ، مثل : « اسْتَخْرَج » ← « يَسْتَخْرِج » ← « مُسْتَخْرَج » . وهي الطريقة نفسها التي يصاغ بها اسم المفعول .

٤ - وقد بنى المصدر الميمي من الثلاثي المجرد شذوذاً على أوزان : « مَفْعِل ، مَفْعِلَة ، مَفْعَلَة ، مَفْعِلَة » ، مثل : « مَيْسِر » ، مَرَجِع ، مَقْيِل ، مَجِيء ، مَبِيء ، مَزِيد ، مَسِير ، مَصِير ، مَضِيئة ، مَفْسدة ، مَوَكَّة ، مَعْرِفة ، مَعْصِيَة ، مَعْدرة ، مَعْدرة » . وأكثرها يجوز رده الى القياس .

(١) المحققون من العلماء يقولون : ان المصدر الميمي اسم جاء بمعنى المصدر ،

٦ - المصدر الصناعي

هو اسم يدل على المعنى لا على الذات - كشأن كل المصادر - إلا أنه مصنوع بإضافة ياء نسبة وتاء على آخر اسم من الاسماء :

١ - فقد تكون هذه الاضافة الى اسم جامد ، مثل : « انسان » - انسانية ، حيوان - حيوانية ، كيف - كيفية ... وهكذا .

٢ - أو قد تكون الاضافة الى صفة مشتقة ، مثل : « حر » - حرية ، أرجح - أرجحية ، فاعل - فاعلية .. وهكذا .

٣ - أو قد تكون هذه الاضافة الى المصدر التأكيدي ، مثل : « اشتراك » - اشتراكية ، شيوع - شيوعية ، تقدم - تقدمية .. وهكذا .

٤ - وقد تكون هذه الاضافة مصحوبة بتغيير طفيف في شكل ما تضاف اليه ، مثل : « عبد » - عبودية ، رجوع - رجعية .

٧ - اسم المصدر

هو اسم ساوى المصدر في الدلالة على الحدث ، ولم يساوه في اشتماله على جميع أحرف فعله ، بل خلت هيئته من بعض أحرف فعله لفظاً وتقديراً من غير عوض . وبيان ذلك أن المصدر يجب أن يشتمل على جميع أحرف فعله ، مثل : « تَقَاتَلْ ← تَقَاتُلْ » . ويجوز أن يحذف منه حرف على أساس أنه موجود في التقدير ، مثل : « قَاتِلْ ← قَتَلًا » . فألف الفعل غير موجودة في المصدر ، إلا أنها مقدرة الوجود ، وهي تظهر في بعض الحالات ، مثل : « قِتَالٌ » ، حيث ظهرت بشكل ياء بسبب انكسار ما قبلها ، كذلك يجوز أن يحذف من الفعل حرف في مصدره بشرط التعويض عنه بحرف آخر ، مثل : « وَعَدَ ← عِدَّةٌ » ، فصحيح أن المصدر يخلو من الواو الموجودة في الفعل ، إلا أنه عوض عنها بالياء المربوطة في آخره .

أما اسم المصدر فهو الذي سقط منه حرف من جروف فعله ، من غير تعويض ولا تقدير ، مثل : « تَوْضُأً ← وضوء ، تَكَلُّمٌ ← كلام ، أُنْبِتَ ← نبات » .

ووجود اسم مصدر لفعل من الأفعال لا يعني أنه ليس له مصدر حقيقي ، بل ان وجود اسم المصدر هو نوع من الترف الوضعي ، والمصدر الحقيقي موجود لكل فعل ، فالمصادر لتَكَلَّمْ ، وتَوْضُأً ، وأُنْبِتَ ، هي : تَكَلَّمْ ، تَوْضُؤٌ ، إنبات .

المشتق

١ - اسم الفاعل

هو اسم مشتق من الفعل المعلوم ليدل على من قام بالحدث ، على وجه الحدوث ، لا الثبوت ، مثل : « كاتب » من قولك : « أنا كاتب الرسالة » أي : أنا الذي كتب الرسالة وانتهى من كتابتها . أما ان دل الاسم على ثبوت الصفة في صاحبها ، فلا يدخل في اسم الفاعل ، بل يدخل فيما سنسميه الصفة المشبهة « وذلك كقولك : « فلان راجح العقل » .

١ - يشتق اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن « فاعِل » ، مثل : « كتب » ← « كاتب » ، قرأ ← « قارئ » ، قال ← « قائل » ، باع ← « بائع » ، رمى ← « رام » (١) ، غزا ← « غازي » (١) ... » .

٢ - ويشتق مما فوق الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع كسر ما قبل الآخر ، مثل : « يُدخِل » ← « مُدخِل » ، يقاتل ← « مُقاتِل » ، يستخرج ← « مُستخرج » ... » .

(١) انظر الحاشية رقم (١) في الصفحة ٢٣٧ .

٢ - اسم المفعول

هو اسم مشتق من الفعل المجهول ليدل على من وقع عليه الحدث ، على وجه حدوث ، لا الثبوت .

١ - يشتق من الثلاثي المجرد على وزن « مفعول » ، مثل :
« كُتِبَ » ← مكتوب ، عَلِمَ ← معلوم ، بَاعَ ← مَبِيع (١) ،
قِيلَ ← مَقُول (١) ، رُمِيَ ← مَرْمِي (١) ، غُرِيَ ← مَغْرُو (١) .

٢ - يشتق مما فوق الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة
مع فتح ما قبل الآخر ، مثل : « يُكْسَر » ← مُكْسَر ، يُقَاتَل ←
مُقَاتَل ، يُسْتَخْرَج ← مُسْتَخْرَج .

٣ - وقد ينوب عن (مفعول) في الدلالة على معناه أربعة
أوزان ، هي : د فَعِيل ، فِعْلٌ ، فَعَلَ ، فُعِّلَ ، مِثْلُ : « قَتِيل =
مقتول ، أُسِرَ = أسير ، ذُبِحَ = مذبح ، طُرِحَ = مطروح ؛
قَنَّصَ = مقنوص ، سَلَبَ = سلب ، كَلَّلَ = مكول ، مُضْغَعٌ =
مضوغ » . وكل ذلك سماعي يحفظ ولا يقاس عليه . كما أنه من المفيد أن
نذكر القاري أن الاسماء الآتية من هذه الاوزان ، ولهذه المعاني ، تستعمل
للمذكر والمؤنث على حد سواء .

(١) امل القاري لاحظ ان الكلمة لم تأت على الوزن المتوقع . وسبب
ذلك حدوث إعلا فيها . فان شاء القاري فليرجع الى قوانين الاعلال التي مر ذكرها
ليرى تفسير هذه الظاهرة ، وان شاء اتخذ من هذه الامثلة غاذج يقيس عليها كل ما
اشبهها في وضعها .

٣ - الصفة المشبهة باسم الفاعل

ولما سميت كذلك ، لأنها تشبه اسم الفاعل في أمور ، منها أنها تدل على متصف بالحدث كما يدل هو ، ومنها أنها قادرة على نصب المعرفة بعدها على التشبيه بالمفعول به ، تقول : هذا الرجل حسن الوجه ، فكأنها بهذا اسم فاعل يتعدى الى مفعول واحد ، مثل : هذا الرجل كاتب رسالة . غير أنها تختلف عن اسم الفاعل في أمور سنذكرها بعد .

والصفة المشبهة اسم يشتق من الفعل اللازم - أو المتعدي على قلة - يدل على متصف بالحدث انصافاً ثابتاً لا يزول ، مثل : « كريم - حسن - صالح - أحمر ... » .

١ - أوزانها :

حاول النحاة إيجاد ضوابط لاشتقاق الصفة المشبهة . لكن الشواذ التي شذت عن هذه الضوابط كثرت كثرة بالغة أفقدت الضوابط قيمتها التعليمية (١) . لذا نرى من الخير أن نقول :

١ - تشتق الصفة المشبهة من الثلاثي سماعاً على الاوزان الآتية :

فَعَل : شَبَّهَ - صَعَبَ - ضَخَّمَ ...

(١) انما يوضع الضابط ليسهل على المتعلم أمر التحصيل . فأما إن كانت الضابط يقتضي المتعلم حفظ سلسلة لانهاية لها من الشواذ فالخير تركه وعدم الأخذ به .

- فَعَّلَ : حُرٌّ - صَفَرٌ (١) - صُلِّبَ ...
 فَعَّلَ : نِكَسَ - صِفَر ...
 فَعَّلَ : حَسَنَ - بَطَلَ
 فَعَّلَ : حَذَرَ - عَجَّلَ ..
 فَعَّلَ : حَذَرَ - عَجَّلَ - شَكَّيس ..
 فَعَّلَ : جُنَّبَ ..
 فَعَّلَ : جَبَانَ - حَصَانَ - رَزَانَ ..
 فَعَّلَ : شَجَاعَ - صُرَّاح ..
 فَعَّلَ : طَهَّرَ - عَجَّوزَ - وَقُور ..
 فَعَّلَ : شَرِيفَ - كَرِيمَ - عَظِيمَ ..
 فَعَّلَ : أَحْمَرَ - أَعْوَرَ - أَكْجَلَ - أَعْمَى - أَمْرَجَ ..
 فَعَّلَ : عَطَشَانَ - هَيَّانَ - رِيثَانَ - شَبَعَانَ ..
 فَعَّلَ : صَيَّرَ - فَيَّصَلَ ..
 فَعَّلَ : طَيَّبَ - هَيَّيْنَ - سَيِّدَ - قَيِّمَ
 فاعِل : طَاهِرَ - فَاضِلَ - ظَاهِرَ .. (٢)
 مفعول : مَمْدُوحَ - مَحْمُودَ - مَيِّمُونَ (٣) ..

(١) الصفر : بثلاث الصاد، الخالي . يقال : رجل صفر اليدين . اي ليس في يديه شيء .

(٢) وزن (فاعل) هو لاسم الفاعل كما علمت . لكنه يكون للصفة المشبهة أيضاً اذا قصد من الوصف المشتق عليه الثبوت والدوام كما مثلنا .

(٣) وزن (مفعول) هو لاسم المفعول كما علمت . لكنه يكون للصفة المشبهة أيضاً اذا قصد من الوصف المشتق عليه الثبوت والدوام كما مثلنا .

هذا ، وكثير من الصفات المشبهة قد جاءت على أكثر من وزن واحد ، فقليل : طاهر ، وطهور ، وطهير ، كما قيسل : صُراح ، وصريح ، وصيفر ، وصَفَر ، وصَفَر ... الخ .

٢ - وتستحق الصفة المشبهة من غير الثلاثي الجرد على زني اسم الفاعل واسم المفعول ، وذلك إذا عني من المشتق معنى الثبوت والدوام ، مثل : معتدل القامة ، مستقيم الأطوار ، محمد ، مُبَجَّل ...

٢ - الفرق بينها وبين اسم الفاعل :

تختلف الصفة المشبهة عن اسم الفاعل من خمسة وجوه :

١ - تدل الصفة على صفة ثابتة ، مثل : زيد شجاع . ويدل اسم الفاعل على صفة زائلة ، مثل : جاء كاتب الرسالة ، أي الذي كتبها وانتهى .

٢ - الصفة المشبهة للعنى الدائم ، مثل : زيد شجاع . أي : هو شجاع في كل الاوقات . واسم الفاعل لأحد الازمنة الثلاثة ، كقوله تعالى : إني جاعل في الأرض خليفة . أي : سأجعل فيها خليفة .

٣ - الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من اللازم . وصياغتها من المتعدي سماعية ، مثل : رحيم - وعليم . من رحم ، وعليم . أما اسم الفاعل فيصاغ قياساً من المتعدي واللازم .

٤ - أوزان الصفة المشبهة كثيرة لا ينطبق أغلبها على حركات وسكنات الفعل المضارع . أما اسم الفاعل فهو مطابق لمضارعه في الحركات والسكنات دائماً ، مثل : « قاتل - يقتل ، مدحرج - يدحرج ، مكرم -

يكرم (١) » .

هـ - الصفة المشبهة تجوز اضافتها الى فاعلها ، بل يستحسن فيها ذلك ، مثل : « طاهر الذيل ، حسن الخلق » والأصل : طاهر ذيله ، حسن خلقه . أما اسم الفاعل فلا يجوز فيه ذلك ، فلا يقال : د زيد مصيب السهم الهدف « اي : مصيب سهمه الهدف » .

(١) التوازن بين اسم الفاعل ومضارعه هو توازن عروضي لا صرفي ، فن جهة الوزن العروضي يكون « قاتل » و « يقتل » على زنة واحدة هي « فعلن » ، أما من جهة الوزن الصرفي فهما مختلفان زنة ، فوزن الأول « فاعل » ، ووزن الثاني « يفعل » .

٤ - مبالغة اسم الفاعل

مبالغة اسم الفاعل : الفاظ تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل مع مبالغة في المعنى . وتسمى صيغها صيغ المبالغة، وهي إحدى عشرة صيغة :

- فَعَّال : جَبَّار - عَزَّام - قَتَّال . .
- فُعَّال : كُبَّار . .
- فَعَّيِل : صَدِّيق - مَسْكِين . .
- فُعَّوِل : قُدَّوس . .
- فَعَّالَة : رَحَّالَة - فَهَّامَة - عَلَّامَة . .
- مِفْعَال : مِفْغَار - مِقْدَام - مِفْضَال . .
- مِفْعِيل : مَسْكِين - مَعْطِير . .
- فَعْمُول : أَكُول - شَرُّوب . .
- فَعَّيِل : عَلِيم - سَمِيع . .
- فَعَّيِل : حَذِير . .
- فَيَعْمُول : قَيَّوم - حَيَّسُوب . .

واوزانها كلها سماعية ، فيحفظ ماورد منها ، ولا يقاس عليه .

وصيغ المبالغة ترجع ، عند التحقيق ، الى معنى الصفة المشبهة ، لأن الاكثار من الفعل ، والمبالغة فيه ، يجعلانه كالصفة الراضخة في النفس.

٥ - اسم التفضيل

هو اسم يشتق من الفعل ليدل على أن شيئين اشتركا في صفة ،
وأن أحدهما زاد على الآخر فيها ، مثل : « زيدٌ أكرم من عمرو » .

وكل اسماء التفضيل على وزن واحد ، هو « أفعل » ، ماعدا
ثلاثة منها ، هي : « خيرٌ وشرٌ وحبٌ » ، فقد سقطت همزاتها لكثرة
الاستعمال ، والأصل فيها : « أخير ، أشرٌ ، أحبٌ » . ويجوز استعمالها
على الأصل ، فنقول : « هذا أخير لك من هذا = هذا خير لك من
هذا . وزيد أحبٌ إلي من عمرو = زيد حبٌ إلي من عمرو » .

١ - شروط صوغ :

إذا اردت صوغ اسم تفضيل من فعل ما ، وجب ان تتوفر في
هذا الفعل الشروط الآتية :

١ - ان يكون ثلاثياً . فلا يصاغ من « اكرم - دحرج -
استخرج ... الخ » .

٢ - ان يكون مثبتاً . فلا يصاغ من « ماكتب - لم يجبن ... » .

٣ - ان يكون متصرفاً . فلا يصاغ من « ليس - بش -

... ان يكون ثلاثياً . فلا يصاغ من « اكرم - دحرج - استخرج ... الخ » .

٥ - ان يكون معلوماً. فلا يصاغ من «ضرب - كسير .. الخ» .

٦ - ان يكون قابلاً للتفاوت . فلا يقال من « مات » : زيد أموت من عمرو ، لان كليهما لم يت إلا مودة واحدة ، ومن المتعذر ان يموت احدهما عدداً من المرات اكثر من الآخر . وكذا اذا نجح كلاهما في امتحان ، فلا يمكن ان يقال : زيد أنجح من عمرو ، لعدم امكانية التفاوت بينهما في عدد مرات النجاح .

٧ - ان لا تكون صفته المشبهة على وزن « أفعل » .. لئلا تلتبس الصفة المشبهة باسم التفضيل ، فلا يقال : زيد أعرج من عمرو . لأن (اعرج) هي الصفة المشبهة لفعل (عرج) .

فان اختلف الشرط الأول ، أو الثاني ، أو السابع أمكن صوغ اسم التفضيل بأن يؤتى بمصدر الفعل مسبقاً بكلمة « اشد » أو « اكثر » أو نحوها . فيقال : زيد اكثر استغراقاً من عمرو - زيد اكثر عرجاً من عمرو .

أما إن اختلف غير ذلك من الشروط فلا سهيل الى صوغ اسم التفضيل مطلقاً (١) .

٢ - مطابقة :

لما كان اسم التفضيل وصفاً ، كان المنتظر منه أن يسلك مع موصوفه

(١) وردت عن العرب اسماء تفضيل من افعال لم تتوفر فيها الشروط . مثل قولهم : « هو أزهى من ديك - أخضر منه - هو أسود من حلك الغراب - هو ابيض من اللبن - هو اعظام للدراهم واولاهم للمعروف » وهي من الانعكاس : « زهي - سود - ييض - أخضر - أعطى - أولى .

سلوك الصفات كلها مع موصوفاتها ، فيطابقه عدداً (مفرد - مثنى - جمع) ،
وجنساً (مذكر - مؤنث) . لكن له في الواقع سلوكاً خاصاً به ، اليك
بيانه :

١ - إذا كان اسم التفضيل نكرة ، امتنعت مطابقتها ، ولزم ، مع
كل الموصوفات ، صورة واحدة ، هي صورة المفرد المذكر . تقول : زيد
أكبر من عمرو - الولدان أكبر من البنين - الأولاد أكبر من البنات -
هند أكبر من فاطمة - البنات أكبر من الولدين - النساء أكبر من البنات

٢ - إذا عرّف اسم التفضيل بالآلف واللام ، وجبت المطابقة جنساً
وعدداً ، تقول : جاء الرجل الأفضل - جاء الرجلان الأفضلان - جاء
الرجال الأفضل - جاءت البنت الفضلى - جاءت البنات الفضليات -

٣ - إذا عرف اسم التفضيل بإضافته الى معرفة ، جازت المطابقة
وعدمها ، تقول : زيد وعمرو أفضل القوم = زيد وعمرو أفضل القوم ،
زيد وعمرو وخالد أفضل القوم = زيد وعمرو وخالد أفضل القوم .
الأهرام أكبر الصحف = الأهرام كبرى الصحف ، الأهرام والجمهورية
أكبر الصحف = الأهرام والجمهورية كبريا الصحف ، الأهرام والجمهورية
والأنوار أكبر الصحف = الأهرام والجمهورية والأنوار كبريات الصحف .

قد يرد (أفعل) التفضيل للوصف المحض العاري عن معنى
التفضيل ، كقوله تعالى : « ربكم أعلم بكم » أي : عالم بكم . إذ لا وجه
للتفضيل لعدم وجود الشريك في العلم . ومنه قوله تعالى : « وهو الذي
يبدأ الخلق ثم يعيده ، وهو أهون عليه » أي : وهو هيّن عليه . إذ
لا وجه للتفضيل ، لان الكل هيّن على الله ، فلا شيء أصعب ولا شيء أهون .

وخروج (أفعل) عن معنى التفضيل أمر سماعي ، فما ورد منه
يحفظ ولا يقاس عليه . وقد لوحظ أن كل ما ورد منه على هذه الشاكلة
كان ، إما مفرداً - أي غير مضاف - ، كقول الفرزدق :

إن الذي سَمَكَ السماءَ بني لنا . بيتاً دعائمه أعزُّ وأطولُ

وإما مضافاً الى المعرفة فقط ، وفي هذه الحالة الأخيرة ، كانت
المطابقة ملتزمة فيه ، كقولهم : « الناقص والأشج أعدلا بني مروان (١) »

(١) الناقص : هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان . سمي بذلك
لنقصه أرزاق الجند ، والأشج : هو عمر بن عبد العزيز . سمي بذلك لشجته أصابته
بضرب الدابة .

٦ - اسما الزمان والمكان

اسم الزمان : هو اسم مشتق من الفعل للدلالة على زمن حدوثه ،
مثل « جئت عند مغرب الشمس » أي : وقت غروبها .

اسم المكان : هو اسم مشتق من الفعل للدلالة على مكان حدوثه ،
مثل « اتجه نحو المغرب » أي : نحو مكان غروب الشمس .

١ - يشتقان على وزن « مَفْعَل » من كل ثلاثي معتل الآخر ،
مثل : « وفى » ← « مَوْفَى » ، شوى ← « مَشْوَى » ، رمى ← « مَرْمَى »
ومن كل صحيح مفتوح العين في المضارع ، أو مضمومها ، مثل :
« يلعب » ← « مَلْعَب » ، يدخل ← « مَدْخَل (١) » .

٢ - يشتقان على وزن « مَفْعِيل » من كل ثلاثي مثال واوي ،
مثل « ورد » ← « مَوْرِد » ، وصل ← « مَوْصِل » ، وعد ← « مَوْعِد » ،
وجل ← « مَوْجِل » ، ومن كل صحيح مكسور العين في المضارع ،
مثل : « يجلس » ← « مَجْلِس » ، يضرب ← « مَضْرِب » .

٣ - قد تدخل التاء على اسم المكان سماعاً ، مثل : « المقبرة -
المعبرة » . وقد تضم العين فيه شذوذاً، مثل « المقبرة - المشرفة - المشربة (٢) » .

(١) شذت ألفاظ فجاءت على «مفعل» بكسر العين، وهي : مطلع - مغرب -
مشرق - مسجد - منسك - مجزر - منبت - مرفق - مسكن . ويجوز فيها
الفتح ، على القياس . والأول أفصح .
(٢) المشرفة : موضع القعود في الشمس بالثناء . والمشربة : الغرفة التي كانوا
يجلسون فيها للشراب .

٤ - قد يبنى اسم المكان من الاسم الجامد ، لا من الفعل ، وذلك للدلالة على كثرة الشيء في المكان . ووزنه في هذه الحالة هو (مَفْعَلَة) مثل : « أسد ← مَأْ مَسْدَة ، سَبَّع ← مَسْبَعَة ، ذئب ← مَسْدَأْبَة ، قنّاء ← مَقْنَأَة ، حَيَّة ← مَحْيَاءَة ، أفعى ← مَفْعَأَة ، دُرّاج ← مَسْدَرَجَة » .

٥ - وبما فوق الثلاثي يشتق اسما الزمان والمكان على وزن اسم المفعول ، أي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر ، مثل : ينطلق ← مُنْطَلِق ، يستودع ← مُسْتَوْدَع ... وهكذا » .

٧ - اسم الآلة

آ - استنفاذ :

- ١ - هو اسم يؤخذ من الفعل الثلاثي المجرد المتعدي للدلالة على أداة الفعل ، مثل : مِبْرَد - منشار - مَكْنَسَة .
- ٢ - وقد يؤخذ من غير الثلاثي المجرد ، مثل : « مَثْرَر » من « إْتَشَرَر » ، و « مَحْرَاك » من « حَرَاك » .
- ٣ - وقد يؤخذ من اللازم ، مثل : « مَصْبَاح » من « صَبَّحَ الوجه » ، و « مِرْزَرَب » من « زرب الماء : إذا سال » .
- ٤ - وقد يؤخذ من الاسماء الجامدة ، مثل : « مَحْبَبَرَة » من « الجبر » .

ب - أوزان :

- ١ - قرر القدماء قياسية ثلاثة أوزان لاسم الآلة ، هي « مِفْعَلَة - مِفْعَلَة - مِفْعَلَة » مثل « مِبْرَد - مِلْعَقَة - مِفْطَاح » . واعتبروا كل ما اشتق من الفعل خارجاً عن هذه الأوزان شاذاً ، مثل : « مُنْخَل - مُكْحَلَة » .
- ٢ - قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسية وزن « فَعَالَة » في

اسماء الآلات ، مثل : « سيارَة - طيارَة - ديارَة - سماعَة - ثلاثَة -
غسالة ... الخ (١) » .

٣ - أما أسماء الآلة الجامدة ، أي التي لم تؤخذ من غيرها ،
فليس لأوزانها ضابط ، مثل « قدوم ، قلم ، مديّة ، سكين ، ناقور (٢) ... الخ .

(١) لم ادر لم لم يقرر القدماء قياسيّة «فعال» بكسر الفاء في اشتقاق اسم
الآلة رغم كثرة ما ورد منه في أسماء الآلات ، مثل : ركاب - حزام - كساء -
زمام - صمام - نطاق - خياط - عنان - لجسام - غطاء - رداء - لحاف - لثام -
قناع ... الخ .

(٢) الناقور : شيء كالقوق ينفتح فيه . هذا ، ووزن (فاعول) قياسي
في السريانية لاسماء الآلات ، مثل : ناقوس - ناطور - ساطور - فانوس ... ويظهر
أن بعض أسماء هذه الآلات دخل العربية من السريانية ، ولعلته أو عدم وضوح أصله
الاشتقاق لم يعد هذا الوزن قياسياً في العربية . (نظر في السريانية : راقب ، وهو
قريب من (نظر) العربية ، وسطر في السريانية مثل سطر وشر في العربية) .

تصريف الاسم

تصريف الاسم يعني التصرف فيه بالتثنية والجمع والتصغير والنسبة ونحوها ، ونحن ذاكرون ذلك فيما يأتي إن شاء الله .

١ - المثني

أ - تعريفه :

هو ما دل على مفردين اتفاقاً لفظاً ومعنى ، بزيادة ألف ونون ، أو ياء ونون ، على صورة مفردة ، مثل : « ولد + ولد = ولدان أو ولدان ، بنت + بنت = بنتان أو بنتان » .

وكل ما جاء على صورة المثني ، ولم يقبل الدخول في مثل المعادلة السابقة ، فهو من الملحق بالمثنى : يعامل معاملته في الاعراب ، ولا يعد من فصيلته الصرفية . وذلك مثل : « اثنان - اثنان - اثنتان - اثنتين - كلا - كلتا - حسنين ... الخ » .

ب - ما لا يقبل التثنية :

١ - المركب : مثل « سيويه » .

٢ - المثنى : مثل « ولدان »

٣ - الجمع : مثل « إبل ، غنم » . إلا إذا كان ذلك على تأويل الجماعتين أو الفرقين أو النوعين ، فيقال : « الأبلان والغنم ... » .

٤ - ما لا نظير له من لفظه ومعناه : مثل « شمس » . فان قيل « الشمسان » أو « القمران » معنياً بذلك الشمس والقمر فهذا من باب التغليب ، وليس من المثنى الحقيقي .

ج - الجمع مكان المثنى :

قد تجعل العرب الجمع مكان المثنى ، وذلك إذا كان هناك شيءان تابعان لشيئين ، مثل : « إرفعا رؤوسكما » بدلاً من : « إرفعا رأسكما » .

د - تثنية الصحيح والمنقوص :

يثنى الصحيح « رجل » ، وشبهه « ظبي - دلو » ، والمنقوص « القاضي » ، بإضافة علامة التثنية من غير تغيير في صورة المفرد : « رجلان - ظبيان - دلوان - قاضيان » .

هـ - تثنية المقصور :

١ - إذا كانت ألف المقصور ثالثة أصلها الواو ، قلبت في التثنية واواً ، مثل : « عصا ← عصوان » .

٢ - إذا كانت الف المقصور ثالثة أصلها الياء ، قلبت في التثنية ياءً ، مثل : « هدى ← هديان » .

٣ - إذا كانت الفه رابعة فما فوق ، قلبت ياءً مطلقاً ،
مثل ، « جلى ← جليان ، ذفرى ← ذفريان ، مصطفى ←
مصطفيان ... الخ » .

و - تَنْبِيْهُ الْمَحْمُود :

١ - إذا كانت همزته أصلية ، بقيت على حالها : « قراء ←
قراءان » .

٢ - إذا كانت همزته مزيدة للتأنيث ، قلبت واواً : « حسناء ←
حسنان » . إلا إذا كان قبل الف تأنيثه واو ، فيجوز بقاء الهمزة كيلا
تجتمع واوان ، فيقال : « عشواء ← عشوان وعشواوان » .

٣ - وان كانت بدلاً من واو أو ياء ، أو كانت لللاحق ، جاز فيها
الوجهان : « كساء ← كساوان = كساءان ، بناء ← بناوان = بناءان ،
حرباء ← حرباوان = حرباءان » .

ز - تَنْبِيْهُ الْمَحْذُوفِ الْوَحْد :

١ - إن كان محذوفه يرد في الإضافة ، يرد أيضاً في التثنية :
« أب ← أبو زيد ← أبوان ، أخ ← أخو زيد ← أخوان » .

٢ - إن كان محذوفه لا يرد اليه في الإضافة ، لم يرد إليه في
التثنية : « يد ← يد زيد ← يدان ، دم ← دم زيد ← دمان » .

٢ - جمع المذكر السالم

أ - تعريفه وشروطه :

هو اسم دل على ثلاثة فأكثر من الذكور العقلاء ، بزيادة واو ونون ، أو ياء ونون على صورة مفردة . مثل : « زيدون - كاتبون » .

ولا يجمع هذا الجمع إلا كل علم أو صفة لمذكر عاقل ، بشرط خلوه من التاء ، وصلاحيته لها ، ثم خلوه من التركيب ، ثم أن لا يكون على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) ، ولا وزن (فعلات) الذي مؤنثه (فعلى) .

وكل ما جاء على صورة هذا الجمع ، ولم تتوفر فيه شروطه ، فهو ملحق به ، يعامل معاملته في الاعراب ، ولا يعد من فصيلته الصرفية ، مثل : « عابدين (١) ، سنون ، بنون ، أرضون ، مئون ... الخ » .

ب - جمع الصحيح وشبهه :

يجمع الصحيح وشبهه بإضافة علامة الجمع من غير تغيير في صورة المفرد . مثل : « زيد ← زيدون ، كاتب ← كاتبون ، ظي ←

ج - جمع الممدود :

حكم همزة الممدود في الجمع المذكر السالم كحكما في المثنى : تبقى على حالها ان كانت أصلية : « قراء ← قراءون » ، ويجوز قلبها واواً وابقاؤها ان كانت منقلبة عن واو أو ياء : « عداء ← عداوون = عداؤون ، بناء ← بناوون = بناؤون (١) » .

د - جمع المقصور :

تُحذف الف المقصور وتبقى الفتحة قبلها دليلاً عليها ، مثل : « مصطفى ← مصطفىون ومُصطفىين ، أعلى ← أعلاؤون وأعلىين... الخ » .

هـ - جمع المنقوص :

تُحذف ياء المنقوص ويضم ما قبلها إن كان الجمع بالواو ، ويكسر إن كان الجمع بالياء ، مثل : « القاضي ← القاضون والقاضين » .

(١) في اللغة العربية جمع الممدود في الجمع المذكر السالم كحكما في المثنى : تبقى على حالها ان كانت أصلية : « قراء ← قراءون » ، ويجوز قلبها واواً وابقاؤها ان كانت منقلبة عن واو أو ياء : « عداء ← عداوون = عداؤون ، بناء ← بناوون = بناؤون (١) » .

٣ - جمع المؤنث السالم

وهو ما جمع بألف وتاء زائدتين ، مثل « هندات - كاتبات » .

آ - ويطرد هذا الجمع في عشرة أسياء :

- ١ - علم المؤنث : مثل : دعد - هند - زينب ... الخ .
- ٢ - ما ختم بتاء التأنيث : مثل : شجرة - مدرسة - نافذة^(١).. الخ .
- ٣ - صفة المؤنث مقرونة بالتاء أو دالة على تفضيل : مثل : مرضعة
← مرضعات ، كبرى ← كبريات .
- ٤ - صفة المذكر غير العاقل : مثل : جبل شاقق ← جبال
شاهقات .
- ٥ - المصدر المجاوز ثلاثة أحرف غير المؤكد لفعله : مثل : اصلاح
← اصلاحات ، تدريب ← تدريبات .
- ٦ - المصغر المذكر غير عاقل : مثل : دُرَيْهيم ← دُرَيْهيمات .
- ٧ - ما ختم بألف التأنيث الممدودة من الاسماء لا الصفات : مثل :
صحراء ← صحراوات . .
- ٨ - ما ختم بألف التأنيث المقصورة ، ولم يكن مذكوره على وزن

(١) وشذ عن ذلك : « امرأة - شاة - أمة - أمة - شفة -
ملة » فجموعها مكسرة ، وهي : « نساء - شياء - إماء - أمم - شفاه - ملل » .

« فعلان » : مثل : ذكرى ← ذكريات .

٩ - الاسم لغير العاقل ، المصدرُ بان أو ذي : مثل : ابن آوى ← بنات آوى ، ذو القعدة ← ذوات القعدة .

١٠ - كل اسم اعجمي لم يعرف له جمع آخر : مثل : تلفزيون ← تلفزيونات .

وقد جمع بالالف والتاء كلمات كثيرة لا تدخل في الزمر التي ذكرناها ، مثل : السموات والاصطبلات ، والأسمات ، والأسمات ، والحمامات . وكل ذلك سماعي .

ب - الملحق بجمع المؤنث السالم :

يلحق به في اعرابه شيثان : الأول : كلمة (أولات) بمعنى صاحبات ، والثاني : كل علم على صورة الجمع المؤنث السالم ، مثل : عرفات ، أذرع .

ج - جمع المختوم بالتاء :

تُحذف تاءه وجوباً ، مثل : معلة ← معلمات .

د - جمع الممدود :

تعامل همزته معاملتها في المثنى . فان كانت مزيدة للتأنيث قلبت واواً ، مثل : صحراء ← صحروات ، وان كانت منقلبة عن واو أو ياء ، جاز ابقاؤها ، وجاز قلبها واواً ، مثل : سماء ← سماءات وسماءات .

هـ - جمع المقصور :

تعامل ألفه معاملتها في المثنى ، فتقلب واواً ان كانت واوية ثالثة ،

مثل : رجا ← رجوات ، وتنقلب ياء ان كانت يائية ثالثة ، او كانت رابعة فما فوق ، مثل : هدى ← هديات ، مستشفى ← مستشفيات .

ونطبق هذه المعاملة أيضاً على الألف التي تليها التاء المربوطة ، مثل : صلاة ← صلوات ، فتاة ← فتيات . فان كان قلب الالف الى ياء سيؤدي إلى اجتماع ياءين ، قلبت الى واو ، ولو كانت يائية الأصل ، مثل : حياة ← حيوات ، ولا تقل حيات .

و - جمع المؤنث الساكن الثاني :

إن كان ما يراد جمعه جمع المؤنث السالم اسماً لاصفة ، ثلاثياً ، مفتوح الأول ، ساكن الثاني ، صحيح الثاني ، خالياً من الادغام ، وجب فتح ثانيه اتباعاً لأوله ، مثل : ظَبْيَةٌ ← ظَبْيَات ، حَسْرَةٌ ← حَسَرَات .

فإن كان مضموم الأول أو مكسوره ، مع توفر سائر الشروط المذكورة ، جاز فيه ثلاثة وجوه :

١ - ابقاء الثاني على مسكونه : خُطْوَةٌ ← خُطُوات ، فِقْرَةٌ ← فِقَرَات .

٢ - فتح الثاني : خُطْوَةٌ ← خُطُوات ، فِقْرَةٌ ← فِقَرَات .

٣ - اتباع الثاني للأول : خُطْوَةٌ ← خُطُوات ، فِقْرَةٌ ← فِقَرَات .

فإن اختلف شرط واحد مما ذكرنا أعلاه بقي الاسم على حاله بلا تغيير .

٤ - جمع التكسير

آ - تعريف :

جمع التكسير - ويسمى الجمع المكسر أيضاً - هو ما دل على ثلاثة فأكثر ، بتغيير صورة مفردة ، مثل : « كتاب ← كتب ، علم ← علماء ... » .

والتغيير قد يكون بالزيادة ، مثل : « مهم ← مهمم » ، أو بالنقص ، مثل : « كتاب ← كتب » ، أو بقلب بعض الأحرف ، مثل : « حمار ← حمير » ، أو بتغيير الحركات فقط ، مثل : « أمد ← أمسد » .

ب - ما يكسر وما لا يكسر :

الأصل في جمع التكسير أن يكون للاسماء دون الصفات والأعلام . ثم إن الأسماء التي تقبل التكسير هي ما كانت على ثلاثة أحرف ، مثل « رجل ← رجال » ، أو على أربعة ، مثل « كتاب ← كتب » ، أو على خمسة رابعها مد ، مثل « عصفور ← عصافير » . أما الخماسي الذي ليس رابعه مدأ ، مثل « سفرجل » والسداسي ، مثل « عندليب » ، فقد كرهوا تكسيرها لما يؤدي إليه التكسير من حذف بعض حروفها ، مثل « سفرجل ← سفارج » ، عندليب ← عنادل » ، إذ لولا الحذف لما أمكن التكسير .

أما الصفات ، فالأصل فيها أن تجمع جمع السلامة ، فما كان منها

للمذكر العاقل ، جَمِيعَ جَمْعَ مذكرٍ سالماً ، مثل « عليم ← عليمون » ، وما كان منها للمؤنث ، أو للمذكر غير العاقل ، جَمِيعَ جَمْعَ مؤنثٍ سالماً ، مثل « عالة ← عالات ، نابج ← نابجات » . غير أنهم توسعوا في بعض الصفات فكسروها « عليم ← علماء ، عالة ← عوالم ، نابج ← نوابج » . ولم يتوسعوا في بعضها الآخر ، بل فرضوا عليها جمع السلامة وحده ، وهي أسماء الفاعلين مما فوق الثلاثي ، مثل : « مكرم - منطلق - مستخرج - مخرج ... الخ » ، وأسماء المفعولين مطلقاً ، سواء أكانت من الثلاثي ، أم كانت من غيره ، مثل « معلوم - مستخرج ... الخ (١) » ، وبعض أوزان مبالغة اسم الفاعل ، مثل « سبَّاق - كَبَّار - صِدِّيق - قُدُّوس - قَيُّوم (٢) » .

ج - اوزان جمع التكسير :

أوزان جمع التكسير سماعية في الغالب (٣) . إلا أن ذلك لا يعني

(١) وشذ قولهم : « مفعول ← مفاعيل ، مشروع ← مشاريع ، مصروف ← مصاريف » .

(٢) وشذ قولهم : « جبار ← جبابرة » .

(٣) نقول ذلك لعدة أسباب : أولها ؛ أن كل ضابط من الضوابط التي وضعها النحاة لجموع التكسير ، فيه من الشاذ بقدر ما فيه من القيس . الثاني : أن كثيراً من الكلمات يسمح جمعها على عدة أوزان ، مثل « أسد » فتجتمع على « أسد ، بضم فسكون » وعلى « أسود وآساد » ، ومثل ذلك « جبل » فيقال في جمعها « أجبل وجبال وأجبال » . الثالث : أن الشروط قد تجتمع في اسم أو صفة ليجمعا على وزن معين ، ثم لا نراهما بجموعين على هذا الوزن ، فاحد الضوابط يقول : القياس في كل ثلاثي أن يجمع على (أفعال) ، ولكن ما أكثر الثلاثيات التي لا تجمع على هذا الوزن ! ثم يكفي أن تنظر في المعجم أي اسم تريد لتجد إلى جواره طائفة لا نهاية لها من الأوزان الصالحة لتكسيه . فهل بعد هذا ضابط لجموع التكسير ؟

ان امره فوضى تامة ، بل لوحظ بالاستقراء ان كل وزن من اوزانه يغلب استعماله في طائفة معينة من الاسماء أو الصفات ، تجمع بينها خصائص مشتركة . وسنذكر فيما يلي هذه الاوزان ، والى جانب كل واحد منها بعض الامثلة التي توضح مجال شيعوه واستعماله .

١ - أَفْعُلُ : نَفَسَ ← أَتَفَسَّسَ ، كَلَبَ ← أَكَلَبَّ ، مَيَّقَفَ ← أَسَقَفَ ، رَحَلَ ← أَرْحَلُ ، سَهَمَ ← أَسْهَمَ ، رَجَلَ ← أَرْجَلَ . ذِرَاعَ ← أَذْرُعُ ، يَمِينُ أَيْمُنُ .

٢ - أَفْعَمَالُ : جَمَلَ ← أَجْمَلَ ، عُنُقَ ← أَعْنَقَ ، كَبِدَ ← أَكْبَدَ ، ثَوْبَ ← أَثَوَّبَ ، عَمَّ ← أَعْمَمَ ، خَالَ ← أَخْوَالَ . (هذا الوزن خاص بالاسماء الثلاثية على اي وزن كانت) .

٣ - أَفْعِيلَةُ : طَعَامَ ← أَطْعِمَةُ ، حَبَارَ ← أَحْمِيرَةُ ، رَغِيْفَ ← أَرْغَفَ ، عَمُودَ ← أَعْمَدَةُ ، زَمَامَ ← أَزِمَّةٌ ، شِعَاعَ ← أَشِيعَّةٌ ، زَقَاقَ ← أَزِقَّةٌ .

٤ - فِعْلَةٌ : فَتًى ← فِتْيَةٌ ، غَلَامَ ← غِلْمَةٌ ، صَبًى ← صِبْيَةٌ ، جَلِيلَ ← جَلِيَّةٌ ، عَلِيٌّ ← عَلِيَّةٌ ، سَافِلَ ← سِفْلَةٌ . (وهذا الوزن لم يطرد في شيء) .

٥ - فُعْلُ : أَحْمَرَ ← حُمُرٌ ، أَخْضَرَ ← خُمْرٌ ، أَعْرَجَ ← عُرْجٌ ، صَفَرَ ← صُفْرٌ ، هَيَّأَ ← هَيْفٌ ، بَيَّضَ ← بَيْضٌ (هذا الوزن هو المطرد الوحيد بين اوزان جمع التكسير . واطراده يجري في كل صفة مشبهة على وزن « أفعل » أو « فعلاء ») .

٦ - فُعْلُ : صَبَّورَ ← صَابِرٌ ، غَيَّورَ ← شَيْثِرٌ ، كِتَابَ

← كُتِبَ ، غمود ← عُمِد ، سرير ← سُرُر .

٧ - فَعَلَ : غَرَفَ ← غَرَفَ ← ، حَبَّجَ ← حَبَّجَ ،
مُدَّيْ ← مَدَّيْ ، كَبَّرَ ← كَبَّرَ ، صَغُرَ ← صَغُرَ ، عَظُمَ
← عَظُمَ .

٨ - فَعَلَ : قَطَعَ ← قَطَعَ ، حَبَّجَ ← حَبَّجَ ، فِقَرَا
← فِقَرَا ، لِحْيَةٍ ← لِحْيَةٍ .

٩ - فَعَلَ : قَاضٍ ← قَضَا (أَصْلُهَا : قَضَا) ، غَارَ ←
غَارَا ، رَامَ ← رَمَا ، عَادَ ← عَادَا .

١٠ - فَعَلَ : سَاحَرَ ← سَاحَرَ ، طَالَبَ ← طَالَبَ ،
بَارَ ← بَارَا ، بَاعَ ← بَاعَا (أَصْلُهَا : بَاعَا) ، خَانَنَ ←
خَانَنَا أَوْ خَوَّنَا .

١١ - فَعَلَ : مَرَضَ ← مَرَضَ ، جَرَحَ ← جَرَحَ ،
قَتَلَ ← قَتَلَ ، أَسْرَى ← أَسْرَى ، شَتَّى ← شَتَّى

١٢ - فَعَلَ : دُبَّ ← دَبَّ ، دَبَّهَ ، هِيرَ ← هِيرَا ، قِرَدَ
قِرَدَا ، فَيَّلَ ← فَيَّلَا .

١٣ - فَعَلَ : رَاكَعَ ← رَكَعَ ، سَاجَدَ ← سَجَدَ ، صَامَ
← صَامَا ، نَامَ ← نَامَا ، مَائِلَ ← مَائِلَا .

١٤ - فَعَلَ : كَاتَبَ ← كَتَبَ ، قَامَ ← قَامَا ، نَامَ ←
نَامَا ، صَامَ ← صَامَا ، فَجَرَ ← فَجَرَا .

۱۵ - فِعَال : کَعَب ← کِعَاب ، ثَوْب ← ثِيَاب ، صَعَب ← صِعَاب ، ضَخَم ← ضِخَام ، قَصَعَة ← قِصَاع ، جَنَّة ← جِنَان ، دار ← دِيَار ، جَمَل ← جِمَال ، جَبَل ← جِبَال ، رَقَبَة ← رِقَاب ، ثَمَرَة ← ثِمَار ، ذَرَب ← ذَرَاب ، ظِل ← ظِلَال ، رُمُح ← رُمَاح ، طَوِيل ← طَوَال ، مَرِيض ← مِرَاض ، کَرِيم ← کِرَام ، عَطْشَان ← عَطَاش ، ظَمآن ← ظِماء .

۱۶ - فُعُول : کَبِد ← کَبُود ، نَمِر ← نُمور ، قَلَب ← قُلُوب ، لَيْث ← لِيُوث ، بُرَد ← بُرُود ، جُنْد ← جُنُود .

۱۷ - فِعْلَان : غَلَام ← غِلَمان ، غُرَاب ← غِرَابان ، جُرَد ← جِرْدان ، صُرَد ← صِرْدان ، حُوت ← حِيتان ، عُدُود ← عِيدان ، کُوز ← کِيزان ، تاج ← تِيجان ، جار ← جِيران ، قاع ← قِيعان ، نار ← نِيران .

۱۸ - فُعْلَان : قَضِيب ← قُضبان ، رَغِيف ← رُغفان ، کَثِيب ← کُثبان ، حَمَل ← حُمَلان ، ذَكَر ← ذُکران ، ظَهَر ← ظُهران ، رَكَب ← رُکبان ، عَبْد ← عُبْدان .

۱۹ - فُعْلَاء : کَرِيم ← کُرَماء ، عَظِيم ← عُظَماء ، ظَرِيف ← ظُرَفَاء ، لَثِيم ← لُثُماء ، بُحِيل ← بُخَلَاء ، جَلِيس ← جُلُساء ، عَشِير ← عُشَرَاء ، عالم ← علَماء ، جاهِل ← جُہلاء ، صالح ← صُلَحَاء ، شاعر ← شُعَرَاء .

۲۰ - اَفْعِلَاء : نَبِي ← أَنْبياء ، صَفِي ← أَصفیاء ، وَصِي ← أَوْصِياء ، عَلِي ← أَعْلَیاء ، وَلِي ← أولیاء . شَدِيد ← أَشَدِّاء (اصلها : أَشَدِّداء) ، عَزِيز ← أَعِزَّاء ، ذَلِيل ← أَذِلَّاء ،

ختليل ← أخلاء .

د - صيغ منتهى المجموع :

ومن أوزان جمع التكسير تسعة عشر وزناً تسمى جميعاً بصيغ منتهى المجموع ، مثل : مساجد ، ومصاييح .

فأما تسميتها بصيغ منتهى المجموع ، أو أوزان منتهى المجموع ، أو أوزان الجمع الأقصى ، فذلك لأنها الأوزان التي تنتهي عندها عملية الجمع فيما لو تكررت . ذلك أن الجمع - كما نعلم - يمكن أن يجمع ، ثم يجمع جمعه ، فإذا وصلت عملية الجمع إلى صيغة من صيغ منتهى المجموع توقفت . فأنت تستطيع أن تجمع « زهر » على « أزهار » ، ثم أن تجمع « أزهار » على « أزاهير » ، ولكنك لن تستطيع جمع « أزاهير » على شيء أبداً ، لأنك وصلت إلى (أفاعيل) التي هي إحدى صيغ الجمع الأقصى .

وأوزان الجمع الأقصى تبلغ - كما قلنا - تسعة عشر وزناً ، هي :
 ر فَعَالِيل = دَرَاهِم ، فَعَالِيل = دَنَانِير ، أَفَاعِيل = أُنَامِل ، أَفَاعِيل =
 أَسَالِيل ، تَفَاعِيل = تَجَارِب ، تَفَاعِيل = تَسَايِيح ، مَفَاعِيل =
 مَسَاجِد ، مَفَاعِيل = مَصَايِيح ، يَفَاعِيل = يَحَامِد ^(١) ، يَفَاعِيل =
 يَنَابِيح ، فَوَاعِيل = خَوَاتِم ، فَوَاعِيل = طَوَاحِين ، فَيَاعِيل =
 صَيَارِف ، فَيَاعِيل = دِيَاجِير ، فَعَائِل = صَحَائِف ، فَعَالِي = عَنَادَرِي ،
 فَعَالِي = تَرَاقِي ^(٢) ، فُعَالِي = سُسْكَارِي ، فَعَالِي = كَرَاسِي .

(١) يحامد : جمع يحمد . وهو علم على مذكر .

(٢) الفوائين الصرفية - كما تعلم - تقتضي حذف الياء من كلمة « التراقي » والتعويض عنها بالتنوين ، هكذا « تراقي » ، لأن الكلمة من نوع الاسم المنقوس . لكننا فضلنا إثبات الياء للمحافظة على شكل الوزن .

ولو أمعنا النظر في هذه الاوزان ، لوجدناها ترد جميعها إلى تصميمين لا ثالث لهما : أولهما مؤلف من أربعة أحرف يتوسطها ألف الجمع ، وقد فتح ما قبلها وكسر ما بعدها ، على هذا الترتيب : (- ا - -) ، وثانيهما مؤلف من خمسة أحرف ، تأتي الف الجمع بعد الحرف الثاني منها ، ثم يليها ثلاثة أحرف وسطها ياء ساكنة ، على هذا الترتيب : (- ا - ي - -) . لهذا ، نرى النحاة ، للتعبير عن صيغ منتهى الجموع ، يستغنون عن الاوزان التسعة عشر الصرفية بوزنين تصغيريين ، هما : (مفاعيل ومفاعيل) (١) . ثم يقولون في تعريف صيغ منتهى الجموع : إنها كل جمع أتى بعد ألفه حرفان ، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن .

هـ - ما يجمع على صيغ منتهى الجموع :

١ - لا بد للاسم الذي يراد جمعه على صيغة من صيغ منتهى الجموع

(١) الميزان الصرفي - كما عرفناه - هو خارطة للكلمة تتم ببنيات ما يأتي : عدد حروف الموزون ، ترتيبها ، حركاتها وسكناتها ، الاصلي منها والزايد . أما الميزان التصغيري ، فهو أكثر تواضعاً من الميزان الصرفي ، وقد وضع في الأساس لوزن الكلمات المصغرة ، ومن هنا أخذ اسمه ، وهو لا يتم إلا بما يلي : عدد حروف الموزون ، بيان موقع ياء التصغير من هذه الحروف ، ترتيب الحركات والسكنات . وعلى هذا يكون الميزان التصغيري لكلمة « أربب » هو « فاعيل » ، حيث يظهر لنا منه عدد حروف الكلمة وحركاتها وسكناتها ، وموقع ياء التصغير منها . أما لو أردنا وزنها بالميزان الصرفي ، لكان « أفعيل » ، حيث نرى أن الكلمة - بالإضافة إلى كل ما عرفناه عنها في الميزان التصغيري - تزيد فيها الهمزة في أولها .

ولهذا فإن « مفاعل ومفاعيل » في منتهى الجموع هما من نوع الوزن التصغيري ، لأنهما لا يتمان إلا بعدد حروف الموزون ، وحركاته وسكناته ، وبيان موقع ألف الجمع من حروفه .

واتماماً للفائدة نقول : أن هناك ميزاناً آخر يسمى بالميزان العروضي . وم هذا الميزان أن يعبر فقط عن عدد الحروف وترتيب الحركات والسكنات من غير اهتمام بنوعية الحركة .

فان كان خماسي الأصول ، حذف خامسه : « سفرجل ← سفرج
 ← سفارج » .

وإن كان خماسياً مزيداً فيه ، حذف الخامس والزيادة : « عندليب
← عندل ← عنادل » .

وإن كان رباعياً مزيداً فيه ، حذفت الزيادة أينما كانت : « سبطرى
← سبطر ← سباطر ، غضنفر ← غضفر ← غضافر ، إقشعرار
← قشعر ← قشاعر » .

وإن كان ثلاثياً مزيداً فيه حرفان ، حذف واحد منها : « منطلق
← مطلق ← مطالق » .

وإن كان ثلاثياً مزيداً فيه ثلاثة أحرف ، حذف منها حرفان :
« مخشوشن ← مخشن ← مخاشن » .

٥ - نعود الى الرباعي فنقول : إن كان ثانيه ألفاً ، قلبت في الجمع
الإفصى الى واو : « شاهق ← شواحق ، عالمة ← عوالم ، شاعرة
← شواعر » .

٦ - وإن كان ثالثه مدأ ، قلب المد همزة إن كان زائداً : « شمال
← شمائل ، عجوز ← عجائر ، خصيصة ← خصائص » ، أما إن
كان أصلياً ، فيرد الى أصله : « مفازة ← مفاوز ، معيشة ← معاش » .

٧ - إن كان رابعه ألفاً مقصورة أو ممدودة ، قلبت في الجمع ياء
بسبب انكسار ما قبلها : « فتوى ← فتاوى ، صحراء ← صحاري » ،
ولك أن تتركها ألفاً ، ولكن يجب عندئذ فتح ما قبلها ، فنقول : « فتاوى ،
صحارى » .

٨ - إن كان الجمع الإفصى سيفضي الى تراكيب صوتية ثقيلة ، مثل
اجتماع الهمزتين ، أو الياءين ، أو الياء والهمزة ، تخلص من هذه التراكيب

بتحويلها جميعاً الى « يا » ، مثل : « خطيئة ← خطائي ← خطايا ، زاوية ← زواوي ← زوايا ، هديئة ← هدائي ← هدايا » .

٩ - الاسم الذي حذف منه شيء ليُجمع الجمع الأقصى ، يمكن جمعه على الصيغتين « مفاعل ومفاعيل » مثل : « مسفرجل ← سفرج ← سفاريج وسفاريج » . وتعتبر الياء في الصيغة الثانية تعويضاً عما حذف منه ، وقد يُفعل هذا بما لم يحذف منه شيء ، مثل : « خاتم ← خواتم وخواتيم » . ولكن ذلك قليل .

١٠ - إذا كان المجموع جمعاً أقصى اسماً منسوباً عوضت عن ياء النسبة المحذوفة بتاء في آخر الجمع ، مثل : « مغربي ← مغاربة » .

١١ - قد تحذف الياء من صيغة « مفاعيل » ، ويعوض عنها بتاء في الآخر ، مثل : « غطريف ← غطاريف ← غطارفة » .

١٢ - وتلحق هذه التاء الاسماء الأعجمية بمجموعة جمعاً أقصى ، سواء أكان قياسها أن تكون على « مفاعيل » أو أن تكون على « مفاعل » مثل : « زنديق ← زناديق ← زنادقة ، مرزبان ← مراذب ← مراذبة » .

و - مجموع الفلّة والكثرة :

قسم النحاة جموع التكسير الى قسمين : جموع قلة ، ولها الاوزان الاربعة الأولى ، وهي : « أَفْعُلْ = أسهُم ، أَفْعَالٌ = أرْمَلَج ، أَفْعِلَةٌ = أعْمِدَةٌ ، فِعْلَةٌ = فِئِيَّة » ، وجموع كثرة ، ولها سائر الاوزان المذكورة لجموع التكسير . واعتبروا جمع القلة دالاً على العشرة فما

دونها ، وجمع الكثرة دالاً على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له (١) .

ز - اسم الجمع :

اسم الجمع : هو ما تضمن معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه ، بل يكون مفردة من لفظ آخر ، مثل : « جيش » ، ومفرده جندي ، وشعب وقبيلة وقوم ورهط ومعشر وثلة ، ومفردها رجل أو امرأة ، ونساء ، ومفرده امرأة ، وخيل ، ومفرده فرس ، وإبل ونعم ، ومفردها جمل أو ناقة ، وغنم وضأن ، ومفردها شاة ، للذكر والأنثى .
ولك أن تعامله معاملة المفرد باعتبار لفظه ، ومعاملة الجمع باعتبار معناه ، فنقول : القوم سار ، أو ساروا . وباعتبار أنه مفرد لفظاً ، تجوز تثنيتة وجمعه ، فنقول : « قوم وقومان وأقوام » ، وشعب وشعبان وشعوب .

ح - اسم الجنس الجمعي والفرادي :

١ - اسم الجنس الجمعي : ما تضمن معنى الجمع دالاً على الجنس كله ، مثل « تفاح - زيتون - شجر - عرب - ترك - روم - يهود » الخ ، فكل اسم من هذه الاسماء يعني جنسه كله ، لا قطعة أو عدداً محدوداً منه . ومثل هذا الجمع يمكن التعبير عن مفردة إما بالتاء ، مثل : « تفاح ← تفاحة ، زيتون ← زيتونة » ، وإما بياء النسبة ، مثل : « عرب ← عربي ، ترك ← تركي » .

٢ - اسم الجنس الافرادي : هو ما دل على الجنس مقصوداً به الجنس كله ، أو جزؤ منه ، مثل « ماء - لبن - عسل » . وليس لهذا مفرد لا بالتاء ولا بياء النسبة .

(١) الواقع ان هذا تقسيم تحكيمي ، اذ ليس لكل اسم في العربية جمان : واحد للفة ، وآخر للكثرة ، حتى يستعمل ذو اللفة للقليل ، وذو الكثرة للكثير . يضاف الى ذلك أن أفصح النصوص الواصلة اليها عن العرب لم تر فيها تفرقاً بين جوع قلة وجوع كثرة .

٥ - النسبة

النسبة : هي إلحاق آخر الاسم ياءً مشددة مكسوراً ما قبلها ،
للدلالة على نسبة شيء إلى آخر . وما لحقته الياء يسمى منسوباً ، مثل :
دمشقي - شامي - عراقي . أما قبل لحاق الياء فيسمى منسوباً إليه ،
مثل : دمشقي - شامي - عراقي .

والاسم المنسوب إليه تصييه تغيرات كثيرة ، إما بالزيادة ، أو بالنقص ،
أو بتغيير الحركات . وإليك بيان ذلك :

١ - النسبة إلى الاسم العادي^(١) : تكون بكسر آخره لمناسبة
ياء النسب : شام ← شامي ، عراق ← عراقي . وهذا حكم عام في
كل منسوب إليه . فلن نكرر ذكره .

٢ - النسبة إلى المختوم بالتاء المربوطة : تكون بحذف التاء :
مكة ← مكّي .

٣ - النسبة إلى الممدود : تكون بمعاملة همزته معاملةً في التثنية
والجمع : فبقي على حالها إن كانت أصلية : قرءاء ← قرائي ، ويجب قلبها
واواً إن كانت زائدة للتأنيث : صحراء ← صحراوي ، ويجوز الأمران
إن كانت مبدلة من واو أو ياء ، أو كانت زائدة لللاحاق : كساء ←

(١) قصد بالاسم العادي ما ليس له مشكلة معينة من مشاكل النسب ، وما
ليست النسبة إليه شاذة .

كسائي وكساوي ، بناء ← بنائي وبنائي ، حرباء ← حربائي وحرباوي .

٤ - النسبة الى المقصور : تكون بقلب ألفه واواً إن كانت ثالثة : عصا ← عصوي ، فتى ← فتوي ، وقلبها أو حذفها إن كانت رابعة في اسم ساكن الثاني : درعاً ← درعوي ودرعي ، ويجوز في هذه قلبها وزيادة الف قبلها : درعاً ← درعاوي ، وبحذفها وجوباً إن كانت رابعة وليس الثاني ساكناً ، أو كانت خامسة ثما فوق : بردي ← بردي ، مصطفى ← مصطفى .

٥ - النسبة الى المنقوص : تكون بقلب يائه واواً مع فتح ما قبلها إن كانت ثالثة : الشجي ← الشجوي ، وقلبها أو حذفها إن كانت رابعة : القاضي ← القاضوي والقاضي ، وبحذفها وجوباً إن كانت خامسة ثما فوق : المرتجي ← المرتجي .

٦ - النسبة الى محذوف الفاء : لا يرد إليه شيء إذا كانت لامه صحيحة : عدة ← عيدي . فان كان معتل اللام وجب الرد وفتح العين دفماً لتوالي الكسرات : دية ← ودوي ، شية ← وشوي .

٧ - النسبة الى محذوف اللام بغير تعويض : إن كان محذوفه يترد إليه في الثنية أو جمع السلامة ، مثل : أب ← أبوان ، سنة ← سنوات ، وجب الرد في النسبة أيضاً : أب ← أبوي ، منة ← سنوي . وإلا جاز الرد وعدمه : دم ← دموي ودمي ، يد ← يدوي ويدي .

٨ - النسبة الى محذوف اللام مع التعويض : يجوز فيه النسب على لفظه ، كما يجوز اسقاط العوض ورد المحذوف : اسم ← اسمي وسموي ، ابن ← ابني وبنوي ، بنت ← بنتي وبنوي ، أخت ← أختي واخوي .

٩ - النسبة الى الثلاثي المكسور الثاني : تكون بفتح ثانيه : ملك
← ملكي . فان لم يكن ثلاثياً وكان مكسور ما قبل الآخر ، جاز
الفتح وعدمه : يثرب ← يثربي و يثري ، تغلب ← تغلبي وتغلمي .

١٠ - النسبة لما قبل آخره ياء مشددة مكسورة : تكون بحذف
الياء الثانية : طيب ← طيبي ، كيس ← كيبي .

١١ - النسبة الى ما آخره ياء مشددة : إن كانت ياءه مسبوقه
بحرف واحد ، قلبت الثانية واواً وردت الأولى الى أصلها مع فتحها : حي
← حيوي ، طي ← طوي . وإن كانت مسبوقه بحرفين ،
حذفت الاولى مع فتح ما قبلها ، وقلب الثانية واواً : علي ← علوي ،
عدي ← عدوي . وإن كانت مسبوقه بأكثر من حرفين ، حذفت
كلها : شافي ← شافي ، كرسي ← كرسي .

١٢ - النسبة الى فَعِيلَة عَلَمًا : تكون على فَعَلِي : حنيفة
← حنفي ، ربيعة ← ربيعي . وفعلوا مثل ذلك في « فَعِيل » : ثقيف
← ثقيفي ، عتيك ← عتيكي . وكثر ذلك حتى عدّه بعضهم قياساً
لا شذوذاً .

١٣ - النسبة الى فَعِيلَة غير علم : تكون بعدم حذف شيء :
طبيعة ← طبيعي ، بديهة ← بديهي ، سليقة ← سليقي .

١٤ - النسبة الى فَعِيلَة عَلَمًا : تكون على فَعَلِي : مُزَيِّنَة
← مُزَيِّن ، جُهَيْنَة ← جُهَيّ . وفعلوا مثل ذلك في « فَعِيل » :
قُرَيْش ← قُرَشيّ ، هُذَيْل ← هُذلي . وكثر ذلك حتى عدّه
بعضهم قياساً لا شذوذاً .

١٥ - النسبة الى فُعَيْلَةٍ غير عَلَمٍ : تكون بعدم حذف شيء : شُجَيْرَةٌ ← شُجَيْرِيٌّ . هذا ، وقد اشترطوا للحذف في « فُعَيْلَةٍ وفُعَيْلَةٍ » أن يكون أولهما سالماً من اعتلال العين ، وأن يكون الاثنان سالماً من التضعيف ، وإلا ، فلا حذف : طويلة ← طويلٌ ، جليلة ← جليليٌّ . وقد تركوا الحذف أحياناً مع توفر الشروط : رُدَيْمَةٌ ← رُدَيْمِيٌّ .

١٦ - النسبة الى ذي حرفين : تكون بتضعيف آخره أو عدم التضعيف إن كان حرفاً صحيحاً : كَمْ ← كَمِيٌّ وكَمِيٌّ ، وبتضعيفه مع الإدغام إن كان واواً : لَوْ ← لَوِيٌّ ، وزيادة همزة أو واو إن كان آخره ألفاً : لا ← لَائِيٌّ ولَاوِيٌّ ، وفتح آخره مع زيادة واو إن كان الآخر ياءً : كِيٍّ ← كِيَوِيٌّ .

١٧ - النسبة الى المركب المزدوجي : تكون إلى جزئه الأول فقط : بعلبك ← بعلبيٌّ .

١٨ - النسبة الى المركب الاسنادي : تكون الى جزئه الأول فقط : تأبط شرأ ← تأبطيٌّ .

١٩ - النسبة الى المركب الإضافي : تكون الى أشهر الجزأين : أبو بكر ← بكريٌّ ، ابن عباس ← عباسيٌّ ، أم كلثوم ← كلثوميٌّ ، عبد الدار ← داريٌّ ، امرؤ القيس ← مَرِّيٌّ ، رأس العين ← رأسيٌّ ، دير الزور ← دَيْرِيٌّ ... الخ . وقد نسبوا إلى بعض هذه المركبات على طريقة النحت ، فقالوا : عبد الدار ← عبدريٌّ ، امرؤ القيس ← مرقبيٌّ ، عبد شمس ← عبشميٌّ .

٢٠ - النسبة الى علم منقول عن مثني : إن كنت تعربه اعراب المثني فتقول : جاء حسنانِ ، ورأيت حسنينِ ، ومررت بحسنيينِ ، وجب

حذف علامة التثنية عند النسب : حسنان ← حسني . وإن كنت قد التزمت فيه الالف أو الياء ، وأعربته بالحركات الثلاث على النون ، مثل : جاء حَسَنَتَيْنِ ، رأيت حسنيناً ، مررت بحَسَنَتَيْنِ ، ابقيته على حاله عند النسب : حَسَنَتَيْنِ ← حسنيتي .

٢١ - النسبة الى علم منقول عن جمع سالم : أحكامها كأحكام النسبة الى العلم المنقول عن المثنى .

٢٢ - النسبة الى علم منقول عن جمع مكسر : تكون بعدم تغيير شيء : أغمار ← أغماري ، أنصار ← أنصاري .

٢٣ - النسبة الى المثنى والمجموع : تكون برده إلى مفرده : سماوات ← سماوي ، بنون ← بنوي ، كُتُب ← كِتَابِي . إلا اذا لم يكن للجمع مفرد من لفظه : نسوة ← نسوي ، أو أريد التفريق بين النسبة الى المفرد والنسبة الى الجمع ، فناسب الى المفرد والجمع كل بلفظه : كتاب ← كتابي (بمعنى المؤمن باحد الكتب السماوية) ، وكُتُب ← كُتُوبِي (بمعنى المتعاطي تجارة الكتب) . ومثل ذلك : دَوَلَة ← دَوَلِي (بمعنى شيء داخلي يتعلق بالدولة الواحدة) ، ودَوَل ← دَوَلِي (بمعنى الشيء الخارجي المتعلق بكتلة من الدول) .

٢٤ - النسبة بلا يائها : قد يستغنى في النسبة عن يائها ، وذلك ببناء الاسم على وزن « فاعل » ، مثل : حابل : اي ذي جبل ، ونابل : اي ذي نبل ، أو ببنائه على وزن « فَعَال » ، ويكون ذلك في الحرف غالباً ، مثل : عطّار - نجّار - حدّاد ... الخ .

سُوان النسب :

وردت عن العرب نسب كثيرة لا تجري على القواعد التي ذكرناها
فاعتبرت نسباً شاذة ، وإليك أشهرها :

أَمِيَّة ← أَمَوِيٌّ ، طَيِّئٌ ← طَائِيٌّ ، بَدَوٌ ← بَدَوِيٌّ ،
صنعاء ← صنعانيٌّ ، بهراء ← بهرائيٌّ ، رَوَحَاء ← رَوَحَانِيٌّ ،
جلولاء ← جَلُولِيٌّ ، حَرَوْرَاء ← حَرَوْرِيٌّ ، دستوا (١) ←
دستوانيٌّ ، العالية ← عُلُوِيٌّ (٢) ، دَهْر ← دَهْرِيٌّ (٣) ، سَهْل
← سَهْلِيٌّ ، بنو الحُبَيْلِي ← حُبَيْلِيٌّ ، شَتَاء ← شَتَوِيٌّ ، خَرِيف
← خَرَفِيٌّ ، البحرين ← بحرائيٌّ ، خُرَاسَان ← خُرَاسِيٌّ ، يَمَن
← يَمَانِيٌّ ، شَام ← شَامِيٌّ ، تَهَامَة ← تَهَامِيٌّ ، مَرُو ←
مَرُوزِيٌّ ، الرِّي ← الرَّاظِيٌّ ، نَفْس ← نَفْسَانِيٌّ ، رُوح ←
رُوحَانِيٌّ .

(١) دستوا : قرية بالاهواز .

(٢) العالية : موضع بقرب المدينة .

(٣) الدهري : الرجل المسن .

٦ - التصغير

أ - تعريفه :

التصغير : هو أن يضم أول الاسم ، ويفتح ثانيه ، ويزاد بعد الحرف الثاني ياء ساكنة تسمى ياء التصغير ، مثل : قلم ← قَلَمٌ . ويسمى الاسم الذي لحقته ياء التصغير مصغراً.

ب - شروطه :

يشترط فيما يراد تصغيره :

١ - أن يكون اسماً : فلا يصغر الفعل ولا الحرف . فأما تصغير فعل التعجب ، مثل : « ما أحياه » فشاذ .

٢ - أن يكون معرباً : فلا تصغر الاسماء البنية . فأما تصغير بعض الاسماء الموصولة ، وبعض أسماء الإشارة ، مثل : « الدنيا ، الدنيا ، ذئبا ، ذئبا » فشاذ .

٣ - أن يكون قابلاً للتصغير : فلا تصغر الاسماء الدالة على الكبر والعظمة ، مثل : « كبير ، عظيم » لما بين معانيها وبين معنى التصغير من التنافي .

٤ - أن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها : فلا يصغر

« الكُمَيْتُ وسَلَيْمَانُ » ونحوهما ، لأنها على صيغة التصغير ، ولا (مُهَيِّمِينَ)
ونحوه ، لأنه على شبه صيغة التصغير .

ج - اغراضه :

يصغر الاسم :

- ١ - للدلالة على صغره : كَتَيْبٌ ، وَلَيْدٌ ، جَبِيْلٌ .
- ٢ - للدلالة على قلته : سُويَعاتٌ ، لُسَحِيظَاتٌ ، دُرَيْهَمَاتٌ .
- ٣ - للدلالة على حقارته : رُجَيْلٌ ، سُويَعرٌ .
- ٤ - للدلالة على عظمه : دُويَيمَةٌ .
- ٥ - للدلالة على قربه : قُبَيْلٌ المغرب ، بُعَيْدٌ الفجر ، دُويَنُ السحاب .
- ٦ - للتجنب إليه : بُنَيٌّ ، أَخِيٌّ .

د - أوزانه :

للتصغير ثلاثة أوزان تصغيرية (١) ، هي :

- ١ - فُعَيْلٌ : ويصغر عليه كل اسم ثلاثي : رجل ← رُجَيْلٌ ، كلب ← كَلَيْبٌ .
- ٢ - فُعَيْعِيلٌ : ويصغر عليه كل اسم رباعي : جعفر ← جُعْفَيْفِرٌ ، كتاب ← كَتَيْبٌ .

(١) راجع ماقلناه عن الميزان التصغيري في حاشية الصفحة (٢٦٥)

٣ - مُعَيِّمِيل : ويصغر عليه الخماسي الذي رابعه حرف مد : منشار
← مُنْيَشِير ، عصفور ← عَصِيْفِير ، رميل ← بُرَيْمِيل .

ويمكن أن نلاحظ من الوزنين الثاني والثالث أن الحرف الذي يلي
ياء التصغير فيهما يجب أن يكون مكسوراً دائماً ، إلا إذا وليته ألف الجمع ،
فانه يظل مفتوحاً ، مثل : أَصَيِّحَنَاب .

ولابد للاسم الذي يراد تصغيره من أن يكون ثلاثياً ، مثل رجل ،
فرس ، باب (١) ... الخ ، أو رباعياً ، مثل : جعفر ، جدول ، كتاب ،
شاعر (٢) ... الخ ، أو خماسياً رابعه حرف مد ، مثل : مصباح ،
عصفور ، ازميل .

فإن كان غير ذلك : أي خماسياً ليس رابعه حرف مد ، مثل :
سفرجل ، فرزدق ، أو سداسياً ، مثل : عندليب ، إنطلاق ، أو سباعياً
مثل : استغفار ، إعشيشاب ، فلا بد من رده إلى أربعة أحرف فقط ،

(١) ويدخل في هذا القسم كل ثلاثي زيدت فيه إحدى علامات التأنيث ،
أو الألف والنون في الاعلام والصفات ، مثل شجرة ، حبل ، صحراء ، رضوان ،
عطشان . فكل هذه الزيادات لا تعد في حساب حروف الاسم ، ولا تخرج الثلاثي
عن كونه ثلاثياً ، حتى في عملية الوزن نفسها ، فنقول في « عطشان » : إن
ميزانه « فعيل » لا « فعيلان » . لأنه في الاعتبار التصغيري اسم ثلاثي .
(٢) ويدخل في هذا القسم كل رباعي زيدت فيه الناء « مدرسة » ، أو
ألف التأنيث الممدودة « خنفساء » ، أو الألف والنون « زعفران » ، فهذه
الزيادات لا تعد في الرباعي ، ولا تخرجه عن كونه رباعياً .

ويرتب على ذلك أن الاسم المزد في هذه الزيادات ، يصغر على اعتباره
ثلاثياً (في حل الزيادات غير المعتدة في الثلاث) ، أو رباعياً (في حل الزيادات
غير المعتدة في الرباعي) ، ثم تضاف إليه هذه الزيادات بلفظها من غير تغيير فيها .
مثل : شجرة ← شجرة ، مدرسة ← مدرسة . عثمان ← عثمان ، زعفران
← زعفران ... الخ .

ثم تصغيره على وزن « فُعَيْعِيل » .

وأحكام عملية الرد الى أربعة أحرف هي نفسها التي في صوغ منتهى
الجموع . فارجع اليها .

ويمكن - كما رأينا في الجمع الأقصى - أن نصغر ما حذفنا منه
شيئاً على وزن « فُعَيْعِيل » أو « فُعَيْعِيل » ، مثل : فرزدق ←
فُرَيْرِزْد أو فريزيد . وتعتبر الياء في هذه الحالة تعويضاً عما حذف منه .

هـ - تغييرات التصغير :

يصيب الاسم عند تصغيره بعض التغييرات . واليك بيانها :

١ - تصغير ما ثانيه حرف علة : يكون رد حرف العلة الى أصله ،
سواء أكان أصله حرف علة آخر ، أو حرفاً صحيحاً : باب ← بُوَيْب
طي ← طُطُوِي ، قيمة ← قُتُوَيْمَة ، ميزان ← مُؤَوَيْزِين ، دينار
← دُنَيْيُنِير (١) .

فإن كان حرف العلة مجهول الأصل ، مثل « عاج » ، أو زائداً ،
مثل « شاعر » ، أو مبدلاً من همزة ، مثل « آمال » والاصل أُمَال ،
قلبه واواً في التصغير : عُوَيْج ، شُوَيْعِير ، أُوَيْهَال .

٢ - تصغير ما ثالثه حرف علة : يكون بقلب حرف العلة

(١) اذ الأصل فيه (دثار) بضعيف النون بدليل جمعه التكريري : دنائير . وهذا ، واعلم
ان التصغير والتكسير تصريهان يردان الاسماء الى اصولها . لذلك يعتمد عليهما النحاة
كثيراً في معرفة أصول الاسماء .

الى ياء وادغامها في ياء التصغير : عصا ← عَصِيَّة ، دَلَوُ ← دَلِيَّة ،
ظِيَّ ← ظُبِّي . فان كان الثالث ياءً مشددة ، امتنع ادغام ثلاث ياءات
فتخفف المشددة حتى تصير ياءً مفردة ثم تسدغم في ياء التصغير : صَبِيَّ
← صُبِّي ، ذَكِيَّ ← ذُكِّي .

٣ - تصغير ما رابعه حرف علة : يكون بقلب حرف العلة الى ياء ،
فان كان هو ياءً ، بقي على حاله : منشار ← مُنَشِير ، أسلوب ←
أُسْطَلِيب ، إزْمِيل ← أَزْيمِيل .

٤ - تصغير المحذوف منه : يكون برد المحذوف مطلقاً ، وطرح
المعوض إن كان همزة وصل : عدة ← وُعَيْدَة ، دم ← دُمِي ، اسم
سُمِّي . كما تطرح همزة الوصل ولو لم تكن عوضاً عن شيء محذوف :
امرو ← مُرَيَّ .

٥ - تصغير ذي الحرفين : يكون بتضعيف ثانيه : بلْ ←
بُلَيْل ، مَن ← مُنَيْن . لَو ← لُؤَي . وكل ذلك بشرط أن
تكون هذه الكلمات أعلاماً ، فاما إن كانت باقية على حرفيتها أو اسميتها ،
فلا يجوز تصغيرها كما مر .

٦ - تصغير المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث : إن كان ثلاثياً
أنفث اليه تاء التأنيث بعد تصغيره : نار ← نَوِيرَة ، دار ← دَوِيرَة
أُذُن ← أُذَيْنَة . كل هذا في الاسماء ، أما في الاعلام ، فالتاء واجبة
في غير الأثني ، سواء أكان النقل من مؤنث أم عن مذكر : شمس ←
شُمَيْسَة ، قُر ← قُرْمَيْسَة ، وأما في علم المذكر فمنهم من يرفض التاء
إطلاقاً ، ومنهم من يجيزها في المنقول عن مؤنث : متمم بن نُؤَيْرَة ،
عُمَيْيْنَة بن حصن ، أُذَيْنَة ذو الاكتاف ... الخ .

فإن كان الاسم المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث رباعياً فأكثر ،
صغر على لفظه بلا زيادة شيء : زينب ← زَيْنَب . عجوز ← عَجْزِيَّة .

٧ - تصغير العلم المركب : يكون بتصغير جزئه الأول فقط ،
وترك الجزء الثاني على حاله ، سواء كان التركيب مزجياً ، أو إضافياً :
بعلبك ← بُعَيْلِيَّك ، عبد الله ← عُبَيْدُ اللَّهِ . فأما المركب الاسنادي
« تأبط شراً » فلا يصغر .

٨ - تصغير المشئى والجموع : يكون بردها الى المفرد ، ثم تصغير
المفرد ، ثم اعادة التثنية والجمع ، فما كان للماقل ، جمع جمع المذكر السالم ،
وما كان لغيره جمع جمع المؤنث السالم : عالمان ← عالم ← عَوَالِمُ
عَوَالِيَّان ، علماء ← عالم ← عَوَالِمُ ← عَوَالِيَّامُونَ ، عصفائر ←
عصفور ← عَصْفِيَّيْن ← عَصْفِيَّيَّات .

و - تصغير الترضيم :

هو التصغير الذي يقوم على تجريد الاسم من كل ما فيه من الزوائد
والاكثفاء بحروفه الأصلية فقط ، مثل : محمود ← حمد ← حُمَيْدُ ،
ميزان ← وزن ← وَزَيْنُ ، قنديل ← قنديل ← قُنْدِيلُ .
عصفور ← عصفور ← عَصْفِيَّيْن .

وإذا كانت المصغرات الترخيمية مؤنثات ، أنثت بعد التصغير الترخيمي
ولكن بآلاء فقط ، أنة كانت علامة التأنيث القديمة : مُعَلِّمَةٌ ←
مُعَلِّمَةٌ ، حُبْلَى ← حَبْل ← حُبْلِيَّة ، أسماء ← اسم ←
أَسْمِيَّة . وكذا تفعل فيما لم تكن فيه علامة تأنيث : سعاد ← سعد
← سَعِيدَةٌ . إلا إذا كان من الصفات الخاصة بالاناث : مرضع ←

رضع ← رُضِيع .

وفي حال اطلاق المصغرات الترخيمية اعلماً على الاشخاص ، تلحق التاء ما كان للاناث ، ولو كان النقل عن مذكرات : زعفران ← زعفر زعْفَرِيَّة (علماً لانثى) . أما اعلام الرجال فلا تلحقها التاء ، ولو كان النقل عن مؤنثات : صحراء ← صحر ← صَحِير (علماً للمذكر) . إلا إذا كان النقل الى العامية قد جرى بمد التصغير الترخيمي .

ر - سَواذ التصغير :

وردت في التصغير سواذ كثيرة هذه أشهرها :

» عشاء ← عَشِيَّان ، عَشِيَّة ← عَشِيَّشِيَّة ، عشي ← عَشِيَّشِيَّان ، ليلة ← لَيْلِيَّة ، إنسان ← أَنْيَسِيَّان ، بنون ← أَبْيَنُون ، رجُل ← رُؤْيَجِيل .

القسم الثالث
في التركيب

فِي الْبَنَاءِ وَاللُّغَةِ

الغاية التي تنتهي إليها دراسة كل لغة ، هي دراسة تراكيبها . وما دراسة الأصوات المفردة ، ولا دراسة الكلمات المفردة ، إلا تمهيد للدراسة التراكيب ، لأن هذه التراكيب إنما تتألف من الأصوات والمفردات .

وترمي دراسة التراكيب في كل لغة الى غرضين : أولهما : معرفة التصاميم المختلفة للعبارة عن المعاني المختلفة ، وما يجب في كل تصميم من تقديم بعض مفرداته وتأخير بعضها الآخر ، وما يجوز من ذلك ، أو يحسن ، أو يستكره ... الخ . والثاني : معرفة التبدلات التي تطرأ على المفردات في حالة التركيب إن كانت اللغة المدروسة من اللغات العربية ، كالعربية مثلاً ، التي تغير في هيئة المفرد بحسب وظيفته في التركيب .

والواقع أن العربية لا تعامل مفرداتها كلها معاملة واحدة في حالة التركيب ، فمن مفرداتها ما يظل ثابتاً على هيئة واحدة لا يغيرها منها تكن وظيفته في التركيب ، خذ مثلاً كلمة « سيبويه » فهي تلزم حالة الكسر سواء كانت تقوم في التركيب بوظيفة الفاعلية ، أو المفعولية ، أو الإضافة ، فنقول : « جاء سيبويه ورأيت سيبويه » ، وقرأت في كتاب سيبويه » ، دون أن يطرأ على الكلمة أي تبدل في أصواتها .

هذه الحالة الثابتة ، تسمى في النحوي بحالة البناء . وعكسها هو حالة الاعراب ، وفيها نرى آخر الكلمة تعتريه تبدلات بحسب وظيفة الكلمة في التركيب ، أو بحسب موقعها من بعض مفردات التركيب الأخرى . مثال ذلك كلمة « الرجل » ، فهي منتهية بالضممة ان كانت وظيفتها الفاعلية : « جاء الرجل » ، ومنتهية بالفتحة إن كانت وظيفتها المفعولية : « رأيت الرجل » ، ومنتهية بالكسرة إن وقعت بعد حرف جر : « مررت بالرجل » .

هذا ، والتبدلات التي تطرأ على نهاية الكلمة العربية في حالة التركيب لا تجري على نسق واحد مع كل الكلمات ، فلكل زمرة من هذه الكلمات نظامها الخاص في التبدل : فالفاعلية التي أحدثت الضمة في نهاية المفرد ، كما رأينا في كلمة « الرجل » ، تحدث واواً إن كانت الكلمة من فصيلة الجمع المذكر السالم ، كما في : « جاء المعلمون » ، ولا تحدث شيئاً إن كانت الكلمة من فصيلة الاسم المقصور ، مثل : « جاء الفتى » ، وذلك لأن هذا الاسم ينتهي بألف لا تقبل الحركات ، فيُقدَّر التبدل تقديراً ، ولا يظهر حقيقةً .

لهذا وذاك : أي لأن كلمات العربية ليست كلها قابلة للتبدل ، ولأن نظام التبدل يختلف من كلمة الى أخرى - كان لا بد من مقدمة تتعرف بها المبنيات من الكلمات وأحوال بنائها ، والمعربات وانظمة إعرابها .

١ - المبنيات

المبنيات على نوعين : فمنها ما يلزمه البناء في كل التراكيب فلا يفارقه ، ومنها ما يعتريه البناء في تركيب ، ويحول عنه في تركيب آخر .
واليك بيان كل ذلك :

١ - الحروف كلها :

مبنية بناءً لازماً ، مثل : « مِنْ - عَنْ - بِ - ل - ... »
فاذا طرأ على بعضها تبدل ، كفتح نون « من » في قولك : « خرجت من البيت » ، فليس ذلك لتبدل في وظيفة الحرف ، وإنما هو فرار من عارض صوتي مستثقل ، ألا وهو اجتماع الساكنين . وامثال هذه التبدلات لا تدخل فيما نحن فيه ، وإنما هي تبدلات صوتية سبق الكلام عليها في القسم الأول .
فارجع اليه .

وتعليل ظاهرة البناء في جميع الحروف أمر هيّن : فالاعراب - أي تبدل آخر الكلمة - هو رمز واشعار بتبدل وظيفتها ، ولما كانت الحروف ثابتة الوظيفة ، اذ هي أدوات الربط فقط ، كان ثباتها على حالة واحدة أمراً جدياً طبيعياً .

هذا ، وأحوال بناء الحروف سماعية كلها . فمنها ما يبنى على السكون ، مثل « مِنْ - عَنْ » ، ومنها ما يبنى على الفتح مثل « رَبَّ » ، ومنها

ما يبنى على الضم ، مثل « منذ^(١) » ، ومنها ما يبنى على الكسر ، مثل « ب - ل - » من حروف الجر .

٢ - الفعل الماضي :

مبني لازم البناء^(٢) . والاصل في بنائه أن يكون على الفتح ظاهراً مثل « كتب - ذهب - استقبل » . فإن كان معتل الآخر بالالف ، قُدِّرَ الفتح على آخره تقديرأ ، مثل « رمى - غزا » . ثم يبنى على السكون إن اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة ، مثل « كتبت - كتبنا - كتبت كتبن » . ويبنى على الضم إن اتصلت به واو الجماعة ، مثل « كتبوا » .

٣ - فعل الأمر :

مبني لازم البناء^(٣) . وأحوال بنائه كأحوال جزم مضارعه تماماً : فإن كان مضارعه يجزم بالسكون بني هو على السكون ، مثل : « لم تضرب - إضرب » ، وإن كان مضارعه يجزم بحذف العلة ، بني هو على ذلك ، مثل : « لم ترم - إرم » ، وإن كان مضارعه يجزم بحذف

(١) تعد « منذ » حرفاً في بعض الاستعمالات ، وذلك كقولك : « مارأيتك منذ شهر » .

(٢) هذا ما اتفق عليه كل النحاة .

(٣) هذا هو مذهب البصريين ، وهو المشهور . ويذهب الكوفيون الى أنه غير مبني ، بل هو مجزوم بلام أمر محذوفة ، فأصل « إضرب » : « عندم : للضرب » ، حذفت لام الأمر ، ثم حرف المضارعة ، ثم أضيفت همزة الوصل . والذي حملهم على ذلك تماثل حالات بناء الأمر مع حالات جزم مضارعه .

النون ، بني هو على ذلك ، مثل : « لم تضربوا - إضربوا » .

٤ - الفعل المضارع :

مبني في حالات ، ومعرب في حالات : فيبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة ، مثل « يذهبن - تذهبن » (١) ، ويبني على الفتح إذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد اتصالاً مباشراً ، مثل « والله ليسافرن زيد » . فان فصل بينه وبينها ضمير ، فهو معرب ، مثل « هل تذهبان ؟ » . فهو ههنا معرب مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي النونات (٢) .

٥ - الضمائر كلها :

مبنية بناءً لازماً . فيبنى بعضها على السكون ، مثل « ذهبوا » ، ويبني آخر على الضم ، مثل : « ذهبت » ، ويبني ثالث على الفتح ، مثل : « أنت » ، ويبني رابع على الكسر ، مثل : « أنتِ » .

٦ - أسماء الشرط :

كلها مبنية بناءً لازماً ، ما عدا « أيأ » فهي معربة ، تقول :

(١) هذا هو المذهب المشهور . ومنهم من ذهب الى انه معرب مسع نون النسوة ، وقدروا الحركات الاعرابية على آخره في حالات الرفع والنصب والجزم . وقالوا عن السكون اللازم له مع نون النسوة : إنه سكون عارض سببه المشابهة بين المضارع والماضي مع نون النسوة : «ذهبن - يذهبن» .
(٢) هذا هو المشهور . وهناك رأيان آخران في الموضوع : أحدهما يقول بإنائه مع نوني التوكيد مطلقاً ، والآخر يقول بأعرابه معها مطلقاً .

« أيّ يجتهدُ ينجحُ - أيّا تقرأ تستفدُ ، في أيّ كتاب تقرأ تستفدُ » .

٧ - أسماء الاستفهام :

كلها مبنية بناءً لازماً ، ما عدا « أيّا » فهي معربة ، تقول :
« أيّ اسم اسمك ؟ أيّ كتاب قرأت ؟ بأيّ اسم تدعى ؟ » .

٨ - الأسماء الموصولة :

كلها مبنية بناءً لازماً ، ما عدا « أيّا » فهي معربة ، تقول :
« جاء أيّهم هو أفضلُ - رأيت أيّهم هو أفضل - مررت بأيّهم هو أفضل » . وقد تبني في حالة معينة شيئاً ذكرها في فقرة خاصة . ويستثنى من الأسماء الموصولة « اللذان واللتان » ، فهما معربان اعراب المثنى ، تقول :
« جاء اللذان نجحاً - رأيت اللذين نجحاً - مررت باللذين نجحاً (١) » .

٩ - أسماء الإشارة :

كلها مبنية بناءً لازماً ، ما عدا « هذين وهاتين (١) » فهما معربان اعراب المثنى ، تقول : « جاء هذان الرجلان - رأيت هذين الرجلين - مررت بهذين الرجلين » .

(١) هذا هو الرأي المهور . وهناك من يرى انها مبنيان ، ففي حالة الرفع هما مبنيان على الألف في محل رفع ، وفي حالي النصب والجر هما مبنيان على الياء في محل نصب أو جر . وكأن هؤلاء ارادوا أن يطرّدوا القاعدة القائلة : إن كل اسم غير متمكن فهو مبني . ولا حاجة الى هذا التصف ، فلعل قاعدة شواذ .

١٠ - أسماء الأفعال والأصوات :

كلها مبنية بناءً لازماً .

١١ - ما جاء على وزن « فعال » :

وهو وزن معدول ، بمعنى ان الاسماء تكون لها أوزانها المختلفة ، ثم يُعدّل بها عن تلك الاوزان الى هذا الوزن . فاذا حصل لها هذا العدل بنيت . ويجري هذا العدل في ثلاث فصائل من الأسماء : في مصادر الأفعال الثلاثية عند استعمالها نائبة عن أفعالها ، مثل : « رجوعاً إلى الوراء . أي : لمرجع » ، وفي صفات الانثى عند استعمالها في النداء في مقام الشتم ، مثل : « يا خبيثة » ، وفي الاعلام المؤنثة ، مثل : « فاطمة » . فكل هذه الفصائل من الاسماء يمكن المعدول بها عن اوزانها الى وزن « فعال » ، فيقال : « رجّاع إلى الوراء - يا خبّاث - جاءت فطام » . وعند ذلك تغدو مبنية على الكسر .

إلا أن هناك خلافاً بين تميم واهل الحجاز في اعلام الاناث المعدولة خاصة ، فأهل الحجاز يبنونها على الكسر ، كما رأيت ، واما بنو تميم فانهم يعاملونها معاملة الممنوع من الصرف ، فهي عندهم معربة غير مبنية ، إلا ما كان آخره راءً ، فانهم يوافقون فيه الحجازيين . مثل : « حضار - جمار - وبار (١) » .

هذا وربما بنّوا أوصاف الانثى الشتمية المعدول بها إلى (فعال)

(١) حضار : علم لكوكب قريب من سهيل . وجمار : علم للضبع . ووبار : علم على مكان .

في غير النداء ، وذلك في الضرورة الشعرية كقول الحطيئة :

١ - أَطَوِّفُ مَا أَطَوِّفُ ثُمَّ آوِي
إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ

(اللغة : لكاع : شديدة الحبث . المعنى : انا اكثرت من الطواف في طلب الرزق ، فاذا عدت إلى بيتي لم أجده فيه غير اسرافة شديدة الحبث والنداء . الاعراب : « أطوف » مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه . « ما » مصدرية . « أطوف » مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه . والمصدر المؤول في محل نصب مفعول مطلق . التقدير : أطوف تطويفاً . « ثم » عاطفة . « آوي » مضارع فاعله مستتر . « إلى بيت » متعلقان بآوي . « قعيدته » مبتدأ ومضاف إليه ، « لكاع » خبر مبهني على الكسر في محل رفع .

« جملة : أطوف » ابتدائية لا محل لها « جملة : أطوف الثانية » صلة ما المصدرية لا محل لها .

« جملة : آوي » معطوفة على الابتدائية لا محل لها .

« جملة : قعيدته لكاع » نعت لبیت محلها الجر . الشاهد : « لكاع » حيث استعمل للضرورة الشعرية شتيمة لاني معدولاً بها الى وزن « فعال » في غير النداء (.

١٢ - ما قطع عن الإضافة لفظاً ومعنى :

وتلك هي الظروف النائية ، مثل : « قبل - بعد - فوق - تحت - امام - قدام - وراء - خلف - أسفل - دون - عل - أول » ، وما أشبهها ، مثل « حسب - لاغير - ليس غير » ، فكل هذه الاسماء مهمة ، ولا تعرف إلا بالاصافة ، مثل : « جئت بعد العصر » ، ووقفت

أمامَ البابِ » . فإذا حذف المضاف إليه للعلم به ، بنيت هذه الاسماء على الضم ، كقوله تعالى : « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » ، أي من قبلِ كل شيء ، ومن بعدِ كل شيء . وتقول : « عندي خمس ليرات ليس غيرُ » أي ليس غيرها موجوداً عندي . فإذا ذكر المضاف إليه اعربت . وكذا إذا حذف لفظاً ومعنىً ، أي كان غير منوي في الكلام ، كقول ابن الصمق :

٢ - فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ ، وَكُنْتُ قَبْلًا
أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

(اللغة : سَاغَ : سهل بلعه ، الفرات : العذب . المعنى : اشعر اليوم بالعودة بعد الشقاء ، لأنني أدركت تأري من الربيع بن زياد العبسي . الاعراب : الفاء بحسب ما قبلها . « سَاغَ » ماض . « لي » متعلقان بسَاغَ . « الشَّرَابُ » فاعل . « الواو » حالية . « كنت » كان واسمها . « قَبْلًا » ظرف منصوب متعلق بأغص . « أكاد » مضارع ناقص مرفوع ، واسمه مستتر فيه . « أَغْصُ » مضارع مرفوع ، وفاعله مستتر فيه . « بالماء » متعلقان بأغص . « الفرات » نعت للماء . « نَجَاة : سَاغَ الشَّرَابُ » ابتدائية لا محل لها . « جَلَّة : كنت مع اسمها وخبرها » حالية محلها النصب « جَلَّة : أكاد مع اسمها وخبرها » خبر كنت محلها النصب « جَلَّة : أَغْصُ » خبر أكاد محلها النصب . الشاهد : « قَبْلًا » : حيث اعربه الشاعر لاقطاعه عن الإضافة لفظاً ومعنىً) .

١٣ - الظروف المختصة :

ونعني بها تلك الاسماء التي لا تستعمل في الكلام إلا معبرة عن زمان الحدث أو مكانه ، وهي : إذْ - إذاً - أمس - الآن - مُنْذُ - مُنْذُ - قطْ - عوضْ - بينا - بينما - ريثما - لمّا - حيثْ - لدْ - لدى - لدنْ .

ولأمس من بين هذه الظروف وضع خاص . فقد تخرج عن معنى

الظرفية إلى الأسمية . فتقع فاعلاً ومفعولاً وغير ذلك . وعندئذ ، فبعضهم ،
وهم الحجازيون ، يقولون لها البناء على الكسر كما كانت في الحالة الظرفية ،
فيقولون : « مضى أمس بما فيه » و « أحببتُ أمس وما فيه » و
« سررت من أمس » . وآخرون ، وهم بنو تميم ، يربونها اعراب مالا
ينصرف ، وعليه قول راجز مجهول :

٣ - إني رأيتُ عَجَباً مُذْ أَمَسَا

عجائزاً مثلَ الأفاعي خمسا

(اللغة والمعنى : واضحا . الاعراب : « إني » إن واسمها . « رأيت »
فعل وفاعل . « عجباً » مفعول به . « مذ » حرف جر « أمس » مجرور بمذ ،
وعلامه جره الفتحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف ، والجار والمجرور
متعلقان برأيت . « عجائزاً » بدل من عجباً ، « مثل » نعت للعجائز . « الأفاعي » مضاف
إليه . « خمسا » نعت ثان للعجائز . « جملة : ان واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل
لها . « جملة : رأيت » خبر إن محلها الرفع . الشاهد : « أمس » : جئت
عامله الراجز معاملة مالا ينصرف) .

فاذا دخلت الالف واللام على « أمس » فهي معربة باتفاق ، مثل :
« مضى الأمس » ، واحببت الأمس ، وسررت من الأمس .

هذا ، ويدخل في هذا القسم من المبنيات كلمة « مع » في لغة
غُثْثهم وريبعة . فهؤلاء يبنونها على السكون دائماً ، يقولون : جئت مع زيد .

١٤ - أسماء الزمان المضافة الى الجمل :

وهذه يجوز إعرابها ويجوز بناؤها على الفتح . ولكن يُفضَّل
الاعراب إن كان صدر الجملة التي بعدها معرباً ، ويفضل البناء ان كان

هذا الصدر مبنياً . فمن حالة البناء قول النابغة الذبياني :

٤ - على حينَ عابَتْ المشيبَ على الصَّبَا
فقلتُ : ألمَّا تصحُّ والشيبُ وازعُ ؟

(اللفظة : وازع : زاجر . المعنى : كففت دمعي حين عابت مشيبي الذي اسرع إلي على عهد الصبا ، وقلت لنفسى : ألا تصحو وقد ظهر الشيب في رأسك؟ .
الاعراب : « على » حرف جر . « حين » مبنى على الفتح في محل جر ، والجار والمجرور متعلقان بما قبلهما . « عابت » فعل وفاعل . « المشيب » مفعول به .
« على الصبا » متعلقان بالمشيب لانه مصدر ميمي ، والمعنى انني شبت على عهد الصبا .
« فقلت » عاطف وفعل وفاعل . « ألمَّا » حرف استفهام مع حرف جزم .
« تصح » مضارع مجزوم بحذف حرف العلة . وفاعله مستتر فيه . « الواو » حالية .
« الشيب وازع » مبتدأ وخبر . « جملة : عابت » مضاف إليها محلها الجر .
« جملة : فقلت » معطوفة على المضاف إليها محلها الجر . « جملة : تصح » ابتداء
القول لا محل لها . « جملة : الشيب وازع » حالية محلها نصب . « مجموع
جلتي القول » في محل نصب مفعول به . الشاهد : « حين » : « أسم زماث
اضيف الى جملة صدرها فعل ماض مبنى فبنى المضاف على الفتح .

ومن حالة الاعراب قوله تعالى : « هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقُهم .

١٥ - الموهومات في الابهام المضافة الى مبني :

والموهومات في الابهام اسماء لا يتحدد معناها ولو أُضيفت ،
وتلك هي : « غير - سوى - مثل - نظير - شبه » وما كان في
معناها . فلو قلت : « جاء غيرُ زيدٍ » لم نعرف الجائي على الرغم من ان
كلمة « غير » مضافة الى معرفة . فهذه الاسماء اذا أُضيفت الى مبني جاز
بناؤها على الفتح ، وجاز إعرابها ، فتقول : « جاء غيرَ هذا ، أو غيرُ
هذا » ، لان المضاف إليه مبني ، وهو كلمة « هذا » . وقد تكون

الاضافة إلى مصدر مؤوّل ، ومع ذلك يصح البناء على الفتح على الرغم من ان المصدر المؤول معرب وليس مبنياً ؛ وذلك كقوله تعالى : « إنه لحقّ مثلًا أنكم تنطقون » ، وسبب ذلك ان المصدر المؤول شيء تقديري وليس صريحاً ، وكلمة « مثل » قد وليها الحرف المصدري وهو مبني فبنيت على الفتح .

١٦ - ما ضم بـ (و) :

يعني على الكسر دائماً ، مثل : « سَيَبَوِيهِ - نِفْطَوِيهِ - خَالَوِيهِ » . تقول : « جاء سيوبه - رأيت سيوبه - ونظرت إلى سيوبه » .

١٧ - اسم « لا » النافية للمعنى :

وهذا يبنى على الفتح في حالة خاصة ، وهي ان يكون مفرداً ، اي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، مثل : « لا رجل في الدار » . فان أضيف ، أو شبه المضاف (١) فهو معرب لا مبني ، مثل : « لا خاطئاً للوطن بيننا » .

١٨ - الناري :

ولا يبنى من اقسامه الخمسة إلا اثنان : المفرد المعرفة ، والنكرة

(١) الشبيه بالمضاف هو كل اسم اتصل به شيء من تمام معناه : كفعول به ، أو جزر ومجرور اتصالاً به أو غير ذلك . وسيأتي بيان ذلك في مبحث الاضافة .

المقصودة ، وهما مبنيان على الضم ، مثل : « يازيدُ - يارجلُ » .

١٩ - « أَيَّ » الموصولة :

وتبنى على الضم في حالة خاصة ، وهي ان تكون مضافة ، وأن يحذف صدر صلتها ، مثل : « سلمٌ على أيُّهم ... أفضلُ » ، فأَيُّ : مبنية على الضم في محل جر بـ « على » ، وذلك لانها مضافة إلى الضمير « هم » ، ولأن جملة صلتها مؤلفة من خبر محذوف المبتدأ ، وتقديرها : هو أفضل .

وعلى كل حال ، فن بناءها في هذه الحالة جائز وليس واجباً ، فمن العرب من يعربها حتى في هذه الحالة ، فيقول : « سلم على أيُّهم ... أفضلُ » .

٢٠ - المركبات :

وهي على نوعين : نوع ليس بين جزأيه حرف عطف مقدر ، مثل : « حَضَرَ موت - بَعَثَ بَكَ » . إذ ليس التقدير « حضر و موت ، ولا بعث و بك » . وهذا النوع يبنى جزؤه الأول فقط . على الفتح ، كما رأيت ، إلا ان كان آخره ياءً فيبنى على السكون ، مثل « معديكرب » . أما جزؤه الثاني فيعامل معاملة مالا ينصرف ؛ ونوع يُقدَّر حرف العطف بين جزأيه ، مثل : « عندي خمسة عشرَ كتاباً - زرتك صباحَ مساءً » . إذ التقدير : « عندي خمسة وعشرة كتب - زرتك صباحاً ومساءً » . وهذا النوع يبنى جزأيه على الفتح ، كما رأيت ، إلا ان كان آخر الأول ياءً فيبنى على السكون ، مثل « الحادي عشرَ - الثاني عشرَ - ثماني عشرَ » .

ويدخل في هذا النوع الأخير المركبات العددية من « أحدَ عشرَ » الى « تسعةَ عشرَ » ، ما عدا « اثني عشرَ » الذي يعرب جزؤه الأول اعراب المثنى ، ويبقى جزؤه الثاني مبنياً على الفتح لا محل له من الاعراب ، تقول : « جاء اثنا عشرَ رجلاً » ، ورأيت اثني عشرَ رجلاً ، ومررت باثني عشرَ رجلاً . ولا فرق بين ان تكون الاعداد أصلية أو ترتيبية ، مثل : « الحادي عشرَ - الثاني عشرَ - الثالث عشرَ - الرابع عشرَ - .. التاسع عشرَ » .

ويدخل فيه أيضاً المركبات الحالية ، مثل « هذا جاري بيتَ بيتَ » ، والمركبات الظرفية ، مثل : « انا أعمل صباحَ مساءً » . ومن هذا النوع قول عبيد بن الأبرص :

٥ - نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

(اللغة : الحقيقة : ما يجب على الرجل ان يحميه . المعنى : نحن شجعان نحمي عرضنا حين يحمي وطيس القتال ، ويسقط القتلى بين الصفيين . الاعراب : « نحمي » مضارع مرفوع وفاعله نحن . « حقيقتنا » مفعول به . ومضاف إليه . « الواو » حالية . « بعض القوم » مبتدأ ومضاف إليه . « يسقط » مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه . « بين بين » جزءان مبنيان على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلقان بحال محذوفة من الضمير المستتر في يسقط ، لأن المعنى : « وبعض القوم يسقط متوسطاً » . « جملة : نحمي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وبعض مع خبره » حالية محلها نصب . « جملة : يسقط » خبرية محلها الرفع . الشاهد : « بين بين » : ظرف مركب من جزأين ليس بينهما عاطف فنينا على الفتح .)

٢١ - الكنبات :

وهي « كم - كذا - كائن - كيت - زيت » . وكلها مبنية بناءً لازماً .

٢ - المعربات

المعربات هي كل الاسماء والافعال في العربية ما عدا ما ذكر منها في المبنيات .

وقد سبق أن ذكرنا أن نظام التبديل ، اي الاعراب ، ليس واحداً مع جميع فصائل الكلمات ، بل ان لكل فصيلة نظامها الخاص في الاعراب . وإليك بيان ذلك :

١ - اعراب الممرد :

وهو بالضمّة في حالة الرفع ، مثل : « جاء الرجل » ، وبالفتحّة في حالة النصب ، مثل : « رأيت الرجل » ، وبالكسرة في حالة الجر ، مثل : « مررت بالرجل » .

ونعني بالمفرد ههنا كل اسم يُنْضَع لهذا النظام الاعرابي ، اي الاعراب بالحركات الأصلية دون غيرها ، فيدخل في فصيلة المفرد إذن جموع التكسير لأنها كالمفرد في نظام اعرابها : « جاء الرجال » ، « رأيت الرجال » ، « مررت بالرجال » .

٢ - اعراب المتنى والملقى به :

يكون بالألف لحالة الرفع ، وبالياء لحالي النصب والجر : « جاء الرجلان » ، « رأيت الرجلين » ، « مررت بالرجلين » .

ومن العرب من يلزم المثنى الألف ، رفعاً ونصباً وجراً ، فيغدو كالاسم المقصور تقدر الحركات الثلاث على ألفه . ومنه قول أبي النجم العجلي :

٦ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قد بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « إن » حرف مشبه بالفعل . « أباهَا » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، والضمير المتصل مضاف إليه . « وأبَا » معطوف على أبَا الأولى . « أباهَا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، والضمير المتصل مضاف إليه . « قد » للتحقيق . « بَلَّغَا » فعل وفاعل . « فِي الْمَجْدِ » متعلقان بالفعل . « غَايَتَاهَا » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، والضمير المتصل مضاف إليه . « جَمَلَةٌ : ان واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جَمَلَةٌ : بَلَّغَا » خبرية محلها الرفع . الشاهد : « غَايَتَاهَا » : حيث التزم الشاعر الألف مع المثنى ولو أنه في حالة نصب) .

٣ - اعراب جمع المذكر السالم والملحق به :

ويكون بالواو لحالة الرفع ، وبالياء لحالتي النصب والجر : « جاء المعلمون ، رأيت المعلمين ، مررت بالمعلمين » .

ومن العرب من يلزم هذا الجمع والملحق به ، الياء والنون رفعاً ونصباً وجراً ، فيغدو كالاسم المفرد ، وتظهر الحركات الثلاث الأصلية على نونه : « جاء المعلمين » ، رأيت المعلمين ، مررت بالمعلمين . ومنه قول الصمة بن عبد الله يذكر ديار محبوبته :

٧ - دَعَانِي مِمَّنْ تَجَدِّ ، فَانَّ سَيْنِيَهْ

لَعِبْنَنَّا بِنَا شَيْبَاً وَشَيْبَنَنَّا مُرْدَا

(اللغة : دعائي : أتركائي . المعنى : واضح . الاعراب :
 « دعائي » فعل وفاعل ونون وقاية ومفعول به ، « من نجد » متعلقان بالفعل ، « فإن »
 حرف استئناف وتعليل مع حرف مشبه بالفعل . « سنيته » اسم إن منصوب بالفتحة
 الظاهرة على آخره ، والضمير مضاف إليه . « لعين » فعل وفاعل . « بنا »
 متعلقان بعين . « شيئاً » حال . « وشيئنا » حرف عطف وفعل وفاعل ومفعول به
 « مردا » حال . « جملة : دعائي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : إن واسمها وخبرها »
 استئنافية لا محل لها . « جملة : لعين » خبرية محلها الرفع . « جملة : شيئنا »
 معطوفة على الخبرية محلها الرفع . الشاهد : « إن سنيته » : ألزم الشاعر الملحق
 بجمع المذكر السالم الياء والنون ، وأعربه بالحركات) .

٤ - اعراب جمع المؤنث السالم والملحق به :

ويكون بالضممة لحالة الرفع ، وبالكسرة لحالتي النصب والجر :
 « جاءت المعلمات » ، رأيت المعلمات ، مررت بالمعلمات (١) .

٥ - اعراب الممنوع من الصرف :

ويكون بالضممة لحالة الرفع ، وبالفتحه لحالتي النصب والجر : « جاء
 أحمد » ، رأيت أحمد ، مررت بأحمد . ويشترط لذلك ان يكون خالياً
 من « أل » ، وغير مضاف ، وإلا ، فهو معرب بالحركات الثلاث للحالات
 الثلاث : « هذه هي القاهرة » ، زرت القاهرة ، أقيمت في القاهرة . هذه
 صحراء العرب ، رأيت صحراء العرب ، مررت بصحراء العرب .

٦ - اعراب الاسماء الستة :

وهذه الاسماء هي : « أب - أخ - حم - فو بمعنى فم - ذو :
 بمعنى صاحب - هن : بمعنى العضو التناسلي » .

(١) اجاز بعض النحاة نصبه بالفتحة : « تعلمت اللغات » ، مفيداً ذلك بان
 يكون المفرد معتلاً « لغو » . ومنهم من أطلق فلم يقيد : « رأيت المعلمات » .

وتعرب بالواو في حالة الرفع ، وبالياء في حالة الجر ، وبالألف في حالة النصب : « جاء أبو زيد ، رأيت أبا زيد ، مررت بأبي زيد^(١) » .

ويشترط لذلك ان تكون مفردة . فان كانت مثناة فنظامها نظام المثنى : « جاء الأبوان ، رأيت الأبوين ، مررت بالأبوين » . أما إن كانت جمعاً مكسراً فنظامها نظام المفرد : « جاء الآباء ، رأيت الآباء ، مررت بالآباء » .

ثم أن تكون مكبرة . فان صغرت فهي كالمفرد ، تعرب بالحركات الثلاث : « جاء أخي زيد ، رأيت أخي زيد ، مررت بأخي زيد » .

ثم ان تكون مضافة . فان كانت غير ذلك فهي كالمفرد : « جاء الأب ، رأيت الأب ، مررت بالأب » .
ثم ان تكون اضافتها لغير ياء المتكلم ، وإلا اعربت بالحركات الثلاث مقدرة على أواخرها : « جاء أبي ، رأيت أبي ، جلست مع أبي » .

هذا ، واختلفت العرب في « هن » : فأكثرهم جاري على نقصه ، واعتباره مثل : « يد - دم - فم - غد » مفرداً معرباً بالحركات الثلاث . أما « أب - أخ - حم » ، فأكثرهم يعربها بالحروف ، كما رأينا ، وبعضهم يلزمها الألف رفعاً ونصباً وجراً ، فتندو اسماءً مقصورة تعرب بالحركات الثلاث مقدرة على ألفتها ، كقول أبي النجم :

(١) هذا هو المذهب المشهور ، وهو مذهب جمهور البصريين . أما سيبويه فذهب إلى أنها معربة بضمة مقدرة على الواو، وفتحة مقدرة على الألف، وكسرة مقدرة على الياء. وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها معربة بلامتين: بالضمة والواو للرفع، وبالفتحة والألف للنصب ، وبالكسرة والياء للجر .

إن أباهما وأبا أباهما قد بلغنا في الجدي غايتها (١)

ومنهم من يعربها بالحركات ولو توفرت فيها الشروط : هذا أب زيد ، رأيت أب زيد ، مررت بأب زيد . وعليه قول رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي :

٨ - بِأَبِيهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ
وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « بأبه » متعلقان باقتدى ، والضمير مضاف اليه . « اقتدى عدي » فعل وفاعل . « في الكرم » متعلقان باقتدى . « من » اسم شرط في محل رفع مبتدأ . « يشابه » مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط ، وفاعله مستتر . « أبه » مفعول به ومضاف اليه . « فما » الفاء رابطة للجواب ، وما نافية . « ظلم » ماض ، وفاعله مستتر . « جملة اقتدى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : من مع خبره » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : يشابه » خبر من محلها الرفع . « جملة : ظلم » جواب شرط جازم محلها الجزم . الشاهد : « بأبه وأبه » : عامل أحد الاسماء الستة معاملة المفرد في الاعراب بالحركات ، رغم توفر الشروط لاعرابه بالحروف) .

٧ - اعراب الاسم المقصور :

وهو الاسم الذي ينتهي بألف ليس بعدها همزة ، كما رأينا في أقسام الاسم . وحق هذه الفصيحة من الاسماء أن تقبل التبدل في أواخرها ، أي الاعراب . وهي في الواقع تقبله لولا عارض صوتي منع من ظهور

(١) مرّ اعراب هذا الشاهد في فقرة اعراب المثني . فارجع اليه .

الحركات الاعرابية على أواخرها ، ذلك هو وجود الألف التي لا تقبل الحركات . وفي هذه الحال نلجأ الى ما يسمى بالاعراب التقديري ، وهو أن تقدر الحركات على الألف تقديراً ، قائلين إن التعذر (١) منع من ظهورها ، مثل : « جاء الفتى ، رأيت الفتى ، مررت بالفتى » .

٨ - اعراب الاسم المنقوص :

وهو الذي ينتهي بياء ثابتة مكسور ما قبلها ، مثل « القاضي » . وهذه الفصيحة من الأسماء تقبل ظهور الفتحة فقط ، أما الضمة والكسرة فيمنع من ظهورهما الثقل (٢) ، فتقدرا على الياء تقديراً ، مثل « جاء القاضي » ، رأيت القاضي ، مررت بالقاضي » .

وسواء أظهرت الياء في المنقوص أم مسقط ، فالنظام الاعرابي لا يختلف : تقول في اعراب « جاء قاضٍ » : قاضٍ : فاعل مرفوع بضممة مقدرة على يائه المحذوفة ، منع من ظهورها الثقل .

٩ - اعراب المضاف الى ياء التكلم :

إذا أضيف المفرد الصحيح الآخر الى ياء التكلم ، إشتغل حرفه الأخير ، الذي هو مُعْتَقَبُ الاعراب ، بالكسرة المناسبة للياء . وعندئذ تقدر الحركات الثلاث على هذا الأخير المشتغل : « هذا كتابي ، خذ كتابي ، اقرأ في كتابي » .

(١) التعذر : هو الاستحالة .

(٢) الثقل : هو إمكان ظهور الحركة مع الثقل في اللفظ .

وإذا اتصل المقصور بياء المتكلم ، ظل له نظامه الاعرابي المعروف ، وهو أن تقدر له الحركات الثلاث على ألفه : « جاء فتاي » ، رأيت فتاي » ، مررت بفتاي » .

فإن اتصل بياء المتكلم اسم منقوص ، ادغمت ياؤه بياء المتكلم ، وقدرت الحركات الثلاث على آخره مانعاً من ظهورها سكون الادغام الواجب : « جاء قاضي » ، رأيت قاضي » ، مررت بقاضي » .

ويعرب المثنى وجمع المذكر السالم إذا اتصل بياء المتكلم كما كانا يعربان قبل الاضافة اليها . إلا أن ياء المثنى والجمع تدغمان في ياء المتكلم ، وكذا واو الجمع بعد قلبها الى ياء ، تقول : « جاء معلمي » ، رأيت معلمي » ، مررت بمعلمي » ، جاء معاموي ← معلمي » ، رأيت معلمي » ، مررت بمعلمي » .

١٠ - اعراب المحكي :

الحكاية هي أن تورد اللفظ على الهيئة التي سمعته عليها من غير تغيير فيه ، كأن تقول لشخص : أكتب : « زيد » ، أو اكتب : « ضرب زيد عمر » . أي اكتب هذه الالفاظ التي تسمعها مني . وبالطبع ، فإن الحركات الاعرابية لن تظهر على مثل هذه العبارات التي يقصد لفظها . فإن كان المحكي مفرداً ، قسّدت الحركات على آخره مانعاً من ظهورها اشتغال الحل بالحركة الاعرابية الاصلية المحكية ، وإن كان المحكي جملة ، لم تقدر الحركات على أي شيء ، بل تعتبر الجملة حالة محل كذا وكذا من الحال الاعرابية ، فنقول في المثالين السابقين : زيد : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال الحل بحركة الاعراب الاصلية . و « ضرب زيد عمر » : جملة قصد لفظها في محل نصب مفعول به .

١١ - اعراب المسمى :

١ - إذا سميت شخصاً باسم مبني مثل « كم » ، فابق له بناءه :
« جاء كم » ، رأيت كم » ، مررت بكم » ، وقدش الحركات الاعرابية الثلاث
على آخره مانعاً من ظهورها اشتغال المحل بركة البناء الاصلية .

٢ - إذا سميت شخصاً بمثنى مثل : « حَسَنَتَيْنِ » ، فلتك في
اعرابه وجهان : احدهما ان تلحقه بالمثنى وتعامله معاملته : « جاء حسنان » ،
رأيت حسنتين » ، مررت بحسنتين » ، والثاني ان تلزمه الالف والنون وتعامله
معاملة مالا ينصرف تشبيهاً له بالعلم المزيد فيه ألف ونون : « جاء حسنان » ،
رأيت حسنان » ، مررت بحسنان » .

٣ - إذا سميت شخصاً بجمع مذكر سالم مثل : « عابدين » ، فلك
فيه ثلاثة أوجه : الأول ان تلحقه بالجمع السالم وتعامله معاملته : « جاء
عابدون » ، رأيت عابدين » ، مررت بعابدين » ، والثاني أن تلزمه الياء والنون ،
وتعربه بالحركات الثلاث ظاهرة مع التنوين على فونه : « جاء عابدين » ،
رأيت عابدين » ، مررت بعابدين » ، والثالث أن تلزمه الواو والنون ،
وتعربه اعراب مالا ينصرف تشبيهاً له بالأعلام الاعجمية مثل : « هارون » :
« جاء عابدون » ، رأيت عابدون » ، مررت بعابدون » .

٤ - إذا سميت شخصاً بجمع مؤنث سالم مثل : « عرفات » ، فلك
في اعرابه ثلاثة أوجه ايضاً : أولها ان تلحقه بالجمع السالم وتعامله معاملته :
« هذه عرفات » ، رأيت عرفات » ، سافرت إلى عرفات » ، الثاني أن تعامله
معاملة ما لا ينصرف بسبب عاميته وتأنيثه : « هذه عرفات » ، رأيت عرفات »
سافرت إلى عرفات » ، الثالث أن يبقى له نظام اعراب الجمع المؤنث السالم

مع حرمانه من التثنية فقط : « هذه عرفتُ ، رأيت عرفتِ ، مررت بعرفتِ » .

هـ - إذا سميت شخصاً بجملة مثل : « تأبط شرأ » ، أبقيته على لفظه في كل الحالات مقدراً الحركات على آخره مانعاً من ظهورها حركة الاعراب الاصلية : « جاء تأبط شرأ ، رأيت تأبط شرأ ، مررت بتأبط شرأ » .

١٢ - اعراب الأفعال الأربعة والأفعال الخمسة :

إذا صرفنا فعلاً مضارعاً مع الضمائر المختلفة ، فسيكون لدينا منه سلسلة تتألف من احدى عشرة صيغة : « أكتبُ - نكتبُ - تكتبُ - تكتبين - تكتبون - تكتبان - تكتبن - يكتب - يكتبان - يكتبون - يكتبن » .

أربع من هذه الصيغ ، هي (أكتب - نكتب - تكتب - يكتب) ، لا يتصل بها شيء من الضمائر ، وتسمى الأفعال الأربعة . واعرابها يكون بالحركات : فالضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والسكون للجزم : « أنا اكتبُ درسي ، أنا لن أكتبَ درسي ، أنا لم أكتبُ درسي » .

وخمس من هذه الصيغ ، هي (تكتبان - يكتبان - تكتبون - يكتبون - يكتبن) ، قد اتصل بها إما انثى الاثنين ، وإما واو الجماعة ، وإما ياء المؤنثة المتكلمة . وتسمى الأفعال الخمسة . واعرابها يكون بالحركات : فالتثنية تكتبان ، وتكتبون ، وتكتبن ، وحذفوا الضمة ، والجزم : « انما تكتبان درسيكما ، ان تكتبنا درسيكما ، لم تكتبنا درسيكما » .

١٣ - اعراب المضارع المتل الآخر :

١ - إن كان معتلاً بالألف ، فلارفع والنصب ضمة وفتحة مقدرتان على الألف منع من ظهورهما التعذر ، وللجزم حذف حرف العلة : « انت ترضى بي ، انت لن ترضى بي ، انت لم ترض بي » .

٢ - وان كان معتلاً بالواو أو الياء ، فللرفع ضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل ، وللنصب فتحة ظاهرة ، وللجزم حذف حرف العلة : « انت ترمي الكرة وتدعو ربك ، انت لن ترمي الكرة ولن تدعو ربك ، انت لم ترم الكرة ولم تدع ربك » .

١٤ - اعراب المبني :

يحتل المبني أحياناً أمكنة تقتضي رفعه أو نصبه أو جره أو جزمه . ولما كان مبنيّاً لا يقبل التغير والتبدل ، لجأنا معه الى نوع من الاعراب يسمى الاعراب المحلي : وهو اعطاء الاعراب للمحل الذي يحتله المبني ، لا للفظ المبني نفسه ، فنقول في مثل « جاء الذي نجح » : « الذي » : فاعل مبني لفظه ، مرفوع محله ، وبعبارة اخرى : مبني على السكون في محل رفع فاعل . فالتبدل هنا تبدل اعتباري يصيب المحل الذي يحتله المبني ، ولا يصيب المبني نفسه .

٣ - الخاتمة

نخلص من كل هذه المقدمة إلى ما يأتي :

١ - دراسة التركيب يجب ان تلي دراسة الأصوات والمفردات ، لأن التركيب لا يكون إلا من اجتماع المفردات ، والمفردات لا تكون إلا من اجتماع الأصوات .

٢ - إن العربية لغة معربة : بمعنى انها تغير في صور مفرداتها اثناء التركيب للدلالة على المعاني النحوية ، أو المقولات النحوية ، أو الوظائف النحوية التي يقوم بها كل مفرد .

٣ - إن هذا التغير يسمى إعراباً ، وهو لا يصيب صدور الكلمات ولا أحشائها ، بل تنحصر دائرته في أواخرها .

٤ - ان كلمات العربية لا تخضع كلها للنظام الاعرابي . بل منها ما يخضع فيسمى معرباً ، ومنها ما لا يخضع فيسمى مبنياً .

٥ - يمكن بسهولة تفسير حالة البناء التي تلازم الحروف جميعاً ، وبعض الافعال ، وبعض الاسماء غير المتمكنة وبعض الاسماء المختصة ، فهذه الكلمات كلها ذوات وظائف نحوية ثابتة لا تغيرها ، فكان ثبوت صورها أمراً طبيعياً الى حد كبير .

٦ - إن المعربات لا تخضع كلها لنظام اعرابي واحد ، بل ان لكل فصيلة منها نظامها الاعرابي الخاص بها .

٧ - إن حالات البناء أربع : البناء على الضم والبناء على الفتح ، والبناء على الكسر ، والبناء على السكون . وإن حالات الاعراب أربع أيضاً : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

٨ - إن علامات الاعراب والبناء أربع أصلية ، هي الضمة ، وينوب عنها الالف في المثنى ، والواو في الجمع المذكر السالم والاسماء الستة ، وثبوت النون في الأفعال الخمسة . ثم الفتحة ، وينوب عنها الالف في الاسماء الستة ، والياء في المثنى وجمع المذكر السالم ، والكسرة في جمع المؤنث السالم ، وحذف النون في الأفعال الخمسة . ثم الكسرة ، وتنوب عنها الفتحة في الممنوع من الصرف ، والياء في كل من المثنى وجمع المذكر السالم والاسماء الستة . ثم السكون ، وينوب عنه حذف حرف العلة في المعتل الآخر ، وحذف النون في الأفعال الخمسة .

٩ - إن الاعراب على ثلاثة أقسام : اعراب ظاهري ، وهو الأصل في كل الكلمات ، واعراب تقديري : ويكون في الكلمات التي تقبل التغيير لولا وجود عارض صوتي يمنع من ذلك ، كأن يكون آخر الكلمة حرف علة لا يقبل الحركة ، وتلك حالة المقصور والمنقوص والمضارع المعتل الآخر . أو أن يكون آخر الكلمة منفتحاً بحركة لازمة لا يستطيع تغييرها ، وتلك حالة المتصل بياء المتكلم والمحكي وغيرهما . ثم إعراب محلي : وهو تغيير اعتباري لا حقيقي ، نحكم به على المحل الذي يحتله المبني ، لا على المبني نفسه ، لأن المبني لا يقبل التغيير ، لا ظاهراً ، ولا مقدراً .

الجملة الفعلية

١ - الجملة واقسامها

كل جملة هي تركيب إسنادي : بمعنى انها تتركب من مفردين العلاقة بينهما علاقة إسناد . فسواء أقلت : « قدم زيد » أم قلت : « زيد قدم » ، فأنت ، في كلتا الجملتين ، تسند القدوم إلى زيد ، أو بعبارة أخرى : أنت تحكم على زيد بالقدوم . فزيد - في الجملتين - مسند إليه ، والقدوم - في الجملتين - مسند .

ويتركب المسند والمسند إليه على صور مختلفة إليك بيانها :

١ - (قدم الرجالُ - عوقبَ المذنبون) :

وهذا أشهر التصاميم للجملة العربية ، وأكثرها شيوعاً . ويدعى في الاصطلاح بالجملة الفعلية ، لأن الفعل يمثل أحد طرفيه ، وهو طرف المسند ، أما المسند إليه ، فيدعى في هذا التصميم بالفاعل مرة ، وبالنائب عن الفاعل مرة أخرى .

وابرز خصائص هذا التصميم وميزاته هو عدم التطابق العددي بين طرفيه ، فأنت ترى أن المسند في كلتا الجملتين مفرد : « قدم - عوقب » ، على حين تجد أن المسند إليه في كليهما جمع : « الرجال - المذنبون » .

٢ - (الرجال قاذمون) :

وهذا التصميم يلي سابقه في الشهرة والشيوع . ويدعى في الاصطلاح بالجملة الاسمية لأن كلا طرفيه من فصيلة الاسماء . والمسند ههنا يدعى خبراً ، اما المسند إليه فيسمى مبتدأ . وبرز خصائص هذا التصميم وميزاته هو وجوب المطابقة العددية والجنسية بين طرفيه . تقول : « الرجل قادم ، الرجلان قادمان ، الرجال قادمون ، المرأة قادمة ، المرأتان قادمتان ، النساء قادمات » .

٣ - (هل قادمُ الرجال ؟) :

وهذا التصميم مزيج من التصميمين السابقين ، فهو كالجملة الاسمية في كون طرفيه من فصيلة الاسماء ، وهو كالجملة الفعلية في عدم التطابق العددي بين طرفيه ، فأنت ترى ان « قادم » مفرد ، وان « الرجال » جمع . ولهذا لم يلقب طرفا هذه الجملة بـ « بلقيي الفعلية » ، لانها ليست فعلية تماماً ، ولا بـ « بلقيي الاسمية » ، لانها ليست اسمية تماماً ، بل اقبوا طرفها الأول ، وهو المسند ، بـ « بلقب المبتدأ » ، وطرفها الثاني ، وهو المسند إليه ، بـ « بلقب الفاعل » .

ولما كان لا بد لكل مبتدأ من خبر ، قالوا : إن الفاعل ههنا سدّ مسدّ الخبر واغنى عنه . وبالمقابل ، نستطيع ان نقول : إن كل فاعل لا بد له من فعل يسبقه ، واذاً فيمكن ان نقول ان المبتدأ ههنا إنه سدّ مسدّ

الفعل وأغنى عنه . والواقع انهم اشترطوا في المبتدأ لمثل هذا التركيب ان يكون وصفاً مشتقاً من الفعل ، أو جامداً فيه معنى الوصف ، مثل : « هل صخر قلوب الظالمين ؟ » اي « هل قاسية قلوبهم ؟ » .

وعلى كل حال ، فهذا التصميم أقل من سابقه شيوعاً في الكلام العربي . وقد اشترط له البصريون ، ما عدا الأخفش ، أن يكون مبتدؤه معتمداً على نفي أو استفهام ليقوى فيه معنى الفعلية ، لان الاستفهام والنفي لا ينصبان إلا على الاحداث (١) .

هذا ، وقد اعتبر النحاة هذه الجملة ، من انواع الجملة الاسمية ، لان المبدأ الذي اعتمدوه في تصنيف الجملة ان تسمى فعلية كل جملة تصدرها الفعل ، وان تسمى اسمية كل جملة تصدرها الاسم .

٤ - (هيهات السفر) :

وهذا شكل آخر من اشكال الجملة الاسمية ، نرى فيه المسند ممثلاً باسم فعل ، ونرى المسند إليه ممثلاً بفاعل . والذي حمل النحاة على اعتبار مثل هذا التركيب جملة اسمية هو كونها مصدرية باسم فعل ، لا بفعل (٢)

(١) اما الكوفيون ، ومعهم الاخفش من البصريين ، فقد جوزوا أن يقال : « فادم ارجل » بغير اعتماد على نفي أو استفهام . وجوزه سيويه ايضاً على ضعف .

(٢) اختلف النحاة في اعراب اسماء الأفعال : قال الاخفش ، وتابعه جهور النحاة : هي اسماء لا محل لها من الاعراب . وقال سيويه : اسم الفعل مبتدأ سد فاعله مسد خبره . وقال المازني : اسم الفعل مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، فتقدير قولك « هيهات السفر » : « بعد بعداً السفر » . وعلى هذا المذهب تكون الجملة فعلية لا اسمية ، لان اسم الفعل ليس صدرأ فييا ، بل الصدر هو الفعل المحذوف .

٥ - (تأديبي الغلامَ مسيئاً) :

أي : أؤدب الغلام في حال إساءته :

وهذا تصميم غريب ونادر للجملة الاسمية ، نرى فيه المسند إليه ممثلاً بالمبتدأ « تأديبي » ، والمسند ممثلاً بحال منصوبة « مسيئاً » أغنت عن الخبر وسُدت مسدّه .

وقد اشترط النحاة لمثل هذا التركيب شروطاً : أن يكون المبتدأ مصدرراً ، أو اسم تفضيل مضافاً الى مصدرٍ ، مثل « افضلُ تأديبك الغلامَ مسيئاً » ، وأن تحيى بعد ذلك حال لا تصلح أن تكون خبراً ، اذ لو جعلت كلمة « مسيء » خبراً للتأديب لفسد المعنى الذي تريده : فلو قلت « تأديبي الغلامَ مسيءٌ » ، لفهم ان التأديب للغلام فيه إساءة وضرر ، وهو خلاف ما تقصد إليه . وعند ذلك فلا بد من حذف الخبر ، واعتبار الحال مغنية عنه وسادةً مسدّه .

ولا فرق بين أن يكون اسم التفضيل مضافاً الى المصدر الصريح ، كما مثلنا ، أو أن يكون مضافاً الى المصدر المؤول ، مثل : « أحسن ما تعمل الخيرَ مستتراً » . وكذا لا فرق بين أن تكون الحال مفردة ، وأن تكون جملة ، مثل الحديث : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » .

٦ - (أعندك زيدٌ ؟ - أفي الدار زيدٌ) :

وهذا قسم ثالث من أقسام الجملة سماه بعضهم بالجملة الظرفية ، لانها مصدرية بالظرف أو بالجار والمجرور (١) . وعلى رأي هؤلاء يكون المسند

(١) ويعتبر الجار والمجرور ظرفاً أيضاً ، لانها غالباً بمعنى الظرف ، الا ترى انه لا فرق بين قولك « سافرت مساءً » وقولك : « سافرت في المساء » ؟

ههنا ممثلاً بالظرف ، أو الجار والمجرور ، ويكون المسند اليه ممثلاً بفاعل مرفوع . وقد اشترطوا لهذا التركيب بهذا الاعتبار أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام ، لانه لما كان الاستفهام والنفي لا ينصبان إلا على الحدث ، كان الظرف الواقع بعدهما متضمناً معنى الحدث ، فكأن قولك : « أفي الدار زيد ؟ » يساوي قولك : « هل استقر زيد ؟ » . وعلى هذا يكون « زيد » فاعلاً للظرف المتضمن معنى الفعل .

والواقع أن هذا التركيب يمكن رده الى الجملة الاسمية ، فيعتبر مرفوعه مبتدأ ، وظرفه خبراً له ، أو متعلقاً بخبره المحذوف .

وهكذا نرى أن المسند والمسند اليه مهما اختلفت صور تركيبها ، فهما يؤلفان نوعين من الجمل لا ثالث لهما : الجملة الفعلية ، وهي ما كان صدرها فعلاً ، والجملة الاسمية ، وهي ما كان صدرها اسماً .

وقبل أن نترك هذا الفصل نحب أن نطرح المسألة الآتية :

لقد قلنا في مستهل الفصل : إن كل جملة هي تركيب اسنادي ، فهل يمكن أن نعكس فنقول : إن كل اسناد هو جملة ؟

الجواب بالنفي في بعض الاحيان . ويتضح ذلك بالأمثلة الآتي :

(طويل ذراعاك) : إسناد اسندنا فيه الطول الى ذراعيك (٢) . وهو في الوقت نفسه جملة ، لان طرفه الاول يقوم بوظيفة الابتداء ، وطرفه الثاني يقوم بوظيفة الفاعلية المغنية عن الخبر ، وسيظل جملة ما ظل كل طرف فيه يقوم بوظيفته .

(١) هذا الاسناد مقبول عند الأخفش والكوفيين ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام .

لنفرض الآن أن الطرف الاول ، وهو الوصف « طويل » قد تخلى عن وظيفة الابتداء في جملة ، والتحق بجملة أخرى ليقوم فيها بوظيفة ما ، ولتكن وظيفته الخبرية كما في قولك : « أنت طويل ذراعاك » ، أو وظيفة الحالية كما في قولك : « خلقك الله طويلاً ذراعاك » ، أو أي وظيفة أخرى تلحقه بجملة غير جملة ، فعند ذلك تهدم الجملة التي كانت مؤلفة منه ومن فاعله ، ولا يبقى منها سوى الفاعل ، على الرغم من أن اسناد الطول الى الذراعين لا يزال قائماً .

كذلك يحدث أن يتخلّى الطرف الثاني ، وهو المسند اليه ، عن وظيفة الفاعلية ليصير مضافاً اليه ، مثل : « طويل الذراعين » ، فتهدم الجملة أيضاً على الرغم من بقاء الاسناد معنوياً . ونحتاج في هذه الحالة إلى طرف متم لها ، فنقول مثلاً : « طويل الذراعين قادم » . نستنتج من كل ذلك أن الاسناد لا يكون جملة إلا إذا قام طرفاه بوظيفتي الفعل والفاعل ، أو المبتدأ والخبر . فإن كان غير ذلك فليس إلا اسناداً في المعنى ، أما في اللفظ ، فليس هو بجملة .

والواقع انه يمكننا - من ناحية المعنى فقط - أن نعتبر الاسناد الذي دخل أحد طرفيه في جملة أخرى جملة صغرى ، فتكون الجملة المدخول فيها جملة كبرى ، ونصبح بذلك أمام نوع من تداخل الجمل . ففي مثل قولنا : « خلقك الله طويلاً ذراعاك » ، تكون « طويلاً ذراعاك » جملة صغرى وقعت موقع الحال في الجملة الكبرى « خلقك الله طويلاً ذراعاك » ، لكن الذي منع النحاة من هذا الاعتبار أن اللفظ لا يتأشى في مثل هذا الوضع مع الوظيفة النحوية ، فأنت ترى أن النصب المستحق للحال قد أصاب أحد طرفي الاسناد فقط ، وهو كلمة « طويلاً » وحدها . ولهذا اضطروا إلى اعتبار الكلمة في مثل هذا المثال حالاً ، وبذلك انهدمت الجملة التي كانت تتألف منه ومن مرفوعه .

٢ - الفعل

الفعل هو الطرف المسند في الجملة الفعلية . وإذا كان معلوماً فلا بد له من فاعل ، مثل « ذَهَبَ زَيْدٌ » وإن كان مجهولاً فلا بد له من نائب فاعل ، مثل : « كُسِّرَ الزجاجُ » .

١ - مركبة آخذه :

هو مبني إن كان ماضياً أو أمرياً أو مضارعاً اتصلت به نون النسوة أو نون التوكيد . وقد ذكرنا في فصل سابق أحوال بنائه فارجع إليها .
فإن لم يكن المضارع متصلاً بأحدى النونين المذكورتين ، فهو مرفوع ، إلا أن يسبقه ناصب فينصب ، أو جازم فيجزم . وسيأتي بيان ذلك في فصول لاحقة .

٢ - ترتيبه مع مرفوعه :

الفعل سابق لمرفوعه دائماً ، مثل : « قام زيدٌ » . فإن تقدم « زيد » على « قام » في مثل « زيد قام » ، فزيد عند ذلك مبتدأ وليس فاعلاً . أما الفاعل فهو ضمير مستتر تقديره هو يعود على زيد (١) .

(١) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد أجازوا تقدم الفاعل على فعله . ويترتب على إجازتهم صحة أن يقال : « الرجل جاء » . وهذا أسلوب لم يسمع من العرب أبداً .

٣ - ذكره وحذفه :

يجوز حذفه في مقام المحاورات . كأن يقول أحدهنا : « من جاء ؟ » ،
فيجيب الآخر : « ... زيدٌ » . وقد اعتبر المرفوع الذي يلي أداة خاصة
بالفعل (١) ، فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كقول السموءل :

٩ - إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْتَسْ مِنْ اللُّثُومِ عِرْضُهُ
فَكُلُّ رَدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ

(اللغة : العرض : الجانب من الشخصية الذي هو محط المدح أو الذم . المعنى :
جمال الانسان بشرفه ، وليس بلباسه . الاعراب : « اذا » ظرفية شرطية غير جزمة ،
متعلقة بجوابها . « المرء » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : اذا
شرف المرء . « لم يدنس » جازم ومجزوم . « من اللثوم » متعلقان يدنس .
« عرضه » فاعل ومضاف اليه ، « فكل » الفاء رابطة لجواب الشرط وكل مبتدأ
« رداء » مضاف اليه . « يرتديه » مضارع مرفوع ، وفاعل مستتر ، ومفعول
به . « جميل » خبر . « مجموع الشرط وجوابه » ابتداء لا محل له من الاعراب .
« جملة : المرء مع فعله المحذوف » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : لم يدنس
عرضه » تفسير للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : تتكل رداء جميل » جواب
شرط غير جازم لا محل لها . « جملة يرتديه » نعت لرداء محلها الجر . الشاهد :
« اذا المرء » : بعد الأدوات الخاصة بالامعال يحذف الفعل اذا كان في الكلام ما
يفسره (٢) .

(١) الادوات الخاصة بالافعال ، مثل : ان ولو وإذا وهل ، مما لا يليها

الا الفعل .

(٢) اختلف النحاة في اسلوب « اذا المرء » وما اشبهه من التراكيب .
والخلاف ينحصر في اعرابه لا في صحته ، اذ الكل يجمع على أنه من أفسح اساليب
العرب في التعبير . والاعراب الواردة ابتداء ، بار علي ، فذهب جمهور البصريين . اما
الكوفيون فجمهورون المرفوع بعد « اذا » فاعلاً للفعل المتأخر عنه . والأخفش من
البصريين يعربه ، مبتدأ خبره الجملة التي بعده ، يجوزاً بذلك ان تقع الجملة الاسمية
بعد « اذا وإن » فقط من بين ادوات الشرط .

وقد اعتبر الفعل محذوفاً في اساليب : الاشتغال ، مثل : « الكتابَ خذَه : التقدير : خذ الكتابَ خذَه » ، والتحذير ، مثل : « الأسدَ الأسدَ : التقدير : إحذر الأسدَ » ، والاغراء ، مثل : « الصدقَ الصدقَ : التقدير : الزم الصدقَ » . والاختصاص ، مثل : « نحنُ - العربَ - نقري الضيفَ : التقدير : أَخْصُ العربَ » ، والنداء ، مثل : « يا عبد الله : التقدير : أُنادي عبد الله » .

هذا ، وقد يحذف الفعل مع مرفوعه بعد الاسم الموصول إن كان في الجملة ظرف أو جار ومجرور يفتيان عنهما ، مثل : « سهرت إلى ما بعد العاشرة : التقدير : سهرت إلى الزمن الذي وجد بعد العاشرة » .

٤ - مطابقة طرفوعه في العدد :

مذهب جمهور العرب أنه إذا اسند الفعل إلى ظاهر - مثنى ، أو مجموع - وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع ، فيكون كجمله إذا اسند إلى مفرد ، تقول : « قام الرجل ، قام الرجلان ، قام الرجال » .

على أن طائفة من العرب - يقال : هم طيء ، ويقال : هم أزد شنوءة - كانوا يميزون أن يقال : « قاما الرجلان » ، وقاموا الرجال (١) . وقد وردت هذه اللغة في نصوص فصيحة كثيرة ، كقوله تعالى : « واسروا النجوى الذين ظالموا » ، وكقول أبي عبد الرحمن القتيبي :

١٠ - رَأَيْنَ الْعَسَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي
فَأَعْرَضْنِي عَنِ الْخُدُودِ السَّوَاضِرِ

(١) تسمى هذه اللغة عند النحاة بلغة اسكلوني البراغيث .

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « رأين » فعل ماض والنون علامة جمع الاناث لا محل لها من الاعراب . « الغواني » فاعل (١) . « الشيب » مفعول به . « لاح » ماض وفاعل مستتر . « بعارضي » متعلقان بلاح والضمير مضاف اليه . « فأعرضن » حرف عطف وفعل وفاعل . « عني » متعلقان بأعرضن . « بالحدود » متعلقان بأعرضن . « التواضر » نعت للحدود . « جملة : رأين الغواني » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لاح بعارضي » حالية محلها النصب . « جملة : فأعرضن » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « رأين الغواني » : سابق الشاعر بين الفعل وفاتله في العدد) .

٥ - مطابقة لمرفوعه في الجنس :

الأصل في الفعل ان يذكر مع مرفوعه المذكر : « ذهب خالد - يذهب خالد » ، وان يؤنث مع مرفوعه المؤنث : « ذهبت فاطمة - تذهب فاطمة » . ولكن قد يعرض في الكلام ما يوجب هذا الأصل ، او يميزه ويميز خلافه ، أو يوجب خلافه . وإليك تفصيل ذلك :

أ - يجب تكبير الفعل :

أولاً : اذا كان مرفوعه مذكراً ، مفرداً أو مثنىً أو جمع مذكر سالماً ، مثل : « ذهب الرجل ، ذهب الرجلان ، ذهب المعلمون » ،

ثانياً : اذا فصل بينه وبين مرفوعه الظاهر بالا ، سواء أكان

(١) ويجوز في مثل هذه التراكيب وجهان آخران للاعراب : أولها ان يعتبر الضمير المتصل بالفعل هو الفاعل ويعتبر الظاهر المرفوع بدلاً منه . الثاني ان يعتبر الظاهر المرفوع مبتدأ مؤخراً ، والضمير مع الفعل ، فعلاً وفاعلاً ، والجملة منها خبراً للمبتدأ المؤخر .

المرفوع مؤنثاً أم كان مذكراً ، مثل : « ما ذهب إلا فاطمة (١) » .

ب - بحب تأنيب الفعل :

أولاً : إذا كان المرفوع مؤنثاً حقيقياً ، ظاهراً ، متضلاً بالفعل ، سواء أكان مفرداً ، أم مثنىً ، أم جمع مؤنث سالماً ، مثل : « جاءت فاطمة ، جاءت الفتاتان ، جاء : الفتيات (٢) » .

ثانياً : إذا كان مرفوعه ضميراً مستتراً يعود على مؤنث ، سواء منه الحقيقي والمجازي ، مثل : « فاطمة ذهبت ، الشمس طلعت » .

ثالثاً : إذا كان مرفوعه ضميراً يعود على جمع تكسير لمذكر غير عاقل ، مثل : « الجمال سارت ، أو تسير ، أو يسرن » .

ج - بحوز تذكير الفعل وتأنيب :

أولاً : إذا كان مرفوعه مؤنثاً مجازياً ظاهراً ، نحو : « طلعت الشمس = طلع الشمس » .

ثانياً : إذا كان مرفوعه مؤنثاً حقيقياً مفهولاً عنه بغير إلا ، نحو : « جاءت إلى المدرسة طالبة = جاء إلى المدرسة طالبة » .

(١) ذلك لأن المرفوع الحقيقي في مثل هذا التركيب هو المستثنى منه المحذوف .
فالتقدير : « ما ذهب أحد إلا فاطمة » . ففاطمة فاعل في اللفظ فقط ، وليس في المعنى .

(٢) واجز الكوفيون وبعض البصريين تذكيره مع جمع المؤنث السالم : « ذهب الفتيات » .

ثالثاً : اذا كان مرفوعه ضميراً منفصلاً لمؤنث ، نحو : « انما قامت هي = انما قام هي ، ما قامت إلا هي = ما قام إلا هي » .

رابعاً : اذا كان فعلٌ مدح او ذم وكان فاعله مؤنثاً ظاهراً ، نحو : « نعمت المرأة فاطمة = نعم المرأة فاطمة » .

خامساً : اذا كان مرفوعه مذكراً مجموعاً جمع مؤنث سالماً ، نحو : « جاءت الطلحات = جاء الطلحات » .

سادساً : اذا كان مرفوعه جمع تكسير ، سواء أكان لمذكر ، ام لمؤنث ، نحو : « ذهب الرجال = ذهبت الرجال ، فُتِيحَتْ النوافذ = فُتِيحَ النوافذ » .

سابعاً : ان يكون مرفوعه ضميراً يعود إلى جمع تكسير لمذكر عاقل ، نحو « الرجال جاءوا = الرجال جاءت » .

ثامناً : أن يكون مرفوعه ملحقةً بجمع المذكر السالم ، أو بجمع المؤنث السالم ، نحو : « جاء البنون = جاءت البنون ، قام البنات = قامت البنات » .

تاسعاً : اذا كان مرفوعه اسم جمع ، أو اسم جنس جمعياً ، نحو : « ذهب النساء = ذهبت النساء ، ذهب القوم = ذهبت القوم ، ذهب العرب = ذهبت العرب » .

عاشرأ : اذا كان مرفوعه مذكراً مضافاً إلى مؤنث بشرط ان يصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه المؤنث مقامه ، نحو : « ذهب كل الفتيات = ذهبت كل الفتيات » ، اذ يصح في مثل هذا ان يقال : « ذهبت الفتيات » باسقاط المضاف دون تنغير في المعنى .

٣ - رفع المضارع

يرفع المضارع اذا تجرد من النواصب والجوازم .

١ - ويكون هذا الرفع ظاهرياً ، نحو : « الولد يلعب » ، الأولاد يلعبون » ، حيث ظهرت الضمة على الفعل الأول ، وثبتت التون في الفعل الثاني .

٢ - أو قد يكون تقديرية ، نحو : « الولد يلهو - الولد يعيش - الولد يسمى » ، حيث قدرت الضمة على أواخر الأفعال الثلاثة ، وقد منع من ظهورها الثقل في « يلهو ويعيش » ، والتعذر في « يسمى » .

٣ - أو قد يكون محلياً ، وذلك اذا كان هناك ما أوجب بناءه ، نحو : « لأمسافرين » - البنات يلعبن » . فالأول مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم ، والثاني مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم .

٤ - نصب المضارع

ينصب المضارع اذا سبقته احدى النواصب الاربعة : أن - لن - كي - إذن .

١ - وقد يكون النصب لفظياً ، نحو : « الولد لن ياعب » - الاولاد لن ياعبوا » ، حيث ظهرت الفتحة على الفعل الأول ، وحذفت النون من الفعل الثاني .

٢ - أو قد يكون تقديرياً ، نحو : « الولد لن يسمى » ، حيث قدرت الفتحة على الالف للتعذر .

٣ - أو قد يكون محلياً ، نحو : « البنات لن يلعبن » ، حيث بني الفعل على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهو في محل نصب بلن .

أ - النواصب :

١ - (أن) : وهي حرف مصدرية ونصب واستقبال ، نحو : « أريد أن أسافر » .

وسميت مصدرية ، لأنها هي وما بعدها في تأويل المصدر دائماً ، وسميت حرف نصب ، لأنها تنصب المضارع ، وسميت حرف استقبال لأنها تخلص المضارع للاستقبال ، بعد أن كان ، قبلها ، صالحاً لازمانين : الحال ، والاستقبال .

والمصدر المؤول منها ومن صلتها ، يقع مواقع إعرابية شتى : فقد يكون مبتدأ ، نحو : « وان تصوموا خيراً لكم = الصومُ خير لكم » ، أو خبراً ، مثل : « الصدقُ هو أن تقولَ الحقيقة = الصدقُ قولُ الحقيقة » ، أو فاعلاً ، نحو : « يسرني أن تنجح = يسرني نجاحك » ، أو مفعولاً به ، نحو : « أحب أن أسافر = أحب السفر » ، أو مجروراً بالحرف ، نحو : « إني راغب في أن تنجح = إني راغب في نجاحك » .

ولا تقع « أن » الناصبة للمضارع بعد فعل بمعنى اليقين والعلم الجازم ، فإن رأيت « أن » بعد فعل من هذه الأفعال ، فاعلم أنها « أن » المخففة من « أن » ، وليست هي الناصبة للمضارع . والمضارع بعد المخففة مرفوع لا منصوب ، نحو : « علمت أن قد تقوم » اي : علمت أنك قد تقوم (١) .

٢ - (لن) : وهي حرف نفي ونصب واستقبال ، نحو : « لن أسافر » .

٣ - (كي) : وهي حرف مصدرية ونصب واستقبال ، نحو : أقرأ لكي استفيد . ومصدرها المؤول منها ومما بعدها ، لا يكون إلا مجروراً بالسلام إن ذكرت معها ، كما مثلنا « أقرأ لكي استفيد = أقرأ

(١) إذا جاءت « أن » بعد ظن أو نحوه مما يدل على الرجحات ، جاز في الفعل بعدها وجهان : النصب ، على اعتبار (ان) ناصبة ، والرفع على اعتبارها مخففة ، تقول : ظننت أن يذهب زيد ، وظننت أن يذهب زيد . هذا ، ومن العرب من يرفع بعد « أن » مطلقاً ، ومنه قول أحدهم :

أن تقرأن على أسماء ويحككها
مني السلام وألا تشعرا أحداً .

للاستفادة . فان لم تذكر اللام معها : « أقرأ كي استفيد » ، كان المصدر المؤول في محل جر باللام محذوفة ، أو كان منصوباً بنزع الخافض .

فاذا اتصلت « كي » بـ « ما » ، فهي حرف جر (١) ، والمضارع بعدها مرفوع ، و « ما » التي معها يمكن اعتبارها مصدرية أو كافئة ، كقول الشاعر عبد الأعلى :

١١ - إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ ، فإِنَّمَا
يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ

شرح والمعنى : واضحان . الأعراب : « ما » ظرفية : لينة متعلقة بالجواب .
« فأنزل الفعل محذوف . يفسره ما بعده . « لم تنفع » . يلزم ومجزوم .
حرف مستتر . « فضر » فاء رابطة لجواب الشرط . « فأنزل » أمر وفاعل مستتر .
و « ما » فاء استئنافية مع مكفوفة وكافئة . « يرجى الفتى » فعل ونائب فاعل .
« كيما » مكفوفة وكافئة . ويجوز : كي حرف جر ، و « ما » مصدرية .
« يضر وينفع » فعلاان مضارعان مرفوعان وفاعلاهما مستتران . والمصدر المؤول من
« ما » وما بعدها مجرور بـ كي ، والجار والمجرور متعلقان بفعل يرجى .

(١) هذا هو المذهب المشهور في « كي » . ويرى آخرون أن « كي » هي
أبدأ حرف جر للتعليل ، بدليل جرهما لـ « ما » الاستفهامية في مثل : « كيما ؟
أي : لـ « ما » ؟ » ، وإن الناصب للمضارع بعدها إنما هو « أن » المضمرة . وقال
آخرون هي على نوعين : جارة إن دخلت على « ما » الاستفهامية ، وناصبة إن
دخلت على المضارع مسبوقة باللام للتعليل ، ويجوز الاعتبار أن نصب المضارع بعدها
ولم تسبق باللام .

وأصر بعضهم على أنها جارة ، فإذا صحبها السلام « لكي استفيد » كانت
توكيداً لها ، كي لا يجتمع جاران على مجرور . وعكس آخرون قاصروا على أنها
ناصبة ، فإن دخلت على ما الاستفهامية « كيما ؟ » فهي ناصبة لفعل محذوف ، و
« ما » الاستفهامية مفعول هذا الفعل . والتقدير : « كي تفعل ماذا ؟ » . وهذا
مذهب الكثرين .

نصب المضارع

« جملة : أنت مع فعله المحذوف » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : لم تنفع » تفسير للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : فضر » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يرجى الفتى » استثنائية لا محل لها . « جملة : يضر » صلة الحرف الصدري لا محل لها . « جملة : وينفع » معطوفة على الصلة لا محل لها . الشاهد : « كما يضر » : رفع المضارع بعد « كي » لأنها حرف جر يدل على دخولها على « ما » الصدريّة .

٤ - (إذن) : هي حرف جوابٍ وجزاءٍ ونصبٍ واستقبالٍ ، تقول : « إذن أكرمك » ، في جواب من قال لك : « سأزورك » .

وهي لا تنصب المضارع إلا بثلاثة شروط : أولها : أن تكون صدرًا في جملتها ، بحيث لا يكون ما قبلها تاملاً فيما بعدها ، الثاني : أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ، الثالث : أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل ، إلا أن يكون الفاصل قسمًا ، أو نداءً ، أو ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، أو حرف « لا » .

فهي مهيأة في مثل : « أنا إذن أكرمك » ، لعدم التصدر ، وفي مثل : « إذن أظنك صادقاً » ، لعدم الاستقبال في الفعل ، وفي مثل : « إذن أنت تكرم عندي » ، لوجود الفاصل . أما في مثل : « إذن - والله - أكرمك » و « إذن - يا زيد - أكرمك » و « إذن - غداً - أكرمك » و « إذن - في الغد - أكرمك » و « إذن لا أبخل عليك » ، فهي عاملة لأن الفواصل المذكورة مسموح بها .

ومن العرب من يهملها مطلقاً .

ب - النصب بأن مضمره جوازاً :

هناك خمسة حروف يجوز لـ « أن » أن تظهر بعدها ، وأن تضر .

وفي حال اضمارها يبقى لها عملها ، فيكون المضارع منتصباً بعدها . وهذه الأحرف هي :

١ - لام التعليل : وهي لام جارة ، يكون ما بعدها علة لما قبلها ، مثل « فتحت الكتاب لأقرأ فيه » . فالقراءة في الكتاب هي علة فتحه وسببه . والفعل ، كما ترى ، منصوب بـ « أن » المضمر بعد اللام ، والمصدر المؤول مجرور بهذه اللام ، والجار والمجرور متعلقان بفعل « فتحت » .
التقدير : فتحت الكتاب للقراءة فيه .

٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ - الواو والفاء وثم وأو العاطفات : ولا تضمير « أن » بعد هذه الحروف إلا إذا سبقهن جامد ، وتلاهن فعل مضارع ، مثل : « في السفر صحة لك وتتمتع » . فلو لم تضمير « أن » ههنا للزم عطف الفعل المضارع « تتمتع » على الاسم الجامد « صحة » . وهذا لا يجوز ، لأن العطف يقتضي تماثل المتعاطفين - فعل على فعل ، إسم على إسم ، ظرف على ظرف ... - أما إذا كانت « أن » مضمرة ، فيستقيم العطف ، لأنه يكون عندئذ بين مصدرين : المصدر المؤول من « أن » وصلتها ، والمصدر الصريح « صحة » . ويكون التقدير عندئذ : في السفر صحة لك وممتعة . قالت ميسون الكلبية زوج معاوية بن أبي سفيان تشوق إلى البادية :

١٢ - وَلَبَسْتُ عَبَاءَةً وَتَقَرَّرْتُ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « وابس » مبتدأ . « عباءة » مضاف إليه . « و » حرف عطف . « تقرّر » مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الواو ، « عيني » فاعل ومضاف إليه . والمصدر المؤول من « أن » وصلتها معطوف

على المبتدأ . التقدير : وليس عبادة وقرعة عيني . « أحب » خبر . « إلي » متعلقان بالخبر . « من ليس » متعلقان بالخبر . « الشفوف » مضاف إليه . « حجة : ليس عبادة أحب » ابتدائية لا محل لها . « حجة : تقر عيني » صلة « انت » المضمر لا محل لها . الشاهد : « وتقر » : اخترت أن بعد الواو العاطفة لأن المعطوف عليه اسم جامد (١) .

ج - النصب بأن مضمرة وجوباً :

تضمّر « أن » وجوباً بعد خمسة حروف (٢) :

١ - (لام الجحود) : أو لام النفي - والجحود هو النفي - وسميت بذلك لأن وظيفتها أن تؤكد النفي الواقع على الفعل الناقص « كان » . لهذا لا تأتي إلا بعد « ما كان » أو « لم يكن » ، كقوله تعالى : « لم يكن الله ليغفر لهم » .

وهي دائماً حرف جر ، والمصدر المؤول من « أن » المضمرة بعدها وصلتها مجرور بها ، وهي ومجرورها متعلقان بخبر الفعل الناقص المحذوف الذي يقدر دائماً بلفظ « مريداً » ؛ فتقدير الآية السابقة : لم يكن الله مريداً للغفران لهم .

٢ - (حتى) : وهي حرف غاية ، بمعنى أن ما بعدها يكون

(١) زاد بعضهم على هذه الحروف الحسة لام العاقبة ، وهي : اللام الجارة التي يكون ما بعدها عاقبة لما قبلها ونديجة له ، كقوله تعالى : فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً . وتسمى هذه اللام لام الصيرورة ، ولام المآل . وهي في حقيقتها لام التعليل نفسها استعملت في هذا المقام لضرب من المجاز .

(٢) هذا مذهب البصريين . وهو المشهور . ويذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف هي الناصبة بنفسها .

غايةً ونهايةً لما قبلها ، كقولك : « سأسهر حتى يطلعَ الفجرُ » ، فيكون طلوع الفجر نقطة النهاية لسهرك .

ولحتى ثلاثة معانٍ : أحدها التعليل ، فتترادف بذلك لام التعليل ، نحو : « اقرأ في الكتاب حتى استفيدَ . أي : لاستفيدَ » ، الثاني انتهاء الغاية . فتترادف بذلك حرف « إلى » ، نحو : « سأسهر حتى يطلعَ الفجر . أي ، إلى ان يطلعَ الفجر » ، الثالث الاستثناء ، فتترادف بذلك حرف « إلا » . وهذا قليل . ومنه قول المقنع الكندي :

١٣ - لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنْ الْفُضُولِ سَمَاحَةً
حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ .

أي : إلا أن تجود

(اللغة : الفضول : ملك الانسان الزائد عن حاجته . السماحة : الكرم . المعنى : الكرم الحقيقي هو ان تبذل مالك للآخرين وانت في ميسر الحاجة الى ما ينال . الاعراب : « ليس العطاء » ليس واسمها . « من الفضول » متعلقان بالعطاء . « سماحة » خبر ليس . « حتى » حرف جر . « تجود » مضارع منصوب . مضمرة بعد حتى . والفاعل مستتر . والمصدر المؤول مجرور بحتى . والجار والمجرور متعلقان بمعنى النفي الحاصل من ليس ، التقدير : كون العطاء سماحة متفب إلى ان تجود . « الواو » للحال . « ما » اسم موصول في محل رفع مبتدأ . « لديك » ظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة ، التقدير : وما نستقر لديك ، والضمير المتصل مضاف اليه . « قليل » خبر المبتدأ . « جملة : ليس العطاء سماحة » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تجود » صلة « أن » المضمرة لا محل لها . « جملة وما لديك قليل » حالية محلها النصب . « جملة الصلة المحذوفة » لا محل لها . الشاهد : « حتى تجود » : استعمل « حتى » بمعنى « إلا » .)

ولا ينتصب المضارع بعد « حتى » إلا أن يكون مستقبلًا ، إما

بالنسبة الى زمن ما قبلها فقط ، واما بالنسبة الى ما قبلها ولى زمن التكلم معاً . فمن الاول قولك : « إقْتَلْ اَنْقَوْمٌ حَتَّى تَسِيلَ دِمَاؤُهُمْ » ، فسيلان الدماء مستقبل بالنسبة الى زمن الاقتتال ، ولكنه ماض بالنسبة الى زمن تلفظك بهذه الجملة . ومن الثاني قولك لرفيقتك : « إمسِهرْ معي حَتَّى يَطْلُعَ الفجر » ، فطلوع الفجر مستقبل بالنسبة للسهر ، ومستقبل بالنسبة لزمن التلفظ بهذه الجملة أيضاً . وقد أجازوا في النوع الاول النصب ، على اضرار « أن » ، والرفع ، على الابتداء . أما في الثاني فقد أوجبوا النصب .

فان أريد بالفعل الذي بعد حتى معنى الحال ، فالرفع واجب ، مثل : « مرض زيد حتى ما يرجونه » أي : فرجاؤهم منقطع الآن منه .

واعلم أن المضارع إذا انتصب بعد « حتى » فهي حرف جر ، ومجرورها هو المصدر المؤول من « أن » المضمرة مع صاتها . أما إذا ارتفع ، فهي حرف ابتداء لا عمل له ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

٣ - (او) : ولا تضر . بعدها « أن » إلا اذا كانت : - - - - -
« الا : ، كقول زياد الاعجم :

« كنت إذا نمت قنات قوم
كسرت كموبها أو تستقيم .

أو بمعنى « إلى » ، كقول امرئ القيس لصاحبه وهما في الطريق الى ملك الروم :

١٤ - فَقُلْتُ لَهُ : لَا تَبْكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

أي : إلى ان نموت^(١) .

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « فقلت » فعل وفاعل . « له » متعلقان بقلت . « لا تبك » جازم ومجزوم . « عينك » فاعل ومضاف إليه . « انما » مكشوفة وكافة . « نحاول » مضارع مرفوع وفاعل مستتر . « ملكا » مفعول به . « أو » حرف عطف . « نموت » مضارع منصوب بأن مضمرة بعد أو . والفاعل مستتر . « أن » المضمرة وما بعدها بتأويل مصدر معطوف على مصدر منزع من الكلام السابق . التقدير : ستكون منا محاولة أو موت . « فنعذر » مضارع مجبول منصوب لعطفه على نموت ، ونائب الفاعل مستتر . « جملة : قلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لا تبك عينك » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : نحاول » استئنافية لا محل لها . « جملة : نموت » صلة « أن » المضمرة لا محل لها . الشاهد : « أو نموت » : جاءت « أو » بمعنى « الى » فاشتمرت « أن » بعدها ، فانتصب المضارع بها) .

٤ - (واو المعية) : وهي التي تفيّد حصول ما قبلها مع ما بعدها ، مثل : « لا تمسّ وتلفست » . فالنهي معها منصب على الجمع بين المشي والتلف ، لا على المشي بغير تلفت ، ولا على التلفت بغير مشي . فان اردت النهي عن الامر بن كليهما ، قلت : « لا تمسّ وتلفست » . مجزم الثاني معطوفاً على الاول . والواو عند ذلك عاطفة وليست للمعية .

(١) تختلف « أو » هذه عن « أو » التي مرت في الفقرة السابقة من وجوه : أولها : أن تلك حرف عطف معنى وعملاً ، وهذه عاطفة في العمل فقط ، أما معناها فهو مرة لانتفاء الغاية ، مثل « الى » ، ومرة للاستثناء ، مثل « إلا » . الثاني : أن تلك تسبق باسم جامد ، فتعطف المصدر المؤول بعدها على الجامد الذي قبلها : « لك في السفر متعة أو تستفيد » . لك في السفر متعة أو استفادة . وهذه لا تسبق بجامد ، فتضطر ، من أجل اتمام عملية العطف ، الى ان تنزع من الكلام الذي قبلها مصدراً متخيلاً لكي تعطف عليه المصدر المؤول بعدها . (انظر اعراب الشاهد أعلاه) . الثالث أن تلك يجوز اختصار « أن » بعدها وإظهارها . تقول : « لك في السفر متعة أو تستفيد » ، ولك في السفر متعة وأن تستفيد . أما هذه فالاختصار بعدها واجب .

هـ - (فاء السببية) : وهي التي تفيد ان ما قبلها سبب لما بعدها ،
 مثل : « لا تتكاسلْ فترسبْ » . فالتكاسل سبب للرسوب . فهي بهذا
 المعنى تشبه « كي » ، فقولك : « اجتهدْ فتنجحْ » يساوي قولك :
 اجتهد كي تنجحْ » . وهي في حقيقتها متصل دائماً بما هو في المعنى جواب
 وجزء ، ولهذا اذا سقطت الجزم المضارع بعدها على أنه جواب طلب ،
 مثل : « لا تتكاسلْ ترسبْ » - اجتهدْ تنجحْ (١) .

والواو والفاء هاتان لا تضر « أن » بعدها إلا اذا وقعتا في
 جواب نفي أو طلب . فالنفي كقولك : « ما جاء زيد فأكرمه » . والطلب
 كقولك : « ليتني غني فأسوح في البلاد » . والطلب يشمل الأمر والدعاء
 والنهي والتمني والترجي والاستفهام والعرض والتحضيض .

واعلم ان واو المعية وفاء السببية و « او » حروف عطف ، وانها
 تعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر منتزع من الكلام الذي قبلها ،
 كما رايت في اعراب الشاهد السابق .

د - النصب بأن محذوف :

إذا حذفت « ان » بطل عملها ، وارتفع المضارع بعدها ، كقوله تعالى :
 « ومن آياته يريكم البرق » ، والأصل : أن يريكم ، وقوله : « قل :
 أغير الله تأمروني أعبد » ، والأصل : أن أعبد .

(١) الفروق التي بين واو المعية في هذه الفقرة ، والواو العاطفة في الفقرة السابقة ، وبين
 فاء السببية في هذه الفقرة ، والفاء العاطفة في الفقرة السابقة ، هي نفسها الفروق التي بين « أو »
 هنا ، و « أو » العارضة هناك . وقد أوضحنا ذلك في الحاشية السابقة فارجع اليها .

وشدّة حذفها مع بقاء عملها ، كقول طرفة :

١٥ - ألا أيُّ هذا الزاجري أحضر الوغى

وأنا أشهد اللذات ، هل أنت مُخلدي ؟ !

أي : الزاجري عن أن أحضر الوغى .

(المعنى : يامن تنهائي عن خوض المعارك خوفاً علي من الموت ، وعن الاتفاق على الملاذ خوفاً علي من الفقر - قل لي : أ أنت ضامن لي الخلود والبقاء ؟ . الاعراب : « ألا » استفتاحية . « أي » منادى باداء نداء محذوفة ، مبني على الضم في محل نصب . « ها » للتنبيه . « ذا » عطف بيان على « أي » . « الزاجري » بدل من « ذا » والياء في محل جر بالانضافة ، منصوب حكماً على أنه ، فعول به للزاجر . « أحضر » مضارع منصوب بأن المحذوفة ، وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل جر به « عن » المحذوفة ، والجار والمجرور متعلقان بالزاجر . ويجوز : المصدر المؤول منصوب بنزع الخافض . « الوغى » مفعول به . « و » عاطفة . « أن أشهد اللذات » ناصب ومنصوب وفاعل مستتر وفاعل مستتر وفاعل به . والمصدر المؤول معطوف على المصدر السابق . « هل أنت مُخلدي » حرف استفهام ومبتدأ وخبر ومضاف اليه لفظاً ، مفعول به حكماً . « جملة النداء » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أحضر » صلة أن المحذوفة لا محل لها . « جملة : أشهد » صلة أن لا محل لها . « جملة : انت مُخلدي » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « احضر » : حذف الشاعر « أن » وأبقى لها عملها على الشذوذ) .

٥ - جزم المضارع

جزم المضارع إما أن يكون لفظياً ، مثل : « لا تتكامل » ، لانّشـ في الأرضِ مرحاً - لا تتهاونوا » ، حيث مسكن الفعل الأول ، لأنه من الأفعال الأربعة ، وحذف حرف العلة من الثاني ، لأنه معتل الآخر ، وحذفت النون من الثالث ، لأنه من الأفعال الخمسة . وإما ان يكون محلياً ، مثل : « لا تتكاملن » ، حيث بني المضارع على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، في محل جزم بلا الناهية .

ويجزم المضارع اذا وقع في المواقع الآتية :

آ - بعد الجوارم الأربعة :

يجزم المضارع وجوباً اذا وقع بعد أحد الحروف الآتية :

١ - (لام الأمر) : وهي اللام التي يطلب بها إحداث فعل ، كقوله تعالى : « ليقض علينا ربك » .

٢ - (لا) الناهية : وهي التي تدل على النهي ، كقوله تعالى : « لا تحزن » ، إن الله معنا .

٣ - (لم) : وتسمى حرف نفي وجزم وقلب ، لأنها تنفي المضارع ، وتجزمه ، وتقلب زمانه من الحال والاستقبال إلى الماضي ، نحو : « لم يقم زيد » .

٤ - (لَمَّا) : وتسمى حرف نفى وجزم وقلب واستغراق . فأما النفي والجزم والقلب فقد مضى شرحهما ، وأما الاستغراق فمعناه ان النفي به لَمَّا يستغرق الزمن الماضي كله متصلاً بالحال ، فقولك : « لَمَّا يأت زيدٌ » ، معناه أن إتيان زيد انتفى في الزمن الماضي ، ولا يزال انتفاؤه مستمراً حتى الآن . كما يفهم من « لَمَّا » انك تتوقع إتيان زيد بين لحظة وأخرى . وبهذين ، اي بالاستغراق والتوقع ، تختلف « لما » عن « لم » .

و « لما » هذه هي غير « لَمَّا » الحينية كما في قولك : « لَمَّا انقشع النمام ظهرت الشمس » . فهذه في معنى « حين » ، وليست جازمة .

ب - في الشرط :

يجزم المضارع اذا وقع في جملة الشرط (١) ، على ان تكون اداة الشرط واحدة مما يلي :

١ - (إِنْ) : وهي الحرف الاساسي للشرط الحقيقي (٢) . واكثر أحوال استعمالها أن يكون شرطها مشكوكاً في وقوعه ، مثل : « إن تزني أكرمك » .

٢ - (إِمَّا) : والنحاة مختلفون في أمرها : فمنهم من يعتبرها حرفاً مثل « إن » ، ومنهم من يجعلها ظرفاً مثل « اذا » . وعلى كل

(١) الجزم هنا واجب بعد بعض الأدوات وجائز بعد بعضها الآخر . وسنشير الى الجائز منه في حينه .

(٢) الشرط الحقيقي هو ما يقابل الشرط الامتناعي . وسنفرد للشرط وأنواعه واحكامه مبحثاً خاصاً عند الكلام على الجملتين . أما هذا الفصل فقد خصصناه لظاهرة جزم المضارع : متى يجب جزمه ، ومتى يجوز الجزم وعدمه ، ومتى يمتنع ؟ .

فالجزم بها قليل ، حتى ذهب بعضهم الى انها لا تجزم إلا في الضرورة الشعرية .

٣ - (مَنْ) : وهي اسم مبهم للعاقل ، مثل : « من يجتهد ينتجج » .
ومعنى الابهام أنها تعني كل عاقل ، فقولاك : « من يجتهد ينتجج » يعدل
قولك : « إن يجتهد سعيد أو بكر أو زيد أو خالد ... الخ ، ينتجج » .
فكأن « من » اغت عن ذكر ألوف اسماء العقلاء .

٤ - (ما) : وهي اسم مبهم لغير العاقل ، مثل : « ما تزرع تحصد » .

٥ - (مهما) : وهي اسم مبهم لغير العاقل ايضاً ، مثل : « مهما تزرع تحصد » .

٦ - (متى) : وهي اسم زمان تضمن معنى الشرط ، مثل :
« متى تأتيني اكرمك » .

٧ - (أيان) : وهي اسم زمان تضمن معنى الشرط ، مثل :
« أيان تجتهد تنجح » .

٨ - (أين) : وهي اسم مكان تضمن معنى الشرط ، مثل :
« أين تجلس ترتج » . ويكثر لحاق « ما » الزائدة بها ، كقوله تعالى :
« أينما تكونوا يدرككم الموت » .

٩ - (أنى) : وهي مثل « أين » ، إلا ان « ما » الزائدة
لا تلحقها ، مثل : « أنى تجلس ترتج » .

١٠ - (حيث) : وهي اسم مكان تضمن معنى الشرط ، ويكثر

استعمالها مع « ما » الزائدة ، مثل : « حيثما تذهب تلقَ صديقاً » . بل
لقد اشترط بعضهم هذه الزيادة لتكون جازمة .

١١ - (كيف) : وهي اسم مبهم لكيفية تضمن معنى الشرط .
ويكثر استعمالها مع « ما » الزائدة ، مثل : « كيفما تجلس أجاس » .
واختلف النحاة في أمرها : فالكوفيون على أن المضارع بعدها مجزوم
وجوباً ، والبصريون على خلاف ذلك .

إلا أنهم جميعاً متفقون على أنها تقتضي بعدها فعلين من لفظ واحد
ومعنى واحد ، كما رأيت في المثال ، فلا يصح أن تقول : « كيفما تجلس
أذهب » (١) .

١٢ - (أي) : وهو اسم مبهم شديد الابهام ، بمعنى أنه يعني
كل شيء ، بخلاف « من » التي هي مبهم في نطاق العقلاء ، و « ما ومهما »
المتين هما مبهمان في نطاق غير العقلاء ، و « متى وإيان » المبهمين في نطاق
الآزمنة ، و « أنى وحيث » المبهمين في نطاق الامكنة ، و « كيف »
المبهم في نطاق الأحوال .

ولهذا الابهام الشديد فيها ، كان لا بد من اضافتها لتضييق دائرة

(١) كذا قال النحاة . والذي عندي أن « كيف » هي اسم لكيفية الشرط
المبهم ، فإذا كان فعل الجزاء مما له علاقة بكيفيات الشرط ، صح أن يأتي الفعلان
مختلفين لفظاً ومعنى ، إذ ما المانع من أن تقول : كيفما تجلس ترتج ، لأن الراحة
ذات علاقة بكيفية الجلوس ، فبعض الجلوس يتعب ، وبعضه يريح ، وفي الشرط نعم ،
فتقول إن الراحة واقعة أيأ كانت هيئة الجلوس وكيفيته . أما عدم صحة أن تقول :
« كيفما تجلس أذهب » ، فراجع الى أن ذهائي ليس له علاقة منطقية لازمة
بكيفيات جلوسك . هذا ، وقد جاء في التنزيل ما يؤيد ما نذهب اليه ، وهو قوله
تعالى : هو الذي يصوركم في الارحام كيف يشاء .

ابهامها . فاذا أضيفت الى عاقل ، صارت مثل « من » : « أيُّ رجلٍ يجتهدُ ينجحُ » = « من يجتهدُ ينجحُ » . واذا أضيفت إلى غير عاقل ، صارت مثل « ماومها » : « أيُّ شيءٍ تزرعُ تحصدُ » . وإذا أضيفت الى اسم زمان ، صارت مثل « متى واين » : « أيُّ وقتٍ تنمُ ترتجُ » . وإذا أضيفت إلى اسم مكان ، صارت مثل « اين وحيث » : « أيُّ مكانٍ تجلسُ ترتجُ » . وإذا أضيفت الى مصدر ، صارت مثل « كيف » : « أيُّ جلوسٍ تجلسُ ترتجُ » .

وهي الوحيدة من بين ادوات الشرط التي تعرب بالحركات الثلاث ، كما رأيت في الامثلة السابقة .

١٣ - (إذا) : وهي اسم زمان تضمن معنى الشرط . وجزم المضارع بعدها مختلف فيه ، قصره بعضهم على الشعر وحده (١) . وجعلوه في الشعر جائزاً أيضاً لا واجباً .

ج - في جواب الشرط :

إذا وقع المضارع في جواب شرط اداته احدى الادوات المذكورة سابقاً كان على حالة من ثلاث :

١ - يجب جزمه : وذلك اذا كان فعل الشرط مضارعاً غير مسبوق بلم ، مثل : « إن تعملُ خيراً تفزُ » . وما ورد مرفوعاً في هذه الحالة

(١) يفهم من كلام ابن يعيش (٤٧ / ٧) أن « إذا » جازمة في الشعر وفي النثر ، شريطة أن تكون متصلة بـ « ما » الزائدة . وحينئذ فهي عنده حرف لا ظرف ، لأن لزوم « ما » لها من اجل المجازاة بها قد اخرجها عن الاسمية كما اخرج أختها « إذ ما » .

فهو ضعيف ، كقول عمرو بن خثارم :

١٦ - يا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إِنَّكَ إِن يَصْرَع أَخُوكَ يُصْرَعُ

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « يا » أداة نداء . « أقرع » منادى مبني على الضم في محل نصب . « بن » صفة للمنادى تبعته على المحل . « حابس » مضاف إليه . « يا أقرع » توكيد للنداء الأول . « انك » ان واسمها . « إن » حرف شرط جازم « يصرع » مضارع مجزوم لانه فعل الشرط . « أخوك » نائب فاعل ومضاف إليه . « تصرع » مضارع مرفوع مجزوم . ونائب الفاعل مستتر . « جملة النداء » ابتدائية لا محل لها . « جملة : انك مع خبره » استئنافية لا محل لها . « جملة : ان يصرع أخوك » جملة الشرط لا محل لها . « جملة : تصرع » في محل جزم جواب الشرط . « مجموع الشرط وجوابه » خبر « إن » محله الرفع (١) . الشاهد : « ان يصرع أخوك تصرع » : رفع المضارع في جواب الشرط مع ان فعل الشرط مضارع ، وهذا ضعيف) .

٢ - يجب رفعه : وذلك اذا اقترن بالقاء الرابطة للجواب ، كقوله

(١) اخترنا هذا الوجه من الاعراب على غيره لما فيه من عدم التكلف . وهناك ، مثل هذا التركيب ، وجهان آخران في الاعراب : أولهما لسيبويه : وهو يرى ان جملة « تصرع » ليست هي الجواب ، اذ لو كانت جواباً لوجب جزم المضارع الذي فيها ، ولكنها دليل الجواب ، وقد أخرت من تقديم ، واصل العبارة عنده : انك تصرع ان يصرع أخوك . وعلى هذا الاعتبار تكون جملة « تصرع » خبراً لـ « ان » محلها الرفع ، وتكون جملة الشرط اعتراضية بين اسم إن وخبرها . والثاني للكوفيين والمبرد : وهو ان فعل « تصرع » ليس صدرأ في جواب الشرط ، والا وجب جزمه ، ولكنه خبر مبتدأ محذوف بعد فاء محذوفة ، والتقدير : ان يصرع أخوك فأنت تصرع . وعلى هذا ، تكون جملة « تصرع » خبرية محلها الرفع ، والجملة الكبرى المؤلفة من المبتدأ وخبره جواباً للشرط محلها الجزم .

تعالى : « ومن عاد فينتقم الله منه (١) » .

٣ - يجوز الرفع والجزم : وذلك اذا لم يقترب بالفاء ، وكان الشرط ماضياً أو مضارعاً مسبوقاً بـلم ، كقول زهير :

١٧ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ
يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

(اللغة : الخليل : الفقير . المسغبة : الجوع . الحرم : المنوع . المعنى :
إنه جواد ، اذا سأله الفقير الرشد يوم الجوع ، لم يعتذر بغياب ماله . الاعراب :
« إن » حرف شرط جزم . « أتاه » ماض مبني على الفتح المقدر على الالف في
محل جزم . والضمير مفعول به . « خليل » فاعل . « يوم » ظرف متعلق
بأتاه . « مسغبة » مضاف إليه . « يقول » مضارع مرفوع ، وفاعله مستتر .
« لا » نافية لا عمل لها . « غائب مالي » خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومضاف إليه .
ويجوز : غائب : مبتدأ ، ومالي : فاعل سد مسد الخبر . « ولا » الواو عاطفة ،
ولا نافية « حرم » خبر لمبتدأ محذوف . التقدير : ولا أنت حرم ، اي : محروم .
« جملة : أتاه خليل » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يقول » جواب الشرط في
محل جزم (٢) . « جملة : لا غائب مالي » ابتداء القول لا محل لها . « جملة :
ولا حرم » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « مجموع جملتي القول » مقول القول
محلها النصب . الشاهد : « يقول » : جاز رفع المضارع في جواب الشرط ، لان
فعل الشرط ماضٍ) .

(١) يتفق هنا سيويه مع الكوفيين والمبرد في الاعراب بسبب ظهور الفاء
التي تشير صراحة الى ان الجملة هي الجواب وليست دليلاً .

(٢) في هذا الوضع ، اي عندما يكون المضارع مرفوعاً ، وفعل الشرط
ماضياً يصير سيويه على ان جملة المضارع المرفوع ليست جواب الشرط ، بل هي
دليلاً فقط ، أخرت من تقديم . أما اذا كان فعل الشرط مضارعاً ، فإنه يفضل
هذا الاعتبار ان كان قبل الشرط ما يطلب المرفوع ، فان لم يوجد ما يطلبه سمح بأن
يكون خبراً لمبتدأ محذوف على تقدير الفاء ، كما قال المبرد والكوفيون .

د - في جواب الطالب :

يجزم المضارع وجوباً إذا وقع جواباً لطالب ، مثل : « ألا تقرأ؟ . تستفد » . والطالب ، كما رأينا ، يشمل الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمني ، والترجي ، والعرض ، والحض . ولا يشترط ان يكون الطالب طلباً في اللفظ والمعنى ، بل يكفي ان يكون الطالب في المعنى ولو كان الانظ خبراً ، مثل : « تطيع ابويك ... تلقَ خيراً » ، اذ معنى « تطيع ابويك » : « أطع ابويك » .

هـ - بين الشرط الجازم وجوابه :

إذا وقع المضارع بين فعل الشرط وجوابه ، فاما أن يكون مقترنا بحرف عطف أو لا :

١ - فان كان معه حرف عطف جاز جزمه على اعتباره معطوفاً على فعل الشرط ، مثل : « إن تجتهد وتستقيم اكرمك » ، وجاز نصبه على اضمار « أن » الناصبة واعتبار الواو للمعية ، مثل : « إن تجتهد وتستقيم اكرمك » .

٢ - فان لم يكن معه عاطف ، جاز جزمه على اعتباره بدلاً من فعل الشرط ، مثل : « إن تجتهد تقرأ دروسك تنجح » ، وجاز رفعه على اعتباره واقعاً في جملة هي حال من فاعل ما قبله ، كقول الخطيئة :

١٨ - مَتَى تَأْتِيهِ - تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ -
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

(اللغة : تعشو : تأتي على غير هداية . المعنى : إذا جئت هذا الممدوح وانت منجذب إلى ضوء ناره ، وجدت فيه افضل من أوقد النار لهداية السالكين وقراهم . الاعراب : « متى » اسم شرط جازم ، مبني على السكون في محل نصب على الظرفية ، متعلق بفعل الشرط . « تأتيه » مضارع مجزوم بحذف حرف العلة ، وفاعله مستتر والضمير المتصل مفعول به . « تعشو » مضارع مرفوع ، وفاعله مستتر . « الى ضوء » متعلقان بتعشو . « ناره » مضاف إليه ومضاف إليه . « تجيد » مضارع مجزوم لانه جواب الشرط ، وفاعله مستتر . « خير نار » مفعول به ومضاف إليه . « عندها » ظرف منصوب متعلق بخبر محذوف مقدم ، والضمير المتصل مضاف اليه . « خير » مبتدأ مؤخر . « موقد » مضاف إليه . « جملة : متى تأتيه » ابتدائية لا محل لها . « جملة تعشو » حال من فاعل تأتيه محلها نصب . « جملة : تجيد » جواب شرط لا محل لها . « جملة : عندها خير موقد » مفعول ثان لتجيد محلها نصب . الشاهد : « تعشو » : رفع المضارع الواقع بين فعل الشرط الجازم وجوابه على اعتباره في جملة حالية) .

و - بعد جواب الشرط الجازم :

فاذا وقع المضارع بعد تمام الشرط وجوابه ، فاما ان يكون معه عاطف أو لا :

١ - فاذا كان معه عاطف جاز الجزم ، بالعطف على الجواب ، وجاز الرفع على الاستئناف ، وجاز النصب ، على إضمار « أن » النصب ، وقد قرئت الآية : « وان تبدوا ما في انفسكم ، أو تخفوه ، يحاسبكم به الله ، فيغفر لمن يشاء » بجزم « يغفر » ورفعه ونصبه

٢ - وإن لم يكن معه عاطف ، جاز الجزم على البدلية من الجواب ، وجاز الرفع على الحالية ، كما رأينا في المضارع الواقع بعد فعل الشرط ، أو على الاستئناف . وقد قرئت الآية : « ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ، يضاعف له العذاب » بجزم « يضاعف » ورفعه .

٦ - جزم الماضي

الماضي ، كما نعلم ، فعل لا محل له من الاعراب ، بمعنى أن عوامل النصب والرفع والجزم لا تتسايط عليه . لكن النحاة اعتبروه مجزوم المحل اذا وقع شرطاً أو جواب شرط بعد أداة جازمة ، مثل : « إن جاء زيد أكرمته » فجاء : مبني على الفتح في محل جزم ، واكرمته : مبني على السكون في محل جزم . وذلك لانه واقع في مواقع المضارع المجزوم^(١) .

(١) انطلاقاً من هذا المبدأ ، كان على النحاة أن يقرروا نصب محل الماضي إذا وقع موقع المضارع المنصوب ، كما في قولك : « سافرت بعد أن أشرق الصباح » . ولا أدري لم لم يفعلوا ذلك ، ويسريوه قائلين : « أشرق : ماض مبني على الفتح في محل نصب بـ « أن » . ؟ أما ادعائهم أن أداة الشرط الجازمة عملت في زمن الماضي فجعلته مستقبلاً فكان حقها أن تعمل في لفظه ، وإن « أن » لم تعمل في زمنه شيئاً فكان حقها عدم العمل في لفظه — فهو ادعاء غير مقبول .

٧ - الفاعل

الفاعل هو المسند اليه بعد فعل تام معلوم أو شبهه (١) :

فيؤلف مع الفعل التام المعارف جملة ، نحو : « ذَهَبَ زيدٌ » ،
وكذا مع اسم الفعل ، نحو : « هَيَّاتِ السفرُ » ، وكذا مع الوصف
الواقع مبتدأ ، نحو : « ما قادمُ أبوك » . أما مع الوصف غير الواقع مبتدأ
فلا يؤلف جملة ، نحو : « جاءَ زيدٌ مشرقاً وجهُهُ » . وقد شرحنا
ذلك في فصل سابق .

١ - اسطر :

- ١ - يأتي الفاعل على شكل اسم صريح ، نحو : « ذهب خالدٌ » .
- ٢ - يأتي الفاعل على شكل ضمير بارز ، نحو : « جئت » .
- ٣ - يأتي الفاعل على شكل ضمير مستتر ، نحو : « أعود » . فالفاعل
مستتر تقديره (أنا) .
- ٤ - يأتي الفاعل على شكل مصدر مؤول ، نحو : « يسرني أن

(١) نعني بشبه الفعل المعلوم ما عمل عمله ، كاسم الفعل ، والمصدر ، واسم
المصدر ، واسم الفاعل ، والصيغة المشبهة ، ومبالغة اسم الفاعل ، والجامد المستعار
لمعنى الصفة ، مثل « حجر » في قولك : « رأيت رجلاً حجراً قلبه » . فقلبته
فاعل حجراً ، لأن حجراً مستعار لمعنى « قاسياً » .

تنجح « التقدير : يسرني نجاحك (١) .

٢ - مركبة آخره :

١ - الفاعل ابداً مرفوع ، نحو : « جاء زيد » - جاء الولدان - جاء المعلمون - جاء أخوك .

٢ - قد يجز لفظاً بالاضافة ، ولكن يبقى له الرفع حكماً . و اضافته قد تكون إلى المصدر ، نحو : « اكرام المرء أباه فرض عليه » ، فالمرء هو فاعل الاكرام في المعنى ، ولكنه مضاف إليه في اللفظ (٢) ، وقد تكون هذه الاضافة الى اسم المصدر ، نحو : « سلام الرجل (٢) على الرجل واجب » ، أو قد تكون الى الصفة المشبهة ، نحو : « زيد حسن الوجه (٢) » .

٣ - وقد يجز لفظاً بالباء الزائدة ، ويكثر ذلك في فاعل « كفى » ، نحو : « وكفى بالله شهيداً » ، والأصل : وكفى الله شهيداً ؛ أو بمن الزائدة ، نحو : « ما جاء من أحد » ، والأصل : ما جاء أحد ؛ أو

(١) والحروف التي تؤول الجملة بالمصادر تسمى الحروف المصدرية ، او الحروف الموصولة ، لانها لا يتم معناها إلا بوصلها بجملة تامة ، شأن الأسماء الموصولة . والحروف المصدرية هي : « أن » الناصبة للمضارع ، و « أن » المشبهة بالفعل المفتوحة الهمزة ، و « كي » الناصبة للمضارع ، و « ما » في مثل قولك : (سافرت بعدما اشرفت الشمس) . التقدير : بعد شروق الشمس . و « لو » المسبوقة بفعل « ود » في مثل قولك : « وددت لو تزورني » . التقدير : وددت زيارتك . هذا ، والجملة بعد الحرف المصدرية صلة له لا محل لها من الاعراب . وانما الاعراب للمصدر المؤول منها .
(٢) فيقال في اعرابه : مضاف إليه مجرور لفظاً بالاضافة ، مرفوع حكماً لأنه فاعل .

باللام الزائدة ، نحو : « هيهات هيهات لما توعدون » ، والأصل : هيهات ما توعدون (١) .

٣ - ترتيبه مع رافعه :

الفاعل بعد رافعه أبداً ، نحو : « ذهب زيد » ، فإن تقدم في مثل قولك : « زيد ذهب » فليس هو الفاعل ، بل هو مبتدأ ، وفاعل الذهاب أصبح ضميراً مستتراً يعود عليه .

٤ - ذكره وضرفه :

الفاعل عمدة في الجملة لا بد منه . فإن ظهر في اللفظ فذاك . وإلا فهو ضمير مستتر راجع إلى اسم ظاهر مذكور قبله ، نحو : « زيد سافر » ، فالفاعل مستتر تقديره (هو) يعود إلى زيد . وقد يعود هذا الضمير على شيء لم يذكر ، ولكنه مفهوم من المقام ، كقوله تعالى : « كلا إذا بلغت التراقي » ، والمعنى : إذا بلغت الروح ، وكقوله : « واستوت على الجودي » ، والمعنى : استوت السفينة ، وقوله : « حتى توارت في الحجاب » أي : توارت الشمس ، وقول الأخطل :

١٩ - إذا ما غَضِبْنَا غَضْبَةً مُضْرِيَةً
هَتَكُنَّا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ قَطَرْتُ دَمًا .

(١) يجوز في اعراب المجرور بحرف جر زائد وجهان : الاعراب التقديرية : وهو ان تقدر الحركات على آخره مانعاً من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . والاعراب المحلي : وهو ان يقال : إنه مجرور لفظاً مرفوع مجلاً .

أي : قطرت سيوفنا دماً .

(اللغة والمعنى : واضحان ، الاعراب : « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « ما » زائدة . « غضبنا » فعل وفاعل . « غضبية » مفعول مطلق . « مضرية » نعت . « هتكنا » فعل وفاعل . « حجاب الشمس » مفعول به ومضاف إليه . « أو » عاطفة . « قطرت » فعل ماض وفاعله مستتر تقديره هي يعود الى السيوف المعلومة من المقام . « دماً » تمييز . « جملة : غضبنا » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : هتكنا » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « جملة : قطرت » معطوفة على الجوابية لا محل لها . « مجموع جملي الشرط » ابتداء لا محل له من الاعراب . الشاهد : « قطرت » : عاد الضمير المستتر على غير مذكور في الكلام ، لكنه مفهوم من المقام) .

٨ - نائب الفاعل

نائب الفاعل هو المسند إليه بعد فعل مجهول أو شبهه (١) .

فيؤلف مع الفعل جملة ، مثل : « كَسِيرَ الرِّجَاجُ » ، وكذا مع الوصف الواقع مبتدأ ، مثل : « ما مَذْمُومٌ أَبَوكَ » و « ما مصريُّ اخوتُكَ » . أما مع الوصف غير الواقع مبتدأ فلا ، مثل : « جاء الولدُ مُمَرَّقاً ثوبُهُ » . وقد شرحنا ذلك في فصل سابق .

واشكال نائب الفاعل ، واحكامه من حيث حركة آخره ، ومن حيث الذكر والحذف ، والترتيب مع الرفع ، هي نفسها اشكال الفاعل واحكامه (٢) .

ونائب الفاعل لا يكون في جملة إلا اذا حذف فاعلها ، وبني فعلها للمجهول . وعلى هذا ، لا بد من الاجابة عن هذين السؤالين : لماذا يحذف الفاعل ؟ ثم أي الاشياء تنوب عن الفاعل بعد حذفه ؟

أ - اسباب حذف الفاعل :

١ - يحذف الفاعل للعلم به ، فلا حاجة الى ذكره ، كقوله تعالى : « وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا » ، فالخلاق معروف ، وهو الله .

(١) شبه الفعل المجهول ما عمل عمله ، وهما اسم المفعول ، والاسم المنسوب .
(٢) ما عدا شيئين : الجر بالباء الزائدة ، لان ذلك خاص بفعل « كفى » ، ثم الاضافة إلى المصدر واسمه ، لانه ليس للفعل المجهول مصدر ولا اسم مصدر .

٢ - ويحذف للجهل به ، فلا يمكن تعيينه ، نحو : « سُرقَ البيتُ » .

٣ - ويحذف للرغبة في إخفائه لسبب ما من الاسباب ، أو لان ذكره لا تتعلق به فائدة المستمع ، كقوله تعالى : « واذا حُيِّتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا » ، إذ لا فائدة ، كما ترى ، من ذكر فاعل التحية ، لان غرض المتكلم هو وجوب رد التحية باحسن منها ، أيأ يكن هذا المحيي .

ب - الأشياء التي تنوب عن الفاعل :

ينوب عن الفاعل بعد حذفه أحد أربعة :

١ - المفعول به : وهو أولى الأشياء بالنيابة إن وجد ، مثل : « كَسِيرَ الزَّجَاجُ الْيَوْمَ » .

فان كان للفعل أكثر من مفعول ، انيب الأول منها ، نحو : « اعطِيَ الْفَقِيرُ ثوباً - أَخْبِرَ زَيْدٌ عَمراً منطلقاً » . وتظل سائر المفعولات منصوبة على المفعولية .

وقد تجوز إنابة المفعول الثاني في باب « اعطى » ، ان لم يقع لبس ، مثل : « أُعْطِيَ الْفَقِيرُ ثوبٌ » .

٢ - المجرور بحرف جر : ويشترط في الجار أن لا يكون للتعلييل مثل : « وَثِفَ مِنْ أَجْلِكَ » ، فنائب الفاعل هنا هو الضمير العائد على الوقوف . التقدير : وَثِفَ الْوَقُوفُ مِنْ أَجْلِكَ . ومثال المجرور الذي توفر فيه الشرط : « جَلَسَ عَلَى الْكَرْسِيِّ » ، فالكرسي مجرور

لفظاً بحرف الجر ، مرفوع محلاً على أنه نائب عن الفاعل .

٣ - الظرف المتصرف المختص : ونعني بالتصرف ما يصلح للمواقع الاعرابية المختلفة : فيكون فاعلاً ، مثل : « جاء يوم الجمعة » ، ومفعولاً ، مثل : « أحب يوم الجمعة » ، ومجروراً ، مثل : « صمت في يوم الجمعة » . وغير المتصرف ما لا يكون إلا منصوباً على المفعولية فيها ، أو مجروراً بالحرف ، وذلك مثل : حيث - اذا - اذ - قط - عوض ... الخ .

ونعني بالمختص ما دل على قطعة معينة محدودة من الزمان أو المكان ، مثل : أمام الباب - تحت النافذة - يوم الجمعة - اسبوع - شهر ... الخ . أما أسماء الزمان والمكان التي لا تحديد فيها فهي ظروف مهمة ، مثل : يوم - حين - فوق - تحت ... الخ .

إذن ، لا يستطيع الظرف ان ينوب عن الفاعل إلا اذا كان متصرفاً مختصاً ، مثل : « صيم يوم الجمعة - جلس مجلس علم » .

٤ - المصدر المتصرف المختص : ونعني بالتصرف ما يقع مواقع اعرابية مختلفة ، كما رأينا في الظرف المتصرف ، أما غير المتصرف فهو ما لا يقع إلا مفعولاً مطلقاً ، مثل : سبحان الله ، لييك ، معاذ الله ... الخ . ونعني بالمختص ما دل على حدث محدد بهيئة مخصوصة ، أو عدد مخصوص ، مثل : وقوف طويل ، سيرة الصالحين ، وقتان ، ثلاث وقفات ... الخ .

إذن لا يستطيع المصدر ان ينوب عن الفاعل إلا اذا كان متصرفاً مختصاً ، مثل : « وقِفَ وقوفٌ طويل - سِيرت سيرة الصالحين - وقِفَ وقتان » .

وفي حال غياب المفعول به من الجملة ، يصلح كل من المجرور والظرف والمصدر للنيابة عن الفاعل ، ولا أفضلية لاحدها على غيره .

تقول : « كَتَبَ بالقلم البارحة كتابةً حسنةً » منبياً الجرور ، أو :
« كتب بالقلم البارحة كتابةً حسنةً » منبياً الظرف ، أو : « كتب بالقلم
البارحة كتابةً حسنةً » منبياً المصدر .

وقد يكون نائب الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مصدر غير مذكور
صراحة ، ولكنه مفهوم من السياق ، كقول الفرزوق :

٢٠ - يُغْضِي حَيَاءً ، وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ
فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

(المعنى : يمدح الشاعر زين العابدين بالحياء والمهابة . الاعراب : « يغضي »
مضارع مرفوع ، فاعله مستتر يعود على المندوح زين العابدين . « حياء » مفعول
لأجله . « يغضي » مضارع مرفوع مجهول ، نائب فاعله ضمير مستتر تقديره « هو »
يعود على المصدر المفهوم من الفعل . التقدير : يغضي الأغضاء . « من مهابته »
متعلقان بالفعل ، والضمير المتصل مضاف إليه . « فما » حرف عطف مع حرف نفي .
« يكلم » مضارع مرفوع مجهول ، نائب فاعله مستتر تقديره هو ، يعود على المندوح .
« الا » أداة حصر . « حين » ظرف متعلق بالفعل . « يبتسم » مضارع مرفوع
فاعله مستتر . « جملة : يغضي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يغضي » معطوفة
على الابتدائية لا محل لها . « جملة : فما يكلم » معطوفة على سابقتها فلا محل لها .
« جملة : يبتسم » مضاف إليها محلها الجر . الشاهد : « يغضي » : لم يصرح
بالمصدر الذي هو نائب الفاعل ، بل استتر ضميره في الفعل ، لأنه مفهوم من الكلام)

الجملة الاسمية

المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر اسمان تتألف منهما جملة مفيدة ، نحو : « زيد كريم » ، وتسمى الجملة المؤلفة منهما بالجملة الاسمية .

١ - المبتدأ

المبتدأ هو المسند إليه في الجملة الاسمية الطبيعية ، ونعني بها المؤلفة من المبتدأ والخبر ، مثل : « زيد عاقل » ، حيث نرى زيداً ، وهو المبتدأ ، قد اسند إليه العقل . أما في الجملة الاسمية المؤلفة من وصف ومرفوع سداً مسداً الخبر ، فالمبتدأ مسند ، لا مسند إليه ، مثل : « ما مسافر أخواك » ، حيث نرى « مسافر » الذي هو المبتدأ قد اسند الى الفاعل « أخواك » .

آ - اصطلاح المبتدأ :

١ - يأتي المبتدأ اسماً صريحاً ، مثل : « الحق منصور » .

٢ - يأتي المبتدأ ضميراً منفصلاً ، مثل : « أنت كريم » .

٣ - يأتي المبتدأ مصدرأ مؤولاً ، مثل : « وأن تصوموا خير لكم = الصيام خير لكم » .

هذا ، ولا بد في المبتدأ من أن يكون معرفة ، ولا يجوز الابتداء بالنكرة إلا اذا كانت مفيدة ، مثل : « عسفور في اليد خير من عشرة على الشجرة (١) » .

ب - حركة آخره :

١ - المبتدأ مرفوع وجوباً ، مثل : « العلم نور » .

٢ - وقد يحرك لفظاً بيمض الحروف الزائدة ، فيظل مرفوعاً محلاً ، مثل : « بحسبك الله » و « كيف بك اذا كان كذا وكذا » و « خرجت فاذا بزبد » .

ونجده « ين » الزائدة إذا كان نكرة وسبق بنى أو استفهام بهل ، كقوله تعالى : « هل من خالق غير الله يرزقكم ؟ » .

٣ - وقد يحرك لفظاً بحروف جر شبيهة بالزائد ، وهي : رب - وواوها - وفاؤها - ثم لولا ولعل ، في بعض اللغات ، كقول كعب بن سعد الغنوي يرثي أخاه أبا المنوار :

(١) المواضع التي تصبح فيها النكرة مفيدة كثيرة جداً ، أوصلها بعضهم الى الأربعين . ولم نر حاجة ماسة إلى سردها ، لكثرتها أولاً ، ولأن الذوق في هذا الشأن هو الحكم ، وهو المرشد ، وليست القواعد الكثيرة .

٢١ - فَقُلْتُ : ادْعُ أُخْرَى ، وارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً
لَعَلَّ أَبِي المَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « فقلت » فعل وفاعل . « ادع » أمر مبني على حذف حرف العلة وفاعله مستتر . « أخرى » مفعول مطلق . « وارفع الصوت » أمر فاعله مستتر ، ومفعول به . « جهرة » مطلق . « لعل » حرف جر شبهه بالزائد . « أبي » مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ . « المغوار » مضاف إليه . « منك » متعلقان بقريب . « قريب » خبر . « جملة : قلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ادع » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : وارفع الصوت » معطوفة على ابتداء القول لا محل لها . « جملة : لعل أبي المغوار قريب » استثنائية لا محل لها . « مجموع الجمل الثلاث » مقول القول محله نصب . الشاهد : « لعل أبي » : جر المبتدأ لفظاً بحرف جر شبهه بالزائد وهو « لعل » .)

ج - ترتيبه مع الخبر :

الأصل في المبتدأ ان يتقدم على الخبر ، ويجوز ان يتأخر عنه اذا لم يؤد ذلك الى لبس ، وقد يعرض في الكلام ما يوجب تقديم احدهما ، فيتأخر الآخر وجوباً . وسنعرض هنا الى المحال التي يجب فيها تقديم المبتدأ ، تاركين حالات وجوب تقديم الخبر الى حين الكلام على ترتيب الخبر .

ويجب تقديم المبتدأ في ستة مواضع :

١ - اذا كان محالاً الصدارة ، وهي أسماء الشرط : « منْ يعمل خيراً يفز » ، وأسماء الاستفهام : « منْ هذا ؟ » ، و « ما » التعجبية : « ما أجمل الربيع » ، و « كم » الخبرية : « كم كتاب قرأته ! » .

٢ - اذا كان مشبهاً باسم الشرط ، مثل : « كلُّ طالب يجتهد فهو ناجح » .

٣ - اذا كان مضافاً الى ما له الصدارة ، مثل : « كُتِبَ مَنْ » عندك ؟ .

٤ - اذا اتصلت به لام الابتداء ، مثل : « لَأَنْتَ خَيْرُ مَنْ أُخِيكَ » .

٥ - اذا كان محصوراً في الخبر ، مثل : « وما محمد إلا رسولٌ - إنما أنت نذير » .

٦ - اذا تساوى المبتدأ والخبر تعريفاً أو تنكيراً ، مثل : « الناجحُ زيدٌ - عصفورٌ في اليد خيرٌ من عشرةٍ على الشجرة » (١) .

د - ذكره وحذفه :

الاصل في المبتدأ أن يذكر في الكلام لانه عمدة . ويجوز حذفه في بعض الأحيان اذا فهم من الكلام ، كقوله تعالى : « من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعليها » اي : من عمل صالحاً فعمله لنفسه ، ومن

(١) ذلك ان المبتدأ أو الخبر اذا استويا تعريفاً أو تنكيراً ، فانما ذلك في اللفظ فقط . اما عند السامع فأحدهما معلوم والآخر مجهول ، والا لم يكن من اخباره فائدة اذا كان مجهول الاثنين أو كان يعلم الاثنين ، وانما فائدة الاخبار أن تعطي السامع خبراً كان يجهله عن شيء كان يعلمه . ولذا يجب ان يطرح في الابتداء الشيء المعلوم لدى السامع ، فاذا تسامع عنه : « ما باله ؟ » ، ألقى اليه بالخبر عنه . مثال ذلك كلمتا « أخو زيد - وخالد » . فاذا كان السامع يعلم خالداً من هو ، ولكنه يجهل أمراً قرابته الى زيد ، قدمت خالداً وأبدأت به ، لانه المعلوم لدى سامعك ، فنقول : « خالد أخو زيد » ، وان كان السامع يعلم ان لزيد أخاً ، ولكنه يجهل اسم هذا الاخ ، قدمت المعلوم ، وهو أخوة زيد ، وأخرت اسم الاخ ، وهو خالد ، فنقول : « أخو زيد خالد » .

اسماء فاسمائه عليها .

غير ان المتبداً واجب الحذف في المحال الآتية :

١ - اذا كان في جملة قسمية خبرها ظاهر الدلالة على القسم ، مثل : « في ذمتي لا مسافرن » . اي عهد في ذمتي . ذلك ان الجملة القسمية إذا كانت اسمية وجب حذف أحد طرفيها ، فان كان الخبر هو المشعر بالقسم ، حذف المتبداً ، كما مثلنا ، وإن كان المتبداً هو المشعر بالقسم ، حذف الخبر ، كما سنرى عند الكلام على حذف الخبر .

٢ - إذا كان خبره مصدرأً نائباً عن فعله ، كقوله تعالى : « فصبر جميل » أي : فصبري صبر جميل . ومعنى أن المصدر نائب عن فعله ، اي انه مستعمل بدلاً من الفعل ، فتقدير الآية : « فلأصبر صبراً جميلاً » .

٣ - اذا كان خبره مخصوصاً بالمدح أو الذم واقعاً بـ « نعم وبئس » ، نحو : « نعم الرجل زيد » . التقدير : نعم الرجل هو زيد^(١) .

٤ - اذا كان خبره في الأصل نعتاً قطع عن النعتية ، نحو : « رأيت خالدأً ... المسكين » . التقدير : هو المسكين^(٢) .

(١) هذا على اعتبار ان الخصوص خبر لمتبداً محذوف . وهو أحد الوجوه الاعرابية الجائزة في اعراب جملة المدح أو الذم . وهناك وجه آخر : وهو ان الخصوص « زيد » مبتدأ خبره جملة المدح أو الذم السابقة له . وحينئذ فلا مبتدأ محذوفاً في عبارة المدح والذم .

(٢) عندما تلحق الصفة موصوفها في الحركة الاعرابية تصبح لدى العربي كأنها لقب لا يعني شيئاً ، تصبح كلمة صماء لا تفرغ عاطفة المتكلم ، ولا تثير عاطفة لدى السامع : فاذا قلت : « رأيت زيدا الأعرج » متبعا للصفة موصوفها ، فانا لا أريد ذمه ، ولا احتقاره ، وانما انطق هذه الصفة وكأنها مجرد علم او لقب . ←

٥ - إذا كان هو وخبره صلة لـ « ما » في عبارة « ولا سيما » ،
نحو : احب الرياضة ، ولا سيما السباحة . التقدير : ولا سيما هي السباحة .

٦ - في مثل عبارات : تعساً لك - يؤساً لك - سقياً لك ... الخ
اذ التقدير في كل منها : الدعاء لك يا زيد .

→ أما في حالات الاعجاب ، والغضب ، والشفقة ، وكل حالات الهيجان العاطفي ،
فاني أشعر أن هذه الطريقة في الكلام لا تفرغ عواطف المتأججة ، فاقطع الصفة عن
موصوفها ، واجعلها محور خبر جديد ، فأقول : « رأيت زيدا الأعرج » بالرفع ،
فتصبح كلمة (الاعرج) طرفاً في جملة مستقلة ، اخبر فيها بان زيدا اعرج . ولا
شك ان الاخبار عن زيد بانه اعرج يفرغ عواطف النعمة التي اكناها في صدري
له اكثر من وصفه بصفة صماء قد لا يحس بها سامع .
هذه الطريقة في مخالفة الصفة لموصوفها في الحركة الاعرابية تسمى النعت المقطوع
اي الذي كان نعتاً ثم قطع عن منعوته ليكون طرفاً في جملة جديدة مستقلة . ولا
يحدث هذا الا في حالات المدح والذم والترحم وما شابهها .

٢ - الخبر

آ - أَسْطَر :

- ١ - يأتي الخبر اسماً ظاهراً ، مثل : « هذا كتابٌ » .
- ٢ - يأتي الخبر ضميراً منفصلاً ، مثل : « هذا أنا » .
- ٣ - يأتي الخبر مصدرأ مؤولاً ، مثل : « الجود هو أن تعطي على قلة . التقدير : الجود هو العطاء على قلة » .
- ٤ - ويأتي الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، نحو : « الكتاب عندي - الكتاب في الخزانة » .

وإذا كان الظرف ، أو الجار والمجرور ، مما يدل على المكان ، جاز الاخبار بهما عن المبتدأ ، سواء أكان اسم ذات ، أم اسم معنى ، تقول : « زيد عندي - زيد في الدار ، والجلوس عندي - الجلوس في الدار » . أما إن كانا مما يدل على الزمان ، فلا يصح الاخبار بهما إلا عن المبتدأ الذي هو من نوع اسم المعنى ، مثل : « السفرُ مساءً - السفر في المساء » . ولا يصح أن تقول : « زيدٌ مساءً ، أو زيد في المساء » ، إذ لا معنى لذلك . أما ما سمع من الاخبار بالزمان عن أسماء الذوات ، كقولهم : « الهلال الليلة - ونحن في شهر رمضان - والورد في أيار - واليوم خمرٌ وغداً أمرٌ » فجميعه على تقدير معناه : « الهلال الليلة - ونحن في شهر رمضان - والورد في أيار - واليوم خمرٌ وغداً أمرٌ » .

وعلى كل حال ، فليس الظرف ، ولا الجار ومجروره ، هما الخبر ، إلا من باب التساهل في التسمية ، وإنما هما متعلقان بخبر محذوف . والتقدير في الأمثلة السابقة : « الكتاب موجود عندي - الكتاب مستقر في الخزانة ... الخ » .

٥ - ويأتي الخبر جملة اسمية ، كقوله تعالى : « الله لا إله إلا هو » .

٦ - ويأتي الخبر جملة فعلية ، مثل : « زيدٌ سافر أبوه » .

وإذا جاء الخبر جملة ، فلا بد من أن تشمل هذه الجملة على رابط يربطها بالابتداء ، هذا الرابط قد يكون ضميراً يعود على المبتدأ ، ليكون رابطاً يربطها به ، ويشعر بأنه خبر له . فلا يصح أن تقول : « زيدٌ طلعت الشمس » ، إذ لا معنى لهذا الكلام ، لأنه لا رابط بين زيد وبين طلوع الشمس ، ولكن لو قلت : « زيد طلعت الشمس عليه » ، لكان كلامك صحيحاً لأنك ربطت بين طلوع الشمس وبين زيد بهذا الضمير الذي في كلمة « عليه » ، والذي يعود على المبتدأ « زيد » .

وهذا الضمير الرابط قد يكون بارزاً ، نحو : « الظلمُ مرتعه وخيمٌ » ، أو مستترأً ، نحو : « زيد سافر » . أي : سافر هو ، أو مقدرأً ، نحو : « الزيت : اللتر بليرة » أي : اللتر منه بليرة .

على أنه ليس من الضروري أن يكون الرابط بالضمير المائد على المبتدأ ، بل يمكن ذلك باسم الإشارة المشار به إلى المبتدأ ، كقوله تعالى : « لباسُ التقوى ذلك خيرٌ » أي : اللباس خير ، أو بإعادة المبتدأ بلفظه ، كقوله تعالى : « الحاقةُ ما الحاقةُ » ، أو بلفظ أعم منه ، مثل : « زيدٌ نعم الرجلُ » لأن « الرجل » يعم زيداً وغيره .

وقد تكون الجملة الواقعة خبراً نفس المبتدأ في المعنى ، فلا تحتاج

حينئذ الى رابط يربطها به ، نحو : « نطقي : الله حسي » . أي : نطقي هو نطق هذه الجملة .

ب - مركبة آخره :

١ - الخبر مرفوع وجوباً . مثل : « انت مؤمنٌ - انتا مؤمنان - اتم مؤمنون » .

٢ - وقد يحجر لفظاً بالباء الزائدة . ولا يكون ذلك إلا في معرض النفي ، نحو : ما أنت بكسولٍ . فهو مجرور اللفظ ، مرفوع المحل ، كما رأينا في كل ما يحجر بحرف جر زائد أو شبه زائد .

ج - ترتيب مع المبتدأ :

الاصل في الخبر ان يتأخر عن المبتدأ . ويجوز أن يتقدم عليه اذا لم يؤد ذلك إلى لبس ، وفي بعض الاحيان يجب تقديمه . وذلك فيما يأتي :

١ - يجب تقديم الخبر اذا كان مبتدؤه نكرة مخبراً عنه بالظرف ، أو الجار والمجرور ، مثل : « في الدار رجلٌ - وعندي كتابٌ » .

٢ - ويجب تقديمه اذا كان مما له الصدارة ، أو أضيف الى ما له الصدارة ، نحو : « كيف أنت ؟ - وابنٌ منَ انت ؟ »

٣ - ويجب تقديمه اذا اتصل بمبتدئه ضمير يعود عليه أو على شيء من متعلقاته ، نحو : « في الدار صاحبها » . وذلك حتى يصبح الضمير وارداً بيد صاحبه الضريح .

٤ - ويجب تقديمه اذا حصر في المبتدأ ، نحو : « ما شاعر إلا

انت - وانما الشاعر أنت . إذ حكم المحصور دائماً ان يتقدم على المحصور فيه .

د - ذكره وحذفه :

الخبر عمدة ، فلا بد من ذكره ، ولكن يجوز حذفه بدليل ،
كقول قيس بن الخطيم :

٢٢ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

اي : نحن راضون بما عندنا

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « نحن » مبتدأ خبره محذوف دل عليه ما بعده . والتقدير : نحن راضون . « بما » متعلقان بالخبر المحذوف . « عندنا » ظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة . والضمير المتصل مضاف اليه . « وأنت » حرف عطف ومبتدأ . « بما » متعلقان بالخبر راض . « عندك » ظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة . التقدير : بما استقر عندك . والضمير المتصل مضاف اليه . « راض » خبر انت . « والرأي مختلف » حرف عطف ومبتدأ وخبر . « جملة : نحن مع خبره المحذوف » ابتدائية لا محل لها . « جملة الصلة المحذوفة » صلة لا محل لها . « جملة : وانت راض » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة الصلة المحذوفة » صلة لا محل لها . « جملة : والرأي مختلف » معطوفة على جملة (أنت راض) لا محل لها . الشاهد : « نحن » : حذف الخبر جوازاً لدليل دل عليه) .

وقد يعرض في الكلام ما يوجب حذف الخبر . وذلك فيما يأتي :

١ - أن يدل على كون عام ، وقد تعلق به ظرف أو جار ومجرور

نحو : « زيد عندنا ، وزيد في الدار (١) » . التقدير : زيد موجود أو كائن عندنا وفي الدار .

٢ - أن يدل على كون عام بعد « لولا ولوما » ، نحو : « لولا المطر لهلك الزرع ، ولوما الزرع لهلك الضرع » . والتقدير لولا المطر موجود ، ولوما الزرع موجود .

٣ - أن يدل مبتدؤه دلالة صريحة على القسم ، مثل : « لعمرك لاسافرن » . والتقدير : لعمرك قسمي .

٤ - أن تسدّ الحال مسدّته ، مثل : « تأدي الغلام مسيئاً » . التقدير : تأديي للغلام يكون عند إساءته (٢) .

٥ - أن يقع بعد المبتدأ واو بمعنى « مع » ، مثل : « كل امرئ وشأنه » . التقدير : كل امرئ وشأنه مقترنان (٣) ، أي : كل امرئ مع شأنه .

(١) إذا اردت التعبير عن مجرد وجود زيد في الدار ، دون ان تقصد الى بيان هيئة هذا الوجود ، أهو على شكل جلوس ، أم وقوف ، أم نوم ، تقول : « زيد في الدار » فقط ، دون ذكر الخبر ، لان الظرف أو الجار والمجرور يشعران به . أما اذا اجمبت ان تبين هيئة وجوده الخاصة ، فيجب عندئذ ذكرها لأن الظرف وحده لا يشعر بها ، فنقول : « زيد نائم في الدار » . فالتوم في الدار كون خاص فيها ، أما مجرد الوجود فيها ، فهو كون عام .

(٢) ذكرنا شروط هذا النوع من التركيب في الفصل الأول من هذا القسم . فيرجى من القارئ الرجوع اليه .

(٣) يرى ابن عصفور أنه لا حاجة لتقدير الخبر ههنا لان الكلام بغير التقدير تام مفيد .

هـ - اعطاس متفرقة :

١ - الاصل في الخبر أن يكون نكرة ، وقد يأتي معرفة لغرض بلاغي كالتأكيد والحصر ، مثل : « زيد هو الشاعر » ، أو لغير ذلك ، مثل : « أخي زيد » ، في جواب من سأل : « من أخوك ؟ » .

٢ - والاصل في الخبر ان يكون وصفاً مشتقاً ، مثل : « زيد عاقل » . وقد يأتي جامداً ، مثل : « هذا حجر » . ففي حال اشتقاقه يرفع ضميراً مستتراً يعود على المبتدأ ، فقولك : « زيد عاقل » تقديره : زيد عاقل هو . وليس الأمر كذلك في حال جموده . وقد أصر الكوفيون على أن يتضمن الخبر ضميراً يعود على المبتدأ ، حتى لو كان هذا الخبر جامداً ، ذاهبين إلى انه لا بد من رابط يربط الخبر بمبتدئه .

٣ - الخبر واجب التطابق مع مبتدئه عدداً وجنساً : « الطالب ناجح » - الطالبان ناجحان - الطلاب ناجحون - الطالبة ناجحة - الطالبتان ناجحتان - الطالبات ناجحات » .

٤ - يجوز أن يكون للمبتدأ عدة أخبار ليس بينها حروف عطف ، كقوله تعالى : « هو الغفور ، الودود ، ذو العرش ، المجيد » . ويسمى ذلك بتعدد الخبر ، وليس من الضروري ان تكون الاخبار المتعددة من شكل واحد ، فقد يكون بعضها مفرداً ، ويكون الآخر جملةً ، مثل : « زيد شاعر ، يحب المطالعة كثيراً (١) » .

(١) ويجوز في مثل هذا المثال ان تعتبر الجملة نعتاً للخبر ، لا خبراً ثانياً . وعلى كل فإسألة خلافية ، اذ لم يجز بعضهم تعدد الخبر الا ان كان الخبران بمعنى خبر واحد مثل : « هذا حلو حامض » اي : هذا من . ومنع آخرون تعدد الخبر مطلقاً ، وقدروا بين ما جاء متعدياً حروف عطف مع مبتدآت محذوفة ، فتقدير الآية عندهم : هو الغفور ، وهو الودود ، وهو ذو العرش ، وهو المجيد .

فهرس الجزء الاول من كتاب المحيط

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٠	الحاد والمنفرج	٣	المقدمة
٢٠	الطويل والقصير	٢٤ - ١١	صوتيات عامة
٢٠	الطليق المركب	١١	الجهاز الصوتي
٢١	المقطع	١٢	الصوت اللغوي
٢٢	النبر	١٣	الجهر والهمس
٢٢	التماثل	١٤	الحيس والطليق
٢٣	التخالف	١٥	الشدة والرخاوة. والتراخي
٢٣	الانتقال	١٦	التأنيف
٥٣ - ٢٥	الاصوات العربية	١٦	التكرار
٢٥	الحيسات العربية	١٦	الصفير
٢٩	نسبة شيوع الحيسات	١٦	الحافي
٣٠	أنواع النسيج الصوتية في العربية	١٧	شبه الطليق
٣٤	الطليقات في العربية	١٧	الاطباق والانفتاح
٣٤	الكسرة القصيرة	١٨	المحبس
٣٦	الكسرة الطويلة	١٩	الطليق الأممي
٣٦	الضمة القصيرة	٢٠	الطليق الخلفي
٣٧	الضمة الطويلة		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٨ - ٥٤	التبريدات الصوتية	٣٨	الفتحة القصيرة
٥٦	الابتداء	٣٨	الفتحة الطويلة
٥٦	الساكنات الأوائل سماعاً	٣٩	الأصوات الفرعية
٥٧	الساكنات الأوائل قياساً	٤١	النون الخفيفة
٥٨	تعريف همزة الوصل	٤٢	الهمزة الخفيفة
٥٩	احكام همزة الوصل	٤٢	ألف الامالة
٦١	الوقف	٤٣	ألف التفتيح
٦١	تعريف الوقف	٤٣	الشين التي كالجيم
٦١	طرق الوقف	٤٣	المصاد التي كالزاي
٦٤	قواعد الوقف	٤٤	الكاف التي بين الجيم والكاف
٦٦	جوازات وضرورات ولغات	٤٤	الجيم التي كالکاف
٧٤	التقاء الساكنين	٤٤	الجيم التي كالشين
٧٤	يجوز التقاء الساكنين	٤٤	المضاد الضعيفة
٧٧	يجب التخلص من التقاء الساكنين	٤٥	المصاد التي كالسين
٧٨	حركات الفرار من الساكنين	٤٥	الطاء التي كالطاء
٧٩	جوازات ولغات	٤٥	الظاء التي كالطاء
٨٣	خاتمة	٤٥	الباء التي كاليم
٨٤	تخفيف الهمزة	٤٦	الياء المشمة بالضم
٨٤	مصطلحات	٤٧	الضمة المشمة بالكسر
٨٥	الهمزة مفردة في ابتداء الكلام	٤٨	المقاطع في العربية
٨٥	الهمزة في الادراج مفردة ساكنة	٤٨	الاشكال المقطعية
	الهمزة في الادراج متحركة	٤٩	النسج المقطعية
٨٦	بعد ساكن	٥٢	النبر في العربية

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٢٥	يتمتع الادغام الكبير		الهمزة في الإدراج متحركة بعد
١٢٦	يجوز الادغام الكبير وعدمه	٨٧	متحرك
١٢٧	حالات شاذة	٨٨	الهمزتان في كلمة واحدة
١٢٨	إدغام المتقارنين	٨٩	الهمزتان في كلمتين
١٣١	أحكام اللام والراء والنون	٩٠	لغات وجوازات وقرئات
١٣١	اللام	٩٤	الإيمالة
١٣٢	الراء	٩٥	إمالة الالف : قواعدها وأسبابها
١٣٣	النون	٩٨	مقويات المقتضي للإمالة
١٣٦	الحذف	٩٩	مضعفات المقتضي للإمالة
١٤١ - ١٦٠	مقدمة صرفية	١٠٢	ألفات* لا تقال
١٤١	الكلمة وأقسامها	١٠٢	ألفات* أميلت سماعاً
١٤١	الاسم	١٠٣	إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث
١٤١	الفعل	١٠٣	إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة
١٤٢	الحرف	١٠٤	إمالة الضمة والواو
١٤٣	الميزان الصرفي	١٠٥	الإعلال
١٤٣	تعريف الميزان الصرفي	١٠٥	الاعلال بالحذف
١٤٣	طريقة الوزن	١٠٦	الاعلال بالتسكين
١٤٧	القلب وطرق الكشف عنه	١٠٩	الاعلال بالقلب
١٥٠	الزيادة وطرق الكشف عنها	١١٣	الإبدال
١٥١	أدلة الزيادة	١١٥	إبدالات سماعية
١٥٣	مواضع غلبة الزيادة	١٢٣	الإدغام
		١٢٣	تعريفه ، أقسامه ، أحكامه
		١٢٥	يجب الإدغام الكبير

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٧٤ - ١٨٨	أبنية الفعل	١٥٩	أغراض الزيادة
١٧٤	أبنية الثلاثي المجرد	١٦١ - ١٧٣	أقسام الفعل
١٧٨	أبنية الثلاثي المزيد فيه	١٦١	الماضي والمضارع والأمر
١٨٣	بناء الرباعي المجرد	١٦١	الماضي
١٨٤	أبنية الملحق بالرباعي المجرد	١٦٢	المضارع
١٨٦	أبنية الرباعي المزيد فيه	١٦٣	الأمر
١٨٧	أبنية الملحق بالرباعي المزيد فيه	١٦٤	الصحيح والمعتل
١٨٩ - ٢٢٠	أقسام الاسم	١٦٤	الصحيح
١٨٩	الموصوف والصفة	١٦٤	المعتل
١٨٩	الموصوف	١٦٦	المتعدي واللازم
١٩٠	الصفة	١٦٦	المتعدي
١٩١	المذكر والمؤنث	١٦٧	اللازم
١٩١	المذكر	١٦٩	المعلوم والمجهول
١٩١	المؤنث	١٦٩	المعلوم
١٩٢	علامات التأنيث	١٦٩	المجهول
١٩٣	ما يستوي فيه المذكر والمؤنث	١٧١	الجامد والمتصرف
١٩٤	المقصور والمدود والمنقوص	١٧١	الجامد
١٩٤	صحيح الآخر	١٧٢	المتصرف
١٩٤	شبه صحيح الآخر	١٧٣	المجرد والمزيد فيه
		١٧٣	المجرد
		١٧٣	المزيد فيه

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢١٧	المرتجل	١٩٤	المقصود
٢١٧	المنقول	١٩٥	الممدود
٢١٨	المعدل	١٩٦	المنقوص
٢١٩	اسم الصوت	١٩٧	اسم الجنس واسم العلم
٢١٩	الجامد والمشتق	١٩٧	اسم الجنس
٢١٩	الجامد	١٩٧	اسم العلم
٢١٩	المشتق	١٩٩	الضمير
٢٢٠	المجرد والمزيد فيه	٢٠٤	اسم الإشارة
٢٢٠	المجرد	٢٠٦	الاسم الموصول
٢٢٠	المزيد فيه	٢٠٨	صلة الموصول
٢٢٣ - ٢٢١	أبنية الاسم	٢٠٩	العائد على الموصول
٢٢١	أبنية الثلاثي المجرد	٢١٠	اسم الاستفهام
٢٢٢	أبنية الرباعي المجرد	٢١١	اسم الكناية
٢٢٣	أبنية الخماسي المجرد	٢١٢	المعرف والمنكر
٢٢٤ - ٢٣٥	المصادر	٢١٣	المتمكن والأمكن وغيرهما
٢٢٤	مصدر الثلاثي المجرد	٢١٣	الأمكن
٢٢٤	أشهر أوزانه	٢١٣	غير المتمكن
٢٢٥	بعض ضوابطه	٢١٤	المتمكن غير الأمكن (المنوع من الصرف)
٢٢٧	مصدر ما فوق الثلاثي	٢١٧	اسم الفعل

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤٩	أوزانه	٢٣١	مصدر المرة
٢٨٢ - ٢٥١	تصريف الاسم	٢٣٢	المصدر النوعي
٢٥١	المثنى	٢٣٣	المصدر اليميني
٢٥١	تعريفه	٢٣٤	المصدر الصناعي
٢٥١	ما لا يقبل التثنية	٢٣٥	اسم المصدر
٢٥٢	الجمع مكان المثنى	٢٣٦ - ٢٥٠	المشتقات
٢٥٢	تثنية الصحيح والمنقوص	٢٣٦	اسم الفاعل
٢٥٢	تثنية المقصور	٢٣٧	اسم المفعول
٢٥٣	تثنية الممدود	٢٣٨	الصفة المشبهة
٢٥٣	تثنية المحذوف الآخر	٢٣٨	أوزانها
٢٥٤	جمع المذكر السالم	٢٤٠	الفرق بينها وبين اسم الفاعل
٢٥٤	تعريفه وشروطه	٢٤٢	مبالغة اسم الفاعل
٢٥٤	جمع الصحيح وشبهه	٢٤٣	اسم التفضيل
٢٥٥	جمع الممدود	٢٤٣	شروط صوغه
٢٥٥	جمع المقصور	٢٤٤	مطابقته
٢٥٥	جمع المنقوص	٢٤٧	اسما الزمان والمكان
٢٥٦	جمع المؤنث السالم	٢٤٩	اسم الآلة
٢٥٦	ويطرد هذا الجمع في عشرة أشياء	٢٤٩	اشتقاقه
٢٥٧	الملحق بجمع المذكر السالم		
٢٥٧	جمع المختوم بالتاء		
٢٥٧	جمع الممدود		
٢٥٧	جمع المقصور		
٢٥٨	جمع الثلاثي الساكن الثاني		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٨٨	الفعل الماضي	٢٥٩	جمع التكسير
٢٨٨	فعل الأمر	٢٥٩	تعريفه
٢٨٩	الفعل المضارع	٢٥٩	ما يكسر وما لا يكسر
٢٨٩	الضائر كلها	٢٦٠	اوزان جمع التكسير
٢٨٩	اسماء الشرط	٢٦٤	صيغ منتهى الجموع
٢٩٠	اسماء الاستفهام	٢٦٥	ما يجمع على صيغ منتهى الجموع
٢٩٠	الاسماء الموصولة	٢٦٨	جموع القلة والكثرة
٢٩٠	اسماء الاشارة	٢٦٩	اسم الجمع
٢٩١	اسماء الافعال والاصوات	٢٦٩	اسم الجنس الجمعي والافرادي
٢٦١	ما جاء على وزن فعال	٢٧٠	النسبة
٢٩٢	ما قطع عن الاضافة لفظاً لا معنى	٢٧٥	شواذ النسب
٢٩٣	الظروف المختصة	٢٧٦	التصغير
٢٩٤	اسماء الزمان المضافة الى الجمل	٢٧٦	تعريفه
٢٩٥	الموغلات في الابهام المضافة الى مبني	٢٧٦	شروطه
٢٩٦	ما ختم بـ «ويه»	٢٧٧	أغراضه
٢٩٦	اسم «لا» النافية للجنس	٢٧٧	أوزانه
٢٩٦	المنادى	٢٧٩	تغييرات التصغير
٢٩٧	«أي» الموصولة	٢٨١	تصغير الترخيم
٢٩٧	المركبات	٢٨٢	شواذ التصغير
٢٩٨	الكنائيات		مقدمة في البناء والاعراب
٢٩٩	المعربات	٢٨٥ - ٣١٠	
٢٩٩	اعراب المفرد	٢٨٧	المبنيات
٢٩٩	اعراب المثنى والملحق به	٢٨٧	الحروف كلها

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣١٧	حركة آخره		اعراب جمع المذكر السالم
٣١٧	ترتيبه مع مرفوعه	٣٠٠	والملاحق به
٣١٨	ذكره وحذفه		اعراب جمع المؤنث السالم
٣١٩	مطابقته لمرفوعه في العدد	٣٠١	والملاحق به
٣٢٠	مطابقته لمرفوعه في الجنس	٣٠١	اعراب الممنوع من الصرف
٣٢٠	يجب تذكير الفعل	٣٠١	اعراب الاسماء الستة
٣٢١	يجب تأنيث الفعل	٣٠٣	اعراب الاسم المقصور
٣٢١	يجوز تذكير الفعل وتأنيثه	٣٠٤	اعراب الاسم المنقوص
٣٢٣	رفع المضارع	٣٠٤	اعراب المضاف الى ياء المتكلم
٣٢٤	نصب المضارع	٣٠٥	اعراب المحكي
٣٢٤	النواصب	٣٠٦	اعراب المسمى به
٣٢٧	النصب بـ « أن » مضمرة جوازاً		اعراب الافعال الاربعة والافعال
٣٢٩	النصب بـ « أن » مضمرة وجوباً	٣٠٧	الخمسة
٣٣٣	النصب بـ « أن » محذوفة	٣٠٨	اعراب المضارع المقتل الآخر
٣٣٥	جزم المضارع	٣٠٨	اعراب المبني
٣٣٥	بعد الجوازم الأربعة	٣٠٩	خلاصة
٣٣٦	في الشرط	٣١١ - ٣٥٢	الجملة الفعلية
٣٣٩	في جواب الشرط	٣١١	الجملة وأقسامها
٣٤٢	في جواب الطلب	٣١٧	الفعل

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٥٣	المبتدأ	٣٤٢	بين الشرط الجازم وجوابه
٣٥٣	أشكال المبتدأ	٣٤٣	بعد جواب الشرط الجازم
٣٥٤	حركة آخره	٣٤٤	جزم الماضي
٣٥٥	ترتيبه مع الخبر	٣٤٥	الفاعل
٣٥٦	ذكره وحذفه	٣٤٥	أشكاله
٣٥٩	الخبر	٣٤٦	حركة آخره
٣٥٩	أشكاله	٣٤٧	ترتيبه مع رافعه
٣٦١	حركة آخره	٣٤٧	ذكره وحذفه
٣٦١	ترتيبه مع المبتدأ	٣٤٩	نائب الفاعل
٣٦٢	ذكره وحذفه	٣٤٩	أسباب حذف الفاعل
٣٦٤	احكام متفرقة	٣٥٠	الاشياء التي تنوب عن الفاعل
		٣٥٣	الجملة الاسمية

انتهى الجزء الاول ويليه الجزء الثاني

صدر للمؤلف

الوجيز في فقه اللغة
المنهاج في القواعد والاعراب
المحيط في اصوات العربية ونحوها وصرفها - ثلاثة اجزاء

تطلب مؤلفات الاستاذ
محمد الانطاسي
من

مكتبة دار الشرق - بيروت
شارع سوريا
ومكتبة الشهباء - حلب
ص.ب ٤١٥

مكتبة المطبعة

المعيط

فجأ أشواق العربية
وتسوها وهرفها

دار الشرفاء العرب
ببغداد شارع الحرية بناية ١٠٠

100

100

100

100

100

100

100

فوائد المبتدأ والخبر

تدخل على المبتدأ والخبر كلمات ، بعضها حروف ، وبعضها أفعال ، فتنسخ - أي تبدل - حكم المبتدأ في كونه صدر جملة ، وتنسخ - أي تبدل - حكم المبتدأ والخبر في وجوب رفعها ، فتسمى لذلك بالنواسخ .

وهي على ثلاثة أنواع : نوع يترك للمبتدأ رفعه ، ويكتفي بنصب الخبر ، مثل : « صار زيد عالماً » ، ويدخل في هذا النوع كل الأفعال الناقصة ، وما شبهه ببعضها من الحروف ؛ ونوع يبق للخبر رفعه ، ويكتفي بنصب المبتدأ ، مثل : « إن زيدا عالم » ، ويدخل في هذا النوع الحروف المشبهة بالفعل ، و « لا » النافية للجنس ؛ ونوع ينصب الاثنين على انها مفعولان له ، وهي أفعال الظن واليقين ، مثل : « رأيت العلم نافعا » .

١ - الرُّفْعُمال الناقصة

ما الفعل الناقص ؟ لم سمي ناقصاً ؟ ما وظيفته في الجملة ؟

تلك اسئلة لا تمكن الاجابة عنها إلا بعد الرجوع إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، ودراسة طبيعة كل منها ، وبيان الفرق الاساسي بينها :

تتألف الجملة الفعلية ، كما رأينا ، من فعل اسند إلى مرفوع ، فاعلاً كان هذا المرفوع ام نائب فاعل ، مثل : **د** كبر زيد - عوقب المذنب ، .

وتتألف الجملة الاسمية ، كما رأينا ، من مبتدأ اسند اليه خبر ، مثل : **د** زيد كبير - المذنب معاقب ، .

والآن . ما الفرق بين جملتي : **د** كبر زيد ، و **د** زيد كبير ، ؟
 مستقول لي : إن الأولى مؤلفة من فعل واسم ، وإن الثانية مؤلفة من اسمين . وهذا صحيح . ولكنه ليس الفرق الجوهرى بينهما . انما الفرق الجوهرى هو ان الأولى تتضمن فكرة الزمن ، وإن الثانية لا تحمل فكرة عن الزمن مطلقاً . فاذا قلت : **د** كبر زيد ، فهم السامع ان زيدا اتصف بالكبر في الزمن الماضي ، واذا قلت له : **د** يكبر زيد ، فهم ان هذا الاتصاف يجري الآن ، واذا قلت له : **د** سيكبر زيد ، فهم ان هذا الاتصاف سيجري في المستقبل . أما اذا قلت له : **د** زيد كبير ، فلن يعرف في اي وقت جرى هذا الاتصاف . سيرف فقط مجرد اتصاف زيد بالكبر .

تمتع الفعلية إذن بميزة لا تتمتع بها الاسمية ، هي ميزة التعبير عن الزمن ، أي تقييد الاسناد بزمن معين : الماضي ، أو الحاضر ، أو المستقبل .

ولكن من اين جاءت هذه الميزة ؟

لقد جاءت من فعلها الذي له ثلاث صيغ ، تحمل كل واحدة منها فكرة زمن من الازمنة الثلاثة . أما الاسمية ، فلكونها مؤلفة من اسماء فقط ، ولأن الأسماء لا تتصرف تصرف الأفعال - فقد افتقرت الى فكرة الزمن .

الجملة الاسمية اذن ناقصة ، ونقصها نقص جوهري . فإذا تفعل اللغة ؟ أتسكت على هذا النقص وتصر عليه ؟ ام تحاول سدّه ؟

اللغة لا تسكت على نقص أبداً . وليس شيء ابرع منها في الاحتيال لسد ما تراه في نفسها من نقص . فبأذا احتالت العربية في هذا الشأن ؟

لقد كان الأمر عندها في غاية البساطة : أتت إلى الفعل « كان » الذي معناه « وجد » ، ثم فرغته من معناه هذا ، لأنها ليست في حاجة إلى هذا المعنى اللغوي ، إنها فقط في حاجة إلى لفظه القابل للتصرف ، والذي يحمل بتصرفه فكرة الزمن ، ثم ضمته إلى الجملة الاسمية قائلة له : إن عملك هنا يقتصر على التصرف ، لتعطي هذه الجملة فكرة الزمن التي كانت محتاجة إليها . أما معنك اللغوي فقد افقدناك إياه . لقد أصبحت الآن مجرد لفظ يتصرف وليس له معنى .

وهكذا ، أصبحت جملة « كان زيد كبيراً » تساوي تماماً جملة « كبير زيد » ، وجملة « يكون زيد كبيراً » تساوي « يكبر زيد » ،

وجملة « سيكون زيد كبيراً » تساوي « سيكون زيد » .

بهذا نكون قد أجبتنا عن الاسئلة الثلاثة المطروحة في أول الفصل .
لنعد الآن إلى هذه الاسئلة مع أجوبتها مختصرة :

١ - ما الفعل الناقص ؟ .

هو فعل فرغته اللغة من معناه اللغوي ، واستعملته مجرد لفظ قابل للتصرف .

٢ - لم سمي ناقصاً ؟

لانه فقد معناه اللغوي . لقد أصبح لفظاً لا معنى له ، وليس فيه شيء إلا فكرة الزمن الناتجة عن ميكانيكيته المتحركة . ولم يعد في قدرته أن يؤلف مع مرفوعه جملة مفيدة . لقد أصبح مجرد اداة نحوية لا تختلف في شيء عن بقية الأدوات ، إنه ملحق بالجملة الاسمية ، وليس طرفاً اسامياً فيها (١) .

٣ - ما وظيفة الفعل الناقص ؟

(١) لقد ظلمنا الفعل الناقص بهذا الحكم ظالماً كبيراً ، فالواقع ان الفعل الناقص لا يفقد شخصيته الفعلية تماماً . اذ نراه يتخذ من المبتدأ ما يشبه الفاعل الذي كان له في حال تمامه ، من حيث التطابق في الجنس وعدم التطابق في العدد ، ومن حيث الترتيب ... الخ . ولهذا الأسباب ، أو قل لهذه العلاقات التي قامت بين الفعل الناقص الزائد على الجملة الاسمية ، وبين المبتدأ ، دعي المبتدأ اسماً للفعل الناقص . ولم يسم فاعلاً له ، لأنه ، كما نعلم ، لم يعد فعلاً بالمعنى الصحيح للكلمة .
وشيء آخر . وهو ان الجملة الاسمية تصبح معدودة في الجمل انفعالية بعد دخول الفعل الناقص عليها .

وظيفته ان يعطي الجملة الاسمية فكرة الزمن التي كانت تحتاج اليها .
وبعد . فهل فعلت اللغة بكل الافعال الناقصة ما فعلته بفعل « كان » ؟

الجواب : لا . لأن اللغة وجدت الفرصة سانحة لاستغلال عملية تحويل الافعال التامة الى ناقصة ، إلى ابعد حدود الاستغلال . فعندما جاءت الى الفعل « ارتد » مثلاً ، لم تفرغه تمام التفريغ من معناه اللغوي الذي هو الرجوع إلى الوراء ، بل حولت هذا المعنى اللغوي ببراعة فائقة الى معنى نحوي هو معنى الصيرورة ، وغدت عبارة « ارتد الاعمى بصيراً » تعني اتصاف الاعمى بالابصار في الزمن الماضي بعد ان لم تكن له هذه الصفة من قبل .

وهكذا نرى ان بعض الافعال الناقصة ، لا يحمل فكرة الزمن فقط الى الجملة الاسمية ، كما يفعل الفعل « كان » ، بل تحمل ، بالإضافة الى ذلك ، معنىً نحويًا تضيفه الى الاسناد ، كمعنى الصيرورة ، والاستمرار ، وغيرها مما سنراه قريباً .

وعلى العكس من ذلك ، نرى اللغة أحياناً تأتي الى أفعال جامدة لا تقبل التصرف ، فتستعملها أفعالاً ناقصة ، وذلك مثل « ليس - عسى - ما دام » . وهنا نسأل : لم فعلت ذلك وهذه الافعال لا تحمل فكرة الزمن بسبب جمودها ؟ فجملة « ليس زيد قائماً » تساوي تماماً الجملة الاسمية « زيد غير قائم » في خلو كل منها من فكرة الزمن .

والجواب : ان اللغة لا تريد من هذه الافعال فكرة الزمن ، فهي تعرف أنها خالية منها بسبب جمودها ، ولكنها تريد منها فقط المعنى النحوي ، فالفعل « ليس » يحمل معنى النفي : « ليس زيد قائماً = ما زيد قائم » ، و « ما دام » يحمل معنى المدة التي تغدو مقياساً لمدة فعل آخر ، مثل :

« سأشتاق اليك مادمت غائبا عني » ، حيث تصبح مدة الاشتياق محددة بمدة غيابك عني .

وهكذا يمكن ان نقسم الافعال الناقصة من حيث وظيفتها إلى ثلاثة أقسام :

١ - ناقص لا يحمل الى الجملة الا فكرة الزمن : وليس في هذا القسم الا الفعل « كان » .

٢ - ناقص لا يحمل الى الجملة إلا معنىً نحوياً : مثل « ليس » الحامل لمعنى النفي ، و « عسى » الحامل لمعنى الرجاء . وافعال هذا القسم كلها جامدة ، ومن هنا خسرت فكرة الزمن ، والجل معها - من حيث الزمن - تظل كما كانت في حالتها الاسمية : اسناداً يخلو من القيد الزمني .

٣ - ناقص يحمل الى الجملة فكرة الزمن مع معنىً نحوي ، كالاستمرار والصيرورة ، والنفي ، والمقاربة ، والرجاء ، والشروع : ويدخل في هذا القسم سائر الافعال الناقصة (١) .

والخلاصة : ان الأفعال الناقصة افعال تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول ، ويسمى اسمها ، وتنصب الثاني ويسمى خبرها . وتصبح الجملة فعلية بعد ان كانت اسمية ، وذلك بسبب تصدرها بالفعل .

وتنقسم الافعال الناقصة بسبب شروط معينة في أخبارها إلى طائفتين:

(١) نتفر عن هذا الاسهاب الذي ناقشنا فيه فكرة الفعل الناقص ، لانه ضروري جداً من أجل فهم كثير من أحكام هذا الفصل ومصطلحات النحاة فيه .

آ - كان وأضواؤها

١ - (كان) : فعل ناقص لا يحمل الى الجملة سوى فكرة الزمن ، وهذا ما عبر عنه النحاة بقولهم : إنه مجرد اتصاف المسند اليه بالمسند . والجملة معه ذات زمن ماض إن كان هو بصفة الماضي « كان زيد كريماً » ، وذات زمن يصلح للحاضر والمستقبل إن كان هو بصفة المضارع : « يكون زيد كريماً » ، وذات زمن مستقبل إن كان هو بصفة الأمر : « كن يا زيد كريماً (١) » .

وتختص « كان » من بين سائر أخواتها بثانية اشياء :

(١) - أنها قد تأتي زائدة لا عمل لها : ولا يكون ذلك إلا اذا كانت بلفظ الماضي ، وكانت بين شيئين متلازمين ، كالفعل ومرفوعه ، والمبتدأ وخبره ، والصفة وموصوفها ... الخ ، مثل قولهم : « ولدت فاطمة بنت الخرشب الاغارية » الكملة من بني عبس ، لم يوجد - كان - أفضل منهم ، ، واكثر ما زاد بين « ما » التعجبية وفعل التعجب ، نحو : « ما - كان - أحلى أيام المدرسة ! » .

(٢) - أنها قد تحذف هي واسمها ويبقى خبرها ، وكثر ذلك بعد « إن » ، ولو « الشرطيتين » ، نحو : « سر مسرعاً ، إن راكباً ، وإن ماشياً » . التقدير : إن كنت راكباً ، وإن كنت ماشياً ، وكالحديث الشريف « إلتمس ولو خاتماً من حديد » . التقدير : ولو كان الملتمس خاتماً من حديد .

(١) يقول النحاة ان « كان » قد تأتي لمعنى « صار » ، كما في قوله تعالى : « فكان من الغريقين » ، ونحن نخالفهم ونرى انها لا تحمل غير الزمن ، وأن « كان من الغريقين » تساوي « غرق » لا اكثر ولا أقل .

(٣) أنها قد تحذف وحدها ، ويبقى اسمها وخبرها ، ويعوض منها « ما » الزائدة . ولا يكون ذلك إلا بعد « أَنْ » المصدرية ، نحو : « أمّا أنت ذا سلطان تهديني ؟ » . والأصل : « أَنْ كنتَ ذا سلطان تهديني ؟ أي : ألأنك كنت ذا سلطان تهديني ؟ » .

ومن ذلك قول العباس بن مرداس يتحدى خصمه الشاعر أبا خراشة :

٢٣ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ
فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبَعُ

(اللغة : ذا نفر : كثير الرجال . المعنى : أتهديني يا أبا خراشة لأنك كنت كثير الرجال والاعوان ؟ ألا فاعلم أن قومي ليسوا ضغافاً تعيث فيهم الضباع . الاعراب : « أبا » منادى بإداة نداء محذوفة ، منصوب بالالف لانه من الاسماء الحنسة . « خراشة » مضاف اليه مجرور بالفتحة لانه ممنوع من الصرف . « أمّا » اصلها : أن ما : « أن » ، حرف مصدرية ، « ما » زائدة عوضاً من « كان » المحذوفة . « أنت » ضمير منفصل في محل رفع اسم « كان » المحذوفة . « ذا » خبرها منصوب بالالف لانه من الاسماء الحنسة . « نفر » مضاف اليه . « أن » المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر في محل جر بلام محذوفة . والجار والمجرور متعلقان بفعل تقتخر المفهوم من الكلام . التقدير : أتفتخر علي لكونك ذا نفر ؟ « فان » حرف استئناف مع حرف مشبه بالفعل . « قومي » اسم « ان » والضمير المتصل مضاف اليه . « لم تأكلهم » جازم ومجزوم ومفعول به . « الضبع » فاعل مرفوع . « جملة النداء » ابتدائية لا محل لها . « جملة : كنت ذا نفر » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : فان قومي مع الخبر » استئنافية لا محل لها . « جملة : لم تأكلهم الضبع » خبر « ان » محلها الرفع . الشاهد : « أمّا أنت » : حذفت « كان » وعوض عنها بـ « ما » الزائدة) .

(٤) - أنها قد تحذف هي واسمها وخبرها معاً ، ويعوض من الجميع « ما » الزائدة ، وذلك بعد « إن » الشرطية في مثل قولهم : « إفعل هذا إمّا لا ، وإلّا » ، والأصل : إفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ، فحذفت

« كان » واسمها والفعل الذي هو خبرها ، وبقي من الفعل « لا » النافية ، ثم عوض من المحذوفات « ما » الزائدة ، فانقلبت نون « إن » ميماً وادغمت في « ما » ، فصارت : « إمّا » .

(٥) - أنها قد تحذف هي واسمها وخبرها بلا عوض ، أقول لك : اقرأ هذا الكتاب فإنه مفيد . فتجيب : « لن أقرأه وإن » التقدير : وإن كان الكتاب مفيداً .

(٦) - أنها إذا كانت بصيغة المضارع ، وكانت مجزومة ، وكانت علامة جزمها السكون (١) ، ولم يكن بعدها ساكن ، ولا ضمير متصل - فيجوز حذف نونها للتخفيف ، مثل قوله تعالى : « ولم أكُ بغيّاً (٢) » . ومن النحاة من أجاز هذا الحذف ولو كان بعدها ساكن ، وقد قرئ : « لم يكُ الذين كفروا . . . » .

(٧) - أن خبرها صالح للجر بالباء الزائدة للتوكيد إن كان مفرداً وكانت هي مسبوقه بنفي ، مثل : « لم يكن زيد بعالم » ، أما إن كان خبرها جملة مضارعية ، فالتوكيد حينئذٍ بلام الجحود ، مثل : « لم يكن زيد ليخون العهد » . وقد مر ذلك في نصب المضارع .

(٨) - أن خبرها إذا جاء جملة ماضوية لم يحتج إلى اقترانه بـ « قد » ، مثل : « كان المطر انقطع عندما خرجت » .

٢ - (صار - أصبح - أضحى - أمسى - بات - وما في

(١) خرج بذلك ما كانت علامة جزمه حذف النون ، وذلك إذا كانت بصيغة فعل من الأفعال الخمسة ، مثل : لم يكونوا ، لم تكوني ...
(٢) وعند ذلك يقال في أعرابها : مجزومة ، وعلامة جزمها السكون الظاهر على النون المحذوفة للتخفيف .

معانيها (: وتفيد - إلى جانب فكرة الزمن - معنى التحول والضرورة ،
مثل : « أصبح الولد رجلاً » (١) .

٣ - (ظل - مازال - ماقيء - ما برح - ما انفك) : وتفيد
معنى الاستمرار ، وملازمة المسند للمسند إليه ، مثل : « مازال الطفل
صغيراً » . أي : هو مستمر في صغره وصغره ملازم له .

ويشترط في الاربعة الاخيرة منها أن تكون مسبوقة بنفي أو شبهه ،
فأما النفي فكالذي مثلنا به ، وأما شبهه فهو النهي والدعاء ، مثل : « لا
تزل مثاراً على دروسك » و « لا زال جنبك محروساً » .

٤ - (ما دام) : ويفيد تحديد طول مدة ما قبله بطول مدة ما
بعده وبعبارة نحوية : يفيد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ بمدة ، كقوله
تعالى : « وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً » . أي : أوصاني أن
تكون مدة قيامي على أداء الصلاة والزكاة معادلة لمدة حياتي .
ويشترط في هذا الفعل أن يكون مسبوقاً بـ « ما » الظرفية
الزمانية ، كما مثلنا . ويكون المصدر المؤول في محل نصب على نيابة الظرفية
الزمانية :

(١) يقول النحاة إن « أصبح واضحى وظل وامسى وبات » تفيد انصاف
المسند اليه بالسند في أزمنة الصباح والظهر و... الخ . ونحن نخالفهم في ذلك
لسببين : أولهما : أن هذه الافعال لم ترد في أفصح النصوص إلا بمعنى الضرورة
والتحول ، الثاني : أنها لو قصد منها معانيها اللغوية هذه لما كانت مفرغة ، أي ناقصة
وبالتالي : لكان مرفوعها فاعلاً لها ، ولكان منصوبها حالاً من الفاعل . اذ لو قلت
« بات زيد مهموماً » وأنا أقصد انصافه بالهم في وقت الليالي ، لكان معنى كلامي :
أنه دخل في وقت الليالي مهموماً . ولا شك عندئذ أن الفعل تام ، وإن مرفوعه
فاعل ، وإن منصوبه حال ، ولبطلت عندئذ فكرة التفريع التي شرحناها في صدر
هذا الفصل .

(اعراب الآية : « أوصاني » فعل وفاعل مستتر ومفعول به . « بالصلاة » متعلقان بأوصاني . « والزكاة » معطوف على الصلاة . « ما » حرف مصدري زماني (بمعنى أن المصدر المؤول منه وما بعده يقوم بهمة الظرف الزماني) . « دمت » فعل ماض ناقص والتاء اسمه . « حيا » خبره . « ما » وما بعدها بتأويل مصدر في محل نصب على نيابة الظرفية الزمانية ، متعلق بالصلاة والزكاة . التقدير : وأوصاني بالصلاة والزكاة دوام حياتي . أي : مدة دوام حياتي . على تقدير حذف المضاف وإثابة المضاف إليه منابه .)

٥ - (ليس) : ويفيد النفي فقط ، وليس فيه فكرة الزمن بسبب جموده وعدم قدرته على التصرف ، فالجمله معه كالجمله الاسمية : خالية من الزمن . وذلك مثل : « ليس زيد كريماً » . فهي تساوي تماماً الجمله الاسمية : « زيد غير كريم » .

وتدخل الباء كثيراً في خبر ليس لتوكيد النفي ، مثل : « ليس زيد بكريم » . وهي حرف جر زائد ومجرورها مجرور اللفظ فقط ، منصوب المحل على الخبرية لليس .

ب - ملاحظات وأخطاء عامة :

١ - بعض اخوات «كان» جامد لا يأتي منه إلا الماضي ، وهما فعلان : ليس ، وما دام . وبعضها ناقص التصرف ، أي يأتي منه الماضي والمضارع فقط ، وهي : ما زال - ما انفك - ما فتىء - ما برح . وبعضها تام التصرف ، وهو سائر الأفعال الناقصة من أخوات كان .

٢ - احكام اسم كان واخواتها ، من حيث أشكاله ، وترتيبه ، وذكره وحذفه - كأحكام الفاعل تماماً .

٣ - العلاقات التي بين الافعال الناقصة واسمائها ، من حيث المطابقة

في الجنس والعدد ، هي كالعلاقات بين الفعل والفاعل تماماً .

٤ - أشكال خبر الفعل الناقص وأحكامه ، هي نفسها أشكال وأحكام خبر المبتدأ .

٥ - إذا وقع خبر « كان » واخواتها جملة فعلية ، فلا كثر أن يكون فعلها مضارعاً . وقد يجيء ماضياً بعد « كان - أمسى - أضحى - ظل - بات - صار » ، وحينئذ يجب اقترانه بـ « قد » إلا مع « كان » فيجوز عدم الاقتران . فمثال اقترانه : « أمسى زيد قد عرف واجبه » ، ومثال عدم الاقتران مع « كان » خاصة قوله تعالى : « إن كنت قلته (١) فقد علمته » ، وقوله « إن كان كبر عليكم مقامي » ، وقوله : « وإن كان كبر عليك إعراضهم » .

٦ - إذا وقع خبر كان واخواتها جملة مضارعية ، وكان الفعل الناقص بصيغة الماضي ، فالمضارع الذي في الخبر زمنه ماض كزمن الفعل الناقص ، نحو : « كانت السماء تمطر » (٢) .

٧ - قواعد الترتيب بين أسماء « كان » واخواتها ، وبين أخبارها ، هي كقواعد الترتيب بين المبتدأ والخبر تماماً .

٨ - أجمع النحاة على جواز تقديم الأخبار على الأفعال الناقصة ، مثل : « نائماً كان زيد » ، ما عدا الأفعال المسبوقة بالنفي « ما زال - ما فتى - ما برح - ما انفك - ليس » . فهذه الأفعال قد اختلفوا فيها ، فجاز بعضهم تقديم أخبارها عليها ، ومنعه آخرون . أما « ما دام » فقد اتفقوا على منع تقدم خبره عليه .

(١) يقابل هذا التركيب ما يسمى في الفرنسية بالماضي البعيد Plus - que - parfait

(٢) يقابل هذا التركيب ما يسمى في الفرنسية بالماضي الناقص « Imparfait »

٩ - اختلف البصريون والكوفيون في تقديم معمول الخبر على الاسم ، فأجاز الكوفيون أن يقال : « كان طعامك زيداً كلاً » ، ومنعه البصريون .

١٠ - أجاز الجميع تقدم معمول الخبر على الفعل الناقص ، كقوله تعالى : « وأنفسهم كانوا يظلمون » .

١١ - كل ما تصرف من الافعال الناقصة ، وكل ما اشتق منها ، وكل مصادرها - تعمل عملها : فترفع المبتدأ ويسمى اسماً ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها ، مثل : « أنت صائرٌ بطلاً » ، ومثل : « يسرني كونك ناجحاً » .

(اعراب المثاليين : « انت » مبتدأ . « صائرٌ » خبر . وهو اسم فاعل ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه تقديره أنت . « بطلاً » خبر اسم الفاعل الناقص . « يسرني » مضارع ونون وقاية ومفعول به . « كون » فاعل يسرني . وهو مصدر ناقص . « ك » ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، وفي محل رفع على انه اسم للمصدر الناقص . « ناجحاً » خبر المصدر الناقص منصوب) .

١٢ - إذا عادت لهذه الافعال الناقصة معانيها اللغوية التي فُرضت منها ، رجعت أفعالاً تامة ؛ فرفعها عندئذ فاعل . وان كان لها منصوب فهو حال لا خبر ، مثل قوله تعالى : « وإن كان ذو عسرةٍ فنظيرةٌ إلى ميسرةٍ » ، اي : إن وُجِدَ ذو عسرة ، وقوله تعالى : « فسبحان الله حين تُمسَوْنَ وحين تُصبحون » ، اي : حين تدخلون في المساء ، وحين تدخلون في الصباح ، وقوله تعالى : « خالدين فيها ما دامت السموات والأرض » ، اي : ما بقيت السموات والأرض .

ج - الأعراف المبهمة بليس :

هناك أربعة حروف نافية تعمل عمل ليس ، فترفع المبتدأ ويسمى

اسمها ، وتنصب الخبر ، ويسمى خبرها . إلا أن الجملة تظل معها اسمية ، لأنها حروف وليست أفعالاً . وهي :

١ - (ما) الحجازية : وسميت حجازية لأن أهل الحجاز هم وحدهم الذين يعملونها عمل ليس ، أما بنو تميم فيعملونها ، فتسمى وهي مهمة بالتميمية . ومثال الحجازية العاملة قوله تعالى : « ما هذا بشراً » .

لكنها لا تعمل إلا بالشروط الآتية :

(١) ألاّ تراد بعدها « إن » ، فإن زيدت بطل عملها ، نحو : « ما إن زيد قائم » .

(٢) ألاّ ينتقض نفياً بـ « إلا » ، فإن انتقض بطل عملها ، نحو : « ما زيد إلا قائم » .

(٣) ألاّ يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم بطل عملها ، نحو : « ما قائم زيد » .

(٤) ألاّ يتقدم معمول الخبر على الاسم ، فإن تقدم بطل عملها ، نحو : « ما طعامك زيد آكل » .

(٥) ألاّ يبدل من خبرها موجب ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو : « ما زيد بشيء إلا شيء لا يعاب به » . فشيء الأولى مجرورة لفظاً بحرف الجر الزائد مرفوعة محلاً على أنها خبر للمبتدأ .

وقد أجاز بعض النحاة إعمالها بلا قيد ولا شرط .

٢ - (لا) : وخلاف الحجازيين والتميمين في إعمالها وإهمالها كخلافهم في « ما » . وشروطها للعمل عند الحجازيين هي الآتية :

(١) ألا تكون لنفي الجنس نصاً ، فان كانت له ، عملت عمل « إن » ، نحو : « لا رجل في الدار » .

(٢) ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، وإلا بطل عملها ، نحو : « لا عندك رجلٌ مقيم ولا امرأة » .

(٣) أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، فان كان أحدهما معرفة بطل عملها ، نحو : « لا أنت مسافر ولا خالده » . ومن النحاة من لم يشترط ذلك . (٤) ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فان تقدم بطل عملها ، نحو : « لا قائم رجلٌ » .

(٥) ألا ينتقض نفيها بـ « إلا » فان انتقض بطل عملها ، نحو : « لا رجلٌ إلا أفضل من زيد » .

ومثال ما توفرت فيها الشروط قول شاعر مجبول :

٢٤ - تَعَزَّ ، فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بِأَقْيَا
وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

(اللغة : تعز : كن ذا عزاء . الوزر : الملجأ . الواقي : الحافظ . المعنى : واضح . الاعراب : « تعز » أمر فاعله مستتر . « فلا » الفاء استئنافية ، و « لا » حرف نفي يعمل عمل ليس . « شيء » اسمها مرفوع . « على الأرض » متعلقان بالخبر « بأقيا » أو بصفة محذوفة للاسم . التقدير : فلا شيء موجود على الأرض بأقياً . « بأقياً » خبر لا منصوب . « ولا » حرف عطف مع حرف نافي يعمل عمل ليس . « وزر » اسم لا . « مما » متعلقان بالخبر « واقيا » . « قضى الله » فعل وفاعل . « واقياً » خبر لا منصوب . « جملة : تعز » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لا شيء بأقيا » استئنافية لا محل لها . « جملة : ولا وزر واقيا » معطوفة على الاستئنافية لا محل لها . « جملة : قضى الله » صلة

الموصول لا محل لها . الشاهد : « لا شيء باقيا » : عملت « لا » عمل ليس بعد توفر الشروط فيها) .

٣ - (لات) : وهي « لا » النافية نفسها زيدت عليها تاء التأنيث المبسوطة وشروطها هي شروط « لا » مضافاً إليها أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ، كالحين والساعة ، وما أشبهها ، وأنه لا بد من حذف أحد معموليها ، ويكثر أن يكون الاسم محذوفاً ، كقوله تعالى : « ولات حين مناص » . التقدير : ولات الحين حين مناص .

ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً . فاما الحين المنصوب في الآية فعلى تقدير فعل مضمَر : « لات أرى حين مناص » . أما ان ارتفع الحين بعدها ، كما في قراءة : « ولات حين مناص » ، فالرفع على الابتداء ، والخبر محذوف تقديره : « لات حين مناص كائن لهم » .

٤ - (إن) : حرف نفي اختلف النحاة كثيراً في أمر إعماله . فأكثر البصريين على أنه مهمل ، وأكثر الكوفيين على أنه عامل . وشروط إعماله كشروط « لا » ما عدا شرط تنكير الاسم والخبر ، فتقول : « إن رجل قائماً - وإن زيد قائماً » .

د - أفعال الشروع :

وهي : بدأ - شرع - طفق - جعل - أخذ - وما كان في معناها مما يدل على الانشاء والشروع ، مثل : « بدأ المطر يهطل » و « أخذ الطالب يقرأ » و « جعل الفنان يرسم » ... الخ .

وهي أفعال ناقصة فرّغت من معانيها اللغوية ، كما ترى ، واصبحت تدل جميعاً على معنى نحوي واحد هو معنى شروع المبتدأ بالاتصاف بالخبر .

ولا تختلف أفعال الشروع عن « كان » واخواتها إلا في شيء واحد ، وهو وجوب أن تكون أخبارها جملاً فعلية مضارعية ، كما رأيت في الأمثلة أعلاه . وشيء آخر هو أن هذه الافعال ، بعد تقصصها وتفريفها من معانيها اللغوية ، أصبحت كلها جامدة على صيغة المضي ، فلا يأتي منها المضارع ولا فعل الأمر ، كما ليست لها مصادر ولا مشتقات .

هـ - أفعال المقاربة :

وهي ثلاثة فقط : « كاد - أوشك - كرب » . وجميعها تفيد معنى نحويّاً واحداً ، هو مقاربة المبتدأ لاتصافه بالخبر ، مثل : « كاد الولد يسقط » ، أي : اقترب الولد من اتصافه بالسقوط .

ولا تختلف أفعال المقاربة عن أفعال الشروع إلا في أمرين : أولهما : أن « كاد وأوشك » ليسا جامدين ، بل هما ناقصا التصرف ، فيأتي منهما الماضي والمضارع : « كاد - يكاد ، أوشك - يوشك » ، كما يأتي منهما اسم الفاعل « كائد - موشك » . الثاني : أن أخبارها يجوز اقترانها بـ « أن » المصدرية الناصبة ، كقول شاعر مجهول :

٢٥ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ الثَّرَابُ لَأَوْشَكُوا

- إِذَا قِيلَ : هَاتُوا - أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا

(المعنى : طبع الناس على البخل ، فلو طلب منهم اناس قليلاً من التراب لأوشكوا ان ييخلوا به عليه . الاعراب : « ولو » حرف امتناع لامتناع . « سئل الناس » ماض ونائب فاعل . « التراب » مفعول ثانٍ ، اما المفعول الأول فقد غدا نائب فاعل . « لأوشكوا » اللام واقعة في جواب « لو » . « أوشكوا » فعل ماض ، والواو اسمه . « اذا » ظرف لما يستقبل من الزمن متعلق بجوابه المحذوف الذي دل عليه الكلام السابق . « قيل » ماض مبني للمجهول . « هاتوا » فعل وفاعل . « أن » حرف مصدرية ونصب . « يملوا » مضارع منصوب بأن وعلامة

نصبه حذف النون لانه من الأفعال الخمسة ، والواو فاعل . « أن » وما بعدها بتأويل مصدر في محل نصب خبراً لأوشكوا . « ويمنعوا » معطوف على « يملوا » . « جملة : سئل الناس » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أوشكوا مع الخبر » جواب « لو » لا محل لها . « جملة : قيل » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : هاتوا » نائب الفاعل لفعل « قيل » محلها الرفع . « جملة جواب اذا » محذوفة لا محل لها . « مجموع جملتي اذا » اعتراض بين اسم اوشك وخبره ولا محل له من الاعراب . « جملة : يملوا » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : ينعوا » معطوفة على جملة الصلة لا محل لها . الشاهد : « ان يملوا » : اقترن خبر « اوشك » بـ « أن » جوازاً .

و - افعال الرجاء :

وهي ثلاثة فقط : « عسى - حرى - إخلولق » . وكلها تفيد معنى الرجاء .

وينحصر الخلاف بينها وبين الزمرتين السابقتين من الافعال الناقصة في النقاط الآتية :

١ - يجب اقتران الخبر بـ « أن » مع « حرى - واخولق » . أما مع « عسى » فلاقتران وعدمه جائز ، فهي في ذلك كأفعال المقاربة .

٢ - يجوز في « عسى » وحدها أن تنصب الاسم وترفع الخبر ، فتعدو عندئذ حرفاً مشبهاً بالفعل مثل « لعل » معنىً وعملاً . قال صخر بن جعد يتغزل بحبيته « نار كأس » :

٢٦ - فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَيْهَا

تَشْكِي فَأَتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

(الاعراب : « فقلت » فعل وفاعل . « عساها » حرف مشبه بالفعل والضمير اسمه . « نار » خبر عسى مرفوع . « كأس » مضاف إليه . « وعلا » حرف عطف مع حرف مشبه بالفعل مع اسمه . « تشكى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « فآتي » حرف عطف ومضارع مرفوع وفاعل مستتر . « نحوها » نائب عن ظرف المكان منصوب متعلق بفعل « آتي » ، والضمير المتصل في محل جر بالإضافة . « فأعودها » حرف عطف ، ومضارع مرفوع ، وفاعل مستتر ، ومفعول به . « جملة : فقلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عساها نار كأس » ابتداء القول لا محل لها . جملة : « وعلا تشكى » معطوفة على ابتداء القول لا محل لها . « جملة : تشكى » خبر على محلها الرفع . « جملة : فآتي » معطوفة على الخبر محلها الرفع . « جملة : فأعودها » معطوفة على السابقة لا محل لها . « مجموع الجمل التي بعد القول » مقول القول محله النصب . الشاهد : « عساها نار » : استعملت « عسى » حرفاً مشبهاً بالفعل) .

٣ - اذا ولي « عسى واخلوق » المصدر المؤول ، مثل : « عسى أن يسافر زيد » أو « زيد عسى أن يسافر » ، فالجمهور على انها تامتان ، وان المصدر المؤول فاعل لها . وتشترك « أو شك » معها في هذه الخصيصة ، فتقول : « أو شك أن يسقط المطر (١) » .

(١) - اضطربت أقوال النحاة اضطراباً كبيراً في اعراب امثال هذه التراكيب ، فمنهم من أصر على بقاء النقص في هذه الافعال ، ومنهم من قال بتامها . كذلك اختلفت آراؤهم في « عسى » فن قائل إنها حرف لا غير ، ومن قائل انها فعل لا غير ، ومن قائل بالرأين معاً . ولا تنسج هذه الخلاصة التي نكتبها للتفصيل في كل ذلك . وانما ذكرنا لك فوق ، اشهر الآراء وما سار عليه الجمهور .

٢ - الحرف المشبهة بالفعل

هي ستة أحرف (إنَّ - أنَّ - كأنَّ - لكنَّ - لعل - ليت) .
تدخل على المبتدأ والخبر ، فننصب الأول ويسمى اسمها ، وترفع الثاني
ويسمى خبرها ، مثل : « إن العلم نور » .

وقد سميت مشبهة بالفعل لأسباب : لأنها جميعاً مفتوحة الآخر
كالفعل الماضي ، ولأنها تنصب الاسماء بعدها كما تنصبها الأفعال ، ولأن
فون الوقاية قد تتوسط بينها وبين ياء المتكلم : « إني - لكني - ليتني -
لعلني » ، ولأن معانيها مما يؤدي بالأفعال ، فإن التأكيد والتشبيه والاستدراك
والتعني والترجي ، هي من معاني الأفعال .

أ - معانيها :

١ - (إنَّ) : للتوكيد ، نحو : « إن زيدا مسافر » .

٢ - (أنَّ) : للمصدرية ، نحو : « يسرني أن تنجح » التقدير :
يسرني نجاحك (١) .

(١) أجمع قدماء النحاة على أن « إن وأن » حرف واحد للتوكيد ،
تكسر همزته جناً ، وتفتح جناً آخر ، وتقصوا فواضع الفتح ومواضع الكسر بغير
كلل ولا ملل . والذي نراه أنها حرفان مختلفان كل الاختلاف ، أولهما للتوكيد لا غير
وثانيهما للمصدرية لا غير ، وإذا كان لا بد من قرابة ، فهي ، بين « أن » و « أن »
الناصبة للمضارع ، وليست بين « إن وأن » ، فالناصبة للمضارع مصدرية ، ومدخولها ←

٣ - (كَانَ) : للتشبيه ، وذلك إذا كان خبرها جامداً ، نحو : « كأن زيدا أسد » . فإن كان الخبر مشتقاً فهي للشك ، نحو : « كأنك فاهم » .

٤ - (لَكِنَّ) : للاستدراك ، وهو استثناء ما يتوهم السامع انه داخل في العموم ، أي ان تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها ، نحو : « زيد كريم لكنه جبان » ، فقبل الاستدراك كان السامع يتوهم ان صفة الشجاعة داخلة في عموم كرم زيد ، فاستثنيتها ببيان ضدها ، فقلت : « لكنه جبان » .

٥ - (لَيْتَ) : للتمني ، وهو طلب المتعذر ، أو ما فيه صعوبة كبيرة بحيث لا مطمع فيه ، نحو : « ليتني مليونير » .

٦ - (لَعَلَّ) : للترجي ، وهو طلب الأمر الممكن المحبوب ، نحو : « لعلك تزورنا » ، أو للاشفاق ، وهو الخوف من وقوع مكروه ، نحو : « مرض زيد فلعلد هالك » ، أي : فأخشى أن يهلك ، أو للتعليل ،

→ هو الجملة الفعلية ، و « أن » مصدرية أيضاً ، ولكن مدخولها هو الجملة الاسمية .

وهناك فرق آخر بين « إن وأن » يؤكد كونهما حرفين مختلفين ، وهو أن للكسورة تصحيفاً لام الابتداء خلافاً للمفتوحة ، تقول : « إن زيدا مسافر » ، ولا تستطيع ان تقول : « علمت أن زيدا مسافر » . أما قولهم : إن المفتوحة للتوكيد أيضاً ، فمخالف للفهوم من أفصح النصوص العربية ، إذ لم تفرق هذه النصوص - من حيث درجة التوكيد - بين عبارتي : « علمت بأنك مسافر » ، و « علمت بسفرك » . وإلا لوجب علينا أن تقول : إن عبارة « أريد أن أسافر » آكد من عبارة « أريد السفر » . وما علمنا احداً قال بهذا .

لهذه الاسباب جميعاً ، لن نقد فقرة لبيان مواضع (ان) المكسورة ، ومواضع (أن) المفتوحة ، لانها حرفان مختلفان ، واللغة كلما أرادت المصدر استعملت المفتوحة ، وكلما أرادت الجملة استعملت المكسورة . فعقد فصل لبيان موضع كل منهما ، فيه ارهان للطلاب لا لزوم له .

نحو : « لعلكم تتقون ، لعلكم تذكرون ... » ، أو للظن ، نحو :
« لعلني ازورك غداً » أي : أظن انني ازورك .

ب - فضائلي بعضها :

١ - تختص « لعل » من بين سائر أخواتها بجواز دخول « أن »
الناصبة على خبرها تشبيهاً لها بمسى ، كقول متمم بن نويرة يخاطب الشامت
بهلاك أخيه مالك :

٢٧ - لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلَمَّةٌ
عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُنَكَ أَجْدَعًا

(اللغة : ملمة : مصيبة ، يدعنك : يجعلنك ، أجدعا : مقطوع الانف .
الاعراب : « لعلك » حرف مشبه بالفعل مع اسمه . « يوماً » ظرف متعلق
بالفعل « تلم » . « أن تلم ملمة » ناصب ومنصوب وفاعل . والمصدر المؤول في
محل رفع خبر لعل . « عليك » متعلقان بالفعل « تلم » على تضمينه معنى « تنزل » .
« من اللائي » متعلقان بصفة محذوفة للملمة . « يدعنك » مضارع مبني على السكون
في محل رفع ، والتون فاعل ، والكاف مفعول به أول . « أجدعا » مفعول به
ثان . « جملة : لعل واسمها وخبرها » ابتدائية ، لا محل لها . « جملة : تلم ملمة »
صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : يدعنك » صلة الاسم الموصول لا محل
لها . الشاهد : « أن تلم » : دخلت « أن » الناصبة على خبر « لعل » تشبيهاً
لها بـ « عسى » .)

هذا ، واستعملت « لعل » حرف جر شبيهاً بالزائد في لغة عقيل ،
ومن ذلك قول الشاعر :

فقلتُ : ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جبهةً لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبُ (١)

(١) سبق اعراب هذا البيت في فصل المبتدأ . فارجع إليه .

٢ - وتختص « إن » المكسورة الهمزة ، دون سائر أخواتها ، بجواز مصاحبة لام التوكيد لها .

ولام التوكيد هذه هي لام مهملة معناها التوكيد . ولها اسماء عديدة : فان تصدرت الكلام سميت لام الابتداء ، نحو : « لأنت رجل عظيم » و « لخير لك أن تجتهد » و « لقد جاء زيد » ... الخ . وإن صحت « إن » سميت بالزحقة ، لترحلها الى عجز الجملة ، نحو : « إن زيداً لفي الدار » و « إن في الدار لزيداً » . فاذا خففت « إن » وجبت مصاحبتها لها للتفريق بينها وبين « إن » النافية . وتسمى عند ذلك بالفارقة ، نحو « إن زيداً مجتهد » .

وهذه اللام لتوكيد مثبت فقط ، فلهذا لا تصحب « إن » إذا كان خبرها منفياً أو مقترناً بأداة شرط ، لان الشرط كالنفي في امتناعه اذا كان بـ « لو » ، وفي الشك فيه إن كان بـ « إن » .

كذلك يشترط لها - إذا كان الخبر فعلاً ماضياً متصرفاً - ان يقترب بقدر . نحو : « إن زيداً لقد جاء » .

وهذه اللام المزحقة تدخل ، كما قلنا ، على عجز الجملة التي فيها « إن » : فان تصدر الاسم دخلت على أول كلمة في حيز الخبر ، نحو : « إن زيداً لقادم » و « إن زيداً هو العالم » و « إن ربك ليحكم بينهم » و « إن زيداً لفي الدار جالس » ... الخ . وان تقدم شيء من الخبر على الاسم (١) ، باشرت الاسم ، نحو : « إن في الدار لزيداً » و « إن عندي لكتاباً » ... الخ .

(١) قول ذلك لان الخبر نفسه لا يتقدم الاسم في باب إن وأخواتها ، كما ←

٣ - يجوز في « ليت » أن يليها المصدر المؤول من « أن » واسمها وخبرها ، فيسده مسدً معمولياً ، نحو : « ليت أن السماء مصحية » (١)

(الاعراب : « ليت » حرف مشبه بالفعل . « أن السماء مصحية » أن واسمها وخبرها ، والمصدر المؤول من جميعها سد مسد اسم ليت وخبرها) .

ج - خبرها :

١ - أشكال خبر الحرف المشبه بالفعل كاشكال خبر المبتدأ ، فارجع إليها .

٢ - أحكامه في الذكر والحذف كأحكام خبر المبتدأ . يضاف إليها وجوب حذفه في عبارة « ليت شعري » اذا وليها استفهام ، كقول شاعر مجهول :

٢٨ - يَا لَيْتَ شِعْرِي - وَالْمُنَى لَا تَنْفَعُ -
هَلْ أَغْدُونُ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعُ ؟

(الاعراب : « يا » للتنبيه . ويجوز : هي حرف نداء والمنادى محذوف تقديره : يا قومي . « ليت » حرف مشبه بالفعل . « شعري » اسمها ، والياء مضاف إليه . والخبر محذوف وجوباً . التقدير : ياليت شعري حاصل . « والمنى »

→ ستعلم بعد قليل . أما تقدم شيء من الخبر على الاسم فجائز ، كما ترى في الامثلة اعلاه . وحين يتقدم الجار والظرف المتعلقان بالخبر على الاسم ، ويكون الخبر محذوفاً ، يقدر محله بعد الاسم لا قبله .

(١) وقد أجاز الاخفش قياس « لعل » على « ليت » في هذه الحصيصة ، فتقول : « لعل أن زيدا قائم » .

الواو اعتراضية ، والمبنى مبتدأ . « لا تنفع » حرف نفي ، ومضارع مرفوع ، وفاعل مستتر . « هل » حرف استفهام . « أغدون » مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، في محل رفع ، والفاعل مستتر ، والنون نون التوكيد لا عمل لها . « يوماً » ظرف متعلق بأغدون . « وأمرى » الواو نائية ، والأمر مبتدأ ، والياء مضاف إليه . « بجمع » خبر المبتدأ . « جملة : ليت واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : والمبنى لا تنفع » اعتراضية بين شعري ومفعوله لا محل لها . « جملة : لا تنفع » خبر للمبنى محلها الرفع . « جملة : هل اغدون » مفعول به للمصدر شعري ، لأن شعري هنا بمعنى علمي . والتقدير : ليت علمي بحدوي حاصل . « جملة : وأمرى بجمع » حاله محلها النسب . الشاهد : « ليت شعري » : حذف الخبر وجوباً بعد ليت شعري (١) .

٣ - الخبر في باب إن واخواتها لا يتقدم على الاسم مطلقاً ، فلا يقال : « إن قائمٌ زيداً » . أما معمول الخبر فيجوز تقدمه إن كان ظرفاً أو جاراً ، نحو : « إن في الدار زيداً جالس ، وإن عندك عمراً مقيمٌ » . كما يجب أن يتقدم هذا المعمول بالشروط المذكورة له في الخبر ووجوب تقدمه . فراجع ذلك .

د - العطف على اسمها :

إذا عطف على اسم الحرف المشبهة بالفعل ، فالعطف منصوب ، سواء أ جاء قبل الخبر ، نحو : « إن زيداً وعمراً قادمان » ، أم جاء بعده ، نحو : « إن زيداً قادم وعمراً » .

وتختص « إن » و« أن » و« لكن » بجواز رفع ما بعد حرف العطف إذا كان ذلك بعد استيفاء الخبر ، نحو : « إن زيداً قادمٌ وعمرو » .

(١) هذا هو المشهور في أعراب مثل هذا التركيب ، وهناك من يقول بأن ليت هنا لا خبر لها ، ومن يقول : أن جملة الاستفهام هي الخبر . (انظر : المغني - الباب الثاني - الجملة الاعتراضية) .

واختلف النحاة في أمر هذا المرفوع : فقال بعضهم : هو معطوف على محل إسم « إن » . لأن اسمها في حكم المبتدأ ، وذلك لأنها لم تغير معناه ، فقولك : « إن زيداً قائم » يساوي قولك : « زيد قائم » ، ولا فرق بينهما إلا في درجة القوة ، وهي التوكيد . وقال آخرون : بل المرفوع بعد الواو مبتدأ خبره محذوف دل عليه خبر « إن » . التقدير : إن زيداً قائم وعمرو قائم كذلك . ويكون العطف ، على هذا ، عطف جمل لا عطف مفردات .

أما « كأن و ليت و لعل » فلا يجوز فيها العطف بالرفع ، لأن هذه الأحرف تبدل معاني الجمل التي تدخل عليها ، فقولك : « زيد قائم » معناه ثبوت القدم لزيد ، فإذا ادخلت « ليت » على هذه الجملة وقلت : « ليت زيداً قائم » فهم منها أن القدم غير واقع من زيد ، ولكنك تمنى أن يقع منه . وعلى هذا ، فلو عطف على هذه الجملة بالرفع وقلت : « ليت زيداً قائم وعمرو » ، وقدرت لعمرو خبراً بدلالة خبر ليت ، لأصبح الكلام على هذه الشاكلة : « ليت زيداً قائم ، وعمرو قائم » . وهو ممنوع ، لأنه عطف قدوم قد وقع من عمرو ، على قدوم لم يقع من زيد ، ولكنه ممنوع الوقوع .

وقد يعطف بالرفع مع « إن وأن ولكن » قبل استيفاء الخبر ، ولا يكون ذلك إلا لغرض بلاغي . والمرفوع حينئذ مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة اعتراضية . ومنه قول ضابي بن الحارث البرجي وهو محبوس بالمدينة :

٢٩ - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

فاني - وقيارٌ - بها لغيرِيبُ

(اللغة : قيار : اسم جملة أو فرسه . الاعراب : « من » اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . « يك » مضارع ناقص مخبروم لانه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون الظاهر على نونه المحذوفة للتخفيف . واسمه مستتر تقديره هو يعود على « من » . « أمسى » ماض ناقص . « في المدينة » متعلقات بخبر أمسى المقدم المحذوف . « رحله » اسم أمسى المؤخر ، والهاء مضاف إليه . « فاني » الفاء رابطة لجواب الشرط ، « اني » إن واسمها . « وقيار » الواو اعتراضية ، قيار مبتدأ خبره محذوف بدلالة خبر « إن » . التقدير : وقيار غريب بها ايضاً . « بها » متعلقان بحال محذوفة من اسم « ات » . التقدير : اني حالة كوني بها لغريب . ولا يجوز التعليق بالخبر لامرين : لأن الباء لا تتعلق بفعل التثنية ، ولانها لوكانا متعلقين بالخبر لزم ان تتصل اللام المرحقة بهما لانها عندئذ صدر حيز الخبر . « لغريب » اللام مرحقة ، وغريب خبر « إن » . « جملة : من وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يك مع اسمه وخبره » خبر « من » محلها الرفع . « جملة : أمسى رحله في المدينة » خبر « يك » محلها النصب . « جملة : إن واسمها وخبرها » جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم . « جملة : وقيار مع خبره المحذوف » اعتراضية بين اسم « ان » وخبرها لا محل لها . الشاهد : « اني - وقيار - » : عطف بالرفع قبل استيفاء خبر « ات » لغرض معنوي هو بيان شدة وطأة الفربة حتى على الحيوان الاعجم) .

هـ - تخفيف بعضها :

١ - تخفيف (إن) : اذا خففت « إن » جاز دخولها على الجملة الفعلية وعلى الجملة الاسمية .

فان دخلت على الفعلية وجب أمران : اهمالها ، وأن يكون الفعل بعدها فعلاً ناسخاً ، كقوله تعالى : « وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله » وقوله : « وإن نظنك لمن الكاذبين » . وشذ دخولها على غير الناسخ ، كقولهم : « إن يزينك لنفسك » .

وان دخلت على الاسمية ، فالتألب اهمالها ، مثل : « إن زيد لقادم » . ويجوز بقاء عملها ، نحو : « إن زيداً لقادم » .

وفي كل احوال تخفيفها يجب ان تصحبها اللام المزلحقة للتفريق بينها وبين « أن » النافية ، كما رأيت في الامثلة اعلاه . وتسمى هذه اللام عند ذلك باللام الفارقة .

٢ - تخفيف « أن » : اذا خففت « أن » جاز دخولها على الجملة الفعلية وعلى الجملة الاسمية .

فاذا دخلت على الفعلية خيف ان تلبس بـ « أن » الناصبة للمضارع ، فدفماً لهذا اللبس فصلوا بينها وبين الفعل باحد الفواصل الآتية : (قد) ، كقوله تعالى : « ونعلم أن قد صدقتنا » ، (س - سوف) ، كقوله تعالى : « علم أن سيكون منكم مرضى » ، (لم - لن - ما) ، كقوله تعالى : « أيجيب الانسان أن لن نجتمع عظامه ؟ » و « أيجيب أن لم يره أحد ؟ » و « أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا ؟ » . (اداة الشرط) ، كقوله تعالى : « وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقاً » . (رب) ، كقولك : « آمنت أن رب كسول مرزوق » .

ويجوز ترك الفاصل اعتماداً على كاشف آخر يكشف عن شخصية « أن » الخففة ، ويميزها من « أن » الناصبة للمضارع . هذا الكاشف هو أن الخففة لا تأتي إلا بعد فعل يقيني مثل المشددة ، أما الناصبة فلا تأتي إلا بعد فعل دال على الرغبة ، فمثال الأولى : « علمت أن تسافرون » ، ومثال الثانية : « أريد أن تسافروا » .

فان دخلت على الجملة الاسمية ، مثل : « علمت أن زيد مسافر » ، أو على الفعلية التي فعلها جامد ، مثل : « علمت أن ليس زيد قادماً » ، لم تتج الى الفاصل مطلقاً ، لعدم الالتباس بينها وبين الناصبة ، لأن الناصبة لا تدخل هذه المدخولات .

ومتى خففت « أن » ، فسيبويه والكوفيون يعدونها مهملة ، لاعمل لها سوى سبك الجملة التي بعدها بمصدر . أما سائر البصريين فيعتبرونها عاملة ويقدرّون اسمها ضميراً شأن محذوفاً ، والجملة التي بعدها خبر لها .

وقد اجمع النحاة على أن الخففة لا تنصب - ان كانت عاملة - إلا ضمير الشأن المحذوف ، واعتبروا نصبها للضمير البارز شذوذاً ، كقول الشاعر المجهول :

٣٠ - فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

(الاعراب : « لو » حرف شرط غير جازم . « أنك » أن الخففة واسمها . « في يوم » متعلقان بفعل سألتني . « الرخاء » مضاف إليه . « سألتني » فعل وفاعل ونون وقيامة ومفعول به أول . « فراقك » مفعول به ثانٍ والكاف مضاف إليه . « لم أبخل » جازم ومجزوم وفاعل مستتر . « وانت صديق » واو حالية ومبتدأ وخبر . المصدر المؤول من « ان » الخففة واسمها وخبرها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره « ثبت » . « جملة : ثبت مع فاعله » ابتدائية لا محل لها . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة أن لا محل لها من الاعراب . « جملة : سألتني » خبر أن محلها الرفع . « جملة : لم أبخل » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « جملة : وانت صديق » حالية محلها النصب . الشاهد : « أنك » : نصبت أن الخففة ضميراً بارزاً على الشذوذ) .

٣ - تخفيف « كَانَ » : اذا خففت « كَانَ » دخلت على الفعلية والاسمية .

فان دخلت على الفعلية وجب الفاصل بينها وبين مدخولها ، لكيلا تلتبس بـ « كَانَ » المؤلفة من كاف التشبيه و « ان » الناصبة للمضارع . والفاصل مع « كَانَ » هو واحد من اثنين : (قد) ، نحو : « كَانَ »

قد جاء زيد ، ، (لم) ، كقوله تعالى : « كَانَ لَمْ تَنْ بِالْأَمْسِ » .

وان دخلت على الاسمية لم تحتج الى الفاصل لعدم احتمال الالتباس ،
نحو : « كَانَ زَيْدٌ أَسَدٌ » .

واكثر النحاة على أنها إذا خففت بقيت عاملة ، واسمها ضمير شأن
محذوف ، والجملة التي بعدها خبر لها .

٤ - تخفيف « لكن » : اذا خففت « لكن » دخلت على الاسمية ،
نحو : « جاء زيد لكن أخوه غائب » ، وعلى الفعلية ، نحو : جاء زيد .
لكن غاب أخوه . وهي عند الجميع مهملة في حال التخفيف .

و - كفرها :

اذا لحقت « ما » الزائدة الإحرف المشبهة بالفعل ، كفها عن العمل
فيرجع ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كقوله تعالى : « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ » ،
و كقولك : « كَأَنَّمَا النُّجُومُ لَالٌ » ، وكقول الفرزدق :

٣١ - أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما
أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيِّداً

(الاعراب : « اعد » أمر فاعله مستتر . « نظراً » مفعول به .
« يا » أداة نداء . « عبد قيس » منادى منصوب ، ومضاف إليه مجرور .
« لعلما » مكتوفة وكافة لا عمل لها . « أضاءت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث .
« لك » متعلقان بأضأت . « النار » فاعل . « الحمار » مفعول به . « المقيدا »
صفة . « جملة : اعد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا عبد قيس » استئنافية
لا محل لها . « جملة : أضأت النار » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « لعلما » :
دخلت « ما » الزائدة على « لعل » فكفها عن العمل) .

واذا كفت الاحرف المشبهة بالفعل عن العمل ألغى اختصاصها بالجملة الاسمية ، وصارت صالحة للجملتين ، كما تلاحظ ذلك من الآية والشاهد أعلاه

وقد استئنيت ليت دون سائر اخواتها ، فاجازوا ابقاء عملها واختصاصها ، تقول : « ليتما زيداً قادم » و « ليتما زيدٌ قادم » (١) .

.

(١) قال ابن يعيش (٥٦/٨) : ويجوز ان تجعل « ما » زائدة مؤكدة فلا يبطل عمل [الحروف المشبهة] ، فنقول : إنما زيداً قائم ، كما تقول : إن زيداً قائم .

٣ - (د) النافية للجنس

يلحق بالحروف المشبهة بالفعل - من حيث نصبها للاسم ورفعها للخبر - حرف نفي يدعي (لا) النافية للجنس ، أو (لا) التبرئة ، وذلك لأنها تنفي الخبر عن جميع أفراد جنس المبتدأ ، أو تبرئ جنس المبتدأ بجميع افراده عن الاتصاف بالخبر . فاذا قلت : « لا طالب كسول » فانت تنفي الكسل ، لا عن طالب واحد ، بل تنفيه عن جميع أفراد جنس الطالب ، وبعبارة أخرى : انت تبرئ الطلاب جميعاً من صفة الكسل .

هذه الـ « لا » اذا دخلت - ومعناها الذي شرحناه - على المبتدأ والخبر عملت فيها عمل الحروف المشبهة بالفعل ، فنصب الأول على أنه اسمها ، وترفع الثاني على أنه خبرها . ولكنها تحتاج في ذلك الى توفر بعض الشروط ، كما أن لاسمها وخبرها أحكاماً خاصة . وفيما يلي بيان ذلك كله :

أ - شروط اعمالها :

لا تعمل « لا » النافية للجنس عمل الحروف المشبهة إلا بتوفر أربعة شروط :

١ - أن تكون نصاً على نفي الجنس ، كأن تقول : « لا رجل مسافر » مريداً نفي السفر عن جميع الرجال . فان أردت نفيه عن رجل واحد ، واثباته لرجلين أو أكثر ، قلت : « لا رجل مسافر » بل رجلاً ، فتملأها ، أو تاملها معاملة « ليس » فتقول : « لا رجل »

مسافراً . وكل ذلك يعود الى ارادة المتكلم ، والى المعنى الذي يريد التعبير عنه ، أما السامع ، فانه ان سمعها عاملة عمل الحروف المشبهة ، فعليه أن يفهم منها نفي الجنس كله ، وان سمعها عاملة عمل « ليس » أو مهملة ، فله أن يفهم منها نفي الجنس كله أو نفي الواحد .

٢ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، نحو « لا عامل مهملة » . وهذا الشرط نتيجة للشرط السابق ، ذلك لأن اسمها يعني جنسه كله ، فيجب لذلك أن يكون نكرة ، لأن التعريف تحديد ، والتحديد يتنافى مع ارادة الجنس كله .

فاذا قلت : « لا سعيد في الدار » فانت لا تنفي الوجود في الدار عن جميع الرجال ، بل تنفيه عن سعيد فقط ، واذن تكون « لا » غير نافية للجنس كله ، وبالتالي فهي مهمة ويجب تكرارها ، تقول : « لا سعيد في الدار ولا خالد » .

٣ - أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفصل . فاذا فصل - ولو بالخبر - املت ، ووجب تكرارها ، مثل : « لا في الدار رجل » ، ولا امرأة » .

٤ - أن لا يدخل عليها حرف جر ، فان دخل عليها ، املت ، وكان ما بعدها مجروراً به ، نحو : « سافرت بلا زاد » .

ب - اسمها :

١ - اذا كان اسم « لا » النافية للجنس مفرداً ، أي ليس مضافاً ولا مهيأً بالمضاف ، وجب بناؤه على الفتح ، أو على ما ينوب عن انفتح

من الحركات والحروف ، ويكون في محل نصب ، مثل : « لا رجلَ مسافرٌ - لا رجلين مسافرين - لا معلمين مسافرون ، لا طالباتٍ عندنا » . ويجوز في الجمع المؤنث السالم وحده أن يبنى على الكسرة ، لأن الكسرة فيه في مقابل الفتحة في غيره ، وإن يبنى على الفتحة نفسها ، فنقول : « لا طالباتٍ عندنا » . قال سلامة بن جندل السعدي :

٣٢ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَدُّ عَوَاقِبُهُ
فِيهِ نَلَدٌ ، وَلَا لَذَاتَ لِشَيْبٍ

(الاعراب : « ان الشباب » ان مع اسمها . « الذي » اسم موصول في محل نصب نعتاً للشباب . « مجد عواقبه » خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومضاف اليه . « فيه » متعلقان بنلد . « نلد » مضارع مرفوع والفاعل مستتر . « الواو » عاطفة . « لا » نافية للجنس تعمل عمل « ان » . « لذات » اسم « لا » مبني على الكسرة ، أو مبني على الفتحة (روي بالوجهين) في محل نصب . « للشيب » متعلقان بنحبر « لا » المحذوف . « جملة : ان الشباب مع الخبر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : مجد عواقبه » صلة الذي لا محل لها . « جملة : نلد » خبر « ان » محلها الرفع . « جملة : ولا لذات للشيب » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ولا لذات » : جاز للجمع المؤنث السالم الواقع اسماً لا النافية للجنس ان يبنى على الكسرة أو على الفتحة (١) .

٢ - اذا كان اسمها مضافاً فهو معرب منصوب ، نحو : « لا رجلَ كذبٍ عندنا - لا أخا جبلٍ عندنا - لا معلمي رياضةٍ عندنا ... الخ » .

(١) اختلف النحاة في هذا الشأن فكانوا على اربعة مذاهب : ١ - انه مبني على الفتح لا غير ، ٢ - انه مبني على الكسرة لا غير ، ٣ - انه مبني على الكسرة لا غير مع بقاء التنوين : لا لذاتٍ ٤ - انه يجوز فيه البناء على الكسرة والبناء على الفتحة . وهذا ما رجحناه هنا .

٣ - إذا كان اسمها شبيهاً بالمضاف ، فهو معرب منصوب أيضاً .
والشبيه بالمضاف هو كل اسم اتصل به شيء يتمم معناه ، كجار ومجرور
مثلاً ، نحو : « لا راغباً في الشر بيننا » ، أو ظرف ، نحو : « لا
مسافراً اليوم حاضر » أو تمييز ، نحو : « لا عشرين درهماً معك » ،
أو مفعول به ، مثل : « لا كاتباً رسالةً عندنا » ، أو فاعل ، نحو :
« لا قبيحاً خلقته حاضر » ، أو نائب فاعل ، نحو : « لا مذموماً
فعله بيننا » . وضابطه أن يكون عاملاً فيما بعده كما رأيت من الأمثلة .

٤ - قد يحذف اسم « لا » إذا فهم ، مثل : « لا عليك » ،
والأصل : لا بأسَ عليك ، أو : لا جناحَ عليك . وذلك نادر .

هذا ، وتعتبر « لا » مع اسمها كلمة واحدة مركبة تركيب « خمسة
عشر » ، فتعامل وكأنها كلمة واحدة مثل كلمة « لاسلكي » ، ويقال في
الاعراب : « لا رجل » كلها كلمة واحدة في محل رفع مبتدأ . و (حاضر)
خبر لـ (لا رجل) .

ولهذا أجازوا للتابع أن يتبع محل الابتداء ، فتقول في المطف :
« لا رجلَ وامرأةً في الدار » ، كما تقول في النعت : « لا رجلَ
كسولٌ عندنا » .

ج - خبرها :

١ - أشكال خبر « لا » كالأشكال خبر المبتدأ : يأتي مفرداً : « لا
طالبَ مهملاً » ، ويأتي جملة فعلية : « لا مسرحية تمتع قراءتها في كتاب » ،
ويأتي جملة اسمية : « لا مسرحية قراءتها امتع من مشاهدتها » ، ويأتي شبه جملة :
« لا رجلَ عندك » - لا رجل في الحديقة » .

٢ - يكثر حذف الخبر ، مثل : « لا ربَّ - لا شك - لا غرو - لا مفؤ - لا عجب - لا بدء - لا محالة - لا بأس - لا ضرر - ... الخ » .

د - تكرارها :

إذا تكررت « لا » ، مثل : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، جاز لك ما يأتي :

١ - إعمال الاثنتين عمل « إن » ، : لا حول ولا قوة إلا بالله .

٢ - إعمال الاثنتين عمل « ليس » ، : لا حول ولا قوة إلا بالله .
وتقدير الخبر (موجوداً) .

٣ - إعمال الاثنتين : لا حول ولا قوة إلا بالله . وتقدير الخبر عندئذٍ (موجودٌ) .

٤ - إعمال إحداها عمل « ان » أو « ليس » وإعمال الأخرى : لا حول ولا قوة إلا بالله - لا حول ولا قوة إلا بالله (فيقدر الخبر للأولى : موجوداً ، وللثانية : موجودةٌ) - لا حول ولا قوة إلا بالله - لا حول ولا قوة إلا بالله (فيقدر الخبر للأولى : موجود - وللثانية : موجودةٌ) .

٥ - إعمال الأولى عمل « ان » ، وعطف الثانية على محل اسم الأولى : لا حول ولا قوة إلا بالله .

٥ - نعت اسمها والمطف عليه :

١ - اذا عطفت على اسم لا النافية للجنس جاز في المطفوف الرفع على أنه معطوف على محل « لا » مع اسمها ، لأنها مع اسمها - كما علمت - تعتبر كلمة واحدة في محل رفع على الابتداء ، فنقول : « لا رجل وامرأة » في الدار ، . وجاز النصب على أنه معطوف على اسمها تابع له في المحل ، لأن محله كما علمت - النصب ، فنقول : « لا رجل وامرأة في الدار » .

٢ - اذا نعت اسم « لا » النافية للجنس جاز في النعت ما جاز في المطف ، نقول : « لا رجل خائن عندنا » و « لا رجل خائن عندنا » . وهناك حالة ثالثة جائزة أيضاً وهي أن يبنى النعت على الفتح كما بني ممنوعه ، نحو : « لا رجل خائن عندنا » . ويشترط لهذه الحالة أن يكون اسمها مبنياً لا معرباً ، وأن يكون نعت مفرداً ، أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، لأن هذين النوعين لا يبنيان ، ثم أن يكون متصلاً بمنوعه ، كما رأيت في المثال . فان اختل شرط من هذه الشروط ، لم يجز إلا الرفع والنصب .

٤ - ظن وأخواتها

وهذه طائفة أخرى من الأفعال الناسخة للابتداء . وهي ليست ناقصة مثل كان وأخواتها ، أو مثل أفعال المقاربة والشرع والرجاء ، بل هي أفعال تامة كسائر الأفعال ، لكن خصيصتها الوحيدة أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبها على أنها مفعولان لها . وتسهيلاً للدراسة منقسمها الى الزمر الآتية :

أ - أفعال القلوب :

وهي مجموعة أفعال ، منها ما يدل على اليقين ، ومنها ما يدل على الرجحان والظن ، وقد يستعمل الواحد منها في كلا المعنيين : وهذه أشهرها :

- ١ - (رأى) : رأيت العلمَ نافعاً .
- ٢ - (علم) : علمت زيداً مسافراً .
- ٣ - (وجد) : وإنَّ وجَدْنَا أكثرَهُمْ لفاسقين .
- ٤ - (درى) : دريت زيداً ناجحاً .
- ٥ - (تعلَّم) : وهذا فعل جامد بمعنى « اعلم » : تَعَلَّمَ شفاء النفس قهرَ عدوها .
- ٦ - (خال) : خلت زيداً أخاك .

- ٧ - (ظن) : وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه .
- ٨ - (حسب) : حسبته التقى والجود خير تجارة .
- ٩ - (زعم) : زعمت زيدا صديقك .
- ١٠ - (عد) : عدت زيدا صديقي .
- ١١ - (حجا) : قد كنت أحجوك رفيقاً لي .
- ١٢ - (جعل) : وهي التي بمعنى « اعتقد » ، كقوله تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً » . وهي غير « جعل » التي بمعنى « صير » .
- ١٣ - (هب) : وهي فعل جامد بمعنى « افرض » . كقول ابن همام السولي :

٣٣ - فقلتُ : أجِرْنِي أبا مَالِكٍ
وإِلَّا ، فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكاً

(الاعراب : « قلت » فعل وفاعل . « أجرتني » فصل أمر وفاعل مستر ونون وقاية ومفعول به . « أبا » منادى باداء نداء محذوفة منصوب بالالف لانه من الاسماء الخمسة . « مالك » مضاف إليه . « وإلا » الواو استئنافية .
الا : مؤلفة من « ان » حرف شرط ، ولا نافية ، وفعل الشرط محذوف تقديره : وان لا تجرني . « فهني » الفاء رابطة لجواب الشرط . هني : فعل أمر وفاعله مستر والنون للوقاية والياء مفعول به أول . « امرأ » مفعول به ثان . « هالكاً » نعت للمفعول الثاني . « قلت » ابتدائية لا محل لها . « حلة : أجرتني » ابتداء القول لا محل لها . « حلة : أبا مالك » استئنافية لا محل لها . « حلة الشرط المحذوفة » استئنافية لا محل لها . « حلة : فهني » جواب شرط جازم

محلهما الجزم . « مجموع الجمل التي بعد القول » في محل نصب مفعول به للقول .
الشاهد : « فهبني اسراً » : جاءت « هب » بمعنى « افرض أو احسب » ،
فنصببت المبتدأ والخبر مفعولين لها (.

ويحسن التنبيه على أن هذه الأفعال لا تكون ناسخة للابتداء ، أي
لا تنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها ، إلا اذا جاءت لمعنى العلم والظن ،
فان استعملت في معانٍ أخرى ، كانت أفعالاً عادية لها الأحكام التي لكل
الأفعال العادية . فاذا استعملت فعل « رأى » بمعنى « أبصر وشاهد » ،
فهو فعل عادي له مفعول واحد ، مثل : « رأيت الهلال » ، فان كان له
منصوب ثانٍ فهو حال وليس مفعولاً ثانياً ، مثل : « رأيت زيدا مقبلاً » .
وكذا الأمر اذا استعملت فعل « علم » بمعنى « عرف » ، مثل : « علمت
المسألة » ، وفعل « وجد » بمعنى « عثر على » ، مثل : « وجدت الكتاب
المفقود » ، وفعل « عد » بمعنى العدد والحساب ، مثل : « عددت
الدرهم » .. الخ .

كما يحسن التنبيه على أن كل فعل جاء لمعنى الظن واليقين فله حكم
أفعال القلوب التي ذكرنا أكثرها أعلاه .

هذا ، ولأفعال القلوب مع المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع من السلوك :

١ - الأعمال : وهو أن تنصبها لفظاً كما رأينا في الأمثلة .

٢ - الالغاء : وهو أن لا تنصبها ، لا لفظاً ، ولا محلاً ، مثل :
« ظننت زيدا مسافراً » ، فيعودان مبتدأ وخبراً يؤلفان جملة مستأنفة لا
محل لها من الاعراب .

وحالة الالغاء هذه جائزة مهما يكن وضع الفعل القلبي وترتيبه .
لكنها تفضل اذا كان الفعل القلبي متأخراً عن المبتدأ والخبر ، مثل :

« زيد مسافرٌ ظننت » ، ولا أفضلية إذا كان متوسطاً ، مثل : « زيد - ظننت - مسافرٌ » ، وتستكره إذا كان متقدماً عليها ، كقول كعب بن زهير :

٣٤ - أَرْجُو وَآمِلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا
وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

(الأعراب : « أرجو » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وآمل » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أن » حرف مصدرية ونصب « تدنو » مضارع منصوب ، وسكن آخره للضرورة . « مودتها » فاعل ومضاف إليه « أن » وما بعدها في تأويل مصدر مفعول به لفعل « آمل » . « وما إخال » حرف عطف وحرف نفي ومضارع مرفوع فاعله مستتر . « لدينا » ظرف مكان متعلق بخبر مقدم محذوف ، والضمير المتصل مضاف إليه . « منك » متعلقان بحال محذوفة مقدمة للابتداء . « تنويل » مبتدأ مؤخر . « جملة : أرجو » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وآمل » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : تدنو مودتها » صلة الحرف الصدري لا محل لها « جملة : وما إخال » معطوفة على جملة « آمل » لا محل لها . « جملة : لدينا تنويل » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « وما إخال لدينا منك تنويل » : النفي الشاعر الفعل القلي رغم تقدمه على المبتدأ والخبر . وهو قليل (١) .

٣ - التعليق : وهو منع الفعل القلي من التسلط على المبتدأ والخبر ، ومن نصبه لها لفظاً على أنها مفعولان له ، فيتسلط على محل جملتها ، ويجعلها سادة مَصَدَّةً مفعوليه ، نحو : « علمتُ لزيدُ مسافرٌ » .

(١) يمنع البصريون الالفاء في حال تقدم الفعل . فإن جاء في النصوص ما يومئ الالفاء ، أول على اضمار ضمير الشأن : « وما إخاله لدينا منك تنويل » أي : وما إخال الأمر . أو على تقدير لام الابتداء : « وما إخال لدينا منك تنويل » . فعلى التأويل الأول ، يكون ضمير الشأن المحذوف مفعولاً أول ، وجملة المبتدأ والخبر مفعولاً ثانياً . وتكون الحالة حالة افعال . وعلى التأويل الثاني ، تكون جملة المبتدأ والخبر سادة مسددة للمفعولين ، وتكون الحالة حالة تعليق . ومذهب الكوفيين الذي سرنا عليه أقل كلفة كما ترى .

ولا تكون حالة التعليق إلا اذا فصل بين الفعل القلي ومعمولييه
فاصل يسمى المعلق ، وهو « ما » النافية ، مثل : « علمت ما زيدُ
مسافرٌ » ، أو « إن » النافية في جواب القسم ، مثل : « علمت - والله -
إن زيدُ مسافرٌ » ، أو « لا » النافية في جواب القسم ، مثل :
« ظننت - والله - لا زيدُ مسافرٌ ولا عمروٌ » ، أو لام الابتداء ،
مثل : « علمت لزيدُ مسافرٌ » ، أو وجود استفهام في جملة المبتدأ والخبر ،
مثل : « علمت أيُّهم أبوك ؟ - علمتُ ديوانُ أيِّ الشراء عندك ؟ -
علمت أزيدُ عندك أم عمروٌ ؟ » .

وتلاحظ أن أكثر هذه المعلقات مما له الصدارة في الكلام ، فلا
يسمح لما قبله أن يعمل فيما بعده .

وتختلف حالة التعليق عن حالة الالغاء في أمرين : أولهما : أن
الالغاء جائز لا واجب ، فتستطيع أن تلغي فتقول : « زيدُ ظننتُ مسافرٌ »
كما تستطيع أن تعمل فتقول : « زيداً ظننت مسافراً » . أما التعليق
فواجب متى وجد المعلق ، فلا تستطيع أن تقول : « ظننت لزيداً مسافراً »
الثاني : أن الفعل القلي في حالة الالغاء هو الذي لا يريد أن يعمل في
المبتدأ والخبر ، لا لفظاً ولا محلاً ، لذا فالجملة بعده مستأنفة لا محل لها ،
أما في حالة التعليق ، فالفعل يريد العمل لفظاً ، ولكن المعلق يمنع من
ذلك ، فيتسلط الفعل عندئذ على المحل . وتظهر فائدة هذا الخلاف في
المطف : فلو عطفت مبتدأ وخبراً على مبتدأ وخبر بعد فعل ملغى ،
لعطفتهما مرفوعين ، ، فتقول : « ظننت زيد مسافرٌ وعمرو حاضراً » ،
لأن الفعل الملغى لم يعمل في المبتدأ والخبر الأولين لا لفظاً ولا محلاً ، أما
لو عطفت مبتدأ وخبراً ليس فيها معلق ، على مبتدأ وخبر فيها معلق ،
لعطفتهما منصوبين ، فتقول : « ظننت لزيد مسافرٌ وعمراً حاضراً » ،
لأن الفعل القلي هنا يريد العمل ، ولكن المعلق في المبتدأ والخبر الأولين
منعه من ذلك لفظاً ، ولم يكن في المبتدأ والخبر الثانيين ما يمنعه من ذلك .

ملاحظات :

١ - كل ما مضى من الأحكام يسري على مصادر أفعال القلوب وما اشتق منها . تقول : « زَعَمْتُكَ زَيْدًا مسافراً غير صحيح » ، حيث « الزعم » مبتدأ ، والكاف فاعله في المعنى ، مضاف اليه في اللفظ ، وحيث « زَيْدًا مسافراً » مفعولان للمصدر « الزعم » .

٢ - قد تدخل « أَنْ » الحرف المشبه بالفعل على معمولي الفعل القلبي ، مثل : « ظننتُ أَنْ زَيْدًا مسافرٌ » ، فيكون المبتدأ والخبر عندئذ معمولين للحرف ، الأول اسمه والثاني خبره ، أما الفعل القلبي فينصب المصدر المؤول من « أَنْ » واسمها وخبرها ساداً مسدداً مفعوليه .

٣ - أحكام الالفاء والتعليق تسري على جميع أفعال القلوب ، ما عدا ما كان منها جامداً ، وهما فعلاَن فقط : « تَعَلَّمْتُ » بمعنى « أعلم » ، و « هَبْ » ؛ بمعنى « افرض » .

٤ - يجوز سقوط أحد المفعولين ، أو سقوط كليهما ، بشرط وجود دليل يدل على الساقط . فمن سقط أحد المفعولين قول عنتره :

ولقد نزلت - فلا تظنني غيرهُ - مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرَمِ .
أي : فلا تظني غيره واقماً .

ومن حذف المفعولين معاً قول الكميت :

٣٥ - بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

أي : وتحسب حبهام عاراً علي .

(الاعراب : « بأي » متعلقان بفعل « ترى » . / كتاب « مضاف إليه » أم « حرف عطف . « بأية » معطوفان على « بأي » . « سنة » مضاف إليه . « ترى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « حبهام » مفعول به أول ، والضمير مضاف إليه . « عاراً » مفعول به ثانٍ . « علي » متعلقان بصفة محذوفة للمفعول الثاني . التقدير : عاراً كائناً علي . « وتحسب » مضارع مرفوع فاعله مستتر . والمفعولان محذوفان بدليل مفعولي « ترى » . والتقدير : وتحسب حبهام عاراً علي . « جملة : ترى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وتحسب » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « وتحسب » : حذف المفعولان بدليل) .

ب - القول بمعنى الظن :

قلنا مراراً إن كل فعل استعملته اللغة بمعنى « ظن » أو « علم » ؛ فهو واحد من أفعال القلوب ، يسري عليه ما يسري على جميعها .

ومن هذه الأفعال التي تستعمل بمعنى « ظن » فعل « قال » . إلا أن اللغة لا تستعمله بهذا المعنى إلا في حالة مخصوصة وبشروط مخصوصة . وهذا ما حملنا على أن نفرد له هذه الفقرة .

وهذه الشروط هي :

١ - أن يكون بصيغة المضارع .

٢ - أن يكون للمخاطب فقط .

٣ - أن يسبق باستفهام .

٤ - أن لا يفصل بينه وبين الاستفهام فاصل ، إلا أن يكون

ظرفاً أو جاراً ، أو أحد معمولي الفعل « قال » .

ومثال ما توفرت فيه الشروط قول هذبة بن خشرم العنزي يتنزل :

٣٦ - مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا
يَحْمِلْنَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا ؟

أي : متى تظنها تحملها ؟

(اللفظة : متى تقول : متى تظن . القلوص : جمع قلووس ، وهي الناقة الشابة الضامرة . الرواسم : السرعات . الاعراب : « متى » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية . متعلق بالفعل « تقول » . « تقول » مضارع مرفوع فاعله مستتر « القلوص » مفعول به أول لفعل تقول . « الرواسما » صفة القلوص . « يحملن » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل رفع . ونون النسوة فاعل . « أم » مفعول به لفعل يحملن . « قاسم » مضاف اليه . « وقاسما » معطوف على أم . « جملة : متى تقول » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يحملن » مفعول به ثانٍ لفعل تقول . الشاهد : « متى تقول » : استعمل « تقول » بمعنى « تظن » فعمل معاملة أفعال القلوب (١) .

ج - (أَعْلَمَ) وأضوارها :

(أعلم) هي نفسها « عَلِمَ » القلبية المتمدية لمفعولين أصلها الابتداء

(١) من العرب من يجري القول مجرى الظن بلا شرط من الشروط المذكورة أعلاه . وهم بنو سليم . فيقولون : قال زيد خالداً مسافراً . وهو هنا ليس على تضمينه معنى الظن ، بل على معنى الزعم . هذا ، وأجراء القول مجرى الظن ليس ضرورياً في حال توفر الشروط ، بل يمكن رفع الابتداء والخبر على الحكاية ، فنقول : « أقول : زيد مسافر ؟ » فتكون جملة الابتداء والخبر مفعولاً واحداً لنقول .

والخبر ، ولكنها الآن صارت على وزن (أفعل) ، أي بزيادة همزة التعمية .
وقد عرفنا فيما مضى أن همزة التعمية تجعل الفعل اللازم متعدياً الى مفعول
واحد ، مثل : « دخل زيدٌ إلى الغرفة » → أدخل عمروٌ زيداً إلى
الغرفة » ، وانها تجعل المتعدي الى واحد متعدياً الى اثنين ، مثل : « لبس
زيد ثوباً » → ألبس عمروٌ زيداً ثوباً » ، وها هي الآن تجعل « علم »
المتعدي الى اثنين متعدياً الى ثلاثة ، مثل : « علم زيدٌ خالداً مسافراً » →
أعلم عمروٌ زيداً خالداً مسافراً » .

وعلى هذا تكون (أعلم) فعلاً قلبياً لا يختلف عن أفعال القلوب
إلا بكونه ذا ثلاثة مفعولات ، ويأتي ترتيب مفعوله الجديد الناتج عن زيادة
همزة التعمية أولاً ، أما مفعولاه السابقان فهما الثاني والثالث من مفعولاته .

والنتيجة المنطقية لكل ذلك ، أن مفعولي (أعلم) الثاني والثالث
لهما كل أحكام المفعولين لـ (علم) ، من حيث الاعمال والالغاء والتعليق
وغير ذلك ، تقول معملاً : « أعلم زيد عمرأ خالدأ مسافراً » ، وتقول
ملغياً : « أعلم زيد عمرأ خالد مسافر » ، وتقول معلقاً : « أعلم زيد
عمرأ خالد مسافر » . وتقول مدخلاً « أن » : « أعلم زيد عمرأ أن »
خالدأ مسافر » ، فيكون المصدر المؤول ساداً مسدداً للمفعولين الثاني
والثالث ، وتقول معملاً المصدر : « إعلامك عمرأ خالدأ مسافراً غير
صحيح » ، فتكون الكاف فاعلاً في المعنى للاعلام ، وتكون « عمرأ خالدأ
مسافراً » مفعولات ثلاثة للمصدر « اعلام » .

هذه (أعلم) ، وهذه أحكامها . أما أخواتها فهي كل فعل جاء
بمعناها ، مثل : أرى (التي مضارعها يرى) ، وأخبر ، وأنبأ ، وخبر
ونبأ ، وحدث ، وما في معناها .

ويغلب في هذه الأفعال أن يحذف الفاعل وينوب المفعول الأول عنه ، كقول رجل من بني كلاب :

٣٧ - وَمَا عَلَيْكَ - إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا
وَعَاَبَ بَعْلُكَ يَوْمًا - أَنْ تَعُوْدِيَنِي ؟

(اللغة : الدنف : من لازمه مرض العشق . البعل : الزوج . تعودي : تزوريني في مرضي . الاعراب : « وما » اسم استفهام في محل رفع مبتدأ . « عليك » متعلقان بالخبر المحذوف . « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بأخبار المحذوف المدلول عليه بالكلام السابق . « أخبرتي » فعل ماض مجهول . والتاء نائب فاعل (وكانت هي المفعول الأول) . والنون للوقاية . والياء مفعول به ثانٍ . « دنفًا » مفعول به ثالث . « وعاب بعلك » فعل وفاعل ومضاف إليه . « يوماً » ظرف متعلق بفعل « عاب » ، ويجوز تعليقه بفعل « أخبرت » . « أن » حرف مصدرية ونصب . « تعودي » مضارع منصوب يحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة . والياء الأولى فاعل . والنون للوقاية . والياء الثانية مفعول به . والمصدر المؤول في محل جر مجرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف الذي هو لـ « ما » . التقدير : وما عليك من عيادي ، أو ببيادتي ، أو في عيادتي ، أي : وأي شيء يجري عليك بسبب عيادتي ؟ « جملة : وما عليك » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أخبرتي » مضاف إليها محلها الجر . « جملة جواب الشرط المحذوفة » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « مجموع جاتي الشرط » إعتراض بين الخبر والجار المتعلق به لا محل له من الاعراب . « جملة : وعاب بعلك » معطوفة على الجملة المضاف إليها محلها الجر . ويجوز اعتبارها حالية على تقدير « قد » : وقد غاب بعلك . ويكون محلها عندئذ نصب . « جملة : تعودي » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . الشاهد : « أخبرتي دفا » : بني « أخبر » للمجهول فتاب المفعول الأول عن فاعله ، وظل الثاني والثالث مفعولين .)

د - أفعال التحويل :

وأما أفعال التحويل فهي كل فعل بمعنى « صير » . وقد عد النحاة

منها سبعة : « صَيَّرَ » ، نحو « صَيَّرْتُ الطينَ خزفاً » ، و « جعل » ،
نحو قوله تعالى : « وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً
مَّنْثُوراً » ، و « وهب » ، كقولهم : « وَهَبِي اللهَ فِدَاكَ » ، أي :
جعلني فداك ، و « اتخذ » ، كقراءة : « لَتَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِ أَجْراً »
و « اتَّخَذَ » ، كقوله تعالى : « وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً » ، و
« تَرَكَ » ، كقوله تعالى : « وَتَرَكَنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَ مَيْثِدِ يَمُوجٍ فِي
بَعْضٍ » ، و « ردَّ » ، كقول عبد الله بن الزبير الأسدي :

٣٨ - رَمَى الْحِدْثَانُ نِسْوََةَ آلِ حَرْبٍ
بِمِقْدَارِ سَمْدَنٍ لَهُ سُمُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا
وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا

(اللغة : الحدثن : نوازل الدهر ومصائبه . بمقدار : بكمية من المصائب .
سمدن : حزن . الاعراب : « رمى الحدثان » فعل وفاعل . « نسوة آل
حرب » مفعول به ومضاف اليه ثم مضاف اليه . « بمقدار » متعلقان بالفعل رمى .
« سمدن » فعل وفاعل . « له » متعلقان بفعل سمدن . « سموداً » مطلق .
« فرد » فعل وفاعل مستتر . « شعورهن » مفعول به أول . والهاء مضاف
اليه . « السود » صفة للشعور . « بيضاً » مفعول به ثانٍ . « ورد وجوههن
البيض سوداً » اعرابه كأعراب الشطر الأول . « جملة : رمى الحدثان » ابتدائية
لا محل لها . « جملة : سمدن » صفة للمقدار محلها الجر . « جملة : فرد » يجوز
عطفها على الابتدائية وعلى الوصفية . الشاهد : « رد شعورهن بيضاً » : نصب
الفعل « رد » مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر لانه من افعال التحويل .)

هذا ، ولا يسري على أفعال التحويل ما سرى على أفعال القلوب من الغاء وتعليق ، فليس في هذا الباب شيء من ذلك .

أما مشتقات هذه الأفعال ومصادرها فتعمل عملها أيضاً ، فتنبأ المبتدأ والخبر مفعولين لها ، تقول : « جَعَلْتُكَ الْكِتَابَ رَفِيقاً لَكَ حَسَنٌ » .

ولا تدخل « أَنْ » على معمولي هذه الأفعال ، فلا تقول : « جعلت أن الكتاب رفيق لي » .

الجملة

بمئنا حتى الآن في الجملة بقسميها الفعلية والاسمية ، فدرمنا عمدها (الفعل ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، والمبتدأ والخبر) ، وبمئنا ما يعرض لكل عمدة من رفع ، ونصب ، وجزم ، وتقديم ، وتأخير ، وحذف ... الخ . وبقي علينا أن نتساءل : هل الجملة الواحدة بطرفيها ، المسند والمسند اليه ، كافية لتكون كلاماً تاماً يعطي السامع فائدة يحسن السكوت عليها ؟ الواقع أن أكثر الكلام كذلك . إلا أن هناك حالات لا يتم فيها الكلام إلا بجمليتين اثنتين . وذلك كالشرط والقسم . وهذا الباب مخصص للبحث فيها .

١ - الشرط

الشرط هو كلام يقتضي وجود جمليتين ، لا يتم المعنى إلا بهما معاً ، فكان أولاهما مبتدأ ، وكان ثانيتهما خبر ، وذلك كقولك : « إن جاء زيدٌ أكرمته » ، فأنت ترى أن الفائدة لا تتم بالأولى وحدها « إن جاء زيد » ، ولا بالثانية وحدها « أكرمته » ، بل لا بد من الجملتين مجتمعتين حتى تتم الفائدة . وتسمى الجملة الأولى جملة الشرط ، وتسمى الثانية جواب الشرط وجزاءه .

وقبل أن نبحث في جمليتي الشرط ، وفيما يجب لكل منهما ، أو

يجوز ، أو يتمتع ، نرى من الضروري أن نعرف أشياء كافية عن معنى الشرط وأنواعه .

أ - معنى الشرط :

الشرط هو تعليق حدث على حدث ، وبعبارة أخرى ، هو : ربط حدثين برابط السببية ، بحيث يكون الأول سبباً للثاني ، ويكون الثاني مسبباً عن الأول ، وذلك كربطك نجاح زيد باجتهاده في قولك : « إن يجتهد زيد ينجح » . حيث نجد الاجتهاد مسبباً للنجاح ، كما نجد النجاح مسبباً عن الاجتهاد .

وهذه الرابطة السببية تستلزم ، عقلاً ، أن يوجد الثاني في حال وجود الأول ، وأن يتمتع الثاني في حال امتناع الأول .

ولكن هل تنقيد العريية بما قلناه فلا تتركب تركيباً شرطياً إلا إذا كان مبنياً على السببية وحدها ؟

الواقع اللغوي يشير الى عكس ذلك ، إذ نجد التركيب الشرطي في العريية يقوم تارة على بيان السببية بين الحدثين ، وتارة أخرى يقوم على نفي السببية بينها ، وتارة ثالثة يقوم على ربطها بغير رابط السببية . يضاف الى ذلك أن العريية تقيم رابطة السببية وحدها على أشكال مختلفة . وكل ذلك أدى الى أن يكون التركيب الشرطي في العريية على أنواع كثيرة منفصلها لك فيما يأتي :

١ - الشرط الازمالي :

هو شرط سببي ، بمعنى أنه يقوم على ربط حدثين برابط السببية ، بحيث يكون الأول سبباً للثاني ، ويكون الثاني مسبباً عن الأول . أما تسميته بالاحتمالي فنتيجة عن أن الحدث الأول ، وهو حدث السبب ، محتمل

للوجود وللعدم على حدٍ سواء . وذلك كقولك : « إن هطل المطر نبت الزرع » . حيث هطول المطر هو الحدث الأول ، حدث السبب ، وحيث نبت الزرع هو الحدث الثاني ، الحدث المسبَّب ، وحيث نجد هطول المطر حدثاً احتمالياً ، فقد يقع ، وقد لا يقع ، وبعبارة أخرى : قد يتحقق على شكل وجود ، وقد يتحقق على شكل عدم . ولما كان الحدث المسبب ، وهو نبت الزرع ، تابعاً للحدث الذي هو السبب ، أي هطول المطر ، كان نبت الزرع نفسه احتمالياً أيضاً .

وإذا جاز لنا أن نستعمل الرموز الرياضية لبيان العلاقة بين حدثي الشرط الاحتمالي ، كانت العلاقة على الشكل التالي :

$$\pm \text{ ب } \Leftarrow \pm \text{ ج } : \text{ شرط احتمالي}$$

حيث (ب) ترمز الى السبب ، و (ج) ترمز الى السبب ، وحيث السهم يرمز الى أن السبب يؤدي الى المسبب ، وحيث إشارة الزائد ترمز الى التحقق على شكل إيجابي وجسودي ، وإشارة الناقص ترمز الى التحقق على شكل سلبي عديمي امتناعي .

ففي كل شرط احتمالي ، مثل : « إن جئني أكرمك - إن هطل المطر نبت الزرع - إن جاء زيد فسلم عليه ... الخ الخ » - نفهم الأشياء الآتية :

١ - هناك حدث محتمل للوقوع وللعدم . فله وجهان من التحقق .

٢ - هناك حدث ثانٍ مربوط بالأول برابط السببية ، وله وجهان من التحقق تبعاً لسببه الذي هو الحدث الأول .

أما الأدوات الشرطية التي تقوم بهذا النوع من الربط ، وتعطي هذه الصورة من العلاقة السببية ، فهي : إن - إذما - إذا .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو هذا :

« في أي الأزمنة يجب أن يكون الحدث حتى يفتدو حدثاً احتمالياً ؟
 في الزمن الماضي ، أم في الزمن المستقبل ؟ » .

لعلك - أيها القارئ - أجبت بسرعة قائلاً : إنه الزمن المستقبل .
 وهذا صحيح إلى حد ما ، فنحن بالتجربة نرى أن الأحداث المستقبلية محتملة للوقوع ولعدمه . ولا يتعين أحد الوجهين إلا بعد أن يصير المستقبل ماضياً .

من هنا جاءت قاعدة النحويين الصارمة ، والقائلة : ليس هناك شرط احتمالي إلا والزمن فيه مستقبل ، سواء أعبّرنا عن الأحداث بصيغ المضارع ، مثل : « إن ينزل المطر ينبت الزرع » ، أم عبّرنا عنها بصيغ الماضي ، مثل : « إن نزل المطر نبت الزرع » .

ولكن مهلاً . فالأمر لم ينته بعد . ولن ينتهي بمثل هذه السهولة .
 فقبل أن نقرر شيئاً يجب أن نطرح هذا السؤال على أنفسنا : هل احتمالية الحدث نابعة من كونه في المستقبل ؟ أم هي نتيجة شيء آخر ؟ لأنه إذا تقرر الأول ، كنا مع النحويين في قاعتهم الصارمة ، أما إن ظهر خلاف ذلك ، فقد وجب علينا أن نفتش لأنفسنا عن قاعدة أخرى .

وللاجابة عن هذا السؤال نلجأ الى الفرضية الآتية :

لنتصور إنساناً آتاه الله علم الأولين والآخرين ، فهو يعلم ما مضى وما سيأتي بكل دقة وتفصيل . فهل تكون الأحداث المستقبلية بالنسبة لهذا

الرجل احتمالية ؟ هل تكون بالنسبة اليه صالحة للوجود وللعدم على حد سواء ؟ أم هي متعينة التحقق على وجه واحد ، اما المدم ، واما الوجود ؟ لا يشك أحد في أن الأحداث بالنسبة لهذا الرجل ليست احتمالية ، لأنه يعرف سلفاً الوجه الوحيد الذي سيتحقق عليه كل حدث في المستقبل ، فهو إما أن يتحقق على صورة وجود فقط ، وإما أن يتحقق على صورة عدم فقط ، وليس عنده للحدث المستقبلي وجهان محتملان .

فأين ذهبت الاحتمالية إذن ؟ وما سبب ذهابها ؟

لقد ذهبت الاحتمالية لأن الرجل عالم بالمستقبل كعلمنا نحن بالماضي ، فلا مكان للاحتمال عنده . لأن الاحتمال لا يوجد إلا حيث يوجد الجهل . واذن ، فالاحتمالية التي كانت عندنا بالنسبة للأحداث المستقبلية ، ليست ناتجة عن كون هذه الأحداث في المستقبل بل هي ناتجة عن جهلنا نحن بهذا المستقبل وبما يأتي به من أحداث .

فاذا تقرر هذا لديك ، تبين لك فساد القاعدة النحوية السابقة التي تنظم أن يكون الشرط الاحتمالي مستقبل الزمن في كل الأحوال . فالشرط الاحتمالي جائز في الزمن الماضي اذا كانت صورة تحقق الحدث الماضي مجهولة للمتكلم . مثال ذلك أن تقول لرفيقك عن زيد الذاهب في سفر : « إن كان زيد قد عاد البارحة من سفره ، فسنلقاه اليوم في المدرسة » . ذلك لأن عودة زيد البارحة محتملة للوجهين بالنسبة اليك ، فأنت تجهل الصورة التي تحققت عليها ، اتحققت على شكل وجود ، أم على شكل عدم ؟ .

غير أن النحويين يتأولون هذا المثال الذي أسلفناه تأولاً لا يكرس قاعدتهم ، فيقولون : مثل هذه العبارة تؤول على الشكل التالي : إن ثبت أن زيدا قد عاد البارحة ، فسنلقاه غداً في المدرسة . فيصبح ثبوت عودته

هو الشرط ، والثبوت مستقبل معنى وصيغة ، وليس ماضياً . وعلى ذلك تبقى القاعدة مطردة .

وهذا تأويل فاسد فوق ما فيه من التكاف ، ذلك لأن ثبوت عودته والاستيثاق منها ليس شرطاً للقائنا له ، ففي حال تحقق عودته على صورة الوجود ؛ سنلقاه حتماً ، أستوثقنا من هذه العودة أم لم نستوثق ، أما في حال تحقق عودته على صورة الامتناع ، فلن نلقاه ، سواء أستوثقنا من ذلك أم لم نستوثق أيضاً .

وعلى ما قررناه من صحة مجيء الشرط الاحتمالي ماضياً عند جهل التكلم بالوجه الذي تحقق عليه الحدث ، لا نكون في حاجة الى تقدير شيء في الآية المشهورة : « وَإِذْ قَالَ اللَّهُ : يَا عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِهْنَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ قَالَ : سُبْحَانَكَ !! مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ . إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ . تَعَلَّمْتُ مَا فِي نَفْسِي ، وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ؛ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ...) . ذلك أن عيسى - عليه السلام - لما توجه اليه ربه بهذا الاستفهام التقريري - والاستفهام التقريري كما نعلم يقتضي ثبوت الحدث عند المقرر - شك في نفسه ولم يعد واثقاً من أنه قال هذا الكلام أم لم يقله ، فلما دخله الشك ، أصبح الحدث بالنسبة اليه احتمالياً على الرغم من كونه في الماضي ، فقال : « إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ، .

فاذا تقرر لدينا أن الشرط الاحتمالي صالح لأن يكون في الماضي وفي المستقبل ، فأين يقع زمن جوابه ؟

إن زمن الجواب يلي زمن الشرط دائماً ، لأن الشرط سبب ، وجوابه وجزاؤه مُسَبَّب . والسبب سابق للسبب دائماً . فاذا كان الشرط

في المستقبل ، كان جوابه في المستقبل قطعاً ، بل وفي مستقبل يلي مستقبل شرطه . أما إن كان الشرط في الماضي ، فجوابه ، إما في ماضٍ يلي ماضي شرطه ، كآلية : « إن كنتُ قُلْتُه فقد عَلِمْتَهُ » ، وإما في الحال ، وإما في الاستقبال ، كالثال : « إن كان زيد عاد البارحة فسندلقاه غداً في المدرسة » .

أما أن يكون الشرط في الحال أو الاستقبال ، ويكون جوابه في الماضي ، فهذا لا يجوز قطعاً ، وإلا لزم منه أن يكون المسبب قبل السبب ، وهو باطل عقلاً . لكن اللغة كثيراً ما تتلاعب بعباراتها ، فتحذف أو تقفز ، فتأتي بتراكيب يخيل اليك أنها جارية على غير ما قررناه ، وعندئذ يجب رد ما حذف حتى يستقيم الكلام على قواعد العقل . فمن ذلك مثلاً قوله تعالى : « إِنَّ يَسْرِقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ » . فهذا على تقدير : « إن يسرق يكن ممانلاً لآخ كان قد سرق من قبل » .

يمكن الآن أن نخلص الى ما يأتي :

١ - الشرط الاحتمالي شرط سببي ، السبب فيه محتمل ، فالسبب تابع له في الاحتمال .

٢ - الشرط الاحتمالي جائز الوقوع في كل الازمنة ، ولا يلزمه إلا أن يكون التكلم غير عالم بصورة معينة لتحقيق الحدث .

٣ - زمن الجواب متأخر عن زمن الشرط ، ولا يجوز أن يتقدم عليه .

٤ - أدوات الشرط الاحتمالي هي : إن - إذما - إذا .

٢ - الشرط الامتناعي :

هو شرط سببي ، أي يقوم على عقد السببية والمسببية بين حدثين ، فيجعل أولهما سبباً لثانيها ، ويجعل ثانيها مسبباً عن أولهما . والفرق الوحيد بين هذا النوع والنوع السابق ، هو أن السبب هنا ليس له وجهان محتملان في التحقق ، بل له وجه واحد فقط ، هو وجه الامتناع . ولما كان المسبب تابعاً للسبب عدماً ووجوداً ، كان المسبب هنا ممتنعاً أيضاً لامتناع سببه . وذلك نحو : « لو جاء زيد لأكرمته » . حيث نفهم أن السبب ، وهو مجيء زيد ، ممتنع ، وأن المسبب ، وهو اكرامه ، ممتنع أيضاً لامتناع سببه .

وهنا أيضاً قال النحاة : إن الشرط الامتناعي لا يكون إلا في الماضي سواء أعبّر عنه بصيغة الماضي ، مثل : « لو جاء زيد اكرمته » ، أم عبّر عنه بصيغة الحال والاستقبال مثل : « لو يجيء زيد لاكرمته » ، محتجين بأن علمك بامتناع الحدث لا يتهيأ لك إلا بعد أن يدخل هذا الحدث في الزمن الماضي من غير أن يحدث .

وهنا نرد أيضاً قائلين : إن الامتناع أو ضده ليس له علاقة بالزمن ، فالزمن نسبي ، وما هو مستقبل بالنسبة لي ، سيكون ماضياً بالنسبة لآخر ، أما الامتناع وغيره تابع لعلم التكلم أو جهله ، فاذا تهيأ لمرىء أن يعلم امتناع أمر في المستقبل ، جاز له أن يجعله شرطاً في تركيب امتناعي ونضرب لك على ذلك أمثلة :

يحيئك أحدم فيقول لك : مات زيد . فنقول له : « لو مات بعد خمسين سنة لشهد صعود الانسان الى المريح » . فموت زيد بعد خمسين سنة حدث مستقبلي قطعاً ، ولكنك ، وقد علمت امتناعه في المستقبل ، لأنه

يُمتنع على الانسان أن يموت مرتين ، أمكنك أن تصب هذا الحدث المستقبلي في قالب شرط امتناعي .

مثال آخر : يحيثك أحدهم فيقول لك : حفظت الفية ابن مالك قبل أن أقرأ شروحها . فتقول له : « لو حفظتها بعد قراءة الشروح لكان ذلك أسهل عليك » . فحفظه لها بعد قراءة الشروح حدث مستقبلي ، ولكنك تعلم منذ الآن أن هذا الحفظ ممنوع الوقوع في المستقبل ، بسبب وقوعه الآن ، إذ لا يمكن الانسان أن يحفظ شيئاً هو حافظ له ، وإلا كان ذلك من تحصيل الحاصل ، وهو أمر باطل ، فلهذا كله أمكنك أن تصب هذا الحدث المستقبلي في تركيب امتناعي .

فاذا تقرر عندك ذلك فاعلم أن الشرط الامتناعي ليس له إلا أداة واحدة ، هي : « لو » . وان العلاقة فيه بين الحدين يمكن التعبير عنها بالرموز الرياضية على الشكل التالي :

- ب \Leftarrow - ج : شرط امتناعي

حيث (- ب) يرمز الى امتناع السبب ، و (- ج) يرمز الى امتناع السبب الناتج عن امتناع سببه .

وقد اختلف النحاة في أمر « لو » وإفادتها الامتناع اختلافاً كبيراً . فزعم الشلوين أنها لا تدل على امتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق في الماضي . وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي .

وقد رد ابن هشام الانصاري عليها في مغنيه قائلاً : « وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات ، إذ فهم الامتناع منها كالبديهي ، فان كل من سمع « لو افعل » فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا يصح في

كل موضع استعملت فيه ان تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنى ، تقول : « لو جاءني اكرمه ، لكنه لم يجيء » ... ومنه قوله تعالى : « ولو شئنا لآتينا كل نفس هُداها ، ولكن حق القول مني لأملأن جهنم » أي : ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني .

وذهب آخرون الى أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً . وهذا هو معنى عبارة المرين : « حرف امتناع لامتناع » . وقد أبطله ابن هشام محتجاً بقوله تعالى : « ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة ، وكلمهمهم الموتى ، وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا » . إذ المفهوم من الآية أن عدم إيمانهم ثابت ، سواء أنزلت إليهم الملائكة أم لم تنزل . وليس ابطال ابن هشام لهذا الرأي بشيء ، لأن شاهده ليس من الشرط الامتناعي الذي نحن بصده ، بل هو من نوع آخر من أنواع الشرط سيأتي بيانه بعد قليل . أما قول المرين « لو : حرف امتناع لامتناع » ، فهو صحيح كل الصحة إذا كان لا يقال إلا في الشرط الامتناعي . وسندافع عن هذا القول في حينه .

وقال ابن الحاجب في أماليه : « ظاهر كلامهم (أي المرين) أن الجواب امتنع لامتناع الشرط ، لأنهم يذكرونها مع « لو لا » فيقولون : لو لا حرف امتناع لوجود ، والامتنع مع « لو لا » هو الثاني قطعاً ، فكذا يكون قولهم في « لو » . وغير هذا القول أولى ، لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه (!!) ؛ لجواز أن يكون ثم أسباب آخر . وبدل على هذا « لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا » ، فانها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد ، لا أن « امتناع الفساد لامتناع [تعدد] الآلهة » . اهـ .

وهذه مغالطة ظاهرة . ولست أدري كيف خفيت على ابن هشام

الأنصاري ، فسكت عنها مكثفياً بالقول : ان رأي ابن الحاجب اذا صح في هذه الآفة ، فلا يصح في كل تركيب فيه « لو » الامتناعية .

ومغالطة ابن الحاجب تقوم على الخلط بين إفادتين تعطيهما الجملة الامتناعية : الأولى هي افادة السببية والمسببية بين شيئين ، والثانية هي افادة الاستدلال بأحد الشئين اذا عُلِمَ ، على الآخر اذا جُهِل . ذلك أن العقل - بعد أن يربط بين شيئين برابط السببية - يصبح من السهل عليه أن يستدل على وجود أحدهما أو على امتناعه بوجود الآخر أو امتناعه . ولنوضح ذلك بمثال :

كلنا يعلم أن مولد الكهرباء الذي في معمل شركة الكهرباء خارج المدينة ، هو الذي يمد مصابيح شوارع المدينة بالقوة الكهربائية ، وانه في حال عمله تكون المصابيح منيرة ، وفي حال توقفه تكون المصابيح مطفأة ، فعمله إذن هو سبب الانارة ، وتوقفه هو سبب الانطفاء .

لنعب الآن عن هذه العلاقة السببية بالجملة الامتناعية الآتية : « لو توقف المولد لانطفأت الأنوار » . ولنقل هذه الجملة لانسان يقف في شوارع المدينة والمصابيح مشتعلة ، فهو - عندما يرى أن « الانطفاء » مُتَمَتِعٌ بالمشاهدة - سيستدل على امتناع « توقف المولد » ولو كان لا يراه . ثم لنقل الجملة نفسها لانسان يقف في معمل الشركة والمولد أمامه يعمل ، فهو حين يرى امتناع « توقف المولد » بالمشاهدة ، سيستدل على امتناع « انطفاء الأنوار » في المدينة ، ولو لم يكن يراها .

ولكن الجملة في الحالين لم تتبدل فيها العلاقة السببية ، فقد ظل عمل المولد هو السبب ، وظل اشتعال الأنوار هو المسبب . وكل ما في الأمر أننا - في مقام الاستدلال - إذا رأينا السبب موجوداً أو ممتنعاً ، استدللنا به على وجود المسبب أو امتناعه ، وإذا رأينا المسبب موجوداً أو

ممتنعاً ، استدللنا به على وجود السبب أو على امتناعه .

والآية الكريمة التي احتج بها ابن الحاجب مسوقة للاستدلال ، إذ لما كنا ، بالمشاهدة ، نرى امتناع الجواب ، وهو فساد الكون ، لزمننا الحكم بامتناع الشرط ، وهو تمدد الآلة . ولكن ليس معنى ذلك أن امتناع الجواب سبب امتناع الشرط ، إنما يقال : إن امتناع الجواب دل على امتناع الشرط . أما العلاقات فهي هي : الشرط هو السبب ، والجواب هو السبب ، وامتناع الشرط هو سبب امتناع الجواب . وعلى ذلك تظلم عبارة « لو حرف امتناع الجواب لامتناع الشرط » صحيحة لا غبار عليها .

٣ - الشرط الوجودي :

هو شرط سببي أيضاً ، أي يقوم على ربط الشرط بالجواب برابط السببية ، فيكون الشرط هو السبب ، ويكون الجواب هو السبب . إنما الأمر هنا على عكس الأمر في الشرط الامتناعي : السبب هنا متحقق على صورة الوجود ، لا على صورة الامتناع ، ولما كان الجواب يتبع الشرط امتناعاً ووجوداً ، فهو هنا موجود أيضاً . وذلك مثل : « لما رأيت الجبن عاراً تشجعت » حيث نفهم أن الحدث الثاني . وهو التشجع ، موجود لوجود الحدث الأول ، وهو رؤيتي الجبن عاراً .

ويقرر النحاة هنا أيضاً أن الشرط الوجودي لا يكون إلا في الماضي ، محتجين بأن الحدث لا يمكن الحكم عليه بالوجود إلا إذا دخل في الماضي وتحقق وجوده . وردنا عليهم هنا كردنا عليهم في الشرط الامتناعي ، فنقول : إذا ثبت للتكلم تحقق حدث مستقبلي على صورة وجود ، فلا مانع يمنع من صبه في قالب شرط وجودي ، مثل : « لما كنت مستسافر غداً فاني أحملك هذه الرسالة الى زيد » .

هذا ، والاداة الوحيدة للشرط الوجودي هي « لـ » التي يقال فيها : حرف وجود لوجود ، أو حرف وجوب لوجوب (١) . أي وجود الثاني لوجود الأول . ويمكن التعبير عن علاقة الشرط الوجودي بالصورة الآتية :

+ ب = + ج : شرط وجودي

٤ - الشرط الامتناعي الوجودي :

وهو شرط سببي أيضاً ، أي يقوم على ربط الشرط بالجواب برابط السببية ، لكن الشرط هنا موجود ، ووجوده سبب امتناع الجواب ، وذلك مثل : « لولا المطر لهلك الزرع - ولوما رحمة الله لهلك الناس » . حيث نفهم أن هلاك الزرع والناس ممتنعان بسبب وجود المطر ورحمة الله .

وهذا النوع من الشرط يمكن رده بسهولة الى الشرط الامتناعي الذي يكون فيه الشرط والجواب ممتنعين . أما سبب وجود الشرط هنا وعدم امتناعه ، فهو أنه كان ممتنعاً مع « لو » ، فلما جاءت « لا » ، وما مركبتين مع « لو » على شكل « لولا ولوما » ، انتفى امتناعه ، فانقلب الى وجود ، لان نفي النفي اثبات ، كما نعلم .

(١) وزعم ابن السراج - وتبعه الفارسي ثم ابن جني ثم جماعة - انها ظرف بمعنى « حين » ، وانها مضافة إلى الجملة التي بعدها ، وانها متعلقة بجوابها . والواقع خلاف ذلك ؛ لان الظرف لا يقيم علاقة سببية بين الحدين . فاذا قلت : سافرت حين طلعت الشمس ، لم يكن طلوع الشمس سبباً لسفري ، بل كانت محدداً لوقت سفري فقط . أما « لما » فهي تقيم سببية بين الحدين ، ألا ترى كيف ان تشجعي كان بسبب رؤيتي الجن عاراً ، كما في المثال اعلاه ؟ فلماذا كانت حرفاً مثل سائر حروف الشرط بما فيها « إذا » التي نعتبرها حرفاً لهذا السبب نفسه . وسيكون لنا كلام على « اذا » هذه فيما بعد .

وعلى هذا تكون « لولا » هي « لو » نفسها ، أضيف إليها حرف نفي من أجل نفي امتناع شرطها ، لينقلب الامتناع إلى وجود . وكذا الأمر مع « لوما » .

هذا ، والشرط الامتناعي الوجودي له أداتان هما : لولا - ولوما ، اللتان يقال في كل منها : حرف امتناع لوجود . أي : امتناع الجواب لوجود الشرط . ويمكن التعبير عن علاقة هذا النوع من الشرط بالصورة التالية :

+ ب = - ج : شرط امتناعي وجودي

٥ - الشرط السببي :

وهذا النوع يختلف عن الأنواع السابقة اختلافاً جوهرياً ، فهو لا يرمي إلى إقامة علاقة سببية بين الحداث ، بل على العكس تماماً ، يرمي إلى نفي العلاقة السببية المتهمة بينها ، ولهذا سميناه بالشرط اللاسبي ، كما يمكن تسميته بالشرط الوصلي ، لأن المعريين جروا على أعراب أداته في بعض الأحيان بقولهم « وصلية » . ويوضح كل ذلك بالمثال الآتي :

كلنا يعلم أن الموت لا علاقة سببية تربطه بالحذر أو بعكس الحذر ، أي الغفلة . لكن قد يتوهم أحدهنا ، عن جهل منه ، أن الغفلة سبب للموت ، وإن الحذر سبب للخلود . فإذا أردنا أن ننفي هذه العلاقات الوهمية القائمة في ذهنه ، لجأنا إلى حيلة بارعة ، وهي أن نأخذ الحذر الذي ارتبط في ذهن صاحبنا بالخلود ، فتربطه له بالموت ، قائلين : « ستموت ولو كنت حذراً » . فإذا قبل حكمنا هذا ، انقطعت الرابطة التي كان يقيمها بين الحذر والخلود ، لكنه في الوقت نفسه ، لا يستطيع أن يؤمن بأن الحذر سبب للموت ، فينتهي به الأمر إلى رفض كلتا العلاقات ، والاعتقاد

بأن الموت وعكسه ، لا ارتباط له بالفلة وعكسها . وهذا هو المطلوب .

الشرط اللاسبي هو إذن شرط لفظي فقط ، وهو ، بدلاً من أن يقيم بين الحدين علاقة سببية كانت مجهولة لدى السامع ، يبنى علاقة سببية كان يتوهمها السامع بين الحدين .

ويكثر مجيء الشرط اللاسبي على النظام الظاهر في المثال السابق . وهو أن يكون جواب الشرط محذوفاً ، مدلولاً عليه بالكلام السابق . ولكن هذا ليس لازماً دائماً ، فقد يأتي على النظام الطبيعي لكل شرط ، مثل قوله تعالى : « ولو رُدُّوا لعادوا لما نُهُوا عنه » . حيث نفهم أن عودة الكفار إلى كفرهم لا علاقة لها بردهم إلى الحياة الدنيا ، وأنها ستقع سواء أُرِدُّوا أم لم يردوا ، ومثل قوله تعالى : « ولو أننا نَرَبَّلْنَا إِلَهُمُ الملائكة ، وكلهم الموتى ، وحشرنا عليهم كل شيء قبْلاً ما كانوا ليؤمنوا » ، حيث نفهم أن عدم إيمانهم لا علاقة له بتلك الأشياء ، وأنه واقع سواء أوقعت هي أم لم تقع ، ومثل قولهم تعالى : « ولو أنَّ ما في الأرض من شجرة أقلامٌ ، والبحرُ بمُدَّه من بعدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ، ما نَفِدَتْ كلماتُ اللَّهِ » ، حيث نفهم أن كلمات الله لن تنفذ سواء أكان البحر مداداً والشجر أقلاماً ، أم لم يكونا كذلك .

وكثيراً ما يلتبس الشرط الامتناعي بالشرط اللاسبي ، فالذي يميز أحدهما من الآخر أن الأول يصح أن يعقبه حرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفيًا ، مثل : « لو جِئْتِي لا كرمَتِكَ ، لكنك لم تَجِيءِ » ، وإن الثاني يصح أن يعقبه اسم الاستفهام « كيف » داخلاً على فعل الشرط منفيًا ، مثل : « لو حلفت بالله ما صدقتك ، فكيف إذا لم تحلف ؟ » .

وأداة الشرط اللاسبي التي رأيناها في جميع الشواهد والأمثلة السابقة هي « لو » . ولكنها ليست الوحيدة ، بل تشاركها في ذلك « إن » ،

أيضاً ، تقول : « يعمل زيدٌ وإن كان متعباً » ، فعمله ثابت سواءً أكان متعباً أم لا . ومنه قوله تعالى : « إن تستغفرَ لهم سبعين مرةً فلن يغفرَ اللهُ لهم » . فعدم المغفرة ثابت سواء استغفر الرسول لهم أم لم يستغفر .

إن النحاة لم يفرقوا بين الشرط السببي والشرط اللامبسي ، بل عدوها شيئاً واحداً . فمن هنا - على ما نعتقد - جاء اضطراب قواعدهم واختلافهم الكبير ، إذ من غير الممكن أن تطرد القواعد نفسها في نوعين من الشرط يختلف أحدهما عن الآخر اختلافاً جوهرياً . فإذا علمنا هذا ، فهمنا لماذا يزعم الشلويين أن « لو » لا تفيد امتناعاً مطلقاً ، ذلك لأنه ينظر في شواهد من الشرط اللامبسي فلا يجد امتناعاً من نوع ما ، وهو في قوله على حق ، ولكنه يمثل نصف الحقيقة ، أما النصف الثاني فيمثله المربون عندما يقولون : لو حرف امتناع لامتناع . ناظرين الى شواهد من الشرط السببي الامتناعي .

وأخيراً ، يمكننا التعبير عن الشرط اللامبسي بالرموز الرياضية على الصورة التالية :

$$\overline{+} \quad \text{ب} \quad \Leftarrow \quad + \quad \text{ج}$$

ولنلخص ما مر معنا بما يلي :

- ١ - الشرط السببي الاحتمالي : $(\text{ب} \Leftarrow \pm \text{ج})$. وأدواته
إن - إذما - إذا .
- ٢ - الشرط السببي الامتناعي : $(\text{ب} - \Leftarrow \text{ج})$. وأداته : لو
- ٣ - الشرط السببي الوجودي : $(\text{ب} + \Leftarrow \text{ج})$. وأداته : لما
- ٤ - الشرط السببي الوجودي الامتناعي : $(\text{ب} + \Leftarrow - \text{ج})$
وأداته : لولا - لوما .

٥ - الشرط اللاسبي : (\pm ب \Leftarrow + ج) وأداته : إن - لو

٦ - شبه الشرط :

شبه الشرط هو ربط بين حدثين ، ولكن لا برابط السببية كما رأينا في الشرط ، بل برابط آخر من الروابط الآتية : الذات العاقلة - الذات غير العاقلة - الزمان - المكان - الكيفية .

١ - فمثال الربط بالذات العاقلة : « من يجتهد ينجح » . وأداته : مَنْ

٢ - « » « غير العاقلة : « ما تزرع تحصد » . وأداته : ما - منها .

٣ - « » بالزمان : « متى تجلس أجلس » . وأداته : متى - أيان

٤ - « » بالمكان : « أين تجلس أجلس » . وأداته : أين - أنى - حيث .

٥ - « » بالكيفية : « كيفما تجلس أجلس » . وأداته : كيف

وأما (أيُّ) فهي تصلح لأنواع الربط الخمسة ، لأنها اسم شديد الابهام ، وإنما يأخذ معناه مما يضاف إليه ، فإن أضيفت إلى عاقل فهي بمنزلة « من » ، مثل : « أيُّ رجلٍ يجتهد ينجح » ، وإن أضيفت إلى غير عاقل ، كانت بمنزلة « ما ومهما » مثل : « أيُّ شيءٍ تزرع تحصد » .. وهكذا .

لنعمد الآن إلى الامثلة الخمسة . سنجد في المثال الأول أن النجاح

والاجتهاد يشتركان في ذات عاقلة واحدة غير محددة ، معبرٍ عنها بكلمة « من » . وسنفهم منه أن المجتهد والناجح شخص واحد ، دون تحديد لهذا الشخص ، فقد يكون زيداً أو عمراً أو خالداً أو غيرهم . ولكننا لن نفهم منه أن الاجتهاد سبب للنجاح .

وسنجد في المثال الثاني أن الحصاد والزراعة يشتركان في ذات واحدة غير عاقلة وغير محددة ، معبرٍ عنها بكلمة « ما » . وسنفهم منه أن المزرع والمحصول شيء واحد ، دون تحديد لهذا الشيء ، فقد يكون قمحاً أو شعيراً أو ذرة أو غيرها .

وكذا الأمر في بقية الأمثلة ، حيث تجد جلوسي وجلوسك يشتركان في زمن واحد غير معين ، ثم في مكان واحد غير معين ، ثم بكيفية واحدة غير معينة .

غير أن شبه الشرط يعطي - باسمائه المهمة هذه : من - ما - مهما أين ... الخ - يعطي معنى آخر فوق معنى الربط ، هو معنى العمومية ، وتصبح الجمل السابقة مساوية في معانيها للعبارات الآتية بهذا الشكل :

١ - من يجتهد ينجح = كل مجتهد ناجح . لا ينجح إلا المجتهد .

٢ - ما تزرع تحصد = كل شيء تزرعه تحصده . لا تحصد إلا ما تزرعه .

٣ - متى تجلس أجلس = كل زمن تجلس فيه أجلس فيه . لا أجلس إلا في زمن جلوسك .

٤ - أين تجلس أجلس = كل مكان تجلس فيه أجلس فيه . لا أجلس إلا في مكان جلوسك .

٥ - كيفما تجلس أجلس = كل كيفية تجلس عليها أجلس عليها .
لا أجلس إلا على كيفية جلوسك .

واضح مما تقدم أننا نختلف مع النحاة في مسألة واحدة ، هي :
هل في التراكيب التي تستعمل فيها اسماء الشرط (من - منها - أين ...
الخ) - علاقة سببية بين الحديثين بالاضافة الى الربط بالذات أو بالمكان
أو بالزمان ... الخ - أم لا ؟
أما نحن فقلنا : لا . ولهذا سمينا هذا النوع من التراكيب بشبه
الشرط ولم نسمه شرطاً حقيقياً .

وأما النحاة فقالوا : بل توجد علاقة سببية بين الحديثين . وانما
استعملوا الاسماء في هذه التراكيب بدل الحروف لغاية التعميم . فبدلاً من
أن نقول : « إن يجتهد زيد أو عمر أو بكر أو خالد ، بنجحوا » قلنا
« من يجتهد ينجح » . فأغنت « من » باهما عن ذكر ما لا يمد ولا
يحصى من الاسماء .

وفي اعتقادنا أن الذي حملهم على توهم علاقة السببية بين الحديثين في
هذا الذي نسميه بشبه الشرط ، هو معنى التعميم من جهة ، والتلازم
الشديد بين الحديثين لارتباطها بذات واحدة ، أو مكان واحد ، أو زمان
واحد ، من جهة ثانية . غير أن هذين يجب ألا يخذعانا عن حقيقة هذا
النوع من الربط ، فهو ربط خالٍ من معنى السببية قطعاً . وسنبرهن على
ذلك بمثالين اثنين فقط خوف الاطالة :

١ - قال الله تعالى : « أينما تكونوا يدرككم الموت ، ولو كنتم
في بروج مشيدة » .

فماذا نفهم من هذه الآية ؟

نفهم منها شيئين فقط : أولهما ربط الحداثين - وجودنا وإدراك الموت لنا - بمكان واحد ، والثاني عمومية هذا المكان . وعلى هذا ، نفهم الآية على الشكل الآتي : كل مكان توجدون فيه ، يتربص بكم الموت فيه أيضاً .

هل هناك رابط سبيبي بين الحداثين بالإضافة إلى ما ذكرت ؟ لا . والدليل على ذلك من جبتين :

الأولى : أنه ليس هناك عاقل يرى أن وجود الكائن الحي في مكان ما سبب لإدراك الموت له ، فلو كان التحيز في المكان سبباً للموت ، لكان كل حي ميتاً بمجرد أن يخلق ويأخذ حيزه من المكان . وهذا باطل عقلاً ، كما أنه باطل بالمشاهدة .

الثانية : أنه لو كان بين الشرط وجوابه علاقة سببية ، لما عطف الله عليه شرطاً لا مسبباً بقوله : « ولو كنتم في بروج مشيدة » . فهذا الشرط اللاسببي يشير بوضوح إلى عدم وجود علاقة سببية بين التحيز في المكان وبين إدراك الموت لنا .

٢ - وقال تعالى : « وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره » .

فواضح من هذه الآية أيضاً أن وجودنا في كل مكان ليس سبباً لتولية وجوهنا شطر المسجد الحرام . بل السبب المعروف لهذا الحدث هو لإرادة الصلاة ، وليس الوجود في كل مكان ، وإلا لكان علينا أن نتجه بوجوهنا شطر الكعبة في كل تنقلاتنا . ولم يقل بهذا عاقل .

وأخيراً ، فلنا دليل على صحة ما نذهب إليه مستمد مما قرره النحاة أنفسهم فيما سموه بـ « شبه الشرط » . وذلك أنهم قالوا : كل تركيب يفهم منه الموم فهو شبه بالشرط ، ويصح أن تلحق الفاء خبره ، كما

ضميراً مستتراً يعود على « من » . فأما قول سعد بن مالك :

مَنْ صدَّ عن نيرانِها فأنا ابن قيس لا براحُ

فعلی تقدیر : « فأقول له أنا ابن قيس » فيكون الضمير في « له » عائداً على « من » . وهذه الظاهرة شيء طبيعي ، لأننا قلنا إن هذه الاسماء لا تقيم علاقة سببية بين الحدين ، بل تجعل الحدين يشتركان في الذات أو في المكان أو في الزمان ، فكان طبيعياً أن يوجد في جملة الشرط اسم المكان ... ظاهراً ، وإن يوجد في جملة الجواب ضميره العائد عليه ، فغير هذا لا يتم اشتراك ولا ارتباط .

فاذا تقرر هذا لديك ، فاعلم أن « إذا » ليس لها في الجواب ضمير يعود عليها . وهذا دليل واضح على حرفيتها .

ولا أعلم أحداً من النحاة - في حدود ما قرأت - أشار إلى مثل ما نذهب إليه ، إلا ابن يعيش . ولكنه اشترط لحرفيتها أن تكون متلوة بـ « ما » الزائدة . قال في شرحه على المفصل (١) : فأما « إذا ما » ، فإن سيبويه لم يذكرها في الحروف . والقياس أن تكون حرفاً كـ « إذما » ولذلك لا يعود إليها ضمير مما بعدها كما يعود إلى غيرها مما يجازي به من نحو « من - وما - ومها » . فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى . اهـ .



وبعد هذا الحديث الطويل عن الشرط وأنواعه وأدواته ، نرى أن الوقت قد حان للكلام على جملي الشرط وأحكامها :

ب - أمظام جملة الشرط :

تلحق الفاء جواب الشرط ، وذلك مثل : « كل مجتهد فهو ناجح ، والذي يأتيني فله درهم » . ولست أدري أي فرق بين هذا وبين أن تقول : « من يجتهد ينجح ، ومن يأتني فله درهم » . فإذا كانوا لا يقولون بوجود رابط سببي بين المبتدأ وخبره فيما سموه بشبه الشرط ، فإن ذلك يلزمهم أيضاً فيما سميناه نحن بشبه الشرط ، لأن شبه شرطنا مثل شبه شرطهم في المعنى ، بلا زيادة ولا نقصان .

بقي شيء آخر لا بد من إيضاحه . وهو قضية « إذا » . فلمل القارئ لاحظ أننا لم نذكرها بين أدوات شبه الشرط . بل ضمناها إلى أدوات الشرط السببي الاحتمالي . ذلك لأننا نميل إلى اعتبارها حرفاً مثل « إن » ، لا ظرفاً للزمان مثل « متى » ، وأيان « . وذلك للأسباب الآتية :

١ - إن « إذا » تربط الحدين برابط السببية . وهذه وظيفة الحروف الشرطية كلها . أما ما يسمى بأسماء الشرط ، فقد رأينا أنه لا سببية بين حديثها .

٢ - إن كل الأحكام التي يختص بها حرف الشرط « إن » ، تسري على « إذا » أيضاً . وذلك مثل جواز إضمار فعل الشرط على شريطة التفسير ، نحو : « إن أحد جاءك فسلمه هذا الكتاب - إذا أحد جاءك فسلمه هذا الكتاب » . وغير ذلك مما لا ينطبق إلا على « إن » ، و « إذا » . فلو كانت « إذا » اسم زمان ، لكانت معاملتها معاملة اسمي الزمان « متى - أيان » ، لا معاملة حرف الشرط « إن » .

٣ - إن كل ما يسمى بأسماء الشرط لا بد معه من ضمير في جوابه يعود عليه ، مثل : « من يجتهد ينجح » ، حيث نجد فاعل « ينجح »

١ - لا بد أن تكون فعلية . (إلا مع لو ولولا كما سنرى) .
فإن تلا أداة الشرط منصوب فهو مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ،
مثل : « إن زيداً رأيتَه فسلمت عليه » ، إذ التقدير : إن رأيتَ زيداً
رأيتَه فسلم عليه . وقد يكون المنصوب خبراً لكان المحذوفة ، مثل :
« التمس ولو خائفاً من حديد » إذ التقدير : ولو كان الملتمس خائفاً . أما
إن تلاها مرفوع ، فليس مبتدأ ، وإنما هو فاعل لفعل محذوف يفسره ما
بعده ، مثل : « إن زيدٌ جاء فسلم عليه » ، إذ التقدير : إن جاء زيد
جاء فسلم عليه (١) .

٢ - يجوز أن تكون مضارعية ، مثل : « إن تجتهدْ تنجحْ » ،
أو ماضية ، مثل : « إن اجتهدتْ نجحت » . أما بعد « لما » فلا تكون
إلا ماضية ، مثل : « لما جاني زيد سلمت عليه » .

٣ - يغلب على جملة الشرط بعد « لولا » أن تكون مؤلفة من
مرفوع فقط ، مثل : « لولا المطر ، لهلك الزرع » . ثم اختلف النحاة

(١) هذا هو المذهب المشهور . وهو مذهب البصريين . أما الكوفيون
فيعتبرون المرفوع بعد أداة الشرط فاعلاً مقدماً للفعل الذي بعده ، لأنهم - كما علمت -
يميزون تقدم الفاعل على فعله . وهناك فريق يقول بجواز أن يكون المرفوع بعد أداة
الشرط مبتدأ خبره الجملة التي بعده ؛ ولكن أكثر النحاة يضعفونه . ولست أرى وجهاً
للتضعيف . نعم ، إن الشرط لا يكون إلا بربط الأحداث ، لكن هذا لا يلزم منه
أن تباشر أداة الشرط الفعل المعبر عن الحدث ، بل يكفي أن تكون الجملة مشتملة على
فعل حتى تصير صالحة لأن تقع جملة شرطية . ثم إن « زيد جاء » و « جاء زيد »
متساويتان في المعنى كل التساوي ، أما قولنا عن الأولى أنها اسمية وعن الثانية أنها
فعلية ، فهو مجرد اعتبار نحوي لا يغير من واقع العبارتين شيئاً . لهذا ، ومادامت
الشواهد مستفيضة على دخول أداة الشرط على مرفوع ، فلست أرى داعياً لالتمسك
بهذه القاعدة مع ما تحره من التكلف والتأويلات التي لا لزوم لها . وإذا كنا قد
سلمنا أن جملة الشرط بعد « لولا » اسمية ، فما المانع من تجويز الاسمية بعد غيرها
من الأدوات؟

في أمر هذا المرفوع : قال فريق منهم : هو فاعل لفعل محذوف ، جرياً على القاعدة العامة القائلة إن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل . وردَّ هذا القول لأنه يتنافى مع قاعدة أخرى تقول : لا يجوز حذف فعل الشرط مع بقاء فاعله إلا شريطة التفسير ، وليس بعد مرفوع « لولا » مفسر . وقال فريق ثانٍ : هو مرفوع بلولا لنبايتها عن الفعل المحذوف ، أو بها أصالة . وردَّ هذان أيضاً للسبب المذكور . وقال فريق ثالث ، وقولهم هو المشهور : إنه مبتدأ محذوف الخبر وجوباً . ولا يكون هذا الخبر إلا كوناً عاماً ، فإن كان كوناً خاصاً لم يجز ذكره ، فلا تقول : « لولا زيد مسافر لذهبت إليه » ، بل تقول - إذا أردت هذا المعنى : « لولا سفرُ زيد لذهبت إليه » جاعلاً من مصدر الكون الخاص مبتدأ محذوف الخبر . وأجاز قوم ظهور الخبر إن كان كوناً خاصاً لا يعلم إلا بذكره ، مستشهدين بالآثر : « لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة » .

ويكثر وقوع « أن » وصلتها بعد « لولا » ، مثل : « لولا أن زيداً مسافر لزرته » . وقد اختلف النحاة في المصدر المؤول من « أن » وصلتها : قال سيويوه : هو مبتدأ لا خبر له لاشتغال الصلة على المسند والمسند إليه . وقال غيره : هو مبتدأ محذوف الخبر . وقال آخرون : هو فاعل لفعل محذوف تقديره « ثبت » .

وإذا ولي « لولا » ضمير رفع ، مثل : « لولا أنت لوقعت في ورطة » . فلا خلاف في أنه قائم مقام الاسم المرفوع ، فيعرب اعرابه على اختلاف المذاهب السالفة الذكر . أما إذا وليها ضمير جر ، مثل : « لولاك لوقعت في ورطة » ، فقد اختلفوا : قال سيويوه والجمهور : هو مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ ، وتكون « لولا » في هذه الحالة حرف جر شبيهاً بالزائد . وقال الاخفش : « لولا » غير جارة ، والضمير مبتدأ

وقد أنيب الضمير المحفوض عن الضمير المرفوع (١) .

٤ - قد يلي « لو » أن وصلتها ، مثل : « لو أنك مجتهد لكفأتك » . والخلاف في المصدر المؤول كالخلاف المذكور في « لولا » .
وقد تليها الجملة الاسمية شذوذاً ، كقول عدي بن زيد العبادي :

٣٩ - لو بغيرِ الماءِ حلّتي شرقُ
كنت كالفصّانِ : بالماءِ اعتصاري

(اللغة : الشرق : المحتبس الماء في الحلق . الفصان : من أصابته النصة . الاعتصار : شرب الماء قليلاً لتزول النصة . المعنى : لو غصصت بغير الماء لأزلت غصتي به ، ولكن إن شرقت بالماء نفسه ، فبماذا أزيل شرقي ؟ ! الأعراب : « لو » حرف شرط غير جازم . « بغير » متعلقان بشرق . « الماء » مضاف إليه . « حلّتي شرق » مبتدأ ومضاف اليه وخبر . « كنت » كان واسمها . « كالفصان » الكاف اسم في محل نصب خبراً لكان ، وهو مضاف والفصان مضاف اليه . « بالماء » متعلقان بخبر مقدم محذوف . « اعتصاري » مبتدأ مؤخر ومضاف اليه . « جملة : حلّتي شرق » ابتدائية لا محل لها . « جملة : كنت كالفصان » جواب شرط لا محل لها . « جملة : بالماء اعتصاري » بدل من خبر « كنت » فمعلها النصب ، أو تفسير له فلا محل لها . الشاهد : « لو حلّتي شرق » : وقعت الجملة الاسمية شرطاً بعد « لو » شذوذاً (٢) .

(١) وهناك وجه ثالث لم يذكره النحاة ، ولا أرى بأساً به . وهو أن يعتبر الضمير مضافاً اليه نائب عن مضافه المحذوف ، فأصل : « لولاك » : « لولا وجودك » . ثم حذف المضاف ، وهو « وجود » ونائب المضاف اليه ، وهو الكاف ، منابه محفظاً بشكاه المحفوض .

(٢) يرفض الفارسي هذا الشذوذ ، ويؤول البيت على تقدير محذوفين : « لو شرق حلّتي هو شرق » . فحذف الفعل « شرق » ، والمبتدأ « هو » . وعلى ذلك يكون « حلّتي » فاعلاً لفعل محذوف . و « شرق » خبراً لمبتدأ محذوف وهذا تكاف ظاهر كما ترى ، سببه الحرص على اطراد القاعدة . ولو أن النحاة سلموا مبدأ الشذوذ - وهو شيء حتم في كل لغة - ثم وسعوا قليلاً من دائرته ، لاستغنوا عن كثير من هذه التأويلات التي لا لزوم لها .

٥ - يجب الترتيب بين أجزاء جملة الشرط ، فلا يتقدم فعلها على أداة الشرط ، ولا شيء من معمولاته ، إلا أن يكون جاراً لأداة الشرط أو مضافاً إليها ، مثل : « في أي مكان تجلس أجلس » و « ديوان من تقرأ أقرأ » .

٦ - لا يكون فعل الشرط طلبياً أبداً ، فلا يقال : « إن يضرب الغلام يتأدب » .

٧ - لا يكون فعل الشرط جامداً أبداً ، فلا يقال : « إن ليس زيد مسافراً زرته » .

٨ - لا يجوز اقتران فعل الشرط بحرف استقبال ، أو بقسم ، أو بأداة استفهام ^(١) ، أو « ما » ، أو « لن » ، أو « إن » النافية ، أو « قد » ، أو « إنما » ، أو « ربما » .

٩ - يجوز حذف فعل الشرط مع بقاء مرفوعه ظاهراً يتلوه مفسر للفعل المحذوف ، مثل قوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأنجِرْهُ » . والتقدير : إن استجارك أحد استجارك . وكقول عمر رضي الله عنه : « لو غيرك قالها يا أبا عبيدة » . والتقدير : لو قالها غيرك قالها . وكقوله تعالى : « إذا السماء انفطرت » ، وإذا الكواكب انتشرت ، وإذا البحار فججرت ، وإذا القبُورُ بُعثرت - عَلِمَتْ نفسٌ ما قَدِمَتْ وأخَّرت » . والتقدير : إذا انفطرت السماء انفطرت ... الخ . وهذا الحكم خاص بالأدوات الشرطية الثلاث : إن - لو - إذا .

(١) إلا أن تكون أداة الاستفهام همزة ، وإن تأتي قبل أداة الشرط ، نحو : « أين جاء زيد سلمت عليه ؟ » .

١٠ - يجوز حذف فعل الشرط وفاعله مع بقاء مفعوله متلوّاً بالمفسر ، وهذا ما يسمى بالاشتغال ، مثل : « إن زيدا رأيتَه فسلِّمُ عليه » التقدير : إن رأيت زيدا رأيتَه . وهذا الحكم خاص بالأدوات الثلاث : إن - لو - إذا .

١١ - يجوز حذف جملة الشرط كلها استثناء عنها بجملة الجواب مع وجود دليل يدل عليها ، كقول الأحوص يخاطب زوج اخته :

٤ - فَطَلَّقَهَا ، فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ
وإِلَّا ، يعلُ مَفْرَقَكَ الحُسامُ

أي : وإن لا تطلقها يعل مفركك الحسام .

(الاعراب : « فطلقها » فعل وفاعل مستتر ومفعول به . « فلت » فاء استثنائية ثم ليس واسمها . « لها » متعلقان بكف . « بكف » باء زائدة ، ثم خبر لليس مجرور لفظاً منصوب محلاً . « وإلا » واو عاطفة ، ثم حرف شرط جزم ، ثم لا نافية لا عمل لها . « يعل » مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة . « مفرك » مفعول به مقدم ، والضمير مضاف إليه . « الحسام » فاعل . « جملة : طلقها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فلت لها بكف » استثنائية لا محل لها . « جملة الشرط المحذوفة » معطوفة على الاستثنائية لا محل لها . « جملة : يعل الحسام » جواب شرط لا محل لها . الشاهد : « وإلا يعل » : حذفت جملة الشرط لدليل دل عليها .)

وهذا الحذف يكثر بعد « إن » ، ويقل بعد غيرها قلة بالغة ، حتى حكم بعضهم بعدم جوازِهِ .

١٢ - يجوز زيادة « ما » بعد أدوات الشرط ، واحكام هذه الزيادة ثلاثة : (١) - لازمة : وذلك في « إنما وحيثما » . (٢) - محتمة : وذلك بعد « لو - لولا - لوما - من - مهما - ما - أيان » (٣) -

جائزة : وذلك بعد سائر الأدوات ، مثل « إما - إذا ما - متى ما - أينما كيفما - أيما » .

هذا ويعتبر النحاة « ما » التي في « إذما وحيثما » كافة لهما عن الإضافة الى الجملة التي بعدها .

ج - أمطام محمد الجواب :

١ - لا يشترط في جملة الجواب شكل معين ، فتأتي فعلية أو اسمية ، متصرفة الفعل أو جامدته ، خبرية أو انشائية . (ما عدا جواب لو ولولا ولوما ولما كما سنرى) .

٢ - يجب حذف جملة الجواب إن سبق الشرط أو اكتنفه ما يدل عليها ، نحو : « انت ظالم إن فعلت » . التقدير : أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم . و « أنت - إن فعلت - ظالم » .

٣ - إذا كانت جملة الجواب ذات شكل من الأشكال الممنوعة في جملة الشرط ، وجب اقترانها بالفاء ، مثل : « إن تجتهد فأنت ناجح - إن تجتهد فمسي أن تنجح - إن كان زيد في الدار فهل تزوره ؟ - من اجتهد فقد ضمن نجاحه - إن جتني فـأكرمك - إن جتني فسوف أكرمك - ... »

وقد جاءت جمل جوابية خالية من الفاء رغم توفر الشروط الموجبة لها ، كقوله صلى الله عليه وسلم في حديث اللقطة : « فان جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها » ، وكقوله تعالى : « وإن أطعتموهم إنكم لمشركون » ، وكقوله : « وإذا رآك الذين كفروا إن يشئخونك إلا هزؤوا » .

وعلى عكس ذلك ، جاءت جملة جوابية مقرونة بالفاء وليس فيها

سبب يدعو إلى ذلك ، كقوله تعالى : « فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا » ، وقوله : « وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا » ، وقوله : « وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ » .

٤ - تنوب « إذا » الفجائية مناب الفاء الرابطة بشروط : أن تكون الأداة « إن » أو « إذا » ، وأن تكون جملة الجواب اسمية ، وأن لا تدل على طلب ، وأن لا تسبق بنفي ولا بناسخ . فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى : « فَاذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ، إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ » ، وقوله : « ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ ، إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ » .

٥ - ورد في المسموع القليل اقتران جواب « إن » الشرطية باللام بدلاً من الفاء ، كقول أبي بكر رضي الله عنه : « يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ، إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَقُولُوا إِنَّا آوَيْنَاكُمْ فِي ظِلَالِنَا ، وَشَاطَرْنَاكُمْ فِي أَمْوَالِنَا ، وَنَصَرْنَاكُمْ بِأَنْفُسِنَا - لَقَلْتُمْ » . ولعل الذي سهل ذلك بُعد ما بين الشرط وجوابه ، حتى ظن المتكلم أنه بدأ بـ « لو » بدل « إن » .

٦ - يشترط في جواب : « لو - لولا - لوما » أن يكون جملة فعلية ذات فعل ماضٍ لفظاً ، مثل : « لو جاء زيدٌ أكرمته » ، أو ماضٍ معي - وذلك هو المضارع المنفي بـ - ، مثل : « لولا اجتهد زيدٌ لم ينجح » .

٧ - يجوز في جواب « لو » فقط أن يكون جملة اسمية ، كقوله تعالى « وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ » .

٨ - إذا كانت جواب « لو ولولا » فعلاً ماضياً مثبتاً ، أو منفياً بما ، أو جملة اسمية (وهذا خاص بلو) ، جاز اقترانه باللام ، وعدم

اقتترانه بها . فمن أمثلة اقتترانه بها قوله تعالى : « لو نشاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا » ، ومن أمثلة تجرده منها قوله تعالى : « لو نشاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا » .

٩ - يجوز في جواب لما ثلاثة أشكال فقط : فعلية ماضية ، وفعلية مضارعية ، واسميّة مقترنة بالفاء أو « إذا » الفجائية ، كقوله تعالى : « فلمّا نجّاكم إلى البرِّ أعرضْتُمْ » . « فلمّا ذهبَ عن إبراهيمَ الرَّوْعُ وجاءته البشري ، يجادلنا » . « فلمّا نجّاهم إلى البرِّ إذا هم يُشْرِكُونَ » « فلمّا نجّاهم إلى البرِّ فمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ » .

د - أمطام المجلتين معاً :

١ - لا يجوز تقدم جملة الجواب على جملة الشرط . فإن وجد قبل الشرط كلام يظن أنه الجواب ، فليس هو بالجواب ، وإغما هو دليل الجواب المحذوف ، وذلك مثل : « أنت ناجحٌ إن اجتهدت » . والتقدير : أنت ناجح ، إن اجتهدت فأنت ناجحٌ .

٢ - يجوز حذف جملتي الشرط والجواب معاً إن كان في الكلام ما يدل عليها ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « من فعل فقد أحسن » ، ومن لا فلا . التقدير : ومن لا يفعل فلا حُسْنَ منه . وكقولهم : « من يسألك عليك فسلِّمْ عليه ، ومن لا فلا » التقدير : ومن لا يسلم فلا تسلم عليه . وكقولهم : « إفعلْ هذا إما لا » . التقدير : إن كنت لا تفعل غيره فافعله . وكقول رؤبة :

٤١ - قالتُ بناتُ العمِّ : يا سلمى وإنْ

كان فقيراً مُعْدِماً ؟ قالت : وإنْ

التقدير : وإن كان فقيراً أتزوجه .

(الاعراب : « قالت بنات العم » فعل وفاعل ومضاف اليه . « يا سلمى » أداة نداء ومنادى . « وان » واو استثنائية ثم حرف شرط . « كان فقيراً » فعل ماض ناقص اسمه مستتر ، وخبر منصوب . « معدماً » نعت للخبر . « قالت » ماض فاعله مستتر . « وايت » واو استثنائية ثم حرف شرط . جازم . « جملة : قالت بنات نعم » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا سلمى » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : وان كان فقيراً » استثنائية لا محل لها . « جملة جواب الشرط المحذوف » لا محل لها . « جملة : جل القول » مقول القول محله النصب . « جملة : قالت » استثنائية لا محل لها . « جملة : جلتي الشرط المحذوفين » مقول القول محله النصب . الشاهد : « من » : حذفت حلت الشرط والجواب لدليل دل عليهما .)

٢ - القسم

القَسَمُ من الكلام الذي لا يتم معناه إلا بجملتين . تسمى أولاهما جملة القسم ، وتسمى الثانية جواب القسم ، نحو : « أقسم بالله لأسافرن » ،

١ - أمطام جملة القسم :

١ - إذا كانت جملة القسم فعلية ، ففعلها دائماً دال على القسم ، مثل : « أقسم - أحلف - آليت - أشهد ... الخ » نحو : « آليت لا أترك الدراسة أبداً » .

٢ - يجوز حذف فعل القسم وذكره إن كان المقسم به مجروراً بالباء ، مثل : « أقسم بالله لأدرسن » - بالله لأدرسن » .

٣ - يجب حذف فعل القسم إن كان المقسم به مجروراً بالواو أو التاء ، مثل : « والله لأدرسن » - تالله لقد آثر الله علينا » .

٤ - إذا كانت جملة القسم اسمية ، وكان أحد طرفيها مما لا يستعمل إلا في القسم ، ذكر هذا الطرف ، وحذف الطرف الآخر وجوباً ، فمن ذكر المبتدأ وحذف الخبر قولك : « لعمري لأسافرن » - أئمن بالله لأجتهدن » ، التقدير : لعمري قسمي - أئمن بالله قسمي . ومن ذكر الخبر وحذف المبتدأ قولك : « في ذمتي لأكرمئنك » . التقدير : في ذمتي عهد أو ميثاق .

٥ - إذا لم يكن أحد طرفي الجملة الاسمية مختصاً بالقسم ، جاز

ذكر الطرفين ، وجاز حذف أحدهما ، تقول : « عهدُ الله عليّ لأقولنَّ الحقَّ - عهدُ الله لأقولنَّ الحقَّ » .

٦ - يجوز حذف جملة القسم برمتها إذا كان جوابها دالاً عليها ، مثل : « لأسفرنَّ » . التقدير : أقسم بالله لأسفرنَّ . وإنما دل عليها كون جوابها مقترناً باللام وكونه مؤكداً بالنون .

٧ - إذا حذفت جملة القسم قبل الشرط ، بقي منها لام تسمى اللام الموطئة للقسم ، نحو : « لئن زرتني لأكرمك » . التقدير : أقسم لئن زرتني لأكرمك .

٢ - أصطام جملة جواب القسم :

جملة جواب القسم إما أن تكون مثبتة ، وإما أن تكون منفية :

١ - فإن كانت منفية ، فلا تنفى إلا بأحد النوافي الآتية : ما - لا - إن^(١) . سواء في ذلك الاسمية والفعلية ، مثل : « والله ما جاء زيد - والله ما زيد مسافراً - والله لا أخوئك - والله لا زيد عندنا ولا عمرو - والله إن أعرف شيئاً - والله إن زيد مسافراً » . ومن ذلك قول امرئ القيس يقسم ألا يذهب دم أبيه باطلاً :

٤٢ - والله لا يذهبُ شيخي باطلاً

حتى أيسرَ مالكَ وكاهلاً

١ - وشذ النبي بلم وبلن ، كقول أبي طالب مخاطباً رسول الله :
والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى تؤمّسّد في التراب دفينا

(اللغة : أير : أيد . ومالك وكاهل : القيلتان الجانيتان على أيه .
 الاعراب : « والله » متعلقان بفعل القسم المحذوف . « لا » نافية . « يذهب
 شيخي » فعل وفاعل ومضاف اليه . « باطلاً » حال أو مفعول مطلق . « حتى »
 حرف جر . « أير » مضارع منصوب بأن المضمره بعده حتى . وفاعله مستتر .
 والمصدر المؤول في محل جر بحتى . والجار والمجرور متعلقان بالفعل يذهب . « مالكاً
 وكاهلاً » مفعول به ومعطوف عليه . « جملة : والله » ابتدائية لا محل لها .
 « جملة : لا يذهب شيخي » جواب القسم لا محل لها . « جملة : أير » صلة
 الموصول الحرفي لا محل لها . الشاهد : « لا يذهب » : نفي الفعل بلا ، لأنه
 في جواب قسم .)

هذا ، ولا يجوز تأكيد جملة جواب القسم المنفية بشيء ، إلا أن
 يكون الباء أو « من » الزائدتين ، نحو : « والله ما زيد بمسافر » و « والله ما
 جاءنا من أحد » .

٢ - أما ان كانت جملة جواب القسم مثبتةً ، فيجب توكيدها
 بأحد المؤكدات الآتية :

آ - (باللام والنون معاً) : وذلك إذا كانت فعلية ، مضارعية ،
 مصدرية بالمضارع ، دالة على الاستقبال ، نحو : « والله لأسافرن » .

ب - (باللام وحدها) : وذلك إذا كانت فعلية مضارعية ليست
 مصدرية بالمضارع ، أو ليست دالة على الاستقبال ، فمثال الأولى : « والله
 لسوف أسافر » ، ومثال الثانية : « والله لأسافر الآن » .

ج - (باللام وحدها أيضاً) : وذلك إذا كانت فعلية ماضية ذات
 فعل جامد ، نحو : « والله لننعم الرجل زيد » .

د - (باللام وقا .) : وذلك إذا كانت فعلية ماضية ذات فعل
 متصرف ، نحو : « تالله لقد آثرك الله علينا » .

هـ - (بأن واللام أو بأحدهما فقط) : وذلك إذا كانت جملة اسمية ، نحو : « والله إن العلم لنافع - والله إن العلم لنافع - والله للعلم نافع »

٣ - يجوز حذف جواب القسم إن جاء بعده ما يدل عليه ، كقوله تعالى : « والنازعات غرقاً يومَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ » . التقدير : لَتُبْعَثُنَّ يومَ ترجف الراجفة .

٤ - يجب حذف جواب القسم إن سبق القسم أو اكتشفه ما يدل على جوابه ، نحو : « زيد قائم والله ، زيد - والله - قائم » .

٣ - نوعا القسم :

للقسم نوعان : استعطافي ، وغير استعطافي :

١ - فالاستعطافي : قسم يراد به تأكيد معنى جوابه الطلبي . نحو : « ربك لا تؤاخذني - بحياتك هل رأيت أخي ؟ - بعيشك ، يا سلمى ، ارحمني ذا صباغة ... الخ » . ويشترط في هذا النوع أن يكون جوابه جملة طلبية كما رأيت من الأمثلة .

٢ - وغير الاستعطافي : قسم يراد به تأكيد معنى جوابه الخبري ، نحو : « والله لاجتهدن ... الخ » . ويشترط في هذا النوع أن يكون جوابه جملة خبرية كما رأيت .

٣ - اجتماع الشرط والقسم

علمنا مما مضى أن الشرط يحتاج الى جواب ، وان القسم يحتاج إلى جواب أيضاً . فاذا اجتمعا في كلام ، فليس لكل واحد منها جواب مستقل ، بل يكون وضعها على واحد من الأوضاع الآتية :

١ - فلما أن يحذف جواب أحدهما مدلولاً عليه بجواب الآخر .

٢ - وإما أن يكون أحدهما مع جوابه جواباً للآخر .

٣ - وإما أن يكون أحدهما وحده جواباً للآخر .

ثم إن الجواب المذكور في الكلام قد يكون من نصيب الشرط مطلقاً ، أو من نصيب القسم مطلقاً ، أو من نصيب السابق منها .

واليك بيان ذلك :

١ - (الجواب للشرط مطلقاً) : سواء . أتقدم على القسم ، أم تأخر عنه . ويكون ذلك في حالين :

أ - أن يكون الشرط امتناعياً ، مثل : « لولا انظر - والله (١) -

(١) جواب القسم هنا محذوف دل عليه جواب الشرط .

لهلك الزرع ، و « والله (١) لولا المطر لهلك الزرع » . فالجواب للشرط في كلتا الجملتين .

ب - أن يسبق الشرط والقسم مبتدأ يحتاج إلى الخبر ، مثل : « زيد (٢) إن جاء - والله - فأنا أكرمه » و « زيد (٢) - والله - إن جاء فأنا أكرمه » . فالجواب للشرط في كلتا الجملتين .

٢ - (الجواب للقسم مطلقاً) : وذلك إذا تأخر القسم على الشرط غير الامتناعي واقترن بالفاء ، مثل : « إن جاء زيد (٣) فوالله لأكرمته » .

٣ - (الجواب للسابق منها) : وذلك في غير ما ذكر من الحالات السابقة ، فمثال ما تقدم فيه القسم فأخذ الجواب : « والله - لئن جئت (٤) - لأكرمتك » . ومثال ما تقدم فيه الشرط فأخذ الجواب : « إن جئتي - والله (٥) - أكرمتك » .

تطعيم :

إذا أعطيت الجواب للشرط ، أو للقسم - بحسب ما تقتضيه القواعد المذكورة أعلاه - فلا يعني الاعطاء أن تقول في الاعراب فقط : هذا

(١) جواب القسم هنا ليس محذوفاً ، وإنما هو الشرط مع جوابه .

(٢) خبر المبتدأ هو مجموع جملي الشرط وجوابه .

(٣) جواب الشرط هنا ليس محذوفاً ، وإنما هو جملة القسم نفسها التي اقترنت بالفاء .

(٤) جواب الشرط هنا محذوف دل عليه جواب القسم .

(٥) جواب القسم هنا محذوف دل عليه جواب الشرط .

الجواب للشرط ، أو هو للقسم ، بل لا بد - من حيث التصميم - أن تجعل الجواب يتزيا بزي ما يعطى له . فان أعطي للشرط ، تزيا بزي جواب الشرط ، كأن يجزم ، أو يقرن بالفاء ، أو غير ذلك مما عرفته من أزياء جواب الشرط ، وان أعطي للقسم ، تزيا بزي جواب القسم ، كأن يؤكد بالنون ، أو باللام ، أو بغير ذلك مما عرفته من أزياء جواب القسم .

٤ - اجتماع الشرط والشرط

إذا توالى في الكلام شرطان أو أكثر ، فليس هناك إلا جواب واحد :

١ - فإن تواليا بغير عاطف ، اعتبر الجواب للأول ، أما الثاني فجوابه محذوف للدلالة جواب الأول عليه ، مثل : « إن تجتهد ، إن تواظب على دراستك ، تنجح » .

٢ - وإن تواليا مع عاطف بالواو ، اعتبر الجواب لكليهما ، لأن الواو تلجمع ، فيكونان كشرط واحد ، مثل : « إن تدرس ، وإن تجتهد ، تنجح » .

٣ - وإن تواليا والعاطف « أو » ، فالجواب لأيهما شئت ، وما حرّمته منها ، فجوابه محذوف دل عليه جواب صاحبه ، وإنما قرروا ذلك لأن « أو » تأتي - في الغالب - لأحد الشيئين .

٤ - وإن تواليا والعاطف « الفاء » ، فالجواب للثاني ، لأن الفاء تفيد الترتيب ، ويكون الثاني مع جوابه جواباً للأول ، مثل : « إن جاء زيد ، فإن رأيتَه فسلم عليه » .

تمهيد في الفعل

قلنا فيما سبق إن الكلام يتألف من جمل ، وإن كل جملة تتألف من عمدين لا غنى عن إحداها ، سميناها المسند والمسند اليه . إلا أن الكلام لا يتألف في الواقع من عُمَدٍ فقط ، بل قد يضاف إلى هذه العمد في أكثر الأحيان كلمات نسميها التكملات ، لأنها تكمل المسند أو المسند اليه ، أو يكمل بعضها بعضاً .

وتقسم هذه التكملات إلى قسمين : قسم يكمل الفعل (١) ، نسميها تكملات الفعل ، وقسم يكمل الاسم ، نسميها تكملات الاسم . وتكملات الفعل تخدمه في كثير من النواحي ، فمنها ما يؤكد ، أو يبين نوعه ، أو يشير إلى عدد مرات حدوثه ، أو ينوب عنه في الاستعمال ، وتلك هي وظائف المفعول المطلق ؛ ومنها ما يبين الجهة التي نشأ فيها ، وتلك هي وظيفة المفعول به ، ومنها ما يحدد زمانه أو مكانه ، وهذه هي مهمة المفعول فيه ... وهكذا .

وخدمة الفعل خمسة فقط ، تسمى المفعولات . وهي : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه . ويضاف إليها المجرور بالحرف المؤدي خدمة من خدمات المفعولات . وهذا الباب معقود للبحث في هذه المفعولات .

(١) أو ما يعمل عمل الفعل من المصادر والمشتقات .

١ - المفعول المطلق

أ - اسم :

سمي المفعول المطلق مطلقاً لأنه غير مقيد بحرف جر كسائر المفعولات
فقولنا « مفعول مطلق » نفي به « مفعول فقط » من دون تقييده بحرف
مثل « به ، أو فيه ، أو له ، أو معه » .

ولكن لماذا لم يقيد هذا المفعول بحرف جر كسائر أخواته من
المفعولات ؟

والجواب ان المفعول المطلق هو وحده المفعول الحقيقي للفعل ، أما
غيره فلا يسمى مفعولاً إلا على سبيل المجاز . ويتضح ذلك بالثال الآتي :
« شربنا البارحة - وخالداً فنجاناً - قهوة شرباً سريعاً » .

في هذه الجملة أربعة منصوبات ، هي : البارحة ، وخالداً ، وفنجان
القهوة ، والشرب السريع . ولا يستحق الواحد منها أن يسمى مفعولاً إلا
إذا استطعنا أن نقول عنه : « اننا فعلناه » . وهذا أمر طبيعي ، إذ لا
نسمي الشيء مكسوراً إلا إذا كسرناه ، ولا مضروباً إلا إذا ضربناه ...
وهكذا . ولنعد الآن إلى منصوباتنا ، ولترأيها يمكن أن نقول عنه إننا
فعلناه :

فهل فعلنا البارحة ؟ لا . البارحة لا تُفَعَّل . إذن ، فهل فعلنا خالداً ؟ لا . خالد لا يُفَعَّل . إذن ، فهل فعلنا فنجان القهوة ؟ لا . فنجان القهوة لا يُفَعَّل . إذن ، فهل فعلنا الشرب السريع ؟ نعم ، لقد فعلنا الشرب السريع .

إذن ، فالشرب هو الذي فُعِّل . وإذن ، فهو الوحيد المستحق لاسم « المفعول » . ولكن ما شأن « البارحة » و « خالد » و « فنجان القهوة » ، إذا لم تكن هذه الأشياء قد فُعِّلَت ؟ .

والجواب : إن « البارحة » لم تُفَعَّل ، ولكن فُعِّل الشرب فيها ، فالشرب مفعول فيها ، فسميت « مفعولاً فيه » . أما « خالد » فقد فُعِّل الشربُ معه ، فالشرب مفعول مع خالد ، فسمي خالد « مفعولاً معه » ، وكذا فنجان القهوة ، فهو لم يُفَعَّل ، ولكن فعل الشرب به ، فالشرب مفعول بالفنجان ، فالفنجان إذن « مفعول به » .

ب - وظائفه :

كل المفعولات لا تستخدم أفعالها إلا في ناحية واحدة فقط ، إلا المفعول المطلق ، فإنه يستطيع أن يقدم لفعله واحدة من الخدمات الأربع التالية :

١ - توكيد الفعل : وذلك كقول الطفل لأمه عن أخيه : « ماما حطَّم أخي لبيته تحطيماً » . حيث نرى « تحطيماً » مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله « حطَّم » .

ولكن لماذا استعمل الطفل المفعول المطلق المؤكد في عبارته ؟ ألم تكن أمه تصدقه ؟ بلى ، أمه مصدقة . ولو لم تكن كذلك لاستعمل الطفل في كلامه مؤكدات أخرى غير المفعول المطلق ، كأن يقسم لها ،

فيقول : « والله لقد حطم أخي لعبته » ، أو أن يكرر فيقول : « حطم أخي حطم أخي لعبته » . ولكن الطفل خشي أن تفهم أمه فعل « حطم » فهماً مجازياً ، وأن تظن أن الأخ لم يزد على أن خدش لعبته خدشاً بسيطاً ، فأراد أن يفهم أمه أنه يستعمل فعل « حطم » بمعناه الحقيقي لا المجازي ، فأتى بالمفعول المطلق .

إذن ، فالتوكيد الذي يقدمه المفعول المطلق لفعله توكيد من نوع خاص ، وهو : إلهام السامع أن الفعل مستعمل على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز .

قد تقول لي : ولكننا نستعمل المفعول المطلق أحياناً ويظل فعله مفهوماً فهماً مجازياً ، كأن نقول : « طار زيد إلى المدرسة طيراً » . فما من سامع يسمع هذه العبارة إلا ويفهم منها أن « طار » مستعملة بمعنى « أسرع » ، لا بمعناها الحقيقي .

هذا صحيح . ولكن التكلم عندما يستعمل المجاز ، ثم يشعر أن مجازه قد كُشِفَ لسامعه ، يدرك أنه أخفق فيما كان يرجوه من قوة التأثير في نفس سامعه . ذلك لأن المجاز نوع من الكذب اللغوي ، والكذبة تفقد تأثيرها إذا كشفت ، فيأتي التكلم بالمفعول المطلق محاولاً اقناع السامع بأنه لا يستعمل المجاز ، وإن كانت محاولته محاولة مخففة .

٢ - بيان عدد مرات وقوع الفعل : مثل : « ضربت زيدا ضربتين » .

٣ - بيان نوع الفعل أو هيئته : مثل : « رجعت القهقري » . فالقهقري هي نوع من أنواع الرجوع ، أو هي هيئة خاصة تُقْبَذُ فعل الرجوع عليها .

٤ - النيابة عن الفعل : وهي أن تحذف الفعل مستغنياً عنه بمفعوله المطلق ، مثل : « سيراً إلى الامام » . أي : سيروا إلى الامام .

هذا ، ولعلك لاحظت من الامثلة السابقة أن المفعول المطلق قد جاء في أكثر الأحيان مصدرراً من لفظ فعله « حطم - تحطيماً ، طار - طيراناً ، ضرب - ضربتين ، سيروا - سيراً » . وعلى هذا ، يمكن أن نعرف المفعول المطلق بما يأتي :

ج - تعريفه :

المفعول المطلق مصدر يذكر بعد فعل من لفظه إما لتأكيد الفعل (أي إفهام السامع أنه مستعمل على سبيل الحقيقة ، لا على سبيل المجاز) وإما لبيان عدد مرات حدوثه ، وإما لبيان نوعه أو هيئته ، وإما بدلاً من التلطف بالفعل نفسه .

فأما التوكيد وبيان النوع والعدد ، فهي مبروكة للمتكلم واختياره . إن شاء فعلها ، وإن شاء تركها . ليس عليه في ذلك قيد ولا شرط . أما إنابة المفعول المطلق عن الفعل ، فليست مهينة للمتكلم إلا في الأحوال الآتية :

د - متى يغوب المصدر عن فعله :

١ - (إذا أردت الامر) : فنقول : « رجوعاً إلى وراء » بدلاً من أن نقول : « إرجع إلى وراء » .

٢ - (إذا أردت النهي) : فنقول : « صبراً لا جزعاً » بدلاً من أن نقول : « لا تجزع » . ويشترط في هذه الحالة أن يكون المصدر

المستعمل في مقام النهي مسبقاً بمصدر آخر مستعمل في مقام الأمر ، كما رأيت في المثال « صبراً لا جزءاً = إصبر ولا تجزع » .

٣ - (إذا أردت الدعاء) : فتقول : « بعداً للظالمين » بدلاً من أن تقول : « أبعد اللهم الظالمين » . ومن هذا النوع مصادر أهملت أفعالها في الاستعمال ، وبقيت - أي هذه المصادر - هي التي تستعمل بدلاً من أفعالها المهملة ، وهي : « ويل » و « ويب » ، وهما كلمتان للتهديد ، تستعملان عند الشتم والتوبيخ ، نحو « ويلك وويلك ! » . ثم « ويح » و « وَيَسْ » ، وهما للرحمة ، وتستعملان عند الإنكار الذي لا يراد به توبيخ ولا شتم ، نحو : « ويحك يا زيد ! ماذا فعلت بنفسك ؟ » .

٤ - (إذا أردت التوبيخ أو التعجب أو التوجع) : فتقول لابنك موجئاً : « أنتهاوناً وقد سبقك رفاقك ؟ ! » ، وتقول لنفسك متعجباً من سرعة اشتياقك إلى الوطن : « أشوقاً » ، ولم يمض على اغترابي غير شهر ؟ ! » ، وتقول متشكياً متوجعاً : « أفقرأ وظلمأ ؟ ! » . وكل هذه المصادر استعملت بدلاً من أفعالها : « أنتهاون يا بني ؟ ! » - « أشتاق ؟ ! » - « أفقرأ وظلمأ ؟ ! » . ولعلك لاحظت أن كل هذه المصادر قد وردت مسبقة بالاستفهام وهذا هو شرطها . غير أنه ليس من الضروري أن يكون الاستفهام ظاهراً ، بل يجوز أن يكون مقدرأً ، كقول أحد الشعراء :

٤٣ - خُمولاً وإِهْمالاً ؟ وغيرُك مولعٌ

بتثييتِ أركانِ السيادةِ والمجدِ ؟

(الاعراب : « خُمولاً » مفعول مطلق لفعل محذوف . « وإِهْمالاً » مفعول مطلق لفعل محذوف . « وغيرُك » واو حالية ، ومبتدأ ومضاف إليه . « مولعٌ » خبر . « بتثييتِ » متعلقان بالخبر . « أركانِ » مضاف إليه . « السيادةِ » مضاف إليه . « والمجدِ » معطوف على المضاف إليه الثاني . « جملة :

خولاً مع فعله المحذوف « ابتدائية لا محل لها . » جملة : وإعمالاً مع فعله المحذوف « معطوفة على الابتدائية لا محل لها . » جملة : وغيرك مولع « حالية محلها نصب . الشاهد : « خولاً ؟ » : نائب المصدر عن فعله في مقام التوبيخ مسبوفاً باستفهام مقدر . تقديره : أخولاً ؟ .

٥ - (إذا أردت التفصيل بعد مجمل) : كقوله تعالى : « فَشُدُّوا الوَتَائِقَ : فاماً مناً بعدد ، وإماً فداءً » . فهذا بدل من أن يقال : « فاما أن تمنوا على الاسرى فتطلقوا سراحهم ، واما أن يفديهم أهلهم » . ومن هذا القبيل قول أحد الشعراء :

٤٤ - لأَجْهَدَنَّ ، فاماً درءَ مَفْسَدَةٍ

تُخْشَى ، وإماً بلوغَ السُّؤْلِ والأملِ

فهذا بدل من أن يقول : فاما ان ادرك المفسدة ، وإما أن أبلغ السؤل والأمل .

(الاعراب : « لأجهدن » لام واقعة في جواب قسم محذوف ، وفعل مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل رفع ، وفاعل مستتر ، وانوت توكيد لا محل لها . « فاما » الفاء استئنافية ، وأما حرف تفصيل لا عمل له . « درء » مفعول مطلق لفعل محذوف . « مفسدة » مضاف اليه . « تخشى » مضارع مرفوع مجهول نائب فاعله مستتر . « وإما » الواو عاطفة ، وإما تكرر للأولى « بلوغ » مفعول مطلق لفعل محذوف . « السؤل والأمل » مضاف اليه ومعطوف « جملة القسم المحذوفة » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لأجهدن » جواب قسم لا محل لها . « جملة : درء مفسدة مع الفعل المحذوف » استئنافية لا محل لها . « جملة : تخشى » صفة للمفسدة محلها الجر . « جملة : بلوغ السؤل مع الفعل المحذوف » معطوفة على الاستئنافية لا محل لها . الشاهد : « فاما درء » : يجوز أن ينوب المصدر عن فعله في مقام التفصيل بعد الجممل .)

٦ - (إذا أردت الاخبار عن المبتدأ) : فتقول : « زيد سيراً سيراً » بدلاً من قولك : « زيد يسير » . ويشترط في هذه الحالة التكرير ، كما رأيت ، أو الحصر كقولك : « ما زيد إلا سيراً » بدلاً من : « ما زيد إلا يسير » .

٧ - (إذا أردت تأكيد معنى جملة) : فتقول : « حقك علي » ، اعترافاً « بدلاً من : « حقك علي » ، اعترف » . ذلك أن جملة « حقك علي » هي نفسها اعتراف ، ثم أردت تأكيد هذا الاعتراف بفعل اعترف ، فيجاز لك استعمال المصدر بدل فعله .

٨ - (إذا أردت دفع مجاز متوهم في جملة سابقة) : فتقول : « زيد أخي ، حقاً » بدلاً من « زيد أخي ، أحق » أي : أستعمل جملة « زيد أخي » على سبيل الحقيقة ، لا على سبيل المجاز .

٩ - (إذا أردت تشبيه مصدر مذكور في جملة سابقة) : فتقول : « لزيد صوتٌ صوتَ البلبل » بدلاً من : « يصوتُ كالبلبل » . ويشترط لذلك أن يكون المصدر المشبّه في جملة مستقلة مشتملة على فاعله في المعنى ، كما رأيت في المثال ، حيث « زيد » هو فاعل المصدر المشبّه في المعنى .

وفي سوى ما ذكرنا من المقامات ، لا يجوز لك استعمال المفعول المطلق بدلاً من استعمال الفعل ، فلا تقول : « زيد سفيراً » وأنت تريد : « زيد سافر » . اللهم إلا أن يكون ذلك مما ورد به السماع ، فيحفظ ولا يقاس عليه . فمن ذلك قولهم : « حمداً لله وشكراً - عجباً - أفعُلُ ذلك كرامةً ومسرةً » (أي : اكرمك بفعله وأسرك) - لا أفعُلُ ذلك لا كيداً ولا هماً (أي : لا أكاد أفعله ، ولا أهم بفعله) - لأفعلن ذلك رغماً وهواناً (أي : أرغمك بفعله وأهينك) سبحانه الله - معاذ الله

(أي : أصبح الله وأعوذ بالله) - لبيك وسعديك وحنانيك و دوايك وحذاريك (أي : ألييك وأسعدك واسترحمك ويتداول) . وليست التثنية في هذه المصادر الأخيرة مقصودة بمعناها ، بل هي تثنية يراد بها معنى التكرار ، فمعنى « لبيك » : « ألييك تلبية بعد تلبية » . وكذا سائر المصادر التي على شاكلته .

واعلم أنك متى استعملت المفعول المطلق بدلاً من فعله ، وجب عليك ألا تذكر هذا الفعل أبداً .

هـ - ما ينوب عن المصدر :

قلنا إن المصدر إذا خدم فعله إحدى الخدمات الأربع المذكورة ، (وهي توكيده ، وبيان عدده ، وبيان نوعه ، والنيابة عنه) سمي المفعول المطلق . فهل لا يجوز لغير المصدر أن يقوم بهذه الخدمات ؟ الواقع أن كثيراً من الكلمات تستطيع أن تقوم مقام المصدر في هذا الشأن ، فإذا فلت ذلك سميت هي أيضاً بالمفعول المطلق . ولا يقال لها إنها نائبة عن المفعول المطلق ، بل يقال إنها نائبة عن المصدر في أداء وظيفة المفعول المطلق ، لأن هذه الوظيفة في الأساس هي للمصدر قبل غيره .

وهذه الكلمات هي :

١ - (اسم المصدر) : نحو : « كلمتك كلاماً » . والأصل : « تكليماً » .

٢ - (مصدر يلاقيه في الاشتقاق) : كقوله : « وتَبَتَّلْ إلىه تَبَتُّلاً » . والأصل : « تبتلاً » .

٣ - (مرادفه) : نحو : « جلست قعوداً » . والأصل : « جلوساً » .

- ٤ - (صفته) : نحو : « سافرت كثيراً » . والأصل : « سافراً كثيراً » .
- ٥ - (ضميره) : نحو : « كتبت كتابةً لم يكتبها غيري » .
والأصل : « لم يكتب الكتابة غيري » .
- ٦ - (آله التي عهدت له) : نحو : « ضربته سوطاً » . لأن السوط هو الآلة الموهدة للضرب ، فإذا قلت : « ضربته مائدةً » لم يحز ، لأن المائدة ليست من الأدوات الموهدة للضرب .
- ٧ - (ما يدل على نوعه) : نحو : « جلست القرفصاء » .
لأن القرفصاء نوع مخصوص من أنواع الجلوس .
- ٨ - (ما يدل على عدده) : نحو : « زرتك مرتين ، أنذرتك ثلاثاً ، سافرت عشر مرات ... الخ » .
- ٩ - (ما ، واي ، الاستفهاميتان) : نحو : « أية كتابة تكتب ؟ » و « ما أكرمت زيداً ؟ » أي : أي إكرامٍ أكرمته ؟
- ١٠ - (ما ، ومهما ، وأي ، الشرطيات) : نحو : « ما تجلس أجلس » أي : أجلس كل جلوسٍ تجلسه . ومثله : « مهما تجلس أجلس » و « أيّ جلوس تجلس أجلس » .
- ١١ - (كل ، وبعض ، وأي الكمالية) مضافاتٍ الى المصدر :
نحو : « اجتهدت كل الاجتهاد ، وسهرت بعض السهر ، واجتهدت أيّ اجتهاد ! » . وهذه الأشياء في الحقيقة من صفة المصدر النائية عنه ، إذ الأصل : « اجتهدت اجتهاداً كل الاجتهاد ، أي اجتهاداً كلياً ، وسهرت سهرأ بعض السهر ، أي سهرأ جزئياً ، واجتهدت اجتهاداً أيّ اجتهادٍ ، أي اجتهاداً كاملاً .

- ١٢ - (الإشارة إليه) : نحو : « جلست هذا الجلوس » .
وهذا أيضاً من نوع الصفة النائية عن الموصوف ، إذ الأصل : « جلست
جلوساً هذا » . حيث يكون اسم الإشارة صفة للمصدر ، ثم حذف
المصدر وناب اسم الإشارة الذي هو صفته منابه .
- ١٣ - (الكاف ، ومثل) وما في معناها من أسماء التشبيه مضافة
إلى المصدر الصريح أو المؤول ، نحو : « جلست مثل جلوسك » و
« جلست كما جلست (١) » . والتقدير : « جلست كجلوسك » . وهذه
أيضاً من نوع الصفة النائية عن المصدر المحذوف ، إذ الأصل « جلست
جلوساً مثل جلوسك » .

و - مركبة آخره وترتيبه :

المفعول المطلق منصوب أبداً .

أما ترتيبه مع عامله ففيه ثلاث حالات :

- ١ - (يجب تأخيره) : وذلك إذا كان يؤدي وظيفة التوكيد ،
نحو : « سرت إليك سيراً » .
- ٢ - (يجب تقديمه) : وذلك إذا كان اسم استفهام أو اسم شرط ،
لأن هذه الأسماء لها الصدارة دائماً في الكلام ، نحو : « أيّ جلوس
تجلس ؟ » .
- ٣ - (يجوز التقديم والتأخير) : وذلك إذا كان لبيان النوع أو
العدد ، فتقول مبنياً نوع فعلك : « القهقري رجعت - ورجعت القهقري »
وتقول مبنياً عدد مرات فعلك : « عشرين مرةً سافرت - وسافرت
عشرين مرة » .

(١) تعتبر الكاف هنا اسماً بمعنى مثل في محل نصب على المفعولية المطلقة .
وهو مضاف ، والمصدر المؤول من « ما » وصلتها في محل جر بالاضافة .

٢ - المفعول به

١ - تعريفه :

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل . نحو : « كُتِبَ زيداً » (١) .
ولا يكون في الجملة مفعول به ، إلا والفعل متعدٍ بنفسه . فإن
كان الفعل لازماً فلا مفعولاً به ، نحو : « سافر زيد » .

ولما كانت الأفعال المتعدية - من حيث التعدى - على درجات ، جاز
أن تشتمل الجملة على مفعول به واحد ، إذا كان الفعل لا يتعدى إلى أكثر
من واحد ، مثل : « كسر الولد الزجاج » ، وأن تشتمل الجملة على مفعولين
أصلها المبتدأ والخبر ، إذا كان الفعل من أفعال القلوب أو أفعال التحويل (٢) ،
نحو : « ظننت زيداً قادماً » ، وأن تشتمل على مفعولين ليس أصلها المبتدأ
والخبر ، إذا كان الفعل يتعدى لمفعولين ، مثل : « أعطيت زيداً كتاباً » ،
وأن تشتمل على ثلاثة مفعولات ، إذا كان الفعل من أخوات « أعلم » (٣) ،
نحو : « أعلمت زيداً عمراً مسافراً » .

٢ - أسطوره :

- ١ - يأتي المفعول به اسماً ظاهراً : نحو : « كسر الولد الزجاج » .
- ٢ - « ضميراً متصلاً : نحو : « الكتاب قرأته » .

(١) راجع أول مبحث المفعول المطلق لتعلم سبب تسمية هذا بالمفعول به .
(٢) راجع باب نواسخ الابتداء .

- ٣ - يأتي المفعول به ضميراً منفصلاً : نحو : « إياك نعبد » .
- ٤ - « » « » مصدرأ مؤولاً : نحو : « أرجو أن تزورني » = أرجو زيارتك .
- ٥ - « » « » جملة مؤولة بمفرد : نحو : « ظننتك تجتهد » = ظننتك مجتهداً .
- ٦ - « » « » جملة غير مؤولة : نحو : « قال : إني عبد الله » .
- ٧ - « » « » مجروراً بحرف جر أصلي : نحو : « أمسكت بالقلم (١) » .

٣- حركة آخره :

- ١ - المفعول به منصوب ، نحو : « قرأت الكتاب » .
- ٢ - وقد يجز لفظاً بالباء الزائدة ، نحو : « علمت بالأمر » ، والأصل : علمت الأمر .
- ٣ - وقد يجز لفظاً بمن الزائدة ، وذلك إذا كان نكرة بعد نفي أو استفهام ، نحو : « ما علمت من شيء » ، والأصل : ما علمت شيئاً .
- ٤ - وقد يرفع وينصب فاعله ، نحو قولهم : « خرق الثوب المسار » . وهذا لا ينقاس ، بل يقتصر فيه على السماع . ثم إن العرب لم تأت به إلا عند ظهور المعنى وعدم الالباس .

٤ - ذكره وهزفه :

(١) سنبحت هذا الشكل بالتفصيل عند الكلام على المجرور بالحرف .

المفعول به فضلة في الكلام وليس عمدة . وعلى هذا ، يكون ككل الفضلات : يذكر إذا أراد المتكلم ذكره ، أو - كما يقولون - إذا تعلق به غرض المتكلم ، ويحذف إذا لم يتعلق به غرض المتكلم ، أي لم يرد ذكره ، فإذا أردت أن تفهمي ما الذي أكله زيد . قلت لي : « أكل زيد تفاحة » ذاكرًا للمفعول به ، وأما إذا لم ترد ذلك ، وكان قصدك فقط أن تعلمي بأن حدث الأكل قد وقع من زيد فلا حاجة إلى دعوته للطعام ، قلت لي : « لقد أكل زيد » ، من غير ذكر للمفعول به .

وقد يكون غرض المتكلم متعلقًا بالمفعول به ، ومع ذلك يحذف ، ولكن هذا لا يصح إلا عند وجود ما يدل عليه ، نحو قوله تعالى : « مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى » ، أي : وما فلاك .

وقد مر معنا أن مفعولي « ظن » وأخواتها يجوز عند وجود الدليل حذف أحدهما أو كليهما .

فمن حذف أحدهما قول عنترة :

٤٥ - وَلَقَدْ نَزَلْتُ - فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ -

مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أي : لا تظني غيره واقماً .

(الاعراب : « ولقد » الواو بحسب ما قبلها ، واللام واقعة في جواب القسم المحذوف ، ويجوز اعتبارها لام ابتداء ، وقد حرف تحقيق . « نزلت » فعل وفاعل . « فلا » الفاء اعتراضية ، ولا نهاية جازمة . « نظني » مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والياء فاعل . « غيره » مفعول به أول ، والهاء مضاف إليه . أما المفعول الثاني فمحذوف تقديره : واقماً ، أو حاصلًا أو كائناً . « مني » متعلقان بنزلت . « بمنزلة » متعلقان بنزلت . « المحب »

المكرم « مضاف إليه وسعت له . « جملة : ولقد نزلت » جواب قسم لا محل لها
ان اعتبرت اللام للقسمة ، وإبتدائية لا محل لها ان اعتبرت اللام للابتداء . « جملة :
فلا تظني » معترضة بين الفعل والجار لا محل لها . الشاهد : « فلا تظني غيره »
حذف المفعول الثاني جوازاً لدلالة الكلام عليه .)

ومن حذف الاثنين مماً قول الكميث :

بأيّ كتابٍ أمْ بآيَّةٍ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحَسَّبُ (١)

٥ - ترتيبه مع الفاعل :

الأصل في المفعول به أن يكون بعد الفاعل . ويجوز تقديمه عليه
إذا أُمينَ اللبسُ ولم يكن في الكلام ما يمنع من ذلك . على أنه قد
يوجد في الكلام ما يوجب تقديمه ، أو يوجب تأخيره :

١ - (فيجب تقديمه على الفاعل) :

آ - إذا اتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول به ، نحو : « قرأ
الكتابَ صاحبه » ، ونحو قوله تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيمَ ربهُ بكلماتٍ » .
واعتبر من باب الضرورة الشعرية قول حسان يرثي مطعم بن عدي :

٤٦ - فلو كانَ مجدُّ يخلدُ اليومَ واحداً

من الناس ، أبقى مجدُّه اليومَ مُطعماً

والأصل : أبقى مطعماً مجده (٢) .

(١) مر اعراب البيت في فصل « ظن » وأخواتها .

(٢) وهذا ضروري لكلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، لأن رتبة

المفعول به هي بعد الفاعل .

(المعنى : لو أن - المجد يخلد صاحبه ، لكان مطعم بن عدي من أول المخلدن ، لأنه يتمتع بمجد عظيم . الاعراب : « فلو » حرف شرط غير جازم . « كان مجد » كان واسمها . « يخلد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « اليوم » ظرف متعلق يخلد . « واحداً » مفعول به . « من الناس » متعلقات بصفة محذوفة للمفعول به . التقدير : واحداً كائناً من الناس . « أبقي » ماض مبني على الفتح المقدر . « مجده » فاعل مرفوع ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة . « اليوم » ظرف متعلق بأبقي . « مطعماً » مفعول به . « جملة : كان مجد يخلد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يخلد » خبر كان محلها نصب . « جملة : أبقي مجده » جواب شرط غير جازم لا محل لها . الشاهد : « أبقي مجده مطعماً » : تأخر المفعول به عن الفاعل رغم أن له ضميراً متصلاً بالفاعل . وتلك ضرورة شعرية لا تجوز في النثر .)

ب - إذا كان المفعول به ضميراً وكان فاعله ظاهراً ، نحو : « زارني زيدٌ » . وذلك لأن الضمير حقه أن يسبق الظاهر .

ج - إذا حصر الفعل في الفاعل ، نحو : « ما قرأ الكتاب إلا زيدٌ » ، و « انما قرأ الكتاب زيدٌ » . وذلك لأن المحصور فيه واجب التأخير لتمييز من المحصور الواجب التقديم .

٢ - (ويجب تأخيره عن الفاعل) :

آ - إذا خيف اللبس خلفاء العلامات الاعرابية ، وعدم وجود دليل آخر يدل على الفاعل من المفعول به ، نحو : « أكرم مصطفى مرتضى - ضرب أخى ابني » .

ب - إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ، نحو : « أكرمتك » .

ج - إذا كان الفاعل ضميراً والمفعول ظاهراً ، نحو : « أكرمت ريداً » .

د - إذا حصر الفعل في المفعول ، نحو : « ما أكرم زيد إلا

خالداً ، و « إنما أكرم زيدُ خالداً » .

٦ - ترتيب مع الفعل والفاعل :

بصورة عامة ، يجوز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً ، نحو قوله تعالى : « فَفَرِّقًا كَذَّبْتُمْ ، وَفَرِّقًا تَقْتُلُونَ » . ولكن قد يعرض في الكلام ما يوجب تقديمه عليها . وذلك في حالتين :

١ - أن يكون المفعول به واحداً من أسماء الصدارة ، أو مضافاً إلى واحدٍ منها ، كأن يكون اسم شرط ، نحو : « من يُضْلِلِ اللهَ فما له من هاد » ، أو مضافاً إلى اسم شرط ، نحو : « ديوان من تقرأ تستفد » ، أو اسم استفهام ، نحو : « ماذا فعلت ؟ » ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو : « ديوان من اشترت ؟ » ، أو « كم وكأين » الخبريتين ، نحو : « كم ديوان قرأت » ، أو مضافاً إلى واحدة منها ، نحو : « ديوان كم شاعره قرأت » .

٢ - أن يكون فعله جواباً لـ « أما » ، وليس بينها وبين جوابها فاصل غيره ، نحو قوله تعالى : « فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر » . ذلك لأنه لا بد من فاصل بين « أما » وجوابها المقترن بالفاء ، إذ لا يقال : « فأما فلا تقهر اليتيم » . فإن وجد في الجملة فاصل غير المفعول به ، لم يجب تقديمه ، نحو : « فأما في المساء فاقرا دروسك » .

٧ - ترتيب المفعولات :

قلنا إن الجملة قد تشتمل على مفعولين أصلها المبتدأ والخبر ، نحو : « ظننت زيدا قادماً » . والترتيب الطبيعي لهذين المفعولين ، أن يكون ما أصله المبتدأ أولاً ، وهو « زيد » ، وأن يكون ما أصله الخبر ثانياً ،

وهو « قادم » . فان لم يكن أصل المفعولين مبتدأ وخبراً ، مثل : « أعطيت زيداً كتاباً » ، فالترتيب الطبيعي أن يكون المفعول الأول هو « زيداً » ، لأنه في المعنى فاعل ، إذ هو الذي أخذ الكتاب عندما أعطيته إياه ، وأن يكون المفعول الثاني هو « الكتاب » ، لأنه هو المفعول به لفظاً ومعنى . فان كان في الجملة ثلاثة مفعولات ، نحو : « خبّرتُ زيداً عمراً قادمًا » ، فالترتيب الطبيعي أن يكون ما أصله المبتدأ ثانياً ، وهو في المثال المذكور « عمرو » ، وأن يكون ما أصله الخبر ثالثاً ، وهو في المثال « قادم » ، وأن يكون ما هو فاعل في المعنى أولاً ، وهو في المثال « زيد » ، لأن زيداً هو فاعل في المعنى ، إذ إنه علم أن عمراً قادم عندما خبرته بذلك .

آ - فأما في حالة المفعولات الثلاثة ، فالترتيب الطبيعي لازم واجب ، لأن أدنى اخلال به يوقع في اللبس .

ب - وأما في حالة المفعولين ، فيجوز الالتزام بالترتيب الطبيعي ، ويجوز الاخلال به ، إذا لم يؤدي ذلك إلى شيء من اللباس .

ولكن قد يعرض في الكلام ما يوجب الترتيب الطبيعي ، أو يوجب عكسه . وتفصيل ذلك فيما يلي :

١ - إذا خيف اللبس ، كأن يكون كل من المفعولين في باب « أعطى » صالحاً لأن يكون فاعلاً في المعنى ، نحو : « سلّمت زيداً عمراً » ، أو أن يكون كل من المفعولين في باب « ظن » صالحاً للابتداء ، مثل : « ظننت زيداً عمراً » . في هذه الحالة يجب أن تقدم ما تريد أن يكون فاعلاً في المعنى ، فنقول : « سلّمت زيداً عمراً » ، إذا كنت تقصد أن زيداً تسلّم عمراً ، ونقول : « سلّمت عمراً زيداً » إذا كنت تقصد أن عمراً تسلّم زيداً . كما يجب أن تقدم ما تريد أن يكون مبتدأ في المعنى ،

ف نقول : « ظنت زيداً عمرأ » ، إذا كنت تقصد أنك ظننت أن زيداً هو عمرو ، وتقول : « ظننت عمرأ زيداً » ، إذا كان عمرو هو المظنون أنه زيد .

٢ - إذا كان أحدهما ضميراً والآخر ظاهراً ، فيجب تقديم الضمير وتأخير الظاهر ، نحو : « أعطيتك كتاباً - والكتاب أعطيته زيداً » .

٣ - إذا حصر الفعل في أحدهما ، وجب تأخير المحصور فيه ، نحو : « ما أعطيت زيداً إلا كتاباً - وما أعطيت الكتاب إلا زيداً » .
و « ما ظننت زيداً إلا مجتهداً - وما ظننت مجتهداً إلا زيداً » .

٤ - إذا اتصل أحد المفعولين بضمير يعود على المفعول الآخر ، وجب تأخير حامل الضمير ، نحو : « أعطيت الكتاب صاحبه - وأعطيت الطالب كتابه (١) » .

٨ - المسبب بالمفعول به :

نحن نعلم أن للصفة المشبهة مفعولاً ، كما للمصدر ولسائر الأوصاف المشتقة . ويجوز في مفعولها ثلاثة أمور :

- ١ - رفعه على أنه فاعل لها ، فنقول : « زيد حسن خلقه » .
- ٢ - وجره بالاضافة لفظاً ، فنقول : « زيد حسن الخلق » .
ويظل فاعلاً حكماً .

(١) أجاز النحاة تقديم حامل الضمير إذا كان الضمير يعود على المتأخر لفظاً لا رتبة ، وهو هنا المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى ، أي أجزوا أن يقال : « أعطيت كتابه الطالب » . وليس هذا من الأساليب العربية المسموعة ، ولكن النحاة قاسوه على أسلوب الترتيب بين الفاعل والمفعول . وليست اللغة دائماً قياساً .

٣ - ونصبه على أنه تمييز : فتقول : « زيد حسنٌ خلقاً » .
 ويغدو فاعل الصفة المشبهة ضميراً مستتراً يعود على « زيد » الذي هو قبلها .
 ولا يجوز هذا الاعتبار إلا إذا كان المفعول نكرة ، لأن التمييز لا يكون
 إلا نكرة .

٤ - ونصبه على أنه مشبّه بالمفعول به ، فتقول : « زيد حسنٌ خلقه » .
 ويغدو فاعل الصفة المشبهة ضميراً مستتراً يعود على ما قبلها .
 ولا يجوز هذا الاعتبار إلا حين يكون المفعول معرفة .

فهذا هو المشبّه بالمفعول به : هو مفعول الصفة المشبهة المعروف المنصوب .

٣ - المفعول له

١ - تعريف :

المفعول له - ويسمى المفعول لأجله ، والمفعول من أجله - : هو مصدر يذكر في الكلام لبيان سبب حدوث الفعل الذي قبله ، نحو : « سافرت طلباً للعلم » ، حيث نجد المصدر « طلباً » مبيناً سبب حدوث السفر .

ولكن ما كل مصدر يستطيع - عن طريق نصبه - أن يؤدي للفعل هذه الخدمة ، وهي بيان سبب الحدوث ، بل لا بد من توفر بعض الشروط فيه إذا أريد له أن يكون منصوباً على المفعولية لأجلها .

٢ - شروط :

١ - (أن يكون مصدرًا) : فإن كان غير ذلك لم يحز نصبه لبيان السبب ، فلا نقول : « كتبت رسالةً أباً » ، تريد « من أجل أهلك » ، بل نجر باللام فنقول : « كتبت رسالة لأبي » .

٢ - (أن يكون المصدر قليلاً ^(١)) : أي من أفعال النفس الباطنة ، مثل الرغبة والرهبة والحب والكراهة والحرس والعلم ... الخ . فإن كان غير قلبي ، أي كان علاجياً يجري بالحواس الظاهرة ، مثل السير

(١) من الناحية من لم يشترط هذا الشرط .

والركوب والأكل والجلوس ... الخ ، فلا يجوز نصبه لبيان السبب ، فلا تقول : « ذهب إلى المطعم أكلًا » تريد « من أجل الأكل » ، بل تجر باللام قائلاً : « ذهب إلى المطعم للأكل » .

٣ - (أن يكون متحداً مع الفعل في الزمان ^(١)) : نحو : « سافرت رغبة في العلم » فالرغبة في العلم جارية أثناء السفر . أما إذا اختلف زمن الحدثين فلا يجوز نصب المصدر مبنياً للسبب ، فلا تقول : « ذهب إلى الساحل استجماماً » ، لأن زمن الاستجمام سيكون بعد انقضاء زمن الذهاب ، بل تجر عندئذ باللام فتقول : « ذهب إلى الساحل للاستجمام » .

٤ - (أن يكون متحداً مع الفعل في الفاعل ^(١)) : فلا يقال : « أرسلت زيداً إلى المدرسة طلباً للعلم » ، لأن المرسل وطلب العلم شخصان مختلفان : المرسل أنت ، وطلب العلم زيد . بل تجر في هذه الحالة باللام فتقول : « أرسلت زيداً إلى المدرسة لطلب العلم » .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ . نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ » .

فإن فقد شرط من هذه الشروط المذكورة ، وأريد بيان سبب حدوث الفعل ، وجب جر السبب بأحد الحروف المفيدة للتعليل ، وهي : اللام - من - في - الباء .

ومثال الجر باللام قولك : « أمسكت القلم للكتابة » ، ومثال الجر بمن قوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ . نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاكُمْ » ، ومثال الجر بني قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار في هرة »

(١) من النحاة من لم يشترط هذا الشرط .

حبستها ، لا هي أطعمتها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض .
أي : دخلت امرأة النار بسبب مرة ...

٣ - حركة آخره :

إذا استوفى المفعول له شروط نصبه ، فلا يوجب ذلك نصبه ، بل
يجوز نصبه ، على أنه مفعول له ، كما يجوز جره بأحد حروف التعليل .
وقد اجتمعت صورتان في قول الفرزدق يمدح زين العابدين :

يُعْظِي حِيَاءً ، وَيُعْظِي مِنْ مَهَابَتِهِ
فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَئِسُ (١)

حيث نجد « الحياء » منصوباً على أنه مفعول لأجله مبين سبب
إغضاء الممدوح ، كما نجد « المهابة » مجرورة على أنها اسم مجرور مبين
سبب إغضاء الناس أمام الممدوح .

على أنه يفضل النصب إذا كان نكرة ، نحو « سافرت رغبةً في
العلم » . ويرجح الجر إن كان محلياً بالألف واللام (٢) ، نحو : « سافرت
لرغبة في العلم » . وقد في هذه الحالة نصبه ، كقول شاعر مجهول :

٤٧ - لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ

ولو توالى زُمَرُ الأَعْدَاءِ

(١) مر أعراب البيت في فصل نائب الفاعل .

(٢) من النحاة من أنكر مجيء المفعول لأجله معرفاً . وقال : إن المفعول
لأجله كالتمييز والحال ، يجب أن يكون نكرة ، فان اقترن بـ (ال) ، فهي
زائدة ، وإن أضيف فلاضافة لفظية . وانتشور خلاف ذلك .

(الاعراب : « لا » نافية . « أقعد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « الجبن » مفعول لأجله منصوب . « عن الهيجاء » متعلقان بأقعد . ويجوز تعليقها بالجبن ، إذ يقال : جبن فلان عن الحرب . « ولو » الواو حالية ، ولو حرف شرط غير جازم ، أو قل : هي وصلية لأن ربطها هنا لا سببي (راجع مبحث الشرط) . « تواتل زمر الاعداء » فعل وفاعل ومضاف اليه . « جملة : لا أقعد » ابتدائية لا محل لها . « ولو تواتل زمر الاعداء » حالية محلها النصب . الشاهد : « الجبن » : نصب المصدر المبين للسبب مع كونه معرفاً بالالف واللام . وهذا جائز ولكنه قليل . والاكثر جره بالحرف) .

فاذا كان المصدر المبين للسبب معرفاً بالإضافة ، استوى فيه النصب والجر . نحو : « ضربت ابني تأديبه » ، ولتأديبه . « وما جاء منصوباً قوله تعالى : « يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت » ومنه قول حاتم الطائي :

٤٨ - وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ

وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا

(الاعراب : « وأغفر » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « عوراء الكريم » مفعول به ومضاف اليه . « ادخاره » مفعول لأجله منصوب . والضمير مضاف اليه . « وأعرض » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « عن شتم » متعلقان بأعرض . « اللئيم » مضاف اليه . « تكراً » مفعول لأجله منصوب . « جملة : أغفر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وأعرض » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ادخاره » : نصب المصدر المبين للسبب وهو مضاف . وهذا جائز ليس راجحاً ولا مرجوحاً .)

ومن جره وهو مضاف قوله تعالى : « وإنَّ منها لَمَنَّا يَهْطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ » .

٤ - ترتيب مع الفعل :

الأصل في المفعول لأجله أن يتأخر عن فعله ، ويجوز أن يتقدم عليه سواء أكان منصوباً أم مجروراً ، نحو : « رغبة في العلم سافرت ، وللتجارة سافرت » .

٤ - المفعول معه

لنفرض أن زيداً وخالداً جلسا إلى مائدة واحدة ، ثم طلب زيد طعاماً فأكله ، وخالد ينظر اليه من غير أن يشاركه في الأكل . فكيف نعبّر عن هذا الواقع الذي نشاهده ؟

هناك وسيلتان للتعبير عن ذلك :

١ - نقول : « أكل زيد ، وخالد معه » ، فنكون أمام تركيب مؤلف من جملتين : أولاهما ابتدائية ، هي « أكل زيد » ، والثانية حالية مقترنة بواو تسمى واو الحال ، وهي جملة « خالداً معه » . ونفهم من هذا التركيب الواقع الذي أشرنا إليه ، وهو أن زيداً يقوم بفعل الأكل في حضور خالد .

٢ - ونقول : « أكل زيد وخالداً » ، فنكون أمام تركيب مؤلف من جملة واحدة ، فيها فعل وفاعل ، وواو تسمى واو المعية ، واسم منصوب يسمى المفعول معه ، أي الاسم الذي فُعِّلَ الفعل بحضرته . وهذا التركيب أقل من سابقه عدد كلمات ، ولكنه لا يختلف عنه في شيء من حيث المعنى ، إذ نفهم منه أيضاً أن فعل الأكل قد وقع من زيد بحضور خالدٍ فقط ، من غير أن يشارك خالد في فعل الأكل .

لنعد الآن الى زيد وخالد ، ولنفرض أنها جلسا يأكلان معاً . فكيف نعبّر عن هذا الواقع الجديد المختلف عن سابقه ؟

هنا يكون التكلم في الخيار :

١ - فان شاء أنت يشير ويثبه إلى اشتراكها في حدث الأكل ،
فليس أمامه إلا أن يقول : « أكل زيد وخالده » ، فتكون جملة مؤلفة
من فعل وفاعل وحرف عطف واسم معطوف على الفاعل . وفهم من
كلامه ما كان يريد ، وهو أن كلاً من زيد وخالده قد أكل .

٢ - أما إن كان ليس مهتماً بأمر أكل خالد ، بل كان منصرفاً
إلى فكرة أن أكل زيد قد حدث أثناء حضور خالد ، فليس له في هذه
الحالة إلا واحد من التركيبين السالفين ، تركيب الحال : « أكل زيد ،
وخالده معه » ، وتركيب المفعول معه : « أكل زيد وخالداً » . فاذا فهمنا
نحن وجود المشاركة في حدث الأكل بين زيد وخالده ، فهذا شأننا نحن ،
أما المتكلم فهمته منصرف إلى التعبير عن وقوع الأكل من زيد في حضور خالد .

لنعد مرة أخرى إلى زيد وخالده ، ولنفرض أن زيداً جلس وحده
فأكل ، ثم انصرف ، ثم جاء خالد فأكل ، ثم انصرف . فكيف نعبر عن
هذا الواقع الجديد ؟

ليس لهذا الواقع غير الصورة التعبيرية العطفية ، وهي أن نقول :
« أكل زيد وخالده » . حيث يفهم السامع أن حدث الأكل قد وقع من
رجلين ، من غير أن يكون في الأمر مصاحبة ، لاختلاف زمن أحدهما
عن زمن الآخر .

لنعد مرة ثالثة إلى زيد وخالده ، ولنفرض الآن أنهما في الملعب
يتصارعان . فكيف نقول في التعبير عن واقعهما الجديد ؟

لا نستطيع في هذه الحالة إلا أن نستعمل العطف أيضاً فنقول :
« تصارع زيد وخالده » .

ولكن لماذا ؟ أليس الزمن واحداً ههنا ؟ أليس زيد في صيغة

خالد أثناء قيامه بالمصارعة ؟ أليس في إمكان المتكلم أن ينصرف عن فكرة مشاركة خالد في المصارعة إلى فكرة قيام زيد بالمصارعة وحده في أثناء حضور خالد ؟

والجواب : لا . لأن فكرة المشاركة هنا مفروضة على المتكلم فرضاً ، لأن حدث المصارعة لا يتم من طرف واحد ، بل لا بد من طرفين اثنين على الأقل حتى تكون هناك مصارعة .

بعد هذه الأمثلة نستطيع أن نفهم ما المفعول معه ؟

إنه الاسم المنصوب الواقع بعد واو بمعنى « مع » المذكور في الكلام لبيان أن الحدث وقع من محدثه في أثناء حضوره من غير مشاركة له في الحدث ، نحو : « جاء زيد والشمس ، وسرت والجبل ، ومشيت والنهر ، وصافرت والنجم ... إلخ » .

ولكن بعض النحاة يرفضون عبارة « من غير مشاركة له في الحدث » الواردة في التعريف أعلاه ، محتجين بأننا قد نفهم المشاركة في كثير من عبارات المفعول معه ، مثل : « سافر زيد وخالداً - أكل زيد وخالداً - جاء زيد وخالداً ... إلخ » .

ونجيب على ذلك بما قلناه قبل قليل ، وهو أن هذه المشاركة فهما السامع لنفسه ، أما غرض التكلم فلم يتعلق بها مطلقاً . ولو تعلق بها لوجب عليه استعمال العطف لا المفعول معه . ألا ترى أنه عندما تفرض على المتكلم فكرة المشاركة (وذلك عند اختلاف الزمنين وعدم وجود المصاحبة ، أو عند وجود فعل لا يتم إلا بالمشاركة كأفعال المصارعة والمصالحة ... وغيرها) - ألا ترى أنه لا يستطيع إلا أن يستعمل العطف ؟ أو لا ترى أنه عند امتناع فكرة المشاركة (وذلك

عندما يكون الطرف الثاني مما لا يستطيع القيام بالحدث مع الطرف الأول ، كالشمس التي لا تستطيع السفر مع زيد ، وكالجبل الذي لا يمكن أن يسير ممي ... إلخ) ألا ترى أنه لا يستطيع إلا استعمال المفعول معه (١) ؟

إذن ، فالنصب على المفعولية معها واجب علينا إذا كانت هناك مصاحبة ، ولم تقصد إلى وجود مشاركة ، سواء أكان هذا مفروضاً علينا بنص العبارة ، كمباراة « جاء زيد والشمس » ، أم كان غرضنا لا يتعلق بالمشاركة ، كما في عبارة : « أكل زيد وخالداً » . والعطف واجب علينا إذا أردنا المشاركة ، سواء أكان ذلك مفروضاً علينا ، كما في عبارة تصالح زيد وخالداً ، أم كان غرضنا يتعلق بالمشاركة ، كما في عبارة « أكل زيد وخالداً » .

(١) هذا الرد موجه بصورة خاصة الى الاستاذ عباس حسن الذي يقول في محوه الوافي (٢٨٣/٢) في معرض تعريفه المفعول معه : « مع مشاركة الثاني للأول في الحدث أو عدم مشاركته » . أما قدماء النحاة فلم أجدهم - فيما أعلم - صرحوا بشيء من ذلك . بل اكتفوا ، عند تعريف المفعول معه ، بالقول : إنه المنصوب الواقع بعد واو بمعنى « مع » (انظر ابن يعيش ٤٨/٢ ، وابن عقيل ٥٩٠/١) . ثم إذا تحدثوا عن الفرق بين الواو العاطفة والواو الـمـتـي بمعنى مع صرحوا بأن العاطفة تقتضي التشريك وجوباً ، ثم سكتوا عن معنى التشريك في واو المعية ، أهو جائز أم هو ممتنع . يقول ابن يعيش (٥٠/٢) : قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أن الواو التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك (!؟) الواو التي بمعنى « مع » لأنها توجب المصاحبة » .

ولعل هذا الغموض في حكم معنى التشريك بواو المعية هو الذي حمل الاستاذ عباس حسن على توهم وجود معنى التشريك في واو المعية على سبيل الجواز .

ولعل النحوي الوحيد الذي صرح بعدم التشريك في المفعول معه هو الشيخ مصطفى الغلاييني رحمه الله ، إذ يقول في تعريفه للمفعول معه : اسم فضلة وقع بعد واو بمعنى « مع » ... بلا قصد الى اشراكه في حكم ما قبله . (انظر الخلاصة والتحقيق اللذين كتبهما عن المفعول معه في كتابه جامع الدروس العربية . فانها أحسن ما كتب في المفعول معه) .

وبعبارة أخرى نقول : المكان للمفعول معه كلما أمكن إحلال الجملة الحالية مكانه ، مثل : « جئت والشمس » = « جئت والشمس طالعة » ، والمكان للعطف كلما تعذر إحلال الجملة الحالية ، مثل : « تصالح زيد وخالد » ، إذ لا يقال : « تصالح زيد وخالد حاضر » ، لأننا لن نعرف مع من تصالح زيد في حضور خالد .

وإنما نقول ذلك ، لأننا نرى أن واو المعية ليست في حقيقتها إلا واو الحال (١) ، وأن المفعول معه ليس في حقيقته إلا مبتدأ من جملة

(١) قال بهذا جماعة من النحاة منهم الرضي . ولكنهم قصرُوا ذلك على الواو التي ينتصب المضارع بعدها ، مثل : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » . واعتبروا المصدر المؤول بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الحال . والتقدير : لا تأكل السمك وشرب اللبن ثابت . ورفضوا أن تكون هذه الواو عاطفة للمصدر المؤول على مصدر متصيد من الكلام السابق - وهو الرأي المشهور كما نعلم - محتجين بأن مجرد العطف يزيل التنصيص على معنى الجمع والمصاحبة . وفي اعتقادنا أن هذا الرأي في غاية السداد ، وحجته في غاية القوة . ومن المؤسف أنهم لم يعمموا حكمهم هذا على الواو التي قبل المفعول معه ، ولا على الواو التي ينتصب المضارع بعدها وليس قبلها نفي أو طلب ، كقول ميسون الكلبية :

وليس عبادة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

ونحن نرى أن هذه الواو ، وواو المفعول معه ، وواو المعية قبل المضارع المنصوب ، وواو الحال ، كلها من طبيعة واحدة ، وتؤدي معنى واحداً ، هو مصاحبة ما بعدها لما قبلها ، أو جعل ما بعدها قيداً زمنياً لما قبلها . ألا ترى أن كل هذه الواوات يصح أن تقع بعدها الجملة الحالية الصادرة بالواو ، ثم لا يتبدل المعنى ؟
انظر :

(١) جئت والشمس = جئت والشمس طالعة .

(٢) لا تأكل السمك وتشرب اللبن = لا تأكل السمك وأنت شارب اللبن . ←

حالية حذف خبرها ، فانتصب مبتدؤها لأنه أخذ محلها المنصوب . وعلى ذلك يكون المفعول معه اسماً سد مسدّ جملة الحال .

→ (٣) ولبس عباءة - وتقر عيني - أحب إلي من لبس الشفوف - ولبس عباءة - وأنا قريرة العين - أحب إلي من لبس الشفوف .

ولعل انتصاب المضارع والمفعول معه بعد هذه الواوات هو لكون هذه الكلمات قد حلت محل الجملة الحالية المنصوبة المحل ، وليس لاضمار « أن » كما يزعم النحاة ، لأن إضمار « أن » اذا فسر انتصاب المضارع ، فلا يستطيع أن يفسر انتصاب المفعول معه ، لأنه اسم وليس فعلاً . نعم ، قال النحاة ان انتصاب المفعول معه سببه الحدث السابق له ، ونحن نقول : ان كثيراً من العبارات التي فيها مفعول معه لا تشمل على حدث ، كقولهم : « ما أنت وزيداً » . أما تأويلات النحاة لهذه العبارات الحالية من الأحداث ، وحشرهم فيها أحياناً حشراً قسرياً ، كقولهم : التقدير : ما تكون وزيداً ؟ وغير هذا من التأويلات والتقديرات السخيفة - فليس بشيء . وإنما ألجأهم اليها خوفهم **من** أصولهم أن تنكسر ، ولو اكسرت معاني العبارات حقيقة التعبير اللغوي .

أما نحن فنقول : إن العربية تعبر عن الحال بعدة وسائل :

١ - بالوصف الذي هو لصاحب الحال . وعند ذلك تنصبه من غير أن تقرنه بشيء ، مثل : جاء زيد ضاحكاً .

٢ - بالجملة المشتمة على ضمير صاحب . وهنا أيضاً لا تحتاج الى افتران بشيء ، مثل : جاء زيد كتابه يده .

٣ - بالجملة الحالية من ضمير صاحب . وهنا تحتاج الى الواو لبيان الحال ، مثل : جاء زيد والشمس طالعة .

٤ - بالجامد الذي لا علاقة له بالصاحب . وهنا تحتاج الى الواو أيضاً فنقول : جاء زيد والشمس . فالشمس حال من زيد ما في ذلك شك . وليسها النحاة بعد ذلك ما يشاؤون .

ودليلنا على ذلك من وجوه :

١ - إن كل مفعول معه يمكن جعله مبتدأ وتكميله بخبر ، ثم تكون الجملة منه ومن خبره جملة حالية دون أن يتغير المعنى : جئت والشمس ← جئت والشمس طالعة* ، سرت والجبل ← سرت والجبل بجذائي ، مشيت والنهر ← مشيت والنهر إلى جاني ، أكل زيد وخلداً ← أكل زيد وخلداً حاضر* معه ، سافرت والنجم ← سافرت والنجم بازغ ، انطلقت وسعيداً ← انطلقت وسعيد* معي ... إلى آخر ذلك من العبارات التي لا تقع تحت حصر .

٢ - لقد اشترطوا للمفعول معه أن يكون فصلة ، وهو نفس الشرط الذي اشترطوه للحال أيضاً .

٣ - لقد أوجبوا على المفعول معه أن يتأخر عن عامله ، وألا يأتي إلا بعد تمام الجملة ، فلا يقال : « والشمس جاء زيد » ولا « جاء والشمس زيد » . وهذا نفس ما أوجبوه على جملة الحال المقترنة بالواو ، إذ لا يصح أن يقال : « والشمس طالعة* جاء زيد » ولا « جاء والشمس طالعة* - زيد » .

٤ - إن المفعول معه قيد للفعل ، بمعنى أنك لو قلت : « جاء زيد والشمس » ، لكان محيى زيد مقيداً بمصاحبة الشمس . وهذه هي نفسها وظيفة الجملة الحالية . فسيبويه والقدماء يقدمون واو الحال بـ « إذ » ، ويقولون إنها وما بعدها قيد للفعل السابق (١) .

فإذا كان المفعول معه مع واوه على مثل هذا التشابه العجيب مع

جملة الحال وواوها ، في المعنى والاحكام ، فما الذي يمنع من اعتبار المفعول معه بقية من جملة اسمية حالية ، واعتبار واوه واوياً للحال ، واعرابه على أنه اسم مسدّد مسدّد جملة الحال فانتصب على ذلك (١) ؟

(١) كان أبو الحسن الأخفش يذهب الى ان انتصاب المفعول معه هو انتصاب على الظرفية . « وذلك أن الواو في قولك : قت وزيداً ، واقعة موقع « مع » فكأنك قلت : قت مع زيد . فلما حذفت « مع » ، وقد كانت منصوبة على الظرف ، ثم أقت الواو مقامها ، انتصب زيد بعدها » اه عن ابن يعيش ٤٩/٢ .

ولعل الذي حمل الأخفش على هذا المذهب ، هو شعوره بأن واو المعية مع اسمها قيد للحدث السابق . ونحن إذ نتفق معه في هذه النقطة ، فاننا نختلف معه في نوعية هذا القيد . فهو يراه قيداً مكانياً . كما هو مفهوم من عبارته حين يجعل الواو مكان « مع » ، ونحن نراه قيداً زمانياً ، لأننا نعتبر الواو مكان « إذ » ، ونعتبر الاسم المنصوب بعدها بقية من جملة حالية .

٥ - المفعول فيه

١ - تعريف :

هو الاسم الذي يذكر في الكلام لبيان مكان الحدث ، أو زمانه ، نحو : « سافرت مساءً » و « جلست فوق المنبر » حيث نجد « مساءً » محددًا ومبينًا لزمان السفر ، و « فوق المنبر » محددًا ومبينًا لمكان الجلوس .

وقد كان المفروض أن لا يؤدي هذه الخدمة للحدث - أي بيان مكانه وزمانه - إلا الأسماء التي تدل بأصل وضعها اللغوي على الامكنة والازمنة ، مثل : « فوق - تحت - شمال - أمام - مساء - صبح - يوم - ... الخ » . فهل يجري الأمر على ذلك ؟

الواقع اللغوي يخالف المفروض ، إذ نجد في بعض الأحيان أسماء تدل على أمكنة ، ومع ذلك لا تصلح لأن تنصب مؤدية للحدث خدمة بيان المكان ، فمثلاً لا تستطيع أن تقول : « جلست الملعب » ، مريدًا أن مكان جلوسك هو الملعب ، على الرغم من أن كلمة « الملعب » تدل على قطعة من المكان . وعلى العكس من ذلك ، نجد في بعض الأحيان كلمات لم تضعها اللغة للدلالة على أزمنة أو أمكنة ، ومع ذلك تصلح لأن تنصب مؤدية للحدث خدمة تحديد مكانه أو زمانه ، فيمكنك أن تقول مثلاً : « جئت صلاة العصر » ، محددًا زمن مجيئك بالصلاة ، على الرغم من أن كلمة « الصلاة » لم تضعها اللغة للدلالة على زمان ، بل وضعها للدلالة على حدث ذي حركات مخصوصة .

وشيء آخر ، وهو أننا نجد بعض أسماء الزمان والمكان يصلح لأنواع مختلفة من الوظائف النحوية ، فيقع فاعلاً أو مفعولاً به أو خبراً أو مضافاً إليه أو مفعولاً فيه ، أو غير ذلك من الوظائف المختلفة ، وذلك مثل كلمة « يوم » التي نجدها مبتدأ بها في مثل : « يوم الجمعة آت » ، وخبراً في مثل : « هذا يومك » ، ومفعولاً به في مثل : « أحب يوم الجمعة » ، ومفعولاً فيه في مثل : « سافرت يوم الجمعة » ... الخ . على حين نجد أسماء الزمان والمكان لا تصلح إلا لوظيفة نحوية واحدة ، هي خدمة الفعل في تحديد زمانه أو مكانه ، وذلك مثل كلمة « بينما » التي لا ترى في الكلام إلا محددة لزمان الحدث ، كما في : « بينما أنا واقف أقبل زيد » ، حيث نجدها محددة لزمان إقبال زيد . فمثل هذه الكلمة لا يمكن أن يقع مبتدأ ، فلا يقال : « بينما قادم » ، ولا أن يقع خبراً ولا غير ذلك .

كل ذلك يوجب علينا أن نعرف ، بالتفصيل ، الاصناف المختلفة للأسماء الدالة على الامكنة والازمنة ، لنعرف بمد ذلك ما يصلح منها لأن ينصب دالاً على مكان الحدث أو زمانه ، وما لا يصلح منها لذلك ، وما لا يصلح إلا أن يكون منصوباً على المفعولية فيها . وسنفعل هذا على طريقة التمرينات :

٢ - أصناف الظروف :

- ١ - (الظروف) : هو الكلمة الدالة على مكان ، مثل : « فوق - مدرسة - ملعب - باحة ... » ، أو زمان ، مثل : « يوم - ليل - مساء ... » . سواءً أكانت تؤدي في الكلام وظيفة المفعول فيه ، أم كانت تؤدي وظيفة أخرى .

٢ - (ظرف المكان) : هو كل كلمة تدل على المكان ، مثل :
« بيت - تحت ... » .

٣ - (ظرف الزمان) : هو كل كلمة تدل على الزمان ، مثل :
« يوم - دهر - ... » .

٤ - (ظرف المكان المبهم) : هو الاسم الدال على مكان ليست له حدود معلومة ، وليست له صورة تدرك بالحس ، مثل : « أمام - قدام - وراء - خلف - يمين - يسار - شمال - فوق - تحت - جهة - جانب - ناحية ... » . فكل هذه الامكنة ليست لها صور محسوسة ، إذ ليست هناك بقعة في الكون اسمها « أمام » ، ولا بقعة أخرى اسمها وراء ، بل الامام والوراء نسبيان ، فما هو بالنسبة لي « أمام » ، قد يكون بالنسبة لغيري « وراء » .

٥ - (ظرف المكان الشبيه بالمبهم) : هو ما دل على قطعة من المكان ذات مقدار معين ، وليست له صورة محسوسة ، مثل : « كيلومتر »
فهذه الكلمة تدل على مقدار من المكان يساوي $\frac{1}{1000}$ من محيط الارض ولكن ليس هناك بقعة محددة من الارض اسمها كيلو متر ، بل إن كل مسافة تساوي المقدار الذي ذكرناه تسمى كيلو متراً (١) .

٦ - (ظرف المكان المختص) : هو ما دل على قطعة من المكان محدودة معينة ، ولها صورة حسية مدركة بالحواس ، مثل : « بيت - دار - مدرسة - ملعب - بلد ... الخ » .

(١) ومثل الكيلو متر : الفرسنج ، والقصبة ، والمتر ، والميل ، وما شابه ذلك من المقاييس المكانية .

٧ - (ظرف الزمان المبهم) : هو ما دل على قدر من الزمان غير معين ، نحو : « أبد - أمد - حين - وقت - زمان » .

٨ - (ظرف الزمان المختص) : هو ما دل على قطعة محدودة من الزمان ، مثل : « ساعة - دقيقة - ثانية - يوم - اسبوع - شهر - سنة - عام - قرن - صيف - ربيع - رمضان - كانون - السبت - الجمعة - وقت الأكل - زمان الحصاد - ... الخ » .

٩ - (الظرف المنصرف) : هو الظرف الزماني أو المكاني الصالح للوظائف النحوية المختلفة ، مثل اليوم والميل ، إذ يقعان موقع المبتدأ ، نحو : « اليومُ انقضى - الميلُ أطول من الفرسخ » ، وموقع الخبر ، نحو « هذا يومُك - هذا ميلُ » ، وموقع الفاعل ، نحو : « إنصرم اليومُ - يبلغ الميلُ أربعة فراسخ » ، وموقع المفعول فيه ، نحو « سافرت يومَ الجمعة - سرت ميلاً » ... وهكذا .

١٠ - (الظرف غير المنصرف) : وهو الظرف الزماني أو المكاني الذي لا يستعمل في الكلام إلا لتحديد زمان الحدث أو مكانه . فمنه ما لا يؤدي هذه الوظيفة إلا منصوباً ، مثل : « قط - عوض - بينا - بينا - إذا - ايان - أنى - ذا صباح - ذاتَ ليلةٍ » ، ومنه ما يؤديها منصوباً أو مجروراً ، مثل : « قبلَ - من قبلِ - بعدَ - من بعدِ - فوقَ - من فوقِ - تحتَ - من تحتِ - لدى - من لدى - للذنْ - من للذنْ - عندَ - من عندِ - متى - إلى متى - أينَ - إلى أينَ - هنا - من هنا - ثمَّ - من ثمَّ - حيثُ - من حيثُ - الآنَ - من الآنَ » .

٣ - الظروف الصالحة للنصب :

الظروف الصالحة للنصب لأداء وظيفة المفعول فيه هي ما يلي :

١ - الظرف غير المتصرف ، زمانياً كان ، أو مكانياً . بل إن بعضها لا يمكن إلا أن يكون منصوباً على المفعولية فيها ، كما رأينا ، نحو : « سافرت ذات ليلة » .

٢ - الظرف الزماني مطلقاً ، مبهمأً كان ، أم مختصاً . نحو : « سرت ليلاً - سرت ساعة » .

٣ - ظرف المكان المبهم ، نحو : « وقفت أمام الباب » .

٤ - ظرف المكان الشبيه بالمبهم ، نحو : « سرت فرسخاً » .

٥ - ظرف المكان المختص بشرط أن يكون مشتقاً من فعله الذي يخدمه ، نحو : « جلست مجلس العلماء » ، وذهبت مذهب الكوفيين ، ورميت الكرة مرمى الخصم ... الخ » .

وأما قولهم : « هو مني مقعد القابلة » ، وفلان مزجر الكلب ، وهذا الأمر مناط الثريا « فبما عي لا بقاس عليه » .

٤ - نائب الظرف :

قلنا ان مهمة تحديد زمان الحدث ومكانه ، هي مهمة الظرف في الأصل ، وإن بعض الكلمات التي لا تعني زماناً ولا مكاناً ، تستطيع أن تؤدي هذه المهمة نيابة عن الظرف ، فهاذه الكلمات الصالحة لهذا العمل ؟

١ - (المضاف الى الطرف) : نحو : « مشيتُ كلَّ النهار ، وبعضَ الليل » .

٢ - (صفته بعد حذفه) : نحو : « وقفت طويلاً » والأصل : « وقف وقتاً طويلاً » .

٣ - (الاشارة اليه) : نحو : « جئت هذه اللحظة » ، جلست تلك الناحية » .

٤ - (المصدر) : وذلك إذا حذف الطرف واقماً موقع المضاف ، فذاب عنه المضاف اليه الذي هو المصدر ، نحو : « جئتُ صلاةَ العصر » ، إذ الأصل : « جئتُ وقتَ صلاةِ العصر » ، ونحو : « سافرت طلوعَ الشمس » ، إذ الأصل : « سافرت حينَ طلوعِ الشمس » ، ونحو : « انتظرتُك كتابةَ صفحة » ، إذ الأصل : « انتظرتُك مدةَ كتابةِ صفحة » ، ونحو : « جلستُ قُرْبَكَ » ، إذ الأصل : « جلستُ مكانَ قُرْبِكَ » .

٥ - (عدده) : نحو : « اشتغلت ثلاثَ ساعاتٍ » .

٦ - (كلمات متفرقة) : وهي الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرفية المجازية على تضمينها معنى « في » ، نحو : « أحقاً أتُك ذاهبٌ ؟ (١) - غير شكٍ - أيّ على حقٍ - جهدَ رأيي أنك مصيبٌ - ظناً مني أنك قادم » . فالأصل في كل ذلك : أيّ حقٍ - في غير شك - في جهدِ رأيي - في ظنِّ مني » .

(١) الاعراب : « حقاً » ظرف مجازي منصوب متعلق بخبر مقدم محذوف . « أنك ذاهبٌ » أن واسمها وخبرها . والمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ مؤخر . وكذا اعراب سائر الأمثلة . ومن الناحية من يحمل نصب هذه الأسماء على نزع الحافض لا على المفعول فيه .

٥ - متعلق الظرف :

متعلق الظرف - ويسمى أحياناً ناصب الظرف - هو الحدث الذي حدد الظرف مكانه أو زمانه ، أو قل : هو الحدث المستوعب في الظرف ، أو الذي الظرف وعاء له . وقد جرت العادة في الاعراب على ربط الظرف بحدثه . فيقال : هذا الظرف متعلق بذلك الحدث ، أي ان هذا الظرف وعاء لذلك الحدث .

وليس من الضروري دائماً أن يأتي الحدث في صورة فعل ، بل إنه يأتي في صور شتى :

١ - (في صورة فعل بارز) : نحو : « جلست فوق العشب » ، (فوق) : وعاء مكاني لحدث الجلوس المعبر عنه بفعل « جلس » . فهو متعلق إذن بـ « جلس » .

٢ - (في صورة فعل محذوف) : نحو : « احزر ما الذي عندي » . (عندي) : وعاء مكاني لحدث الاستقرار المعبر عنه بفعل « استقر » المحذوف بعد الاسم الموصول . والتقدير : احزر ما الذي استقر عندي . فهو متعلق إذن بفعل « استقر » المحذوف .

٣ - (في صورة مصدر) : نحو : « تعجبنى القراءة ليلاً » . (ليلاً) : وعاء زماني لحدث القراءة المعبر عنه بالمصدر « قراءة » . فهو متعلق بهذا المصدر .

٤ - (في صورة وصف) : نحو : « أنا قادم غداً » . (غداً) : وعاء زماني لحدث القدوم المعبر عنه بالوصف المشتق « قادم » . فهو إذن متعلق بهذا الوصف .

٥ - (في صورة وصف محذوف) : نحو : « رأيت عصفوراً فوقَ الشجرة » . (فوق) : وعاء مكاني لحدث وجود العصفور المعبر عنه بوصف مشتق محذوف تقديره : رأيت عصفوراً موجوداً فوقَ الشجرة . إذن فالظرف متعلق بهذا الوصف المحذوف .

٦ - (في صورة حرف) : نحو : « ما الانسان - لدى التحقيق - إلا حيوان ناطق » . (لدى) : وعاء مكاني لحدث الانتفاء المعبر عنه بحرف النفي « ما » . إذا المعنى : « انتفى - لدى التحقيق - أن يكون الانسان إلا حيواناً ناطقاً » ، فهذا الانتفاء حدث لدى التحقيق . فتكون « لدى » متعلقة إذن بالحرف « ما » (١) .

٧ - (في صورة جلمد مؤول بمشتق) : نحو : « أنت - لدى الحرب - أسدٌ » . (لدى) : وعاء زماني لحدث الاقدام والشجاعة المعبر عنه بكلمة « أسد » . فهو إذن متعلق بهذه الكلمة الجلمدة .

(١) ومنهم من لا يميز ذلك ، بل يعلقها بمعنى النفي الحاصل من الحرف « ما » ، لأنهم لا يميزون التعليق بالحروف . والخلاف ، كما ترى ، خلاف شكلي .

٦ - المجرور بالحرف

المجرور بالحرف اسم وقع بعد واحد من حروف الجر الآتية :
 « ب - من - إلى - عن - على - في - ك - ل - واو القسم - تاء
 القسم - مذ - منذ - رُبَّ - حتى - خلا - عدا - حاشا - كي -
 متى في لغة هذيل - لعل في لغة عَقِيل » .

ولكن ، ما وظيفة المجرور ؟ وما الفائدة منه في الكلام ؟

إن الإجابة عن هذين السؤالين تقتضي البحث في حروف الجر نفسها :

١ - وظائف الجار :

يحسن ، قبل البحث في وظائف الجار ، أن نستعرض الوظائف التي
 تقوم بها المفعولات الخمسة :

١ - المفعول المطلق : يؤكد الفعل ، أو يبين نوعه ، أو يبين عدد
 مراته ، أو ينوب عنه .

٢ - المفعول به : يبين الجهة التي وقع الفعل عليها ، أي تقيّد
 الفعل بها .

٣ - المفعول له : يبين سبب حدوث الفعل .

٤ - المفعول معه : بين الجهة التي جرى الفعل بحضورها ومصاحبها .

٥ - المفعول فيه : بين الزمان أو المكان الذي حدث فيه الفعل .

ولكننا نعلم أن هذه المفعولات لا تستطيع أن تنتصب مؤدية خدماتها للفعل إلا إذا توفرت في كل منها شروط معينة . فالمفعول المطلق يجب أن يكون مصدرأً من لفظ فعله أو واحداً من نواتبه المعروفة ، والمفعول به يجب أن يكون فعله متعدياً بنفسه ، والمفعول له يجب أن يكون مصدرأً قليلاً مشاركاً لفعله في الزمن والفاعل ، والمفعول معه يجب أن تكون الواو التي قبله بمعنى « مع » ، والمفعول فيه يجب أن يكون ظرفاً مبهماً إذا أريد منه أن يحدد المكان ... وهكذا .

نفرض الآن أن معنا اسماً زيد منه أن يقدم للفعل إحدى الخدمات السابقة وليست فيه الشروط المطلوبة ، وليكن هذا الاسم كلمة « المدرسة » .

إن « المدرسة » كانت مكاناً لجلوسنا ، وقد أردت التعبير عن هذا فتمتعي اللغة قائلة : إن كلمة « المدرسة » ظرف مكاني مختص لا مبهم ، فلا يجوز نصبها دالةً على مكان جلوسكم .

فإذا أفعل ؟ أفقف صامتاً كالأبكم ، أم هناك وسيلة أخرى للتعبير ؟

هنا تأتي حروف الجر لنجدتي ، وترسل إليّ واحداً منها ، هو الحرف « في » ، وتقول : يمكنك جر « المدرسة » بهذا الحرف ليدل على مكان جلوسكم . وهكذا تقول : « جلسنا في المدرسة » .

هذه إذن أول وظيفة لحرف الجر : إنه وسيلتنا للتعبير عن كل وظائف المفعولات الخمسة حين لا تتوفر في هذه المفعولات الشروط المطلوبة لنصبها . فكل اسم لا يمكن نصبه ، يكفي أن يحجر بحرف الجر المناسب

حتى يصير كالمفعول المطلق أو المفعول به ... وهكذا .

لتجرب ذلك بالأمثلة :

١ - كلمة « الريح » لا يمكن استعمالها مفعولاً مطلقاً مبنياً للنوع والهيئة ، لأنها ليست مصدرأ ولا واحداً مما ينوب عن المصدر ، ومع ذلك يمكن أن تبين نوع الفعل وهيئته إذا جررتها بالكاف ، فأقول : « انطلق الفرس كالريح » .

٢ - كلمة « الفضيلة » لا يمكن إيقاع فعل « التمسك » عليها مباشرة ونصبها على أنها مفعول به ، لأن فعل التمسك ليس متعدياً بنفسه ، ومع ذلك أستطيع أن أفعل هذا بالحرف ، فأقول : « تمسكت بالفضيلة » .

٣ - كلمة « الهرة » لا يمكن نصبها مؤدية وظيفة المفعول لأجله التي هي بيان سبب الفعل ، لأنها ليست مصدرأ قلبياً ، ومع هذا يمكنني أن أجعلها سبباً لوقوع الفعل إذا جررتها بالحرف ، كقول رسول الله ﷺ « دخلت امرأة النار في هرة » أي : بسبب هرة .

وهكذا نرى أن المجور بالحرف ، ليس في حقيقته إلا واحداً من المفعولات الخمسة . وكل ما في الأمر أنه جر بالحرف عندما لم تتوفر الشروط لنصبه (١) . ولهذا السبب سمى النحاة هذا النوع من المفعول بالمفعول غير الصريح ، أو المفعول غير المباشر .

(١) ولكن كيف نعرفه ؟

هناك مذهبان في ذلك : أولهما يقول : « كالريح » جار ومجرور متعلقان بفعل « انطلق » . ثم يسكت . والآخر يقول : « كالريح » الكاف متعلقة بفعل « انطلق » والريح اسم مجرور لفظاً بالكاف منصوب محلاً على أنه مفعول مطلق . وكذا الأمر في سائر الأمثلة .

وهنا يرد هذا السؤال : ألا يتدخل حرف الجر إلا عند عدم توفر الشروط في الاسم لينصب على أنه أحد المفعولات الخمسة ؟

والجواب : لا . لأن حرف الجر يمكن استعماله دائماً ، سواء أتوفرت شروط النصب ، أم لم تتوفر ، يمكنك أن تقول : « سافرت طلباً للعلم » فتنصب المفعول لأجله ، كما يمكنك أن تقول : « سافرت لطلب العلم » فتجره . وتقول : « سافرت مساءً » فتنصب الظرف ، كما تقول : « سافرت في المساء » فتجره .

يستثنى من ذلك أن يكون المفعول كلمة ملازمة لأداء وظيفة معينة ، وذلك كـبعض الظروف اللازمة للظرفية ، أو بعض المصادر اللازمة للمفعولية المطلقة ، وهكذا ...

★ ★ ★

لنعد الآن الى بيان وظائف الجار .

لو رجعنا إلى الخدمات التي تقدمها المفعولات للفعل وعددناها ، لما تعدت التسع . فهل يكفي الفعل بهذا العدد المحدود من الخدمات ، أم يحتاج إلى عدد آخر منها ؟

الواقع أن الفعل يمكن خدمته من نواحٍ عديدة جداً ، والمفعولات الخمسة لا تستطيع بعددها المحدود أن تقوم بكل هذا . خذ مثلاً فاحية الوساطة ، فنحن نعلم أن كثيراً من الأفعال لا تجري إلا بواسطة ، إلا بأداة ينفذ الفعل بها . ولكن لا يوجد بين مفعولاتنا مفعول يسمى « المفعول بوساطته » . فكيف نستطيع خدمة الفعل ببيان واسطته التي حدث بها ؟ لو كان فعلنا هو « الكتابة » ، وكانت واسطته فعلنا هي « القلم » ، فهل نستطيع أن نقول : « كتبت الرسالة قلماً » مشيرين بنصب القلم إلى أنه واسطة فعل الكتابة ؟

لا ؛ لأن العربية لم تخلق لنفسها مثل هذا المفعول الذي يمكن أن

يسمى - فيما لو كان موجوداً - بالمفعول بوساطته .

فما الوسيلة إذن لأداء مثل هذه الخدمة للفعل ؟

الوسيلة هنا هي حرف الجر أيضاً ، فنقول : « كتبت الرسالة بالقلم » .

وخدمة أخرى : نعلم أن كثيراً من الأحداث لها نقطة بتبدى منها ، ونقطة تنتهي عندها ، مثل حَدَثِ « السفر » مثلاً ، إذ لا بد لهذا الحدث من نقطة بداية ونقطة نهاية . فإذا أردنا خدمة الفعل ببيان بدايته ونهايته ، عجزنا عن ذلك عن طريق المنصوبات ، إذ ليس بين هذه المنصوبات ما يسمى بالمفعول من عنده ، والمفعول اليه ، فإذا كانت نقطة البداية لسفرنا هي « الكوفة » ، ونقطة الغاية هي « البصرة » ، فلا نستطيع أن نقول : « سافرنا كوفةً بصرةً » ، ولكننا لا نعجز عن ذلك عن طريق حروف الجر ، فنقول « سافرنا من الكوفة إلى البصرة » .

هذه إذن الوظيفة الثانية لحرف الجر : إنه يدخل على الاسم ليجمعه خادماً للفعل في ناحية ليست من اختصاص المفعولات الخمسة .

وعلى هذا يكون المجورور هنا مفعولاً جديداً غير المفعولات الخمسة المعروفة ، لأنه يؤدي للفعل خدمة تختلف عن خدماتها ، فقد يكون مفعولاً لبيان الواسطة ، كما في : « كتبت بالقلم » ، أو مفعولاً لبيان البداية ، كما في « سافرت من الكوفة » ، أو مفعولاً لبيان الغاية ، كما في « سافرت إلى البصرة » ، أو مفعولاً لغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي قد يحتاج إليها الفعل . لكن النحاة - إشاراً منهم للاختصار - لم يشاءوا هذا التفريع الذي قد يطول ، بل ضموا كل هذه الأنواع من المفعولات إلى قسم المفعول به ، وسموها جميعاً بالمفعول به غير الصريح (١) .

(١) وأعرابه كأعراب أحد المفعولات الخمسة إذا جر بالحرف : فاما أن

تقول : الجار والمجورور متعلقان بالفعل ، ثم تسكت . واما أن تقول : الجار متعلق بالفعل ، والمجورور مجرور اللفظ ، منصوب المحل على أنه مفعول به .



لنعد مرة أخرى الى وظائف الجار . ولنتساءل عن الوظيفة التي يؤديها الباء في قولنا : « علمت بالأمر » .

هل جرّت الباء مفعولاً لم يكن بالامكان نصبه ؟ والجواب : لا ، بدليل أننا لو نزعنا هذه الباء لانتصب الاسم بعدها على أنه مفعول به : « علمت الأمر » . إذن ، فهذه الباء لم تخدم الفعل في شيء .

فما نوع خدمتها إذن ، ولما توجهها ؟

إن خدمتها هي التوكيد « وهي خدمة موجهة إلى الجملة برمتها ، لا إلى الفعل وحده . وعلى ذلك ، فلا علاقة لها بالفعل ، وإذن ، فهي لا تتعلق بالفعل ، وإذن فهي حرف جر زائد ، وإذن أخيراً ، فمجرورها مجرور اللفظ فقط ، وله وظيفته النحوية الخاصة به .

هذه إذن الوظيفة الثالثة لحرف الجر : إنه يدخل على أي اسم في الجملة ذي وظيفة نحوية خاصة به كان يؤديها قبل دخول الجار ، فقد يكون فاعلاً ، مثل : « ما جاء أحد » ← « ما جاء من أحد » ، أو مفعولاً به ، مثل : « علمت الأمر » ← « علمت بالأمر » ، أو خبراً ، مثل : « ما زيد مسافراً » ← « ما زيد بمسافر » ... الخ . والجار هنا لا يبدل من وظيفة الاسم الذي دخل عليه ، ولا يحوله إلى خادم للفعل ، أي إلى مفعول للفعل ، بل يكتفي بتوكيد مضمون الجملة . ولهذا كله اعتبر حرف جر زائداً ، ولا تعليق له بالفعل ، لأنه في الحقيقة ليس خادماً للفعل ولا علاقة له به .



لنمد ثالثة إلى وظائف الجار . ولندخل حرف الجر « لعل » على الجملة الآتية : « أبو المغوار قريبٌ منك » لتصبح : « لعل أبي المغوار قريب منك » . ولنتساءل الآن : ماذا فعل هذا الحرف ؟ هل خدم الفعل في ناحية ما ؟ هل جعل من مجروره خادماً للفعل ومعمولاً له لم يكن يستطيع أن يصل إليه بغير حرف الجر ؟ . والجواب : لا ، لأنه ليس في الجملة فعل ، ولأن الجار دخل على اسم كان يقوم بوظيفة نحوية خاصة به ، في وظيفة المبتدأ ، ولأننا نستطيع أن نطرح هذا الحرف ليعود المجرور مرفوعاً على الابتداء .

إذن فنحن أمام حرف جر زائد ؟

هذا صحيح إلى حد ما . فهذا الجار كالتائد في كونه لم يخدم الفعل ، وفي كونه جازئ الطرح ، ولكنه ليس كالتائد من حيث المعنى : فالتائد لا يحمل إلى الجملة معنى تأسيسياً خاصاً به ، إنه فقط يقوي ويؤكد معنى الجملة التي دخل فيها ، أي كان هذا المعنى ، أما حرفنا هذا ، فهو يحمل معنى « الرجاء » ، وهو معنى لم يكن في الجملة قبل مجيء الحرف الجار ، ولن يكون فيها أيضاً إذا حذفنا هذا الجار . ولهذا كله سنسمي هذا الجار شيئاً بالتائد .

هذه إذن الوظيفة الرابعة لحرف الجر : إنه يدخل الجملة ، لا ليقدم الفعل في شيء ، ولكن ليحمل إلى مضمون الجملة معنى خاصاً ، « كالرجاء » الذي يحمله الحرف « لعل » ، و « التقليل » الذي يحمله الحرف « رب » ، و « الاستثناء » الذي تحمله الحروف : « خلا - عدا - حاشا » .

نلخص الآن ما مر معنا من وظائف حرف الجر ، مع بيان اعتبار الجار في كل وظيفة :

١ - يدخل الجار على مفعول من المفعولات الخمسة لم تتوفر الشروط لنصبه ، مثل « جلست في الدار » ، أو توفرت شروط النصب ولكن المتكلم آثر الجر ، مثل : « سافرت في المساء » . وهذا النوع من الجار أصلي ، لأن خدمته موجهة إلى الفعل ، وهي خدمة تقوم على جمل الاسم المجرور قادراً على خدمة الفعل (١) .

٢ - يدخل الجار على اسم ما ، ليجعله قادراً على خدمة الفعل في ناحية ليست من اختصاص المفعولات الخمسة ، مثل : « كتبت بالقلم » . وهذا النوع من الجار أصلي أيضاً ، لأن خدمته موجهة إلى الفعل .

٣ - يدخل الجار الجملة ، وليس معه مجرور يستخره في خدمة الفعل ، بل يأتي وحده ، فيتسلط على أحد أسماء الجملة ، فيجره ، لأنه لا بد له من مجرور ، وهذا الذي تسلط عليه حرف الجر الطفيلي قد يكون في الأصل مبتدأ ، مثل : « حسبك درهم ← بحسبك درهم » ، أو خبراً ، مثل : « ما زيد مسافراً ← ما زيد بمسافر » أو فاعلاً ، مثل : « ما جاء أحد ← ما جاء من أحد » ، أو مفعولاً ، مثل : « ما رأيت أحداً ← ما رأيت من أحد » . وهذا النوع من الجار زائد طفيلي كما قلنا ، لأنه لم يحمل معه مجروراً يخدم الفعل ، بل جر اسماً كان يؤدي وظيفته النحوية بصورة طبيعية من غير حاجة إلى جار . وهذا الجار لا يتعلق بالفعل ، لأنه لم يخدم الفعل . وكل الذي فعله أنه قومي مضمون الجملة .

(١) وإذا استعملنا تعبير النحاة القدماء قلنا : وظيفة الجار هي إيصال الفعل إلى معموله .

٤ - يدخل الجار الجملة وليس معه مجرور يخدم الفعل ، بل معه معنى خاص يضيفه إلى الجملة . وبالطبع ، فانه بعد دخوله الجملة ، يحتاج إلى مجرور يحجره ، فيجر ما يصادفه فيها من الاسماء ، فقد يجر مبتدأ ، مثل : « رب مهملٍ نجح » ، أو يجر المستثنى ، مثل « جاء القوم خلا زيد » . وهذا النوع من الجار شبيه بالزائد ، ولا يتعلق بالفعل ، لأنه لم يخدم الفعل . وكل الذي فعله أنه حمل إلى الجملة معنى خاصاً هي في حاجة إليه (١) .



بعد هذا الذي عرفناه عن وظائف الحروف الجارة ، أصبح بالإمكان البحث في شؤونها المختلفة :

٢ - تصنيف الحروف الجارة :

يمكن تصنيف الحروف الجارة - بحسب الاعتبارات المختلفة - إلى أصناف مختلفة :

(١) حرف الجر وظيفة خامسة يتجه بها إلى الاسم ، لا إلى الفعل . وهي خدمة التفسير والتمييز للذات الفاعلة ، نحو : « اشترت رطلاً من عسل » . حيث نجد الجار ومجروره يميزان الذات الفاعلة لكلمة « رطل » . لكن النحاة لا يعترفون باتجاه هذه الخدمة إلى الاسم ، لأنهم أصلوا لأنفسهم ألا يكون الجار الأصلي إلا خادماً للحدث . لهذا يقدرون للاسم الذي فسر الجار والمجرور وصفاً مشتقاً حاملاً معنى الحدث ، فيكون الجار ومجروره خادمين لهذا الوصف ، ومتعلقين به . فتقدير المثال المذكور : اشترت رطلاً كائناً من عسل . هذا ، مع تسميتهم « من » في مثل هذا المقام تفسيرية ، ومع اعترافهم بأنها هي ومجرورها تفسير للذات المهمة . فليت شعري كيف لم ينتبه النحاة إلى هذا التناقض العجيب ؟ إذ كيف يقول إن هذا الجار يفسر هذا الاسم ، ثم يقول إنه لا علاقة له به وإنه متعلق بوصف محذوف له !!

(آ) - فاذا نظرنا اليها من حيث وظيفتها في الكلام ، كانت على ثلاثة أنواع :

١ - حروف جارة تخدم الفعل أو ما ينوب عنه مما يحمل معنى الحدث ، وهي : « ب - من - إلى - عن - على - في - ك - ل - و - ت - مذ - منذ - حتى - كي - متى » . ولا تكون هذه الحروف إلا أصلية .

٢ - حروف جارة تدخل في الجمل ، ولا تحمل معها سوى معنى التوكيد لمضمون الجملة ، وهي : « من - ب - ك - ل » . ولا تكون هذه إلا زائدة .

٣ - حروف جارة تدخل الجمل ، ومعها معان تأسيسية لم تكن في الجمل قبلها ، وهي : « رب - خلا - عدا - حاشا - لعل » . وهذه لا تكون إلا شبيهة بالزائد (١) .

(ب) - وإذا نظرنا اليها من حيث استعمالها أصلية أو غير ذلك ، كانت على ثلاثة أقسام :

١ - حروف جر لا تستعمل إلا أصلية ، وهي : « إلى - عن - على - في - و - ت - مذ - منذ - حتى - كي - متى » .

٢ - حروف جر لا تستعمل إلا شبيهة بالزائد ، وهي : « رب - خلا - عدا - حاشا - لعل » .

(١) لم ندخل في الشبهات بالزائد حرف « لولا » إذا اتصل به ضمير خفض ، كما في قولك : « لولاك لهلك زيد » ، لأن النحاة لم يتفقوا على اعتباره حرف جر شبيهاً بالزائد في مثل هذا التركيب . إذ قال بعضهم ان الضمير المحفوض بعده قد استعمل مكان ضمير الرفع . راجع فصل « الشرط » في الباب الرابع .

٣ - حروف جر تستعمل أصلية تارة ، وزائدة تارة أخرى ، وهي : « من - ب - ك - ل » .

(ج) - وإذا نظرنا إليها من حيث استعمالها في باب الحرفية الجارة ، أو في غيره من الأبواب ، كانت على الشكل التالي :

١ - (عن - على) : قد تخرجان عن الحرفية الجارة إلى باب الاسمية ، وأكثر ما يكون ذلك إذا جرتا بحرف « من » ، كقول قطري ابن الفجاءة في الحماسة :

٤٩ - فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً

مَنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

أي : من جهة يميني .

(الاعراب : « فلقد » لام ابتداء مع حرف تحقيق . « أَرَانِي » فعل وفاعل مستتر ومفعول به أول . « الرِّمَاح » متعلقان بحال محذوفة مقدمة للدريئة . « دَرِيئَةً » مفعول به ثانٍ . « مَنْ » حرف جر « عَنْ » اسم بمعنى « جانب » مبني على السكون في محل جر بمن والجار والمجور متعلقان بفعل محذوف يدل عليه الكلام ، التقدير : تخبئي الرماح من عن يميني . و « عَنْ » مضاف و « يميني » مضاف إليه ، والياء مضاف إليه أيضاً . « تَارَةً » مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل المحذوف . « وَأَمَامِي » معطوف على يميني . « جملة : أَرَانِي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تخبئي من عن يميني » حال للرماح محلها نصب . الشاهد : « مَنْ عَنْ » : خرجت « عَنْ » من الحرفية الى الاسمية فصارت اسماً بمعنى « جانب أو جهة » فجرت بحرف الجر .)

وكقول مزاحم العقيلي يصف القطاة :

٥٠ - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمُّوْهَا

تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بَرِيزَاءَ مَجْهَلٍ

أي : غدت من فوقه .

(اللغة : غدت : صارت . من عليه : من فوقه . ظمؤها : زمان صبرها عن الماء . تصل : تصوت . القَيْضُ : قشر البيضة الاعلى . البريزاء : ما ارتفع من الأرض . المَجْهَلُ : الأرض التي ليس بها اعلام يبتدى بها . المعنى : ان هذه القطة انصرفت من فوق فرخها بعد ما تمت مدة صبرها عن الماء ، وهي تصوت من شدة عطشها ، وقد تركت بيضها بمكان مرتفع خال من كل شيء يبتدى به . الاعراب : « غدت » فعل ماض تام . وفاعله ضمير مستتر يسود على القطة . « من » حرف جر « عليه » على : اسم بمعنى فوق في محل جر بمن . والجار والمجرور متعلقان بفعل غدت التام . والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة . « بعد » ظرف زمان متعلق بغدت . « ما » مصدرية . « تم ظمؤها » فعل وفاعل ومضاف اليه . والمصدر المؤول في محل جر بالاضافة . « تصل » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وعن قَيْض » جار ومجرور معطوفان على الجار والمجرور « من عليه » « بريزاء » متعلقان بصفة محذوفة للقَيْض . « مجهل » صفة لبريزاء . « جملة : غدت من عليه » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تم ظمؤها » صلة الحرف المصدرى لا محل لها . « جملة : تصل » حالية محلها النسب . الشاهد : « من عليه » : خرجت « على » من الحرفية الى الاسمية بدليل جرهما بمن ، وأصبحت اسماً بمعنى « فوق » .)

٢ - (مَذً - مَثْنً) : تستعملان حرفين جارين ، وذلك إذا وليها اسم مجرور ، مثل : « ما رأيتك منذ البارحة » . وقد تخرجان من الحرفية الجارة إلى الظرفية ، فتكونان في محل نصب على الظرفية الزمانية ، ولا تكونان عندئذ إلا مضافتين إلى الجملة ، اسمية كانت أم فعلية ، نحو : « ما رأيتك منذ سافرت - وما رأيتك مذ يومان » .

٣ - (ك) : الكاف - حيثما وجدت - يمكن اعتبارها حرف

جر ، ويمكن اعتبارها اسماً بمعنى « مثل » ، فيكون المجروح بعدها مجروحاً بالاضافة ، وتكون هي مضافة اليه . مثل : « زيد كالأسد » ، حيث يمكن اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » في محل رفع خبراً لزيد ، وهو مضاف والأسد مضاف اليه . فكأنك قلت : « زيد مثل الأسد » . وفي بعض الأحيان يصبح اعتبار الاسم في اسمها امراً لازماً ، وذلك حين يعود عليها ضمير ، إذ الضمير لا يعود إلا على الاسماء ، وذلك كقوله تعالى : « أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ، فَأَنْفُخُ فِيهِ » . فالهاء في « فيه » تعود على الكاف . والتقدير : أخلق لكم من الطين مثل هيئة الطير فأنفخ في هذا المثل .

٤ - (خلا - عدا - حاشا) : تكون حروف جر شبيهة بالزائد إذا وليها المستثنى مجروحاً ، نحو : « جاء القوم خلا زيد - جاء القوم عدا زيد - سكر القوم حاشا زيد » . وقد تخرج عن الحرفية الى الفعلية ، وذلك إذا وليها المستثنى منصوباً ، نحو : « جاء القوم خلا زيداً - جاء القوم عدا زيداً - سكر القوم حاشا زيداً » . وتكون عندئذ أفعالاً ماضية . وسيجيء الكلام عليها في باب الأساليب .

٥ - (كي) : لا تكون في الحرفية الجارة إلا إذا دخلت على « ما » الاستفهامية في مثل قولك : « كيمَ فعلت ذلك ؟ » أي : لمَ فعلته ؟ . أما في سائر حالات استعمالها فهي خارجة عن الحرفية الجارة وداخلة في الحرفية الناصبة (١) .

٦ - (حتى) : قد تخرج عن الحرفية الجارة إلى الحرفية العاطفة ، كما في قولك : « جاء القوم حتى أطفالهم » برفع الأطفال معطوفاً بحتى

على القوم . أو قد تخرج الى الحرفية العاطلة ، فتكون حرف ابتداء لا عمل له ، كما في قولك : « سهرت الليل حتى طلع الفجر » .

٧ - (ل) : قد تخرج الى الحرفية الجازمة ، وذلك عندما تحمل معنى الأمر . وتدخل عند ذلك على المضارع فتجزمه ، نحو : « لتكتب » درساك .

٨ - (و) : لا تكون جارة إلا إذا دخلت على المقسم به ، نحو : « والله - والتين والزيتون ... » . أما فيما سوى ذلك فلها وظائف مختلفة سيأتي بيانها في قسم الأدوات .

٩ - (متى) : لا تكون حرف جر إلا في لغة هذيل . وهي في لغتهم تساوي « من » معنى وعملاً ، نحو : « سافرت متى حلباً إلى دمشق » أي : من حلب إلى دمشق . أما في غير لغة هذيل فهي ظرف للزمان .

١٠ - (لعل) : لا تكون حرف جر شيئاً بالزائد إلا في لغة عقيّل ، كقول الشاعر :

فقلت ادعْ أخرى وارفع الصوت جهرَةً
لعل أبي المغوار منك قريب (١)

أما في غير لغة عقيّل فهي واحد من الحروف المشبهة بالفعل التي تنصب الاسم وترفع الخبر .

١١ - (ب - من - إلى - في - تاء القسم - رب) : وهذه ملازمة للحرفية الجارة .

(١) سبق اعراب هذا البيت في فصل المبتدأ فارجع اليه .

(د) : وإذا نظرنا الى الحروف الجارة من حيث طبيعة مجرورها ، كانت على ضريين :

١ - حروف لا تجر إلا الاسم الظاهر ، وهي : « رب - مذ - منذ - حتى - لك - و - ت - متى » ، فلا يقال : « حناه » ولا « متاه » ... وشذ قولهم في رب والكاف : ربه - كههم .

٢ - حروف تجر الظاهر والمضمر ، وهي سائر الحروف ، فنقول : من الرجل ، ومنه ، وفي البيت ، وفيه ... وهكذا

(ه) : وإذا نظرنا إليها من حيث تنكير مجرورها وتعريفه ، كانت على ضريين :

١ - حرف لا يجز إلا النكرات ، وهو : « رب » وحده .

٢ - وحروف تدخل على النكرات والمعارف ، وهي سائر الحروف .

٣ - معاني الحروف الجارة :

لحروف الجر معان كثيرة لن نتعرض لها ههنا ، بل نرجىء الكلام عليها إلى قسم الأدوات . ولكن لا بأس من الإشارة إلى شيء مهم في موضوع معانيها ، وهو أن حرف الجر الواحد قد يكون مشتركاً بين عدة معانٍ ، وعلى العكس ، فقد تترادف عدة حروف على معنى واحد ، فقد رأينا كيف أن معنى الاستثناء تترادف عليه ثلاثة حروف شبيهة بالزائد ، هي « خلا - عدا - حاشا » ، وكيف أن معنى السببية والتعليل تترادف عليه عدة أحرف ، هي : « ل - من - في - ف » (١) .

(١) راجع فصلي نواصب المضارع والمفعول له .

٤ - مواطن زيادة الجار :

رأينا أنه لا يزداد من حروف الجر إلا أربعة : هي : « ب - ك - ل - من » .

١ - (الكاف) : وزيادتها قليلة جداً ، ثم انها سماعية لا قياسية . وقد سمعت مزيدة في خبر « ليس » ، كقوله تعالى : « ليس كمثله شيء » أي : ليس مثله شيء .

٢ - (اللام) : وقد زيدت سماعاً بين الفعل ومفعوله ، كقول ابن ميادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك .

٥١ - وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَشْرِبُ
مَلِكًا أَجَارَ مُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ

(الاعراب : « وملكت » فعل وفاعل . « ما » اسم موصول في محل نصب مفعولاً به . « بين » ظرف مكان متعلق بجملة الصلة المحذوفة . « العراق » ويثرب « مضاف اليه ومعتوف . « ملكاً » مفعول مطلق « أجار » ماض فاعله مستتر . « لمسلم » اللام زائدة ومسلم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل أجار . « ومعاهد » معطوف على مسلم . « جملة : ملكت » ابتدائية لا محل لها . « جملة الصلة المحذوفة » صلة لا محل لها . « جملة : أجار » صفة ملكاً محلها نصب . انشاهد : « أجار لمسلم » : زيدت اللام زيادة سماعية بين الفعل ومفعوله (١) .)

(١) اللام التي في قوله تعالى : « فعال لما يريد » وقوله : « الذين هم لهم يرهبون » . اختلف النحاة فيها : فمنهم من عدّها زائدة ، لأنه لاحظ قدرة العامل على الوصول الى معموله بغيرها : « فعال ما يريد » . « الذين هم يرهبون » . ومنهم من عدّها أصلية ، لأنه لاحظ ضعف العامل بسبب فرعيته « فعال » ، أو بسبب تأخره « يرهبون » . ومنهم من سماها اسماً بين ذلك فقال : هي شبيهة بالأصلي .

٣ - (من) : ويزاد قياساً في الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ .
ولها في ذلك شروط : أن تسبق بنفي ، أو نهي ، أو استفهام بهل ، ثم
أن يكون مجرورها نكرة . نحو : « ما جاءنا من أحد - هل رأيت من
أحد ؟ - هل من خالق غير الله يرزقكم ؟ » .

٤ - (الباء) : ويزاد في ستة مواضع :

آ - في فاعل « كفى » ، كقوله تعالى : « وكفى بالله ولياً ،
وكفى بالله نصيراً » . وفي فاعل (أفعل به) ، نحو : « أكرم يزيد » .

ب - في المفعول به سماعاً بعد الأفعال الآتية : أخذ - ألقى -
هز - مسح - كفى - عرف - علم - درى - جهل - سمع - أحس -
أمسك . نحو : « أخذت بزمام الفرس - ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة -
وهزني اليك بجزع النخلة - فطفق مسحاً بالسوق والأعناق - كفى بالمرء
إثماً أن يحدث بكل ما سمع - عرفت بالأمر - علمت به - دريت به -
جهلت به - سمعت به - أحسست به - أمسكت بالقلم » .

ج - في المبتدأ إذا كان لفظ « حسب » ، نحو : « بحسبك درهم » ،
أو كان المبتدأ بعد لفظ « ناهيك » ، نحو : « ناهيك بخالد شجاعاً (١) » ،
أو كان بعد « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فإذا بالأستاذ (٢) » ،
أو بعد « كيف » ، نحو : « كيف يزيد (٣) إذا كان كذا وكذا ؟ » .

(١) ناهيك : خبر مقدم ، وخالد : مبتدأ مؤخر ، وشجاعاً : تمييز .

(٢) في اعراب « إذا » الفجائية والمرفوع الذي بعدها خلاف ، والمشهور
انها حرف ، وما بعدها مبتدأ مخذوف الخبر ، التقدير : خرجت فإذا الأستاذ حاضر .

(٣) كيف : اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم . يزيد : الباء زائدة
وزيد مبتدأ مؤخر .

د - في الحال المنفي عاملها . وزيادتها هنا سماعية ، ومنهم من قاسها . وذلك كقول القحيف العقيلي يمدح حكيم بن المسيّب :

٥٢ - فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ

حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مِنْهَا

(الاعراب : « فَمَا » نافية . « رَجَعَتْ » ماض وتاء تأنيث . « بخائبة » الباء زائدة ، وخائبة حل مجرورة لفظاً بالباء الزائدة منصوبة محلاً . « رِكَابُ » فاعل « حكيم » مبتدأ . « بْنُ » صفة للمبتدأ . « المسيّب » مضاف اليه . « منهاها » خبر ، والضمير مضاف اليه . « جملة : رَجَعَتْ رِكَابُ » ابتدائية لا محل لها . « جملة : حكيم منهاها » صفة للركاب محلها الرفع . الشاهد : « ما رجعت بخائبة » : زيدت الباء سماعاً - أو قياساً - في الحال المنفي عاملها) .

هـ - في الخبر المنفي . وزيادتها هنا قياسية ، كقوله تعالى : « أليسَ اللهُ بكافٍ عبده ؟ » ، وقوله : « وما ربُّك بظلامٍ للعبيدِ » .
و - في « النفس والمين » مستعملتين في التوكيد ، نحو : جاء زيد بنفسه .
٥ - حذف الجار قياساً :

يحذف حرف الجر قياساً في ستة مواضع :

١ - قبل « أَنْ » ، كقوله تعالى : « وعجبوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ » . أي : عجبوا لأن جاءهم (١) .

(١) اختلف النحاة في اعراب المصدر المؤول : فقال قوم منهم : هو في موضع نصب بترع الخافض ، جرياً على قاعدة أن كل مجرور حذف جاره انتصب تشبيهاً له بالمفعول به . وقال آخرون : بل هو في موضع جر بحرف الجر المحذوف . وهو وجاره متعلقان بما قبلهما . وذلك لأن الحذف القياسي لا يؤدي إلى النصب .

٢ - قبل « أن » ، كقوله تعالى : « شهد الله أنه لا إله إلا هو » . أي : شهد بأنه .

هذا ، ولا يجوز حذف الجار قبل « أن » وأن » إلا إذا أمن اللبس ، وذلك بالألا يكون للفعل حرف جر غير الحرف المحذوف ، فان كان الفعل يتعدى بحرفين ، وله مع كل حرف معنى خاص ، فلا يضح الحذف ، حتى لا يغمض المراد ، إذ لا يعلم حينئذ أي الحرفين حذف . وذلك مثل الفعل « رغب » ، فهذا الفعل يتعدى بـ « في » و بـ « عن » وله مع كل منها معنى يختلف عن معناه مع الآخر ، فاذا قلت : « رغب أن أسافر » ، لم يفهم السامع مرادك ، أرغبت في أن تسافر ، أم رغبتم عن أن تسافر ؟ في مثل هذه الأحوال يمتنع حذف الجار .

٣ - قبل « كي » الناصبة المضارع ، كقوله تعالى : « فرددناه إلى أميه كي تقَرَّ عَيْنُهَا » . أي : لكي تقَرَّ عينها .

٤ - قبل لفظ الجلالة في القسم ، نحو : « الله لأجته—دن » . أي : والله .

٥ - قبل مميز « كم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : « بكم ليرةٍ اشتريت الكتاب ؟ » (١) . أي : بكم من ليرةٍ ؟

٦ - بعد كلام مشتمل على حرف جر مثله ، وذلك في خمس صور :

أ - في جواب عن استفهام مشتمل على الجار ، نحو : « من أين

(٢) وسبب تقدير الجار قبل مميز كم الاستفهامية أن النحاة منعوا أن يكون ميزها مضافاً إليه - لأنها اسم استفهام ، وأسماء الاستفهام لا تقبل الإضافة ، إلا « أياً » - فهو إما مفرد منصوب ، نحو : كم كتاباً عندك ؟ ، وإما مجرور بمن ظاهرة أو مقدرة .

جئت ؟ « فيقال في الجواب : « المدرسة » . أي : من المدرسة .

ب - بعد همزة الاستفهام مسبوقة بكلام من متكلم آخر فيه حرف الجر ، نحو : « جئت من المدرسة » ، فنقول لهذا المتكلم : « أمدرسة المتني ؟ » . أي : أمين مدرسة المتني ؟ .

ج - بعد « إن » الشرطية ، نحو : « اذهب بمن شئت ، إن زيد ، وإن عمرو » . أي : إن زيد ، وإن عمرو .

د - بعد « هلا » . تقول : « تصدقت بدرهم » ، فيقال : « هلا دينار ! » أي : هلا تصدقت دينار !

ه - بعد حرف عطف يتلوه كلام يصح أن يجعل جملة لو ذكر الحرف المحذوف ، نحو : « لزيد دار و عمرو بستان » . أي : و لعمرو بستان* (١) . ومن ذلك قول أحدهم :

٥٣ - ما يَحْبِبُّ جَلَدٌ أَنْ يَهْجُرَا
ولا حبيبٌ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا

(الاعراب : « ما » نافية لا عمل لها . « يحب » متعلقان بخبر محذوف مقدم . « جلد » مبتدأ مؤخر . « أن يهجر » ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف تقديره « على أن يهجر » . والجار

(١) لاحظ أنه لو ذكرت اللام : « لعمرو بستان » لصار الكلام جملة مؤلفة من مبتدأ مؤخر هو « بستان » وخبر مقدم محذوف تعلق به الجار والمجرور « لعمرو » . وتكون الجملة معطوفة على الجملة السابقة : « لزيد دار » . أما في حال حذف اللام ، فلا جملة ، بل يكون « عمرو » معطوفاً على « زيد » ، و « بستان » معطوفاً على « دار » .

والمجرور متعلقان بالمصدر « جلد » . « ولا حبيب » الواو عاطفة ، ولا نافية ، وحبيب معطوف على « محب » . « رأفة » معطوفة على « جلد » . « فيجبر » الفاء فاء السببية حرف عطف ، والمضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية ، والفاعل مستتر . والمصدر المؤول معطوف على « رأفة » . « جملة : لمحب جلد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يهجر » صلة الحرف المصدرى لا محل لها . « جملة : يهجر » صلة الحرف المصدرى لا محل لها . الشاهد : « ولا حبيب » : حذف حرف الجر قياساً لأنه بعد حرف عطف قبله كلام مشتمل على مثل الجار المحذوف ، وبعده كلام لو ظهر الحرف الجار لألف جملة تامة .

٦ - حذف الجار سماعاً :

قد يحذف الجار سماعاً فينتصب المجرور بعد حذفه تشبيهاً له بالفعل به . ويسمى أيضاً المنصوب على نزع الخافض ، نحو قوله تعالى : « ألا إنَّ ثموداً كفروا ربَّهم » . أي : كفروا بربهم ، وقوله : « واختار موسى قومه سبعين رجلاً » . أي : اختار موسى من قومه سبعين رجلاً .

والنصب بعد الحذف السماعي واجب ، خلافاً للحذف القياسي ، وقد شذ بقاء الجر بعد الحذف السماعي في قول الفرزدق يهجو جريراً :

٥٤ - إذا قيل : أيُّ الناس شرُّ قبيلةٍ ؟

أشارتُ كليبٍ بالأُكفِ الأصابعُ

أي : إلى كليب

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب (١) .

(١) قد يرى القارىء في هذا الاعراب اذا تناقضاً مع ما زعمناه قبل ←

« قيل » ماض مجهول . « أي » مبتدأ مرفوع . « الناس » مضاف إليه .
 « شر » خبر . « قبيلة » مضاف إليه . « أشارت » ماض وتاء تأنيث .
 « كليب » اسم مجرور بحرف جر محذوف . التقدير : إلى كليب . والجار والمجرور
 متعلقان بفعل أشارت . « بالأكف » متعلقان بحال محذوفة مقدمة للأصابع . التقدير :
 أشارت الأصابع كائنة بالأكف . ويجوز : الجار والمجرور متعلقان بأشارت (١) .
 « الأصابع » فاعل . « جملة : قيل » في محل جر بالاضافة . « جملة : أي
 الناس شر قبيلة » نائب فاعل محلها الرفع . « جملة : أشارت الأصابع » جواب
 شرط غير جازم لا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له . الشاهد :
 « أشارت كليب » . حذف الشاعر حرف الجر في غير المواضع القياسية وابقى
 الاسم مجروراً . وهذا شاذ .

٧ - « ما » الزائدة بعد الجار :

قد تزداد « ما » بعد « من وعن والباء » ، فلا تكفهن عن العمل
 بل يبقى الاسم بعدهن مجروراً ، كقوله تعالى : « مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ
 أُغْرِقُوا » ، وقوله : « عَمَّا قِيلَ لِيُصِيبَهُمْ نَادِمِينَ » ، وقوله :
 « فَمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ »

→ من حرفية « إذا » . (انظر فصل الشرط) . وهذا صحيح . ولكننا لم
 نجب أن نطبق آراءنا الخاصة في الاعراب ، لأن هذا الكتاب موجه ، أول كل شيء
 الى الطلبة ، فكان علينا أن نقدم لهم فيه الصور الاعرابية المألوفة ، والتي يرضى
 عنها أساتذتهم . أما لماذا كنا نعرض آراءنا واجتهاداتنا الخاصة في هذا الباب أو في
 ذاك ، فهذا أمر يعود الى غريزة لم نستطع مقاومتها . ثم إن هذه الآراء قد عرضت
 على أنها خاصة لا عامة ، فلا خوف إذن على الطالب الواعي من الوقوع في الحيرة .

(١) سبب جواز التعليق هو جواز أن يكون الكلام على القلب أو على
 الأصل . فان قلنا : الكلام مقلوب وأصله : أشارت الأكف بالأصابع . فالباء
 متعلقة بالفعل سواء أجرت الأصابع أم جرت الأكف . وان قلنا إن الكلام على
 أصله وليس فيه قلب ، فتكون الباء للمصاحبة بمعنى « مع » أي : أشارت الأصابع
 مع الأكف ، ويكون تعليقها بالحال المحذوفة المقدمة .

فاذا زيدت بعد « رب » ، فالأكثر أن تكفها وتلغي اختصاصها
بالاسماء ، فتدخل عند ذلك على الجمل الاسمية والفعلية . نحو : « ربما جاء
زيد » ، وربما زيد قادم » . لكن دخولها على الاسمية قليل نادر .

وندر زيادة « ما » بعد رب مع بقاء عملها . ومنه قول عدي
بن الرعاء :

٥٥ - رَبِّهَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

بين بصرى وطعنةٍ نجلاء

(الاعراب : « ربما » رب حرف جر شبهه بالزائد ، وما زائدة لا عمل
لها . « ضربة » مبتدأ مجرور لفظاً برب ، مرفوع محلاً . « بسيف » متعلقان
بضربة . « صقيل » صفة للسيف . « بين » ظرف متعلق بخبر المبتدأ المحذوف .
« بصرى » مضاف اليه . « وطعنة » معطوف على ضربة . « نجلاء » صفة
مجرورة لطعنة . وللضرورة الشعرية صرفها الشاعر مع أنها مستحقة للمنع من الصرف .
« جملة : ضربة .. بين » ابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ربما ضربة » :
زيدت « ما » بعد « رب » وبقي لها عمل الجر . وهذا قليل .)

فاذا زيدت « ما » بعد الكاف ، فبقاء العمل لها قليل . ومنه قول
عمرو بن براقة الحمداني :

٥٦ - وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كما الناس : مجرمٌ عليه وجارمٌ

(المعنى : نصير أخانا ظالماً أو مظلوماً . الاعراب : « ونصير » مضارع
مرفوع فاعله مستتر . « مولانا » مفعول به ومضاف اليه . « ونعلم » الواو

عاطفة (١) ، والفعل مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أنه » أن واسمها . « كما الناس » جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف . و « ما » زائدة غير كافية . والمصدر المؤول من أن واسمها وخبرها سد مسد مفعولي « نعلم » . « مجرور » بدل من الخبر المحذوف . « عليه » حرف الجر متعلق بمجرور ، أما الضمير فهو في محل جر لفظي مجرور ، ثم هو في محل رفع نائب فاعل لمجرور ، « وجزم » معطوف على مجرور . « جملة : تنصر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تنضم » معطوفة على الابتدائية (١) . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . الشاهد : « كما الناس » : زيدت « ما » بعد الكاف ، ولم تنضمها من جر الاسم بعدها .

والاكثر أن تكفها عن العمل فتدخل على الجملة الاسمية ، كقول نهشل بن حري :

٥٧ - أخٌ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهدٍ

كما سيفٌ عمرو^(٢) لم تخنه مضاربه

(الاعراب : « أخ » خبر لمبتدأ محذوف . « ماجد » صفة للخبر . « لم » جازم « يخزني » مضارع مجزوم بحذف حرف العلة وفاعله مستتر ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به . « يوم » ظرف متعلق بالفعل . « مشهد » مضاف إليه . « كما » مكفوفة وكافة . « سيف » مبتدأ . « عمرو » مضاف إليه . « لم تخنه » جازم ومجزوم ومفعول به . « مضاربه » فاعل ومضاف إليه . « جملة : أخ » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لم يخزني » صفة ثانية للخبر محلها الرفع . « جملة : سيف مع خبره » استثنائية لا محل لها . « جملة : لم تخنه »

(١) هذا ما يقوله النحاة ، ويمنون أن تكون حالية ، لأن الجملة بسدما مضارعية مثبتة غير مقترنة بقدر فلو كانت الجملة حالية ، لوجب - في زعمهم - عدم اقترانها بالواو . لكن المعنى لا يستقيم ، كما ترى ، إلا باعتبارها حالية .

(٢) المراد به عمرو بن معد يكرب .

مضاربه « خبر للسيف محلها الرفع . الشاهد : « كما » : زيدت « ما » بعد الكاف فكفتها عن العمل (١) .

أما إذا ولي « ما » التي مع الكاف جملة فعلية ، فليست « ما » حينئذ زائدة كافة ، وإنما هي « ما » المصدرية ، وتبقى الكاف معها جارة ومجرورها هو المصدر المؤول من « ما » وصلتها ، نحو : « بكيت كما يبكي الأطفال » . التقدير : بكيت كبكاء الأطفال .

٨ - متعلق الجار :

لا يتعلق من حروف الجر إلا الجار الأصلي . وقد بينا سبب ذلك بما يعني عن إعادته .

أما متعلق الجار فهو مثل متعلق الظرف نفسه (راجع بمبحث الظرف) .

(١) ومن الناحية من يرى أن « ما » التي بعدها جملة اسمية ، هي مصدرية وليست زائدة كافة . وعلى هذا ، تكون الكاف جارة للمصدر المؤول .

تكملة للسمع

تكملات الاسم أقل عدداً من تكملات الفعل (١) ، فكل ما يحتاج اليه من الخدمات هو أن يُجَدَّدَ وَيُعَيَّنَ إن كان نكرة ، وتلك وظيفة المضاف اليه ، أو أن تُضَيَّقَ دائرة تنكيره بعض الضيق ، وتلك وظيفة يشترك فيها النعت والمضاف اليه ، أو أن يُبَيَّنَ وصف من أوصافه اللازمة له ، وتلك وظيفة النعت وحده ، أو أن تبين حالته أثناء وقوع الحدث ، وتلك وظيفة الحال ، أو أن يبين نوع ذاته إن كان غامض الذات ، وتلك وظيفة التمييز ، أو أن يزداد في توضيحه إن كان على شيء من الغموض لدى السامع ، وتلك وظيفة مشتركة بين البدل وعطف البيان .

وهذا الباب مخصص للبحث في هذه التكملات التي تخدم الاسم لا الفعل .

(١) سيجد القارىء تناقضاً بين ما نقوله هنا ، وبين ما سيراه بعد من كون تكملات الاسم تبلغ سبعا . ولكن ليتذكر القارىء أننا عددنا المجرور بالحرف كلمة واحدة للفعل ، بينما هو - من حيث الخدمات العديدة التي يؤديها للفعل - يشكل عدداً كبيراً من التكملات .

١ - الحال

أ - تعريفها :

الحال : اسم يذكر في الكلام ليبين هيئة أحد المشتركين في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث ، نحو : « جاء زيد باسمًا » . حيث نرى « باسمًا » مبيّنًا هيئة زيد أثناء مجيئه .

ويقول النحاة من أجل أن يسهلوا على الطلبة أمر الكشف عن الحال من بين المنصوبات : الحال ما صح وقوعه جواباً لسؤال « كيف ؟ » فباسمًا ، في المثال ، حال ، لأنه لو سألك سائل فقال لك : كيف جاء زيد ؟ لأجبت قائلاً : باسمًا .

وهذا ليس صحيحاً دائماً ، إذ قد تجيب من سألك بـ « كيف » ، فيكون جوابك مفعولاً مطلقاً ، نحو : « كيف جلس زيد ؟ » ، والجواب : « جلس زيد جلسة الأمراء » . فجلسة الأمراء مفعول مطلق وليست حالاً . وبيان ذلك أن كلاً من الفعل والاسم يحتاج إلى بيان الهيئة . فان بينت بالمنصوب هيئة الفعل ، فانت بذلك تخدم الفعل لا الاسم ، ومنصوبك إذن مفعول مطلق ، وإن بينت بالمنصوب هيئة الاسم ، فانت بذلك تخدم الاسم لا الفعل ، ومنصوبك إذن حال .

ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة :

١ - (جلس زيد مُتَعَباً) : الهيئة هنا للجالس ، فالنصبوب حال .
 - (جلس زيد القرفصاء) : الهيئة هنا للجلوس ، فالنصبوب
 مفعول مطلق .

٢ - (رجع زيد حزينا) : الهيئة هنا للراجع ، فالنصبوب حال .
 - (رجع زيد القهقري) : الهيئة هنا للرجوع ، فالنصبوب
 مفعول مطلق .

٣ - (تطلع الشمس هكذا ، كالقرص) : الهيئة هنا للطالع فهكذا حال .
 - (تطلع الشمس هكذا ، ببطء) : الهيئة هنا للطلوع البطيء ،
 فهكذا مفعول مطلق .

وقد أخطأ بعض النحاة فمدوا أحوالاً ما ليس بحال ، ونحن
 ذاكرون لك ذلك بالتفصيل حتى تكون على بينة من أمرك :

١ - قال جمهور البصريين : المنصوبات التي في الجمل الآتية أحوال :
 « جاء زيد ركضاً » بتأويله « راکضاً » ، « طلع علينا فجأةً أو بقة »
 بتأويله « مفاجئاً ومباغتاً » ، « لقيت زيدا عياناً » بتأويله « معانياً » ،
 « كلمته مشافهةً » بتأويله « مشافهاً » .. الخ .

وهذا خطأ ، لأن كل هذه المصادر المنصوبة أتت لبيان هيئات
 الأحداث التي قبلها ، وليس لبيان هيئات الأسماء ، فهي على ذلك مفعولات
 مطلقة (١) ، وليست أحوالاً . أما تأويلاتهم فغير جائزة ، لأنها تبدل من
 تصميمات الجمل ، وتعطي معاني غير التي أرادها المتكلم منها .

(١) هذا هو مذهب الأخفش والبرد والكوفيين . على خلاف بينهم في
 العامل : أهو محذوف مقدر ، أم هو عين الفعل المذكور ؟

٢ - وجعلوا أيضاً المصدر المنصوب بعد « ال » الكايلة ، أي الدالة على معنى الكمال في مصحوبها ، منصوباً على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) ، نحو : « أنت الرجل فهماً » . والحق - أنه منصوب على التمييز ، ولا معنى للحال هنا . ألا ترى أن قولك « أنت الرجل فهماً » بمعنى « أنت الرجل من جهة الفهم » ؟ وهذا معنى التمييز وليس معنى الحال .

٣ - وجعلوا من المنصوب على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) المصدر المنصوب بعد خبرٍ مشبّه به مبتدؤه ، نحو : « أنت زهيرٌ شعراً - وأنت سحبان فصاحةً - وأنت حاتمٌ جوداً - وأنت الإحنف حلاً - وأنت إياس ذكاءً ... الخ » . والحق أن كل هذه المنصوبات قد نصبت على معنى التمييز لا على معنى الحال . ألا ترى أنها بمعنى : « أنت زهير من جهة الشعر ، وسحبان من جهة الفصاحة ، وحاتم من جهة الجود ... وهكذا ؟ أما تأويلاتهم ، فهي كما قلنا ، تخرج الكلام عن تصميمه الذي أراده المتكلم ، وتأتي بكلام ذي تصميم جديد ، له معنى جديد .

٤ - وجعلوا أيضاً المنصوب بعد « أما » في مثل قولك : « أما علماً فعالمٌ » حالاً ، بعد تأويله بوصف مشتق . والحق أنه منصوب على التمييز أيضاً ، لأن معناه : « أما من حيث العلم فعالمٌ » . وهذا معنى التمييز وليس معنى الحال (١) .

(١) ويرى بعضهم أنه منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف . والتقدير : إن ذكرت العلم فهو عالم . ولا حاجة عندي لهذا التقدير ما دام أن العبارة على معنى التمييز .

هذا ، وقد تشبّه الحال بالتمييز في نحو قولك : « لله دره خطيباً » . فهذا ونحوه تمييز لا حال ، لأنه مذكور لبيان جنس التعجب منه ، لا لبيان هيئته أثناء التعجب منه . وبيان الجنس هو وظيفة التمييز ، لا وظيفة الحال .

ب - مركبة آخرها :

الحال منصوبة دائماً . وقد تجر لفظاً بالباء الزائدة بعد النفي ، كقول الشاعر :

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ

حكيم بن المسيَّبٍ منهاهما (١)

ج - شروطها :

إشترطوا في الكلمة التي يراد استعمالها لبيان الحال أربعة شروط ، هي :

١ - أن تكون وصفاً منتقلاً ، لا ثابتاً . بمعنى أن تدل على وضعٍ اعترى الشخص أثناء وقوع الحدث فقط ، ثم زال عنه بعد انقضاء الحدث ، مثل : « جاء زيدٌ ضاحكاً » . حيث نرى أن « الضحك » قد تلبَّسَ زيداً أثناء المجيء فقط ، فلما انقضى المجيء ، زال عنه الضحك .

وهذا شرط طبيعي ، لأننا قلنا في التعريف : إن وظيفة الحال أن تبين هيئة صاحبها أثناء وقوع الحدث فقط ، لا أن تبين صفة ثابتة في صاحبها ، لأن هذه هي وظيفة النعت ، لا الحال . تقول : « جاء زيد الكريم » ، فتكون « الكريم » نعتاً لزيد ، لا حالاً له ، لأنها تدل على اتصافه بالكرم في كل وقت ، قبل مجيئه ، وأثناء مجيئه ، وبعد مجيئه .

ومع ذلك فقد جاءت أوصاف ملازمة لأصحابها منصوبة على الحال ،

كقولهم : « دعوتُ اللهَ سميعاً » ، وقولهم : « زيد أبوك عطوفاً » ، وقوله تعالى : « وخلقَ الانسانُ ضعيفاً » ، وقوله : « ويوم أبعث حياً » ، وقولهم : « خلقَ اللهُ الزرافةَ يَدَيَّهَا أطولَ من رجلِها (١) » ، وقول أحد الشعراء :

٥٨ - فجاءتْ به سَبَطُ العظامِ ، كأنَّما

عمامتهُ بَيْنَ الرجالِ لواءُ

(اللغة : سبط العظام : سوي الخلق حسن القامة . اللواء : هو ما دون العلم . الاعراب : « فجاءت » ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل مستتر . « به » متعلقان بجاءت . « سبط » حال من اللواء في « به » . « العظام » مضاف اليه . « كأنَّما » مكفوفة وكافة . « عمامته » مبتدأ ومضاف اليه . « بين » ظرف مكان منصوب متعلق بحال محذوفة مقدمة اللواء . « الرجال » مضاف اليه . « لواء » خبر . « جملة : جاءت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عمامته لواء » حال ثانية من اللواء في « به » محلها نصب . الشاهد : « سبط العظام » : يجوز مجيء الحال وصفاً ثابتاً ، وإن كان الأصل أن يكون وصفاً منتقلاً .)

٢ - أن تكون نكرةً ، لا معرفةً . وهذا شيء طبيعي ، لأن وظيفة الحال أن تبين الوصف الذي تلبس الشخص أثناء وقوع الحدث ، ومجرد ذكر الوصف منكراً يؤدي إلى الغاية المرجوة . ومع ذلك فقد جاءت الحال معرفة في عبارات مخصوصة تأولها النحاة على معنى التنكير ، وهي :

(١) يديها : بدل من الزرافة . أطول : حال من يديها منصوبة . هذا ، ويمكنك أن تلاحظ أن أغلب هذه الأحوال ليست صفات ملازمة لأصحابها قبل الحدث وبعده ، بل هي ملازمة لأصحابها أثناء الحدث وبعده فقط ، أما قبله « فالضعف لم يكن للانسان قبل « خلقه » ، و « الحياة » لم تكن لعيسى عليه السلام قبل « بعثه » وهكذا ...

« رجع المسافر عودَه على بدئه - جاء زبد وحده - كتيه فاه إلى في -
جاءوا الجثاء الفير - أدخلوا الأول فالأول - إفل هذا جهدك أو
طاقتك - جاء القوم قضهم بقضيمهم » ... الخ . فتأويل كل ذلك على
الترتيب : « عائدًا - منفردًا - مشافهاً - جميعاً - مرتبين - جاهدًا -
جميعاً » .

ومن هذا القبيل قول لبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً :

٥٩ - فأرسلها العراك ولم يذدها

ولم يُشفق على نغص الدخال

أي : أرسلها مزدحمة .

(اللغة : العراك : ازدحام الابل أو غيرها حين ورود الماء . يذدها :
يطردها . نغص الرجل - بكسر الغين - : لم يتم مراده ، ونغص البعير أن لا يتم
شربه حتى الارتواء . الدخال : ادخال البعير الذي لم يرتو بالشربة الأولى - مع أبل
ترد الماء ليشرب معها ثانية حتى يرتوي . المعنى : لقد أرسل هذا الحمار الوحشي اتته
مزدحمة إلى الماء ، ولم يطردها عنه ، أما هو فظل يرقبها دون أن يشرب معها ،
ولم يشفق على نفسه المنغصة بعدم الارتواء . الاعراب : « فأرسلها » فعل ماض
وفاعل مستتر ومفعول به . « العراك » حال منصوبة . « ولم » جازم . « يذدها »
مضارع مجزوم ، فاعله مستتر ، والضمير مفعول به . « ولم يشفق » جازم ومجزوم
وفاعل مستتر . « على نغص » متعلقان يشفق . « الدخال » مضاف إليه .
« جملة : أرسلها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يذدها » معطوفة على الابتدائية
لا محل لها . « جملة : ولم يشفق » معطوفة على السابقة لا محل لها . الشاهد :
« العراك » : وقعت المعرفة حالاً ، مع أن الحال لا تكون إلا نكرة ، وانما ساغ
ذلك لأنها مؤولة بالنكرة ، أي أرسلها معتركة ، أي مزدحمة (١) .)

(١) هكذا يعرب النحاة « العراك » في هذا البيت . ونحن نرى أنه
مفعول مطلق لحال مخدوفة تقديرها « فأرسلها متعاركة العراك » . لأن العراك ←

هذا هو مذهب جمهور النحاة .

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً ، بلا تأويل ، فجازوا أن يقال : « جاء زيدُ الراكب » .

وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صحَّ تعريفها ، وإلا فلا . فمثال ما تضمن معنى الشرط : « زيد الراكب أحسنُّ منه الماشي » ، فالراكب والماشي حالان ، وصحَّ تعريفها لتأولهما بالشرط ، إذ التقدير : « زيد إذا ركب أحسنُّ منه إذا مشى » . فإن لم تتقدر بالشرط لم يصحَّ تعريفها ، فلا تقول : « جاء زيد الراكب » ، إذ لا يصحَّ « جاء زيد إن ركب » .

٣ - الثالث من شروط الحال أن تكون مشتقة لا جامدة .

وهذا الشرط فرع على الشرط الأول ، وهو شرط الوصفية ، إذ لا يكون الوصف إلا مشتقاً في أغلب الأحيان .

وقد تكون الحال جامدة مؤولة بوصف مشتق ، وذلك في ثلاث حالات :

١ - أن تدل على تشبيه ، نحو : « كَرَّ عليُّ أسداً » . أي : شجاعاً كالأسد ، ونحو : « وضع الحقُّ شمساً » ، أي : مضيئاً أو منيراً كالشمس . ومنه قولهم : « وقع المصطرعان عيدٌ لِي عَيْرٍ » . أي : مُصْطَرَجَيْنِ كاصطحاب عيدٍ لِي حمار حين سقوطها .

→ ليس هو الآن ، والحال يجب أن تكون عين صاحبها في المعنى كما سترى في الشرط الرابع من شروط الحال .

٢ - أن تدل على مفاعلة ، نحو : « بعتك الكتاب يداً بيد » ،
أي : متقابلين ، ونحو : « كلمته فاه إلى في » ، أي : متشافين .

٣ - أن تدل على ترتيب ، نحو : « دخل القوم رجلاً رجلاً » ،
أي متربين ، ونحو : « قرأت الكتاب باباً باباً » ، أي : مرتباً .

وقد تكون الحال جامدة غير صالحة للتأويل بمشتق . وذلك في
سبع حالات :

١ - أن تكون موصوفة ، كقوله تعالى : « إنا أنزلناه قرآناً
عربياً » ، وقوله : « فتمثل لها بشرأً سوباً » (١) .

٢ - أن تدل على تسعير ، نحو : « اشتريت الحليب لثراً بليرة »
« واشتريت الثوبَ متراً بدينار » .

٣ - أن تدل على عدد ، نحو قوله تعالى : « فتمّ ميقات ربه
أربعين ليلة » ، ونحو قولك : « جاء القوم عشرين رجلاً » .

٤ - أن تدل على طورٍ واقع فيه تفضيل ، نحو : « زيد طفلاً
أحسن منه رجلاً » ، ونحو : « العنبُ زيباً أطيب منه دبساً » .

٥ - أن تكون نوعاً لصاحبها ، نحو : « هذا مالك ذهباً » .

(١) قرآناً : حال . عربياً : صفة له . وبشرأً : حال . سوباً : صفة له .
هذا من حيث الاعراب . أما من حيث المعنى فالكلمة الدالة على الحال هي
« عربياً » في الآية الأولى ، و « سوباً » في الآية الثانية . وهما كلتان
مشتقتان كما نرى . لذلك نسمي « قرآناً وبشرأً حالين موطئتين ، بمعنى أنهما لم تقصدا
لدائهما ، بل لما بعدهما ، فهما كالتوطئة والتمهيد للحال الحقيقية من حيث المعنى .
وسنرى بعد قليل تفصيلاً لذلك .

٦ - أن تكون فرعاً لصاحبها ، نحو : « هذا ذهبك خاتماً » ،
ومنه قوله تعالى : « وتنتحون الجبال بيوتاً » .

٧ - أن تكون أصلاً لصاحبها ، نحو : « هذا خاتمك ذهباً » ومنه
قوله تعالى : « أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً ؟ » .

وقد اختلف النحاة في هذه المواضع السبعة الأخيرة : فذهب بعضهم
ومنهم بدر الدين بن مالك ، إلى وجوب تأويلها بالمشتق ، لتكون الحال على
ما هو الأصل فيها ، وذهب آخرون إلى أنه لا يجب تأويلها بالمشتق ، لما
في ذلك من التكلف والمشقة اللذين لا لزوم لهما .

٤ - الشرط الرابع من شروط الحال أن تكون عين صاحبها في
المعنى ، نحو : « جاء زيد ضاحكاً » . فالضاحك هو زيد نفسه . أما
قولك : « انطلق زيدٌ طيراناً » ، فالطيران ليس زيدا نفسه ، وإنما هو
حدثه الذي ارتكبه . لهذا ، فالطيران في هذا المثال مفعول مطلق ، وليس
حالاً (١) .

وقد تأني الحال وليست هي عين صاحبها في المعنى ، بل تكون
وصفاً لاسم آخر مرتبط مع صاحبها بضمير (٢) ، نحو : « جاء زيدٌ
مُتَزَقّاً ثوبه » . فالمتزق ليس زيدا ، وإنما هو الثوب الذي يشتمل على

(١) ولهذا السبب نفسه اعتبرنا « العراك » مفعولاً مطلقاً ، لا حالاً ، لأن
العراك هو حدث الأتق الوحشية ، وليس هو الأتق نفسها . (راجع الحاشية الواردة
تحت اعراب البيت السابق : فأرسلها العراك ..) .

(٢) هذا الضمير يسمى السبب ، أي الحبل الرابط ، ومنه قول زهير :
ومن هاب أسباب الناي ينلنه وإن يرق أسباب السماء بسلم
أي : حبال السماء . ولذلك تسمى هذه الحال بالحال السببية . وسيأتي بيانها

بعد قليل .

ضمير يعود على زيد . وتسمى هذه الحال حالاً مسببة . وسميأتي الكلام عليها بعد قليل .

من هذا كله ، ترى أن شروط الحال الأربعة ليست لازمة ، وإنما هي غالبية .

هذا ، ويشترط النحاة أن تكون الحال فضلة ، أو يعرفونها بكونها فضلة . فان أرادوا من الفضلة أنها ليست مسنداً ولا مسنداً إليه ، فهذا صحيح ، ولكن ذلك ليس أمراً خاصاً بالحال ، فكل تكميلات الفعل والاسم هي فضلات . أما إن أرادوا بالفضلة أنها مما يصح الاستغناء عنها في الكلام ، فهذا ليس صحيحاً دائماً ، لأن بعض الأحوال تحمل إلى جملها معاني تأسيسية لا غنى عنها ، بل ان الكلام ليفسد معناه أو يتقلب رأساً على عقب بدونها . وذلك نحو قوله تعالى : « وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين » ، وقوله « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » ، وقولك : « ما جاء زيد إلا راكباً » ، فلو حذفت الأحوال « لاعبين - وأنتم سكارى - راكباً » من هذه العبارات لفست معانيها أشد الفساد . بل إن من الأحوال ما هو في لزومه برتبة المسند أو المسند إليه ، وتلك هي الحال السادة مسددة الخبر في نحو قولك : « تأدبي الغلام مسيئاً » .

د - من يستحق الحال ؟

اختلف النحاة في هذا الشأن اختلافاً كبيراً ، فقال قوم منهم : لا يستحق الحال إلا اسم وقع فاعلاً ، نحو : « جاء زيد ضاحكاً » ، أو نائب فاعل ، نحو : « كوفى الغلام محسناً » ، أو مفعولاً صريحاً ، نحو : « ضربت الغلام مذنباً » ، أو مفعولاً غير صريح ، نحو : « مررت

بزيد جالساً ، أو خبراً ، نحو : « هذا أبوك مقبلاً » . أما المبتدأ وسائر المفعولات فلا تأتي الحال من أحدها ، فلا يقال : « الماء صرفياً شرابي » ، ولا سرت الليل مظهلاً ، ... الخ .

وقال آخرون ، ومنهم سيويه : تأتي الحال من المبتدأ ومن كل المفعولات ، فقولنا : « الماء صرفاً شرابي » صحيح ، وكذا قولنا « تعبت التعب شديداً - صمت الشهر كاملاً - وسير الجبل عن يمينك - وسرت والشمس طالعة » ... الخ .

واتفقوا جميعاً (١) على أن الحال لا تأتي من المضاف اليه ، فلا يقال : « مررت بعلام هندٍ ضاحكةً » . إلا بشرطين :

١ - أن يكون المضاف مصدرأ أو وصفاً مضافين إلى فاعلها أو نائب فاعلها أو مفعولها .

فالمصدر المضاف إلى فاعله ، نحو : « سرتني قدومك سالماً » ، ونحو قول مالك بن الربيع :

٦٠ - تقولُ ابنتي : إن انطلقَكَ واحدًا

إلى الروع يوماً تاركِي لا أباليا

(الأعراب : « تقول » مضارع مرفوع . « ابنتي » فاعل ومضاف إليه . « إن انطلقَكَ » إن واسمها ومضاف إليه . « واحداً » حال من المضاف إليه ، وهو الكاف في « انطلقَكَ » . « إلى الروع » متعلقان بانطلاقَكَ .

« يوماً » ظرف زمان متعلق بتاركي (١) . « تاركي » خبر « إن » ، والياء مضاف اليه انظماً ، في محل نصب مفعولاً أول لتاركي . « لا » نافية للجنس تعمل عمل « إن » . « أبا » اسمها مبني على الفتح المقدّر على الألف ، في محل نصب « لي » متعلقان بنجر « لا » المحذوف ، « جملة : تقول ابنتي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : إن واسمها وخبرها » مقول القول محلها النصب . « جملة : لا أبالي » مفعول ثانٍ لتارك محلها النصب . الشاهد : « إن انطلقك واحداً » : صح بجي الحال من المضاف اليه لأن المضاف مصدر أضيف إلى فاعله .

والوصف المضاف إلى فاعله نحو : « أنت حسنُ الفرسِ مسرجاً » .
والوصف المضاف إلى نائب فاعله نحو : « زيد مغمضُ العينِ دامعةً » .
والمصدر المضاف إلى مفعوله نحو : « يعجبني تهذيبُ الغلامِ صغيراً » .
والوصف المضاف إلى مفعوله نحو : « أنت مسهّلُ الأمرِ صعباً » .

٢ - أن يصح إقامة المضاف اليه مقامَ المضاف « بحيث لو حذف المضاف لاستقام المعنى ، وذلك بأن يكون المضاف جزءاً من المضاف اليه حقيقةً » ، كقوله تعالى : « أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً ؟ » . فميتاً حال من الأخ الذي هو مضاف اليه ، لكن اللحم ، وهو المضاف ، جزء من الأخ الذي هو المضاف اليه ، ومثل هذا قوله تعالى : « وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَاناً » .

أو أن يكون المضاف كجزء من المضاف اليه ، نحو : « تسرني طباع خالد راضياً » . فالطباع وهو المضاف ، كالجزء من المضاف اليه ، وهو خالد .

(١) ولا يجوز تعلقه بانطلاقك لثلاثي الضعف المعنى ، لأنه يصبح عندئذٍ : إن انطلاقك في يوم من الأيام إلى الحرب ... والشاعر منطلق إلى الحرب دائماً ، لا في يوم من الأيام . أما تعلقه بالتارك ، فيصبح المعنى : أن انطلاقك إلى الحرب سيجعلني في يوم من الأيام بغير أب . وهذا هو المعنى المراد .

فهذه الامثلة كلها يمكن فيها حذف المضاف واقامة المضاف اليه مكانه ،
 كأن تقول في غير القرآن : « أُيْحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ أَخَاهُ مَيْتاً ؟
 - ونزعنا ما فيهم من غلٍ إخواناً - ويسرفي خالدٌ راضياً » .

ولكن النحاة - في تجويزهم أو منعهم - لم يكشفوا لنا السر الحقيقي وراء هذه الظواهر المختلفة . ولم يبينوا لنا السبب الحقيقي الذي يميز أن يكون لهذا الاسم حال ، وينع أن يكون ذلك لغيره ، بل مضوا في جدل عقيم حول العامل ، وما إذا كان من الجائز أن يكون عامل الحال غير عامل صاحبها ، أو أنه لا يجوز أن يكون عاملها إلا واحداً .

والمسألة في غاية البساطة . فقد قلنا في التعريف : الحال اسم يبين هيئة أحد المشتركين في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث . وعلى هذا يكون كل اسم مشترك في الحدث - على جهة من الجهات - جديراً بأن تأتي الحال منه ، أما ما ليس له اشتراك في الحدث فلا حال له .

ولنشرح ذلك بمثال :

تقول : « ضرب زيدٌ أباه خالدٌ بالعصا » . فيكون لديك حدث هو « الضرب » ، وأربعة أسماء ، ثلاثة منها اشتركت في عملية الضرب ، كل واحد على جهة من الجهات ، وواحد لم يكن له اشتراك في الضرب مطلقاً .

فأما زيد : فقد اشترك في الضرب على جهة الفاعلية ، فهو فاعل الضرب .

وأما الأب : فقد اشترك في الضرب على جهة المفعولية ، فهو الذي وقع الضرب عليه .

وأما العصا : فقد اشتركت في الضرب على جهة الوساطة ، فهي واسطة الضرب .

وأما خالد : فلم يكن له أدنى علاقة بالضرب ، فليس هو ضارباً ولا مضروباً ولا واسطة للضرب . وإنما ذكر في الجملة ليعرف كلمة الأب فقط ، وقد لا يكون موجوداً أثناء عملية الضرب على الإطلاق .

فإذا كانت الحال تبين هيئة المشترك في الحدث أثناء وقوع الحدث ، كان من الطبيعي أن تأتي الحال من زيد ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالد بالعصا غاضباً » مبيناً بالحال هيئته أثناء قيامه بالضرب ، وأن تأتي الحال من الأب ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالد بالعصا سارقاً » مبيناً بالحال هيئته عندما وقع الضرب عليه ، وإن تأتي الحال من العصا ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالد بالعصا قاسيةً » مبيناً بالحال هيئتها أثناء استعمالها في انضرب .

أما خالد فطبيعي ألا تكون له حال ، لأنه غريب عن الجملة ، ولا علاقة له بالحدث ، ولا اشتراك له في هذه التمثيلية كلها ، لقد حشر اسمه فيها حشراً ليكون وسيلة لتعريف الأب ، لا أكثر من ذلك ولا أقل . إذن فالأمر يشبه مسرحاً : الحدث فيه هو التمثيلية ، والمشاركون في الحدث هم الممثلون ، أما من ليس له اشتراك في الحدث فهو خارج المسرح ، ولا علاقة لنا معه . فمن العبث أن نذكر له حالاً وهو خارج الموضوع .

فإذا عرفت هذا فهمت بسهولة لماذا يصح مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف مصدراً أو وصفاً أضيف إلى فاعله أو مفعوله في مثل : « يسرني تهذيب الغلام صغيراً » . ذلك أن المضاف ، وهو التهذيب هنا ، هو المسرحية نفسها ، والمضاف إليه ، وهو هنا الغلام ، إنما هو مضاف إليه في اللفظ فقط ، أما في المعنى فهو مشترك في التهذيب ، إنه

الممثل الثاني في هذه المسرحية ، أي هو المفعول به الذي يقع عليه حدث التهذيب ، وإذن فمجيء الحال منه لتدل على هيئته أثناء وقوع التهذيب عليه ، أمرٌ طبيعي جداً ينسجم مع ما عرفنا من وظيفة الحال .

وصرنا نفهم بسهولة أيضاً لماذا يصح مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً منه ، في نحو : « ضربت يدَ زيد مسيئاً » . ذلك أن اليد ، وإن كانت هي المضروبة ، وليس زيداً ، إلا أن زيداً لا يمكن أن تضرب يده وهو بعيد عن المسرح . تصور أنك تمثل في إحدى المسرحيات ، وأن المشهد يقتضي أن تقف أنت خلف الكواليس ، وأن تمد يدك لتظهر وحدها على خشبة المسرح مؤدية حركة من الحركات . فهل يقال إن يدك هي الممثلة ، وأنت أنت لا علاقة لك بالمسرحية ؟ لا شك أن هذا لا يقال ، لأن الجزء لا يتفصل عن كله ، وإذا اشترك الجزء في عمل ، كان الكل معه في هذا الاشتراك . وعلى هذا كله يصح أن تجيء الحال من المضاف إليه في مثل هذا المثال ، لأن جزأه ، وهو المضاف ، قد اشترك في الحدث ، فكان الكل مشتركاً معه أيضاً .

أصبح بإمكاننا الآن أن نغيز الصحيح من الفاسد من مذاهب النحاة المختلفة في أمر مستحق الحال .

فالقائلون بجواز مجيء الحال من البتداء وكل المفعولات الخمسة ، هم على صواب ، لأن البتداء طرف أساسي في الحدث ، بل هو الممثل الأول في مسرحيته ، وكذا المفعولات ، فطرف الزمان وطرف المكان طرفان مشتركان في الحدث ، بل لا يمكن أن يتم الحدث بغيرها . وقل مثل ذلك في سائر المفعولات .

وأما سيبويه فمخطيء حين يذهب إلى جواز مجيء الحال من المضاف

اليه مطلقاً ، لأن المضاف اليه إضافة حقيقية لا علاقة له بالحدث ، ولا معنى - بالتالي - لمجيء الحال منه .

هذا هو سر المشكلة ، وهذا هو تفسيره . أما الكلام في العامل فلا أظن أنه يفسر شيئاً .

٥ - عامل الحال :

تقصد بعامل الحال الحدث الذي تأتي الحال لبيان هيئة مشتركة فيه . وليس من الضروري أن يكون هذا الحدث متمثلاً على شكل فعل ، وإن كان هذا هو الأصل ، بل زاه متمثلاً في أشكال مختلفة ، اليك بيانها :

- ١ - العامل فعل : نحو : « جاء زيد ماشياً » .
- ٢ - « وصف مشتق : نحو : « ما مسافر زيد ماشياً » .
- ٣ - « اسم فعل : نحو : « زال مسرعاً » .
- ٤ - « اسم إشارة : نحو : « هذا أبوك مقبلاً » .
- ٥ - « أداة تشبيه : نحو : « كأن خالداً مقبلاً أسدً » .
- ٦ - « أداة تمنٍّ : نحو : « ليت السرور ، دائماً ، عندنا » .
- ٧ - « أداة استفهام : نحو : « مالك حزيناً ؟ » .
- ٨ - « حرف تنبيه : نحو : « ها هو البدر طالماً » .
- ٩ - « جار ومجرور : نحو : « الكتاب لك قارئاً » .
- ١٠ - « ظرف : نحو : « عندي كتابك محفوظاً » .

١١ - العامل حرف النداء : نحو : « يا أيها الربح مبكياً
بساحته » .

فأما العوامل الثلاثة الأولى ، فالحدث فيها ظاهر ، وأما البـواقـي
فجميعها تحمل معاني لا يُعبر عنها إلا بالأفعال ، فأداة التشبيه معناها
« أشبه » ، وأداة الاستفهام معناها « استفهم » ... وهكذا ، أما الجار
والظرف ، فدلالتهما على الحدث ناشئة عن تعلقها بحدث محذوف . تقديره
« مستقر » أو « استقر » .

و - سُرْط صاحب الحال :

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة . ولا يكون نكرة إلا
بأحد ستة مسوغات :

١ - أن يتأخر عنها : نحو : « جاءني مسرعاً مستنجدٌ فأنجذته » .
ومن ذلك قول أحد الشعراء :

٦١ - وما لأم نفسي مثلها لي لائمٌ

ولا سدّ فقري مثلُ ما ملّكتُ يدي

(الاعراب : « وما » نافية . « لأم » ماض . « نفسي » مفعول
به ومضاف اليه . « مثلها » حال مقدمة للائم . والضمير مضاف اليه . « لي »
متعلقان بحال مقدمة محذوفة للائم . « لائم » فاعل « لأم » . « ولا » الواو
عاطفة ، ولا زائدة لتوكيد النفي . « سد فقري » فعل ماض ومفعول به ومضاف
اليه . « مثل » فاعل سد . « ما » موصول في محل جر بالاضافة . « ملكت
يدي » فعل ماض وتمام تأنيث وفاعل ومضاف اليه . « جملة : لأم لائم » ابتدائية
لا محل لها . « جملة : سد مثل » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة :

ملكيت يدي « صلة لا محل لها . الشاهد : « مثلها لي لائم » : صحح بحىء صاحب الحال نكرة لتأخره عن حاله .)

٢ - أن يسبقه نفي أو نهي أو استفهام . فالأول نحو : « ما عندنا طالبٌ كسولاً » و « ما جاءنا طالبٌ إلا مجتهداً » . ومنه قوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون » . والثاني نحو : « لا يكتب أحد درسه مستعجلاً » . والثالث نحو : « هل جاءك أحد سائلاً عني ؟ » .

٣ - أن يتخصص بوصف أو إضافة . فالأول نحو : « جاءني صديق حميم طالباً معوتي » ومنه قوله تعالى : « فيها يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حكيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا » ، وقول الشاعر :

٦٢ - نَجَّيْتُ ، يَا رَبِّ ، نوحاً ، واستَجَبْتَ له

في فُلْكِ مَآخِرٍ في اليَمِّ مشحونا

(الاعراب : « نجيت » فعل وفاعل . « يا رب » أداة نداءٍ ومنادى . « نوحاً » مفعول به . « واستجبت » فعل وفاعل . « له » متعلقان باستجبت . « في فلك » متعلقان بنجيت . « مآخر » صفة للفلك . « في اليم » متعلقان بمآخر . « مشحوناً » حل من الفلك . « نجيت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا رب » معترضة لا محل لها . « جملة : واستجبت » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « في فلك مآخر مشحوناً » : صحح بحىء الحال من النكرة لأنها تخصصت بالوصف .)

وأما المتخصص بالاضافة فنحو قوله تعالى : « في أربعة أيامٍ سواءً للسائلين » .

٤ - أن تكون الحال بعده جملةً مقرونة بالواو ، كقوله تعالى : « أو كالذي مرَّ على قَرْيَةٍ وهي خاويةٌ على عروشها » .

- ٥ - أن تكون الحال جامدة ، نحو : « هذا خاتم حديداً » .
- ٦ - أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة ، أو مع نكرة يصح أن تحيى الحال منها ، فالأول نحو : « زارني خالدٌ ورجلٌ راكبين » ، والثاني نحو : زارني رجل صالح وامرأة مبكرين » .
- وقد يكون صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ، وهو قليل ، ومنه الحديث « صلى رسول الله ﷺ ، قاعداً ، وصلى وراءه رجالٌ قياماً » .

ز - ترنيها مع صاحبها :

الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها . وقد تقدم عليه جوازاً ، نحو : « جاء ضاحكاً زيدٌ » . وقد يعرض في الكلام ما يوجب التقدم أو التأخر :

١ - (يجب أن تتقدم عليه) : وذلك في موضعين :

آ - أن يكون نكرة ، ولا مسوغ لها غير تقدم الحال ، نحو : « لينةٌ موحشاً طللاً » .

ب - أن تكون الحال محصورة في صاحبها ، نحو : « ما جاء ضاحكاً إلا زيدٌ » .

٢ - (يجب أن تتأخر عنه) : وذلك في ثلاثة مواضع :

آ - أن تكون هي المحصور فيها ، نحو : « ما جاء زيدٌ إلا ضاحكاً » .

ب - أن يكون صاحبها مجروراً بالاضافة أو بحرف جر أصلي (١) ،
فالأول نحو : « يعجبني وقوف علي خطيباً » ، والثاني نحو : « مررت
بزيد جالساً » . ولا يقال : « يعجبني خطيباً وقوف علي » ولا « مررت
جالساً بزيد » .

ومن النحاة من أجاز تقدم الحال على المجرور بحرف الجر الأصلي ،
لورود السماع بذلك (٢) . ومنه قول عروة بن حزام العذري :

٦٣ - لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيَّانَ صَادِيًا
إِلَيَّ حَبِيبًا ، إِنَّهَا لِحَبِيبُ

(اللغة : الهيان والصادى : العطشان . الاعراب : « لئن » اللام موطة
للقسم ، وإن حرف شرط جازم . « كان » ماض ناقص مبني على الفتح في محل
جزم لأنه فعل الشرط . « برد » اسم كان . « الماء » مضاف اليه . « هيان
صادياً » حالان منصوبتان من الياء في « إلي » . « إلي » متعلقان بحبيباً .
« حبيباً » خبر كان . « إنها » إن واسمها . « لحبيب » لام مزحلقة وخبر
إن . « جملة : لئن كان برد الماء حبيباً » معترضة بين القسم وجوابه (٣) لا محل
لها . « جملة : إنها لحبيب » جواب القسم لا محل لها . وجواب الشرط محذوف
لدلالة جواب القسم عليه . الشاهد : « هيان صادياً إلي » : يجوز تقدم الحال على
صاحبها المجرور بحرف جر أصلي .)

(١) أما المجرور بحرف جر زائد فيجوز تقديمها عليه وتأخيرها عنه ، تقول :
« ما جاء من أحد راكباً » و « ما جاء راكباً من أحد » .

(٢) والمجيزون لذلك هم أبو علي الفارسي ، وابن كيسان ، وابن برهان ،
وابن مالك .

(٣) القسم موجود في بيت سابق يقول فيه الشاعر :

حلفت برب الراكعين لربهم خشوعاً ، وفوق الراكعين رقيب

ج - أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيد والشمس طالعة » ، فلا يقال : « جاء والشمس طالعة زيد » .

ج - ترتيبها مع عاملها :

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها . وقد تتقدم عليه جوازاً إذا لم يمنع من ذلك مانع . نحو : « راكباً جاء زيد » .

وقد يعرض في الكلام ما يوجب التقدم أو التأخر :

١ - (يجب أن تتقدم على عاملها) : وذلك في ثلاثة مواضع :

آ - أن تكون الحال اسماً من أسماء الصدارة ، نحو : « كيف رأيت زيدا ؟ » .

ب - أن يكون عاملها اسم تفضيل عاملاً في حالين ، فيجب تقدم إحدى الحالين ، وهي حال المفضل ، نحو : « زيد ماشياً أسرع من خالد راكباً » و « زيد شاعراً خيراً منه كاتباً » .

ج - أن يكون عاملها هو معنى التشبيه (١) ، وأن يكون عاملاً في حالين ، يراد تشبيه صاحب أولاهما بصاحب أخراها ، فعند ذلك يجب تقديم حال المشبه على العامل ، نحو : « زيد راكباً كخالد ماشياً » ، و « زيد كاتباً مثله شاعراً . ومنه قول أحد الشعراء :

(١) أي أن يكون التشبيه مؤدى بالأداة أو بغير الأداة ، أما إذا أدى التشبيه بفعل فلا يجب تقديم ولا تأخير ، تقول : « يشبه زيد ماشياً سعيداً راكباً » كما يمكن أن تقول : « زيد ماشياً يشبه سعيداً راكباً » .

٦٤ - تُعَيِّرُنَا أَنْنَا عَالَةً

ونحنُ ، صعايليكَ ، أنتم ملوكا

(المعنى : تعيرنا بأننا فقراء ، ونحن في حل صعلكتنا وفقرنا ، لا ثقل عنكم في حال ملككم . الاعراب : « تعيرنا » مضارع مرفوع وفاعل مستتر ومفعول به . « أننا » أن واسمها . « عالة » خبرها . والمصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف ، والجار والحجور متعاقبان بالفعل السابق . ويجوز اعتبار المصدر مفعولاً ثانياً للفعل عير ، لأنه قادر على التعدي بنفسه إلى مفعولين ، يقال : « عيرت زيداً الفقر » . « ونحن » الواو حالية ، ونحن مبتدأ . « صعايليك » حال من المبتدأ . « أنتم » خبر ، ومعنى « نحن أنتم » أي « نحن مثلكم » . فالكلام على التشبيه البليغ . « ملوكاً » حال من أنتم . « جملة : تعيرنا » ابتدائية لا محل لها . « جملة اسم أن وخبرها » صلة أن لا محل لها . « جملة : ونحن أنتم » حالية محلها النصب . الشاهد : « ونحن صعايليك أنتم ملوكاً » : وجب تقدم الحال على عاملها المعنوي الذي هو التشبيه البليغ هنا ، لأن هذا العامل عمل في حزين .)

٢ - (يجب أن تتأخر عن عاملها) : وذلك في أحد عشر موضعاً :

أ - أن يكون عاملها فعلاً جامداً ، نحو : « بأس المرء منافقاً » .

ب - « اسم فعل ، نحو : « صه ساكتاً » .

ج - « مصدرأ صريحاً يصح حلول المصدر المؤول محله ، نحو : « يسرني اغترابك طالباً للعلم » .

د - أن يكون عاملها صلة لـ « أل » ، نحو : « زيد هو المسافر راكباً » .

هـ - أن يكون عاملها صلة لحرف مصدري ، نحو : « يسرني أن تعمل مجتهداً » .

و - أن يكون عاملها مقروناً بلام الابتداء ، نحو : « لأسافر ماشياً » .

- ز - أن يكون عاملها مقروناً بلام القسم ، نحو : « لأسافرن^١ ماشياً » .
- ح - أن يكون عاملها كلمة فيها معنى الفعل دون أحرفه ، نحو : « هذا أبوك مقبلاً » .
- ط - أن يكون عاملها اسم تفضيل ، نحو : « زيد أفصح الناس خطيباً » .
- ي - أن تكون الحال مؤكدة لعاملها ، نحو : « ولئى العدو مدبراً^(١) » .
- ك - أن تكون جملة مقترنة بالواو ، نحو : « جئت والشمس طالعة^٢ » .

ط - أسطال الحال :

- ١ - تأتي الحال مفردة ، أي لا جملة ولا شبه جملة ، نحو : « جاء زيد راكباً » .
- ٢ - وتأتي الحال شبه جملة ، أي ظرفاً ، نحو : « رأيت الكتاب فوق المنبر » أو جراً ومجروراً ، نحو : « رأيت الكتاب على المنبر » .
والواقع أن الحال في هذين الموضعين محذوفة تعلق بها الظرف والجار والمجرور ، والتقدير : رأيت الكتاب مستقراً على المنبر ، ومستقراً فوق المنبر . لكن النحاة - من باب التسامح - يقولون إن الحال هي الظرف والجار .

(١) سيأتي الكلام على الحال المؤكدة .

- ٣ - وتأتي الحال جملة فعلية غير مقترنة بشيء ، نحو : « جاء زيد يضحك » .
- ٤ - وتأتي جملةً فعليةً مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيد وقد حمل كتبه » .
- ٥ - وتأتي جملة اسمية غير مقترنة بشيء ، نحو : « رجع زيد وجهه عابس » .
- ٦ - وتأتي جملة اسمية مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيد والشمس طالعة » .

ويشترط في جملة الحال شروط ثلاثة :

- ١ - أن تكون جملة خبرية لا انشائية .
- ٢ - أن تكون غير مصدرة بعلامة استقبال .
- ٣ - أن تشمل على رابط يربطها بصاحب الحال ، وهذا الرابط إما الضمير وحده ، وإما الواو وحدها ، وإما الواو والضمير معاً ، كما رأيت في الأمثلة السابقة .

ي - أعظم واو الحال :

- واو الحال : هي ما يصح وقسوع « إذ » الظرفية موقعها ، فإذا قلت : « جاء زيد والشمس طالعة » صح أن تقول : « جاء زيد إذ الشمس طالعة » .
- ولا تدخل إلا على الجملة ، كما رأيت ، فلا تدخل على حال مفردة ، ولا على حال شبه جملة (١) .

(١) هذا هو رأي النحاة . وقد علمت أن لنا فيها رأياً مخالفاً ، وهو أن واو المفعول معه هي واو حالية ، وأن المفعول معه ليس في حقيقته إلا اسماً سد مسد جملة الحال . راجع فصل المفعول معه .

ووظيفة واو الحال أن تكون رابطاً يربط الجملة الحالية بصاحبها ، إلا أنها ليست هي الرابط الوحيد ، فقد يشترك معها في الربط ضمير في جملة الحال يعود إلى صاحب الحال ، نحو « جاء زيد وكتابه معه » ، حيث ترى كلاً من الواو والهاء يقوم بوظيفة ربط الجملة الحالية « كتابه معه » بصاحبها « زيد » .

واو الحال ، من حيث اقتران الجملة الحالية بها وعدمه ، على ثلاثة أضرب : واجب ، وجائز ، وممتنع :

آ - (تجب واو الحال) : وذلك في أربعة مواضع :

١ - أن تكون جملة الحال خالية من ضمير صاحبها ، نحو : « جاء زيد والشمس طالعة - جاء زيد وقد طلعت الشمس - جاء زيد وما طلعت الشمس » .

٢ - أن تكون جملة الحال مصدرية بضمير الصاحب ، نحو : « جاء زيد وهو يضحك » .

٣ - أن تكون جملة الحال مضارعية مثبتة مقترنة بقد ، نحو قوله تعالى : « لَمْ تَوْذَنِي ؟ وقد تعلمون أني رسول الله إليكم » .

٤ - أن تكون جملة الحال مضارعية منفية بلا ، كقوله تعالى : أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ، وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ؟ . ومنه قول شأس بن نهار :

٦٥ - إِذَا كُنْتُ مَا كَوْلَا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَالَا ، فَأَذْرِ كُنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعاقبة بجوابها . « كنت » كان واسمها . « مأكولاً » خبرها . « فكن » الفاء رابطة للجواب ، وكن فعل أمر ناقص اسمه مستتر . « خير آكل » خبر كن ومضاف إليه . « وإلا » الواو عاطفة ، « إلا » مؤلفة من « ان » حرف شرط جازم ، و « لا » نافية لا عمل لها ، وجلة الشرط محذوفة تقديرها : وإن لا تأكلني . « فأدركني » الفاء رابطة لجواب الشرط ، ادركني : فعل أمر وفاعل مستتر ونون وقاية ومفعول به . « ولما » الواو حالية ، ولما حرف نفي وجزم وقلب . « أضرق » مضارع مجزوم مجزوم حرك بالكسر لضرورة الشعر ، نائب فاعله مستتر . « جملة : كنت مأكولاً » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : كن خير آكل » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « مجموع الشرط » ابتداء لا محل له . « جملة : وإلا » جملة الشرط لا محل لها . « جملة : فأدركني » جواب شرط جازم محلها الجزم . « جملة : ولما أضرق » حالية محلها النصب . « المجموع الشرطي » معطوف على المجموع الشرطي الأول لا محل له . الشاهد : « ولما أضرق » : وجب اقتران جملة الحال بالواو لأنها مضارعية منفية بلما .)

ب - (تمتنع واو الحال) : وذلك في ستة مواضع :

- ١ - أن تقع جملة الحال بعد عاطف ، كقوله تعالى : « وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ، فَجَاءَهَا بِأَسْنُنَا بَيَاتًا ، أَوْ هُمْ قَائِلُونَ (١) » .
- ٢ - أن تكون ماضية^١ بعد « إلا » ، كقوله تعالى : « مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ » .
- ٣ - أن تكون ماضية^٢ قبل « أو » ، نحو : « احفظ درمك ، صَعْبَ أَوْ سَهْلَ » .
- ٤ - أن تكون مضارعية مثبتة غير مقترنة بقصد ، نحو : « جاء زيد يضحك » .

(١) قائلون : أي نائمون وقت القيلولة .

٥ - أن تكون مضارعية منفية بـ « ما » أو « لا » ، نحو :
« جاء زيد ما يحمل معه شيئاً - جاء زيد لا يحمل معه شيئاً » .

٦ - أن تكون مؤكدة لمضمون الجملة قبلها ، كقوله تعالى : « ذلك الكتاب لا ريب فيه » .

ج - (تجوز واو الحال) : وذلك في غير ما ذكر من مواضع الوجوب والامتناع . مثال ذلك أن تكون جملة الحال مضارعية مشتملة على ضمير الصاحب ، منفية بلم ، فيجوز عندئذ اقترانها بالواو وعدمه ، تقول :
« جاء زيد ولم يحمل معه شيئاً - وجاء زيد لم يحمل معه شيئاً » . فمن الأول قول النابغة الذبياني :

٦٦ - سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطُهُ

فَتَنَاوَلْتَهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ

(الاعراب : « سقط النصف » فعل وفاعل . « ولم » الواو حالية ، ولم حرف جازم . « ترد » مضارع مجزوم فاعله مستتر . « إسقاطه » مفعول به ومضاف إليه . « فتناولته » فاء عاطفة وفعل ماض وتاء تأنيث وفاعل مشترك ومفعول به . « واتقتنا » حرف عطف وفعل ماض وتاء تأنيث وفاعل مشترك ومفعول به . « باليد » متعلقان بفعل اتقتنا . « جملة : سقط النصف » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ولم ترد » حالية محلها نصب . « جملة : فتناولته » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : واتقتنا » معطوفة على سابقتها لا محل لها . الشاهد : « ولم ترد » : يجوز اقتران الجملة الحالية بواو الحال إذا كانت مضارعية منفية بلم .)

ومن الثاني قول زهير :

٦٧ - كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَاهُ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمْ

(اللغة : العين ، الصوف المصبوغ . الفنا : شجر له حب أحمر .
الاعراب : « كَأَنَّ » حرف مشبه بالفعل . « فُتَات » اسمه . « العين »
مضاف إليه . « فِي كُلِّ » متعلقان بحال محذوفة من فُتَات العين . « مَنْزِلٍ »
مضاف إليه . « نَزَلْنَاهُ » فعل وفاعل . « بِهِ » متعلقان بنَزَلْنَاهُ . « حَبُّ » خبر
كَأَنَّ . « الْفَنَاءِ » مضاف إليه . « لَمْ يُحْطَمْ » جازم وبجزم وحرك بالكسر
للضرورة ، ونائب الفاعل مستتر . « كَأَنَّ فُتَات حَبُّ » ابتدائية لا محل لها
« جملة : نَزَلْنَاهُ » نعت للمنزل محلها المجر . « جملة : لَمْ يُحْطَمْ » حالية محلها
النصب . الشاهد : « لَمْ يُحْطَمْ » : يجوز في الجملة المضارعية المنفية بلم الواقعة حالاً
عدم اقترانها بواو الحال .)

ك - ذكرها وحذفها :

الأصل في الحال - ككل فصلة - أنه يجوز ذكرها وعدمه : فذكر
إذا تعلق بها غرض التكلم ، وتحذف إذا لم يتعلق بها الغرض . ولكن
يحدث في بعض الأحيان أن يتعلق بها غرض التكلم ثم تحذف لقرينة دالة
عليها . وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت الحال قولاً أغنى عنه ذكر المقول ،
كقوله تعالى : « وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ : سَلَامٌ
عَلَيْكُمْ » ، أي يدخلون قائلين : سلام عليكم . وقوله : « وَإِذْ يَرْفَعُ
إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ : رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا » ، أي :
يرفعان القواعد قائلين : ربنا تقبل منا .

وقد يعرض للحال ما يمنع حذفها . وذلك في أربع صور :

١ - أن تكون جواباً ، كقولك « ماشياً » في جواب من سألك :

« كَيْفَ جِئْتَ ؟ » .

٢ - أن تكون سادّةً مسدّةً خير المبتدأ ، نحو : « أفضل صدقة الرجل مستتراً » .

٣ - أن تكون نائبة عن فعلها المحذوف سماعاً ، نحو : « هنيئاً لك (١) » .

٤ - أن يكون الكلام مبنياً عليها - بحيث يفسد بحذفها - كقوله تعالى : « يا أيّها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأتمّ سُكُرى ، حتّى تَعْلَمُوا ما تقولون » ، وقوله : « ولا تمش في الأرض مَرَحاً » ، وقوله : « وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كُسالى » ، وقوله : « وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعين » . ومن هذا القبيل أن تكون محصورة في صاحبها ، أو يكون صاحبها محصوراً فيها ، نحو : « ما جاء ماشياً إلا زيدٌ - وما جاء زيد إلا ماشياً » .

ل - ذكر صاحبها وحذفه :

الأصل في صاحب الحال أن يذكر . وقد يحذف جوازاً في مثل قوله تعالى : « أهذا الذي بعث الله رسولاً ؟ » ، أي : بعثه الله رسولاً .

وقد يحذف وجوباً حين وجوب حذف العامل ، وذلك في موضعين :

(١) مثل هذه الحال لم يسمع عاملها مذكوراً ، فتكون الحال مغمية عن ذكره . وهذا معنى قولنا « نائبة عن فعلها » . ولا نريد من ذلك أنها قائمة بوظيفة المفعول المطلق النائب عن فعله .

هذا وتقدير الفعل في هذا المقام : ثبت لك الخير هنيئاً ، أو هناك الأمر هنيئاً . والاعراب : هنيئاً : حال . لك : متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . التقدير : دعائي كائن لك .

١ - أن تكون الحال مؤكدة مضمون الجملة التي قبلها ، نحو :
« زيد أبوك رحيماً » ، فالصاحب هو الضمير المحذوف مع العامل .
والتقدير : أعرفه رحيماً .

٢ - أن تدل الحال على زيادة تدرجية أو نقص تدريجي ، نحو :
« اشترى الكتاب بدينارٍ فثانلاً » ، فالصاحب محذوف وجوباً مع العامل ،
والتقدير : « فليذهب العدد ثانلاً » .

م - ذكر عاملها وحذفه :

الأصل في عامل الحال أن يذكر . ويجوز حذفه لقريته تدل عليه .
وأكثر ما يكون ذلك في عبارات المجاملة والحوار ، كقولك للمسافر :
« راشداً - أو مصحوباً بالسلامة » ، وللقادم من الحج : « مأجوراً » ،
ولمن يحدثك : « صادقاً » ، ولمن سألك : كيف جئت ؟ : « ماشياً » .
ومن ذلك قوله تعالى : « أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ »
بلى ، قادرين على أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ » .

ويجب حذف العامل في خمسة مواضع :

١ - أن تدل الحال على ازدياد أو نقص تدريجي ، نحو :
« يُقَدَّرُ عددُ الطلابِ بمئةٍ فصاعداً ^(١) » ، أي : فيذهب العدد صاعداً

(١) الاعراب : الفاء تزيينية ، صاعداً : حال منصوبة . عاملها وصاحبها
محذوفان تقديرهما : يذهب العدد ، أو ذهب العدد ، أو فليذهب العدد . وإنما تختار
من هذه التقديرات ما يناسب الجملة السابقة أنشاءً وخبراً . وعلى كل ، فإن الحال في
هذا التركيب تعتبر جملة تامة ، وذلك لأن لها فعلاً وفاعلاً محذوفين .

ونحو : « بع كتابك بعشر ليرات فنارلاً ، أو فسافلاً ، أو فأقل ... الخ »
أي : فليذهب العدد سافلاً . وشرط هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء
كما رأيت ، أو بتم ، والفاء أكثر .

٢ - أن تذكر للتوبيخ ، نحو : « أقاعداً (١) عن العمل ، وقد
قام الناس ! » . ومنه قولهم : « أتميماً مرة ، وقئسيّاً أخرى ؟ ! » ،
أي : أنتنّسب تيمياً ؟ !

٣ - أن تكون الحال مفردة مؤكدة مضمون جملة قبلها ، نحو :
« أنت أخي موامياً (١) » أي : اعرفك موامياً .

٤ - أن تسد مسدّ خبر المبتدأ ، نحو : « انشادي القصيدة
محفوظة » أي : انشادي إياها حاصل إذ توجد محفوظة .

٥ - أن يكون العامل مما ورد السماع بمحذفه ، نحو : « هنيئاً
ومريئاً لك » .

ن - تعدد الحال :

يجوز أن تعدد الحال ، وصاحبها واحد أو متعدد . فمثال الأول قوله
تعالى : « فَرَجَعَ موسى إلى قومِهِ غضبانَ أسيفاً » .

فإن تعدد الصاحب ، والأحوال من لفظ واحد ومعنى واحد ،
نيتها أو جمعها بحسب المقام ، فتقول : « جاء زيد وعمرو راكبين » ،
ولا تقول : « جاء زيد وعمرو راكباً وراكباً » . وتقول : « جاء زيد

وعمر وبكر راكبين » ، ولا تقول : « راكباً وراكباً وراكباً » . ومن هذا القبيل قوله تعالى : « وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ » ، والأصل « دائبةً ودائباً » .

وان اختلف لفظ الحالين ذكرت الاثنتان بغير عاطف بينها ، نحو : « لقيت زيداً مصعداً منحدراً » .

ولما كان الالتباس محتمل الحدوث في مثل هذا التركيب ، فقد أوجبوا ترتيباً للأحوال تكون بموجبه الحال الأولى للصاحب الثاني ، والحال الثانية للصاحب الأول ، ففي مثالنا السابق ، تكون « مصعداً » حالاً من « زيد » و « منحدراً » حالاً من التاء في « لقيت » فالطرف للطرف والوسط للوسط . وقالوا في تعليل ذلك : إن فصلاً واحداً أهون من فصلين .

فإن أمن اللبس ، وذلك لاختلاف الأصحاب في الجنس أو العدد ، لظهور المعنى ووضوحه ، جاز التقديم والتأخير بين الحالين ، لأنه يمكن أن ترد كل حال إلى صاحبها ، نحو : « لقيت دعداً ماشياً راكبةً » ، أو راكبةً ماشياً » ، و « لقيت زيداً وعمراً راكباً ماشيين » ، أو ماشيين راكباً » ، و « مررت بزيد راكباً جالساً ، أو جالساً راكباً ^(١) » ومن هذا القبيل قول امرئ القيس :

٦٨ - خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي ، تَجُرُّ وَرَاءَنَا

عَلَى أَثَرَيْنَا ذِيحٍ مَرَطٍ مُرَحَّلٍ

(١) عدم اللبس هنا آت من أن الراكب لا يمكن الا أن يكون المار ، وهو التاء في « مررت » . والجالس لا يمكن الا أن يكون الممرور به ، وهو زيد .

(اللغة : المرط : كل ثوب غير مخطط . المرحل : الثوب الذي اشبهت نقوشه رجال الابل . المعنى : خرجت بحبيتي من خدرها ، فراحت تنفي آثار أقدامنا على الرمال بذيل ثوبها ذي النقوش الكثيرة . الاعراب : « خرجت » فعل وفاعل . « بها » متعلقان بخرجت . « أمشي » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « تجر » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وراءنا » ظرف مكان متعلق بتجر ، والضمير مضاف اليه . « على أترينا » متعلقات بتجر ، والضمير مضاف اليه . « ذيل » مفعول به لفعل تجر . « مرط » مضاف اليه . « مرحل » نعت للمرط . « جملة : خرجت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أمشي » حال من التاء في خرجت محلها النصب . « جملة : تجر » حال من التاء في « بها » محلها النصب . الشاهد : « خرجت بها أمشي تجر » : جاز عدم الترتيب في الحال المتعددة لاختلاف الصاحين جنساً .)

س - أقسام الحال :

تنقسم الحال - باعتبارات مختلفة - إلى أقسام وأنواع مختلفة ، إليك بيانها :

أ - فالحال إما مؤسّسة ، وإما مؤكّدة :

١ - (الحال المؤسّسة) : وتسمى المبيّنة أيضاً . وهي التي تحمل إلى الجملة معنى تأسيسياً لم يكن في الجملة قبل مجيئها ، نحو : « جاء خالد راكباً » . فلو لم تذكر « راكباً » لما عرفت حال خالد أثناء مجيئه .

٢ - (الحال المؤكّدة) : وهي التي لا تحمل إلى الجملة معنى جديداً ، بل تكثفي بتوكيد ما تراه في الجملة من المعاني . وتنقسم باعتبار ما تؤكّده إلى ثلاثة أقسام : (١) - مؤكّدة لمعنى عاملها ، نحو : « تبسم زيدٌ ضاحكاً » ، فضاحكاً لم تحمل معنى جديداً إلى الجملة ، إذ معنى الضحك موجود في الفعل « تبسم » . ومن هذا القبيل قوله تعالى : « وَلَا تَعْتَسُوا فِي الْأَرْضِ مُمْسِدِينَ » ، وقوله : « ثُمَّ وَلَّيْتُمُ

مُدبِّرِين « . (٢) - مؤكدة لصاحبها ، نحو : « جاء الطلاب كلهم جميعاً » ، فعنى الجمعية جاصل في صاحب الحال ، وهو « الطلاب كلهم » ، فالحال لم تأت بمعنى جديد ، ولكنها أكدت المعنى الموجود في صاحبها .

(٣) - مؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : « أنت أخي مواسياً » ، إذ إن معنى المواساة ليس جديداً على الجملة ، بل هو مفهوم من الاسناد : « أنت أخي » . وبشروط في هذا النوع من الحال أن تكون الجملة قبله من اسمين معرفتين جامدين ، كما رأيت في المثال .

ب - والحال إما مقصودة لذاتها ، وإما موطئة لغيرها :

١ - (الحال المقصودة) : وهي الحال الطبيعية ، أي المشتقة التي تذكر لبيان هيئة صاحبها ، نحو : « جاء زيد راكباً » .

٢ - (الحال الموطئة) : وهي الاسم الجامد الذي يسبق الحال الحقيقية المقصودة ، فيكون تمهيداً لها وتوطئة ، نحو : « عرفت زيدا رجلاً مخلصاً » ، « فرجلاً » ليست هي الحال الصحيحة ، لأنها لا تبين هيئة زيد ، إنما الذي يبينه هو كلمة « مخلصاً » . فالحال الحقيقية هي « مخلصاً » . ولكننا في الاعراب نعتبر كلمة « رجلاً » هي الحال ، وكلمة « مخلصاً » صفة للرجل . ولما كان هذا يخالف طبيعة المراد من الكلام اعتبرت هذه الحال موطئة لما بعدها .

ج - والحال إما حقيقية ، وإما سببية :

١ - (الحال الحقيقية) : وهي التي تبين هيئة صاحبها ، وترفع ضميراً مستتراً فيها يعود على صاحبها ، نحو : « جاء زيد ماشياً » ، حيث نجد « ماشياً » مبنية لهيئة صاحبها زيد ، وفيها ضمير مستتر فاعل لها يعود على زيد ، والتقدير : ماشياً هو ، أي : زيد .

٢ - (الحال السببية) : وهي التي ترفع الاسم الظاهر ، وتبين هيئة هذا الاسم الظاهر ، لا هيئة صاحبها ، نحو : « ركبَت الفرسَ غائباً صاحبُهُ (١) » ، حيث نجد « غائباً » رافعة لكلمة « صاحبُهُ » على أنه فاعل لها ، وحيث نجد أنها تبين هيئة « صاحبه » لا هيئة « الفرس » . ويشترط في هذه الحال أن يكون المرفوع بها متصلاً بضمير يعود على صاحبها ، وهو الهاء في مثالنا المتصل بكلمة « صاحبه » ، والذي يعود إلى الفرس . وهذا الضمير يسمى سبباً ، أي جلاً يربط صاحب الحال ، بالاعتبار النحوي ، بالمرفوع بالحال ، أي بصاحبها ، بالاعتبار المنطوي . ولذلك تسمى هذه الحال بالحال السببية .

د - والحال إما مترادفة ، وإما متداخلة :

١ - (الحال المترادفة) : هي الأحوال التي يتلو بعضها بعضاً ، وكلها لصاحب واحد ، نحو قوله تعالى : « فَرَجَعَ موسى إلى قومِهِ غضبان أسفاً » ، أو يكون أصحابها المختلفون غير طرف في جملة حالية ، نحو : « لقيت زيدا مُصمِداً منحدراً » .

٢ - (الحال المتداخلة) : وهي أن تأتي حال من اسم هو نفسه طرف في جملة حالية ، فتكون الحال الثانية داخلة في الحال الأولى ، نحو : « جاء زيد يحمل كتابه مفتوحاً » حيث نجد « مفتوحاً » حالاً من الكتاب ، والكتاب نفسه واقفاً في جملة حالية هي جملة « يحمل كتابه » . فتكون « مفتوحاً » حالاً مفردة واقمة داخل حال جملة . وهذا هو التداخل في الحال .

(١) « غائباً » هي بيان لهيئة الفرس في الاعتبار النحوي التركيبي فقط ، أما من حيث المعنى فهي بيان لهيئة « صاحبه » كما هو ظاهر .

هـ - والحال إما مقارِنة ، وإما مقدِّرة :

١ - (الحال المقارِنة) : هي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها ، وهذا هو الأصل ، نحو : « جاء زيد راكباً » ، فزمن الركوب هو نفسه زمن المجيء . فالزمنان مقترنان ، ومن هنا سميت بالمقارنة .

٢ - (الحال المقدِّرة) : وهي التي لا يتحقق معناها إلا بعد زمن تحقق معنى عاملها ، نحو : « مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً » . فزمن تحقق المرور ماض ، وزمن تحقق الصيد مستقبل . ولما كان هذا يخالف الأصل في وظيفة الحال ، ألا وهي بيان هيئة صاحبها أثناء وقوع الحدث لا بعده ، فانهم يقدرُون لهذه الحال كلمات تردّها إلى الأصل وتحفظ لها معناها ، كأن يقولوا : التقدير : مررت برجلٍ معه صقرٌ ناوياً الصيد به غداً ، أو مقدراً الصيد به غداً . ومن هنا سميت هذه الحال بالمقدِّرة . ومنها قوله تعالى : « إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ » ، إما شاكراً ، وإما كفوراً ، فالشكران والكفران سيكونان بعد الهداية ، وقوله : « أَذْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمَنِينَ » ، فالأمن سيكون بعد الدخول ، وقوله : « فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ » ، فالخلود سيكون بعد الدخول .

ع - خاتمة :

١ - وردت عن العرب ألفاظ مركبة تركيب « خمسة عشر » ، واقعةً موقع الحال . وهي مبنية على فتح جزأيها ، إلا ما كان جـزؤه الأول ياءً ، فبناؤه على السكون . وهذه الحال معدودة في الحال المفردة ، لا الجملة ، ولا شبه الجملة .

وهذه الألفاظ على ضربين :

آ - ما رَكَّبَ وأصله العطف ، نحو : « تفرق القوم شَذَرَ مَذَرَ - أو شَفَرَ بَفَرَ » أي : متفرقين ، أو منتشرين ، أو مُتَشَتِّين . ونحو : « أنت جاري بيتَ بيت » ، أي : ملاصقاً . ونحو : « لقيته كَفَّةً كَفَّةً » ، أي : مواجهاً .

ب - ما رَكَّبَ وأصله الإضافة ، نحو : « فعلت هذا الشيء باديءَ بدءٍ » ، أو باديءَ بدءاً ، أو باديءَ بدءاً ، أو باديءَ بدءاً ، أو باديءَ بدءاً ، أو باديءَ بدءاً ، أي : فعلته مبدؤاً به . ونحو : « تفرق القوم أيدي سباً » ، أي : مشتتين .

٢ - إذا تقدمت الصفة على موصوفها انقلبت حالاً وجوباً ، لأن الصفة لا تكون قبل الموصوف ، تقول : « جاء رجلٌ طويلٌ » ، فإذا أردت أن تقدم الصفة قلبتها حالاً ، فقلت : « جاء طويلاً رجلٌ » . ومن هذا القيل قول الشاعر : « لَمَزَةٌ موحشاً طللٌ قديمٌ » ، والأصل : « لَمَزَةٌ طللٌ موحشٌ » (١) .

٣ - كلمة « وحد » لم تسمع إلا منصوبة على الحال . إلا ما شذَّ من قولهم : « هو نسيجٌ وحده » ، بالإضافة ، ومعناها المدح ، و : « هو عُيَيْرٌ وحده » ، وجُحَيْشٌ وحده » ، بالإضافة أيضاً ، ومعناها الذم .

٤ - يذهب أكثر اللغويين والنحاة إلى أن كلمتي « كافة وقاطبة » لم تستعملتا إلا منصوبتين على الحال . وليس هذا بشيء ، فقد جاء في حديث لعمر بن الخطاب قوله : « لقد جمعت لآل بني كاهلة على كافة المسلمين لكل عامٍ مائتي مثقالٍ ذهباً لإبريزاً » ، فجزء الكافة بحرف جر .

(١) ويروى : لَمَزَةٌ موحشاً طللٌ قديم ، هو صدر بيت لكثير ، عجزه :

« غفاه كل أسحَم مستديم » .

٢ - التمييز

أ - تعريفه :

التمييز : اسم فكرة يذكر في الكلام ليزيل إبهاماً سبقه ، نحو :
 « اشترت عشرين كتاباً » حيث نرى « كتاباً » قد أزال الغموض الذي في
 « عشرين » ، وبين المراد منها . ويسمى الاسم الذي أزال الغموض تمييزاً ،
 أو مميّزاً ، أو تفسيراً ، أو مفسّراً ، أو تبييناً ، أو مبيناً . ويسمى
 الذي زال غموضه مميّزاً ، أو مفسّراً ، أو مبيناً .

ويحدث الغموض والابهام في الكلام من إحدى جهتين : إما من
 جهة المفرد ، وإما من جهة الجملة :

ب - غموض المفرد وتمييزه :

ليست مفردات اللغة على درجة واحدة من الوضوح كما قد يتبادر
 إلى الذهن ، فبعض هذه المفردات لا يكاد أن يذكر حتى يشير في
 ذهن السامع صورة المسمى بكل أبعادها وأشكالها ، على حين أن مفردات
 أخرى لا تكاد تثير في ذهن سامعها شيئاً ، وكأنها نوع من الرموز
 الرياضية التي لا تدل على شيء .

قل كلمة « كتاب » . وعلى الفور ، ستنبعث في ذهن السامع صورة
 لأوراق تملأ السطور السود صفحاتها ، وقد ضم بعضها إلى بعض في

غلاف عليه عنوان . وليس بعيداً أن يتخيل السامع طولاً معيناً لهذا الكتاب ، وعرضاً وسمكاً معينين أيضاً .

وقل كلمة « شارع » . وعلى الفور ، مستنبعث في ذهن سامعك صورة لمكان طويل مستقيم ، قد فرشت أرضه بالأسفلت ، وامتدت الأرصفة المريضة على جانبيه ، وقامت البنايات الشاهقة عن يمينه وشماله .

والآن ، قل كلمة « شيء » . ثم اسأل سامعك عن الصورة التي أثارها هذه الكلمة في ذهنه . سيقول لك السامع إنه لم يتخيل شيئاً ، لأن الكلمة لم تعنِ عنده مسمى معيناً له صفات محددة ، لأنها كلمة تنفي كل موجود ، وليست مخصوصة بمسميات معينة .

قل له الآن : « إن الذي عندي لا يكفي » ، ثم اسأله ماذا فهم من كلمة « الذي عندي » ؟ وسيكون جوابه كالسابق : إنه لم يتخيل صورة معينة لهذا الذي هو عندك .

قل له الآن كلمة « عشرين » ، ثم اسأله عن الصورة التي أثارها هذه الكلمة في ذهنه ، وسترى أن جوابه لن يختلف عن سابقه مطلقاً .

ونتساءل الآن : ترى ما الذي أورث « شيء - والذي - وعشرين » هذا الغموض الذي فيها ؟ ولماذا لا تثير في ذهن سامعها صوراً معينة كما تفعل كلمات « الكتاب - والشارع - والمدرسة » وغيرها .

والجواب عن ذلك بسيط . وهو أن كلمة (شيء) لم تضعها اللغة اسماً لمسمى مخصوص له أوصاف مميزة ، بل وضعها لتكوين اسماً لكل موجود ، فهي واسعة الدلالة جداً ، وبالتالي ، فهي واسعة التنكير جداً ، وسعة التنكير هذه هي التي نسميها إبهاماً أو غموضاً .

وما قيل في كلمة (شيء) يقال مثله في كلمات « ما - ومهما »
وغيرها من الأسماء المبهمة .

والأمر مع كلمة « عشرين » مختلف تماماً ، لأن هذه الكلمة لا
تعنى شيئاً على الإطلاق . كان مبعث الغموض في كلمة « شيء » هو سعة
دالاتها ، وصلاحياتها لأن تكون اسماً لكل موجود ، فألباب شيء ، والكتاب
شيء ، والشارع شيء ، وكل ذات في الوجود تسمى شيئاً ، أما الغموض
الذي في كلمة « عشرين » فمبعثه أمر آخر ، هو عدم دالاتها على أي ذات
مطلقاً ، فليس في الوجود كله ذات اسمها « عشرون » . إنها كلمة لا تعنى
ذاتاً إذن ، ولكنها تعني مقداراً عددياً مجرداً تبلغه الذات إذا تكاثرت كثرة
معينة .

وما قلناه في كلمة « عشرين » يقال مثله في كل ما دل على مقدار
من عدد أو وزن أو كيل أو مساحة .

وهكذا ترى أن الأسماء في اللغة ليست متساوية في الدلالة ، فمنها
الواضح الذي يدل على ذات معلومة ، ومنها الغامض الذي لا تعرف الذات
المعنية به ، على اختلاف في مبعث هذا الغموض وسببه .

وهذا الغامض هو وحده الذي يحتاج إلى التمييز ليحدد الذات
المقصودة منه . ويسمى تمييزه تمييز المفرد ، لأنه يفسر مفرداً غامضاً ، لا
جملة غامضة ، أو يسمى تمييز الملفوظ ، لأنه يفسر غموضاً ملفوظاً ، أي
غموضاً متجسداً في كلمة ملفوظة ، أو يسمى تمييز الذات ، لأنه يكشف
عن الذات المقصودة بالاسم المبهم .

وزيادة في التفصيل ، لا نرى بأساً في الكلام على أنواع الأسماء
الغامضة :

ج - أنواع الاسم المبرهم :

الاسماء المهمة على سبعة أنواع :

١ - كل ما دل على عدد : سواء أكان العدد صريحاً ، أي معروف الكمية ، مثل : واحد - خمسة - عشرة - مئة ... الخ ، أم كان مبهماً ، أي غير محدد الكمية ، مثل : كم - كذا - كأيّن ... الخ .

٢ - كل ما دل على مقدار ، أي شيء مقيسٍ بوحدة قياسية : مثل المتر ، والياردة ، والذراع ، وما أشبه ذلك من واحدات قياس الأطوال ، والقصبة ، والفدان ، والهكتار ، وما أشبه ذلك من واحدات قياس المساحات ، والكيلو غرام ، والرطل ، والطن ، والقنطار ، وما أشبه ذلك من واحدات قياس الأوزان ، والكيل ، والصاع ، والليتر ، وما أشبه ذلك من واحدات قياس السعة والحجم .

٣ - كل ما دل على ما يشبه المقدار ، من حيث كونه يدل على كمية مقيسة بغير مقياس معين ، مثل : « عندي مدّة البصر أرضاً ، وما في السماء قدرُ راحةٍ سخاباً ، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، وعندي جرة ماءً ، وكيس قمحاً ، وخاية خلاً ، ... الخ » .

٤ - كل ما أجري مجرى المقادير ، من كل اسم مبهم مفتقر إلى التمييز والتفسير ، نحو : « لنا مثل مالكم خيلاً » و « عندنا غيرُ ذلك غنماً » . ومنه قوله تعالى : « ولو جئنا بمِثْلِهِ مَدَدًا » .

٥ - كل اسم يدل على ذات صالحة لأن تصنع من مواد مختلفة ، فيأتي التمييز لتعيين المادة التي صنعت منها هذه الذات . مثل : « عندي خاتم فضةً » ، وساعةٌ ذهباً ، وثوبٌ صوفاً ، ومعطفٌ جوخاً ، وبابٌ خشباً ، وقلمٌ قصباً .. وغير ذلك » .

٦ - كل اسم واسع الدلالة يصلح أن يكون اسماً لكل موجود .
ومن هذا النوع « ما » النكرة التامة التي بمعنى « شيء » و « ما ومها » الشرطيتان .

٧ - كل اسم موصول لم تعرفه صلته ، مثل : « الذي عندي ، والذي معك » .

د - غموض الحمد وتمييزها :

لا يمتري الغموض الجملة فتحتاج معه إلى التمييز إلا إذا حوّل الأسناد فيها عن طريقه الطبيعية .

فكيف يحدث هذا ؟

إذا أراد صديقك أن يفهمك أن عمر زيد قد طال ، فالتنظر منه أن يسند الطول إلى عمر زيد ، ويقول : « طال عمر زيد » . فإذا فعل ذلك كانت جملة واضحة لا غموض فيها ، لأن إسناد الطول إلى العمر إسناد طبيعي يفهمه كل سامع . ولكنه لا يفعل ذلك في بعض الأحيان ، بل يلجأ ، بقصد المبالغة والتوكيد ، إلى تحويل الاسناد عن العمر إلى زيد نفسه ، فيقول لك : « طال زيد » . وهذا ، كما ترى ، مجاز ، جاز فيه صديقك كلمة العمر إلى كلمة زيد . ولما كان هذا المجاز غامضاً موقفاً لك في اللبس ، إذ قد تفهم منه أن قامه زيد هي التي طالت - كان لا بد لصديقك من أن يفسر كلامه ويوضح المقصود منه ، ولكنه لا يلجأ إلى التفسير بجملة طويلة كأن يقول ذلك : « أقصد من كلامي أن عمر زيد هو الذي طال » ، بل يرد إلى الجملة الكلمة التي جازها ، ولكنها الآن منصوبة لا مرفوعة على الفاعلية ، فيقول : « طال زيد عُمراً » .

المسألة هنا تتلخص فيما يأتي : طُرِدَ الفاعل الحقيقي من الجملة ليحل محله اسم آخر ، فلما خيف اللبس على السامع ، رُدَّ الفاعل الحقيقي ، ولكن لا ليأخذ مكانه في الفاعلية ، بل ليكون منصوباً بقصد التفسير والتوضيح (١) .

غير أن الطرد لا يتناول الفاعل وحده ، بل قد يصيب المبتدأ والمفعول به أيضاً . ويمكنك من الأمثلة الآتية أن ترى الجمل في إسنادها الطبيعي ، ثم كيف يحول الاسناد عن جهته الطبيعية بطرد المسند اليه واحلال غيره محله ، والنموض الذي يمتري الجملة من هذه العملية ، ثم كيف يرد المطرود منصوباً على التمييز لازالة هذا النموض :

١ - إتسعت دارُ زيدٍ ← اتسع زيد ← اتسع زيد داراً .
(طرد الفاعل ثم عاد مفسراً) .

٢ - غرمتُ الأشجارَ في الحديقة ← غرَمْتُ الحديقة ←
غرَمْتُ الحديقة أشجاراً (طرد المفعول به ثم عاد مفسراً) .

٣ - مالُ زيدٍ أكثر من مالِكَ ← زيدٌ أكثر منك ← زيد
أكثر منك مالاً (طرد المبتدأ ثم عاد مفسراً) .

هذا النوع من التمييز يسمى تمييز الجملة ، لأنه لا يتجه بخدمته إلى مفرد من مفرداتها ، بل اليها كلها ، كما يسمى تمييز النسبة ، لأنه يفسر النسبة الغامضة ، أي الاسناد الغامض ، ويسمى أخيراً بتمييز الملحوظ ،

(١) قد يطرد الفاعل لا ليحل مكانه اسم آخر ، بل ليحل محله ضميره . ويحدث ذلك مع نعم وبئس ، نحو : « نعم رجلاً زيد » . وسيجيء شرح ذلك بالتفصيل عند الكلام على المسح والذم . في باب الأساليب .

لأنه يفسر غموضاً ملحوظاً في نسبة بعض الكلمات إلى بعض ، لا غموضاً متجسداً في لفظ كلمة (١) .

ولما كان أصل هذا التمييز فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، وليس كلمة جديدة مضافة إلى الجملة لخدمة كلمة من كلماتها - سمي بالتمييز المحوّل .

وهناك منصوب يختلف فيه النحاة : أهو تمييز ، أم هو حال ؟ ونعني به ذلك المنصوب الذي يرى كثيراً في جمل التعجب والمدح والذم ، نحو : « لله در زيد عالماً - وما أعظم خالداً فارساً » ، وقليلاً في غيرها ، نحو : « ملأت الحوض ماءً » ، وأوسعت زيداً مدحاً » .

فقال قوم : هو حال ، بدليل أنه مشتق في غالب الأحيان « عالماً فارساً » . والتمييز لا يكون إلا جامداً .

وقال آخرون : بل هو تمييز ، لأنه يبين الجهة التي جرى منها التعجب أو المدح أو الذم ، فقولنا : « لله دره فارساً » يعني « لله دره من حيث فروسيته » . وهذه وظيفة التمييز ، لا وظيفة الحال . ثم إنه على تقدير « من » فتقول : « لله دره من فارس » مظهرأ هذا الجار المقدر ، والحال ليست على تقدير « من » ، بل على تقدير « في » . أما بجيئه مشتقاً في بعض الأحيان ، فذلك لأنه في حقيقته صفة لجامد محذوف

(٢) هذا النوع من التمييز - كما ترى - ليس كلمة جديدة تضاف الى الكلام لتخدم الاسم ، بل هو كلمة أساسية في الجملة بدلت وظيفتها . واذن ، فليس هو تكملة للاسم ، وهذا يعني أنه كان علينا أن نؤخر دراسته الى حين الكلام على الأساليب ، تمشياً مع المنهج الذي اختططنا له لأقسنأ ، لأنه نوع خاص من أشكال التمييز في العربية . ولكننا آثرنا الخروج على المنهج ، لئلا يتمزق مبحث التمييز بين أبواب مختلفة فيقع الطالب في الحيرة والبلبلة .

كان هو التمييز ، فلما حذف ثابت صفته عنه ، والأصل : « لله دره رجلاً فارساً » .

ثم اختلف هؤلاء في أمر هذا التمييز : أهو تمييز ذات ، أم تمييز نسبة ؟ فمنهم من أطلق فقال : هو تمييز نسبة ، لأن الذوات التي قبله كلها واضحة لا غموض فيها ، إنما الغموض هو في جهة التعجب والمدح والذم . وفصل آخرون فقالوا : هو تمييز ذات إن كان التعجب منه ضمير غائب لم يبين مرجعه ، كما في قولهم : « لله دره فارساً » ، لأن هذا الضمير مفتقر إلى بيان عينه في هذه الحال أكثر من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه . فإن لم يكن التعجب منه ضميراً أصلاً ، أو كان ضمير خطاب ، أو ضمير غيبة علم مرجعه ، فالتمييز تمييز نسبة ، نحو : « لله در زيد فارساً » و « لله درك فارساً » و « زيد لله دره فارساً » .

وعلى كل حال ، فقد اتفق النحاة على أن هذا التمييز ليس محولاً عن شيء ، فليس أصله المبتدأ ، ولا الفاعل ، ولا المفعول به ، بل هو كلمة جديدة تضاف إلى الجملة لكشف جهة غامضة في نسبة التعجب إلى التعجب منه .

وعلى ذلك ، يكون عندنا ثلاثة أنواع من التمييز : تمييز مفرد ، تمييز جملة محول ، تمييز جملة غير محول .

٥ - حركة التمييز :

يستطيع التمييز أن يؤدي وظيفته وهو منصوب ، نحو : « عندي رطلٌ عسلًا (١) » ، وأن يؤديها وهو مجرور بالاضافة ، نحو : « عندي

رطلٌ عسلٍ ^(١) ، وأن يؤديها وهو مجرور بمن ، نحو : « عندي رطلٌ من عسلٍ ^(٢) » .

إلا أن المميّزات تختلف فيما قبله من هذه الوجوه ، فبعضها لا يقبل تمييزه إلا على صورة واحدة من هذه الصور الثلاث ، وبعضها يميز فيه صورتين ، وبعضها يميز فيه الصور الثلاث . واليك تفصيل ذلك :

١ - (العدد من ثلاثة إلى عشرة) : لا تقبل هذه الأعداد تمييزها إلا على صورة الجمع ، وأن يكون مجروراً بالإضافة ، نحو : « جاء ثلاثة رجالٍ - واشترت عشرة أفلامٍ » . فإن جاء تمييزها اسم جمع أو اسم جنس ، لا جمعاً ، وجب جره بمن ، نحو : « جاء ثلاثةٌ من القوم - وعندي أربعة من الخيل » . ومنه قوله تعالى : « فخذ أربعة من الطير - وقد يمر بالإضافة ، كقوله تعالى : « وكان في المدينة تسعة رهطٍ » . وفي الحديث : « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » . وقال الشاعر يشكو فقره :

٦٩ - ثلاثةٌ أنفُسٍ وثلاثُ ذودٍ
لقد جَارَ الزمانُ على عيالي

(١) وفي اعرابه مذهبان : أسهلها أن تنظر إلى وضعه الاضافي فقط فنقول هو مضاف إليه مجرور ، ثم تسكت ، والثاني أن تنظر إلى وضعه ووظيفته المنوية معاً ، فنقول : هو مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه تمييز .

(٢) وفي اعراب هذا مذهبان أيضاً : أولهما أن تعلق الجار والمجرور بوصف محذوف للميز ، فإن كان المميز نكرة جعلت الوصف المحذوف نعتاً له وعلقت الجار به . فنقدير مثالنا أعلاه : عندي رطل كائن من عسلٍ ، وإن كان المميز معرفة جعلت الوصف المحذوف محلاً منه وعلقت الجار به ، ففي قولنا : « إن الذي معي من الدراهم لا يكفيك » ، يكون التقدير : إن الذي معي كائناً من الدراهم لا يكفيك . والمذهب الثاني أن تقول : الجار والمجرور في محل نصب على التمييز .

(اللغة : الذود : عدد من الابل ما بين الثلاث إلى العشر . الاعراب :
 « ثلاثة » خبر لمبتدأ محذوف . التقدير : حالي ثلاثة أنفس وثلاث ذود .
 « أنفس » مضاف إليه . « وثلاث ذود » معطوف . « لقد » لام ابتداء
 وحرف تحقيق . « جار الزمان » فعل وفاعل . « على عيالي » متعلقان بجار
 والضمير مضاف إليه . « جملة : ثلاثة أنفس » ابتدائية لا محل لها . « جملة :
 جار الزمان » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « ثلاث ذود » : يجوز في تمييز
 الثلاثة إلى العشرة أن يكون مجروراً بالاضافة على الرغم من كونه اسم جمع ، لا
 جمعاً .)

٢ - (العدد من ١١ - ٩٩) : لا يكون تمييز هذه الاعداد
 إلا مفرداً منصوباً ، نحو : « جاء أحد عشر رجلاً - وخمس وعشرون
 امرأة » - وتسمعون طالباً » .

٣ - (العدد ١٠٠ و ١٠٠٠) : لا يكون تمييز هذين اللفظين
 إلا مفرداً مجروراً بالاضافة ، نحو : « جاء مئة رجل - وألف امرأة »
 وقد شذت تمييز المئة منصوباً في قول الشاعر :

٧٠ - إذا عاش الفتي مئتين عاماً

فقد ذهب المسرة والفتاء

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « عاش
 الفتي » فعل وفاعل . « مئتين » ظرف زمان منصوب بالياء لأنه مثنى ، متعلق
 بعاش . « عاماً » تمييز منصوب . « فقد » فاء رابطة للجواب وحرف تحقيق .
 « ذهب المسرة والفتاء » فعل وفاعل ومعطوف على الفاعل . « جملة : عاش
 الفتي » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : ذهب المسرة » جواب شرط غير جازم
 لا محل لها . « مجموع الشرط وجوابه » ابتداء لا محل له . الشاهد : « مئتين
 عاماً » : شذ مجيء تمييز المئة منصوباً . وحقه الجر بالاضافة (١) .)

٤ - (« كم » الاستفهامية) : لا يكون تمييزها إلا مفرداً منصوباً ، نحو : « كم كتاباً عندك ؟ » .

وإن سبقها حرف جر جاز جر تمييزها - على ضعف - بن مقدرة ، نحو : « بكم درهمٍ اشتريت الكتاب ؟ » ، أي : بكم من درهمٍ اشتريته ؟ ونصبه أولى على كل حال . وجره ضعيف ، وأضعف منه إظهار « من » .

ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والجار والمجرور ، نحو : « كم عندك كتاباً ؟ » و « كم في الدار رجلاً ؟ » . ويقبل الفصل بينها بالخبر ، نحو : « كم جاءني رجلاً ؟ » أو بالعامل فيها ، نحو : « كم اشتريت كتاباً ؟ » .

ويجوز حذف تمييزها ، نحو : « كم مالك ؟ » أي : كم درهماً أو ديناراً هو ؟

٥ - (« كم » الخبرية) : وتمييزها مفرد نكرة ، نحو : « كم بلدٍ زرتُ ! » . ويجوز جمعه ، وذلك قليل ، نحو : « كم بلادٍ زرتُ ! » . أما بشأن حركته فيجوز فيه وجهان : الجر بالإضافة ، كما رأيت في المثالين السابقين ، والجر بمن ، نحو : « كم من بلدٍ زرتُ ! » .

فإن فصل بينها وبين تمييزها بفواصل - وهذا جائز - وجب فيه

→ مع ذلك من باب جر التمييز ، نحو : « جاء خمسة من الرجال - كم من الرجال عندك ؟ - اشتريت مئةً من الكتب ... الخ » . فهذا الجار ومجروره بيان للتمييز المقدر ، إذ التقدير : جاء خمسة أفرادٍ من الرجال ، وكم فرداً من الرجال عندك ؟ واشتريت مئة فردٍ من الكتب ... وهكذا . ويكون الجار والمجرور في موضع النعت لهذا التمييز المحذوف . التقدير : جاء خمسة أفرادٍ كائنين من الرجال . فانتبه إلى ذلك .

النصب أو الجر بن ، وامتنعت الاضافة ، لان الاضافة لا تكون مع وجود الفاصل بين المضاف والمضاف اليه . فمثال النصب قولك : « كم عندي كتاباً ! » ، ومثال الجر قولك : « كم عندي من كتاب ! » . إلا إذا كان الفاصل فعلاً متعدياً متسلطاً على « كم » فيجب جره بن ، نحو : « كم قرأتُ من كتاب ! » كيلا يلتبس بالفعل به فيما لو قلت : « كم قرأتُ كتاباً ! (١) » .

ويجوز حذف تمييزها ، نحو : « كم سافرتُ ! » ، أي : كم مرةٍ سافرتُ !

٦ - (كَأَيِّن) : وتكتب أحياناً بالتونين ، هكذا « كأي » . وفيها لغة أخرى ، هي « كائن » . وهي مثل « كم » الخبرية في المعنى ، إذ تفيد الاخبار بالكثرة .

وأكثر ما يجيء تمييزها مفرداً مجروراً بن ، كقوله تعالى : « وكَأَيِّنْ من نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيشُون كثير ! » ، وقوله : « وكَأَيِّنْ من دَابَّةٍ لا تحمِلُ رِزْقَهَا ، اللهُ يرزقها » .

وقد ينصب على قلةٍ كقول الشاعر :

(١) كلتا العبارتين جائزة من حيث التركيب ، إلا أن معنى الأولى يختلف عن معنى الثانية ، وكذا الاعراب يختلف أيضاً : فقولك : « كم قرأت من كتاب ! » إخبار عن كثرة الكتب التي قرأتها . فتكون « كم » مفعولاً به مقدماً لقرأت ، و « من كتاب » تمييزاً لها . أما قولك : « كم قرأت كتاباً ! » فإخبار عن كثرة المرات التي قرأت فيها كتاباً . فتكون « كم » مفعولاً مطلقاً لأنها دلت على عدد مرات حدوث الفعل ، وتكون « كتاباً » مفعولاً به لقرأت . أما تمييز « كم » فحذوف تقديره : كم مرةٍ قرأت كتاباً .

٧١ - اطرِد اليأسَ بالرجا ، فَكَايِّنَ

آلماً حَمَّ يَسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ

(اللغة : الآلم : المتألم . حم يسره : جاء وقت يسره . الاعراب :
 « اطرِد اليأس » فعل وفاعل مستتر ومنفعل به . « بالرجا » متعلقان بفعل الأمر .
 « فكَايِّنَ » الفاء استثنائية . كَايِّنَ : اسم كناية مني على السكون في محل رفع
 مبتدأ . ونعني : كثير من المتألمين جاء يسره بعد عُسْرِهِ . « آلاً » تمييز لكَايِّنَ .
 « حم يسره » ماض مجهول ونائب فاعل ومضاف اليه . « بعد » ظرف متعلق
 بحم . « عسر » مضاف اليه . « حمة : اطرِد » ابتدائية لا محل لها .
 « حمة : كَايِّنَ مع خبره » استثنائية لا محل لها . « حمة : حم يسره » خبر
 كَايِّنَ محلها الرفع . الشاهد : « كَايِّنَ آلاً » : يجوز - على قلة - بجيء تمييز
 كَايِّنَ منصوباً .)

٧ - (كذا) : وهي كناية عن عدد مبهم ، مثل أخواتها « كم
 الاستفهامية وكم الخبرية وكَايِّنَ » ، إلا أنها ليست كالأخيرتين في افادة
 التكثير ، بل هي كالاستفهامية في صلاحيتها للتكثير والقليل . والغالب فيها
 أن تكون مكررة باعطف ، نحو : « جاءني كذا وكذا طالباً ، وقد
 تستعمل مفردة أو مكررة بغير عاطف ، نحو : « جاءني كذا طالباً -
 وجاءني كذا كذا طالباً » .

وتمييزها لا يكون إلا مفرداً منصوباً ، كما رأيت من الامثلة .

٨ - (المقادير وأشباهاها وما جرى مجراها) : يجوز في تمييز
 المقادير الطولية والمساحية والوزنية والحجمية وما أشبهها وما جرى مجراها ،
 أن يكون منصوباً ، نحو : « عندي رطلٌ عسلٌ » ، أو مجروراً ،
 نحو : « عندي رطلٌ من عسلٍ » ، أو مجروراً بالاضافة ، نحو :
 « عندي رطلٌ عسلٍ » . فن أضيف المقدار إلى غير تمييزه . وجب نصب

التمييز أو جره بمن لعدم إمكان إضافة اسم إلى اسمين اثنين ، نحو : « ما في السماء قدرٌ راحةٍ سحاباً - أو من سحابٍ » ، إذ لا يقال : « قدرٌ راحةٍ سحابٍ » .

٩ - (النوات غامضات المادة) : يجوز في تمييز هذه أربعة وجوه : النصب ، نحو : « عندي خاتمٌ فضةٌ » ، والجر بمن ، نحو « عندي خاتمٌ من فضةٍ » ، والجر بالاضافة ، نحو : « عندي خاتمٌ فضةٌ » ، ثم الاتباع ، نحو : « عندي خاتمٌ فضةٌ ^(١) » . فان أضيفت الذات غامضة المادة إلى غير تمييزها ، امتنعت الاضافة إلى التمييز ، وجاز فيه الأوجه الثلاثة الأخرى ، نحو : « عندي خاتمٌ زواجٍ فضةٌ - وفضةٌ - ومن فضةٍ » .

١٠ - (المبهات واسعات الدلالة) : ونفي بها الكلمات الصالحات لأن تكون اسماً لكل موجود ، كما رأيت في صدر البحث ، مثل : « سي ^(٢) - مثل - ما الشرطية - مها الشرطية ... » .

ويجوز في تمييز هذه الكلمات أن يكون منصوباً ، نحو : « ولا سباً يوماً بدارة جُلجلٍ ^(٣) » . والاكثر أن يأتي مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « وما تفعلوا من خيرٍ يَعْلَمُهُ اللهُ » ، وقوله : « ما نُنَسِّخُ من آيةٍ أو نُنسِها نأتٍ بِخَيْرٍ منها أو مِثْلِها » ، وقوله : « وما تُنْفِقُوا منْ خَيْرٍ فَلأَنْفُسِكُمْ » . وقوله : « وما تُنْفِقُوا منْ خَيْرٍ يُوَفَّ اليكُم » ، وقوله : « مها تَأْتينا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنا بِها فَمَّا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنين » ، وقول زهير :

(١) فيعرب بدلاً أو عطف يان أو نعتاً .

(٢) سي : كلمة بمعنى « مثل » . وسيأتي شرحها في قسم الأدوات .

(٣) هذا عجز بيت لامرئ القيس ، وصدره : ألا رب يومٍ لك منهن صالح .

٧٢ - وَمِنْهُمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ، وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ ، تُعَلِّمُ

(الاعراب : « ومهما » اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . « تكن » مضارع ناقص مجزوم ، اسمه ضمير مستتر تقديره هي يعود على « مهما » . « عند » ظرف مكان متعلق بخبر « تكن » المحذوف . « امرئ » مضاف إليه . « من » خلية « جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة لهما (١) . « و » اعتراضية . « ان » حرف شرط جازم (٢) . « خالها » ماض مبني على الفتح في محل جزم بان . والفاعل مستتر ، والضمير المتصل في محل نصب مفعول به أول . « تخفى » مضارع مرفوع بالضمة المقدرة ، والفاعل مستتر . « على الناس » متعلقان بتخفى . « تعلم » مضارع مجهول مجزوم لأنه جواب الشرط ، وحركه بالكسر للضرورة . ونائب الفاعل مستتر تقديره هي . « جملة : مهما مع خبره » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تكن عند امرئ » خبر لهما محلها الرفع . « جملة : إن خالها مع جوابه المحذوف » اعتراض بين الشرط الأول وجوابه لا محل لها . « جملة : تخفى » مفعول به ثانٍ محلها نصب . « جملة : تعلم » جواب شرط لا محل لها . وجواب شرط « ان » محذوف دل عليه جواب شرط « مهما » (٣) . الشاهد : « ومهما ... من خليقة » : جاء تمييز مهما مجروراً بمن .)

١١ - (الموصولات التي لم تعرفها صلاتها) : وتميزها لا يكون إلا مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ » ، وقوله : « وَمَا يَكُفُّ مِنْكُمْ مِنْ نِعْمَةِ فَمِینَ اللَّهِ » .

(١) وعلقها ابن هشام بحال محذوفة من اسم تكن المستتر العائد على مهما . هذا ولأنبت اعرابات مختلفة انظرها في حرف « مهما » من الجزء الأول من المعنى . (٢) الشرط هنا لا سببي ، لذا فبعضهم يعرب « إن » هذه بقوله وصلياً . راجع مبحث الشرط .

(٣) قد يظن الفارئ أن هذا التركيب من نوع توالي شرطين عاطفهما هو الواو . وعلى ذلك يكون الجواب المذكور جواباً للآتين معاً . وهذا غير صحيح ، لأن الشرطين مختلفان ، فلا يصح العطف بينهما ، إذ الشرط الأول شبه شرط ، والشرط الثاني شرط لا سببي . (راجع مبحث الشرط) .

١٢ - (الجملة) : وتمييزها ، كما رأينا ، على ضربين : محوّل ، وغير محوّل .

فأما المحوّل فلا يجوز فيه إلا النصب فقط ، نحو : « تصبّب زيد عرقاً » ، ونحو قوله تعالى : « وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا » ، وقوله : « أنا أكثر منك مالاً » .

وأما غير المحوّل فيجوز فيه النصب والجزم ، نحو : « لله درك فارساً - ومن فارس » .

و - أمطام منفرقة :

١ - يرى النحاة أن عامل النصب في تمييز الذات هو الاسم المبهّم المميّز ، وفي تمييز الجملة هو ما فيها من فعل أو شبهه .

٢ - لا يجوز تقديم التمييز على المميّز إن كان ذاتاً ، نحو : « رطل عسلًا » ، ولا على عامله إن كان فعلاً جامداً ، نحو : « ما أحسنه رجلاً » و « نعم زيد رجلاً ، وبش عمرو رجلاً » .

أما إذا كان عامله فعلاً منصرفاً ، فقد أجاز الكسائي والمازني والبرد تقدمه عليه (١) . فتقول : « نفساً طاب زيد » و « شيئاً اشتعل رأسي » ومنه قول الخليل السعدي (٢) .

٧٣ - أَتَهَجَّرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟

وما كانَ نفساً بالفراق تطيب

(١) ومنعه سيبويه وأكثر النحاة .

(٢) وقيل : البيت لاعشى همدان ، وقيل : هو لقيس بن الملوّح العامري .

(الاعراب : « أتَجِر ليلي » همزة استفهام وفعل مضارع مرفوع وفاعل .
« بالفراق » متعلقان بتَجِر . « تحيىها » مفعول به ومضاف إليه . « و »
حالية . « ما » نافية « كان » ماض ناقص ، واسمها ضمير شأن محذوف .
« نفساً » تمييز . « بالفراق » متعلقان بتطيب . « تطيب » مضارع مرفوع
فاعله مستتر . « جملة : أتَجِر ليلي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وما كانت
مع الخبر » حالية محلها النصب . « جملة : تطيب » خبر كان محلها النصب .
الشاهد : « نفساً تطيب » : جاز تقدم التمييز على عامله لأنه فعل متصرف .)

ولا خلاف في جواز توسطه بين العامل ومرفوعه ، نحو :
« طاب نفساً محمد » .

٣ - لا يكون التمييز إلا اسماً صريحاً ، فلا يكون جملة ولا
شبهها .

٤ - لا يجوز تعدده ، فلا يقال : « عندي رطل عسلًا ممناً » .

٥ - الأصل فيه أن يكون اسماً جامداً . وقد يكون مشتقاً إن
كان وصفاً ناب عن موصوفه ، نحو : « لله دره فارساً ! » ، وما أحسنه
عالماً ! ، ومررت بعشرين راكباً ، إذ الأصل : « لله دره رجلاً فارساً ،
وما أحسنه رجلاً عالماً ، ومررت بعشرين رجلاً راكباً » . فالتمييز ، في
الحقيقة ، إنما هو الموصوف المحذوف .

٦ - الأصل فيه أن يكون نكرة . وقد يأتي معرفة . ومنه قوله
تعالى : « إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ » وقوله : « وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ
قَرِيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا » . ومنه قول رشيد بن شهاب الليشكري :

٧٤ - رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْشَ عَنْ عَمْرٍو

(المعنى : كان لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري صديق حميم يسمى عمراً . وقد قتل قوم الشاعر عمراً هذا ، فتوعدهم قيس بالأخذ بثأر صديقه إن هو لقيهم . لكنه ما كاد يلقاهم ويعرف وجوههم حتى جبن وصيد بوجهه عنهم ، وكأنه طاب نفساً عن مقتل صديقه عمرو . الاعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول به . « لما » حرف وجود لوجود ، أي حرف شرط غير جازم (١) . « أن » زائدة . « عرفت » فعل وفاعل . « وجوهنا » مفعول به ومضاف اليه . « صددت » فعل وفاعل . « وطبت » فعل وفاعل . « النفس » تمييز منصوب . « يا قيس » أداة نداء ومنادى مبني على الضم في محل نصب . « عن عمرو » متعلقان بفعل طبت . « جملة : رأيتك » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عرفت » جملة الشرط لا محل لها (١) . « جملة : صددت » جواب الشرط لا محل لها . « جملة : وطبت » معطوفة على جملة جواب الشرط لا محل لها . « جملة : يا قيس » معترضة بين الفعل والجار لا محل لها . الشاهد : « النفس » : جاء التمييز معرفة . وهو جائز . لكن الأصل فيه أن يكون نكرة . ومن النحاة من يرفض ذلك ، ويعتبر التعريف لفظياً ، و « ال » زائدة .)

٧ - قد يأتي التمييز للتوكيد ، لا لازالة الابهام ، كقوله تعالى : « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » ، فذات العدد معروفة من قوله (الشهور) ، وإنما جاءت « شهراً » للتوكيد . ومنه قول جرير يهجو الأخطل :

٧٥ - وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الْفَعْلُ فَحَلَّهِمْ

فَحَلًّا ، وَأَمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقٌ

(اللغة : الزلاء : الرسحاء الخفيفة الوركين . المنطيق : المرأة التي تكبر

(١) علمت من مبحث الشرط أن منهم من يعد « لما » ظرفية لا حرفية وانها متعلقة بجوابها . وعلى ذلك تكون الجملة التي بعدها في محل جر بالاضافة . وأياً كان الاعراب الذي تختار ، فالمجموع الشرطي في محل نصب على الحال من الكاف في رأيتك .

عجيزتها بحشية . الاعراب : « والتغليون » مبتدأ . « بُسّ الفعل » فعل وفاعل .
 « فعلهم » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف اليه . « فحلّا » تمييز مؤكد لفاعل
 بُسّ . « وأمهم » مبتدأ ، والضمير مضاف اليه . « زلاء منطبق » خبران للمبتدأ
 الأخير . « جملة : التغليون مع خبره » ابتدائية لا محل لها . « جملة : بُسّ
 الفعل » خبر للمبتدأ المؤخر فعلهم ، محلها الرفع . « جملة : بُسّ الفعل فعلهم »
 خبر للمبتدأ الأول محلها الرفع . « جملة : امهم زلاء » معطوفة على جملة الخبر
 الكبرى « بُسّ الفعل فعلهم » محلها الرفع . الشاهد : « فحلّا » : جاء التمييز
 مؤكداً ، إذ ان فاعل « بُسّ » ظاهر ليس مضمراً ، فلا ابهام في الجملة . (

٣ - الـاضافة

آ - تعريف الـاضافة والمضاف اليه :

١ - يمكن تعريف المضاف اليه بأنه اسم تكلمة لاسم آخر نكرة قبله ، يضم اليه ليفيده التعريف إن كان هو نفسه معرفة ، نحو : « قرأت كتاب سيويه » ، أوليفيده التخصيص إن كان هو نفسه نكرة ، نحو : « قرأت كتاب نحو » ، حيث نرى « الكتاب » في المثال الأول قد عين وحدد لاضافته إلى معين وهو سيويه ، وهذا هو التعريف ، وحيث زاء في المثال الثاني غير محدد ، ولكنه محصور في دائرة كتب النحو دون غيرها ، وهذا معنى التخصيص (١) .

٢ - وتعرف الـاضافة بأنها نسبة* ، أو علاقة* بين اسمين توجب انجرار ثانيها دائماً ، نحو : « هذا كتاب التلميذ » . ويسمى الاسم الأول مضافاً ، ويسمى الاسم الثاني مضافاً اليه . ولا بد في الـاضافة من تقدير حرف جر بين المضاف والمضاف اليه . فالحرف الممكن تقديره في مثالنا هو اللام : « هذا كتابٌ للتلميذِ (٢) » .

(١) كل هذا يجري في الـاضافة المحضة ، أما في غير المحضة ، فلا يستفيد المضاف تعريفاً ، ولا تخصيصاً . وسنرى ذلك بعد قليل .

(٢) وهذا مخصوص أيضاً بالـاضافة المحضة ، أما غير المحضة فليست على تقدير

شيء .

ب - أنواع الإضافة من حيث العرف : ---

قلنا في التعريف ، أعلاه : إن الإضافة علاقة بين اسمين .

فالسؤال الآن : ما طبيعة هذه العلاقة ؟ وهل هي نوع واحد ، أم أنواع ؟ وهل تسمح كل العلاقات بالاضافة أم لا ؟

والاجابة عن كل ذلك فيما يأتي :

١ - إذا قامت بين اسمين علاقة ملكية ، بمعنى أن يكون أحدهما مالكاً للآخر ، جاز عقد إضافة بينهما ، فنجعل المملوك مضافاً إلى المالك ، نحو : « هذا كتابُ التلميذِ » ، حيث « الكتاب » مملوك ، و « التلميذ » مالك . وكذا إذا قامت بين الاسمين علاقة اختصاص ، لا علاقة ملكية (١) ، نحو : « هذا حصيرُ المسجدِ » ، حيث الحصير مختص به ، والمسجد مختص .

وتسمى هذه الإضافة القائمة على هذا النوع من العلاقة بالاضافة اللامية ، لأنها الإضافة التي يمكن دائماً تقدير اللام فيها بين المتضافين ، فتقدير المثال الأول : هذا كتاب للتلميذ ، وتقدير المثال الثاني : هذا حصير للمسجد .

ومن هذا النوع إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله ، نحو : « قراءتك جيدة » ، إذ التقدير : القراءة التي لك جيدة ، ونحو : « قراءة الدرس مفيدة » ، إذ التقدير : القراءة التي للدرس مفيدة .

(١) نقول عن العلاقة إنها علاقة اختصاص ، عندما لا يكون أحد الطرفين شخصية صالحة للتملك ، نحو : « حصير المسجد » ، فالمسجد شخصية غير صالحة للتملك .

ومنه أيضاً إضافة الظروف كلها ، نحو : « سافرت زمن الحصاد » ،
إذ التقدير : زمناً للحصاد .

على أنه ليس من الضروري أن تكون علاقة الملكية ، أو علاقة
الاختصاص ، شيئاً حقيقياً معترفاً به ، بل يكفي أن تكون هذه العلاقة
اعتبارية لدى المتكلم ، نحو قولك : « قف مكان زيد » . فزيد ليس
مالكاً حقيقياً للمكان الذي يقف فيه ، ولا هو مختص به في عرف الناس ،
ولكن المتكلم اعتبر المكان لزيد ، لمجرد وجود زيد فيه ، فأقام بينه وبين
المكان علاقة ملكية اعتبارية ، ثم أضافه إليه . ويسمى هذا النوع من
الإضافة بالإضافة لأدنى ملابسة .

٢ - إذا قامت بين الاسمين علاقة بيانية ، بمعنى أن يكون أحدهما
مبيناً لجنس الآخر ، جاز عقد إضافة بينها ، فتجعل المفسر مضافاً ،
والمفسر مضافاً إليه ، نحو : « هذا بابٌ خشبٍ ، وهذا خاتمٌ فضةٍ ،
وهذا لوحٌ زجاجٍ ... وهكذا » .

وتسمى هذه الإضافة بالإضافة البيانية ، لأن المضاف إليه يقوم فيها
بهمة البيان والتفسير والتمييز للمضاف . وضابطها دائماً أن يصح فيها تقدير
« من » بين المتضايين . فتقدير الأمثلة السابقة : باب من خشب - خاتم
من فضة - لوح من زجاج .

ويدخل في هذا النوع كل إضافة يكون فيها المضاف إليه تمييزاً
للمضاف (١) .

٣ - إذا قامت بين اسمين علاقة ظرفية ، بمعنى أن يكون أحدهما

ظرفاً مكانياً أو زمانياً للآخر ، جاز عقد إضافة بينها ، فنجعل الظرف مضافاً ، والمظروف فيه مضافاً اليه ، نحو : « سهرُ الليلِ مضنٍ - وزميلُ العملِ مقبلٌ - وعودُ الدارِ مخملٌ - ويا صاحبَي السجنِ - ... الخ » .

وضابط هذا النوع من الاضافة أن يصح تقدير « في » بين المتضايين ، فالتقدير في الامثلة السابقة : سهر في الليل - زميل في العمل - قعود في الدار - صاحبان في السجن .

(٤) - إذا قامت بين الاسمين علاقة تشبيهية ، بمعنى أن يكون أحدهما مشبهاً بالثاني ، جاز إقامة إضافة بينهما ، فنجعل المشبه به مضافاً ، والمشبّه مضافاً اليه ، نحو : « لجينُ الماء - ولؤلؤُ الدمع - وورد الخدود - وذهب الأصيل » .

وضابط هذا النوع من الاضافة صحة تقدير الكاف بين المتضايين . فالتقدير في الامثلة السابقة : ماء كاللجين - دمع كاللؤلؤ - خدود كالورد - أصيل كالذهب (١) .

٥ - إذا كان بين الاسمين علاقة عمل نحوية ، بمعنى أن يكون أحد الاسمين عاملاً في الثاني ، جازت الاضافة بينهما ، نحو : « كاتبُ الرسالة » ، حيث الرسالة مفعول لكاتب ، ونحو : « حسنُ الوجه » ، حيث الوجه فاعل لحسن . وليس في هذا النوع من الاضافة تقدير حرف بين المتضايين .

٦ - إذا كان بين الاسمين علاقة وصفية ، بمعنى أن أحدهما صفة

(١) لاحظ أننا هنا نقدم المضاف اليه على المضاف عند التقدير ، لأن المضاف اليه هو المشبه .

لثاني ، جازت إضافة الصفة إلى الموصوف بشرط أن يصح تقدير « من » بينها ، نحو : « كرام الناس » . والتقدير : كرام من الناس . أما إذا لم يصح تقدير « من » فالإضافة ممنوعة ، فلا يقال : « فاضلٌ رجلٌ ، وعظيمٌ أميرٌ » . وكذا لا يصح إضافة الموصوف إلى صفته ، فلا يقال : « رجلٌ فاضلٌ » . وأما قولهم : « صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، ودار الآخرة ، وجانبُ الغربي » ، فهو على تقدير حذف المضاف إليه ، وإقامة صفته مقامه . والتقدير : صلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع ، ودار الحياة الآخرة ، وجانب المكان الغربي .

٧ - إذا كان بين الاسمين علاقة عموم وخصوص ، بمعنى أن كليهما يعني شيئاً واحداً ، إلا أن أحدهما أعم ، والآخر أخص ، جازت إضافة العام إلى الخاص ، نحو : « يوم الجمعة ، وشهر رمضان » ، حيث اليوم أعم من « الجمعة » ، لأنه يصدق على كل يوم ، أما الجمعة فلا تصدق إلا على يوم معين من أيام الأسبوع ، وكذلك العلاقة بين « الشهر » و « رمضان » ، هذا ، ولا يصح العكس ، أي لا يصح إضافة الخاص إلى العام ، فلا يقال : « جمعة اليوم ، ورمضان الشهر » ، لعدم الفائدة من هذه الإضافة .

٨ - إذا كان بين الاسمين علاقة ترادف ، بمعنى أنها مترادفان على معنى واحد ، فلا تصح إقامة إضافة بينهما ، فلا يقال : « ليثٌ أسدٌ ، ولا غزالٌ ظبيٌ » ، لعدم الفائدة من هذه الإضافة ، إذ وظيفة المضاف إليه أن يكمل معنى المضاف ، ولا يكمل الشيء بنفسه ، لأن المترادفين في حكم الكلمة الواحدة من حيث المعنى .

أما إن كان الاسمان علمين لشخص واحد ، فالإضافة بينها جائزة ، فنقول : « محمدٌ عليٌّ ، وأحمدٌ شوقيٌ ... وهكذا » .

ج - نوعاً الاضافة من حيث إفادتها التعريف :

تقسم الاضافة من حيث إفادتها التعريف للمضاف ، أو عدم إفادتها إياه ، إلى قسمين :

١ - (الاضافة المحضة) وتسمى الاضافة المعنوية ، والاضافة الحقيقية : وهي التي يكتسب فيها المضاف تعريفاً إن كان المضاف اليه معرفة ، نحو : « كتابٌ ميبويه » ، أو يكتسب فيها تخصيصاً إن كان المضاف اليه نكرة ، نحو : « كتابٌ نحوٍ » . إلا إذا كان المضاف متوغلاً في الإبهام والتشكيك ، فلا تفيده إضافة إلى المعرفة تعريفاً ، وذلك مثل : « غير - مثل - شبيه - نظير - وما في معناها » ، نحو : « جاء رجلٌ غيرك - وجاء رجلٌ نظير خالدٍ » . فأنت ترى أن الكلمتين ظلتا نكرتين على الرغم من إضافتهما إلى معرفة ، بدليل أنها وقعتا صفتين لنكرتين قبلها ، وقد علمت أن صفة النكرة لا تكون إلا نكرة .

وقد أوجب النحاة في هذه الاضافة أن تكون مشتملة على حرف جر متخيّل بين متضايفيها ، سواء أصبح تقديره ، مثل : « كتابٌ زيد » ← « كتابٌ لزيد » ، أم لم يصبح ، مثل : « يوم الجمعة » ، إذ لا يمكن تقديرها بـ « يوم للجمعة » ، ولا يوم في الجمعة ، ولا يوم من الجمعة ، ولا يوم كالجمعة . فالجار هنا لا يمكن ظهوره ، ولكن يبقى منسوباً أو متخيلاً (١) .

ويدخل في الاضافة المحضة كل أنواع الاضافة التي سبق سردها ، ما عدا واحداً منها ، وبشروط مخصوصة سنذكرها الآن .

(١) واستأرى داعياً لهذا الضابط في الاضافة المحضة ، إذ يمكن الاكتفاء بالضابط السابق ، وهو أنها المفيدة تعريفاً أو تخصيصاً .

٢ - (الاضافة غير المحضة) وتسمى الاضافة اللفظية ، والاضافة المجازية : وهي التي لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، فيظل معها نكرة كما كان من قبل ، نحو : « جاء رجلٌ ضاربٌ زيدٌ غداً » ، فأنت ترى أن « ضارب » ظلت نكرة رغم إضافتها إلى « زيد » ، بدليل وقوعها صفة للنكرة التي قبلها وهي كلمة « رجل » .

ولا تكون الاضافة غير محضة إلا إذا وقعت بين الصفة المشبهة ومعمولها ، نحو « جاء رجلٌ حسنُ الوجهِ » ، أو بين اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو مبالغة اسم الفاعل ، وبين معمولاتها ، بشرط أن تدل على حال أو استقبال ، نحو : « جاء رجلٌ ضاربٌ زيدٌ الآن - أو غداً (١) » . وهذا الشرط ضروري ، ليكون اسم الفاعل واسم المفعول عاملين ، فعند ذلك يكونان كالفعل المضارع معنى وعملاً ، ولشبههما بالفعل اعتبرت الاضافة لفظية لا حقيقية ، لأن الفعل ، كما تعلم ، لا يضاف ، وكذا ما يشبهه في المعنى والعمل . فان دل اسم الفاعل واسم المفعول على المضي ، فليسا مشبهين للمضارع ، ولا عاملين عمله ، بل هما عند ذلك اسمان عاديان ، وإذا أضيفا كانت إضافتهما إضافة محضة ، نحو : « جاء الرجلُ كاتبٌ الرسالة البارحة (١) » . فأنت ترى أن « كاتب » استفاد التعريف من المضاف اليه بدليل وقوعه صفة للمعرفة التي قبله .

أما الصفة المشبهة فلم يشترطوا لها الدلالة على الحال أو الاستقبال ، لأنها بطبيعتها لا تدل إلا على الدوام ، والدوام يدخل فيه الحال والاستقبال كما يدخل فيه المضي .

(١) إن وضعنا لكلمات « الآن - غداً - البارحة » لا يعني وجوب أن تكون هذه الكلمات المذكورة في الجمل ، فقد يعرف زمن اسم الفاعل واسم المفعول من السياق وحده . ولكننا نذكرها للتنبيه على الزمن المراد من المشتق .

د - ما يترتب على الإضافة :

إذا قامت إضافة بين اسمين ، ترتب عليها أمور كثيرة ، بعضها معنوي ، وبعضها لفظي ، وبعضها واجب ، وبعضها جائز . واليك ذلك مفصلاً :

١ - يحجر المضاف اليه وجوباً ، أياً يكن نوع الإضافة .
٢ - إذا كانت الإضافة محضة ، اكتسب المضاف التعريف إن كان المضاف اليه معرفة ، واكتسب التخصيص إن كان المضاف اليه نكرة .
أما إن كانت الإضافة غير محضة ، فلا يكتسب المضاف شيئاً . وقد بينا ذلك بما يغني عن اعادته وضرب الأمثلة له .

٣ - إن كان المضاف منوناً وجب حذف تنوينه عند الإضافة ،
أياً كان نوعها ، نحو : « كاتبٌ » ← « كاتبُ الرسالةِ » .

٤ - إن كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً ، أو ملحقاً بها ،
وجب حذف نونه ، نحو : « طالبان » ← « طالبا المدرسة ، معلمون » ←
« معلمو المدرسة » .

٥ - إن كان المضاف محلى بـ « ال » ، وجب حذفها منه في
الإضافة المحضة ، نحو : « الكتاب » ← « كتاب القراءَةِ » .

أما في الإضافة غير المحضة فيجوز بقاؤها فيه ، ولكن باحد
الشروط الآتية :

آ - أن يكون المضاف اليه مشتملاً على « ال » ، نحو : « جاء
الكاتبُ الدرسِ » .

ب - أن يكون المضاف اليه مضافاً إلى مشتمل على « ال » ،
نحو : « جاء الكاتبُ درسِ النحوِ » .

ج - أن يكون المضاف اليه مضافاً إلى اسم مشتمل على ضمير يعود على اسم فيه « ال » ، نحو : « الود أنت المستحق خالصه » .

د - أن يكون المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً ، نحو : « جاء المكرم خالد » ، وجاء المكرم خالد » .

وجوز الفراء إضافة الوصف المقترن بـ « ال » إلى كل اسم معرفة بلا قيد ولا شرط ، وتابعه الفلايني قائلاً : إن الذوق العربي لا يأبى ذلك . وهو الحق ، فلا حاجة حينئذ إلى الشروط السالفة .

٦ - إذا كان المضاف مذكراً ، والمضاف اليه مؤنثاً ، فقد يكتسب المضاف التأنيث من صاحبه ، فيعامل معاملة المؤنث ، نحو : « قُطِيعَتْ بعضُ أصابعه » ، حيث ترى كلمة « بعض » المذكرة ، عوملت معاملة الكلمة المؤنثة فآثت فعلها « قطعت » . وذلك لأنها أضيفت إلى مؤنث ، وهو « الأصابع » . إلا أن هذا لا يجوز إلا إذا كان المضاف صالحاً للاستغناء عنه وإقامة المضاف اليه مقامه دون تبدل في المعنى ، وهذا الشرط متوفر في المثال المذكور ، إذ يمكن الحذف والقول : « قُطِيعَتْ أصابعه » .

وربما كان المضاف مؤنثاً فآكتسب التذكير من المذكر المضاف اليه ، بالشرط الذي تقدم ، كقوله تعالى : « إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين » .

٧ - إذا كان المضاف اسماً معرباً متوغلاً في الإبهام ، ككلمة « غير - شبه - مثل » ، وكان المضاف اليه مبنياً ، جاز بقاء المضاف على اعرابه ، وجاز بناؤه على الفتح ، فتقول : « جاء رجلٌ غيرك » ، رافعاً « غير » على أنه صفة للرجل ، أو تقول : « جاء رجلٌ غيرك » ، بانياً « غير » على الفتح في محل رفع ، وذلك لأنه مضاف إلى مبني وهو الضمير « ك » .

٨ - إذا أضيفت أسماء الزمان المهمة المعربة إلى مفرد مبني ، مثل كلمة « إذ » ، جاز فيها البناء على الفتح ، وجاز إبقاؤها على إعرابها ، فتقول : « طلعت الشمس فانطلقت اليك من حينئذٍ » جازاً كلمة « حين » لسبقها بحرف الجر ، أو تقول : « فانطلقت اليك من حينئذٍ » بانياً « حين » على الفتح في محل جر . وقد قرئ بالبناء على الفتح وبالجر قوله تعالى : « فلمّا جاء أمرُنا نجّينا صالحاً والذين آمنوا معه برحمةٍ منا ، ومن خيزي يومئذٍ » بحر اليوم وبنائه على الفتح ، وقوله : « يودّ الحجرُ لو يفتدى من عذاب يومئذٍ بنيه » بالجر والبناء أيضاً .

٩ - إذا كان المضاف مما يلزم الاضافة إلى الجمل ، فهو واجب البناء . وهذا الحكم مخصوص بست كلمات فقط ، هي : « إذ » - حيث - إذا - لما - منذ - منذُ .

١٠ - إذا كان المضاف جائز الاضافة إلى الجملة وإلى المفرد ، فمجد إضافته إلى الجملة يجوز فيه البناء على الفتح ، ويجوز إبقاؤه على الاعراب ، تقول : « جئتُك في يومٍ نجحت » بالجر على الاعراب ، أو تقول : « جئتُك في يومٍ نجحت » بالفتح على البناء . وقد قرئ في السبعة : « هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقُهم » بالرفع على الاعراب ، وبالفتح على البناء .

وقد اختلف النحاة في ترجيح أحد الوجهين على الآخر اختلافاً كثيراً . والجمهور على أنه يفضل الاعراب إذا كان صدر الجملة المضاف إليها مربباً ، كأن يكون صدرها فعلاً مضارعاً ، أو أن تكون جملة اسمية ، مثال الأول : « آتيك في يومٍ تفتّحُ الأزهار » ، ومثال الثاني : « جئتُك في وقتِ الشمسِ مشرقةً » . ويفضل البناء إذا كان صدر الجملة المضاف إليها مبنياً ، كأن تكون مصدرة بفعل ماضٍ ، نحو : « جئتُك في

يومَ نَجَحْتَ (١) ، .

٥ - حذف المضاف :

لا يحذف المضاف إلا بقرينة تدل عليه ، كقوله تعالى : « واسأل القرية التي كنا فيها ، والعرير التي أقبلنا فيها » ، إذ التقدير : واسأل أهل القرية وأصحاب العرير . فاما إن حصل بحذفه إبهام والتباس فلا يجوز ، فلا يقال : « رأيت زيدا » وأنت تريد « رأيت غلامَ زيدٍ » .

ويترب على حذف المضاف أحد أمرين :

١ - إذا لم يكن في الكلام غير الاضافة التي حذف مضافها ، وجب إقامة المضاف اليه مقام المضاف واعطاؤه إعرابه ، نحو : « أحب كلَّ الأطفالِ ← أحبُّ الأطفالِ » و « جاء كلُّ الأطفالِ ← جاء الأطفالِ » و « مررت بكلِّ الأطفالِ ← مررت بالأطفالِ » .

٢ - إذا كان في الكلام إضافتان متعاطفتان ، ولفظ المضاف واحد في الاثنتين ، وحذف مضاف الثانية ، جاز في المضاف اليه أن يبقى على جره ، كقول أبي دؤاد الايادي :

٧٦ - أَكُلَّ امْرئٍ تَجْسِبِينَ امْرَأً
ونارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا ؟

أي : وكلَّ نارٍ .

(١) والبصريون لا يرون المسألة جوازية ، بل يوجبون الاعراب إن كانت صدر الجملة معرباً ، والبناء إن كان صدرها مبنياً .

(الاعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام . وكل : منعول به أول مقدم .
 « امرئ » مضاف إليه . « تحسبن » مضارع مرفوع بثبوت النون ، والياء
 فاعل . « امرأ » مفعول به ثان . « ونار » الواو حرف عطف . والمعطوف
 محذوف تقديره « كل » ، وهو معطوف على « كل » الأولى ، وهو مضاف
 « نار » مضاف إليه . « توقد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « بالليل »
 متعلقان بفعل توقد . « ناراً » معطوف على المفعول الثاني « امرأ » . « جملة :
 تحسبن » ابتدائية لا محل لها من الاعراب . « جملة : توقد » نعت للنار محلها
 الجر . الشاهد : « ونار » : جاز حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجزوراً ،
 لأن المضاف معطوف على مضاف آخر مثله في اللفظ .)

وقد لا يكون المضافان متماثلين في اللفظ ، بل يكونان متقابلين في
 المعنى . ومع ذلك ، يجوز فيها ما جاز في المتماثلين . ومنه قوله تعالى :
 « تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا ، وَاللَّهُ يَرِيدُ الْآخِرَةَ » فيمن قرأ بالجر .
 والتقدير : والله يريد باقي الآخرة . إذ لا يمكن تقدير « عَرَصَ
 الآخرة » ، لأن ما في الآخرة ليساً عَرَصاً زائلاً ، بل هو باق خالد .

و - حذف المضاف إليه :

إذا حذف المضاف إليه ترتب على حذفه أحد ثلاثة أمور :

١ - فإن حذف من الكلام لفظاً ومعنى ، أي من غير أن ينوى
 لفظه ولا معناه ، رد إلى المضاف كل ما كان له قبل الإضافة ، ومنها
 التنوين ، نحو : « آتيتك بعد الغروب ← آتيتك بعداً (١) » .

(١) إذا ارتد التنوين إلى الاسم صار نكرة ، فإذا قلت : « آتيتك بعداً »
 فانت تصد أنك آت بعد أي شيء كان ، لا بعد شيء معين . أما إن قصدت
 الاتيان بعد شيء معين مفهوماً من سياق كلامك ، أو من ملاسبات الخطاب ، فتقول :
 « آتيتك بعد » بغير تنوين ، أو : « آتيتك بعد » بالبناء على الضم . وسيأتي
 شرح الحالتين في الفقرتين ثمانية والثمانية .

٢ - إذا حذف ، ولكن المتكلم ينوي لفظه ومعناه ، بقي المضاف على حاله من غير رد التنوين اليه . ومنه القراءة الشاذة لابن مُحَيَّصِينَ : « فلا خوفٌ عليهم » ، أي : فلا خوفٌ شيءٍ عليهم .

وأكثر ما يقع هذا إذا وجد في الكلام إضافتان متعاطفتان ، كقولهم : « قطع الله يدَ ورجلَ من قالها » ، والتقدير : قطع الله يدَ مَنْ قالها ورجلَ مَنْ قالها . ومنه قول أحد الشعراء :

٧٧ - سقى الأرضين الغيثُ سهلَ وحزنها

فَنِيْطَتْ عِرا الآمالِ بالزَّرعِ والضرعِ

أي : سهلها وحزنها .

(اللغة : الحزن : ما غلظ من الأرض ، والسهل عكسه . نبط : علفت . الاعراب : « سقى الأرضين الغيث » فعل ومفعول به مقدم وفاعل مؤخر . « سهل » بدل من الأرضين . وهو مضاف والمضاف اليه محذوف . التقدير : سهلها . « وحزنها » معطوف على سهل ، والضمير مضاف اليه . « فنيطت » ماض مجهول والتاء للتأنيث . « عرا » نائب فاعل . « الآمال » مضاف اليه . « بالزرع » متعلقان بنيطت . « والضرع » معطوف على الزرع . « جملة : سقى الغيث » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فنيطت عرا » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « سهل وحزنها » حذف المضاف اليه على نية لفظه ومعناه فبقي المضاف على حاله من غير أن يرد اليه التنوين .)

٣ - إذا حذف المضاف اليه ، ولكن المتكلم ينوي معناه دون لفظه ، وجب بناء المضاف على الضم ، كقوله تعالى : « غُلِّيَتِ الرُّومُ فِي أدنى الأرضِ ، وهم منْ بعدِ غَلْبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بضعِ سنين ، لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدهُ » . التقدير : لله الأمر من قبل غلبهم ومن بعده .

وهذا الحكم مخصوص بكلمات قليلة هي : غير - قبل - بعد - حسب - أول - دون . ثم الجهات الست : أمام - قدام - خلف - وراء - فوق - تحت - أسفل - يمين - شمال - يسار . ثم كلمة « عل » . ونلخص ما مرّ بما يأتي :

١ - تقول : « طلعت الشمس فجثثك من بعد^(١) » : إذا أردت أن تلفظ المضاف إليه ، وهو طلوع الشمس ، ولكنك عدلت عن ذلك في اللحظة الأخيرة ، فكأنك كنت تريد أن تقول : فجثثك من بعد طلوعها ، ولكنك لم تفعل .

٢ - وتقول : « طلعت الشمس فجثثك من بعد^(٢) » : إذا أردت « بعداً » غير معين ، ولا علاقة له بطلوع الشمس .

٣ - وتقول : « طلعت الشمس فجثثك من بعد^(٣) » : إذا أردت « بعداً » معيناً هو « بعد طلوع الشمس » .

د - الفصل بين المتضايقين :

الأصل في المتضايقين ألا يفصل بينهما شيء ، لأنها في حكم الكلمة الواحدة . ومع ذلك فقد فصلت العرب بينها بعدة أشياء ، اعتبر النحاة بعضها جائزاً مقيساً ، واعتبروا الآخر ضرورة لا يقاس عليها .

١ - فأما الجائز فهو الفصل بجمع المضاف ، إذا كان المضاف عاملاً^(٤) ، سواء أكان المفعول مفعولاً به ، أو ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً :

(١) بالجر من غير تنوين .

(٢) بالجر مع التنوين .

(٣) بالبناء على الضم .

(٤) كأن يكون المضاف معدرأ أو اسم فاعل .

فمثال الفصل بالمفعول به قوله تعالى : « وكذلك زُمَيْنَ لَكثيرٍ من
المشركينَ قَتَلُوا - أولادهم - شركائهم (١) » ، أي : قتل شركائهم
أولادهم .

ومثال الفصل بالظرف ما حكى عن بعض من يوثق بعريته :
« ترك - يوماً - نفسك وهواها ، سمي لها في رداها » ، أي : ترك
نفسك يوماً ...

ومثال الفصل بشبه الظرف ، أي بالجار والمجرور ، قوله **صَلَّى** في
حديث أبي المرداء : « هل أتم تاركو - لي - صاحي ؟ » أي : تاركو
صاحي لي .

٢ - واعتبروا من الجائز أيضاً الفصل بالقسم . حكى الكسائي :
« هذا غلام - والله - زيد » ، أي : هذا غلام زيد والله .

٣ - فأما الفصل الذي عد من باب الضرورة ، فقد جاءت له
صور كثيرة ، هذه أشهرها :

آ - فصلوا بالظرف الاجنبي عن المضاف (٢) . وقد جاء ذلك في
قول أبي حية النميري يصف رسم دار :

٧٨ - كما خُطَّ الكتابُ بكفٍ - يوماً -

يهوديٍّ يقاربُ أو يُزِيلُ

(١) هذه قراءة ابن عامر .

(٢) أي الذي لا يتعلق بالمضاف ، بل بشيء آخر غيره . أما المتعلق
بالمضاف فالفصل به جائز ، كما رأيت في الفقرة الأولى .

(اللغة : يقارب : أي يقارب ما بين الكلمات في الكتابة ، ويزيل : عكسها . وانما خص اليهودي ، لأنهم كانوا أهل الكتابة حينذاك . المعنى : يشبه ما بقي متأثراً من رسوم الديار هنا وهناك ، بكتابة اليهودي المخصوصة السكيات حيناً ، والمتباعدة حيناً آخر . الاعراب : « كما » الكاف حرف جر ، و « ما » مصدرية . « خط الكتاب » فعل مجهول ونائب فاعل . والمصدر المؤول من « ما » والجملة في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلقان بنجر محذوف لابتداء محذوف . التقدير : رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب . « بكف » متعلقان بفعل خط . « يوماً » ظرف متعلق بفعل خط . « يهودي » مضاف اليه مجرور . أما مضافه فهو كلمة « كف » . « يقارب » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أوزيل » حرف عطف وفعل مضارع وفاعل مستتر . « جملة المبتدأ وخبره المحذوف الذي تعلق به الجار والمجرور » ابتدائية لا محل لها . « جملة : خط الكتاب » صلة الحرف المصدرية لا محل لها . « جملة : يقارب » نعت لليهودي محلها الجر . « جملة : يزيل » معطوفة على النعتية محلها الجر أيضاً . الشاهد : « بكف يوماً يهودي » فصل بين التضايفين بالظرف الاجنبي عن المضاف . وهذا ضرورة شعرية .)

ب - وفصلوا بنعت المضاف ، كما جاء في قول الفرزدق مادحاً :

٧٩ - وَلَسِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لأَحْلِفَنَّ
بِيمينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمٍ

أي : بيمينِ مقسمِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ .

(المعنى : إني واثق من كرمك وعطائك ثقة تجعني - إذا حلفت أنا بأنك ستعطيني - أَصْدَقَ منك إذا حلفت أنت بَأُتِكَ ستعطيني . الاعراب : « وَلَسِنْ » اللام موطئة للقسم ، وإن : حرف شرط جازم . « حلفت » الفعل مبني على السكون في محل جزم بان . والتاء فاعل . « على يدك » متعلقان بمحقت ، والكاف مضاف اليه . « لأحلفن » اللام واقعة في جواب القسم . والمضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل رفع . والفاعل مستتر . « بيمين » متعلقان بأحلفن . « أَصْدَقَ » صفة لليمين مجرورة وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة لأنها اسم ممنوع من الصرف . « من يمينك » متعلقان بأصْدَقَ . والكاف مضاف اليه . « مقسم » مضاف اليه ، فأما مضافه فهو « بيمين » . « جملة

القسم المحذوفة « ابتدائية لا محل لها من الاعراب . « جملة : حلفت » معترضة بين جملة القسم وبين جوابه ، لا محل لها . « جملة : لأحلفن » جواب القسم المحذوف لا محل لها . وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة جواب القسم عليها . الشاهد : « يمين أصدق من يمينك مقسم » : فصل بين المتضايين بصفة المضاف . وهذا ضرورة شعرية .)

ج - وفصلوا بينها بالنادى ، كقول أحد الشعراء :

٨٠ - كَأَنَّ بَرْدُونَ - أَبَا عَصَامٍ ! -

زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجَامِ

أي : كأن بردون زيدٍ يا أبا عصام .

(اللفظة : البردون : من الخيل ما ليس بعربي . المعنى : يصف بردون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح ، وأنه لولا اللجام الذي يظهره في مظهر الخيل لكان حماراً ، لصغره في عين الناظر . الاعراب : « كَأَنَّ » حرف مشبه بالفعل . « بردون » اسم كأن منصوب ، وهو مضاف ، أما المضاف إليه فسيأتي بعد النادى . « أبا » نادى بأداة نداء محذوفة ، التقدير : يا أبا عصام . « عصام » مضاف إليه . « زيد » مضاف إليه ، ومضافه هو البردون . « حمار » خبر كأن . « دق » ماض مجهول نائب فاعله مستتر . « باللجام » متعلقان بدق . « جملة : كَأَنَّ واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا أبا عصام » معترضة بين المضاف والمضاف إليه لا محل لها . « جملة : دق » نت للحمار محلها الرفع . الشاهد : « كَأَنَّ بردون أبا عصام زيد » : فصل بين المضاف ، وهو « بردون » والمضاف إليه ، وهو « زيد » بالنداء وهو قوله : أبا عصام . وهذا ضرورة شعرية .)

هذا ، وقد فصلوا بينها بفاعل المضاف ، وبالناعل الأجنبي ، وبالمفعول الأجنبي و بـ « ما » الزاوية ، و بـ « إمّا » ، وبالتوكيد اللفظي للمضاف ، وبأشياء أخرى بطول شعرها .

ج - ترتيب المتضامين :

الترتيب بين المتضامين شديد الصرامة : فالمضاف أولاً ، ثم المضاف اليه ثانياً . ولا يجوز أن يتقدم المضاف اليه على المضاف حتى ولو كان من ألفاظ الصدارة ، بل إن هذه الصدارة تنتقل من المضاف اليه الى المضاف ، فنقول : كتابٌ من قرأت ؟ وكتاب أي شاعرٍ تقرأ تستفد .

وكذلك إن كان للمضاف اليه معمول لم يجوز أن يتقدم هذا المعمول على المضاف ، فلا نقول : « أنا زيدا مثل ضارب » وأنت تريد : « أنا مثل ضارب زيدا » . إلا إذا كان المضاف كلمة « غير » ، فيجوز ، نقول : « أنا زيدا غير ضارب » . وإنما جاز ذلك لأن كلمة « غير » وإن كانت في اللفظ مضافةً ، فهي في المعنى بمثابة حرف « لا » ، بدليل أنه يصح وضع « لا » مع المضارع في مكان « غير » مع المضاف اليه ، فنقول : « أنا زيدا لا أضرب » . وعلى ذلك يكون الكلام مع « غير » ذا تركيب اضافي في اللفظ فقط ، أما في المعنى فهو ذو تركيب فعلي ، وقد علمنا أنه يجوز في الفعل أن يتقدم مفعوله عليه وعلى ما قد يدخله من الحروف ، وكذلك الأمر هنا لشبه الكلام بالتركيب الفعلي . ومن هذا القيل قول أبي زيد الطائي :

٨١ - إِنْ امْرَأً خَصَّنِي يَوْمًا مَوَدَّتَهُ

على التناهي لعندي غير مكفور

أي : لغير مكفور عندي .

(المعنى : لن أكفر جيل امرئ منحي مودته على الرغم مما بيننا من جد الدار . الاعراب : « إِنْ امْرَأً » إِنْ واسمها . « خصني » فصل وفاعل مستتر

ونون وقاية ومفعول به أول . « يوماً » ظرف متعلق بالفعل . « مودته » مفعول به ثانٍ ومضاف إليه . « على التناهي » متعلقان بالفعل خصني . « لعندي » اللام مرهقة ، وعند : ظرف مكان متعلق بالمضاف إليه « مكفور » ، والضمير المتصل مضاف إليه . « غير » خبر إن . « مكفور » مضاف إليه . « جملة : إن واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : خصني » نعت لاسم إن محلها النصب . الشاهد : « لعندي غير مكفور » : تقدم الظرف « عند » المتعلق بالمضاف إليه « مكفور » على المضاف « غير » . وهذا جائز لأن المضاف أنى بلفظ « غير » .)

ط - موقف الاسماء من الإضافة :

تنقسم الاسماء بحسب موقفها من الإضافة إلى ثلاثة أقسام :

١ - أسماء لا تقبل الإضافة مطلقاً (١) ، وهي الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والاسماء الموصولة ، واسماء الاستفهام ، وبعض أسماء الشرط ، إلا « أياً » ، فانها تقبل الإضافة ، سواء أكانت وصفية ، أم شرطية ، أم استفهامية ، أم موصولية .

٢ - أسماء صالحة للإضافة والافراد (أي : علم الإضافة) ، وهي أكثرية الأسماء في العربية ، مثل : باب - بيت - غلام - رجل ...

٣ - أسماء لا تستعمل إلا مضافة . وهي على نوعين : نوع لا يضاف إلا إلى المفرد ، ونوع لا يضاف إلا إلى الجمل :

آ - (فاللزام الإضافة إلى المفرد) : نوعان :

١ - نوع لا بد من إضافته لفظاً ومعنى ، وهو الاسماء الآتية :

(١) أي لا تقبل أن تكون مضافة ، أما أن تكون مضافاً إليها فهذا جائز كما لا يخفى .

« عند - لدى - لدن - بين - وسط - شبه - مثل - قاب (١) - كلا - كلتا - سوى - ذو - ذات - ذوا - ذواتا - ذوو - ذوات - أولو - أولات - قصارى - سبحان - معاذ - سائر (٢) - وحد - ليك - سعديك - حنانيك - دوايك » .

٢ - نوع قد يقطع عن الإضافة لفظاً ، ولكنه يبقى في المعنى مضافاً ، وهو الأسماء الآتية : « أول - دون - فوق - تحت - يمين - شمال - أمام - قدام - خلف - وراء - تلقاء - تجاه (٣) - إزاء - حذاء - قبل - بعد - مع - كل - بعض - غير - جميع - حسب - أي » .

هذا ، وتقسم الأسماء اللازمة للإضافة إلى المفرد لفظاً (وهي النوع الأول) إلى ثلاثة أقسام :

١ - ما يقبل الإضافة إلى الظاهر والضمير ، وهي : « كلا - كلتا - لدى - لدن - عند - سوى - بين - قصارى - وسط - مثل - شبه - ذوو - مع - سبحان - سائر » .

٢ - ما لا يضاف إلا إلى الظاهر ، وهي : « أولو - أولات - دو - ذات - ذوا - ذواتا - قاب - معاذ » .

٣ - ما لا يضاف إلا إلى الضمير ، وهي : « وحد (وتقبل الإضافة إلى كل الضمائر : وحده ، وحدك ، وحدي) - ليك - سعديك - حنانيك - دوايك (ولا تضاف إلا إلى ضمائر المخاطبة : ليك ليكما ، ليكم ، ليكن) » .

(١) الغاب : القدار . وقاب القوس : ما بين مقبضها وسيتها . وسية القوس : طرفها المحني .

(٢) سائر : من السور . وهو البقية من الشراب ، وتهول : جاء زبد وعمرو وغالد . ثم بينهم سائر الرفاق . أي : بقية الرفاق .

(٣) نجده : نحوز فيها تثلث التاء .

ب - (والملازم الإضافة إلى الجمل) : هو : د إذ - إذا -
حيث - لتّا - مذ - منذ (١) ، .

(١) سيأتي الكلام مفصلاً على كل هذه الأسماء الملازمة للإضافة ، وذلك في
القسم الرابع من الكتاب ، وهو قسم الأدوات .

٤ - النعت

أ - النعت : تعريف ووظائف :

النعت تكملة للاسم تذكر لأحد الأغراض الآتية :

١ - للتفرقة بين المشتركين في الاسم ، نحو : « جاء زيدٌ الشاعرُ » . فكلمة « الشاعر » وضحت زبداً ، وفرقته عن كثير من الرجال الذين يشاركونه في هذا الاسم . وهذه وظيفة تحديدية ، كما ترى .

٢ - للتخصيص ، ويكون ذلك إذا كان المنعوت نكرة ، نحو : « جاء رجل طويل » . فكلمة « طويل » لم تحدد الرجل الآتي بالضبط ، ولكنها ضيقت دائرة تنكيره ، فعلمنا أن الآتي هو واحد من الرجال الطوال فقط ، لا واحد من الرجال عامة . وهذه الوظيفة هي عنها وظيفة الاضافة إلى نكرة ، كما علمت من بحث الاضافة .

٣ - للثناء والمطّيع ، نحو : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، فكلمة « الرحيم » لم يؤت بها اتّجديد الرحمن وتعيينه وتفرّقه عن رحمن آخر ليس رحيماً ، إذ ليس في الوجود غير رحمن واحد (١) . ولكن أتبيّ بها للثناء عليه سبحانه وتعالى . ومن ذلك قولك : « جاء أبوك

(١) الرحمن اسم من أسماء الله ، وليس صفة ، وعلى هذا يكون « الرحمن » في قولنا : « بسم الله الرحمن الرحيم » بدلاً من « الله » ، ويكون « الرحيم » نعتاً للرحمن .

الفاضل ، ، إذ ليست كلمة « الفاضل » للفرقة بين أبوين لك أحدهما فاضل ، والآخر غير فاضل ، فليس لك إلا أب واحد . وإنما أتى بالنعت ههنا للثناء والمديح .

٤ - للذم والتحقير ، نحو : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ، فلكلمة « الرجيم » لم تذكر للفرقة بين شيطانين أحدهما رجيم والآخر غير ذلك ، إذ ليس في الوجود غير شيطان واحد . ولكن النعت ذكر هنا بقصد التحقير والذم . وهذا الغرض هو مثل الغرض السابق ، وإن اختلف عنه معنى .

٥ - للتوكيد ، نحو : « مضى أمس الدابر » ، فلكلمة « الدابر » لم تذكر للتفريق بين أمسين ، أحدهما دابر ، والآخر غير دابر ، إذ كل أمس دابر ، ولا ذكرت لتحقير أو ثناء ، إذ ليس في كلمة « دابر » ما يشعر بمدح أو ذم ، ولكنها ذكرت لتوكيد معنى الانقضاء المفهوم من كلمة « أمس » . ومن ذلك قوله تعالى : « فإذا نفخ في الصور نفخة » واحدة ، فلكلمة « واحدة » أكدت الافراد المفهوم من كلمة « نفخة » .

ب - النعت الحقيقي والنعت السببي :

ينقسم النعت إلى قسمين : حقيقي ، وسببي .

١ - فالحقيقي : ما يبين صفة من صفات الاسم الذي قبله ، نحو : « جاء زيد الطويل » . فالطويل هو وصف لزيد كما ترى ذلك ظاهراً .

٢ - والسببي : ما يبين صفة من صفات اسم بعده له علاقة بالاسم الذي قبله ، نحو : « جاء زيد الطويل أبوه » ، فالطويل ههنا

ليست وصفاً لزيد ، إنما هي وصف للأب ، ولكن « الأب » ليس اسماً
أجنباً عن « زيد » ، بل يربط بينها رابط ، أي : سبب ، وهو رابط
الأبوة ، كما ترى ذلك ظاهراً في المثال (١) .

قد تقول : ولكن هذا النعت السببي ليس نعتاً إلا من حيث
اللفظ ، أو من حيث الاعتبار النحوي ، وأنه من حيث المعنى شيء آخر
لا يمت إلى النعت بصلة .

وهذا صحيح إلى حد ما ، ولكنه ليس صحيحاً كل الصحة .
فالنعت السببي ، وإن لم يكن وصفاً لمتبوعه ، وهو الاسم الذي قبله ، فإنه
يقدم له الخدمة نفسها التي يقدمها النعت الحقيقي . ألا ترى أننا حين نقول :
« جاء زيد الطويل أبوه » نكون قد فرقنا زيدنا هذا وميزناه عن زيدين
آخرين ليس آبؤهم طولاً ؟

وعلى هذا تكون تسمية هذا النوع من التكملة بالنعت تسمية
صحيحة لا غبار عليها .

ج - أسطال النعت :

- ١ - يأتي النعت مفرداً ، نحو : « جاء زيد الشاعر » .
- ٢ - ويأتي جملة فعلية ، نحو : « جاء رجل يحمل معه كتباً » .

(١) يضاف إلى ذلك أن « الأب » قد ارتبط مع « زيد » بضمير يعود
على زيد ، وهو الهاء في كلمة « أبوه » . وهذا الضمير يسمى السبب ، أي الحبل ،
ومن هنا أخذ هذا النعت اسمه « النعت السببي » . على أن هذا الضمير ليس
ضرورياً اتصاله بالمرفوع ، فقد يستتر في النعت ، ثم يضاف النعت إلى مرفوعه ،
نحو : « جاء زيد الطويل الأب » .

- ٣ - ويأتي جملة اسمية ، نحو : « جاء رجل ثوبه جديد » .
 ٤ - ويأتي ظرفاً ، نحو : « رأيت عصفوراً فوق الشجرة » .
 ٥ - ويأتي جاراً ومجروراً ، نحو : « رأيت عصفوراً على الشجرة » .

فأما الجملة ، اسمية كانت أو فعلية ، فيشترط لمحيتها نعتاً أن يكون المنعوت نكرة ، كما رأيت في المثالين أعلاه . فإن كان ما قبلها معرفة ، فهي حال منه ، لا نعت له ، ذلك أن الجملة ، من حيث التعريف والتشكيك ، تُعدّ في النكرات ، والنكرة لا تصف إلا النكرة . ومن هنا قيل : الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال .

ثم يجب في الجملة الواقعة نعتاً أن تشمل على ضمير يعود على المنعوت يكون كالرابط الذي يربط الجملة به (١) ، كما يجب أن تكون جملة خبرية لا انشائية ، فلا يصح أن يقال : « جاء رجل إضرِبُه » . فإن وقع في الكلام جملة طلبية ظاهرها أنها نعت لنكرة ، فليس الأمر كذلك ، وإنما هي مقولة لقول محذوف ، وهذا القول هو النعت ، وذلك كقول المجاح :

٨٢ - حتّى إذا جنّ الظلام واختلَطَ

جاءوا بمَذْقٍ : هل رأيت الذئبَ قط ؟

(اللغة : المذق : هو اللبن المزوج بالماء ، فيقل يياضه ، فيشبه لون الذئب . المعنى : يصف قوماً أضافوه وأطالوا عليه حتى سئم ، ثم أتوه بلبن قد أكثروا عليه الماء حتى قل يياضه ، وصار في كدرة وغبرة لون الذئب . الاعراب :

(١) وقد يحذف هذا الضمير للدلالة عليه ، كقول جرير :
 وما أدري أغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وطولُ الدهرِ أم مالُ أصابوا ؟
 التقدير : أم مال أصابوه ؟

« حتى » حرف ابتداء . « إذا ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « جن الظلام » فعل وفاعل . « واختلط » فعل وفاعل مستتر . « جاءوا » فعل وفاعل . « بمذق » متعلقان بفعل جاءوا . « هل » حرف استفهام . « رأيت » فعل وفاعل . « الذئب » مفعول به . « قط » ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب ، متعلق بفعل « رأيت » ، وسكن للوقف . « جملة : جن الظلام » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : اختلط » معطوفة على المضاف اليها محلها الجر . « جملة : جاءوا » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له . « جملة : هل رأيت » مقول لقول محذوف هو نمت للذئب ، فحلها النسب . والتقدير : جاءوا بمذق مقول فيه : هل رأيت الذئب قط ؟ الشاهد : « جاءوا بمذق هل رأيت الذئب » : ظاهر الجملة الاستفهامية انها نمت للكرة ، وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النمت قول محذوف ، وهذه الجملة معمول له ، على ما بيناه في الاعراب . (

وزعم بعضهم أنه يجوز أن تقع الجملة نعتاً للمعرف بـ « ال » الجنسية (١) ، وجعلوا منه قوله تعالى : « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار » أي : الليل المنسلخ منه النهار ، وقول الشاعر :

٨٣ - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هَزَّةٌ

كما انتفض المصفور بلله القطر

التقدير : كما انتفض المصفور المبلل بالقطر .

(١) الاعراب : « واني » ان مع اسمها . « لتعروني » لام مزحقة ، ومضارع مرفوع ، ونون وقاية ، ومفعول به . « هزة » فاعل . « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية . « انتفض المصفور » فعل وفاعل . والمصدر المؤول في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلقان بنمت محذوف للهزة .

(١) « ال » الجنسية لا تفيد مصحوبها إلا تعريفاً في اللفظ فقط ، دون المعنى . ومن هنا كانت إجازة بعضهم نمت مصحوبها بالجملة . انظر الكلام على أنواع « ال » في قسم الأدوات .

التقدير : هزة كائنة كاتفاض المصفور . ويجوز اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » فيكون هو نعتاً للهزة ، ويكون مضافاً ، والمصدر المؤول مضاف إليه . والتقدير : هزة مثل انتفاض المصفور . « بلله القطر » فعل ومفعول به مقدم وفاعل مؤخر . « جملة : إن مع اسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تعروني هزة » خبر إن محلها الرفع . « جملة : انتفض المصفور » صلة الحرف الصدري لا محل لها . « جملة : بلله القطر » نعت للمصفور محلها الرفع .
 الشاهد : « المصفور بلله القطر » . أجازوا للمعرف بـ « ال » الجنسية أن ينعى بالجملة ، لأنه في المعنى نكرة لا معرفة . (

وأما الظرف والجار ، فلا يقمان نعتاً إلا إذا كان ما قبلها نكرة أيضاً ، فإن كان ما قبلها معرفه ، فهما حال منه لا نعت . ثم إن قولنا : انهما نعت ، هو من باب التسهيل ، إذ هما في الحقيقة متعلقان بالنعته المحذوف ، فقولنا : « رأيت عصفوراً فوق الشجرة » تقديره : رأيت عصفوراً كائناً فوق الشجرة .

هذا ، وإذا تعددت النعوت في أشكال مختلفة ، فالفأب تقديم النعت الذي هو مفرد على النعت الذي هو جملة ، كقوله تعالى : « وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه » ، فمؤمن نعت أول ، والجار والمجرور « من آل فرعون » متعلقان بنعت ثان محذوف للرجل ، تقديره : وقال رجل كائن من آل فرعون ، وجملة « يكتم إيمانه » نعت ثالث للرجل في شكل جملة . وقد يحدث العكس ، فيقدم النعت الذي هو جملة على النعت الذي هو مفرد ، كقوله تعالى : « فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه » ، أدلة على المؤمنين ، أعززة على الكافرين ، فالنعت الأول للقوم هو الجملة « يحبهم » ، والنعت الثاني هو المفرد « أدلة » .

د - ما ينعى ، وما ينعى به من الأسماء :

ليست كل الأسماء قابلة لأن تنعت ، ولا صالحة لأن ينعى بها .

١ - فأما المنعوت فهو كل الأسماء ما عدا الضمير ، فلا ينعت ، ولا ينعت به .

٢ - وأما النعت ، فلا يصلح له في الأصل إلا الاسم المشتق الدال على الذات متصفةً بمعنى ، كاسم الفاعل ، نحو : « جاء الطالب المجتهد » ، واسم المفعول ، نحو : « جاء الطالب المحبوب » ، والصفة المشبهة ، نحو : « جاء زيدٌ الكريمُ » ، واسم التفضيل ، نحو : « زيدٌ شاعرٌ أجودُ من غيره » . أما المشتق الدال على ذات غير متصفة بمعنى ، مثل اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ، فلا يقع نعتاً ؛ لأنه كالجامد في المعنى ، فلا يقال : « رأيت مكاناً ملعباً » تريد وصف المكان بأنه ملعب . أما إن قلت ذلك مريداً البيان والتفسير على تقدير « رأيت مكاناً أي ملعباً » جاز ذلك ، لأن عطف البيان يكون بالجوامد ، في حين أن النعت لا يكون إلا بالمشتقات .

هذا ، وقد وصفوا بغير المشتق ، لكن على شرط أن يكون صالحاً للتأويل بالمشتق :

آ - (فوصفوا بالمصدر) : فقالوا : « هو رجلٌ ثِقَّةٌ » ، والتأويل : هو رجل موثوق به ، وقالوا : « هذا رجلٌ عدلٌ » ، والتأويل : هذا رجل عادل .

ب - (ووصفوا باسم الإشارة) : فقالوا : « خذ الكتاب هذا » ، والتأويل : خذ الكتاب المشار إليه .

ج - (ووصفوا بذني) : فقالوا : « هذا رجلٌ ذو فضل » ، والتأويل : هذا رجل صاحب فضل ، وقالوا : « هذه امرأة ذات فضل » ، والتأويل : هذه امرأة صاحبة فضل .

د - (ووصفوا بالاسم الموصول) : بشرط أن يكون مقترناً بـ
 « ال » ، فقالوا : « جاء الرجلُ الذي فاز بالجائزة » ، والتأويل : جاء
 الرجلُ الفائز ؛ أو أن يكون « ذو » الطائفة ، نحو : « جاء الرجلُ ذو
 فاز » ، أي : الفائز ، أو « ال » الموصولة ، كقول أحد الشعراء :

٨٤ - مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ

لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعْدٍ

أي : من القوم الذين رسول الله منهم .

(الاعراب : « من القوم » متعلقان بما قبلهما . « ال » اسم موصول
 مبني على السكون في محل جر نعتاً للقوم . « رسول » مبتدأ . « الله » مضاف
 اليه . « منهم » متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ . « لهم » متعلقان بدانت « دانت
 رقاب » فعل وفاعل . « بني » مضاف اليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر
 السالم . « معد » مضاف اليه . « جلة : رسول الله منهم » صلة الاسم الموصول
 « ال » لا محل لها . « جلة : دانت رقاب » استثنائية لا محل لها . الشاهد :
 « من القوم الرسول الله منهم » : يجوز النعت بـ « ال » الموصولة .)

أما الموصولات « من - ما - أي » فلا ينعت بها .

ه - (ووصفوا بالعدد) : فقالوا : « جاء رجال خمسة » ،
 والتأويل : جاء رجال بالغون في العدد خمسة .

و - (ووصفوا بالمنسوب) : فقالوا : « هذا رجلٌ شامي » ،
 والتأويل : هذا رجلٌ منسوبٌ إلى الشام .

ز - (ووصفوا بالجماد الدال على تشبيهه) : فقالوا : « هذا
 رجلٌ أسد » ، والتأويل : هذا رجل شجاع .

ح - (ووصفوا بـ « ما » النكرة) : فقالوا : « اقرأ كتاباً ما » ، والتأويل : اقرأ كتاباً مطلقاً ، أي غير محدد ، وقد يراد بها التأويل والتعظيم لا الإبهام ، فتؤول عند ذلك بكلمة « عظيم » ، ومنه المثل المشهور : « لأمرٍ ما جدد قصير أنفه » . أي : لأمرٍ عظيم .

ط - (ووصفوا بكلمتي « كل وأي ») الدالتين على استكمال الموصوف للصفة ، نحو : « أنت رجلٌ كلُّ الرجلِ » ، أي : أنت رجلٌ كاملٌ في الرجوليّة ، ونحو : « أنت رجلٌ أيُّ رجلٍ » ، والتأويل أيضاً : أنت رجلٌ كامل في الرجولية .

هـ - المطابقة بين النعت ومنعونه :

١ - إذا كان النعت رافعاً للضمير المستتر المائد على المنعوت فالمطابقة التامة بينه وبين منعوته واجبة في الجنس (١) والعدد والاعراب والتعريف والتذكير ، سواء أكان النعت حقيقة ، نحو : « جاء الرجل الفاضل (٢) » ، أم كان مسمياً ، نحو : « جاء الرجل الفاضل (٢) الأب » .

تقول في النعت الحقيقي :

- جاء رجلٌ فاضلٌ
 - جاء الرجلُ الفاضلُ

تطابقا في التعريف والتذكير .

(١) تقصد بالجنس : التذكير والتأنيث .

(٢) في كلمة « الفاضل » ضمير مستتر تقديره هو يعود على الرجل . وهذا الضمير هو فاعل المشتق ، لأن المشتق كالفعل ، فلا بد له من فاعل ، فاما أن يكون ظاهراً ، وإما أن يكون مستتراً .

- جاء رجلٌ فاضلٌ .
- جاءت امرأةٌ فاضلةٌ .
- تطابقا في التذكير والتأنيث .

- جاء الرجلُ الفاضلُ
- جاء الرجلانِ الفاضلانِ
- جاء الرجالُ الفضلاءُ
- تطابقا في الممدد .

- جاء الرجلُ الفاضلُ
- رأيت الرجلَ الفاضلَ
- مررت بالرجلِ الفاضلِ
- تطابقا في الاعراب .

وتقول في النعت السببي :

- جاء الرجلُ الفاضلُ الأبِ
- جاء رجلٌ فاضلٌ الأبِ
- تطابقا في التعريف والتشكير .

- جاء رجلٌ فاضلٌ الأبِ
- جاءت امرأةٌ فاضلةٌ الأبِ
- تطابقا في التذكير والتأنيث .

- جاء رجلٌ فاضلٌ الأبِ
- جاء رجلانِ فاضلا الأبِ
- جاء رجالٌ فضلاءُ الأبِ
- تطابقا في الممدد .

- جاء رجلٌ فاضلٌ الأبِ
- رأيت رجلاً فاضلاً الأبِ
- مررت برجلٍ فاضلٍ الأبِ
- تطابقا في الاعراب .

٢ - أما إذا كان النعت مبيهاً رافعاً للاسم الظاهر ، نحو : د جاء رجلٌ فاضلٌ أبوه . ، فالمطابقة مقسومة على الشكل التالي :

١ - في العدد : المطابقة ممتنعة ، سواء مع الاسم المتبوع ، أم مع الاسم المرفوع ، وذلك لأنه ، وقد رفع اسماً ظاهراً ، صار كالفعل . والفعل كما نعلم لا يتطابق مع فاعله في العدد ، فتقول : « جاء الرجل - جاء الرجلان - جاء الرجال » . والفعل مفرد كما ترى .

٢ - في الجنس : المطابقة واجبة مع الاسم المرفوع فقط ، وذلك لأنه كالفعل ، والفعل - كما نعلم - يطابق مرفوعه في التذكير والتأنيث ، تقول : « جاء الرجل - جاءت المرأة » .

٣ - في الاعراب والتعريف والتذكير : المطابقة واجبة مع المتبوع فقط .

تقول :

لا تطابق في العدد ، لا مع المتبوع ولا مع المرفوع .

- جاء الرجلُ الفاضلُ أخوه
- جاء الرجلانِ الفاضلُ أخوَاهما
- جاء الرجالُ الفاضلُ أخوتهم

التطابق في الجنس مع المرفوع لا مع المتبوع .

- جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه
- جاء الرجلُ الفاضلةُ أمه

التطابق في الاعراب مع المتبوع لا مع المرفوع .

- جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه
- رأيت الرجلَ الفاضلَ أبوه
- مررت بالرجلِ الفاضلِ أبوه

التطابق في التعريف والتذكير مع المتبوع لا مع المرفوع .

- جاء رجلُ فاضلُ أبوه
- جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه

ملاحظة :

علمت مما سبق أن في اللغة أسماءٌ يستوي فيها المذكر والمؤنث ،

مثل : « عجزوز ، وقتيل ، وميمطار ، وذيبسح ، وجززر ،
وعلاّمة (١) ... » ، وأن فيها أسماءً يستوي فيها المذكر والمؤنث ، والمفرد
والمثنى والجمع ، كالمصادر الموصوف بها ، وكالكلمات : « صديق -
عدو (٢) ... » . ففي مثل هذه الكلمات تمتنع المطابقة اللفظية في النعت
لثبات الكلمة على صيغة واحدة وصلاحيّتها لكلا الجنسين ، أو لكلا الجنسين
مع كل الأعداد .

فتقول ناعثاً بالمصدر « حق » :

- هذا أمرٌ حقٌ .
- هذه قضيةٌ حقٌ .
- هذان أمران حقٌ .
- هاتان قضيتان حقٌ .
- هذه أمور حقٌ .
- هذه قضايا حقٌ .

وتقول ناعثاً بكلمة « صديق » :

- هذا رجلٌ صديقٌ لنا .
- هذه امرأةٌ صديقٌ لنا .
- هذان رجلان صديقٌ لنا .
- هاتان امرأتان صديقٌ لنا .

(١) راجع فصل المذكر والمؤنث من باب أقسام الاسم .

(٢) راجع فصل المجموع من باب تصريف الاسم .

- هؤلاء رجالٌ صديقٌ لنا .
- هؤلاء نسوةٌ صديقٌ لنا .

وتقول فيما يستوي فيه الجنس فقط دون العدد :

- هذا رجلٌ عجوزٌ .
- هذه امرأةٌ عجوزٌ .
- هذان رجلان عجوزان .
- هاتان امرأتان عجوزتان .
- هؤلاء رجالٌ عجوزٌ .
- هؤلاء نسوةٌ عجوزٌ .

و - حذف النعت والمنعوت :

يجوز حذف كل من المنعوت والنعت إذا كان في الكلام ما يدل عليها .

- ١ - فأما المنعوت فيكثر حذفه إذا كان نعتة غالباً عليه غلبةً جعلت العرب تستغني عن الموصوف بذكر صفته ، نحو : « أقمنا في البطحاء » ، « فالبطحاء وصف وليست اسماً ، ولكن لما كان لا يوصف بها إلا المكان المتسع ، صارت كاسم الجنس في دلالتها ، وصار قولك : « أقمنا في البطحاء » يعدل قولك : « أقمنا في الأرض البطحاء » . ومن هذا القيل قولهم : « ضربت بالأبيض » أي : بالسيف الأبيض ، و « طمنت بالاسمر » أي : بالرمح الأسمر ، و « جاءنا راكب » أي : رجل راكب ، إذ لا يركب إلا الانسان ، و « رأيت الأورق » أي : الجمل الأورق ، و « الاطلس » أي : الذئب الأطلس ، و « الورقاء » أي : الحمامة الورقاء ، إلى آخر ذلك مما لا يحصى .

فأما إذا كانت الصفة غير غالبية على موصوفها ، فلا يجوز حذف المنعوت لثلاثي يلتبس الكلام ، فلا تقول : « رأيت قصيراً » ، لأن صفة القصر ليست غالبية على شيء حتى يعلم بمجرد ذكرها ، فالقصر يوجد في الثوب والقلم والرجل والباب وغير ذلك من الأجناس ، فإذا قلت : « رأيت قصيراً » لم يعلم ماذا رأيت .

هذا في حذف المنعوت ، ونعته مفرد . أما المنعوت الذي نعته جملة أو شبهها ، فلم يحجزه أكثر النحاة إلا بشرط : أن يكون المنعوت جزءاً من اسم قبله مجرور بـ « من » ، نحو قولهم : « نحن فريقان : منّا ظعنٌ ، ومنّا أقام » . والتقدير : منّا فريق ظعن ، ومنّا فريق أقام . فأنت ترى أن كلمة « فريق » ، وهي المنعوت المحذوف ، تدل على جزء مما يدل عليه الضمير « نا » المجرور بحرف الجر « من » ، فـ « نا » ، أي : نحن ، تعني المجموع ، و « فريق » هو جزء من المجموع . ومن هذا القبيل ما حكاه سيبويه عن العرب : « ما منها مات حتى رأيتَه في حال كذا وكذا » ، أي : ما منها واحد مات ، وقوله تعالى : « وأنّا منّا الصالحون » ، ومنّا دون ذلك ، أي : ومنّا ناسٌ دون ذلك (١) . وقوله : « من الذين هادوا يحرفون الكلم » ، أي : من الذين هادوا قوم يحرفون الكلم (٢) ، وقول تميم بن أبي مقبل :

(١) هنا حذف الموصوف ، وصفته شبه جملة ، أي ظرف ، ثم إن قولنا : الظرف صفة ، هو من باب التساهل . والحقيقة أن الظرف متعلق بصفة محذوفة ، وعلى هذا تكون الصفة وموصوفها محذوفين في أمثال هذا التركيب ، والتقدير : ومنّا أناسٌ كائنون دون ذلك .

(٢) والكوفيون يقدرون في مثل ذلك اسماً موصولاً محذوفاً : من الذين هادوا من يحرفون الكلم . وعلى ذلك تكون الجملة صلة لموصول محذوف ، لأننا لمنعوت محذوف . إلا أن تقدير الموصول لا يستقيم في كل ما ورد من هذه التراكيب استقامة تقدير المنعوت .

٨٥ - وما الدهرُ إلا تارتان ، فمنها

أموت ، وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ

أي : فمنها تارة أموت فيها .

(الاعراب : « وما » نافية لا عمل لها . « الدهر » مبتدأ . « إلا » أداة حصر لا عمل لها . « تارتان » خبر . « فمنها » متعلقان بنجر محذوف لمبتدأ محذوف . التقدير : فكانتة منهما تارة . « أموت » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وأخرى » معطوف على المبتدأ المحذوف . « أبتغي » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « العيش » مفعول به . « اكدح » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « جملة : ما الدهر إلا تارتان » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فمنها مع المبتدأ المحذوف » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : أموت » نعت للمبتدأ المحذوف محلها الرفع . « جملة : أبتغي العيش » نعت لأخرى محلها الرفع . « جملة : اكدح » حالية محلها النصب . الشاهد : « فمنها أموت » : جاز حذف المنعوت الذي نعته جملة ، لأنه جزء لاسم قبله مجرور بـ « من » .)

ومن النحاة من لا يشترط لحذف المنعوت الذي نعته جملة إلا ظهور أمره ودلالة الكلام عليه . ومن ذلك قول أحد الرجاز يصف قوساً :

٨٦ - تَرْمِيْ بِكَفِّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

أي : بكفِّيْ رامٍ كان من أرمى البشر .

(الاعراب : « ترمي » مضارع مرفوع فاعله مستتر تقديره « هي » يعود إلى القوس . « بكفي » جار ومجرور بالياء لأنه مثنى ، متعلقان بـ ترمي ، وحذفت النون من المثنى للاضافة ، أما المضاف اليه فهو المنعوت المحذوف « رام » « كان » ماض ناقص اسمه مستتر يعود على المنعوت المحذوف « رام » . « من أرمى » متعلقان بنجر كان المحذوف . « البشر » مضاف اليه مجرور ، وسكن

للوقف . « جملة : ترمي » نعت للقفوس الموصوفة في الأشطُر السابقة (١) محلها الجر . « جملة : كان من أرمى البشر » نعت للمضاف إليه المحذوف « رام » ، محلها الجر . الشاهد : « بكفي كان من أرمى البشر » : يجوز حذف الموصوف بالجملة مطلقاً إذا ظهر أمره ودل الكلام عليه .)

واعلم أنه إذا حذف المنعوت، وكان نعتُه مفرداً ، قام منعوته مقامه في الاعراب : تقول : « رأيت الذئبَ الأطلسَ » ، فيكون الذئب مفعولاً به ، والأطلس نعتاً له ، فإذا حذف المنعوت فقلت : « رأيت الأطلس » ، كان الأطلس هو نفسه المفعول به ، ولا حاجة إلى تقدير المنعوت المحذوف . وليس الأمر كذلك فيما كان نعتُه جملة أو شبهها ، إذ لا بد في هذه الحالة من تقدير المحذوف ، واعطائه ما يستحق من الاعراب ، ثم جعل الجملة نعتاً له ، على ما بيّنتُ في اعراب الشاهدين السابقين . وإنما جازت إنابة النعت المفرد عن منعوته المحذوف ، مِنْ قِبَلِ أن النعت المفرد اسم ، فهو بذلك صالح لكل الوظائف النحوية والمواقع الاعرابية المختلفة ، بخلاف الجملة وشبهها ، فإنها غير صالحة لأن تكون مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو تمييزاً ، فيما لو كان منعوتها واقعاً هذه المواقع . يضاف إلى هذا أن جملة النعت تشتمل في العادة على ضمير المنعوت المحذوف ، فلو لم تقدر المنعوت لمعاد الضمير على لا شيء .

٢ - وأما النعت فلا يحسن حذفه إلا إذا قويت دلالة الحال عليه ، وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم : « سيرَ عليه ليلٌ » ، يريدون : ليلٌ طويلة . ومن ذلك قوله تعالى : « يَأْخُذْ كُلٌّ سَفِينَةً غُصْباً » ، والتقدير : يأخذ كلٌ سفينةً صالحةً غُصْباً .

(١) الشطران السابقان هما :

وغير كبداء شديدة الوتر

ما لك عندي غير سوطٍ وحجر

ز - قطع النعت :

قطع النعت : هو جعله على خلاف متبوعه في الحركة الاعرابية ، على اعتباره طرفاً في جملة مستقلة ، نحو : « جاء زيدُ الشاعر » ، فالشاعر لم يبق نعتاً لزيد ، وإنما هي مفعول به في جملة مستقلة فعلها محذوف ، تقديره في المثال : « أمدح » ، لأن الوصف يراد به هنا الثناء والتعظيم ، ويقدر الفعل بلفظ : « أذم » ، إذا كان الوصف للتحقير ، كقولك : « جاء زيدُ الخائن » ، ولفظ « أرحم » ، إذا كان الوصف للترحم ، نحو قولك : « جاء زيدُ المسكين » ، ولفظ « أعني » ، إن لم يكن الوصف مشعراً بمدح أو ذم أو ترحم ، نحو : « جاء زيدُ المطار » ، التقدير : أعني المطار .

فإذا كان المنعوت منصوباً ، فيكون القطع بالرفع ، نحو : « رأيت زيداً الشاعر » ، و « رأيتُ زيداً الخائن » ، و « رأيتُ زيداً المسكين » ، و « رأيتُ زيداً المطار » ، والمنقطع ههنا خبر لبتداء محذوف تقديره « هو » .

وهذا القطع لا يجوز إلا إذا كان النعت آتياً لغرضي التعظيم والتحقير ، إذ هو عندئذ فضلة في المعنى يمكن التصرف بها حسب الإرادة ، أما إن كان آتياً لغرضي التفريق والتخصيص ، فهو عندئذ متمم لمنعوته ، ومنعوته في حاجة إليه ، فلا يجوز التصرف به بالقطع .

واعلم أن قطع النعت لا يكفي فيه مجرد المخالفة الاعرابية بين النعت ومنعوته ، بل لا بد من أن يصحب ذلك شيء من حركات التكلم وأوضاعه بشر بالقطع ، كأن يسكت التكلم برهة قصيرة بين المنعوت ومنعه ، فيقول مثلاً : « جاء زيد » ، ثم يسكت برهة ، ثم يستأنف قائلاً

« المطار » ، على تقدير : أعني المطار ، أو أن يعطي النت المقطوع نفمة صوتية مخالفة لنفمة الخبر ، كنفمة الترحم ، أو نفمة الاعجاب ، أو نفمة الاحترار ، أو غير ذلك من النفات مما يناسب الفرض الذي جرى من أجله القطع .

هذا ، وأكثر ما يجري القطع لأغراض الترحم والتعظيم والاحترار ، ويقل جريانه لنير ذلك من الأغراض .

ثم اعلم أن حذف المبتدأ والفعل واجب ، فلا يجوز إظهارهما ، إلا إذا كان القطع لفرض الاختصاص ، فيجوز أن تقول : « جاء زيد ، أعني المطار » ، و : « رأيت زيداً ، هو المطار » .

ج - تعدد النت :

يجوز أن يتعدد النت ، ومنعوتة واحد ، نحو : « جاء زيد الشاعر الفقيه الكاتب » ، وأن يتعدد ومنعوتة متعدد ، نحو : « جاء زيد وعمر الكاتب والشاعر » .

١ - فإن تعددت النوت لمنوت واحد ، فهذه أحكامه :

(آ) - ليس من الواجب التفريق بين النوت بالواو ، بل هو أمر جائز ، فتقول جاء زيد الشاعر والفقيه والكاتب ، كما يمكن أن تقول : « جاء زيد الشاعر الفقيه الكاتب » . وعدم التفريق بالواو هو الأنصح (١) .

(١) إذا فرقت بالواو فليس حكم النت سارياً على الجميع ، بل الذي يستحب نعتاً هو الوصف الأول فقط ، أما ما بعده فيعتبر معطوفاً ، كل واحد يعطف ←

(ب) - إذا كان المنعوت لا يتحدد وتعيين لدى السامع إلا بذكر كل النوع ، وجب اتباع هذه النوع جميعاً ، فتقول : « جاء زيدُ الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » برفع الجميع على الاتباع . وإنما تفعل ذلك إذا كان هناك مثلاً عشرون رجلاً يدعى كل منهم « زيداً » . فإذا قلت : « جاء زيدُ » فقط ، لم يستطع السامع تعيين الجائي من بينهم ، فإذا قلت : « جاء زيد الشاعر » فقط ، لم يستطع السامع التعيين لوجود عشرة من الزيدين كلهم شاعر ، فإذا قلت : « جاء زيد الشاعر الفقيه » فقط ، لم يستطع السامع التعيين أيضاً لوجود خمسة من الزيدين كلهم شاعر فقيه ، فإذا قلت : « جاء زيد الشاعر الفقيه الكاتب » ، أمكن السامع أن يحدد زيدك هذا ، لأنه لا يوجد بين الزيدين العشرين إلا زيد واحد يجمع في شخصه هذه الصفات الثلاث .

(ج) - فإن كان المنعوت متعيناً بغير نعوته ، جاز لك في نعوته جميعاً القطع والاتباع ، تقول : « جاء زيدُ الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » بالاتباع ، أو : « جاء زيدُ الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » بالقطع . وإنما يجوز ذلك إذا لم يكن هناك إلا زيد واحد يكفي مجرد النطق باسمه لتحديد وتعيينه لدى السامع .

(د) - فإن اختلفت النوع في افادتها التعيين والتفريق ، وجب الاتباع فيما هو للتفريق ، وجاز الاتباع والقطع فيما دون ذلك .

٢ - وإذا تعددت النوع ومنعوتاتها متعددة فهذه أحكامها :

→ على سابقه ، ففي المثال أعلاه ، يعتبر « الشاعر » هو وحده النعت ، أما « الفقيه » فمعطوف على الشاعر ، وأما « الكاتب » فمعطوف على الفقيه . فإذا لم تفرق بالواو فالكل يعتبر نعتاً : « الشاعر » نعت أول ، و « الفقيه » نعت ثانٍ ، و « الشاعر » نعت ثالث .

(آ) - إذا كانت النعوت كلها بلفظ واحد ، ثَبَّتَتْ أو جمعت ، بحسب المراد ، فتقول : « جاء زيدٌ وعمروُ الشاعران » و « جاء زيدٌ وعمروُ وخالدُ الشعراء » .

(ب) - إذا كانت النعوت بألفاظ مختلفة وجب التفريق بينها بالواو ، فتقول : « جاء زيدٌ وعمروُ وخالدُ الشاعر والفقير والكاتب » . فيكون النعت الأول للمنعوت الأول ، والثاني للثاني ، والثالث للثالث . وهكذا .

(ج) - ثم إن كانت المنعوتات معمولة لعامل واحد ، أو لعوامل متفقة في المعنى والعمل ، وجب الاتباع في النعوت رفعاً ونصباً وجرّاً ، تقول : « جاء زيدٌ وعمروُ وخالدُ العاقلون » و « رأيت زيداً وعمراً وخالداً العاقلين » و « مررت بزيدٍ وعمروٍ وخالدٍ العاقلين » ، بالاتباع ، لأن العامل في المنعوتات واحد ، هو « جاء » في المثال الأول ، و « رأيت » في المثال الثاني ، و « مررت » في المثال الثالث . وكذا يجب الاتباع إذا كانت العوامل متعددة ولكنها بمعنى واحد وعمل واحد ، تقول : « جاء زيدٌ ، وقدم عمروُ ، وأتى خالدُ العاقلون » ، بالاتباع ، لأن كلاً من « جاء ، وقدم ، وأتى » بمعنى واحد ، ولأن كلاً منها قد عمل الرفع في المنعوت .

(د) - أما إذا اختلفت العوامل معنىً ، أو عملاً ، فالقطع واجب ، تقول : « جاء زيدٌ ، وذهب عمروُ العاقلين » بالقطع ، لأن معنى « جاء » هو غير معنى « ذهب » . وكذا تقول : « حدثني زيدٌ ، وحدثت عمراً العاقلين » بالقطع ، لأن العامل الأول أخذ المنعوت الأول فاعلاً ، بينما أخذ الثاني المنعوت الثاني مفعولاً به . فهما متحدان في المعنى ، لكنها مختلفان في العمل بالنسبة للمنعوتات .

٥ - عطف البيان

أ - تعريفه وأغراضه :

عطف البيان هو : تكملة للاسم تلحقه لأحد الفرضين الآتين :

١ - لتحديد المعرفة وتوضيحها وتعيينها إن كانت غير تامة التحديد ، نحو : « مررت بأخيك زيد » ، حيث ترى أن كلمة « أخيك » معرفة ، لكن السامع لم يستطع تحديدها ، لأن له إخوة كثيرين ، فلما عطف عليها كلمة « زيد » ، استطاع السامع أن يعرف بأي إخوته مررت .

٢ - لتخصيص النكرة ، أي لتضييق دائرة تنكيرها ، نحو : « عندي متاع » : ثوب ، حيث ترى أن كلمة « متاع » تصدق على كثير من الأشياء ، فلما عطف عليها كلمة « ثوب » ضاقت دائرة تنكيرها ، ولم تعد تصدق إلا على جنس الأثواب فقط من بين كل الأمتعة .

وعلى هذا ، نجد أن عطف البيان مثل النعت في وظائفه وأغراضه ، فكلاهما يفرق المعرفة ويحددها ، ويخصص النكرة بتضييق دائرة تنكيرها . فما الفرق بينهما ؟

الفرق بينهما :

آ - أننا في « النعت » نصل إلى التحديد عن طريق ذكر صفات للذات تميزها وتفصلها عن الذوات الأخرى المشاركة لها في الاسم . فإذا كان لرجل ثلاثة إخوة ، وقلنا له : « رأينا أخاك » ، لم يستطع تحديد

المرئي من بينهم ، فاذا ذكرنا لهذا الأخ المرئي صفة يتحلى بها من دون أخويه الآخرين ، فقلنا : « رأينا أخاك الشاعر » ، استطاع السامع أن يحدد ويعين الأخ المرئي من بين إخوته . فهو إذن قد وصل إلى التحديد بمساعدة الوصف الذي ميز واحداً من ثلاثة يشتركون جميعاً في اسم « الأخ » .

ب - أما في عطف البيان ، فاننا نصل إلى التحديد عن طريق أخرى ، ليست هي طريق ذكر صفة للذات ، بل طريق ذكر اسم آخر للذات ، يكون أشهر من الاسم الأول ، وأكثر تحديداً له . نقول لرجل : « مات أبو حفص » ، فلا يفهم سامعنا من أبو حفص هذا ؟ إما لأنه لم يسمع بهذا العلم من قبل ، وإما لأنه يعرف عشرة من الرجال كلهم يكنى بأبي حفص ، فلا يدري أيهم هو الميت من بينهم . فاذا عطفنا على اسم ميتنا « أبو حفص » اسماً آخر له ، وليكن كلمة « عمر » ، فقلنا : « مات أبو حفص عمر » ، استطاع السامع أن يعرف من الميت ، لأن كلمة « عمر » قد وضحت له المعنى باسم « أبو حفص » ، أو لأن كلمة « عمر » قد فصلت أبا حفصنا هذا عن بقية المشاركين له في كنيته .

خذ مثلاً آخر : إن لأثنى الحمار اسمين ، هما : الأتان ، والحمار . لكن المثقفين وحدهم هم الذين يفهمون الاسم الأول ، أما العامة فلا يعرفون أثنى الحمار إلا باسمها الثاني . فاذا كان سامعنا من العامة ، وقلنا له : « ركبنا أتاناً » ، فلن يفهم مما قلنا شيئاً ، فيصبح من الواجب علينا أن نفسر له « الأتان » ، بذكر اسم آخر لها يعرفه ، فنقول له : « ركبنا أتاناً حمارة » . فيكون الاسم الثاني توضيحاً وتفسيراً للاسم الأول ، وكلاهما يعني ذاتاً واحدة . هذا هو عطف البيان . وهذه هي وظيفته في الكلام .

وإذن ، فالنعت صفة من صفات الذات تذكر معها لتحديدتها ، أما عطف البيان فهو اسم ثانٍ من أسماء الذات يذكر مع اسمها الأول لتحديدتها ويمكن أن نميز عن الفرق بينها بالعلاقة الآتية :

النعت : اسم للذات + صفة من صفات الذات ⇐ تحديد الذات

عطف البيان : اسم للذات + اسم آخر للذات ⇐ تحديد الذات

وينتج عن هذا أن عطف البيان لا يكون إلا اسماً جامداً ، لأن اسم الذات جامد ، وإن النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو جامداً في تأويل المشتق ، لأن الأوصاف لا يعبر عنها إلا بالمشتقات .

والخلاصة : أن عطف البيان هو - كما يشير إليه اسمه : ضم اسم للذات إلى اسم آخر يعني الذات نفسها ، من أجل توضيح الاسم الأول وبيانه وتفسيره . وهو صالح في أغلب الأحيان لأن تسبقه بكلمة « أي » التفسيرية (١) . تقول : « جاء أخوك زيدٌ - جاء أخوك .. أي : زيدٌ ، و « ركبت أتاناً حمارةً - ركبت أتاناً .. أي : حمارةً » و « مات أبو حفص عمر - مات أبو حفص .. أي : عمر » .

(١) تقول « في أغلب الأحيان » لأن النعاة اعتبروا من عطف البيان أسماء لا يمكن سبقها بحرف التفسير « أي » ، مثل المنادى الجامد المحلى بالألف واللام المسبوق بكلمة « أيها » كما في قولك : « يا أيها الرجل » إذ لا يصح هنا أن تقول : « يا أيها .. أي : الرجل » . ولكن هذا الاستثناء لا يقدر في صحة الكاشف الذي ذكرناه لعطف البيان ، وهو صلاحيته لأن يسبق بحرف التفسير . ذلك أن اعتبار كلمة « الرجل » عطف بيان في عبارة النداء ، إنما هو اعتبار نحوي صناعي فحسب ، أما من حيث المعنى ، فليست كلمة « الرجل » عطف بيان ، وإنما هي المنادى نفسه سبق بإفظ « أيها » لأن الأسلوب العربي في النداء لا يميز دخول « يا » على المرفع بالألف واللام . وقد صرح بهذا النعاة عند شرحهم لكلمة « أيها » حيث قالوا : إنها وصلة لنداء ما فيه « ال » . ←

ب - أمطام متفرقة :

١ - تجب المطابقة التامة بين عطف البيان ومتبوعه ، في الاعراب ، وفي الجنس ، وفي العدد ، وفي التعريف والتنكير . فهو من هذه الناحية كالنعت الحقيقي تماماً .

٢ - لا يكون عطف البيان إلا جامداً ، لأنه اسم للذات ، وليس وصفاً لها (١) . فهو بهذا يختلف عن النعت الذي لا يكون إلا وصفاً مشتقاً ، أو جامداً في تأويل المشتق .

→ وإذن فهي مجرد وصلة ، أما المنادى الحقيقي فهو المحلى بـ « ال » . وأما اعرابه على أنه عطف بيان فهو من قبيل الصناعة النحوية لا أكثر ولا أقل . ثم اعلم أن حرف التفسير « أي » قد يدخل على الجمل ، نحو : « احتيت في الدار ، أي : قعدت فيها » . ولكن لا تعتبر الجملة حينئذ عطف بيان للجملة السابقة ، لأن عطف البيان اسم يكمل اسماً ، والاسمان ينيان ذاتاً واحدة ، ولا يتهياً ذلك في الجمل ، إذ ليست الجملة اسماً لذات . فإذا حصل أن جملة فسرت جملة سابقة فهي تفسيرية ، ولا محل لها من الاعراب ، خلافاً لعماء المعاني وللشلوين والفلاييني من النحاة .

(١) قد يظن القارئ أن أسماء المكان والزمان والآلات ، مثل : « ملعب - مبرد - ميزان » لا يمكن أن تقع معطوفة للبيان ، لأنها - كما يعرف - تعد في المشتقات . وليس هذا صحيحاً ، لأن هذه الأسماء ، وإن شاركت الفعل في حروفه ، فهي مثل الجوامد في كونها لا تدل إلا على الذوات فحسب ، من غير دلالة على انصاف الذات بصفة ، كما تفعل سائر المشتقات كاسم الفاعل ومبالغته ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل . ويمكن توضيح ذلك بما يأتي :

كلمة « ميزان » اسم آلة . وهي إذا لفظت لم يفهم منها غير هذه الآلة المعروفة المستعملة في عملية الوزن ، دون أن تشير إلى انصاف هذه الآلة بمعنى من المعاني .

أما كلمة « فاعل » فهي اسم فاعل . وهي إذا لفظت دلت على ←

٣ - عطف البيان كالنعت في عدم جواز تقدمه على متبوعه .

٤ - ليس في عطف البيان ما يسمى عطف بيان سيبياً ، كما هو الشأن في النعت ، لأن عطف البيان جامد ، والجامد لا يرفع ضميراً ولا ظاهراً .

٥ - لا يجوز في عطف البيان القطع كما جاز في النعت .

٦ - يجوز التعمد في عطف البيان كما هو جائز في النعت ، ذلك أن المعطوف الأول قد لا يكفي للتحديد والتفريق فيعطف اسم ثانٍ ، نحو : « جاء أبو علي محمدٌ أخو صالح » ، فكلمة « محمد » لم تكف لتحديد « أبو علي » ، فجاءت « أخو صالح » لاتمام عملية التحديد . ونحو : « رأيت سبتي لثياً أسداً » ، فكلمة « السبتي » لم يفهمها السامع ، ففسرتها له بكلمة « الليث » ، فلم يفهم أيضاً ، ففسرتها مرة أخرى بكلمة « الأسد » ، قم التفسير .

٧ - لا يكون عطف البيان إلا مفرداً ، فلا يقع جملة ولا شبهها . وقد يثبت سبب ذلك في حاشية سابقة ، فارجع إليها .

٨ - لا يمكن حذف عطف البيان ولا متبوعه مع دلالة الكلام على المحذوف منها ، لأنه هو ومتبوعه اسمان لذات واحدة ، فذكر أحدهما لا يشعر بحذف الآخر ، بخلاف النعت ، فانه يدل على غير ما يدل عليه

→ شيعين : على أن هناك ذاتاً عاقلة ، ثم على أن هذه الذات قد انصفت بصفة القتل .

فاذا ظهر للقارئ الفرق ، علم أن أسماء المكان والزمان والآلات تعد في الجوامد ، وليس لها من الاشتقاق إلا مشاركتها للفعل في حروفه . وعلى ذلك ، تعطف هذه الأسماء عطف البيان ، فيقال : « اشتريت قباناً ميزاناً » ، كما تهسول مظهراً حرف التفسير : « اشتريت قباناً ، أي : ميزاناً » .

متبوعه ، فتبوعه يدل على الذات وحدها ، وهو يدل على الصفة القائمة بالذات ، فاذا ذكرت الصفة وحدها ، دلت على أن اسم الذات محذوف ، لأن الصفة لا يمكن أن تقوم إلا بالذات ، تقول : « جاء الراكب » ، فيفهم السامع أن الموصوف محذوف ، وهو كلمة « الرجل » ، لأن صفة الركوب لا يمكن أن تقوم بلا شيء ، بل لا بد من « رجل » يتصف بالركوب حتى يقال « راكب » . والأمر على خلاف ذلك في عطف البيان ، فلو قلت : « جاء عمر » ، حاذفاً « أبو حفص » ، أو : « جاء أبو حفص » ، حاذفاً « عمر » ، لما استطاع السامع أن يستدل على المحذوف منها ، لأن كل اسم منها لا يقتضي استدعاء الاسم الآخر في الذهن .

٩ - عطف البيان كالنعت في كونها لا يصلحان إلا لخدمة الظاهر ، أما الضمير فلا يوصف ولا يمطف عليه عطف بيان .

١٠ - حصر بعض النحاة - ومنهم الزمخشري - عطف البيان بالمعارف . وليس بشيء ، فالبيان يأتي في النكرات كما يأتي في المعارف ، كما قد لاحظت ذلك في الأمثلة السابقة .

١١ - أوجب بعض النحاة أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه وأشهر ، وإلا فهو بدل ، نحو : « جاء هذا الرجل » ، فالرجل : بدل من اسم الإشارة ، وليس عطف بيان ، لأن اسم الإشارة أوضح من المرف بأل . هكذا قالوا . وحجتهم في ذلك أن عطف البيان إنما يؤتى به للبيان والتوضيح ، والبيّن يجب أن يكون أوضح من المبيّن . وليس هذا بشيء ، لأن وظيفة عطف البيان ليست هي التفسير دائماً . نعم ، هي كذلك في مثل قولنا : « ركبنا آتانا حمارة » ، حيث « الاتان » غير مفهومة لدى السامع العامي ، فيجب أن يكون عطف البيان عليها أوضح منها في ذهن السامع ، وإلا انتفى الغرض من الاتيان بعطف

البيان . ولكننا نعلم أن من وظائف عطف البيان التفريق والتحديد ، وهذه الوظيفة تتم ولو لم يكن المعطوف أوضح من المعطوف عليه ، لأن اجتماع الاسمين للذات الواحدة يكفي لتحديد . لنعد إلى مثالنا « جاء أبو حفص عمر » ، لنرى أن كلمة « عمر » ليست أوضح ولا أكثر تحديداً من كلمة « أبو حفص » ، فما أكثر الآلاف من الناس الذين يسمون بعمر . كذلك فليست كلمة « أبو حفص » بأوضح ولا أكثر تحديداً من كلمة « عمر » ، فما أكثر الآلاف من الناس الذين يكونون بأبي حفص . ولكن اجتماع الاسم مع الكنية ساعد على تحديد الذات ، لأنه لا يوجد بين الناس من يجمع بين هذا الاسم وتلك الكنية إلا شخص واحد .

كذلك نعلم أن من وظائف عطف البيان تضيق دائرة التنكير في النكرة ، أي تخصيصها ، وهذه الوظيفة قد تتم بما هو أنكر من المعطوف عليه ، تقول : « عندي خاتم حديد » . فإذا بجاتمك قد تخصص بعطف البيان « حديد » ، وأصبح محصوراً في دائرة الخواتم الحديدية فقط ، مع أن « الحديد » أعم من الخاتم ، إذ تصنع منه الخواتم والأساور والقيود والسيارات وغيرها .

١٢ - قد يأتي عطف البيان لمجرد التوكيد ، لا بقصد التحديد والتفريق ، وذلك عندما تكون الذات محددة ومعينة باسمها الأول ، فإذا قلت : « اشتريت داراً منزلاً » ، فتكون « منزلاً » عطف بيان قصد به التوكيد لا التفسير (١) ، لأن كلمة « داراً » مفهومة بنفسها لدى السامع ، وليست في حاجة إلى التفسير . ومن ذلك قول رؤبة يمدح نصر بن سيار :

(١) ومن النحاة من يعتبرها في هذه الحالة بدلاً من الدار وليست عطف بيان .

٨٧ - إني - وأسطارٍ سَطِرْنَ سَطَرًا -

لقائلٌ : يا نصرُ نصرٌ نصرًا

(الاعراب : « إني » إن واسمها . « واسطار » جار ومجرور متعلقان بفعل قسم محذوف . « سطرْنَ » ماض مجهول ونائب فاعل . « سطرًا » مفعول مطلق . « لقائل » لام مزحقة وخبر لـ « إن » . « يا » أداة نداء . « نصر » منادى مبني على الضم في محل نصب . « نصر » عطف بيان على المنادى مرفوع لتبعية على اللفظ . « نصرًا » عطف بيان ثانٍ منصوب لتبعية للمنادى على المحل . « جملة : إني لقائل » ابتدائية لا محل لها . « جملة : القسم المحذوف » معترضة بين اسم إن وخبرها لا محل لها . « جملة : جواب القسم » محذوفة لدلالة ما اكتف القسم عليها . « جملة : سطرْنَ » نعت للاسطار محلها الجر . « جملة : يا نصر » مقول القول محلها النصب . الشاهد : « يا نصر نصر نصرًا » : جاء عطف البيان للتوكيد لا للتفريق لأن ذات المدوح معينة بكلمة « نصر » الأولى ، فليست في حاجة إلى زيادة بيان . وفي البيت شاهد آخر ، وهو جواز تعدد عطف البيان . وفيه شاهد ثالث ، وهو أن عطف البيان مثل النعت في جواز أن يتبع منوته إما على اللفظ ، وإما على المحل ، إذا كانت المتبوع ذا لفظ يخالف حكم محله (١) .

ملاحظة :

يختلف عطف البيان عن بدل الكل من الكل في أمور أرجأنا الخوض فيها إلى حين الكلام على البدل ، لتكون الفائدة أتم وأكمل .

(١) هذا ، ولبيت اعرابات أخرى فما يتعلق بنصر الثانية والثالثة وروايات أخرى أيضاً فيهما . انظر كل ذلك في السيوطي ٢٧٤ ، وحاشية الأمير على المعنى ٥١/٢ ، والدسوقي ٤٦/٢ ، والحزاة ٣٢٥/١ ، والشذور ٤٣٧ ، وابن عيش ٧٢/٣ .

٦ - التوكيد

ينقسم التوكيد إلى قسمين : معنوي ، ولفظي .

أ - التوكيد المعنوي : تعريفه ، وأغراضه :

التوكيد المعنوي : تكملة للاسم تذكر بعده لأحد الأغراض الآتية :

١ - لاقتناع السامع بأن الكلام على الحقيقة ، لا على المجاز ، وأن ليس في الكلام سهو ولا نسيان ، نحو : « جاء زيد نفسه » . حيث نجد كلمة « نفسه » قد ذكرت بعد كلمة « زيد » لفهام السامع أن زيدا هو الجائي ، وليس الجائي كتابه ، أو أمره ، أو شيئا آخر يتعلق به .

٢ - لفهام السامع أن التثنية هي المقصودة حقيقة ، نحو : « جاء الطالبان كلاهما » . تقول ذلك إذا خشيت على السامع أن يظن أن أحدهما فقط هو الجائي فيما لو قلت : « جاء الطالبان » من غير توكيد .

٣ - لفائدة التميم الحقيقي ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل . نحو : « جاء القوم كلهم » ، حيث نرى « كلهم » مفيدة أن حدث المجيء قد وقع من كل فرد من أفراد القوم دون استثناء ، وأن الكلام على حقيقة الشمول ، وليس فيه نوع من أنواع المبالغة .

وللتوكيد المعنوي ألفاظ مخصوصة لا يستعمل فيه غيرها . وقد اختص بعضها بإفادة النرض الأول ، وبعضها بالثاني ، وبعضها بالثالث . ولكل منها أحكامه المخصوصة :

ب - ألفاظ التوكيد المعنوي :

١ - (نفس - عين) : ويستعملان للغرض الأول ، أي دفع
المجاز المحتمل عن الذات ، نحو : « جاء زيدٌ نفسه » - « رأيتُ زيداً
عينه » .

ويشترط فيها أن تضافاً إلى ضمير يناسب الاسم المؤكّد ، كما رأيت
في المثالين السابقين .

وإذا أكّيدَ بها الجمع وجب جمعها على وزن « أفعل » ، فنقول :
« جاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ أنفُسُهم » - « جاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ
أعيُنُهم » ، ولا يجوز جمعها على وزن « فعول » ، فلا يجوز أن نقول :
« جاء زيد وعمرٌو وخالدٌ نفوسهم » - « ولا عيونهم » .

وإذا أكّيدَ بها المثنى جازت تثنيتهما ، فنقول : « جاء زيد وعمرٌو
نفسهما » و « رأيتُ زيداً وعمرأ عينيهما » . والأفصح أن تجمعها ، فنقول :
« جاء زيد وعمرٌو أنفسهما » . وقل أفرادهما مع المثنى ، نحو : « جاء
زيد وعمرٌو نفسهما » .

ويجوز جرهما بالباء الزائدة ، فنقول : « جاء زيدٌ بنفسيه » .
فيكون التوكيد مجروراً باللفظ فقط ، أما محله فهو بحسب متبوعه ، رفعاً
ونصباً ، وجرأً .

هذا ويصح التوكيد بالنفس والعين معاً ، ولكن بغير حرف
عطف ، فنقول « جاء زيدٌ نفسه عينه » . فيكون ذلك من قبيل
التعدد في التوكيد . وفي مثل هذه الحالة أوجب بعض النحاة تقديم كلمة
النفس على كلمة العين ، كما لاحظت في المثال .

٢ - (كلا - كلتا) : وتستعملان للغرض الثاني ، أي دفع الاحتمال والمجاز عن التثنية ، واثبات أنها هي المقصودة حقيقةً . نحو : « جاء الرجلان كلاهما » و « مرت بالمرأتين كلتيهما » .

ويجب فيها أن تضافاً إلى ضمير يناسب المؤكّد ، كما رأيت في المثالين . وهما - في هذه الجملة - ملحقان بالثنى ، فرفعها بالألف ، ونصبها وجرحها بالياء .

٣ - (كل - جميع - عامة) : وتستعمل هذه الألفاظ الثلاثة في الغرض الثالث ، وهو إفادة التعميم الحقيقي ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل ، نحو : « جاء الطلاب كلّهم - وجميعهم - وعامتهم » .

ويشترط فيها أيضاً أن تكون مضافة إلى ضمير يعود على المؤكّد ، كما رأيت في الأمثلة السالفة .

ولا بد في مؤكّد هذه الألفاظ من أن يكون جمعاً له أفراد ، كالطلاب في قولك : « جاء الطلاب كلّهم » ، أو مفرداً له أجزاء مستقل بعضها عن بعض ، بحيث يمكن وقوع الحدث على بعض أجزائه دون بعض ، أو وقوع الحدث من بعضها دون بعض ، نحو : « قرأت الكتاب كلّه ، واشتريت الدار كلّها ، ومضى الشهر كلّه » . فالكتاب يتألف من أجزاء يمكن إيقاع فعل القراءة على بعضها دون بعض ، وكذا الدار تتألف من أجزاء يمكن وقوع فعل الشراء على بعضها دون بعض ، وكذا الشهر يمكن وقوع فعل المضي من بعضه دون بعض .

فإن لم يكن المفرد على هذا الشرط لم يصح توكيده بهذه الألفاظ ، فلا يقال : « جاء زيد كلّه » . لأن فعل الحياء لا يمكن أن يقع من بعض أجزاء زيد دون بعضها الآخر .

وإذا اجتمعت هذه الألفاظ على مؤكد واحد ، فالأفضل أن ترتب على هذا الشكل « جاء القوم كلُّهم جميعهم عامتهم » . ويكون ذلك من قبيل تعدد التوكيد .

٤ - (ألفاظ العدد) : لما كانت « كلا وكلتا » تؤكدان التثنية ، وكانت « كل وجميع وعامة » تؤكد الشمول المطلق ، كان من الطبيعي أن تستعمل ألفاظ العدد لتأكيد الجمع المحدد بقدر معين ، فنقول : « جاء الطلاب ثلاثتهم - وخمستهم - وعشرتهم - وخمسة عشرهم - ومئتهم - وألفهم » .

ويشترط في هذه الألفاظ أيضاً أن تضاف إلى ضمير يعود على المؤكد ، كما رأيت في الأمثلة .

٥ - (أجمع - جمعاء - أجمعون - جُمِعَ) : وينبغ على هذه الألفاظ ألا تستقل وحدها بعملية التأكيد ، بل تأتي رديفة للفظ « كل » ، فيقال : « مضى الشهرُ كلُّهُ أجمعُ » - حفظتُ القصيدة كلَّها جمعاءً - جاء القوم كلُّهم أجمعون - رأيت النسوة كلَّهنَّ جُمِعَ » . ويكون ذلك من قبيل تعدد التوكيد .

ويجوز أن تستقل بعملية التوكيد فيقال : « مضى الشهرُ أجمعُ » - حفظت القصيدة جمعاءً ... الخ ، .

وعلى كل ، يجب أن ننبه إلى شيئين واجبين في هذه الألفاظ . أولهما : أنه لا يجوز إضافتها إلى الضمير كشأن الفاظ التوكيد الأصلية

(١) لاحظ أننا لم نذكر المثني في هذه السلسلة ، وهو « اجمان - جموان » . وذلك لأن العرب استغنوا عنها بلفظي « كلا وكلتا » .

السابقة ، فلا يقال : « جاء القوم أجمعون » ، ورأيت النسوة جُمِعْنَ ، .
الثاني أن ألفاظ « أجمع - جماء - جُمِعَ » ممنوعة من الصرف ، فلا
يلحقها التنوين ، ولا تقبل الكسرة ، تقول : « جاءت القبيلة جماء » -
رأيت القبيلة جماء - مررت بالقبيلة جماء ، .

هذا وإذا اجتمعت في التوكيد لفظة « كل » مع « أجمع » ، أو
إحدى فروعها ، وجب تقديم « كل » ، فلا يجوز أن يقال : « مضى
الشهر أجمع كله » ، بل لا بد من القول : « مضى الشهر كله
أجمع » .

٦ - (أ ك ت ع - أبصع - ابتع) : وفروعها : « كتاء -
أكتون - كتّع - بصاء - أبصون - بُصّح - بتاء - أبتون -
بُتّع » . وهذه الألفاظ لا تستعمل إلا رديفة للفظ « أجمع » وفروعه .
نحو : « مضى الشهر كله أجمع أكتع » - حفظت القصيدة كلها جماء
كتاء - مررت بالقوم كلّيهم أجمعين أكتين - جاءت النسوة كلّهن جمع
كتّع » .

وحكم هذه الألفاظ كحكم سابقتها في وجوب مجيئها بعد الذي هي
رديفة له ، وفي عدم جواز إضاقها إلى الضمير ، وفي كونها ممنوعة من
الصرف .

هذا ، ويمكن أن تجتمع كل هذه الألفاظ في التوكيد ، وحينئذ
يجب ترتيبها على الشكل التالي : « جاء القوم كلّيهم أجمعون أكتون أبصون
أبتون » . ويكون ذلك من قبيل التمدد في التوكيد ، بمعنى أن « كلهم »
توكيد أول ، و « اجمعون » توكيد ثانٍ ، و « اكتون » توكيد ثالث ...
وهكذا .

ج - أعظم عامة في التوكيد المعنوي :

- ١ - يتبع التوكيد مؤكده في الاعراب ، رفعاً ونصباً وجراً .
- ٢ - لا يكون التوكيد إلا بهذه الألفاظ التي عرفتها ، فلا يأتي جملة ، ولا شبهها .
- ٣ - يجب أن يتأخر التوكيد عن متبوعه .
- ٤ - لا يجوز حذف المؤكّد وبقاء التوكيد .
- ٥ - إذا حذف التوكيد فليس في الكلام ما يدل على حذفه .
- ٦ - إذا تعدد التوكيد وجب فيه أمران : الترتيب الذي عرفناه فيما سبق ، ثم عدم التفريق بالواو .
- ٧ - لا يقع القطع في التوكيد كما هو الشأن في النعت .
- ٨ - لا يجوز توكيد النكرة ، فلا يقال : « جاء رجل نفسه » ولا : « مررت بقوم كلهم » . إلا إذا كانت النكرة محدودة المقدار معروفة الحدود ، فيجوز عندئذ توكيدها بألفاظ الشمول فقط ، نحو : « مضى شهر كلّه - اشترت داراً كلها - تصدقت بدينارٍ كلّيّه » .
- ٩ - إذا أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع - بارزاً ومستتراً - بكلمتي النفس والعين ، وجب توكيده أولاً بضمير مثله منفصل ، نحو : « جئتَ أنتَ ^(١) نفسك - واذهب أنتَ ^(١) عينك » . ليكون هذا التوكيد اللفظي قبل التوكيد المعنوي فاصلاً بين المؤكّد والمؤكّد . فإن لم يكن الضمير مرفوعاً ، أو لم يكن التوكيد بالنفس والعين ، فالفصل

(١) وهذا التوكيد بالضمير هو من التوكيد اللفظي لا المعنوي . أما التوكيد المعنوي فهو الذي بعده .

بالتوكيد اللفظي جائز لا واجب ، تقول : « رأيتك أنت نفسك - ورأيتك نفسك » ، لأن الضمير منصوب . وتقول : « جئتم أتم كلشكم - وجئتم كلشكم » ، لأن التوكيد بألفاظ الشمول .

فإن كان المؤكّد ضمير رفع منفصلاً فلا فاصل أبداً ، نحو : « أنت نفسك جئت » .

١٠ - ألفاظ التوكيد الأساسية التي مر ذكرها ، وهي « نفس - عين - كلا - كلتا - كل - جميع - عامة » ، لا تقع موقع التوكيد إلا إذا سبقها المؤكّد ، وأضيفت إلى ضميره . فإن اتفقت أحد هذين الشرطين ، فهي حينئذ كلمات عادية تقع مواقع اعرابية مختلفة ، فتقع موقع المبتدأ ، نحو : « كلشكم راع » ، أو موقع الفاعل ، نحو : « جاء كل الطلاب » ، أو موقع المفعول ، نحو : « أحب كلّ الفصول » ... وهكذا .

د - التوكيد اللفظي : تعريفه وأغراضه (١) :

التوكيد اللفظي هو : تكرار اللفظ السابق بنصبه ، نحو : « جاء

(١) كان المنهج الذي رسمناه لهذا الكتاب يقضي بإخراج مبحث التوكيد اللفظي من باب تكلمات الاسم ، وإلحاقه بباب الأساليب . وذلك لأمرين : أولهما : أن التوكيد اللفظي ليس مقصوراً على الاسم وحده ، بل نراه في الاسم والحرف والفعل والجملة وشبه الجملة على حد سواء ، كما سنرى بعد قليل . والثاني : أن التوكيد اللفظي ليس تكلمة بالمعنى المفهوم للكلمة ، وهو أن تكون الكلمة خادمة لكلمة أخرى في ناجية من النواحي ، وإنما هو نوع من ترداد الكلمة نفسها لفرض من الأغراض التي سنراها بعد قليل . وهذا - في الواقع - أسلوب في التعبير شائع في كل اللغات ، وليس وفقاً على العربية وحدها .

ومع كل هذا فقد آثرنا بحسنه ها ، لئلا يتفتت مبحث التوكيد في باين ، الأمر الذي يخشى منه أن يوقع القارئ الذي لم ينتبه الى منهجنا في الحيرة والبلبلة .

جاء زيد ، ، أو بلفظ آخر مرادف له ، نحو : « جاء أقبل زيد » .
ويشترط في هذا ألا يكون ذكر الثاني مراداً به تفسير اللفظ الأول ،
وإلا كان من عطف البيان ، كما علمت .

أما الأغراض التي يأتي من أجلها التوكيد اللفظي فهذه أهمها :

- ١ - تمكين السامع من تدارك لفظ فاتة سماعه ، أو لم يتبينه .
 - ٢ - وقد يأتي للتهديد ، كقوله تعالى : « كلا ستملئون ، ثم كلا ستملئون » .
 - ٣ - وقد يأتي للتهويل : كقوله تعالى : « وما أدراك ما يوم الدين ؟ ثم ما أدراك ما يوم الدين ؟ » .
 - ٤ - وقد يأتي للتلذذ ، نحو : « الأم ، الأم !! اعذب لفظ ينطق به الفم » .
- هذا والتوكيد اللفظي ليس مقصوراً على الاسماء ، بل يقع فيها وفي
الحروف والأفعال والجل .

٥ - حكم التوكيد اللفظي في الاعراب :

ليس للتوكيد اللفظي حكم في الاعراب ، بل يكتفى بالقول : إنه
توكيد لفظي لا محل له من الاعراب ، ففي نحو قولك : « جاء زيد زيد » ،
تقول في « زيد » الثانية : إنها توكيد لفظي لـ « زيد » الأولى ، ثم
تسكت ، دون أن تقول : إنه مرفوع ، أو غير ذلك . وفي نحو قولك :
« جاء زيد » تقول في « جاء » الثانية : إنها توكيد لفظي لـ « جاء »
الأولى ، ثم تسكت ، ولا يجوز أن تقول : إنه فعل ماض فاعله ضمير
مستتر ... الخ .

و - طرق التوكيد اللفظي :

١ - (توكيد الاسم الظاهر) : يكون بتكراره فقط ، نحو :
« جاء زيد زيد » .

٢ - (توكيد اسم الفعل) : يكون بتكراره فقط ، نحو :
« هيات هيات السفر » .

٣ - (توكيد الاسم الموصول) : يكون بتكراره وتكرار
صلته أيضاً ، نحو : « جاء الذي فاز الذي فاز » .

٤ - (توكيد الضمير المستتر) : يكون بضمير رفع منفصل
مساوٍ له في المعنى ، نحو : « أذهبُ أنا إلى المدرسة - يذهب هو إلى
البيت - إذهب أنت إلى الملعب » .

٥ - (توكيد الضمير البارز المتصل) : ويكون بأحد شيئين :
إما بتكراره مع تكرار ما اتصل به ، نحو : « إنك إنك ناجح » ،
وإما بضمير رفع منفصل ، سواءً أكان المؤكَّد في محل رفع ، أم محل
نصب ، أم محل جر ، نحو : « ذهبت أنا إلى المدرسة - إني أنا أحب
القراءة - عندي أنا كتب كثيرة » .

٦ - (توكيد الضمير المنفصل) : ويكون بتكرار لفظه ، نحو :
« أنت أنت ناجح - إياك إياك أحب » .

٧ - (توكيد الفعل) : ويكون بتكرار لفظه ، نحو : « جاء
جاء الحق » .

٨ - (توكيد الحرف الجوابي) : ويكون بتكرار لفظه فقط ،

نحو : « نعم نعم ، جواباً لمن سأل : « هل جاء زيد ؟ » . أو : « لا لا ، (١) .

٩ - (توكيد الحرف غير الجوابي) : ويكون بتكراره مع تكرار ما دخل عليه ، نحو : « في البيت في البيت رجل - إنَّ زيداً إنَّ زيداً مسافر - عندي رسالة لك لك » . وإن كان ما دخل الحرف عليه اسماً ظاهراً ، جاز استعمال ضميره عند التكرار ، نحو : « إن زيداً إنه مسافر » .

١٠ - (توكيد الجملة) : ويكون بتكرارها بجميع أجزائها ، بحرف المطف « ثم » ، نحو : « كلاًّ ستعلمون ، ثم كلاًّ ستعلمون » ، أو بغير عاطف ، نحو : « جاء زيدٌ جاء زيدٌ » . والمطف أولى ، إلا إذا أدى إلى اللبس ، نحو : « أكل زيد ثم أكل زيد » ، إذ قد يفهم أنه أكل مرة ثانية وأنت لا تريد إلا أنه أكل مرة واحدة .

(١) ويسري هذا الحكم على بعض الحروف غير الجوابية ، نحو قول جميل :
لا . لا أبوحُ بحبِّ بشْنةٍ إنها أخذتْ عليّ موثقاً وعبوداً

٧ - البديل

أ - تعريفه وأقسامه :

يحسن - قبل تعريف البديل - أن نذكر أمثلة له توضحه ، وتبيين الغرض منه . ويحسن - أن نشير منذ الآن - إلى أن الكلمة الأخيرة في كل مثال هي البديل ، وأن السابقة لها هي البديل منه .

١ - (قرأت الكتاب الجريدة) : تقول ذلك إذا كنت تريد أن تقول لسامعك : « قرأت الجريدة » ، فسبقك لسانك إلى كلمة « الكتاب » ، فاتتهت إلى الخطأ الذي وقعت فيه ، فاتتت كلمة « الكتاب » التي لم تكن تريدها بكلمة « الجريدة » التي هي مرادك من الحديث .

ويسمى هذا النوع من البديل ببدل الخطأ . وهو قسم من أقسام ما يسمى بالبديل المبين ، لأن كلتي « الكتاب والجريدة » متباينتان في المعنى .

٢ - (سافر زيد إلى بيروت دمشق) : تقول ذلك إذا كنت تظن أن زيدا سافر إلى بيروت ، ولكنك بعد أن تلفظ كلمة « بيروت » تتذكر أن سفر زيد لم يكن إليها ، بل كان إلى دمشق ، وعند ذلك تتبع كلمة « بيروت » التي لم تعد صحيحة ، بكلمة « دمشق » التي أصبحت هي الكلمة الصحيحة بعد أن تذكرت الحقيقة .

ويسمى هذا النوع من البديل ببدل النسيان ، وهو قسم آخر من أقسام البديل المبين .

٣ - (إقرأ ديوانَ حافظ ، ديوانَ شوقي) : تقول ذلك إذا كنت تريد أمر سامعك بقراءة ديوان حافظ ، ولكنك بعد أن تأمره بذلك تعدل عن رأيك هذا ، وترى أن قراءة ديوان شوقي أجدى عليه ، فتذكر « ديوان شوقي » منها إلى عدولك عن رأيك الأول .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل الاضراب ، أو بدل البداء ، وهو القسم الثالث الأخير من أقسام البدل المبين .

وقد أشار النحاة إلى أن البدل المبين بأقسامه الثلاثة لا يقع في القرآن ، ولا في الشعر ، ولا في كلام البلغاء ، لأنه في حقيقته إما تصحيح خطأ ناتج عن سبق اللسان ، وأما تصحيح خطأ ناتج عن النسيان ، وأما عدول عن فكرة إلى أخرى ، وهذا دليل الحيرة والتردد ، وحاشا لله أن يخطئ في كلامه ، أو ينسى ، أو يتردد ، أما الشعراء والبلغاء فكلامهم صادر عن روية لا تسمح بوقوع شيء من ذلك فيه .

٤ - (اعجبني زيدٌ علمه) : تقول ذلك إذا قلت لسامعك : « اعجبني زيد » ، ثم خشيت على سامعك أن يفهم من ذلك أن زيداً أعجبك بكل ما يشتمل عليه من الصفات ، فاردت أن تبين له بالضبط ما أعجبك منه ، فذكرت له « علمه » ، دافعاً للإلتباس والتوهم .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل الاشتغال ، لأن « العلم » هو شيء مما يشتمل عليه « زيد » . ويشترط في هذا النوع أن يربط بضمير البدل منه ، كما رأيت في المثال .

ومن المفيد أن ننبه على أن هذا البدل يتفق في وظيفته النحوية مع التمييز المحول . فكلاهما نوع من المجاز خيف منه اللبس على السامع ، فمدل عنه . فأما في التمييز فكان العدول بإعادة المَجْزُوزِ منصوباً ، وأما

في بدل الاشتمال فيكون العدول بإعادة الجوز تابعاً في الاعراب لما حمله في الاسناد مع ربطه بضمير هذا الحال . واليك أمثلة توضح ما نقول :

(آ) - أمثلة تبين أن بدل الاشتمال محمول عن فاعل أو مفعول به ، مثل التمييز المحول :

- أعجبنى علمُ زيدٍ ← أعجبنى زيدٌ علمه .

- رأيت طلابَ المدرسة ← رأيت المدرسةَ طلابها .

(ب) - أمثلة تبين أن عبارة التمييز المحول يمكن دائماً قلبها إلى عبارة من نوع بدل الاشتمال دون أن يتبدل المعنى :

- تصبب زيدٌ عرقاً ← تصبب زيدٌ عرقه (واصل العبارتين تصبب عرق زيد) .

- فجرتنا الأرض عيوناً ← فجرتنا الأرضَ عيونها (واصل العبارتين فجرتنا عيون الأرض) .

إذن ، لا فرق بين التمييز المحول وبدل الاشتمال إلا في اللفظ والتصميم فقط ، أما من حيث المعنى والغرض ، فهما شيء واحد .

ومع ذلك فبينها فرق آخر ، وهو أن أصل التمييز المحول واحد من ثلاثة : الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ . وليس بعد ذلك شيء ، أما بدل الاشتمال فيكون محولاً عن واحد من هذه الثلاثة ، وعن أشياء أخرى أيضاً . انظر إليه في المثال الآتي لترى كيف أنه محمول عن مجرور : « جلست في المدرسة باحتياها » ، إذ الأصل في هذه العبارة « جلست في باحة المدرسة (١) » .

(١) كان منهج الكتاب يقضي باخراج هذا النوع من البدل من باب ←

٥ - (قرأتُ الكتابَ نصفَه) : تفعل ذلك إذا قلت لمخاطبك :
« قرأتُ الكتابَ » ، ثم خفت أن يظن أن القراءة وقعت على الكتاب كله ، فنستدرك قائلاً : « نصفَه » دفعاً للالتباس والتوهم .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل البعض من الكل . وهو في حقيقته مثل بدل الاشتغال ، إذ هو محول عن شيء آخر ، فأصل مثالنا : « قرأتُ نصف الكتاب » . ثم حوّل الاسناد إلى الكتاب على جهة المفعولية ، فقيل : « قرأتُ الكتاب » ، فخيّف اللبس على السامع ، فردّه المجوز على شكل بدل ، فقيل : « قرأتُ الكتابَ نصفَه » .

هو - اذن - وبدل الاشتغال شيء واحد : مجاز عدل عنه (١) .
إلا أن العلاقة في هذين المجازين مختلفة . كانت العلاقة هناك علاقة اشتغالية ، والعلاقة هنا علاقة جزئية .

ثم انه يشترط في هذا النوع من البدل ما اشترط في سابقه من وجوب إضافته إلى ضمير يعود على البدل منه ، كما رأيت في المثال آنفاً .

٦ - (جاء ابن الوليدِ خالدٌ) : تقول ذلك إذا قلت لسامعك أولاً : « جاء ابن الوليد » ، ثم خفت عليه ألا يعرف من ابن الوليد هذا ؟ فابتعت كلمتك الأولى بكلمة ثانية تعني الشخص نفسه ، ولكنها أكثر وضوحاً في ذهن السامع ، وهي كلمة « خالد » .

→ تكلمات الاسم ، وادخاله في باب الأساليب ، لأنه في واقعه أسلوب معين في تصميم الجملة العربية ، وليس تكملة للاسم الذي قبله . ولكننا آثرنا بجمعه هنا للسبب الذي ذكرناه في الحاشية السابقة تحت مبحث التوكيد اللفظي .

ويسمى هذا النوع من البديل بديل الكل من الكل ، أو بالبديل المطابق ، لأن البديل والمبدل منه متساويان في المعنى ، انها اسمان لمسمى واحد .

ولعل القارئ لاحظ أن وظيفة هذا البديل هي وظيفة تفسير وبيان ، فهو إذن مثل عطف البيان ، لأن وظيفة هذا أيضاً هي البيان والتفسير . ولذلك قال النحاة : كل ما صح اعتباره عطف بيان ، صح اعتباره بديل كل من كل . إلا أن هذا لا يتم في كل المواقع . وسنرى ذلك مفصلاً بعد قليل .



هذا هو البديل إذن ، وهذه هي وظائفه وأغراضه : إنه الكلمة التي يؤتى بها بدلاً من كلمة سابقة عدلنا عنها ، إما لأن هذه غامضة أو قاصرة عن أداء الفكرة التي نريدها (البديل المطابق) ، وأما لأنها مجازية يخشى منها أن تلبس الأمر على السامع (بديل الجزء من الكل وبديل الاشتغال) ، وأما لأنها الكلمة التي لم زدها في الأساس ، ولكن اللسان سبقنا إليها (بديل الغلط) ، وأما لأنها الكلمة غير الصحيحة ، ولكن النسيان حملنا على نطقها (بديل النسيان) ، وأما لأننا عدلنا عنها لأنه بدا لنا أمر آخر (بديل الاضراب أو البداء) .

نحن - في عبارة البديل إذن - لا نزيد الكلمة الأولى ، أي البديل منه ، لأنها ليست كلمتنا المقصودة ، إنما نطقنا بها ناسين أو مخطئين ، أو مريدين لها ولكننا رأينا العدول عنها بعد نطقها ، لأنها كلمة قاصرة عن التعبير عما نريد ، أو لأنها كلمة موقعة في اللبس والابهام .

نحن - في عبارة البديل إذن - نزيد الكلمة الثانية ، أي البديل ،

فهي كلتنا المقصودة ، لأنها هي الصحيحة ، أو لأنها هي الحقيقية ، أو لأنها هي القادرة على التعبير عما يزيد . فاليها وحدها يتوجه اهتمامنا ، وهي وحدها محور كلامنا .

نقول كل هذا لفهم معنى عبارات النحاة الآتية :

١ - البدل هو التابع المقصود بالحكم .

٢ - البدل على نية تكرار العامل .

٣ - البدل على نية استئناف جملة .

فأما العبارة الأولى فقد وضع معناها مما قلنا سابقاً ، وأما العبارتان الثانية والثالثة فتعنيان أنه لو تعرضنا لموقف كلامي كالواقف السابقة المشروحة إلى جانب الأمثلة ، ثم لم نرد استعمال البدل ، لكان علينا أن نركب جملة أخرى مستأنفة ، نعبّر فيها عما يزيد حقيقة ، بعد أن لم تكن جملتنا الأولى كافية للتعبير . ولنشرح ذلك بالمثال الآتي :

سألي صديقي : « إلى أين سافر زيد ؟ » ، فاجبت : « سافر زيد إلى بيروت » . ثم تذكرت أن سفره كان إلى دمشق ، فصححت عبارتي السابقة بعبارة أخرى ، فقلت مستأنفاً : « سافر زيد إلى دمشق » . فهأنذا أمام عبارتين ، الثانية منها هي المقصودة ، أما الأولى فقد صدرت مني عن سهو أو نسيان . لكن العبارتين متماثلتان ، سوى أن في الأولى كلمة « بيروت » وفي الثانية كلمة « دمشق » . فإذا تساقطت الكلمات المتماثلة في العبارتين ، بقيت « دمشق » هي المقصودة ، و « بيروت » هي غير المقصودة . (فهذا معنى قولهم : هو المقصود بالحكم) .

ثم انظر إلى « دمشق » في العبارة الثانية تجدها مجرورة بحرف

جر مثل نظيرتها « بيروت » في العبارة الأولى . (وهذا معنى قولهم :
على نية تكرار العامل) .

ثم انظر مرة أخرى إلى كلمة دمشق تجدها واقعة في جملة مستأنفة .
(وهذا معنى قولهم : على نية الاستئناف) .

والآن يمكنني الاستغناء عن العبارة الثانية ، وذلك بأخذ كلمة
« دمشق » منها ، وضماها إلى الجملة الأولى ، أما بقية الكلمات فلا حاجة لي
بها ، لأن لكل منها مثيلاً في الجملة الأولى ، فأقول : « سافر زيد إلى
بيروت ، دمشق » ، فتكون كلمة « دمشق » بدلاً من كلمة « بيروت » ،
وما هي في الحقيقة إلا بقية من جملة طويلة مستأنفة ، وما « دمشق » في
الحقيقة إلا مجرور بحرف جر رؤي الاستغناء عن ذكره لوجود مثيل له
في جملة « سافر زيد إلى بيروت » .



وبعد هذا ، فماذا نعرف البذل ؟ أهو تكملة لما قبله ؟

لا . ليس تكملة لما قبله ، لأنه هو المقصود بالحكم ، ولعل العكس
هو الصحيح ، أي : ان الذي قبله هو تكملة له .

ولكن ماذا نفعل والعامل مسلط على ما قبله لا عليه ؟

سنسميه تكملة من باب المجاز ، لا الحقيقة ، وسنعرفه على الشكل
التالي :

« البذل : تكملة تصحيحية ، أو بيانية لما قبله » .

ب - أمطام متفرقة :

١ - البدل يطابق البدل منه في الاعراب ، رفعاً ونصباً وجراً ، نحو : « جاء القومُ ثُلُثُهُمْ - رأيتُ القومَ ثُلُثَهُمْ - مررتُ بالقومِ ثُلُثِهِمْ » .

٢ - ليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً ، بل لك أن تبدل أي النوعين شئتَ من الآخر ، قال تعالى : « إلى صراطٍ مستقيم ، صراط الله » ، فأبدل « صراط الله » ، وهو معرفة ، من « صراط مستقيم » وهو نكرة . وقال : « لَنَسْفَعَنَ بالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ » ، فأبدل « ناصية » ، وهي نكرة ، من « الناصية » ، وهي معرفة . غير أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كانت موصوفة ، كما رأيت في الآية الثانية .

٣ - يبدل الاسم الظاهر من الاسم الظاهر مطلقاً .

٤ - لا يبدل المضمَر من المضمَر . أما قولهم : « قت أنت » و « مررت بك أنت » ، فهو تأكيد ، كما تقدم .

٥ - لا يأتي الضمير بدلاً من الظاهر . وأما قولهم : « رأيت زيداً إياه » ، فمن وضع النحاة ، وليس بمسموع .

٦ - يجوز أن يأتي الظاهر بدلاً من ضمير الغائب مطلقاً بدون شرط ، نحو : « أكرمتهُ خالدًا - سلِّم عليه خالد » .

٧ - لا يجوز أن يأتي الظاهر بدلاً من ضمير المتكلم أو المخاطب إلا بأحد شروط ثلاثة : أن يكون البدل بدل كل من كل دالاً على احاطة وشمول ، نحو قوله تعالى : « رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ » .

تكونُ لنا عيداً ، لأولِّينا وآخرينا ، ، فـ « أولنا وآخرنا » بدل من « نا » ، المجرور باللام ، وهي تفيد الاحاطة والشمول .

الشرط الثاني : أن يكون البديل بدل اشتغال ، نحو : « أعجبتني حلمك » ، فحلمك بدل من التاء في « أعجبتني » . ومنه قول عدي بن زيد العبادي :

٨٨ - ذريني ، إنَّ أَمْرَكَ لَن يَطاعا

وما أَلْفَيْتَنِي حَلْمِي مُضاعا

(الاعراب : « ذريني » فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة ، والياء الأولى فاعل ، والنون للوقاية ، والياء الثانية مفعول به . « إن امرك » إن واسمها ومضاف اليه . « لن يطاع » ناصب ومنصوب مجهول ، ونائب الفاعل مستتر . « وما » حرف عطف مع حرف نفي . « ألفتني » فعل وفاعل ونون وقاية ومفعول به أول . « حلمي » بدل من المفعول به الأول الذي هو الياء في « ألفتني » . والياء في « حلمي » مضاف اليه . « مضاعا » مفعول به ثانٍ . « جملة : ذريني » ابتدائية لا محل لها . « جملة : إن واسمها وخبرها » استئنافية لا محل لها . « جملة : لن يطاع » خبر إن محلها الرفع . « جملة : ما ألفتني » معطوفة على الاستئنافية لا محل لها .

الشاهد : « ألفتني حلمي » : ابدل الحلم ، وهو ظاهر ، من الياء ، وهو مضمحل للتكلم . وصح هذا لوقوعه في بدل اشتغال .)

الشرط الثالث : أن يكون البديل بدل بعض من كل ، نحو : « ضربتك رأسك » : فرأسك بدل من الكاف في « ضربتك » . وهو بدل بعض من كل .

٨ - إذا أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البديل بهمة الاستفهام ، حتى يكون البديل والمبدل منه متساويين في معنى الاستفهام ، نحو : « من عندك ؟ أزيد أم عمرو ؟ » .

٩ - إذا أبدل اسم من اسم شرط وجب اقتران البدل بحرف الشرط « إن » ، حتى يتساوى البدل والمبدل منه في معنى الشرط ، نحو : « من يجتهد ، إن زيد وإن عمرو ، ينجح » .

١٠ - لما كان البدل هو المقصود بالحكم ، كان من الطبيعي أن يتطابق مع الخبر في التأنيث والتذكير ، فيما إذا كان المبدل منه مبتدأ ، أو اسماً أصله المبتدأ ، لأن المقصود الحقيقي بالأبتداء هو البدل لا المبدل منه ، نحو : « إن زيداً عينه جميلة » - « إن هنداً رأسها صغير » ، فأنت ترى كيف أن « جميلة » « أنثى » لتأنيث البدل « عين » ، رغم أنها في الاعتبار النحوي خبر عن زيد المذكر ، وترى أن « صغير » ذكر كبير لتذكير البدل « رأس » ، ولم يطابق مبتدأه « هنداً » في التأنيث .

١١ - يجوز القطع والاتباع في البدل كما جاز في النعت ، تقول : « مررت بزيد أخيك » ، على الاتباع ، فيكون « أخيك » بدلاً من « زيد » ، أو تقول : « مررت بزيد أخوك » ، على القطع ، فيكون « أخوك » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره « هو » ، أو تقول : « مررت بزيد أخاك » ، على القطع أيضاً ، فيكون « أخاك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أعني » .

١٢ - لا يقع البدل إلا بين مفردين ، فيبدل الاسم من الاسم ، نحو : « جاء زيد أخو علي » ، ويبدل الفعل من الفعل ، كقوله تعالى : « ومن يَفْعَلْ ذلك يَلْقَ أَثاماً ، يُضَاعَفْ له العذاب » ، فيضاعف بدل من « يَلْقَ » .

١٣ - أما إذا كان في الكلام ما ظاهره أنه بدل شبه جملة من شبه جملة ، كقوله تعالى : « تكون لنا عيداً لأولنا » ، فليس الأمر على ما هو ظاهر ، بل البدل هو المجرور الثاني وحده ، أما جازؤه فهو تكرار

للجار الأول على سبيل التوكيد (١) .

١٤ - وزعم بعض النحاة أن الجملة تقع بدلاً من المفرد ، أو من جملة أخرى ، واستشهدوا على الأول بقوله تعالى : « أفلا ينظرون إلى الابل ، كيف خلقت ؟ » ، واعتبروا جملة « كيف خلقت » بدلاً من « الابل » . واستشهدوا على الثاني بقوله تعالى : « أمدّكم بما تعلمون ، أمدّكم بأنعام وبنين » ، فجعلوا جملة « أمدكم » الثانية بدلاً من جملة « أمدكم » الأولى .

وليس ما زعموه صحيحاً ، للأسباب الآتية :

آ - إن البديل يقوم على عملية اختصار جملة قبلها جملة تساويها في كل شيء ، ما عدا كلمة واحدة ، فتؤخذ منها هذه الكلمة المتفردة ، وتضم إلى الجملة الأولى ، أما ساؤها فيطرح لوجود ما يماثلها في الجملة الأولى ، ويمثل ذلك بالشكل الآتي :

سافر زيد إلى بيروت + سافر زيد إلى دمشق ← سافر زيد إلى بيروت دمشق .

البديل إذن هو بقية جملة مستأنفة ، ومعنى هذا أنه لا يكون هناك بديل إلا إذا كان هناك اختصار جملة ، فإذا ذكرت الجملة كلها ، كما في قوله تعالى : « أمدكم بأنعام وبنين » ، تنافى ذلك مع جوهر البديل . نعم . لو قال تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، بأنعام وبنين » ، لكانت الانعام بدلاً من الاسم الموصول « ما » ، لأنها إختصار من جملة ، أمّا والجملة كلها مذكورة ، فلا عملية بديل .

ب - يصرح جميع النحاة ، وفيهم القائلون بوقوع الجملة بدلاً -
يصرحون بأن البدل على نية الاستثاف ، بمعنى أنه بقية من جملة استثنائية ،
فكيف يقولون باستثافها وهي محذوفة ، ثم يقولون يبدليتها إذا ذكرَ كِرَت ؟ !

ج - يقول جميع النحاة : إن البدل على نيّة تكرار العامل ،
بمعنى أن العامل المسلط على المبدل منه ، جائز التسليط على البدل نفسه .
ونحن نعلم أن المبدل منه قد يقع مجروراً بالحرف ، أو يقع فاعلاً ، أو يقع
اسماً للحرف المشبه بالفعل ، فكيف يمكن جعل الجملة بدلاً منه ، وهي لا
تقع هذه المواقع الاعرابية ؟

د - نحن لا نختلف مع هؤلاء في أن جملة « أمدكم بأنعام وبنين »
فيها إيضاح وبيان لجملة « أمدكم بما تعلمون » ، وأنها تقدم لها المعنى الذي
يؤديه البدل . ولكن هذا شيء ، وإعراب الجملة شيء آخر ، فنحن لا
نعرب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني ، وإلا ، كان علينا أن نقول بأن
الجملة التعليلية في نحو قولنا : « ثابر على المطالعة فإنها مفيدة » - ان نقول :
ان جملة : « فإنها مفيدة » في محل نصب على أنها مفعول لأجله . وما
علمت أن أحداً من النحاة قال بذلك .

نحن إذن لا نعرب الجمل بحسب معانيها ، بل بحسب مواقعها .
فالجملة لا محل لها من الاعراب إذا وقعت موقعا لا تقع فيه إلا الجمل .
لماذا نقول عن الجملة الابتدائية انها لا محل لها ؟ لأن الكلام لا يبدأ إلا
بجملة . لماذا نقول عن جملة الصلة إنها لا محل لها من الاعراب ؟ لأن
الاسم الموصول والحرف الموصول لا يقع بعدهما إلا جملة . لماذا نقول عن
جملة جواب القسم إنها لا محل لها من الاعراب ؟ لأن القسم لا يجاب
إلا بجملة .

هناك إذن مواقع في الكلام خاصة بالجملة . فاذا وقعت الجملة فيها ،

كانت في محلها الطبيعي المخصص لها . وقولنا عنها « لا محل لها من الاعراب » يعني انها « في محلها الطبيعي المخصص للجمل » .

متى إذن نقول ان الجملة في محل رفع خبر ؟ نقول ذلك إذا وقعت بعد المبتدأ ، وهذا الموقع خاص بالاسم المفرد ، فإذا احتلته الجملة ، وهو ليس لها ، بل للمفرد ، قلنا إنها ذات محل من الاعراب . وقل مثل هذا في الجملة الحالية ، والمضاف إليها ، والمفعول بها ... الخ .

وعلى هذا الأساس في اعراب الجمل - وهو الأساس الذي وضعه النحاة بأنفسهم - منحاكم المسألة في قوله تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين » .

لننظر إلى المكان الذي تحتله جملة « أمدكم بأنعام وبنين » ، ولنتساءل : أهو مكان للجمل ؟ أم هو مكان للمفرد ؟ . فإن كانت الأولى ، فالجملة لا محل لها ، وإن كانت الثانية ، فالجملة ذات محل .

ونحن نحيب عن السؤال فنقول : المحل هو محل جمل وليس محل مفردات . ودليلنا على ذلك من وجين .

١ - لو كان المحل للمفرد لصح أن يقع محلها ، ولو وقع لأدى ذلك إلى أن يكون المفرد بدلاً من جملة « أمدكم بما تعلمون » . ولا أظنهم يسلمون بوقوع المفرد بدلاً من جملة .

٢ - يقول النحاة إن البديل المفرد هو بقية جملة ، إذن فالمحل في الأصل هو للجملة ، وليس للمفرد . وعلى هذا يكون البديل المفرد هو الذي حل محل الجملة ، وليست الجملة هي التي حلت محله . إن البديل هو نائب عن جملة ، فإذا جاءت الجملة ، فقد جاء الأصيل وحل في مكانه الطبيعي .

فاذا تقرر هذا ، علمت أن جملة « أمدكم بأنعام وبنين » جملة احتلت مكاناً خاصاً بالجل ، لا بالمفردات . وعلى هذا ، فلا محل لها من الاعراب ، وليست تابعة لشيء ، ولتحمل - بعد ذلك - من المعاني ما تشاء .

ج - بين البدل وعطف البيان :

رأينا - فيما سبق - أن بدل الكل من الكل وعطف البيان يقومان بمهمة واحدة ، هي التفسير والبيان لما قبلها . ولذلك ، ففي كثير من المواضع ، يمكن إعراب الكلمة المفردة عطفًا بيانٍ أو بدلَ كل من كل ، وذلك نحو قولك : « جاء أخوك زيدٌ » . فزيد هي عطف بيان على الأخ ، أو هي بدل منها ، ولا يمكن التفريق بينها بحال من الأحوال (١) .

(١) زعم بعضهم أن التفريق ممكن . فقالوا : إن كان للمخاطب إخوة غير زيد ، فتكون كلمة « زيد » قد أنت لتفريق الأخ الجائي وتعيينه من بين كل الاخوة ، وعلى ذلك تكون الكلمة عطف بيان ، وإن لم يكن للمخاطب غير أخ واحد ، فيكون مجيء كلمة « زيد » لا لتعيين الجائي ، لأنه معين بتفرده ، وإنما يكون مجيئها للبدلية ، لأن التكلم قد عدل عن كلمة « الأخ » الى كلمة « زيد » .

وقال آخرون : يمكن التفريق بطريقة أخرى ، وهي أن نطلع على قصد التكلم ، فإن كان يقصد بالحكم الكلمة الأولى ، فالثانية عطف بيان ، لأن عطف البيان ليس هو المقصود بالحكم ، وإن كان يقصد الثانية ، فالثانية بدل ، لأن البدل هو المقصود بالحكم .

ونحن نقول : إن كل هذا تمحل ، إذ من أين للمعرب أن يطلع على سريرة التكلم ؟ بل لو أننا سألنا هذا التكلم : أي الكلمتين يقصد بحكمك ؟ لما استطاع الى الإجابة سبيلاً . ثم من أين لنا - ونحن نرب الكلام - أن نطلع على الأحوال الشخصية للمتخاطبين لنعرف ما إذا كان المخاطب أخ واحد ، أم أخوة متعددون ؟ أم إن علينا أن نؤسس في الاعراب « علم رجال » كعلم الرجال الذي عند علماء الحديث ؟ !

إلا أننا - في مواضع أخرى - نستطيع التفريق بين ما هو بدل ، وبين ما هو عطف بيان . ولا يتها ذلك إلا إذا كان في الكلام ملاسبات أو شروط معينة تحتص بواحد من الاثنين دون الآخر . واليك ذلك موضحاً بالأمثلة :

- ١ - (وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره) : فالمصدر المؤول من « أن أذكره » يتعين اعتباره بدلاً من الهاء في « أنسانيه » . ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان لا يكون لضمير .
- ٢ - (فيه آيات بيّنات : مقام إبراهيم) : يتعين هنا اعتبار « مقام » بدلاً من « آيات » ، ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان يطابق متبوعه في التذكير والتأنيث ، وليس في الآية مطابقة .
- ٣ - (ومن يفعل ذلك يلق أثاماً : يضاعف له العذاب) : يتعين هنا اعتبار « يضاعف » بدلاً من « يلق » ، ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان لا يكون بين الأفعال ، بل بين الاسماء فقط .

٤ - (يا زبد الحارث) : يتعين هنا كون « الحارث » عطف بيان على زبد ، ولا يجوز اعتباره بدلاً منه ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، بمعنى أنه صالح لأن يسلط عليه العامل المسلط على البدل منه ، وهذا غير متيسر في مثالنا ، إذ لا يقال : « يا الحارث » .

٥ - (هند قام عمرو أخوها) : يتعين هنا أن يكون « أخوها » عطف بيان على « عمرو » ، ولا يجوز اعتباره بدلاً ، لأن البدل هو في التقدير من جملة أخرى ، أي هو اختصار لجملة مستقلة ، وعلى ذلك يصلح دائماً للطرح ، لأن الجملة قبله مستقلة عنه ، وليس هذا متيسراً في مثالنا ، إذ لو طرحناه وقلنا : « هند قام عمرو » ، لاختل الكلام وضاعت

للأساليب

باتهائنا من الباب السادس الذي درسنا فيه تكملات الاسم ، نكون قد آتينا على جميع العناصر التي يمكن أن تدخل في تركيب الجملة العربية . ومع ذلك ، لا يمكن القول إننا درسنا كل التراكيب العربية . فلا يزال أمامنا تراكيب كثيرة تحتاج إلى الدرس ، ولكن العناصر الداخلة في هذه التراكيب لا تخرج عما درسناه في الأبواب السابقة . إنها تألف من فعل وفاعل ، أو من مبتدأ وخبر ، أو من جار ومجرور ، وقد نرى فيها تكملات خاصة بالفعل ، وأخرى خاصة بالاسم . لكن الشيء الذي يميزها من غيرها من التراكيب ، هو أنها مصممة على أشكال مخصوصة ، تؤدي - في غالبيتها - معاني خاصة ، كالنداء ، والاستثناء ، والتعجب ، والمدح ، والذم ، والاعتراف ، والتحذير ، وما إلى ذلك .

ولهذا السبب - أي لأنها تراكيب مخصوصة لمعانٍ مخصوصة - فقد سميناها بالأساليب . وأفردنا لها هذا الباب السابع للدراسة .

وشيء آخر ينبغي في هذا الباب ، وهو تلك الأشياء التي ليست من العناصر الأساسية في الجملة ، ولا من العناصر التكميلية ، بل هي عناصر الحاقية - إذا صح التعبير - بمعنى أنها تدخل الجملة لتكون ملحقة بأحد عناصرها ، مشاركة له في حكمه ، ملبياً أو إيجاباً ، أو مقوية لمعناه الذي يؤديه . ونعني بكل ذلك أسلوب عطف النسق ، وتوكيد الفعل بالنون .

١ - عطف النسق

آ - تعريفه :

عطف النسق (١) هو : جعل شيئين يشتركان في وظيفة نحوية واحدة ، بواسطة حرف تشريك يوضع بينهما ، يسمى بحرف العطف .

وليك أمثلة توضح ذلك :

١ (جاء زيد وعمرؤ) : اشترك زيد وعمرؤ في وظيفة الفاعلية (٢) .

٢ - (جاء وجلس زيد) : اشترك الفعلان في وظيفة المسند .

٣ - (جاء زيد يحمل كتاباً ويقرأ فيه) : اشتركت الجملتان الثانية والثالثة في وظيفة بيان الحال .

٤ - (اقرأ الكتاب لا الجريدة) : اشترك الكتاب والجريدة في وظيفة المفعولية ، لكن الكتاب كان مشتركاً على جهة الإيجاب ، بينما اشتركت الجريدة على جهة النفي .

٤-

(١) هذه التسمية للكوفيين ، وهي التي اشتهرت أكثر من غيرها . والبصريون يسمونه عطف الشركة .

(٢) لكننا لا نقول عن « عمرو » في الاعراب انه فاعل ، وإن كان في المعنى كذلك ، بل نقول انه معطوف على الفاعل « زيد » وكذا الأمر في كل معطوف .

ولما كان المظوف شريك المظوف عليه في الحكم والوظيفة ، كان من الطبيعي أن يكون مثله في الحركة الاعرابية ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، وجزماً .

ب - أمرف المظف :

أحرف المظف تسعة ، هي : د - و - ف - ثم - حتى - أو - أم - بل - لا - لكن .

١ - (الواو) : وتكون للجمع بين المظوف والمظوف عليه في الحكم والاعراب جمعاً مطلقاً ، فلا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً . فاذا قلت : « جاء زيد وعمرؤ » فالعنى انها اشتركا في حكم المجيء ، أي انها اشتركا في الفاعلية ، ولكن لا يعلم أيهما جاء قبل الثاني ؟ كما لا يعلم أجاها معاً ، أم جاءا متتالين ؟

٢ - (الفاء) : وتكون للترتيب والتعقيب ، فاذا قلت : « جاء زيد فعمرو » فالعنى أن زيدا جاء أول ، وان عمروا جاء بعده بلا مهلة بين مجيئها .

٣ - (ثم) : وتكون للترتيب والتراخي ، فاذا قلت : « جاء زيد ثم عمرو » ، فالعنى أن زيدا جاء أول ، وان عمروا جاء بعده ، وكان بين مجيئها مهلة .

٤ - (حتى) : وهذه لا تكون عاطفة إلا بشروط : أن يكون مظوفها اسماً ظاهراً ، وأن يكون جزءاً من المظوف عليه أو كالجزء منه ، وأن يكون غاية ونهاية للمظوف عليه ، وأن يكون مفرداً لا جملة ، نحو : « نجح الطلاب حتى الكسول » - وأكلت السمكة حتى رأسها - وأعجبت بالقوم حتى الأولاد .

٥ - (أو) : وتكون هذه لأحد الشيتين ، نحو : « إقرأ الكتابَ أو الجريدة » .

٦ - (أم) : وهذه لا تعطف إلا بشرط أن تكون بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية ، فالأول نحو : « أزيد جاء أم عمرؤ ؟ » ، والثاني نحو قوله تعالى : « إن الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم (١) لم تنذرتهم ، لا يؤمنون » . وتسمى في هذه الحالة « أم » المتصلة . لاتصال ما بعدها بما قبلها واشتراكها في الحكم من جهة واحدة ..

وليس بضروري ظهور الهمزة ، بل يكفي أن يكون الكلام على تقديرها ، فمثالها وهي مقدرةٌ للتسوية ، قراءة ابن مُحَيِّصين : « سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم » ، ومثالها مقدرةٌ للاستفهام قول عمر بن أبي ربيعة :

٨٩ - لَعَمْرُكَ ما أدري ، وإن كنتُ دارياً ،

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أمْ بَثَانِ

أي : أبسبع أم بثنان ؟

(الاعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، و « عمر » مبتدأ خبره محذوف وجوباً . التقدير : عمرك قسمي ، والكاف مضاف إليه . « ما » نافية . « أدري » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وإن » الواو حالية ، وإن وصلية . « كنت دارياً » كان واسمها وخبرها . « بسبع » متعلقان برمين . « رمين » فعل وفاعل . « الجمر » مفعول به . « أم » حرف عطف . « بثنان » معطوفان

(١) المعطوف هنا هو المصدر المؤنن . والتقدير : انذارك وعدم انذارك

على « بسبع » . « جملة : لعمر ك قسمي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ما أدري » جواب القسم لا محل لها . « جملة : وان كنت دارياً » حالة محلها النصب (١) . « جملة : رمين » سدت مسد مفعولي « ما أدري » ، وذلك لأن الفعل معلق عنها بهزة الاستفهام المحذوفة .
 الشاهد : « بسبع ... أم بئان » : جاءت « أم » متصلة عاطفة لأنها بعد همزة استفهام مقدرة . (

فان لم تأت « أم » بهـد إحدى الهمزتين فهي حرف استئناف لا حرف عطف ، كقوله تعالى : « لا ريبَ فيه مِن رَّبِّ العالمينَ ، أم يقولون افتراءُ » أي : بل يقولون افتراء . فان جاء في الكلام ما ظاهره أنه معطوف ، فليس الكلام على ما هو ظاهر ، بل لا بد من تقدير جملة مستأنفة ، وذلك كقولهم : « إنها لايلُ ، أم شاءُ » ، إذ التقدير : أم هي شاءُ . فتكون « شاءُ » خبراً لمبتدأ محذوف ، كما هو ظاهر في التقدير ، وتكون « أم » المنقطعة حرف استئناف لا عمل له .

٧ - (بل) : وهذه لا تعطف إلا المفردات ، فان وقعت بين الجمل ، فهي مثل « أم » المنقطعة : حرف استئناف لا عمل له .

وسواء أكانت عاطفة أم غير عاطفة ، فلها معنيان : الاضراب : وهو العدول عما قبلها ، ونقل الحكم إلى ما بعدها . نحو : « نجاء زيد ، بل عمرو » . فكأنك بعد أن نسبت المحيى إلى زيد ، عدلت عن ذلك ونسبته إلى عمرو ، فأصبح زيد في حكم الذي لم يحىء . وهذا المعنى لا يكون لها إلا بعد كلام مثبت ، كما رأيت في المثال .

(١) ويجوز اعتبارها اعتراضية بين الفعل « ادري » ومفعوله وهو جملة رمين . وعلى ذلك تكون الواو المقترنة بها واواً اعتراضية .
 وعلى كلا الاعتبارين تكون « ان » الوصلية حرف شرط لا سببي (راجع مبحث الشرط) . وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق .

والمعنى الثاني لها هو الاستدراك . وهو : تقرير الحكم لما قبلها ،
 واثبات نقيضه لما بعدها ، نحو : « ما جاء زيد ، بل عمرو » . فأنت
 قد قررت عدم الجيء لزيد ، وأثبت نقيضه ، وهو الجيء ، لعمرو .
 وهذا المعنى لا يكون لها إلا بعد النفي أو النهي ، نحو : « لا تقرأ
 الجريدة » ، بل الكتاب » .

٨ - (لكن) : ومعناها الاستدراك . ولا تكون عاطفة إلا
 بشروط : أن يكون معطوفها مفرداً ، فاذا وقعت بين الجمل فما بعدها
 مستأنف لا معطوف ، ثم ان يسبقها نفي أو نهي ، ثم ألا تكون مسبقة
 بالواو ، فان سبقت بها فما بعدها جملة مستأنفة . ومثال ما اجتمعت فيه
 الشروط : « لم يأت زيد لكن عمرو » .

وإذا لم تكن « لكن » عاطفة بسبب فقدان أحد الشروط ، وكان
 ظاهر المفرد الذي بعدها يوم أنه معطوف على ما قبلها ، وجب تقدير هذا
 المفرد طرفاً في جملة ، ثم جمل هذه الجملة مستأنفة ، كقوله تعالى : « ما
 كان محمد أباً أحدٍ من رجالكم » ، ولكن رسول الله » ، فظاهر
 « رسول » أنه معطوف على « أب » ، وليس الأمر كذلك ، لأن « لكن »
 غير عاطفة بسبب سبقها بالواو . فتكون « رسول » خبراً لكان محذوفة
 مع اسمها ، والجملة كلها استثنائية لا محل لها . والتقدير : ما كان محمد أباً
 أحد من رجالكم ، ولكن كان رسول الله .

٩ - (لا) : وهذه أيضاً لا تعطف إلا المفردات ، ولا تأتي
 إلا بعد الإيجاب ، وحين العطف بها تثبت الحكم لما قبلها ، وتنفيه عما
 بعدها ، نحو : « إقرأ الكتاب لا الجريدة (١) » .

(١) حصرتنا هنا هنا في شروط العمل لكل حرف من حروف العطف ،
 ولم نذكر لها من المعاني إلا الغالب عليها ، أو ما هو ضروري لفهم وظائفها النحوية ،
 وبيان مواقعها . أما سائر معانيها فقد أرجأنا الكلام عليه الى حين بحثها بالتفصيل في
 قسم الأدوات .

ج - أمطام متفرقة :

- ١ - يعطف الظاهر على الظاهر : « جاء زيد وعمرو » .
- ٢ - يعطف الفعل على الفعل بشرط أن يتحدا زماناً : « قام وقعد زيد » .
- ٣ - تعطف الجملة على الجملة : « جاء زيد وذهب عمرو » .
- ٤ - يعطف الظرف على الظرف : « سافرتُ إلى بيروتَ وإلى دمشقَ » .
- ٥ - يعطف الضمير المنفصل على الضمير المنفصل : « أنا وأنت صديقان » .
- ٦ - يعطف الضمير المنفصل على الضمير المتصل : « أكرمتم وإياكم » .
- ٧ - يعطف الضمير المنفصل على الظاهر : « جاءني زيدٌ وأنت » .
- ٨ - يعطف الظاهر على الضمير المنفصل : « ما جاءني إلا أنت وزيدٌ » .
- ٩ - لا يعطف على الضمير المتصل المرفوع ، ولا على المستتر إلا بفصل ، فاما أن يكون الفاصل تأكيداً بضمير منفصل ، نحو قوله تعالى : « اسكن أنت وزوجك الجنة » ، وإما أن يكون بغيره ، كقوله تعالى : « ما أشركنا ولا آباؤنا » ، حيث جاءت « لا » فاصلاً بين « نا » في أشركنا ، وبين المعطوف « آباؤنا » .
- ١٠ - قال بعضهم لا يجوز العطف على الضمير المحرور إلا بإعادة الجار (١) نحو قوله تعالى : « فقال لها والأرض » والصحيح أنه يجوز

(١) سواء أكان الجار حرفاً ، أم كان مضافاً .

بغير إعادة الجار ، وإن كان ذلك قليلاً ، ومنه قوله تعالى : « وكفرُ بِهِ
والمسجدِ الحرامِ » ، وقراءة بعضهم : « واتقوا اللهَ الذي تساءلونَ بِهِ
والارحامِ » بالجر عطفاً على الهاء .

١١ - يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل ، كاسم
الفاعل ونحوه ، ويجوز أيضاً عكس هذا ، وهو أن يعطف على الفعل
الواقع موقع الاسم اسمٌ ، فمن الأول قوله تعالى : « فالتَّغْيِرَاتِ صُبْحاً ،
فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعاً » ، فمطف الفعل « أثرن » على اسم الفاعل « المتغيرات » .
ومن الثاني قول أحد الرجاز :

٩٠ - بَاتَ يُغَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ
يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرٍ

(اللغة : يغشيا : يطوها بالسيف . العضب : السيف . الباتر : القاطع .
يقصد : يقطع على غير تمام . الجائر : الظالم .
المعنى : يمدح رجلاً بالكرم ، وبأنه ينحر إبله لضيوفه ، فيقول : إنه بات
يلو إبله بسيف قاطع يقطع سوق ما يستحق الذبح ، ويجوز إلى أخرى لا تستحقه
الاعراب : « بات » ماض ناقص اسمه مستتر . « يغشيا » مضارع مرفوع فاعله
مستتر ، والضمير مفعول به . « بعضب » متعلقان يغشيا . « باتر » صفة للعضب .
« يقصد » مضارع مرفوع فاعله مستتر يعود على العضب الباتر . « في أسواقها »
متعلقان يقصد . والضمير المتصل مضاف إليه . « وجائر » الواو حرف عطف .
جائر : معطوف على يقصد ، مجرور لأن جملة يقصد في محل جر صفة ثانية لعضب .
« جملة : بات مع خبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يغشيا » خبر بات
محلها النصب . « جملة : يقصد » صفة ثانية للعضب محلها الجر .
الشاهد : « يقصد ... وجائر » : عطف الاسم المشتق ، وهو اسم
الفاعل ، على الفعل . وهذا جائز لأن المتعاطفين متشابهان (١) .)

(١) واقع العطف هنا وحقيقته ، هو عطف المفرد على محل الجملة التي ←

١٢ - قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة ، ومنه قوله تعالى :
 « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا ، أَوْ عَلَى سَفَرٍ ، فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ »
 أي : فَأَقْطَرَ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ، فحذف « أَفْطَرَ » والفاء الداخلة
 عليه ؛ وكذلك الواو ، ومنه قولهم : « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَان » أي :
 رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَان . (أي : مُتَعَبَان) ؛ وكذلك « أُم » ،
 ومنه قول أَبِي ذُوؤَيْبٍ : « فَمَا أُدْرِي أُرْشِدَ طَلَابِهَا ؟ » والتقدير : أُرْشِدَ
 طَلَابُهَا أُم غَيٍّ ؟

١٣ - انفردت الواو - من بين حروف العطف - بجواز أن يحذف
 معطوفها بشرط بقاء معموله دالاً عليه ، كقول الراعي النميري :

٩١ - إِذَا مَا الْغَايَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا
 وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا
 أي : وَكَحَطْنَ الْعَيُون .

(الاعراب : « إِذَا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « مَا »
 زائدة . « الْغَايَاتُ » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده . « بَرَزْنَ » فعل
 وفاعل . « يَوْمًا » ظرف متعلق بـ « بَرَزْنَ » . « وَزَجَجْنَ » فعل وفاعل .
 « الْحَوَاجِبَ » مفعول به لفعل زَجَجْنَ « وَالْعَيُون » مفعول به لفعل محذوف تقديره
 « كَحَطْنَ » . ولا يجوز اعتباره معطوفاً على الحواجب ، لأن العطف يعني التشريك
 في الحكم ، والعيون لا يمكن أن تشترك مع الحواجب في الترجيع ، إذ لا ترجع

→ يمثلها الفعل ، بدليل أن المعطوف مجرور ، ومحل الجملة المعطوف عليها هو الجر . ولا
 يتوهم القارئ أن العطف جار على لفظ الفعل ، والا ، وجب رفع « جَائِز » ،
 لأن فعل « يَقْصِدُ » مرفوع ، كما ترى . أو يمكنك أن تقول : أن العطف
 جرى بين المفرد ، والمفرد الذي يمكن أن تؤول الجملة اليه ، إذ التقدير : بضرب
 مائتين مائة وجائز . وكذا التقدير في الآية : فالفئران صبحاً ، فالفئران تمأ .

العيون ، بل العيون تكحل . « جملة : الفانيات مع فعله المحذوف » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : برزن » مفسرة للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : وزججن » معطوفة على الفسرة لا محل لها . « جملة : والعيون مع فعله المحذوف » معطوفة على سابقتها لا محل لها . « جملة جواب الشرط » غير مذكورة في البيت ، ولا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له .
الشاهد : « وزججن الحواجب والعيون » : يجوز حذف معطوف الواو مع بقاء معموله (١) .

١٤ - وتختص الواو من بين أخواتها بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتبني به الكلام ، نحو : « اختصم زيد وعمرو » و « اشترك خالد وبكر » و « جلست بين سعيد وسليم » ، فإن الاختصام والاشتراك والبيئية من المعاني التي لا تقوم إلا بأثنين فصاعداً . فلو قلنا : « اختصم زيد » فقط ، لما كان كلاماً . ولا يجوز أن تقع الفاء ، ولا غيرها من حروف المطف هذا الموقع ، فلا يقال : « اختصم زيد فعمرو » ولا « اشترك خالد ثم بكر » ، ولا « جلست بين سعيد أو سليم » .

(١) هذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه من قولهم : « علقها تبناً وماءً بارداً » ، إذ يقدر فيه أيضاً : وسقيتها ماءً بارداً . وفيه توجيه آخر ، وهو أن تضمن العامل المذكور في الكلام معنى عامل يصح تسليطه على كل من المطوف والمطوف عليه ، فيقدر في البيت : « وجلن الحواجب والعيون » ، وفي شطر الرجز الذي ذكرناه : « أعطيتها تبناً وماءً بارداً » .

٢ - المنادى

آ - تعريفه وأقسامه :

المنادى هو : الاسم الواقع بعد حرف من أحرف النداء ، نحو : « يا عبدَ الله » .

وهو في الاعتبار النحوي مفعول به لفعل محذوف تقديره : « أنادي » ، أو « أدعو » ، أو ما في معناهما . وحرف النداء هو النائب عن هذا الفعل المحذوف .

وإنما ننادي الاسم لأحد الأغراض الآتية :

١ - لكي يقبل علينا بجسمه ، أو بفكره ، نحو : « يا عبدَ الله خذِ الكتاب » . ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب النداء الحقيقي ، أو نداء الدعوة .

٢ - لكي يميننا على دفع بلاء أو شدة ، نحو : « يا للرجال الكرام للمسكين الفقير » . ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب نداء الاستغاثة .

٣ - لكي نظهر العجب منه ، نحو : « يا لجمال الربيع » . ويسمى هذا بأسلوب نداء التعجب .

٤ - لكي نظهر التفجع عليه ، أو التوجع منه ، مثال الأول : « وا صديقه » ، تقول ذلك إذا كان صديقك متوفىً ، ومثال الثاني :

« وا رأساء » ، تقول ذلك إذا كان رأسك يؤلك . ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب نداء الندبة .

هذه هي أغراض النداء ، وهذه هي أقسامه الأربعة . ولكل قسم من هذه الأقسام أدواته الخاصة وأسلوبه الخاص ، وأحكامه الخاصة . وسيأتي بيان ذلك بعد الكلام على أحرف النداء .

ب - أحرف النداء :

أحرف النداء سبعة ، هي :

١ - (يا) : هي أم الباب ، تصلح لكل أنواع النداء ، بما فيها نداء الندبة . وينادى بها القريب والمتوسط والبعيد . وتختص باسم الله تعالى ، فلا ينادى إلا بها . كذلك تختص بنداء الاستغاثة والتعجب ، فلا يجريان إلا بها . وهي وحدها جائزة الحذف ، كما لا يجوز حذف المنادى إلا بعدها . وسيأتي بيان ذلك كله في مواضعه .

٢ - (أ) : ولا تستعمل إلا في نداء القريب ، نحو : « أزيد أقبل » . تقول ذلك إذا كان زيد على مقربة منك .

٣ - (أي) : وهي لنداء القريب أيضاً ، نحو : « أي عبد الله أقبل » .

٤-٥-٦ - (أيا - هيا - آ) : وكلها لنداء البعيد ، وذلك لما فيها من مدِّ الصوت ، الأمر الذي لا بد منه ليلغ الصوت مسامع المنادى ، نحو : « أيا عبد الله » . تقول ذلك إذا كان عبد الله بعيداً عنك بعداً كافياً .

٧ - (وا) : ولا تستعمل إلا في نداء الندبة ، نحو : « وا رأساء » .

ج - نداء الدعوة : أدواته وأعطاه :

وأدواته هي كل أحرف النداء ما عدا « وا » الخاصة بنداء التذبة .
ولا يخرج المنادى نداء دعوة عن أن يكون على أحد الأشكال الخمسة الآتية :

١ - (مفرد معرفة) : ونعني بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، فالرجال مفرد ، والرجلان مفرد ، والهندات مفرد . ونعني بالمعرفة ما كان علماً ، نحو « زيد - وعمرو - وخالد - وبكر » ، أو معرفاً بـ (ال) نحو : « الرجل » ، أو اسماً موصولاً ، نحو « من » ، أو اسم إشارة ، نحو « هذا » .

وحكم هذه الأسماء إذا نوديت أن تبني على ما ترفع به ، ثم تكون في محل نصب على أنها مفعول به لفعل « أدعو » الذي نابت أداة النداء منابه ، نحو : « يا زيد - يا زيدان - يا زيدون » ، فالأول مبني على الضم ، لأنه مفرد ، ورفع المفرد يكون بالضممة ، والثاني مبني على الالف ، لأنه مثنى ، ورفع المثنى بالالف ، والثالث مبني على الواو ، لأنه جمع مذكر سالم ، ورفعها يكون بالواو . والجميع في محل نصب على النداء .

فإذا كان المنادى المعرفة المفرد مبنياً قبل ندائه ، فإنه يبقى على حركة بنائه الأصلي ، ويقال فيه : إنه مبني على ضمة مقصورة ، منع من ظهورها حركة البناء الأصلي ، نحو « يا سيويبه - يا حذام - يا هذا - يا من نجح ... الخ » .

ثم إذا كان المنادى المفرد علماً موصوفاً بكلمة « ابن » ، ولا فاصل بينها ، والابن مضاف إلى علم ، جاز في المنادى وجهان : ضمّه ونصبه ، نحو : « يا زيد بن خالد » ، و « يا زيد بن خالد » . والنصب أولى .

أما ضمه فعلى القاعدة ، لأنه مفرد معرفة ، وأما نصبه فعلى اعتبار كلمة « ابن ، زائدة ، فيكون « زيد ، مضافا ، و « خالد ، مضافاً إليه . والوصف بكلمة « ابنة ، كالوصف بكلمة « ابن ، ، نحو : « يا هند ابنة خالد ، ، و « يا هند ابنة خالد ، .

أما الوصف بكلمة « بنت ، فلا يغير بناء المفرد العلم ، فلا يجوز معها إلا البناء على الضم ، نحو : « يا هند بنت خالد ، .

ويتعين ضم المنادى المفرد المعرفة في نحو : « يا رجل ابن خالد ، و « يا خالد ابن أخينا ، ، لانتفاء علمية المنادى ، في الأول ، وعلمية المضاف إلى ابن ، في الثاني ، لأن اعتبار كلمة « ابن ، في هاتين الحالتين زائدة غير جاز ، لأننا لو حذفناها ، ثم أضفنا ما قبلها إلى ما بعدها ، لفقد الكلام معنى بنوة الأول للثاني ، فلو قلنا : « يا رجل خالد ، لجاز أن يفهم السامع أننا فننادي رجلاً من اتباع خالد ، ولما فهم أن هذا الرجل هو ابن لخالد . وكذا الأمر إذا قلنا : « يا خالد أخينا ، . وأما في نحو : « يا زيد الفاضل ابن خالد ، ، فالضم متعين أيضاً لوجود الصفة الفاصلة التي تمنع إضافة المنادى الذي قبلها إلى العلم الواقع بعد كلمة « ابن ، .

ثم إذا كرر المنادى المفرد المعرفة ، وكان مكرره مضافاً ، نحو : « يا سعد سعد الأوس ، فلك في المنادى وجهان : النصب ، نحو : « يا سعد سعد الأوس ، على اعتبار أنه مضاف ، وما بعد التكرير مضاف إليه . أما التكرير نفسه فهو زائد للتوكيد . ثم البناء على الضم ، نحو : « يا سعد سعد الأوس ، على حسب القاعدة ، وتكون « سعد ، الثانية إما بدلاً من الأولى تبعها على المحل ، وأما عطف بيان .

وقد يضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المفرد المعرفة ، فيجوز له

عندئذ أن ينونه وهو مضموم ، وأن ينونه وهو منصوب . فمن الأول قول الأحوص الانصاري ينادي « مطراً » زوج حبيته :

٩٢ - سلامُ الله - يا مطرُ - عليها

وليسَ عليك - يا مطرُ - السلامُ

(الاعراب : « سلام » مبتدأ . « الله » مضاف اليه . « يا » أداة نداء . « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب ، ونون للضرورة الشعرية ، « عليها » متعلقان بخبر محذوف المبتدأ . « وليس » ماض ناقص . « عليك » متعلقان بخبر ليس المحذوف المقدم . « يا » أداة نداء . « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب . « السلام » اسم ليس المؤخر . « جملة : سلام الله عليها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا مطر » معترضة بين المبتدأ والخبر لا محل لها . « جملة : ليس عليك السلام » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : يا مطر » معترضة بين اسم ليس وخبرها لا محل لها .
الشاهد : « يا مطر » . اضطر الشاعر الى تنوين المنادى المفرد العلم فنونه مع ابقائه على بناءه على الضم . وهذا جائز .)

ومن الثاني قول المهلهل بن ربيعة يتغزل :

٩٣ - ضَرَبْتُ صدرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ :

يا عَدِيًّا ، لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

(الاعراب : « ضربت » ماض ولاء تأنيث ، والفاعل مستتر . « صدرها » مفعول به ومضاف اليه . « إلي » متعلقان بضربت . « وقالت » حرف عطف وفعل ماض ولاء تأنيث . « يا » أداة نداء . « عدياً » منادى منصوب . « لقد » لام ابتداء وحرف تحقيق . « وقتك الأواقي » فعل ومفعول به وفاعل . « جملة : ضربت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقالت » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : يا عدياً » ابتداء القول لا محل لها « جملة :

وقتكَ الأواقي « استثنائية لا محل لها . » مجموع جلتي القول « مَقول القول محله
النصب .

الشاهد : « يا عديا » : نصب الشاعر المنادى المفرد العلم ونونه اضطراراً . (

٢ - (فكرة مقصودة) : ونعني بالفكرة المقصودة كل اسم نكرة
وقع بعد حرف من أحرف النداء وقصد تعيينه ، وبذلك يصير معرفة ،
لدلالته حينئذٍ على معين ، نحو : « يا طالبُ » . تقول ذلك إذا كان
أمامك عدد من الطلاب فتوجهت بندائك إلى واحد معين منهم .

وحكم هذا المنادى كحكم المفرد المعرفة : مبني على الضم في محل
نصب .

٣ - (نكرة غير مقصودة) : وهي كل نكرة لم يقصد تعيينها ،
نحو : « يا طالباً اجتهد » . تقول ذلك إذا كنت تتوجه بندائك إلى كل
طالب آمراً إياه بالاجتهاد . وحكم هذا المنادى نصب دائماً . ومنه قول
عبد يفو ، وقد كان أسيراً :

٩٤ - أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ

نداماي من نجرانَ أَنْ لا تلاقيا

(الاعراب : « أَيَا » أداة نداء . « رَاكِبًا » منادى منصوب .
« اما » مؤلفة من « ان » حرف الشرط الجازم ، و « ما » الزائدة .
« عرضت » فعل ماض مبني على السكون في محل جزم بان ، والتاء فاعل .
« فبلغن » الفاء رابطة لجواب الشرط ، و « بلغ » فعل أمر مبني على الفتح
لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، والفاعل مستتر ، ونون التوكيد لا محل لها .
« نداماي » مفعول به ومضاف إليه . « من نجران » متعلقان بحال محذوفة من
الندامي . « أَنْ » مخففة من « أن » ، واسمها ضمير شأن محذوف . « لا »
نافية للجنس « تلاقيا » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، والالف للإطلاق ،

والجبر محذوف . « أن » المحففة وصلتها في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به ثانٍ لفعل « بلفن » . « جملة : أيا راكبا » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عرضت » جملة الشرط لا محل لها . « جملة : بلفن » جواب شرط جازم محلها الجزم . « المجموع الشرطي » استئناف لا محل له . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة لا محل لها . « جملة : لا تلافى » خبر أن محلها الرفع .

الشاهد : « أيا راكبا » : نصب راكباً لكونه نكرة غير مقصودة ، لأن الشاعر ينادي أي راكب يستطيع تبليغ رسالته إلى قومه .

٤ - (مضاف) : وحكمه النصب دائماً ، نحو : « يا عبد الله » .

٥ - (شبه المضاف) : وهو كل اسم اتصل به شيء من تمام معناه ، أو قل : هو كل اسم اتصل به معمول له ، كاسم الفاعل إذا تلاه مفعوله ، نحو : « يا حافظاً عهده بورك » ، أو إذا تلاه مجرور متعلق به ، نحو : « يا جالساً في الدار اخرج » ، أو كاسم المفعول إذا تلاه نائب فاعله ، نحو : « يا مهزوماً حقّه لا تحزن » ... الخ . فكل هذه الأسماء تسمى شبهةً بالمضاف ، أولاً : لأنها قد عيّنت وحددت بم تلاها ، كما يحدد المضاف بالمضاف إليه ، وثانياً : لأنها جميعاً على تأويلها بالمضاف : يا حافظاً العهد - يا جالساً الدار - يا مهزوماً الحق .

وحكم الشبيه بالمضاف - إذا نودي - أن يكون منصوباً أيضاً ، كما رأيت في الأمثلة .

د - الأسماء من حيث النداء :

تنقسم الأسماء من حيث قبولها للنداء وعدمه إلى ثلاثة أقسام :

١ - أسماء لا تقبل النداء مطلقاً . وتلك هي أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، فلا يقال : « يا هينات » ، ولا « يا غاف » . وسبب ذلك

واضح ، وهو أن النداء إنما يتجه إلى الذات ، فإن لم يكن الاسم دالاً على ذات فلا معنى لندائه ، وقد علمنا أن « هيات وصه ومه وآمين ... الخ » إنما اعتبرت أسماء من باب الاصطلاح ، أما في حقيقتها فهي أفعال غير متصرفة ، لأنها تدل على الأحداث ، لا على الذوات . أما أسماء الأصوات فلا تدل على أحداث ولا على ذوات ، وإنما هي مجرد تقليد لأصوات الحيوانات والأشياء ، أو مجرد أصوات يقصد بها الزجر والحث .

٢ - أسماء لا تكون إلا مناداةً ، وهي : « يا فُلٌّ - يا فُلَّةٌ » (١) - يا لؤمان (٢) - يا نؤمان - يا مخبثان (٣) - يا ملامان - يا ملكمان - يا مكذبان - يا مطيان - يا مكرمان - والمؤنث لكل ذلك بالتاء : يا لؤمانة - يا نؤمانة ... الخ . ثم : « يا خبث - (٤) - يا فسق - يا عُدر - يا لعم - والمؤنث على وزن « فعال » : يا خبث - يا فساق - يا لكاع .

وكل ما تقدم سماعي لا يقاس عليه . وقاسه بعضهم فيما كان على وزن « مفعلان » ، فأجازوا أن يقال : « يا مذهبان » (٥) - يا مسفران - يا مقرآن - يا مدرسان .. .

٣ - أسماء تقبل النداء وعدمه . وهي كل الأسماء سوى ما ذكرنا في الفقرتين السابقتين .

(١) أي : يا رجل ويا امرأة .

(٢) أي : يا كثير اللؤم . فالصيغة للبالغ ، وكذا سائر ما جاء على وزنه .

(٣) أي : يا كثير الحبث . » » » » » »

(٤) هذه شتائم للذكر ، ومؤنثها يستعمل في شتم الانثى .

(٥) أي : يا كثير الذهب . فالصيغة للبالغ . وكذا سائر ما جاء على وزنه .

واختلفوا في الضائر ، فقال بعضهم لا يجوز نداؤها بـ « تة » ، وقال آخرون : بل يجوز نداء ضمير المخاطب ، أما ضمير المتكلم ، وضمير الغائب فلا ، إذ لا معنى لأن ينادي الانسان نفسه ، ولا لأن ينادي ضمير الغائب عنه .

وإذا ناديت ضمير المخاطب ، فانت بالخيار : إن شئت أتيت به ضمير رفع ، كأنك تنظر إلى الضمة التي يستحقها الظاهر لو حل محله ، فتقول : « يا أنت » ، وإن شئت أتيت به ضمير نصب ، كأنك تنظر إلى محل المنادى ، فتقول : « يا إياك » . وفي كلتا الحالتين ، فالضمير مبني على ضم مقدر ، وهو في محل نصب ، مثله في ذلك مثل كل مبني قبل النداء ، مثل : « يا هذا - يا من نجح - يا مسيوه - يا حذام ... » .

قال أحد الشعراء :

٩٥ - يا مُرَّ ، يا ابنَ واقعٍ ، يا أُنْتَا
أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامًا جُعْتَا

(الاعراب : « يا » أداة نداء . « مر » منادى مرخم مبني على الضم الظاهر على آخره المحذوف ، إذ الأصل « يا مرة » . وهو في محل نصب . « يا ابن واقع » أداة نداء ومنادى منصوب ومضاف إليه . « يا » أداة نداء . « أُنْتَا » ضمير رفع منفصل مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، وهو في محل نصب على النداء ، والالف فيه للإطلاق . « أنت » مبتدأ . « الذي » خبر . « طلقت » فعل وفاعل . « عاما » مفعول به (١) . « جعنا » فعل وفاعل ، والالف للإطلاق . « جملة : يا مر »

(١) هذا الاعراب على معنى أنه ودع عاماً جاع فيه . فان كان المعنى أنه طلق زوجه في عام جاع فيه ، فيكون الميم مفعولاً فيه ظرف زمان متعلقاً بفعل طلق .
العام

ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا ابن واقع » استثنائية لا محل لها . « جملة : يا أنت » استثنائية لا محل لها . « جملة : ت الذي » استثنائية لا محل لها . « جملة : طلت » صلة لا محل لها . « جملة : جعت » صفة لليوم محلها نصب . الشاهد : « يا أنت » : يجوز بناء ضمير المخاطب على قلة ، وقد أتى به الشاعر ضمير رفع . وهذا جائز .)

هـ - نداء ما فيه « ال » :

إذا كان الاسم المراد نداؤه محلياً بالالف واللام ، لم يجوز دخول أداة النداء عليه مباشرة ، فلا يقال : « يا الرجل » . بل يتوصل إلى ذلك بأحد شيئين : بادخال اسم الإشارة بين أداة النداء والمنادى ، فتقول : « يا هذا الرجل » ، أو بادخال كلمة « أيها » بينها ، فتقول : « يا أيها الرجل » . وحينئذ لا يكون « الرجل » هو المنادى ، وإن كان كذلك في المعنى ، بل المنادى هو هذا المتوسط بينه وبين أداة النداء . أما هو ، أي « الرجل » فيغدو تابعاً له . ويصبح الاعراب على الشكل الآتي :

(يا) : أداة نداء .

(هذا) : ها للتنبيه ، « ذا » اسم إشارة منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلي ، في محل نصب .

(الرجل) : عطف بيان على اسم الإشارة . ولا يجوز اعتباره بدلاً منه ، لأن البدلية على نية تكرار العامل ، ولا يجوز هنا تكرار « يا » ، إذ لا يقال : « يا الرجل (١) » .

(يا) : أداة نداء .

(١) ومن الناحية من يربط الاسم الواقع بعد اسم الإشارة صفة له .

(أَيْهَا) : « أي » منادى مبني على الضم في محل نصب . و « ها » زائدة .

(الرجل) : عطف بيان على « أي » . ولا تجوز البدلية للسبب الذي سبق (١) .

وقد تجتمع الوصلتان لنداء ما فيه « ال » ، فيقال : « يا أيها الرجل » ، فتكون « أيها » هي المناداة ، ويكون اسم الإشارة تابعاً لها على أنه عطف بيان ، ويكون « الرجل » تابعاً لاسم الإشارة ، إما على عطف البيان ، وإما على البدلية ، لأن البدلية هنا جائزة ، إذ يمكنك أن تنزع اسم الإشارة وتحل محله الاسم الذي بعده .

ويستثنى مما تقدم سبعة أشياء :

١ - (لفظ الجلالة : الله) : إذ يمكن دخول أداة النداء عليه مباشرة ، فنقول : « يا الله » و « يا الله » بقطع همزته ووصلها .

والأفصح في نداء لفظ الجلالة أن تحذف معه أداة النداء ، ويموض منها ميم مشددة مفتوحة في آخره ، كقوله تعالى : « قل : اللهم مالك الملك » . ويقال في إعرابه عندئذ :

(اللهم) : « الله » لفظ الجلالة منادى بأداة نداء محذوفة مبني على الضم في محل نصب . والميم المشددة عوض من أداة النداء المحذوفة .

(١) إذا وقع بعد « أيها » اسم جامد ، كما في المثال ، فهو عطف بيان ، أما إن وقع وصف مشتق ، مثل : « يا أيها الراكب » ، فهو عندئذ نعت لأيها . وذلك لأن البيان إذا جاء بوصف كان نعتاً ، وإن جاء بجامد كان عطف بيان . ومن النحاة من لا يلتفت إلى كل هذه الفروق ، بل يميز في الاسم الواقع بعد « أيها » أن يرب نعتاً أو عطف بيان أو بدلاً ، أيأ كان شكل هذا الاسم .

(مالك) : صفة للمنادى منصوبة لتبعتها له على المحل (١) .

(الملك) : مضاف اليه مجرور .

وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء في قول امية بن ابي الصلت :

٩٦ - إني إذا ما حَدَثَ الْمَا

أَقُولُ : يا اللهم ، يا اللهم

(الاعراب : « إني » إن واسمها . « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « ما » زائدة . « حدث » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده . « ألما » فعل ماض فاعله مستتر ، والالف للاطلاق . « أقول » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « يا » أداة نداء . « اللهم » منادى مبني على الضم في محل نصب ، والميم زائدة . « يا اللهم » توكيد لفظي للنداء الأول ، والالف للاطلاق . « جملة : إني مع الخبر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : حدث مع فعله المحذوف » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : ألم » مفسرة للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : أقول » جواب شرط لا محل لها . « المجموع الشرطي » خبر « إني » محله الرفع . « جملة : يا اللهم » مقول القول محلها نصب .
الشاهد : « يا اللهم » : جمع الشاعر بين أداة النداء والميم المشددة في نداء لفظ الجلالة : وهذا شاذ (٢) .

(١) ومن النحاة من يمنع وقوع الصفة بعد لفظ الجلالة المنادى ، بحجة أن الاسماء الملازمة للنداء (ومنها : اللهم) ليست في حاجة الى الفائدة التي يحققها النعت لغيرها . ويسرب الصفة اعراباً آخر ، فيجعلها منادى ثانياً بأداة نداء محذوفة ، والتقدير : اللهم ، يا مالك الملك .

(٢) تستعمل « اللهم » لأحد ثلاثة معانٍ :

(الأول) : للنداء المحض ، نحو : « اللهم اغفر لي » .

(الثاني) : لتمكين الجواب في نفس السامع ، كأن يقال لك : « أزيد

فعل هذا ؟ » فتقول : « اللهم نعم » ، أو : « اللهم لا » . ←

٢ - (المنادى المشبه به) : بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ، كقولك لمنن : « يا البلبلُ ترينى » ، ولفقيه : « يا الشافعي قهأ » .
والحق أن المنادى هنا مضاف محذوف ناب عنه المضاف اليه ، إذ الأصل : « يا شبيه البلبل ترينى - ويا شبيه الشافعي قهأ » .

٣ - (المنادى المستغاث) : وذلك إذا جر باللام ، نحو : « يا لرجال للضعيف » . فإن لم يجر باللام ، فلا يجوز دخول « يا » عليه ، فلا يقال : « يا الرجال للضعيف » ، بل تسقط الالف واللام حينئذٍ ، فتقول : « يا رجال للضعيف » .

٤ - (الموصول المبدوء بـ أل) : وذلك إذا نقل الى العلمية مع صلته . فإن سميت رجلاً بـ « الذي سافر » ، قلت في ندائه : « يا أُلذي سافر » ، بقطع الهمزة وجوباً ، لأن كل اسم مبدوء بهمزة الوصل ، إذا نقل الى العلمية ، قطعت همزته .

٥ - (العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة بـ أل) : فإذا سميت رجلاً بـ « الشمس طالعة » ، قلت في ندائه : « يا أُلشمس طالعة » ، بقطع الهمزة أيضاً .

٦ - (العلم المبدوء بـ أل) : وذلك إذا كانت « ال » جزءاً منه ، بحيث يؤدي حذفها الى لبس بين العلمية والوصفية ، نحو : « يا

→ (الثالث) : لبيان ندرة وقوع المذكور معها ، كقولك : « سأسافر لزيارة أخي ، اللهم اذا أبى أن يجيء » ، ذلك لأن إياه للجيء شيء نادر . ويكثر وقوعها قبل « إلا » ، نحو قولهم : « سأسافر اليوم ، اللهم إلا اذا حدث ما لم يكن في الحسبان » .

واعرابها في كل هذه الاستعمالات واحد . إلا أنه يشار الى خروجها عن معنى النداء الحقيقي الى المعنى الذي استعملت فيه ، اذا حدث هذا الخروج .

أصاحب - يا ألقاضي - يا الهادي « فيمن اسمه : صاحب بن عباد ،
والقاضي الفاضل ، والهادي الخليفة العباسي ، إذ لو أسقطت الألف واللام
هنا ، قللت : « يا صاحب » - يا قاض » لم يُعلم : أتريد الوصفية ، أم
تريد العلمية ؟

٧ - (في الضرورة الشعرية) : كقول أحدهم :

٩٧ - فَيَا الْغَلَامَانَ اللَّذَانِ فَرًّا

إِيَّاكَ أَنْ تُعَقِّبَانَا شَرًّا

(الاعراب : « فيا » فاء بحسب ما قبلها مع حرف نداء ، « الغلامان »
منادى مبني على الألف لأنه مثنى ، في محل نصب . « اللذان » صفة للمنادى
مرفوعة بالألف لأنها ملحقة بالمثنى . « فرا » فعل وفاعل . « إياكما » في محل
نصب على التحذير ، أي : هو مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « احذر » .
« ان » حرف مصدرية ونصب ، والمصدر المؤول منها وبما بعدها في محل جر
بجرف محذوف تقديره « من » والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف .
« تعقبانا » مضارع منصوب بخذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والألف فاعل ،
و « نا » مفعول به أول . « شرا » مفعول به ثان . « فيا الغلامان »
ابتدائية لا محل لها . « جملة : فرا » صلة الموصول لا محل لها . « جملة :
إياكما مع فعله المحذوف » استئنافية لا محل لها . « جملة : تعقبانا » صلة الموصول
الحر في لا محل لها .

الشاهد : « يا الغلامان » : جمع الشاعر بين « يا » و « ال » .
وهذه ضرورة شعرية . (

و - إذا أُضيف المنادى إلى ياء المتكلم :

إذا أُضيف المنادى إلى ياء المتكلم ، جاز في الياء أمور عدة ،
بحسب طبيعة الاسم المنادى :

(آ) - فان كان النادى اسماً صحيح الآخر ، جاز في الياء ما يأتي :

- ١ - (يا رفيقي °) : بائتها ساكنة . وهذا قليل .
- ٢ - (يا رفيق) : بحذفها ، وابقاء الكسرة قبلها . وهذا هو الأكثر .

٣ - (يا رفيقا) : بقلبها ألفاً .

٤ - (يا رفيقاً) : بحذف الألف ، وابقاء الفتحة قبلها .

٥ - (يا رفيقي) : بائبات الياء مفتوحة .

(ب) - وإن كان الاسم النادى منتهياً بحرف علة ، فليس في الياء إلا وجه واحد ، هو ائبائها مفتوحة ، نحو : « فتى » ← « يا فتاي » - القاضي ← « يا قاضي » (١) - معلون ← « يا معلمي » (٢) .

(ج) - وان كان النادى لفظ « أب أو أم » جاز في الياء ما يأتي :

- ١ - (يا أبي° - يا أمي°) : بائبائها ساكنة .
- ٢ - (يا أبي° - يا أمي°) : بائبائها مفتوحة .
- ٣ - (يا أب° - يا أم°) : بحذفها وابقاء الكسرة .
- ٤ - (يا أبا° - يا أما°) : بقلبها ألفاً .

(١) ادغمت ياء النقص مع ياء التكلم فصارتا ياء واحدة مشددة .

(٢) اجتمعت واو الجمع المذكر السالم مع ياء التكلم ، والسابقة ساكنة ، فانقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء التكلم .

- ٥ - (يا أَبَ - يا أُمَّ) : بحذف الألف وإبقاء الفتحة .
- ٦ - (يا أَبَتِ - يا أُمَّتِ) : بتعويض تاء مكسورة من ياء المتكلم .
- ٧ - (يا أَبَتَ - يا أُمَّتَ) : بتعويض تاء مفتوحة من ياء المتكلم .
- ٨ - (يا أَبَتُ - يا أُمَّتُ) : بتعويض تاء مضمومة من ياء المتكلم .
- ٩ - (يا أُبَيّ - يا أُمَيّ) : بزيادة التاء (١) .
- ١٠ - (يا أَبَتَا - يا أُمَّتَا) : بزيادة التاء مع قلب الياء أَلِفًا (٢) .
- (د) - وإذا كان المنادى لفظ « ابن أم » أو « ابن عم » ، جاز في الياء ما يأتي :

- ١ - (يا ابن امي - يا ابن عمي) : بأبوابها ساكنة .
- ٢ - (يا ابن أمِّي - يا ابن عمِّي) : بأبوابها مفتوحة .

(١) ومنه قول الشاعر :
أيا أُبَيّ لا زلتَ فينا ، فأنثا لنا أَمَلٌ في العيشِ ما دمتَ عائشا

(٢) ومنه قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :
تقول بنتي : قد أنى أناكا يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكا
وقول الراجز الآخر :
بَا أَبَتَا أَرَقْنِي القِذَّانُ فالنومُ لا تَطْعَمُهُ المِينانُ

٣ - (يا ابن أمِّ - يا ابن عمِّ) : بحذفها وإبقاء الكسرة (١) .

٤ - (يا ابن أمِّ - يا ابن عمِّ) : بقلبها ألفاً ثم حذفها وإبقاء الفتحة (١) .

٥ - (يا ابن أُمَّا - يا ابن عمِّ) : بقلبها ألفاً (٢) .

ويمجى هذا أيضاً مع « ابنة أم » و « ابنة عم (٢) » . و « بنت أم » و « بنت عم » .

واعلم أن النادى في كل ذلك مضاف ، وإن المضاف إليه هو الياء ، المذكورة ، أو محذوفة بلا عوض ، أو محذوفة بعوض ، أو منقلبة ألفاً . أما التاء فلا يقال فيها أنها مضاف إليها ، بل يقال إنها عوض من الياء المحذوفة التي هي المضاف إليها . فإن ذكرت مع التاء الياء ، أو الألف المنقلبة عن الياء ، اعتبرت التاء حرفاً زائداً لجرد الثانی اللفظي ، أما الياء والألف فهما المضاف إليها . ومنهم من يعتبر الياء والألف إذا اجتمعتا مع التاء « يا ابتي - يا أبتا » إشباعاً لكسرة التاء أو فتحها ، ويعتبر ياء المتكلم التي هي المضاف إليها محذوفة .

هذا ، ويمكن - عند الوقف - أن تلحق هاء السكت آخر كل ما تقدم ، ما عدا الذي ثبتت فيه الياء ساكنة ، فتقول : « يارَفِيقِيهْ - يافَتَاهْ - يا أَبَهْ - يا أُمّهْ - يا أَبَتاهْ - يا أُمَمَتاهْ - ... الخ » .

(١) وهذا هو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : « يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي » ، بقراءتي الفتح والكسر .

(٢) ومنه قول الشاعر :

يا ابنةَ عَمِّ لا تلومي واهجمي لا يخرقُ اللومُ حِجابَ مِسْمِمي

ز - حذف حرف النداء :

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ، نحو : « وازيداه » ،
ولا مع الضمير ، نحو : « يا أنت - يا إيتاك » ، ولا مع المستغاث ،
نحو : « يا لزيد » ، ولا مع المنادى البعيد .

وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازاً ، كقوله تعالى :
« يوسفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا » ، وقوله : « ربِّ ارْنِي أَنْظِرْهُ اليك » ،
وقولهم : « إفندِ مَخْنُوقٌ ^(١) » ، و « أَصْبِحْ لَيْلٌ » .

ح - حذف المنادى :

قد يدخل حرف النداء على ما لا يمكن مناداته ، كقوله تعالى :
« يا ليتني كنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً » ، وقوله : « أَلَا يَا اسْجُدُوا
لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » ، فقد دخلت « يا »
في الآية الأولى على حرف هو « ليت » ، وفي الآية الثانية على فعل أمر
هو « اسجدوا » ونحن نعلم أن الأفعال والحروف لا تنادى ، فكيف
حدث ذلك ؟

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب للنحاة :

- ١ - « يا » في كل ذلك حرف للتنبيه ، لا للنداء .
- ٢ - « يا » في كل ذلك حرف للنداء ، والمنادى محذوف تقديره

(١) هو مثل يضرب لكل مشفقٍ عليه مضطر وقع في شدة وهو يخل
على نفسه أن يقتديها بماله .

في الآية الأولى : يا هذا ليتني كنت معهم . وفي الثانية : يا قوم اسجدوا لله .

٣ - إن وي « يا » دعاء أو أمر ، فهي للنداء ، والمنادى محذوف ، وذلك لكثرة وقوع النداء قبل الدعاء والأمر ، كقوله تعالى : « يا آدمُ اسكنْ أَثْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » ، وقوله : « يا نوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا » ، وقوله : « يا مالكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ » . فإن لم يلها الأمر والدعاء ، فهي حرف تنبيه .

ط - أمطامٍ نوابع المنادى :

نعي بالتوابع كلاً من النعت ، والمطف بنوعيه : عطف البيان وعطف النسق ، والتوكيد ، والبذل . وقد سميت بالتوابع لأنها تتبع ما قبلها في حركتها الاعرابية .

ولكن يحدث في بعض الأحيان أن يكون المتبوع مبنياً ، وأن تكون حركة بنائه تختلف عما يستحقه من الحركات فيما لو كان معرباً . وذلك كالمنادى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة ، فقد رأينا أنها يبنيان على الضم ، وإن محلها هو النصب . وفي هذه الحالة يرد السؤال التالي : على أي شيء يتبع التابع متبوعه ؟ أيتبعه على اللفظ ، أم يتبعه على المحل ؟

وفيا يلي الإجابة عن هذا السؤال :

(٢) - فإذا كان المنادى معرباً منصوباً ، فتابعه أبداً معرب منصوب ، نحو « يا أبا زيدٍ الكريمِ » - يا أبا زيدٍ أبا زيدٍ - يا أبا زيدٍ والضيف ، إلا إذا كان بدلاً ، أو مطوفاً مجرداً من « ال » ، غير مضافين ، فها عندئذ مبنيان على الضم ، نحو : « يا أبا زيدٍ محمدُ » - يا

أبا زيدٍ وخالدهُ ، ، وذلك لأن عطف النسق تشريك في الحكم ، كما رأينا ، والبديل على نية تكرار العامل ، وهذا يعني أنها على تقدير « يا ، قبلها ، وذلك يوجب بناءها على الضم لأنها من نوع المفرد المعرفة . ألا ترى أنك لو قلت : « يا أبا زيد يا محمد » - يا أبا زيد ويا خالدهُ ، لكانا مبنيين على الضم ؟ فكذلك إذا كانا تابعين .

(ب) - أما إذا كان المنادى مبنياً على الضم فتابعه على أربعة أضرب :

١ - ما يجب رفعه معرباً تبعاً للفظ المنادى ، وهو تابع « أيها وأيتها واسم الإشارة » ، نحو : « يا أيها الرجل » - يا أيها المرأة - يا هذا الرجل » - يا هذه المرأة » .

هذا ، ولا يكون تابع اسم الإشارة هنا إلا اسماً محلياً بـ « ال » ، لأنه - أي اسم الإشارة - إنما أتى به ليكون وُصلةً لنداء ما فيه « ال » . أما « أيها - وأيتها » ، فيجوز في تابعها أن يكون اسم إشارة ، نحو : « يا أيها الرجل » ، أو اسماً محلياً بـ « ال » ، كما رأيت في الامثلة السالفة .

٢ - ما يجب بناؤه على الضم مثل المنادى المتبوع ، وهما البديل المفرد ، نحو : « يا سعيدُ خليلُ » ، والمطوف المفرد المجرد من « ال » ، نحو : « يا زيدُ وخالدهُ » . وذلك للسبب نفسه الذي ذكرناه آنفاً في الفقرة (آ) .

٣ - ما يجب نصبه تبعاً لمحل المنادى ، وهو كل تابع مضاف (١) ،

(١) بشرط أن تكون الإضافة حقيقية . أما إن كانت لفظية ، كإضافة المشتقات إلى معمولاتها ، فيكون التابع كالمفرد الذي لم يضاف ، وحكمه عندئذ جواز الرفع والنصب ، كما سترى في الفقرة الرابعة ، نحو : « يا خالد الحسن الخلق - الحسن الخلق » ، برفع « الحسن » ونصبها .

نحو : « يا عليُّ أبا الحسنِ - يا عليُّ وأبا سعيدٍ - يا خليلُ صاحبَ الكرمِ - يا تلاميذُ كلِّهم - يا رجلُ أبا خليلٍ » . وذلك لأن إضافة هذه التوابع تتنافى مع البناء على الضم ، فلا يبقى إلا أن تتبعه على المحل .

٤ - ما يجوز فيه الوجهان : الرفع معرباً تبعاً للفظ المنادى ، والنصب تبعاً لمحله . وهو كل التوابع إذا كانت مفردة غير مضافة ما عدا البدل والمطوف المجرد من (ال) ، نحو : « يا زيدُ الكريمُ - الكريمُ ، يا رجلُ خالدُ - خالدًا ، يا زيدُ زيدُ - زيدًا ، يا زيدُ والضيفُ - والضيفُ » . ويدخل في هذا القسم الصفة المشتقة المعرفة بالآلف واللام المضافة إضافة لفظية ، نحو : « يا خالدُ الحسنُ الخلق - الحسنُ الخلق » ، وذلك لأن هذه الإضافة كدمها ، إذ هي إضافة لفظية لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً . فالاسم معها في حكم المفرد .

ي - نداء الاستغاثة :

نداء الاستغاثة هو : نداءٌ يقصد منه دعوة من يعين على دفع بلاءٍ أو شدةٍ . ولا يستعمل له من أحرف النداء إلا « يا » ، ولا يجوز حذفها .

وللإستغاثة أساليب متعددة ، إليك بيانها مع أعراب كل أسلوب وتحليله :

١ - (يا رجلُ انقذني)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(رجلُ) : منادى مستغاث . مبني على الضم في محل نصب على على نداء الاستغاثة .

٢ - (يا رجلا أنقذني)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(رجلا) : منادى مستغاث ، مبني على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال محله بالفتحة العارضة لمناسبة الألف . والألف زائدة لتوكيد الاستغاثة والمستغاث في محل نصب على نداء الاستغاثة .

٣ - (يا للرجل انقذني)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(للرجل) : جار ومجرور متعلقان بفعل النداء المحذوف الذي تقديره : أدعو . وهذا هو اعراب الأكثرين ، واختاره ابن الصائغ وابن عصفور .

(للرجل) : متعلقان بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل . وهذا الاعراب لابن جني .

(للرجل) : اللام حرف جر زائد . والرجل : مجرور لفظاً منصوب محلاً على نداء الاستغاثة . وهذا الاعراب للمبرد وابن خروف .

(للرجل) : اللام بقية من كلمة « آل » ، فهي اسم منادى منصوب ، وهو مضاف ، والرجل : مضاف إليه مجرور . وهذا الاعراب للكوفيين .

٤ - (يا للرجال للمسكين)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(للرجال) : انظر اعرابها المختلفة في المثال السابق .

(للمسكين) : جار ومجرور متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف
تقديره : استغيث .^(١)

٥ - (يا لله من الفقر)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .
(لله) : انظر أعرابها المختلفة في المثال الثالث .
(من الفقر) : متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف .

٦ - (يالي)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .
(لي) : جار ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف ، أما المستغاث
فمحذوف .

ك - نداء التعجب :

نداء التعجب هو : نداء يقصد منه إظهار العجب من النادى .
وأداته الوحيدة هي « يا » ، ولا يجوز حذفها .

ويأتى نداء التعجب على ثلاثة أساليب فقط ، فإذا أردت التعجب
من كثرة الماء قلت : « يا ماء - يا ماء - يا ماء » . وأعرابها
كأعراب الأساليب الثلاثة الأولى من نداء الاستغاثة . فارجع إليها .

(١) لاحظ أن اللام التي مع المستغاث مفتوحة ، وأن التي مع المستغاث لأجله
مكسورة ولا يجوز كسر لام المستغاث إلا إذا تكررت بغير أداة نداء ، نحو :
« يا للرجال وللأقوياء للضعيف » .

ل - نداء الندبة :

نداء الندبة هو : نداء يقصد منه إظهار التفجع على ميت ، أو ما هو في حكم الميت (١) ، أو إظهار التوجع من شيء يؤلم ، نحو : « وا زيدا - وا رأسا » .

وأداة نداء الندبة هي « وا » . ويمكن استعمال « يا » فيه إذا أمن التباس نداء الندبة بالنداء الحقيقي ، وذلك كأن يكون المنادي عضواً يتوجع منه ، أو أن يكون المنادي شخصاً يعرف السامع أنه ميت ، كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز :

٩٨ - حُمِلَتْ أُمِّهَا عَظِيماً فَاصْطَبَرَتْ لَهُ

وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

(الأعراب : « حملت » فعل مجهول ونائب فاعل . « أمرا » مفعول به ثانٍ . « عظيماً » صفة للمفعول . « فاصطبرت » فعل وفاعل . « له » متعلقان باصطبرت . « وقت » فعل وفاعل . « فيه » متعلقان بقت . « بأمر » متعلقان بقت . « الله » مضاف إليه . « يا » أداة نداء للندبة . « عمرا » منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لمناسبة الألف . والألف زائدة لتوكيد الندبة . « جملة : حملت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : اصطبرت » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : وقت » معطوفة على السابقة لا محل لها . « جملة : يا عمرا » استثنائية لا محل لها .
الشاهد : « يا عمرا » : استعمل الشاعر « يا » للندبة ، وهذا جائز لعدم اللبس ، إذ معروف أن القصيدة قلت بعد موت المنادي « عمر » .)

(١) وذلك كصبيحة الهاشمية عندما أسرها الروم في زبطرة : « وامتنعاه » إذ قالتها تريد منها أن المنعص ميت ، وإلا ما تجاسر الروم على الهجوم على زبطرة .

والأساليب التي تأتي عليها الندبة ثلاثة :

١ - (وا زيدُ)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيدُ) : منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب .

٢ - (وا زيدا)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيدا) : منادى مندوب مبني على الضم المقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لمناسبة الألف ، وهو في محل نصب . والألف زائدة لتوكيد الندبة .

٣ - (وا زيداؤه)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيداؤه) : اعرابها كاعراب سابقتها . أما الهاء فهي زائدة للسكت (١) .

هذا ، ولا يجوز في الندبة حذف الأداة ، ولا حذف المنادى المندوب .

ثم اعلم أن المنادى المندوب لا يكون إلا معرفة غير مبهم ، فلا يندب الاسم النكرة ، فلا يقال : « وا رجل ! » ، ولا المعرفة المبهمة

(١) ويجوز في هذه الهاء أن تبقى في حالة الوصل ، وعند ذلك ، فيجوز ضمها تشبيهاً لها بهاء الضمير ، ويجوز كسرهما على أصل التقاء الساكنين ، ومن الأول قول المتنبي : « وا حر قلباه ممن قلبه شيم » .

– كالاسماء الموصولة واسماء الاشارة – فلا يقال : « وا هذا الرجل ! » .
إلا إذا كان المبهم اسماً موصولاً مشتهراً بصلته ، فيجوز ، نحو : « وا من
حفر بئر زمزم – وا من بنى بغداد – ... الخ » .

ثم اعلم أن الألف الزائدة لتوكيد الندبة ، وهاء السكت ، تلحقان
النادى المندوب إذا كان مفرداً ، كما رأيت في الأمثلة السابقة ، فإن كان
مضافاً لحقتا المضاف إليه ، نحو : « وا أبا زيداه » ، وإن كان موصولاً
لحقتا آخر الصلة ، نحو : « وا من بنى بغداداه » .

م – ترخيم النادى :

الترخيم هو : حذف آخر النادى تخفيفاً ، نحو : « يا فاطمة » .
والأصل : « يا فاطمة » . والنادى الذي يحذف آخره يسمى مُرَخِّمًا .

ولا يُرَخِّمُ من الاسماء إلا اثنان :

١ – ما كان محتوماً بقاء التانيث ، سواء أكان علماً أو غير علم ،
نحو : « يا فاطمة – يا شَجَرَةً – يا عائدة » ، في « فاطمة – شجرة –
عائدة » .

٢ – العلم لمذكر أو مؤنث على شرط أن يكون غير مركب تركيباً
اضافياً أو إسنادياً ، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، نحو : « يا
جعفَر – يا سُمَا » في « جعفر وسعاد » .

أما النكرة ، والثلاثي غير المختوم بالتاء ، والمركب ، فلا ترخم ،
فلا يقال : « يا إنسا – يا زي – يا عبد الرحما » في « انسان – زيد –
عبد الرحمن (١) » .

(١) وشذ ترخيمهم « صاحي » ، فقالوا : « يا صاح » .

ويجب أن يحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائداً ليناً ، أي حرف
 اين ساكناً ، رابعاً فصاعداً ، وذلك نحو : « عثمان - منصور - مسكين »
 فتقول : « يا عثم - يا منص - يا مسك » . فان كان غير زائد ،
 كمختار ، أو غير لين ، كقطر ، أو غير ساكن ، كقنور ، أو غير
 رابع ، كعجيد - لم يحجز حذفه ، فتقول : « يا مختا - يا ققط - يا قنور »
 - يا عجي .

وأما ترخيم المركب الزجي فيكون بحذف عجزه ، نحو : « يا
 معدي » في « معد يكر » .

هذا ، ولك في المرخم لغتان ؛ أحدهما : أن ينوى المحذوف منه ،
 والثانية : أن لا ينوى ، ويُعبر عن الأولى بلغة من ينتظر الحذف المحذوف ،
 وعن الثانية بلغة من لا ينتظره .

فاذا رخمت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان
 عليه من حركة أو سكون ، فتقول في « جمفر » : « يا جعف » ،
 وفي « حارث » : « يا حار » ، وفي « منصور » : « يا منص » ،
 وفي « قطر » : « يا ققط » .

وإذا رخمت على لغة من لا ينتظر عاملت آخر حرف بعد الحذف
 بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعاً ، فتنبه على الضم ، وتعامله
 معاملة الاسم التام ، فتقول : « يا جعف - يا حار - يا منص - يا
 ققط » .

ويجب اتباع لغة من ينتظر فيما كان محتوماً بقاء تأنيث موضوعه
 للتفريق بين المذكر والمؤنث ، فترخم « مسلمة » لا يكون إلا بقولك :
 « يا مُسلم » ، إذ لو قلت : يا مسلم ، على لغة من لا ينتظر لالتبس
 المذكر بالمؤنث .

وأجازوا في الضرورة الشعرية الترخيم في غير النداء ، بشرط أن يكون الاسم قابلاً للتخيم في حال النداء ، وذلك كقول امرئ القيس :

٩٩ - لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
ظَرِيفٌ بَنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ

أي : طريف بن مالك .

(اللغة : تعشو : ترى ناره من بيد . الخصر : شدة البرد .
الاعراب : « لنعم » اللزوم للتوكيد . نعم : فعل ماض لانشاء المدح .
« الفتى » فاعل . « تعشو » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « إلى ضوء »
متعلقان بتعشو . « ناره » مضاف اليه ثم مضاف اليه . « طريف » مبتدأ مؤخر .
« بن » صفة للمبتدأ . « مال » مضاف اليه . « ليلة » ظرف متعلق بتعشو .
« الجوع والخصر » مضاف اليه ومعطوف . « جملة : نعم الفتى » خبر مقدم
للمبتدأ محلها الرفع . « جملة : تعشو » حل من فاعل نعم محلها نصب . « جملة :
طريف مع خبره المقدم » ابتدائية لا محل لها . الشاهد : « طريف بن مال » :
رخم الشاعر « مالكا » في غير النداء . وجاز هذا للضرورة الشعرية ، ولأن
الاسم صالح للتخيم لو كان في النداء .)

٣ - الاستثناء

أ - تعريفات :

١ - (الاستثناء) : هو إخراج شيء من حكم شيء آخر بواسطة إحدى أدوات الاستثناء ، نحو : « جاء القوم إلا زيداً » ، حيث ترى أن حكم « القوم » هو « المجيء » ، وإن « زيداً » مُخرج من هذا الحكم ، غير داخل مع القوم فيه . ويسمى المخرج من الحكم مستثنى ، والمخرج منه مستثنى منه .

وهذا الأسلوب يشبه كثيراً أسلوب العطف بكلمة « لا » ، فعندما أقول : « اقرأ الكتاب لا الجريدة » أكون قد أخرجت « الجريدة » من الحكم الواقع على « الكتاب » ، وهو حكم « القراءة » ، وتكون « لا » في هذا الإخراج هي كلمة « لا » .

وعلى هذا ، يكون الاستثناء نوعاً أو شكلاً من أشكال عطف النسق ، أو عطف الشركة ، كما يقول البصريون . لكن الشريكين اللذين توسطهما « إلا » أو إحدى أخواتها ، يتناقضان في الحكم دائماً ، وهذا هو شأنهما في النسق مع الأدوات « بل - لا - لكن » .

ومع كل هذا ، فين الاستثناء وعطف النسق فروق كثيرة تجعل فتح باب خاص لدراسته أمراً بالغ الضرورة .

٢ - (الاستثناء المتصل) : هو ما كان فيه المستثنى ، والمستثنى

منه ، من جنس واحد ، نحو : « جاء الرجال إلا زيداً » . فزيد هو من جنس الرجال ، هو بعضهم ، هو واحد منهم . وهذا هو الاستثناء الحقيقي ، لأنه إخراج بعض من كل .

٣ - (الاستثناء المنقطع) : هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، نحو : « وصل المسافرون إلا أمتعتهم » . فالأمتعة ليست من جنس المسافرين ، ولا هي بعضهم . وهذا الأسلوب في حقيقته أسلوب استدراك لا أسلوب استثناء ، فهو رفع توهم يخشى على السامع أن يقع فيه ، وليس إخراج جزء من كل ، بدليل أنك تستطيع أن تعبر عن هذا المعنى بأداة الاستدراك « لكن » ، فتقول : « وصل المسافرون ، لكن أمتعتهم لم تصل » .

على أن الاستثناء المنقطع لا يسمح بالانقطاع التام بين المستثنى والمستثنى منه ، بل لا بد فيه من وجود علاقة غير علاقة الجزئية ، تربط بين الطرفين ، بحيث إذا حكم على أولهما بحكم ما ، توهم السامع دخول الطرف الثاني فيه . وذلك كالامتعة بالنسبة للمسافرين ، فإذا حكمتنا على المسافرين بالوصول ، كان من السهل على السامع أن يتوهم أن هذا الحكم يشمل الامتعة أيضاً ، وذلك لشدة العلاقة بين المسافر وامتاعه . فيجيء الاستثناء هنا ليزيل هذا الوهم المحتمل . أما إذا لم يكن بين شيئين علاقة ، أية علاقة ، فلا يجوز أن يدخلوا معاً في تركيب استثنائي . فلا يقال : « جاء القوم إلا حماراً » . لأنك إن أردت الاستثناء المتصل ، وهو إخراج الجزء من الكل ، كان الكلام فاسداً ، فليس بين الحمار والقوم علاقة جزئية وكلية ، وإن أردت الاستثناء المنقطع ، وهو الذي معناه الاستدراك لرفع توهم محتمل ، كان الكلام فاسداً أيضاً ، لأن السامع إذا سمع منك جملة « جاء القوم » وحدها ، فلن يتوهم أن حماراً ما قد شارك القوم في الحياء ، إذ ما علاقة أحد الحمير بالقوم حتى يتوهم السامع

أنه كان معهم ؟ وعلى ذلك تكون عبارة « جاء القوم إلا حماراً » عبارة فاسدة ، وتمثيل النجاة بها للاستثناء المنقطع تمثيل فاسد ، لأن الاستثناء المنقطع لا يعني انقطاع العلاقة بين الطرفين انقطاعاً تاماً ، بل يعني أن هناك علاقة ، ولكنها ليست علاقة الجزئية كما هو الشأن في الاستثناء المتصل .

عبارة « جاء القوم إلا حماراً » فاسدة إذن فساد العبارات الآتية المماثلة لها : « قرأت الكتاب إلا قلماً - رأيت القوم إلا نهراً - فتحت النوافذ إلا بساطاً ... الخ » .

٤ - (الاستثناء المفرغ) : وهو ما كان خالياً من المستثنى منه ، نحو : « ما جاء إلا زيد » ، فأنت ترى أن زيـداً لم يخرج من أحد ، فليس قبل « إلا » أحد حكم عليه بعدم المجيء ثم أخرج زيد منه . وقد سمي هذا الاستثناء بالمفرغ لأن العامل الذي قبل « إلا » لم يأخذ معموله قبلها ، ففرغ لأخذه بعدها .

وليس هذا الأسلوب في واقعه أسلوب استثناء ، بل هو أسلوب حضر ، أي هو نوع من أساليب التوكيد ، ألا ترى أن قولك « ما جاء إلا زيد » يعني « جاء زيد » ؟ إلا أن العبارة الأولى أقوى من الثانية وآكد ، لأنك لم تكف فيها بالأخبار عن زيد بالمجيء فحسب ، بل حصرت هذا المجيء فيه ، ونفيته عن سواه .

ولا يقتضي الاستثناء المفرغ أن يكون الكلام قبل « إلا » غير مفيد ، كما توحي بذلك بعض الكتب الدراسية ، بل قد يكون مفيداً ومفرغاً في الوقت نفسه ، نحو : « ما أكل القوم إلا خبزاً » . فهذا استثناء مفرغ ، لا لأننا إذا حذفنا « إلا » وما بعدها ، اختل الكلام .

إذ يمكن أن يقال : « ما أكل القوم » ويكون كلاماً تاماً ، بل هو مفرغ لأن الذي بعد « إلا » شيء مأكول ، وهو الخبز ، وليس قبل « إلا » مأكولات حتى ينتزع الخبز من بينها . نعم . إذا كانت الكتب المدرسية تعني باختلال الكلام عند حذف « إلا » وما بعدها في الاستثناء المفرغ - إذا كانت تعني تبدل معناه ، فهذا صحيح ، لأن قولك : « ما أكل القوم » يعني أنهم لم يأكلوا شيئاً ألبتة ، لكن قولك : « ما أكل القوم إلا خبزاً » يعني أنهم أكلوا خبزاً ولم يأكلوا غيره . وبين الكلامين فرق في المعنى ، ولا شك .

ب - أدوات الاستثناء :

هي : إلا - غير - سوى (وفيها لفتان آخران هما ، سوى - بضم السين - وسواء) - خلا - عدا - حاشا - ليس - لا يكون - لما - بيد .

١ - (إلا) : هي أم أدوات الاستثناء ، لكثرة استعمالها فيه ، ولأنها صالحة لجميع أنواعه ، من متصل ومنقطع ومفرغ ، ولأنها لا تكاد تخرج عن الاستثناء إلا في حالة خاصة يسمونها فيها بـ « إلا » الوصفية . واليك بيان ذلك :

لا بد أنك قرأت في الصحف عبارة من هذا القبيل : « اتفقت الحكومتان السورية واللبنانية على إقامة إتصالٍ سلكيٍّ بينهما » ، ولا شك أنك ستعرب كلمة « سلكي » - إذا طلب منك ذلك - على أنها صفة لكامة « اتصال » .

والآن اسمع هذه العبارة ، ولا بد أنك قرأت مثلها أيضاً : « اتفقت

الحكومتان السورية واللبنانية على إقامة اتصال لاسلكي بينها . وسوف ترى أن كلمة « لاسلكي » كلمة واحدة مثل كلمة « سلكي » ، وأنها واقعة صفة للكلمة « إتصال » .

إذن لا فرق بين « السلكي » و « اللاسلكي » سوى أن الثانية تعني ضد ما تعنيه الأولى ، وأن هذه الضدية قد اكتسبتها من حرف النفي « لا » الذي انضم إليها ليكون جزءاً لا يتجزأ منها .

ونحن اليوم نستعمل هذا الأسلوب بكثرة ، فنقول : « هذا أمر أخلاقي ، وهذا قبيح لا أخلاقي - وهذا من أدب المعقول ، وهذا من أدب اللامعقول - وفلان على مبدأ العودة ، وفلان على مبدأ اللاعودة ... الخ » .

ونحن إذ نفعل ذلك نعتبر كلاً من « لاسلكي - لا أخلاقي - لا معقول - لا عودة » كلمة واحدة لا كلمتين ، ونعتبر الحرف « لا » في هذه الكلمات مجرد لاصقة دخلت الكلمة لتؤدي معنى النفي الذي تؤديه اللاصقتان الفرنجيتان « in » و « im » ، كما في قولهم :
« Capable - incapable , possible - impossible »

أما أجدادنا العرب فلم يكونوا يستعملون لهذا الغرض حرف « لا » ، بل كانوا يستعملون بدلاً منه حرف « إلا » ، فلو اخترع اللاسلكي على عهدهم لسموه « إلا السلكي » ، ولو طلبنا منهم أن يصفوا رجلاً بقلّة الأخلاق ، لما قالوا كما نقول : « جاء الرجل اللا أخلاقي » ، بل لقالوا : « جاء الرجل إلا الأخلاقي » .

فكما أن « لاسلكي ولا أخلاقي » وما شابهها تعتبر كل واحدة منها كلمة ، فكذلك عند العرب « إلا الأخلاقي » كلمة واحدة لا كلمتان . فإذا أردنا أن نعرب قولهم : « جاء الرجل إلا الأخلاقي » ، كان الاعراب على

الشكل التالي : « جاء » ماض . « الرجل » فاعل مرفوع . « إلا الأخلاقي » ، كلمة واحدة نعت للرجل مرفوعة (١) .

فهذا معنى قول النحاة : « إلا » الوصفية . أي : هي « إلا » التي تدخل على كلمة لتؤلف معها كلمة واحدة تعد في الكلمات التي هي من نوع الصفات . ومن هذا القبيل قوله تعالى : « لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا » ، أي : لو كان فيها آلهة لا متألهون ، أي ليسوا هم الله لفسدتا ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « الناس هلكي إلا العالمون ، والعالمون هلكي إلا العالمون ، والعالمون هلكي إلا المخلصون » ، وترجمة هذا الحديث الى لغتنا المعاصرة : « الناس الـعـالـمـون هلكي ، والعالمون الـعـالـمـون هلكي ، والمخلصون هلكي » (٢) .

٢ - (غير) : ليست هذه الكلمة أداة موقوفة على الاستثناء مثل « إلا » ، بل هي اسم عادي يقع مواقع اعرابية مختلفة ، فقرأ مرة مبتدأ ، نحو : « غيرك لا يقدر على ذلك » ، ومرة أخرى خبراً ، نحو : « أنت غير مهمل » ، ومرة ثالثة فاعلاً ، نحو : « لو جاءني غيرك لرددته » ، ومرة رابعة نعتاً ، نحو : « جاءنا رجل غير زيد » ... وهكذا .

(١) ومن النحاة من يعتبر « إلا » الوصفية اسماً مستقلاً تقدر الحركات الاعرابية على ألفه للتنذر . وما بعده مضاف اليه . ومنهم من يقول : بل هي اسم لا يقبل الحركات فتظهر على ما بعده ، فيكون ما بعده مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بحسب الوصوف ، ثم هو في محل جر لأنه مضاف اليه . وفي كلا المذهبين تكلف ظاهر . وما ذكرناه لك أبسط وأسلم .

(٢) لـ « إلا » الوصفية شروط كثيرة ومختلف فيها . وقد أرجأنا الخوض فيها الى حين الكلام على « إلا » في قسم الأدوات . أما ههنا فقد حصرنا ههنا في توضيح معنى كونها وصفية .

وفي بعض الأحيان تستعمل لمعنى الاستثناء ، فيقال : « جاء القوم غير زيد » . وتكون عندئذ هي الأداة في المعنى ، وهي المستثنى في اللفظ ، إذ أن المستثنى الحقيقي الذي يقع بعدها يكون دائماً مجروراً بالإضافة ، أما الحركة التي يستحقها باعتباره مستثنى ، فلا تكون له ، بل تكون لكلمة « غير » . وسترى ذلك واضحاً عند الكلام على أساليب الاستثناء وتحليلها .

٣ - (سوى) : وفي هذا الاسم عدة لغات : « سوى » بالكسر والقصر ، و « سوى » بالضم والقصر ، و « سواء » بالكسر والمد ، و « سواء » بالفتح والمد .

وقد اختلفوا فيه ، فمنهم من ألزمه النصب على الظرفية مع تضمنه معنى الاستثناء ، وهؤلاء هم سيويه والفراء وغيرهما . ومنهم من قال : إنه اسم مثل « غير » معنىً وعملاً ، فيعامل معاملته في كل استعمالاته . وهذا الرأي هو المشهور .

٤ - (عدا) : هو في أصله فعل متعدٍ ، تقول : « عدوت النهر » بمعنى « جزته » . وقد يستعمل لمعنى الاستثناء فيجهد على هيئة المضى ، ولا يظهر فاعله ، بل يكون واجب الاستتار ، وذلك نحو : « جاء القوم عدا زيداً » . وقد يجز المستثنى بعده ، فيقال : « جاء القوم عدا زيد » . ويعتبر في هذه الحالة حرف جر شبيهاً بالزائد . ومنفصل ذلك فيما بعد .

٥ - (خلا) : هو في أصله فعل لازم ، تقول : « خلا البيت من أهله » بمعنى « صار خالياً منهم » . وقد يستعمل لمعنى الاستثناء ، فيقال : « جاء القوم خلا زيداً » . وتنطبق عليه حينئذ كل أحكام « عدا » .

٦ - (حاشا) : وهو في أصله فعل متعد ، وتكتب ألفه على صورة الياء ، هكذا : « حاشى » لوقوعها رابعة . وله استعمالات كثيرة : فإن قلت : « أنت أفضل الناس .. لا أحاشي أحداً » كان معناه « لا استثنى أحداً » ، وينطبق عليه حينئذ كل ما ينطبق على الأفعال ، وإن قلت : « حاشى زيداً أن يُهمل » كان معناه « جانب » ، وكان التأويل : جانبَ الإهمال زيداً . فهو فعل ماض فاعله المصدر المؤول و « زيداً » مفعوله ، وإن قلت : « حاشى لزيد أن يكذب » كان كالسابق في معناه وحكمه ، سوى أن لام التقوية دخلت على مفعوله ، وإن قلت : « أحاشي زيداً أن يكذب » كان معناه : « أنزله زيداً عن الكذب » فيكون « زيداً » مفعولاً به للفعل ، والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف ، كما رأيت في التأويل .

وقد تأتي « حاشا » اسماً بمعنى التنزيه . ولها في ذلك صور كثيرة هذه هي : « حاشا لله - حاشَ الله - حاشا لله - حاشَ لله - حاشاً لله » . وهي في كل ذلك على تأويل « تنزيهاً لله » و « تنزيه الله » . أي هي مصدر منصوب على المفعولية المطلقة .

وقد تستعمل « حاشا » بمعنى الاستثناء . وهي في هذا المعنى على ثلاث لغات : حاشا - حاشَ - حشا ، نحو : « جاء القوم حاشا زيداً » . وتنطبق عليها عندئذ كل أحكام « خلا وعدا » في الاستثناء .

٦ - (ليس) : هو - كما نعلم - فعل ماض ناقص ، ويظل كذلك إذا استعمل بمعنى الاستثناء ، كما في قولك : « جاء القوم ليس زيداً » . إلا أن اسمه يصبح في هذه الحالة واجب الاستتار ، والمستثنى بعده هو خبر له .

٧ - (لا يكون) : وهذا الفعل الناقص يستعمل بمعنى الاستثناء

أيضاً ، فتقول : « جاء القوم لا يكون زيداً » . ويشترط فيه عندئذ أن يكون على صورة المضارع ، وأن يكون منفياً ، وأن لا يكون نافية إلا حرف « لا » ، كما رأيت في المثال . ثم إن حكمه كحكم « ليس » ، في وجوب استتار الاسم ، وفي كون المستثنى بعده هو الخبر له (١) .

٨ - (بِمَيْدَ) : وفيه لفتان آخران ، هما : « مَيْدَ - وبائِدَ » . وهو اسم ملازم للاستثناء المنقطع ، فلا يقع في غيره ، كما أنه ملازم للاضافة إلى « أن » وصلتها ، نحو : « فلان كثير المال بيدَ أنه بخيل » ، وتقول في اللفتين الآخرين « مَيْدَ أنه بخيل - وبائِدَ أنه بخيل » . وهو - كما ترى - مثل كلمة « غير » ، أي : هو الأداة من حيث المعنى ، وهو المستثنى من حيث اللفظ . أما المستثنى الحقيقي فهو المضاف إليه الذي بعده .

٩ - (لَمْأَا) : واستعمالها في الاستثناء قليل ، ومنه قوله تعالى : « إن كل نفسٍ لَمَّا عليها حافظ » أي : ما كل نفس إلا عليها حافظ . وقولهم : « نشدتك الله لَمَّا فعلت كذا » أي : إلا فعلت كذا . ولا يقع بعدها - في هذه الحالة - إلا الجملة الاسمية ، كما رأيت في الآية ، أو الفعل الذي هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى ، كما رأيت في المثال ، إذ معنى « إلا فعلت » : إلا أن تفعل في المستقبل .

ج - أعظم متفرقة :

١ - لا يجوز أن يكون المستثنى منه نكرة محضة ، فلا يقال :

(١) جميع هذه الأدوات الفعلية لا تستعمل إلا في الاستثناء التام المتصل . فلا يقال : « وصل المسافرون عدا أمتهم » ، لأن هذا الاستثناء منقطع ، وكذا لا يقال : « ما جاء ... عدا زيد » ، لأن هذا الاستثناء ناقص مفرغ .

« جاء قومٌ إلا رجلاً منهم » لعدم الفائدة . فان أفادت النكرة جاز الاستثناء منها ، وتكون أفادتها بالاضافة ، نحو : « جاء طلابٌ علمٍ إلا واحداً منهم » ، أو بالوصف ، نحو : « جاءني رجال كانوا عندك إلا واحداً منهم » ، أو بوقوعها في سياق النفي أو النفي أو الاستفهام ، نحو : « ما جاء أحدٌ إلا زيداً » و « لا تقرأ شيئاً إلا القصة » و « هل جاءك أحدٌ إلا زيداً ؟ » .

٢ - لا يجوز أيضاً أن يكون المستثنى نكرة محضة ، فلا يقال : « جاء القوم إلا رجلاً » لعدم الفائدة . فان تخصصت النكرة فصارت مفيدة جاز استثناءها ، فنقول : « جاء القوم إلا رجلاً منهم » .

٣ - اختلف النحاة في عامل المستثنى ، فقال قوم هو : ما قبل « إلا » من فعل أو شبهه ، وقال آخرون : هو فعل محذوف تقديره « استثنى » نابت « إلا » عنه كما نابت « يا » عن فعل « أدعو » في النداء ، وقالت طائفة ثالثة : بل العامل هو « إلا » نفسها من غير نيابة عن شيء . وهذا خلاف لا فائدة منه .

٤ - يصح استثناء قليلٍ من كثيرٍ ، وكثيرٍ من أكثر منه ، وقد يستثنى من الشيء نصفه ، قال تعالى : « يا أيها المزمل » ، ثم الليل إلا قليلاً ، نصفه أو انقُص منه قليلاً . فقد أبدل « نصفه » من المستثنى « قليلاً » فصار النصف في المستثنى . وقال قوم : لا يستثنى من الشيء إلا ما كان دون نصفه . وهو مردود بهذه الآية .

٥ - يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، فنقول : « جاء القوم إلا زيداً - أو : جاء إلا زيداً القوم » . كما يجوز أن يتقدم على صفة المستثنى منه ، فنقول : « جاء القوم الصالحون إلا زيداً - أو : جاء القوم إلا زيداً الصالحون » . ثم يجوز أيضاً أن يتقدم على العامل

وحده ، فنقول : « أكلت الفواكهَ إلا التفاحَ - أو : الفواكهَ إلا التفاحَ أكلت » . أما تقدمه على المامل والمستثنى منه معاً فلا يجوز ، لا تقول : « إلا التفاحَ أكلت الفواكه » ولا « إلا زیداً جاء القوم » .

٦ - لا يجوز لمعمول المستثنى أن يتقدم عليه ، فلا يقال : « ما أنا علماً إلا طالبٌ » تريد : « ما أنا إلا طالبٌ علماً » .

٧ - يجوز أن يتعدد المستثنى بحرف العطف ، فنقول : « جاء القوم إلا زیداً وعمراً وبشراً » . ولا يكون المستثنى في هذه الحالة إلا الاسم الأول ، أما ما عداه فهو معطوف عليه . وقد تتكرر « إلا » مع كل معطوف زيادة في تأكيد الاستثناء ، فنقول : « جاء القوم إلا زیداً وإلا عمراً وإلا بشراً » ، ولا يكون المستثنى أيضاً إلا الاسم الأول ، أما ما عداه فهو معطوف عليه ، وأما « إلا » المكررة فهي زائدة .

٨ - قد تزداد « إلا » أيضاً بقصد التوكيد بين المستثنى وبدله ، أو بينه وبين عطف بيانه ، نحو : « ما جاء إلا أبو حفص إلا عمرٌ » ، إذ الأصل : « ما جاء إلا أبو حفص عمرٌ » . فـ « إلا » هنا زائدة لا عمل لها .

٩ - ولكن إذا تعدد المستثنى بغير عاطف - وهذا جائز - كانت « إلا » المكررة عاملة في كل اسم دخلت عليه ، ويكون كل اسم بعد « إلا » مستثنى ، نحو : « جاء القوم إلا زیداً ، إلا خالداً ، إلا بكرأ » ، فيكون « زیداً » مستثنى أول ، و « خالداً » مستثنى ثانياً ، و « بكرأ » مستثنى ثالثاً .

د - أساليب الاستثناء بـ « إلا » :

نذكر فيما يلي أساليب الاستثناء المختلفة المستعمل فيها كلمة « إلا » ، مع تحليل كل أسلوب وبيان حكم المستثنى فيه وإعرابه :

١ - (جاء القوم إلا زيدا)

الكلام في هذا الأسلوب تام . بمعنى أن المستثنى منه مذكور ، وهو « القوم » .

والكلام في هذا الأسلوب مثبت . بمعنى أنه لا يشمل على حرف نفي ، أو كلمة تدل على النفي ، أو على ما يشبه النفي من الاستفهام والنهي . والاستثناء هنا متصل ، لأن « زيدا » المستثنى هو من جنس « القوم » المستثنى منه .

والمستثنى في موضعه الطبيعي ، أي ليس متقدماً على العامل ، ولا على المستثنى منه .

وكل ذلك أوجب عند أكثر النحاة (١) أن يكون المستثنى « زيد » منصوباً ، كما ترى في المثال .

والاعراب :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(إلا) : أداة استثناء .

(زيدا) : مستثنى منصوب .

(١) تقول « عند أكثرهم » لأن بعضهم أجاز أن يكون المستثنى هنا بدلاً من المستثنى منه ، كما سترى في الأسلوب الثاني .

٢ - (جاء القوم إلا زيد)

وهذا الأسلوب يماثل الأسلوب السابق في كل أجزائه وأوضاعه ،
إلا أننا نرى أن المستثنى ليس منصوباً ، بل هو مرفوع . وهنا اخلف
النحاة في أمرين : في طبيعة الكلام السابق لـ « إلا » ، ثم في إعراب
الاسم الواقع بعدها :

١ - فقال بعضهم : الكلام ليس مثبتاً ، لأن « جاء » معناها « لم
يتخلف » ، فقولك : « جاء القوم إلا زيد » ، يساوى في المعنى « لم
يتخلف القوم إلا زيد » . وعلى هذا يكون رفع « زيد » أمراً طبعياً ،
لأنه عندئذ يدل من المستثنى منه ، ونحن نعلم أن إبدال المستثنى من المستثنى
منه جائز إذا كان الكلام متقياً (١) .

٢ - وقال آخرون : بل الكلام مثبت . أما رفع المستثنى فلفظة
جائزة مقبولة لبعض العرب ، وعليها قرئ قوله تعالى : « فشربوا منه إلا
قليلاً » (٢) .

ثم اختلفوا في الإعراب . واليك إعراب كل فريق :

١ - (زيد) : بدل من القوم ، وبدل المرفوع مرفوع مثله .

(١) سرى هذا الجواز في الأسلوب الآتي .

(٢) ومنها قول أحد الشعراء :

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها

يرفع الكواكب

وقول الآخر :

وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغيّر إلا النومي والنومي

يرفع النومي

وهذا الاعراب يقتضي أن يتبع المستثنى المستثنى منه في كل حالاته ، رفعاً ونصباً وجراً ، فلا بد من أن تقول : « جاء القوم إلا زيداً » - رأيت القوم إلا زيداً - مررت بالقوم إلا زيداً .

٢ - (زيداً) : مبتدأ مرفوع خبره محذوف . التقدير : جاء القوم إلا زيداً لم يأت . والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء . وهذا الاعراب يقتضي أن يكون ما بعد إلا مرفوعاً دائماً على الابتداء مهما كانت حركة المستثنى منه ، لأنه ليس بدلاً منه حتى يتبعه في اعرابه . وعلى هذا فلا يجوز إلا أن تقول : « جاء القوم إلا زيداً » - رأيت القوم إلا زيداً - مررت بالقوم إلا زيداً . وهو ما لم يسمع عن العرب .

وهذا الاعراب أعربوا قوله تعالى : « فشريوا منه إلا قليل » ، فجعلوا « قليل » مبتدأ خبره محذوف تقديره « إلا قليل منهم لم يشرب » ، وجعلوا الجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء ، وكذلك قوله تعالى : « لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُضَيِّطٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ » . فجعلوا « من » مبتدأ خبره جملة « يعذبه الله » ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء .

ويترتب على هذا الاعراب التسليم بوقوع المستثنى جملة . وهذا ما لم يتفق عليه النحاة .

٣ - (وصل المسافرون إلا أمتعتهم)

الكلام هنا تام مثبت ، إلا أن الاستثناء منقطع ، لأن الأمتعة ليست من جنس المسافرين .

وقد اتفق النحاة على وجوب نصب ههنا ، لكنهم اختلفوا في اعراب المنصوب بعد إلا .

فقال الأكثرون :

١ - إن الاستثناء المنقطع ليس استثناءً بالمعنى الحقيقي ، لأنه ليس إخراج جزء من كل ، بل هو استدراك . وعليه تكون « إلا » حرف استدراك مثل « لكن » ، المشددة معنىً وعملاً ، فيكون الأعراب على الشكل التالي :

(وصل المسافرون) : فعل وفاعل .

(إلا) : حرف مشبه بالفعل تدخل على المبتدأ والخبر فت نصب الأول وترفع الثاني .

(أمتعتهم) : اسم « إلا » منصوب . والخبر محذوف تقديره « غير » واصله « . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الاستثناء (١) . وقال سيويه :

٢ - أعراب المنقطع كأعراب المتصل . يعني :

(الا) : أداة استثناء .

(أمتعتهم) : مستثنى منصوب بالعامل الذي قبل « إلا » .

٤ - (ما جاء القومُ إلا زیداً)

(ما جاء القومُ إلا زیدُ)

الاستثناء هنا متصل . والكلام تام إلا أنه منفي .

وفي هذه الحالة أجازوا نصب ما بعد « إلا » على الاستثناء ،

وجمله بدلاً تابعاً لما قبلها . والأعراب :

(١) هذا من أعجب التناقض . إذ كيف تكون « إلا » معنى « لكن »

وعملها ، ثم تكون الجملة بعدها في محل نصب على الاستثناء ، في حين تكون جملة

« لكن » مستأنفة لا محل لها من الأعراب ؟ ! !

١ - (إلا زيداً) : إلا : أداة استثناء . زيداً : مستثنى منصوب .

٢ - (إلا زيدٌ) : إلا : أداة استثناء . زيدٌ : بدل من القوم ،
وبدل للرفع مرفوع .

٥ - (ما جاء إلا زيداً القومُ)

الاستثناء هنا تام متصل إلا أنه منفي . وكان المنتظر جواز النصب
والبدلية لوجود النفي . لكن بعض النحاة أوجب النصب هنا لتقدم المستثنى .
الاعراب :

(إلا زيداً) : مستثنى منصوب .

(القوم) : فاعل جاء مرفوع .

٦ - (ما جاء إلا زيداً القومُ)

(ما جاء إلا زيدٌ القومُ)

هذا الأسلوب كسابقه في أجزائه وأوضاعه . إلا أننا نرى فيه
جواز النصب والبدلية . وهو رأي البغداديين . والبدلية هنا مقلوبة ، إذ
صار « زيدٌ » هو المبدل منه ، و « القوم » هو البدل ، وهو بدل كل
من كل ، أو قل : هو بدل كل من بعض .

والاعراب :

(ما جاء) : فعل ماض .

(إلا) : أداة حصر لا عمل لها .

(زيدٌ) : فاعل جاء .

(القومُ) : بدل من زيد ، وبذل للرفع مرفوع .

٧ - (ما وصل القوم إلا أمتعهم)

الاستثناء هنا تام منفي منقطع ، وكان المنتظر أن يجوز فيه النصب
والبدلية ، لوجود النفي . لكن اللغة الحجازية توجب نصبه بسبب انقطاعه .

وفي اعرابه اختلاف بين سيويه الذي ينصبه بالعامل السابق لـ
« إلا » ، وبين الآخرين الذين يجعلونه اسماً لـ « إلا » ، محذوف الخبر .
(راجع اعراب الاسلوب رقم ٣) .

٨ - (ما وصل القوم إلا أمتعتهم)

(ما وصل القوم إلا أمتعتهم)

هذا الاسلوب كسابقه في أجزائه وأوضاعه . إلا أننا نرى فيه
جواز النصب والابدال . وهي لغة بني تميم . إلا أنهم يشترطون لهذا
الجواز أن يصح تسليط ما قبل « إلا » على ما بعدها . وهذا الشرط
متوفر في مثالنا ، إذ يصح أن تقول : « ما وصل إلا أمتعة القوم » ،
دون أن يتغير المعنى .

وإذا جاء مرفوعاً ففي اعرابه خلاف فمنهم من يجعله بدلاً من المرفوع
الذي قبل « إلا » ، ومنهم من يجعله مبتدأ محذوف الخبر ، ويجعل « إلا »
مساوية لـ « لكن » ، الاستدراكية الساكنة النون . (راجع اعراب
الاسلوب الثاني) .

٩ - (ما جاء ... إلا زيد)

(ما وأيت ... إلا زيداً)

(ما مرت ... إلا بزيد)

الاستثناء هنا مفرغ ، بمعنى أنه خال من المستثنى منه . وتلاحظ
أيضاً أنه منفي ، لأن التفرغ لا يقع إلا بعد نفي أو شبهه ، كالنهي

والاستفهام . وعلى ذلك لا تكون « إلا » أداة استثناء ، كما أن الاسم بعدها ليس مستثنى ولا بدلاً ، وإنما هو بحسب العوامل التي قبل إلا ، فإن كان العامل قبلها يطلب فاعلاً ، كان ما بعدها فاعلاً ، وإن كان يطلب مفعولاً فهو المفعول ، وإن كان يطلب حالاً كان هو الحال ، نحو : « ما جاء زيد إلا راكباً » ... وهكذا .

الاعراب :

- (ما جاء) : فعل ماض .
- (إلا) : أداة حصر لا عمل لها .
- (زيد) : فاعل جاء .
- (ما رأيت) : فعل وفاعل .
- (إلا) : أداة حصر .
- (زيداً) مفعول به لفعل رأيت .
- (ما مررت) : فعل وفاعل .
- (إلا) : أداة حصر .
- (يزيد) : جار ومجرور متعلقان بفعل مررت .



والآن ، وبعد هذا الاسهاب في عرض الأساليب ، وفي اختلاف النحاة في وجوه اعرابها ، نخشى على الطالب أن يكون قد وقع في الحيرة . لذا نرى من المفيد أن نلخص ما تقدم مكتفين في المتن بذكر أفصح اللغات في أساليب الاستثناء ، والأحكام التي أقرها أكثر النحاة ، معلقين في الحاشية بما يخالف ذلك :

١ - الاستثناء التصل ، التام ، مثبت : واجب النصب (١) :
« جاء القوم إلا زيداً » .

٢ - الاستثناء التصل ، التام ، المنفي : جائز النصب والبديلية :
« ما جاء القوم إلا زيداً - وما جاء القوم إلا زيداً » .

٣ - الاستثناء المنقطع : واجب النصب مثبتاً أو منفيّاً (٢) :
« وصل المسافرون إلا أمتعتهم - وما وصل المسافرون إلا أمتعتهم » .

٤ - الاستثناء المشوش الترتيب : واجب النصب ، مثبتاً أو منفيّاً (٣) :
« جاء إلا زيداً القوم - وما جاء إلا زيداً القوم » .

٥ - الاستثناء المفرغ : بحسب العوامل : « ما جاء إلا زيد - ما رأيت إلا زيداً - ما مررت إلا بزيد » .

٥ - تعدد المستثنى :

إذا تعدد المستثنى بغير عاطف ، وجب على واحد فقط من المستثنيات

- (١) وأجازت لغة رفته ، ومنه قوله تعالى : « فصرخوا منه إلا قليل » بقراءة الرفع . ثم اختلف النحاة في إعرابه بين قائل إنه بدل مما قبله ، وقائل إنه مبتدأ محذوف الخبر والجملة منه ومن خبره في محل نصب على الاستثناء .
- (٢) وأجازت لغة تميم البديلية في حالة النفي . ثم اختلفوا في إعراب المنقطع . فسيبويه يعرّبه في حالة النصب مستثنى ، وفي حالة الرفع بدلاً مما قبله . والآخرين يربونه في حالة النصب اسماً لـ « إلا » على اعتبار أنها مثل « لكن المشددة » معنى وعملاً ، وخبره محذوف ، والجملة في محل نصب على الاستثناء ، ويربونه في حالة الرفع مبتدأ محذوف الخبر ، فتكون « إلا » مساوية لـ « لكن المخففة » .
- (٣) وأجاز البغداديون التفرغ في حالة النفي ، وجعل المستثنى منه التأخر بدلاً من المستثنى المتقدم الذي أصبح بحسب العوامل :

أن يأخذ الحكم الذي يوجبه أو يحيزه تصميم الكلام ، أما الباقيات فيجب نصبها على الاستثناء . ثم لا يهم أن يكون آخذ الحكم هو الأول أو الثاني أو غيرهما .

فإذا كان الكلام يوجب نصب المستثنى ، فيجب نصب الجميع ، نحو :
 « جاء القوم إلا زيداً ، إلا عمرأ ، إلا بكرأ » - ما جاء إلا زيداً ،
 إلا عمرأ ، إلا بكرأ ، القوم » . وإن كان الكلام يحيز النصب والبدلية ،
 جاز نصب الجميع ، وجاز إبدال واحد منها فقط مع وجوب نصب
 الباقي ، نحو : « ما جاء القوم إلا زيداً ، إلا عمرأ ، إلا بكرأ » .
 وإن كان الكلام مفرغاً ، وجب أن يكون أحد المستثنيات بحسب العوامل ،
 أما الباقي فيجب فيه النصب ، نحو : « ما جاء إلا زيداً ، إلا عمرأ ،
 إلا بكرأ » .

و - أساليب الاستثناء بغير وسوى :

أساليب الاستثناء بغير وسوى لا تختلف في شيء عن أساليب
 الاستثناء بـ « إلا » :

- ١ - فيها المتصل التام المثبت الواجب النصب ، نحو : « ما جاء القومُ
 غيرَ زيدٍ » .
- ٢ - وفيها المتصل التام المنفي الجائز النصب والبدلية ، نحو : « ما
 جاء القومُ غيرَ زيدٍ » - وما جاء القومُ غيرَ زيدٍ » .
- ٣ - وفيها المتصل التام المنفي المشوش الترتيب الواجب النصب ،
 نحو : « ما جاء غيرَ زيدٍ أحدٌ » .
- ٤ - وفيها المنقطع الواجب النصب مها كان الكلام وترتيبه ، نحو :
 « وصل المسافرون غيرَ أمتعتهم - ما وصل المسافرون غيرَ أمتعتهم » .

هـ - وفيها المفرغ الذي يكون فيه المستثنى بحسب العوامل ، نحو :
 « ما جاء غيرُ زيدٍ - وما رأيت غيرَ زيدٍ - وما مررت بغيرِ زيدٍ » .
 الجديد في الموضوع أن المستثنى هنا قد جاء دائماً مضافاً إليه ، كما هو
 ملاحظ في الأمثلة ، أما حكمه من حيث الرفع أو النصب أو الجر ، فقد
 أخذته الأداة « غير » باعتبارها اسماً يصلح للاعراب . وعلى ذلك تكون
 « غير » هي الأداة من حيث المعنى ، وهي المستثنى من حيث الاعراب .
 وكل ما ينطبق على « غير » ينطبق أيضاً على « سوى » .

ز - أساليب الاستثناء بـ « غير » و « ما » :

هذه الأدوات لا تستعمل إلا في الاستثناء المتصل التام مثبتاً ، أو
 منغياً . أما المنقطع فلا يقع بها ، إذ لا يقال : « وصل المسافرون عدا
 أمتهم » ، وكذلك المفرغ ، فلا يقال : « ما جاء عدا زيد » .

ثم ان نفي الكلام معها أو اثباته لا أثر له في أحكام المستثنى ، إنا
 الأثر للأداة نفسها ، وما إذا كانت مستعملة فعلاً ، أو مستعملة حرف جر .
 والأمثلة التالية واعرابها يوضح ما نريد :

١ - (جاء القوم عدا زيداً)

(جاء القوم خلا زيداً)

(مسكر القوم حاشا زيداً) (١)

الاعراب :

(١) لاحظ أننا جعلنا الفعل في مثال « حاشا » هو « سكر » لا
 « جاء » ، وذلك لأن « حاشا » لا تستعمل إلا لتنزيه المستثنى عما هو مستنكر .
 ولا معنى للاستنكار من فعل المجيء ، أما السكر فهو عمل مستنكر فيقع التنزيه عنه .

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(عدا) : فعل ماض . فاعله مستتر وجوباً تقديره هو يعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق . التقدير : عدا المجيء زيداً . وقال آخرون : يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق . التقدير : عدا الجائي زيداً . وقال آخرون : يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق . التقدير : عدا البعض زيداً . وقال آخرون : يعود على المستثنى منه . التقدير : عدا القوم زيداً .

(زيداً) : مفعول به لفعل عدا .

والجملة من « عدا » وفاعلها المستتر في محل نصب على الحال . وقال آخرون : بل هي استثنائية لا محل لها من الاعراب .

هذا هو الاعراب المشهور لأسلوب الاستثناء بعدما إذا كان الاسم بعده منصوباً . وكل ما ورد فيه ينطبق على « خلا وحاشا » .

غير أنهم نقلوا عن الفراء أن « حاشا » وحدها : فعل لا فاعل له ولا مفعول ، فيكون منصوب بعدها منصوباً على الاستثناء لا على المفعولية بها . ويلحق الاشموني على ذلك بقوله : ويمكن أن يقال مثل ذلك في « عدا وخلا » لأنها مثل « حاشا » . ويقترح بعض المحدثين ، ومنهم الشيخ الفلايني ، أن يؤخذ بهذا الرأي لما فيه من عدم التكلف . بل يزيد فيقترح أن تمد « خلا وعدا وحاشا » أحرفاً للاستثناء مثل « إلا » . فتكون أفعالاً منقولة من الفعلية إلى الحرفية لتضمنها معنى حرف الاستثناء . وهو اقتراح جيد لا يتناقض مع أساليب العربية .

(جاء القوم خلا زيد)

(سكر القوم حاشا زيد)

في هذا الأسلوب نجد الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء مجروراً .
وقد اتفق النحاة على إعراب هذا الأسلوب على الشكل الآتي :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(عدا) : حرف جر شبهه بالزائد .

(زيد) : مستثنى مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

ومثل ذلك يقال في كل من « خلا وحاشا » .

٣ - (جاء القوم ما عدا زيداً)

(جاء القوم ما خلا زيداً)

(سكر القوم ما حاشا زيداً)^(١)

الإعراب :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(ما) : مصدرية .

(عدا) : فعل ماض . فاعله ضمير مستتر يعود على ... (راجع

الخلافاً في عود هذا الضمير في إعراب الأسلوب الأول) .

(زيداً) : مفعول به منصوب .

(١) وقال قوم : لا تدخل « ما » على « حاشا » ، وقال آخرون

بل تدخل ، ولكن ذلك نادر ، بخلاف « عدا وخلا » فإن دخولها عليهما كثير

والمصدر المؤول من « ما » الصدرية وصلتها ، في محل نصب على الحال (١) بمد تأويله باسم الفاعل . التقدير : جاء القوم مجاوزين زيدا . وعلى هذا تكون جملة « عدا زيدا » صلة للحرف الصدري لا محل لها من الاعراب .

إلا أن الغلاييني يقترح اعتبار « ما » هنا زائدة لتوكيد الاستثناء ، بدليل أن وجودها وعدمه سواء في إفادة المعنى . وقد قال بذلك قبله بعض العلماء ، كما في شرح الشيخ خالد الأزهرى على توضيح ابن هشام . وعلى هذا الاعتبار لـ « ما » ، تظل جملة « عدا زيدا » حالية محلها النصب ، أو استثنائية لا محل لها .

٤ - (جاء القومُ ما عدا زيدا)

(جاء القومُ ما خلا زيدا)

(سكر القومُ ما حاشا زيدا)

وهذا الأسلوب - أي جر المستثنى مع وجود « ما » - لم يجزه إلا الكسائي . وقد حكاه الجرمي عن بعض العرب . واعرابه كاعراب الأسلوب الثاني ، زائداً عليه أن « ما » تعتبر زائدة . أي :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(ما) : زائدة .

(١) ومنهم من يربطه في محل نصب على نيابة الظرفية الزمانية . والتقدير : جاء القوم وقت مجاوزتهم زيدا . ثم حذف المضاف وهو الظرف « وقت » فناب المضاف إليه منابه . وتلاحظ أننا لم نؤول المصدر من حروف « عدا » نفسه ، لأنه فعل جامد لا يقبل التأويل . فإذا احتيج إلى تأويله ، كما هو الشأن هنا ، أول مصدر من فعل آخر من مناه يكون منصرفاً ، كما رأيت .

(عدا) : حرف جر شبهه بالزائد .
 (زيد) : مستثنى مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

ح - اسلوب الاستثناء بإسـمـى ولا يكون :

ليس لهاتين الاداتين سوى أسلوب واحد في الاستثناء ، هو الآتي :

(جاء القوم ليس زيداً)
 (جاء القوم لا يكون زيداً)

وقد اتفقوا على اعرابه الآتي :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(ليس) : فعل ماض ناقص اسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره « هو » ،

يعود على ... (خلافهم في عود الضمير هنا كخلافهم الذي ذكرناه آنفاً .
 فارجع اليه) .

(زيداً) : خبر ليس منصوب .

والجملـة من ليس واسمها وخبرها إما حال فـحـلها النـصب ، وإما
 مستأنفة فلا محل لها .

ويقترح الفلايني في « ليس ولا يكون » ما اقترحه في « خلا
 وعدا وحاشا » . أي : أن يجملا فعلين لا اسم لهما ولا خبر ، أو
 حرفين منقولين عن الفعلية لتضمنها معنى « إلا » . ويكون المنصوب بعدها
 - على الاقتراحين - مستثنى منصوباً على الاستثناء . وهو اقتراح جيد لا
 يناقض في شيء مع الأساليب العربية الصحيحة .

ط - اسلوب الاستثناء بـمـيـر :

وليس لها إلا أسلوب واحد هو الآتي :

(زيد كثير المال بيد أنه بخيل)

الاعراب :

(زيد) : مبتدأ مرفوع .

(كثير) : خبر مرفوع .

(المال) : مضاف اليه .

(بيد) : منصوب على الاستثناء المنقطع دائماً . وهو مضاف .

(أنه بخيل) : أن واسمها وخبرها . والمصدر المؤول في محل

جر بالاضافة .

(جملة : زيد كثير المال) ابتدائية لا محل لها .

(جملة : اسم أن وخبرها) : صلة الموصول الحرفي لا محل لها .

ز - اسلوب مشترك بين « او » و « لما » :

تستعمل « إلا ولما » في اسلوب استثنائي غريب الشكل ، لكنه مطرد في أفصح الأساليب التي هي من نوع القسم الاستعطافي . واليك نموذجاً منه :

(سألتك بالله إلا أكرمت زيدا)

(سألتك بالله لما أكرمت زيدا)

في هذا الاسلوب نجد جملتين ؛ الأولى : هي جملة القسم الاستعطافي « سألتك بالله » . ويجوز أن تأتي على أشكال أخرى ، مثل : « ناشدتك الله - ناشدتك الله - حلفت بربي ... الخ » . والثانية : هي جواب القسم « أكرمت زيدا » . وقد توسطت أداة الاستثناء « إلا ولما » بين الجملتين .

وقد عد النحاة هذا الاسلوب من نوع الاستثناء المفرغ . لكن لما

كان التفريغ لا يقع إلا بعد النفي ، فقد اعتبروا جملة القسم الاستعطافي منفية المعنى وإن كانت مثبتة اللفظ . كذلك لما كان التفريغ يقتضي وجود اسم مفرد بعد الأداة ليكون بحسب العوامل التي قبلها ، فقد اعتبروا جملة جواب القسم مسبوكه بمصدر ، ولو لم يكن في العبارة سابق . والتقدير على كل هذا هو : ما سألتك بالله إلا أكرامَ زيدٍ .

ويكون الاعراب كما يلي :

(سألتك) : فعل وفاعل ومفعول أول . والجملة ابتدائية لا محل لها .

(بالله) : جار ومجرور متعلقان بالفعل السابق .

(إلا) : أداة حصر لا عمل لها .

(أكرمت زيداً) : فعل وفاعل ومفعول ، والجملة بتأويل مصدر

في محل نصب على أنه مفعول ثانٍ لفعل سألتك . التقدير : ما سألتك إلا أكرامَ زيدٍ .

٤ - ولا سيما وافواها

« ولا سيما » : أسلوب يستعمل لبيان أن ما بعده وما قبله مشتركان في أمر واحد ، ولكن نصيب ما بعده أكبر وأوفر من نصيب ما قبله ، نحو : « أحب الرياضة ولا سيما السباحة » ، فأنت ترى أن « الرياضة والسباحة » مشتركتان في وقوع جي عليهما ، لكن نصيب السباحة من جي أكبر من نصيب سائر أنواع الرياضة . ولهذا عد النحاة هذا الأسلوب داخلاً في الاستثناء على أنه شبيه به لا مثله تماماً ، لأن الاستثناء يقتضي أن يكون ما بعد الإداة مخالفاً في الحكم لما قبلها ، أما أسلوب « ولا سيما » فيقتضي أن ما بعده موافق لما قبله في الحكم لكنه مخالف له في المقدار والنصيب فقط من هذا الحكم .

والاسم الواقع بعد « ولا سيما » يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، سواء في ذلك أن يكون معرفة ، أو أن يكون نكرة . كما يمكن لهذا الأسلوب أن يقع بعده الظرف ، أو الحال المفردة أو الحال الجملة . كما يمكن أن تسقط الواو وحدها منه ، فنقول : « أحب الرياضة لا سيما السباحة » ، أو أن تسقط الواو مع « لا » ، فنقول : « أحب الرياضة سيما السباحة » .

وقد كان جديراً بالنحاة أن يقفوا عند هذا الحد من دراسة هذا الأسلوب ، وأن يكتفوا بالنص على جواز استعماله بهذه الشروط . لكنهم أبوا إلا أن يحللوه ، وأن يردوا كل عنصر من عناصره إلى ما هو معروف من عناصر الجملة العربية ، فكان أن اتبعوا أنفسهم واتبعونا بالاعراب التالية :

١ - (أحب الرياضة ولا سيما السباحة)

(أحب الرياضة) : فعل وفاعل مستتر ومفعول به .

(الواو) : قال بعضهم : حالية ، وقال آخرون : استثنائية ، وقال غيرهم : عاطفة . ويجوز أن تكون اعتراضية ، وذلك إذا ولي « لا سيما » انظرف أو الحال ، كما سئى .

(لا) : نافية للجنس تعمل عمل « إن » .

(مي) : اسم « لا » النافية للجنس ، منصوب مضاف . والخبر محذوف وجوباً .

(ما) : اسم موصول بمعنى الذي في محل جر مضاف إليه .

(السباحة) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » . والجملة صلة لا محل لها .

ويجوز اعتبار « ما » فكرة موصوفة في محل جر بالاضافة ، فتكون جملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل جر صفة لها .

وجملة « ولا سيما » مع الخبر المحذوف حالية أو استثنائية أو معطوفة بحسب الاعتبار للواو المقترنة بها .

٢ - (أحب الرياضة ولا سيما السباحة)

(أحب الرياضة ولا) : تعرب الاعراب السابق نفسه .

(مي) : اسم « لا » منصوب مضاف ، والخبر محذوف تقديره : موجود .

(ما) : زائدة .

(السباحة) : مضاف إليه .

وجملة « ولا سيما » مع الخبر المحذوف تصلح لها الاعراب السابقة أيضاً .

٣ - (احب الرياضة ولا سيما سباحة)

(احب الرياضة ولا) : تعرب الاعراب السابق نفسه .
(سي) : اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب . والخبر محذوف .

(ما) : زائدة كافة لكلمة « سي » عن الاضافة .
(سباحة) : تمييز لكلمة « سي » منصوب .
ويجوز هنا اعتبار « ما » نكرة تامة . فتكون « سي » عندئذ منصوبة لا مبنية على الفتح ، لأنها مضافة ، والنكرة التامة مضاف إليها ، و « سباحة » تمييز للنكرة التامة .
أما جملة « لا سيما » فلها الاعراب السابقة كلها .

٤ - (احب الرياضة ولا سيما السباحة)

(احب الرياضة ولا) : كالسابق .
(سي) : اسم « لا » . منصوب . وهو مضاف . والخبر محذوف .
(ما) : نكرة تامة مبنية على السكون في محل جر بالاضافة .
(السباحة) : مفعول به لفعل محذوف تقديره : أعني ، أو أخص .
جملة « ولا سيما » لها كل الاعراب السابقة .
جملة « اعني السباحة » استثنائية لا محل لها .

٥ - (احب الرياضة ولا سيما في الغابة ، او وسط الغابة)

(احب الرياضة ولا) : كالسابق .
(سي) : اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب . ولا تحتاج « لا » هنا إلى خبر .
(ما) : زائدة كافة .
(في الغابة ، أو وسط الغابة) : المجرور والظروف متعلقان بفعل

محذوف تقديره : أخص . وتأويل الكلام : أحب الرياضة وأخصها بزيادة الحب في الغابة .

هكذا قالوا . والذي أراه أن يعلق الظرف أو الجار والمجرور بالفعل السابق للاسيا ، وتكون جملة « ولا سيما » معترضة بين الفعل ومعموله .

٦ - (أحب الرياضة ولا سيما منفرداً ، او وأنا منفرد)

(أحب الرياضة ولا سيما) كالسابق .

(منفرداً) حال منصوبة .

(وأنا منفرد) مبتدأ وخبر ، والجملة في محل نصب على الحال . وقالوا : إن صاحب الحال ، سواء أكانت الحال مفردة أم جملة ، هو الفاعل من جملة « أخص » المقدرة . والتأويل : أحب الرياضة وأخصها بزيادة الحب منفرداً . أي ان صاحب الحال هو هنا الضمير المستتر في فعل « أخص » . والذي أراه أن يكون الصاحب هو فاعل « أحب » . ثم تكون جملة « ولا سيما » معترضة بين الحال وصاحبها .

٧ - (أحب الرياضة ولا سيما إن كنت منفرداً)

لا يختلف هذا الاسلوب عن سابقه إلا في كون الجملة بعد « سيما » جملة شرطية . واختلفوا فيها : فمنهم من يعربها حالية لوقوعها موقع الحال ، ومنهم من يعربها جملة شرط لا محل لها من الاعراب ، أما جواب الشرط فمحذوف دل عليه الفعل المقدر « أخص » . والتأويل : إن كنت منفرداً أخص الرياضة بحبي .

هذا ، ولاسلوب « لا سيما » أخوات يشاركنها في المعنى ولسن مثلاً في شيوع الاستعمال ، وهن : « لأمثل ما - لا سوى ما - لا تر ما - لو تر ما » .

فأما الأوليان فلها كل الأشكال والتصاميم التي للاسما ، فلها إذن الاعراب نفسه . وأما الآخرين فتصاميمها أقل ، وإعرابها مختلف :

١ - (قام القوم لا تر ما زيد)

هذا هو التصميم الوحيد لأسلوب « لا تر ما » . وقد حللوه على الشكل التالي :

(قام القوم) : فعل وفاعل .

(لا) : ناهية جازمة . ويجوز اعتبارها نافية لا عمل لها .

(تر) : مضارع مجزوم بلا الناهية . وإذا اعتبرت « لا » نافية ، فيكون حذف آخره شذوذا ورد به السماع . والفاعل مستتر تقديره « أنت » .

(ما) : اسم موصول في محل نصب مفعول به لفعل « تر » .

(زيد) : خبر لمبتدأ محذوف وجوباً . والجملة من المبتدأ وخبره صلة الموصول لا محل لها .

جملة « قام القوم » ابتدائية لا محل لها . جملة « لا تر » استئنافية لا محل لها .

ويكون تأويل الكلام على هذا الاعراب : قام القوم . لا تبصر (أيها المخاطب) الشخص الذي هو زيد . فانه في القيام أولى منهم .

٢ - (قام القوم لو تر ما زيد)

وهذا هو التصميم الوحيد لأسلوب « لو تر ما » . وقد حللوه على الشكل الآتي :

(قام القوم) : فعل وفاعل . والجملة ابتدائية لا محل لها .

(لو) : حرف شرط جازم سماعاً .

(تر) : فعل الشرط مجزوم بلو . والفاعل، أنت . والجملة مستأنفة لا محل لها .

(ما زيد) : كالسابق .

وجملة جواب الشرط مخدوفة لدلالة الكلام عليها .

وتأويل الكلام على هذا الاعراب : قام القوم ، ولو أبصرت الشخص الذي هو زيد لرأيتَه أولى بالقيام منهم .

٥ - التعجب

آ - أساليب التعجب :

يجري التعجب في العربية على أساليب كثيرة :

١ - (التعجب بالاستفهام) : إذ كثيراً ما يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معنى التعجب ، كقوله تعالى : « كيف تكفرون بالله ، وكنتم أمواتاً فأحياكم !! » .

٢ (التعجب بالنداء) : وقد مر ذلك معنا في مبحث المنادى ، نحو : « يا لجمال الربيع !! » .

٣ - (التعجب بفعْل) : وذلك بأن تنقل كل فعل ثلاثي - من أي باب كان - إلى باب « فَعَلَ » المضموم العين ، فيصير دالاً على التعجب ، فإذا أردت التعجب من كتابة زيد ، قلت : « كَتَبَ الرجلُ زيدٌ !! » ، وإذا أردت التعجب من عدل عمر ، قلت : « عَدَلَ الرجلُ عمرٌ !! » ... الخ .

٤ - كما يمكن التعجب بأساليب أخرى كثيرة ، كأن تقول لمن سألك عن اسمك وهو يعرفك : « يا سبحان الله !! » . أو أن تقول متمجبا من فروسية زيد : « لله دره فارساً !! » .

إلا أن كل هذه الأساليب لا تعيننا في شيء ، إما لأنها سماعية فلا

ضابط لها ولا يمكن القياس عليها ، وإما لأنها أساليب كانت في أصل الوضع لمعانٍ آخر غير التعجب ، ثم خرجت عن معانيها إلى معنى التعجب .

إنما الذي يعنينا هنا أسلوب مخصوص بالتعجب لا يستعمل في غيره مطلقاً . وهو أسلوب قياسي يسمح بصياغة جمل تعجبية لا نهاية لها . ولهذا الأسلوب صيغتان ، هما : « ما أَفْعَلْ الشيءَ - وأَفْعِلْ بالشيءِ » .

فإذا جمل الربيعُ جمالاً أثار عجبك ، قلت : « ما أَجْمَلُ الربيعَ !! - أو : أَجْمِلْ بالربيعِ !! » ، وإذا طال يوم صيامك طويلاً عجبت منه ، قلت : « ما أَطْوَلَ يومَ الصيامِ !! - أو : أَطْوِلْ يومَ الصيامِ !! » ... وهكذا .

غير أن الأفعال ليست صالحة كلها لأن تصب في إحدى هاتين الصيغتين ، بل لا بد لذلك من توفر بعض الشروط . واليك بيان ذلك :

ب - شروط الفعل لاستعماله في التعجب :



١ - يجب أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً ، نحو : « طال اليوم - ما أطول اليوم !! - جَمَلُ الربيعُ - ما أَجْمَلُ الربيعَ !! » . فإن لم يكن كذلك ، نحو « دحرج - استخرج » ، فسبيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره صريحاً أو مؤولاً مسبوقاً بفعل تعجب مساعد ، مثل « ما أشد - ما أعظم - ما أكبر ... الخ » . فنقول : « ما أشد دحرجة الولدِ للكرة - أو : ما أشد ما دحرجَ الولدُ الكرة - أو : ما أشدَّ أن يدحرجَ الولدُ الكرة » .

٢ - يجب أن يكون معلوماً . فإن كان مجهولاً ، نحو : « قرئ »

الكتابُ » ، فسبيل التعجب منه هي السبيل السابقة ، فنقول : « ما أكثرَ ما قرىء الكتابُ » .

٣ - يجب أن يكون مثبتاً . فإن كان منفياً ، نحو : « لا يزورني زيد » ، فسبيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره المؤول بعد فعل التعجب المساعد ، نحو : « ما أكثرَ أن لا يزورني زيد » ، أو بمصدره الصريح مسبوقاً بكلمة « عدم » لافادة النفي ، نحو : « ما أكثرَ عدمَ زيارةِ زيدٍ لي » .

٤ - يجب أن يكون تاماً . فإن كان فعلاً ناقصاً ، نحو « كان زيد عالماً » ، فسبيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره الصريح أو المؤول بعد الفعل المساعد ، نحو : « ما أشدُّ كونَ زيد عالماً - أو : ما أشدُّ ما كان زيد عالماً - أو : ما أشد أن يكون زيدُ عالماً » .

٥ - يجب أن لا تكون الصفة المشبهة المشتقة منه على وزن « أفعال » ، فإن كان كذلك ، نحو : « حمر فهو أحمر ، وعرج فهو أعرج » ، لجأنا إلى الفعل المساعد ، فقلنا : « ما أشدُّ عرجَ زيدٍ - أو : ما أشد ما عرجَ زيدٌ - أو : ما أشدُّ أن يعرجَ زيدٌ » .

٦ - يجب أن يكون متصرفاً . فإن كان جامداً مثل « نعم - بئس - عسى - ليس » ، فلا سبيل إلى صوغ فعل تعجب منه على الإطلاق .

٧ - يجب أن يكون من الأفعال التي يتفاوت فيها الناس . فإن كان غير ذلك ، مثل : « مات - فني - هلك » فلا سبيل إلى التعجب منه مطلقاً ، لأن هذه الأحداث لا تقع من الانسان إلا مرة واحدة ، فلا يتبيأ له أن يبالغ فيها حتى يثير العجب .

هذا ، وقد أتت العرب بصيغ تعجب من أفعال لم تستوف الشروط

السالفة ، فقالوا من « أُخْتَصِرَ الكتابُ » : « ما أخصرَ الكتابَ » ،
وقالوا من « حمق الرجل فهو أحمق » : « ما أحمقَ الرجلَ » ... الخ .
ولكن ذلك شذوذ يحفظ ولا يقاس عليه .

ج - تحليل صيغة « ما أقعد » :

اختلف النحاة في تحليل هذه الصيغة اختلافاً كبيراً . وسنذكر لك
- بعد المثال - التحليل المشهور من بينها ، وهو تحليل عامة البصريين ، ثم
نذكر لك سائرهما بعده .

المثال : (ما أجمل الربيع !)

التحليل المشهور :

(ما) : نكرة تامة بمعنى « شيء » . مبنية على السكون في محل
رفع مبتدأ .

(أجملَ) : فعل ماض جامد لإنشاء التعجب . فاعله ضمير مستتر
وجوباً يعود على « ما » .

(الربيعَ) : مفعول به منصوب .

وجملة « أجملَ » مع فاعله المستتر خبر للمبتدأ « ما » محلها الرفع .
وعلى هذا التحليل يكون تأويل الكلام : شيءٌ أجملَ الربيعَ .
أي : شيءٌ من الأشياء جعل الربيعَ جميلاً .

وهذا التأويل - كما ترى - خبري وليس إنشائياً ، فإن معنى
التعجب فيه ؟

قالوا في الجواب : نعم . كان هذا الأسلوب خبرياً في أصله ، ثم

جرى مجرى المثل ، فلزم طريقاً واحدة في التعبير ، وانتقل معناه من الخبر إلى معنى التعجب الانشائي (١) .

وذهب الأخفش إلى أنه يجوز أيضاً اعتبار « ما » اسماً موصولاً واقماً موقع المبتدأ ، فتكون جملة « أجمل » صلة له ، أما خبره فمحذوف . والتقدير : الذي أجمل الربيع شيءٌ عظيم ، وعليه جماعة من الكوفيين .

كما جوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة مبتدأ ، فتكون الجملة بعدها صفة لها ، ويكون الخبر محذوفاً . والتقدير : شيءٌ أجمل الربيع عظيم (٢) .

وذهب آخرون إلى أن « ما » اسم استفهام واقع موقع المبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه . والتقدير : أي شيء أجمل الربيع ؟ ! (٣) .

(١) يصرح ابن يعيش (١٤٩/٧) « بأن التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب » . وهذا عجيب منه !!

(٢) هذا ما يقول ابن هشام في مذاهب الأخفش الثلاثة في « ما » التعجبية . (انظر المغني . الجزء الأول حرف « ما ») لكن ابن يعيش (١٤٩/٧) يزعم أن الأخفش لم يكن يقول بمذهب الخليل وسببويه في اعتبار « ما » العجبية نكرة تامة . ثم ينقل عن ابن درستويه أنه حكى أن الأخفش كان يقول مرة : « ما » في التعجب بمعنى الذي ، إلا أنه لم يؤث لها بصلة ، ومرة يقول : هي الموصوفة إلا أنه لم يؤث لها بصفة . وعلى الوجهين تكون جملة التعجب خبراً لـ « ما » . وليست صلة لها ، ولا صفة .

(٣) لم نكن نحج الحوض في هذه التحليلات بالرد أو الموافقة أو الترجيح ، لاعتقادنا بأن كل هذه التحليلات لا لزوم لها ، فهي تنسب الى النحو العربي أكثر مما تحسن اليه . والمنهج الأسلم أن يقال في مثل هذه الأساليب المختطة التي لا يعرف أصلها : إنها وردت عن العرب هكذا . فيقاس عليها كما هي دون الحوض في تحليلات لا جدوى منها .

هذا ، وللكوفيين - ما عدا الكسائي - رأي آخر في « أفعل »
 التعجب ، فهم يذهبون إلى أنه اسم لا فعل . وفي هذه المسألة جدل
 طويل لا نحب الخوض فيه . فمن شاء فلينظره في كتاب الانصاف
 (المسألة ١٥) .

د - تحليل صيغة « أَفْعِلْ بِه » :

أما هذه فالتحليل فيها أقل :

المثال : (اجْمِلْ بالربيع)

التحليل المشهور :

(اجْمِلْ) : فعل ماض جاء على صيغة الأمر . مبني على الفتح
 المقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لمناسبة
 صيغة الأمر .

→ ومع ذلك ، فالتأويل إلى ترجيح الرأي الأخير الذي يعتبر « ما »
 استفهامية ، لعدة أسباب :

أولاً : لأنه أبسط التحليلات ، فهو لا يحوج إلى تقدير خبر محذوف .
 ثانياً : لأنه في تأويله لا يخرج جملة التعجب عن انشائها . وبالتالي ، فإنه
 يريحنا من مزاعم النحاة في كيفية انتقال الخبر إلى الانشاء ، تلك المزاعم التي لا
 أساس لها من الواقع .

ثالثاً : لأن العربة قد توسعت في الاستفهام توسعاً شديداً ، فأخرجته عن
 معناه الحقيقي إلى غاية معانٍ من بينها معنى التعجب (انظر هذه المعاني في مغني
 اللبيب . حرف الالف المفردة) ، فما الذي يمنع أن يكون أصل صيغة التعجب هو
 الاستفهام ؟

رابعاً : إن الميل العام في جميع لغات العالم يتجه إلى استعمال أساليب
 الاستفهام في مواقف التعجب والاستغراب ونحوهما . فما الذي يمنع أن تكون العربة
 أيضاً قد فعلت ذلك بهذه الصيغة ؟

(بالريـع) : الباء زائدة لازمة . والريـع اسم مجرور لفظاً ، مرفوع محلاً على أنه فاعل .

ويزعم هؤلاء أن أصل الصيغة هو : « أَجْمَلَ الرِّيعُ » ، أي : صار ذا جمال ، فأصل الهمزة همزة اتصاف ، كما تقول : « أورك الشجر » ، أي صار ذا ورق ، و « أَغَدَّ البعير » أي صار ذا غدة ، و « أفلس الرجل » أي صار ذا فلوس ... ثم حولت هذه الصيغة الماضية إلى صيغة الأمر لافادة التعجب ، ودخلت الباء الزائدة على الفاعل لقبح أن ترفع صيغة الأمر الفاعل الظاهر .

ويرى الزجاج والخشري وغيرهما أن هذا التحليل تعسفاً شديداً ، فيذهبون إلى أن « أَجْمَلَ » فعل أمر لفظاً ومعنى ، فتكون الهمزة فيه عندهم همزة تعدية ، ويكون تأويل الصيغة : إجعل الرِّيعَ جميلاً وعلى هذا فالريـع مفعول به مجرور بالباء الزائدة . أما الفاعل فقد اختلفوا فيه : فالخشري يقول : إنه أمر لكل أحد أن يجعل الرِّيعَ جميلاً ، أي أن يصفه بالجمال ، فيكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « أنت » يعود على كل أحد . ويقول غيره : بل الفاعل ضمير مستتر تقديره « أنت » يعود على المصدر المفهوم من فعل التعجب . فإذا قلنا « أَجْمَلَ بالريـع » فالمعنى : جميل - أيها الجمال - الرِّيع . وإذا قلنا « اكرم بزيد » فالمعنى : كرم - أيها الكرم - زيداً . والله أعلم !

هـ - أخطاء متفرقة :

١ - لا يكون التعجب منه إلا معرفة ، أو نكرة مختصة ، فلا يقال : « ما أحسن رجلاً ! » لعدم الفائدة . فان قلت : « ما أحسن رجلاً يفعل الخير ! » جاز ، لحصول الفائدة .

٢ - يجوز حذف التعجب منه إن كان في الكلام ما يدل عليه ،
كقوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ! » والنقدير : وابصرْ بهم ،
وقول امرئ القيس :

١٠٠ - أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا

بكاءً على عمرو . وما كان أصبراً !!

أي : وما كان أصبرها .

(الاعراب : « أرى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أم عمرو »
مفعول به ومضاف إليه . « دمعا » مبتدأ ومضاف إليه . « قد » حرف تحقيق
« تحدرا » فعل ماض فاعله مستتر . والالف للاطلاق . « بكاء » مفعول لأجله .
« على عمرو » متعلقان بكاء . « وما » تعجبية في محل رفع مبتدأ . « كان »
زائدة . « أصبرا » فعل ماض جامد لانشاء التعجب . الفاعل مستتر يعود على
« ما » . « جملة : أرى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : دمعا تحدر » في
محل نصب على الحال . « جملة : تحدر » خبر للمبتدأ محلها الرفع . « جملة : وما
أصبر » استئنافية لا محل لها . « جملة : أصبر » خبر « ما » محلها الرفع .
الشاهد : « وما كان أصبر » : حذف التعجب منه لدلالة الكلام عليه .
وفي البيت شاهد آخر ، وهو زيادة « كان » بين « ما » التعجبية وفعل
التعجب .)

٣ - إذا بني فعلا التعجب من متعل العين ، وجب تصحيح
عينها : « طال ← ما أطوله ، وأطول به ← باع ← ما أبيع ،
وأبيع به » .

وكذلك يجب فك الادغام في « أفعل به » : « عز ← أعز
به - شد ← أشد به » .

٤ - لا تقديم ولا تأخير في أساليب التعجب .

٥ - لا يجوز الفصل بين أركان الجملة التعجبية إلا بما يأتي :

(آ) - بالظرف أو المجرور بشرط أن يتعلق بفعل التعجب ،
كقول عمرو بن معد يكرب : « لله در بني سُلَيْمٍ ! ما أحسن في
الهِجَاءِ لقاءَها ! وأكرمَ في الزَّيَّاتِ عطاءَها ! وأثبتَ في المكرماتِ
بقاءَها ! » .

(ب) - بالنداء ، كقول علي بن أبي طالب : « أعزِّزْ عليَّ أبا
اليقطان أن أراك صريعاً مجدلاً » (١) .

٦ - كثيراً ما تزداد « كان » بين ما التعجبية وفعل التعجب .
بمنه بيت امرئ القيس السابق .

(١) قالها وهو يمسح التراب عن وجه عمار بن ياسر وقد مر به فوجده

فهرس الجزء الثاني من كتاب المعبط

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٥	اسمها	٥١ - ٣	نواسخ المبتدأ والخبر
٣٧	خبرها	٤	الأفعال الناقصة
٣٨	تكرارها	٩	كان وأخواتها
٣٩	نعت اسمها والعطف عليه	١٣	ملاحظات وأحكام عامة
٤٠	ظن وأخواتها	١٥	الأحرف المشبهة بليس
٤٠	أفعال القلوب	١٨	أفعال الشروع
٤٦	القول بمعنى الظن	١٩	أفعال المقاربة
٤٧	(أَعْلَمَ) وأخواتها	٢٠	أفعال الرجاء
٤٩	أفعال التحويل	٢٢	الأحرف المشبهة بالفعل
٩٠ - ٥٢	المجملات	٢٢	معانيها
٥٢	الشرط	٢٤	خصائص لبعضها
٥٣	معنى الشرط	٢٦	خبرها
٥٣	الشرط الاحتمالي	٢٧	العطف على اسمها
٥٩	الشرط الامتناعي	٢٩	تخفيف بعضها
٦٣	الشرط الوجودي	٣٢	كفها
٦٤	الشرط الامتناعي الوجودي	٣٤	(لا) النافية للجنس
٦٥	الشرط اللامبي	٣٤	شروط إعمالها

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٠٣	ذكره وحذفه	٦٨	شبه الشرط
١٠٥	ترتيبه مع الفاعل	٧٣	أحكام جملة الشرط
١٠٧	ترتيبه مع الفعل والفاعل	٧٩	أحكام جملة الجواب
١٠٧	ترتيب المفعولات	٨١	أحكام الجملتين معاً
١٠٩	المشبه بالمفعول به	٨٣	القسم
١١١	المفعول له	٨٣	أحكام جملة القسم
١١١	تعريفه	٨٤	أحكام جملة جواب القسم
١١١	شروطه	٨٦	نوعا القسم
١١٣	حركة آخره	٨٧	اجتماع الشرط والقسم
١١٤	ترتيبه مع الفعل	٩٠	اجتماع الشرط والشرط
١١٥	المفعول معه		
١٢٣	المفعول فيه	٩١ - ١٥٥	نكحوت الفعل
١٢٣	تعريفه	٩٢	المفعول المطلق
١٢٤	أصناف الظروف	٩٢	اسمه
١٢٧	الظروف الصالحة للنصب	٩٣	وظائفه
١٢٧	نائب الظرف	٩٥	تعريفه
١٢٩	متعلق الظرف	٩٥	متى ينوب المصدر عن فعله
١٣١	المجرور بالحرف	٩٩	ما ينوب عن المصدر
١٣١	وظائف الجار	١٠١	حركة آخره وترتيبه
١٣٩	تصنيف الحروف الجارة	١٠٢	المفعول به
١٤٥	معاني الحروف الجارة	١٠٢	تعريفه
١٤٦	موطن زيادة الجار	١٠٢	أشكاله
١٤٧	حذف الجار قياساً	١٠٣	حركة آخره

الصفحة	الموضوع
١٩٤	غموض المفرد وتمييزه
١٩٧	أنواع الاسم المبهم
١٩٨	غموض الجملة وتمييزها
٢٠١	حركة التمييز
٢٠٩	أحكام متفرقة
٢١٣	الإضافة
٢١٣	تعريف الإضافة والمضاف اليه
٢١٤	أنواع الإضافة من حيث العلاقة
	نوعاً الإضافة من حيث إقامتها
٢١٨	التعريف
٢٢٠	ما يترتب على الإضافة
٢٢٣	حذف المضاف
٢٢٤	حذف المضاف اليه
٢٢٦	الفصل بين المتضايين
٢٣٠	ترتيب المتضايين
٢٣١	موقف الأسماء من الإضافة
٢٣٤	النعت
٢٣٤	تعريفه ووظائفه
٢٣٥	النعت الحقيقي والنعت السببي
٢٣٦	أشكال النعت
٢٣٩	ما ينعت وما ينعت به من الأسماء
٢٤٢	المطابقة بين النعت والمنعوت
٢٤٦	حذف النعت والمنعوت
٢٥٠	قطع النعت

الصفحة	الموضوع
١٥١	حذف الجار سماعاً
١٥٢	« ما » الزائدة بعد الجار
١٥٥	متعلق الجار
٢٨٦ - ١٥٦	تكميلات الاسم
١٥٧	الحال
١٥٧	تعريفها
١٦٠	حركة آخرها
١٦٠	شروطها
١٦٦	من يستحق الحال ؟
١٧٢	عامل الحال
١٧٣	شروط صاحب الحال
١٧٥	ترتيبها مع صاحبها
١٧٧	ترتيبها مع عاملها
١٧٩	أشكال الحال
١٨٠	أحكام واو الحال
١٨٤	ذكرها وحذفها
١٨٥	ذكر صاحبها وحذفه
١٨٦	ذكر عاملها وحذفه
١٨٧	تعدد الحال
١٨٩	أقسام الحال
١٩٢	خاتمة
١٩٤	التمييز
١٩٤	تعريفه

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٩٩	نداء الدعوة : أدواته وأحكامه	٢٥١	تعدد النعت
٣٠٣	الاسم من حيث النداء	٢٥٤	عطف البيان
٣٠٦	نداء ما فيه « ال »	٢٥٤	تعريفه وأغراضه
٣١٠	إذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم	٢٥٧	أحكام متفرقة
٣١٤	حذف حرف النداء	٢٦٢	التوكيد
٣١٤	حذف المنادى	٢٦٢	التوكيد المعنوي : تعريفه وأغراضه
٣١٥	أحكام توابع المنادى	٢٦٣	ألفاظ التوكيد المعنوي
٣١٧	نداء الاستغاثة	٢٦٧	أحكام عامة في التوكيد المعنوي
٣١٩	نداء التعجب	٢٦٨	التوكيد اللفظي : تعريفه وأغراضه
٣٢٠	نداء التذبة	٢٦٩	حكم التوكيد اللفظي في الأعراب
٣٢٢	ترخيم المنادى	٢٧٠	طرق التوكيد اللفظي
٣٢٥	الاستثناء	٢٧٢	البدل
٣٢٥	تعريفات	٢٧٢	تعريفه وأقسامه
٣٢٨	أدوات الاستثناء	٢٧٩	أحكام متفرقة
٣٣٣	أحكام متفرقة	٢٨٥	بين البدل وعطف البيان
٣٣٦	أساليب الاستثناء بـ « إلا »	٢٨٧-٢٠٠	الأساليب
٣٤٣	تعدد المستثنى	٢٨٨	عطف النسق
٣٤٤	أساليب الاستثناء	٢٨٨	تعريفه
٣٤٤	بغير وسوى	٢٨٩	أحرف العطف
٣٤٥	أساليب الاستثناء	٢٩٣	أحكام متفرقة
٣٤٥	بخلا وعدا وحاشا	٢٩٧	المنادى
٣٤٩	اسلوب الاستثناء بيبعد	٢٩٧	تعريفه وأقسامه
٣٥٠	اسلوب مشترك بين « إلا »	٢٩٨	أحرف النداء
	و « لـ »		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٥٩	شروط الفعل لاستعماله في التعجب	٣٥٢	ولا سيما وأخواتها
٣٦١	تحليل صيغة « ما أَفْعَلْهُ »	٢٥٨	التعجب
٣٦٣	تحليل صيغة « أَفْعِلْ بِهِ »	٣٥٨	أساليب التعجب
٣٦٤	أحكام متفرقة		

★ ★ ★

انتهى الجزء الثاني من كتاب المحيط

ويليه الجزء الثالث

هذا الكتاب

إِذَا تَصَرَّ الْخَوَارِجُ لِمَنْ لَمْ يَسْتَوْفِ فِيهِ عَاطِفُوا مِثْلَهُ كَمَا
إِنْ أَنَا مَوَاضِعُ مَدِينَةٍ مَعَهَا عَنْ تَعْلِيلٍ وَتَبَيَّنَ أُرَادَةُ وَفْقَهُ
الْعِلَادِ إِلَى مَدِينَةٍ حَرْجِيَّةٍ مَعَهَا لَا يَحْتَاجُ وَاجِبَةً وَصَفَةٍ هَذَا
وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ فِي أُنْثَى الْخَوَارِجِ وَاجِبَةٍ زَكَاةً مِنْ لُطُوفِ
الْقُوَّةِ زَكَاةً وَزَكَاةً لَا مَوْضِعَ مَعَهَا وَاجِبَةٍ لَا تَصَرُّ لِقَادِرٍ
وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ فِي أُنْثَى الْخَوَارِجِ وَاجِبَةٍ وَاجِبَةٍ نَعْمًا وَاجِبَةٍ
عَنْ تَعْلِيلٍ مَعَهَا تَعْلِيلٌ مَعَهَا وَاجِبَةٍ وَاجِبَةٍ مَعَهَا
وَحَيْثُ يُنْفِى الْأَمَلُ إِلَيْهَا .

[illegible]

وَأَمَّا كَيْفَ أَتَى فِيهِ هَذِهِ الْمَلَكَةُ فَهُوَ مِنْ مَلَكَةِ آدَمَ ،
وَأَمَّا الْأَسْبَابُ فَجَعَلِي سِرًّا وَتَقَدَّرَ فَاتَّحَقَّ فِي عَمَلِهَا وَبَدَأَ
الْبَدَأَ وَهَوَّاهُ وَتَقَدَّرَ فِي عَمَلِهَا وَتَقَدَّرَ .

مَجْلَدُ الْفَرْطِ الْإِلَهِيِّ

المجلد السادس
في أصول العربية ونحوها وعرفها

الجزء الثالث

الطبعة الثالثة

دار الشرق العربي

بيروت - شارع سورية - بناية درويش

٦ - المدح والذم

يجري المدح والذم بأفعال كثيرة يمكن قسمتها إلى ثلاث زمر ، لكل زمرة أحكامها الخاصة ، وإن كانت كلها تتشابه في تصميمات جملها .

أ - المدح والذم بفعل « حب » :

يستعمل فعل « حب » للمدح إن كان مثبتاً ، فإذا دخلته « لا » ، النافية صار للذم . والشكل المتاد لجملة هو الآتي :

(حبذا زيدٌ)

وقد اختلف النحاة - كما نرى - في تحليله . واليك ما قالوه في هذا الشأن :

- ١ - (حبٌ) : فعل ماض جامد لانشاء المدح .
- (ذا) : اسم اشارة في محل رفع فاعل لحب .
- (زيد) : مبتدأ مؤخر . وجلة فعل المدح مع فاعله خبر عنه
- مقدم . أو : « زيد » خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » ، أي : المدح
- زيدٌ . وعلى ذلك يكون الكلام جملتين : حبذا + المدح زيد . وكتابهما
- مستأنفة . أما على الاعراب الأول فالكلام جملة واحدة كبرى ، داخلها
- جملة صغرى : [زيد (حبذا)] (١) .

(١) هذا التحليل لأبي علي الفارسي وابن برهان وابن خروف وابن مالك .
وقيل هو تحليل سيبويه . وعلى كل ، فهو المشهور بيننا اليوم .

٢ - (حبذا) : اسم مركب من « حب وذا » ، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، أو في محل رفع خبر مقدم .
(زيد) : خبر ، أو مبتدأ مؤخر (١) .

٣ - (حبذا) : كلها : فعل ماض .
(زيد) : فاعل (٢) .

ب أمظام خاصة بحبذا :

- ١ - لا يكون الفاعل هنا إلا اسم الإشارة « ذا » .
- ٢ - لا يجوز لهذا الفاعل أن يطابق المخصوص بالمدح أو الذم ، بل يلتزم شكل الافراد والتذكير ، تقول : « حبذا زيد - حبذا فاطمة - حبذا زيد وعمرو - حبذا فاطمة وعائشة ... الخ » .
- ٣ - يجوز الاتيان بتمييز لهذا الفاعل ، لأنه اسم إشارة مبهم . لكن هذا التمييز لا يطابقه بل يطابق المخصوص بالمدح أو الذم . تقول : « حبذا رجلاً زيد - حبذا رجلين زيد وعمرو - حبذا رجالاً زيد وعمرو وبنو » .
- ٤ - يجوز حذف المخصوص إن دل الكلام عليه ، كأن يقول لك أحدهم : ما رأيك في السفر ؟ فتقول : « يا حبذا ! لولا قلة المال ، والتقدير : يا حبذا السفر .

(١) وهذا التحليل للبرد وابن السراج وابن هشام اللخمي وابن عصفور وغيرهم .
(٢) وهذا التحليل لابن درستويه وجماعة غيره .

٥ - لا يجوز تقديم المخصوص في باب « جذا » ، فلا يقال :
« زيد جذا » .

٦ - لا يجوز للتمييز هنا أن يتقدم على « جذا » ، فلا يقال :
« رجلاً جذا زيد » ، ولكن يسمح له بأن يكون قبل المخصوص أو
بعده ، تقول : « جذا رجلاً زيد - أو : جذا زيد رجلاً » .

٧ - لا يجوز دخول نواسخ الابتداء على المخصوص هنا ، على الرغم
من اعتباره مبتدأً ، فلا يقال : « جذا كان زيد - ولا : جذا إن زيداً -
ولا : جذا ظننت زيداً » .

٨ - كل ما قيل في « جذا » يقال مثله في « لا جذا » ، إلا
أن هذه للزم بسبب النافي « لا » .

ويمكن الآن تلخيص الأشكال المتعددة لأساليب « جذا » على
الشكل التالي (١) :

١ - (جذا) = فعل + فاعل .

٢ - (جذا زيدٌ) = فعل + فاعل + مبتدأ أو خبر لمبتدأ
محذوف .

٣ - (جذا رجلاً زيدٌ) = فعل + فاعل + تمييز للفاعل +
مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف .

٤ - (جذا زيدٌ رجلاً) = فعل + فاعل + مبتدأ أو ... +
تمييز .

(١) هذا التلخيص جار - كما هو ظاهر - على التحليل الأول الذي هو
الشهور الآن بيننا .

ج - المدح والذم بنعم وبئس :

نِعمَ وبِئسَ : ضلان جامدان لا يستعملان إلا في المدح والذم .
وأشكال جملتها تشبه أشكال جملة « حذا » مع بعض الاختلافات اليسيرة .
واليك بيان ذلك مع تحليل كل شكل :

١ - (نعم الرجل)

هذا أبسط أشكال جملة المدح بنعم . حيث لا نرى إلا فعل المدح مع فاعله . أما المخصوص بالمدح فمحذوف . ولا يجوز استعمال هذا الشكل إلا عندما يكون في الكلام ما يشعر بالمخصوص ، كقوله تعالى : « ومأواهم جهم ، وبئس المصير » ، أي : وبئس المصير جهم .

٢ - (نعم الرجل زيد)

وهذا هو الشكل المألوف . ويتألف من فعل للمدح ، ثم فاعله ، ثم مخصص بالمدح . وقد اختلفوا في أعراب هذا المخصوص اختلافهم في مخصص « حذا » . فقال بعضهم : هو مبتدأ ، خبره جملة المدح قبله . وقال آخرون : هو مبتدأ خبره محذوف . والتقدير : زيد المدوح . وقال غيرهم : هو خبر لمبتدأ محذوف . والتقدير : المدوح زيد .

٣ - (زيد نعم الرجل)

نرى هنا المخصص قد تقدم . وهذه ميزة لمخصص « نعم » لا يتحلى بها مخصص « حذا » . وفي هذه الحالة يجب أعرابه مبتدأ ، وجملة المدح خبر عنه .

٤ - (نعم ... رجلاً زيد)

هنا نرى فاعل المدح وهو « الرجل » قد طرد من الجملة ، فتاب

عنه في الفاعلية ضميره الذي تقديره « هو » . ولما لم يكن هذا الضمير يعود على شيء مذكور ، صار كلمة غامضة في حاجة ماسة إلى التمييز ، أو قل : إن الاسناد كله أصبح في حاجة إلى التمييز ، لأن اسناد فعل المدح إلى ضمير غامض الدلالة شيء غير مقبول ، ولهذا كله عاد الفاعل نفسه ، وهو « الرجل » ، ولكن لا على هيئة فاعل ، لأن الفاعلية احتلها ضميره ، بل على هيئة تمييز (١) . وصارت الجملة الآن مؤلفة من : فعل مدح + فاعل مستتر + تمييز + مخصوص هو مبتدأ أو خبر على خلاف في الاعتبار .

وقد اشترطوا في هذا الضمير الفاعل شروطاً ثلاثة : أن يظل مستتراً ، ثم أن يظل مفرداً ، ثم أن يميز بنكرة بعده (٢) .

كما اشترطوا في التمييز هنا شروطاً أخرى : أن يتأخر عن فعل المدح أو الذم ، وهو نفس الشرط في تمييز « جذاً » ، ثم ان يطابق المخصوص افراداً وتثنيةً وجمعاً ، فنقول : « نعم .. رجلاً زيداً - نعم ... رجلين زيداً وعمراً - نعم ... رجالاً زيداً وعمراً وبشراً » ، ثم أن يكون صالحاً للدخول « ال » عليه . وهذا طبيعي لأنه في الأصل كان فاعلاً لفعل المدح أو الذم ، وفاعل المدح أو الذم - كما تعلم - يجب أن يكون محلياً بـ « ال » (٣) .

(١) راجع مبحث التمييز المحول .

(٢) وكل هذه الشروط من باب تحصيل الحاصل .

(٣) اشترطوا في باب نعم وبش أن يكون الفاعل محلياً بـ « ال » الجنسية ، نحو : « نعم الرجل زيد » ، أو مضافاً إلى ما فيه « ال » هذه ، نحو : « نعم رجل الصديق زيد » ، أو مضافاً إلى مضاف إلى ما فيه « ال » هذه ، نحو : « نعم حكيم شعراء الجاهلية زهير » . ←

٥ - (زيدٌ نعم ... رجلاً)

ليس في هذا الأسلوب شيء جديد سوى تقديم المخصوص . أما عناصره فكمناصر سابقه .

٦ - (نعم ... رجلاً)

هنا حذف المخصوص . وقد قلنا : إن ذلك لا يكون إلا بدليل .

٧ - (نعم ... زيدٌ رجلاً)

هنا تأخر التمييز عن المخصوص . وهذا جائز إلا أنه قليل .

٨ - (زيدٌ نعمَ ما هو)

هنا نرى « ما » قد دخلت الجملة ، وبمدها اسم مفرد هو الضمير « هو » .

وقد اختلفوا في تحليل هذا الأسلوب .

١ - فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر . و « ما » نكرة تامة في محل نصب على التمييز للفاعل المستتر . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة مما يلي :

→ على أن هذا الشرط ليس لازماً . فقد جاء فاعل نعم نكرة ، كقولهم :
« نعم شاعر أنت » . كما جاء نكرة مضافة إلى نكرة كقول الشاعر :

فنعمَ صاحب قومٍ لا سلاحَ لهم

وصاحبُ الركبِ عثمانُ بن عفان

كما جاء اسماً موصولاً ، نحو : « نعم الذي يصون لسانه عما لا يحسن » . وسنرى بعد قليل أن فاعل نعم قد يكون لفظ « ما » الموصولة أو النكرة للموصوفة . وكل هذا هو الذي حملنا على إهمال ذكر الشروط التي اشترطوها في فاعل نعم ، في المتن .

مبتدأ + فعل مدح + فاعل مستتر + « ما » تمييز + مخصوص
هو مبتدأ أو خبر على اختلافهم المعروف في أمره .

٢ - وقال آخرون : « ما » نكرة تامة ، وهي نفسها فاعل لفعل
المدح . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :

مبتدأ + فعل مدح + « ما » فاعل + مخصوص هو مبتدأ أو ...
هذا ويجوز أن تدغم « ما » في الفعل فيقال : « نِعِمَّا » بكسر
النون والمين .

٩ - (نعم ما يفعل زيد)

هنا نرى بمد « ما » جملة ، لا مفرداً . وقد اختلفوا في تحليل
هذا الأسلوب أيضاً :

١ - فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر ، و « ما » نكرة
ناقصة (١) في محل نصب على التمييز لفاعل نعم المستتر . والجملة بمدها صفة
لها . والتقدير : نعم هو شيئاً يفعل زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا
مؤلفة من العناصر الآتية :

فعل مدح + فاعل مستتر + « ما » النكرة الناقصة التي هي
تمييز للفاعل المستتر + جملة من فعل وفاعل واقعة ضفة لـ « ما » .

٢ - وقال آخرون : « ما » معرفة ناقصة (٢) ، أي اسم موصول ،

(١) النكرة الناقصة هي التي تحتاج الى ما يجم منها ، ويكون هذا التعميم
صفة لها ، سواء أكان مفرداً كقول الشاعر : « ما نافع يسمى اللبيب ... »
أي : للبيد نافع يسمى اللبيب ، أو كان جملة ، كما هو الوضع في مثالنا أعلاه .
أما النكرة التامة فلا تحتاج الى هذا التعميم .
(٢) أي هي اسم موصول . وسميت معرفة لأن الأسماء الموصولة معارف .
وسميت ناقصة لحاجتها الى جملة الصلة .

وهي نفسها فاعل لفعل المدح ، والجملة بعدها صلة لها . والتقدير : نعم
الذي يفعله زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :
فعل مدح + اسم موصول فاعل + جملة صلة .

١٠ - (زيد نعم ما) .

هنا لا نجد شيئاً بعد « ما » ، لا مفرداً ولا جملة . وعلى هذا
تكون نكرة تامة ، لا كنفائتها بنفسها وعدم حاجتها إلى ما يتممها . وقد
اختلفوا في إعرابها : فذهب قوم إلى أنها هي نفسها فاعل « نعم » ،
وذهب آخرون إلى أنها تمييز لفاعل نعم المستتر . فعلى المذهب الأول
تكون الجملة مؤلفة من العناصر الآتية : مبتدأ + فعل + فاعل . وعلى
الثاني تكون مؤلفة من العناصر التالية : مبتدأ + فعل + فاعل مستتر
+ تمييز .

١١ - (نعم الرجل كان زيد) .

هنا نجد الفعل الناسخ قد دخل على المخصوص . وهذه الميزة لا
يتحلى بها مخصص « جدا » كما رأينا .

١٢ - (نعم الرجل رجلاً زيد) .

هنا نرى اجتماع الفاعل الظاهر « الرجل » مع تمييز له « رجلاً » .
وهذا الأسلوب منه بعضهم بحجة أن الفاعل ظاهر ، فهو واضح لا يحتاج
إلى تمييز . وأجازه آخرون على أنه نوع من التوكيد .

١٣ - (نعم الرجل زيد من شاعر) .

هنا نجد التمييز مجروراً بـ « من » . وهذا جائز . إلا أننا في الإعراب

تقول : الجار والمجرور متعلقان بحال مخوفة من « الرجل » الذي هو الميئسز .

١٤ - (نعمت المرأة فاطمة)

هنا نجد الفعل مقترناً بتاء التانيث لأن فاعله مؤنث . وهذا جائز لا واجب ، إذ يمكن أن يقال : « نعم المرأة فاطمة » . كما أنه يجوز تانيث الفعل ولو كان فاعله مذكراً ، وذلك إذا كان المخصوص مؤنثاً ، نحو : « نعمت الثواب الجنة » (١) .

د - المرفع والزم بوزن « فَعْلَ » :

هذه هي الزمرة الثالثة من الأفعال التي تستعمل في المدح والذم ، وهي : كل فعل اجتمعت فيه الشروط اللازمة لصوغ « أفعل » التمجيد منه ، بعد نقله إلى باب « فَعْلَ » المضموم العين ، نحو : « كَتَبَ - حَسَّنَ - قَبَّحَ - بَرَّعَ ... الخ » ، أو تركه على حاله إن كان معتل العين ، نحو : « ساءَ - جادَ - خان ... الخ » .

وبعد أن نصب الفعل في هذا الوزن يجوز لك أن تسكن عينه لنقل الضمة على العين ، فتقول : « كَتَبَ - حَسَّنَ - قَبَّحَ - بَرَّعَ ... الخ » ، كما يجوز لك أن تنقل الضمة إلى الفاء ، فتقول : « كَتَبَ - حَسَّنَ - قَبَّحَ - بَرَّعَ ... الخ » .

فاذا تهيأ لك الفعل على الشكل الذي يجب جاز لك أن تستعمله في جميع أساليب نعم وبش ، مطبقاً عليه جميع أحكامها (٢) ، فتقول :

(١) كل الأحكام والأشكال التي أوردناها لـ « نعم » تنطبق على « بش » .
(٢) ما عدا الأساليب التي تدخلها « ما » .

- ١ - حَسَّنَ الرجلُ ...
- ٢ - حَسَّنَ الرجلُ زيدٌ .
- ٣ - زَيْدٌ حَسَّنَ الرجلُ .
- ٤ - حَسَّنَ ... رجلاً زيدٌ .
- ٥ - زَيْدٌ حَسَّنَ ... رجلاً .
- ٦ - حَسَّنَ الرجلُ رجلاً زيدٌ .

إلا أن هذه الزمرة تمتاز عن سابقتها بثلاثة أساليب جائرة فيها :

١ - (حَسَّنَ زيدٌ)

هنا نجد المخصوص بالمدح هو نفسه فاعل المدح . وهذا شيء لم يكن جائزاً مع « نعم » و « جذا » . فهناك كان لا بد من فاعل لفعل المدح أو النعم ، ثم من مخصص بالمدح أو النعم .

٢ - (حَسَّنَ زيدٌ)

هنا نجد الفاعل مجروراً بياء زائدة ، تشبيهاً له بفاعل التعجب في صيغة : « أحسن زيدٌ » ، لأن هذه الزمرة تحمل في حقيقتها كلاً من معني التعجب والمدح والنعم .

٣ - (زيدٌ وعمرو وبكرٌ حَسَّنُوا رجلاً)

هنا نجد الفاعل المستتر قد برز ووافق المخصوص في جنسه وعدده . وهذان أمران كانا محظورين على فاعل « نعم » المستتر . إذ الواجب في مثل هذا التركيب مع « نعم » أن يقال : « زيدٌ وعمرو وبكرٌ نعم ... رجلاً » .

٧ - الاختصاص

آ - معناه وأغراضه :

إذا كتب أهل حيٍّ من الأحياء هذه المريضة إلى رئاسة البلدية :

« نحن نرجو تشجير شارعنا » .

فماذا سيفهم رئيس البلدية من كلمة « نحن » ؟ هل سيعرف شخصيات هؤلاء الطالبين بتشجير شارعهم من مجرد قولهم « نحن » ؟ لا شك أنه لن يعرفهم ، ولا شك أن شارعهم سيظل بغير أشجار إلى الأبد . ذلك أن الضمير - وإن كان يمد في المعارف - هو كلمة مبهمه ، فكل إنسان يستطيع أن يقول « أنا » ، وكل فئة من الناس تستطيع أن تقول « نحن » . وهكذا تصبح كلمة « أنا » علماً على كل فرد متكلم ، وتصبح كلمة « نحن » علماً على كل جماعة تتكلم . وفي ذلك ما فيه من التموض والابهام .

هنا ، يجد سكان الحي أنفسهم مضطرين إلى أن يبينوا لرئيس البلدية ما يمتونه بكلمة « نحن » ، فيكتبون :

« نحن - سكان حيِّ الصالحية - نرجو تشجير شارعنا » .
وعندئذ فقط سيعرف رئيس البلدية من هؤلاء الطالبون ، وسيأمر بتشجير شارعهم .

وهكذا نصل إلى معنى الاختصاص ، وإلى النرض الأول من

غرضه : إنه ذكر اسم صريح منصوب بعد ضمير مبهم ، بغرض توضيح هذا الضمير ، وبيان المقصود منه .

ويقف المدير في طلابه قائلاً لهم :

« أنا أدعوكم إلى الجد والعمل » .

فهل يكون الضمير « أنا » مبهماً بالنسبة للطلاب المستمعين ؟ لا .
فها هو صاحب الضمير ماثلاً أمامهم يخاطبهم . ومع ذلك ، فلا يزال « أنا » محتاجاً إلى تحديد أكثر ، فهذا الضمير يعني « ذات المدير » كلها ، بكل ما تشتمل عليه من صفات ، لكن المدير لا يخاطب طلابه بكل ذاته ، إنه يخاطبهم باعتباره أباً لهم ، أو باعتباره صديقاً لهم ، أو باعتباره مديراً لهم ، أو بأي اعتبار آخر مما يشتمل عليه « أنا » . وهكذا نجد الضمير عامضاً لشموله صفات الذات الكثيرة . وبالتالي يصبح في حاجة إلى بيان الصفة المقصودة منه . فيقول المدير عندئذٍ :

« أنا - الأب الروحي لكم - أدعوكم إلى الجد والعمل » .

وهكذا نصل إلى الفرض الثاني من الاختصاص : إنه يبان صفة مقصودة من بين الصفات الكثيرة التي يشتمل عليها الضمير بإطلاقه (١) .

ويرد الآن السؤال الآتي : لماذا سمي هذا الأسلوب اختصاصاً ؟

والجواب : أن المدير عندما قال عبارته الأولى : « أنا أدعوكم » كان قد نسب الدعوة وأسندها إلى « أنا » بكل ما يشتمل عليه هذا الضمير

(١) خبر عن هذا الترنس في أساليبنا المعاصرة بالأسلوب التالي : « أنا - بصفتي أباً روحياً لكم - أدعوكم ... »

من صفات ، لكنه لما قال : « أنا - الأب الروحي لكم - أدعوكم .. » صار إسناد الدعوة مخصوصاً بصفة الأبوة الروحية من بين كل الصفات التي يشتمل عليها الضمير « أنا » . إنه اختص الدعوة بهذه الصفة فقط . فلهذا سمي هذا الأسلوب اختصاصاً ، ولهذا أيضاً سمي الاسم المنصوب بالاختصاص ، لأنه هو وحده اختص بالحدث من بين سائر الصفات التي تنضوي معه تحت الضمير « أنا » .

ب - تحليل أسلوب الاختصاص :

لا بد في كل عبارة اختصاص من ضمير يتلوه الاسم المختص على الشكل التالي :

(نحن - معاشر الانبياء - لا نورث)

الاعراب :

(نحن) : ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ .

(معاشر) : اسم منصوب على الاختصاص . وبعبارة أكثر تفصيلاً :

مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « أخص - أو أعني - أو أقصد » .

(الانبياء) : مضاف إليه مجرور .

(لا نورث) : لا : نافية . نورث : مضارع مرفوع مجهول .

نائب الفاعل مستتر تقديره « نحن » .

« جملة : نحن مع خبره » ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

« جملة : أخص معاشر الانبياء » اعتراضية لا محل لها من الاعراب .

ويرى بعضهم جعلها حالاً من الضمير « نحن » ، فيكون محلها النص (١) .

(١) حجة اللانين للحالية أن الحال لا تأتي من المبتدأ ولا مما أصله المبتدأ .

وهي حجة واهية كما ظهر لك ذلك في مبحث الحال . فراجع .

« جملة : لا نورث ، خبر عن المبتدأ « نحن » محلها الرفع .

ج - الضمير في الاختصاص :

الأكثر في أسلوب الاختصاص أن يكون لضمير المتكلم ، كما رأيت في الأمثلة السابقة . وقد يكون لضمير الخطاب على قلة ، نحو : « بك - الله - أرجو نجاح القصد » . أما ضمير النية فلا يأتي له الاختصاص مطلقاً ، فلا يقال : « هم - الطلاب - يحبون الرياضة » .

د - المختص :

- ١ - يجب في الاسم المختص أن يكون معرفاً بـ « ال » ، نحو :
« أنا - الطلاب - أحب القراءة » .
- ٢ - أو أن يكون مضافاً لمعرف بها ، نحو : « نحن - معاشرة - الانبياء - لا نورث » .
- ٣ - أو أن يكون مضافاً إلى علم ، نحو : « نحن - بي ضبة - أصحاب الجمل » .
- ٤ - أو أن يكون علماً . وهذا قليل . ومنه قول الراجز :
« بنا - تيماً - يكشف الضباب » .

هـ - الاختصاص بأمرها :

استعملت العرب قديماً أسلوباً غريباً في الاختصاص يشبه أسلوب النداء بتصميمه وذلك نحو :

(أنا - أيُّها الطالب - أحبُّ القراءة)

فالتكلم هنا لا يريد مناداة طالب ، لأنه هو الطالب نفسه ، إنما يريد من عبارته ما زیده نحن اليوم بقولنا : د أنا - بصفتي طالباً - أحب القراءة ، .

والاعراب :

(أنا) : مبتدأ .

(أيُّها) : أيُّ : مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره د أخص أو أعني ... ، مبني على الضم في محل نصب . وبعبارة مختصرة : اسم مبني على الضم في محل نصب على الاختصاص . ها : زائدة .
(الطالب) : صفة لأيُّ مرفوعة .

(أحب القراءة) : فعل مضارع مرفوع وفاعل مستتر ومفعول به .

د جملة : أنا مع الخبر ، ابتدائية لا محل لها .

د جملة : أخص أيُّها الطالب ، : معترضة لا محل لها . أو حالية عليها النصب .

د جملة : أحب ، : خبر للمبتدأ عليها الرفع .

ملاحظات :

١ - ليس من الضروري أن يكون الضمير في باب الاختصاص واقعاً موقع المبتدأ ، بل يجوز أن يكون في مواقع إعرابية مختلفة ، نحو :
د اني - الطالب - أحب القراءة ، .

٢ - ليس من الضروري أيضاً أن تكون جملة الاختصاص معترضة

بين الضمير وتام الجملة ، بل قد تأتي بعد التام ، نحو : « اعتمدوا عليّ »
أيها الرفيق ، أي : اعتمدوا عليّ بصفتي رفيقاً لكم .

٣ - لا يجوز للمختص أن يتقدم على الضمير . فلا يقال :
« الطالب أنا أحب القراءة » . وهذا طبيعي ، لأن الاختصاص في واقعه
هو عملية تخصيص لشيء عام ، ولا يكون تخصيص إلا من بعد تعميم .

٨ - التحذير

آ - تعريفه :

التحذير هو : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجنبه ، كقولك لمن تخشى عليه أن تصيبه النار : « احذر النار » .

أو هو : تنبيه المخاطب على ما يخشى أن يصيبه مكروه ، كقولك : « أبعد ثوبك عن النار » .

لكن البلاغة تأتي - في مواقف التحذير - هذا الاسباب الذي جاءت عليه الجملتان السابقتان ، لأن الاسباب هنا يفوت الفرض من التحذير . فكأن أكون غيباً لو رحت أحذر انساناً من سيارة تكاد تدهسه بقولي : « يا أيها الرجل الواقف في وسط الشارع ، هناك سيارة قادمة من خلفك تكاد تدهسك ، فاحذرها » . لا شك أن السيارة ستكون قد دهسته قبل أن أتم عبارتي ، بل ليس بعيداً أن يكون قد دخل عالم الأرواح قبل تمامها .

إذن ، فمواقف التحذير توجب علينا أن نحذف من عبارتنا كل ما يمكن الاستغناء عنه ، وأن نكتفي بأقل ما يمكن من الكلمات . ولهذا جاءت عبارات التحذير وليس فيها إلا المفعول به وحده ، كما سنرى بعد قليل .

ب - أساليب التحذير :

قلنا قبل لحظة : إن عبارة التحذير ليس فيها إلا المفعول فقط ، لكن هذا المفعول قد يكون هو المكروه المحذر منه ، نحو « النار ! » ، وقد يكون هو الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، نحو : « ثوبك » ، وقد يجتمع في العبارة المفعولان كلاهما ، نحو : « ثوبك والنار » . والذي يجب الانتباه إليه ، هو أن كل مفعول يناسبه من الأفعال ما لا يتناسب صاحبه ، فيجب علينا عند تقدير الأفعال المحذوفة أن نقدر لكل مفعول ما يناسبه منها .

واليك الآن أساليب التحذير المختلفة ، مع تحليل كل منها :

١ - (النار)

هنا لا نجد إلا المحذر منه . والفعل الذي يناسبه هو « إحذر » ، أو ما يمكن أن يؤدي معناه من الأفعال . وعلى كل ، « فالنار » مفعول به لفعل محذوف . وبعبارة مختصرة : منصوب على التحذير . وعلى هذا نكون عبارتنا مؤلفة من جملة واحدة .

٢ - (النار النار)

هذا الأسلوب كساقه ، إلا أن فيه توكيداً لفظياً للمفعول به .

٣ - (ثوبك)

هنا لا نجد المكروه المحذر منه ، بل نجد الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، والفعل المناسب له هو « أبعد » . فيكون « ثوبك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أبعد » أو أي فعل آخر يناسب المقام . وبعبارة مختصرة : « ثوبك » منصوب على التحذير . وعلى كل ، فالعبارة مؤلفة من جملة واحدة .

٤ - (ثوبك ثوبك)

الجديد هنا ، هو وجود توكيد لفظي للفعول به .

٥ - (النار والحفرة)

• هنا نجد مكروهين محذراً منها ، لذا فعل « احذر » وحده يليق
بها معاً ، إذ يمكن أن يقال : احذر النار والحفرة . فعلى هذا ، تكون
النار هي الفعول به ، وتكون الحفرة معطوفة على النار . والعبارة كلها
جملة واحدة .

٦ - (ثوبك والنار)

• هنا نجد شيئين مختلفين : المكروه المحذّر منه ، وهو النار ،
والشيء الذي يخشى عليه منها ، وهو الثوب . وعلى ذلك ، فتقدير فعل
واحد للاثنين لا يجوز ، لأن ما يناسب أحدهما لا يناسب الآخر ، فلو
قدرت فعل « احذر » ، فقط ، لكان كلامي : « احذر ثوبك واحذر
النار » . وهذا الكلام فاسد ، إذ لا معنى لأن أحذر الإنسان من ثوبه .
ولو سلطت الفعل « أبعد » وحده على الاثنين ، لكان كلامي « أبعد
ثوبك وأبعد النار » ، وهذا كلام فاسد أيضاً ، إذ يعني أن يبعد عن نفسه
كلاً من الثوب والنار ، مع أن المراد أن يبعد ثوبه عن النار ، لا أن
يبعده معها . كل ذلك يوجب علي أن أقدر فعلاً لكل اسم على حدة ،
هكذا : « أبعد ثوبك واحذر النار » . وعلى هذا ، يكون « ثوبك »
مفعولاً به لفعل مخنوف تقديره « أبعد » ، و « النار » مفعول به لفعل
آخر مخنوف تقديره « احذر » . وتكون العبارة على هذا التقدير مؤلفة
من جملتين لا من جملة واحدة . وحرف العطف يطفئ الجملة الثانية على
الجملة الأولى .

٧ - (إياك والنار)

هذا الاسلوب كسابقه في تصميمه : هو مؤلف من جملتين لم يبق من كل منها إلا مفعولها ، غير أن مفعول الجملة الأولى هنا جاء على صورة ضمير نصب منفصل ، والفعل المناسب له هو فعل « أَحَذَّرُ » ، إذ كان الأصل « أَحَذَّرَكَ » و « إِحْذَرِ النارَ » ، فلما حذف الفعل « أَحَذَّرُ » فَقَدَ الضمير المتصل ما كان يعتمد عليه في اتصاله ، فالتقلب إلى شكل المنفصل .

٨ - (إياك من النار)

هنا نجد المكروه المحذر منه مجروراً بمن ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد ، فيكون التقدير : احذر من النار . وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إياك » هو مفعولها ، و « من النار » جار ومجرور متعلقان بفعلها المحذوف .

٩ - (إياك النار)

هنا نجد المكروه المحذر منه غير مسبوق بحرف عطف ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد فقط ، هو فعل « أَحَذَّرُ » ، لأن هذا الفعل يستطيع أن يتعدى إلى مفعولين ، فيكون التقدير : « أَحَذَّرَكَ النارَ » ، وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إياك » مفعولها الأول ، و « النارَ » مفعولها الثاني .

ملاحظات :

١ - يقول النحاة : إن حذف الفعل في عبارات التحذير واجب ، إلا إذا كانت العبارة لا تشمل إلا على المحذر فقط ، أو المحذر منه فقط ،

نحو : « ثوبك » ، ونحو « النار » . ففي هاتين الحالتين يجوز ظهور الفعل ، فتقول : « باعد ثوبك » ، كما تقول : « احذر النار » . لكنه إذا ظهر الفعل لم تحسب العبارة في عداد أساليب التحذير .

٢ - يمكن للتحذير أو المخطر منه المذكور وحده في الجملة أن يأتي مرفوعاً ، لا منصوباً ، نحو « النار » . ففي هذه الحالة لا تحسب العبارة في أساليب التحذير ، ويعرب المرفوع مبتدأ مخوف الخبر . والتقدير : النار قريبة منك ، أو أي تقدر آخر مناسب .

٣ - إذا كان المخطر بلفظ « إياك » ، فلا يلفظ وحده في العبارة ، بل لا بد من ذكر المكروه المخطر منه معه أيضاً . فلا يقال « إياك » فقط ، بل يقال : « إياك والكذب » - أو : « إياك من الكذب » - أو : « إياك الكذب » .

٤ - لا تستعمل في أساليب التحذير سلسلة ضمائر التكلم : « إياي » - « إيانا » ، ولا سلسلة ضمائر الغائب : « إياه » - « إياها » ... ، فلا يقال : « إياي والكذب » ، ولا : « إياه والكذب » ، إذ لا معنى لأن يحذر الإنسان نفسه ، ولا أن يحذر إنساناً غائباً عنه . إلا إذا كان الضمير من هاتين السلسلتين واقفاً موقع المخطر منه فيجوز ، كقول زياد بن أبيه لأهل العراق : « فإياي ودليج الليل » أي : احذروني واحذروا دليج الليل .

٩ - الاغراء

تعريفه وأساليبه :

الاغراء هو عكس التحذير ، أي هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله ، نحو : « الصدقَ الصدقَ » ، أو لفت نظره إلى شيء يطلبه وهو غافل عنه ، أو لا يراه ، كقولك للصياد : « المصفورَ المصفورَ » .

وكما اقتضت البلاغة - في مقام التحذير - الإيجازَ دون الاطناب ، فكذلك هنا . فليس من البلاغة في شيء أن أقول للصياد : « يا أيها الصياد الذي يلتمس صيداً له ، إن على الشجرة التي على يمينك عصفوراً واقفاً في أعلاها » ، إذ لو ضلت ذلك لطار المصفور قبل أن أتم جملي . لكن أساليب الاغراء أقل تنوعاً من أساليب التحذير . وهذه هي :

١ - (الصدقَ)

منقول به لفعل محذوف تقديره « إلزم » . وبعبارة مختصرة : منصوب على الاغراء . ويجوز في هذا الأسلوب ظهور الفعل : « إلزم الصدقَ » ، كما يجوز رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف . لكنه في كلتا الحالتين لا يمد في أساليب الاغراء .

٢ - (الصدقَ الصدقَ)

اسم منصوب على الاغراء ، ومعه تأكيد لفظي له .

٣ - (الصدقَ والأمانة)

اسم منصوب على الاغراء ، ومعه معطوف عليه .

وهذان الأسلوبان الأخيران يجب فيها حذف الفعل . ثم يمكنك أن تلاحظ أن عبارة الاغراء تتألف دائماً من جملة واحدة مما اختلفت أشكالها .

١٠ - الاشتغال

آ - تعريفه والقرضى منه :

الاشتغال هو أسلوب من أساليب التقديم ، ويقوم على : تقدم تكلة واحدة فقط ، من تكلات الاسم أو الفعل ، إلى صدر الكلام ، هي وحدها ، إن لم يكن لها تكلات ، أو هي وتكلفتها معها ، إن كان لها تكلة ، أو هي وشركاؤها ، إن كان لها شركاء في الحكم ، بعد أن ترك في مكانها ضميرها الصالح لأن يقوم ب مهمتها .

والأمثلة التالية توضح فقرات هذا التعريف الطويل :

١ - (رأيت زيدا ← زيدا رأيت) : هنا زى المفعول به « زيدا » ، وهو تكلة للفعل ، قد ترك مكانه ، وتقدم إلى صدر الكلام ، بعد أن ترك في مكانه ضميره الصالح لأن يشغل هذا المكان ، ذلك لأن الضمير يمكنه أن يكون مفعولاً به .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكلة من تكلات الفعل .

٢ - (رأيت أخا زيدا ← زيدا رأيت أخاه) : هنا زى « زيدا » مضافاً إليه ، أي إنه يقوم ب مهمة التكلة للاسم المضاف «أخا» . وقد ترك مكانه وتقدم إلى صدر الجملة بعد أن أناب ضميره عنه .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكلة من تكلات الاسم .

٣ - (أعطيت الفقير ثوباً ← الفقير ثوباً أعطيته إياه) : هذا لاسلوب مرفوض ، لأنه يقوم على تقدم تكملتين هما المفعولان لفعل « أعطى » .
فهذا معنى قولنا : تقدم تكملة واحدة فقط .

٤ - (رأيت اخا زيدا ← اخا زيد رأيتَه) : هنا نرى تكملة الفعل ، أي المفعول به « أخا » قد تقدمت معها تكملتها الإضافية ، أي المضاف إليه .
فهذا معنى قولنا : هي وتكملتها معها .

٥ - (رأيت زيدا وعمراً وبكراً ← زيدا وعمراً وبكراً رأيتهم) :
هنا نرى المفعول به ، وهو تكملة الفعل ، قد تقدم ومنه المفعولان عليه الشريكان له في حكم المفعولية .
فهذا معنى قولنا : هي وشركاؤها في الحكم .

٦ - (سرت حتى المدرسة ← المدرسة سرت حتماً) : هذا الاسلوب مرفوض لأنه يؤدي إلى أن تجر « حتى » الضمير . والضمير لا يصلح لجره بحتى ، لأنها لا تجر إلا الأسماء الظاهرة .
فهذا معنى قولنا : جد أن تترك في مكانها ضميرها الذي يصلح لأن يقوم مقامها (١) .

(١) يسمى الساحة التكملة المقدمة « مشغولاً عنه » ، ويسمون الضمير الحال مكان التكملة « مشغولاً به » ، ويسمون الفعل أو ما يقوم مقامه في الجملة التي جرى فيها التقديم « مشغولاً » أو « مشتغلاً » . ونحن لم نذكر هذه التسميات في اتن لئلا نلبيها . فهي تقوم كلها على اعتبار الاسم المتقدم مفعولاً للفعل ، وقد رأينا أن المضاف إليه قد يتقدم أحياناً ، وليس المضاف إليه مفعولاً للفعل .
قولنا عن هنا المضاف إليه إنه مشغول عنه ، قول فاسد ، لأن الفعل لم يكن مشغولاً به قبل تقدمه حتى يقال إنه مشغول عنه بعد هذا التقدم .

وهنا ترد الأسئلة التالية : لماذا تلجأ اللغة إلى هذا الأسلوب من التقديم ؟ وأي التكملات صالحة له ؟ وهل يشترط في الصالح منها شيء من الشروط ؟ وماذا يحدث للتكملة بعد أن تقدم ؟

فأما الجواب عن الأول ، فهو : أن اللغة تفعل ذلك للفت نظر المخاطب إلى هذه التكملة المتقدمة ، ولجعلها محوراً للحديث وعمدة في الكلام ، بعد أن كانت فضلة لا ينتبه إليها وهي في ذيل الكلام أو في طياته .

وأما الأجوبة عن الأسئلة الباقية فتأتي في الفقرات التالية :

ب - التكميلات الصالحة للتقدم :

تبلغ تكميلات الاسم سبعة ، وتكميلات الفعل ستة ، فيكون المجموع ثلاث عشرة تكملة . فأياها يصلح للتقديم ، وأيها لا يصلح له ؟

إن المبدأ العام في صلاحية تقدم تكملة ما هو صلاحية ضميرها لأن يقوم بمهمتها إذا هي تقدمت . ومن هذا المبدأ سنناقش بالتفصيل أمر كل تكملة :

١ - (البدل) : هو تكملة للاسم يقصد منها توضيح ما قبلها وزيادة تحديده . ومثل هذه الوظيفة لا يمكن الضمير أن يقوم بها ، لأنه أكثر إبهاماً وغموضاً من الاسم الظاهر . فلهذا لا يجوز تقدم البدل ، والعبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت أبا حفص عمرَ ← عمرَ رأيت أبا حفص إياه » .

٢ - (عطف البيان) : وظيفته كوظيفة البدل ، فحكمه كحكمه .

٣ - (التوكيد اللفظي) : ويقوم على تكرار اللفظ بحروفه .
وهذه الوظيفة متممة على الضمير ، لأنه ليس تكراراً للفظ الظاهر . وعلى
هذا لا يجوز تقسم التوكيد اللفظي ، والعبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة :
« رأيت زيداً زيداً ← زيداً رأيت زيداً إياه » .

٤ - (التوكيد المعنوي) : ويجري - كما نعلم - بألفاظ مخصوصة ،
هي : النفس ، والمعين ، وكل ، وكلا ، وكلتا . ولما لم يكن الضمير
واحداً من هذه الألفاظ ، لم يكن صالحاً للقيام بهمة التوكيد المعنوي ،
فتكون العبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيداً نفسه » ← نفسه
رأيت زيداً إياه » .

٥ - (النعت) : علمنا أن النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو
جامداً في تأويل المشتق . والضمير ليس مشتقاً ولا هو في تأويل المشتق ،
لأنه كناية عن الذات ، وليس كناية عن صفة فيها . وعلى هذا تكون
العبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيداً الكاتب » ← الكاتب رأيت
زيداً إياه » .

٦ - (الحال) : علمنا أن الحال لا تكون إلا وصفاً منكرأ ،
والضمير ليس وصفاً ولا هو نكرة ، بل هو كناية عن الذات ، ثم هو
معرف . وعلى هذا ، فليس يصلح للقيام بهمة الحال ، وإذن تكون العبارة
الثانية مما يأتي مرفوضة : « جاء زيد ضاحكاً » ← ضاحكاً جاء زيد إياه » .

٧ - (التمييز) : علمنا أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، والضمير
معرف ، لذا لا يصلح للقيام بهمة التمييز ، فالعبارة الثانية مما يأتي مرفوضة :
« اشتريت عشرين كتاباً » ← كتاباً اشتريت عشرين إياه » .

٨ - (المضاف إليه) : وظيفته - كما عرفنا - أن يعرف المضاف

أو يخصصه . وهذه الوظيفة يصلح لها كل من الظاهر والمضمر ، فقول :
« قرأت كتاب سيويه » و « قرأت كتابه » . وعلى هذا يجوز المضاف
إليه أن يتقدم تاركاً لضميره مهمة النيابة عنه ، فالعبارة الثانية فيما يأتي
صحيحة : « قرأت كتاب سيويه ← سيويه قرأت كتابه » .

وهذه التكملة - أي المضاف إليه - هي التكملة الوحيدة من تكملات
الاسم الصالحة للتقدم ، لأن ضميرها يستطيع - كما رأينا - أن يقوم بهمتها .

ولنستأنف المناقشة ناظرين في تكملات الفعل :

٩ - (المفعول لأجله) : علمنا أن المفعول لأجله لا يكون إلا
مصدرًا قليلاً . ولما لم يكن الضمير مصدرًا قليلاً ، كان غير صالح للمفعولية
لأجلها ، فالعبارة الثانية بما يأتي مرفوضة : « سافرت طلباً للعلم ← طلباً
للعلم سافرت إياه » .

١٠ - (المفعول معه) : رأينا أن المفعول معه لا يشترط فيه
إلا أن يكون اسماً واقعاً بعد واو بمعنى « مع » . وهذه الوظيفة يستطيع
الضمير أداءها بكل سهولة . وعلى هذا يجوز للمفعول معه أن يتقدم تاركاً
مكانه لضميره . فالعبارة الثانية بما يأتي صحيحة : « سافرت وزيداً ←
زيداً سافرت وإياه » .

١١ - (الظرف) : يقال عند بحث الظرف إن من جملة الأشياء
التي تنوب عنه ضميره ، وذلك إذا لم يضمن معنى « في » ، فينسب عند
ذلك مشبهاً بالمفعول به . وهذا يعني صراحة جواز تقدم الظرف ، وإحلال
ضميره محله ، فالعبارة الثانية بما يأتي صحيحة : « صمت الشهر كله ←
الشهر كله صمته » . لكنه في هذه الحالة يعتبر مفعولاً به على التوسع
باسقاط حرف الجر ، لا منصوباً على المفعولية فيها .

١٢ - (المفعول المطلق) : رأينا عند بحث الأشياء التي تنوب

عنه أن ضميره هو أحد هذه الأشياء . وهذا يعني صراحة صحة العبارة الثانية مما يأتي : « جلست الجلسة المريحة ← الجلسة المريحة جاستها » .

١٣ - (المفعول به) : رأيتنا عند بحث أشكال المفعول به أنه قد يأتي ضميراً ، وهذا يعني صراحة جواز تقدم المفعول به وترك مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « رأيت زيداً ← زيداً رأيت » .

١٤ - (المجرور بالحرف) : لم نشترط عند بحث المجرور بالحرف أن يكون هذا المجرور من نوع معين ، بل كل الذي اشترطناه أن يكون اسماً . ولما كان الضمير معدوداً في الاسماء ، كان صالحاً للحلول محل الظاهر . وعلى هذا يجوز للمجرور أن يتقدم تاركاً مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « سلمت على زيد ← زيداً سلمت عليه » .



والخلاصة : أنه من بين التكميلات الثلاث عشرة (١) ، لا يصلح منها للتقدم في باب الاشتغال إلا خمس : واحدة من تكميلات الاسم ، هي المضاف إليه ، وأربع من تكميلات الفعل هي : المفعول المطلق - المفعول به - المفعول معه - المجرور بالحرف .

ومع ذلك ، فلا يكفي أن تكون التكملة واحدة من هؤلاء الخمس

(١) يلاحظ القارئ أن التكميلات بلغت هنا (١٤) ، وقد قلنا في صدر الفقرة إنها (١٣) . وسبب الخلاف بين الرقنين أننا ذكرنا تكملة التوكيد مرتين : مرة بنوعها المنطقي ، ومرة بنوعها المعنوي . وكان قصدنا من ذلك بيان أن التوكيد بنوعيه لا يصلح للتقدم في باب الاشتغال .

حتى يجوز لها أن تترك مكانها لضميرها ، وتتقدم هي إلى صدر الجملة ، بل لا بد من توفر شرطين لذلك :

(اولها) : أن لا تكون نكرة محضة ، لأنها عندما تترك مكانها ، سيكون هذا المكان لضميرها ، والضمير - كما نعلم - معرفة ، فلا يجوز لها ، وهي النكرة ، أن تنيب عنها ما هو معرفة . وعلى ذلك تكون العبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « رأيت رجلاً ← رجلاً رأيت » . أما إذا كانت معرفة ، أو كانت نكرة مفيدة - والنكرة المفيدة كالمعرفة - ، فيجوز لها أن تغادر مكانها منيعة ضميرها منها . نحو : « رأيت زيدا ← زيدا رأيت » - رأيت رجلاً صالحاً ← رجلاً صالحاً رأيت » .

(ثانيها) : أن يكون محلها الذي مشتركه من الحال الصالحة للظاهر والضمير معاً . فإن كان محلها مختصاً بالظاهر ، فلا يجوز لها تركه للضمير . فنحن نعلم أن بعض حروف الجر لا يجز إلا الاسم الظاهر ، مثل : « حتى - مذ - منذ - كي ... الخ » ، ففي مثل هذه الحالة ، لا يجوز للجور أن يترك مكانه لضميره ويتقدم هو إلى صدر الجملة . وعلى ذلك فالعبارات الثواني مما يأتي مرفوضة :

- « سرت حتى المدرسة ← المدرسة سرت حناها » .
- « مارأيتك منذ يوم أمس ← يوم أمس مارأيتك منذ » .
- « كيم فعلت ذلك ؟ - ما كيه فعلت ذلك ؟ » .

ثم نحن نعلم أن بعض الأسماء لا يضاف إلا إلى الظاهر ، مثل : « دو - دات - قاب - معاذ - كم الخيرية ... » ، فإذا أراد المضاف إليه بعد هذه الأسماء أن يتقدم إلى صدر الجملة تاركاً محلها لضميره ، فلا يجوز له ذلك . والعبارات الثواني مما يأتي مرفوضة :

- « رأيت ذا الفضل ← الفضل رأيت ذاه » .
- « معاذ الله أن أفل هذا ← الله معاذه أن أفل هذا » .
- « كم كتاب قرأته ! ← كتاباً كمته قرأته » .

ج - ما يحدث للتكملة بعد تقديمها :

في الحالة العامة ، وعند عدم وجود مانع من الموانع ، يجوز في التكملة التي تقدمت وتركت ضميرها في مكانها أحد أمرين :

١ - أن ترفع على أنها مبتدأ ، والجملة بعدها خبر عنها ، نحو :
« رأيت زيداً ← زيدٌ رأيتَه » . وفي هذه الحالة تخرج المسألة من باب الاشتغال .

٢ - أن تنصب على أنها مفعول به لعامل محذوف وجوباً يفسره العامل الذي بعد التكملة . ويشترط في هذا العامل المحذوف المفسر أن يشارك العامل المذكور المفسر في لفظه ومعناه معاً ، نحو : « زيداً رأيتَه » ، والتقدير : رأيت زيداً رأيتَه ، أو في معناه فقط دون لفظه ، نحو : « الدارَ جلست فيها » ، والتقدير : حلات الدارَ جلست فيها .

فإن كانت التكملة المتقدمة هي المفعول به ، كان تقدير الفعل المحذوف أمراً سهلاً ، لأنه يمكن تقديره دائماً من لفظ الفعل المذكور ، نحو : « زيداً ضربته : ضربت زيداً ضربته - والهاء رفها : ورفع الهاء رفها - الكتابَ قرأه زيد : قرأ الكتابَ قرأه زيد ... الخ » .

ولما تحدث الصعوبة في التقدير عندما تكون التكملة المتقدمة غير المفعول به ، نحو : « زيداً سافرتُ وإياه : صحبت زيداً سافرت وإياه - زيداً ضربت يده : أهنتُ زيداً ضربت يده - الجلسةَ المريحةَ جلستها :

فعلت الجلسة الريجة جلستها - ثلاثة الفراسخ سرتها : قطعت ثلاثة الفراسخ سرتها ، (١) .



وقد يمرض في الكلام ما يوجب رفع التكملة المتقدمة ، أو يوجب نصبها ، أو يرجح أحد الأمرين .

واليك بيان ذلك :

١ - (يجب النصب) : وذلك إذا وقعت التكملة المتقدمة بعد أداة مختصة بالفعل ، كأدوات الشرط والعرض والتحضيض والاستفهام - ما عدا الهمزة - نحو : « إن زيدا رأيتَه فسلمت عليه - هلا الصدق قلته - هل زيدا رأيتَه ؟ » .

(١) لاحظ أن التالين الأخيرين يتصل أوفاً على مفعول مطلق تقدم ، ويشتمل ثانيهما على ظرف مكان مقدم . وكان من الممكن تقدير فعل من لفظ الفعل المذكور مع كل واحد منهما ، فنقول : « جلست الخلة للريجة جلستها - سرت ثلاثة الفراسخ سرتها » ، إلا أن هذا التقدير غير مبول عند الحاجة ، وإن كان أسلم للسنى ، وذلك لأنه يبقى المطلق مطلقاً والظرف ظرفاً . وهم يأبون إلا أن يكون المقدر ناصباً للتكملة المتقدمة على أنها (مفعول به) فقط .

والواقع أنهم لم يصرحوا بذلك تمام الصريح ، وإنما يفهم ذلك من أمثلتهم في كتبهم . بل إن هذه الكتب - في حدود ما قرأت منها - لم تذكر مثلاً لاشتغال جري مع مفعول مطلق ، أو مفعول معه أو ظرف زمان ، أو ظرف مكان . بل تجدد كل أمثلتهم تدور على الاشتغال من المفعول الصريح ، أو عن المجرور بالحرف ، أو عن المجرور بالإضافة . وهذا منهم غريب ، لأنهم لم يصحوا على منع الاشتغال عن المطلق والظرف والمفعول معه ، بل على العكس تجد تعريفهم للاشتغال يعمل هذه الأبواب الثلاثة ، فتعريفهم يقول : الاشتغال أن يتقدم اسم [أي اسم] ، وتأخر عنه فعل ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم ، أو في سببه ، وهو المضاف إلى ←

٢ - (ويجب الرفع) : وذلك في موضعين :

(آ) - أن تقع التكملة بعد أداة لا يابها إلا الاسم ، وذلك مثل « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فاذا الجو ملؤه الضباب » . فلو نصبت « الجو » على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : فاذا يماؤ الجو ملؤه الضباب . وهذا ممنوع ، لأن « إذا » الفجائية لا يابها الفعل ، فلذلك لا يجوز تقدير فعل بعدها . ومن هذا القليل أيضاً أن تقع التكملة المتقدمة بعد واو الحال ، ويكون الفعل المذكور مضارعاً مثبتاً ، نحو : « جئت والفرس يركبه أخوك » ، فلو نصبت الفرس على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : جئت ويركب الفرس يركبه أخوك . وهذا ممنوع ، لأن واو الحال - كما علمت - لا تدخل الجملة المضارعية المقتبة . ومنه أيضاً أن تقع التكملة المتقدمة بعد « ليتا » ، نحو : « ليتا زيداً أراه » ، فلو نصبت زيداً على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : ليتا أرى زيداً أراه .

→ ضمير الاسم السابق . اهـ (ملأ هذا التعريف عن شرح ابن عميل) .

فإذا كان الأمر كذلك ، أملاً يبدو عجيباً سكوته عن التمثيل للاشتغال عن المطلق والظرف والمفعول معه ؟ ! أم أنهم لم يجدوا في النصوص الرسة شيئاً من هذا القيل فسكوا عن التمثيل خشية أن يكونوا بتمثيلهم في موقف من يضع اللغة ؟

هذا ، ولا بد من الإشارة الى اخلاف النحاة في ناصب التكملة المتقدمة التي يسمونها المتفول عنه . وفيما يلي ما قاله ابن عميل في هذا الصدد :

« فذهب الجمهور الى أن ناصبه فعل مضارع وجوباً ... »

« والمذهب الثاني : أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهب كوفي . واختلف هؤلاء ؛ فقال قوم : إنه عامل في الضمير وفي الاسم مماً ، فاذا قلت : « زيداً صرته » كان « صرته » ناصباً لـ « زيد » واللهاء . ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره . وقال قوم : هو عامل في الظاهر ، والضمير ملغى . ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالموامل ، « اهـ .

وفي ابن عيسى ردود أخرى على هذا المذهب لا يتسع المجال لذكرها .

وهذا مختص ، لأن « ليت » لا تفقد اختصاصها بالاسماء ولو اتصلت بها
« ما » الزائدة .

(ب) - ويجب رفع التكملة المتقدمة أيضاً إذا وقعت قبل أدوات
الاستفهام ، أو الشرط ، أو التحضيض ، أو « ما » النافية ، أو لام
الابتداء ، أو « ما » التمجيدية ، أو « كم » الخبرية ، أو « إن »
واخواتها ، نحو : « زهيرٌ هل أكرمته ؟ زيدٌ إن لقيته فأكرمه ،
خالداً هلاً دعوته ! الشر ما فعلته ، الخير لئنا أفعله ، اخلق الحسن
ما أطيبه ! زهيرٌ كم أكرمته ، أسامةٌ إني أحبه » . فالاسم في ذلك
كله مبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه . وإنما لم يميز نصبه بفعل محذوف مفسر
بالمذكور ، لأن ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبلها . والفعل إذا لم
يستطع أن يعمل في مكان ، لم يستطع أن يفسر عاملاً مقدراً في ذلك المكان .

٣ - (ويرجح النصب) : وذلك في الصور الآتية :

(آ) - أن يقع بعد التكملة المتقدمة جملة إنشائية دالة على أمر
أو نهي أو دعاء ، نحو : « خالداً أكرمه - الكريم لا تُبَيِّنْهُ - اللهم
أمرَ زيدٍ يَسِّرْهُ » . فلو رفعت التكملة المتقدمة لكانت الجملة الانشائية
بعدها خبراً عنها ، وهذا جائز ، ولكنه قليل ، فالنصب على تقدير فعل
محذوف أرجح .

(ب) - أن يقع قبل التكملة المتقدمة حرف عطف وقبله جملة
فعلية ، نحو : « لقيت القومَ حتى زيداً لقيته » ، وإنما رجع النصب هنا
ليكون المنصوب مع فعله المحذوف جملة فعلية معطوفة على الجملة الفعلية
السابقة ، وذلك لأن تشاكل الجمل المتعاطفة في الاسمية والفعلية أولى من
تخالفا . ومن ذلك قوله تعالى : « يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ » ،

والظالمين أعداء لهم عذاباً أليماً ، ، وقوله : « فريقتا هدى ، وفريقاً حقاً عليهنم الضلالة » .

(ج) - أن تقع التكملة المتقدمة بعد همزة الاستفهام ، نحو : « أزيداً رأيتَه ؟ » . وذلك لأن همزة الاستفهام تليها الأفعال أكثر مما تليها الاسماء . ومن هذا قوله تعالى : « أبشراً منا واحداً سيئه » .

٤ - (ويرجح الرفع) : إذا لم يكن في الكلام ما يوجب النصب ، أو يرجحه ، أو يوجب الرفع ، نحو : « خالدٌ أكرمته » . لأنه إذا دار الأمر بين التقدير وعدمه ، فتركه أولى .

متغيرات :

١ - إذا رفعت التكملة المتقدمة ، صارت مبتدأ ، وصارت الجملة بعدها خبراً عنها . وخرج التركيب بذلك من باب الاشتغال .

٢ - إذا تقدمت التكملة ولم تترك ضميراً لها في مكانها ، خرج التركيب عن أن يكون من باب الاشتغال . وليس هذا التقديم محصوراً في التكملات التي ذكرناها ، بل هو حاز في غيرها ، فنتقدم الحال ، نحو : « جاء زيد باسمًا ← باسمًا جاء زيد » ، كما يتقدم التمييز أيضاً ، نحو : « أنطيب نفساً بنيل إلى ← أنفساً نطيب بنيل إلى ؟ » .

٣ - قد يتقدم الفاعل ، أو نائب الفاعل ، ويترك كل منها ضميره في مكانه ، نحو : « ذهب الأولاد ← الأولاد ذهبوا - صُرب الأولاد ← الأولاد صربوا » ، فلا يسمى ذلك اشتغالا ، لأن رفع المتقدم على الابتداء - في هذه الحالة - واجب . والاشتغال لا يكون في العمدة ، بل لا يكون إلا في التكملات ، وبشرط أن تكون منصوبة بعامل مخوف يفسره ما بعده .

١١ - التنازع

آ - تعريفه وأساليبه :

التنازع هو أن يتوجه عاملان متقدمان إلى معمول واحد متأخر عنها ، كقوله تعالى : « آتوني قرعاً » عليه قيطراً ، حيث ترى أن كلا من العاملين « آتوني وأفرح » يطلب « قيطراً » بالمعوايصة ، فكأنهما يتنازعا فيه .

وفي هذه الحال يمكنك أن تعطى الاسم الظاهر لأي الماملين شئت ، أما الآخر ، فلك أن تعطيه ضمير هذا الظاهر ، ولك ألا تعطيه شيئاً .

ولما كان العاملان قد يتفقان أو يختلفان في طلبها من حيث الرفع والنصب ، كان للتنازع دائماً أربع صور كلها جائز . واليك بيانها :

(آ) - (إذا كان العاملان يطلبان مرفوعاً) .

لهذه الحالة أربعة أساليب ، هي الآتية :

١ - (قام ، وقعد الرجال) (١)

(١) هذا الأسلوب لا يقبله سيويه ، فنده أن العامل الذي يطلب مرفوعاً لا بد من إعطائه هنا المرفوع إما ظاهراً وإما مضراً ، فالأسلوب الصحيح عنده أن يقال : « فلموا ، وقعد الرجال » . وحجته في ذلك أن المرفوع ، فاعلاً كان أو نائب فاعل ، عمدة لا يجوز حذفها . ولبس بجيء ، لأتاعلنا أن الأساليب ←

هنا نجد الاسم الظاهر « الرجال » أعطي فاعلاً للفعل الثاني « قعد » . أما الفعل الأول فلم يعط شيئاً .

(الاعراب : « قام » فعل ماض فاعله محذوف اكفاء بفاعل الثاني ، « وقعد الرجال » فعل وفاعل « جملة : قام » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقعد الرجال » مطوقة على الابتدائية لا محل لها) .

٢ - (قام - وقعد - الرجال) (١)

هنا نجد العكس : فقد أعطي الظاهر للفعل الأول ، أما الثاني فلم يعط شيئاً .

(الاعراب : « قام » فعل ماض . « وقعد » فعل ماض فاعله محذوف اكفاء بفاعل الفعل الأول . « الرجال » فاعل لقام . « جملة : قام الرجال » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقعد » مطوقة على الابتدائية لا محل لها . وهذا من قول الطيف على الجملة قبل تمامها ، وهو خلاف الأصل في المطب على الجمل ، ولهذا السبب يرى البصريون إعمال الفعل الثاني في الظاهر هرباً من هذا العطف المخالف للأصل) .

→ العربة لا تأتي حذف الشيء إذا دل الكلام عليه ، ولو كان هذا المحذوف عمدة . والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى .

أما الكسائي والفراء فقد أجزا هذا الأسلوب واستشهدا عليه بقول الشاعر :

تَعَفَّقَ بِالْأَرطَى لها ، وأرادها
رجالاً ، فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ ، وكَلِيبُ

(البيت في وصف بقرة وحشية . تفق : لاذ . الأرطى : نوع من الشجر . بدت : غلبت : كليب : جمع كلب . والمعنى : لاذ بشجر الأرطى ، وأراد صيد هذه البقرة رجال وكلايم ، فغلبت البقرة نبلم) .

(١) انظر الحاشية السابقة .

٣ - (قاموا ، وقعد الرجال)

هنا نجد الفعل الثاني قد أخذ الظاهر ، ولكن الأول لم يحرم حرماناً تاماً ، بل أرضي بالضمير .

(الاعراب : « قاموا » فعل وفاعل . والجملة ابتدائية . « وقعد الرجال » فعل وفاعل والجملة مبطونة) .

٤ - (قام - وقعدوا - الرجال)

هنا نجد الظاهر قد أعطي للأول ، أما الثاني فقد أرضي بالضمير .

(الاعراب : « قام الرجال » فعل وفاعل والجملة ابتدائية . « وقعدوا » فعل وفاعل والجملة مبطونة) .

(ب) - (إذا كان الماملان يطلبان منصوباً)

وصورها أربع أيضاً ، كلها جائز :

١ - (رايت ، وضربت زيداً)

أعطيت الثاني ، وحرمت الأول .

٢ - (رايت - وضربت - زيداً)^(١)

أعطيت الأول ، وحرمت الثاني .

(١) ومن النحاة من لم يميز هنا الأسلوب ، وطالب بإرضاء الثاني بالضمير بعد أن حرم من الظاهر . وهو مردود بقول الفاعلة عائكة بنت عبد الطلب عمه النبي (ص) :

بعكاظ بُعْثِي الناظرين - إذا هُمُّوْا لِحُوا - شعاعه

٣ - (رايته ، وضربت زيداً) (١)

أعطيت الظاهر للثاني ، وأرضيت الأول بالضمير .

٤ - (رايته - وضربته - زيداً)

أعطيت الظاهر للأول ، وأرضيت الثاني بالضمير .

(ج) - (إذا كان الأول رافعاً والثاني ناصباً)

والصور الأربع نفسها متكرر :

١ - (وآني ، ورايت الرجال)

أعطيت الظاهر للثاني منصوباً ، أما الأول فحرمته مرفوعه لدلالة منصوب الثاني عليه .

٢ - (وآني - ورايت الرجال)

أعطيت الظاهر للأول مرفوعاً ، أما الثاني فحرمته منصوبه .

٣ - (وآني ، ورايت الرجال)

أعطيت الظاهر للثاني منصوباً ، أما الأول فأرضيته بالضمير .

٤ - (وآني - ورايتهم - الرجال)

أعطيت الظاهر للأول ، أما الثاني فأرضيته بالضمير .

(د) - (إذا كان الأول ناصباً والثاني رافعاً)

والصور الأربع نفسها متكرر :

١ - (رأيت ، وآني الرجال)

٢ - (رأيت - وآني - الرجال)

٣ - (رأيتهم ، ورآني الرجال)^(١)

٤ - (رأيت - ورآوني - الرجال)

★ ★ ★

يمكن الآن تلخيص ما مر على الشكل الآتي :

١ - يمكنك أن تعطي الظاهر لأيّ العاملين شئت ، أما الآخر فيجوز لك إرضاءه بالضمير ، ويجوز لك حرمانه . سواء في ذلك أن يكون العاملان رافعين أو ناصبين ، أو مختلفين في الرفع والنصب .

أما إذا آيت إلا الذهاب في مذهب بعض النحاة ، فتلخيص المسألة يكون على الشكل التالي :

١ - إذا أعطيت الظاهر للأول وجب إرضاء الثاني بالضمير مطلقاً ، سواء أكان يطلب مرفوعاً ، أم كان يطلب منصوباً .

٢ - فإن أعطيت الظاهر لثاني ، فقد وجب إرضاء الأول بالضمير إذا كان يطلب مرفوعاً ، كما وجب حرمانه إذا كان يطلب منصوباً .

ب - شروطه :

١ - لا يقع التنازع إلا بين العوامل الآتية :

(١) ومن النحاة من لم يجز هذا الأسلوب ذاهباً الى أن الأول إذا حرم من الظاهر فلا يعطى الضمير ، إذا كان يطلب منصوباً . وهو مردود بقول الشاعر :
إذا كنت ترضيه ، وترضيك صاحب
جهاراً ، فكُن في النيب أحفظاً للمهد

- (آ) - الأفعال المتصرفة ، نحو : « قام - وقد - زيد » .
 (ب) - أسماء الفاعلين والمفعولين ، نحو : « زيد مستقبل » -
 ومكرم - عمراً غداً ، ونحو : « زيد مزيق » - وملتطخ - ثوبه » .
 (ج) - المصادر ، نحو : « عجبت من حبك - وتقديرك - زيداً » .
 (د) - أسماء التفضيل ، نحو : « زيد أضبط الناس - وأجمعهم
 - للمم » .
 (هـ) - الصفات المشبهة ، نحو : « زيد كريم - وصالح - أبوه » .
 (و) - أسماء الأفعال ، نحو : « هيات ، ودراك زيداً ، أي :
 بعدد ، وأدرك زيداً » .

وقد يقع التنازع بين اثنين من العوامل السابقة مختلفين في نوعيهما ،
 كأن يكون أحدهما فعلاً والآخر اسم فاعل ، وذلك كقوله تعالى : « هائمٌ
 اقرأوا كتابيه » .

والخلاصة : أنه لا يقع التنازع إلا بين الأفعال المتصرفة ، أو ما يشبه
 الأفعال المتصرفة من المصادر والمشتقات وأسماء الأفعال .

أما الاسماء والأفعال الجامدة والحروف ، فلا تنازع بينها ، ولا
 بين واحد منها وواحد من العوامل السابقة .

٢ - يشترط في العاملين المتنازعين أن يكون بينهما ارتباط ، فلا
 يجوز أن تقول : « قام - قد - أخوك » ، إذ لا ارتباط بين الفعلين .
 والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

- (آ) - أن يعطف الثاني على الأول بحرف من حروف العطف ،
 كما رأيت في الأمثلة السابقة .
 (ب) - أن يكون أولهما عاملاً في ثانيها ، كقوله تعالى : « وأنهم
 ظنوا - كما ظنتم - أن لن يبعث الله » . فالعاملان المتنازعان هنا ، هما

« ظنوا » و « ظننتم » ، والمعمول المتنازع فيه هو « أن لن يبعث الله »
وتلاحظ أن العامل الثاني ، وهو « كما ظننتم » معمول الأول « ظنوا » ،
لأن الكاف جارة للمصدر المؤول من « ما ظننتم » ، وهي وبحرورها
متعلقان بمفعول مطلق محذوف للفعل الأول ، والتقدير : طنوا ظناً كظنكم :
فَعَمَلُ الأول في الثاني خلق الارتباط بينها .

(ج) - أن يكون ثانيها جواباً للأول ، نحو قوله تعالى :
« يَسْتَفْتُونَكَ ؟ - قَالَ اللهُ يُفْتِيكُمْ - في الكلالة » .

٣ - إذا تكرر العامل بلفظه ، نحو : « جاء جاء زيد » ، أو
بمرادفه ، نحو : « جاء ، أقبل زيد » ، فليس المسألة من باب التنازع ،
لأن الثاني هنا ، هو تأكيد لفظي للأول ، والتوكيد لا يعمل شيئاً ، إنما
هو لفظ عاطل عن العمل .

٤ - لا يكون تنازع إلا إذا كان كلا الماملين متجهاً إلى المعمول
المذكور ، نحو « اشترت - وأكلت - تفاحة » . فأن ترى أن التفاحة
مشتراة ومأكولة ، أما إذا توجه الماملان إلى معمولين مختلفين ، فلا
تنازع عندئذ ، نحو : « يكفي - فلا أبني - اجتهد » ، فالماملان
هنا ليسا متجهين مماً إلى الاجتهاد ، إذ لو كانا كذلك لكان تقدير الكلام :
يكفيني اجتهدك فلا أبني اجتهدك . وهذا فاسد . وإنما التقدير الصحيح :
يكفيني اجتهدك فلا أبني غيره . وعلى هذا يكون لكل من الماملين
معموله الخاص به . وإذن فلا تنازع في معمول واحد .

٥ - ويشترط في الماملين أيضاً أن يكونا متقدمين على المعمول ،
كالأمثلة السالفة . فإن تقدم المعمول مرفوعاً ، نحو : « زيد قام وقعد » ،
فليس معمولاً لأحد منها ، بل هو مبتدأ معمول للابتداء ، أما « قام »

وقد ، فكل منها فاعله المستتر الخاص به . وإن تقدم المفعول منصوباً ، نحو :
 « زيداً رأيتُ وأكرمتُ » ، فهو مفعول لأولهما ، أما الثاني فليس له
 شيء ، وكذا إذا كان منصوباً متوسطاً بينهما ، نحو : « رأيتُ زيداً
 وأكرمتُ » .

١٢ - التوكيد بالنون

أ - نونا التوكيد :

من أساليب التوكيد في العربية أن تتصل بهاية الفعل إحدى نونين تسميان بنوني التوكيد ، الأولى منها مفتوحة مشددة ، مثل : « إحفظن » درسك ، ، والثانية ساكنة خفيفة ، مثل : « إحفظن » درسك .

ب - ارفعال التي تؤكّد :

تختلف الأفعال من حيث قبولها لنون التوكيد وعدمه فتكون على الشكل التالي :

- ١ - الماضي لا يؤكد مطلقاً بالنون ، فلا يقال : « ذهب زيد » . وقال بعضهم : إن كان ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى فقد يؤكد بها على قلّة . ومنه الحديث : « فامّا أدركنّ أحدنّ منكم الدجال » ، فانه على معنى : « فامّا يدركنّ » . وكذلك إذا كان الفعل الماضي يعني اللعاء ، نحو : « أطلنّ الله بقاءك » ، لأنه على معنى : لبطلنّ الله بقاءك (١) .
- ٢ - فامّا فعل الأمر فيجوز توكيده مطلقاً . نحو : « إحفظنّ المهدي » .

(١) ومنه قول الشاعر :

دامنٌ سعدك ، لو رحمت مئيمًا
لولاك لم يأك للصباية جانحًا

٣ - وأما المضارع فله ثلاث حالات : حالة يجب فيها توكيده ، وأخرى يمتنع فيها ذلك ، وثالثة يجوز فيها التوكيد وعدمه :

(آ) - (فيجب توكيد المضارع بالنون) : إذا اجتمعت فيه أربعة شروط ، الأول : أن يقع جواباً لقسم ، والثاني : أن يكون مثبتاً ، والثالث : أن يكون مستقبلاً ، والرابع : أن يتصل بلام القسم ، نحو : « والله لأسافرن » . ففي هذه الحالة لا بد من التوكيد ، سواء أرغبت التكلم في التوكيد أم لم يرغب . فإذا رأيت عبارة يبدو لك أنه توفرت فيها هذه الشروط ، والفعل فيها غير مؤكد ، فاعلم أن أحد الشروط لا بد أن يكون مختلفاً ، والأكثر أن يكون شرط الاثبات هو المختلف ، ويكون في الكلام حرف في مقدر ، كقوله تعالى : « تالله تفتأ تذكر يوسف » ، أي : تالله لا تفتأ تذكر يوسف .

(ب) - (ويمتنع توكيد المضارع بالنون) : إذا وقع جواباً لقسم ، ثم اختلف شرط من الشروط الثلاثة الباقية ، فمثال ما اختلف فيه شرط الاثبات : « والله لا أخون المهدي » (١) ، ومثال ما اختلف فيه شرط الاستقبال : « والله لأقرأن الآن » (٢) ، ومثال ما اختلف فيه شرط

(١) ويكثر في هذا المقام حذف حرف النفي ، ومنه الآية السابقة ، وقول ليلى الاخيلية : « فأكليت أبي بعد نوبة هالكاً » ، أي : آليت لا أبي بعد نوبة هالكاً .

(٢) ومنه قول الشاعر :

بمياً لأبفض كل امرئ يزخرف قولاً ولا يفعل

لأن بنضه حاصل وقت تكلمه ، لا أنه سيحصل بعد ذلك .

وقول الآخر :

لئن تك قد ضاقت عليكم ميوسكم ليعلم ربي أن بيتي واسع

لأن علم الله سبحانه حاصل في كل وقت ، لا في المستقبل فقط .

الاتصال بلام القسم : « والله لسوف أسافر » (١) .

(ج) - (ويجوز توكيد المضارع بالنون) : وذلك في أربع حالات :

١ - أن يقع بعد أداة من أدوات الطلب ، وهي : لام الأمر ، و « لا » الناهية ، وأدوات الاستفهام والتعني والترجي والمرض والتحضيض ، نحو : « لتجتهدن » - لا تكسلن - هل تقرأن كثيراً ؟ ليتك تزورن زيداً - لعلك تفوزن - ألا تزورن زيداً - هلا تزورن زيداً » .

٢ - أن يقع في شرط بعد أداة شرط مصحوبة بـ « ما » الزائدة . فإن كانت هذه الأداة هي « إن » ، فتأكيده حينئذ قريب من الواجب ، ولم يرد في القرآن الكريم إلا مؤكداً ، كقوله تعالى : « وإما يترغثنك من الشيطان ترغ فاستعذ بالله » ، وقوله : « فامسا ترين من البشر أحداً بقولي إني نذرت للرحمن صوماً فلن أكليم اليوم إنسياً » .

أما إن كانت الأداة غير « إن » ، فتأكيده قليل ، نحو : « حينما تجلسن ترتج » . وأقل منه أن يقع جواب شرط ، نحو : « حينما تجلسن ترتحن » (٢) ، وأقل من الاثنين أن لا تكون الأداة مصحوبة بـ « ما » الزائدة ، نحو : « من يجتهدن ينجح » (٣) .

(١) هذا ويمنع توكيد المضارع أيضاً إذا لم يكن في حلة تحيز توكيده ، وسنعرف حالات الجواز في المرة الآتية .

(٢) ومنه قول الشاعر :

ومها تشأ منه فزارة تُعطيك ومها تشأ منه فزارة تمنعها

أي : تمنن . لكنه أبدل الون الساكنة ألفاً عند الوقف .

(٣) ومنه قول بنت مرة ترث أباعاً وتوعد قتلته بني قتيبة :

من تثقفن منهم فليس بأبٍ وأبدأ ، وقتل بني قتيبة شافي

٣ - أن يكون متفياً بـ د لا ، ، أو د لم ، ، فمن الأول قوله تعالى : « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » . ومن الثاني قولك : « لم يجهدن زيد (١) » .

٤ - أن يقع بعد د ما ، الزائدة غير مسبوقـة بأداة شرط ، كقولهم : « بجهد ما تـلـن » . أي : لا بد من التعب والمشقة حتى تبلغ ما تريد .

ج - ما يطرأ على الفعل عند توكيده :

إذا دخلت نون التوكيد على الفعل أحدثت فيه بعض التغيرات .
واليك شرحاً :

١ - (الأمر الصحيح الذي لم يتصل به شيء) : إذا كان الفعل الذي يراد توكيده بالنون فعل أمر صحيح الآخر ، ولم يكن متصلاً بشيء من الضائر ، فكل ما يطرأ عليه هو أنه يبنى على الفتح : « اضرب » ← « إضربن » .

٢ - (الأمر المعتل الآخر الذي لم يتصل به شيء) : أما هذا فيردله حرف العلة المحذوف ثم يبنى على الفتح : « اخش » ← « اخشين » ، « ارم » ← « ارمين » ، « أغز » ← « أغزون » (٢) .

(١) ومنه قول أبي الصماء يصف قمأ صب فيه اللبن فلت رغوته :
يـنـحـسـبـه الجاهل - ما لم يعلم - شيخاً على كرسيه مغمماً
أي : ما لم يطن : فل نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف .
(٢) وسري هذا الحكم على المضارع المجزوم بخف آخره ، نحو : « لا نفس » ← « لا نفين » ، « لا ترم » ← « لا ترمين » ، « لا تنز » ← « لا تنزون » .
ولله من المفيد أن تلاحظ أن الألف المحذوفة إذا ردت أهلت الى ياء . وذلك لكي تتحمل الياء الباء على الفتح ، إذ الألف لا تقبل الحركات .

٣ - (الأمر المتصل بألف الاثنين) : وهذا لا يؤكد بالخفيفة ، بل بالثقيلة وحدها ، وهي معه مكسورة لا مفتوحة : « إضربا » ← « اضربان » .

٤ - (الأمر المتصل بواو الجماعة) : إذا كان ما قبل الواو مضموماً ، حذفت الواو : « اضربوا » ← « اضربن » ، « فان كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عندئذٍ تضم : « إخشوا » ← « إخشون » .

٥ - (الأمر المتصل بياء المخاطبة) : إذا كان ما قبل الياء مكسوراً ، حذفت الياء : « اضربي » ← « اضرين » ، « فان كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عند ذلك تكسر : « إخشي » ← « إخشين » .

٦ - (الأمر المتصل بنون النسوة) : وهذا لا يؤكد بالخفيفة ، بل بالثقيلة وحدها . ثم إنه لا يحذف منه شيء ، بل تضاف إليه ألف بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة التي يجب أن تكسر هنا كما كسرت بعد ألف الاثنين : « إصربن » ← « إصربان » .

٧ - (المضارع) : وأحكامه كأحكام فعل الأمر ، صحيحاً ومعتلاً ، ومتصلاً بالضمائر ، وغير متصل ، سوى أنه إذا كان من الأفعال الخمسة ، وأكد بالنون الثقيلة ، حذفت نون الرفع كراهية توالي ثلاث نونات . والأشلة : « يضرب » ← « يضربن » ، « يخشى » ← « يخشين » ، « يرمي » ← « يرمين » ، « يغزو » ← « يغزون » ، « يضربان » ← « يضربان » ، « يضربون » ← « يضربون » ، « يخشون » ← « يخشون » ، « تضربان » ← « تضربان » ، « تضربون » ← « تضربون » ، « تضربون » ← « تضربون » .

د - أمطام النون الخفيفة :

١ - رأينا في الفقرة السابقة أن النون الخفيفة لا تستعمل بعد

ألف الاثنين ونون النسوة ، فلا يقال : « إضربان » ولا : « يضربنان » .
وأجاز ذلك يونس بشرط أن تكسر ، فتقول : « إضربان - يضربنان » .

٢ - نون التوكيد الخفيفة ساكنة ، فإذا التقت بساكن بعدها
وجب حذفها هرباً من التقاء الساكنين ، فتقول : « إقرأ الكتاب » بيناء
الفعل على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي حذفت دفماً لاتقاء
الساكنين ، والأصل : « اقرآن الكتاب (١) » .

وقد تحذف وليس بعدها ساكن . ومنه ما انشده الجاحظ :
« كما قيلَ قبْلَ اليومِ : خالفَ تُذْ كِرا (٢) » ، والأصل : خالفَ .

٣ - إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مكسوراً أو
مضموماً ، جاز لك إبقاؤها ، نحو : « إضربن » - « إضربين » ، وجاز
لك حذفها ، ولكن يجب عندئذ رد واو الجماعة وياء المخاطبة اللتين حذفنا
لأجلها ، نحو : « اضرِبْنِ ← اضرِبوا ، اضرِبينِ ← اضرِبِي » .

٤ - إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مفتوحاً ، جاز
لك إثباتها ، نحو : « إضربن » ، وجاز لك قلبها ألفاً كنون التنوين ،
نحو : « يا زيد اضرِبْ (٣) » .

(١) ومنه قول الأصبط بن قريع السدي :
ولا تُهِنَ الفقيرَ علَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يوماً والدهرُ قدرَ قَمَحَةٍ
والأصل : ولا تهن .

(٢) تمام البيت :
خلافاً لقولي من قبالة رأيهِ
كما قيلَ قبلَ اليومِ خالفَ تُذْ كِرا

(٣) ومنه قول الأعشى :
وصلِّ على حينِ المشياتِ والضحى
ولا تحمدِ الشيطانَ ، واللهُ فاحمداً
والأصل : فاحدن .

١٣ - العدد

تستعمل العربية في أسلوب المد عشرين لفظاً فقط . ومنها كـبير
العدد أو صغر فلن نخرج ألفاظه عن هذه الكلمات العشرين ، وهي :

واحد = أحد	عشرون
اثنان	ثلاثون
ثلاث	أربعون
أربع	خمسون
خمس	ستون
ست	سبعون
سبع	ثمانون
ثمان	تسعون
تسع	مئة
عشر	ألف

ولهذه الألفاظ - عند المد - مشكلات كثيرة : فبعضها يذكر
ويؤنث ، وبعضها الآخر يثبت على صورة واحدة ، ثم إن بعضها يفرد فلا يضاف ،
وبعضها الآخر يضاف فلا يفرد ، وبعضها الثالث يركب ... إلى مشكلات
أخرى عديدة سنحاول فيما يلي حلها واحدةً واحدةً :

آ - تزكير العدد وتأنيده :

هذه المشكلة محصورة في القائمة الأولى ، أي في ألفاظ الواحد ،

حتى « المشرة » . ويمكن قسمة هذه الألفاظ - من حيث سلوكها في التذكير والتأنيث - إلى ثلاث زمر :

١ - (واحد - اثنان) : هذه الزمرة توافق معدودها في التذكير والتأنيث ، سواءً أكانت وحدها في العدد ، أم كانت مع غيرها ، تقول : « جاء رجل واحد - جاءت امرأة واحدة - جاء رجلان اثنان - جاءت امرأتان اثنان - جاء واحد وعشرون رجلاً - جاء اثنان وعشرون رجلاً - جاءت واحدة (١) وعشرون امرأة - جاءت اثنان وعشرون امرأة » .

٢ - (ثلاث - أربع - خمس - ست - سبع - ثمان - تسع) : وهذه الزمرة تخالف معدودها في التذكير والتأنيث ، فتلحقها التاء إذا كان معدودها مذكراً ، وتسقط منها إذا كان معدودها مؤنثاً ، نحو : « ثلاثة رجال - ثلاثة عشر رجلاً - ثلاثة وعشرون رجلاً - ثلاث فتيات - ثلاث عشرة فتاة - ثلاث وعشرون فتاة » .

٣ - (عشر) : لهذا اللفظ سلوكان : فإن كان مفرداً ، أي ليس معه غيره من ألفاظ العدد ، فإنه كالزمرة الثانية تخالف : « عشرة رجال - عشر فتيات » ، وإن تركب معه لفظ آخر ، فهو موافق : « خمسة عشر رجلاً - خمس عشرة امرأة » .

ولهذا اللفظ مشكلة أخرى تتعلق بحركة شينته ، فهذه الشين مفتوحة أبداً إذا كان العدود مذكراً : « عشرة رجال - خمسة عشر رجلاً » ، ويجوز تسكينها إن كان العدود مؤنثاً : « عشر نساء - خمس

(١) وللواحدة مرادف هو « إحدى » ، ويمكن استعماله هنا ، فتقول : « إحدى وعشرون امرأة » .

عشرة امرأة . وبنو نيم يكسرونها في هذه الحالة ، فيقولون :
« خمس عشرة امرأة » .

أما القائمة الثانية ، وهي المؤلفة من ألفاظ المقود « عشرين ...
تسمين » ، ولفظي المئة والألف ، فلا تتبدل صورها تبعاً لمحدودها ،
تقول : « عشرون رجلاً - عشرون امرأة - مئة رجل - مئة امرأة -
ألف رجل - ألف امرأة » .

ب - العدد المركب والعدد المفرد :

كان المتظر من المربة - بعد أن تتجاوز في المد العشرة - أن
تلجأ الى المطف ، فتقول : « واحد وعشرة .. اثنان وعشرة .. ثلاثة
وعشرة ... الخ » . ولكنها لم تفعل ذلك ، بل نزع حرف المطف ،
وجملت الكلمتين كلمة واحدة ، فقالت : « أحد عشر - اثنا عشر - ثلاثة
عشر ... الخ » . فلما تجاوزت « العشرين » ، هجرت التركيب ، ولجأت
الى المطف ، فلم تقل : « أحد عشرون - اثنا عشرون » بل قالت :
« واحد وعشرون - اثنان وعشرون » .

إن نزع حرف المطف بين العددين هو ما يسمى بتركيب العدد .
وقد رأينا أنه لا يقع إلا في الأعداد التي بين العشرة والعشرين ، أي :
١١ - ١٢ ... حتى ١٩ ، فقط .

فاذا نظرنا إلى أعدادنا من هذه الزاوية ، أي زاوية التركيب وعدمه ،
وجدناها على أربعة أشكال :

١ - أعداد مركبة تركيباً اضافياً ، أي هي مضافة ومعنودها

مضاف اليه ، وذلك مثل « د خمسة رجالٍ - مئة رجلٍ - ألف رجلٍ - سبع قتياتٍ - مئة فتاة ... الخ » .

٢ - اعداد مركبة تركيباً عددياً : ونعني بها هذه الزمرة التي ليس بين جزأها حرف عطف : « أحد عشر - خمسة عشر - تسعة عشر » .

٣ - اعداد مركبة تركيباً عطفياً : وهي تلك التي بين أجزائها حرف عطف ، مثل « خمسة وعشرون - أربعة وثلاثون - مئة وأربعون ... الخ » .

٤ - اعداد مفردة : أي ليست مركبة أي نوع من أنواع التركيب ، وهذه هي ألفاظ العقود إذا لم يكن معها عدد آخر ، مثل : « عشرون رجلاً - خمسون امرأة » .

ج - تعريف العدد بـ « ال » :

إذا أريد تعريف العدد بالألف واللام ، نُظْمِر اليه من حيث التركيب وعدمه :

١ - فإن كان مفرداً ، أدخلت « ال » عليه ، نحو : « جاء العشرون رجلاً » .

٢ - وإن كان مركباً تركيباً اضافياً ، أدخلت « ال » على المضاف اليه ، لا عليه هو ، فنقول : « جاء خمسة الرجال - ورأيت مئة الرجل » . ولا تقل « جاء الخمسة رجالٍ - ولا : رأيت المئة رجلٍ » .

٣ - وإن كان مركباً تركيباً عددياً ، أدخلت « ال » على جزئه الأول فقط ، فنقول : « جاء الخمسة عشر رجلاً » .

٤ - وإن كان مركباً تركيباً عطفياً ، أدخلت « ال » على كل جزء من أجزائه ، فنقول : « جاء المئة والخمسة والعشرون رجلاً » .

د - اعراب العدد ونحوه :

يمكن قسمة ألفاظ العدد - من حيث الاعراب والبناء - إلى أربع زمر :

١ - (واحد - ثلاثة - أربعة - خمسة - ستة - سبعة - ثمانية - تسعة - عشرة - مئة - ألف) : وهذه معربة ، واعرابها بالحركات الثلاث ، فالضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجزم ، نحو : « جاء خمسة رجالٍ - رأيت مئة رجلٍ - مررت بألف رجلٍ » .

٢ - (عشرون ثلاثون ... حتى التسعين) : وهذه معربة أيضاً ، إلا أنها تتبع في اعرابها الجمع المذكر السالم ، فالواو للرفع ، والياء للنصب والجزم ، مثل : « جاء عشرون رجلاً - رأيت ثلاثين رجلاً - مررت بأربعين رجلاً » .

٣ - (اثنان - اثنان) : وهذان اللفظان معربان أيضاً ، إلا أنها يتبعان التثنية في اعرابها ، فالألف للرفع ، والياء لكل من النصب والجزم ، نحو : « جاء رجلان اثنان - رأيت رجلين اثنين - مررت باثنين من الرجال » .

٤ - (الاعداد المركبة تركيباً عدياً) : وهذه مبنية على فتح الجزأين ، فلا تتغير في رفع أو نصب أو جزم ، فنقول : « جاء خمسة عشر رجلاً - رأيت خمسة عشر رجلاً - مررت بخمسة عشر رجلاً » . وتقول في اعرابها : « خمسة عشر » جزآن مبنيان على الفتح في محل

رفع ، أو في محل نصب ، أو في محل جر ، بحسب موقع هذا العدد من الاعراب .

ويستثنى من ذلك « اثنا عشر » ، واثننا عشرة » ، إذ الجزء الأول من كل من هذين العددين معرب ، وليس مبنيًا . واعرابه كاعراب المثنى ، كما رأينا . أما نونه فقد سقطت لقيام الجزء الثاني مقامها ، وليس سقوطها للاضافة ، لأن الجزأين مركبان تركيباً عددياً ، لا تركيباً إضافياً . تقول : « جاء اثنا عشر رجلاً - ورأيت اثني عشر رجلاً - ومررت باثني عشر رجلاً » . ويكون الاعراب على الشكل التالي : « جاء » فعل ماض . « اثنا » فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمثنى ، وحذفت نونه لقيام الجزء الثاني مقامها . « عشر » جزء مبني على الفتح لا محل له من الاعراب . « رجلاً » تمييز .

قلنا إن جزأي المركب مبنيان على الفتح ، وهذا صحيح ، إلا إذا كان الجزء الأول منتهياً بياء ، فينبى عندئذ على السكون ، تقول : « جاءت ثماني عشرة امرأة » ، ورأيت ثماني عشرة امرأة - ومررت بثاني عشرة امرأة » ، وتقول في الأعداد الترتيبية (١) : « جاء الطالب الحادي عشر - والثاني عشر - ورأيت الحادي عشر - والثاني عشر - ومررت بالحادي عشر - والثاني عشر » .

وبمناسبة الحديث عن اعراب الأعداد ، نرى من المفيد التنبيه على أن بعض الأعداد الأصلية والترتيبية تنتهي بـياء مثل : « الثاني - الحادي - الثاني » . فهذه الكلمات تصد في جنس الاسم النقص ، وعلى ذلك فياؤها تحذف في حالة التكبير الرفع والجرور ، وتثبت في حالة التعريف ،

(١) سندرسها بعد قليل .

وحالة التذكير المنصوب ، كما أنه لا يظهر عليها من الحركات إلا الفتح ، أما الضم والكسر فيقدران عليها . تقول : « جاءت ثمانٍ من النسوة - مررت بثمانٍ من النسوة - جاءت النسوة الثماني - جاءت ثماني نسوة - رأيت نسوة ثمانياً » . وتقول : « جاءت النسوة الثماني » - مررت بالنسوة الثماني » - رأيت النسوة الثماني » .
ونضيف إلى ما تقدم أن هذه الأبناء تثبت في حالة التركيب مطلقاً ، كما لاحظت من الأمثلة التي سلفت في المركبات .

هـ - تمييز العدد :

ويمكن قسمة الفاظ العدد - من حيث التمييز - إلى ثلاث زمر :
١ - (التمييز جمع مجرور بالاضافة) : ولا يكون هذا إلا بعد الفاظ « ثلاثة ... إلى العشرة » . تقول : « جاء خمسة رجالٍ - رأيت عشر فتيات » .

٢ - (التمييز مفرد مجرور بالاضافة) : ولا يكون ذلك إلا بعد لفظي « المئة والألف » . تقول : « جاء مئة رجلٍ - رأيت ألف رجلٍ » .

٣ - (التمييز مفرد منصوب) : ويقع ذلك بعد الأعداد المركبة ، وبعد الفاظ المقود ، تقول : « جاء خمسة عشر رجلاً - جاء عشرون رجلاً » .

و - اضافة العدد الى غير تمييزه :

رأينا في الفقرة السابقة أن العدد قد يكون مضافاً إلى تمييزه ،

نحو : « خمسة رجال » . ولكن هذه الاضافة محصورة في الفاظ معينة ، كما رأيت ، وليست هي قصدنا . إنما الذي تقصده هنا أن يضاف العدد إلى غير معدوده ، كأن تقول لزيد الذي أعارك عشرين كتاباً : « قرأت عشرينك » ، أي : قرأت العشرين التي تملكها من الكتب .

هذه الاضافة ليست محصورة في الفاظ معينة ، بل إن كل الفاظ العدد صالحة لها ، ما عدا « اثنا عشر - واثنتا عشرة » . فتقول لزيد مشيراً إلى كتبه : « هذه ثلاثتك - وهذه عشرينك - وهذه عشرونك - وقرأت عشرينك - ونظرت في مكتبك ... الخ » .

واختلف النحاة في أمر الاعداد المركبة إذا وقعت في مثل هذه الاضافة :

١ - فذهب البصريون إلى وجوب بقاء الجزأين مبنيين على الفتح . فتقول على مذهبهم : « هذه خمسة عَشْرَكَ » .

٢ - وأجاز قوم لإعراب الجزء الثاني ، مع بقاء الأول مبنيّاً ، فيكون المرب مجروراً بالاضافة ، فتقول : « هـ - ذ ، خمسة عَشْرِكَ » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسة » جزءٌ مني على الفتح في محل رفع خبر ، وهو مضاف . « عشر » مضاف اليه مجرور ، وهو مضاف ، والكاف في محل جر بالاضافة .

٣ - وأجاز الكوفيون إعراب الجزأين ، فيكون الأول بحسب موقعه من الجملة ويكون الثاني مضافاً اليه ، ثم يأتي المضاف اليه الآخر ، تقول : « هذه خمسة عشر زيد » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسة » خبر مرفوع ، وهو مضاف . « عشر » مضاف اليه ، وهو مضاف . « زيد » مضاف اليه .

ز - الاعداد الترتيبية :

تنقسم ألفاظ العدد إلى قسمين : الأعداد الأصلية ، وهي تلك التي تعين مقدار معدودها ، فإذا قلت : « جاء خمسة رجال » ، فهم السامع أن عندك رجالاً يبلغ مقدارهم خمسة ، والاعداد الترتيبية ، وهي التي تشير إلى ترتيب معدودها بالنسبة إلى غيره ، لا إلى مقداره ، فإذا قلت : « جاء الرجل الخامس » ، فليس معنى ذلك أن « الرجل » يبلغ في المقدار « خمسة » ، وإنما يعني أنه أتى بعد أربعة سبقوه في الترتيب .

ولهذه الأعداد مشكلاتها الخاصة التي تتعلق بصياغتها ، وتركيبها واستعمالها . ولنبدأ بحلها واحدة واحدة :

١ - (صياغتها) : إذا كان الترتيب عندك (١) ، فقل : « جاء الرجل الأول » للمذكر ، وقل للمؤنث : « جاءت المرأة الأولى » . هذا إذا لم يكن مع ال (١) عدد آخر ، فإن كان معه غيره ، فقل : « جاء الرجل الحادي عشر - وجاءت المرأة الحادية عشرة (١) » .

فإن وصلت في الترتيب إلى (٢) ، فاشتق من العدد الأصلي عدداً ترتيبياً على وزن « فاعل » ، فقل : « الثاني » ؛ واستمر في ذلك حتى (١٠) : « الثالث - الرابع - الخامس - السادس - السابع - الثامن - التاسع - العاشر » .

فإذا وصلت إلى (١١) ، فاجعل الجزء الأول ترتيبياً فقط ، أما

(١) يقول الصرفيون إن « الحادي » مقلوب « الواحد » جعلت فاؤه في آخره ، فالأصل « وحد » اهلب الى « حو » ، فلما جعل على وزن فاعل ، صار : « حادو » ، فاهلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها : « حادي » . وعلى هذا يكون وزنه « عالف » لا « فاعل » . ومثل ذلك يقال في « الحادية » .

الثاني فتركه على لفظه الأصلي ، واستمر في ذلك حتى (١٩) : « الحادي عشر - الثاني عشر - ... » ، ولا تقل : « الحادي العاشر - الثاني العاشر ... » .

فاذا وصلت إلى (٢٠) ، فلا تشتق منه شيئاً ، بل أضف « ال » اليه ليصير عدداً ترتيبياً ، فنقول : « جاء الولد العشرون ، ورأيت الولد العشرين - ومررت بالولد العشرين ^(١) » . ولا تقل : « جاء الولد العشرون » .

وما قلناه في (٢٠) يقال مثله في كل الفاظ العقود (٣٠ - ٤٠ - ٥٠ ... الخ) .

فاذا تجاوزت (٢٠) ، فاجعل الجزء الأول مشتقاً على وزن « فاعل » ، أما العقود فتحلّى بالالف واللام فقط ، ثم يعطف الجزآن أحدهما على الآخر ، هكذا : « الحادي والعشرون - الثاني والعشرون - الثالث والعشرون .. الخ » .

فاذا وصلت إلى (١٠٠) أو (١٠٠٠) ، فاقبل بها ما فعلت بالعقود ، فقل : « جاء الرجل المئة - ورأيت الرجل المئة - ومررت بالرجل الألف » . ولا تشتق منها شيئاً ، إذ لا يقال : « الرجل المائى - والرجل الآلف » .

فاذا تجاوزت المئة والألف ، فافعل بما زاد عليها ما فعلته في السابق ، واجعل بينه وبين لفظي « المئة والألف » كلمة « بعد » ، فنقول فيمن ترتيبه (١٠١) : « الأول بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١٠٠١) : « الأول بعد الألف » ، وفيمن ترتيبه (١٠٥) :

(١) كما يجوز لك أن تقول : جاء الولد المتم عشرين ، ورأيت الولد المتم عشرين ، ومررت بالولد المتم عشرين .

« الخامس بعد المئة » ، وفيمن ترتبه (١١٥) : « الخامس عشر بعد المئة » ، وفيمن ترتبه (١٢١) : « الحادي والعشرون بعد المئة » ... وهكذا .

٢ - (تأييدها وتذكيرها) : هذه المشكاة لا تعاني منها سلسلة الأعداد الترتيبية ، فهي توافق معدودها تذكيراً وتأنيثاً دائماً تقول : « جاء الرجل الخامس - جاءت المرأة الخامسة » . ويستوي في ذلك أن تكون مفردة وأن تكون مركبة ، تقول : « جاء الرجل الخامس عشر - جاءت المرأة الخامسة عشرة » .

٣ - (تركيبها) : تركيب مع « العشر » تركيباً عديداً مثل أخواتها الأصلية ، أي ينير حرف عطف ، تقول : « الحادي عشر - الخامس عشر ... الخ » . وتركب مع الفاظ العقود تركيباً عطفياً مثل أخواتها الأصلية أيضاً ، فتقول : « الخامس والعشرون - السادس والثلاثون ... الخ » .

٤ - (اعرابها) : إذا كانت مفردة أو معطوفة ، فهي معرفة بالحركات الثلاث ، تقول : « جاء الرجل الخامس » - رأيت الرجل الخامس - مررت بالرجل الخامس - جاء الرجل الخامس والعشرون ... الخ . فان ركب مع العشرة ، فالجزآن مبنيان على الفتح ، نحو : « جاء الرجل الخامس عشر » - رأيت الرجل الخامس عشر - مررت بالرجل الخامس عشر ، إلا ما كان منها منتهياً بالياء ، فيكون بناؤه على السكون ، نحو : « جاء الرجل الحادي عشر » - مررت بالرجل الحادي عشر - رأيت الرجل الحادي عشر » .

هذا ، ولا يستثنى من البناء الرقم (١٢) ، خلافاً لما رأيناه في

الاعداد الأصلية ، فنقول : « جاء الرجل الثاني عشر » ، بالبناء على السكون
و « جاءت المرأة الثانية عشرة » ، بالبناء على الفتح .

ملاحظات :

١ - يجري العد في العربة على طريقتين : الأولى أن تبدأ بالآحاد
ثم تتدرج إلى المشرات فالثلاث فالألوف . وكان العرب قديماً يفضلون هذه
الطريقة ، فكافوا إذا أرادوا عد (١١٢٥) قالوا : « جاء خمسة وعشرون
ومئة وألف رجل » . والطريقة الثانية : أن تبدأ بأعلى لفظ في العدد
ثم تتدرج منه إلى ما دونه حتى تصل إلى المشرات فتقفز من فوقها إلى
الآحاد ثم تعود إلى المشرات . وهذه الطريقة هي النالبة اليوم ، فنقول في
عد الرقم السابق : « جاء ألف ومئة وخمسة وعشرون رجلاً » .

٢ - إذا تألف العدد من أجزاء كثيرة ، فالشيء المدود يأخذ -
باعتباره تمييزاً - الحكم الذي ينسجم مع آخر لفظ يأتي في عملية العد .
ففي مثل (١٠٥) ، نقول : « جاء مئة وخمسة رجال » ، فتجتمع
كلمة « الرجال » وتجعلها مضافاً إليها ، لأنها وقعت بعد كلمة « خمسة » .
أما لو اتبعت الطريقة الأخرى ، أي بدأت بالآحاد ، فيجب أن نقول :
« جاء خمسة ومئة رجل » ، بفراد كلمة « رجل » ، لأنه وقع بعد كلمة
« مئة » . ونقول في (١٢٥) : « جاء مئة وخمسة وعشرون رجلاً » ،
فتنصب المدود على التمييز لأنه وقع بعد كلمة « عشرون » . فإذا بدأت
بالآحاد ، قلت : « جاء خمسة وعشرون ومئة رجل » ، بجر المدود
بالإضافة لوقوعه بعد كلمة « مئة » .

٣ - وإذا كثرت أجزاء العدد ، فقد يقع بعض ألفاظه معدوداً لما
قبله ، وعدداً لما بعده ، وتطبق في هذه الحالة كل الأحكام التي عرفناها

سابقاً ، من حيث التمييز والتذكير والثأنيث . لاحظ ما يأتي :

(١٢٥٠٠٠) : جاء مئة ألفٍ وخمسة وعشرون ألفَ رجلٍ .
لاحظ أن كلمة « ألف » الأولى جاءت مجرورة بالاضافة ، لأنها معدود
لكلمة « مئة » ، ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد مجرور بالاضافة .
ثم لاحظ أن كلمة « الف » الثانية جاءت منصوبة على التمييز ، لأنها
معدودة لكلمة « عشرون » ، ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد
منصوب على التمييز . ثم لاحظ أخيراً أن كلمة « ألف الثانية » هي في
الوقت نفسه عدد لكلمة « رجل » ، لذلك جاء مفرداً مضافاً إليه ، كما
تقضي بذلك القواعد المعروفة .

(٥٥٢٥) : جاء خمسة آلافٍ وخمسة مئةٍ وخمسة وعشرون
رجلاً . لاحظ أن كلمة « خمسة » تكررت في العدد ثلاث مرات : ففي
المرّة الأولى كانت مؤنثة ، لأن معدودها ، وهو كلمة « آلاف » ، مذكر ،
وفي الثانية جاءت مذكرة ، لأن معدودها ، وهو كلمة « مئة » مؤنث ،
وفي المرة الثالثة عادت إلى اثأنيث ، لأن معدودها الآن ، وهو كلمة
« رجلاً » مذكر .

٤ - إذا كان في العدد عدة أجزاء ، وكل واحد منها معدود
الألف ، فالأفضل ، والذي كان متبعاً سابقاً ، أن تذكر « الألف » مع
كل جزء ، مثل (١٢٥٠٠٠) ، فهنا عندنا « مئة ألف » + « خمسة
وعشرون ألفاً » . فتقول : « عندي مئة ألفٍ وخمسة وعشرون ألفَ
ليرة » ، ولا تقل : « عندي مئة وخمسة وعشرون ألف ليرة » ، كما
يفعل أكثرهم اليوم ، لأنه لو سمعك عربي قديم وأنت تقول ذلك ، لظنك
تعد من اليمين إلى الشمال ، وإن عندك « مائة » ليرة فقط ، و « خمسة
وعشرون ألف ليرة » . ويكون حاصل ما معك بالارقام (٢٥١٠٠)
ليرة . وهذا خلاف مرادك ولا شك .

٥ - رأينا أن ال (١) له لفظان : « واحد - واحد » ،
والثاني منها لا يستعمل إلا مركباً مع العشرة ، نحو : « أحد عشر » ،
أما الأول فيستعمل حين الأفراد ، نحو : « جاء رجل واحد » ، ومع
ألفاظ العقود ، نحو : « واحد وعشرون » . ولا يستعمل واحد منها في
مكان الآخر ، فلا يقال : « جاء رجل أحد - ولا : جاء أحد وعشرون
رجلاً » ، كما لا يقال : « جاء واحد عشر رجلاً » . وأما « واحدة » ،
واحدى » فيستعمل أولهما مفرداً ومع ألفاظ العقود ، فتقول : « جاءت
امرأة واحدة - وجاءت واحدة وعشرون امرأة » ، ويستعمل ثانيهما مركباً
مع العشرة ، ومطوفاً على ألفاظ العقود ، تقول : « جاءت إحدى عشرة
امرأة - وجاءت إحدى وعشرون امرأة » ، ولا يقال : « جاءت امرأة
إحدى - ولا : جاءت واحدة عشرة امرأة » .

٦ - لم يكن عند العرب لفظ للمدد إذا جاوز الألف . فكانوا
يمبرون عن المليون (١ ٠٠٠ ٠٠٠) بقولهم « ألف ألف » وعن
المليار (١ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) بقولهم « ألف ألف ألف » . فإذا شئت
أنب أن تستعمل لفظي المليون والمليار ، فطبق عليها كل الأحكام التي
تطبق على لفظي المئة والألف . فتقول : « جاء مليون رجل » ، ومليار
رجل » بجعل المعداد مفرداً مجزواً بالاصافة .

٧ - تعامل كلمة « بضع » معاملة الأعداد من (٣ - ١٠) ،
فتذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ، كما أن تميزها جمع مجزور بالاصافة .
تقول : « جاء بضعة رجال - جاءت بضع فتيات » . وإذا ركبت مع
المعترية بنيت معها على الفتح ، وبقي لها حكمها في التذكير والتأنيث . تقول :
جاءنا بضعة عشر رجلاً - وبضع عشرة امرأة » .

خاتمة**في عمل المصدر والمشتقات**أ - نظرية العامل :

يرى النحاة أن الظواهر الاعرابية - أي تغيرات أواخر الكلام من رفع ، إلى نصب ، إلى جر ، إلى جزم - إنما هي نتيجة تأثير بعض الكلام في بعض . فسموا الكلمة المؤثرة عاملاً ، والكلمة المتأثرة معمولاً ، والظاهرة الاعرابية الحادثة عملاً . ففي مثل قولك : « لم أسافر » ، تكون « لم » هي العامل ، و « أسافر » هي المعمول ، والجزم الحاصل على « أسافر » هو العمل .

ثم أطلقوا فقالوا : ما من ظاهرة إعرابية إلا لها عامل أحدثها . فلما قيل : ولكن الابتداء مرفوع ، وليس قبله شيء حتى يكون رافعاً له ، قال النحاة : العامل هنا معنوي غير ملفوظ ، إنه الابتداء . فالابتداء هو الذي عمل الرفع في الابتداء .

ولما قيل : ولكننا نجد في العربية كلمات لا تتغير أواخرها مهما سبقها من الموامل ، فنقول : « جاء سيويهِ ، ورأيت سيويهِ ، ومررت بسيويهِ » ، وكل ذلك بالكسر ، فهل مثل هذه الكلمات خارجة على قانون العمل والعامل والمعمول ؟ قال النحاة : لا . ولكن العمل في هذه الكلمات البنية يكون في محلها لا في لفظها .

وهكذا انقسم العامل -عندهم إلى قسمين : عامل لفظي ، وعامل

معنوي ، كما انقسم العمل عندهم إلى قسمين : عمل لفظي ، وعمل محلي . واسترسالاً في هذه انقصة قالوا : والممول قسان : معمول مباشر ، كالفاعل في قولك : « جاء زيد » ، وممول غير مباشر ، وهو التابع لأحد الممولات الباشرة ، كالنعت في قولك : « جاء زيد الكريم » ، والمطوف في مثل : « جاء زيد وعمر » ، والتوكيد في مثل : « جاء زيد نفسه » ، والبذل في مثل : « جاء زيد أبو عبد الله » .

هذا هو ما يسمى بنظرية العامل .

وليس ما قلناه هو كل شيء في هذه النظرية ، بل إن تقريراتها وقواعدها أكثر من أن يتسع لها هذا الحيز الذي خصصناه لعرضها عرضاً سريعاً ليكون تمهيداً لما نريد بحثه في هذه الخاتمة من عمل المصدر والمشتقات .

ولا بد ، في الختام ، من الإشارة إلى أن هذه النظرية سيطرت سيطرة تامة على التفكير النحوي منذ عهد الخليل وسيبويه إلى أيامنا هذه ، فأفادت النحو العربي في مواطن ، كما كانت عبئاً ثقيلاً عليه في مواطن أخرى . ذلك أن المؤمنين بها أبوا إلا أن يخضعوا لها سلوك اللغة بكل ما فيه من تنوع وشذوذ . ولكننا نعلم أن اللغة ليست مادة جامدة يمكن إخضاعها لقوانين ثابتة ، بل هي كالكائنات الحية تماماً : تولد ، ثم تنمو ، ثم تموت ، ويكون لها في أثناء ذلك سلوكها الحر ، ومنطقها الخاص ، ونزواتها التي لا يمكن تفسيرها أو تحليلها . وكل هذا يجعل من عملية تفسير سلوك لغة ما بنظرية واحدة ، عملاً غير مجدٍ ، إن لم تقل إنه عمل لا يدل على تفكير سليم .

ولقد أحس الناس ، منذ القديم ، بما في هذه النظرية من تعنت واستبداد ، وبما نجره على النحو العربي من الضرر الفادح ، فأعلنوا الثورة

عليها مطالبين بالنائها ، وتخليص النحو من شرورها . وكان على رأس هؤلاء في الماضي ابن مضاء القرطبي في كتابه « الرد على النحاة » .

أما في العصر الحاضر فيكاد أغلب النحاة المعاصرين أن يكونوا من أعدائها التحمسين في عداوتها .

ب - عمل المصدر :

المصدر اسم يدل على الحدث ، وهذا يعني أنه كالفعل ، لأن هذا أيضاً يدل على الحدث . وإذا كان الأمر كذلك ، كان من الطبيعي أن يكون للمصدر في الجملة عمل يشبه عمل الفعل فيها : فيكون له فاعل قام به ، ومفعول وقع عليه ، وظرف حدث فيه ... إلى آخر ذلك مما عرفناه من تكميلات الفعل .

هذا هو ، إذن ، ما يسمى بعمل المصدر ، وهذا هو سبب عمله .

ولكن المصدر ليس كالفعل تماماً ، فالفعل يعمل بنير شرط ، أما المصدر فلا بد لعمله من توفر بعض الشروط . وقبل الكلام على هذه الشروط نرى من الأفضل أن نعرض عليك صوراً من عمل المصدر :

١ - (عجبت من شرب اليوم زيدٌ عسلاً) : في هذه الصورة نجد المصدر « شرب » قد أضيف إلى ظرفه ، وهو « اليوم » ، ثم رفع فاعلاً هو « زيد » ، ثم نصب مفعولاً به هو « عسلاً » . وهذا الأسلوب في استعمال المصدر نادرٌ جداً .

٢ - (عجبت من شرب العسل زيدٌ اليوم) : وهذه الصورة أكثر شيوعاً من سابقتها . وفيها نجد المصدر مضافاً إلى مفعوله ، ثم نجده قد رفع الفاعل ، ونصب الظرف

٣ - (عجبت من شرب زيد العسل اليوم) : وهذه أكثر الصور شيوعاً ، وفيها نجد المصدر مضافاً إلى فاعله ، ناصباً المفعول به والظرف .

٤ - (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً) : في هذه الآية الكريمة ، نجد المصدر « إطعام » منوئاً غير مضاف إلى شيء . ومع ذلك نصب « يتيماً » على المفعولية . لكن استعمال المصدر عاملاً وهو منون ، كما في هذه الآية ، قليل .

٥ - (أنت كثير الضرب زيداً) : المصدر في هذه الصورة محلى بالآلف واللام ، ومع ذلك فهو ناصب « زيداً » على المفعولية . وهذه الصورة قليلة الورد في الكلام العربي .

٦ - (أنت كثير النوم) : هنا لا نجد للمصدر فاعلاً ولا مفعولاً . فأما فقدان المفعول فيعود إلى أن حدث « النوم » حدث لازم لا يحتاج إلى مفعول به ، وأما فقدان الفاعل فيعود إلى استتاره في المصدر نفسه .

يمكننا الآن أن نلاحظ الأشياء الآتية :

١ - المصدر كفعله تماماً تمدياً ولزوماً ، فيأخذ مفعولاً به إذا كان فعله متعدياً ، ويكتفى بفاعله إن كان فعله لازماً .

٢ - المصدر كالفعل تماماً من حيث تكلمته بالتكلمات كلها ، فيكون له ، كما لفعله ، مفعول به ، وظرف ، ومفعول معه ، مثل : « يسرني سفرك وزيداً » ، ومفعول لأجله ، مثل « يسرني اغترابك طلباً للعلم » ، ومجرور بالحرف مثل : « تعجيني كتابتك بالقلم » ... الخ .

٣ - إن المصدر يعمل في كل أحواله ، منوئاً ، ومضافاً ، ومحلى بـ « ال » . إلا أن عمله وهو مضاف أكثر منه وهو منون ، وعمله

وهو منون أكثر منه وهو محليّ بـ « د ال » .

٤ - إن المصدر قد يضاف إلى أحد معمولاته فيحدث فيه الجر لفظاً ، أما سائرهما فيحدث فيه ما يستحق من رفع أو نصب .

٥ - إن الإضافة التي تحدث بين المصدر وأحد معمولاته هي إضافة لفظية شكلية ، وليست إضافة معنوية محضة (١) . بمعنى أن المضاف إليه يظل في الاعتبار التحوي معمولاً للمصدر على جهة من الجهات ، وإن كان هو في اللفظ الظاهر مضافاً إليه . ففي مثل : « يسرني شرب زيدٍ العسل » ، يكون « زيد » فاعلاً للشرب في المعنى ، وإن كان في اللفظ مضافاً إليه . ويعرب بأنه فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً . وفي مثل : « يعجبني شربُ العسلِ زيدٌ » نقول : « العسل » مفعول به للشرب مجرور لفظاً بالإضافة الشكلية ، منصوب محلاً .

ويترتب على هذا أنه إذا وجد تابع للمعول الذي أضيف المصدر إليه ، جاز لهذا التابع أن يتبع المعول على لفظه المجرور ، أو على محله من الرفع والنصب ، فنقول : « يسرني شرب زيدٍ وعمرو العسل » جاراً المعطوف ، أو : « يسرني شربُ زيدٍ وعمرو العسل » رافعاً المعطوف . فتكون في الحالة الأولى اتبعته على اللفظ ، وفي الحالة الثانية اتبعته على المحل . ونقول : « أحب شرب العسلِ الحلو » بجر الصفة على اللفظ ، و « أحب شرب العسلِ الحلو » بنصب الصفة على المحل ، لأن الموصوف مفعول به في المعنى .

٦ - إن المصدر قد يرفع فاعله ، كما رأينا في المثالين الأول والثاني ، أو قد يضاف إليه ، كما رأينا في المثال الثالث ، أو قد يستتر فاعله فيه ،

(١) راجع مبحث الإضافة .

كما في المثل السادس . لكن هذه الصور الثلاث ليست هي كل شيء ، إذ قد يحذف فاعل المصدر نهائياً ، من غير أن يستكن فيه ضميره ، نحو : « سرني تكريم العاملين » . فهنا لا نرى فاعلاً للتكريم ظاهراً ، ولا يمكن أن نقدر ضميراً مستتراً مستكناً في التكريم هو فاعل له ، لأننا مجمل من قام بهذا التكريم . وعلى هذا ، فإذا قدر له فاعل في شكل ضمير مستتر ، عاد هذا الضمير على لا شيء .

ولنتساءل الآن : ما الشروط التي يجب توفرها في المصدر حتى يعمل عمل فعله ؟ .

والجواب : ليس هناك إلا شرط واحد ، وهو أن يكون المصدر مستعملًا للدلالة على وقوع الحدث . فإذا كان مستعملًا لغير ذلك ، لم يعمل .

ولكن ، متى نعرف أنه مستعمل للدلالة على وقوع الحدث ؟

والجواب : نعرف ذلك إذا وقع في أحد الموقعين الآتين :

١ - أن يستعمل مفعولاً مطلقاً قائماً عن فعله ، نحو : « حفظك درسك (١) » ، أي : احفظ درسك .

٢ - أن يصح إحلال المصدر المؤول محله ، نحو : « سرني حفظك الدرس » ، إذ يمكن هنا إحلال المصدر المؤول فتقول : « سرني أن تحفظ الدرس » .

ونسأل الآن : ومتى نعلم أن المصدر مستعمل لغير الدلالة على الحدث ؟

والجواب : إذا وقع في المواقع الآتية :

١ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله ، نحو : « مزقت الكتابَ تمزيقاً » .

٢ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبنياً لنوع فعله ، نحو : « سرت سيرة الصالحين » .

٣ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبنياً لعدد مرات فعله ، نحو : « ضربت الولد ضربتين » .

٤ - إذا كان مصغراً ، نحو : « يعجبني ضربُك » .

٥ - إذا خرج عن المصدرية إلى الاسمية ، نحو : « العلم نور » .
والصدر اليمي كالصدر العادي في كل أحكامه .

ج - عمل اسم المصدر :

لاسم المصدر كل أحكام المصدر في العمل ، إلا أن إعماله قليل ،
نحو : « يعجبني عطاؤك زيداً ديناراً » . حيث نجد « العطاء » ، وهو
اسم المصدر « اعطاء » ، مضافاً إلى فاعله ، وهو الكاف ، وناصباً لمفعولين
هما « زيداً » و « ديناراً » .

د - عمل اسم الفاعل :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله ، سواء في ذلك أن يكون متعدباً أو
لازماً . فالتمني نحو : « هل مكرم سعيدٌ ضيوفه ؟ » ، واللازم نحو :
« خالدٌ مجتهدٌ أولادُهُ » ، حيث نجد « مكرم » في المثال الأول رافعاً
لفاعله « زيد » ، وناصباً لمفعوله « ضيوفه » ، وحيث نجد « مجتهد » في
المثال الثاني مكثفياً برفع الفاعل ، وهو « أولادُهُ » .

ويتفق اسم الفاعل مع المصدر في أمور :

- ١ - أنه قد يستتر فيه فاعله ، نحو : « أنت حافظٌ درسك » ،
إذ الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره « أنت » .
- ٢ - أنه قد يضاف إلى مفعوله ، نحو : « أنت حافظُ الدرس » .
- ٣ - أنه يعمل منوناً ، نحو : « أنت حافظٌ درسك » ، أو
مضافاً ، كما رأينا في المثال السابق ، أو محلياً بـ « ال » ، نحو :
« أنت الحافظُ درسك » .

ولا يختلف عن المصدر إلا في شيء واحد ، وهو أنه لا يضاف
إلى فاعله ، فلا يقال : « هل حافظٌ زيدُ الدرس ؟ » .

هذا ، ولا يعمل اسم الفاعل إلا في حالتين :

- ١ - أن يكون محلياً بـ « ال » . وحيثُ لا يحتاج إلى أي
شرط آخر ، نحو : « أنت الكاتبُ رسالةً » - جاء الكاتبُ رسالةً -
الكاتبُ رسالةً قادمٌ ... الخ .
- ٢ - فإذا لم يكن محلياً بـ « ال » ، وجب أن يدل على الحال
أو الاستقبال ، ثم أن يكون مسبوقاً بنفي أو استفهام ، أو أن يكون
خبراً لمبتدأ أو نعتاً أو حالاً ، والأمثلة : « ما كاتبُ زيدٍ رسالةً غداً ^(١) »
- هل كاتبُ زيدٍ رسالةً ؟ - زيد كاتبُ رسالةً - جاء الطالبُ الكاتبُ
رسالةً - جاء زيد ضاحكاً ثغرُهُ » .

حيث تجدد « كاتب » الأول مسبوقاً بنفي ، رافعاً لزيد على الفاعلية ،

(١) وضنا في المثال كلمة « غداً » للدلالة على أن اسم الفاعل دال على وقوع الحدث في المستقبل . ولم نكررها في الأمثلة التالية اكفاء بوجودها في المثال الأول .

ناصباً الرسالة على المفعولية ، وتجدد كاتب ، الثاني مسبقاً بالاستفهام ،
عاملاً مثل عمل الأول ، وتجدد كاتب ، الثالث خيراً للبنداء « زيد » ،
ناصباً الرسالة على المفعولية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو » ،
يعود على « زيد » ، وتجدد كاتب ، الرابع نعتاً للطالب ، ناصباً الرسالة
على المفعولية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو » ، يعود على
« الطالب » ، وتجدد كلمة « ضاحك » ، حالاً من زيد ، رافعاً « ثمره » ،
على الفاعلية .

فإن دل اسم الفاعل على المضي لم يعمل ، فلا يقال : « زيد كاتبٌ
رسالةً أمس » ، بل يقال : « زيد كاتب الرسالة أمس » ، بالإضافة .

هـ - عمل مبالغة اسم الفاعل :

تعمل مبالغة اسم الفاعل عمل الفعل بالشروط نفسها التي هي لاسم
الفاعل ، نحو : « هل حلالٌ زيدٌ مشكلته ؟ » .

و - عمل اسم المفعول :

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول ، فيرفع نائب الفاعل .
وشروط عمله وأحواله كشروط اسم الفاعل وأحواله ، نحو : « هل
محفوظٌ درسك ؟ - ما محفوظٌ درسك - أنت محفوظٌ درسك - جاء
المحفوظٌ درسه ... » . والدرس في كل ذلك نائب فاعل مرفوع .

ز - عمل الصفة المشبهة :

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل اللازم ، لأنها مشبهة به ،

ولأنها مشتقة من الفعل اللازم . غير أن لك في معمولها ، وهو فاعلها ، أربعة أوجه :

- ١ - أن ترفعه على الفاعلية ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهه » .
 - ٢ - أن تجره بالاضافة ، نحو : « زيدٌ جميلٌ الوجه » .
 - ٣ - أن تنصبه على التمييز ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهاً » .
 - ٤ - أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به . ويشترط عند ذلك أن يكون معرفة ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهه » - أو : « زيدٌ جميلٌ الوجه » .
- واعلم أنه تمتنع إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها إذا اقترنت بـ « ال » ، وكان معمولها مجرداً منها ، أو مضافاً الى مجرد منها ، فلا يقال : « زيد هو الحسن خلقه » - ولا : « زيد هو العظيم شدة بأسه » ، ولكن يقال : « زيد هو الحسن الخلق » - « وزيد هو العظيم شدة بأسه » .

ح - عمل اسم التفضيل :

يقتصر عمل اسم التفضيل على رفعه فاعلاً مستتراً فيه ، فقولك : « زيدٌ أكبرُ الرجال » ، يساوي في المعنى قولك : « زيد فاق الرجال في الكبر » . وعلى ذلك يكون له فاعل على شكل ضمير مستتر فيه ، تقديره « هو » .

ولا يجوز له أن يرفع الفاعل الظاهر إلا إذا صلح وقوع فعل بعينه موقعه ، ولا يتأتى ذلك إلا في أساليب نادرة مثل : « ما رأيت رجلاً أوقع في نفسه النصيحة كزهير » ، إذ يمكن أن تضع الفعل مكان اسم التفضيل « أوقع » ، فتقول : « ما رأيت رجلاً وقع في نفسه النصيحة كزهير » . وعلى ذلك تكون « النصيحة » فاعلاً ظاهراً لاسم التفضيل « أوقع » .

القسم الرابع
في الأدوات

في معنى الأداة وأشكالها

أ - معنى الأداة النعوية :

اسمع مني العبارة الآتية : « رجل عصا حمار ضرب » . وقل لي هل فهمت شيئاً ؟ ستقول : لا .

وليس هذا صحيحاً تماماً . فهذه الكلمات لم تذهب في الهواء دون أن تترك في نفسك أثراً ، لقد أثارت في خيالك صور هذه الأشياء التي ندعوها « الرجل والعصا والحمار والضرب » . ولكن هذه الصور ظلت في خيلتك منفصلاً بعضها عن بعض لا يجمع بينها رابط . هذا هو إذن النقص الذي يجعل العبارة غير ذات دلالة . وقبل أن نتقل إلى عبارة غيرها ، تعال نحللها لنحدد ما فيها من عناصر .

لو أعدنا النظر فيها لوجدناها ألفاظاً تدل على أشياء . لنقل إذن : إنها تتألف من عنصرين :

١ - من أشياء ، أو قل : من ماهيات .

٢ - من ألفاظ تدل على هذه الأشياء ، أو قل : من دوال على الماهيات (١) .

(١) تسمى دوال الماهيات في علم اللغة الحديث (Sémantèmes) . انظر كتابنا « الوجيز في لغة » ص ٢٧٣ وما بعدها .

إسمع الآن عبارتنا الماضية وهي بهذا الشكل الجديد : « ضرب الرجل حماراً بعصاه » . وقل لي : هل فهمت منها الآن شيئاً ؟ ستقول : نعم . إذن ما الذي دخل العبارة حتى جعلها تامة الدلالة ؟ لماذا أصبحت الكلمات الآن مرتبطاً بعضها ببعض ؟ ما نوع هذه الروابط التي قامت بين الكلمات ؟

وفي الجواب تقول :

لقد قامت بين « الرجل » و « ضرب » علاقة نحوية نسميها علاقة الفاعلية ، وقد دل على هذه العلاقة وجود الضمة على نهاية كلمة « الرجل » . وكذلك قامت علاقة أخرى بين « ضرب » و « حماراً » نسمي علاقة المفعولية ، والذي دل على هذه العلاقة هو الفتحة الموجودة في نهاية كلمة « حماراً » ، أما العصا فملاقها بـ « ضرب » هي علاقة الواسطة ، والذي دل على هذه العلاقة هو حرف الباء الذي اتصل بالكلمة .

وهناك أشياء أخرى صرنا نفهمها من الجملة الآن ، منها أن الرجل شخص معروف ، والذي دل على ذلك هو « ال » المتصلة به ، ومنها أن الحمار غير معروف ، والذي دل على ذلك هو هذه النون الساكنة التي نسميها التثوين ، والتي لحقت آخر كلمة « حماراً » ، ومنها أن العصا هي ملك للرجل ، بدلالة الهاء التي اتصلت بنهاية الكلمة ... الخ .

إذن ، فقد دخل العبارة عنصران جديدان :

١ - معان لحقت بالماهيات ، وربطت فيما بينها ، وهي : الفاعلية ، والمفعولية ، والتعريف ، والتذكير ، والواسطة ... ولقسم هذه المعاني بالمعاني النحوية ، أو الفصائل النحوية ، أو المقولات النحوية ، أو الأبواب النحوية (١) .

(١) كل هذه التسميات بما يليها في اللغات الأجنبية (Catégorie grammaticale) .

٢ - ألفاظ دلت على هذه المعاني النحوية ، هي الضمة ، والفتحة ، و د ال ، ، والتنوين ، والباء ... ونقسم هذه الأدوات النحوية (٢) .

وهكذا أصبحت عبارتنا - ومثلها كل العبارات التامة المفيدة - مؤلفة من العناصر الأربعة التالية :

- ١ - ماهيات (هي الأشياء والمعاني) .
 - ٢ - دوال على الماهيات (هي الأسماء والأفعال) .
 - ٣ - معان نحوية (كالفاعلية والمفعولية وغيرها) .
 - ٤ - دوال على المعاني النحوية (وهي الأدوات) .
- إذن ، فالأداة النحوية هي : لفظ دال على معنى من المعاني النحوية .

ب - أسطال الأدوات :

مرت معنا - عند تحليلنا للعبارة السابقة - أشكال متعددة للأداة النحوية ، ومع ذلك ، فليست هذه هي كل الأشكال الممكنة لها . لتتظر الآن في أشكالها بالتفصيل :

١ - قد تكون الأداة صوتاً مفرداً ، (كالضمة الدالة على الفاعلية ، والفتحة الدالة على المفعولية ، والكسرة الدالة على الإضافة ، والواو الدالة على جماعة الذكور العقلاء ، والياء الدالة على مخاطبة ، والنون الدالة على التكثير ... وهكذا) .

٢ - قد تكون الأداة مقطعاً صوتياً واحداً . (ومن هذا النوع

(١) وتسمى في علم اللغة الحديث (Morphème) .

كثير من الحروف ، مثل : ب - ل - م - ن - عن - في - كي - لن - لم - ما - إن - بل ... الخ) .

٣ - قد تكون الأداة كلمة مؤلفة من عدة مقاطع (مثل « ليس » الدالة على النفي ، و « صار » الدالة على التحول ، و « كان » الدالة على الضي ، و « كيف » الدالة على الاستفهام عن الحال ، و « ليت » الدالة على التمني ... وهكذا) .

٤ - قد تكون الأداة عبارة بتمامها ، وذلك مثل « لا سيما » في نحو قولك : « أحب الرياضة ولا سيما السباحة » ، فهذه العبارة لا تقوم في الجملة بأكثر مما يقوم به أي حرف . وعند التحليل الوظيفي للجملة ، لا بد من اعتبار « ولا سيما » أداة مثل بقية الأدوات .

٥ - وأخيراً ، فقد تكون الأداة صفراً ، وذلك في مثل قولك « ضَرَبَ » ، فنحن نفهم عند نطق هذا الفعل على هذه الشاكلة ، أنه وقع من مفرد مذكر غائب ، والذي دلنا على هذا المعنى النحوي - أي وقوعه من مفرد مذكر غائب - هو عدم اتصال الفعل بشيء من الأدوات ، فكان عدم وجود أداة ، هو أداة في حد ذاته له دلالة النحوية الخاصة .

هكذا ترى أن « الأداة » لا ترادف دائماً ما نسميه في النحو « بالحرف » ، فقد تكون حرفاً ، أو اسماً ، أو فعلاً ، أو عبارة كاملة .

ولكن أي الأدوات هو الذي سندرسه في هذا القسم ؟

بالطبع ، سنتخلى عن الأدوات الصفيرية ، وعن تلك التي هي من نوع الحركات ، إذ لا فائدة ترجى من وراء دراستها ، في مجال النحو على الأقل ، وسنحصر هنا فيما سوى ذلك من الأدوات .

على أننا سنضم إلى الأدوات بعض الكلمات التي ينحى على المبتدئ ألا يهتدي إلى الوجه الصحيح في اعرابها ، إما لندرة استعمالها ، وذلك كـ بعض أسماء الأفعال والأصوات ، والمصادر اللازمة للصدرية ، والظروف اللازمة للظرفية ... وهكذا ، وإما لـ غرابة التركيب الذي تأتي فيه ، مثل « ولا سيما ، وغيرها ، وإما لأن لها اعراباً خاصاً في استعمال خاص قد لا يهتدي المبتدئ إلى مظاهره ، وذلك مثل كلمة « حقاً » وغيرها .

هذا ، وسنتبع في دراستنا للأدوات الترتيب الأبجدي الذي سار عليه ابن هشام في كتابه « معني اللبيب » ، لاعتقادنا أنه أكثر فائدة للمتعلم من الترتيب المعنوي الذي سار عليه الزنجشيري في كتابه « المفصل » .

حرف الواو

[الهمزة آ]

آ - (الهمزة حرف نداء) :

ويكون لنداء القريب ، كقول امرئ القيس :
أفأطم مهلاً ، بمضّ هذا التدلّجِ
وإن كنت قد أزمعت صرّمي فأجْمِلي

ب - (الهمزة حرف استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « أزيد قائم ؟ » .
أحكامها :

١ - يجوز حذفها ، كقول عمر بن أبي ربيعة :
فوالله ما أدري ، وإن كنت دارياً

يسْبِغ رَمِيْنَ الجرّ أم بثّانٍ ؟

أي : أبسبغ ؟

٢ - تستعمل للتصور والتصديق (١) ، فالأول نحو : « أزيد
جاء ؟ » ، والثاني نحو : « أجاء زيد ؟ » .

(١) الصور : السؤال عن الشيء ، مكاناً كان أو زماناً أو ذاتاً ...
والتصديق : السؤال عن الحدث . وأدوات الاستفهام كلها للتصور ، نحو : « من
جاء ؟ - ماذا قلت ؟ أين جلست ؟ متى سافرت ؟ » أما التصديق فليس له إلا
« هل » ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » .

٣ - يجب تصورها على كل شيء ، حتى على حروف العطف ،
كقوله تعالى : « أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ؟ » .

معانيها :

- ١ - الاستفهام الحقيقي ، نحو : « أَجَاءَ زَيْدٌ ؟ » .
- ٢ - التسوية ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ، لَا يُؤْمِنُونَ » . وفي هذا المعنى يجب تأويل
ما بعدها بعصر يكون له محل من الاعراب . وانتقير في الآية : إنذارك
وعدم إنذارك سواء .
- ٣ - الانكار الابطالي : وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع ،
وأن مدعيه كاذب ، كقوله تعالى : « فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ
الْبَنُونَ ! » .
- ٤ - الانكار التوييخي : وهذه تقتضي أن ما بعدها واقع ، وأن
فاعله ملوم ، كقوله تعالى : « أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ !! » .
- ٥ - التقرير : ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بما
أنت عالم به ، كقوله تعالى : « أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ؟ » .
- ٦ - التهم ، كقوله تعالى : « أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يُعْبَدُ
آبَاؤُنَا ؟ » .
- ٧ - الأمر ، نحو قوله تعالى : « أَسْلِمْتَ » ، أي : أسلموا .
- ٨ - التعجب ، كقوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ
الْقُلُوبَ ؟ ! » .
- ٩ - الاستبطاء ، كقوله تعالى : « أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ
تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ! » .

ج - (الهمزة فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « إ زيدا » أي : عِدْ زيدا ، لأنه من الفعل « وأى » بمعنى « وَعَدَ » . وتقول عند الوقف : « إه » بإضافة هاء السكت .

[١]

آ - (الألف حرف إنكار) :

وذلك في نحو قولك : « أزيده » !! ؟ ، تقول ذلك إذا قال لك أحدهم : « رأيت زيدا » ، فاردت أن تنكر عليه ما يقول . فالألف التي بعد « زيد » للانكار ، أما الهاء الساكنة فللسك . وهذه الألف لا تأتي إلا في نهاية الجملة الانكارية ، وبشرط أن تكون الكلمة التي تنتهي بها هذه الجملة مفتوحة الآخر ، نحو : « أقرأ زيد الكتاب !! ؟ » . وتقول منكراً أن يكون زيد قد سافر : « أسافراه » . وحقيقة هذه الألف أنها إشباع للفتحة التي قبلها .

ب - (الألف للتذكر) :

وهذه مثل سابقها في كونها إشباعاً للفتحة التي قبلها ، وإنما تأتي بعد كلمة مفتوحة الآخر تلكاً عندها التكلم ليتذكر ما يقوله بعدها ، نحو : « رأيت أحدا ... وعمر » .

ج - (الألف علامة للاتين لا محل لها) :

وهي تلك التي في لنة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « جاء زيد وعمر » .

د - (الألف ضمير متصل) :

وهذه لا تكون إلا في محل رفع ، نحو : د زيد وعمرو جاءا -
زيد وعمرو ضربا .

هـ - (الألف كافة) :

وهي التي تأتي مع د ين..، فتكفيها عن الإضافة إلى الجملة التي
بعدها ، كقول بنت النعمان :

فينا نسوس الناس والأمر أمرنا
إذا نحن فيهم سوقة ليس نثصف

وقال بعضهم : هذه الألف بقية من د ما ، الكافة ، وقال آخرون :
هي إشباع لفتحة د ين ، وليست كافة . وعلى هذا تكون الجملة بعدها
مضافاً إليها .

و - (الألف حرف فصل بين المهمزتين) :

وهي تلك التي تحشر بين المهمزتين لتسهيل النطق بهما ، نحو :
د أأكل زيد ، والاميان بها هنا جائز لا واجب .

ز - (الألف حرف فصل بين النونين) :

وهي تلك التي يؤتى بها وجوباً بين نون النسوة ونون التوكيد
الثقيلة ، نحو : د أدركستان يا بنات ، .

ح - (الألف للتدبة أو الاستغاثة أو التعجب) :

وهي تلك التي تلي النادى الندوب ، أو المستغاث ، أو التعجب
منه ، نحو : د وا ولدا - يا زيدا - يا روعتا ، .

ط - (الالف بدل من نون التوكيد) :

وهي تلك التي تأتي بدلاً من نون التوكيد الخفيفة عند الوقف ،
كقول الأعشى :

ولا تمبد الشيطان ، والله قاعدا

ي - (الالف للإطلاق) :

وهي التي يؤتى بها لإطلاق القافية المفتوحة ، أي لمد الصوت بها ،
كقول التميمي :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته

وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

ك - (الالف علامة رفع) :

ويكون ذلك في المثنى والملحق به ، نحو : « جاء رجلان اثنان » .

ل - (الالف علامة نصب) :

ويكون ذلك في الاسماء الخمسة ، نحو : « رأيت أباك » .

م - (الالف فارقة) :

وهي التي يؤتى بها بعد واو الجماعة تفرقة بينها وبين الواو العاطفة ،
نحو : « الرجال قاموا » . وهذه الألف تكتب ولا تلفظ (١) .

(١) ليست كل هذه الألفات مما يدخل في مفهوم « الأداة النحوية » .
وإنما ذكرناها لأن المرين قد اعتادوا - إذا صادفوها في الكلام - أن يربوها .
وقول « يربوها » أي يسوها ، لا أن هذه الألفات محلاً من الاعراب ، إذ
كلها لا محل لها من الاعراب ما عدا الألف التي هي ضمير الاثنين . وقد أشرنا إلى
أن محلها الرفع على الفاعلية ، أو على نيابة الفاعلية .

[آ]

حرف لنداء البعيد ، نحو : « آ زيد » .

[أَهْلٌ]

حرف جواب مثل نعم . ولا عمل له .

استعمالاته :

١ - يكون تصديقاً للمخبر . يقال لك : « جاء زيد » فتجيب مصدقاً : « أجل » .

٢ - ويكون وعداً للطلب . يقال لك : « أعطني ديناراً » فتقول : « أجل » .

٣ - ويكون اعلماً للمستخبر . يقال لك : « هل جاء زيد ؟ » فتقول : « أجل » .

[أَكْرَهُ]

اسم فعل مضارع بمعنى « اكره » أو « أتكره » .

[اَزْ]

اسم الزمان الماضي .

استعمالاته :

١ - يقع ظرفاً ، وهذا هو الغالب ، كقوله تعالى : « قد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا » ، فهو في الآية في محل نصب على الظرفية الزمانية ، متعلق بنصره .

٢ - ويقع مفعولاً به ، كقوله تعالى : « واذكروا إذ كنتم قليلاً فكشركم » .

٣ - ويقع بدلاً من المفعول به ، كقوله تعالى : « واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً » ، فهو في الآية بدل من « مريم » .

٤ - ويقع مضافاً إليه بعد اسم زمانٍ صالح للاستثناء عنه ، نحو : « يومئذ - عندئذ - بعدئذ ... الخ » ، أو غير صالح للاستثناء ، كقوله تعالى : « ربَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا » . فهو في الآية والامثلة في محل جر بالاضافة .

وتضمن « إذ » معاني أخرى غير الظرفية ، فيختلف النحاة في إعرابها : فمنهم من يقيها على ظرفيتها ، ومنهم من يجد لها إعراباً آخر :

١ - (ضربت زيداً إذ أساء) : تضمنت هنا معنى التعليل ، فقال قوم : هي حرف تعليل لا عمل له ، والجملة بعده مستأنفة .

٢ - (بينما أنا جالس إذ أقبل زيد) : أفادت هنا المفاجأة ، فقال قوم : هي حرف للمفاجأة لا عمل له ، وقال آخرون : هي ظرف مكان ، وقال غيرهم : هي حرف توكيد زائد .

٣ - (وإذ قال ربك للملائكة) : قال قوم : هي حرف تحقيق هنا ، وفي كل الآيات المصدرة بها .

أحكامه :

١ - يلزم « إذ » الاضافة إلى جملة ، إما اسمية ، كقوله تعالى : « واذكروا إذ أنتم قليل » ، وأما فعلية فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى ، كقوله

تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة » ، أو فعلية فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً ، كقوله تعالى : « وإذ يرضع إبراهيم القواعد » .

٢ - وقد يحذف أحد شطري الجملة بعدها ، فلا يعني ذلك أنها مضافة إلى المفرد ، ومنه قول الأخطل :

كانت منازل آلِافٍ عهدتهم

إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا

والتقدير : إذ نحن متآلفون ... وإذ ذاك كائنٌ .

[ازا]

آ - (ظرف للزمان) :

وذلك في نحو قولك : « سأتيتك إذا طلعت الشمس » ، فإذا ظرف متعلق بأتيتك .

أحكامها :

١ - تازم « إذا » الإضافة إلى الجملة الفعلية ، نحو : « إذا جاء زيد فأكرمه » .

٢ - إذا جاء بعدها مرفوع فهو فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، نحو : « إذا زيد جاء فأكرمه » ، ولا يجوز اعتباره مبتدأ لما قلنا في الحكم الأول من أنها لا تصنف إلا إلى الجمل الفعلية .

٣ - ولهذا السبب أيضاً لا يجوز بعدها إلا النصب على الاشتغال حين يتقدم المفعول ، نحو : « إذا زيداً رأيته فسلم عليه » .

٤ - تضمن « إذا » معنى الشرط فلا تجزم إلا في الشعر خاصة ،

كقول عبد القيس بن خفاف :

إستغنِ ما أغناك ربُّك بالنِّقى وإذا تصبَّك خصاصةٌ فتجملِ

٥ - تكثر زيادة « ما » بعدها ، نحو : « إذا ما رأيت زيدا فسلم عليه » .

٦ - إذا تضمنت « إذا » معنى الشرط ففي متعلقها مذهبان ، أحدهما يعلقها بالجواب ، ويجعلها مضافة إلى جملة الشرط ، وثانيها يعلقها بجملة الشرط ، فلا تكون عنده مضافة إلى شيء .

ب - (« إذا » فجائية) :

وهي التي في نحو قولك : « خرجت فلذا زيد واقف » .

واختلف النحاة في إعرابها :

١ - قال الأخفش : هي حرف للفجاءة لا عمل له .

٢ - وقال المبرد : هي ظرف مكان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقف في الحضرة » .

٣ - وقال الزجاج : هي ظرف زمان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقف وقت خروجي » .

وعلى القول بالظرفية المكانية أو الزمانية ، تكون متعلقة بالخبر « واقف » ، فإن لم يذكر الخبر ، كما في نحو قولك : « خرجت فلذا زيد » ، فهي متعلقة بخبر محذوف تقديره : مستقر .

وتقول العرب : « خرجت فلذا زيد واقفا » ، فالخبر في هذه الصورة محذوف ، و « واقفا » حال .

ومن « إذا » الفجائية ، تلك التي تأتي مكان الفاء الرابطة للجواب .

الشرط ، كقوله تعالى : « ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون » .

[اذما]

مركبة من « إذ » و « ما » . وقد اختلف فيها النحاة : فذهب سيويه إلى أنها أصبحت بعد التركيب حرفاً للشرط بمنزلة « ان » معي وعملاً ، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها باقية على ظرفيتها ، وأن « ما » زائدة بعدها كزيادتها بعد « إذا » الشرطية . هذا ، والجزم بـ « إذما » قليل .

[انذ]

حرف جواب ينصب المضارع بشروط : أن يتصدر ، ثم أن يليه المضارع الذي معناه الاستقبال ، ثم ألا يفصل بينه وبينه فاصل ، إلا أن يكون الفاصل ظرفاً ، أو مجروراً ، أو قسماً ، أو حرف « لا » ، أو منادى ، نحو قولك لمن قال لك : سأزورك : « إذن أكرمك - إذن غداً أكرمك - إذن والله أكرمك - إذن لا أخيب ظنك - إذن يا عبد الله أكرمك » . والاكثر إعمالها عند وجود الفاصل .

وفي الوقف عليها مذهبان : أحدهما يقف عليها بالآلف تشبيهاً لتونها بتوين المنصوب ، وهؤلاء يكتبونها « إذأ » . والآخر يقف عليها بالنون . وهؤلاء يكتبونها بالنون « إذن » .

وأكثر استعمالها أن تقع جواباً لـ « إن » أو « لو » ، كقول كثير :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنتني منها إذن لا أقبلها

وقول قُرَيْطِ بْنِ أَتَيْفٍ :

لو كنت من مازن لم تستبح إيلي
بنو اللقيطة من ذهل بين شيبانا
إذن لقام بنصري مشر خشن
عند الحفيظة إن نو لوثه لانا

[أُرَيْتَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أخبرني » ، نحو : « أُرَيْتَ لو جاء زيد »
ثمادا تصنع ؟ ، أي : أخبرني لو جاء ...

والثناء فيه ليست ضميراً فاعلاً ، إنما هي حرف خطاب ، وذلك لأن
أسماء الأفعال أسماء ، والثناء لا تتصل بالأسماء . أما فاعله - باعتبار أنه
اسم فعل - فضمير مستتر فيه تقديره « أنت » . وهذه الثناء تتصرف
بحسب المخاطب ، فتقول للمؤنثة « أُرَيْتِ » ، وللثني « أُرَيْتَا » وللجمع
المذكر « أُرَيْتُمْ » وللجمع المؤنث « أُرَيْتُنَّ » . ومنه قوله تعالى : « قل
أُرَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ؟ » أي : أخبروني إن
أصبح ...

وقد ثبت تأؤه على هيئة المفرد المذكر ، وعندئذٍ تلحقه الكاف من
أجل الخطاب ، فيقال : أُرَيْتَكَ ، أُرَيْتَكَ ، أُرَيْتَكُمَا ، أُرَيْتَكُمْ ،
أُرَيْتُكُنَّ . وبين سيويته والفراء خلاف في إعراب كل من الثناء والكاف .
(انظر ذلك في الثني - حرف الكاف) .

[اِسَى]

اسم صوت لجزر النعم .

[أُسْطَنَ]

لغة في د وشكان ، . (انظر وشكان) .

[أَف]

اسم فعل مضارع بمعنى د أتضجر ، .
وفيه لغات ، هي : أَفٌ - أَفٌ - أَفٌ - أَفٌ - أَفٌ - أَفٌ -
أَفٌ - أَفٌ - أَفٌ (بالامالة) - أَفٌ - أَفٌ - أَفٌ - .

[أَفَ]

لغة في د أف ، (انظر اف) .

[ال]

آ - (اسم موصول بمعنى الذي) :

وهي الداخلة على الظرف في قول الشاعر :
من لا يزالُ شاكراً على المنّةِ فهو حرٌّ بعيشةٍ ذاتِ سعةٍ
أي : شاكراً على الذي معه .
وعلى الجملة الاسمية ، كما في قول الشاعر :
من القومِ الرسولُ اللهِ منهمُ لهم دانتِ رقابُ بني معدٍ
أي : من القوم الذين رسول الله منهم .
وعلى الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع ، كما في قول الشاعر قرط
بن هلال :

يقول الخنّى وابنّض العجهم ناطقاً
إلى رنا صوت الحمارِ اليَجَدْعُ
أي : صوت الحمارِ الذي يجمع .

وعلى أسماء الفاعلين والمفعولين ، إذا كانت هذه الأسماء عاملة ،
نحو : « جاء الضارب زيداً » ، أي : الذي سيضربُ زيداً .

فأما الداخلة على الظرف ، فالظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة .
والتقدير : من لا يزال شاكرأ على الذي هو كائن معه . وجملة الصلة
المحذوفة صلة لها . وأما الداخلة على الجملة الاسمية والفعلية ، فالجملة المذكورة
صلتها . وأما الداخلة على اسم الفاعل أو المفعول ، فالاسم وحده صلتها .
وليس له محل من الأعراب ، إنما الأعراب لـ « ال » وحدها . ففي
قولاك « جاء الضاربُ زيداً » تكون « ال » فاعلاً لجاء ، أما الضمة التي
على « ضارب » فهي الضمة التي كان يجب ظهورها على « ال » باعتبارها
فاعلاً ، ولكن لما كانت مبنية لا تقبل الحركات ، ألقت حركتها على صلتها
« ضارب » .

وقلّ مثل ذلك إذا ظهرت على صلتها الفتحة أو الكسرة كما في
قولاك : « رأيت الضاربَ زيداً » ومرت بالضاربِ زيداً (١) .

ب - (حروف تعريف) :

وهذه نوعان : عهدية وجنسية (٢) ، وكل منها ثلاثة أقسام :

١ - العهدية : هي التي لا يميز هذا الكتاب الجديد ، بل يعتبر الداخلة على
الاسم الذي هو العرب بنسب العوامل
السابقة له .

(٢) « العهدية » معناها العرفية . وهي تعيد ما تدخل عليه تعريفاً ←

١ - « د ال » للعهد الذكري : أي للتعريف الذكري . وذلك بأن يذكر اسم ليس فيه « د ال » ثم يذكر مرة ثانية مصحوباً بـ « د ال » فيكون تعريفها له نتيجة ذكره سابقاً ، كقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً ، فعصى فرعون الرسول » ، أي : عصى فرعون هذا الرسول المذكور سابقاً .

٢ - « د ال » للعهد الذهني : وهي تلك التي تدخل على اسم مفعول ، أي معروف ذهنياً ، كأن يكون صاحب الاسم مما هو معروف لدى المخاطب بحيث إذا ذكر اسمه انصرف ذهن المخاطب إليه ، وذلك كقولك لأحد الطلاب : « جاء المدير » .

٣ - « د ال » للعهد الحضورى : وهي الداخلة على اسم مفعول ، أي معروف بسبب حضوره أمام المخاطب ، وذلك كقولك لطالب يترك كتابه : « لا تمزق الكتاب » . ومن هذا النوع تلك الداخلة على الاسم الذي بعد اسم الإشارة ، نحو : « جاءني هذا الرجل » ، والداخلة على الاسم المنادى بعد « أيها » ، نحو : « يا أيها الرجل » ، والداخلة على الاسم الذي بعد « إذا » ، الفجائية ، نحو : « خرجت فلذا الأسد » ، والداخلة على اسم الزمان الحاضر ، كقوله تعالى : « اليوم أكلت لكم دينكم » .

٤ - « د ال » جنسية لاستغراق الافراد : وهي التي يجوز إحلال « كل » محلها على الحقيقة ، كقوله تعالى : « وخلق الانسان ضعيفاً » ، إذ المعنى : وخلق كل إنسان ضعيفاً .

→ في اللفظ والمعنى . وأما الجنسية فلا تهد ما تدخل عليه إلا تعريفاً في اللفظ فقط ، أما في المعنى فيظل نكرة . لذا يصح في الجملة بعده أن تكون حالاً منه أو نناً له .

٥ - « ال » جنسية لاستفراق خصائص الأفراد : وهي التي يمكن إحلال « كل » محلها على سبيل المجاز ، نحو : « زيد هو الرجلُ علماً » ، إذ المعنى : زيد هو كل الرجال علماً ، أي : اجتمعت فيه كل صفات الرجال الحسنة في العلم .

٦ - « ال » جنسية لتعريف الماهية : وهي التي لا يمكن وضع « كل » موضعها لا على سبيل الحقيقة ، ولا على سبيل المجاز ، وذلك نحو : « لا أشرب الخمر » .

ج - (زائدة) :

وهي التي لا تفيد مصحوبها تعريفاً ، لا في اللفظ كالجنسية ، ولا في المعنى كالمهنية . ولها نوعان :

١ - « ال » زائدة لازمة : وهي الداخلة على الاسماء الموصولة ، نحو : « الذي - التي - الذين - اللذين - اللتين - اللاتي » ، واللازمة لبعض الأعلام ملازمة دائمة ، نحو « اللات - المزى - النضر - النعمان - السمود - المدينة المنورة - البيت الحرام ... الخ » .

٢ - « ال » زائدة غير لازمة : وهي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة ، وليست ملازمة لها ، نحو « وليد - الوليد ، حارث - الحارث ، أمين - الأمين ... الخ » ، ومنها الداخلة لضرورة شعرية على بعض الأعلام التي لا قبلها ، كقول الرماح بن ميادة :

رأيت الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً

شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهله

الشاهد فيه قوله « اليزيد » .

ومنها الداخلة على الحال ، نحو : « ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ » ،
وعلى التمييز كقول الشاعر :

رأيتك لما أنف عرفت وجوهنا
صدت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
وذلك لأن الحال والتمييز لا يكونان إلا نكرتين ، فتكون « ال »
إذا دخلت عليها زائدة .

د - (حرف استفهام) :

وذلك كقولك : « أل جاء زيد ؟ » . وهذه هي « هل » نفسها
أبدلت هاؤها همزة .

[أ ل]

آ - (حرف استفتاح) :

وتأتي في صدور الجمل دالة على تحقق ما بعدها ، كقوله تعالى :
« ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون » ، وقوله : « ألا إن
أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون » .
وهي حرف عاطل لا عمل له .

ب - (مركبة من الهمزة و « لا ») :

أي من همزة الاستفهام ، و « لا » النافية للجنس . وهذه تعمل
عمل الحروف المشبهة بالفعل . ولها ثلاثة معانٍ :

١ - التوبيخ والانكار : كقول الشاعر :

ألا ارعواء لمن ولت شبيته
وآذنت بشيب بعده هَرَمٌ ؟ : (١)

٢ - التمني : كقول الشاعر :

ألا عمرَ ولي مستطاع رجوعه
فیرأب ما أثأت يَدُ الغفلات ؟ : (٢)

٣ - الاستفهام الحقيقي : كقول قيس بن اللوح :

ألا صطارَ لسلمى أم لها جلد
إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي ؟

ج - (حرف عرض ومخفوض) :

والعرض طلب بلين ، والمخفوض طلب ببحث . ويختص « ألا » ،
هذه بالجملة الفعلية ، كقوله تعالى . « ألا تحبون أن يغفر الله لكم » .
وعند التحقيق تنحل « ألا » ، هذه إلى همزة استفهام ، مع « لا » النافية .

[أولاً]

آ - (حرف مخفوض) :

لا عمل له . ويختص بالجملة الفعلية الخبرية كسائر أدوات المخفوض ،
نحو : « ألا زرتنا ! » .

(١) فالهمزة للاستفهام التوبيخي ، و « لا » نافية للجنس ، و « ارعواء »
اسمها مبني على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف تعلق به الجار والمجرور « لمن » .
(٢) أثأت : أسدت . وإذا جاءت « ألا » لمني التمني فلا خبر لها لفظاً
ولا تهنيداً . بل تكتفي باسمها ، وتكون منها ومنه كلام تام .

حرف الألف

ب - (مركبة من « ان » و « لا ») :

أي من « أن » الناصبة للضارع ، و « لا » النافية ، نحو :
« أريدُ ألاَّ أسافرَ » . فأسافر منصوب بأن المدغمة في « لا » . ومنهم
من لا يدغمها في الكتابة ، فيكتبها منفصلة هكذا : « أريد أن لا أسافر »
ولا مشكلة عندئذٍ .

[الا]

آ - (حرف استثناء) :

وذلك في نحو قولك : « جاء الطلابُ إلاَّ خالدًا » .

ب - (أداة حصر) :

وذلك في الاستثناء المفرغ خاصة ، نحو : « ما جاء زيد إلا راكبًا » .

ج - (مركبة من « ان » و « لا ») :

أي من « إن » الشرطية ، و « ولا » النافية ، كقوله تعالى :
« إلا تنصروه فقد نصره الله » ، أي : إن لا تنصروه ..

د - (وصفية) :

وهي التي تتركب مع الاسم الذي بعدها لتكوين كلمة واحدة تقع
صفة لما قبلها ، وتكون عندئذ بمنزلة « غير » التي يوصف بها . (راجع
مبحث الاستثناء) .

واشترط النحاة لها ثلاثة شروط : أن يكون موصوفها جمعا ، ثم
أن يكون منكرًا ، ثم أن تقع في كلام يصح فيه الاستثناء ، نحو :
« جاءنا رجالٌ إلا زيدٌ » . فالرجال - كما ترى - جمع ، ثم هو منكر ،

ثم ان الكلام يمكن تحويله إلى تركيب استثناء فيقال : « جاءنا رجالٌ إلا زيداً » .

ثم اختلف النحاة في الشروط والاعراب . فأما سيبويه فلم يشترط لها شيئاً ، ومثل لها بمثال ليس فيه واحد من هذه الشروط ، وهو قوله : « لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لقلنا » . وأما ابن الحاجب فاشتراط عكس شرطهم ، وهو ألا يكون الكلام صالحاً للاستثناء ، وذلك كقوله تعالى : « لو كان فيها آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا » ، إذ لو قيلَ هذا الكلام الاستثناء لفسد معناه ، لأنه يصير عندئذٍ : لو كان فيها آلهةٌ ليس بينهم الله لفسدتا ، ويترتب عليه أنه لو وجد فيها آلهة بينهم الله لم تفسدا . وهذا كلام فاسد لأنه كفر حقيقي .

فأما في الاعراب فقال بعضهم : « إلا » وحدها هي اسم في محل رفع صفة لما قبلها (لرجال في المثال الأول ، ولرجل في مثال سيبويه ، ولآلهة في الآية الكريمة) ، وهي مضافة ، والاسم الذي بعدها مضاف إليه . ولكن لما كانت « إلا » هذه الاسمية تشبه « الا » الحرفية الاستثنائية في لفظها ، بنيت على السكون مثلها ، فأما حركتها التي تستحقها بحكم وقوعها صفة ، فقد ألقها على المضاف إليه بعدها ، وعلى ذلك يكون « زيد » في المثال الأول ومثال سيبويه ، و « الله » في الآية الكريمة ، مضافاً إليها مرفوعين لفظاً ، مجرورين محلاً .

ورأى آخرون - ورأيهم أسهل - أن تكون هي وما بعدها كلمة واحدة يوصف بها ، وعلى هذا يكون « الا زيد » صفةً لرجل ، و « الا الله » صفةً لآلهة .

[إلى] :

آ - (حرف جر أصلي) :

وله سبعة معانٍ :

١ - انتهاء الغاية الزمانية : كقوله تعالى : « ثم آتوا الصيامَ إلى الليلِ » ، أو انتهاء الغاية المكانية ، نحو قوله تعالى : « من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » .

٢ - المصية : نحو : « الذَّوْدُ إلى الذودِ إِبِلٌ » . أي : الذود مع الذود إبلٌ (١) .

٣ - التبيين : وهي الداخلة على ما هو فاعل في المعنى بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مما يعني جاً أو بنضاً ، كقوله تعالى : « ربِّ ! السجنُ أحبُّ إليَّ » مما يدعوني إليه ، إذ الياء في « إلي » هي فاعل « الحب » في المعنى .

٤ - مرادفة اللام : كقوله تعالى : « والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين » ، إذ المعنى : « الأمر لك » . وقال بعضهم : بل هي هنا لاتهاء الغاية ، وتقدير الآية : الأمر متته إليك .

٥ - مرادفة « في » : كقول النابغة الذبياني :

فلا تَتَرَّ كَتَنِي بِالوعيدِ كَأَتِي

إلى الناس مطليُّ به القارُّ أجربُ

أي : كأتني في الناس أجربُ .

٦ - مرادفة « من » : كقول عمرو بن أحرر الباهلي يصف ناقته :

تقول ، وقد عالتيتُ بالكُورِ فوقها :

أيسقي فلا يروى إليَّ ابن أحرر ؟

أي : فلا يروى مني .

(١) الذود من الإبل : ما كان بين الثلاثة والعمرة .

٧ - مرادفة « عند » : كقول أبي كبير الهذلي :

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره
أشهى إلي من الرحيق السلسل
أي : أشهى عندي من الرحيق .

ب - (حرف جر زائد) :

قال بذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم : « فاجعل أقيدة من
الناس تهوى إليهم » ، أي : تهوام . وعلى ذلك فمجرورها مفعول به
مجرور لفظاً منصوب محلاً .

[اليك]

اسم فعل أمر بمعنى « تنح » ، نحو : « اليك عني » .

[أم]

آ - (حرف عطف) :

ولا تكون كذلك إلا إذا سبقت بهمزة التسوية ، كقوله تعالى :
« إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » ،
أو بهمزة يطلب بها و بـ « أم » التمين ، نحو : « أزيد عندك أم
عمرؤ ؟ » .

إلا أن التي بعد همزة التسوية تختلف عن التي بعد همزة التمين في
أمرين : أولهما : أن الكلام مع الأولى خبر لا استفهام ، فلذا لا يستحق
جواباً ، أما الثانية فالكلام معها استفهام على حقيقته ، لذا فهو محتاج إلى
جواب . الثاني : أن الأولى لا تكون إلا بين جملتين في تأويل المفردين ،

إذ التقدير في الآية : سواءٌ عليهم انذارك وعدم انذارك ، أما الثانية فتقع بين المفردين الصريحين - كما رأينا في المثال - ، وتقع بين الجلتين ، لكن لا على تأويلها بالمفردين ، وذلك نحو قوله تعالى : « أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ؟ » . والنتيجة لكل ذلك أن « ام » التي بعد همزة التسوية لا تعطف إلا مصدرًا مؤولاً على مصدر مؤول ، وأنَّ « أم » التي بعد همزة الاستفهام الحقيقي تستطيع أن تعطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة .

هذا ، وتسمى « ام » العاطفة بـ « أم » المتصلة ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً معادلةً ، لأنها تعادل الهمزة في إفادة معنى التسوية ، إن كانت الهمزة للتسوية ، وفي إفادة معنى الاستفهام ، إن كانت الهمزة للاستفهام ، بمعنى أنها تعطي لمطوفها الذي هو بعدها نفس المعنى الذي تعطيه الهمزة لما دخلت عليه .

ويحوز حذف « ام » المتصلة العاطفة مع مطوفها إذا دل الكلام عليها ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :

دعاني إليها القلبُ ، إني لأمره

سميعٌ ، فما أدري : أرشدٌ طلابُها

والتقدير : أرشدٌ أم غيٌّ ؟

ب - (حرف إضراب) :

وهذه ليست عاطفة ، بل هي إضراب واستئناف بمعنى « بل » ، ولا تقع بعدها إلا جملة مستأنفة .

والحال التي تقع فيها ثلاثة :

١ - بعد الخبر المحض ، نحو : « جاء زيدٌ ، أم جاء عمرو » ،

أي : بل جاء عمرو . ومنه قوله تعالى : « تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين » ، أم يقولون افتراه » ، أي : بل يقولون افتراه .

٢ - بعد همزة لا يقصد بها التسوية ، ولا الاستفهام الحقيقي ، بل يقصد بها الاستفهام الإنكاري أو الابطالي أو غيـرها ، كقوله تعالى : « ألهم أرجلٌ يعيشون بها ، أم لهم أيـدٍ يطشون بها » ، إذ المعنى : ليست لهم أرجلٌ يعيشون بها ، بل لهم أيـدٍ يطشون بها .

٣ - بعد استفهام ، ولكنه بنير الهمزة ، كقوله تعالى : « هل يستوي الأعمى والبصير » ، أم هل تستوي الظلمات والنور ؟ . أي : بل هل تستوي الظلمات والنور ؟

وإذا وقع بعد « أم » التي لمعنى الاضراب مفرد ، فليس معنى ذلك أنها عاطفة له ، لأنها - كما قلنا - حرف استئناف لا عمل له ، وعند ذلك لا بد من تقدير ما يصير المفرد معه جملة استئنافية لا محل لها من الاضراب ، وذلك كقولهم : « إنها لايل » ، أم شاء ؟ . والتقدير : بل أهي شاء ؟

هذا ، وتسمى « أم » التي لمعنى الاضراب بـ « أم » المنقطعة ، وذلك لأن ما بعدها منقطع عما قبلها ، وليس معطوفاً عليه ، بل هو مستأنف .

والمعنى الذي تأتي له « أم » المنقطعة هو الاضراب وحده تارة ، بحيث يصح وضع « بل » وحدها مكانها ، نحو : « سأتيك غداً » ، أم تعال أنت إلي » ، إذ يمكن القول : « بل تعال أنت إلي » ، ثم الاضراب ومعه استفهام إنكاري أو طلي ، بحيث لا يصح إحلال « بل » وحدها في محلها ، بل لا بد مع « بل » من حرف استفهام حتى يستقيم المعنى ،

فمن النوع الأول - أي الاضراب مع الاستفهام الانكاري - قوله تعالى :
 « أم له البنات ولکم البنون » ، إذ التقدير : بل آله البنات ولکم
 البنون ؟ فلو حذفت من التقدير همزة الاستفهام قلت : بل له البنات
 ولکم البنون ، لاستحال المعنى . ومن الثاني - أي الاضراب مع الاستفهام
 الطلبي (١) - قولك : « هل جاء زيد أم جاء عمرو ؟ » ، إذ التقدير :
 بل هل جاء عمرو ؟ فلو حذفت من التقدير كلمة « هل » لانتقل الكلام
 إلى غير معناه ، أي لأصبح خبراً بعد أن كان استفهاماً .

ج - (حرف تعريف) :

وهذه خاصة بلغة اليمن ، ومنه الحديث الشريف : « ليس من
 أميرٍ أمصيامٍ في أمستفر » ، أي : ليس من البر الصيام في السفر .

[أما]

حرف استفتاح بمنزلة « ألا » ، وتكثر قبل القسم ، نحو : « أما
 والله لأكرمئك » . ومنه قول أبي صخر الهذلي :

أما والذي أبكى وأصحك ، والذي
 أمات وأحيا ، والذي أمره الأمر
 لقد تركني أحسد الوحش أن أرى
 أليفين منها لا يروعهما الدهر

(١) الاستفهام الطلبي : هو الذي يطلب به العلم ، أي يطلب به الاخبار
 عما هو مستفهم عنه .

[أمّا]

حرف شرط وتفصيل وتوكيد لا عمل له ، نحو : « خذ هذين الكتابين : فأما الأول ، فأعطه زيداً ، وأما الثاني فأعطه عمراً » .

وقد تبدل ميمها الأولى ياءً للتخفيف ، كقول عمر بن أبي ربيعة :
رَأَتْ رجلاً أينما إذا الشمسُ عَارَضَتْ
فَيَضْحَى ، وأيمًا بالشيءِ فَيَخْصَرُ

فأما تسميتها بحرف شرط ، فللزوم الفاء جوابها ، وأما كونها للتفصيل ، فلأن غالب أحوالها أن تكون له ، وأما كونها للتوكيد فلأن الجملة معها أقوى منها بغيرها ، تقول : « زيد ذاهب » ، فإذا أردت كلاماً أقوى من ذلك قلت : « أما زيد فذاهب » .

فإذا جاءت للتفصيل لم يكن من الضروري تكرارها ، بل قد يستغنى بذكر أحد القسمين عن الآخر ، كقوله تعالى : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ » ، فأما الذين في قلوبهم زيغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ . أي : وأما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه إلى ربهم .

ولا بدء لـ « أمّا » من فاصل بينها وبين الفاء . ويفصل بأحد ستة :

- ١ - بالابتداء ، نحو : « أمّا زيد فذاهب » .
- ٢ - بالخبر ، نحو : « أمّا في الدار فزيد » .
- ٣ - بجملة الشرط ، نحو : « أمّا إن جاء زيد فأكرمه » .
- ٤ - بفعول الجواب ، نحو : « فأما اليتيم فلا تقهر » .
- ٥ - باسم منصوب على الاشتغال بفعل محذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : « أمّا زيداً فاضربه » . ويجب في هذه الصورة تقدير الفعل

المحذوف بعد الفاء لا قبل المنصوب ، لأن « أما » تعتبر بحكم الفعل ، كما سنرى بعد قليل ، ولا يدخل فعل على فعل .

٦ - بظرف معمول لـ « أمّا » ، نحو : « أمّا اليومَ فاني ذاهبٌ »
و « أمّا في الدار فإن زيداً جالسٌ » . ولا يمكن اعتبار خبر « إن »
هو العامل في الظرف ، لأن خبر « ان » لا يتقدم عليها ، فكذلك
معموله ، فلم يبق غير أن يكون هذا الظرف معمولاً لـ « أمّا » .
وخالف في ذلك المبرد والفراء وابن درستويه فأجازوا أن يكون الظرف
معمولاً لخبر « إن » .

قلنا : « أمّا » حرف شرط . فأن جملتنا الشرط ؟ أليس الشرط
يحتاج إلى جملتين ؟ وفي الجواب عن هذا السؤال قيل : « أمّا » وحدها
بمنزلة جملة الشرط ، لأنها على تأويل : مما يكن من شيء .

إذن فقولك : « أمّا زيد فذاهب » ، يساوي : مما يكن من
شيء فزيد ذاهب ، وعلى هذا تكون « اما » هي أداة الشرط وهي فعل
الشرط ، ولهذا السبب يتعلق بها الظرف كما رأينا قبل قليل .

[أمّا]

حرف يطلب استعماله مكرراً نحو : « جاء إما زيد وإما عمرو » .

وقد اختلف النحاة في أمر الثانية منها ، فذهب قوم إلى أنها حرف
عطف ، وإن الواو التي معها زائدة . وقال آخرون : بل العاطف هو
الواو ، و « اما » لا عمل لها .

وأما « إمّا » الأولى فقد اتفقوا على أنها غير عاطفة ، لأنها تأتي

في أول الكلام وليس قبلها ما يمكن المطف عليه ، ولأنها قد تعترض بين العامل ومعموله ، كما اعترضت في المثال بين الفعل والفاعل .

وعلى كل فإن المعاني التي تأتي لها « إما » خمسة ، وهي نفسها المعاني التي تأتي لها « أو » . فاعرابها إذن أن يقال فيها : إنها حرف لكذا من المعاني الخمسة .

معانيها :

١ - الشك : نحو : « جاءني إما زيد وإما عمرو » . إذا لم تعلم الجائي منها .

٢ - الابهام : نحو : « سيأتيك إما زيد وإما عمرو » . إذا كنت تعلم الآتي ولكنك لا تريد أن يعلمه المخاطب .

٣ - التخيير : كقوله تعالى : « إما أن تعذب وإما أن تتخذَ فيهم حسناً » .

٤ - الإباحة : نحو : « اقرأ إما قصة وإما ديواناً » .

٥ - التفصيل : نحو : « الكلمة : إما اسم وإما فعل وإما حرف » .

وقد يستغنى عن « إما » الثانية بذكر ما بقي عنها ، نحو : « إما أن تتكلم بخير ، وإلا فاسكت » . ومنه قول الثقب العبدى :

فأما أن تكونَ أخي بصدقٍ فأعرفَ منك غثي من سميني
وإلا فاطرِحتي ولتُخذني عدواً أتُقيك وتُثَقيني

وقد لا تصاحب « اما » الثانية الواو ، كقول معبد بن قرط يدعو على أمه بالوت :

يا ليتما أمنا شالت نعامتها أينما إلى جنة أينما إلى نار

وترى في البيت شاهداً آخر على إبدال ميمها الأولى ياء للتخفيف ،
ثم على فتح همزتها .

[أَمَّا مَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « تقدم » :

[آمِينَ]

اسم فعل أمر بمعنى « استجب » .

[أَنْ]

آ - (ضمير منقصل) :

وهي تلك الموجودة في الضمائر : « أَنْتَ - أَنْتِ - أَنْتَا - أَنْتُمْ -
أَنْتَن » . وهذا أحد رأيين في المسألة ، وعليه تكون التاء حرف خطاب .
والرأي الثاني أن الضمير هو كل الحروف اللفظية .

ب - (حرف مصدرى) :

وهي الداخلة على الأفعال المتصرفة ، ماضية كانت ، أم مضارعة ،
أم أمرية ، فمثال دخولها على الماضي : « سافرت بعد أن غربت الشمس » ،
ومثال دخولها على المضارع : « سأتيك بعد أن تقرب الشمس » ، ومثال
دخولها على فعل الأمر : « كتبت إليه بأن قم » .

وهي في كل ذلك مؤولة مع ما بعدها بالمصدر ، والجملة بعدها صلة
لها لا محل لها من الأعراب . ثم إن مصدرها المؤول يقع مواقع إعرابية
مختلفة : فيكون مبتدأ ، كقوله تعالى : « وأن تصوموا خير لكم » ،
والتقدير : الصيام خير لكم ، ويكون فاعلاً ، نحو : « يسرني أن تنجح »

والتقدير يسرني نجاحك ، ويكون مفعولاً به ، نحو : « أريد أن أسافر » ،
والتقدير : أريد السفر ، ويكون مجروراً بإضافة ، نحو : « سأتيك بعد
أن تقرب الشمس » ، والتقدير : سأتيك بعد غروب الشمس ، ويأتي
مجروراً بالحرف ، نحو : « كتبت إليه بأن قم » ، والتقدير : كتبت إليه
بالقيام .

وحذف الجار قبلها قياسي ، نحو : « عجبت أن تسافر » . أي :
عجبت من أن تسافر . واختلف النحاة في اعراب المصدر عند حذف
الجار ، فقال قوم : هو في محل نصب بنزع الخافض ، وقال آخرون :
بل هو في محل جر على تقدير الحرف الجار موجوداً ، ثم يتعلق الجار
والمجرور بما قبلها .

وإذا دخلت « أن » هذه على المضارع نصبته ، أما إن دخلت على
غيره فلا عمل لها . لكن سببها للجملة التي بعدها بالمصدر ملازم لها في
كل أحوالها .

والذي يميز « أن » هذه من « أن » المخففة هو أن الأولى لا
تكون إلا بعد لفظ دال على غير اليقين ، نحو : « أريد أن - أحب أن
- آمل أن ... الخ » ، أما الثانية فسنراها في الفقرة التالية :

ج - (مخففة من أن) :

وهذه لا تقع إلا بعد فعل دال على اليقين ، نحو : « علمت أن
سنسافر » . وهي مثل سابقها : أي حرف مصدري . ثم اختلفوا في
عملها ، فقال قوم : هي عاملة في حالة التخفيف كما كانت عاملة في حالة
التشديد ، أي هي ناصبة للاسم رافعة للخبر ، ولكن اسمها وهي مخففة يجب
فيه أن يكون ضمير شأن محذوفاً ، وربما ثبت كقول الشاعر :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق
كما يجب في خبرها أن يكون جملة .

وقال آخرون : بل هي مهمة ، ولا عمل لها إلا سببك الجملة
بعدها بمصدر . (أنظر مبحث الحروف المشبهة بالفعل) .

د - (حرف تفسير) :

قال به بعضهم ، واشتروا لذلك ثلاثة شروط :

١ - أن تقع بين جملتين : فإن وقع قبلها المفرد فليست تفسيرية ،
كقوله تعالى : « وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » ، فهذه
مصدرية ، والمصدر المؤول خبر للبنداء « آخر » .

٢ - أن يكون في الجملة السابقة معنى القول دون حروفه ، كقوله
تعالى : « وانطلق الملائمة منهم أن امشوا » ، إذ معنى الانطلاق هنا انطلاق
اللسنة بالقول . فإن كان في الجملة السابقة حروف القول لم يصح مجيء
التفسيرية ، فلا يقال : « قلت لزيد أن قم » .

٣ - ألا يدخل عليها حرف جر ، نحو : « كتبت إليه أن قم » ،
فإن أدخلت الجار ، فقلت : « كتبت إليه بأن قم » ، كانت مصدرية لا
تفسيرية .

هـ - (زائفة) :

ولها أربعة مواضع :

١ - بعد « لما » الحينية : نحو : « لما أن أشرقت الشمس جاء زيد » .

٢ - بين القسم و « لو » ، نحو : « أقسم أن لو جاء زيد
لأكرمه » .

٣ - بين الكاف وتخفوضها ، وهذا نادر ، كقول الشاعر :

ويوماً توافياً بوجه مقسم
كأن ظبية تطو إلى وارِقِ السَلَمِ

ع - بعد « إذا » : كقول أوس بن حجر يصف صيداً :

فأمهله حتى إذا أن كأنه
مُعاطي يد في لجة الماء غارف

[أن]

حرف مشبه بالفعل يدخل على الابتداء والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني . وهي معها في تأويل المصدر . والجملة المؤلفة من اسمها وخبرها صلة لها لا محل لها من الأعراب .

وتقع مع صلتها مواقع إعرابية مختلفة : فتكون في محل رفع ، نحو : « سرتي أنك مجتهد » ، والتأويل : سرتي اجتهدك ، وفي محل نصب ، نحو : « علمت أنك مسافر » ، والتأويل : علمت سفرك ، وفي محل جر ، نحو : « عجبت من أنك راسب » ، والتأويل : عجبت من رسوبك .

وحذف الحار قبلها قياسي ، نحو : « عجبت أنك راسب » . والخلاف في أعراب المصدر عندئذ كالخلاف الذي عرفته في « أن » .

[ان]

آ - (حرف شرط جازم) :

وتدخل على المضارعين فتجزمها لفظاً ، نحو : « إن تجتهد تنجح » ، وعلى الماضيين فتجزمها محلاً ، نحو : « إن اجتهد زيد نجح » . وإذا

اقترن جوابها بالفاء أو د إذا ، الفجائية ، كان مجزومها الثاني هو جملة
الجواب ، نحو : د إن تجهدْ قانت ناجحْ ، .

ب - (حرف نفي) :

وتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله تعالى : د إن الكافرون إلا في
غرور ، ، أي : ليس الكافرون إلا في غرور ، وعلى الجملة الفعلية ،
كقوله تعالى : د إن أردنا إلا الحسنى ، ، أي : ما أردنا إلا الحسنى .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية فهي عند بعضهم عاملة عمل « ليس » ،
ولكن بشروط (أنظر هذه الشروط في مبحث الأفعال الناقصة) . وعند
غيرهم : حرف عاطل لا عمل له .

ج - (مخففة من « إن ») :

وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو : د إن زيداً لمنطلق . فمنهم من
يهملها - كما رأيت في المثال - فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً ، ومنهم من
يهملها ، نحو : د إن زيداً لمنطلقْ ، فتكون ناصبة للاسم رافعة للخبر .

وتدخل على الجملة الفعلية فلا تكون إلا مفعلة . والأكثر عندئذ
أن يكون الفعل بعدها ماضياً ناسخاً ، كقوله تعالى : د وإن كادوا
لَيَفْتَقِنُونَّكَ عن الذي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ، ، وأقل من ذلك أن يكون
مضارعاً ناسخاً ، كقوله تعالى : د وإن يكاد الذين كفروا لَيُزْلِقُونَّكَ
بِأَبْصَارِهِمْ ، ، وأقل من الاثنين أن يكون ماضياً غير ناسخ ، كقول
زوجة الزبير تخاطب قاتل زوجها :

شَلَّتْ بِمِثْكَ إِنْ قَتَلْتَ لَسَلَمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ السَّعِيدِ

وأقل من الثلاثة أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخ ، كقولهم :
د إن يزئكْ لَنَفْسُكْ ، .

هذا ، ولا بد في « إن » ، الخففة من الثقيلة ، من لام مفتوحة بعدها تسمى اللام الفارقة ، لأنها تفرقها وتميزها من « إن » النافية . وتدخل هذه اللام على عجز الجملة أياً يكن شكلها : فتدخل على الخبر إن تأخر ، نحو : « إن زيدا لمنطلق » ، وعلى الاسم إن تأخر ، نحو : « إن في الدار زيدا » ، وعلى خبر الفعل الناقص ، وعلى فاعل الفعل التام . وذلك ظاهر في الأمثلة السابقة .

وهذه اللام هي اللام المزحلقة نفسها ، إلا أنها في الخففة لازمة لتفرقها وتميزها من « إن » النافية .

د - (زائفة) :

وزاد في عدة محال :

١ - بعد « ما » النافية ، كقول النابغة يمتنر للتمان :

ما إن أتيت بجي أنت تكرهه

إذن فلا رقت سوطي إلي يدي

٢ - بعد « ما » الموصولية ، كقول الشاعر :

يُرجي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخلوب

٣ - بعد « ما » المصدرية الزمانية ، كقول المعلّو ط :

ورج الفتى للخير ما إن رأته

على السين خيراً لا يزال يزيد

٤ - بعد « ألا » الاستفاحية ، كقول الشاعر يتنزل بمجيبته

« غضوب » :

ألا إن سرى لي فبت كثيراً أحاذر أن تأمى النوى بغضوباً

هـ - وقبل مدة الإنكار ، كقول أحد الاعراب وقد سئل :
أخرج إن أخصبت البادية : « أنا إنيه » ؛ ! ، منكراً أن يكون رأييه على
خلاف ذلك (١) .

[ان]

آ - (حرف مشبه بالفعل) :

تدخل على المبتدأ والخبر فتصب الأول ، ويسمى اسمها ، وترفع
الثاني ، ويسمى خبرها ، نحو : « إنَّ زيدا قائمٌ » .

وقد تنصبها في لغة ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

إذا أسودَّ جنحُ الليلِ فلتَنَاتِ وَلَتَنُكُنْ

خُطَاكَ خِفَافاً ، إن حراسنا مُسَدِّدا

وقد يرتفع بعدها الاسم فيكون مبتدأ ، وهو وخبره خبر لها ،
أما اسمها فيكون ضمير شأنٍ محذوفاً ، كقول الأخطل :

إنَّ منْ يدخلُ الكنيسةَ يوماً يلقَ فيها جاذِراً وظباءَ

أي : إنَّه من يدخل ...

(١) مدة الإنكار هي ألف تلي الكلمة المفتوحة ، أو ياء تلي الكلمة
المكسورة ، أو واو تلي الكلمة المضمومة . وهي في حقيقتها أشباع لهذه الحركات
يأتيه العربي عندما يريد استنكار سؤال وجه إليه ، أو خبر ألقي إليه ، فتقول
منكراً سفر زيد وقد أخبروك به : « أسافراه !! - أسافر الى القاهرة فيه !! -
أسافر زيده !! » والماء في كل ذلك للسكت .
وفي المثال أعلاه : الهزّة الأولى للاستغهام الإنكاري . و « أنا » مبتدأ
محذوف الخبر . والتقدير : أنا لا أخرج ؛ ! ، و « ان » زائدة ، و « ي »
مدة إنكار ، والماء للسكت .

ولا يجوز اعتبار « من » اسماً لها ، لأنه اسم شرط جازم ،
بدليل جزمه للفعلين بعده ، واسم الشرط له الصدارة في الكلام فلا يعمل
فيه ما قبله ، فحين أن يكون مبتدأ ، وأن يكون اسم « إن » ضمير
شأن محذوفاً .
ب - (حرف جواب) :

بمعنى « نعم » ، ولا عمل له حينئذٍ ، كقول عبيد الله بن قيس الرقيبات :
وَيَقْتُلُنَّ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ ، وقد كُيِّرَتْ ، فقلت : إِيَّاهُ
أي : فقلت : نعم . . والماء للسكت .

[إنما]

مكفوفة كافة لا عمل لها كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » ،
ومثلها أيضاً : « إنما ، المفتوحة الممزة .

[أو]

حرف عطف ، له ثلاثة معانٍ :
١ - أن يكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، نحو : « خذ
الكتاب ، أو القلم ، أو الدقتر » ، أي : خذ أحد هذه الأشياء .
٢ - أن يكون لطلق الجمع ، كالواو ، نحو قول حميد بن ثور :

قومٌ إذا سمعوا المصريحَ رأيتهم
ما بينَ ملجيمٍ مُهَرِّرٍ أو سافِعٍ (١)
أي : رأيتهم بين هذا وذاك .

٣ - أن يكون للاضراب ، مثل « بل » ، كقوله تعالى :
« وأرسلناه إلى مئة ألفٍ أو يزيدون » ، أي : بل يزيدون .

(١) السافِع : الآخذ بنامية الفرس بلا لجام .

وقد ذكر له المتأخرون معاني كثيرة ، كالشك ، والابهام ،
والتخير ، والاباحة ، والتقسيم ، ومرادفة « إلا » ، ومرادفة « إلى » ،
والتقريب ، والشرط ، والتبويض . وكلها مستفاد من ملاسات الكلام ،
وليست معاني حقيقية للحرف .

[أُوتٌ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتوجع » .
وفيه لغات كثيرة : أُوتٍ - أُوتٌ - أُوتٍ - أُوتٍ - أُوتٍ .

[أُوه]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتوجع » . ولغاته كلغات « أوت » ،
فانظرها .

[أُيٌ]

آ - (حرف نداء) :

وينادى به البعيد ، أو القريب ، أو المتوسط ، على خلاف في
ذلك ، نحو : « أي عبد الله » .

ب - (حرف تفسير) :

ويقع بين المفردين ، فيكون الثاني عطف بيان على الأول ، نحو :
« رأيت ليثاً ، أي أسداً » . ويقع بين الجملتين ، فيكون الثانية تفسيرية
لا محل لها من الاعراب ، كقول الشاعر :

وترمينني بالطرفِ أي أنتَ مذنبٌ وتقليتني لكنَّ إياك لا أقلي

[أي]

آ - (اسم استفهام) :

فيستفهم بها عن كل شيء : عن الزمان ، نحو : « في أي يوم جئت ؟ » ، وعن المكان ، نحو : « في أي مكان جلست ؟ ... وإنما تأخذ معناها مما تضاف إليه .

ب - (اسم شرط) :

هي نفسها الاستفهامية ، تضمنت معنى الشرط فصارت تجزم فعلين ، نحو : « أيًا تقرأ تستفد » .

ج - (اسم لمعنى الكمال) :

وتسمى « أي » الكمالية ، وهي الدالة على كمال موصوفها ، نحو : « زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ » ، أي : كاملٌ في صفات الرجال .
وإذا وقعت بعد نكرة كانت صفة له - كما في المثال السابق - ، وإن وقعت بعد معرفة نصبت على الحال منه ، نحو : « أقبل زيد أيُّ رجلٍ » ، أي : أقبل زيد كاملاً في الرجولية .

د - (اسم موصول) :

وهي تلك التي في قوله تعالى : « ثم لنزعنَّ من كلِّ شيعَةٍ أيَّهم أشدُّ على الرحمن عتياً » .

وهذه مبنية على الضم لاضاقتها وحذف صدر صلتها ، إذ التقدير : أيُّهم هو أشدُّ . أي : لنزعن الذي هو أشدُّ . هذا ما يقوله سيويه . وقد خالفه نحاة كثيرون ذاهبين إلى أن الاضافة والبناء لا يجتمعان .

هـ - (وصلة للنداء) :

وهي التي يتوصل بها إلى نداء ما فيه « ال » نحو : « يا أيُّها الرجل » . وهذه مبنية على الضم في محل نصب على النداء . ويكثر حذف الأداة قبلها ، فيقال : « أيُّها الرجل » .

و - (في محل نصب على الاختصاص) :

وهي التي تستعمل في الاختصاص الذي يجيء على شكل النداء ، نحو : « أنا - أيُّها الصديق » - أجبك » . وهي مبنية أيضاً على الضم في محل نصب على الاختصاص .

[إي]

حرف جواب بمعنى « نعم » ، إلا أنه لا يستعمل إلا والقسم بعده ، كقوله تعالى : « ويستنبئونك أحقّ » هو ؟ قل : « إيّ وربي إنه لحق » .

[أيا]

حرف نداء للبعيد ، نحو : « أيا عبد الله » .

[اغ]

اسم صوت يزجر به الجمل لاناخته ، لا محل له من الاعراب .

[أيها]

أنظر « أمّا » و « إمّا » .

[أَيْمَن]

اسم مشتق من « اليَمَن » يستعمل للقسم مضافاً إلى لفظ الجلالة فقط ، نحو « وَايْمَنُ اللّٰهُ لِأَسَافِرُنَا » . وهو مبتدأ عنذوف الخبر وجوباً .
والتقدير : ايمَنُ اللّٰهُ قسمي . وأجاز ابن عصفور أن يكون هو الخبر ، والمبتدأ عنذوف ، والتقدير عندئذ : قسمي ايمَن اللّٰهُ .

[اِيْرَ]

اسم فعل أمر بمعنى « إِمض فيما أنت فيه من حديث أو فعل » .
وذلك كأن يكون أحدهم يحدثك ، ثم يسكت لسبب من الأسباب ، فتقول له : « اِيْرَ » . أي : تابع حديثك ، أو إِمض في حديثك .

[اِيْرَ]

هو مؤنث « اِيْ » . انظر « اِيْ » .

[اِيْرَهَا]

انظر « هِيَهَات » .

[اِيْرَهَا]

انظر « اِيْ » .

[اِيْرَهَا]

اسم فعل أمر بمعنى « أَكْفِ » .

[اِيْرَهَات]

انظر « هِيَهَات » .

[اِيْرَهَات]

انظر « هِيَهَات » .

حرف الباء

[ب]

آ - (حرف جر أصلي) :

وله ثلاثة عشر معنى :

١ - الالصاق : نحو : « أمسكت بزيد » .

٢ - التمدية : وهي التي تجعل اللازم متعدياً ، مثل همزة التمدية ، وذلك نحو قوله تعالى : « ذهب الله بنورهم » ، أي : أذهب الله نورهم . وقد قرئت الآية كذلك .

٣ - الاستعانة : وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : « كتبت بالقلم » .

٤ - السببية : نحو : « عاقبت زيدا بإهماله » ، أي : بسبب إهماله .

٥ - المصاحبة : نحو : « اذهب بأمان الله » ، أي : مع أمان الله .

٦ - مرادفة « في » : نحو قوله تعالى : « ولقد نصّرَكُمُ اللهُ » ، أي : في بدر .

٧ - البدل : كقول قُرَيْبٍ بن مُنَافٍ :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا

شئوا الاغرة فرساناً وركباناً

أي : ليت لي بدلاً منهم .

- ٨ - المقابلة : وهي الداخلة على الأعواض ، نحو : « اشتريت الكتاب بـروم » .
- ٩ - مرادفة « عن » : كقوله تعالى : « فاسأل به خبيراً » ، أي : اسأل عنه خبيراً .
- ١٠ - مرادفة « على » : نحو قوله تعالى : « ومين أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤدبه اليك » ، أي : تأمنه على قنطار .
- ١١ - التبييض : أي مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « عينا يشرب بها عباد الله » ، أي : يشرب منها .
- ١٢ - القسم : نحو : « أقسم بالله » .
- ١٣ - مرادفة « إلى » : كقوله تعالى : « وقد أحسن بي إذ أخرجني من السجن » ، أي : أحسن إليّ .

ب - (حرف جر زائد) :

ومعناها التوكيد أبداً . ومواضع زيادتها ستة :

- ١ - تزداد في الفاعل : وزياتها فيه على ثلاثة أقسام : واجبة ، وغالبة ، وضرورة .
- فأما الواجبة فهي في فاعل صيغة التعجب الثانية « أفعل به » ، نحو : « أكرم زيداً » .
- وأما الغالبة فهي في فاعل « كفى » إذا كان بمعنى « إكفف » ، نحو قوله تعالى : « وكفى بالله شهيداً » ، إذ المعنى : إكفف بالله شهيداً . فلفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل « كفى » . فلم لم

يكن الفعل بمعنى الأمر لم تزد الباء في فاعله ، نحو : « يكفيني منك دينار » ،
إذ لا يقال : « يكفيني منك بدينار » .

وأما الضرورة في قول عمرو بن ملقظ :

مها لي الليلة مها ليه ؟ أودى بتعلي وسرباليه

أي : ماذا أصابني الليلة ، لقد هلك نملاي وسربالي .

٢ - وتزاد في المفعول : كقوله تعالى : « وهزي اليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً » ، أي : وهزي جذع النخلة .
وكررت زيادتها في مفعول « عرف » ونحوه ، مثل « عرفت بالأمر » ،
وعلمت به » . كما زيدت في مفعول « كفى » ، كقول الشاعر :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد إيانا

أي : فكفانا فضلاً حب النبي .

٣ - وتزاد في البتداء : نحو : « بحسبك درهم » - خرجت فاذا
بزيد - كيف بك إذا كان كذا وكذا » . وأصل ذلك كله : حسبك
درهم - خرجت فاذا زيد - كيف أنت إذا كان كذا وكذا .

وقد زيدت فيما أصله الابتداء وهو اسم « ليس » بشرط أن يتأخر إلى
موضع الخبر ، كقراءة بعضهم : « ليس البرء بأن تولوا وجوهكم قيل
الشرق والغرب » .

٤ - وتزاد في الخبر النفي : نحو : « ما زيد بقائم » - وليس زيد
بقائم » .

٥ - وتزاد في الحال النفي طامها : كقول القحيف القيلي يمدح
حكيم بن المسيب :

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منهاها

٦ - وتراد في « النفس والعين » مستعملتين في التوكيد : نحو :
« جاء زيد بنفسه » ، و « رأيت زيدا بعينه » .

[بَجَلْ]

آ - (حرف جواب) :

بمعنى نعم ، فتقول لمن سألك : هل جاء زيد ؟ : « بجل » .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « يكفي » ، نحو : « بجلي » ، أي يكفيني . وهو نادر الاستعمال .

ج - (اسم بمعنى « حسب ») :

فيضاف إلى ياء التكلم ، كقول طرفة بن العبد :

ألا إني «أشربت» أسودَ حالكاً

ألا بجلي من ذا الشراب ألا بجل

يقول : شربت من كأس المنية فحسي من ذاك الشراب .

[بَخ]

اسم فعل ماض بمعنى « عَظُمَ وَفُخِمَ » .

وفيه لغات : بَخ - بَخْ - بَخْ - بَخْ - بَخْ - بَخْ - بَخْ - بَخْ - بَخْ - بَخْ .

[بَسَى]

اسم فعل أمر بمعنى « اكْفِ » .

[بَطَّانَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أَبْطِئْ » .

[بَعَّرَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « تَأَخَّرَ » ، أو « إِحْذَرْ » شيئاً خلفك ، .

[بَلَّ]

آ - (حرف عطف وإضراب) :

وذلك إذا تلاها مفرد ، لأنها لا تعطف إلا المفردات ، نحو :
« جاء زيدٌ بل عمرٌو » .

ثم إن جاء قبلها أمر أو إيجاب ، نحو : « إضربْ زيداً بل عمرأ » ،
ونحو المثال الذي قبله ، فهي تجعل ما قبلها كالسكوت عنه ، فلا يحكم عليه
بشيء ، ويكون الحكم في حقيقته لما بعدها . أما إن تقدمها نهي أو نفي ،
نحو : « لا تضربْ زيداً بل عمرأ » - وما قام زيدٌ بل عمرٌو ، فهي
لتقرير ما قبلها على حاله ، وجعل ضده لما بعدها .

ب - (حرف إضراب واستئناف) :

وذلك إذا تلتها الجملة ، نحو : « جاء زيد ، بل جاء عمرٌو » .

ولها حيثئذ معنيان : الإضراب الإبطالي : ومعناه إلغاء الحكم
الذي قبلها وتقرير الحكم الذي بعدها ، كما في المثال السابق ، والإضراب
الاتقالي : وهذا لا يعني إلغاء الحكم الذي قبلها ، بل يعني تقريره ،

والانتقال منه إلى حكم آخر بعدها ، كقوله تعالى : « قد أفلح من زكّى ، وذَكَرَ اسمَ رَبِّهِ فَصَلَّى » ، بل تؤثر الحياة الدنيا .
وهي في كلا المعنيين حرف ابتداء ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

[بَلَاءٌ]

١ - (اسم فعل أمر) :

بمعنى « دع » ، وذلك إذا كان الاسم بعدها منصوباً ، نحو :
« بَلِّغْ زَيْدًا » . فيكون المنصوب مفعولاً به .

٢ - (مفعول مطلق) :

وذلك إذا جر الاسم الذي بعدها ، نحو : « بَلِّغْ زَيْدًا » ، فتكون هي مصدرأ منصوباً على المفعولية المطلقة ، ويكون ما بعدها مضافاً إليه .

٣ - (اسم استفهام) :

وذلك إذا رفعت الاسم الواقع بعدها ، نحو : « بَلِّغْ زَيْدًا ؟ » ، فتكون هي اسم استفهام بمعنى « كيف » مبنية على الفتح في محل رفع خبراً مقدماً ، ويكون ما بعدها مرفوعاً على أنه مبتدأ مؤخر .

وهي في جميع استعمالاتها ذات معنى واحد ، وهو بيان أن الاسم الذي بعدها أولى بالحكم مما قبلها ، نحو : « لقد أكرمت عدوي بله صديقي » ، أي : إذا كنت قد أكرمت عدوي فمن باب أولى أن أكون قد أكرمت صديقي .

[بلى]

حرف جواب مختص بالنفي ، ويفيد إبطاله ، كقوله تعالى : « أَيْحَسِبُ
الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ بلى ، » وقوله : « أَلَمْ يَأْتِكُمْ
نَذِيرٌ ؟ قَالُوا : بلى ، » .

[بيم]

مركبة من كلمتين : الباء الجارة ، و « ما » الاستفهامية التي
حذفت ألفها لدخول الجار عليها .

[بير]

اسم فعل مرادف لـ « ينج » ، وهو مثله يستعمل مكرراً :
« يه يه » .

[بهل]

هو مقلوب « بلة » ، إلا أنه لا يستعمل إلا منصوباً على الصيغة
مضافاً إلى ما بعده ، نحو : « بهل زيد » .

[بيز]

ويقال فيه : « مَيِّد » . وهو اسم ملازم للنصب على الاستثناء
المنقطع ، وللإضافة إلى « أن » وصلتها ، نحو : « زيد كثير المال يد
أنه بخيل » (١) .

(١) « يد » : اسم منصوب على الاستثناء ، وهو مضاف ، و « أن »
وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل جر بالإضافة .

حرف التاء

[ت]

آ - (حرف جو) :

وهي المختصة بحرف لفظ الجلالة في القسم ، كقوله تعالى : « وتالله لا كيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين » . وربما جروا بها غير لفظ الجلالة ، كقولهم : « تَرَبِّي - تَرَبِّ الكعبة - تالرحمن » .

ب - (حرف خطاب) :

وهي الوجود في سلسلة ضمائر المخاطبة : « أنت - أنت - أنتما - أتم - أنن » . وهذا على مذهب من يرى أن الضمير هو « أن » ، وحدهما . ومنهم من يخالف ، فيرى أن الحروف كلها هي الضمير . وعلى هذا ، لا يكون هناك تاء خطاب .

ج - (للتأنيث) :

وهي الساكنة الداخلة على الفعل ، نحو : « قامت هند - وجلست فاطمة .. الخ » . وهذه حرف لا محل له من الاعراب خلافاً للجولي الذي زعم أنها ضمير وأنها في محل رفع .

[تَسْو]

اسم صوت لرجل الحمار لكي يشرب . لا محل له من الاعراب .

[تَيْم]

اسم فعل أمر بمعنى « أمهل » ، نحو : « تَيْدَ زيداً » . وقد اتصل به كاف الخطاب ، فيقال : « تَيْدَكَ زيداً » .

حرف الناء

[نِيْ]

اسم صوت لا محل له من الاعراب ، يستعمل للناء التيس عند السفاد .

[نَمَّ]

اسم إشارة للمكان البعيد ، نحو : « جلس زيد ثمَّ » ، أي : جلس هناك . ولكنه لا يقبل « ها » التنبيه في أوله ، ولا كاف الخطاب في آخره ، كما تفعل أسماء الإشارة كلها . وهو ملازم للنصب على الظرفية المكانيّة . وقد يؤنث لفظه فيقال « نَمَّة » .

[نُمَّ]

ويقال فيها : « نُمَّ » أيضاً . وهي حرف عطف يقتضي التشريك والترتيب والتراخي ، نحو : « جاء زيد ، ثم عمرو ، ثم خالد » .

وقد تفقد معنى التراخي فيقال : « أخذت القلم ثم كتبت » ، إذ ليس بين أخذ القلم والكتابة مهلة ، وإنما هما عملان يعقب ثانيهما الأول .

حرف الجيم

[ج]

فعل أمر المفرد المخاطب المذكور من « وجى - يجي » بمعنى « قطع » - يقطع ، نحو : « ج. رئة المصفور » ، أي : إقطعها .

[جيء]

اسم صوت لا محل له من الاعراب ، يستعمل لئجر الابل لكي تشرب .

[جاءه]

اسم صوت لئجر السبع ، لا محل له من الاعراب .

[جَلَل]

آ - (اسم بمعنى « عظيم ») :

وذلك نحو قولك : « أصابني أمرٌ جَلَلٌ » ، أي : عظيمٌ .

ب - (حرف جواب) :

بمعنى « نعم » ، وذلك نحو قولك : « جَلَلٌ » جواباً عن سؤال : « هل جاء زيد ؟ » .

ج - (اسم بمعنى « أجّل ») :

وذلك في نحو قولك : « فلت ذلك من جَلَلِك » ، أي : من أجلك .

[جَهْ]

اسم صوت لزجر الابل ، لا عمل له من الاعراب .

[مَوْتْ]

اسم صوت لزجر الابل لكي تشرب ، لا عمل له من الاعراب .

[مَبْيَر]

حرف جواب بمعنى « نعم » .

حرف الحاء

[ما ما]

اسم صوت للضأن كي يأكل ، لا محل له من الاعراب .

[حاش]

انظر د حشا ، .

[ماشا]

آ - (فعل ماض متصرف) :

وهذه تكتب ألفها الأخيرة ياء لوقوعها رابعة ، نحو : د شتَمَ زيد رفاقه وما حاشي أحداً منهم ، أي : ولم يستثنِ أحداً منهم . وهو فعل ماض متصرف ، فيأتي منه المضارع « يحاشي » ، وفعل الأمر « حاش » .

ب - (فعل ماض جامد) :

وهو الذي يستعمل في الاستثناء ، نحو : د سكر القوم حاشا زيداً ، . وفاعله في هذه الصورة هو ضمير مستتر تقديره « هو » يعود على مصدر الفعل المتقدم عليه ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المفهوم من الاسم المام . فإذا قيل : د سكر القوم ماشا زيداً ، فالعنى : جانب هو - أي سكرهم ، أو السكران منهم ، أو بعضهم - زيداً . وعلى هذا يكون زيداً مفعولاً به منصوباً .

ج - (حرف شبيه بالزائد) :

وهو المستعمل في الاستثناء إذا كان ما بعده مجروراً ، نحو :
 « سكر القوم حاشاً زيد » . فزيد مجرور لفظاً بحاشاً ، منصوب محلاً
 على الاستثناء .

د - (مفعول مطلق) :

وذلك إذا استعملت في التنزيه منونةً ، كقراءة بعضهم : « وَقُلْنَا
 حَاشَآ لِلّٰهٖ ، مَا هَٰذَا بَشَرًا ، إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ » ، أو مضافةً
 كقراءة آخرين : « حَاشَى اللّٰهٖ » ، أو مبنيةً على الفتح لشبهها باختها
 « حَاشَى الحرفية » ، كقراءة آخرين : « حَاشَىَ لَهِ » . وهي في كل ذلك
 اسم منصوب ، أو في محل نصب على المفعولية المطلقة ، والتقدير : تنزيه
 الله ، تنزيهاً لله .

[هـ]

اسم صوت لزجر الابل ، لا محل له من الاعراب .

[هـ]

اسم صوت لزجر الجمل ، لا محل له من الاعراب .

[هـ]آ - (حرف جر) :

وذلك إذا وليها المفرد المجرور ، كقوله تعالى : « سلام هي حتى

مطلع الفجر ، ، أو المضارع المنصوب ، نحو : « اجتهدتُ حتى أتيجَ » ،
ومجرورها في هذه الصورة هو المصدر المؤول من « أن » المضرة بعدها
ومن جملة المضارع .

و « حتى » الجارة لا تجر إلا الاسم الظاهر ، أو المصدر المؤول ،
كما رأيت ، أما الضمير فلا يجز بها ، فلا يقال : « حَتَاهُ - حَتَاهَا -
حَتَامٌ ... إلخ » .

ومجرورها داخل في حكم ما قبلها إن لم يكن هناك قرينة تقتضي
خلاف ذلك ، فإذا قلت : « قرأتُ الكتابَ حتى الفصلَ الخامسَ » فهم
السامع العربي أن الفصل الخامس مقروء . وفي هذا الأمر تختلف عن
« إلى » ، فهذه إذا لم توجد القرينة التي تعين المعنى المراد ، كان مجرورها
غير داخل فيما قبله ، فإذا قلت : « قرأتُ الكتابَ إلى الفصلَ الخامسَ » ،
فهم السامع العربي أنك توقفت عند الفصل الخامس فلم تقرأه .

هذا ، ولحقى الجارة الداخلة على المضارع المنصوب معنيان : مرادفة
« إلى » ، كقوله تعالى : « قالوا : لن نبْرَحَ عليه عاكفين حتى يرجع
إلينا موسى » ، أي : إلى أن يرجع إلينا موسى ، ثم مرادفة « كي »
التعليلية ، نحو : « أسلِمَ حتى تدخلَ الجنة » ، أي : كي تدخل الجنة .

ب - (حرف عطف) :

وذلك في نحو قولك : « أحبُّ الفاكهةَ حتى التفاحَ » .

ويشترط في مجرورها شروط :

١ - أن يكون مفرداً ، إذ لا تعطف « حتى » الجمل .

٢ - أن يكون ظاهراً لا مضمراً .

٣ - أن يكون بعضاً مما قبلها ، نحو : « قسّم الحُجّاجُ حتى المشاة » ، أو جزءاً مما قبلها ، نحو : « قرأت الكتابَ حتى خاتمته » ، أو كجزءٍ منه ، نحو : « أعجبتني القصة حتى مزاها » .

٤ - أن يكون غاية لما قبلها ، إما في زيادة أو نقص ، فالأول : « مات الناس حتى الانبياء » ، والثاني نحو : « نجح الطلابُ حتى الكسالى » .

هذا ، والمعنى الذي تحمله « حتى » العاطفة هو معنى الناية دائماً .
وشيء آخر ، وهو أن معطوفها داخل في حكم المعطوف عليه قبلها دائماً ،
فاذا قلت : « قرأت الكتابَ حتى الفصلَ الخامس » كان الفصل الخامس مقروءاً بلا شك ، لأن المطف - كما نعلم - تحريك في الحكم .

ج - (حرف ابتداء) :

وهي الداخلة على الجمل لا على المفردات ، وتدخل على الجملة الفعلية
كقول حسان بن ثابت يمدح النسياسة :

يُنَشِّوْنَ حتى ما تهرُ كلابهم
لا يَسْأَلُونَ عن السواد الثقيلِ

وعلى الجملة الاسمية ، كقول الفرزدق يهجو جريراً :

فواعجبا حتى كليبُ تَسْبِيْني كأنَّ أباهما نهشلُ أو مجاشعُ

وهي في الحالين حرف ابتداء لا عمل له ، والجملة بعدها استئنافية
لا محل لها من الأعراب .

[مَجْ]

اسم صوت لجزر الضأن .

[مَجْجُوراً]

حجراً : مفعول مطلق لفعل محذوف ، ومججوراً : صفة له .
والمعنى : امنع نفسي متعاً ممنوعاً . وهي عبارة تستعمل في مقام التعمد ،
وذلك كأن يقال لك : أتشرب الحجر ؟ فتقول : حجراً مججوراً !!

[مَذَارِيكَ]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه متنى . والثنية فيه لا يقصد منها
العدد اثنان على سبيل الحصر ، بل المقصود بها الكثير ، فالمعنى : حذراً
بعد حذر . والكاف التي فيه في محل جر بالاضافة .

[مَسْرٍ]

ويقال : مسرٍ ، بالسكون والتخفيف . وهو اسم فعل مضارع
بمعنى « أتألم » .

[مَسَى]

لغة في « حاشا » . (انظر « حاشا ») .

[مَقْأً]

اسم منصوب على الظرفية المجازية ، وذلك في مثل قولك : « حقاً
أنت صادق » . ولا يليها إلا « أن » ، المفتوحة الهمزة ، فيكون المصدر
المؤول منها ومن صلتها في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وتكون حقاً متعلقة
بأنخير المحذوف المقدم . التقدير : في الحق صدقك . أي : صدقك كائن
في الحق . هذا مذهب سيويه . وبعض النحاة يرى أنه منصوب على
المصدرية . بمعنى أنه مفعول مطلق تاب عن فعله ويجعل المصدر المؤول فاعلاً
له . والتقدير : حق صدقك ، أي : ثبت صدقك .

[مَلْ]

اسم صوت لزجر الناقة .

[مَنَابِك]

مفعول مطلق . أحكامه كأحكام « حذاريك » . (راجع « حذاريك ») .

[مُوَبْ]

اسم صوت لزجر الابل .

[مَيَّ]

اسم فعل أمر بمعنى « أَثْقِلْ » ، نحو : « حيَّ على الصلاة ،
حيَّ على الفلاح » ، أي : أَثْقِلْ على الصلاة ، أَثْقِلْ على الفلاح .

[مَيْثْ]

وفيها مسائل كثيرة :

١ - لغاتها : العرب تقول : « حيث » ، وطىء من بينها تقول :
« حَوْتُ » .

٢ - بناؤها : المشهور فيها البناء على الضم ، وقد بنى على الفتح ،
وعلى الكسر .

٣ - إضافتها : المشهور أنها تضاف إلى الجملة ، اسمية كانت أو
فعلية ، نحو : « جلست حيث زيدٌ جالس - وحيث جلس زيدٌ » .
وقد سمعت مضافة إلى المفرد ، كقول أحد الرجاز :

أما ترى حيث سبيل طالماً نجماً يضيء كالشهاب لامعاً

٤ - إعرابها : المشهور أنها مبنية غير معربة ، وسُمِّيتْ معربة مجرورة في قراءة : « والذين كذبوا بآياتنا سنستخرجهم من حيث لا يعلمون » . كما وردت في البيت السابق منصوبة على أنها مفعول به لفعل « ترى » .

هـ - استعمالها : النال فيها أن تكون في محل نصب على الظرفية ، وقد تجر بـ « من » ، نحو : « انطلقت من حيث وقف زيد » . وقد سميت مجرورة بالاضافة ، وذلك في قول زهير بن أبي سلمى :

فشدّ ولم يفرع ميوتا كثيرة

للى حيث ألفت رحلتها أم قشعم^(١)

وقد تقع « حيث » مفعولاً به . ومن ذلك البيت السابق « أما ترى حيث سبيل طالما » .

٦ - معناها : المشهور أنها اسم للكان . وقد تأتي للزمان قليلاً ، ومنه قول أحدهم :

حيثا تستقم يقدر لك الد
إذ المعنى : متى تستقم .

هذا ، وإذا دخلت عليها « ما » ، كفتها عن الاضافة ، وضممتها معنى الشرط فجعلتها تجزم فعلين . وهذا ظاهر في البيت السابق .

[مَبْرُورٌ]

اسم فعل أمر بمعنى « أقيّل » . وقد ينون : « حيثلاً » . أو قد يكون بألف من غير تنوين : « حيثلاً » .

(١) فاعل « شد » يود على حصين بن ضمضم أحد مؤرثي حرب داحس والغبراء . و « أم قشعم » : هي النية .

حرف الفاء

[غير]

أ - (فعل ماض متصرف) :

وذلك إذا استعملته في غير الاستثناء ، من نحو قولك : « خلا البيت من السكان » وهو في هذه الحالة فعل لازم لا يتعدى الى المفعول به .

ب - (فعل ماض جامد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ، نحو : « قام القوم خلا زيدا » . وهو في هذه الحالة فعل متعدٍ ، ومفعوله هو الاسم المستثنى بعده . أما فاعله فضمير مستتر تقديره « هو » يعود على مصدر الفعل السابق ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المفهوم مما قبله ، والتقدير : خلا القيام زيدا ، أو خلا القائم زيدا ، أو خلا البعض منهم زيدا .

ج - (حرف جر شبيه بالزائد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجرت الاسم المستثنى به ، نحو : « قام القوم خلا زيدا » . فزيد مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

حرف الدال

[دَجَ]

اسم صوت للدجاج لكي يأكل .

[دَعَ]

آ - (فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « دَعِ الكتابَ » .

ب - (اسم فعل) :

اسم فعل أمر بمعنى « انتعش » . ويقال للعائر ، أو لمن أصابته
حادثه .

[دَعَا]

اسم منصوب على المفعولية المطلقة ، نحو : « دَعَا لك » . والجار
والمرور متعلقان بخبر عذوف مبتدأ محذوف . والتقدير : دعائي لك ، أو
أرادتي لك . فهذا التركيب مثل تراكيب : « سقياً لك - ورعياً لك -
وبعداً لك ... الخ » . ولا يقال : « دَعَا لك » إلا للعائر أو لمن أصابته
مصيبة ، ومعناه : انتعشاً لك . وقد يقال : « دَعَدَ لك » .

[دَعَرَعَا]

انظر « دَعَا » .

[ده]

اسم صوت لزجر الابل .

[دوايك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى ، والكاف مضاف اليه .
والثنية فيه على معنى التكثير ، لا على معنى التثنية حصراً . ومعناه :
مداولة بمدّ مداولة .

[دونك]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » ، نحو : « دونك الكتاب » .
والكاف فيه للخطاب وليست ضميراً .

[دوه]

اسم صوت ، دواء للتصيل ، أي الجمل الصغير .

هرف الذال

[ذ]

آ - (اسم إشارة) :

اسم إشارة للمفرد المذكر ، وذلك في نحو قولك : « إختَر بين ذا و ذا » . وتصل به « ها » التنبيهية فيصير « هذا » ، كما تتصل به لام البعد وكاف الخطاب فيقال « ذاك » و « ذلك » .

ب - (من الأسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا كان منصوباً ، نحو : « رأيت ذا الفضل » .
ومعناه : رأيت صاحب الفضل .

ج - (اسم موصول) :

وذلك إذا سبق بمن أو ما استفهاميتين ولم يؤلف معها كلمة واحدة ولم يرد به الإشارة ، نحو : من ذا جاء ؟ أي : من الذي جاء ؟

[ذه]

اسم إشارة للمفرد المؤنث ، نحو : « هات ذه اللواعة » . وتصل به « ها » التنبيهية فيقال « هذه » .

[ذو]

آ - (من الأسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الرفع ، نحو : « جاء ذو الفضل » .

ب - (اسم موصول) :

وذلك في لفظة « طيء » ، كقولهم : « جاء ذو فاز » ، أي :
جاء الذي فاز .

[ذِي]

آ - (اسم إشارة) :

اسم إشارة للمفرد المؤنث ، نحو : « ذي أفضل من ذي » .

ب - (من الاسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الجر : « مررت بسذي
الفضل » .

[ذِيَا]

هو مصغر « ذا » الاشارية . وتتصل به كاف الخطاب فيقال
« ذيثاك » .

حرف الراء

[رَ]

فعل أمر من « رأى » ، نحو « رَ الرأي » ، أي : ليكن لك في الأمر رأيٌ .

[رَبَّ]

حرف جر شبيه بالزائد . وله معنيان : التكثير ، نحو : « رب كتابٍ فافع قراته » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب النافعة ، والتقليل ، نحو : « ربما قرأ زيد قصة » ، أي : كان زيد يقرأ القصص قليلاً .
أحكامها :

١ - لا تجر « رب » إلا المفرد النكرة ، فلا يقال : « رب رجالٍ » - ولا : « رب زيدٍ » .

٢ - ويجب في مجرورها الظاهر أن يوصف ، كما رأيت في المثال آنفاً .

٣ - إذا جرت « رب » الضمير - وهذا قليل - وجب افراد الضمير وتذكيره وتمييزه ، نحو : « ربُّه رجلاً صالحاً صادقاً » .

٤ - يجب تصدير « رب » .

٥ - تعمل « ربُّ » مذكورة ومخوفاً . ويكثر حذفها بعد الواو ، كقول الفرزدق يصف ذئباً :

٧ - في رب لغات كثيرة هي : رُبٌّ - رَبٌّ - رُوبٌ - رِبٌ - رِبَتْ - رُبَّتْ - رِبْتِ - رُبْتُ - رِبْتِي - رِبْتَا - رِبْتُمَا - رِبْتُمْ - رِبْتُنَّ .

هذا ، ومجرورها في محل رفع على الابتداء في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ عندي » ، وفي محل نصب على المفعولية المقدمة في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ قرأتُ » ، وفي محل رفع على الابتداء ، أو نصب على الاشتغال في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ قرأته » . وإذا قدرت الاشتغال فيجب تقدير الفعل بعد « رب » ومجرورها ، لأن لها الصدارة في الكلام ، فيكون التقدير : « رب كتابٍ نافعٍ قرأتُ قرأته » .

ولا كان مجرور « رب » مرفوع المحل أو منصوبه ، جاز في تأنيه مراعاة المحل ، فتقول : « رب كتابٍ نافعاً قرأتُ » - « رب كتابٍ نافعٍ عندي » ، إلا أن مراعاة المحل في التاج المطوف قليلة ، نحو : « رب كتابٍ نافعٍ ورسالةٍ قرأتُ » .

[رَغْمًا]

مفعول مطلق منصوب ، نحو : « خرجت رَغْمَ المطرِ الغزيرِ » .

[رَهً]

فعل أمر من « رأى » والماء فيه للسكت .

[رُوَيْدًا]

هو تصغير ترخيمي للمصدر « إرواد » بمعنى « إمهال » . وله أربعة استعمالات :

١ - فيستعمل اسم فعل أمرٍ بمعنى « أمهل » ، وذلك إذا بنيته على الفتح ، نحو : « رويدَ زيداً » أي : أمهلّه . وقد اتصل به كاف الخطاب فيقال : « رويدك زيداً » .

٢ - وقد يستعمل للمعنى نفسه ، وهو على شكل مفعول مطلق

منصوب ، ويكون ذلك إذا فوّتته أو أضفته ، نحو : « رويداً زيداً » -
و رويداً زيدٍ .

٣ - وقد يستعمل نمّاً ، على حد التعت بالمصدر ، نحو : « ساروا سيراً رويداً » . وفي هذه الصورة قد يأتي صفة لمصدر محذوف ، فيكون أيضاً مفعولاً مطلقاً ، ولكن على انثيابة عن المصدر ، لا على الأصالة كما رأينا سابقاً ، ويكون ذلك إذا رأيت انساناً يستعمل في عملٍ ، وأجبت أن يعالج عمله في تودة ، فنقول له : « رويداً » . والتقدير : عالج عملك علاجاً رويداً .

٤ - وقد يستعمل حالاً ، نحو : « ساروا رويداً » . وهذا على رأي البصريين الذين يميزون في مثل هذه المصادر أن تكون منصوبة على الحالية ، وقد رأينا سابقاً أن هذه المصادر منصوبة على المفعولية المطلقة ، لا على الحالية ، لأنها دالة على هيئة الحدث ، لا على هيئة المحدث .

[رَيْثٌ]

ظرف للزمان متقول عن المصدر ، وهو مصدر « راث يرث ريثاً » إذا أبطل . ثم ضمّين معنى الزمان ، ويراد به المقدار منه ، نحو : « انتظر ريثاً صلي » .

استعمالاته :

١ - يستعمل مضافاً إلى الجملة ، نحو : « بقيت في الدار ريثاً انقطع المطر » وسأبقى في البيت ريثاً ينقطع المطر ويستعمل في المثال الأول مبنياً على الفتح في محل نصب ، وذلك لأن الجملة التي أضيف إليها

مبنية المصدر ، قصبرها فعل ماض ، أما في المثال الثاني فيعتبر معرباً منصوباً ، لأن صدر الجملة هنا معرب ، وهو الفعل المضارع .

٢ - ويستعمل مضافاً إلى المصدر المؤول من « ما » المصدرية وما بعدها ، نحو : « بقيت في الدار ريثاً انقطع الطر » ، التقدير : ريثاً انقطاع الطر ، أو مضافاً إلى المصدر المؤول من « أن » وما بعدها ، نحو : « ساقى ريثاً أن ينقطع الطر » . لكن إضافته إلى « ما » وحلتها أكثر .

٣ - ويكثر استعماله في الاستثناء المفرغ ، نحو : « ما قصد عندنا إلا ريثاً قرأ الفاتحة » . ومنه الحديث : « فلم يلبث إلا ريثاً قلت » .

وهو في كل حالاته هذه منصوب على الظرفية الزمانية .

حرف الزاي

[زِهْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « استحسن » . وأكثراً ما يستعمل مكرراً ،
نحو : « زِهْ زِهْ » .

هرف السين

[س]

حرف استقبال يختص بالضارح ويخلصه للاستقبال ، نحو : « سيأتي زيد » . وزعم الكوفيون أنه مختص من « سوف » .

[سَاء]

اسم صوت لزجر الحمار كي يشرب .

[سَبَّحَان]

اسم ملازم للاضافة ، وللنصب على المفعولية المطلقة ، نحو : « سبحان الله » . وهو يستعمل لمعينين : للتسبيح ، وللتعجب .

[سَرَّعَان]

اسم فعل ماض بمعنى « أَسْرَعَ » ، نحو : « سرعان زيد سفرأ » ، فزيد فاعله ، وسفرأ تمييز محوّل عن فاعل ، والأصل : سرعان سفرأ زيد . وقد يكون فاعله مصلواً مؤولاً ، نحو : « سرعان ما جاء زيد » ، التأويل : سرعان مجيء زيد .

وسينه مثلثة : سَرَّعَان - سَرَّعَان - سَرَّعَان .

[سَع]

اسم صوت لزجر الابل .

[سعريك]

مفعول مطلق منصوب بإلياء لأنه متى . وشأنه كشأن و حذاريك وحنانيك ، فافظرها . إلا أنه لا يستعمل إلا مع « ليك » ، فيقال : « ليك وسعديك » .

[سواء]

هو اسم أصله المصدر « استواء » ، لكنه يستعمل اسماً بمعنى « مستو » ، وبسبب أصله المصدرى ، فإنه لا يثنى ولا يجمع عند الوصف به ، كقوله تعالى : « ليسوا سواءاً من أهل » .

وله استعمالات كثيرة :

١ - فيستعمل نمثاً للكان ، نحو : « هذا مكان سيوى » ، والأحسن فيه حيثنذر أن يقصر وتكسر سينه ، كما رأيت في المثال .

٢ - ويستعمل اسماً بمعنى « الوسط » ، كقوله تعالى : « فاطلع فرآه في سواءٍ الجحيم » ، أي : في وسط الجحيم .

٣ - ويستعمل وصفاً بمعنى « اتمام » ، كقولك : « هذا درهم سواء » ، أي : تامٌ كاملٌ .

٤ - ويستعمل في الاستثناء ، فيكون بمنزلة « غير » في معناها وأحكامها ، نحو : « جاء القوم سوى زيد » . وهو في هذا مقصور مكسور السين .

[سوف]

حرف استقبال يختص بالمضارع . فهو مثل السين إلا أنه يخالفه في جواز اتصاله باللام ، كقوله تعالى : « ولسوف يعطيك ربك فترضى » ، وفي جواز الفصل بينه وبين مضارعه بالقمل الملنى ، كقول زهير :
وما أدري ، وسوف - إخال - إدري

أقوم آل حصن - أم نساء
وفيه لثان : سوف - سَفَ - سَوَ - سَيَ .

[سوي]

انظر « سواء » .

[سي]

اسم بمعنى « مثل » ، وأصله : « سيوي » ، انقلبت واؤه ياءً وأدغمت في الياء ، وذلك لاجتماعها مع الياء وهي السابقة بالسكون .
ويشئ فيقال : « هذان الأمران سيئان » ، أي : متماثلان لا فرق بينهما .

وقد يتركب مع « لا » النافية للجنس و « ما » ليفيد أن ما بعدها له نصيب أكبر في الحكم الذي لما قبلها ، نحو : « أحب الرياضة ولا سيا السباحة » . ويجوز في الاسم الذي يليها في هذا التركيب ثلاث أحوال : الرفع والنصب والجر . وأعراب هذا الأسلوب وأحكامه مختلفة . انظر تفصيلها في باب « الأساليب - أسلوب ولا سيا » .

[لا سيا]

انظر « سي » .

حرف الشين

[سِر]

فعل أمر من « وشى جي » ، نحو : « سِر الثوب » ، أي :
اجعل له وشياً وتلويناً .

[سَتَان]

اسم فعل ماض بمعنى « اقترق » ، نحو : « ستان زيد وعمرؤ في
الكرم » ، أي : اختلفا واقترقا في الكرم .

حرف الصاد

[ص]

اسم فعل أمر بمعنى « اسكت » . وينون فيقال : « صه » بمعنى :
اسكت عن كل حديث .

حرف العين

[ع]

فعل أمر من « وعى يعمى » بمعنى : حفظ يحفظ .

[عاج]

اسم صوت لزجر الناقة .

[عا عا]

اسم صوت لزجر المزم لكى يأكل .

[عام]

اسم صوت لزجر الابل .

[هاي]

اسم صوت لزجر الابل .

[عدا]

١ - (فعل ماض متصرف) :

فيأتي منه المضارع « يعدو » ، وفعل الأمر « أعُدْ » . وذلك إذا استعملته في غير الاستثناء ، نحو : « عدا الفزاةُ عدواً سريعاً » .

٢ - (فعل ماض جامد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ونصبت ما بعده ، نحو : « جاء القوم عدا زيدا » ، فيكون « زيدا » مفعولاً به ، أما الفاعل فيعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، أو على اسم الفاعل منه ، أو على البعض . والتقدير : عدا المجيء زيدا - أو عدا الجائي زيدا - أو عدا البعض زيدا .

٣ - (حرف جر شبيه بالزائد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجرت ما بعده ، نحو : « جاء القوم عدا زيد » ، فيكون « زيد » مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على الاستثناء .

[عَرَسى]

اسم صوت لزجر البغل .

[عَرَ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[عسى]

كلمة تعني الرجاء . ولها استعمالات كثيرة ، وفي كل استعمال اختلف النحاة في إعرابها :

أ - (عسى زيد أن يقوم) :

ولهذا الاستعمال إعرابات مختلفة :

١ - عسى : فعل ماض ناقص . زيد : اسمها مرفوع بها . أن :

يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل نصب خبر
عسى . والتقدير : عسى زيد قياماً .

ولما كان المصدر ، وهو حدث ، لا يقع خبراً عن الذات « زيد » ،
تأولوا هذه العبارة التأويلات الآتية : هي على تقدير مضاف محذوف قبل
الاسم : عسى أمرٌ زيدُ القيام - أو هي على تقدير مضاف محذوف قبل
الخبر : عسى زيدٌ صاحبٌ قيامٍ - أو هي على تأويل المصدر باسم فاعل :
عسى زيدٌ قائماً - أو هي على تقدير « أن » ، زائدة : عسى زيد يقوم .
وفي هذا الاعتبار الأخير تكون الجملة في محل نصب خبراً لعسى . (وهذا
اعراب الجهور) .

٢ - عسى : فعل ماض تام متعد . زيد : فاعل مرفوع . أن
يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل نصب
مفعول به . التقدير : عسى زيدُ القيام ، أي : قاربَ زيدُ القيام .
(وهذا اعراب سيويه والبرد) .

٣ - عسى : فعل ماض تام لازم . زيد : فاعل مرفوع . أن
يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل جر بحرف
جر محذوف تقديره « من » . والجار والمجرور متعلقان بعسى . والتقدير :
عسى زيدٌ من القيام ، أي : قَرُبَ زيدٌ من القيام . (وهذا الاعراب
لسيويه والبرد أيضاً) .

٤ - عسى : فعل تام لازم . زيد : فاعله . أن يقوم : ناصب
ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول بدل من الفاعل . التقدير :
عسى زيدٌ قيامه ، أي : قَرُبَ زيدٌ قيامه . (وهذا الاعراب للكوفيين) .

٥ - عسى : فعل ناقص . زيدٌ : اسمه . أن يقوم : ناصب ومنصوب

وفاعل مستتر . والمصدر المؤول بدل من الاسم سدة مسدة الاسم والخبر
لسى . (واختار هذا الأعراب ابن مالك) .

ب - (عسى أن يقوم زيد) :

وفي هذا الاستعمال أعرابان :

١ - عسى : فعل تام . أن يقوم زيد* : ناصب ومنصوب وفاعل .
والمصدر المؤول فاعل لعى . التقدير : عسى قيامُ زيدٍ ، أي : قَرُبَ
قيامُ زيد . (وهذا هو أعراب الجمهور) .

٢ - عسى : فعل ناقص . أن يقوم زيد* : ناصب ومنصوب وفاعل .
والمصدر المؤول سدة مسدة اسم عسى وخبرها . (وهذا أعراب ابن مالك) .

ج - (عسى زيد يقوم) :

هنا اتفق النحاة على أن « عسى » فعل ناقص ، وأن المرفوع
بمدها اسم لها ، وأن جملة المضارع غير المقترن بـ « أن » في محل نصب
خبراً لها .

د - (عسى زيد سيقوم) :

وأعراب هذا الاستعمال كأعراب سابقه باتفاق . إلا أن هذا الأسلوب
نادر الاستعمال . ومنه قول قسام بن ربيعة :

عسى طييء* ، من طييء* بعد هذه ،

ستطفئ* غلاتِ الكُلى والجوانحِ (١)

(١) معنى البيت : عسى أن ينقصر بعض طييء* على بعضها الباقي بعد هذه
الحالة التي وصلوا إليها .

هـ - (عسى زيد قائماً) :

وهذا الاستعمال نادر أيضاً ، ومنه قول أحد الرجاز :
أكثرَ في اللوم ملحاً دائماً لا تكثِرَنّ إني عسيتُ صائماً
وفيه اعرابان :

- ١ - عسى : ناقصة . زيد : اسمها . قائماً : خبرها .
- ٢ - عسى : ناقصة . زيد : اسمها . قائماً : خبر لـ « يكون محذوفة ، التقدير : عسى زيد يكون قائماً . والجملة من « يكون المحذوفة : واسمها وخبرها خبر لمسى .

و - (عساه يقوم) :

وفيه اعرابات ثلاثة :

- ١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . والماء اسمه . وجملة « يقوم ، خبره . (وهذا اعراب سبويه) .
- ٢ - عسى : فعل ناقص ، والماء ضمير نصب تاب عن ضمير الرفع ، وهو في محل رفع اسماً لمسى . وجملة « يقوم ، في محل نصب خبراً لها . (وهذا اعراب الأخفش) .
- ٣ - عسى : فعل ناقص . والماء خبره المقدم . وجملة « يقوم ، اسمه المؤخر . (وهذا الاعراب للمبرد والفارسي) .

ز - (عسى زيدا قائماً) :

وفيه اعرابان :

- ١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . زيدا : اسمها . قائماً : خبره . (هذا الاعراب لسبويه) .

٢ - عسى : فعل ناقص . زيدا : خبره المقسم . قائم : اسمه المؤخر (وهذا الاعراب للمبرد والفارسي) .

ح - (عسى زيد قائم) :

واتفقوا هنا على أن « عسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير الشأن المحذوف ، و « زيد قائم » مبتدأ وخبر ، والجملة منها في محل نصب خبراً ل« عسى » .

[هَلْ]

اسم بمعنى « فوق » . ولا يستعمل إلا مجروراً بـ « من » . كما لا يستعمل مضافاً مطلقاً ، فلا يقال : « أخذته من علٍ السطح » .

وإذا أريد تنكيره ، بمعنى أن يدل على فوقية غير محددة ، أعرب ، كقول امرئ القيس يصف فرسه :

مِكرٌ ، مِفرٌ ، مُقبلٌ ، مدبرٌ معاً
كجلودٍ صخرٍ حطَّ السيلُ من علٍ

أي : من فوقٍ غيرٍ محدد .

وإن أريد تعريفه ، أي أن يدل على علو مخصوص معروف لدى السامع ، بني على الضم كالظروف المنقطعة عن الإضافة لفظاً لا معنى . ومن ذلك قول أبي النجم المجلي يصف فرسه :

أقبٌ من تحتٌ ، عريضٌ من علٍ

[هَلْ]

لغة في « لعل » . (انظر « لعل ») .

[على]

آ - (اسم بمعنى « فوق ») :

وذلك إذا جرت بـ « من » ، نحو : « نزلت من على المنبر » .
فتكون « على » اسماً في محل جر بمن ، وهي مضافة ، والمنبر مضاف إليه .

وزعم بعضهم أنها لا تكون إلا اسماً ، سواءً أجزت بمن أم لم تجر ، ففي قولك : « وقفت على المنبر » تكون « على » عندهم اسماً مبنياً على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متعلقة بوقفت ، وهي مضافة ، والمنبر مضاف إليه . ونسبوا هذا القول لسيويه .

ورد ابن هشام هذا المذهب بأمرين : بجواز حذفها ، كما في قول عروة بن حزام :

نحن قبيدي ما بها من صباية

وأخني الذي لولا الأثمي لقضاني

أي : لولا الأسوة لقضى عليّ ، فحذف حرف الجر « على » واتصّب المجرور بعدها . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لما جاز ذلك ، إذ لا تقول : « جلست المنبر » وأنت تريد : « جلست فوق المنبر » . والأمر الثاني : أن العائد يجوز حذفه من جملة الصلة إذا كان الوصول مجروراً بعلى ، نحو : « جلست على الذي جلست » ، أي : على الذي جلست عليه . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لما جاز ذلك ، إذ لا يقال : « جلست فوق الذي جلست » إلا أن تقول : « جلست فوق الذي جلست فوقه » .

ب - (حرف جر أصلي) :

ولها في ذلك ثمانية معانٍ :

١ - الاستعلاء الحقيقي ، نحو : « جلست على المقعد » ، أو المعنوي ، كقوله تعالى : « فضلنا بعضهم على بعض » .

٢ - مرادفة « مع » ، كقوله تعالى : « وآتى المال على حبه » ، أي : مع حبه له .

٣ - مرادفة « عن » ، كقولهم : « رضي الله عليه » ، أي : عنه .

٤ - التعليل ، نحو قوله تعالى : « ولتكبروا الله على ما هداكم » ، أي ، لهدايته إياكم .

٥ - مرادفة « في » ، كقوله تعالى : « ودخل المدينة على حين غفلة » ، أي : في حين غفلة .

٦ - مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « الذين إذا اكلوا على الناس يستوفون » ، أي : اكلوا من الناس .

٧ - مرادفة الباء ، كقولهم : « اركب على اسم الله » ، أي : باسم الله .

٨ - الاستدراك والاضراب ، نحو : « زيد كثير المال ، على أنه بخيل » ، أي : لكنه بخيل . وفي هذه الصورة تكون هي ومجرورها - وهو المصدر المؤول من « أن » واسمها وخبرها - متعلقين بخبر محذوف لبدأ محذوف تقديره « التحقيق » . أي : زيد كثير المال ، والتحقيق كائن على أنه بخيل* .

ج - (زائدة) :

وزيادتها قليلة ، وأكثر ما يكون ذلك أن تكون تعويضاً من « على » ، أخرى محذوفة ، وذلك كقول أحد الرجاز :

إن الكريم - وأيك - يَعمَلُ

إن لم يجد يوماً على من يَشكلُ

أي : إن لم يجد من يشكل عليه ، فحذف « عليه » ثم عوض منها « على » قبل « من » . فتكون « من » على هذا الاعتبار مفعولاً به لفعل « يجد » ، وتكون « على » زائدة .

وقال ابن جني : بل هي أصلية ، و « من » مجرور بها ، وهما متعلقان بفعل « يشكل » . أما فعل « يجد » فليس له مفعول لأن الكلام انتهى عنده ، ثم استأنف الشاعر متسائلاً . والتقدير : ان الكريم يعمل إذا لم يجد شيئاً ... نلى من يشكل ؟

[عليّ]

اسم فعل أمر بمعنى « أولنيه » ، نحو : « عليّ بالكتاب » ، أي : ترك أمره لي . ويقال « عليّ بزيد » بمعنى : أرسلوه إليّ .

[عليك]

اسم فعل أمر بمعنى « ألزمه » ، نحو : « عليك بزيد » .

[آ هم ؟]

مركبة من كلمتين : « عن » حرف الجر ، و « ما » الاستفهامية التي حذفت ألفها لدخول الجار عليها ، قال تعالى : « هم يتساءلون ؟ عن النبأ العظيم ؟ » .

[ع]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها في ذلك تسعة معانٍ :

- ١ - المجاوزة ، نحو : « خرجت عن الطريق » .
- ٢ - البديل ، كقوله ﷺ : « صومي عن أميك » ، أي : بدلاً منها .
- ٣ - مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ومن يَبْخَلْ فَإِنَّا يَبْخَلْهُ عَنْ نَفْسِهِ » أي ، يبخل عليها .
- ٤ - التعليل ، كقوله تعالى : « وما نحن بتاركي آلِهتنا عن قولك » ، أي : بسبب قولك .
- ٥ - مرادفة « بعد » ، كقوله تعالى : « عما قليل ليصبحنَّ نادمين » ، أي : بعد قليل .
- ٦ - مرادفة « في » ، نحو : « ضعف زيدٌ عن حملِ الرسالة » ، أي : ضعف في حملها .
- ٧ - مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » ، أي : يقبلها من عباده .
- ٨ - مرادفة الباء ، كقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى » . والظاهر أنها في هذه الآية على حقيقتها ، أي هي للمجاوزة ، وأن المعنى : وما يصدر قوله عن هوى .
- ٩ - الاستعانة ، كقولهم « رميت عن القوس » ، أي : رميت بالقوس . والظاهر أنها هنا للمجاوزة أيضاً ، إذ المعنى : رميت السهام عن القوس .

ب - (حرف جر زائد للتعويض) :

ويكون ذلك إذا حذف من مكان ، فتذكر في مكان آخر لتعويض ، وذلك كقول الشاعر زيد بن رزين :

أَجْزَعُ أَنِّ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا

فَهَلَا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ ؟

أراد : فهلا تدفع عن التي بين جنبيك ؟ فحذفت « عن » من أول الموصول ، ثم زيدت بعده .

ج - (حرف مصدري) :

وذلك في لغة بني تميم الذين يعملون العين في مكان الهمزة ، يقولون :
« أريد عن أسافر » أي : أريد أن أسافر .

د - (اسم بمعنى « جانب ») :

وذلك حين تَجْرُ بمن أو على . فمن الأول قول قطري بن النجاعة :
فلقد أراني للرماح دريئةً من عن يميني تارة وأمامي
ومن الثاني قول أحدم :

على عن يميني مَرَّتِ الطيرُ مُنْتَحَاً
وكيف سنوحُ واليمينُ قطيعُ ؟

[عند]

اسم لمكان الحضور ، نحو : « جلستُ عند زيد » ، أي في المكان الذي هو بمحضرتة ، أو لزمان الحضور ، نحو : « عند الامتحان » ، يكرمُ المرءُ أو يهانُ ، أي وقت حضور الامتحانات . وهو في الحالين ظرف منصوب ، فإن دلَّ على المكان فهو ظرف مكان ، وإن دلَّ على الزمان فهو ظرف زمان . وقد يجز بمن ، فيقال : « ذهبت من عند زيد » . ولا يجز بغيرها . أما قولهم : « ذهبت إلى عنده » فهو غلط ولحن .

[عندك]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » نحو : « عندك زيداً » ، أي : خذه .

[عه]

اسم صوت يزجر به الضأن .

[عَوْضٌ]

ظرف زمان لاستغراق المستقبل مثل « أبداً » ، إلا أنه يختص بالنفي . وهو معرب إن أضيف ، كقولهم : « لا أفعله عوض المائضين » ، فإن لم يضاف كان مبنياً إما على الضم ، وإما على الفتح ، وإما على الكسر ، نحو : « لن يأتي زيدٌ عوضٌ - أو : عوضاً - أو : عوضٍ » .

[عَيْسِرٌ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[عَيْسِرٍ]

اسم صوت لزجر الابل .

حرف الفين

[غير]

اسم يعني خلاف ما يضاف اليه ، نحو : « زيدٌ غيرُ كسولٍ » ،
أي زيد مجتهد .

وهو اسم ملازم للاضافة ، فإن لم تكن في اللفظ ، فهي في المعنى ،
نحو : « قبضت عشرةً ليس غيرٌ » ، أي : ليس غيرها مقبوضاً .

وهو اسم موعّل في الابهام ، فلا تفيد الاضافة تعريفاً ، فإذا
قلت : « جاء غيرُ زيدٍ » لم يُعرف بالضبط مَنْ الجائي ، بل كل الذي
يعرف أن الجائي ليس زيداً ، ولهذا يصح وقوعه صفةً للنكرة رغم
إضافته ، فنقول : « جاء رجلٌ غيرُ زيدٍ » ، كما يجوز نصبه على الحال ،
فنقول : « جاء زيد غيرَ راكبٍ » .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة :

١ - فيستعمل اسماً عادياً ، فيقع مواقع إعرابية مختلفة ، فهو فاعل
في نحو : « جاء غيرُ زيدٍ » ، ومفعول في نحو : « رأيت غيرَ زيدٍ » ،
ومجرور في نحو : « مررت بغيرِ زيدٍ » ، ومبتدأ في نحو : « غيرُك لا
يعرفني » .

وإذا أضيف إلى مستق اكتسب منه حكمه في العمل ، ففي قولك :
« غيرُ قادمٍ الزيدان » ، يكون « غير » مبتدأ ، و « الزيدان » فاعل له

سدة مسدة الخبر عنه ، فكأنك قلت : « ما قادم الزيدان » (١) .

وهذا هو شأن « غير » دائماً ، فكلمة أضيفت إلى اسم سلبته جميع أحكامه ، وقامت مقامه في الجملة جاعلة إياه منافاً إليه . وسنرى ذلك واضحاً عند الكلام على استعمالها في الاستثناء .

٢ - ويستعمل وصفاً فيقع مواقع الوصف ، أي يكون خبراً ، نحو : « أنت غير عارف بي » ، ويكون حالاً ، نحو : « جاء زيد غير راقب » ، ويكون نعتاً نحو : « جاء رجل غير عاقل » . إلا أنه لا ينعت إلا النكرة ، كما رأيت في المثال ، أو المرف بـ « ال » الجنسية ، لأن المرف بها قريب من النكرة ، وذلك كقوله تعالى : « إهدنا الصراط المستقيم » صراط الذين أنعمت عليهم غير المنضوب عليهم ولا الضالين » ، حيث جاءت « غير » نعتاً للذين . وسبب ذلك أن « غير » موغل في التكثير ، فلا يتعرف عند إضافته .

٣ - ويستعمل مع كلمة « ليس » في نحو : « قبضت عشرة ليس غير » ، فيجوز فيه علة أمور :

آ - ليس غير : بالرفع والتنوين ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف ، تقديره : مقبوضاً .

ب - ليس غيراً : بالنصب والتنوين ، فيكون خبراً لها ، والاسم ضمير مستتر ، تقديره : ليس المقبوض غيراً .

(١) ولهذا كانت « غير » في حكم حرف النفي . وعليه فإضافتها شيء لفظي لا يتد به ، ولذا يجوز لممول المضاف إليه أن يقدم عليه ، تقول : أنا زيدا غير ضارب ، لأنه في معنى : أنا زيدا لا أضرب . ولو كان اسماً حقيقياً لما جاز لممول المضاف إليه أن يقدم ، لأن المضاف إليه لا يحتم على المضاف ، وكذا معموله .

ج - ليس غيرٌ : بضمة بلا تنوين ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف . ثم اختلفوا في هذه الضمة : فقال بعضهم : هي ضمة اعراب ، وحذف التنوين بسبب نية المضاف اليه ، إذ النية : ليس غيرها مقبوضاً . وقال آخرون : بل هي ضمة بناء لا تقطاعه عن الاضافة لفظاً لا معنى ، على حدِّ « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » . وعلى هذا يكون مبنياً على الضم في محل رفع اسماً لها . كما يجوز اعتباره خبراً لها والاسم ضمير مستتر .

د - ليس غيرَ : بفتحة بغير تنوين ، فيكون خبراً لها منصوباً باتفاق ، وحذف التنوين لأن المضاف اليه منويٌ لفظه ، والاسم ضمير مستتر تقديره « هو » .

وعلى كل الحالات فالجمله من « ليس » واسمها وخبرها نصب للتركه قلبها .

هـ - وتستعمل « غير » في الاستثناء فيكون لها حكم المستثنى الواقع بعدها على شكل مضاف اليه :

آ - فيجب نصبها إذا كان الكلام تاماً مثبتاً ، نحو : « جاء القومُ غيرَ زيدٍ » (١) .

ب - ويجوز الاتباع والنصب إذا كان الكلام تاماً منفيّاً ، نحو : « ما جاء القومُ غيرَ زيدٍ - وغيرُ زيدٍ » .

(١) هذا هو رأي المناوذة الذي اختاره ابن عصفور . أما الفارسي فاعتبرها في هذه الحالة - أي حالة اتصافها عند تمام الكلام وثبوته - منصوبة على الحال ، واختار ذلك ابن مالك . ويرى آخرون أنها منصوبة على التشبيه بطرف المكان . واختار هذا الوجه ابن الباقش .

ج - وتكون بحسب العوامل إذا كان الكلام مفرغاً ، نحو : « ما جاء غير زيدٍ - وما رأيت غيرَ زيدٍ - وما مررت بنيرِ زيدٍ » .

هـ - وإذا أضيفت « غير » إلى مبني ، كالضائر مثلاً ، جاز الابقاء على امرأها ، فتقول : « جاء غيرك » بالرفع ، وجاز بناؤها على الفتح شأن كل المبنيات إذا أضيفت إلى مبني ، فتقول : « جاء غيرك » بالبناء على الفتح في محل رفع .

حرف الفاء

[ف]

آ - (حرف عطف) :

وذلك في نحو قولك : « جاء زيد فسلمت عليه » . وهذه تقييد
ثلاثة أمور :

١ .. الترتيب : وهو نوطان : ترتيب معنوي ، بمعنى أن ما بعدها
يأتي في الزمن بعد الذي قبلها ، كما هو ظاهر في المثال ، وترتيب ذكرى ،
وهو عطف منعمل على جملة ، نحو : توشاً زيد : فتغسل وجهه ويديه ،
ومسح رأسه ورجليه ، ونحو : « كلمت زيدا : فقلت له كذا وكذا » ،
فواضح من هذين المثالين أن غسل الوجه قد سبق الوضوء ، وأن القول
قد سبق الكلام .

ومن النجاة من قال : إن معنى الترتيب ليس لازماً لها ، بدليل
قوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها ، فجاءها بأسنا » ، إذ مجيء
البأس قبل الإهلاك لا بعده ، وبدليل قول امرئ القيس :

فما بك من ذكرى حبيب ومنزل

بسيط اللوى بين الدخول فحومل

إذ ليس بين « الدخول وحومل » (١) أي نوع من أنواع الترتيب .

٢ - التعقيب : ومعناه أن الذي بعدها واقع عقب الذي قبلها بنير فاصل بينها ، سواء أكان بين الاثنين وقت قصير ، أم طويل ، فالأول نحو : « جاء زيد فعمرو » ، إذ الوقت بين مجيئها قصير ، لأن مجيء الثاني لا يحتاج إلى مهلة طويلة ، والثاني نحو : « تزوج زيد فولد له ولد » ، إذ الوقت بين ميلاد الولد وزواج أبيه طويل ، لأن الحدث الثاني يحتاج إلى مهلة تسعة أشهر على الأقل !

٣ - السببية : وهذا المعنى لازم لها إذا كانت « أن » مضمرة بعدها ، نحو قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

وهذا المعنى غالب فيها إذا عطفت جملة على جملة ، كقوله تعالى : « فوكزه موسى ، فقضى عليه » ، أو إذا عطفت صفة على صفة ، كقوله تعالى : « ثم إنكم أيها الضالّون المكذّبون لآكلون من شجر من زقوم فمائلون منها البطون » ، فواضح من هذه الشواهد أن إخبار الشباب سبب لتمني عودته ، وأن القضاء على الرجل نتيجة وكز موسى إياه ، وإن امتلاء البطون نتيجة الأكل من شجر الزقوم .

ب - (رابطة للجواب) :

وهي الواقعة في جواب الشرط ، نحو : « إذا جاء زيد فأكرمه » ، والواقعة في شبه جواب لشبه شرط ، نحو : « الذي يأتيني فله درهم » . وهذه حرف عاطل لا عمل له .

ج - (زائدة) :

وهي التي ترى حيث لا يصح وقوعها ، وذلك كالواقعة في الخبر في

نحو قولك : « زيدٌ قاضيه » ، والواقعة في جواب لمّا ، نحو قولك :
« لما جاء زيد فسلمت عليه » ، إذ لا تقع الفاء في مثل هذه المواضع .

د - (حرف استئناف) :

وذلك إذا وقعت بين جملتين لا يصح العطف بينها لاختلافها خبراً
وانشاءً ، نحو : « إئتني فاني أكرمك » ، وقوله تعالى : « إنا أعطيناك
الكوثر ، فصلٍ لربك وانحر » .

ومن النجاة من أنكر مجيء الفاء للاستئناف . واعتبرها في مثل
هذه المواضع حرفاً للسببية المحضة .

هـ - (فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « فِ بوعدك يا فتى » ، فالفاء فعل أمر
من « وفى بى » .

و - (تزيينية) :

وهي التي لا يراد بها عطف ولا غيره . ولا توجد إلا في كلمة
« فصاعداً » وما أشبهها . (انظر « فصاعداً ») .

[فاع]

اسم صوت لزجر الفم .

[فرطك]

اسم فعل أمر بمعنى « احذر ما أمامك » .

[فصاعداً]

في نحو قولك : « مع الكتاب بخمس ليرات فصاعداً » : الفاء
تزيينية . صاعداً : حال منصوبة ، وعاملها وصاحبها محذوفان . والتقدير :
مع الكتاب بخمس ليرات فليذهب العدد صاعداً . هكذا يقدر النحاة ،
وفيه زلر ، لأنها بذلك تكون عاطفة لجملة على جملة ، وليست زائدة لاتزين .

[فُقط]

اسم فعل مضارع بمعنى « يكتفي » .

[فُسْم]

انظر « ثُم » .

[في]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها ثمانية معانٍ :

١ - الظرفية ، وهي إما مكانية ، نحو : « جلست في الدار » ،
أو زمانية ، نحو : « سافرت في المساء » ، أو مجازية ، نحو قوله تعالى :
« ولكم في القصص حياة » .

٢ - المصاحبة ، كقوله تعالى : « فخرج على قومه في زينته » ،
والظاهر أنها للظرفية .

٣ - التعليل ، كقول الرسول ﷺ : « دخلت امرأة النار في
هرة » ، أي : بسبب هرة .

٤ - الاستعلاء ، كقوله تعالى : « وَلَأَصْلَبُ بَعْضُهُمْ فِي جُنُوعِ النَّخْلِ » ، أي : على جنوع النخل .

٥ - مرادفة الباء ، نحو : « أَنْتَ خَيْرٌ فِي هَذَا الْأَمْرِ » ، أي : خير به .

٦ - مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ » ، أي : إلى أفواههم .

٧ - مرادفة « من » ، كقولك : « أَخَذْتُ كِتَابًا فِي خَمْسَةِ كُتُبٍ » ، أي : من خمسة كتب .

٨ - المقايسة ، وهي الداخلة بين مفعول سابق ، وقاضٍ لاحق ، كقوله تعالى : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » ، أي : فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا بِالْقِيَاسِ إِلَى الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ .

ب - (حرف جر زائد) :

وهي نوعان :

١ - زائدة للتعويض ، وهي التي تأتي عِوَضاً من أخرى محذوفة ، كقولك : « أَكَلْتُ فِيهَا رَغَبٌ » ، إذ الأصل : « أَكَلْتُ مَا رَغَبْتُ فِيهِ » . فحُذِفَتْ « فِي » من جملة الصلة ، فعوض منها أخرى جارة للموصول . وعلى هذا يكون الموصول مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على أنه مفعول به لفعل « أَكَلْتُ » .

٢ - زائدة للتوكيد ، وهي الداخلة على مفعول فعل متعدي قادر على الوصول إلى مفعوله بنفسه ، كقوله تعالى : « وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا » ، أي : اركبوها . والظاهر أنها الأصلية الظرفية ، وأن الفعل لم يأخذ مفعوله لعدم تعلق الغرض به .

حرف القاف

[ق]

فعل أمر من « وقى يقي » ، نحو : « قِ نفسك من البرد » ،
أي : احفظها .

[قد]

آ - (اسم بمعنى « حسب ») :

وهذه تستعمل على وجهين :

- ١ - مبنية على السكون ، نحو : « قد زيد درهم » ، و « قدني درهم » ، فتزاد نون الوقاية بينها وبين ياء التكامل للحفاظ على سكونها .
- ٢ - ومعرية ، نحو : « قد زيد درهم » و « قلبي درهم » ،
بغير نون وقاية .

وهي في كل ذلك اسم مرفوع على الابتداء ، أو في محل رفع على
الابتداء ، ودرم : خبر عنه . والمعنى : حسبي درهم ، وحسب
زيد درهم .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « يكفي » . وذلك في نحو قولك : « قد زيداً درهم » ،
فبكون « زيداً » مفعولاً به ، و « درهم » فاعلاً لاسم الفعل .

ج - (حرف) :

وهذه لا تدخل إلا على الفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من النواصب والجوازم وحروف الاستقبال ، فلا يقال : « قد نيمَ الرجل زيد - ولا : قد أُكْتُبَ » - ولا : قد ما جاء زيد - ولا : قد لن أسافر - ولا : قد سوف أسافر » . ومثال ما توفرت فيه الشروط : « قد جاء زيد » .

هذا ، وتعتبر « قد » مع الفعل كالكلمة الواحدة ، فلا يجوز الفصل بينها إلا بالقسم ، نحو : « قد - والله - جاء زيد » . وقد يخفف الفعل بعدها لدليل ، كقول النابتة :

أفدَ التَّرحُلُ غيرَ أنَّهُ رَكابُنا

لَمَّا تَزَلَّ برحالنا ، وكأنَّ قدِ

أي : وكأنَّ قد زالت .

ولها خمسة معانٍ :

١ - التوقع ، نحو : « قد يقدم الغائب » ، أي : أن قدومه متوقعٌ بين وقتٍ وآخر . وهذا المعنى لا يكون لها إلا مع المضارع .

٢ - تقريب الماضي من الحال ، نحو : « قد قام زيد » . تقول ذلك إذا كان قيامه قد جرى قبل كلامك بقليل . فأما إن كان مبعداً في الماضي فلا يجوز ذلك ، وكذلك إذا كان الفعل عما لا يدل على الزمان ، وتلك هي الأفعال الجامدة مثل « ليس - عسى - نعم - بشئ .. الخ » .

٣ - التقليل ، ولا يكون لها هذا المعنى إلا وهي داخلة على المضارع ، نحو : « قد يصدق الكذوب » ، أي : ربما يصدق .

- ٤ - التكثير ، نحو : « قد أقرأ في اليوم كتابين » ، أي : كثيراً ما أقرأ في اليوم كتابين .
 ه - التحقيق ، نحو : « قد جاء زيد » .

[قَرَأَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكتب » .

[قَط]

آ - (ظرف زمان) :

لاستراق ما مضى ، ولا تكون إلا بعد نفي ، نحو : « ما فعلته قط » . وهي مبنية على الضم أو الكسر أو السكون . وفيها لفات : قَطٌّ - قَطٌّ - قُطٌّ - قَطٌّ - قُطٌّ - قَطٌّ .

ب - (اسم بمعنى « حسب ») :

وهذه مخففة الطاء ساكنتها ، نحو : « قطّ زيد درهم » ، فتكون مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ ، ودرهم : خبر .

ج - (اسم فعل مضارع) :

وهذه تدخل نون الوقاية بينها وبين ياء التكلم ، نحو : « قطني درهم » ، فتكون الياء مفعولاً به ، و« درهم » فاعلاً لاسم الفعل .

[قَطَّكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكتب » أو « إته » .

[قَوْسٍ]

اسم صوت للدجاج لحته على الأكل .

حرف الطاف

[ك]

آ - (حرف جر) :

ومعناه التشبيه ، نحو : « زيد كالأسد » . وقد لفتق له النجاة معاني أخرى لا تثبت عند التحقيق .

ب - (حرف جر زائد) :

وهو الذي في قوله تعالى : « ليس كمثل شيء » . وقد تأوله بعضهم على الأصالة ، فجعله اسماً مؤكداً بكلمة « مثله » .

ج - (اسم بمعنى « مثل ») :

ولم يسلم بذلك سيويه إلا في الضرورة ، كقول المجاج :

يضحك عن كالبَرَدِ النهم^(١)

حيث الكاف اسم مبني على الفتح في محل جرب مجرف الجر « عن » ، وهو مضاف ، والبرد : مضاف إليه .

وقال كثير ، منهم الأخفش والفارسي : يجوز اعتبار كل كاف جارة

(١) النهم : الذائب .

اسماً ، فجوّزوا في نحو : « زيد كالأسد » أن تكون الكاف في موضع رفع خبراً للمبتدأ ، والأسد مخفوضاً بالاضافة .

ورد ابن هشام هذا المذهب بدعوى أن الكاف غير صالحة للجبر بحروف الجر ، إذ لم يسمع « مررت بكالأسد » . وليس بشيء ، لأن الاسمية لا يقرها صلاحية الكلمة للجبر بالحرف ، فما أكثر الكلمات التي لا خلاف في اسميتها ، ومع ذلك لا يمكن إدخال الجار عليها (١) .

د - (ضمير متصل) :

وذلك في نحو : « زيد أكرمك » .

هـ - (حرف خطاب) :

ولا محل لهذا من الاعراب لأنه حرف . وهو يوجد في أسماء الإشارة مثل « ذلك - تلك - أولئك » ، وفي الضمير المنفصل المنصوب مثل « إياك - إياكما ... » ، على مذهب من يرى أن « ايا » وحده هو الضمير ، وفي بعض أسماء الأفعال مثل « دونك - عليك - رويدك ... » .

[طائفة]

انظر « كَأَن » .

[كَأَنَّ]

حرف بسيط يدخل على المبتدأ والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني . وله معنيان :

(١) من ذلك مثلاً كلمة « لدى » ، فالتحاة يجمعون على اسميتها ، وعلى أنها ليست قابلة للجبر بالحرف ، إذ لا يقال : من لديه - أو : في لديه ...

١ - التشبيه ، وهو الغالب عليه ، والتفق عليه ، نحو : « كأن زيدا أسدٌ » .

٢ - الشك والظن ، ولا يكون هذا إلا إذا كان الخبر مشتقاً ، نحو : « كأن زيدا مقبلٌ » .

هذا ، ويقع « كأن » في تركيب غريب يختلف النحاة في إعرابه ، وهو مثل قولك : « كأنك بالدنيا لم تكن » .

فقال الفارسي : الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة ، فيكون أصل العبارة : « كأن الدنيا لم تكن » . وهذا أسهل الإعرابات وأكثرها محافظة على المعنى .

وقال غيره : الكاف اسم كأن ، والباء بمعنى « في » ، وهي متعلقة بتكن ، وتكن تامة فاعلها ضمير المخاطب المستتر . والتقدير : كأنك لم توجد في الدنيا .

وقال ابن عصفور : الكاف زائدة كافة ، والباء زائدة ، فالتقدير : كأنما الدنيا لم تكن .

وقال ابن عمرون : الكاف اسم كأن ، والجار والمجرور خبرها ، وجلة لم تكن حال . والتقدير : كأنك موجود في الدنيا ولم تكن !

وقال الطرزي : الأصل : كأنك تبصر الدنيا لم تكن ، ثم حذف الفعل وزيدت الباء (١) .

[كأنما]

مكفوفة كافة لا عمل لها .

(١) كان قصداً من عرض هذه الإعرابات الكثيرة عليك أن ترى سلامة إعراب الفارسي وفضله على غيره .

[كَأَيِّن]

ويقال فيه « كَأَيِّن » . كما أن نونه تكتب نوناً مرة ، وتنويناً مرة أخرى ، هكذا « كَأَيِّن » .

وهو اسم مبهم يكنى به عن العدد الكثير ، نحو : « كَأَيِّن من كتاب قرأت » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب .

أحكامه :

١ - هو مبني على السكون .

٢ - واجب التصدير .

٣ - مفتقر إلى التمييز بسبب إبهامه .

٤ - النال على تميزه أن يكون مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « وكَأَيِّن من آية في السماوات والأرض يرون عليها وهم عنها معرضون » ، وقوله : « وكَأَيِّن من دابة - وكَأَيِّن من نبي - وكَأَيِّن من قرية ... الخ » .

وقد يأتي تميزه منصوباً ، على قلة ، ومنه قول الشاعر :

أطرد اليأس بالرجاء فكأين آثماً حم يسره بعد عُسْرٍ

٥ - لا يجوز جره بحرف ، فلا يقال : « بكأين تبيع هذا الثوب » .

٦ - إذا وقع مبتدأ فلا يكون خبره إلا جملة .

٧ - ويقع مواقع اعرابية مختلفة : فهو مبتدأ في نحو : « كَأَيِّن من كتاب لم أقرأ » ، أي : كثيراً من الكتب لم أقرأه ، وهو مفعول به في نحو : « كَأَيِّن من كتاب لم أقرأ » ، أي : كثيراً من الكتب لم أقرأه ، وهو مفعول مطلق في نحو : « كَأَيِّن من مرة سافرت » ، أي : سافرت عدة مرات ...

[كَفَّ]

بفتح الكاف وكسرها : اسم صوت لجر الطفل عما يُتَقَدَّرُ منه .

[كَذَا]

أ - (كناية عن شيء) :

وذلك في نحو قولك : « قلت لفلان كذا وكذا » و « فعلت به كذا وكذا » و « هل تذكر يوم كذا وكذا ؟ » ... الخ . وامرأب هذه كأمراب التي تليها .

ب - (كناية عن عدد) :

وذلك في نحو قولك : « اشتريت كذا كتاباً » ، أي اشتريت عدداً غير معلوم من الكتب .

وهذه لا تختلف عن « كائن » إلا في شيئين : أولهما أنها ليست واجبة التصدر ، والثاني أن تمييزها لا يكون إلا منصوباً . كما أن الغالب عليها أن تستعمل مكررةً باللفظ ، نحو : « قرأت كذا وكذا كتاباً » .

وهي والتي قبلها تهيئان مواقع إعرابية مختلفة ، فهي مبتدأ في نحو : « كذا رجلاً جاءنا » ، أي : عددٌ من الرجال جاءنا ، وفاعل في نحو : « جاءنا كذا رجلاً » ، أي : جاءنا عددٌ من الرجال ، ومفعول به في نحو : « اشتريت كذا وكذا كتاباً » ... الخ .

ج - (مركبة) :

من كاف التشبيه ، و « دا » الإشارية ، نحو قولك : « كذا كرمي » ، أي : كرمي مثل هذا .

ويدخل على « كذا » هذه ما يدخل على أسماء الإشارة ، فتدخلها « ها » التنيسية ، فيقال : « هكذا كرمي » ، وحرف الخطاب ، فيقال : « كذلك كرمي » ، ولام البد مع حرف الخطاب ، فيقال : « كذلك كرمي » .

ويطلب على « كذا » هذه أن تستعمل مفعولاً مطلقاً ، نحو : « كذلك فاعملوا » ، أي : اعملوا عملاً كهذا العمل . فإذا اعتبرنا الكاف التشبيهية حرف جر كانت هي وبحرورها متعلقين بصفة محذوفة لمفعول مطلق محذوف ، والتقدير : اعملوا عملاً كائناً كذلك العمل ، وإن اعتبرناها اسماً بمعنى مثل - وهذا جائز خلافاً لابن هشام - كانت هي في محل نصب على المفعولية المطلقة نائبة عن المصدر ، والتقدير : اعملوا مثل هذا العمل . وكان اسم الإشارة بعدها مضافاً إليه .

[كذلك]

انظر « كذا » المركبة .

[كل]

اسم موضوع للاستفراق . فإن أضيف إلى المفرد النكرة ، نحو : « كل رجل يعرف ذلك » ، أو إلى الجمع المعروف ، نحو : « كل الرجال يعرفون ذلك » ، كان معناه استفراق الأفراد ، وإن أضيف إلى المفرد المعرفة ، نحو : « كل الرجل صالح » ، كان معناه استفراق أجزاء الفرد الواحد .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة وفي كل استعمال له أحكام :

١ - فإذا أريد استعماله نعتاً لنكرة أو معرفة من أجل الدلالة على كماله ، وجب أن يضاف إلى اسم ظاهر يماثل الموصوف لفظاً ومعنى ، نحو : « رأيت رجلاً كلَّ الرجل » ، وكقول الشاعر :

وإن الأتلي حانت يفتلج دماؤهم
 هم القوم كل القوم يا أم خالد
 وفي هذا الاستعمال لا يكون معناها إلا بيان كمال الموصوف ، وأنه
 يشتمل على جميع صفات جنسه .

٢ - وإذا أريد استعمالها للتوكيد ، وجب إضافتها إلى ضمير يعود
 على المؤكّد ، كقوله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم » .

٣ - فإن لم تستعمل لنت أو توكيد ، بل كانت بحسب العوامل ،
 جاز إضافتها إلى الظاهر ، كقوله تعالى : « كل نفس بما كسبت رهينة » ،
 وجاز افرادها ، كقوله تعالى : « وكلاً ضربنا له الأمثال » .

٤ - وإذا أضيفت إلى ضمير لا يعود على مؤكّد قبلها ، فالتأنيب
 إلا تقع إلا مبتدأ ، نحو : « كلهم يعرف زيداً » ، ولا يقال : « جاء
 كلهم » ، بإيقاعها فاعلاً ، ولا : « رأيت كلهم » ، بإيقاعها مفعولاً ،
 إلخ .

ويترتب على هذا أنها إذا أضيفت إلى اسم مماثل لاسم قبلها كانت
 نعتاً ، وإذا أضيفت إلى ضمير يعود على اسم قبلها كانت توكيداً ، فإن لم
 يكن هذا ولا ذاك كانت بحسب العوامل .

٥ - ولفظ « كل » مفرد مذكر ، أما معناها فيحسب ما تضاف
 إليه . فإن أضيفت إلى نكرة وجب مراعاة المعنى ، فقول : « كل رجل
 يعرف زيداً » - كل امرأة تعرف زيداً - كل قوم يعرفون زيداً » .

٦ - وإن أضيفت إلى المعرفة ، أو قطعت عن الإضافة لفظاً ،
 جازت مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، قول : « كل الرجال يعرف زيداً » -

أو : يعرفون زيداً ، وكلٌ يعرف زيداً - أو : يعرفون زيداً ، فن مراعاة اللفظ قوله **يَعْرِفُونَ** : « كلكم راع ، وكلكم مسؤول عن رعيته » ، وقوله تعالى : « كلٌ يعمل على شاكلته » ، ومن مراعاة المعنى قوله : « كلٌ له قاتنون - وكلٌ في فلكٍ يسبحون » .

[كل - كلتا]

اسمان موضوعان لاستفراق الاثنين ، كما وضعت « كل » لاستفراق الجميع .

ويختلفان عنها في أمور ، كما يتفقان في أمور :

١ - لا يستعملان نمناً لبيان كمال المنعوت .

٢ - يستعملان مثلها في التوكيد ، فيقال : « جاء الرجلان كلاهما - ورأيت اثنتين كليهما » .

٣ - إضاعتها إلى ضمير لا يعود على مؤكد قبلها لا توجب إيقاعها موضعاً مبتدأ دائماً ، كما هو الشأن مع « كل » ، بل يجوز أن يقعا مواقع إعرابية مختلفة ، فها مبتدأان في نحو : « كلاهما يعرفني - كلتاكما تعرفني » ، وفاعلان في نحو : « جاء كلاهما - جاءت كلتاها » ، ومفعولان في نحو « رأيت كليهما - رأيت كلتيكما » .

٤ - خلافاً لـ « كل » ، يجب إضاعتها دائماً لفظاً ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين ، فيقال : « كلاهما - كلا الرجلين - كلتا - كلا الرجلين » ، ولا يقال : « كلا رجلين - كلا زيد وعمر » .

٥ - يجوز دائماً مراعاة لفظها المفرد ، ومراعاة معناها المتني ، فتقول : « كلاهما يعرف زيداً - أو : كلاهما تعرفان زيداً » ، إلا إذا كان الحدث .

متبادلاً بينها ، فمئذ توجب مراعاة اللفظ ، فنقول : « كلاهما يجب صاحبه » ، ولا يجوز أن نقول : « كلاهما يجبان صاحبها » ، لأن المعنى المراد أن كلا واحد منها يجب الآخر ، فلو لم تراعى اللفظ لانقلب المعنى وصار أن لهما صاحباً مشتركاً ، وأن كل واحد منها يجب هذا الصاحب .

٦ - إذا أضيفت « كلا وكلتا » إلى الاسم الظاهر كالتا في الأعراب كالفرد المقصور ، فتأزمان الالف مقدرةً عليها الحركات الثلاث ، تقول : « جاء كلا الرجلين - رأيت كلا الرجلين - مررت بكلا الرجلين » ، أما إن إضيفتا إلى الضمير ، فهما ملحقتان بالثنى في إعرابه ، فتلحقها الالف في حالة الرفع ، والياء في حالتي النصب والجزم ، تقول : « جاء كلاهما - رأيت كليهما - مررت بكليهما » .

[كلاً]

حرف ردع وزجر لا عمل له ، قال تعالى : « أطلّع النيب » ، أم اتّخذَ عند الرحمن عهداً ؟ ! كلا . سنكتب ما يقول .
وقد تأتي في أوائل السور لمعنى الاستفتاح فقط ، كقوله تعالى : « وما هي إلا ذكرى للبشر . كلا والقمر » .

[كلّما]

كلمة مركبة من « كل » و « ما » المصدرية ، ولا يليها إلا جملتان ، ولهذا اشبهت أدوات الشرط ، بل لقد رأى بعضهم عدها في أدوات الشرط تسبيلاً واختصاراً . ومثالها : « كلما جاء زيدٌ أكرمته » . وتعرب على الشكل التالي :

كل : منصوبة على الظرفية الزمانية ، متعلقة بالفعل « أكرمته » ،

الذي هو جواب في المعنى . وهي مضافة إلى المصدر المؤول بعدها . (وانما اكتسبت الظرفية من هذا المصدر النائب عن الظرف كما سنرى) .

ما : مصدرية زمانية .

جاء زيد : فعل وفاعل . والمصدر المؤول من « ما » والجملة في محل جر بالاضافة . (وهذا المصدر فيه معنى الظرف ، لأنه على تقدير مضاف محذوف : كل وقت مجيء زيد . فتكون نيابته عن الظرف كنيابة المصدر عنه في نحو قولك : « جئتك صلاة العصر » ، أي : وقت صلاة العصر . وهذا المعنى قد انتقل منه إلى كلمة « كل » ، لأن هذه الكلمة تأخذ معناها مما تضاف إليه) .

أكرمته : فعل وفاعل مفعول به .

جملة : « جاء زيد » : صلة « ما » لا محل لها من الاعراب .

جملة « أكرمته » : ابتدائية مؤخرة من تقديم لا محل لها من الاعراب ، إذ الأصل : أكرمت زيدا كلما جاء ، أو هي شبه جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

وعلى هذا الاعراب يكون تقدير التركيب كله : « أكرم زيدا في كل مجيء له » .

وهناك إعراب آخر يجمل « ما » اسماً فكرة بمعنى « وقت » ، فتكون الجملة بعدها نعتاً لها ، لكن هذا يحوج إلى تقدير عائد في الجملة يعود على « ما » ، كي ترتبط الجملة الصفة بموصوفها ، فيكون التقدير : كل وقت مجيء فيه زيد أكرمه . والاعراب الأول أقرب إلى المعنى وأبسط .

١ - (خبرية) :

وهذه يخبر بها عن العدد الكثير ، نحو : « كم كتاب قرأت ؟ » ،
أي : قرأت كثيراً من الكتب . وسميت خبرية لأن الكلام معها ليس على
جهة الاستفهام ، وإنما هو على جهة الاخبار .

٢ - (استفهامية) :

وهذه يطلب بها تعيين العدد ، نحو : « كم كتاباً قرأت ؟ » .

وتشتركان في أمور وتختلفان في أخرى :

١ - فتشتركان في أن كليهما : اسم ، مبهم ، كناية عن عدد ،
مفتقر الى التمييز ، مبني على السكون ، واجب التصدير .

أما اختلافها ففي شيئين : في المعنى ، وفي التمييز : فمعنى الأولى
الاخبار بالكثرة ، ومعنى الثانية الاستفهام عن العدد . وتميز الأولى بجرور
دائماً بالاضافة (١) أو عن ، وتميز الثانية منصوب أبداً (٢) . وذلك ظاهر
في المثالين السالفين .

ثم إن تميز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، أما تميز الخبرية ،

(١) ولكن يجب نصبه إذا فصل بينه وبين « كم » فاصل ، نحو « كم
عندي كتاباً ؟ » . إذ لا نحور الاضافة عند وجود الفاصل .

(٢) ويجوز جره بمن إذا جرت « كم » الاستفهامية بجر ، نحو :
« بكم من قرش اشتريت الكتاب ؟ » . وقد يجنف الجار فيقال : « بكم قرش
اشتريت الكتاب ؟ » والأفضل نصبه على كل حال ، فتقول : « بكم قرشاً اشتريت
الكتاب ؟ » .

فيجوز إفراده ، نحو : « كم كتابٍ قرأتُ !! » ، كما يجوز جمعه ،
نحو : « كم كتبٍ قرأتُ !! » .

هذا ، وللكلمتين مواقع إعرابية مختلفة :

١ - فإن مُبَيَّنَّا بالذات ووليها اسم مرفوع ، كاتنا في موقع الخبر
المقدم ، نحو : « كم رجلًا عدوكم ؟ - كم رجلًا أنتم !! » .

٢ - وإن ميزا بالذات ووليها الظرف ، أو الفعل الذي استوفى
مفعوله ، كاتنا في موقع المبتدأ ، نحو : « كم رجلًا عندك ؟ ، وكم رجلًا
رأيتُه ؟ - وكم رجلٍ عندي !! » ، وكم رجلٍ رأيتهُ !! » .

٣ - وإن ميزا بالذات وكان بعدها فعل لم يستوف مفعوله ، كاتنا
في موقع المفعول به المقدم ، نحو : « كم كتاباً قرأتَ ؟ - كم كتابٍ
قرأتُ !! » .

٤ - وإن ميزا بالظرف ، كاتنا في موقع الظرف ، نحو : « كم
ساعةً اشتغلتَ ؟ - كم ساعةً اشتغلتُ !! » .

٥ - وإن ميزا بالصدر ، كاتنا في موقع المفعول المطلق ، نحو :
« كم مرةً سافرتَ ؟ - كم مرةً سافرتُ !! » .

وقد يحذف التمييز للعلم به ، فلا يتغير إعرابها ، نحو : « كم
سافرتَ ؟ » ، فكأن هنا مفعول مطلق لأنها سؤال عن عدد مرات وقوع السفر .

[كما]

مركبة من كاف التشبيه ، و « ما » المصدرية ، أو الوصلية ، أو
الزائدة غير الكافة بحسب التركيب الذي هي فيه .

فإن وقع بعد « كما » مفرد مجرور ، كانت « ما » زائدة غير كافة ،

كقول عمرو بن براقة :

وتصر مولانا ونسلم أنه كما الناس ، مجرومٌ عليه وجارمٌ
فالكاف جارة ، و د ما ، زائدة ، و د الناس ، مجرور بالكاف ،
والجار والمجرور متعلقان بخبر أن المحذوف .
وإن وقع بعدها الجملة الاسمية ، كانت د ما ، زائدة كافة ، كقول
نهشل بن حري :

أخ ماجد لم يخزني يومَ مشهدٍ
كما سيفُ عمرو لم تخنه مضاربُهُ

ف د كما ، هنا مكفوفة كافة ، و د سيف ، مبتدأ ، وجملة
د تخنه مضاربه ، في محل رفع خبراً عن المبتدأ ، والجملة الكبرى مستأنفة
لا محل لها من الاعراب .

وإن وقعت بعدها الجملة الفعلية ، كانت د ما ، مصدرية ، وكان
المصدر المؤول مجروراً بالكاف ، ثم كان للجار والمجرور اعرابٌ ما بحسب
موقعه من الكلام :

ففي مثل قول أبي صخر الهذلي :

وإني لتعروني لذكراك هزئةٌ كما اتفَضُ المصفور بالله القطر

تكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها ، متعلقين بصفة محذوفة
ل د هزة ، . والتقدير : هزةٌ كائنة كاتفاضة المصفور .

وفي مثل قولك : د بكى زيدٌ كما يبكي الأطفال ، تكون
الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة محذوفة لفعل مطلق
محذوف . والتقدير : بكى زيدٌ بكاءً كبكاء الأطفال .

وفي مثل قوله تعالى : د كما بدأنا أولَ خَلْقٍ نبيده ، يجوز

اعتبار « ما » مصدرية ، فتكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة المفعول المطلق المحذوف ، والتقدير : نريد أولَ خلقٍ إعادةً كائنةً كبدننا له ، ويجوز اعتبار « ما » اسماً موصولاً ، فتكون الكاف جارة للموصول ، وهي ومجرورها متعلقان بحال محذوفة من الضمير في « نريد » ، والتقدير : نريد كائناً كالذي بدأناه .

هذا ، واختلف النحاة في اعراب قولهم : « كُنْ كما أنت » ، فقال بعضهم :

١ - ما : موصولة ، و « أنت » مبتدأ حذف خبره ، والجملة صلة « ما » ، والكاف ومجرورها متعلقان بخبر « كن » المحذوف . والتقدير : كن كائناً كالذي أنت هو .

٢ - وقال غيرهم : ما : موصولة ، وأنت : خبر حذف مبتدؤه . وسائر الاعراب يماثل ما قبله . والتقدير : كن كائناً كالذي هو أنت . وبهذا أعربوا قوله تعالى : « لجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة » أي : كالذي هو لهم آلهة .

٣ - وقال غيرهم : ما : زائدة غير كافة ، والكاف جارة للضمير « أنت » ، والجار والمجرور متعلقان بخبر « كن » . والتقدير : كن كائناً كأنك .

٤ - وقال غيرهم : ما : زائدة كافة ، وأنت مبتدأ حذف خبره ، والجملة خبر « كن » ، والتقدير : كن (كما) أنت عليه (١) .

(١) يلاحظ القارىء أننا اعتبرنا الكاف جارة في كل الاعراب ، لكن هنا لا يعني عدم جواز اعتبارها اسماً بمعنى مثل في كل الاعراب أيضاً . وعليه تكون الكاف هي الصفة ، أو هي الحال ، أو هي المفعول المطلق ، أو هي الخبر ، ←

[كي]

آ - (اسم استفهام) :

وذلك في قول الشاعر :

كي تجنحون إلى سيلهم وما تُثِرَتَ
قتلاكم وظى الهيجاء تضطرم ؟
أراد : كيف ؟ فحذف الفاء ، كما قال بعضهم : « سَوَ أَفعل »
يريد : سوف أَفعل .

ب - (حرف جر) :

وهي الداخلة على « ما » الاستفهامية في قولهم : « كَيْمَ فَعَلتَ
ذلك ؟ » ، أي : لِمَ فعلته ؟ ، والداخلة على « ما » الصدرية ، كقول
الشاعر :

إذا أنت لم تنفعَ فضرَّ ، فانما
يُرجى الفقى كما يضرُّ وينفعُ^(١)

أي : يُرجى الفقى للضرر والنفع .

ج - (حرف مصدرية ونصب) :

وذلك في نحو قولك : « ذهبت إلى المدرسة لكي أتعلم » ، أي :
للتعلم .

→ بحسب الوجوه الامامية المختلفة ، ثم يكون ما بعدها مجروراً بالاضافة . وفي
حال اعتبار « ما » كافة ، تكون الكاف مكفوفة عن الاضافة .
(١) ويرى بعضهم أن « ما » هنا كافة كفت « كي » عن عمل النصب .

واختلف النحاة في « كي » غير المسبوقة باللام التعليلية ، كما في قولك : « نهبت إلى المدرسة كي أتعلم » ، فقال بعضهم : هي المصدرية الناصبة ، ومصدرها في محل جر بلام التعليل المحذوفة ، وقال آخرون : بل هي حرف جر ، والناصب للمضارع هو « أن » المضرة بعدها . ويحتمل الوجهين قول الشاعر :

أردتُ لَكِما أن تطيرَ بقرتي فتركها شتاً بيداءَ بلقسع

فهنا اجتمعت لام التعليل ، و « كي » ، و « أن » ، فيجوز اعتبار « كي » حرف جر للتعليل مؤكداً للام التعليل ، ويكون النصب بـ « أن » ، كما يجوز اعتبار « كي » هي الناصب ، فتكون « أن » توكيداً لها .

[كَيْتَ]

اسم يكنى به عن الجملة ، قولاً كانت أو فعلاً ، وقال بعضهم : بل لا يكنى بها إلا عن جملة القول ، نحو : « قلت لزيد كَيْتَ وكَيْتَ » . وهو مبني على الفتح في محل نصب على أنه مفعول به . ولا يستعمل إلا مكرراً بالطف ، كما رأيت في المثال .

[كَيْفَ]

آ - (اسم استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « كيف حال زيد ؟ » (١) .

(١) ويرى سيبويه أنها ظرف ، وأنها منصوبة أبداً على الظرفية ، وذلك لأن جوابها عنه أن يقال : زيد على أحسن حال ، أو هو في أحسن حال . ومن العلوم أن أدوات الاستفهام كلها تتركب إعراب ما يجاب به عنها ، كما سترى بعد قليل .

وتقع هذه مواقع إعرابية مختلفة ، وإنما يحدد هذا الموقع معرفة
جوابها : فإن قلت : « كيف زيد ؟ » كانت خبراً ، لأن الجواب عنها
يأتي خبراً : « زيدٌ عليلٌ » . وإن قلت : « كيف كان زيد ؟ » كانت
خبراً لكان ، لأن الجواب عنها : « كان زيدٌ عليلاً » ، وإن قلت :
« كيف وجدت زيداً ؟ » كانت مفعولاً ثانياً لوجد ، لأن الجواب عنها :
« وجدت زيداً كريماً » ، وإن قلت : « كيف نام زيد ؟ » كانت حالاً
من زيد ، لأن الجواب عنها : « نام زيدٌ مستلقياً » ، أو كانت مفعولاً
مطلقاً إذا كنت تسأل بها عن هيئة النوم ، لا عن هيئة النائم ، ويكون
الجواب عنها عندئذٍ : « نام زيدٌ نوماً هادئاً » .

فإن أجبت عنها دائماً بالجار والمجرور ، فقلت : « زيد على خير ،
نام زيد على أحسن حال ... الخ » كما يقول سيوييه ، فلا بد من اعتبارها
ظرفاً كما فعل هو .

ب - (اسم شرط) :

إذا تضمنت « كيف » معنى الشرط صارت واحدةً من أدواته ،
نحو : « كيف تجلس أجلس » . ثم اختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي
غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : بل يجوز الجزم بها ، وعدم الجزم بها
مطلقاً ، وقال غيرهم : بل لا يجوز الجزم بها إلا إذا اقترنت بـ « ما » ،
الزائدة ، نحو : « كيفما تجلس أجلس » .

ثم قالوا : لا يكون شرطها وجوابها إلا فعلين متفقي اللفظ والمعنى ،
كما ترى في المثالين السالفين .

وهذا الذي قالوه يتناقض مع تسليمهم بشرطيتها في قوله تعالى :
« ينفق كيف يشاء » ، وقوله : « يصوركم في الأرحام كيف يشاء » ،

وقوله : « فيسطئه في السماء كيف يشاء » ، إذ الجواب في هذه الآيات كلها محذوف دل عليه الكلام السابق ، وليس في الكلام السابق فعل متفق مع فعل الشرط لفظاً ومعنى^(١) .

وإذا تضمنت « كيف » معنى الشرط لم تقع إلا مفعولاً مطلقاً ، لأنها تكون عندئذ لربط الحدين بكيفية واحدة ، لأن قولك : « كيف تجلس أجلس » يعني : اجلس الجالس الذي تجلسه .

[كيفما]

انظر « كيف الشرطية » .

(١) سبق أن قلنا في مبحث الشرط عند الكلام على « كيف » : إن اشتراط النحاة أن يتفق شرط « كيف » وجوابها في اللفظ والمعنى ، أمر لا لزوم له ، ودلنا على ذلك بما يفتق ، وهذه الآيات حجة على النحاة . (راجع مبحث الشرط) .

حرف اللام

[ل]

آ - (حرف جر أصلي) :

ومعانيها كثيرة ، هي :

- ١ - الاستحقاق ، وهي الواقعة بين معنى وذات ، نحو : « الحمد لله » .
- ٢ - الاختصاص ، نحو : « الراج للفرس » .
- ٣ - المثلث ، نحو : « الكتاب لزيد » .
- ٤ - التمليك ، نحو : « وهبت لزيد كتاباً » .
- ٥ - شبه التمليك ، كقوله تعالى : « جعل لكم من أنفسكم أزواجاً » .
- ٦ - التعليل ، نحو : « هيأت نفسي للسفر » .
- ٧ - توكيد النفي ، وهي التي تسمى بلام الجحود ، نحو : « ما كنت لأخون العبد » .
- ٨ - مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « كلُّ يجرى لأجل مسمى » ، أي : إلى أجل .
- ٩ - مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ويخرون الأذنان » ، أي : عليها .
- ١٠ - مرادفة « في » ، نحو : « مضى لسبيله » ، أي : في سبيله .

١١ - مرادفة « عند » ، نحو : « كتبته لحس خلون من رمضان » ،
أي : عند خمس .

١٢ - مرادفة « بعد » ، كقوله تعالى : « أقم الصلاة للولك
الشمس » ، أي : بعد غروبها .

١٣ - مرادفة « مع » ، كقول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكا :
فلما تفرقنا كآني ومالكا لطلول اجتماع لم نبيت ليلة معا
أي : مع طول اجتماعنا .

١٤ - مرادفة « من » ، كقول جرير :
لنا الفضل في الدنيا واتقك راغم
ونحن لكم يوم القيامة أفضل
أي : ونحن أفضل منكم يوم القيامة .

١٥ - التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه ،
نحو : « قلت له » .

١٦ - مرادفة « عن » ، كقول الشاعر :
كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبفضاً : إنه لديم
أي : قلن عن وجهها .

١٧ - الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة ، ولام المال ، كقوله
تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً » . الشاهد في
اللام الداخلة على « يكون » .

١٨ - التعجب مع القسم ، وتختص هذه باسم الله تعالى ، نحو :
« لله ، لقد أصبح زيد شاعراً » ، أي : والله لقد أصبح زيد شاعراً .
وإنما تقول ذلك إذا كنت في عجب من صيرورته شاعراً .

١٩ - التعجب وحده ، نحو : « يا لجمال الربيع » (١) ، ونحو :
« لله دره فارساً » .

٢٠ - التبيين ، وهي ثلاثة أنواع :

(أ) - لام تبيين المفعول من الفاعل في اسلوب تمجيد فاعله دال على الحب أو البغض ، نحو : « ما أحبني ! - ما أبغضني ! » ، فلان قلت : « ما أحبني لزيد » كان المعنى أنك أنت المحب ، وزيداً محبوباً . وإنما بين ذلك دخول اللام على « زيد » ، فلو أدخلت عليه « إلى » ، فقلت : « ما أحبني إلى زيد » ، لانتقل المعنى وصار زيد محباً ، وصرت أنت محبوباً .

(ب) - لام تبيين المفعول في اسلوب دعائي مثل « سقياً لزيد » ، فزيد هو المدعو له بأن يسقيه الله تعالى . وهذه اللام لا تتعلق بالصدر المذكور للدعاء ، لأن فاعله متمد لا يحتاج إلى اللام ، ولو علقناها به لصار تقدير الكلام : اللهم اسق لزيد . وليس هذا اسلوباً عربياً . وإنما تقدير الكلام : اللهم اسق ... ودعائي لزيد ، أو ... إرادتي لزيد . وعلى هذا تكون اللام ومجرورها متعلقين بنحو مبتدأ محذوف .

(ج) - لام تبيين الفاعل في اسلوب دعائي ، نحو : « تباً لزيد » . وهذه كسابقتها في التأويل والتطبيق ، سوى أنها دخلت على ما هو فاعل في المعنى ، إذ التقدير : ليهلك ... إرادتي لزيد .

ب - (حرف جر زائد) :

ولها مواضع ، وكلها تختلف فيه :

(١) وقد مر معنا في اسلوب نداء التعجب ونداء الاستغاثة أن منهم من يد هذه اللام زائدة .

١ - (اللام بين الفعل المتعدي ومفعوله) : كقول كثير :

أريدُ لأنسى ذكرَها فكأنما تمثّلُ لي ليلى بكلِّ سبيلٍ

قال بعضهم : هي زائدة ، لأن الفعل « أريد » متعدي بنفسه فلا يحتاج إلى اللام ، يقال : « أريد أن أنسى » بغير لام .

وقال آخرون : هي أصلية للتعليل ، وليست داخلة على مفعول الفعل ، لأن مفعوله محذوف تقديره : أريد السلوان لأنسى ذكرها .

وقال الخليل وسيبويه : الفعل في مثل هذا التركيب مقدرٌ بمصدر مرفوع بالابتداء ، واللام ومجرورها خبر . والتقدير : الإرادة لنسيان الذكر . وعليه يكون الفعل غير ذي مفعول ، وتكون اللام أصلية للتعليل .

٢ - (اللام بين المضاف والمضاف إليه) : ويسمونها بالحقمة ،

ومثالها قول زهير :

سئمتُ تكاليفَ الحياةِ ومن يعيشُ

ثمانين حولاً لا أبالك يسأم

قال بعضهم : اللام زائدة بين « أبا » والكاف . لأن « أبا » اسم لا النافية للجنس ، ولو لم يكن مضافاً ، ويكن الكاف مضافاً إليه ، لكان مبنياً على الفتح في محل نصب ، لأن هذا هو حكم اسم « لا » إذا لم يكن مضافاً . فلما كان منصوباً بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ، دل ذلك على إضافته ، وإذن تكون اللام زائدة بينه وبين المضاف إليه .

وقال آخرون : بل اللام أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بالخبر المحذوف ، والتقدير : لا أبا كائن لك . أما الألف في « أبا » فليست للاعراب ، بل هي حرف أصلي من حروف الكامة ، فالاسم على ذلك مقصور ، وهو مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر ، لأنه اسم « لا » ، النافية للجنس . وهذه لغة معروفة ، ومنها قول الراجز :

إن أباهـ وأبا أباهـ قد بلغنا في المجد غايتها

وقال غيرهم : اللام أصلية وهي وبحرورها صفة لـ «أبا» ، والخبر محذوف ، وعليه تكون «أبا» معربة منصوبة بالآلف لأنها شبيهة بالضاف ، لأن الموصوف يدخل في زمرة الشبيه بالضاف . والتقدير إذن : لا أبا كائناً لك مذموم* .

٣ - (اللام في المفعول به لعامل ضعيف) : ويسمونها لام التقوية . وإنما يضعف العامل إذا كان متأخراً عن معموله ، كقوله تعالى : « إن كنتم للرؤيا تعبرون » ، فلو كان الفعل « تعبرون » متقدماً على « الرؤيا » لوصل إليها بغير اللام ، فتقول في غير القرآن : « إن كنتم تعبرون الرؤيا » . وكذلك يضعف إذا كان مشتقاً ، كقوله تعالى : « فاعمال ما يريد » ، إذ لو كان العامل هنا نملأ بدلاً من مبالغة اسم الفاعل ، لما احتاج إلى اللام ، تقول في غير القرآن : « الله يفعل ما يريد » .

واختلف النحاة هنا :

فقال بعضهم : اللام هنا زائدة بدليل صحة سقوطها على الرغم من ضعف العامل ، فتقول في غير القرآن : « فاعمال ما يريد - إن كنتم الرؤيا تعبرون » . ولا يمكن اعتبارها أصلية لأن العامل متعذر بنفسه .

وقال آخرون : ليست اللام هنا زائدة ، لأن الزائد لا يأتي إلا لمعنى التوكيد ، وهذه أتت لتقوية العامل للوصول إلى معموله ، وهذه الوظيفة هي وظيفة حرف الجر الأصلي لا الزائد . ولكر ، لما كان العامل متعدياً وهنا بنفسه ، فلا نسميها أصلية تماماً ، ولكن نسميها شبيهة بالأصلية . وعليه تكون اللام وبحرورها متعلقين بالعامل ، وإبست كالزائد الذي لا يتعلق .

٤ - (لام المستغاث والمتعجب منه) : في نحو قولك : « يا زيدا للضعيف المسكين » ، وقولك : « يا للمعجب » :

فقال المبرد : اللام هنا زائدة ، والاسم بعدها مجرور لفظاً منصوب محلاً على النداء .

وقال ابن جني : اللام هنا أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بحرف النداء لنيابته عن فعل النداء .

وقال آخرون : اللام هنا أصلية وهي ومجرورها متعلقان بفعل النداء المحذوف ، ولكن لما كان فعل « أنادي أو أدعو » يتعدى بنفسه لا باللام ، فانهم يضمنونه في الاستثناء معنى الالتجاء ، وفي التعجب معنى التعجب ، فيكون التقدير في الاستثناء : التجيء لزيد من أجل الضعيف ، وفي التعجب : أعجب للمعجب .

ج - (حرف جزم) :

وهي السمة عادة بلام الأمر ، نحو : « ليذهب زيد إلى الدار » . ولها أحكام :

- ١ - هي مكسورة في اللغة المشهورة . وبنو سُلَيْمٍ يفتحونها .
- ٢ - يكثر أن تسكن إذا جاءت بعد الفاء والواو ، كقوله تعالى : « فليستجيبوا لي ، وليؤمنوا بي » .
- ٣ - وتسكينها بعد « ثم » قليل ، ومنه قراءة الكوفيين : « ثمَّ لِيَقْضُوا تَغْتَمِمْ ، وَلِيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ » .
- ٤ - يجب استعمالها للطلب في موضعين : الأول إذا كان الفعل مبنيّاً للجهول ، نحو : « لِيَتَّعِنَ يا زيدا بجاجتي » ، إذ ليس للمبني للجهول صيغة أمرية ، والثاني إذا كان الطلب موجهاً للغائب ، نحو : « ليكتب زيد درسه » ، إذ ليس للغائب أيضاً صيغة أمرية .

٥ - استعملها للطلب من المخاطب قليل ، لأن للمخاطب صيغة أمرية تقني عنها ، فتقول : « اكتب يا زيد » بدلاً من « لتكتب يا زيد » .
ومع ذلك فقد استعملت للمخاطب ، كقوله تعالى : « فبذلك فليفرحوا » .
٦ - واستعملها لأمر التكلم نفسه قليل أيضاً ، لأنه لا حاجة لأن يأمر الانسان نفسه ، ومنه قوله تعالى : « وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبّعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم » .

٧ - قد تحذف لام الأمر في الشعر ويبقى عملها ، كقول الشاعر :
محمّدٌ تقدّر نفسك كل نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا
أي : لتقدّر .

د - (حرف لا عمل له) :

ولها أنواع :

١ - (لام الابتداء) : وتسمى لام التوكيد ، لأن هذا هو معناها . وهي لام مفتوحة تدخل على الابتداء ، نحو : « لزيد قادم » ، أو على الخبر إذا تقدم ، نحو : « لقادم زيد » ، أو على الفعل الجامد ، نحو : « لنعم الرجل زيد » ، أو على الماضي المقترن بـ « قد » ، نحو : « لقد جاء زيد » ، وعلى المضارع ، نحو : « ليقوم زيد » ، وعلى الماضي المجرد من « قد » ، نحو : « لقام زيد » (١) .

٢ - (اللام المزحلقة) : هي نفسها لام الابتداء زحلت إلى عجز الجملة بعد دخول « إن » المشددة عليها ، نحو : « إن زيدا قادم » .
وإنما زحلقوها عن صدر الجملة كراهية البدء بمؤكدين .

(١) وقال بعضهم : لام الابتداء لا تكون إلا في الابتداء ، أما بية اللامات فهي واقعة في جواب قسم مقدر . وهذا تصف ظاهر .

٣ - (اللام الفارقة) : هي اللام المزحلقة نفسها ، وإنما دُعيت فارقة لأنها تأتي بعد « إن » ، المخففة من الثقيلة ، فتفرقها عن « ان » النافية ، نحو : « إن زيدا لقدام » .

٤ - (اللام الزائدة) :

قالوا : هي الواقعة في خبر البدأ ، كقول الراجز :

أَمِ الْحُلَيْسِ لِمَجُورٍ شَهْرَبَهْ

ترضى من اللحم بظم الرقبَهْ

وفي خبر « أن » المفتوحة الهمزة ، كقراءة سميد بن جبير :
« ألا أنهم ليأكلون الطعام » .

وفي خبر « لكن » ، كقول الشاعر :

يلوموتي في حبٍ ليلى عواذلي ولكنني من جها لميده

وفي خبر « ما » كقول الشاعر :

أَمْسى أبانٌ ذليلاً بعد عزَّيته وما أبانٌ لى أعلاجٍ سودانٍ

وفي خبر « ما زال » ، كقول كثير :

وما زلت من ليلى لذن أن عرقها

لكلها ثم المقتضى بكل سبيلٍ

وفي المفعول الثاني لـ « أرى » ، كما في قولهم : « أراك لشاقي »

... الخ .

والحق أن كل هذه اللامات هي لامات ابتداء ، إذ المعنى فيهن جميعاً واحد ، وهو التوكيد ، وإنما حمل النحاة على جعلها قسماً خاصاً أنها ليست صدراً في جعلها ، وقد قرروا أن لام الابتداء لها الصدارة في الجملة

وهو تقرير لا لزوم له ، أما كون لام الابتداء تعلق « ظن » عن العمل ، وتمنع النصب على الاشتغال ، فلا يلزمنا بادعاء الصدرية لها ، بل يقال : إن العريية عاملت لام الابتداء معاملة أدوات الصدارة ، ولو لم تكن لها صدارة .

٥ - (اللام الواقعة في جواب لو ولولا) : نحو قوله تعالى : « لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا » ، وقوله : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض » .

٦ - (اللام الواقعة في جواب القسم) : كقوله تعالى : « وتالله لا أكيدن أصنامكم » .

٧ - (اللام الموطئة للقسم) : وهي الداخلة على أداة شرط للايذان بأن الجواب بعدها هو جواب قسم مقدر قبلها ، وليس جواباً للشرط ، كقوله تعالى : « لئن أخرجنّوا لا يخرجون معهم ، ولئن قتلوا لا ينصرونهم ، ولئن نصروهم ليؤنّننّ الأتبار ثم لا ينصرون » .

وقد تدخل هذه اللام على « إذ » لشبهها بـ « إن » الشرطية ، ومنه قول الشاعر الذي باع جزءة الصوف واشترى بئمنها خمرأ فأغضب زوجته :

غضبت عليّ لأنّ شربتُ بجزّة
فلأذّ غضبتُ لأشربنّ بخروف

وقد تدخل هذه اللام على أداة الشرط ، والجواب له لا للقسم ، كقول ذي الرمة :

لئن كانت الدنيا عليّ كما أرى
تباريح من ليلى قلّتموت أروح

فأنت ترى أن الجواب اقترن بالفاء ، وهذا دليل على أنه جواب
للشروط لا للقسم . إلا أن بعض النحاة يسمي اللام هنا زائدة ، لأن الموطئة
لا تكون عندهم إلا إذا كان الجواب للقسم .

٨ - (اللام للبعد) : وهي اللاحقة لأسماء الإشارة ، نحو :
« ذلك - تلك » .

هـ - (فعل أمر) :

تكون اللام فعل أمر من « ولي يلي » ، نحو : « لي أمر زيد » ،
أي : قوله شأنه .

[د]

آ - (نافية تعمل عمل « أن ») :

وتسمى نافية للجنس ، أو تسمى تبرئة ، لأنها تنفي الحكم عن
جميع أفراد جنس اسمها ، نحو : « لا رجل في الدار » .

وهي تعمل عمل الأحرف المشبهة بالفعل ، فتدخل على المبتدأ والخبر
فتنصب الأول وترفع الثاني . لكن عملها مشروط بشروط :

١ - أن تنص على نفي الجنس ، وإلا وجب إهمالها وتكرارها ،
نحو : « لا رجل في الدار ولا امرأة » .

٢ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وإلا وجب الإهمال
والتكرار ، نحو : « لا زيد عندي ولا عمرو » .

٣ - أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم وجب الإهمال
والتكرار ، نحو : « لا في الدار رجل ولا امرأة » .

ء - أن لا يدخل عليها حرف جر ، فإن دخل وجب إعمالها ،
نحو : « سافرت بلا زاد » .

وإذا كررت « لا » النافية للجنس جز إعمالها ، وجاز التأوها ،
نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » - أو : لا حول ولا قوة إلا بالله .
ومن الجائز أيضاً إعمال إحداها ، وإهمال الأخرى .

ويكثر حذف خبر « لا » النافية للجنس ، نحو : « لا ضير » - لا
شك - لا ريب - لا محالة - لا مشاحة - لا بأس - ... الخ ، .

ويقل حذف اسمها ، نحو : « لا عليك » ، أي : لا بأس عليك .
وقد مر معنا أن اسمها يكون مبنياً على ما ينصب به إن كان
مفرداً ، وأنه ينصب إذا كان مضافاً أو شيئاً بالمضاف (راجع مبحث
الأحرف المشبهة بالفعل) .

ب - (نافية تعمل عمل « ليس ») :

وهذه لا يشترط لها إلا تأخر خبرها ، وعدم انتقاض نفيها بالا ،
أما تنكير معموليها ، فقد اشترطه بعضهم ، ونفاه آخرون لجيء اسمها معرفة
في قول النابغة الجعدي :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً

سواها ولا عن حبها متراخياً

وأما نفيها فيكون للوحدة ، كما هو ظاهر في البيت ، ويكون

للجنس ، كقول الشاعر :

تمزّ فلا شيء* على الأرض باقياً

ولا وزر* مما قضى الله واقياً

وعملها مع ذلك قليل حتى قال بعضهم إنها غير عاملة .

ج - (نافية عاطفة) :

ويشترط في هذه أن يسبقها إثبات أو أمر ، نحو : « جاء زيدٌ لا عمرٌو » - « اضرب زيداً لا عمرأ » ، ثم أن لا تقترن بماطف ، فإن قيل : « جاءني زيد لا بل عمرٌو » ، فالماطف « بل » ، و « لا » ردٌ لما قبلها ، وليست عاطفة ، وإذا قلت : « ما جاءني زيد ولا عمرٌو » ، فالماطف الواو ، أما « لا » فتوكيد للنفي ، وليست عاطفة لسيين : لوجود عاطف معها ، ولتقدم النفي عليها . ثم يشترط فيها أن يتعاند متعاطفاهما ، فلا يقال : « جاءني رجل لا زيدٌ » ، بل يقال : « جاءني رجلٌ لا امرأةٌ » .

د - (نافية لا عمل لها) :

وهذه تدخل الجمل الفعلية والاسمية ، كما تدخل على الاخبار والأحوال والنعت ، وتعرض بين الجار والمجرور ، والناصب والتنصوب ، والجازم والمجزوم ، والماطف والمعطوف .

فإن كانت مترضة ، أو داخلة على فعل مضارع ، أو على فعل ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى ، فلا يجب فيها شيءٌ ، نحو : « سافرت بلا زادٍ وغضبتُ من لا شيءٍ » - « اجتهدت كثيراً لكي لا أرسب » - « إن لا تجتهد ترسب » - « ما جاء زيدٌ ولا عمرٌو » - « زيد لا يجب القراءة » - « لا رحم الله الأشرار » .

أما إن دخلت على الجمل الاسمية ، أو على الفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو دخلت على الاخبار والنعت والأحوال ، فيجب عندئذٍ تكرارها ، نحو : « لا جلٌ في الدار ولا امرأةٌ » - « زيد لا جاء ولا أرسلَ رسالةً » - « زيد لا شاعرٌ ولا كاتبٌ » - « جاءنا رجل لا طويلٌ ولا قصيرٌ » - « جاء زيد لا ضاحكاً ولا عابساً » .

هـ - (نافية جوابية) :

وهذه تحذف بعدها الجمل كثيراً ، يقال لك : « أجاه زيد ؟ »
فتجيب : « لا ... » ، والأصل : « لا . لم يحىء » .

و - (نافية جازمة) :

وتختص بالدخول على المضارع ، وتقضي جزمه واستقباله ، سواء
كان النهي مخاطباً ، كقوله تعالى : « لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء » ،
أو عائداً ، كقوله تعالى : « لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء » ، أو
متكلماً ، نحو : « لا أرىك هنا » .

ز - (زائدة لا عمل لها) :

كذا قال النحاة في « لا » من قوله تعالى : « ما منعك أن لا
تسجد ؟ » ، وقوله : « ما منعك - إذ رأيتهم ضلّوا - أن لا تتبعني ؟ » ،
وقول الأحوص :

وتَلَحَّيْنِي في اللهو أن لا أجبه
وللهو داعٍ دائبٌ غيرُ عاقلٍ

وغير ذلك من التراكيب المشابهة ...

ولما حملهم على ذلك أنهم لو اعتبروها نافية ، ثم فهموا من كل لفظ
معناه المعجمي ، لفسد المعنى المراد ، إذ يصبح المعنى في الآيتين : ما منعك
من عدم اتباعي ؟ - و : ما منعك من عدم السجود ؟ . فكأن الله
سبحانه يأمر هارون في الآية الأولى بعدم اتباعه ، ويأمر إبليس في الآية
الثانية بعدم السجود لآدم ، وهو خلاف المقصود من الآيتين . وكذلك في
البيت ، إذ يصبح المعنى : تلوميني على عدم حب الله ، وهو خلاف
المقصود ، إذ المقصود أنها تلومه على حب الله لا على عدم حبه .

ولكن العربية تعامل الجمل أحياناً بحسب معناها العام ، لا بحسب المعاني المفردة المعجمية لكل مفرد على حدة ، فتراها تنطوي الجملة حكماً قد لا ينسجم مع معانيها المفردة ، ولكنه ينسجم كل الانسجام مع معناها الكلي . وهذه التراكيب التي زعم النحاة أن « لا » زائدة فيها ، هي من هذا القبيل ، فقوله تعالى في الآيتين : « ما منعك » ، يساوي في المعنى « من أمرك » ، وعلى هذا تكون « لا » على أصلها ، أي نافية ، ويبقى المعنى سليماً ، وهو : من أمرك بعدم اتباعي - و : من أمرك بعدم السجود (١) . وكذلك يقال في البيت ، فإن قوله « تلصيتي » يساوي في المعنى « تطلين مني » ، وعليه تكون « لا » نافية . ويكون المعنى : وتطلين مني عدم اللهو . وهو المقطوع .

من هذا نرى أن هذا القسم في « لا » وهو كونها زائدة ، لا داعي له على الإطلاق .

[نوت]

اختلف النحاة في حقيقتها ، وفي عملها :

ففي حقيقتها قال بعضهم : هي فعل ماض بمعنى « نقص » ، ثم استعمل في النفي كما استعملوا فعل « قل » ، كذلك في قولهم : « قل رجلٌ يفعل ذلك » ، إذ المعنى : ما رجلٌ يفعل ذلك .

وقال آخرون : هي « ليس » نفسها قلبت ياؤها ألفاً ، وسينها تاءً .

وقال غيرهم : بل هي مركبة من كلمتين : من « لا » النافية ، وتاء التأنيت .

(١) وقد قال بهذا جماعة من النحاة . انظر معني اللبيب ، الباب الثامن ، القاعدة الأولى ، الصورة الثامنة .

وفي عملها قال بعضهم : هي لا تعمل شيئاً ، فإن رفعت الاسم بعدها قلت : لات حينٌ مناصٍ ، فهو مبتدأ محذوف الخبر ، وإن نصبته ، فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره : لا أرى حينَ مناص .

وقال آخرون : بل هي عاملة عمل « إن » ، فالاسم المنصوب بعدها اسم لها ، وخبرها عندئذ محذوف ، وإن كان الاسم بعدها مرفوعاً فهو خبرها ، والاسم عندئذ محذوف .

وقال غيرهم : بل هي عاملة عمل « ليس » ، فإن رفع ما بعدها فهو اسمها والخبر محذوف وإن نصب ما بعدها فهو خبرها والاسم محذوف .

والشيء المتفق عليه أن « لات » لا تدخل إلا على أسماء الزمان ، نحو : « ولات حينَ مناص » و « لات ساعة مندم » ، وإن اسم الزمان هذا يكون وحده في الجملة ، فليس معه فعل ولا مبتدأ ولا خبر ، وأنه يجوز رفعه ويجوز نصبه ، والنصب هو الغالب عليه .

[لَبَّيْكَ]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى ، والكاف في محل جر بالاضافة .

[لَرُ]

انظر « لدن » .

[لَدُنْ]

اسم لا ابتداء الغاية المكانية ، نحو : « جئتُ من لدنْ زيدٍ » ، وكفوله تعالى : « وعلمناه من لدننا علماً » . أو لا ابتداء الغاية الزمانية ، نحو : « جلستُ أقرأ من لدنْ تركتي إلى الفجر » .

وفيها أحكام :

١ - أنها مبنية على السكون .

٢ - أن نونها قد تحذف ، كقول الراجز :

من لدّ شولاً قالى إلتلتها (١)

٣ - أن جرّها بـ « من » أكثر من نصبها على الظرفية ، ولم تأت في القرآن الكريم إلا مجرورة بمن .

٤ - أنها لا تقع إلا فضلة ، بمعنى أنها لا تكون خبراً مطلقاً ، فلا يقال : « زيدٌ لذي » أو : « زيد من لذي » على أساس أنها متعلقة بالخبر المحذوف ، أو هي وجارها متعلقان بالخبر المحذوف . وبهذا تختلف عن « عند » و « لدى » اللتين هما بمعناها ، فهاتان تعنان خبراً ، فيقال : « زيد عندي » و « زيد لدى الباب » . أما « لدن » فلا تكون إلا بعد تمام الجملة ، فيقال : « ذهب زيد من لذي » .

٥ - أنها تضاف إلى المفرد ، نحو : « أخذت من لدن زيدٍ كتاباً » ، وإلى الجملة ، نحو : « سافرت من لدن طلعت الشمس » . وبهذا تختلف عن « عند » و « لدى » اللتين لا تضافان إلا إلى المفرد ، فلا يقال : « سافرت عند طلعت الشمس » - ولا : « سافرت لدى طلعت

(١) هذا كلام تهوله العرب ، ويجري بينها مجرى المثل ، وهو يعدل في مناه قولنا اليوم : « شرحت له الأمر من الألف الى الياء » ، أي شرحته له برمته . والقول : جمع شاة ، وهي الناقة التي خف لبها ، أو هو مصدر « شات الناقة » إذا رقت ذنبها للضراب ، والاملاء : هو أن يكون للناقة ولد يلوها ، أي يتبعها . فيكون المعنى : من لدن أن رقت الناقة ذنبها للسفاد الى أن جلت تم ولدت فكان لها ولد يتبعها . أي : من أول الأسر إلى آخره .

الشمس ، بل يقال : « سافرت عندما طلعت الشمس ، أو عند طلوع الشمس - و : « سافرت لدى طلوع الشمس » .

٦ - أنها قد لا تضاف مطلقاً ، نحو : « ذهب من لدن غدوة » ، ينصب الغدوة على التمييز ، فيكون المعنى : ذهب من وقتٍ هو غدوة* .

[لدى]

اسم بمعنى « عند » ، وله جميع أحكامه . (انظر « عند ») .

[لئاً]

اسم فعل أمر بمعنى « اتعش » . يقال للعائر ، أو لمن أصابه مصاب .

[لَعَلَّ]

حرف مشبه بالفعل يدخل على المبتدأ والخبر ، فينصب الأول ، ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره . ومن العرب من ينصب بها المبتدأ والخبر ، وحكى يونس عنهم قولهم : « لعل أباك منطلقاً » .

وقد مر معنا أن بني عقيل يماثلونها معاملة حرف الجر الشبيه بالزائد . ومن ذلك قول كعب بن سعد يرثي أخاه أبا الفوار :
 قفلتُ ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جهره
 لعلَّ أبي الفوار منك قريبُ

وعليه يكون المجرور بعدها مبتدأ مجرور اللفظ مرفوع المحل .

وقد اتصل « ما » الزائدة بـ « لعل » فتكفها عن العمل ، وتلغى اختصاصها بالجلد الاسمية ، كقول الفرزدق :

أعيدَ نظراً يا عبد قيس لعلماً

أضأت لك النارَ الحمارَ القيّداً

وقد يقترن خبرها بـ « أن » لشبهها بـ « كقول متمم بن نويرة :
لعلك يوماً أن تليماً مليمَةً
عليك من اللاتي يدعنك أجدها

ومعانيها ثلاثة :

- ١ - التوقع ، وهو ترجي المحبوب ، نحو : « لعل زيدا نالجح » ،
والاشفاق من المكروه ، نحو : « لعل المريض ميت » ، أي : أخشى
أن يموت .
- ٢ - التعليل ، وعليه حملوا نهايات الآيات من مثل : « لعلكم
تتقون - لعلكم تذكرون » .
- ٣ - الاستفهام ، أثبتته الكوفيون ، ولهذا علق بها الفعل في نحو :
« لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » .

[لكن]

أ - (حرف استدراك لا عمل له) :

وذلك إذا وقعت بين الجملتين ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكن جاء
عمرو » .

ب - (حرف عطف واستدراك) :

وذلك إذا وقعت بين مفردين وكانت مسبوقة بنفي أو نهي ، ولم
يكن معها واو ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكن عمرو » . فإن ذكرت الواو
معهما ، نحو : « ما جاء زيدٌ ولكن عمرو » ، كان العطف للواو ، و
« لكن » حرف استدراك لا عمل له .

[لكن]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . ومعناه الاستدراك .
وقد يحذف اسمه ، كقول الفرزدق :

فلو كنت ضيئاً عرفت قرابتي
ولكن زنجي عظيم المشافر
أي : ولكنك زنجي .

وتصل بها « ما » فتكفها عن العمل ، كقول امرئ القيس :
ولكننا أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

[لم]

حرف تنفي يجزم المضارع ويقلب زمنه إلى الماضي ، كقوله تعالى :
« لم يلد » ولم يولد » .

وزعم ابن مالك أن من العرب من لا يجزم المضارع بها ، كقول
الشاعر :

لولا فوارس من نهم وأسرثهم
يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

كما زعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها ، كقراءة بعضهم :
« ألم تشرح لك صدرك ؟ » .

[لما]

آ - (حرف تنفي وجزم وقلب) :

أي : هي مثل « لم » تنفي المضارع وتجزمه ، وتقلب زمنه إلى

الماضي ، نحو : « لما يأت زيد » .

لكنها تختلف عن « لم » في خمسة أمور :

١ - أنها لا تجزم فعل شرط ، فلا يقال : « إن لما تأت فلن أكرمك » ، في حين أنه يقال : « إن لم تأت فلن أكرمك » .

٢ - أن نفيها مستمر إلى الحال ، فقولاك : « لما يأت زيد » معناه : حتى الآن زيد غير آتٍ . أما « لم » فيحتمل نفيها الاتصال كقوله تعالى : « ولم أكن بدعائك - رب - شقياً » ، أي : لم أكن شقياً ، ولا أزال كذلك ، ويحتمل الانقطاع ، كقوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » ، أي : لم يكن شيئاً مذكوراً ، ثم كان .

٣ - يطلب على منفي « لما » أن يكون قريباً من الحال ، وعلى منفي « لم » أن يكون بعيداً في الماضي . وعبروا عن ذلك بقولهم : « لما » تنفي « قد فعل » ، و « لم » تنفي « فعل » . لأن « قد فعل » ماض قريب ، و « فعل » ماض بعيد .

٤ - أن منفي « لما » متوقعٌ بثبوته ، بخلاف منفي « لم » ، فإذا قلت : « لما يشمر بستاننا » ، فمعناه أن إثماره متوقع بين يومٍ وآخر . أما إذا قلت : « لم يشمر بستاننا » ، فليس معناه أنه سيثمر في المستقبل القريب .

٥ - أن منفي « لما » جائز الحذف لدليل ، نحو : « اشتريت الكتاب لأقرأه ولما » ، أي : ولما أقرأه بعده .

ب - (حرف وجود لوجود) :

وذلك كقولك : « لما جاء زيدٌ سلت عليه » . ويرى بعضهم أنها في هذا التركيب وأمثاله ظرف بمعنى « حين » ، فيسمونها لذلك : « لما » الحينية . وقد فصلنا الكلام عليها في مبحث الشرط ، فارجع اليه .

ج - (حرف استثناء) :

ولا تستعمل إلا في الاستثناء المفرغ ، ولا يكون بعدها إلا جملة ، كقوله تعالى : « إنَّ كلَّ نفسٍ لما عليها حافظٌ » ، أي : ما كل نفسٍ إلا عاينها حافظٌ ، وكقولهم : « أنشدك الله لما فعلت » ، أي : ما أسألك إلا فعلك . وقد حللنا هذه العبارة الأخيرة في مبحث الاستثناء ، فارجع اليه .

[لن]

حرف نفي ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال ، نحو : « لن يأتي زيدٌ اليوم » . وقد يحزم المضارع بها في الضرورة ، كقول أعرابيٍّ يمدح الحسين بن عليٍّ رضي الله عنها :

لن يتخيبَ الآنَ من رجائك مَنْ
حرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الخلقَ

[لو]

حرف شرط غير جازم . وقد فصلنا القول فيه في مبحث انشراط . وقد تخرج عن معنى الشرط إلى معنى العرض ، نحو : « لو تزورنا » .

[لولا]

حرف شرط غير جازم . انظر تفصيل الكلام عليه في مبحث الشرط .

[لوما]

حرف شرط غير جازم مثل « لولا » .

[لَيْتَ]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . وقد ينصبها ، كقول
المعراج :

يا ليت أيام الصبا رواجما

ومعناه التمني ، وهو : طلب التمني ، كقول أبي المتاهية :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبرته بما فعل المشيب

وإذا اقترنت به « ما » الزائدة لم تلغ اختصاصه بالأسماء ، فلا يقال :
« ليتما جاء زيد » . ولهذا يجوز كنهه عن العمل ، وإبقاء عمله . وقد
روي بيت النابغة بالوجهين :

قلت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه قد
بنصب الحمام ورقه .

[ليس]

٢ - (فعل ماض ناقص) :

يرفع مبتدأ وينصب الخبر ، نحو : « ليس زيد قادماً » . وينوquem
يلفون عمله إذا انتقض نفيه بـ « إلا » ، ومنه قولهم : « ليس الطيب
إلا المسك » . وقد يبطل عمله بغير ذلك ، كقول هشام بن عتبة :

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها

وليس منها شفاء النفس مبذول

وتأوله بعضهم على أن اسمها ضمير شأن مخوف ، وأن المبتدأ والخبر المرفوعين في محل نصب خبراً لها . وكذلك فعلوا بها إذا رأوها داخلة على الجملة الفعلية ، نحو : « ليس يدري زيدٌ شيئاً » . وهذا تكلف لا لزوم له ، والخير أن تعتبر في مثل ذلك حرفاً لا فعلاً . بل لقد ذهب ابن السراج والفارسي وابن شقير وجماعة إلى حرفيتها ، سواءً أكانت عاملة ، أم كانت مهملة . ولا يعيب هذا الرأي إلا شيء واحد لا أرى له أهمية كبيرة ، وهو أن « ليس » تتصل بها ضمائر الرفع كالأفعال ، فيقال : « لستُ - لستَ - لستم ... إلخ » .

لذا ، فالقول بحرفيتها عند دخولها على الجملة الفعلية قاطع ، نحو : « ليس يعلمُ زيدٌ شيئاً » يبدو رأياً سديداً لا يعيبه شيء ، لأن ضمائر الرفع لا تتصل بها في هذه الحالة .

ب - (حرف عطف) :

بمنزلة حرف المطف « لا » معنًى وعملاً . أثبت ذلك الكوفيون ، واستشهدوا عليه بقول ثعلب بن حبيب يذكر الأثرم أبرهة الحبشي صاحب الفيل :

أين المفرُّ والاله الطالِبُ والأثرم المغلوبُ ليس الغالبُ

حرف الميم

[م]

أ - (علامة جمع الذكور) :

وهي المتصلة بضمير جمع الذكور العقلاء ، نحو : « هُمْ - أَنْتُمْ - كُمْ - » . وهي في اللغة المشهورة ساكنة ، نحو : « أَنْتُمْ خَيْرُ مِنْهُمْ » ، ولا تضم إلا عند التقائها بساكن آخر ، نحو : « أَنْتُمْ الْقَوْمُ الْكَرَامُ » . ويكثر ضمها في الشعر للضرورة ، كقول الفرزدق :

هذا ابن خير عبادِ اللهِ كُتَيْبِمو

هذا التقىُّ النقيُّ الطاهر العلم

ويجوز كسرهما إذا كانت متصلة بالهاء المكسورة ، كما في البيت السابق ، إذ يمكن أن ينشد : هذا ابن خير عبادِ اللهِ كُتَيْبِمي ... وبمض العرب يضمها مطلقاً ، فيقول : « ائتمو - هو - كتابكو ... » .

ب - (عوض عن حرف النداء) :

وهي ميم مشددة مفتوحة تتصل بلفظ الجلالة عند حذف حرف النداء قبله ، نحو : « اللهم اغفر لي » . وشذ وجودها مع ثبوت حرف النداء كقول الشاعر :

إني إذا ما حدثُ أَلَمًا أقولُ يا اللهم يا اللهم

ج - (اسم استفهام) :

وهي « ما » الاستفهامية نفسها ، حذفت ألفها عند دخول الجار عليها ، كقوله تعالى : « عمٌ يتساءلون ؟ » ، أي : عن أي شيء يتساءلون . وهي ميم يجب فتحها إشارة إلى ألفها المحذوفة ، نحو : « لِمَ - إلامَ - عمٌ - بيمَ - علامَ - ممٌ ؟ ... إلخ » . وقد تسكن لضرورة شعرية ، كقول الشاعر :

يا أبا الأسودِ لِمَ خلقتي لهومٍ طارقاتٍ وذِكرٍ ؟

[ما]

آ - (اسم موصول) :

وأكثر استعمالها أن تكون لنير الماقل ، كقوله تعالى : « ما عندكم ينفدُ » ، وما عند الله باقٍ . وقد تستعمل للماقل ، كقوله تعالى : « فأنكحوا ما طابَ لكم من النساءِ » ، وكقولهم : « سبحانَ ما سخَّرَ كنُ لنا » ، وقولهم : « سبحانَ ما يسبيحُ الرعدُ بحمده » ، ولكن هذا قليل وأكثر ما تكون ما للماقل ، إذا اقترنت الماقل بنير الماقل في حكم واحد ، كقوله تعالى : « بسبيحُ الله ما في السماوات وما في الأرض » .

ب - (معرفة تامة علمة) :

وسميت « معرفة » ، لأنها تقدر بلفظ « الشيء » ، و « تامة » ، لأنها لا تحتاج إلى صفة أو صلة تتم معناها ، و « عامّة » ، لأنها لا تقع مع عاملها صفة لما قبلها ، كقوله تعالى : « إنَّ تُبْدُوا الصدقاتِ فنعما هي » ، أي : فنعم الشيء هي .

وهذا النوع من « ما » لا يقع إلا في عبارات المدح والثناء ، كما رأيت في الآية .

ج - (معرفة تامة خاصة) :

وسميت هذه « خاصة » ، لأنها تكون هي وعاملها صفةً لما قبلها ، نحو : « غسلته غسلًا نعمًا » ، أي : غسلًا نعيمَ الغسل . وهذه مثل سابقتها : لا تقع إلا في عبارات المدح والثناء .

د - (نكرة ناقصة) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، وتحتاج إلى صفة تكمم معناها ، نحو : « عندي ما سارُّ لك » ، أي : عندي شيء سارُّ لك . ومنه قول الشاعر :

لما نافع يسمى الليبُ فلا تكن*

لشيءٍ بيدٍ نفعه الدهرَ ساعيا

أي : لشيءٍ نافعٍ يسمى الليب .

هـ - (نكرة تامة) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، ولا تحتاج إلى صفة تكمم معناها . وتقع في ثلاثة أساليب : أسلوب التعجب ، نحو : « ما أجملَ الربيع ! » ، أي : شيءٌ جميلُ الربيع ، وأسلوب المدح والثناء ، نحو : « غسلته غسلًا نعمًا » ، أي : نعم شيئاً (١) ، وأسلوب مخصوص من أساليب المبالغة هو الذي مثل قولهم : « إنَّ زيدا غمًا أن يكتب » ، أي : إن زيدا مخلوق

(١) ويصبرها بعضهم معرفة تامة ، كما رأيت في الفقرة « ج » . انظر تفصيل أعاريها في مبحث المدح والثناء .

من شيء كتابة ف « ما » بمعنى « شيء » مجرور بـ « من » ، والمصدر
المؤول من « أن » وصلتها في موضع جر بدل منها .

و - (اسم استفهام) :

ومعناها « أي شيء ؟ » ، كقوله تعالى : « وما تلك يمينك يا
موسى ؟ » .

ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جرئت ، وإبقاء الفتحة
دليلاً عليها ، كقول الشاعر الكيت بن زيد :

قللك ولالة السوء قد طال مكثهم

فصنام حنام العناء المطول ؟

وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف ، وهو مخصوص بالشعر ،
كقول الشاعر :

يا أبا الأسود لم خلقتي لهموم طارقات وذكرك ؟

وقد تثبت الألف للضرورة الشعرية ، كقول حسان :

على ما قام يشتمني لئيم كخزير تمرغ في رماد ؟

ز - (شرطية غير زمانية) :

وتستعمل هذه لنير الماقل ، كقوله تعالى : « وما تفعلوا من خير
يعلمه الله » .

ح - (شرطية زمانية) :

وهذه معناها الزمان ، وهي في محل نصب على الظرفية الزمانية ،
ومنها قوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » ، أي : استقيموا
لهم مدة استقامتهم لكم ، وقول الشاعر :

مَا تَكُنْ يَا بَنَ عَبْدِ اللَّهِ فِينَا فَلَا ظِلًّا نَخَافُ وَلَا اقْتَارًا

ط - (حرف نفي) :

وتدخل هذه على الجمل الفعلية والاسمية ، فإذا دخلت على الفعلية لم تعمل شيئاً ، نحو : « ما جاء زيدٌ » ، وإن دخلت على الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والتجديون عمل « ليس » بشروط معروفة ، كقوله تعالى : « ما هذا بشراً » ، وأعملها التميميون ، نحو : « ما زيد قادمٌ » . وقد تستعمل « ما » نافيةً للجنس ، فتعمل عمل « إِنَّ » ، وهذا نادر ، ومنه قول الشاعر :

وَمَا بَأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةٌ

قليلٌ على من يعرف الحقَ عابها

ي - (حرف مصدري) :

وهذه تؤول مع ما بعدها بمصدر يقع مواقع إعرابية مختلفة ، فهو مبتدأ مؤخر في قوله تعالى : « عزَّزْتُ عليه ما عَنَّتُمْ » ، أي : عَنَّتْكُمْ عزَّزْتُ عليه ، ومفعول به في قوله تعالى : « ودُّوا ما عَنَّتُمْ » ، أي : ودُّوا عَنَّتْكُمْ ، ومجرور بالحرف في قوله تعالى : « لهم عذابٌ شديدٌ بما نسوا يومَ الحسابِ » ، أي : بنسيانهم يومَ الحساب ، ومجرور بالاضافة في قوله تعالى : « ليجزيكَ أجرَ ما سقيتَ لنا » ، أي : أجرَ سقيكَ .

ك - (حرف مصدري زماني) :

وإنما سمي بالزماني لأن المصدر المؤول منه ومن صلته لا يقع إلا في موضع نصب على نيابة الظرفية الزمانية ، كقوله تعالى : « وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمتُ حياً » ، أي : دوامي حياً ، والأصل : مدةً دوامي

حياً ، فحذف المضاف الذي هو الظرف ، فتاب المضاف اليه - الذي هو المصدر - منابه .

والفرق بين « ما » المصدرية الزمانية هذه ، و « ما » الشرطية الزمانية التي سبقت ، أن هذه حرف ، وتلك اسم ، وأنَّ المنصوب على الظرفية أو على نيابتها هو المصدر المؤول هنا ، وهو « ما » نفسها هناك .

ل - (زائدة كافة) :

وهذه أنواع :

١ - كافة عن عمل الرفع ، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال ، هي : قل - كثر - طال . وأضاف بعضهم : شد ، ولا يدخلن عندئذٍ إلا على جملة فعلية صريح بفعلها ، كقول الشاعر :

قلما يبرح الليب إلى ما يورث المجد داعياً أو مجيئاً

وندر دخولهن على الجملة الاسمية ، كقول المرار :

صدت فأطوت الصدود وقلما

وصال على طول الصدود يدوم

٢ - كافة عن عمل النصب والرفع ، وهي المتصلة بـ « إن » ، وأخواتها ، كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » . وإذا اتصلت « ما » ، الكافة بالأحرف المشبهة ألقت اختصاصها بالأسماء ، وجعلتها صالحة للدخول على الجمل الفعلية ، كقوله تعالى : « كأنما يساقون إلى الموت » ، ما عدا « ليت » ، فإن اختصاصها بالأسماء لا يزول ، فلا يقال : « ليتما جاء زيد » ، ولهذا جاز كفها عن العمل عند اقترانها بـ « ما » ، وجاز عدمه ، وقد روي بالوجهين قول النابغة الذبياني :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه قدير

برفع الحمام على الالغاء ، وينصبه على الاعمال .

٣ - كافة عن عمل الجهر ، وهذه تتصل بأحرف وظروف وأسماء .
فالأحرف المكفوفة بها هي : « رب - ب - ك - من » . فالأول كقول
جذبة بن مالك الأبرش :

ربما أوفيت في علمي ترفعن ثوبي شمالات

والثاني كقول الشاعر :

فلئن صرت لا تحير جواباً لها قد ثرى وأنت خطيب

والثالث كقولهم : « كن كما أنت » .

والرابع كقول أبي حية :

وانثا لمّا نضرب الكبش ضربة

على رأسه تلقي اللسان من الفم

والظروف والأسماء المكفوفة بها عن الاضافة هي : « بعد - بين -
حيث - إذ - سي » ، نحو : « جئت بعدما جاء زيد - بينما أنا عند زيد
إذ أقبل خالد - حيثما تجلس ترتج - إذا تجهد تنجح - أحب القراءة
ولا سيما قراءة موجهة » .

م - (زائدة للتعويض) :

فيعوض بها عن « كان » المحذوفة وحدها ، كقول الشاعر :

أبا خراشة أمّا أنت ذا نقر فان قومي لم تأكلهم الضبع

إذ الأصل : لأن كنت ذا نقر ، فحذفت « كان » فانفصل
الضمير ، ثم زيدت « ما » للتعويض ، فأدغمت بأن ، فصارت « أمّا » .
أو تكون عوضاً من جملة « كان » المحذوفة كلها ، كقولهم :

« إفضل هذا إما لا » ، أي : إفضل هذا إن كنت لا تفعل غيره ،
فحذفت « كنت تفعل غيره » وعوض من المحذوف « ما » ، فأدغمت
« إن » بها ، فصارت « إما لا » .

ن - (زائفة) :

وتزاد هذه في مواطن كثيرة :

- ١ - بين الفعل ومرفوعه ، نحو : « شتان ما زيد وعمرؤ » .
- ٢ - بين الجار ومجروره ، نحو : « سأخرج عمًا قليل » .
- ٣ - بين المضاف والمضاف إليه ، نحو : « تبت من غير ما عمل » .
- ٤ - بعد أدوات الشرط ، كقوله تعالى : « فامَّا ترَينَّ من
البشرِ أحداً ققولِي إني نذرتُ للرحمن صوماً » .
- ٥ - قبل « خلا - عدا - حاشا » ، نحو : « جاء القوم ما خلا
زيد » .

ملاحظة :

إعلم أن النحاة اختلفوا اختلافاً كبيراً في أقسام « ما » وفي مواضع
كل قسم . فمنهم من أثبت بعض الأقسام ومنهم من نقاها ، ومنهم من ردَّ
« ما » في أحد التراكيب إلى قسم ، ومنهم من ردها إلى قسم آخر .
واليك نماذج من هذه الخلافات :

- ١ - « إن تبدوا الصدقات فنعما هي » : قيل : « ما » معرفة
تامة ، وقيل : « ما » نكرة تامة . فعلى الأولى تكون فاعلاً لنعم ، وعلى
الثاني تكون تمييزاً لفاعل نعم المستتر .
- ٢ - « ما أجمل الربيع » : قيل : هي نكرة تامة ، وقيل : بل

هي اسم موصول ، والجملة بعدها صلة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير :
الذي جعل الربيع شيء عظيم . وقيل : بل هي نكرة موصوفة ، والجملة
بعدها صفتها ، والخبر محذوف ، والتقدير : شيء جعل الربيع شيء عظيم .

٣ - « غسلته غسلًا نعمًا » : قيل : هي نكرة تامة ، فتكون
تميزاً لفاعل نعم المحذوف ، وقيل : بل هي معرفة تامة ، فتكون فاعلاً لنعم .
٤ - « ما دمت حيا » : قيل : هي حرف موصول ، وقيل :
بل هي اسم موصول .

٥ - « قلما - طالما - شديما » : قيل : هي كافة ، وقيل : بل
هي مصدرية .

٦ - « إنما المؤمنون إخوة » : قال البيانون : إن « ما » هنا
ناقية ، وقال النحويون : بل هي زائدة كافة .

٧ - « كن كما أنت » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : هي
اسم موصول ، والتقدير : كن كالذي هو أنت ، وقيل غير ذلك .

٨ - « بعدما - بينا » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : بل
هي مصدرية . الخ .. الخ .

[ما دام]

مركبة من كلمتين : « ما » مصدرية زمانية ، و « دام » فعل
ماض ناقص .

[ماذا]

كلمة يختلف تحليلها باختلاف التراكيب التي توجد فيها :

١ - ففي قولك : « ماذا الكتاب ؟ » لا بد من اعتبارها كلمتين :

« ما » اسم استفهام ، و « ذا » اسم إشارة ، والمعنى : ما هذا الكتاب ؟
 ٢ - وفي قولك : « لماذا سافرت ؟ » لا بد من اعتبارها كلمة واحدة للاستفهام ، والمعنى : لأي شيء سافرت ؟

٣ - وفي قولك : « ماذا اشتريت ؟ » يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، فتكون اسم استفهام في محل نصب على أنها مفعول به مقدم ، والتقدير : أي شيء اشتريت ؟ ويمكن اعتبارها كلمتين : « ما » اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم ، و « ذا » اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وجملة « اشتريت » صلة لذا ، والتقدير : ما الذي اشتريت ؟ .
 ٤ - وفي قول الشاعر المثقّب العبدي :

دعي ماذا علمتِ سأتقيهِ ولكنّ بالمغيّب نبيّني

لا بد من اعتبارها كلمة واحدة ، فإما أن تجعل اسماً موصولاً ، والجملة بعدها صلة لها ، والتقدير : دعي الذي علمته ، وإما أن تجعل اسم جنس بمعنى « شيء » ، والجملة بعدها صفة لها ، والتقدير : دعي شيئاً علمته .

[متى]

أ - (اسم استفهام) :

يستفهم به عن الزمان ، نحو : « متى جاء زيد ؟ » .

ب - (اسم شرط جازم) :

ويستعمل لربط الشرط والجواب بزمان واحد ، نحو : « متى تأتيني أكرمك » .

ج - (اسم بمعنى « وسط ») :

واستعمله بهذا المعنى نادر جداً ، وعليه خرج بعضهم قول أبي ذؤيب الهذلي يصف السحب الصاعدة من البحر :

شربن بماء البحر ثم ترَفَّعَتْ

متى لُحِجَ خُضِرٌ لهنَّ ثِيَجٌ

فقالوا : أراد : وسط لُحِجَ .

د - (حرف جر) :

بمعنى « من » أو بمعنى « في » ، وهذا خاصٌ بلغة هذيل ، يقولون : « وضعتُه متى كمي » ، أي : في كمي ، و : « أخرجها متى كمي » ، أي : من كمي . وعلى هذا المعنى الأخير خرج بعضهم قول أبي ذؤيب السابق .

[من]

آ - (حرف جر) :

وذلك إذا وليها اسم مجرور ، نحو : « ما رأيته منذ يوم الخميس » . ومعناها « من » إن كان مجرورها يدل على الزمان الماضي ، كما في المثال السابق ، فإن دل المجرور على الحاضر ، كان معناها « في » ، نحو : « ما رأيته منذ يومنا هذا » ، أي : في يومنا هذا .

ب - (ظرف) :

وذلك إذا وليها اسم مرفوع ، نحو : « ما رأيته مذ يومان » ، أو جملة فعلية ، نحو : « ما رأيته مذ سافر » ، أو جملة اسمية ، نحو : « ما رأيته مذ هو صغير » .

ثم اختلف النحاة في إعرابها والاسم بعدها مرفوع ، فقال قوم : هي مبتدأ والمرفوع بعدها خبر ، ومنها « الأمد » ، والتقدير : ما رأيته .. أمدٌ اتفأء الرؤية يومان ، وقال آخرون : بل هي ظرف في محل نصب مضافة إلى الجملة بعدها ، والمرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ما رأيته مذ كان يومان ، وقيل غير هذا وذلك عما لا يخلو من تعسف . وكذلك اختلفوا فيها إذا كان بعدها جملة ، والمشهور من المذاهب أنها عندئذ ظرف مضاف إلى الجملة .

[مَضَى]

اسم فعل أمر بمعنى « اعثر » .

[مع]

اسم موضوع لمعنى المصاحبة . ويختلف إعرابه باختلاف استعماله :

١ - فإن أضفته منصوباً ، كان ظرفَ مكانٍ دالاً على موضع الاجتماع في نحو : « جلست مع زيد » ، أو ظرفَ زمانٍ دالاً على زمان الاجتماع في نحو : « جئتك مع العصر » .

٢ - وإن جررته بـ « من » ، وهذا نادر ، كان اسم مكانٍ بمعنى « عند » مجروراً ، نحو : « ذهبت من معه » ، أي : من عنده .

٣ - وإن لم تضفه ، فهو منصوب على الحال في نحو : « جاء زيد وعمرو معاً » ، أو هو ظرف منصوب متعلق بخبر محذوف في مثل : « زيد وعمرو معاً » ، وقال قوم : بل هي منصوبة على الحال دائماً ، والخبر في مثل هذا المثال الأخير محذوف ، والتقدير : زيد وعمرو مجتمعان معاً .

[معاذَ الله]

مفعول مطلق منصوب ، ولفظ الجلالة مضاف اليه .

[مَلَانِكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أثبت » .

[مَن]

أ - (اسم استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « من جاء ؟ » ، وقوله تعالى : « مَنْ يَشَأْ مِنْ رَبِّكَ » ، وقوله : « مَنْ رَبُّكَ يَا مُوسَى ؟ » .

ب - (اسم شرط جازم) :

وذلك في نحو قولك : « مَنْ يَجْتَهِدْ يَنْجُ » .

ج - (اسم موصول) :

وذلك في نحو قولك : « جاء من تعرفه » .

د - (نكرة موصوفة) :

ومعناها عند ذلك « شخص » ، كقول سُؤَيْدِ بْنِ أَبِي كَاهِلٍ :

رَبُّهُ مِنْ أَنْضَجَتْ غَيْظاً قَلْبَهُ قَدْ تَنَى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعَمْ

أي : رب شخص أنضجت قلبه غيظاً قد تنى لي الموت . فن
يجرور برب في محل رفع مبتدأ والجملة بعده صفة له ، وجملة « تنى » خبر
له . وانما تعين اعتبارها نكرة ، لأن « رب » لا تدخل إلا على النكرات .

[ميم]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها عدة معانٍ :

١ - ابتداء الفاية ، مكانية كانت كقوله تعالى : « سبحان الذي أسرى ببيده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » ، أم زمانية ، كقول رسول الله ﷺ : « فطيرنا من الجمعة إلى الجمعة » .

٢ - التبويض ، أي أن تكون بمعنى « بعض » ، كقوله تعالى : « لن تناولوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون » ، أي : حتى تنفقوا بعض ما تحبون . وعلى هذا المعنى تأتي « من » في مثل : « هذا الرجل من قريش » ، أي : هو بعض قريش .

٣ - بيان الجنس ، وهي الجارة للتمييز ، نحو : « كم من بلادٍ زرتُ » . وأكثر ما يكون ذلك بعد المبهات ، ولا سيما « ما » و « منها » لافراط إيهامهما ، كقوله تعالى « ما ننسخ من آيةٍ أو ننسبها نأتِ بخيرٍ منها أو مثليها » ، وقوله : « وقالوا : منها تأتينا به من آيةٍ لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » . وتكون هي ومجرورها متعلقين بصفة محذوفة للمميز إن كان نكرة ، نحو : « قرأتُ خمسةً من الكتب » ، وبحال محذوفة منه إن كان معرفةً ، نحو : « إن الذي حفظت من الشعر لا يكفي » .

٤ - التعليل ، كقوله تعالى : « بما خطيئتهم أغرقوا » ، أي : بسبب خطيئتهم .

٥ - البدل ، كقوله تعالى : « أرضيتُم بالحياة الدنيا من الآخرة ؟ » ، أي : بدل الآخرة .

٦ - مرادفة « عن » ، كقوله تعالى : « يا ويلنا قد كنّا في غفلةٍ من هذا » ، أي : عنه .

ب - (حرف جر زائد) :

ومعناها التنصيص على العموم ، نحو : « ما جاءني من رجلٍ » ، أو تأكيد العموم ، إن كان في الكلام ما يشير إلى العموم بدونها ، نحو : « ما جاءني من أحدٍ » ، إذ لو قلت : « ما جاءني أحدٌ » ، لكان العموم مفهوماً من كلمة « أحد » .

ولا تزداد « من » إلا في مواضع مخصوصة ، وبشروط مخصوصة ، فتزداد في الفاعل ، والمفعول به ، والبتداء ، وبشرط أن يتقدمها نقي ، أو نهي* ، أو استفهام ، وإن يكون مجرورها نكرة ، نحو : « هل جاء من أحدٍ ؟ » - « ما جاء من أحدٍ » - هل رأيت من أحدٍ ؟ - ما رأيت من أحدٍ - هل من كتابٍ عندك ؟ - ما من كتابٍ عندي » .

[منذ]

مثل « مذ » في معناها وأقسامها وأحكامها . انظر « مذ » .

[منذاً]

يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، اسم استفهام للماقل ، ويمكن اعتبارها كلمتين : « من » اسم استفهام ، و « ذا » اسم موصول ، نحو : « منذاً جاء اليك ؟ » . فعلى الاعتبار الأول يكون التقدير : من جاء اليك ؟ وبحسن كتابتها متصلة ، وعلى الاعتبار الثاني يكون التقدير : من الذي جاء اليك ؟ وبحسن كتابتها منفصلة ، هكذا : من ذا ؟

[مَرَّ]

اسم فعل أمر بمعنى « أكف » .

[مِمْ]

أ - (اسم شرط جازم) :

وتستعمل لما لا يعقل ، كقوله تعالى : « وقالوا : مها تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » .

ب - (اسم استفهام) :

ذكره جماعة منهم ابن مالك ، واستدلوا عليه بقول عمرو بن ملقظ :
مها لي الليلة مها لي ؟ أودي بنعلي وسرباليه
أي : ما لي الليلة ؟

[مِيم]

انظر د يد .

حرف النون

[ن]

آ - (نون التوكيد) :

وهي نونان : خفيفة ، وثقيلة . وقد اجتمعتا في قوله تعالى :
« لِيَسْجُنَّ وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ » . وتمتصان بالفعل ، وأما قول
رؤبة :

أَقَاتِلْنِ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا

فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل . (انظر شروط استعمالها في
مبحث التوكيد بالنون) .

ب - (نون التنوين) :

وهي نون زائدة ساكنة تلحق آخر الكلمة لغير توكيد . وقد
اختلف النحاة في أقسامها ، وجملة ما بلغوه في ذلك تسعة :

١ - تنوين التمكين : وهو اللاحق للاسم العرب المنصرف ،
مثل : « رجلٍ - بيتٍ - مالٍ » .

٢ - تنوين التنكير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين
معرفتها ونكرتها ، فقولك : « صه » بغير تنوين ، يعني « اسكت عن
الكلام الذي تقوله فقط » ، أما قولك : « صه » بالتنوين ، فيعني :
« اسكت عن كل كلام » . وقولك : « جاء سيويهِ » بغير تنوين ، تقصد

منه رجلاً بعينه ، أما قولك : « جاء سيويهِ » بالتثنية فقصده منه رجلاً ما بمن يسمون بهذا الاسم .

وهذا التثنية يلحق ببعض أسماء الأفعال سماعاً ، مثل : « صهِ - مه - إيه » ، ويلحق قياساً الأعلام المختومة بـ « ويهِ » ، مثل : « سيويهِ - نفلويهِ - خالويهِ » .

٣ - تثنية المقابلة : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، مثل : « مسلمات - قانتات » . قالوا : هو في مقابلة النون التي في الجمع المذكور السالم ، مثل : « مسلمين - قانتين » . ورده بعضهم إلى تثنية التمكنين .

٤ - تثنية العوض : وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضاً من حرف أصلي ساقط ، مثل : « جوارٍ - غوائٍ » جمع جاريةٍ وغاشية ، والأصل : جواري - وغوائني ، فحذفت الياء لأنها من الأسماء المنقوصة ، وجاء التثنية عوضاً منها . ولم يقولوا إن التثنية للتمكنين ، لأن جمع جواري وغوائني من صيغ منتهي الجموع ، فهي محرومة من تثنية التمكنين ، فكان هذا التثنية إذن عوضاً من الياء المحذوفة . فأما « قاضٍ - وعالٍ » فالتثنية فيها للتمكنين لأنها من الأسماء المنصرفة المستحقة لتثنية التمكنين .

وقد يكون تثنية العوض عوضاً من كلمة محذوفة ، كالتثنية اللاحق لبعض الأسماء اللازمة للإضافة عوضاً من المضاف إليه المحذوف ، مثل : « كلٍ - وبعضٍ » ، أو يكون عوضاً من جملة محذوفة ، وهو التثنية اللاحق لـ « إذ » في نحو قوله تعالى : « وانشقت السماءُ فهي يومئذٍ واهيةٌ » ، إذ المعنى : فهي إذ انشقت واهية .

وقد رد بعض النحاة جميع أنواع تثنية العوض إلى قسم تثنية التمكنين .

٥ - تنوين الترميم : وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الاطلاق ، كقول جرير :

أقلى اللوم - عاقل - والمتابن
وقولي - إن أصبت - : لقد أصابن

والأصل : عتابا ... أصابا

٦ - التنوين الغالي : وهو اللاحق لآخر القافية المقيدة ، كقول رؤبة :

وقاتم الأعماقِ خاوي المخرقن

وسمي « غالياً » لتجاوزه حد الوزن .

وقال ابن مالك : إن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنويناً مجازاً . وإنما هو نون أخرى زائدة ، ولهذا لا يختص بالاسم ، ويجمع الألف واللام ، ويثبت في الوقف . وكل ذلك لا يجوز مع التنوين الحقيقي .

٧ - تنوين الضرورة : وهو اللاحق لما لا ينصرف ، كقول امرئ القيس :

ويوم دخلت الخيدر خدر عُنيزة
فقلت : لك الولايات إنك مرجلي

وللمنادي المبني على الضم ، كقول الأحوص :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

ورده بعضهم إلى تنوين التمكين .

٨ - التنوين الشاذ : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية ، كقولهم « هؤلاء قومك » .

٩ - تنوين الحكاية : وهو اللاحق للأعلام المنقولة عن أسماء أو صفات منونة ، كأن تسمي رجلاً بكلمة « عاقلة » . فتحكيها كما كانت قبل العملية . وأكثر النحاة على أن هذا هو تنوين التمكين .

ج - (نون النسوة) :

وهي ضمير الاناث في نحو قولك : « النساء يذهبن » .

د - (النون علامة النسوة) :

وهذه حرف لا محل له من الاعراب ، وذلك إذا اجتمعت مع الفاعل في لغة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « يذهبن النسوة » . وهي علامة أيضاً في نحو : « كتابكن » - « وكتابهن » ، على مذهب من يرى أن الضمير هو الهاء فقط ، والكاف فقط .

هـ - (نون الوقاية) :

وتسمى نون الهاء أيضاً ، وهذه مواضعها :

١ - بين الفعل وياء التكلم ، نحو : « ضربني - أكرمني » . ووجودها هنا لازم لوقاية الفعل المتصل به ياء التكلم من الكسر . فأما قول رؤبة :

عددت قومي كمديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليبي

فضرورة ، والأصل أن يقول : ليسني .

وإذا كان الفعل من الأفعال الخمسة ، مثل : « يضربون - وتضربن » - وتضربان » ، ثم اتصلت به ياء التكلم ، جاز اجتماع النوين : نون الرفع للأفعال الخمسة ، ونون الوقاية ، فتقول : « يضربوتي » ، وجاز الاكتفاء بنون واحدة ، فتقول : « الرجال يضربوني » . واختلف النحاة

في النون المحذوفة : فقال بعضهم : هي نون الرفع ، وقال آخرون : بل هي نون الوقاية .

٢ - بين اسم الفعل وياء التكلم ، نحو : « دراكني - تراكني » ، أي : أدركني وأتركني .

٣ - بين الحرف المشبه بالفعل وياء التكلم ، نحو : « إتي - كأتي » . ووجودها هنا جائز . وينبغي حذفها مع « لعل » ، فيقال : « لعلني » ، ويقال مع « ليت » ، فيقال : « ليتني » .

٤ - بين حرفي الجر « من - عن » وياء التكلم ، نحو : « مني - عني » . ووجودها هنا لازم . فأما قول الشاعر :

أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
فشاذ ، والأصل أن يقول : عني ومني .

٥ - بين « لدن وقد وقط » وبين ياء التكلم ، نحو : « لدثي - قدني وقطني » (بمعنى حسبي) . ووجودها بين هذه المضافات ، وبين ياء التكلم ، لازم . وما ورد من الكلام مخالفاً لذلك فهو قليل نادر .

٦ - بين المشتقات وياء التكلم ، نحو : « هل أنت مكرمني ؟ » . ووجودها في هذا الموضع شاذ .

و - (النون فعل أمر) :

وهي نون مكسورة تكون فعل أمر من « ونى - يني » بمعنى قتر وتمب .

ز - (النون علامة الرفع) :

وهي نون الأفعال الخمسة ، نحو : « يكتبان - يكتبون - تكتبين » .

ح - (النون عوض عن التنوين) :

وهي الموجودة في المثنى ، مثل : « الولدان » ، وفي الجمع المذكر السالم ، مثل : « المعلمون » . وهذه النون تسقط في الاضافة كما يسقط التنوين في الاسم المفرد ، فنقول : « جاء معلما المدرسة وموظفوها » .

[النجاء]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » . وقد اتصل به كاف الخطاب ، فيقال : « النجاءك » .

[نبع]

اسم صوت لجر الابل كي تنيخ .

[نعم]

حرف للتصديق ، أو للوعد ، أو للاعلام : فالتصديق بعد الخبر ،

نحو :

- جاء زيد .

- نعم

والوعد بعد الأمر والنهي والطلب بصورة عامة ، نحو :

- أعط زيدا كتابه .

- نعم .

والاعلام بعد الاستفهام ، نحو :

- هل جاء زيد ؟

- نعم .

حرف الراء

[ه]

آ - (ضمير للغائب) :

وتستعمل في موضعي الجر والنصب ، كقوله تعالى : « قال له صاحبه وهو مجاوره » .

ب - (حرف للغيبة) :

وهي الماء في « إياه » ، على مذهب من يرى أن الضمير هو « إيتا » وحدها .

ج - (للسكت) :

وهي حرف ساكن يلحق أواخر بعض الكلمات عند الوقف عليها ، نحو : « وا زيدا » (١) . وربما وصلوها ، كقول المتنبي :

وا حرّ قلباه ممّن قلبه شيم

وعند ذلك ، قاما أن يضموها تشبيها لها بهاء الضمير ، وإما أن يكسروها على قاعدة التخلص من التقاء الساكنين .

[ها]

آ - (حرف تنبيه) :

وهي الداخلة على أسماء الإشارة ، نحو : « هذا - هؤلاء - ههنا » ،

(١) انظر قواعد الوقف في الجزء الأول من الكتاب .

ثم المتصلة بـ « أي » في النداء ، نحو : « يا أيها الرجل » . فأما في أسماء الإشارة ، فهي متممة فيها دلالة على بُعد ، فلا يقال : « ها ثم » - هكذا ... ، وجائزة فيما سوى ذلك ، وأما في النداء فواجبة ، فلا يقال : « يا أي الرجل » . وقد تضم في النداء إتباعاً لحركة الياء ، فيقال : « يا أيُّه الرجل » .

ب - (اسم فعل أمر) :

ومنه « خذ » ، نحو : « ها الكتاب » ، أي : خذ . وقد اتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاك الكتاب » - هاكم الكتاب وقد تهمز ألفها فيقال : ها الكتاب .

[هاء]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » ، نحو : « هاء الكتاب » ، أي : خذ . وقد اتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاءك الكتاب » . وقد يستغنى عن الكاف ، فتصرف الهمزة تصرف كاف الخطاب ، فيقال للفرد المذكر « هاء » ، وللؤنثة المفردة « هاء » ، وللثني مذكراً أو مؤنثاً « هاؤما » ، ولجمع الاناث « هاؤن » ، ولجمع الذكور « هاؤم » ، ومنه قوله تعالى : « هاؤم اقرؤوا كتابه » .

[هاء]

فعل أمر جامد بدليل قبوله الضمائر ، فيقال : « هاتي - هاتيا - هاتوا » ، ومنه قوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . وزعم الزنجشيري وشارحه ابن عيمش أنها اسم فعل أمر ، وأن الضمائر التي تلحقها إنما هي لقوة شبه هذا الاسم بالفعل ، وكأنما يمدانها علامات وليست ضمائر .

[هَام]

اسم صوت لزجر الابل .

[هَال]

اسم صوت لزجر الخيل .

[هَع]

اسم صوت لزجر النمل والكلب .

[هَبَا]

اسم صوت لزجر الكلب .

[هِدَع]

اسم صوت للابل كي تسكن .

[هُسى]

وقد تكسر هاؤه ، اسم صوت لزجر النمل .

[هَكْزَا]

مركبة من ثلاث كلمات : د ها ، حرف التنبيه ، والكاف الجارة ،
و د ذا ، الاشارية .

[هَل]

٢ - (حرف استفهام) :

وهو حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي ، دون التصور ،

ودون التصديق السلي (١) ، فلا يقال : « هل زيداً ضربت ؟ » ، لأنه حينئذٍ سؤال عن المضروب ، لا عن الضرب ، ولا : « هل زيد قائم ؟ أم عمرو ؟ » ، لأنه عندئذٍ سؤال عن القائم ، لا عن القيام ، ولا : « هل لم يقم زيد ؟ » ، لأنه سؤال عن القيام الثاني ، و « هل » لم توضع إلا للسؤال عن الحدث الإيجابي .

وتفترق « هل » من الهمزة من تسعة أوجه :

١ - اختصاصها بالتصديق ، أي بالسؤال عن الحدث ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الهمزة فهي للتصديق ، نحو : « آجاء زيد ؟ » ، وللتصور ، أي السؤال عن الشيء ، نحو : « آئت فلت هذا ؟ » .

٢ - اختصاصها بالإيجاب ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الهمزة فهي للإيجاب والسلب ، نحو : « آجاء زيد ؟ - ألم يأت زيد ؟ » .

٣ - تخصيصها المضارع بالإسقبال ، نحو : « هل تسافر ؟ » ، أي : هل سيقع منك السفر في المستقبل ؟ بخلاف الهمزة التي لا أثر لها في زمن المضارع ، فتأتي معه وزمنه المستقبل ، نحو : « آتسافر غداً ؟ » ، كما تأتي معه وزمنه الحاضر ، نحو : « آظن الآن زيداً قائماً ؟ » .

٤ ، ٥ ، ٦ - إنها لا تدخل على الشرط ، ولا على « إن » ، ولا

(١) مر معنا في حرف الهمزة أن الصور هو السؤال عن الشيء ، زماناً كان أو مكاناً ، أو ذاتاً ، نحو : « متى سافرت - أين جئت - من جاء ؟ » ، وأن التصديق هو السؤال عن الحدث ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » . فأما « هل » فهي للتصديق الإيجابي وحده ، وأما الهمزة فهي لتصديق الإيجابي والسلي ، وللتصور أيضاً ، وأما سائر أدوات الاستهام فهي للتصور فقط .

على اسم بعده فعل ، فلا يقال : « هل إن جاء زيدٌ أكرمتَه ؟ » - ولا :
هل إن زيداً مسافرٌ ؟ - ولا : هل زيدٌ جاء ؟ ، والهمزة بخلاف
ذلك كله ، قال تعالى : « أفأن ماتَ أو قُتِلَ انقلبتم على أعقابكم ؟ -
إنئك لأنت يوسفٌ ؟ - أشرأ منّا واحداً تتَّبِعُهُ ؟ » .

٧ - أنها تقع بعد العاطف ، نحو : « هل جاء زيد ؟ وهل
سَلِمَ عليه ؟ » ، والهمزة تقع قبله ، تقول : « أجاء زيد ؟ أو سَلِمَ
عليه ؟ » .

٨ - أنها تقع بعد « أم » ، كقوله تعالى : « قل هل يستوي
الاعمى والبصيرُ ، أم هل تستوي الظلمات والنورُ ؟ » .

٩ - أن الاستفهام معها على معنى النفي ، ولهذا يجوز مجيء
« إلا » الحصرية بعدها ، كقوله تعالى : « هل جزاءُ الاحسان إلا
الاحسانُ ؟ » ، أي : ليس جزاءُ الاحسان إلا الاحسان . كما يجوز
دخول الباء الزائدة على الخبر بعدها ، كقول الفرزدق :

يقول إذا اقلّوْلى عليها وأقردتْ

ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم ؟ (١)

أي : ليس أخو عيشٍ لذيزٍ بدائم .

كما صح عطف جملتها على جمل خبرية ، كقول امرئ القيس :

وإن شفاي عبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ

وهل عند رسمٍ دارسٍ من مَعَوَّلٍ ؟

أي : وليس عند رسمٍ دارسٍ من معول . ولو كانت على معنى

(١) اقلولى عليها : صد وارتفع . أقردت : سكنت .

الاستفهام الحقيقي ، لما جاز عطف جملتها على جملة خبرية ، لأن الاستفهام إنشاء ، والانشاء لا يعطف على الخبر .

ب - (حرف تحقيق) :

بمعنى « قد » . قاله بعضهم ، وبذلك فسروا قوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا » . أي : قد أتى ..

ج - (اسم فعل أمر) :

بمعنى « أسرع » ، نحو : « هل يازيد » ، أي : أسرع .

[هـ]

اسم صوت لجزر الخيل والناقة . وقد أتت اسم فعل أمر في قول النابغة الجعدي يهجو ليلى الأخيلية :

ألا حيتا ليلى وقولا لها : هلا

أي : أقبلي وأسرعى .

[هـ]

حرف تفضيض ، أي حش على اتیان الفعل ، وذلك إذا وليها المضارع ، نحو : « هلا تزورنا » ، أي : زرنا . فإن وليها الماضي كان معناها التوبيخ فيما تركه المخاطب ، نحو : « هلا أكرمت زيدا » .

وهي كأدوات الشرط : لا يليها إلا الفعل ، فإن وليها الاسم فعلى تقدير فعل محذوف قبله ، نحو : « هلا زيدا » ، تقول ذلك لمن أكرم خالدًا ، والتقدير : هلا أكرمت زيدا ، ونحو : « هلا زيد » ، تقول ذلك لمن قال : « أكرم خالد » ، والتقدير : هلا أكرم زيد .

[هَلُمَّ]

هي في لغة قريش اسم فعل أمر بمعنى « أَقْبِلْ » ، نحو : « هَلُمَّ يا زيد » ، أي : تعال ، وبمعنى « أَحْضِرْ » ، نحو : « هَلُمَّ زيدا » ، أي : أحضره .

أما التميميون فيصاون بها الضائر ، فيقولون : « هلمَّ - هلمِّي - هلكا - هلموا - هلمنَّ » ، فتكون في لغتهم فعل أمر جامداً .

[هَمَّاهُمْ]

اسم فعل ماضٍ بمعنى « نَفَيْدَ » .

[هُنَا]

اسم إشارة للمكان . تتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هناك » ، ولام البعد فيقال : « هنالك » . وقد تشدد نونها : « هُنَّا » ، فلا تكون إلا للمكان البعيد ، وعندئذٍ يمتنع دخول « ها » التنبيهية عليها ، فلا يقال : « ههنا » كما يقال : « ههنا » .

[هُوَ]

ضمير رفع منفصل ، وكذلك فروعُه : هي - هما - هم - هن .

وإذا استعملته ، هو وفروعه ، في نحو : « زيد هو الفاضل » ، كان لك فيه وجهان : أن تجعله مبتدأ ، وتجعل ما بعده خبراً عنه ، فتقول : « زيد هو الفاضل » - وكان زيد هو الفاضل - وظننت زيدا هو الفاضل ، برفع « الفاضل » في كلٍّ ، لأنه خبر عن الضمير ؛ ولك أن تجعله فعلاً ، وتجعل ما بعده بحسب العوامل التي قبله ، فتقول : « زيد هو الفاضل » برفع « الفاضل » لأنه خبر عن « زيد » ، و : « كان

زيد هو الفاضل ، بنصب « الفاضل » على أنه خبر لـ « كان » ، و :
 « ظننت زيدا هو الفاضل » بنصبه أيضاً على أنه مفعول ثانٍ لـ « ظننت » .
 والوجه الثاني هو الإفصح ، وعليه جاء التنزيل ، قال تعالى : « إن
 كان هذا هو الحق » بنصب الحق .

ثم اختلف النحاة فيه إن كان فصلاً : فقال بعضهم : هو في هذه
 الحالة حرف لا محل له من الاعراب ، وإن كانت له صورة الضائر
 المنفصلة ، وقال آخرون : بل يبقى على اسميته ، ولكن لا يكون له محل
 من الاعراب ، فيكون شأنه كشأن أسماء الأفعال ، مثل : صَنَ ، ومَنَ :
 هي أسماء ، ولكن لا محل لها من الاعراب .

[هي]

انظر « هو » .

[هيا]

حرف نداء للبعيد ، نحو : « هيا زيد » .

[هياً]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » .

[هَيْتَ]

وتثلاث تأوّه ، اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » ، قال الشاعر :
 أبلغ أمير المؤمنين _____ ين - أبا العراق - إذا أتيتنا
 أن المراق وأهلَه سَلَمٌ إليك ، فَهَيْتَ هَيْتَا (١)

(١) المعنى : يا أبا العراق بلغ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بأن العراق
 وأهله متقادون لأمرك ، فأسرع إليهم .

وإذا قلت : « هيت لك » ، كان الجار والمجرور متعلقين بمنزلة
محذوف مبتدأ محذوف ، والتقدير : دعائي كائن لك ، فاللام تبين للمخاطب
جاء به بعد استثناء الكلام عنه ، كما كان كذلك في « سقياً لك » .

وقال بعضهم في قوله تعالى : « وقالت هيت لك » : هيت : اسم
فعل ماض بمعنى « تهيأت » ، فعلى هذا تكون اللام متعلقة به ، كما
تتعلق بماء لو صُرِّحَ به ، وقال آخرون : بل هي اسم فعل أمر بمعنى
« أقبل » ، فعلى هذا يكون امراب اللام كأمريها الأول .

[هَيْجَ]

اسم صوت لزجر الناقة .

[هَيْغَ]

اسم صوت لاناخة الابل .

[هِيرَ]

اسم صوت لزجر الابل .

[هَيْكَ]

وقد تشدد ياءه وتفتح ، اسم فعل أمر بمعنى « أشرع » .

[هَيْهَرَا]

لنة في هيات .

[هِيرَات]

اسم فعل ماض بمعنى « بَعُدَ » . وفيه لئات كثيرة ، هي :

[فہرست]

انظر « هیات » .

حرف الواو

[و]

أ - (حرف عطف) :

نحو : « جاء زيدٌ وعمرو » . واختلف النحاة في إفادتها :
فالأكثر على أنها لطلق الجمع ، وأنها لا تفيد ترتيباً ولا معيةً ، وخالفهم
في ذلك قطرب والربيعي والفراء وطليب وأبو عمرو الزاهد وهشام
والشافعي ، فذهبوا إلى أنها تفيد الترتيب .

ب - (حرف استئناف) :

كقوله تعالى : « واتقوا اللهَ ، ويعلمكم اللهُ » . فهذه الواو
ليست للعطف ، ولو كانت كذلك لزم عطف الخبر على الأمر ، وهذا غير
جائز ، فحين أن تكون للاستئناف . وكذا تقول في كل واو لا يصح
عطف ما بعدها على ما قبلها .

ج - (الواو للحال) :

وهي كل واو على تقدير « إذ » ، نحو : « جاء زيد والشمسُ
طالعة » ، التقدير : جاء زيدُ إذ الشمسُ طالعةٌ .

د - (الواو للعية) :

وهذه نوعان : عاطفة ، وغير عاطفة :

فالماطفة هي التي يتصبب المضارع بعدها بـ « أن » الضمرة ، نحو
قول الشاعر :

لا تَنهَ عن خُلُقٍ وتَأْتِ مِثْلَهُ
عارٌ عليك إذا فلتَ عظيمُ
ومعطوفها هو المصدر المؤول من « أن » وصلتها .

وغير الماطفة هي الداخلة على المفعول معه ، نحو : « سرتُ والنهرَ » .

هـ - (الواو للقسم) :

وهذه حرف جر أصلي ، وهي والقسم به متعلقان بفعل القسم
المخنوف وجوباً معها ، نحو : « واللهِ لأكرمنَّ زيداً » .

و - (واو رب) :

وهي التي تفتح بها الحكايات القصيرة في القصائد ، كقول امرئ
القيس :

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سُُدُودَهُ
عليَّ بأنواعِ الهمومِ ليتلي

واختلف النحاة فيها : فالكوفيون والمبرد على أنها هي الجارة لما
بعدها ، وعليه تكون حرف جر شيئاً بالزائد ، وما بعدها مجرور اللفظ
مرفوع المحل أو منصوبه بحسب العوامل التي بعده . والبصريون على أن
الجر ليس بها ، بل بـ « رب » مخنوفة بعدها ، وعليه ، تكون الواو
حرف عطف ، وتكون الجملة بعدها معطوفة على شيء في نفس التكلم .
وحجتهم في ذلك أنها لو كانت هي الجارة لجاز دخول واو العطف عليها
كما تدخل على واو القسم ، كقول الشاعر :

ووالله لولا تمرُّهُ ما جَبِثُهُ ولا كان أدنى من عبيد ومشرق
فلما لم يَجْز دخول العاطف عليها ، دل ذلك على أنها هي العاطفة .

ز - (الواو ضمير متصل) :

وهو ضمير الذكور العقلاء ، نحو : « الرجال قاموا » . والشهور
بين النحاة أنها اسم ، وأنها في محل رفع فاعلاً أو نائب فاعل ، بحسب
الفعل المتصلة به . وذهب الأخفش والمازني إلى أنها حرف كناء التأنيث
الساكنة ، وأن الفاعل مستتر .

وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نُزِلوا منزلتهم ، كقوله تعالى : « يا
أيُّها النمل ادخلوا مساكنكم » .

ح - (الواو علامة الذكور) :

وذلك في لغة « أكلوني البراغيث » ، كقول « أَحْيَيْحَةَ بن الجلاح :
يلوموني في اشتراء النخية ————— ل أهلي فكلّهم يَمْذُلُ »

واختلف النحاة فيها : فهي عند سيبويه حرف « دال » على الجماعة كما
أن التاء في « قالت » حرف « دال » على التأنيث ، وقيل : هي اسم مرفوع
على الفاعلية ، ثم قيل : إن ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ ، والجملة
خبر مقدم .

ط - (واو الانكار) :

وهي مثل ألف الانكار : إشباع للضمة الآتية في نهاية عبارة
ملفوظة في استنكار ، كما لو قال لك أحدم : « جاء أحمد » ، فنقول
مستنكراً ذلك : « آأحمدوه ؟ » . فالواو إشباع لضمة « أحمد » ، والهاء
للسكت .

ي - (واو التذكّر) :

كقول من أراد أن يقول : « يقوم زيد » ، فني « زيد » ، فأراد مدّ الصوت ليتذكّر ، إذ لم يرد قطع الكلام ، : « يقومو » .
وحقيقة هذه الواو أنها كسابتها : اشباع للضمّة ، فهي ظاهرة صوتية وليست أداة حقيقية .

[وا]آ - (حرف نداء) :

وهو يختص ببناء الندبة ، نحو : « وا زيدا ! » . وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « أعجب » ، كقول الراجز :
وا ، بأبي أنت وفوكِ الأشنبُ كأننا ذرّة عليه الزرّنبُ
أو زنجيلٌ وهو عندي أطيبُ

[واهأ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » ، نحو : « واهأ له ما أطيبه ! » .

[وَحْ]

اسم صوت لرجز الضأن .

[وراءك]

اسم فعل أمر بمعنى « تأخّر » .

[وَسْطَان]

وتثلث واوه ، اسم فعل ماض بمعنى « أَسْرَعَ » .

[وَيْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[وَيْكَ]

كقول عنتره :

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها

قيل الفوارس : وَيْكَ عنتره أقدم

واختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي « وي » نفسها لحقتها كاف الخطاب ، وعليه ، تكون « وي » اسم فعل مضارع ، والكاف للخطاب ، وقال الكسائي : « أصل « ويك » « ويلك » ، وعليه تكون « وي » مفعولاً مطلقاً مضافاً ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة .

[وَيْكَأَم]

هكذا وردت متصلة في رسم القرآن في قوله تعالى : « وَيْكَأَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ » . واختلف النحاة فيها على ثلاثة مذاهب :

١ - هي مركبة من « وي » الذي هو اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » ، و « كَأَنَّ » الحرف المشبه بالفعل ، ولكنه ههنا ليس بمعنى التشبيه ، بل بمعنى التأكيد مثل « إِنَّ » ، فيكون التفسير : وَيْ إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ . وهذا المذهب للخليل وسيبويه .

٢ - هي مركبة من « وَيْكَ » التي هي اسم فعل مضارع مع

كاف الخطاب ، و « أَنْ » ، الحرف المشبه بالفعل ، وإِما فتحت همزته لأنه معمول لاسم الفعل ، أو لفعل محذوف ، أو للام محذوفة ، والتقدير : أعجبُ أنه لا يفلح الكافرون - أعجبُ .. إعلمُ أنه لا يفلح الكافرون - أعجبُ لأنه لا يفلح الكافرون . وهذا مذهب الفراء .

٣ - هي كلمة واحدة اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[وَبَرَأُ]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » .

حرف الياء

[ي]

أ - (ياء المتكلم) :

وهي ضمير متصل للنصب في نحو : « ضربني » ، وللجر في نحو : « كتابي » .

ب - (ياء المخاطبة) :

وهي ضمير متصل للمخاطبة ، لا يكون إلا للرفع ، فهي فاعل في نحو : « تقومين » ، ونائب فاعل في نحو : « أنت تُكرمين » .
وذهب الأخفش والملازني إلى أنها حرف للتأنيث ، وأن الفاعل أو نائب
الفاعل ضمير مستتر تقديره « أنت » . فذهبها فيها كذهبها في واو الجماعة .

ج - (ياء الانكار وياء التذكر) :

هما كواو الانكار وواو التذكر : إشباع للكسرة ، وليستا أداتين
بالمعنى الصحيح للأداة .

[يا]

أداة نداء ، تصلح للبميد والقريب والمتوسط ، ولا يستعمل غيرها
في الاستغاثة والتعجب ، وهي وحدها التي يجوز حذفها قبل المنادى .
(راجع أسلوب النداء) .

خاتمة
في الاعراب

١ - حقيقة الاعراب

يبدو ضرورياً ، في صدر هذه الخاتمة ، أن نحدد بالضبط ما نريده من كلمة « إعراب » . ذلك لأن لهذه الكلمة معاني مختلفة في اللغة والاصطلاح .

فالاعراب لغةً : هو الابانة والافصح . تقول : أعرب فلان عن رأيه ، إذا أبان عنه وأفصح . وأما في الاصطلاح ، فللكلمة الاعراب أكثر من معنى واحد .

٢ - فالاعراب مرةً : هو ضد البناء ، أي هو قابلية الكلمة لأن يتغير آخرها بحسب العوامل الداخلة عليها . فكلمة « رجل » بهذا المعنى معربة ، لأنها تبدو مرفوعةً مرةً ، ومنصوبةً أخرى ، ومجرورةً ثالثةً : تقول : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ ، أما كلمة « سيويه » فهي مبنية ، لأنها تظل على صورة واحدة مهما يدخل عليها من العوامل : تقول : جاء سيويه ، ورأيت سيويه ، ومررت بسيويه .

وينقسم الاعراب ، بهذا المعنى ، إلى ثلاثة أقسام :

١ - اعراب لفظي : وهو التغير اللفظي الظاهر في الكلمات المعربة غير المعتلة الآخر ، مثل : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ .

٢ - اعراب تقديري : وهو تغير كان من المفروض أن يظهر على آخر الكلمة لولا موانع حالت دون ذلك . فمن هذه الموانع أن تكون الكلمة معتلة الآخر بالألف أو الذاء أو الياء ، فبعض هذه الأحرف ،

لأسباب صوتية معروفة ، يتمذر ظهور الحركة عليه ، وذلك هو شأن الألف ، وبعضها الآخر لا يرفض رفضاً باتاً ظهور الحركات عليه ، إلا أن ظهور بعضها عليه يبدو ثقيلاً ، وذلك هو شأن الواو والياء مع الكسرة والضمة . لهذا كله نقول : جاء الفتى ، ورأيت الفتى ، ومررت بالفتى ، مقدرين على الألف ضمة مرة ، وفتحة أخرى ، وكسرة ثالثة ، لأن القوانين الصوتية تحكم باستحالة ظهور هذه الحركات على الألف ، ونقول : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، فتقدر الضمة والكسرة على الياء ، ولا تظهرها ، لأن إظهارها يورث اللفظ ثقلًا ملحوظًا . ألا ترى أن قولنا : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، أثقل منه في حال حذف هاتين الحركتين وجعلها مقدرتين على الياء ، أي ملحوظتين في الدهن فقط ؟

ومن هذه المواضع أيضاً أن يكون آخر الكلمة ، وهو محل الاعراب والتنوين ، مشغولاً بحركة لازمة لا يستطيع مفارقتها ، وذلك هو شأن المضاف إلى ياء المتكلم الذي يبدو آخره مشغولاً دائماً بكسرة لازمة لمناسبة ياء المتكلم ، فنقول : هذا كتابي ، وقرأت كتابي ، ونظرت في كتابي ، مقدرًا الحركات الثلاث على الباء دون أن تظهرها بسبب اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهذا هو أيضاً شأن المحكي إن لم يكن جملة ، وشأن المسمى به من الكلمات المبنية أو الجمل ، وشأن المبنيات إذا تعرضت لبناء آخر غير بنائها الأصلي : فنقول في إعراب « يشرب » من قولك : « كتبت كلمة يشرب » : إن « يشرب » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، ونقول في إعراب « كيف » من قولك : « جاء كيف » ، مسمياً بها أحد الأشخاص : إن « كيف » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، ونقول في إعراب « هذا » من قولك : « يا هذا » : إن « هذا » منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلي .

٣ - اعراب محلي : وهو تغير اعتباري بسبب العامل ، فلا يكون ظاهراً ولا مقدراً . ولا يكون هذا إلا في الكلمات المبنية والجل .

ونعود ثانية إلى معاني كلمة « الاعراب » فنقول :

ب - والاعراب مرة ثانية : هو نظام ما من أنظمة التغير . فاذا قلنا إن « إعراب المفرد » هو غير « إعراب الاسماء الخمسة » ، فانما نفي أن نظام تغير المفرد القائم على الحركات ، هو غير نظام تغير الاسماء الخمسة القائم على الحروف . وفي كل كتاب من كتب النحو باب مخصوص يسمى « باب الاعراب » فيه تُعرض الأنظمة المختلفة لتغير الزمر والفصائل المختلفة من الكلام .

ج - والاعراب ثالثة : هو النحو كله . ولا يكون للكلمة هذا المعنى إلا وكلمة « العلم » مضافة إليها ، فاذا قلنا « علم الاعراب » ، فانما نفي بذلك هذا العلم الذي يبحث في أواخر الكلام من حيث قبولها للتغير وعدم قبولها له ، وفي القوانين التي تحكم هذا وذاك .

د - والاعراب أخيراً : هو فن تحليل الكلام ، ووصفه ، وبيان تأثير بعضه في بعض ، وذكر وظيفة كل جزء من أجزائه .

إن الاعراب ، بهذا المعنى الأخير ، هو موضوع خاتمتنا هذه . فما حقيقة هذا الاعراب ؟

١ - اعراب تحليل :

ونعني بكلمة التحليل هنا ما نمنه بها في علم الكيمياء ، أي فك المادّة المركبة ، وردها إلى عناصرها الأولية التي تتألف منها . فنحن أن الكيمياء الذي يحلل الماء إلى عنصريه الأوكسجين والهيدروجين ، إنما

هو يقوم بعملية « اعراب » للماء . وفي الفرنسية يطلقون على كلتا العمليتين ، عملية اعراب الكلام ، وعملية تحليل المركبات الكيماوية ، كلمة واحدة هي كلمة « Analyse » . وعلى هذا فان فك أجزاء الساعة ، أو جهاز الراديو ، أو السيارة ، أو غير ذلك من الآلات ، ليس سوى « اعراب » لها .

وقد تبدو عملية تحليل الكلام أمراً على جانب كبير من السهولة ، وهذا صحيح في أغلب الأحيان ، ولا سيما إذا كانت أجزاء الكلام مستقلة بعضها عن بعض ومعزولاً عنه في اللفظ والكتابة ، وذلك نحو : « سافر زيد إلى دمشق صباحاً » ، إذ من الواضح أن تحليل هذه العبارة لن يكون على غير الشكل الآتي : سافر زيد إلى دمشق صباحاً ← سافر + زيد + إلى + دمشق + صباحاً . إلا أن الأمر يختلف عندما تلتحم بعض أجزاء الكلام في بعض ، ويصبح من المسير على غير الخبير أن يعرف الأجزاء المكونة لما أمامه من كلام ، فعبارة « أكرمتي » تبدو لغير الخبير لفظاً مفرداً بسيطاً لا يمكن أن ينحل إلى ما هو أبسط منه ، أما الخبير بالكلام فيعلم أن هذه العبارة مؤلفة من أربع كلمات لا من كلمة واحدة ، وأنها تنحل على النحو التالي : أكرمتي ← أكرم + ت + ن + ي .

وبزاد الأمر صعوبة عندما يوجد مركب كلامي يشبه في لفظه عنصراً كلامياً بسيطاً ، وذلك نحو « كريم » من قولك : « زيد كريم » ، فالعرب الغافل يظن اللفظ بسيطاً ، ويحكم متسرعاً بخطأ العبارة ، ويأمر برفع « كريم » لأنها خبر عن « زيد » ، أما العرب اليقظ فهو يعلم أن اللفظ مركب وليس بسيطاً ، وأنه ينحل إلى كلمتين على النحو التالي : كريم ← كاف التشبيه + ريم ، بمعنى « غزال » ، وإذن تكون العبارة صحيحة لأنها بمعنى : زيد مثل ريم . وفي الواقع فإن أغلب الألفاظ

النحوية مبني على هذا النوع من الجنس .

إن تشبيه الكلام بالركبات الكيماوية والآلات المعقدة تشبيه صحيح إلى حد ما ، ولكنه ليس صحيحاً تماماً ؛ ذلك لأن هذه المركبات لا يجوز أن يسقط شيء من عناصرها الداخلة في تركيبها ، وإلا استحالت شيئاً آخر غير ما كانت ، فالحاء مثلاً يظل دائماً مشتملاً على عنصره السيطلين الأوكسيجين والهيدروجين ، وإذا حدث أن غاب أحدهما ، فلن يستطيع الآخر أن يشكل ماءً وحده ، وأما في المركبات الكلامية فالأمر يختلف تماماً ، فهنا يمكن أن يسقط جزء واحد أو عدة أجزاء ، لأسباب بلاغية أو صوتية أو غير ذلك ، ويظل الكلام مع هذا كلاماً تاماً مفيداً لا غبار عليه من الناحية النحوية : ففي قولك « رَمَتِ قاطمة الكرة » سقطت الألف من فعل « رمى » ، لثلاثي ساكنان هما الألف نفسها وتاء التانيث الساكنة ، وفي قولك « والله لتكتبن » سقطت عدة كلمات ، هي فعل القسم ، وفاعله ، ثم واو الجماعة من فعل « تكتبن » التي كان سقوطها لأسباب الصوتية نفسه الذي أدى إلى سقوط الألف من فعل « رمى » في المثال السابق . وفي مثل هذه الأحوال ، فإن على المحلل للكلام ، أي العرب ، أن يرد إلى الكلام ما سقط منه ، أو على الأقل ، أن يلحظ في أثناء تحليله هذا الذي سقط ، وبغير هذا الرد أو اللحظ الذي نسميه تقديراً ، تكون عملية التحليل ناقصة من الوجهة النحوية . ومن الواضح أن لحظ ما قد يسقط من الكلام وتقديره يزيدان عملية التحليل صعوبة فوق صعوباتها الأخرى ، ويجعلانها أمراً عسيراً على غير العارف بأساليب اللغة العربية وقوانينها النحوية والصرفية والصوتية .

وأخيراً ، هناك صعوبة خطيرة تتعرض العرب في أثناء تحليله للكلام . هذه الصعوبة تأتيه من جهة القوانين الصوتية خاصة ، ذلك أن هذه القوانين كثيراً ما تقضي بإبدال حروف بحروف أخرى في ظروف وأحوال

مخصوصة ، فالياء الأولى من قولك « جاء معلمي » ليست إلا الواو التي هي علامة الرفع في الجمع المذكر السالم ، والأصل هو « جاء معلموي » ، ولكنها - وقد سبقت الياء بالسكون - انقلبت إلى ياء ، ثم أدغمت في ياء التكلم ، كما تفضي بذلك قوانين الاعلال المعروفة . وعلى العرب في مثل هذه الأحوال أن يكون على جانب كبير من اليقظة والاحاطة التامة بالقوانين الصوتية حتى يرد كل جزء من أجزاء الكلام الذي يحلله إلى شكله الحقيقي .

ولا بد أخيراً من التنبيه على حالة شاذة في عملية التحليل الاعرابي ، تلك هي حالة الحرف « ال » ، والاسم الداخل عليه ، فهذان العنصران يظلان في الاعراب كلمة واحدة ، وإن كانا في الحقيقة اللفظية كلمتين مستقلتين ، ففي عبارة مثل « جاء الولد إلى المدرسة » لا يكون التحليل على هذا الشكل : « جاء + ال + ولد + إلى + ال + مدرسة » ، بل يكون على هذا الشكل : « جاء + الولد + إلى + المدرسة » ، وذلك لشدة لصوق هذا الحرف بالاسم الداخل عليه ، من جهة ، ولكونه من العناصر النحوية العاطلة التي لا تتأثر بغيرها ولا يتأثر غيرها بها ، من جهة ثانية . ومع ذلك ، فإننا في بعض الأحيان نزل العنصر « ال » عما يدخل عليه ونعتبره في التحليل كلمة مستقلة ، ولا يكون هذا إلا في موضعين : الأول أن يكون الاعراب إعراب أدوات (١) ، والثاني أن تكون « ال » اسماً موصولاً لا حرفاً ، وذلك كقول أحدم :

من لا يزال شاكرًا على الله فهو حرٌّ بيشةٍ ذاتِ سَمَةٍ

فتحليل هذا الكلام لا بد أن يكون على الشكل الآتي : « على + ال + مع + ه » ، لأن « ال » ههنا اسم موصول بمعنى الذي في محل

(١) سنقد لهذا النوع من الاعراب فصلاً خاصاً .

جر بحرف الجر د على ، (١) .

٢ - الاعراب وصف وتصنيف :

إن الوقوف - في عملية الاعراب - عند حد تحليل الكلام ورده إلى الأجزاء التي يتركب منها ، ليس وراءه كبير جدوى ، إذ ما القائمة التي زجوها من وراء معرفتنا أن عبارة « أكرمتي » مؤلفة من أربع كلمات ، لا من كلمة واحدة ؟ لهذا ، وليكون الاعراب ذا جدوى ، وجب رد كل جزء إلى أحد الأصناف الثلاثة التي يتألف منها الكلام ، وهي الاسم والفعل والحرف ، ثم إن كان الجزء العرب فعلاً ، وجب بيان ما ينتسب إليه من أصناف الفعل المختلفة ، فيذكر إن كان هذا الفعل ماضياً ، أو مضارعاً ، أو فعل أمر ، ويبين هل هو ثلاثي أو رباعي ؟ وهل هو مجرد أو مزيد ؟ وما حروف الزيادة فيه إن كان مزيداً ؟ وهل هو جامد أو متصرف ، أو ناقص التصرف ؟ وهل هو تام أو ناقص ؟ .. الخ الخ . ثم لا بد من وصف حالته أهو مبني أم معرب ؟ وإذا كان مبنياً فعلام هو مبني ؟ .. الخ . ومثل هذا يقال في الجزء العرب إن كان اسماً ، أما إن كان حرفاً فلا بد من ذكر المعنى الذي أتى له هذا الحرف ، ذلك لأن الحرف في العربية يكون له في عبارة معنى ، ويكون له في عبارة أخرى معنى آخر . ويمكن بيان ذلك كله في إعراب العبارة التالية : « جاء الولد إلى المدرسة » ، فيقال :

جاء : فعل ماض ، ثلاثي ، مجرد ، أجوف ، مهموز اللام ، تام ، متصرف ، مبني على الفتح الظاهر على آخره .
الولد : اسم ثلاثي ، مجرد ، جامد ، اسم ذات ، مذكر ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب .

(١) راجع في قسم الأدوات أحكام وأحوال الأداة « ال » .

إلى : حرف ثلاثي لاتهاء الناية المكانية ، مبني على السكون الظاهر على آخره .

المدروسة : اسم ثلاثي مزيد بالميم والهاء ، مشتق من فعل درس لبيان مكان الدراسة ، مؤنث ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب (١) .

٣ - الاءراب بيان تأثيرات :

بعد تحليل الكلام ، ووصف كل جزء من أجزائه وتصنيفها ، لا بد من ذكر ما إذا كان هذا الجزء أو ذاك مؤثراً في غيره ، أو متأثراً به ، أو غير قابل للتأثير أو التأثر . ففي إعراب العبارة السابقة نضيف إلى ما سبق ما يأتي :

جاء : فعل لازم ، رافع للمسند إليه ، ناصب لما قد يأتيه من تكميلات الفعل ، لا محل له من الأعراب (٢) ، غير صالح لنصب المفعول به بسبب لزومه .

الولد : مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

إلى : حرف جر ، لا محل له من الأعراب (٢) .

المدروسة : مجرور بـ « إلى » ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره .

(١) لا شك أن الطالب القاري سيستغرب هذا النوع من الأعراب لاختلافه الكبير عما ألفه من طرائق الأعراب في المدرسة . والحق معه في ذلك . غير أننا سنوضح له أسباب هذا الخلاف بعد قليل . فلرجو منه عدم الاستعجال .
(٢) لا محل له من الأعراب : أي لا أثر لغيره فيه .

٤ - الاعراب بيان وظائف :

بعد كل ما مضى لا بد - لكي يكون الاعراب كاملاً - من بيان الوظيفة التي يقوم بها كل جزء من أجزاء الكلام . فاعراب العبارة السابقة لا يكون كاملاً إلا إذا أضفنا اليه ما يأتي :

جاء : مسند إلى الولد .

الولد : مسند اليه . وبعبارة أخرى : فاعل .

إلى المدرسة : متعلقان بالفعل جاء . وبعبارة أخرى : إلى : حرف لتعدي الفعل القاصر إلى مفعوله . المدرسة : مفعول به غير صريح للفعل « جاء » .



سيدهش القارئ - ولا شك - من هذا الذي عرضناه من أمر الاعراب ، وسيقول : ولكننا - فيما اعتدناه من أساليب الاعراب - لا نقول أكثر هذا الكلام ، بل قد لا نقول إلا ربه أو غيره . وهذا صحيح إلى حد بعيد . بل إن ابن هشام يوصي أن يقال في إعراب نحو « لم أتم » : جازم ومجزوم ، فقط (١) . وهو إعراب نعتبره كاملاً من وجهة النظر النحوية . فما الأسباب التي سمحت بهذا الاختصار الشديد ؟

١ - أول هذه الأسباب أن الاعراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : إعراب نحوي ، وإعراب صرفي ، وإعراب أدوات (٢) وما ذكرناه نحن

(١) انظر خاتمة الباب السادس من كتابه « مني اليب » .

(٢) ستكون هذه الأقسام من الاعراب موضوع الفصل القادم .

من أمر الاعراب يشمل الأقسام الثلاثة ، في حين أننا في المدرسة ، كنا إذا أردنا إعراب بيت من الشعر مثلاً ، لم نكن نجري من أقسام الاعراب إلا القسم الأول فقط ، أي ما سميناه بالاعراب النحوي . وهذا القسم من الاعراب لا يهتم كثيراً بأمر التصنيف ، فهو لا يذكر من تصنيف الفعل والاسم إلا ما له مساس بأثر بعض الكلام في بعض : فكلمة مثل « جاء » يكفيه من أمر تصنيفها أن يقول فيها : إنها فعل ، وإنها فعل ماضٍ . فأما تصنيفه لها بأنها فعل ، فلكي ينبئ على أنها هي عامل الرفع في المسند اليه ، وأما تصنيفه لها بأنها فعل ماضٍ ، فلكي يشير إلى أنها مبنية ، وإلى أنها لا محل لها من الاعراب ، أي لا أثر لغيرها فيها . أما تصنيفاتها الأخرى من كونها فعلاً ثلاثياً مجرداً أجوف مبهوز اللام ... الخ ، فلكل أمور يتركها لتقسيمه الاعراب الصرفي ، لأننا في النحو - حيث ينصب كل اهتمامنا على العوامل والمعمولات - لا نجد فرقاً بين أن يكون الفعل ثلاثياً أو رباعياً ، وبين أن يكون مجرداً أو مزيداً ، وبين أن يكون معطلاً أو مبدئياً . لأن كل هذه الأصناف من الفعل لها عمل واحد ، هو رفع المسند اليه ، ونصب المفعولات .

ثم إن الاعراب النحوي لا يذكر من أمر الحروف إلا ما له علاقة بقضية العمل ، فيقول في « إن » : حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفي « لم » : حرف جزم ، وفي « من » : حرف جر ، وفي « ما » من قولك « ما جاء زيد » : لا عمل لها . أما معاني هذه الحروف فلا يهتم بها كثيراً ، بل يتركها إلى قسمه الثاني الذي دعواته بأعراب الأدوات . نعم ، هو يذكر في بعض الأحيان معاني ما يمر به من حروف ، ولكنه لا يفعل ذلك ، في الغالب ، إلا إذا كان لمعنى الحرف مساس أو تلازم مع عمل نحوي معين : فإذا قال في « ما » : نافية ، فلكي يشير إلى أنها تختلف عن « ما » المصدية التي تسبك ما بعدها مصدراً ، وإذا قال في « لا » من قولك « لا رجل في الدار » : إنها

نافية للجنس ، فلأن هذا المعنى يجعلها كالحروف المشبهة بالفعل ، أي ناصبةً للاسم رافعةً للخبر ، وإذا قال في الفاء من قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب :

إن الفاء حرف عطف لبيان السبب ، فلكي ينبه على أن المضارع المنصوب بعدها إنما نصيبته « أن » المضمرة بعد فاء السببية ، لأننا نعلم أن هذا الحرف الناصب لا يضمّر بعد الفاء إلا إذا كانت الفاء تعني السببية ... الخ .

وهكذا ، فإذا أسقطنا من عبارات الاعراب العام كل ما ليس له علاقة بالاعراب التحوي ، فإن الباقي لن يتجاوز في أي حال من الأحوال الثلاث ، أو ما هو دون الثلاث .

٢ - السبب الثاني : هو أن العبارات الخاصة بالاعراب التحوي قد بقي ذكر بعضها عن ذكر الآخر ، فنسقط في هذه الحالة ما يمكن الاستغناء بغيره عنه . مثال ذلك ما يأتي :

إنّ : حرف مشبه بالفعل ، يدخل على المبتدأ والخبر ، فينصب الأول ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره .

زيداً : اسمه منصوب به .

عالمٌ : خبره مرفوع به .

ففي هذه الحالة أستطيع أن أكتفي من إعراب « إنّ » بقولي : إنه حرف مشبه بالفعل ، ذلك لأن قولي عن « زيد » إنه اسمه المنصوب به ، وعن « عالم » إنه خبره المرفوع به ، يعني عن عبارة « يدخل على المبتدأ والخبر فينصب ... » ، لأن القولين لا يؤيدان إلا إلى شيء واحد .

٣ - السبب الثالث : هو أن الاعراب التحوي لا يهتم إلا

بالحالات الخاصة لكلمة ما في تركيب لغوي ما . فأما إن كانت الحالة عامة في الكلمة العربية ، فانه لا يبالي بالنص عليها ، لأن النص في هذه الحالة ليس فيه كبير غناء . ولهذا السبب نسقط من عبارات الاعراب النحوي كل عبارة لا تقص إلا على حالة عامة . مثال ذلك أننا في اعراب « إلى » من قولك « ذهب الولد إلى المدرسة » نسقط عبارة « إلى : لا محل لها من الاعراب » ، ذلك أن كون « إلى » لا محل لها من الاعراب ليس شيئاً طرأ عليها في هذا التركيب فقط ، بل هو حكم ملازم لها في كل التراكيب وفي جميع أحوال استعمالها ، بل إنه شيء عام في الحروف كلها ، فذكره مع كل حرف ، وفي كل تركيب ، أمر لا جدوى منه .

٤ - السبب الرابع الأخير : أننا عندما نعرّب كلاماً ما ، لا تتوجه باعرابنا إلى إنسان يجهل كل شيء عن قواعد اللغة واعرابها ، ولو فعلنا ذلك لكان عملنا في منتهى السخف والحماقة ، بل تتوجه به في العادة إلى من يدانينا معرفة باللغة والاعراب ، وفي هذه الحالة ، أي عندما يجري الكلام بين متعاطي فن واحد ، فإن التكلم يعيل عادة إلى أن يطرح من كلامه كل العبارات التي تعني أشياء معروفة ومسلماً بها لدى أهل هذا الفن ، لأن السامع في هذه الحالة يعرف بنفسه كل الأمور التي لم يذكرها المتكلم ، ويعرف في الوقت نفسه أن المتكلم يعرفها هو أيضاً . من هنا يمكننا اختصار اعراب ل عبارة « لم أنم » إلى حشد القول : انها جازم ومجزوم ، سواء أكان العرب استاذاً أمام تلميذه ، أم كان تلميذاً أمام استاذه ، أم كان أحدهما أمام زميل له .

هذا إلى أن الاساتذة يوصون تلامذتهم دائماً أن تكون عباراتهم في الاعراب من نوع ما قل ودل . يقول ابن هشام في خاتمة الباب السادس من كتابه « مفتي اليب » : « ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضرب : فعل ماضٍ لم يُسمَّ »

فاعله ، ولا يقول : مبني لما لم يُسَمَّ فاعله ، لطول ذلك وخفائه ... وأن
يقول في الواو : حرف عطف لجرد الجمع ، أو لطلق الجمع ، ولا يقول
للجمع المطلق ، وفي -تى : حرف عطف للجمع والغاية ، وفي ثم : حرف
عطف للترتيب والمهلة ، وفي الفاء : حرف عطف للترتيب والتعقيب ، وإذا
اختصرت فيهن فقل : عاطف ومعطوف ، وناصب ومنصوب ، وجازم
ومجزوم ، كما تقول : جار ومجرور ، اهـ

٢ - اقسام الاعراب

رأينا في الفصل السابق أن الاعراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام :
اعراب محوي ، واعراب صرفي ، واعراب أدوات . والذي نريد أن نبينه
في هذا الفصل هو حدود كل قسم من هذه الأقسام ، ومحيط الدائرة التي
ينحصر فيها اهتمامه .

١ - الاعراب المحوي :

وهو ما تنصرف اليه كلمة « الاعراب » إذا أطلقت . وهو يهتم
بكل ما تشتمل عليه البارة اللغوية من عناصره . يستوي في ذلك الأفعال
والأسماء والحروف . بل إنه يهتم أحياناً بما لا علاقة له باللغة مطلقاً ،
ونعني بذلك بعض الحروف التي تكتب ولا تلفظ ، كالألف التي رسمها بعد
واو الجماعة في نحو قولنا : « الرجال ذهبوا » .

وتنحصر اهتمامات هذا النوع من الاعراب فيما يأتي :

- ١ - هل العنصر المعرب اسم أم فعل أم حرف ؟
- ٢ - فإذا كان فعلاً فمن أي أنواع الفعل هو ؟ أهو ماض أم
مضارع أم فعل أمر ؟
- ٣ - وإذا كان مبنياً فعلام هو مبني ؟ أعلى الفتح أم على الضم أم
على السكون أم على حذف حرف العلة أم على حذف النون ؟ ولماذا ؟
- ٤ - وإذا كان مبنياً فأين حركة بنائه ؟ أي ظاهرة أم مقدرة ؟
وإذا كانت مقدرة فما المانع من ظهورها ؟

٥ - وإذا كان مبنياً فهل هو لا محل له من الاعراب أم هو في محل رفع أو جزم ؟

٦ - وإذا كان معرباً فما اعرابه ؟ أهو مرفوع أم منصوب أم مجزوم ؟ ولماذا ؟

٧ - وإذا كان معرباً فما علامة اعرابه ؟ وأين هي ؟ وإذا كانت مقدرة فما المانع من ظهورها ؟

٨ - وإذا كان الفعل ناقصاً ، أو كان مبنياً للمجهول ، فيجب التنبيه على ذلك ، أما إن لم يكن هذا ولا ذاك فلا حاجة عندئذ إلى تنبيه .
وقبل المضي في بيان حدود اهتمامات الاعراب النحوي فيما يخص الاسم ، نرى من المفيد أن نورد بعض التطبيقات العملية لما قلناه فوق مما يختص بالفعل وحده :

جاء الولد : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره . لا محل له من الاعراب .

رمى الولد كرة : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر . لا محل له من الاعراب .

رمت فاطمة كرة : فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنة مع تاء التانيث الساكنة . لا محل له من الاعراب .

رمىت الكرة : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك . لا محل له من الاعراب .

إن جاء زيد جاء عمرو : فلان ماضيان مبنيان على الفتح الظاهر ، ومحلها الجزم بـ ، إن ، ، لأن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

يكتبُ زيدٌ رسالةً : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب
والجازم (١) . علامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

البنات يلعبنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون
الاناث ، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم .

لا تكاسلنَ : فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرة نون التوكيد ،
في محل جزم بلا .

البنات لن يلعبنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون
الاناث ، في محل نصب بـ « لن » .

إن لم تجتهدْ لم تنجحْ : فلان مضارعان مجزومان بلم ، وعمل كل
منها الجزم بان ، لأن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزؤه .

قمْ يا زيد : فعل أمر مبني السكون . لا محل له من الاعراب .
ونستأنف الآن ما كنا فيه من بيان حدود اهتمامات الاعراب
النهوي ، فنيول :

٩ - وإذا كان المنصر العرب اسماً ، فإن كان ظاهراً فلا حاجة
إلى النص على ذلك ، أما إن كان ضميراً ، أو اسم إشارة ، أو اسماً
موصولاً ، أو اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو اسم كناية ، فيحسن
عندئذ النص .

١٠ - ثم يجب بيان موقع الاسم الاعرابي : أهو مبتدأ أم خبر ؟
أهو فاعل أم نائب فاعل ؟ أهو مفعول به أم مطلق أم منادى أم مستثنى
أم مجرور بالحرف أم بالاضافة ... الخ الخ ؟

(١) ويفضل ابن هشام أن يقول البصريون : لملوه محل الاسم
(انظر الباب السادس من كتاب المعنى ، الأمر التاسع) .

١١ - وإذا كان الاسم في موقعه الطبيعي من الجملة سكّيتَ عن ذلك ، أما إن كان متقدماً على هذا الموقع أو متأخراً عنه فالأفضل النص على ذلك .

١٢ - وإذا كانت علامة الاعراب أصلية سكّيت عن بيان السبب ، أما إن كانت غير ذلك فالأفضل بيان السبب .

١٣ - وبما أن جميع الأسماء معرضة ، لتأثير فيها ، إما انظافاً ومحللاً إن كانت معربة ، وإما محلاً فقط إن كانت مبنية ، فإن عبارة « لا محل له من الاعراب » لا مكان لها في اعراب الاسم .

واليك الآن تطبيقاً عملياً لما مر :

السهاء زرقاء : مبتدأ وخبر مرفوعان ، وعلامة رفعهما ضمتان ظاهران .

جاء المعلمون : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم .

قادمٌ أخوك : خبر مقدم مرفوع ، علامة رفعه الضمة الظاهرة ، ومبتدأ مؤخر مرفوع ، علامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالاضافة .

ونعود إلى الحديث عن الاعراب النحوي ، فنذكر منه ما يتعلق بالحرف :

١٤ - وإن كان العنصر المرب حرقاً فهل هو أصلي أو زائد ؟ ثم هل هو عامل أو غير ذلك ؟

١٥ - وإذا كان الحرف عاملاً فما عمله ؟ أهو الرفع أم النصب أم الجر أم الجزم ؟

واليك تطبيقاً لما مر :

لم يقم زيد : حرف جزم .

- ما قام زيد : حرف نفي لا عمل له .
 لا رجل في الدار : « لا » نافية للجنس تعمل عمل « إن » ،
 فتنصب الاسم وترفع الخبر .
 ليس زيد بعالم : الباء حرف جر زائد .

٢ - الاعراب الصرفي :

وهذا النوع من الاعراب يقصر همه على الأفعال والأسماء المتصرفة ،
 أما الحروف وما أشبهها من الموصولات وأسماء الإشارة والاستفهام والشرط
 ... الخ ، فلا يلقي اليها بالاً ، وذلك لجودها وعدم قابليتها للتصرف .
 والأمور التي يهتم ببيانها هي :

- ١ - بيان كون العنصر العرب فعلاً أو اسماً .
- ٢ - بيان بابه إن كان فعلاً ثلاثياً مجرداً .
- ٣ - بيان كونه مجرداً أو مزيداً .
- ٤ - بيان المزيد فيه إن كان مزيداً .
- ٥ - بيان المعنى الذي أتت له الزيادة .
- ٦ - بيان مجرده إن كان مزيداً .
- ٧ - بيان ماضيه إن كان مضارعاً أو أمرياً .
- ٨ - بيان مفرده إن كان مثني أو جمعاً .
- ٩ - بيان نوعه من المشتقات إن كان مشتقاً ، مع بيان ما اشتق منه .
- ١٠ - بيان مكبّرِهِ إن كان مُصَغَّراً .
- ١١ - بيان المنسوب اليه إن كان منسوباً .

- ١٢ - بيان المحذوف منه إن وجد .
 ١٣ - بيان ما فيه من قلب إن وجد .
 ١٤ - بيان ما فيه من إعلال أو ابدال إن وجد .
 ١٥ - بيان نوع الانظام إن وجد .
 ١٦ - بيان نوع الهمزة إن وجدت .
 ١٧ - بيان الميزان الصرفي . وهذا أعظم الأشياء أهمية ، لأنه -
 بما يصور من واقع الكلمة - يشكل وحده ثلاثة أرباع التحليل الصرفي .

واليك تطبيقاً لبعض ما مر :

سَمِعَ : فعل ماضٍ ثلاثي مجرد سالم . يابيه « عَلِمَ » (١) .
 وزنه « فَعِلَ » .

قال : الوزن « فَعَلَ » (٢) . فعل ماضٍ ثلاثي مجرد أجوف . فيه
 إعلال بالقلب ، وذلك أن أصله « قَوَلَ » ، لأنه من « القول » ، تحركت
 واؤه وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً .

يُقَاتِل : الوزن « يُفَاعِل » . فعل مضارع ماضيه « قَاتَلَ » :
 ثلاثي زيدت فيه الألف بين الفاء والعين لمعنى المشاركة . ومجرده « قَتَلَ » .

جاه : الوزن « عَفَلَ » . اسم ثلاثي مجرد . فيه قلب ، جعلت
 فاؤه مكان عينه ، وأصله « وَجَه » . وفيه إعلال ، إذ الأصل « جَوَه » ،
 تحركت واؤه بعد فتحة فاقبلت ألفاً .

آوَام : الوزن « أَعْفَال » . جمع مفردة « رَثِم » . فيه قلب ،

(١) أي هو مثل « علم يلم » : مكسور العين في الماضي ، مفتوحها في
 المضارع .

(٢) وأجاز بعضهم وزنه بـ « قال » .

والأصل فيه « أرآم » ، لأن جمع « فِعْل » على أفعال ، فيكون جمع « رُثْم » هو « أرآم » ، لكن عينه - وهي الهمزة - تقدمت إلى مكان الفاء ، واجتمعت مع همزة « أفعال » فسهلت إلى الف لوقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة .

عليّ : الوزن « فَعِيل » ، اسم ثلاثي زيدت فيه الياء بين المين واللام لمعنى الصفة المشبهة . مشتق من « علا » . فيه إعلال بالقلب ، إذ الأصل « عليّو » : اجتمعت فيه الياء والواو ، والسابقة ساكنة ، فانقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء ادغاماً صغيراً .

صِلّة : الوزن « عِلّة » . اسم ثلاثي مجرد ، حذف فاءه من أوله وعوض عنها هاء في آخره ، وأصله « وصل » .

إزدحم : الوزن « اضمحل » (١) . فعل ماض ثلاثي مزيد فيه الهمزة والتاء لمعنى المطاوعة . فيه ابدال ، إذ الأصل « ازتحم » أبدلت التاء دالاً لأن فاء الفعل زاي .

يعود : الوزن « يَفْعُل » . مضارع ماضيه « عاد » . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالنقل والتسكين ، إذ الأصل « يَعْوُدُ » ، فنقلت حركة الواو إلى المين قبلها فصار « يَعْوُدُ » .

عُدّ : الوزن « قُلّ » . أمر ماضيه « عاد » . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالحذف ، إذ الأصل « عُوْدٌ » ، فحذفت الواو هرباً من الساكتين .

إسم : الوزن « إفع » . اسم ثلاثي مجرد . حذف لامه وعوض منها همزة في أوله ، والأصل « سيمو » ، لأنه من سمو . والهمزة فيه همزة وصل .

(١) وأجلز بعضهم وزنه بـ « اندعل » .

٣ - اعراب الأدوات :

وينحصر اهتمام هذا النوع من الاعراب في دائرة الأدوات فقط ، ونعني بها الحروف كلها ، ثم بعض الأفعال والأسماء بما له أكثر من استعمال في اللغة . مثال ذلك من الأفعال « كان » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة تامة ، ومرة ناقصة ، ومرة ثالثة زائدة ، ومثال ذلك من الأسماء « ما » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة نكرة تامة ، وأخرى نكرة ناقصة ، وثالثة معرفة تامة ، ورابعة معرفة ناقصة ، وخامسة اسم استفهام ، وسادسة اسم شرط ... الخ .

والاسئلة التي يجب عنها هذا الاعراب هي :

١ - هل الأداة المعربة اسم أو فعل أو حرف ؟

٢ - أي عامل أم مهملة ؟

٣ - هل هي زائدة ؟

٤ - ما معناها ؟

واليك تطبيقاً لذلك :

الآن يأتي المدير : « ال » في كلمة « الآن » ، للمهد الحضوري ، أما التي في كلمة « المدير » فهي للمهد الذهني .

ما كان أحسن ما صنع زيد : « ما » الأولى نكرة تامة ، والثانية حرف مصدري لا عمل له ، أما « كان » فهي زائدة لا عمل لها .

قلت لك هذا المال لزيد : اللام الأولى حرف جر أصلي للتبليغ ، واللام التي في « لزيد » حرف جر أصلي للملك ، و « ال » التي في « المال » للمهد الحضوري .

إذا ما جاء زيد فما أنا بمسلم عليه : « ما » الأولى زائدة للتوكيد ،
و « ما » الثانية نافية عاملة عمل ليس ، و « إذا » ظرفية شرطية ، والباء
في « بمسلم » زائدة للتوكيد ، و « على » حرف جر أصلي للاستعلاء المجازي .



وفي ختام هذا الفصل نرى من المفيد أن نورد بعض الآيات
الشعرية معربة الأنواع الثلاثة من الاعراب ، ليتبين القارئ حدود كل
نوع ، وما يمتاز به عن قسيمه :

قال بشار بن برد :

إذا الملك الجبار صرَّ خَدَّه مشينا اليه بالسيوف نمائنه

١ - الاعراب النحوي :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (١) .
مبني على السكون في محل نصب .

الملك : فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، مرفوع وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة على آخره .

الجبار : نعت للملك مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

(١) أما أنها ظرف لما يستقبل من الزمان فيعني أن العن بعدها مستقبل
الزمان وإن كان ماضي اللفظ ، وأما أنها خافضة لشرطها فيعني أنها مضافة وأن جملة
الشرط بعدها مضاف إليها محلها الخفض ، أي الجبر ، وأما أنها منصوبة بجوابها فيعني
أن ناصيا على الظرفية هو جوابها وأنها متعلقة به . هذا على مذهب من يقول إن
ناصيا هو الجواب ، وأما على مذهب من يقول إن ناصيا هو الشرط فلا تكون
خافضة لشرطها ، بل يكون شرطها جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

صَعَّرَ : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره لا محل له من الاعراب . والفاعل ضمير مستتر تقديره هو .

خَدَّه : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره . والماء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالاضافة .

مشينا : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك . و « نا » ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

اليه : جار ومجرور متعلقان بفعل مشينا .

بالسيوف : جار ومجرور متعلقان بفعل نعماته .

نَعَاتِهِ : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « نحن » ، والماء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به .

جملة الملك مع فعله المخوف : مضاف اليها محلها الجر .

جملة صَعَّرَ : تفسيرية للفعل المخوف لا محل لها من الاعراب .

جملة مشينا : جواب شرط غير جازم لا محل لها من الاعراب .

جملة نعماته : حالية محلها النصب .

٢ - الاعراب الصرفي :

مَلِك : الوزن « قَعِل » . اسم ثلاثي مجرد .

جَبَّار : الوزن « فَعَّال » . صيغة مبالغة لاسم الفاعل « جابر » من

فعل « جبر » .

صَعَّرَ : الوزن « فَعَّل » . فعل ماض ثلاثي زيد فيه تضييف العين .

خَدَّ : الوزن « فَعَّل » . اسم ثلاثي مجرد .

مشينا : الوزن « فَعَلْنَا » . فعل ماض ثلاثي مجرد ناقص .
 سيوف : الوزن « فُعُول » . جمع مفردة « سيف » : اسم ثلاثي مجرد .
 فعاتب : الوزن « تفاعل » . فعل مضارع ماضيه « عاتب » : فعل
 ثلاثي مزيد فيه الألف بين الفاء والعين . ومجرده « عتب » .

٣ - اعراب الأدوات :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان ، متضمنة معنى الشرط .
 الملك : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .
 الجبار : « ال » جنسية لاستغراق الأفراد .
 اليه : « الى » حرف جر أصلي لانتهاى الفاية المكانية .
 بالسيوف : الباء حرف جر أصلي للاستعانة . و « ال » للمهد
 الذهني ، إذ قصده من « السيوف » هو « سيوفنا » .

وقال أبو حيّة التميري :

وإثنا لمّا نضرب الكبشَ ضربةً

على رأسه تلقى اللسانَ من الفم .

١ - الاعراب التحوي :

وإثنا : الواو بحسب ما قبلها . « إن » حرف مشبه بالفعل . « نا »
 ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم « إن » .
 لما : اللام مزحلقة . « من » حرف جر . « ما » مصدرية .
 نضرب : مضارع مرفوع للتجرد . والفاعل ضمير مستتر تقديره
 « نحن » . « ما » المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر مجرور بـ « من » .
 والجار والمجرور متعلقان بخبر « ان » المحذوف .

الكبش : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة .

ضربة : مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة .

على رأسه : جار ومجرور متعلقان بفعل « ضرب » . والماء ضمير متصل في محل جر بالاضافة .

تلقني : مضارع مرفوع للتجريد ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « هي » يعود على الضربة .

اللسان : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره .

من الفم : جار ومجرور متعلقان بالفعل « تلقني » .

جملة إن مع اسمها وخبرها : ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

جملة نضرب الكبش : صلة « ما » الصدرية لا محل لها من الاعراب .

جملة تلقني اللسان : نعت للضربة محلها النصب .

٢ - الاعراب الصرفي :

نضرب : الوزن « تفعيل » . فعل مضارع ماضيه « ضرب » :

ثلاثي مجرد سالم . بابه « جَلَسَ يجلس » .

كَبَشَ : الوزن « فَعْل » . اسم ثلاثي مجرد .

ضربة : الوزن « فعلة » . مصدر مرة للفعل « ضَرَبَ » .

رأس : الوزن « فَعْل » . اسم ثلاثي مجرد .

تلقني : الوزن « تَفْعِيل » . فيه إعلال بالتسكين ، إذ الأصل « تَلْتَقِي » ، فلما تطرفت الياء بعد حرف متحرك ، وكانت حركتها الضمة ، حذفت هذه الحركة لثقل . لماضيه « أَلْقَى » : ثلاثي زينهت

الهمزة في أوله . وقد سقطت هذه الهمزة من المضارع ، إذ الأصل « تُولِّي » ، وذلك لسقوطها من المضارع المسند إلى المتكلم « أُولِّي » ، حيث سقطت للهرب من اجتماع همزتين .

لسان : الوزن « فِعال » ، ثلاثي زيد ألفاً بين العين واللام .

فم : الوزن « فَعَّ » . اسم ثلاثي حذفت لامه ، والأصل « فَمَوُ » .

٣ - اعراب الاقوات :

وإنّا : الواو بحسب ما قبلها . « ان » للتوكيد .

لما : اللام للتوكيد مهملة لا عمل لها . « من » حرف جر أصلي لابتداء الناية . « ما » حرف مصري .

الكِبش : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

على : حرف جر أصلي للاستعلاء الحقيقي .

اللسان : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

من : لابتداء الناية .

القم : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

٣ - شروط الاعراب

نفني شروط الاعراب المعلومات والأشياء التي يجب على العرب أن يتسلح بها حتى يكون إعرابه صحيحاً جيداً .

١ - معرفة القواعد :

فأول ما قد يتبادر إلى ذهن القارئ أن معرفة القواعد النحوية والصرفية والصوتية هي المدة الكاملة لكل عرب جيد . وهذا صحيح إلى حد بعيد جداً ، فغير المعرفة العميقة لقواعد اللغة يكون العرب عرضة للوم والخطأ . ولكن هل يتبأ لكل امرئ أن يحيط بقواعد اللغة دوساً وحفظاً ، وأن تكون هذه القواعد ماثلة كلها في ذاكرته بأسولها وفروعها في اللحظة التي يتصدى فيها للاعراب ؟ أعتقد أن هذا أمر عسير على أكثر الناس ، بل إنه عسير أيضاً على القلة المتخصصة التي لا عمل لها إلا الاشتغال بالنحو وتدريسه . وإني لأميل إلى الاعتقاد أن كبار النحاة أنفسهم لم يضعوا مصنفاتهم الضخمة من الذاكرة وحدها ، وإنما استعانوا على ذلك بكيفية ضخمة من المذكرات الخطية التي دونوا فيها حصيلة ما أبدعته قرائح من سبقهم .

هل يعني هذا الكلام أن الاعراب الصحيح وقف على القلة المتخصصة المتبحرة المحيطة بكل قواعد اللغة ؟

أما هنا فنكتفي في الجواب عن هذا السؤال بقولنا : لا . وأما في الفقرات التالية فسندري التفصيل الوافي لهذا الجواب المجهل .

٢ - معرفة الوظائف النحوية :

ليس الاعراب ترديداً ينافياً لبارات ومصطلحات قد يجهل أكثر الطلاب ما وراءها من معانٍ ، بل الاعراب هو - كما قلنا في صدر هذه الخاتمة - هو تحليل للكلام وبيان لوظيفة كل جزءٍ من أجزائه . الاعراب ليس حفظاً أعمى للقواعد ، بل هو فهم صحيح للدور الذي يلعبه كل عنصر من عناصره . ولتعلم أن النحاة الأوائل ، أولئك الذين وضعوا أصول النحو وفروعه ، والذين قدموا قواعدهم وقننوا قوانينه واخترعوا مصطلحاته - لتعلم أن أولئك أعربوا الكلام العربي ولم يكن قبلهم قواعد ولا قوانين . بل إن هذه القواعد والقوانين نفسها لم تنشأ إلا نتيجة للاعراب القائم على الفهم الصحيح لوظائف أجزاء الكلام .

ولكن ماذا نعني بقولنا : وظائف أجزاء الكلام ... وأدوار عناصر الكلام ... ؟

نعني بذلك أن لكل كلمة من الكلمات وظيفة تؤديها في العبارة التي هي فيها . والاعراب إنما هو - في الدرجة الأولى - بيان لهذه الوظائف . فإذا قلنا عن كلمة إنها مفعول لأجله ، فإنا نعني بذلك أنها الكلمة المبينة لسبب حدوث الفعل ، وإذا قلنا عن أخرى أنها مفعول معه ، فإنا نعني أنها المبينة للطرف الذي حدث الفعل بمصاحبته ، وإذا قلنا عن ثالثة إنها حال ، فإنا نعني أنها تقوم بوظيفة بيان الوصف الذي تلبس أحد الشركاء في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث ، وإذا قلنا عن رابعة أنها نعت ، فهذا يعني أنها مبينة لوصف ثابت في الاسم الذي قبلها ، وإذا قلنا عن خامسة أنها حرف جر زائد ، كان معنى ذلك أنها جزء يحمل معنى توكيدياً في الكلام لا تأسيسياً ، بمعنى أنه يقوي أحد المعاني الموجودة في الكلام قبل دخوله ، وأنه لا يضيف إلى معاني العبارة معنى جديداً خاصاً به ، بحيث

انه لو زع من العبارة لما اختلفت بوزعه ولا خبرت شيئاً من معانيها ...
الخ الخ .

المعرب الجيد ، إذن ، هو من يقف همه على معرفة الوظيفة التي تؤديها الكلمة في العبارة ، ثم لا يهتم بعد ذلك شكل الكلمة ولا نوعها ولا حركتها الاعرابية ، ذلك أن الوظيفة النحوية الواحدة قد تقوم بها أشكال وأنواع مختلفة من الكلمات ، مثل الضمير والظاهر والمصدر والمشتق ، بل إن بعض الوظائف تصلح لكل من المفردات والجلد على حد سواء . ثم إن الحركة الاعرابية كثيراً ما تتلاعب بها عوامل شتى تجعلها على غير ما ينتظر أن تكون ، فقد تكون الكلمة مبنية على حركة غير الحركة المنتظرة ، أو تكون معربة بحركة غير الحركة الأصلية كما هو الشأن في المنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم ، أو تكون مجرورة بحرف جر زائد أو بحرف جر شبيه بآرائد أو باضائة لاذية ... الخ الخ . فالمعرب الذي يلقي بكل اعتياده على شكل الكلمة أو على حركتها الاعرابية يعرض نفسه إلى ضلال كبير .

ولضرب على ذلك بعض الأمثلة الموضحة :

١ - فالمعرب الذي لا يعرف الفاعل إلا بالضممة الظاهرة على آخره
سيخفى عليه أمر الفاعلين في العبارات الآتية :

ما جاء إلا أتم .

جاء أبي .

جاء القاضي .

ما جاء من أحد .

ضرب زيد خالدًا مفيدًا له .

لأن فاعل الأولى « أنم » مبني على السكون فلا يقبل ضمة ،
ولأن فاعل الثانية « أبي » متصل بباء التكامل فتحله الاعرابي مشغول
بكسرة المناسبة فلا يقبل ضمة ، ولأن فاعل الثالثة « القاضي » منقوص
لا يقبل على آخره ضمة ظاهرة ، ولأن فاعل الرابعة « أحد » مجرور
بحرف جر رائد ، ولأن فاعل الخامسة « زيد » محرور بإضافة لفظية .
أما لو كان العرب يهتدي إلى الفاعل بوظيفته لا بحركته لعرف أن الجميع
فاعلون ، لأن الجميع قاموا بالأحداث المذكورة قبلهم .

٢ - والعرب الذي لا يعرف المفعول المطلق إلا إذا كان مصدراً
مذكوراً بعد فعل من جنسه سيخفى عليه أمر المفعولات المطلقة في
المبارات الآتية :

سرت الهويني .

سرت مثلما سار زيد .

سرت كما علمتني .

لأن « الهويني » ، ومثل « والكاف » ليست مصادر مذكورة بعد
أفعال من جنسها . أما لو كان العرب يهتدي إلى المفعول المطلق بوظيفته لا
بتبكاؤه لعرف أن الجميع مفعولات مطلقة ، لأن الجميع تؤدي وظيفة واحدة
هي وظيفة بيان هيئة الحدث ونوعه .

بل كثيراً ما تسيطر فكرة الببكن على ذهن الطالب فتوقعه في
أخطاء فاحشة لا يجوز أن يقع فيها البتدئون أنفسهم . مثال ذلك أن يعرف
أحدهم « الشراب » من قولك : « شرب شراباً لذيقاً » مفعولاً مطلقاً ،
لحجده أنه لاحظ اشتراكاً في الحروف بين « شرب » ، و « شراب » ، غير
منتبه إلى أن « الشراب » هو الشيء المشروب ، وليس هو الحدث المفعول ،
وأنه لذلك مفعول به وليس مفعولاً مطلقاً .

ولخطورة شأن و الوظيفة النحوية ، في الاعراب كنت أود أن أعرض على الطالب ههنا وظائف كل عصر نحوي ، ولم ينبغي من ذلك إلا كون هذه الوظائف قد عرضت بالتفصيل في أبواب وقصول الكتاب السابقة ، فيكون عرضها ثانية ههنا تكراراً لا لزوم له . فالرجو من الطالب الذي يقرأ هذا الكتاب أن يعود إلى الابواب النحوية كلها ، وأن يستخرج من كل باب نحوي وظيفته التي يؤديها إن لم يكن له غير وظيفة واحدة ، أو وظائفه الكثيرة إن كان يؤدي أكثر من وظيفة واحدة (١) ، ثم يدون ذلك في قائمة يحفظها ويحمل منها قانونه الأساسي في الاعراب ، ومرجه الذي يرجع اليه عندما تختلط عليه الأمور ، يلتبس باب نحوي بباب آخر ، إذ كثيراً ما يحدث أن يلتبس التميز بالحال ، والحال بالفعل المطلق ، وعطف البيان بالبدل ، وفي مثل هذه الحالة لا يجد الطالب من الوسائل للتمييز بين باب نحوي ولب آخر ملتبس به إلا الوظيفة النحوية وحدها .

وختاماً لهذه الفقرة أرى من المفيد أن أسوف إلى القارئ هذه القصة القصيرة ليعلم منها مقدار الفائدة التي يستطيع أن يجنيها من اعتياده على و الوظيفة النحوية ، في الاعراب .

عندما كنا سناراً في أيام الطالب ، كان الواحد منا إذا عثر في قراءته الخاصة على فائدة نحوية شاردة ، أو على معلومات لم تلتق عليه بعد في الدروس - كان يسرع بما عثر عليه إلى زملائه فيسألهم في أمره ، أو يطلب منهم إعراب آيات تتضمن المشكلة المتعلقة بهذه الشاردة النحوية ، يريد من ذلك اعجازهم والتباهي أمامهم بما يعرفه ولا يعرفونه .

(١) وذلك كالمفعول المطلق ، فانه يؤدي إحدى وظائف أربع : النيابة عن الفعل ، وبيان هيئة الحدث ، وبيان عدد مرات الحدث ، وتوكيد الحدث .

وعلى هذه الشاكلة أذكر أني مضيت مرة إلى أحد رفاقي طالباً منه أن يعرب لي كلمة « نعم » من قول أبي فراس :

أراك عَصِيَّ الدَّمْعِ شَيْمُتْكَ الصَّبْرُ
أما للهوى نَهْيٌ عليك ولا أمرٌ ؟
نعم . أنا مستأقٌ وعندي لوعَةٌ
ولكن مثلي لا يُذاع له سرٌّ

وكنيت واقعاً بأنه يحبل أمر حروف الجواب ، وأنه لن يلبث حتى يسترف بعجزه وجبله ، ولكن رفعتي الذكي خيب ظني حين سكت برهة يتأمل الكلمة ثم قال :

نعم : حرف جواب لا عمل له .

فسألته مدهوشاً : أكنت تعرف ذلك من قبل ؟ فقال : لا ، فقلت : فكيف اهتديت إلى الاعراب الصحيح ؟ فقال : نظرت في الكلمة فرأيت أنها لا تأتي إلا في الجواب فعلمت أنها له ، ثم أشكل عليّ أمرها أي اسم أم حرف ؟ فجربت أن أوقعها في مواقع الاسم المعروفة ، فلما لم تصلح للابتداء ولا للحجر ولا للعالية ولا للمفعولية علمت أنها حرف ، ثم تساءلت : ما عمله ؟ فنظرت إلى ما بعده فوجدت مبتدأ وخبراً مرفوعين ولا أثر له فيها ، فعلمت أنه حرف عاطل ، فقلت في إعرابه : هو حرف جواب لا عمل له .

وهكذا ترى ، أنها القاريء العزيز ، أن هذا الطالب الذكي ، لانطلاقه في الاعراب من المنطلق الصحيح ، استطاع أن يهتدي إلى أمور كثيرة لم يكن يعرفها ، فقد صنف الكلمة تصنيفاً صحيحاً ، وعرف معناها وعملها ودورها في الكلام ، فكان شأنه كشأن النحاة الأوائل ،

فهؤلاء لم يكن طريقهم ليختلف عن طريقه في شيء ، وعن هذا الطريق وحده جاءت كل قواعدهم وقوانينهم .

٣ - فهم المعنى :

ذكرنا في الفقرة السابقة أن اعراب كلمة ما لا يكون صحيحاً إلا إذا عرفنا الوظيفة النحوية التي تؤديها هذه الكلمة في العبارة . لكن هذه الوظيفة النحوية لا يمكن معرفتها إذا كنا نحمل المعنى المجمل للكلمة العربية . مثال ذلك كلمة « الأتقم » من قولنا : « أكلت الأتقم » ، فأول ما يتبادر إلى أذهاننا أنها مفعول به ، وهذا خطأ ، لأن المعجم يقول : « الأقم : سرعة الأكل » ، وعليه يكون الاعراب الصحيح لها أنها مفعول مطلق ، لأنها لا تدل على الشيء المأكول ، بل تدل على نوع من أنواع حدث الأكل ، وبيان نوع الحدث هو وظيفة من وظائف المفعول المطلق لا المفعول به .

ولهذا السبب قالوا : الاعراب فرع على المعنى ، أي انه معتمد عليه ولا يتبهاً إلا بمعرفته ، ولهذا السبب أيضاً كان النحاة يوصون طلبتهم بالألا يعرفوا كلاماً قبل أن يعرفوا بالضبط معنى كل مفرد من مفرداته . يقول ابن هشام (١) : « وأول ما يجب على العرب أن يفهم معنى ما يريه ، مفرداً أو مركباً ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من التشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه » . اهـ

بل إن كبار النحاة أنفسهم لم يكونوا ينجحون من الاحجام عن إعراب ما لا يعرفون معناه . يقول ابن هشام (٢) : « وسألني أبو

(١) انظر مطلع الباب الخامس من كتابه « المعنى » .

(٢) أول الباب الخامس من كتابه « المعنى » .

حيان (١) - وقد عرض اجتماعنا - علامَ عطف « بمقلد » من قول زهير :

تَنِي نَقِي لَمْ يَكْتَرِ غَنِيمَةً
بَنَهَكَ ذِي قَرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ (٢)

فقلت : حتى أعرف ما « الحقلد » ، فنظرناه ، فإدا هو سييء الخلق ، فقلت : هو معطوف على شيء مَتَوَهَّم ، إذ المعنى : ليس بمكتر غنيمة (٣) ، فاستعظم ذلك . اهـ

وعلى المرء حين يبحث في معنى كلام ليعرف علاقات كل جزء بنيره من الأجزاء أن يكون حذراً في هذا البحث حتى لا يكسر أصولاً ثابتة في النحو ، وإلا وقع في أخطاء فاحشة لا تقتفر ، وتوهم أشياء لا وجود لها . من ذلك ما حدث لأحد رفاقنا في الجامعة ، إذ وقف يقرأ شيئاً في يده فقال : لا يمكنني عمل ذلك ، بنصب « العمل » ، فقلت له : لحنّت ، والوجه أن تقول « لا يمكنني عمل ذلك » ، برفع « العمل » لأنه فاعل الفعل « يمكنني » ، فقال : بل أنت المخطيء ، لأن « العمل »

(١) هو أمير الدين محمد بن يوسف النرناطي الأندلسي التوفي سنة ٧٤٥ تليد أبي جمر بن الزبير وابن الضائع في النحو . رحل عن موطنه وتقل في شمال إفريقيا إلى أن ألقى عصا ترحله في القاهرة سنة ٦٧٩ . قرأ عليه ابن هشام ديوان زهير .

(٢) المعنى : أنه لا يكثر ماله بانهاك ذي القربى وطله .

(٣) العطف على التوهم : هو أن يعطف التكلم شيئاً على شيء آخر فيعطي المعطوف حكماً أو شكلاً متابراً لحكم أو شكل المعطوف عليه ، متوهماً أنه لفظ المعطوف عليه على هذا الشكل أو بهذا الحكم . مثال ذلك أن يقول قائل : أين زيد طاللاً ، ثم يعطف على « عالماً » ، فيقول : ولا شاعر ، فيجبر المعطوف متوهماً أنه قد أدخل الباء الزائدة على كلمة « عالم » ، أي ظاناً نفسه أنه قال : ليس زيد بعالم ولا شاعر . ومن هذا قول زهير : ←

مفعول به ، فقلت : وكيف يكون ذلك ؟ ، فقال : أليس « يمكنني »
 بمعنى « أستطيع » ؟ فيكون العمل مفعولاً به في عبارة « لا يمكنني عملَ
 ذلك » كما هو مفعول به في عبارة « لا أستطيع عملَ ذلك » ، لأنني أنا
 المستطيع فأنا الفاعل ، والعمل مستطاع فهو المفعول . فقلت : ولكن هذا
 خطأ من وجهين ، أولهما أن فعل « يمكنني » ليس مسنداً إلى التكلم كما
 هو الشأن في فعل « أستطيع » بل هو مسند إلى الغائب بدليل بقاء
 المضارعة في أوله ، ففاعله هو الغائب ، أي « العمل » ، وليس التكلم ،
 وثانيهما أن التكلم ممثّل في العبارة بقاء التكلم المتصلة بالفعل بمدة تون الوقاية ،
 ونحن نعلم أن هذه الباء لا تقع إلا في موقع النصب ، فإذا كانت هي
 المفعول به فليس للفعل « يمكن » غير فاعل واحد هو « العمل » ؟ ثم
 إن تفسيرك فعل « يمكنني » بفعل « أستطيع » ليس صحيحاً تماماً ، ذلك
 لأن المعنى الصحيح لقولنا : « أمكن الرجل غيره من نفسه » هو :
 جعل الرجل غيره يتمكن منه ، وعلى ذلك تكون عبارة « لا يمكنني
 العمل » مساوية لقولنا : « لا يجعلني العملُ أتمكن منه » . وهكذا ترى

→ بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

ولا يجوز المطف على التوم إلا إذا كان المطفوف عليه مما يصح دخول
 الامل التوم عليه ، كما هو ظاهر في المثال أعلاه وفي بيت زهير ، إذ ان دخول
 الباء الزائدة على الخبر اللتي جائز وكثير . أما أن أقول : ما جاء زيد ولا خالد ،
 خبر « خالد » متوهماً أنني قد جررت « زيدا » بالباء الزائدة ، فهذا لا يجوز ،
 لأن المطفوف عليه فاعل ، والفاعل لا يمر وهنا بالباء الزائدة .

وفي عطف التوم قد يأتي المطفوف على غير هيئة المطفوف عليه ، وهذا
 ظاهر في بيت زهير الأول ، حيث عطف « ولا بمقلد » على « لم يكثر غنية » ،
 أي انه عطف اسماً مجروراً بالباء الزائدة على فعل مجزوم ، وقد يبدو هذا غير
 جائز ، لأننا نعلم أن التجانس بين المتماطين شرط لا بد منه ، لكن الذي يجوز
 ذلك أن الشاعر توم أنه قال : « ليس بمكثر غنية » بدلاً من « لم يكثر
 غنية » ، والمعنى كما ترى واحد ، مطف فائلاً : ولا بمقلد .

أن « العمل » هو دائماً فاعل ، والتكلم هو المفعول .
لكن رفيقنا النفي ظل على عناده مصراً على خطئه القبيح العجيب .

ولا بد ههنا من التنبيه على خطأ يكثر أن يقع فيه العربون ، وهو قولهم إن هذا البيت من الشعر يعرب على وجهين . ووجه الخطأ في هذا القول هو جعلهم للبيت الواحد معنيين ، ذلك أننا نعلم أن المعنى الواحد لا يكون له إلا إعراب واحد ، فإذا كان للبيت إعرابان فهذا يقتضي أن يكون له معنيان ، ولا اعتقد أن الشعراء أو غيرهم من الناس يقولون الكلام الواحد ويقصدون منه معنيين مختلفين . وعلى ذلك ، فليس لكلام ما غير إعراب واحد ، وهو الإعراب الذي يلائم المعنى الذي أراحه التكلم من كلامه . نعم ، إن النحاة قد أقرروا لبعض الأساليب العربية عدة أعراب ، ونعني بذلك أساليب المدح والتمجيد والتعجب وما أشبهها ، لكن هذا ليس مما نحن فيه ، لأن هذه الأساليب لم تعرب بحسب الوظائف الحقيقية لأجزائها ، لأن هذه الوظائف قد جهلت تماماً بمد أن تختص هذه الأساليب على أشكالها المعروفة لها ، فجاءت أعرابها تحكمية لا تعتمد على سوى الظن والتأويل الذي يخرجها في أكثر الأحيان عن معانيها الصحيحة .

وسنرى تفصيل ذلك في الفقرة الآتية .

٤ - معرفة الأعراب التحكمية :

إن من ينتظر من اللغة أن تسير على قوانين ثابتة لا تحيد عنها ولا تنحرف يشبه في حماقة من ينتظر من الشجرة أن تنمو وتسقط أوراقها على هيئة مخصوصة يكون قد رسمها لها من قبل زراعتها . وإن جهل من يظن أنه يستطيع حصر اللغة وتصرفاتها في بضع قواعد لا يختلف عن جهل من يظن أنه يستطيع بيضنة قوانين عامة أن يفسر الحياة كلها بكل ما تزخر

به من تعقد وتنوع . ذلك أن اللفظة كائن حي لا تختلف عن سائر الكائنات الحية في شيء . تنمو وتتطور دون أن غلك شيئاً أمام هذا النمو وذلك التطور ، ودون أن نستطيع التنبؤ بالشكل الذي ستكون عليه في المستقبل . وهي في غوها وتطورها الذين لا يبدو أنها محكومان بقوانين معروفة تخلق تعبيرات مخصوصة لمعانٍ معينة بحيث تبدو هذه التميزات ذات أشكال وتصاميم غريبة لا تتفق مع ما هو مألوف في هذه اللفة من طرائق التصميم . خذ على ذلك مثلاً أسلوب التعجب في عبارة من نحو « ما أجمل الريح » ، فهذه العبارة لا يمكن أن نيز فيها فاعلاً من مفعول ، ولا مبتدأ من خبر ، ولا شيئاً من الأبواب النحوية المعروفة ، وكل ما نستطيع أن نقوله في شأنها واثقين هو : انها عبارة يقصد منها التعجب من جمال الريح . أما أين الفاعل فيها وأين الفعل ؟ وأين المبتدأ وأين الخبر ؟ فذلك أسئلة لا يمكن الاجابة عنها إجابة دقيقة صحيحة ، لأن هذه العبارة مبنية على خلاف الأصول المألوفة في بناء العبارة العربية . وقل ، مثل هذا في أساليب النداء والمدح والذم وغيرها .

أمثال هذه الأساليب الشاذة في بنائها ، الغريبة في تصميمها ، موجودة في كل اللغات ، وهي أساليب تند دائماً عن كل تحليل أو إعراب . وقد حل نجات اللغات الأخرى مشكلتها بالقول : إنها أساليب خاصة تُحفظ وتحتذى ولا تحلل . ولو قد فعل نجاتنا فعل غيرهم لاستراحوا وأراحوا ، ولكنهم أبوا إلا التعب لهم ولغيرهم من بعدم ، فراحوا يعربون هسنه الأساليب رادين كل جزء من أجزائها إلى باب نحوي معروف . ولما كان كل اعراب لا بد له من اعتماد على معنى تظهر فيه الوظيفة النحوية للجزء العرب ظهوراً واضحاً ، راحوا يتأولون هذه الأساليب تأويلات غريبة أخطأهم التوفيق في أكثرها إن لم تقل فيها كلها . مثال ذلك أنهم لما رأوا المنادى منصوباً في بعض أشكاله قالوا إنه مفعول به ، فلما قيل لهم : فأين الفعل ، قالوا : انه محذوف تقديره « أدعو » وقد نابت أداة النداء منابه .

كذا قالوا . ولكننا نعلم أن عبارة « يا عبد الله » تختلف كل الاختلاف عن عبارة « ادعوا عبد الله » ، لأن الأولى انشائية والثانية خبرية . فانظر إلى مقدار التخييط الذي وقع فيه النحاة حين أصرّوا على إعراب ما لا يرب ، فأدى بهم ذلك إلى تحريف الكلام عن مواضعه . وأكبر دليل على تخبطهم أنك لا تجد خلافهم يستخدم إلا في مثل هذه المواطن الشائكة ، فعبارة « نعم الرجل زيد » ، فيها ثلاثة أعراب ، أما عبارة « ما أجل الربيع » ففيها أكثر من ذلك ، وقد تجد أسلوباً تبلغ فيه مذاهب إعرابهم له ستة أو سبعة .

سر المشكلة يتضح إذا تذكرنا ما قلناه قبل قليل ، وهو أننا نحلل القوانين التي تتطور اللغة بموجبها . وعلى ذلك ، فنحن عاجزون عن أمرين : عن التنبؤ بما ستكون عليه أساليب اللغة في المستقبل ، وعن التخمين لما كانت عليه أساليب اللغة في الماضي . وعليه ، فإن كل تخمين لأصل أسلوب من هذه الأساليب المخطئة يبدو تخميناً تحكيمياً لا دليل عليه ، وإعرابه إنما هو إعراب تحكيمي أيضاً ، وليس ملازماً ، لأنه لا يقوم على معانٍ متفقٍ عليها .

ولكن ماذا يفعل الطالب في هذه الحالة ؟ هذا الطالب الذي أوصيناه في الفقرات السابقة ألا يقيم إعرابه إلا على المعنى الصحيح ، وعلى الوظائف النحوية الظاهرة ظهوراً تاماً لكل جزء من أجزاء الكلام . ماذا يفعل في أمر هذه الأساليب المجهولة الأصول ، الغامضة الوظائف النحوية لمنصرها ؟ أيحجم عن إعرابها ، كما يقضي بذلك المنهج الصحيح ؟ أم يبرها كما فعل ذلك النحاة السابقون ؟ وإذا أعرابها لأنه مطالب بذلك ، فهل يكتبني بوجه واحد ينتقيه لأنه يراه أقرب إلى الصواب ، ويضرب صفحاً عما سواه ؟ أم هل عليه أن يحفظ كل الوجوه مع كل تعليقاتها وتأويلاتها ؟

أما نحن فننصح له بالثانية : أي بأن يكون على معرفة كاملة بكل

أوجه الاعراب التحكيمة لأساليب العرية الخاصة مع كل ما يتبعها من تمليلات وتأويلات . وذلك لسيين : أولها أن الاختيار بينها أمر لا معنى له ، فليس بعضها أقرب إلى الصواب من بعضها الآخر ، بل الجميع سواء في البعد عن الصواب لا في القرب منه ، والثاني أنه إذا حفظ اعراباً واحداً لاسلوب ما ، ثم رأى أحدهم يرب هذا الاسلوب غير الاعراب الذي يرفه هو له ، فقد يخطئه بغير ما حق . أما إذا كان يعرف الأعراب كلها ، فلن يخطئ أحداً ولو طلع عليه بأعراب بدع لم يقل به نحوي من قبل .

٥ - معرفة المحذوفات :

ذكرنا في صدر هذه الخاتمة أن التراكيب اللغوية كثيراً ما تسمع بسقوط بعض أجزائها من غير أن يؤدي هذا السقوط إلى خلل فيها . وذكرنا أيضاً أن على المرب أن يرد ، وهو يقوم بتحليل تركيب لنوي ما ، كل ما يكون قد سقط منه . وقد سمينا هذا الرد بالتقدير . والذي يزيد أن نبجته هنا هو أنواع هذه الأجزاء الساقطة ، أي المحذوفات ، وبيان ما يقدر منها ، وما لا يقدر .

والواقع أن المحذوف على أربعة أقسام : قسم لا تقتضيه الصناعة الاعرابية ولا المعنى ، وقسم يقتضيه المعنى دون الصناعة ، وقسم تقتضيه الصناعة دون المعنى ، وقسم تقتضيه الصناعة والمعنى جميعاً .

واليك بيان ذلك :

١ - قد يدعوك أحد إلى طعام فترد قائلاً : « شكرأ . لقد أكلت » . هذه العبارة التي نطقت بها تشتمل على فعلٍ متعدي هو فعل « أكلت » ، ومع ذلك فليس له مفعول به ، فهل نستطيع أن نقول إن

المفعول به قد حذف ، وهل يجب علينا أن نقدره ؟ والجواب : لا . لأن الفعل على الرغم من كونه متعدياً لا يحتاج ههنا إلى مفعول به ، لأن التكلم لم يتعلق غرضه بهذا المفعول ، ببارة أخرى : إن التكلم لا يريد ، أو لا يهتم بذكر المفعول ، فكل هم أن يفهم داعيه إلى الطعام أنه قد أكل ، أي أنه شعبان ولا حاجة به إلى طعام ، أما ماذا أكل ؟ فذلك أمر لا مدخل له في الموضوع .

فهذا هو القسم الأول من المحذوفات ، أي القسم الذي لا تقتضيه الصناعة ولا المعنى . والحق أن جملة أحد أقسام المحذوفات إنما كانت من باب المجاز ، لأن الشيء لا يسمى محذوفاً إلا إذا اقتضاه شيء من صناعة أو معنى ، فأما ما لا يقتضيه شيء فلا يسمى محذوفاً ، بل يقال فيه : إنه غير مذكور .

وواضح أن هذا النوع من المحذوفات لا يجوز تقديره بحال من الأحوال ، لأن هذا التقدير يخل بنرض التكلم ، ويخرج الكلام عن جهته المقصودة ، بالإضافة إلى أنه تقدير تحكي لا دليل عليه ، إذ نحن نجعل تماماً كل شيء عن هذا المحذوف ، ففي المثال السابق لا نستطيع أن نقدر المفعول خبزاً لأنه قد يكون تمرّاً ، ولا نستطيع أن نقدره تمرّاً لأنه قد يكون تفاحاً ... وهكذا .

٢ - قال تعالى على لسان قتي موسى وهو يبين لموسى سبب خرقه للسفينة التي ركبها : « أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ، فأردت أن أعيىها ، وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً » .

في الآية الكريمة صفة محذوفة ، والتقدير : يأخذ كل سفينة صالحة غصباً . وإنما قدرنا ذلك لأن المعنى لا يستقيم إلا به ، إذ لو كانت الملك يتعصب لجميع السفن صالحها وفاسدها ، لما كان هناك سبب يدعوا صاحب موسى إلى خرق السفينة .

فهذا هو القسم الثاني من المحذوفات ، أي القسم الذي يقتضيه
المعنى دون الصناعة الاعرابية . وهو محذوف يقدره المفسر ، لأن المعنى لا
يستقيم إلا بتقديره ، أما النحوي فلا يفعل ذلك ، لأن حرمان موصوف
من صفته لا يؤدي إلى الاخلال بالعبارة من الناحية النحوية .

ومن هذا النوع أن يحذف من الجملة جزء أساسي ، ولكن يقوم
غيره مقامه ، مثال ذلك قولك : « جاءنا عالم » ، فواضح أن الجائي هو
« رجل » موصوف بأنه عالم ، أي أن المحذوف هو الفاعل ، والفاعل
عمدة ، وحذفه يؤدي إلى الاخلال بالعبارة ، ومع كل ذلك لا تقدره ،
لماذا ؟ لأن صفة الفاعل قد قامت مقامه بعد حذفه ، فكامة « عالم » التي
كانت صفة للرجل في حالة عدم الحذف قد صارت هي الفاعل بعد الحذف .
وإن ، تكون العبارة تامة من الناحية النحوية ، وبالتالي ، لا حاجة
بالعرب إلى تقدير شيء .

وحذف شيء وإنابة غيره منابه ، أو جملة ساداً مسدده ، كثير في
المرية ، منها أن يحذف الفاعل فينبوب عنه ما نسميه بالنائب عن الفاعل ،
كالفعول به أو المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور ، نحو : كسر الزجاج ،
وجلس الجلوس ، وجلس وسط الحديقة ، وجلس في الحديقة ،
ومنها أن يحذف الموصوف فتنبوب عنه صفته ، نحو : ركبت الأدم ، أي
الحصان الأدم ، ومنها أن يحذف المضاف فينبوب المضاف اليه منابه ، نحو
قوله تعالى : « واسأل القرية » ، أي أهل القرية ، لأن القرية نفسها لا
يمكن أن تسأل .

٣ - قال طرفة بن العبد :

إذا القوم قالوا : مَنْ قَى ؟ خلت أني
عُنيتُ فلم أكسل ولم أتبلد

في قوله « القوم » فاعل حذف فعله الذي تقديره « قال » . وهذا هو القسم الثالث من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة الاعرابية دون المعنى ، ذلك لأن المعنى مستغن عنه بفعل « قالوا » المذكور بسد « القوم » ، فتقدير فعل « قال » قبل « القوم » فضول لا لزوم له من حيث المعنى ، بل إن الأساليب المريبة في البيان لتأبى هذا التقدير كل الإباء ، إذ لم يسمع قط أن العرب تلفظت بمثل هذه العبارة : « إن جاء زيد جاء فأكرمته » . ومع ذلك فنحن مضطرون من الناحية النحوية إلى تقدير هذا الفعل . لماذا ؟ لأن بعض النحاة (١) قد أسألوا أصلاً يقول : لا تدخل أدوات الشرط إلا على الأفعال ، فإذا وجدت أداة شرط قد وليها اسم مرفوع علم أن قبل هذا الاسم فعلاً محذوفاً .

٤ - قال تعالى : « وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً » .

في قوله « خيراً » مفعول به حذف قبله الفعل والفاعل ، والتقدير : أنزل ربنا خيراً . وهذا هو القسم الرابع من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة والمعنى معاً . فأما من حيث المعنى فالمحذوف واضح بدليل قوله تعالى « ماذا أنزل ربكم ؟ » ، وأما من حيث الصناعة فإن تقدير فعل وفاعل محذوفين أمر ضروري حتى تكون العبارة كاملة ، لأن كلمة « خيراً » وحدها لا يمكن أن تؤلف عبارة تامة ، هذا بالإضافة إلى أنها منصوبة ، وإذن فلا بد لها من ناصب محذوف .

وهكذا ترى أن العرب لا يقدر من المحذوفات إلا ما تقتضيه صناعته النحوية فقط ، وذلك أن يجد خيراً بدون مبتدأ ، أو بالعكس ،

(١) قلنا « بعض النحاة » لأن منهم من لم يأخذ بهذا الأصل ، واعتبر المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ خبره الجملة التي بعده .

أو شرطاً بدون جزاء ، أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ،
أو معمولاً بدون عامل ، أو موصولاً بدون صلة . . الخ .

٦ - التمرس بأساليب اليأس :

ومن شروط الاعراب الجيد أن يتمرس العرب بأساليب اليأس
العربي منظومه ومنتوره ، وأن يضمن المطالعة في كتب الأدب ممناً النظر
في كل ما يقرأ . فانه إن يفعل ذلك فسيرى أن مقداراً لا بأس به من
كلام العرب لا ينطبق عليه شيء مما عرفه من القواعد . بعض هذا المقدار
سلم النحاة بشنوده معللين إياه بالضرورة الشعرية ، وبعضه الآخر عزوه
إلى اختلاف لغات العرب ولهجاتها ، وبعضها الثالث لم يجدوا له تعليلاً من
شيء فحاولوا رده إلى قواعدهم ، باللفظ مرة ، وبالاغتصاف مرات ، وما
هو في الواقع إلا مظهر من مظاهر تمرد اللغة على كل محاولة لحصرها في
قواعد ثابتة محدودة ، فاللغة هي دائماً أوسع من كل القواعد التي توضع
لضبطها . والمرب الجيد في رأيي هو من يسلم جيداً التنبؤ ، ويوسع من
دائرة هذا المبدأ لتضم كل ما ورد عن العرب غير منطبق على القواعد
العامة المعروفة ، سواء في ذلك ما ورد في الشعر وما ورد في النثر أيضاً .

٧ - الذوق السليم :

وأخيراً وليس آخراً ، فإن الذوق السليم هو من أهم شروط
الاعراب الجيد إن لم يكن أهمها على الإطلاق . وهذا الذي نسميه ذوقاً
لا يمكن تحديده ولا تعريفه ، وإلا خرج عن كونه ذوقاً إلى كونه قاعدة
كسائر القواعد ، لذا سنكتفي بتسميته ذوقاً فقط . كذلك لا نستطيع أن
نحدد للمرب مواطن استعماله للذوق ، فهو عدته في كل المواطن ، فبه

يعرف المعنى الصحيح لما يعرب ، وبه يعرب الاعراب الذي لا يجور على المعنى ، وبه يعرف ما حذف وما لم يحذف ، وبه يعرف كيف يقدر المحذوف وأين ، وبه يهتدي إلى كمية ما يجب تقديره ، فلا ينقص إلى الحد الذي تحتل معه العبارة العربية ، ولا يزيد إلى الحد الذي لا تقتضيه الصناعة والمعنى ... الخ الخ .

٤ - اعراب الجملة

من الأشياء التي بكثر أن يخطئ الطلاب في إعرابها الجمل وأشباهاها ، وبعض البنيات كأسماء الشرط والاستفهام ، وذلك إما لانهدام الحركة الاعرابية التي يتخذها الطلبة هادياً لهم في الاعراب ، وإما لخفاء الوظيفة النحوية في هذه الأشياء . ولذلك كله عقدنا هذا الفصل وما سيتلوه من الفصول للبحث في هذه الأشياء وبيان طرائق اعرابها لتكون الفائدة آتية .

١ - صدر الجملة :

اختلف النحاة في حد الجملة ، فعمم بعضهم فقال : هي ما تألف من مسند ومسند اليه ، كالفعل والفاعل ، نحو : قام زيد ، أو الفعل ونائب الفاعل ، نحو : ضرب اللص ، أو المبتدأ والخبر ، نحو : زيد قائم ، أو المبتدأ والفاعل السائد مسد الخبر ، نحو : أقام الزيدان ، أو اسم الفعل وفاعله ، نحو : هبّات السفر ، أو الظرف وفاعله ، نحو : أفي الدار أحد ؟ أو الفعل الناسخ وما دخل عليه ، نحو : كان زيد قائماً ، أو الحرف المشبه بالفعل وما دخل عليه ، نحو : إن زيدا قائم .

إذن فالجملة عند هؤلاء هي ما تألف من مسند ومسند اليه فقط ، سواء أتمت بها الفائدة كما في الأمثلة السابقة ، أم لم تتم كما في قولك : إن جاء زيد ...

وخصص آخرون فقالوا : الجملة هي العبارة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها ، فمند هؤلاء لا تكون عبارة « إن جاء زيد .. »

جملة ، لعدم فائتها . وإنما الجملة عندهم في مثل هذا التركيب الشرطي أن يقال : « إن جاء زيد فأكرمه » ، أي إن الجملة الشرطية لا تكون عندهم تامة إلا بمجموع الشرط وجوابه ، وكذا الأمر في كل كلام لا تتم الفائدة إلا بمجموعه لا ببعضه .

والواقع أن هذا الحد الثاني هو حد ما يدعى في النحو « بالكلام » ، وليس حد الجملة ، لكن القائلين به لا يرون فرقاً بين « الكلام » و « الجملة » ، فيها عندهم اسمان لسمى واحد ، أما القائلون بالحد الأول فيرون أن « الكلام » و « الجملة » شيان مختلفان بينهما علاقة عموم وخصوص .

ونحن - معشر المعريين - نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بالحدين معاً ، لأن هناك مواطن يصلح لها الأول وحده ، ومواطن أخرى لا يصلح لها إلا الثاني . خذ مثلاً على ذلك عبارة القسم ، فلو قلت : « أقسم بالله لأضربن زيداً » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الأول ، فتكون العبارة مؤلفة من جملتين : جملة القسم التي تقوم بوظيفة الابتداء ، ثم جملة « لأضربن » التي هي جواب القسم . أما لو قلت : « زيد أقسم بالله لأضربنه » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الثاني ، أي بجمل القسم وجوابه كلاً واحداً لا يتجزأ واقفاً موقع الخبر عن « زيد » ، لأنني لو جعلت « أقسم » وحدها خبراً عن زيد لاخلت الكلام ، لعدم الفائدة من هذا الخبر ، والخبر كما يقولون هو محط الفائدة ، ولو جعلت « لأضربنه » وحدها خبراً عن زيد لندا القسم بلا جواب . إذن لا بد هنا من اعتبار القسم وجوابه جملة واحدة واقعة خبراً عن البتداء .

وفي بعض الأحيان نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بكلا الحدين في العبارة الواحدة ، مثال ذلك قولنا : « زيد إذا جاء فأكرمه » . فهنا لا

بد من النظر إلى التركيب الشرطي مرتين : مرةً على أنه جملتان أولاهما واقعة موقع المضاف إليه ، وثانيها واقعة موقع الجواب الذي لا محل له من الاعراب ، ومرةً ثانيةً على أنه جملة واحدة واقعة موقع الخبر عن زيد . وبعض المرين يذهبون هذا المذهب في كل ما يكون بمجموعه قائماً بوظيفة نحوية معينة ، فيقولون في مثل « زيد والله لأضربنه » : جملة القسم ابتداء القسم لا محل لها من الاعراب ، وجملة « أضربنه » جواب القسم لا محل لها من الاعراب ، والمجموع القسمي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « زيد إن جاء فأكرمه » : جملة « جاء » ابتداء الشرط لا محل لها ، وجملة « أكرمه » جواب الشرط محلها الجزم ، والمجموع الشرطي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « قلت : سأسافر غداً وأحمل معي متاعي » : جملة « أسافر » ابتداء القول لا محل لها ، وجملة « أحمل » معطوفة على ابتداء القول فلا محل لها ، والمجموع مقول القول محله النصب . وهو المذهب الذي جرينا عليه فيما أعربنا من شواهد هذا الكتاب .

٢ - أقسام الجملة :

تنقسم الجملة ، بحسب ما تُبتدأ به ، إلى ثلاثة أقسام : اسمية ، وفعلية ، وظرفية .

١ - فالاسمية : هي التي صدرها اسم ، سواء في ذلك أن يكون اسم ذات رافعاً للخبر ، نحو : المطر غزير ، وأن يكون اسماً مشتقاً رافعاً لفاعل مسدّد الخبر ، نحو : قادمٌ أبواك ، وأن يكون اسم فعل رافعاً للفاعل ، نحو : هيات السفر . ولا عبرة بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : إن المطر غزير ، وما قادمٌ أبواك ، وليت زيدا قادم ، وإنما المؤمنون أخوة ، اسمية على الرغم من هذه الحروف التي سبقتها .

٢ - والفعلية : هي التي صدرها فعل ، سواء أكان الفعل تاماً معلوماً ، نحو : جاء زيد ، أم كان تاماً مجهولاً ، نحو : ضربَ اللص ، أم كان ناقصاً ، نحو : كان زيد قائماً . ولا عبرة ههنا أيضاً بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : قد جاء زيد ، ولم يأت زيد ، وإن جاء زيد ، وما جاء زيد ، فعلية على الرغم من هذه الحروف المتقدمة ، ولا عبرة أيضاً بما قد يسبق الفعل من الاسماء التي حقها أن تكون متأخرة عنه ، فالجملة من نحو : مبتسماً أقبل زيد ، فعلية ، لأن الحال التي في أولها مقدمة من تأخير ، إذ حقها أن تكون بعد الفعل لا قبله ، وكذلك الجملة من نحو : أيّ كتاب قرأت ؟ فعلية ، لأن الاسم ههنا مفعول به مقدم ، وحق المفعول أن يكون بعد الفعل لا قبله .

وإذا كان في الجملة حذف فلا يعلم ما هي حتى يرد المخوف ، فالجمل من نحو : يا عبد الله ، وزيداً أكرمه ، وإذا القوم قالوا ، والله لاجتهدنّ ، جل فعلية على الرغم مما يبدو من ظاهر لفظها ، لأنها جيماً جمل مخدوفة الفعل ، والتقدير فيها : أدعو عبد الله ، وأكرم زيداً أكرمه ، وإذا قال القوم قالوا ، وأقسم والله لاجتهدنّ .

٣ - والظرفية : هي المصدرة بظرف أو بجار ومجرور ، نحو : أعندك زيد ؟ وما في الدار أحد .

وهذا القسم من الجمل لم يقل به إلا من يعرب المرفوع الوارد بعد الظرف والمجرور فاعلاً بهما ، وليس مبتدأ مؤخراً حذف خبره المقدم كما هو المشهور في الاعراب . وتأويل ذلك فيما يأتي :

إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور ، وليس قبلها نفي ولا استفهام ، وبمدها اسم مرفوع ، نحو : « عندك زيد ، وفي الدار رجل ، فلا خلاف في أن المرفوع مبتدأ مؤخر ، وأن خبره اسم مقدم

محذوف تقديره « مستقر » ، وأن الظرف والجار متعلقان بهذا الخبر المحذوف المقدم .

أما إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور ، وقبلها نفي أو أو استفهام ، وبعدها اسم مرفوع ، نحو : « أعندك زيد ، وما في الدار أحد » ، فلا يمكن اعتبار الكلام مبتدأ مؤخراً وخبراً مقدماً ، وذلك لأن النفي والاستفهام من خصائص الأفعال ، فوجودهما في صدر الكلام يدل على أن هناك فعلاً تقديره « استقر » قد حذف ، ولكننا لا نقول عن المرفوع الذي بعد الظرف والجار والمجرور انه فاعل للفعل المحذوف ، بل نقول إنه فاعل للظرف نفسه ، أو للجار والمجرور أنفسهما ، لأن هذين الشيئين قد نابا عن الفعل من بعد حذفه . وعلى هذا الاعتبار تكون الجملة الظرفية مشبهة للجملة المكونة من اسم فعل مع فاعل ، في كون كليهما مؤلفة من شيء ناب عن الفعل مع فاعل لهذا النائب . واليك ذلك موضحاً في اعراب الجملتين الآتيتين :

« هيات السفر »

هيات : اسم بمعنى الفعل « بَعُدَ » ، ناب متابه فلا محل له من الاعراب .

السفر : فاعل الاسم « هيات » لنيابته عن الفعل .

« ما في الدار أحد »

ما : نافية لا عمل لها

في الدار : جار ومجرور بمعنى الفعل « استقر » ، وقد نابا متابه فلا محل لهما من الاعراب .

أحد : فاعل للجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل « استقر » .

وهنا أمر لا بد من التنبيه عليه ، وهو قولنا عن الجار والمجرور
 « لا محل لها من الاعراب » ، وهو قول لا أظن أن أحداً من النحاة
 قاله قبلنا ، بل الذي قالوه : أن الجار والمجرور معمولان للفعل « استقر »
 قبل حذفه (١) . وأرى أن قولنا أقرب إلى الصواب ، وذلك لأن الأصل
 فيما ناب عن شيء أن يأخذ حكمه ، ألا ترى كيف أننا نرفع « اللص » في
 قولنا : « ضريبَ اللص » ، لنائبته عن الفاعل المرفوع ، مع أنه مفعول
 به في المعنى ؟ أو لا ترى كيف أننا نرفع « الجلوس » في قولنا : « جُلسَ
 الجلوس » ، لنائبته عن الفاعل ، مع أنه مفعول مطلق في المعنى ؟ أو لا
 ترى كيف أننا نرب « البيت » في قولنا : « جُلسَ في البيت » ، بأنه
 مجرور لفظاً مرفوع محلاً لنائبته عن الفاعل ؟ فإذا كنا نرفع ما ناب عن
 الفاعل لفظاً أو محلاً لأن النوب عنه مرفوع ، فكيف لا نقول عما ناب
 عن الفعل الذي لا محل له من الاعراب إنه لا محل له من الاعراب ؟

أما قول النحاة إن الظرف والمجرور النائيين عن الفعل معمولان له
 قول يوقع في تناقضات كثيرة . فلو سلمنا به للزمنا تقدير الفعل المحذوف ،
 لأن الأصل المعتمد في التقدير أنه إذا وجد معمول في الكلام ولا عامل
 له ، فيجب تقدير العامل ، ومن المعلوم أن القائلين بالجملة الظرفية لا
 يقدرُونَ فعل « استقر » المحذوف منها . ولو قدرنا الفصل المحذوف جرياً
 على الأصل الذي ذكرناه لوقعنا في تناقض آخر ، وهو أن الاسم المرفوع
 الوارد بعد الظرف والمجرور يصبح فاعلاً لهذا الفعل المقدر ، مع أنهم
 يقولون أنه مرفوع بالظرف والمجرور لنائبتهما عن الفعل ، لا بالفعل نفسه .

إذن فلا سبيل إلى حل هذه التناقضات في إعراب الجملة الظرفية إلا

(١) انظر أول الباب الثاني من كتاب المغني لابن هشام ، فصل « انقسام
 الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية » .

بالقول عن الظرف والجار والمجرور إنها لا محل لها من الاعراب لنيابتها عن فعل لو كان ذكر لما كان له محل من الاعراب .

هذا ، وقد زاد بعضهم في أقسام الجملة قسماً رابعاً سموه الجملة الشرطية . وهو قسم لا حاجة اليه لأنه يترد إلى الجملة الفعلية ، لما أسلفنا من أنه لا عبرة بما يتقدم على الفعل من أحرف أو أسماء هي في نية التأخير ، فعبارة « إن جاء زيد » جملة فعلية ، لأن السابق للفعل حرف لا عبرة به ، وكذا عبارة « متى جاء زيد ... » فانها جملة فعلية ، لأن الظرف السابق للفعل في نية التأخير عنه .

٣ - الجملة الصغرى والجملة الكبرى :

وتنقسم الجملة من جهة ثانية إلى قسمين : صغرى ، وكبرى .

١ - فالصغرى هي الجملة الواقعة خبراً في أبواب المبتدأ والأحرف الخمسة والأفعال الناقصة ، وذلك كقولك : « زيد ينظم الشعر » ، وإن زيدا ينظم الشعر ، وكان زيد ينظم الشعر ، وكذلك الواقعة مفعولاً ثانياً في باب « ظن » ، وثالثة في باب « أعلم » ، لأن أصل هذين المفعولين هو الخبر كما نعلم ، وذلك نحو قولك : « ظننت زيدا ينظم الشعر » ، وأعلنت بكرة زيدا ينظم الشعر .

٢ - والكبرى هي الجملة التي خبرها جملة ، أو التي مفعولها ذو الاصل الخبري جملة . وأمثلتها هي الامثلة السابقة معتبراً في كل مثال تمام الكلام . ويتضح ذلك فيما يأتي :

[زيد (ينظم الشعر)]
[إن زيدا (ينظم الشعر)]

[كان زيد (ينظم الشعر)]
 [ظننت زيداً (ينظم الشعر)]
 [أعلمت بكراً زيداً (ينظم الشعر)]

فما بين المعقوفات جمل كبرى ، أما ما بين الالهة فجملة صغرى .

هذا ، وإذا كانت الكبرى متحدة الجنس بين صدرها وعجزها سميت بذات الوجه الواحد ، وذلك كأن يكون صدرها وعجزها اسمين ، أو أن يكونا فاعلين ، نحو :

[زيد (أبوه مسافر)]
 [ظننت زيداً (ينظم الشعر)]

أما إن اختلف صدرها عن عجزها في الاسمية أو الفعلية ، فإنها تسمى عند ذلك بذات الوجهين ، نحو :

[زيد (ينظم الشعر)]
 [ظننت زيداً (أبوه مسافر)]

٤ - مقررته قبل اعراب الجمل :

لم يختلف النحاة في شيء كاختلافهم في أمر اعراب الجمل . ويأتي ان هشام على رأس النحاة الذين اهتموا بهذا الخلاف وأولوا الجمل عناية خاصة ، فقد أفرد لها في كتابه « المفتي » باباً خاصاً بحث فيه حدودها وأقسامها وأحكامها وكل ما يتصل بها . وعلى الرغم من كثرة الشواهد التي أوردها في هذا الباب ، وعلى الرغم من طول النقاش الذي أجراه حول كل شاهد مستعرضاً آراء النحاة فيه ، فإن القارئ لا يستطيع أن يشعر بعد قراءته للباب إلا أنه قد خرج منه صفر اليدين ، ذلك لأنه سيجد

نفسه أمام تناقضات غريبة ، لا بين النحاة المختلفين فحسب ، بل بين النحوي الواحد وبين نفسه أيضاً . ويمكن أن نأخذ ابن هشام نفسه نموذجاً للنحوي المتناقض مع نفسه :

١ - فهو يرفض مرةً أن تقع الجملة موقع المسند اليه (١) ، ثم يقول بهذا الوقوع مرة أخرى : ففي مطلع كلامه على الجملة الواقعة مفعولاً تراه يقول : وعلمها نصب إن لم تنب عن فاعل ، وهذه النيابة مختصة بباب القول ، نحو (ثم يقال : هذا الذي كنتم به تكذبون) ، ثم تراه يقول في أواخر الباب : وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم : لا تقسدا في الأرض) ... فليس من باب الاستناد إلى الجملة .

ويقع في التناقض في هذه المسألة نفسها مرة أخرى ، وذلك عندما يقول في صدر كلامه على الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً :

« قيل : وتقع أيضاً (٢) في الجملة المقرونة بملق ، نحو « عليم أقام زيد » . وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً ، وحملوا عليه (وتبين لكم كيف فعلنا بهم) ، (أولم يهتد لهم كم أهلكنا) ، (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنّه) . والصواب خلاف ذلك . وعلى قول هؤلاء فيزداد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً . فان قلت : وينبغي زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلي الملق بالاستفهام فقط نحو « ظهر لي أقام زيد » ، قلت : إنما أجزت ذلك على أن المسند اليه مضاف محذوف ، لا الجملة (٣) ، اهـ

(١) السند اليه هو المبتدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل .

(٢) أي تقع نيابة الجملة عن الفاعل .

(٣) كان ابن هشام قد أجاز قبل هذا الكلام (انظر المثال السادس ←

فهذا كلام واضح وصريح ، يُفهم منه أن صاحبه يرفض أن تكون الجملة مستنداً إليها ، ويقول إن الصواب « خلاف ذلك » ، وعندما يتصور أن قارئه قد يطالبه بأن يزيد في الجمل الجملة المسند إليها لأنه أقر صحة أن يقال « ظهر لي أقام زيد » ، ينبه هذا القارئ على أنه إنما أجاز ذلك على أن المسند إليه هو مضاف محذوف ، وليس الجملة . ومع كل هذا الرفض تراه يقرر صحة الاسناد إلى الجملة ، وذلك في التنبية الذي ختم به باب الجمل حيث يقول :

« هذا الذي ذكرته - من انحصار الجمل التي لها محل في سبع - جارٍ على ما قرروا ، والحق أنها تسع . والذي أهملوه : الجملة المستثناة ، والجملة المسند إليها (١) ، اهـ »

ومرة ثالثة يقع في التناقض وهو يبحث هذه المسألة ، وذلك عندما يقول إن عبارة « ظهر لي أقام زيد » هي على تقدير « ظهر لي جواب أقام زيد » ، فهو إنما يقدر مضافاً محذوفاً لكي يسند إليه فعل « ظهر » ذاهباً من وراء ذلك إلى عدم جواز الاسناد إلى الجملة ولو كان الفعل قليلاً وكانت الجملة مصدرية بمعلق ، ولكنه ينسى في الوقت نفسه أن هذا المضاف محذوف ، وأن على الجملة الاستفهامية التي كانت مضافاً إليها أن تنوب عن المضاف بمد حذفه جرياً على القاعدة العامة المروفة ، وعلى هذا يصبح فعل « ظهر » مستنداً إلى الجملة ، وهو عين ما يهرب منه بتقديره للمضاف المحذوف .

— من أمثلة الجملة المفسرة (أن يقال « ظهر لي أقام زيد » على أن يكون فاعل « ظهر » مضافاً محذوفاً ، وأن تكون جملة « أقام زيد » مضافاً إليها والتقدير : ظهر لي جواب أقام زيد ، أي جواب قول القائل ذلك .
(١) أتذكر أنه قال قبل قليل إن القول بوقوع الجملة مستنداً إليها خطأ والصواب خلافه . »

٢ - وهناك مسألة أخرى يبدو فيها ابن هشام متناقضاً مع نفسه أشد التناقض ، وهي مسألة وقوع الجملة بدلاً : ففي حين يقرره ، وفي حين آخر يرده . استمع اليه في حديثه عن الجملة السادسة بما له محل من الاعراب حيث يقول :

« الجملة السادسة : التابعة لفرد ، وهي ثلاثة أنواع : أحدها النموت بها ... والثاني المطفوفة بالحرف . . والثالث البدلة كقوله تعالى « ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لنؤمّنغرة وفؤ عقاب اليم » ف « إن » وما عملت فيه تبدل من « ما » و« صلتها » اهـ

ويقول أيضاً في الجملة السابعة التي لها محل من الاعراب :

« الجملة السابعة : الجملة التابعة لجملة لها محل . ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة » اهـ

كل هذا مع قوله في معرض رده على الشاويين (١) :

« وكأن الجملة المفسرة عنده (٢) عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة » اهـ

٣ - وهناك مسألة ثالثة يضطرب فيها كلام ابن هشام اضطراباً عجيباً . ألا وهي مسألة القول أهو جملة ، أم هو شيء قصد لفظه فهو مفرد ؟ فأما حين يكون القول بعد قول مبني للمعلوم فأنك ترى ابن هشام لا يتردد في تقرير جملة القول (٣) . ولعله يفضل ذلك لأنه لا يجد من

(١) انظر المسألة الواردة في نهاية الجملة المفسرة من الباب الثاني من كتاب اللغوي .

(٢) أي عند الشاويين .

(٣) وقد اعترضه الهماعني ذاعباً الى أن الكلام للقول شيء قصد ←

القوانين النحوية ما يمنع وقوع الجملة مفعولاً بها . وأما حين يكون المقول بعد قول مبني للمجهول فانك ترى كلامه يضطرب : ففي مثاله السامع للجملة المفسرة يدل كلامه على اعتقاده بجملية المقول . يقول :

« السامع : (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض) زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في « قيل » ضمير المصدر (١) ، وجملة النهي (٢) مفسرة لذلك الضمير ، وقيل : الظرف (٣) نائب عن الفاعل ، فالجملة في محل نصب . ويؤرّد بأنه لا تتم الفائدة بالظرف ، وبدمه (٤) في (وإذا قيل : إن وعد الله حق) . والصواب أن النائب الجملة ، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرة ؟ والمفعول به متعين للنياحة (٥) » .

وفي مواطن كثيرة يصرح بأن المقول بعد قول مبني للمجهول إنما هو كلام يراد به لفظه ، وهذا يعني أنه مفرد لا جملة ، بل إنه يصرح بعدم جليته ، وذلك في آخر الجمل التي لها محل من الاعراب حيث يقول :

→ لفظه ، فهو مفرد ، أو قل هو في حكم المفرد . وعليه فالكلام الذي بعد القول يجب ألا يد في الجمل التي لها محل من الاعراب ، لأنه خارج عن الجملة مدود في المفردات . (انظر حاشية الأمير على النحى ، الباب الثاني ، الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً) .

(١) يعني أن نائب الفاعل لـ « قيل » ضمير مستتر فيه تقديره « هو » يعود على المصدر المفهوم من فعل « قيل » ، التقدير : قيل هو ، أي قيل القول .

(٢) أي جملة لا تفسدوا .

(٣) يعني الجار والمجرور « لهم » .

(٤) أي ورد هذا القول بدم وجود الظرف في الآية المذكورة .

(٥) يعني أنه إذا حذف الفاعل وكان في الجملة مفعول به كان هذا المفعول أول الأشياء بالنياحة عن الفاعل . وقد سر ذلك في بحث النائب عن الفاعل ، فراجع .

« وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض) ..
فليس من باب الاسناد إلى الجملة » .

هذه بعض المسائل التي وقع فيها ابن هشام في التناقض وهو يبحث
أمر الجمل ، ولو ذهبنا تنقصاها جميعاً لطال بنا الكلام ولخرجنا بنتيجة
واحدة هي أن الباب اثنائي من كتابه « المتني » ، وإنما هو مجموعة تناقضات لا
سييل إلى حلها . خذ على ذلك مثلاً كلامه في جملة الشرط : فهو يذهب
إلى أن « إن جاء » من قولنا « زيد إن جاء فأنا أكرمه » لا محل لها
لأنها جزء من الشرط ، والجزء لا محل له ، وإنما المحل للكل . ويترب
على كلامه هذا أن تكون جملة الجواب « فأنا أكرمه » لا محل لها أيضاً
لأنها جزء أيضاً ، وليست كلاً ، ولكننا نعلم أن هذه الجملة مقترنة بالفاء
وانها واقعة في جواب الشرط الجازم ، وابن هشام يقرر في هذه الحالة أن
تكون في محل جزم . فكيف يتأتى أن تكون الجملة الواحدة في محل
جزم وأن تكون لا محل لها من الاعراب في آن واحد ؟ !!

وإذا تركنا أمر التناقضات جانباً ، فإنا واجدون في باب الجمل
عند ابن هشام نقاطاً كثيرة غامضة تحتاج إلى إيضاح ، لكن المؤلف تناقض
عنها عامداً لأنه ليس في جيبه ما يقوله بشأنها . واليك على ذلك مثلاً :

قال في نهاية بحثه في الجملة المفسرة :

« مسألة : قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشاويين ،
فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي في نحو (زيدا ضربته) لا محل
لها (١) ، وفي نحو (إنا كل شيء خلقناه بقدر) ، ونحو (زيد »

(١) لأنها تفسر لجملة اجدائية معدومة لا محل لها . والتقدير : ضربت
زيداً ضربته .

الخبزَ يأكُلُه) بنصب الخبز ، في محل رفع (١) ... وكأن الجملة المفسرة
عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة ،
وقد بينت أن جملة الاشتغال (٢) ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح
جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير ، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه
عطف بيان ، وأُخْطِيف في البديل منه ، اهـ

هذا الكلام يثير مسألتين يتهرب ابن هشام من الإجابة عنها :

أولاهما : أن ابن هشام يرفض تفسيرية جملة الاشتغال ومعطوفيتها
بياناً وبدليتها . فأما تفسيريتها فيرفضها لأن حد الجملة المفسرة عنده هو
أنها (الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه) . وجملة الاشتغال ليست فضلة ،
بل هي عمدة لا غنى عنها ، لأنها تفسر فعلاً قبلها مخدوفاً ، وأما معطوفيتها
بياناً فيرفضها لأنها تفسير لمخدوف ، ولا يجوز في عطف البيان أن يحذف
المعطوف عليه ، ولأن الجمهور لم يثبت وقوع البيان جملة ، وأما بدليتها
فيرفضها لأن الجمهور أيضاً لم يثبت وقوع الاشتغال جملة . فإذا لم تكن جملة
الاشتغال مفسرة ولا بياناً ولا بدلاً فماذا تكون بين الجمل ؟

سؤال تهرب ابن هشام من الإجابة عنه .

الثانية : أن ابن هشام إذا كان يرد على الشلوين زعمه بسمية جملة
الاشتغال في محلها الاعرابي محل ما تفسره بحجة أنها لا يمكن أن تكون
عطفاً بياناً ولا بدلاً ، فلا بد أن تكون في أحد قسمي الجمل ، إما في
الجمل فوات المحل ، وإما في الجمل التي لا محل لها ، فأين هي من

(١) لأنها تفسير لجملة خبرية مخدوفاة محلها الرفع . والتقدير : زيد يأكل
الخبزَ يأكُلُه .

(٢) يعني الجملة المفسرة لفعل مخدوف . (راجع أسلوب الاشتغال) .

هذين القسمين ؟ وإذا كان يمدّها في الجمل التي لا محل لها ، وهذا هو الظاهر من كلامه ، فلماذا لم يمدّها مفسرة ، بالمعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة ؟ ونحن نعلم أن الجمل التي لا محل لها ست ، هي الابتدائية ، والمترضة ، وصلة الموصول ، وجواب القسم ، وجواب الشرط غير الجازم ، والمفسرة . فإذا لم تكن جملة الاشتغال التي يفيد كلام ابن هشام أنها لا محل لها ابتدائية لأنها ليست في صدر الكلام ولا منقطعة عما قبلها ، ولا معترضة لأنها عمدة لا فضلة صالحة للسقوط ، ولا صلة لعدم وجود موصول قبلها ، ولا جواب قسم لعدم وجود قسم قبلها ، ولا جواباً لشرط لعدم وجود شرط قبلها ، فلم يبق إلا أن نقول إنها المفسرة ، وإلا كان علينا أن نزيد في الجمل التي لا محل لها من الاعراب جملة الاشتغال . فهل يقول ابن هشام بهذا أم لا ؟

سؤال آخر تهرب ابن هشام من الاجابة عنه .



كل هذا الخلاف بين النحاة ، وكل هذا التناقض الذي يقع فيه النحوي الواحد بينه وبين نفسه ، وكل هذه النقاط الغامضة والمسائل التي لا جواب لها ، كل ذلك لا يدل إلا على شيء واحد ، هو فقدان المنهج ، وتضارب المبادئ ، واختلاط المنطلقات التي انطلق منها النحاة في اعراب الجمل . وحتى نفهم السر في كل ذلك لا بد من معرفة هذه المبادئ وتلك المنطلقات ، وما رفضوه منها وما اعتمدوه ، ومقدار إخلاصهم لما اعتمدوه منها ومدى بعمد عنه . فإذا عرفنا كل هذا فهمنا جانباً كبيراً من خلافهم وتناقضاتهم .

والواقع أنهم لم يصرحوا بهذه المبادئ إلا فيما ندر (١) ، وإذن ،

(١) وسنذكر ذلك في مواضع إن شاء الله .

فليس أمامنا - من أجل معرفة مبادئهم - إلا أن نطرح المبادئ الممكنة في الاعراب ، ثم ننظر في أعاريبهم ، فإن وجدنا شيئاً منها منطبقاً على هذا المبدأ أو ذاك قلنا إنه من مبادئهم المعتمدة ، وأمکننا بالتالي أن نعرف مدى تمسكهم به أو تخليهم عنه ، وإن وجدنا غير ذلك قلنا إنه مبدأ مرفوض برمتيه .

١ - المبدأ الأول :

« تعرب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني النحوية (١) : فكل جملة أدت معنى نحويّاً يؤديه المفرد كان لها إعراب ذلك المفرد ، وأما التي لا تؤدي من المعاني ما يؤديه المفرد فلا محل لها من الاعراب » .

هذا المبدأ يقتضينا أن نعرب جملة « فانه مفيد » من قولنا « اطلب العلم فانه مفيد » على أنها في محل نصب مفعول لأجله ، لأنها تؤدي معنى نحويّاً يؤديه المفعول لأجله ، وهذا المعنى هو بيان السبب للفعل السابق ، كما يقتضينا أن نعرب جملة « صنع من حديد » من قولنا « ابست خاتماً صنع من حديد » على أنها في محل نصب على التمييز ، لأنها تؤدي معنى نحويّاً يؤديه التمييز ، وهذا المعنى هو بيان الذات لاسم مبهم الذات ، والاسم المبهم الذات في مثالنا هو الخاتم .

إن أعاريب النحاة تشير بوضوح إلى أن هذا المبدأ المعنوي في الاعراب مرفوض البتة ، فهم يعربون الجملة من نحو مثالنا الأول على أنها مستأنفة لا محل لها من الاعراب ، كما يعربون الجملة من نحو مثالنا الثاني على أنها نعت يتبع في محله الاعرابي منعوته . بل انهم صرحوا بهذا الرفض

(١) قصد بالمعاني النحوية ما تؤديه المفردات من بيان السبب والزمان والمكان والتوكيد وبيان الذات ... الخ

حين قالوا : إن الارتباط معنى لا يستلزم عملية الاعراب (١) .

والظاهر أن النحاة قد تركوا هذا المبدأ الاعرابي إلى علماء المعاني ، ولذلك ترى المصطلحات الواحدة تأخذ مفاهيم مختلفة لدى الفريقين ، فالاستئناف النحوي هو غير الاستئناف البياني ، والاعتراض عند النحاة يختلف كل الاختلاف عن الاعتراض عند البيانيين . ونعلم من ابن هشام أن بعضهم ، كالغضري ، كان يخلط بين المفاهيم البيانية والمفاهيم النحوية في إعرابه ، فيأتي بما يظنه النحوي الجاهل بعلم المعاني ، كأبي حيان مثلاً ، خطأ (٢) .

وللانصاف نقول : إن ترك النحاة لهذا المبدأ في الاعراب وتخليهم عنه للبيانيين كان في غاية الصواب ، إذ ليست مهمة النحوي دراسة معاني الكلام ، بل مهمته تنحصر في بيان العلاقات البنيوية بين أجزاء الكلام ، ولا تدخل الجملة في اعتباره إلا إذا كانت على علاقة بنيوية مع أجزاء أخرى من الكلام . ولتوضيح ما نعنيه بالعلاقات البنيوية نورد المثال الآتي :

« فَعَلَ فاعِلٌ فعلاً فصيلاً في المفعَلِ المفاعِلِ » .

فهذه الكلمات ليس لها عند البياني إعراب ، لأنها لا تحمل أي معنى على الإطلاق ، إنها مجرد رموز ، وهو لا يهتم إلا بالمعاني ، أما النحوي فيجد فيها كلاماً تاماً من حيث البنية اللغوية ، وهو يستطيع أن يقول في إعرابه : الكلمة الأولى فعل ماض ، والثانية فاعل مرفوع ، والثالثة مفعول منصوب ، والرابعة صفة للمفعول تبعته في النصب ، والخامسة حرف جر ، والسادسة مجرورة بحرف الجر ، والسابعة صفة للمجرور مجرورة مثله .

(١) انظر حاشية الأمير على المعاني عند الكلام على الجملة المتأقفة .

(٢) انظر التنبيه الذي ختم به ابن هشام مبحث الجملة المترضة .

النحوي إذن لا تهمه معاني المفردات ولا الجمل ، بل كل الذي يهمه هو ما بين هذه المفردات أو هذه الجمل من علاقات تتصل بالبنية اللغوية ، إنه مثل عالم الرياضة أمام معادلة من نحو :

$$س^٢ + س - ٣ = ٠ .$$

فهذا لا يهمه إلا علاقة الزائد بين $س^٢$ و $س$ ، أما ما وراء هذين الرمزين من أشياء حسية فأمر لا يأبه له على الإطلاق .

نعم ، إن النحوي لا يفتأ ينظر في معاني ما يعرب ، بل انتسنا قلنا في فصل سابق إن معرفة المعنى شرط من شروط الأعراب ، لكن النحوي لا ينظر في المعنى على أنه غاية في حد ذاته ، بل على أنه وسيلة للكشف عن العلاقة البنوية للعنصر المعرب ، أو عما يمينه هناك بالوظيفة النحوية .

٢ - المبدأ الثاني :

« تعرب الجمل بحسب ما يسلط عليها من عوامل : فما يسلط عليه رافع فهو في محل رفع ، وما يسلط عليه ناصب فهو في محل نصب ، وما يسلط عليه جار فهو في محل جر ، وما يسلط عليه جازم فهو في محل جزم ، وما لم يسلط عليه شيء فلا محل له من الأعراب » .

والذي يبدو للوهلة الأولى أن هذا هو المبدأ الأخير عند النحاة ، لأنه مشتق من مبدأ العامل والممول ، هذا الذي بنوا عليه كل نحوم ، ولكن الواقع يشير إلى أنهم تمسكوا به كل التمسك في مواضع ، وتخلوا عنه في مواضع أخرى ، وهم في حالي تمسكهم وتخليهم لا يعدمون الحيل التي تبرئهم من تهمة التنكر لبدئهم الأول في العامل والممول . واليك أمثلة لذلك :

ففي جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء أو باذا للفجائية ، نحو
 « إن جاء زيد فأكرمه » تخدم بصرون على أن الجملة في محل جزم (١) .
 لماذا ؟ لأن الشرط الجازم لا بد له من مجزوين ، ولما كانت جملة الجواب
 في حال اقترانها بالفاء مصدرية بما لا يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً ، كان
 الجزم واقعاً على محل الجملة برمتها (٢) .

أما في الجملة الواقعة بعد « حتى » كما في قول جرير :

فما زالت القتلى تمجّ دماءها
 بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فانهم جميعاً - ما عدا الزجاج وابن درستويه - يرفضون تطبيق هذا
 المبدأ ، فلا يقولون إن الجملة في محل جر بحتى ، بل يقولون إنها ابتدائية
 لا محل لها من الاعراب ، ولا تحسب نفسك محرجاً إياهم إذا قلت لهم :
 فأين مجرور حتى ؟ لأنهم سرعان ما يردون قائلين : إن « حتى » هنا
 ابتدائية وليست بارة . فاذا طالبتهم بالدليل لم تجد عندهم إلا أوهاماً لا

(١) وخالفهم الدماميني فقال إنها لا محل لها من الاعراب ، منطلقاً من مبدأ
 آخر سنذكره بعد قليل .

(٢) كذا يقول ابن هشام ، وهو يعني بالمصدر الذي لا يقبل الجزم لفظاً
 ولا محلاً - يعني الفاء . وهنا منه عجب ، لأنه يقول في مكان آخر إنه لا عبرة
 بما يخدم الجملة من أحرف . وعلى هذا يمكن إيقاع الجزم على محل فصل الأمر
 المصدر في جملة الجواب ، وتتحصر المشكلة عندئذ فيما لو كانت الجملة اسمية نحو
 « إن جاء زيد فأنا مكرمه » حيث لا يتوفر فعل يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً .
 وإلا لزمه أن يقول في جملة الشرط المجزوم بلم من نحو : « إن لم يحمي زيد فلن
 أكرمه » أنها في محل جزم لأنها مصدرية بحرف « لم » وهو عنصر لا يقبل
 الجزم لفظاً ولا محلاً . ولا نعلم أحداً قال بهذا ، لا هو ولا غيره ، بل الجميع
 يقررون أن الفعل المجزوم اللفظ بلم ، وهو وحده مجزوم المحل بـ إن .

تقنع أحداً غيرهم : استمع معي إلى ابن هشام يقول في آخر بحثه في « حتى » راداً على الزجاج وابن درستويه : « ولا محل للجملّة الواقعة بعد « حتى » الابتدائية ، خلافاً للزجاج وابن درستويه ، زعماً أنها في محل جبر بحقي ، ويردّه أن حروف الجر لا تعلق عن العمل (١) ، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات ، وأنهم إذا أوقفوا بعدها « ان » كسروها فقالوا « مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه » والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على « ان » فتحت همزتها (٢) نحو « ذلك بأن الله هو الحق » . اهـ

وهو دليل كل مرتكزه أن حروف الجر لم تُثرَ إلا جارة للمفردات الصريحة ، أو داخلة على الجمل المصدرة بحرف مصدري ، فإذا علمنا - وهذا ما سنراه بعد قليل - أن العربية ، في كثير من مظاهر سلوكها ، لا تأبه بهذا الحرف ، إنهار هذا الدليل دفعة واحدة .

وقد يجد القارئ في النصوص العربية ما يفريه بمجادلة النحاة ومحاجتهم في أمر « حتى » هذه ، ولكنني أنصح له بالألا يفعل ذلك ، لأنه سيخرج من جداله خاسراً على كل حال ، فليس أحسد أبرع من هؤلاء النحاة في التخلص من كل ما يمكن أن يجرهم . وليكن له من حال ابن طاهر معهم عبرة : فهذا النحوي يقول (٣) : « ان » أن « الناصبة الداخلة على المضارع في نحو « أريد أن أسافر » هي غير « أن » الداخلة على الماضي في نحو « سافرت بعد أن غربت الشمس » . لأنه إذا

(١) التعلق عن العمل : أن يمنع العامل عن العمل في القفط مع الاحتفاظ له بحقي العمل في محل العمل .
(٢) أي فتصير حرفاً مصدرياً ، ويصبح المصدر المؤول منها ومن صلتها مجروراً بالجار .
(٣) انظر في المتني حرف « أن » المتوحة المنزلة الساكنة التون .

كانت هذه هي تلك فلماذا لا تقولون عن الماضي بعدها إنه في محل نصب بها كما تقولون عن الماضي بعد أداة شرط جازمة إنه في محل جزم بها ؟ ، . وهذا قياس وجه لا غبار عليه ، ولكن النجاة لا يمجزم أن يردوه قائلين :

« إننا قلنا عن الماضي الواقع بعد أداة شرط جازمة انه في محل جزم لأن أداة الشرط تؤثر في معنى الماضي فتجعله مستقبلاً ، فهي لتأثيرها في معناه تعتبر مؤثرة في محله ، وأما « أن » الداخلة على الماضي فلأنها لا تؤثر في معناه ، تقول إنها لا تؤثر في محله » .

ياله من كلام عجيب !!!

٣ - المبدأ الثالث :

« تعرب الجمل بحسب المواقع التي تحتلها : فكل جملة احتلت موقفاً لفرد ، كان لها اعراب ذلك المفرد ، وكل جملة احتلت موقفاً لا يحتله إلا الجمل ، فليس لها محل من الاعراب » .

ويظهر أن هذا هو المبدأ المعتمد لديهم في إعراب الجمل ، فكثيراً ما نجد في كلامهم ما يلح اليه تليحاً ، أو بصرح به تصريحاً : يقول ابن هشام في مفتاح كلامه على الجمل التي لا محل لها من الاعراب : « وهي مبيع ، وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل » اه . ويقول الدماميني مصرحاً في معرض رده على من جعل جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء ذات محل من الاعراب - يقول : « التحقيق أن جملة الشرط (١) لا محل لها مطلقاً ، وذلك أن كل جملة

(١) يقصد جملة جواب الشرط .

لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل (١) ، اه .

فالذا كان الأمر كذلك ، فأننا نرى من الضروري أن نوضح ما نعنيه بكلمة المواقع ، حتى يكون هذا الابدأ الاعرابي القائم على المواقع ، والذي يعترف النحاة أنه مبدؤهم الأساسي - حتى يكون واضحاً كل الوضوح في ذهن القارئ ، وحتى نستطيع ، بالتالي ، أن نناقش النحاة على أساس منه .

قلنا في مكان آخر من هذه الخاتمة إن الاعراب يان وظائف نحوية ، وقلنا في مكان ثالث إن الاعراب يان علاقات بنيوية ، والعبارةتان بمعنى واحد ، ولنقل الآن عبارة ثالثة بالمعنى نفسه ، وهي : إن الاعراب يان مواقع .

ولكن ما المواقع ؟

لنتنظر إلى العبارة الآتية :

اشترت خمسين [؟]

هذه عبارة ناقصة ، لأن فيها موقفاً شاغراً لم يحتله شيء ، وقد حصرتنا هذا الموقع بمقوفين ووضعنا فيه علامة استفهام إشارة إلى خلوه . وبالبداهة نستطيع أن نعرف أن هذا الموقع هو موقع التمييز ، لأنه يأتي بعد مبهم هو العدد خمسون الذي يحتاج إلى ما يفسر ذاته ويميزها .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد ، أم هو للجملة ، أم هو

لكليهما ؟

(١) انظر حاشية الأمير على المتن ، الجملة الخامسة مما لا محل له من الاعراب ، وكذا الجملة الخامسة مما له محل ، حيث نجد للامامي كلاماً في معنى كلامه هنا مع شيء من الزيادة .

والجواب : إنه للفرد وحده ، فأنت تستطيع أن تملأه بكل مفرد تشاء ، ولكنك لا تستطيع أن تملأه بجملة منها يكن شكلها .
ولنحرب ذلك بالثالين الآتين :

- ١ - اشترت حسين [كتاباً]
- ٢ - اشترت حسين [جاء الولد]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سليمة تماماً ، وأن الثانية لا علاقة لها بالعربية البتة .

إذن نقول : إن وظيفة التمييز وظيفة خاصة بالفرد ، ولا تستطيع الجملة أن تقوم بها ، وبعبارة أخرى : إن موقع التمييز موقع محتكر لحساب الفرد ، أما الجملة فلا تستطيع احتلاله . ولذلك لا ترى بين الجمل ذوات المحل جملة تسمى الجملة التمييزية .

والمواقع الموقوفة على المفرد كثيرة ، منها موقع المفعول المطلق ، وموقع الظرف ، وموقع المفعول لأجله ، وموقع المفعول معه ... الخ .
ولنتنظر الآن إلى هذه العبارة :

أقسم بالله [؟]

واضح أن هذه العبارة ناقصة لوجود موقع شاغر فيها ، وواضح أيضاً أن الموقع الشاغر هو موقع ما نسميه جواب القسم .
والسؤال الآن : أهذا الموقع للفرد وحده ، أم للجملة وحدها ، أم لكليهما معاً ؟

والجواب : انه للجملة وحدها ، فأنت تستطيع أن تملأه بكل جملة تشاء ، ولكنك لا تستطيع منها حاولت أن تملأه بفرد أياً يكن شكل هذا المفرد .

ولتجرب ذلك بالثالين الآتين :

١ - "أقسم بالله [لأسافرن]

٢ - "أقسم بالله [الولد]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سليمة تماماً ، وأن الثانية لا علاقة لها بالعربية البتة .

إذن نقول : إن وظيفة الإجابة عن القسم وظيفة خاصة بالجملة ، ولا يتنبأ للمفرد أن يقوم بها . وبعبارة أخرى : إن موقع جواب القسم محسب لحساب الجملة ، أما المفرد فلا يستطيع احتلاله . ولذلك لا ترى بين المفردات مفرداً تقول عنه انه جواب قسم مرفوع أو مجرور أو منصوب .
وإذن ، فإن الجملة إذا وقعت في موقعها الخاص بها قلنا عنها : إنها لا محل لها من الإعراب .

ومواقع الجمل كثيرة أيضاً ، منها موقع الإجابة عن القسم ، وموقع الإجابة عن الشرط ، وموقع افتتاح الكلام ، وموقع الاعتراض ... الخ .
ولننظر الآن إلى هذه العبارة :

زيد [؟]

واضح أن هذه العبارة ناقصة ، لأن فيها موقفاً شاغراً لم يحتله شيء ، وواضح أن هذا الموقع هو موقع الخبر ، لأنه يأتي بمبدأ ينتظر السامع أن يسمع خبراً عنه .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد وحده ، أم للجملة وحدها ، أم لكليهما معاً ؟

والجواب : إنه للمفرد والأسئلة ، ويمكن للجملة أن تحتله أيضاً .

ولنعرب ذلك بالتالين الآتين :

زيد [مسافر]

زيد [سافر أبوه]

ها أنت ذا تلاحظ أن كلتا المبرتين سليمة لا غبار عليها .

إذن نقول : إن وظيفة الاخبار وظيفة مشتركة بين المفرد والجملة ، فإن قام بها المفرد فمن طريق الأصالة ، وإن قامت بها الجملة فمن طريق النيابة ، لأن هذه الوظيفة هي وظيفة المفرد في الأصل ، وليست وظيفة الجملة . وبعبارة أخرى : إن موقع الاخبار موقع خاص بالمفرد أصلاً ، ولكن يسمح للجملة أن تحتله في بعض الأحيان .

وإذن ، فإن الجملة إذا وقعت في موقع مفرد ما قلنا عنها إنها ذات محل من الاعراب ، وحكنا عليها اعراباً بما كنا نحكم به على المفرد من رفع أو نصب أو جر أو جزم فيما لو كان هذا المفرد هو الذي يحتل الموقع .

والمواقع الخاصة بالمفردات ، والتي يسمح للجملة أن تحتلها كثيرة أيضاً ، منها موقع الخبر ، وموقع المفعول به ، وموقع المضاف إليه ، وموقع الحال ، وموقع التعت ... الخ .

★ ★ ★

وهنا تنبيه لا بد منه : وهو أن المواقع المسموح بها للجملة لتحتلها عن طريق النيابة عن المفردات ليست كلها على درجة واحدة من الترحيب بالجملة ، فموقع الخبر مثلاً ، يبدو أكثر المواقع ترحيباً ، فهو مشرع الأبواب للجملة تحتله متى شئت ، وأياً يكن شكل المبتدأ ، ولا يلزمها من أجل احتلاله إلا أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، فتستطيع أن تقول : « زيد [يجب القراءة] - العلم [يفيد صاحبه] - هذا

القول [لا ينكسر] - مَن [جاء] (١) ؟ ... الخ ، فهذه العبارات مؤلفة من مبتدآت مختلفة الأنواع ، ومع ذلك فقد قلت جميعاً أن تكون أخبارها جملاً ، أما موقع الحال فهو مقفل في وجه الجملة ، ولا يفتح لها إلا بدروط معروفة ، منها أن يكون صاحب الحال معرفة ، وأن تشمل على رابط يربطها به ، ، وألا تكون مصدرية بحرف استقبال ... الخ ، فأتستطيع أن تقول : « جاء زيد [يتسم] » ، ولكن لا أستطيع أن تقول : « جاء زيد [سيئسم] » ، ولو فعلت لما كانت الجملة واقعة في موقع الحال ، بل لكانت في موقع الاستثناء ، وبالتالي تكون من الجمل التي لا محل لها من الأعراب . وأما موقع المفعول به فيبدو أشدّ زمناً ، فهو لا يفتح للجملة إلا في ثلاثة مواضع : أن يكون الفعل فعل قول ، أو يكون واحداً من أفعال « ظن وأعلم » وإخواتهما ، أو أن يكون واحداً من الأفعال المعلقة ، فأتستطيع أن تقول : « قال زيد : [أنا مسافر] » ، ولكن لا أستطيع أن تقول : « سمعت [جاء زيد] » . وأما موقع المضاف إليه فيبدو أنه أكثر المواقع تشدداً مع الجملة ، فهو لا يفتح إلا إذا كان المضاف واحداً من أسماء الزمان ، أو واحداً من بضع كلمات قليلة أخرى ، فأتستطيع أن تقول : « وقفت حين [جاء زيد] » ، ولكن لا أستطيع أن تقول : « قرأت كتاب [جاء زيد] » . وعلى كل فهذه أمور نكتفي الآن بالتنبيه عليها ، وسنبسطها بالتفصيل عند الكلام على كل جملة .



وهكذا نأتي إلى نهاية شرح المبدأ الذي اعتمدته النحاة في إعراب

(١) من الآن فصاعداً سنحصر الجمل التي هي مدار الحديث بين المفعولات لتبميزها عما سواها . فيرجى الانتباه الى ذلك .

الجل ، والذي صفناه لهم قبل على الشكل الآتي : « تعرب الجمل بحسب مواقعها : فما وقع منها في موقع المفرد كان له اعراب ذلك المفرد ، وما وقع منها في الواقع الموقوفة على الجمل فليس له محل من الاعراب » .

ولننظر الآن : هل تمسك النحاة بهذا الببدأ على حرفيته ؟ أم أدخلوا عليه بعض التعديلات ؟ وإذا كانوا قد عدلوا فيه فهل تمسكوا به في شكله المعدل ؟ أم تنكروا له في بعض الأحيان ؟ وأين وقع هذا أو ذلك ؟

وسنجد عن كل هذه الأمثلة فيما يأتي ، وذلك بأن نعرض المثال ، ثم نبين ما كان يجب على النحاة أن يفعلوه إذا تمسكوا بحرفية مبدئهم ، وما فعلوه هم في الواقع . وعن طريق الموازنة بين الأمرين سيتبين القارئ مدى قرب النحاة من مبدئهم ، أو مدى بعدهم عنه .

١ - المثال الأول : جاء [الذي نجح]

واضح من هذه العبارة أن كلمة الكلمات المحصورة بين المعقوفين واقعة في موقع الفاعل . فانطلاقاً من الببدأ الذي قرره كان يجب على النحاة أن يقولوا : « الذي نجح » جملة في محل رفع فاعل .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الذي نعلمه أنه لم يقل بهذا إلا شيخ واحد مجهول الاسم ذكره ابن هشام في أول كلامه على الجملة السادسة بما لا محل له فقال : « وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقي أصحابه أن يقولوا : إن الموصول وصلته في موضع كذا ، محتجاً بأنها كلمة واجدة » اهـ .

أما سائر النحاة فيرفضون هذا كل الرفض . ونرى ابن هشام ،

كمادته ، يمضي فيمطرنا بوابل من الشواهد التي تدحض في رأيه زعم هذا الشيخ المجهول ، فاسمعه يقول : « والحق ما قدمت لك (١) ، بدليل ظهور الاعراب في نفس الوصول في نحو « ليقسم آيهم في الدار ، ولازمن آيهم عندك ، وأمرر بآيهم هو أفضل ، وفي التنزيل : « ربنا أرنّا الذين أضلّا ، وقرىء آيهم أشدّ (٢) ، بالنصب ، وروي :

..... فسلم على آيهم أفضل (٣)

بالخفض ، وقال الطائي :

..... فحسي من ذي عندهم ما كفانيا (٤)

وقال المقيلي :

نحن المذنون سبّحوا الصباحا (٥)

وقال الهذلي :

م اللاؤون فكوا الغلّ عني . اهـ

وتنظر في هذه الشواهد كلها فلا تراها تشهد إلا بشيء واحد ، وهو ظهور الحركة الاعرابية على الاسم الوصول ، ولو كان الشيخ المجهول يقول بأن الأثر الاعرابي هو جملة الصلة وحدها دون الاسم الوصول لكان

(١) أي ما سبق أن ذكر من أن الجملة بعد الاسم الوصول صلة لا محل لها من الاعراب .

(٢) تمة العبارة في الآية « ثم انتزعن من كل شيعة أئمة أشد على الرحمن عيا » .

(٣) صدره : « إذا ما لقيت بني مالك » .

(٤) صدره : « فاما كرام موسرون لقيتهم » .

(٥) تملأه : « يوم النخيل غارة ملأها » .

في هذه الشواهد ما يدحض زعمه ، ولكنه لا يقول إلا أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة ، فيها يحتلان ممّا موقماً إعرابياً واحداً . وهذا كلام صحيح بدليل أننا لا نستطيع أن ننزل الموصول عن صلته وأن نتركه وحده في المحل الاعرابي ، فلو قلنا « جاء [الذي ...] » ، لما كان لكلامنا معنىً بشهادة جميع النحاة . أما الحركة الاعرابية ، وأما ظهورها هنا أو هناك ، فأمر لا يغير من واقع البنية اللغوية شيئاً . ولقد قلنا مراراً إن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، فما أكثر الأشياء التي تتلاعب بهذه الحركة فتجعلها على غير ما هو متوقع منها ، فهناك الجر بالمجاورة (١) ، وهناك الجر بحرف الجر الزائد ، وهناك ما يسمى بتقارض الأحكام (٢) ، وهناك تعدد اللمجات العربية الذي يجعلك ترى المرفوع في

(١) الجر بالمجاورة هو أن تجر اسماً لا يستحق الجر لمجاورته اسماً آخر مجروراً . ومنه ما ورد عن العرب من قولهم « هذا حجر ضب خرب » يجر « خرب » رغم أنه خبر ، لمجاورته المضاف إليه المجرور « ضب » . ومنه قول الشاعر :

كأن أباناً في عرابين وبه كير أنس في بجادٍ منمل

حيث جر « منمل » لمجاورتها « بجادٍ » رغم أنها صفة لـ « كير » . وكان حقها الرفع . (انظر الباب الثامن من كتاب المغني) .

(٢) تقارض الأحكام : أن يتبادل شيخان أحكامهما الاعرابية ، أو أعمالهما الاعرابية . وله صور كثيرة ، منها أن يتبادل « لم » و « لن » أعمالهما ، فتصبح « لم » ناصبة ، وتصبح « لن » جازمة ، فن الأول قراءة بعضهم « ألم تفرح لك صدوك » بنصب « تفرح » ، ومن الثاني قول الشاعر :

لن يحب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الخلقه

يجزم « يحب » مع تحريكه بالكسر دفأً لالتقاء الساكنين . ومن صورهِ أيضاً أن يتبادل الفاعل والمفعول حركاتهما ، فيصبح الفاعل منصوباً ، ويصبح المفعول مرفوعاً ، ومنه قولهم : « خرق الثوب المسار » برفع الثوب مع أنه المفعول ، ونصب المسار مع أنه الفاعل . (انظر الباب الثامن من كتاب المغني) .

لهجة ما منصوباً في لهجة أخرى (١) ، وهناك غير هذا وذلك مما يجعل العلاقة بين الوظيفة النحوية والحركة الاعرابية على درجة من الضعف لا تتحمل ، وبحيث نستطيع أن نقرر ، ونحن على شيء من الاطمئنان ، أن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، وأنها لا علاقة بينها وبين الوظيفة النحوية للكلمة (٢) .

ومما يمكن قول الشيخ الجبّول غربياً فليس بأغرب من قول النحاة في إعرابهم لنحو « جاء الضاربُ زيداً » . هم يقولون : إن « ال » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل لفعل « جاء » ، و « ضاربُ » صلة « ال » لا محل له من الاعراب ، وأما الضمة التي على آخره فهي الضمة التي كان يجب أن تظهر على الموصول « ال » ، ولكنه لما كان مبنياً لا يقبل الحركة ألقاها على صلته بعده .

يا عجباً . يحرمون اسماً صريحاً من الاعراب ويدعون أنه صلة لا محل لها مع أن الضمة ظاهرة عليه ، ويقولون عن اسم آخر إنه هو الفاعل رغم أن له شكلاً لا يختلف عن شكل الحرف ، ويقولون عن الضمة إنها ضمة الموصول قد القيت على صلته التي تستطيع أن تتحملها . أفلا يحق للشيخ الجبّول أن يقول الآن : وأنا قلت بمثل هذا أيضاً ، ولكي عكست ، فالضمة التي كانت مستحقة لمجموع الموصول مع صلته قد القيت على الموصول وحده لقدرته على تحملها ؟

(١) من ذلك ما ورد من أن بعضهم كان ينصب الاسم والخبر بد الحروف الشبيهة ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت وتكن خطاك خفافاً ، إن حراسنا أسدا

(٢) كان الخليل ممن يقولون بهذا (انظر كتابنا « الوجيز في فقه اللغة » فصل « حكاية الاعراب ») .

بلى والله . يحق له ذلك ولكن اللوم ليس عليه ، بل على النحاة الذين يمنحون أنفسهم من الحقوق ما ينكرونه على غيرهم .

ومع كل ذلك فسنسلم للنحاة بفصل الموصول عن صلته وجعله صالحاً لأن يحتل الموقع الاعرابي وحده . ونحن لا نفعل ذلك اقتناعاً بحجبتهم القائمة على ظهور الحركة الاعرابية ، بل نفعله لاعتقادنا أن الاسم الموصول ، وإن كان ناقصاً من الوجهة المعنوية ومحتاجاً دائماً إلى جملة تم معناه ، فإنه من وجهة النظر البنيوية اسم صحيح الاسمية ، ويستطيع أن يملأ فراغ ما يحتله من المواقع الاعرابية ، ثم لا تكون الجملة بعده إلا مجرد ذيل له يتم معناه .

ولكن هذا يقتضي تعديلاً في صيغة المبدأ الاعرابي . فلنصنعه الآن على الشكل الآتي :

« كل جملة تحتل موقع مفرد فلها اعراب ذلك المفرد ، شريطة ألا تكون صلة لاسم موصول ، فإن كانت كذلك ، فالوقع لموصولها ، والاعراب له ، أما هي فتبقى صلة لا محل لها من الاعراب » .

٢ - المثال الثاني : أريد [أن أسافر]

واضح من هذه العبارة أن كتلة الكلمات المحصورة بين المعقوفين واقعة في موقع المفعول به . فانطلاقاً من المبدأ الذي قررناه كان يجب على النحاة أن يقولوا : « أن أسافر » جملة في محل نصب مفعول به .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

والجواب : لا . بل الذي فعلوه أنهم قالوا : « أن » حرف موصول لا محل له من الاعراب ، وجملة « أسافر » صلة له لا محل لها من الاعراب .

قلنا : إذا كان كل من الحرف والجملة لا محل له من الاعراب ،
فمن الذي احتل موقع المفعول به إذن ؟

قالوا : المصدر المؤول .

قلنا : وما هذا المصدر المؤول ؟

قالوا : هو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى « أن » مع جملة
الصلة . فتقدير قولكم « أريد [أن أسافر] » هو « أريد [السفر] » .

قلنا : وهل هذا المصدر المؤول شيء حقيقي تنقدونه ؟ أم هو
مجرد أمر اعتباري ألجأكم اليه الصناعة ؟

قالوا : بل هو شيء حقيقي ، وإلا ما جعلنا الموقع الاعرابي له
وحكنا على الجملة بأنها لا محل لها .

هذا ما قاله النحاة . أما نحن فنقول شيئاً آخر ، نقول : إن هذا
الحرف الذي يدعونه موصولاً ليس إلا أداة تستعملها العربية في بعض
الاحيان للوصول بها إلى الجملة المعمولة ، وتستغني عنها في أحيان أخرى
فتباشر جملتها المعمولة مباشرة . وعلى النحوى الأمين منهجه أن يكتفى
باستقراء الأساليب العربية ليصل من ذلك إلى تحديد المواضع التي يستعمل
فيها هذا الحرف ، والمواضع التي لا يستعمل فيها . أما أن يدعى بأن هذا
الحرف يسبك مصدرأ أو شيئاً غير المصدر فهو ادعاء باطل لا دليل عليه .

وحجبتنا في ذلك من عدة وجوه :

١ - فالذي يبدو من سلوك العربية أنها لا تبالي كثيراً هذا الذي
يسمونه بالحرف المصدرى ، بدليل أنها في الوطن الواحد تستعمله مرة ،
وتستغني عنه مرة . خذ على ذلك مثلاً أسماء الزمان ، فأنت تستطيع دائماً

أن تضيفها إلى الجمل مباشرة ، وأن تضيفها إليها بتوسط هذا الحرف ، فتقول مرة : « دخلت المدرسة يوم [دخلها زيد] » ، وتقول أخرى : « دخلت المدرسة يوم [أن دخلها زيد] » . وكذلك الشأن في خبر « كاد » وأخواتها ، فلك أن تأتي بهذا الخبر جملة طارية من هذا الحرف ، ولك أن تأتي به جملة مقترنة به ، فتقول مرة : « كاد الولد [يسقط] » ، وتقول أخرى : « كاد الولد [أن يسقط] » . فلما كان وجوده في هذه المواطن كعدمه ، دل ذلك على عدم أهميته من الناحية البنيوية .

٢ - بل إن العرية كثيراً ما تستغني عن هذا الحرف في المواطن التي عودتنا أن نراه فيها ، فقد جاء في المثل « [تسمع] بالعميد خير من أن تراه » ، والشكل المألوف في مثل هذه العبارة أن يقال « [أن تسمع] بالعميد خير من أن تراه » ، وقال الشاعر :

ألا أيُّ هذا الزاجري [أحضر] الوغى
وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي ؟

والشكل المألوف أن يقال : « ألا أيُّ هذا الزاجري [أن أحضر] الوغى » ، وقال آخر :

وما راعني إلا [يسير] بشرطة
وعهدي به قيناً يسير بكير

والشكل المألوف أن يقال : « وما راعني إلا [أن يسير] بشرطة » ، وقال آخر :

أريد [لأنسى] ذكرها فكأنها
تمثل لي ليلى بكل سيل
والشكل المألوف أن يقال : « أريد [أن أنسى] ذكرها » ،

وسمع عن الرب قولهم : « أريد [تقوم] » ، والمألوف كثيراً أن يقال :
« أريد [أن تقوم] » ... الخ .

فاذا كانت المربية تتخلى عن هذا الحرف في المواطن التي يعتقد أنها فيه
أشد ما تكون تمسكاً به ، فهل يعني هذا شيئاً غير كونها يحلو لها كثيراً
أن تباشر جعلها الممولة مباشرة بغير توسط حرف مساعد ؟

٣ - ثم إن قول النحاة إن هذا الحرف مصدر يسيبك مصدراً
مفرداً من الجملة الواقعة بعده ليكون هذا المصدر واقعاً في الموقع الاعرابي -
هذا القول غير صحيح ولا يثبت للامتحان . وسنرى حقيقة ذلك فيما يأتي :

خذ العبارة الآتية : « أريد [أن يسافر زيد] » .

سيقول النحاة : إن موقع المفعول به ليس للجملة ، بل هو للفرد ،
أي هو للمصدر المؤول من « أن » وصلتها . والتأويل : « أريد
[السفر] » .

سنقول : ولكن بين العبارة وتأويلها فرقاً في المعنى ، فالعبارة تفهمنا
أننا زيد سفرأ واقعاً من زيد ، أما التأويل فيفهمنا أننا زيد سفرأ فقط ،
هذا إلى أن التأويل يخلو من فكرة الزمن التي تظهر واضحة في العبارة
الأصلية .

سيقول النحاة : إذن سنجعل التأويل على الشكل التالي : « أريد
[سفر زيد] » .

فنقول : ولكن هذا التأويل الجديد ليس مفرداً كما ادعيتهم أول
مرة ، بل هو مركب إضافي ، والاضافة فيه لفظية كما نعلم جلياً ، لأنها
إضافة مصدر إلى فاعله ، وإذن فيبين الكلمتين استناد ، والاستناد يعني جملة ،

وإذن فتركيب [سفر زيد] جملة لا مفرد ، وإن كانت هذه الجملة ذات تصميم مختلف . وهكذا فإن تأويلكم لم يزد على كونه هرباً من جملة للوقوع في جملة أخرى ذات بناء مختلف . إذن فدعوى أن الوقع الاعرابي لمفرد دعوى باطلة ، بل هو للجملة برمتها . ومما نحاولوا أن نضعوا في هذا الموقع مفرداً فلن نستطيعوا إلى ذلك سبيلاً .

٤ - وأخيراً انظر ممي إلى العبارة التالية :

« [إن تسافر] أفضلته »

هذه العبارة فاسدة باتفاق ، ولكن النحاة القائلين بالتأويل بالمصدر لا يملكون ما يعللون به فسادها ، بل إن نظريتهم تجبرهم على القول بصحتها رغم فسادها البادي لكل ناطق بالمرية ، فإن التأويل يقول : « أن ، وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء ، وجملة « أفضله » خبر عنه ، والتقدير : [سفرك] أفضله .

وهكذا ترى أن عبارة لا يختلف اثنان في فسادها قد انتهت بالتأويل إلى عبارة لا يختلف اثنان في سلامتها .

أما نحن الذين لا نقول بالتأويل فنحننا ما نطل به فساد العبارة ، فنقول : إن الأصل في المرية أن يكون الاستناد بين مفردين ، نحو « زيد عالم » ، ولكن المرية تتسامح في أن يكون أحد طرفي الاستناد جملة شريطة أن يظل الطرف الآخر مفرداً ، فمن سماحها بأن يكون الخبر وحده جملة قولك « زيد [ينظم] الشعر ^(١) » ، ومن سماحها بأن يكون المبتدأ وحده جملة قولهم « [تسمع] بالعبيدي خير من أن تراه ^(٢) » ،

(١) زيد : مبتدأ ، وجملة ينظم : خبر .

(٢) جملة تسمع : مبتدأ ، وخير : خبر .

وقوله تعالى « سواء عليهم [أنذرهم] أم لم تنذرهم » (١) ، أما أن يكون كلا طرفي الاسناد جملة فهذا غير جائز لأنه يبعد الاسناد كثيراً عن شكله الأصلي ، إذن ففساد عبارة « [أن تسافر] أفضله » متأثر من كون كلا طرفي الاسناد جملة ، ونتيجة ذلك كله أن [أن تسافر] جملة وليس في تأويل المفرد .

قد يقول النحاة : ونحن أيضاً عندنا ما نعلل به فساد هذه العبارة .

فنقول لهم : وما هو ؟

فيقولون : هو الهاء في جملة « أفضله » ، ذلك أننا لو ابتناه ليكون رابطاً يربط جملة الخبر بالبتداء لماد على لا شيء ، لأن المود عليه هو المصدر المؤول ، وهو شيء تقديري وليس صريحاً حتى يعود عليه ضمير ، ولو زعنا هذا الضمير لبقيت جملة الخبر بغير رابط . فلما بطل الأمران ، أي نزع الضمير وإثباته ، بطل كون العبارة صحيحة .

وقد يبدو هذا التعليل مقبولاً لأول وهلة ، ولكن إذا تذكرنا ما يقوله النحاة في موطن آخر بدا لنا أن تعليلهم هذا ليس إلا واحدة من من حيلهم المروفة للتخلص من كل عرج يصادفهم . واليك توضيح ذلك :

سنقول للنحاة : ما تقولون في قوله تعالى « وأن تصوموا خيرٌ لكم » ، أصحيح هو أم فاسد ؟

سيقولون : بل إنه لصحيح .

سنعون : ولكن هذه الآية تشتمل على مثل الضمير الموجود في

(١) جملة أنذرهم : مبدأ مؤخر ، وسواء : خبر مقدم .

مثالنا الفاسد ، فأتى ، لا نحن ، من يدعي بأن في اسم التفضيل «خير» ضميراً مستكناً ، فإن لم يعد هذا الضمير المستكن على مصدركم المؤول فعلام يعود إذن ؟ فأتى الآن أمام أمرين فاخاروا ، فاما أن ترجعوا عن دعواكم باستكنا الضمير في اسم التفضيل ، وإما أن تعيدوه إلى مصدركم المؤول الذي رفضتم قبل قليل أن يعود عليه شيء .



ألم يأن للنحاة ، بعد كل الذي سقناه من الأدلة ، أن يتخلوا عن نظرية التأويل بالمصدر ، وأن يقولوا : إن [أن أسافر] جملة وليست مفرداً ؟

إني أعدد لهم ، إن فعلوا ذلك ، بحل في غاية البساطة لكثير من مشكلاتهم التي ورطتهم فيها نظرية التأويل . ولا أريد أن أعدد لهم هذه المشكلات ، فهم أدرى مني بها ، ولكنني أعرض على القارئ نماذج منها ليرى مقدار ما نجنه من الخير إذا نحن تخلينا عن هذه النظرية :

خذ مثلاً العبارة : **كاد الولد [أن يسقط]**

يأتي النحاة فيؤولون « أن يسقط » بالمصدر « السقوط » ، فتصبح العبارة : **كاد الولد سقوطاً** ، فيرون أنها فاسدة بهذا التأويل ، لأن فيها اسناد مصدر إلى اسم ذات ، وهو أمر لا تميزه العربية ، إذ لا يقال فيها « الولد سقوطاً » ، فيلجؤون إلى تأويل ثان ، فيؤولون المصدر بمشتق ، فتصبح العبارة : **كاد الولد ساقطاً** ، وهي أيضاً عبارة فاسدة لم تلتفظ العربية بمثلها .

وهكذا ترى النحاة قد عجزوا ، بعد تأويلين اثنين ، عن أن

يصلوا إلى مفرد يستطيع أن يقوم مقام الجملة . والظاهر أنهم يحتاجون إلى تأويل ثالث ، أو إلى رابع ، أو إلى سلسلة لا نهاية لها من التأويلات .

خذ مثلاً آخر قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

يأتي النحاة فيؤولون « أخبره » بالمصدر « إخبار » ، ثم ينظرون فيجدون قبل هذا المصدر المؤول فاء سببية عاطفة ، فإذا أرادوا عطف المصدر المؤول على مصدر سابق لم يجدوا في الكلام الذي قبل الفاء مصدراً صريحاً يمكن العطف عليه ، ولا مصدراً مؤولاً خلّو الكلام من حرف مصدرى سابق ، وعندئذ يقولون : نعطفه على مصدر متصير ، أو متخيّل ، أو منتزع ، أو متوهم من الكلام السابق .

فاظفر اليهم كيف وصل بهم الأمر إلى حد الوقوع في الأوهام والتضليلات والتصيّدات وقصر الكلام العربي لينتزعوا منه بالقوة ما يشاؤون . وما ذلك كله إلا بسبب التأويل بالمصدر .

★ ★ ★

ومع كل هذا وذاك فسنسلم للنحاة جدلاً بنظرية التأويل بالمصدر ، لأننا نريد أن نسير معهم إلى آخر المدى لنرى هل كانوا أمناء على مبدئهم الاعرابي الذي ارتضوه لأنفسهم رغم بعض نظرياتهم الفاسدة ، أم لا ؟

غير أن التسليم بنظرية المصدر المؤول يقتضي إدخال تعديل جديد على المبدأ الموقفي في اعراب الجمل ليصير على الصيغة الآتية :

« تعرب الجمل بحسب مواقعها : فكل جملة وقعت في موقع المفرد فلها اعرابه ، شريطة ألا تكون مصدرة باسم موصول ، فإن كانت كذلك

فالواقع الاعرابي للاسم الموصول ، وشريطة ألا تكون مصدرة بحرف مصدري ، فإن كانت كذلك فالواقع الاعرابي للمصدر المؤول . وكل جملة وقعت في الواقع الموقوفة على الجمل فهي بما لا محل له من الاعراب . ويستبر الموقمان اللذان بعد الاسم الموصول والحرف الموصول من مواقع الجمل ، فالجملة في هذين الموقعين لا محل لها من الاعراب .

هل تمسك النحاة بهذا المبدأ بعد هذين التعديلين عليه ؟ لننظر :

٣ - المثال الثالث : ظلت واقفاً حتى [جاء زيد]

واضح من هذا المثال أن الذي بين المقوفين جملة ، ولا يستطيع النحاة ادعاء وجود مفرد ، لأن الكلام يخلو من حرف مصدري سابق ، وواضح أيضاً أن الموقع موقع المفرد المجرور بحتى ، بدليل صحة وقوع المفرد فيه ، فعلى حسب تأويل النحاة يمكن أن يقال : ظلت واقفاً حتى [مجيء زيد] . فانطلاقاً من المبدأ الاعرابي بعد تعديلاته يجب أن يقال : جملة « جاء زيد » في محل جر بحتى .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

• الواقع أنه لم يفعل ذلك إلا اثنان فقط منهم ، هما الزجاج وابن درستويه ، أما الباقيون فرفضوا ، ولكي يتخلصوا من اتهامهم بالخروج على المبدأ طلعموا علينا بقسم جديد حتى فقالوا : « حتى » هذه ابتدائية وليست جارة ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

٤ - المثال الرابع : إن جاء زيد [فأكرمه]

واضح من هذا المثال أن الموقع الذي بين المقوفين هو موقع الإجابة عن الشرط ، ونحن نعلم أن الشرط لا يجاب إلا بجملة ، وإذن فإن الجملة

التي بين المعقوفين واقعة في موقع هو وقف على الجدل وحدها ، فانطلاقاً من المبدأ الاصرابي يجب أن يقال : جملة « فأكرمه » جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الواقع أنهم رفضوا ذلك وقالوا : هي في محل جزم لأن الشرط جازم ولأنها اقترنت بالفاء . وهو تعليل لا معنى له ولا يرثم من تهمة الخروج على المبدأ ، ولذلك نرى الدماميني يقف أمامهم بحزم متمسكاً بالمبدأ قائلاً : جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً لأنها واقعة في مواقع الجدل ، لا في مواقع المفردات .

ونكتفي من الموضوع بهذا القدر. تاركين للقارئ ، إذا أحب ، أن يناقش النحاة بنفسه على هذه الشاكلة .

★ ★ ★

وبعد ، فإذا زيد من هذه المقدمة الطويلة ؟

سؤال لا بد أنه خطر على قلب القارئ . وأحب قبل الإجابة عنه أن يكون واضحاً تماماً أنني لم أسع فيما قلت إلى النيل من النحاة ولا إلى التشنيع على مناهجهم . ولقد سبق أن بينت في مقدمة الكتاب أنني أحب النحاة القدماء وأحترمهم وأعجب كل الإعجاب بهم ، ولكن كل أولئك لا يمنع أنهم بشر يصيبون ويخطئون ، كما لا يمنع من أن تبه على خطئهم إن أخطؤوا ، وأن نشير إلى المواطن التي خرجوا فيها عن النهج الصحيح في البحث والدراسة .

أما ما أردته من هذه المقدمة فيمكن تليخيصه فيما يأتي :

١ - أولاً : لقد وعدت قارئ في مقدمة الكتاب أن أكون محافظاً ، أي أن أقدم له النحو العربي كما وضعه القدماء . ولقد ظلت خلال أقسام الكتاب الأربعة محافظاً على وعدي هذا قدر استطاع ، ولم أتدخل بآرائي الخاصة إلا في أضيق الحدود ، ولقد حرصت أن يكون ذلك في الحواشي ما أمكن ، أما الآن فقد حاولت أن يكون خلاصاً لقواعد النحاة وحدهم . فلما انتهى الكتاب بأقسامه المذكورة على هذا الوجه ، شعرت في هذه الخاتمة أنني أصبحت في حل من وعدي ، وأن باستطاعتي أن أعرض على قارئ آرائي الخاصة ، ولا سيما أنه أصبح ، بعد أن قطع معي هذا الشوط الطويل ، على قدر لا بأس به من التمكن من أصول النحو وفروعه ، بحيث لم يبق هناك داعٍ للخوف عليه من البلبلة إذا هو اطلع على وجهات نظر تختلف عما عرفه في السابق . لهذا كله انتهزت فرصة إعراب الجمل فرضت عليه وجهة نظري في الموضوع . وبالطبع ، فلم يكن التبجح هو فرضي من هذا العرض ، بل كنت أرمي منه إلى أمرين : أولهما أن آيين للقارئ أن الأسس القديمة التي أقيم النحو العربي عليها ليست على قدر كافٍ من الثبات والصلابة ، بل فيها ثغرات واسعة سمحت لعدد كبير من المشكلات أن ينفذ إلى هذا النحو ، والثاني أن آيين له أن هذه الأسس القديمة ليست قدراً مقدوراً على النحو العربي فلا يمكنه الفكك منها ، بل يمكن لهذا النحو أن يقوم على أسس أخرى قد تكون أمتن من الأولى وأشد منها سلامة .

٢ - ثانياً : لما كنت سأعرض على القارئ بعد قليل إعراب الجمل كما ارتأه النحاة ، وجدت من واجبي أن أقدم له مقدمة طويلة أشرح له فيها المبدأ الذي اعتمدوه في إعرابهم ، ليكون له من ذلك أساس يقف عليه كلما أراد أن يفهم أسباب خلافهم ، أو كلما بدا له أن يختار بين مذاهبهم .

هذا ما أردته بالضبط ، فإن كنت قد وثقت إليه ، فالحمد والشكر لله وحده ، وإن كان غير ذلك ، فللقارئ الحرية في أن يمزق من صفحات هذه المقدمة ما يشاء .

والآن إلى اعراب الجمل . ونبدأ بالجمل التي لها محل من الاعراب .

٥ - الجمل التي لها محل من الاعراب :

وهي سبع عند بعضهم ، وأكثر من سبع عند آخرين . واليك بيانها :

١ - الجملة الواقعة خبراً

وعملها الرفع إن كانت خبراً عن مبتدأ ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، أو كانت خبراً لأحد الحروف المشبهة بالفعل ، نحو : إن زيدا [ينظم الشعر] ، وعملها النصب إن كانت خبراً لفعل ناقص ، نحو : كان زيد [ينظم الشعر] .

وإذا وقعت الجملة خبراً عن مبتدأ فلا يشترط في هذا المبتدأ إلا أن يكون مفرداً صريحاً ، أما إن كان جملة ، نحو : جاء زيد ، أو جملة مصدرية بحرف مصدري نحو : أن تسافر ، فلا يجوز له أن يأتي خبره جملة ، فلا يقال : جاء زيد [أرغب فيه] ، على تقدير « مجيء زيد [أرغب فيه] » ، ولا : أن تسافر [أفضله] ، على تقدير « سفرك أفضله » ، بل لا يأتي الخبر في هاتين الحالتين إلا مفرداً صريحاً أيضاً ، فأما المبتدأ الجملة الذي خبره مفرد فكقولهم : [نسمع بالمعدي] خيرٌ من أن تراه ، وأما المبتدأ الذي هو جملة مصدرية بالحرف المصدري وخبره مفرد فكقوله تعالى : [وإن تصوموا] خيرٌ لكم . وقد مر شرح ذلك مستوفى في مقدمة اعراب الجمل ، وعليه اعتمدنا في إثبات أن الجملة

المصدرة بالحرف الذي يدعونه مصدرياً هي جملة في الاعتبار التحوي وليست في تأويل المفرد كما يزعمون . وهذا الشرط أهمله النحاة ، ولم أجد ، في حدود ما قرأت من كتبهم ، من نص عليه .

وأما الجملة الواقعة خبراً فلا يشترط فيها سوى اشتغالها على رابط يربطها بالبتداء (١) . واشترط بعضهم شرطاً آخر وهو أن تكون خبرية لا إنشائية .

وهذه أمثلة للجملة الخبرية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ - زيدٌ [ينظم الشعر]

الجملة خبر عن الابتداء . ولا خلاف .

٢ - إن زيداً [ينظم الشعر]

الجملة خبر « إن » . ولا خلاف .

٣ - كان زيدٌ [ينظم الشعر]

الجملة خبر « كان » . ولا خلاف .

٤ - زيدٌ [سلّم عليه]

قال بعضهم : الجملة خبر عن زيد ، وقال آخرون : الجملة انشائية ، فلا تكون خبراً ، وإنما هي مفعول به لقول محذوف هو خبر عن زيد ، والتقدير : زيدٌ مقولٌ فيه : سلّم عليه .

(١) راجع أنواع الرابط في ص ٣٦٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

٥ - عسى زيد أن [يقوم]

قال بعضهم : الجملة خبر « عسى » ، و « أن » زائدة . وقال آخرون : لو كانت « أن » زائدة لما نصبت ، والصحيح أنها مصدرية والجملة بعدها صلة لها ، أما الخبر فهو المصدر المؤول .

٦ - [نعم الرجل] زيدٌ

قال بعضهم : الجملة خبر مقدم لزيد . وقال آخرون : بل هي ابتدائية لا عمل لها ، وأما خبر زيد فمحذوف تقديره : زيد المدوح .

٧ - من [جاء بالحسنة] فله عشر أمثالها

قال بعضهم : الجملة خبر « من » ، لأنها تشتمل على ضميره العائد عليه ، ولأن أصل « من » الشرطية هي « من » الاستفهامية ، ونحن نعلم أن خبر الاستفهامية هو الجملة الواقعة بعدها ، نحو : من [جاء ؟] . فلذا تضمنت « من » الاستفهامية معنى الشرط فصارت شرطية ، فإن الاعراب يبقى على ما كان عليه ، وأما أن الفائدة لا تتم بجملة الشرط وحدها ، فلأنها بعد تضمنها معنى الشرط صارت محتاجة للجزاء من حيث المعنى فقط لا من حيث الاعراب ، وذلك لأن التركيب الشرطي لا يكون إلا بجملتين . وقال آخرون : الجملة صلة « من » ، أو نائبة عن صلتها فلا عمل لها ، وذلك لأن أصل « من » الشرطية هو « من » الموصولية ، لأن قولك « من يجتهد ينجح » هو كقولك « الذي يجتهد ينجح » . وقال غيرهم : الجملة جزء الخبر فلا عمل لها ، لأن المحل للكل لا للجزء ، وإنما الخبر هو مجموع جملي الشرط والجزاء . وقال غيرهم : الجملة ابتداء الشرط فلا عمل لها ، والخبر هو مجموع ابتداء الشرط مع جزائه ، فقولك « من يجتهد ينجح » يساوي قولك « زيدٌ إن يجتهد ينجح » . فلو أن الشرط

وجوابه مبنيان على الابتداء فكانت جملة « ان يجتهد » ابتدائية لا محل لها من الاعراب ، ولكانت جملة « ينجح » جواب الشرط لا محل لها من الاعراب ، فلما بني مجموع الجملتين على الابتداء صار مجموعها خبراً عن هذا الابتداء ، وبقي لكل جملة بنودها اعرابها السابق .

٨ - من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها [

قال بعضهم : الجملة خبر عن الابتداء « من » ، لأنها محط الفائدة أولاً ، ولوجوب أن تشتمل على ضميره ثانياً . وقال آخرون : بل هي جواب شرط جازم مقترنة بالفاء فمحطها الجزم ، ولو اعتبرناها خبراً لكان لها محلان : محل جزم باعتبارها جواب شرط ، ومحل رفع باعتبارها خبراً عن مبتدأ ، وهذا لا يكون ، لأن الشيء الواحد لا يكون له محلان من الاعراب .

٩ - من [جاء بالحسنة فله عشر أمثالها]

قال بعضهم : مجموع الجملتين هو الخبر . وقال غيرهم غير ذلك . وقد مضى .

وهذا الخلاف جارٍ في كل اسم شرط وقع مبتدأ .

١٠ - ما [أحسن زيداً !]

قال البصريون : الجملة خبر « ما » . وقال الأخفش : يجوز هذا ، ويجوز أن تكون صلة لها . أو صفة لها ، وعليها فاعل خبر محذوف ، والتقدير : الذي حسن زيداً شيء عظيم ، أو : شيء حسن زيداً شيء عظيم . وهذا كله مبني على خلافهم في « ما » التعجبية : أي فكرة تامة ،

أم نكرة ناقصة ، أم معرفة ناقصة (١) .

٢ - الجملة الحالية

ومحلها النصب دائماً ، نحو : جاء زيد [يضحك] .

وقد اشترطوا في هذه شروطاً :

١ - أن تكون جملة خبرية ، فإن كانت انشائية نحو : جاء زيد [سليمٌ عليه] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٢ - ألا تكون مصدرية بدليل استقبال ، أي بكلمة دالة على الاستقبال ، فإن كانت كذلك نحو : جاء زيد [سوف أكرمه] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٣ - أن تقع بعد معرفة محضة ، فإن وقعت بعد معرفة غير محضة مثل المرفع الجنسي في قوله تعالى : كمثل الحمار [يحمل أسفاراً] ، فهي غير متعينة للحالية ، بل يصح اعتبارها حالاً ، ويصح اعتبارها متناً ، لأن المرفع الجنسي كالنكرة في المعنى . وكذا الأمر إذا وقعت بعد نكرة غير محضة مثل النكرة الموصوفة في قوله تعالى : وهذا ذكر مبارك [أزلناه] ، فهذه صالحة للحالية والوصفية .

وقد تقع الجملة الحالية بعد النكرة المحضة ، ومنه قوله تعالى : وعسى أن تكرهوا شيئاً [وهو خيرٌ لكم] ، وقوله : أو كالذي مرَّ على قريةٍ [وهي خاوية] . وإنما تعين في هذه أن تكون حالاً على الرغم من كونها بعد نكرة ، لأنها مصدرية بالواو ، والواو لا تقتض بين الموصوف

(١) انظر ص ٢٢١ وما بعدها من الجزء الثالث من هذا الكتاب .

وصفته ، خلافاً للزغشري ومن واقفه . كذا يقول ابن هشام . وعندني أن الحالية متعينة لا بسبب الواو ، بل لأن تذوق الجملة يشعر بحاليته ، إذ قد تأتي الجملة حالية بعد النكرة المحضة وليست مصدرية بالواو ، وذلك كقوله تعالى : وجاء من أقصى المدينة رجل [يسمى] ، فلحس اللغوي يشعر أن المقام هنا مقام بيان حال تلبس الفاعل أثناء قيامه بفعله ، لا مقام بيان وصف ثابت .

٤ - أن تشتمل على رابط يربطها بصاحبها . وربطها إما الضمير وحده ، وإما الواو وحدها ، وإما كلاهما معاً .

٥ - ألا يكون ما تعلقت به مبتدأ أو موصولاً ، فإن كان الأول فهي خبر عنه لا حال ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، وإن كان الثاني فهي صلة له ، نحو : جاء الذي [أكرمته] .

وقد تلبس الحالية بالمعرضة . وعندئذ فشروطها هذه تميزها منها . وهذه أمثلة للجملة الحالية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ - جاء زيد [يضحك]

الجملة حالية محلها النصب . ولا خلاف .

٢ - وعسى أن تكرهوا شيئاً [وهو خير لكم]

قال بعضهم : الجملة حالية بدليل تصدرها بواو الحال . وقال آخرون : الجملة صفة لتعلقها بنكرة محضة ، أما الواو فزائدة . وقد مر .

٣ - نحن [معاشر الأنبياء] لا نورث

قال بعضهم : جملة الاختصاص حالية . وقال آخرون : بسل هي معترضة لا محل لها .

٣ - الجملة الواقعة مفعولاً

ومحلها النصب ، نحو قوله تعالى : قال : [إني عبدُ الله] .

وليس كل فعل متعدي بقادر على أن يأخذ مفعوله جملة ، فالأفعال من نحو « ضرب وأكل وشرب » وما شابهها لا يقع مفعولها إلا مفرداً . أما الأفعال التي يأتي مفعولها جملة فتحصورة فيما يأتي :

١ - فعل القول : نحو : قال [إني عبد الله] .

٢ - الفعل المرادف للقول : ونعني به كل فعل بمعنى « قال » ، نحو قول الشاعر :

رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا : [إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرَيْنَا]

وفي هذين خلاف سنذكره عند سرد الأمثلة .

٣ - « ظن وأخواتها » : ولا تقع الجملة هنا إلا مفعولاً ثانياً ، نحو : ظننت زيداً [ينظم الشعر] . وأصل هذه هو الخبر كما نعلم .

٤ - « أعلم وأخواتها » : ولا تقع الجملة هنا إلا مفعولاً ثالثاً ، نحو : أخبرت زيداً خالداً [ينظم الشعر] . وأصل هذه هو الخبر أيضاً .

٥ - الفعل القلي المعلق : ونعني به كل فعل قلي علق ، أي منع من العمل في لفظ مفعوله أو مفعوليه ، فالأول نحو : عرفتُ [من زيد ؟] ، والثاني نحو : علمت [أيُّ الرجال زيد ؟] . والجملة مع الأول سادة مسد المفعول الواحد ، ومع الثاني سادة مسد المفعولين .

وهذه أمثلة للجملة المفعول بها مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ - ظننت زيداً [ينظم الشعر]

الجملة مفعول ثان لفعل « ظن » . ولا خلاف .

٢ - أخبرت بكرةً زيداً [ينظم الشعر]

الجملة مفعول ثالث لفعل « أخبر » . ولا خلاف .

٣ - عرفت [من أبوك ؟]

الجملة مفعول بها لفعل « عرف » الملقق بالاستفهام . ولا خلاف .

٤ - قال : [إني عبد الله]

قال بعضهم : الجملة مفعول بها لفعل « قال » ، لأنه يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » ، أي إنك تستطيع أن تقول فيها ما تقوله في كل مفعول به عندما تخبر عنه باسم مفعول مشتق من الفعل الواقع به . واليك شرح ذلك : إذا أخبرت عن المفعول به من قولك « أكلت الخبز » قلت : الخبز مأكول ، وإذا أخبرت عن المفعول به من قولك « شربت الماء » قلت : الماء مشروب ، وإذا أخبرت عن المفعول به من قولك « ضربت زيداً » قلت : زيد مضروب ، وإذا أخبرت عن جملة « إني عبد الله » من قوله تعالى « قال : [إني عبد الله] » قلت : الجملة مقولة . فإذا كان المأكول مفعولاً به لفعل الأكل ، والمشروب مفعولاً به لفعل الشرب ، والمضروب مفعولاً به لفعل الضرب ، فإن المقولة أيضاً مفعول بها لفعل القول . وقال آخرون : بل الجملة مفعول مطلق ، لأن جملة القول هي حدث القول نفسه ، فكما أن « القرفصاء » مفعول مطلق في قولك : جلست القرفصاء ، لأنها نفس الجلوس ، وكما أن « الهوى » مفعول مطلق

في قولك : سرت الهويي ، لأنها نفس السير ، فكذلك جملة « اني عبد الله » ، لأنها نفس حدث القول .

٥ - صاحَ زيدٌ : [أنا مسافر]

قال الكوفيون : الجملة مفعول بها لفعل « صاح » لأنه بمعنى « قال » . والقاعدة العامة أن الشيء إذا كان بمعنى شيء آخر أخذ حكمه . وقال البصريون : الجملة مفعول بها لقول محذوف هو حال من زيد ، والتقدير : صاح زيد قائلاً : [أنا مسافر] ، وانما قلنا ذلك لأن الجملة يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » فتكون مفعولاً بها لفعل القول فقط ، ولكن لا يمكن الاخبار عنها بأنها « مصيحة » حتى تكون مفعولاً بها لفعل الصياح . وقال الزخشري : الجملة المحكية بمرادف القول تفسير له وليست مقولة لشيء ، وإذن فلا محل لها من الاعراب . وتابعه ابن هشام في ذلك فقال : وهو الظاهر .

٤ - الجملة المضاف إليها

ومحلاها الجر ، نحو : دخلت المدرسة يومَ [دخلها زيد] .

ولا يشترط في الجملة المضاف إليها شرط ، أما مضافها فاشتراطوا أن يكون واحداً من ثمانية .

١ - أسماء الزمان : ونفي بها كل اسم موضوع لقطعة من الزمان مثل : اليوم ، والساعة ، والدقيقة ، والحين ، واللحظة ، وما شابه ذلك . فكل هذه الأسماء يصح إضافتها إلى الجمل سواء كانت منصوبة على الظرفية نحو : جئت يومَ [جاء زيد] ، أم كانت غير ذلك نحو : جئت

في يومٍ [جاء زيد] ، و : يومٌ [يجيء زيدٌ] أحب الأيام إلي ، و :
عرفت يومَ [يجيء زيد] ...

٢ - « حيث » : وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها
إلى الجملة لازمة . وإذا خرجت عن الظرفية ففي إضافتها إلى الجملة خلاف
سندكره عند عرض الأمثلة .

٣ - « آية » : بمعنى علامة . وفيها خلاف سندكره في الأمثلة .

٤ - « ذو » : وفيها خلاف .

٥ - « لئن » : وفيها خلاف .

٦ - « وريث » : وفيها خلاف .

٧ - « قول » : وفيها خلاف .

٨ - « قائل » : وفيها خلاف .

وهذه أمثلة للجملة المضاف إليها مع ذكر ما دار حولها من خلاف .

١ - جئْتُ حينَ [جاء زيد]

قال الآكثرون : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال اللغامي :
الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وعلى رأيه فلا يضاف شيء إلى
الجملة إطلاقاً .

٢ - جلست في حيثُ [جلس زيد]

قال الآكثرون : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال الهدوي شارح
الدرية : إذا خرجت « حيث » عن الظرفية بأن جرَّت بالحرف خرجت

عن الاضافة إلى الجمل ، وصارت الجمل بعدها صفة لها ، والتقدير : جلست في مكانٍ [جلس فيه زيد] .

٣ - أعطني كتاب زيد بآية [زارك البارحة]

قال سيويو : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال ابن جني : الجملة صلة لحرف مصدري محذوف ، والتقدير : بآية ما زارك البارحة . وعلى ذلك فاللضاف اليه مفرد لا جملة ، وهو المصدر المؤول .

٤ - إذهب بذني [تسلم]

هذه عبارة مألوفة في الكلام العربي ، ومعناها المام : اذهب في وقت تسلم فيه . واختلف النحاة في تحليلها على وجهين ، فقال بعضهم : هي على تقدير : إذهب بوقتٍ صاحب سلامة ، وعليه تكون « ذو » اسماً من الاسماء الخمسة ، واقعة موقع النعت لمنعوت منكر محذوف ثابت هي عنه بعد حذفه ، وتكون مضافة ، والجملة بعدها مضاف اليها . وقال آخرون : هي على تقدير : إذهب بالوقت الذي تسلم فيه ، وعليه تكون « ذو » اسماً موصولاً ، واقعة موقع النعت لمنعوت معرف محذوف ثابت هي عنه بعد حذفه ، وتكون الجملة بعدها صلة لها لا محل لها من الاعراب .

٥ - جئت لدن [جاء زيد]

قال الأثرون : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال ابن مالك في بعض كتبه : الجملة صلة لحرف مصدري محذوف ، والتقدير : جئت لدن [جاء زيد] . والمضاف اليه هو المصدر المؤول من الجملة ، وذلك لأن « لدن » ليست خالصة للزمان ، بل هي لبداً النيات مطلقاً ، زمانية

كانت هذه الغايات أو مكانية ، فلهذا لا تضاف إلا إلى المفرد ، فشأنها كشأن « قبل » و « بعد » ، فكما أن هاتين لا تضافان إلى الجملة فلا يقال : جئت قبل [جاء زيد] ، ولا : جئت بعد [جاء زيد] ، حتى تقول : جئت قبل أن [جاء زيد] ، و : جئت بعد أن [جاء زيد] ، فكذلك « لدن » . ولذا فالحرف المصدرى بعدها لا بد منه مذكوراً أو مقدراً . قال ابن الدهان : وهذا هو مذهب سيويه .

٦ - إجلس ريث [يأتي زيد]

والخلاف هنا كانخلاف في « لدن » .

٧ - قول [وُلِدَ لك غلام] يسعدني

قال الآكثرون : الجملة مضاف إليها محلها الجر . وقال اليمامي : الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وإذن فهي خارجة عما نحن فيه .

٨ - قائل [وُلِدَ لك غلام] سينال مني مكافأة

والخلاف هنا كانخلاف في المسألة السابقة .

٥ - الجملة المجزومة بالشرط

ومحلها الجزم نحو : إن يجتهد زيد [فهو ناجح] .
وشرط هذه أن تكون أداة الشرط جازمة ، ثم أن تقترب بالفاء أو بـ « إذا » الفجائية . وقد تحذف الفاء أحياناً فتقدر ، ومنه قول الشاعر :

من يفعل الحسنات [الله يشكرها]
والشر بالشر عند الله مثلاً

والتقدير : من يفعل الحسنات [فאלله يشكرها] .
وهذه أمثلة للجملة الواقعة في جواب الشرط الجازم مع ذكر الخلاف
الذي دار حولها .

١ - إن يجتهد زيد [فهو ناجحٌ]

قال الأكثرون : الجملة في محل جزم . وقال الدماميني : بل لا
محل لها ، تمسكاً بمبدأ أن الجملة إذا حلت في المواقع المخصصة للجمل فلا
محل لها ، وموقع الإجابة عن الشرط هو للجمل وليس للفردات .

٢ - إن اجتهد زيد [ينجحُ]

برفع « ينجح » ، وهذا جائز إذا كان فعل الشرط ماضياً . ولا
خلاف في أن هذه الجملة ليست هي جواب الشرط ، ولكن الخلاف في
كونها جزءاً من جواب الشرط أو ابتدائية مؤخرة من تقديم : قال المبرد :
الجملة ههنا خبر عن مبتدأ محذوف قبله فاء جزاء محذوفة ، والتقدير : إن
إن يجتهد زيد فهو [ينجحُ] ، وعليه فالجملة صغرى خبرية محلها الرفع ،
والجملة الكبرى جواب شرط محلها الجزم . وقال سيويو : يجوز هذا ،
ويجوز أمر آخر ، وهو : أن تكون مؤخرة من تقديم ، والتقدير :
[ينجحُ زيد] إن اجتهد ، وعليه فالجملة ليست صغرى ولا كبرى ،
وهي ابتدائية لا محل لها من الأعراب « أخيرت » من تقديم ، وهي دليل
الجواب المحذوف ، وليست هي الجواب ولا جزءاً منه .

٦ - الجملة التابعة لفرد

وهي ثلاثة أنواع :

١ - الوصفية : وشرطها أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بوصفها ، ثم أن يكون موصوفها نكرة محضة ، فإن لم يكن كذلك ، كأن يكون نكرة مخصصة بوصف أو إضافة ، فهي سالحة لأن تكون نعتاً له أو حالاً منه ، وذلك نحو : « عندنا تلميذٌ نشيطٌ » [يجب المطالعة] . فجملة « يجب المطالعة » يمكن اعتبارها نعتاً للتلميذ ، ويمكن اعتبارها حالاً منه لأنه تخصص بوصفه بالنشاط .

وباعتبار أن الجملة الوصفية جملة تابعة ، فإن محلها في الاعراب تابع لاعراب موصوفها ، فهي في مثل قولك : جاء رجل [يحمل كتاباً] ، محلها الرفع ، وفي مثل قولك : رأيت رجلاً [يحمل كتاباً] ، محلها النصب ، وفي مثل قولك : مررت برجلٍ [يحمل كتاباً] ، محلها الجر .

٢ - المعطوفة على مفرد : ومحلها بحسب ما عطف عليه ، فهي في مثل : زيد كاتبٌ [وينظم الشعر] محلها الرفع لعطفها على خبر مرفوع ، وفي مثل : كان زيد كاتباً [وينظم الشعر] محلها النصب لعطفها على خبر منصوب ، وفي مثل : مررت برجلٍ كاتبٍ [وينظم الشعر] محلها الجر لعطفها على اسم مجرور .

٣ - المبدلة من مفرد : وهذه تختلف النحاة فيها : فمنهم من أثبتها ، ومثلوا لها بقوله تعالى : وأسروا النجوى الذين ظلموا : [هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟] ، فالجملة عند هؤلاء بدل من « النجوى » ، ومنهم من نقاها ورد ما ورد منها مشابهاً للآية إلى نوع الجملة الفسرة .

٧ - الجملة المستثناة

وهي الواقعة بعد « إلا » ، ومحلها النصب على الاستثناء ، نحو : جاء الطلاب إلا [زيدٌ لم يأت] ، فزيد مبتدأ ، والجملة الصغرى « لم

يأت ، خبره ، والجملة الكبرى في محل نصب على الاستثناء .

ولا بد في هذه الجملة من أن يكون الكلام قبل « إلا » تاماً ، فإن كان مفرغاً كانت الجملة التي بعد « إلا » بحسب العوامل التي قبلها ، ففي مثل : « ما جاء زيد إلا [كتابته معه] » محلها النصب على الحالية لا على الاستثناء ، لأنها حال مفرغة من أحوال عامة لزيد لم تذكر قبل « إلا » ، وفي مثل : « ما علمت زيدا إلا [يفعل الخير] » ، محلها النصب على المفعولية لا على الاستثناء ، لأن فعل « علم » لم يستوف غير مفعوله الأول قبل « إلا » ، فتكون الجملة التي بعدها مفعولاً ثانياً له .

٨ - الجملة الواقعة مبتدأ

ومحلها الرفع . واختلف النحاة فيها ، فمنهم من أثبتوا واحتج لها بالمثل العربي : [تسمعُ بالمُعْتَدِيِّ] خيرٌ من أن تراه ، ومنهم من نقاها وحمل ما ورد منها على إضمار « أن » ، فلي قول هؤلاء يكون المبتدأ هو المصدر المؤول من الجملة والحرف المصدرى المقدر ، لا الجملة نفسها .

٩ - الجملة الواقعة فاعلاً

ومحلها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة مبتدأ ، فأما المثبتون لها فاحتجوا بقول الشاعر :

وما راغني إلا [يسيرُ بشرطةٍ]

وعهدي به قيناً يسيرُ بكيرٍ

على اعتبار جملة « يسيرُ » فاعلاً لفعل « راغني » ، وأما النافون لها ، فأولوا ذلك وأمثاله على إضمار الحرف المصدرى .

ومنهم من فصل فقال : إن كان الفعل المسند قليلاً ، وكانت الجملة بعده مقترنة بملق ، جاز إسناد الفعل إلى الجملة ، نحو : ظهر لي [أجاز زيد ؟] ، وإلا فلا .

١٠ - الجملة النائية عن الفاعل

ومحلها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة فاعلاً ، فمنهم من أجازها مطلقاً ، وعلى رأي هؤلاء تكون عبارة : عُلِمَ [جاء زيد ؟] ، صحيحة ، على اعتبار جملة « جاء زيد » نائية عن الفاعل ، ومنهم من أنكرها مطلقاً ، وعلى رأي هؤلاء تكون العبارة السابقة فاسدة ، ومنهم من أجازها بالشرطين السابقين ، وهما كون الفعل المسند قليلاً ، وكون الجملة مقترنة بملق ، وعلى رأي هؤلاء لا تصح العبارة السابقة إلا بعد إضافة ملق إليها ، أي أن تصير هكذا : عُلِمَ [أجاز زيد ؟] .

وأما الجملة المحكية بقول لم يسم فاعله ، كقوله تعالى : « وإذا قيل لهم : [لا تفسدوا في الأرض] ، فقد اختلف فيها النحاة : فأما النافون لأن تكون الجملة نائية عن الفاعل ، فقد اعتبروا نائب الفاعل في مثل هذه العبارة ضميراً مستتراً عائداً على المصدر المفهوم من الفعل « قيل » ، والتقدير : قيل هو ، أي قيل القول ، واعتبروا الجملة الواقعة بعد القول مفسرة لهذا الضمير المستتر ، ولا محل لها من الاعراب . وأما ابن هشام فيضطرب كلامه في شأن هذه الجملة ، مرة يقول : والصواب أن النائب هو الجملة لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرة (١) ؟ ، ومرة أخرى يقول : وأما قوله تعالى « وإذا قيل لهم :

(١) انظر التال السابع من أمثلة الجملة المفسرة ، من الباب الثاني ، من كتاب المي .

[لا تفسدوا في الأرض] ... فليس من باب الاسناد إلى الجملة (١) ،
ومرة ثالثة يقول : « وهذه النيابة مختصة بباب القول » ، ويملل ذلك
بقوله : « إن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة (٢) » .
وهذا خلط عجيب ، لأن الجملة إذا أريد لفظها جاز الاسناد إليها مطلقاً ،
وليس ذلك مختصاً بباب القول .

١١ - الجملة التابعة لجملة ذات محل

ومحلها بحسب محل ما تتبعه . ولها نوعان :

١ - المعطوفة على جملة ذات محل : ومثالها : زيد [ينظم الشعر]
و [يكتب القصة] ، فالجملة الثانية محلها الرفع لمطبقها على الجملة الأولى
التي محلها الرفع لوقوعها خبراً عن زيد .

٢ - المبذلة من جملة ذات محل : وهذه تختلف فيها ، فمنهم من
أثبتها مشروطاً لها أن تكون أوفى مما تبدل منه بتأدية المعنى المراد ،
واحتجوا لها بقول الشاعر :

أقول له : [ارحل] [لا تقيمن عندنا]
وإلا فكف في السر والجهر مسلماً

فالجملة الثانية محلها النصب لكونها بدلاً من جملة « ارحل » التي
محلها النصب لوقوعها محكية بالقول ، والشرط المذكور متوفر فيها ، لأن
إظهار الكراهية ، وهو المعنى الذي أراده الشاعر من يته ، ظاهر في

(١) انظر التنبيه الذي نتم به الجمل ذات المحل من الاعراب .

(٢) انظر الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً من كتابه المتني .

الجملة الثانية أكثر من ظهوره في الجملة الأولى ، لأن عبارة « ارحل » ، لا تدل دلالة قاطعة على الكراهية ، لأنك قد تقولها لمن تريد رحيله لا بداعي الكراهية ، بل بدواع أخرى ، أما عبارة « لا تقيم عندنا » ، فدلاتها على الكراهية ظاهرة واضحة ، لما فيها من الطباق السلبي مع عبارة « اقم عندنا (١) » .

وأما النكرون لوقوع الجملة بدلاً فردوا ما ورد بما يوهيها إلى التفسيرية مرة ، وإلى المستأنفة مرة أخرى .

٦ - الجمل التي لا محل لها من الاعراب :

وقد حصرها النحاة في سبع ، وهي :

١ - الجملة المستأنفة

وتسمى الابتدائية أيضاً ، وذلك لأن الكلام يبدأ بها . ولها نوعان :

١ - المفتحة بها النطق : كالجملة الأولى من قولك : [جاء زيد] يحمل كتبه .

٢ - المنقطعة عما قبلها : كالجملة الثانية من قولك : مات فلان [رحمه الله] .

وقولنا « المنقطعة » نعني به عدم التعلق باتباع أو إخبار أو نعت

(١) الطباق السلبي ، كما هو معروف في علم البديع : هو الاتيان بكلمتين أو عبارتين متضادتين في المعنى بوساطة أداة نفي ، مثل : جاء - ما جاء ، جميل - غير جميل ... وهكذا .

أو حالية ... الخ ، أما الارتباط المعنوي بغير ذلك فلا يضر ، فالجملة الثانية من قولك : أكرمك زيد [فأكرمه] ، مستأنفة على الرغم من ارتباطها بما قبلها برابط العلة .

وهذه أمثلة لجمل اختلف النحاة في استئنائتها :

١ - إن قام زيد [أقوم]

قال سيويو (١) : الجملة مستأنفة ، مؤخرة من تقديم ، والأصل : [أقوم] إن قام زيد ، وهي إذن دليل الجواب ، لا الجواب نفسه . وقال البرد : الجملة خبر لبتداء محذوف ، والتقدير : إن قام زيد فأنا [أقوم] .

وانما حملها على ذلك رؤيتها للمضارع مرفوعاً بعد الشرط الجازم (٢) .

٢ - جاء القوم [خلا زيدا]

قال ابن عصفور : الجملة مستأنفة . وقال السيرافي : يجوز هذا ويجوز اعتبارها حالية ، على تقدير : جاء القوم خالين عن زيد .

٣ - جاء القوم حتى [زيد] جاء

قال الجمهور : الجمل بعد « حتى » مستأنفة . وقال الزجاج وابن درستويه : إنها في موضع جر بحتى . وقد تقدم .

(١) هذا أحد قولين له في هذه الجملة .

(٢) مر معنا في مبحث جزم المضارع انه إذا وقع في جواب جزم وكان فعل الشرط ماضياً جاز رفعه وجاز جزمه .

٢ - الجملة المعترضة

وهي الواقعة بين شيئين متطالين ، كالابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ،
والجار والمجرور ، والمضاف والمضاف اليه ... الخ . وضابطها أن تصلح
للسقوط دون أن يؤدي ذلك إلى اختلال في علاقات الكلام بعضه ببعض ،
وذلك نحو : نجح [أظن] زيد ، ونحو : زيد [والله] ناجح ،
ونحو : ترك زيد بعد وفاته [رحمه الله] ثروة طائلة .

هذا ، وقد اختلف في جملة الاختصاص من نحو : نحن [معاشر
الأنبياء] لا نورث ، فقال قوم هي معترضة ، وقال آخرون هي حالية .
وقد تقدم .

٣ - الجملة المفسرة

واختلاف النحاة في أمر هذه الجملة كثير ، واضطراب أقوالهم فيها
أكثر . ويمكن تلخيص ما قالوه بالآتي :

فأما ابن هشام فيضبطها بأنها : الفضلة الكاشفة للحقيقة ما تليها .
وبقوله في هذا الضابط « الفضلة » يحتز عن نوعين من الجمل يكشفان
حقيقة ما يليان : فأما النوع الأول فهو الجملة المفسرة لضمير الشأن ، كما
في قولك : إنه [لا يفلح الظالمون] ، فهذه الجملة عمدة لا فضلة ، ولها
مثل من الاعراب باتفاق . وأما النوع الثاني فهو الجملة المفسرة في باب
الاشتغال ، كما في قولك : زيداً [ضربته] ، فهذه عمدة أيضاً لا فضلة ،
لأن إسقاطها يخل بالكلام .

ولا ننري لماذا يحتز ابن هشام بضابطه عن هذا النوع الثاني من

الجل رغم أنه يسميه بالجملة المفسرة ، ورغم أنه يذهب إلى كونه لا محل له من الاعراب خلافاً للشاويين .

ومها يكن من شيء فالظاهر أن ابن هشام شعر بغموض منابطة وعدم كفايته فمقب عايه قائلاً : وسأذكر لها أمثلة توضيحها (١) .

وبدلاً من أن يأتي بأمثلة توضح الجملة المفسرة - كما ادعى - وتبين بشكل حاسم حدودها التي تميزها عن غيرها ، نجد أنه يأتي بثانية أمثلة كان خمسة منها مما جرى فيه خلاف ، أو مما هو محتمل للتفسير وغيره على رأي ابن هشام نفسه . وأضرب من ذلك أنه في بعض الأمثلة التي اختلف فيها وقف من المختلفين موقف الحياد فلم يرجع رأياً على آخر . وكل هذا جعل من أمثله عاملاً في زيادة غموض الجملة المفسرة لا في وضوح حدودها .

وإذا رجعنا نحن إلى أمثله اثمانية الأساسية ، وإلى ما جاء في تضاعيف تنبيهاته واستطراداته من أمثلة أخرى ، أمكننا أن نستخلص رأيه في الجملة المفسرة على الشكل التالي :

١ - كل جملة مصدرية بحرف التفسير « أي » ، فهي جملة مفسرة ، وذلك كقول الشاعر :

وترمينني بالطرفِ أي [أنت مذنبٌ]
وتقلينني لكن إياك لا أقلي

٢ - كل جملة أت بعد لفظ فيه معنى القول وليس فيه حروفه (٢) ،

(١) يقصد الجملة المفسرة .

(٢) يعني كل فعل بمعنى « قال » ، مثل : صاح ، نادى ، هتف ،

أمر ، ... الخ .

فهي جملة مفسرة ، ولكن يشترط في هذه شرطان : الشرط الأول أن تكون مقترنة بـ « أن » التفسيرية ، كقوله تعالى : فأوحينا إليه أن [اصنع الفللك] ، فإن لم تكن مقترنة بها ، نحو : نادى زيد : [تعال يا خالد] ، فهي إما محكية (١) لما فيه معنى القول على مذهب الكوفيين ، وإما محكية لقول مخنوف على مذهب البصريين الذين يقدرونه : نادى زيد قائلاً : [تعال يا خالد] . والشرط الثاني ألا تقدر الباء الجارة قبل « أن » ، فإن قدرتها كانت « أن » مصدرية لا تفسيرية ، وكانت الجملة صلة للحرف المصدرية لا مفسرة .

٣ - كل جملة أنت بمد مفرد يؤدي معناها في مفسرة لذلك المفرد ، وذلك كقوله تعالى : وأسروا النجوى الذين ظلموا [هل هذا إلا بشر مثلكم ؟] ، فجملة الاستفهام تفسر للنجوى لأن النجوى التي أسروها الذين ظلموا هي جملة الاستفهام نفسها .

٤ - كل جملة أنت تفصيلاً لمفرد يحمل في مفسرة له ، وذلك كقوله تعالى : إن مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ : [خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ] ، فواضح أن « مثل آدم » كلمة بجملة ، وإن الجملة التي بين المعقوفين تفصيل لهذا الاجمال .

٥ - كلما وقعت جملة موقع مفرد لا تميز القواعد النحوية إيقاعها موقعه ، اعتبر المفرد صاحب الموقع مخنوقاً ، أو مضمرأ ، واعتبرت الجملة تفسيراً له . ومن هذا النوع الجملة الثانية من نحو قولك : أحسن إلى زيد [أعطه ألف دينار] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع المفعول المطلق ، لأنها مبنية لنوع الاحسان الذي تطلبه زيد ، ولكن لما كانت

القواعد النحوية لا تميز عند النجاة أن يأتي المفعول المطلق جملة ، اعتبر المفعول المطلق محذوفاً ، واعتبرت هذه الجملة المؤدية لوظيفته تفسيراً له . ومنه أيضاً جملة « لهم مغفرة » من قوله تعالى : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ [لهم مغفرة وأجرٌ عظيمٌ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع المفعول الثاني لفعل « وعد » ، ولكن لما كانت قوانين النحويين لا تميز لفعل « أعطى » وإخوته - وفعل « وعد » واحد منها - أن يكون مفعوله الثاني جملة ، اعتبر هذا المفعول الثاني محذوفاً ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له ، والتقدير عند النجاة : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ شيئاً هو : [لهم مغفرة وأجرٌ عظيمٌ] . ومنه أيضاً جملة « لا تفسدوا » من قوله تعالى : وَإِذَا قِيلَ لَهُم : [لا تفسدوا في الأرض] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع النائب عن الفاعل لفعل « قيل » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تميز الاسناد إلى الجملة ، اعتبر نائب الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » يعود على « القول » المفهوم من فعل « قيل » ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له . والتقدير : وَإِذَا قِيلَ لَهُم قَوْلٌ هُوَ : [لا تفسدوا في الأرض] . ومنه أيضاً جملة « ليسجننه » من قوله تعالى : ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ [لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الفاعل لفعل « بدأ » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تميز مجيء الفاعل جملة ، اعتبر الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » يعود على « البدء » المفهوم من فعل « بدأ » ، واعتبرت الجملة تفسيراً له ، والتقدير : ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ بَدَأٌ هُوَ : [ليسجننه] (١) .

ويمكن أن نجمع الأنواع الثلاثة الأخيرة : ٣ ، ٤ ، ٥ ، تحت

(١) وابن هشام يرى أن هذه الجملة جواب قسم مقدر ، وإن المفسر إنما هو مجموع القسم وجوابه .

ضابط واحد هو : كل جملة أتت بعد مفرد مصرح به ، أو بعد مفرد مخنوف عند كل النحاة أو عند بعضهم ، وكانت هذه الجملة جواباً عن سؤال : ما هو ؟ أو ما مضمونه ؟ أو : وكيف ذلك ؟ فهي جملة مفسرة . وكل ذلك بشرط أن تكون فضلة لا عمدة (١) . ويظهر هذا إذا عدنا إلى الأمثلة ووضعتنا قبل الجملة المفسرة واحداً من الأمثلة المذكورة لتكون الجملة جواباً عنه :

١ - واسرثوا النجوى الذين ظلموا - وما مضمون هذه النجوى ؟ - :
[هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟] .

٢ - إن مثَلَّ عيسى عند الله كمثلِ آدم - وكيف كان مثل آدم ؟ - : [خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون] .

٣ - هل أدلكم على تجارةٍ تُنجيكم من عذابِ أليمٍ ؟ - وكيف تكون هذه التجارة ؟ - : [تؤمنون بالله] .

٤ - ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات - وما هذا البداء الذي بدا لهم ؟ - : [لَيْسَ جُنَّتْهُ حَتَّى حِينٍ] .

٥ - وإذا قيل لهم - وما القول الذي قيل لهم ؟ - : [لا تفسدوا في الأرض] .

(١) ذلك لأن من الجمل ما يقع جواباً عن أمثال هذه الاسئلة ولا يكون مع ذلك مفسراً ، من ذلك مثلاً جملة الخبر في نحو قولك : الأمان [إنها اتى الجمار] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الجواب عن سؤال : « وما الأمان ؟ » . ومع ذلك لا تعتبر تفسيرية ، بل خبرية ، لأنها عمدة ، والكلام يختل بمذنها .

٦ - أحسن إلى زيد - وما هذا الاحسان ؟ - : [أعطه ألف دينار] .

٧ - وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات - وما الشيء الذي وعدهم إياه ؟ - : [لهم منفرة وأجر عظيم] .

★ ★ ★

هذا ما أمكننا أن نستخلصه من كلام ابن هشام على الجملة المفسرة . أما الزخشري فلم يدرس الجمل في كتابه النحوي المسمى بالفصل ، وإنما بث آراءه فيها في تفسيره للقرآن الكريم المسمى بالكشاف . وإذا عدنا إلى ما نقله عنه ابن هشام في هذا الموضوع ، أمكننا أن نستخلص أن الجملة المفسرة عند الزخشري هي كل جملة آتت تفصيلاً لجمل بها في ذلك أن يكون الجمل لفظاً فيه معنى القول دون حروفه من غير أن تقترن الجملة بـ « أن » التفسيرية ، فهو يقول في جملة « للذكر مثل حظ الأنثيين » من قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم [للذكر مثل حظ الأنثيين] يقول : إن الجملة الأولى إجمال ، والثانية تفصيل لها . ويعقب ابن هشام على ذلك بقوله : وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة ، وهو الظاهر (١) .

وهذا عجيب من ابن هشام ، فرغم موافقته هنا للزخشري في اعتبار الجملة التي بعد ما فيه معنى القول تفسيرية ، لا يصرح برأيه هذا عند الكلام على الجملة المفسرة ، ولا يشير إلى هذا المذهب من قريب ولا من بعيد .

أما الشلوبين فلا نعلم من رأيه في هذا الموضوع إلا ما قاله عنه ابن هشام ، ويمكن أن يستفاد من هذا القول أن الشلوبين يخالف سائر النحاة في شيئين : الأول هو حد الجملة المفسرة ، فهي عنده كل جملة

(١) انظر الباب الثاني من المتن . الجملة الثالثة الواقعة مفصلاً .

فصلت بجملاً مذكوراً أو كشفت عن حقيقة محذوف ، وعليه فجملة الاشتغال من نحو : زيدا [ضربته] ، والجملة المفسرة للفعل المحذوف من نحو : إذا الرجال [قاموا] جملتان مفسرتان . والثاني هو محل الجملة المفسرة ، فتحلها عنده هو بحسب ما تفسره ، فإن فسرت مرفوعاً فهي في محل رفع ، وإن فسرت مجروراً فهي في محل جر ، ... وهكذا .

وإذا بدا لنا أن نستعين برأي نحوي محدث هو الشيخ مصطفى الغلاييني فلن نجد عنده إلا الخلط والاضطراب ، فهو يقول عند الكلام على عطف البيان (١) : « ومن عطف البيان ما يقع بعد « أي وأن » التفسيريتين ، غير أن « أي » تفسر بها المفردات والجل ، و « أن » لا يفسر بها إلا الجمل المشتعلة على معنى القول دون أحرفه . تقول : « أشرت إليه أي : اذهب » . اهـ

وتقرأ هذا الكلام ففهم منه أنه يعتبر الجمل الواقعة بعد هذين الحرفين المفسرين جملاً معطوفة عطفاً بيانياً على ما قبلها ، بل إنه يصرح بذلك عند إعرابه لأمثله في الحاشية حيث يقول : « جملة « أي اذهب » عطف بيان على جملة « أشرت إليه » . اهـ

ثم تراه عند الكلام على الجملة التفسيرية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب يقول (٢) : « والتفسيرية ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير ... ومقرونة بـ « أي » ، نحو : أشرت إليه أي : اذهب » . اهـ . وهكذا تراه يأتي بالثال الواحد فيجعله مرةً معطوفاً بيانياً ، فيكون

(١) انظر الجزء الثالث من كتابه « جامع الدروس العربية » فصل : عطف البيان .
(٢) انظر آخر الجزء الثالث من كتابه « الجامع » .

محله من الاعراب كاعراب ما عطف عليه ، ويجمله مرة ثانية تفسيراً لا محل له من الاعراب .

٤ - جملة جواب القسم

وهذه لا خلاف فيها إذا كان القسم مذكوراً ، نحو : والله [لأكرمئك] ، أو موطأً له ، نحو : لئن جاء زيد [لأكرمته] ، ولكن اختلف في نحو : [لقد جاء زيد] ، فقال بعضهم : الجملة جواب قسم مقدر ، واللام التي فيها هي لام القسم ، وقال آخرون : اللام لام الابتداء والجملة ابتدائية .

٥ - جملة جواب الشرط

وهذه لا محل لها مطلقاً إذا كانت أداة الشرط غير جازمة ، نحو : لولا المطر [لهلك الزرع] ، وكذلك إذا كانت أداة الشرط جازمة ولم تقتزن الجملة بالفاء ولا بـ « إذا » الفجائية ، نحو : إن جاء زيد [أكرمته] .

٦ - جملة الصلة

وهذه نوعان :

١ - الأول : ما كان صلة لموصول اسمي ، نحو : جاء الذي [قام أبوه] .

٢ - والثاني : ما كان صلة لموصول حرفي ، نحو : أريد أن [أنام] . والحروف الموصولة هي ما نسميه بالحروف المصدورية ، وهي « أن » ، نحو : أريد أن [أنام] ، و « أن » ، نحو : علمت أن

[زيداً شاعراً] ، و د كي ، ، نحو : أدرسُ لكي [أتعلمَ] ، و
 « ما » ، نحو : سافرت عندما [أشرقت الشمس] ، و د لو ، المسبوقة
 بفعل د ود ، ، نحو : وجدت لو [تزورني] . وزاد بعضهم همزة
 التسوية ، نحو قوله تعالى : سواءٌ عليهم أ [أنذرتهم] أم لم تنذروهم .

٧ - الجملة التابعة لما لا محل له

وهي المطفوفة على جملة لا محل لها ، نحو : قام زيد [ولم يقم
 عمرو] ، فالثانية هنا لا محل لها لأنها معطوفة على الأولى التي هي ابتدائية
 لا محل لها ، أو البدلة من جملة لا محل لها ، كقوله تعالى : واتقوا
 الذي أمدهم بما تعلمون [أمدهم بأنعام وبنين] ، فهذه الجملة لا محل
 لها لأنها بدل من جملة د أمدهم بما تعلمون ، التي لا محل لها لوقوعها
 صلة للذي .

٥ - اعراب شبه الجملة

١ - معنى شبه الجملة :

نعي شبه الجملة الظرف أو نائبه المنصوبين على الظرفية ، والجار الأصلي مع مجروره . وقد يطلق على الاثنين اسم واحد هو : « الظرف » . ولهذا الاطلاق سببان :

١ - أولهما : أنه كثيراً ما يستعمل الجار والمجرور في مكان الظرف ومعناه ، إذ يستوي في العريية أن تقول : « سافرت في السماء » ، وأن تقول : « سافرت مساءً » ، وكذلك أن تقول : « جلست على الأرض » ، وأن تقول : « جلست فوق الأرض » .

٢ - ثانيها : أن العريية تعامل كلاً من الظرف والجار والمجرور معاملة واحدة في أكثر الأحيان ، فنحن نعلم أنها تتسع فيها ما لا تتسعه في غيرها ، فنفصل بهما بين أشياء لا تميز الفصل بينها بفيرهما ، وتمطيهما من حرية التنقل في المكان ما لا تعطيه لغيرهما . ولو استعرضنا القواعد النحوية كلها لوجدنا أنه ما من امتياز يمنح للظرف إلا كان الجار شريكاً له فيه .

أما تسميتها بشبه الجملة فذلك لأنها كثيراً ما يؤيدان من الخدمات ما تؤديه الجملة نفسها ، ففي باب الخبر يمكنك أن تجعل الخبر جملة ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، كما يمكنك أن تجعله ظرفاً ، نحو : زيد [عندي] ، أو جاراً ومجروراً ، نحو : زيد [في الدار] ، وكذا الأمر في باب الحال ، وباب النعت . هذا إلى أن الجملة قد تحذف في بعض الأحيان

فلا يمكن شيئاً أن ينوب عنها إلا الظرف أو الجار والمجرور ، ونعني بذلك جملة الصلة ، فهذه الجملة لا تحذف إلا إذا ناب عنها ظرف أو جار ومجرور ، فمن الأول قوله تعالى : « ما [عندهم] يَتَّقِدْهُ وما [عنده] الله [باقٍ » ، ومن الثاني قولك : « زيد حريص على ما [يده] » .

والمشكل في إعراب شبه الجملة هو أمر التعليق . فما هذا التعليق ؟

٢ - معنى التعليق :

رأينا فيما مضى من القواعد في القسم الرابع من الكتاب أن الاسم إذا لم يكن مسنداً ولا مسنداً اليه فهو إما تكملة للحدث الذي يمثله الفعل غالباً ، وإما تكملة* للاسم الدال على الذات . وبعبارة أخرى : الاسم إما خادم للحدث ، وإما خادم لاسم آخر . وليس التعليق إلا بيان الخدم لـ لكل خادم . وهذا البيان ضروري ، فبه نكشف عن العلاقات التي تربط كل كلمة بأخرى ، وقد قلنا قبل : إن الاعراب في بعض حقيقته بيان علاقات .

قد يقال : ولكن لماذا لا نعلق المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، بما تخدمه من أحداث ؟ ولماذا لا نعلق الحال والتمييز والمضاف اليه والمطوف بيانياً والنعت ، بما تخدمه من أسماء ؟ ولماذا نقصر التعليق على الظرف والجار والمجرور ونلج عليه ؟

فنعول في الجواب :

١ - أولاً : نحن في الواقع الاعرابي نعلق أكثر هذه التكملات بما

تخدمه من أحداث أو أسماء ، ولكن تملقنا لها يجري بالفاظ أخرى غير لفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، فإذا قلنا في إعراب « صبراً » من قولنا « صبراً على الشدائد » : إنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، فكأننا نقول : إنه مفعول مطلق متعلق بفعل محذوف ، فقولنا « لفعل » يعدل قولنا « متعلق » . وكذلك إذا قلنا في إعراب « كتاباً » من قولنا « كم كتاباً عندك ؟ » : إنه تمييز لـ « كم » ، فكأننا نقول : إنه تمييز متعلق بـ « كم » .

٢ - ثانياً : اتنا إذا سكتنا في بعض الأحيان عن بيان علاقة كل كلمة بما تخدمه ، فذلك لأن العلاقة بين الخادم والمخدوم تكون في بعض الأحيان واضحة لا تحتاج إلى بيان ، أو لأن الخادم والمخدوم لا يكاد يتفصل أحدهما عن الآخر ، فمن الأول العلاقة الواضحة بين الفعل ومفعوله في نحو قولك : « شربت ماءً » ، ومن الثاني العلاقة بين المضاف والمضاف إليه في نحو قولك : « قرأت كتابَ النحر » ، فهنا لا حاجة لأن نقول : « ماءً » مفعول به لفعل « شربت » ، لوضوح ذلك وعدم خفائه ، وكذلك لا حاجة لأن نقول : « النحر » مضاف إليه للمضاف « كتاب » ، وذلك لشدة التلازم بين المضاف إليه ومخدومه الذي هو المضاف .

٣ - ثالثاً : إن إصرارنا على تمليق الجار والمجرور والظرف بما يخدمانه دون سائر التكميلات نابع من عدة أسباب : أولها : أن مخدومها كثيراً ما يحذف ، فإذا لم تبين علاقتها بهذا المخدوم ظلت هذه العلاقة سائبة لا تعرف بمن هي ؟ ثانياً : أن الظرف والمجرور قد مُنحَا في المرمية حرية واسعة في أن يكونا في صدر العبارة أو في وسطها أو في آخرها ، فإذا لم يصرح في الإعراب بعلاقة كل منها بمخدومه ظلت العلاقات غامضة . ثالثاً : أنه قد تتمدد الأحداث في العبارة الواحدة وتتمدد الظروف والمجرورات ، فإذا لم تحدد علاقة كل حدث بخدمه من الظروف والمجرورات التبتت العلاقات واختلط الأمر .

وعلى كل حال فليس من الضروري أن يكون تعليق الظرف والمجرور بلفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، بل يكفي في ذلك أن تقول إنها للحدث الفلاني ، فإذا قلت في إعراب « جلست في الدار » : « في الدار » جار ومجرور للفعل « جلست » ، وإذا قلت في إعراب « جلست عندك » : « عندك » ظرف للفعل « جلست » ، أو منصوب بفعل « جلست » - إذا قلت ذلك كفى وكان تعليقاً حقيقياً .

٣ - تعليق الظرف :

وتعليقه أمر في غاية البساطة ، وذلك لسيين : أولها : أنه لا يخدم إلا الحدث ، وثانيها : أن خدمته للحدث لا تكون إلا في شيء واحد ، هو بيان مكانه أو زمانه . لهذا كله يكفي عند تعليقك لظرف تريد إعرابه أن تسأل نفسك هذا السؤال : ما الحدث الواقع في هذا المكان أو في هذا الزمان ؟ ثم تلتصق جواباً لسؤالك من العبارة المعربة ، فإذا وقعت على الحدث المظروف في هذا الظرف قفل : هذا الظرف متعلق بذلك الحدث . ولا يهمنك بعد ذلك أن يكون الحدث مُثَمِّلاً بفعل تام متصرف ، أو بفعل جامد ، أو بفعل ناقص ، أو بمصدر ، أو بمشتق ، أو بجامد . يؤدي معنى المشتق ، أو بحرف من حروف المعاني ؛ فكل ما دل على الحدث صالح لأن ينظر في الظرف ، وبالتالي هو صالح لأن يتعلق بالظرف به .

والأمثلة التالية توضح لك هذه الطريقة المقترحة :

١ - جلست فوق العشب

السؤال : ما الحدث الواقع فوق العشب ؟ الجواب : الحدث الواقع فوق العشب هو حدث الجلوس . إذن : « فوق » متعلق بجلست .

٢ - سأكون غداً أخاً لك

السؤال : ما الحدث الواقع غداً ؟ الجواب : الحدث الواقع غداً هو كينوتي أخاً لك . إذن : « غداً » متعلق بالفعل الناقص « سأكون » .

٣ - أحب المطالعة ليلاً

السؤال : ما الحدث الواقع ليلاً ؟ الجواب : الحدث الواقع ليلاً هو حدث المطالعة . إذن : « ليلاً » متعلق بالمصدر « المطالعة » .

٤ - رأيت رجلاً جالساً عند زيد

السؤال : ما الحدث الواقع عند زيد ؟ الجواب : الحدث الواقع عند زيد هو جلوس الرجل . إذن : « عند » متعلق بالمشق « جالساً » .

٥ - زيد أسدٌ وقت اللقاء

السؤال : ما الحدث الجاري وقت اللقاء ؟ الجواب : الحدث الجاري وقت اللقاء هو أسديّة زيد ، أي شجاعته . إذن : « وقت » متعلق بالجامد المؤدي معنى المشتق « أسدٌ » .

٦ - ما أنت اليومَ بأخ لي

السؤال : ما الحدث الواقع اليومَ ؟ الجواب : الحدث الواقع اليومَ هو انتفاء كونك أخاً لي . إذن : « اليومَ » متعلق بالحرف « ما » ، لأنه هو الحامل لمعنى الانتفاء (١) .

(١) ومن المرين من لا يميز هذا ، بل يقول : الظرف متعلق بفعل الانتفاء الذي ناب حرف « ما » عنه . ولا أرى كبير فرق في النتيجة .

وفي بعض الأحيان تطرح السؤال على نفسك ، ثم تلتبس له الجواب فيمسيك ، ذلك لأنك تبحث عن حدث منظر في ظرفك المراد إعرابه فلا تجد فيه إلا الذات . في هذه الحالة لا يجوز التعليق بالذات ، لأن التعليق - كما علمنا - هو ربط كل خادم بمخدومه ، ولما كان الظرف لا يخدم إلا الحدث ، وجب علينا أن نبحت عن حدث نربط به ظرفنا :

١ - فان كانت الذات التي نراها في ظرفنا اسماً موصولاً ، فالظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة .

٢ - وإن كانت الذات ليست اسماً موصولاً ، بل هي اسم عادي ، نظر في موقعه : فان كان مبتدأ ، أو شيئاً أصله المبتدأ ، فالظرف متعلق بالخبر المحذوف ، وإن لم يكن مبتدأ ، ولا شيئاً أصله المبتدأ ، نظر فيه أيضاً : فان كان نكرة ، فالظرف متعلق بصفة محذوفة له ، وإن كان معرفة ، فالظرف متعلق بحال محذوفة له .

والأمثلة التالية توضح ما قلنا :

١ - هذا الأجير الذي عندك نشيطٌ

السؤال : ما الحدث الواقع عندك ؟ الجواب : ليس ، عندي حدث ، بل عندي « الأجير الذي » . إذن : الظرف متعلق بحدث محذوف هو جملة الصلة المحذوفة ، والتقدير : هذا الأجير الذي استقر عندك نشيط .

٢ - زيد بين الأشجار

السؤال : ما الحدث الواقع بين الأشجار ؟ الجواب : ليس بين الأشجار حدث وقع ، بل الذي بين الأشجار هو « زيد » . إذن : لما كان زيد مبتدأ ، كان الظرف متعلقاً بحدث محذوف هو حدث « وجود »

زيد بين الأشجار ، وإذن : فالطرف متعلق بخبر محذوف لهذا البتداء ،
والتقدير : زيد موجود بين الأشجار .

٣ - رأيت عصفوراً فوق الشجرة

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الشجرة ؟ الجواب : ليس فوق
الشجرة حدث ظاهر ، بل فوقها « عصفور » . إذن : الطرف متعلق
بمحدث محذوف ، هو حدث « وجود العصفور » ، ولما كان صاحب هذا
الحدث ، وهو العصفور ، ليس مبتدأ ، ولما نظرنا فيه فوجدناه نكرة ،
كان الطرف متعلقاً بحدثه المحذوف على أنه نعت له ، والتقدير : رأيت
عصفوراً موجوداً فوق الشجرة .

٤ - رأيت الكتاب فوق الرف

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الرف ؟ الجواب : ليس فوق
الرف حدث ، بل الذي فوقه هو « الكتاب » . إذن : فالطرف متعلق
بمحدث محذوف هو « وجود » الكتاب ، ولما كان الكتاب غير مبتدأ ،
ولما كان معرفة ، كان الطرف متعلقاً بحدثه المحذوف على أنه حال منه ،
والتقدير : رأيت الكتاب موجوداً فوق الرف .

٤ - تعليق الجار والمجرور :

يختلف الجار عن الطرف في أمرين :

١ - الأمر الأول : هو أن خدمة الجار ليست وفقاً على الحدث
وحده كما هو الشأن في الطرف ، بل قد يخدم الحدث وحده ، أو قد
يخدم الذات وحدها ، أو قد يخدم الجملة برمتها ، وفي هذه الحالة الأخيرة ،

فاما أن يكتفي بتقوية ما في الجملة من معنى فقط ، وإما أن يحمل اليها معنىً جديداً لم يكن فيها من قبل . واليك بيان ذلك بالأمثلة :

١ - جلست في الدار

هذا الجار خادم لحدث الجلوس ، لأنه مبين للمكان الذي وقع فيه . وهذا النوع من الجار يسمى أصلياً ، لأن الأصل في الحرف أن يستعمل للخدمة الفعل .

٢ - عندي خاتم من حديد

هذا الجار ليس خادماً لحدث استقرار الخاتم عندي ، إذ ليس بين « الاستقرار » وبين « من حديد » أية علاقة ، وإنما هو خادم لذات « الخاتم » ، إذ هو كاشف عن هذه الذات الفاضلة . أي هو قائم بوظيفة التمييز . وهذه الخدمة الموجهة للذات تكاد تكون قاصرة على « من » البيانية من بين حروف الجر الأصلية .

٣ - ما زيد بعالم

هذا الجار ليس خادماً لحدث انتفاء العلم عن زيد ، ولا لذات زيد ، وإنما هو خادم للاستناد كله ، أي انه مقوٍ لنفي اسناد العلم إلى زيد . وهذا النوع من الجار يسمى زائداً ، لأنه في الواقع لم يربط شيئاً بشيء ، ولا خدام فرداً من أفراد الجملة ، ولا حمل اليها معنى لم يكن فيها ، بل اكتفى بأن كان مجرد أداة تقوية لمعنى الجملة ، وسقوطه منها لا يؤثر في معناها ، ولا في علاقات بعض أجزائها ببعض .

٤ - لعل زيد ناجح

هذا الجار - في لغة من لغات العرب - ليس خادماً لحدث النجاح ،

ولا لذات زيد ، بل هو خادم للاستناد كله ، إذ أضفى على استناد النجاح إلى زيد معنى الرجاء ، فيه أصبح هذا الاستناد شيئاً مرجوياً ، وليس شيئاً واقعاً مخبراً عنه . وهذا النوع من الجار يسمى الشبيه بالزائد ، لأنه كالثائد لم يربط شيئاً بشيء ، ولا خدم فرداً من أفراد الجملة ، لكنه يختلف عنه في أنه حمل إلى الجملة معنى لم يكن فيها وهو معنى الرجاء ، وسقوطه منها - وإن لم يؤثر في علاقات بعض أجزائها ببعض - يحرمها من معنى تأسيسى يجعله هذا الحرف .

٢ - الأمر الثانى : أن الجار إذا خدم الحدث لم تكن خدمته مقصورة على بيان مكانه أو زمانه كما هو الشأن مع الظرف ، بل قد يخدمه في أشياء كثيرة اليك بعضها موضحاً بالأمثلة :

١ - جلست في الدار
هذا الجار خادم لحدث الجلوس ، وذلك ببيان مكانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف المكان .

٢ - سافرت في المساء
وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك ببيان زمانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف الزمان .

٣ - سرت بسرعة
وهذا الجار خادم لحدث السير ، وذلك ببيان نوعه ، فهو قائم بوظيفة المفعول المطلق .

٤ - سافرت للمتعة
وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك ببيان سبب حدوثه ، فهو قائم بوظيفة المفعول لأجله .

٥ - كتبتُ بالقلم

وهذا الجار خادم لحدث الكتابة ، وذلك ببيان الأداة التي قد بواسطتها ، فهو قائم بوظيفة لم ينص عليها النحاة ، أو قل إنهم لم يفردوها في باب خاص ، بل جعلوها من وظيفة المفعول به .

٦ - تمسكتُ بالفضيلة

وهذا الجار خادم لحدث التمسك ، وذلك ببيان الجهة التي وقع بها ، فهو قائم بوظيفة المفعول به ، أي إنه حرف تعدية (١) .

(١) هذه النقطة تحتاج الى مزيد شرح وإيضاح ، لأنه يكثر أن يخلط الطلبة بين جار استعمال لايصال الفعل الى مفعوله ، وبين جار استعمال لايصال الفعل الى ظرفه أو سببه أو غير ذلك من الاشياء . وفي إيضاح ذلك نقول : إن الفعل تعرف تعديته من لزومه من مجرد تأمل معناه ، لا من وضعه في الكلام : فعلم « نام » نعلم أنه فعل لازم ولولم يوضع في جملة تظهر لزومه ، وذلك لأتينا إذا تأملنا حدث « النوم » رأينا أنه حدث يمكن تنفيذه بنصر واحد ، هو شخص النائم ، وليس في حاجة الى عنصر آخر لينفذ ، أما فعل « صرب » فنعلم أنه فعل متعد ولولم يوضع في جملة تظهر تعديه ، وذلك لأتينا إذا تأملنا حدث « الضرب » رأينا أنه حدث لا يمكن تنفيذه إلا بوجود عنصرين ، واحد يضرب ، وواحد يقع عليه فعل الضرب ، إذ لا يمكن أن تصور « الضرب » إلا بوجود ضارب ومضروب .

وكان المنتظر من اللغة أن تسمح لهذه الأفعال المتعدية بمعناها أن تباشر مفعولاتها مباشرة ، وهذا هو الواقع في أكثر الأحيان ، ولكنها في أحيان أخرى لا تسمح لهذه الأفعال أن تباشر مفعولاتها إلا بتوسط حرف جر . مثال ذلك فعل « تمسك » . فهذا الفعل متعد بمعناه ، إذ إيتا حين تأمل فعل « التمسك » لا يمكن أن تصور حدوثه إلا بنصرين : واحد يتمسك ، وشيء يجري التمسك به . ولكن اللغة لا تسمح بأن يقال : « تمسكت بالفضيلة » ، بل إنها تجبرنا على القول : « تمسكت بالفضيلة » ، فترى ما هو مفعول به في المعنى قد جر بحرف جر . فتند ذلك نقول : إن هذا الحرف حرف تعدية ، أي إنه الحرف الذي توسط —

وقد ترتب على كل ذلك أمور يحسن أن ننبه عليها :

١ - أولها : أن النحاة اتفقوا على عدم تعليق الجار الذي هو من نوع الزائد . وكانوا في ذلك على حق ، لأن خدمة هذا الجار ليست متجهة إلى مفرد حتى يرتبط به ويتعلق ، وإنما خدمته متجهة إلى الجملة برمتها . وقد تقول : ولكن التعليق هو ربط الخادم بخدمته ، وإذا كان حرف الجر الزائد خادماً للجملة ، فلماذا لا نعلقه بها ؟ فأقول : هذا صحيح . ولكننا في الاعراب لا ننص إلا على الأشياء التي تختلف من عبارة إلى أخرى ، فأما الأشياء الثابتة التي لا تتغير فأننا نهمس ذكرها لعدم الفائدة من ذلك . ولما كان كل حرف جر زائد لا يتعلق إلا بالجملة ، كان النص على ذلك فضولاً لا فائدة منه ، ألا ترى أننا لا ننص في اعراب الحروف على أنها لا محل لها من الاعراب مع أن هذا هو الواقع ؟ وما ذلك إلا لأن جميع الحروف في جميع العبارات لا محل لها من الاعراب .

٢ - ثانياً : أن النحاة اتفقوا أيضاً ، وللسبب الآنف الذكر ، على عدم تعليق الجار الذي هو من نوع الشبيه بالزائد .

٣ - ثالثاً : أن النحاة اختلفوا في كاف التشبيه من نحو قولك : « زيد كأسد » ، فقال الأكثرون : هي حرف جر أصلي ، وعلى ذلك

→ ين الفعل الممتد بمعناه ومفعوله الذي كان ينتظر من اللفظة أن تتمبه على المفعولية مباشرة .

هذا النوع من الجار يختلف ولا شك عن الجار في مثل قولك « سافرت للعبة » ، ذلك لأن اللام هنا داخلة على سبب الفعل ، والباء هناك داخلة على الجهة التي وقع عليها الفعل . لذلك يقال عن « التمة » هنا إنها مفعول لأجله غير مباشر ، كما يقال عن « الفضيلة » هناك إنها مفعول به غير مباشر . فيرجى الانتباه إلى ذلك عند النظر في حروف الجر .

تكون خدمتها متجهة إلى الحدث ، ويجب تطبيقها به . وقال الأخفش وابن عصفور : هي حرف جر شبه بالزائد . وأرى أن الحق معها ، لأن الخدمة التشبيهية لا يعقل أن تتجه إلى الحدث ، ولكن من المقول أن تتجه إلى الجملة كلها . وقال آخرون : الكاف التشبيهية اسم بمعنى « مثل » وليست حرف جر . وهذا رأي مقبول ، لأننا نستطيع أن نضسع كلمة « مثل » مكان كل كاف في كل عبارة ، بل اننا في بعض الأحيان لا نستطيع إلا اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » . وقد تقدم ذلك .

٤ - رابعها : أن النحاة أجموا على تعليق « من » البيانية بالحدث . وهذا عجيب منهم ، لأن خدمة هذا الحرف للاسم واضحة لا شبهة فيها ، بل إن تسميتهم له بأنه « يائي » اعتراف صريح منهم بأن وظيفته هي تمييز الذات المهمة . وقد رأينا أن التمييز خدمة للاسم لا بالحدث . وعلى هذا كان المنهج الصحيح يقتضيه أن يطلقوا « من » البيانية بما تخدمه ، أي بالذات المهمة لا بالحدث . ولكن الظاهر أنهم - انطلاقاً من نظرية العامل - لما اعتبروا التمييز منصوباً بالحدث ، اعتبروا الجار القائم بوظيفة التمييز مرتبطاً بالحدث الناصب ومتعلقاً به .

٥ - خامسها : أن النحاة لما وجدوا أن الجار يخدم الحدث أنواعاً شتى من الخدمات اقساموا في اعرابه فريقين : فريقاً أحب السهولة فاكثف بتعليق الجار والمجرور بالحدث المخدم ، وفريقاً آثر الدقة فأعرب الجار والمجرور بحسب ما يؤديانه من خدمة . واليك توضيح ذلك بالأمثلة :

١ - زيد في الدار

المذهب الاول : « في الدار » جار ومجرور متعلقان بنجر محذوف تقديره « مستقر » .

المذهب الثاني : « في الدار » جار ومجرور في محل رفع خبراً
عن زيد .

٢ - رأيت زيداً في الدار

المذهب الاول : « في الدار » متعلقان بحال محذوفة لزيد ، التقدير :
رأيت زيداً موجوداً في الدار .

المذهب الثاني : « في الدار » في محل نصب على الحال من زيد .

٣ - انطلق زيد بسرعة

المذهب الاول : « بسرعة » متعلقان بفعل انطلق .

المذهب الثاني : « بسرعة » في محل نصب على المفعولية المطلقة .

٤ - سافرت للمتعة

المذهب الاول : « للمتعة » متعلقان بفعل سافرت .

المذهب الثاني : « للمتعة » في محل نصب على المفعولية لاجلها .

٥ - عندي خاتم من حديد

المذهب الاول : « من حديد » متعلقان بصفة محذوفة للخاتم ،
التقدير : عندي خاتم كائن من حديد .

المذهب الثاني : « من حديد » في محل نصب على التمييز .

٦ - تمسك بالفضيلة

المذهب الاول : « بالفضيلة » متعلقان بفعل تمسك .

المذهب الثاني : « بالفضيلة » في محل نصب مفعول به .

٧ - جلست في الدار

- المذهب الاول : « في الدار » متعلقان بفعل جلست .
 المذهب الثاني : « في الدار » في محل نصب على الظرفية المكانية .

٨ - سافرت في المساء

- المذهب الاول : « في المساء » متعلقان بسافرت .
 المذهب الثاني : « في المساء » في محل نصب على الظرفية الزمانية .
 وهكذا ...

فاذا كنت تحب السهولة فخذ بمذهب التعليق . وليس عليك حينئذ
 إلا أن تطبق الطريقة التي ذكرناها في كيفية تعليق الظرف . أما إذا كنت
 تحب الدقة فيجب أن تكون واعياً لمنى ووظيفة كل جار تريد اعرابه مع
 مجروره .

٥ - تقييس :

ذكرنا - عند الكلام على تعليق الظرف - أننا إذا صادفنا ظرفاً
 وأردنا تعليقه ، نسأل أنفسنا عما انظرف في هذا الظرف . وذكرنا أنه
 للإجابة عن هذا السؤال ننظر في البارة المربة ، فإن وجدنا المنظرف
 حدثاً ، علقنا الظرف به ، وإن وجدنا داتاً ، علقنا الظرف بصلته المحذوفة
 إن كان موصولاً ، أو بنجبه المحذوف إن كان مبتدأ ، أو بصفة محذوفة
 له إن كان نكرة ولم يكن مبتدأ ، أو بحال محذوفة له إن كان معرفة ولم
 يكن مبتدأ .

ومعنى كل هذا أنه لا بد أن نجد في البارة ما ينظرف في الظرف ،

سواء أكان حدثاً أم كان ذاتاً . ونقول هنا : هذا هو الأصل . ولكننا نعلم أن اللفظ كثيراً ما تسقط من العبارة بعض العناصر التي يمكن فهمها بغير ذكرها . وهذا يؤدي إلى أننا نتساءل في بعض الأحيان عما انظر في ظرفنا الذي زيد تمليقه فلا يجد في العبارة ما ينظر فيه ، لا حدثاً ولا ذاتاً . وفي هذه الحالة يكون الحدث المنظر محذوفاً هو والذات المسند إليها . وعلى العرب حينئذ أن يقدر هذا الحدث بما يلائم معنى العبارة . مثال ذلك قول العرب لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده : « حيثئذ الآن » فالظرف الأول متعلق بـ « كان » محذوف ، والظرف الثاني متعلق بفعل « اسمع » المحذوف ، وذلك لأن أصل هذه العبارة : « كان ذلك حيثئذ واسمع الآن » . وهذا شيء كثير لا يمكن حصره في قاعدة ، وإنما نترك أمره إلى فطنة العرب ونباهته وحسن ذوقه . وأمر الجار والمجرور في هذا الشأن كأمر الظرف تماماً .

٦ - أعراب أدوات الاستفهام

كثيراً ما يغمض على الطلبة أعراب أدوات الاستفهام . وفي ظني أن ذلك راجع إلى أن الوظيفة النحوية للكلمة وهي في حالة الاستفهام أقل وضوحاً منها إذا كانت الكلمة في حالة التقرير . فإذا صح هذا فإن أسهل طريقة للكشف عن وظيفة الكلمة الاستفهامية هي أن نحولها إلى كلمة تقريرية ، وبعبارة أخرى : أن نحول العبارة الاستفهامية إلى عبارة إخبارية ، أي أن نجيب عن السؤال . فإذا ظهرت لنا علائق المفردات في الجواب ، واستطعنا بالتالي أن نعرب كل كلمة فيه ، فليس علينا بعد ذلك إلا أن ننقل الأعراب نفسه إلى السؤال ، ذلك أن كل سؤال يعرب بأعراب جوابه . واليك بيان ذلك موضحاً بالأمثلة :

١ - السؤال : (هل) جاء زيد ؟

الجواب : (نعم) جاء زيد

فإذا كنا نعلم أن « نعم » التي في الجواب هي حرف جواب ، علمنا أن نظيره « هل » في عبارة السؤال هو حرف سؤال أيضاً .

٢ - السؤال : (متى) سافر زيد ؟

الجواب : (مساءً) سافر زيد

فإذا علمنا أن « مساءً » في الجواب منصوب على الظرفية الزمانية ومتعلق بالفعل سافر ، علمنا أن نظيره (متى) في السؤال اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية وأنه متعلق بالفعل سافر .

٣ - السؤال : (كيف) زيد ؟

الجواب : (حزين) زيد

فالذا علمنا أن « حزين » في الجواب خبر مقدم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال خبر مقدم أيضاً (١) .

٤ - السؤال : (كيف) جاء زيد ؟

الجواب : (ماشياً) جاء زيد

فالذا علمنا أن « ماشياً » في الجواب حال من زبسد ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو حال أيضاً .

٥ - السؤال (كيف) وجدت العلم ؟

الجواب : (نافماً) وجدت العلم

فالذا علمنا أن « نافماً » في الجواب مفعول به ثانٍ مقنم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو مفعول به ثانٍ مقدم أيضاً .
وهكذا دواليك ...

ولكني ألفتُ ابتداء الطالب الذي يريد تطبيق هذه الطريقة إلى أمر مهم جداً ، وهو : أن عليه أن يجعل عناصر الجواب بمقدار عناصر السؤال تماماً ، وأن يحافظ على ترتيب هذه العناصر أيضاً ، لأن أي زيادة في عناصر الجواب عن عناصر السؤال ، أو أي تشويش في الترتيب ،

(١) ويرى سببوه أن جواب « كيف » لا يكون إلا بالجار والمجرور ، أي بالظرف ، نحو : كيف زيد ؟ - فيقال في الجواب : زيد في حالٍ حسنة ، أو على حال سيئة . ولذلك فانه لا يرب « كيف » إلا في محل نصب على الظرفية .

سيؤدي حتماً إلى تغيير في علاقات الكلمات بعضها ببعض ، وسيؤدي بالتالي إلى خطأ فاحش في الاعراب . خذ مثلاً على ذلك السؤال والجواب الآتين :

السؤال : (من) جاء ؟

الجواب : جاء (زيد)

فزيد في الجواب فاعل ، ولكن نظيره « من » في السؤال ليس فاعلاً بل هو مبتدأ . ولو أعربناه فاعلاً لوقعنا في خطأ فاحش . وما من سبب لهذا الخلاف بين اعراب السؤال واعراب جوابه إلا تلاعبنا بالترتيب ، ولو أننا أجبن بالطريقة الآتية :

السؤال : (من) جاء ؟

الجواب : (زيدٌ) جاء

لكان كل من السؤال والجواب واقعاً موقع المبتدأ .

٧ - اعراب أدوات الشرط

اختلف النحاة في اعراب أدوات الشرط ، وفي اعراب جملة .
واليك ما قالوه في هذا الصدد :

١ - (إن) : ومثالها : إن يجتهد زيدٌ ينجح .

انمقد الاجماع على أنها حرف شرط جازم ، وعلى أن جملة شرطها لا محل لها من الاعراب ، ثم قال بعضهم : لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له ؛ وقال آخرون : لأنها ابتداء الشرط ، والابتداء لا محل له . وتظهر ثمة هذا الخلاف في جملة الجواب : فالقائلون بالجزئية يلزمهم أن يقولوا فيها إنه لا محل لها مطلقاً ، وذلك لأن الجزئية سارية عليها كسريانها على جملة الشرط ، وهم لا يقولون بهذا بل يقولون انها تكون في محل جزم إذا اقترنت بالفاء أو بـ « إذا » الفجائية . أما القائلون بالابتداء فلا يلزمهم في جواب الشرط شيء .

هذا ، واختلف النحاة في جملة جوابها ، فقال القماميني : لا محل لها مطلقاً ، وقال سائر النحاة : إذا لم تقترن فلا محل لها ، وإن اقترنت فهي في محل جزم .

٢ - (لو) : ومثالها : لو جاء زيدٌ لأكرمه

انمقد الاجماع على أنها حرف شرط غير جازم . وأما جملة شرطها فلا محل لها ، على خلاف في السبب كما مر ، وأما جملة الجواب فلا محل لها مطلقاً .

٣ - (لولا - لوما) : أحكامها كأحكام « لو » .

٤ - (لما) : ومثلها : لما جاء زيد أكرمه .

واختلفوا فيها ، فقال الأكثرون : هي حرف شرط غير جازم ، وجملة شرطها ابتدائية لا محل لها ، وكذلك جملة جوابها ، وقال ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة : هي ظرف تضمن معنى الشرط غير جازم ، متعلق بالجواب ، وعلى هذا فجملة شرطها في محل جر بالاضافة ، أما جملة الجواب فلا محل لها .

٥ - (إذا) : ومثلها : إذا جاء زيد أكرمه .

اتفق النحاة على أنها ظرف للزمن المستقبل متضمن معنى الشرط ، غير جازم ، ثم اختلفوا في ناصبها ، فقال قوم : ناصبها هو الجواب ، وعليه تكون مضافة إلى جملة شرطها . وقال غيرهم : ناصبها هو الشرط ، وعليه فهي مقدمة من تأخير ، وجملة شرطها لا محل لها من الأعراب .

وإذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، نحو : إذا ما جاء زيد أكرمه ، فالكل على أنها باقية على ظرفيتها ، أما ابن يعيش فيرى أن القياس يوجب نقلها إلى الحرفية . ويعني بذلك قياسها على اختها « إذ » عندما تتصل بها « ما » . وسيأتي .

٦ - (إنما) : ومثلها : إنما يتجهّد تنجح .

قال سيويه : هي حرف شرط جازم ، وعليه فأحكام جملي شرطها وجوابها كأحكام جملي « أن » ، وقال ابن السراج والفارسي : هي ظرفية شرطية جازمة ، وعليه فأحكام الجملتين بعدها كأحكام الجملتين بعد « إذا » ، إلا إذا اقترن جوابها بالفاء فهو حينئذ في محل جزم .

٧ - (من) : ومثالها : من يفعل الخير لا يعدم جوازيه .

هي اسم شرط جازم باتفاق . ومحلها الرفع على الابتداء إن لم يقع الفعل الذي بعدها عليها ، وذلك كأن يكون الفعل لازماً ، نحو : من جاء أكرمه ، أو أن يكون متعدياً قد استوفى مفعولاته ، نحو : من ضرب زيداً ضربته ، فإن كان متعدياً لم يستوف مفعولاته فهي في محل نصب مفعول به مقدم ، نحو : من تضرب أضربه .

ثم اختلفوا في خبرها إن وقعت مبتدئها ، فقال قوم : هو جملة الشرط . وكأنهم نظروا في ذلك إلى أن أصلها الاستفهام ، ومن المعلوم أن « من » الاستفهامية إذا وقعت مبتدئها كان خبرها الجملة التي بعدها ، نحو : من جاء ؟ وقال آخرون : خبرها جملة الجواب لأن به تمام الفائدة ، ولا يكون الخبر إلا حيث تكون الفائدة . ثم اختلف هؤلاء في جملة الشرط ، فقال بعضهم : هي صلة لا محل لها من الاعراب ، وكأنهم رأوا أن أصل « من » الشرطية هو « من » الموصولة (١) ، لأن قولك « من يفعل الخير لا يعدم جوازيه » الذي يفعل الخير لا يعدم جوازيه ، يمدل قولك « الذي يفعل الخير لا يعدم جوازيه » ، وقال الآخرون : بل جملة الشرط لا محل لها من الاعراب لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له . ويشكل على الفريقين أمر ، وهو أن جملة الجواب إذا اعتبرت هي الخبر كان محلها الرفع ، فكيف يكون ذلك وهي لا محل لها إن لم تقترن بالفاء ، أو محلها الجزم إن اقترنت بها ؟ وقال غير هؤلاء وأولئك : الخبر بمجموع جملي الشرط والجواب ، ولا محل لكل

(١) قال ابن يعيش في معرض كلامه على أسماء الشرط : « وإنما عملت [أي أسماء الشرط] من أجل تضمينها معنى « إن » ، ألا ترى أنها إذا خرجت عن معنى « أن » إلى الاستفهام ، أو معنى « الذي » لم تجزم ؟ ... » شرح الفصل ٤٢/٧ أقول : هذا الكلام يجهل منه أن من النحاة من يرى موصولة « من » أصلاً .

واحدة منها لأنها جزء ، ويشكل على هؤلاء أمر جواب الشرط كما أشكل على سابقهم .

٨ - (ما) : أحكامها كأحكام « من » .

٩ - (مها) : ومثلها : مها تقرأ تستند .

واختلف النحاة فيها اختلافاً كبيراً ، فقال قوم : هي مركبة من « مة » ، و « ما » الشرطية ، وعلى قولهم تكون « مه » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه ، و « ما » اسم شرط جازم ينطبق عليه ما ينطبق على « من » . وقال غيرهم : هي مركبة من « ما » الشرطية و « ما » الزائدة ، وقد قلبت ألف الشرطية هاء دغماً للتكرار . وقال آخرون : بل هي بسيطة غير مركبة . وعلى قول هؤلاء تقع « مها » في مواقع اعرابية مختلفة ، فإن وقعت على الذات كانت أحكامها كأحكام « من » وما ، ، وإن وقعت على الحدث كانت في محل نصب مفعولاً مطلقاً ، نحو : مها تمّ ترنج ، إذ التعلير : أي تمّ ترنج . وقد يتأخر عنها فعل ناقص لم يستوف خبره ، فتكون خبراً له ومحلها النصب ، نحو : مها يكن الأمر فأنتم أخي .

١٠ - (أين) : ومثلها ، أين تجلس أجلس .

اتفقوا على أنها اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكائنية ، ثم اختلفوا في مناصبه ، فهو الشرط أم الجواب ، والآخر كثرون على الأول . وينبغي على خلافهم هذا خلاف في اعراب جملة الشرط . راجع اعراب جمل « إذا » .

١١ - (أنى) : أحكامها كأحكام « أين » .

١٢ - (حيثما) : ومثالها : حيثما تجلس* أجلس* .

اتفقوا على أنها جازمة للفعلين ، ثم سكتوا عما دون ذلك . فالذي يفهم من كلام سيويه أنها انتقلت إلى الحرفية بانزوم « ما » لها ، فصارت حرفاً مثل « إذما » (١) ، أما ما يفهم من كلام ابن هشام (٢) فهو أنها باقية على الظرفية وإن « ما » المتصلة بها هي « ما » الكافة ، وعليه فناسبها هو جملة الجواب ، أما جملة الشرط فلا محل لها لانكشاف « حيث » عن الاضافة اليها .

١٣ - (متى - إيان) : وأحكامها كأحكام « أين » ، سوى أن هاتين الزمان لا للمكان .

١٤ - (كيف) : ومثالها : كيف تجلس* أجلس* .

هي اسم شرط باتفاق ، ثم اختلفوا في أمر جزمها ، فقال قوم : هي جازمة مطلقاً ، وقال آخرون : هي غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : هي جازمة إذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، وغير جازمة إذا تجردت عنها .

وتقع « كيف » مواقع اعرابية مختلفة ، فان وقعت على الوصف وبعدها فعل تام فهي في محل نصب على الحال : نحو : كيفما تضرب* زيداً أضربه ، إذ التقدير : على أي هيئة تضربه أضربه ، وإن وقعت على الوصف وبعدها فعل ناقص كانت في محل نصب خبراً مقدماً ، نحو : كيفما تكن* أكن* ، وإن وقعت على الحدث فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة ، نحو : كيفما تجلس* ترتع* ، إذ التقدير : أي جالس* تجلس* ترتع* .

(١) انظر ابن يمين ٧/٧ : ٤٧

(٢) انظر المنى : حرف « ما »

هذا ، وجملة شرطها لا محل لها من الاعراب إما لأنها ابتداء ، وإما لأنها جزء من الشرط ، على الخلاف الذي سبق .

١٥ - (أي) : ومثالها : أي شيء تقرأ تستفد

وقد اتفقوا على أنها اسم شرط جازم ، وعلى أنها تصلح لكل شيء ، أي أنها تتضمن معاني مختلفة ، وإنما تأخذ منها ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى الذات ، نحو : أي رجل يجتهد ينجح ، فأحكامها كأحكام « من » ، وإن أضيفت إلى الزمان ، نحو : أي وقت تم فيه ترنج ، فأحكامها كأحكام « متى » ، وإن أضيفت إلى المكان ، نحو : أي مكان تجلس فيه ترنج ، فأحكامها كأحكام « أين » ... وهكذا .

وقد لا تضاف إلى شيء ، فيفهم معناها حيثئذ من سياق الكلام .

وإذا أضيفت إلى شيء فجملة شرطها صفة للمضاف إليه دائماً .



تم الجزء الثالث من كتاب المحيط

فهرس الجزء الثالث من كتاب المحيط

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤	الأغراء	٣	المدح والندم
٢٤	تعريفه وأساليبه	٣	المدح والندم بفعل « حب »
٢٥	الاشتغال	٤	أحكام خاصة بجبذا
٢٥	تعريفه والفرض منه	٦	المدح والندم بنعم وبئس
٢٧	التكلمات الصالحة للتقدم	١١	المدح والندم بوزن « قمل »
٣٢	ما يحدث للتكلمة بعد تقديمها	١٣	الاختصاص
٣٦	تنبيهات	١٣	معناه واغراضه
٣٧	التنازع	١٥	تحليل اسلوب الاختصاص
٣٧	تعريفه وأساليبه	١٦	الضمير في الاختصاص
٤١	شروطه	١٦	المختص
٤٥	التوكيد بالنون	١٦	الاختصاص بأبيها
٤٥	فونا التوكيد	١٧	ملاحظات
٤٥	الأفعال التي تؤكد	١٩	التحذير
٤٨	ما يطرأ على الفعل عند توكيده	١٩	تعريفه
٤٩	أحكام النون الخفيفة	٢٠	أساليب التحذير
		٢٢	ملاحظات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٧٩	أشكال الأدوات	٥١	العدد
٨٢	حرف الألف	٥١	تذكير العدد وتأنيثه
٨٢	الهمزة	٥٣	العدد المركب والعدد المفرد
٨٤	الألف	٥٤	تعريف العدد بـ « ال »
٨٧	« آ »	٥٥	اعراب العدد وبنائه
٨٧	أجل	٥٧	تمييز العدد
٨٧	أخ	٥٧	إضافة العدد إلى غير تمييزه
٨٧	إذ	٥٩	الأعداد الترتيبية
٨٩	إذا	٦٢	ملاحظات
٩١	إنما	٦٥	في عمل المصدر والمشتقات
٩١	إذن	٦٥	نظرية العامل
٩٢	أرأيت	٦٧	عمل المصدر
٩٢	أر	٧١	عمل اسم المصدر
٩٣	اشكان	٧١	عمل اسم الفاعل
٩٣	أف	٧٣	عمل مبالغة اسم الفاعل
٩٣	أفة	٧٣	عمل اسم المفعول
٩٣	أل	٧٣	عمل الصفة المشبهة
٩٧	ألا	٧٤	عمل اسم التفضيل
٩٨	ألا		
٩٩	إلا	٢٥٨-٧٥	القسم الرابع: في الأدوات
١٠٠	إلى		
١٠٢	إليك	٧٧	في معنى الأداة وأشكالها
١٠٢	أم	٧٧	معنى الأداة النحوية

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
أما	١٠٥	اَيْهَات	١٢٠
أَمَّا	١٠٦	اَيْهَان	١٢٠
إِذَا	١٠٧		
أَمَامَكَ	١٠٩	حرف الباء	١٢١
أَمِين	١٠٩		
أَنْ	١٠٩	« ب »	١٢١
أَنْ	١١٢	بِجَل	١٢٤
إِنْ	١١٢	بِخ	١٢٤
إِنْ	١١٢	بِس	١٢٤
إِنْ	١١٥	بُطْآنَ	١٢٥
أَوْ	١١٦	بَعْدَكَ	١٢٥
أَوْتَ	١١٧	بَل	١٢٥
أَوْ	١١٧	بَلْه	١٢٦
أَيَّ	١١٧	بَلِي	١٢٧
أَيَّ	١١٨	يَم ؟	١٢٧
إِي	١١٩	يَهْ	١٢٧
أَيَا	١١٩	بَهْلَ	١٢٧
إِبْخَ	١١٩	بَيْدَ	١٢٧
أَيَّا	١١٩		
أَيِّن	١٢٠	حرف التاء	١٢٨
إِي	١٢٠	« ت »	١٢٨
أَيَّة	١٢٠	تَشُوْ	١٢٨
أَيَّهَا	١٢٠	تَيِّدَ	١٢٨
أَيَّهَا	١٢٠		
إِيهَا	١٢٠	حرف التاء	١٢٩

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٦	حى	١٢٩	هى
١٣٦	حقاً	١٢٩	هئم
١٣٧	حلّ	١٢٩	هئم
١٣٧	حنانيك		
١٣٧	حُوب	١٣٠	حرف الجيم
١٣٧	حي	١٣٠	ج
١٣٧	حيث	١٣٠	جى
١٣٨	حيهل	١٣٠	جاء
١٣٩	حرف الخاء	١٣٠	جلد
١٣٩	خلا	١٣١	جّة
		١٣١	جوت
١٤٠	حرف الدال	١٣١	جير
١٤٠	دج	١٣٢	حرف الحاء
١٤٠	دع	١٣٢	حاحا
١٤٠	دعاً	١٣٢	حائز
١٤٠	دَعْدَعاً	١٣٢	حاشا
١٤١	دّه	١٣٣	حاي
١٤١	دواليك	١٣٣	حبّ
١٤١	دونك	١٣٣	حتى
١٤١	دوه	١٣٥	حجّ
١٤٢	حرف الذال	١٣٦	حجراً مجوراً
١٤٢	ذا	١٣٦	حذاريك
		١٣٦	حصّ

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ذِهْ	١٤٢	سوف	١٥٢
ذو	١٤٢	سوى	١٥٢
ذي	١٤٣	سيّ	١٥٢
ذيتا	١٤٣	لا سبّا	١٥٢
حرف الراء	١٤٤	حرف الشين	١٥٣
د ر	١٤٤	د ش	١٥٣
رثبة	١٤٤	شتان	١٥٣
رغما	١٤٦	حرف الصاد	١٥٤
رّة	١٤٦	صّة	١٥٤
رؤوبد	١٤٦	حرف العين	١٥٥
ريث	١٤٧	د ع	١٥٥
حرف الزاي	١٤٩	عاج	١٥٥
زّه	١٤٩	عاطا	١٥٥
حرف السين	١٥٠	عاه	١٥٥
د س	١٥٠	عالي	١٥٥
سأ	١٥٠	عدا	١٥٥
سُبتحان	١٥٠	علس	١٥٦
سرطان	١٥٠	عزّ	١٥٦
سَع	١٥١	عسى	١٥٦
سعديك	١٥١	علّ	١٦٠
سواء	١٥١	علّ	١٦٠

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
على	١٦١	حرف القاف	١٧٦
عليّ به	١٦٣	د ق ،	١٧٦
عليك به	١٦٣	قد	١٧٦
عمّ ؟	١٦٣	قدك	١٧٨
عن	١٦٣	قط	١٧٨
عند	١٦٥	قطك	١٧٨
عندك	١٦٦	قوس	١٧٨
عنه	١٦٦	حرف الكاف	١٧٩
عوض	١٦٦	د ك ،	١٧٩
عَيَّرَ	١٦٦	كائن	١٨٠
عِيه	١٦٦	كان	١٨٠
حرف الغين	١٦٧	كأنما	١٨١
غير	١٦٧	كأين	١٨٢
حرف الفاء	١٧١	كنخ	١٨٣
د ف ،	١٧١	كذا	١٨٣
فاع	١٧٣	كذلك	١٨٤
فرطك	١٧٣	كل	١٨٤
فصاعداً	١٧٤	كلا - كلتا	١٨٦
فقط	١٧٤	كلاً	١٨٧
فئم	١٧٤	كلّهما	١٨٧
في	١٧٤	كم	١٨٩
		كما	١٩٠

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
كي	١٩٣	لَيْسَ	٢١٨
كَيْتَ	١٩٤	حرف الميم	٢٢٠
كَيْفَ	١٩٤	د م ء	٢٢٠
كَيْفَا	١٩٦	ما	٢٢١
حرف اللام	١٩٧	ما ظم	٢٢٨
د ل ء	١٩٧	ماذا	٢٢٨
لا	٢٠٦	مق	٢٢٩
لان	٢١٠	مذ	٢٣٠
لَيْتَكَ	٢١١	مِضْ	٢٣١
لَا	٢١١	مع	٢٣١
لَدُنْ	٢١١	مَعَاذَ اللَّهِ	٢٣٢
لِلّٰى	٢١٣	مَكَانَكَ	٢٣٢
لَمَّا	٢١٣	مَنْ	٢٣٢
لَمَّا	٢١٣	مِنْ	٢٣٣
لَكِنْ	٢١٤	مِنْذَر	٢٣٤
لَكِنْ	٢١٥	مِنْذَرًا ؟	٢٣٤
لَمْ	٢١٥	مَنَ	٢٣٤
لَمَّا	٢١٥	مَهَا	٢٣٥
لَنْ	٢١٧	مَيْدَ	٢٣٥
لو	٢١٧	حرف النون	٢٣٦
لَوْلَا	٢١٧	د ن ء	٢٣٦
لَوْمًا	٢١٨	النَّجَاءَ	٢٤١
لَيْتَ	٢١٨		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤٩	هَيَّا	٢٤١	نَيْخٌ
٢٤٩	هَيْتَ	٢٤١	نَيْعَمٌ
٢٥٠	هَيْجَ		
٢٥٠	هَيْخَ	٢٤٢	حرف الهاء
٢٥٠	هَيْدَ	٢٤٢	« ه »
٢٥٠	هَيْكَ	٢٤٢	ها
٢٥٠	هَيْهَا	٢٤٣	هاء
٢٥٠	هَيْهَاتَ	٢٤٣	هات
٢٥١	هَيْهَانَ	٢٤٤	هَادٍ
		٢٤٤	هَالٍ
٢٥٢	حرف الواو	٢٤٤	هَيْجَ
٢٥٢	« و »	٢٤٤	هَجَا
٢٥٥	وا	٢٤٤	هَدَعَ
٢٥٥	واهاً	٢٤٤	هَسَّ
٢٥٥	وَحَّ	٢٤٤	هَكَذَا
٢٥٥	وراءك	٢٤٤	هل
٢٥٦	وشكان	٢٤٧	هلا
٢٥٦	وَيَّ	٢٤٧	هَلَاً
٢٥٦	وَيْكَ	٢٤٨	هَلُمَّ
٢٥٦	ويكأنه	٢٤٨	هَمَامٌ
٢٥٧	وَيْهَا	٢٤٨	هنا
		٢٤٨	هو
٢٥٨	حرف الياء	٢٤٩	هي
٢٥٨	« ي »	٢٤٩	هَيَّا

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٠٥	حد الجملة	٢٥٨	يا
٣٠٧	أقسام الجملة	٣٩٧-٢٥٩	خاتمة في الاعراب
٣١١	الجملة الصغرى والجملة الكبرى	٢٦١	حقيقة الاعراب
٣١٢	مقدمة قبل اعراب الجمل	٢٦٣	الاعراب تحليل
٣٤٦	الجمل التي لها محل من الاعراب	٢٦٧	الاعراب وصف وتصنيف
٣٤٦	الجملة الواقعة خبراً	٢٦٨	الاعراب بيان تأثيرات
٣٥٠	الجملة الحالية	٢٦٩	الاعراب بيان وظائف
٣٥٢	الجملة الواقعة مفعولاً	٢٧٤	أقسام الاعراب
٣٥٤	الجملة المضاف اليها	٢٧٤	الاعراب النحوي
٣٥٧	الجملة الجزومة بالشرط	٢٧٨	الاعراب الصرفي
٣٥٨	الجملة التابعة لمفرد	٢٨١	اعراب الانوات
٣٥٩	الجملة المستثناة	٢٨٧	شروط الاعراب
٣٦٠	الجملة الواقعة مبتدأ	٢٨٧	معرفة القواعد
٣٦٠	الجملة الواقعة فاعلاً	٢٨٨	معرفة الوظائف النحوية
٣٦١	الجملة النائية عن الفاعل	٢٩٣	فهم المعنى
٣٦٢	الجملة التابعة لجملة ذات محل	٢٩٦	معرفة الاعراب التحكية
٣٦٣	الجمل التي لا محل لها من الاعراب	٢٩٩	معرفة المحنوقات
٣٦٣	الجملة المستأنفة	٣٠٣	التمرس بأساليب البيان
٣٦٥	الجملة المعترضة	٣٠٣	النون السليم
٣٦٥	الجملة المفسرة	٣٠٥	اعراب الجملة
٣٧٢	جملة جواب القسم		
٣٧٢	جملة جواب الشرط		
٣٧٢	جملة الصلة		
٣٧٣	الجملة التابعة لما لا محل له		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٨٧	تبيينه	٣٧٤	اعراب شبه الجملة
٣٨٩	اعراب أدوات الاستفهام	٣٧٤	معنى شبه الجملة
٣٩٢	اعراب أدوات الشرط	٣٧٥	معنى التعليق
		٣٧٧	تعليق الظرف
		٣٨٠	تعليق الجار والمجرور

★ ★ ★

To: www.al-mostafa.com